تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي

تأليف

السيد عبد الرزاق الحسني



دار الشؤون الثقافية

تاريخ الوزارات العراقية

اوسع كتاب صدر في اللغــة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفيــة رسوخ ما رسخ من اوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقــلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الثالث

٢٢ شوال ١٢٤٨ — ٩ رجب ١٣٥٢

٢٣ اذار ١٩٣٠ — ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٢



فاتحـة الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

واذا أردنا أن نُهلِكَ قرية أمرنا مُترفيها ففَسقوا فيها فحق عليها القَول فَدمَّرناها تدميراً ·

سورة الاسراء الآية ١٥ — صدق الله العظيم —

وبه نستعين ،

اما بعد فقد كانت « الحكومة البريطانية » توافي « مجلس عصبة الامم » بتقارير سنوية عن « سير الادارة في العراق » مضمنة اياها حوادث السنة : كبيرها وصغيرها فكانت هذه التقارير خير مصدر رسمي يعول عليه المؤرخ في تتبع امور العراق وحوادثه المنوعة ، فلما دخل العراق عضوا في « عصبة الامم » في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م توقفت الحكومة المشار اليها عن اصدار هذه التقارير الشاملة ، فانقطع عنا أهم معين لمواصلة البحث عن « تاريخ الوزارات العراقية » على نحو ما تحلى بهما الجزآن الاول والثاني من هذا الكتاب ·

وكان « مجلس الوزراء العراقي » يطبع مقرراته في كراسات دورية مهمة ، لكل ثلاثة أشهر كراسة ، فكان بعض الوزراء يمهد لنا سبيل الوقوف على هذه المصادر الرسمية ، والاستعانة بمحتوياتها على مواصلة أبحاثنا التاريخية ، فلما تكونت «الوزارة السعيدية الاولى» في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ أوقف المجلس المشار اليه طبع مقرراته ، فأدى هذا التوقف الى حرماننا من معين آخر له أهميته التاريخية ، وله خطورته الرسمية ·

وقد رأينا ، بعد انقطاع هذين المعينين عنا ، أن نركن الى رؤساء الوزراء أنفسهم ، لنستعين بهم وبمعلوماتهم الشخصية في تهذيب ما نكتبه عن الوزارات التي كونوها ، في أويقات مختلفة ، فكان بعضهم يرحب بهذه الاستعانة فيضع تحت تصرفنا ما لديه من معلومات ومستندات ، والبعض الآخر يرى في عملنا ملهاة وافشاء لاسرار الحكومة لا يصح تشجيعهما ، أو أن يرى أن الوقت غير ملائم لولوج هذا السبيل ·

ويتناول هذا « الجزء الثالث » من « تاريخ الوزارات العراقية » البحث عن :

١ — الوزارة السعيدية الاولى المكونة في ٢٣ آذار ١٩٣٠م
٢ — الوزارة السعيدية الثانية ، وقد تكونت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١م
٣ — الوزارة الشوكتية ، المكونة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م
٤ — الوزارة الكيلانية الاولى ، وقد تكونت في ٢٠ آذار ١٩٣٣م
٥ — الوزارة الكيلانية الثانية ، المكونة في ٩ أيلول ١٩٣٣م

وكان صاحب الفخامة نوري باشا السعيد كتب الينا في ٥ آب ١٩٣٤م يقول :

« وبناء على ما تقدم فاني أخالك تتفق معي على أن المعونة التي تطلبها مني لا تفي بالمرام ، لأنها تعبر عن أفكار شخص واحد ، بينما الذوات الذين يقتضي استطلاع آرائهم لهذا الاعتبار عينه كثيرون ، وما دامت المنابع التي يقتضي أن تستقي منها محتويات الكتاب غير متيسرة في الوقت الحاضر فانه يتعذر علي اسداء المعونة المقتضية » .

ثم يختم الباشا السعيد كتابه الرقيق هذا بقوله :

« وفي الختام أغتنم هذه الفرصة لأعرب لك عن تقديري لمساعيك ، وجهودك ، في سبيل التأليف والنشر ، متمنيا لك النجاح والتوفيق » .

أما صاحبا الفخامة : السيد ناجي شوكت ، والسيد رشيد عالي الكيلاني ، فقد هذب كل منهما ما كتبناه عن وزارته في هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية » واضفى عليه بالمعلومات الدقيقة ، والوثائق المفيدة ، فاستحقا اجلال « المؤلف » واحترامه، الى شكر التاريخ ، وطيب ذكره .

وبعد فاننا لا نقصد من تدوين حوادث هذه الفترة من « تاريخ العراق الحديث » الا المساهمة مع المساهمين في خدمة هذا البلد عن طريق التأليف والنشر ، وذلك خير ما يمكن اداؤه لملكتنا الفتية ، ونرجو الله أن يوفقنا لاتمام ما بدأنا به انه أكرم مسؤول.

هذا وقد تفضل العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني فخص تاريخنا الكبير بالابيات الآتية :

باهى العراق في الكمالات	ممالك الدنيا بميزات
بالاثريات وتاريخه	في الحال والغابر والآتي
بالادب الراقي وكتابه	لا سيما سليل ساداتي
مؤرخ الدولة من دوحة العلياء ومن	أزكى الارومات
الحسني الفذ من مثله	سجل أحداثي باوقات
به اباهي وبتاريخه	« جامع تاريخ وزاراتي »

بغداد — هبة الدين الحسيني الشهرستاني ١٩٥٠م

بغداد ـ الكرادة الشرقية غرة جمادى الثانية ١٣٧٢ — **السيد عبد الرزاق الحسني**

٢٣ شوال ١٣٤٨ ــ ٦ جمادى الاخرة ١٣٥٠
٢٣ اذار ١٩٣٠ ــ ١٩ تشرين الاول ١٩٣١

الوزارة السعيدية الأولى



نوري السعيد

ولد في بغداد سنة ١٣٠٦ (١٨٨٨م) وانتحر في ١٥ تموز ١٩٥٨ .
الف نوري السعيد اربع عشرة وزارة :

١ ــ الوزارة الاولى تألفت في ٢٣ اذار ١٩٣٠ واستقالت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ .
٢ ــ الوزارة الثانية تألفت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ واستقالت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ .
٣ ــ الوزارة الثالثة في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ واستقالت في ٦ نيسان ١٩٣٩ .
٤ ــ الوزارة الرابعة في ٦ نيسان ١٩٣٩ وقد استقالت في ١٨ شباط ١٩٤٠ .
٥ ــ الوزارة الخامسة في ٢٢ شباط ١٩٤٠ وقد استقالت في ٣١ اذار ١٩٤٠ .
٦ ــ الوزارة السادسة في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ وقد استقالت في ٣ تشرين الاول ١٩٤٢ .
٧ ــ الوزارة السابعة في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ وقد استقالت في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ .
٨ ــ الوزارة الثامنة في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ وقد استقالت في ١٩ نيسان ١٩٤٤ .
٩ ــ الوزارة التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ وقد استقالت في١١ اذار ١٩٤٧ .
١٠ ــ الوزارة العاشرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ وقد استقالت في ٩ كانون الاول ١٩٤٩ .
١١ ــ الوزارة الحادية عشرة في ١٥ ايلول ١٩٥٠ وقد استقالت في ١٠ تموز ١٩٥٢ .
١٢ ــ الوزارة الثانية عشرة تألفت في ٣ اب ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧ .
١٣ ــ الوزارة الثالثة عشرةتألفت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧ واستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧ .
١٤ ــ الوزارة الرابعة عشرة تألفت في ٣ اذار ١٩٥٨ وقد استقالت في ١٤ مايس ١٩٥٨ .

تـوطئـة

لما تسلم السر فرنسيس همفريز منصب « المعتمد السامي البريطاني في العراق » جعل همه الوحيد انجاز وضع المعاهدة الجديدة فخص اهتمامه منذ كانون الاول ١٩٢٩م بهذه المعاهدة ·

وكانت عقيدة المعتمد لزوم اتباع سياسة بريطانية جديدة في الشرق الادنى ، فكان في مناوضاته صريحا دون اساءة ، قويما دون تهجم ، منفذا لامر حكومته دون شيء من التحكم ، ولا سيما وهو آت ليكمل عمل سلفه السر جلبرت كلايتن ، ولكن الرجل ارتطم بأمهر عقلية قانونية في العراق ، تلك هي عقلية ناجي السويدي الذي كان يرأس الوزارة آنذاك ·

وكان « السر همفريز » لا يزدري الدقائق القانونية ولا يكبرها ، انما هو رجل مفكر ، متعقل ، على طريقته التي هي طريقة الاداريين والمؤسسين للاعمال والمشاريع ، أما السويدي فلم يكن على ما يظهر كذلك · كان يعتقد أن للانكليز مؤسسة خاصة بصياغة المعاهدات والاتفاقات ، فهي تظهر خلاف ما تبطن ، وتقصد خلاف ما تكتب ، ولهذا يتوجب على العراق أن يستعين بمن يفحص معاهداته قبل أن توقع وقبل أن تعرض على البرلمان للتصديق (١) ·

وكان الملك فيصل يشاطر المعتمد البريطاني رأيه ، لكنه مشى متمهلا على عادته ، حتى اذا استقال السيد ناجي السويدي من منصب رئاسة الوزراء شرع والمندوب المذكور في انجاز « طبخة وزارية » كان يتوق الى اعدادها منذ زمن بعيد ، لولا وجود عبد المحسن السعدون لها بالمرصاد · فلما غابت هذه الشخصية من عالم الوجود ، وجد الفرصة سانحة لاسناد منصب رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد الذي رافقه في الثورة العربية الكبرى ، وكان بمعيته في الحكومة التي أقامها في دمشق ، ثم كان عينه الساهرة في معظم الوزارات التي تألفت في العراق ، كما كان أقرب المقربين اليه في الملمات وهكذا وجه جلالته الخطاب التالي الى السيد نوري السعيد ، موضع ثقته وثقة المعتمد فيه :

رقم ٥٨ وزيري الافخم نوري السعيد

بناء على استقالة فخامة ناجي باشا السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق ·

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر شوال لسنة ألف وثلثمائة وثماني وأربعين هجرية الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة ألف وتسعمائة وثلاثين ميلادية ·

فيصل

---

(١) امين الريحاني في كتابه « فيصل الاول » ص١٤١ ·

الهيأة الوزارية

وفي اليوم نفسه (٢٣ آذار ١٩٣٠) صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وبموجبها تكونت الوزارة الجديدة كما يلي :

١ ـ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية
٢ ـ جميل المدفعي : وزيرا للداخلية
٣ ـ علي جودت : وزيرا للمالية
٤ ـ جمال بابان : وزيرا للعدلية (١)
٥ ـ جعفر العسكري : وزيرا للدفاع
٦ ـ جميل الراوي : وزيرا للمواصلات والاشغال
٧ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيرا للمعارف ·

لقد اشترك في هذه الوزارة ثلاثة وزراء جدد هم السادة : جميل المدفعي ، وجمال بابان ، وجميل الراوي ، وضمت أربعة من اعضاء (حزب التقدم) الذي ألفه عبد المحسن السعدون وانضم اليه جعفر العسكري لما ألف وزارته الثانية في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦م وهؤلاء الاربعة هم : جعفر العسكري ونوري السعيد وجمال بابان وجميل الراوي وكان الناس يعتقدون أن هؤلاء الوزراء الاربعة هم عيون الملك فيصل كما كان حزب التقدم يعتقد ذلك ولهذا عارض الوزارة ·

وكان وزير الدفاع في هذه الوزارة ، جعفر باشا العسكري ، خارج العراق يوم تألفت فيه الوزارة الجديدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد « منصب وزارة الدفاع » بالوكالة الى رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، كما أسند « منصب وزارة الري والزراعة » بالوكالة الى وزير المعارف عبد الحسين الجلبي تمهيدا لالغاء هذه الوزارة ، وقد وصل العسكري الى بغداد في يوم ١٠ نيسان وتسلم منصبه الوزاري فورا ، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين ١٩٣٠ الغاء وزارة الزراعة وتوزيع المديريات التابعة لها على الدوائر التابعة لوزارة المواصلات فانتهت وكالة وزير المعارف لوزاره الري والزراعة ·

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجا لاعمالها ، كما فعلت بقية الوزارات من قبل ، ولكن رئيس الوزراء السيد نوري السعيد أراد أن يعكس حقيقة تمثيله للبلاط ، فرفع الى جلالة الملك هذا الكتاب ، معتبرا اياه منهاج وزارته :

مولاي صاحب الجلالة !

انني ـ وأنا الجندي الذي ما زلت ، منذ بضع عشر سنوات ، أتشرف بتمثيل أوامر

---

(١) لما بلغ الملك فيصل نبأ جمال بابان في توقيع العريضة الانفصالية التي تقدمها الاكراد الى المندوب السامي البريطاني في العراق ، قال « لو صح بيدي لشنقت جمال بابان على فعلته هذه في الباب المعظم » اهـ ولكن للسياسة ظروفها واحكامها فقد اصبح جمال وزيرا في وزارة انتخب اعضاءها الملك فيصل نفسه ·

جلالتكم في أصعب مواقف الجهاد الحربي والسياسي ، نظرا لاعتقادي بسمو ما قمتم به ، وما ترمون اليه من تحقيق أعظم أمنية يصبو لهـا شعب جلالتكم الكريم ، تلـك الامنية التي هي الاستقلال التام لمملكة جلالتكم ـ لا يسعني أبدا أن أتردد في النزول عند أمر جلالتكم ، ووقف كل ما وهبني الله تعالى على انجـاح وتحقيق أماني البلاد التي وقفتم جهود جلالتكم عليها ·

ومع اني ، أعتقد شخصيا بأنه ليس أمامنا مصاعب شديدة ، كالمصاعـب التي اعترضت طريقنا في السنين الماضية ، أرى أن أشير الى أهم المشاكل التي تعتور الموقف الراهن ، والتي أعتقد بأننا لن نتمكن من التغلب عليها الا باظهار ما تنطوي عليه أمانينا من حسن نية ، والتمسك بكافة حقوقنا القومية ، كامنة غير منقوصة ، وتوطيد الصلات الودية والثقة المتبادلة بين الشعبين : العراقي والبريطاني وحكومتيهما ، وتثبيت دعائم الولاء بيننا وبين سائر الدول ، وخاصة الدول المجاورة لنا ، واني الخص فيما يلي أهم المسائل التي أرى معالجتها : ـ

١ ـ المعاهدة الجديدة

ان أهم مسألة سنضعها أنا وزملائي نصب أعيننا ، ونبذل كل ما في وسعنـا لانجازها ، طبق رغبات جلالتكم ، ورغبات الأمة ، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال العشرة أيام على أساس الاستقلال التام ·

يعلم صاحب الجلالة ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وعدت في تصريحها المؤرخ في ١٤ أيلول ١٩٢٩ أنها (تتعهد بادخال العراق عصبة الامم في السنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط ، وأنها ستشرع في مفاوضة الحكومة العراقية لعقد معاهدة بروح حرة لتعيين صلاتها بها على أساس مقترحات المشروع البريطاني ـ المصري ، وقد صرحـت مرارا بانها لا ترغب الا في تأسيس دولة عراقية مستقلة ، تكون صديقة لبريطانيـة العظمى ، ومدينة لها بالجميل) ·

فنظرا الى هذا التصريح المطلق ، فاننا سنضع شروط المعاهدة على أساس الاستقلال التام ، مع ملاحظة ما ينبغي وضعه من المواد ، لتوطيد صلات الصداقة بين البلدين ، على أساس المنافع المتبادلة ، كما سبقت الاشارة اليه ·

ولاجل هذه المهمة أرى من الضروري اجراء استفتاء عام ، بطريقة الانتخابات ، للبت في المعاهدة ، وللنظر في قانون الدفاع الوطني لتأليف الجيش الذي يحتاج اليه الوطن ·

٢ ـ الموقف الاقتصادي

ان الموقف الاقتصادي ـ كما تعلمون جلالتكم ـ يدعو الى القلق ، ويحتاج الى عناية كبرى ، لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار ، فلذا أرى ان الواجب يقضي بتدبير

الموقف ، بسرعة ، للنظر فيما اذا كان من الضروري ، ومن الممكن ، اجراء تنزيلات أخرى في فصول ميزانية السنة ١٩٣٠ ، التي قدمت مؤخرا الى مجلس الامة ، وللنظر أيضا في التدابير التي يمكن الالتجاء اليها في معالجة موقف البلاد الاقتصادي من أساسه ٠

٣ ـ تولي المسؤولية

يعلم صاحب الجلالة بالتوصية الاخيرة ، التي أصدرتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وبلغت كافة الموظفين البريطانيين ، المستخدمين في حكومة جلالتكم ، تلك التوصية التي أوضحت فيها حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياستها ازاء العراق ، وضرورة القاء المسؤولية التامة الظاهرية والحقيقية على عاتق حكومته وأبنائه ، على صورة تدريجية ، منذ الآن حتى سنة ١٩٣٢ التي ينبغي أن يتولوا فيها المسؤولية التامة وحدهم ٠

وبناء على ذلك من الضروري وضع الخطط المقتضية لهذا الانتقال ، في هذه الفترة القصيرة ، بالاتفاق ، وازالة الابهام السائد الآن ، والذي أدى في بعض الاحيان الى سوء تفاهم بين الموظفين أولي الشأن ، والنظر في الاستغناء عن بعض الموظفين الاجانب في السنتين المقبلتين ، علاوة على العدد الذي استغني عنه منهم (١) واعادة النظر في تشكيلات ادارة الدولة ، من حيث كفاية موظفيها وسلطاتهم ، بالنظر الى المسؤولية العظمى ، التي ستلقى على عاتق الشعب العراقي وحكومته في الاجل المضروب ٠

هذه هي أهم المسائل التي رأيت من واجبي أن أعرضها على أعتاب جلالتكم ، على وجه الاختصار ، واني مستعد لمعالجتها ، أنا وزملائي ، بقدر ما يصل اليها جهدنا وطاقتنا برعاية وعضد جلالتكم ٠

فاذا كان ما عرضته في شأنها يحوز على موافقة وتأييد جلالتكم ، فاني لا أتردد لحظة في الصدوع بأمر مولاي المطاع ٠ وفي الختام أرجو الله تعالى أن يوفقني دائما الى خدمة قضية البلاد السامية ، التي وقفتم جلالتكم جميع جهودكم عليها ٠ تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتعظيم ٠

العبد المخلص نوري السعيد

---

(١) وجه رئيس الوزارة الكتاب الاتي نصه : المرقم « سري ومستعجل جدا » ٢٢٣٧ والمؤرخ ١٩٣٠/١١/٨ الى معالي وزير الداخلية :

بناء على ما تقرر من لزوم نقل المسؤولية الى الموظفين العراقيين تدريجيا خلال دورة الانتقال قبل دخول العراق عصبة الامم فقد حصل الاتفاق مع فخامة المعتمد السامي على اتخاذ الاجراءات الاتية :

١ ـ تنقيص اربعة من عدد المفتشين الاداريين خلال هذه السنة على ان تنتهي خدمات اثنين منهم باعطائهما انذارا لمدة ستة اشهر ابتداء من اول تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ ٠

(٢) انهاء خدمات خمسة مفتشين اداريين ، عدا الاربعة المار ذكرهم ، في السنة المالية القادمة على ان يعطوا انذارا لمدة ستة اشهر ابتداء من اول السنة ٠

رئيس الوزراء نوري السعيد

« جواب جلالة الملك »

عزيزي نوري السعيد

اطلعت على كتابكم المؤرخ في ٢٣ آذار سنة ١٩٣٠ ويسرني أن أبدي لكم موافقتي على كل ما جاء فيه ، من مبادىء وطنية طيبة ومفيدة ، فأسأل الله عز وجل أن يأخذ بيدكم ، ويساعدكم على تحقيقها لتطمئن الامة من مستقبلها في أقرب وقت ·

فيصل (١)

سياسة الوزارة المالية

١ ـ كان العراق يمر بأزمة اقتصادية حادة نتيجة للازمة الاقتصادية العنيفة التي كانت تعصف بالعالم وتعصره عصرا · وقد اهتبل رئيس الوزراء فرصة تلاوة كتاب التوجيه الملكي باسناد رئاسة الوزارة اليه فالتفت الى الذين حضروا حفلة الاستيزار في ديوان مجلس الوزراء وجلهم من رؤساء الدوائر ، وقال :

اني أشكر لطفكم بالحضور ، وارجو أن أوفق الى خدمة البلاد جهد طاقتي ، ولدي نقطتين أود أن أوجه اليهما أنظار جميع موظفي الدولة ، وان يجعلوهما هدفهم في العمل·

الاولى : تحقيق استقلال الدولة العراقية استقلالا تاما ، وهي تدين وتشعر بالشكر لحكومة بريطانيا العظمى · يجب أن تضعوا هذه المسألة أمام أعينكم ، وأنتم تقومون بأشغالكم ·

الثانية : تقدير الحالة الاقتصادية الخطرة في البلاد ، عندما تقومون بتأدية واجبانكم ·

ضعوا هذه المسألة نصب أعينكم ، واجتهدوا في التخفيض من النفقات ، وان وجدت مذكورة في الميزانية ، بحيث ان الصلاحية القانونية المخولة لكم يجب أن لا تحول دون اقتصادكم اقتصادا متناهيا في المصروفات ·

هاتان النقطتان هما دستوري في العمل ، وأرجو أن تعينوني كلكم على تحقيقهما اهـ (٢) ·

٢ ـ وفي يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٠ م :

« نظر مجلس الوزراء في كتاب وزارة المالية المرقم ٢٧٩٩ والمؤرخ في ١٥ نيسان سنة ١٩٣٠ ، المتعلق بمعالجة المسألة الاقتصادية ، والمقترح فيه تأليف لجنة من الذوات الآتية لنبحث في الموقف المالي ، ورفع تقرير الى مجلس الوزراء تبين فيه الوفورات التي يقتضي اجراؤها في الميزانية :

الرئيس ـ علي جودت بك : وزير المالية

الاعضاء : جعفر باشا العسكري ، وزير الدفاع ، المستر دراور ، مستشار وزارة العدلية ، المستر سوان ، وكيل مستشار وزارة المالية

---

(١) جريدة البلاد العدد ١١٥ بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٠ م ·

(٢) جريدة البلاد العدد ١١٣ ·

السكرتير : جورج جورجي مدير قسم التجارة والاقتصاد
فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح » اه

٣ – وفي يوم ٤ أيار ١٩٣٠م

« قرر مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح معالي وزير المالية ، ايفاد فخامة جعفر باشا العسكري وزير الدفاع ، بمهمة مالية وبصورة خصوصية الى طهران مدة اسبوع » اه

وكانت المهمة المالية المذكورة ، مفاوضة الحكومة الايرانية في الديون المستحقة للتجار العراقيين على التجار الايرانيين ، ووجوب السماح بتسديدها ، بعد أن وضعت الحكومة الايرانية تشريعا منعت فيه اخراج النقد من بلادها . وقد سافر العسكري الى طهران في يوم ٤ مايس وعاد الى بلاده في يوم ٢١ منه بعد أن وفق في مهمته بعض التوفيق .

٤ – كان رئيس الوزراء قد صرح في ابان تكوينه وزارته أنه سيؤلف لجنة برئاسة وزير المالية السابق ياسين باشا الهاشمي لمعالجة الازمة المالية في البلاد ، ثم رأى ان اسناد مثل هذا العمل الى شخص غير مسؤول ليس من الامور الصحيحة ، فألف اللجنة الوزارية التي أشرنا اليها في العدد (٢) المثبت فويق هذا ، ولكن هذه اللجنة لم تأت عملا يذكر .

وفي يوم ١٤ أيار ١٩٣٠م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« نظرا الى الازمة المالية الآخذة بخناق العراق ، ولخطورة حالة البلاد الاقتصادية ، وبناء على الرغبة الحاصلة في تأسيس عملة عراقية بأقل تأخير ممكن ، قرر مجلس الوزراء دعوة الرايت أونورابل السر هلتن ينغ ، بي.سي.جي.بي.ئي.دي.اس.سي.او.دي.اس. الى العراق ، حيث يقضي مدة لا تقل عن ستة أسابيع لاسداء المشورة الى الحكومة العراقية ، وليساعد عند عودته الى لندن فيما يتعلق بالوسائل المقتضى اتخاذها لتأسيس عملة عراقية . أما طريقة اشتغاله في هذه المدة ، فيترك البت فيها الى ما بعد وصوله ومواجهته مع وزير المالية وقرر المجلس منح المومى اليه مكافأة قدرها (٢٠٠٠) ليرة انكليزية مع تأدية نفقات سفره » (١) .

وفي يوم ١٧ أيار وصل الى بغداد السر هلتن ينغ ، واتصل بساسة البلد وزعمائه ، وبكبار الموظفين الماليين والاداريين فيه واستمع الى أقوالهم ، وآرائهم ، في الاسباب التي أدت الى هذه الازمة المالية الخانقة ، وفي كيفية معالجتها ، ثم صار يدرس بنفسه العوامل التي أدت الى تحرج الموقف الاقتصادي في العراق . وبعد أن زار بعض الألوية الاكثر انتاجا للحبوب المعاشية ، غادر البلاد نهائيا الى بلاده في يوم ٢٥ حزيران من هذه السنة حيث وضع تقريرا مطولا تصدى الى تفنيد محتوياته زعيم المعارضة ، ياسين باشا الهاشمي ، فنشر سلسلة من المقالات المالية القيمة جمعها في كتاب مستقل « السيد

(١) قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان ومايس وحزيران ١٩٣٠م ص ٧٦ – ٧٧ .

الحسني » صاحب هذا التاريخ ، فكان الكتاب خير وثيقة لدعم الذكاء العراقي ، وتفنيد مزاعم الغربيين في نشاط الشرقيين ·

٥ ــ رأت « الوزارة السعيدية الاولى » أن تحول دون انهيار المزارعين ماليا ، بعد أن فتكت الضائقة الاقتصادية في البلاد فتكها الذريع ، فقررت تسليفهم مبالغ مختلفة لتمشية أمورهم الزراعية فكان قرارها مشكورا ، ونتائج عملها محمودة ·

٦ ــ وجدت الوزارة أن هنالك ديونا للخزينة استحق دفعها ، فتعذر على المطلوبين تسديدها ، فاتخذت الاجراءات القانونية لشطب قسم من الديون المستحقة ، وتأجيل تسديد القسم الآخر ·

٧ ــ عقدت الوزارة مؤتمرا اقتصاديا في بغداد في ٢٣ حزيران ١٩٣٠ اشتركت فيه غرف التجارة في البصرة ، وبغداد ، والموصل ، وقد عالج المؤتمر الازمة الاقتصادية من نواحيها المختلفة ، وبيان السبل التي يحسن بالحكومة السير عليها لتخفيف الضائقة المالية ، وقد بقي المؤتمر قائما أربعة أيام ثم انفض بعد مذاكرات مطولة ·

٨ ــ حملت « الوزارة » شركات النفط الاجنبية على تنزيل أسعار النفط الاسود للمزارعين بمقدار ثلث السعر الراهن اعتبارا من أول كانون الثاني ١٩٣١ ·

٩ ــ كانت الخزانة العراقية تتكلف نصف نفقات « دار الاعتماد البريطانية » في بغداد دون أن يكون لحكومة العراق أية سيطرة أو رقابة على موظفي الدار المذكورة ، ودون أن يكون لها أية كلمة فيما تنفقه الدار ، وقد استطاعت « الوزارة السعيدية » أن تحمل الحكومة البريطانية على أن تتحمل وحدها نفقات دار اعتمادها هذه كاملة وذلك اعتبارا من أول نيسان ١٩٣١م · وهي تتراوح بين ٧٥٠٫٠٠٠ ربية والمليون ربية سنويا · وكان تخليص العراق من هذه النفقات احدى القضايا المعلقة بين بريطانية والعراق منذ بداية عام ١٩٢٦ ·

اللغة الكردية في الشمال

يقول المعتمد السامي البريطاني في تقريره المرفوع الى عصبة الامم سنة ١٩٣٠م :

« وقد ظهر آنذاك أن الاكراد اذا رأوا أن المعاهدة لا تحتوي على البنود التي تؤمن لهم بقاء امتيازاتهم فستزداد مخاوفهم ، وان خير طريقة لابقاء ثقتهم ، هي أن تتخذ الحكومة العراقية بعض التدابير الادارية والتشريعية الممكنة فتعمل على جعل الوضع الراهن في كردستان على أساس دائم وقد درس المعتمد السامي هذه المشكلة مع الملك فيصل ورئيس وزرائه والمستشارين ، وأعد معهم التدابير التي من شانها أن تفند مزاعم الكرد · وكانت أولى الخطوات وضع قانون لاستعمال اللغة الكردية ··· ثم أنشيء مكتب ترجمة في وزارة الداخلية في بغداد لترجمة القوانين والانظمة والاوامر الى اللغة الكردية ، وجمعت المدارس الكردية في أربيل وكركوك والسليمانية تحت ادارة مفتش واحد وعين معاون مدير داخلية عام كردي ، وقد تم كل ذلك قبل نهاية عام ١٩٣٠ » ·

وقد نشرت الوزارة بيانا عن استعمال اللغة الكردية في ١٠ نيسان ١٩٣٠ هذا نصه :

« رأت الوزارة ، بعد أن تقلدت زمام الامور ، أن تعني بما تراه هاما ومطمنا لرغبات الشعب وأمانيه • من ذلك بعض قضايا تختص بقسم من سكان الالوية الشمالية فقررت احضار لائحة قانونية تعرض على مجلس الامة عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الاماكن الكردية استنادا الى المادة السابعة عشرة من القانون الاساسي • والحكومة عازمة على انتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التي سبق أن وعد بها الكرد في العراق » (١) •

وقد انتقدت الصحف المعارضة هذا البيان على الرغم مما نصت عليه المادة ١٧ من القانون الاساسي العراقي القائلة بأن « العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص » ولكن اللائحة مرت من مجلس الأمة باستحسان وسلام •

سد جامعة آل البيت

كان الملك فيصل قد أسس الشعبة الدينية في جامعة آل البيت منذ عام ١٩٢٢م (٢) وقد بقيت هذه الجامعة بين الاخذ والرد من قبل الوزارات المتعاقبة ، حتى اذا حلت أيام « الوزارة السعيدية الاولى » قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٠ :

« سد الشعبة الدينية من جامعة آل البيت بصورة موقتة والاستعاضة عنها في الحال الحاضر ببعثة تؤلف من نحو ١٨ طالبا من طلبة العلوم الدينية يوفدون الى معاهد مصر » (٣) ولكن لم يوفد من أعضاء هذه البعثة غير أربعة أعضاء فقط ولم يعد فتح هذه الشعبة الى عام صدور هذا الكتاب وهو عام ١٩٥٣م • أما الاسباب التي استندت اليها الوزارة في الغاء هذه الشعبة فقد تضمنها قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٠م وهو :

« نظر مجلس الوزراء في كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ١٢٨٢ والمؤرخ في ٢٤ نيسان سنة ١٩٣٠ المقترح فيه ما يأتي :

١ ـ سد الشعبة الدينية من جامعة آل البيت بصورة موقتة ، والاستعاضة عنها في الحال الحاضر ببعثة تؤلف من نحو ١٨ طالبا من طلبة العلوم الدينية يوفدون الى معاهد مصر على أن يرافق البعثة مراقب ليشرف على شؤونها يخصص له راتب مناسب•

٢ ـ احداث منصب « مفتش المعاهد الدينية » لتفتيش المعاهد الدينية التابعة للاوقاف ، وأن يمنح شاغل المنصب المذكور اما راتبا معينا أو مخصصات محدودة وأن

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٢٨ بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٠ •

(٢) يراجع البحث عنها في ص ٧٣ من الجزء الاول من هذا الكتاب •

(٣) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ، مايس وحزيران ١٩٣٠ ص ٣٨ •

يكون مرتبطا برئاسة الوزراء ·

٣ ــ توسيع دار الايتام بقدر ما تسمح به فضلة الواردات المخصصة للخيرات من قبل الاوقاف على أن يتفق مع وزارة المعارف على تهذيب الايتام وتدريبهم في بعض الصناعات الضرورية للبلاد ·

٤ ــ اعادة الكلية الاعظمية الى مكانها السابق ، على أن تبقى كما كانت قبل ادماجها بجامعة آل البيت ·

٥ ــ (أ) أن تقوم وزارة المعارف باعداد مشروع لتأسيس مدرسة بعثات علمية داخلية ، يكون التدريس فيها باللغة التي تؤهل التلميذ لان يجتاز امتحان دخول الجامعات الغربية من دون أن يطلب منه اجتياز أي امتحان آخر ، وأن تكون هذه المدرسة كافية في الوقت الحاضر لقبول ٢٠ تلميذا أو أكثر من أعضاء بعثات وزارة المعارف ، ونحو ١٠ تلاميذ من أفراد بعثة وزارة الدفاع ، و١٠ من الراغبين في دخول الكلية الطبية العراقية · على أنه يجوز أن يقبل فيها عدد آخر من التلاميذ على سبيل الاحتياط ليحلوا محل من يتأخر عن الامتحان لاسباب شتى ، وأن تفتح المدرسة أبوابها خلال هذه السنة الدراسية ·

(ب) أن تستأجر وزارة المعارف بناية جامعة آل البيت لمدة ثلاث سنوات على أن تسعى لتشييد بناء خاص بهذه المدرسة بالسرعة الممكنة ·

(جـ) أن تحضر وزارة المعارف منهاجا يحتوي شروط الدخول في هذه المدرسة على أن يكون اجتياز امتحان المدارس الثانوية والمتوسطة أساسا لقبول التلاميذ اليها ، حتى ينفسح المجال لجميع أبناء العراق في الاستفادة من هذا المشروع ·

فقرر مجلس الوزراء قبول الاقتراحات (١) و (٢) و (٣) و (٤) وأما ما يتعلق بـ (٥) فقد وافق المجلس على الاقتراحات المدرجة فيه بصورة عامة وقرر ايداعها وزارات المالية والدفاع والمعارف لدرس المشروع بالنظر الى الاسس المقترحة من الوجهتين الفنية والمالية وتقديم اقتراحات مفصلة في هذا الباب الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي » اهـ

وكانت وراء هذه المقررات أسباب دفينة · فقد عارض العلماء السنيون تأسيس جامعة آل البيت والصرف عليها من ميزانية الاوقاف العامة منذ البداية وتطورت معارضتهم الى احتجاجات صاخبة يتزعمها الشيخ عبد الجليل آل جميل رئيس جمعية الارشاد فلم تر الحكومة مناصا من اتخاذ هذا القرار ·

المفاوضات لعقد المعاهدة

كان أول بيان أذاعته « الوزارة السعيدية الاولى » عن المفاوضات المتعلقة بعقد المعاهدة العراقية ــ البريطانية المأمولة هو :

بيـــان رسمي

١ ـ افتتحت أمس المفاوضات بشأن المعاهدة التي ستنظم العلاقات بين الحكومة العراقية ، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بعد دخول العراق عصبة الامم ٠

٢ ـ اتفق على نشر نص المعاهدة بتمامه باللغتين العربية والانكليزية حالما يوقع فيها ٠

٣ ـ واتفق أيضا على أنه اذا رؤي من المستحسن ، قبل التوقيع ، نشر اذاعة الى الجمهور عن سير المفاوضات فتكون تلك الاذاعة بشكل بيان رسمي متفق عليه مـن الطرفين ، وعلى أن لا يذاع شيء آخر عدا ذلك ٠

١ نيسان ١٩٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

وفي اليوم الرابع من شهر نيسان المذكور أذيع البيان الرسمي الثاني التالي :

بيـــان

واصل المتفاوضون محادثاتهم أمس حول المعاهدة العراقيـة ـ البريطانية اذ استعرضت بصورة عامة المسائل التي ينبغي أن توضع على بساط البحث في أثنـاء المفاوضات ٠ وقد انطوت المذاكرات على أجلى صراحة ومودة ، وتم الاتفاق على درس بعض الوجوه الفنية للقضية قبل انعقاد الجلسة القادمة ٠

٤ نيسان ١٩٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

وفي اليوم الثامن من شهر نيسان ١٩٣٠م أيضا صدر البيان الثالث التالي :

بيـان رسمي

أن البيان الآتي قد وضع بالاتفاق ما بين الفريقين المتفاوضين :

١ ـ ان المعاهدة التي تجري عليها المذاكرة الآن ستدخل في حيز التنفيذ عنـد دخول العراق في جمعية الامم ٠

٢ ـ ان وضع العراق ـ كما هو مصرح في هذه المعاهدة ـ سيكون وضع دولـة حرة ومستقلة ٠

٣ ـ عند دخول المعاهدة الجديدة في حيز العمل ، ستنتهي حالا جميع المعاهدات والاتفاقيات الموجودة ما بين بريطانية العظمى والعراق ، والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال ٠

٨ نيسان ١٩٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

موقف نوري السعيد

ولم يكن على رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، كبير عناء للتوفيق بين وجهات

النظر العراقية والبريطانية فهو احد اعضاء اللجان الوزارية التي تكونت لمفاوضة الجانب البريطاني في جل المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها العراق مع بريطانية ، وهو مطلع على دخائل السياستين العراقية والبريطانية الى حد كبير ، وهو يتمتع بعطف الانكليز واطمئنانهم اليه ، الى ثقة الملك به واعتماده عليه • وهو فوق ذلك كله ، كان مشبعا بفكرة التفاهم مع الانكليز مهما تباعدت الاهداف بينهم وبين أماني العراق المشروعة لهذا كان السياسيون كافة يعتقدون ان أمد المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني لن يطول ، وانه لا بد من التوصل الى نتيجة حاسمة في أقرب فرصة ممكنة وقد حققت الايام القريبة هذا الاعتقاد فصدر البيان التالي في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠م :

بيـان رسمي

اتفق المفاوضون العراقيون والبريطانيون على امضاء معاهدة تحالف وصداقة ، يشرع في تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الامم ، وستنشر المعاهدة في بغداد ولندن ، في عين الوقت ، في موعد يتفق عليه الفريقان •

اما أسس المعاهدة فهي :

١ ـ الاعتراف باستقلال العراق التام ، وبتوليه منفردا مسؤولية ادارة جميع شؤونه ، وأخذه على عاتقه الامن الداخلي ، والدفاع وفقا للتحالف ضد الاعتداء الخارجي•

٢ ـ الغاء المعاهدات والاتفاقيات المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى •

٣ ـ اعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية بانتهاء المسؤوليات الانتدابية ، التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، من تلقاء ذاتها ، بمجرد دخول المعاهدة في حيز التنفيذ •

٤ ـ جلاء جميع القوات البريطانية عن الهنيدي ، والموصل ،في خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، وايجار الحكومة العراقية ، حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ثلاث قاعدات جوية غربي الفرات ، وشط العرب ، على أن يقوم بحراسة هذه القاعدات حرس خاص من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، على نفقة صاحب الجلالة البريطانية الخاصة •

٥ ـ مدة المعاهدة خمس وعشرون سنة •

ويشترط فيها انه في أي وقت كان ، بعد مرور عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذها ، يدخل في المفاوضة بناء على طلب أحد الفريقين المتعاقدين ، لعقد معاهدة جديدة لتأمين المواصلات الامبراطورية الجوية الاساسية ، واذا اختلف في ذلك يحال الخلاف الى مجلس عصبة الامم •

٦ ـ يمثل كلا الفريقين المتعاقدين لدى بلاط الفريق الآخر ممثل سياسي (ديبلوماتيكي) يعتمد وفقا للاصول المرعية بين الدول المستقلة •

١٩٣٠/٦/٣٠ ملاحظ مكتب المطبوعات

تعطيل مجلس النواب فحله

كان مجلس النواب قد شرع في عقد جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني منذ يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م · وفي يوم ١٩ شباط ١٩٣٠ استصدرت « وزارة ناجي السويدي » ارادة ملكية « بتمديد أجل اجتماع مجلس النواب العادي لسنة ١٩٢٩ شهرين لاتمام الاشغال المستعجلة » اهـ ·

فلما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠م أدرك رئيس الوزراء نوري السعيد بأنه لا يستطيع مواجهة هذا المجلس باكثريته « التقدمية » فبادر الى تأجيله أولا ثم عمد الى حله أخيرا بحجة استفتاء الامة في المعاهدة فقد استصدرت وزارته ارادة ملكية « بانهاء مدة التمديد في اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣٠ » « لعدم وجود أشغال مستعجلة بسبب تاليف وزارة جديدة » ·

· وفي يوم ٢٩ آذار أقام الملك فيصل مادبة عشاء لاعضاء مجلس النواب قـال في ختامها :

(رغبت أن أجتمع بكم حضرات النواب المحترمين لاحييكم وأشكركم على خدماتكم الجليلة التي قمتم بها في سبيل البلاد فأودعكم لمدة أرجو الله أن لا تكون طويلة وفي أثنائها تحتكون بناخبيكم وتحصلون على ما يساعدكم على القيام بوظائفكم من المعلومات والاطلاعات ·

اني لآسف على الظروف التي لم تساعدكم على اكمال مهمتكم لكني آمل أن أراكم في القريب مدعوين الى اجتماع فوق العادة للنظر في الميزانية ·

اني قد لا أكون مخطئا اذا قلت أن هذه الظروف ستكون تاريخية في حياتنا القومية حيث أننا على ما أعتقد نستقبل صبحا باسما وشمسا منيرة فعليه أطلب اليكم أن توحدوا صفوفكم لتقوموا بواجباتكم الوطنية ولتبرهنوا على أننا أوفياء لاصدقائنا من الامم ، ومستعدون للدفاع عن مصالحنا القومية) (١) ·

وقد رد رئيس مجلس النواب ، توفيق السويدي ، على كلمة الملك الموجزة بما يناسب المقام فلما عقدت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م صدرت الارادة الملكية التالية :

---

(١) جريدة البلاد العدد (١١٩) بتاريخ ٢١ اذار ١٩٣٠ ·

(لما كان المفاوضون العراقيون والبريطانيون قد اتفقوا على امضاء معاهدة تحالف وصداقة يشرع في تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الامم ، ولما كانت أسس هذه المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد ولما كان من المحتم استفتاء الامة في المعاهدة وافساح المجال لابداء رأيها فيها على لسان نواب تنتخبهم لهذا الغرض ، فقد أصدرت ارادتي الملكية بناء على قرار مجلس الوزراء وبعد الاطلاع على المادة ٢٦ والمادة ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي وبناء على السلطة التي خولني اياها جلالة الملك فيصل الاول بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد ·

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة ·

كتب في بغداد في اليوم الاول من شهر تموز ١٩٣٠ واليوم الخامس من شهر صفر ١٣٤٩ ·

علي

رئيس الوزراء ـ نوري السعيد

وبهذا الاعتبار يكون مجموع مدة هذا الاجتماع من المجلس النيابي أربعة أشهر وأربعة وعشرين يوما عقد المجلس خلالها ٢٣ جلسة وبلغ عدد اللوائح القانونية المقدمة اليه ٤٩ لائحة ولائحة واحدة معادة من مجلس الاعيان يضاف الى ذلك عشرون لائحة وثلاثة تقارير لمراقب الحسابات العام كانت باقية من اجتماع ٩٢٨ وقد مرت كلها منه باستثناء خمس لوائح قانونية سحبت من قبل الحكومة و٢٣ لائحة وثلاثة تقارير لمراقب الحسابات العام بقيت فيه الى المجلس الجديد ·

سفر الملك ونشر المعاهدة

ما كادت « الوزارة السعيدية الاولى » تشرع في مفاوضة الجانب البريطاني لوضع المعاهدة العراقية ـ البريطانية المرتقبة حتى تعرضت الى حملة من الانتقادات القاسية ، وكانت الاحزاب المعارضة تنفخ في تلك الجذوة كي تزيدها ضرما وتطبخ عليها ما تريد أكله شهيا ·

ومع ان الوزارة أحاطت المفاوضات بالكتمان الشديد ، ولم تتضمن بياناتها ، التي اثبتنا نصوصها فيما تقدم ، الا عبارات غامضة فان « حزب التقدم » الذي كانت الوزارة المستقيلة تستند اليه رفع احتجاجا الى الملك فيصل ادعى فيه أن الوزارة الجديدة خالفت القانون الاساسي ، بالغائها مدة تمديد اجتماع مجلس الامة ، وعدم مجابهتها المجلس للحصول على ثقته ، وعدم تصديقها الميزانية العامة منه ، وقد طلب الحزب الى صاحب الجلالة في عريضته المؤرخة ١٦ حزيران ١٩٣٠م أن يصدر الملك أمره بجمع المحكمة العليا

لتفسير مواد القانون الاساسي المختصة اذا لم ير جلالته رأي الحزب في المخالفات التي أسندها الى الوزارة ·

وكان صاحب الجلالة يهدىء الخواطر ، ويطيب النفوس ، حتى اذا كان يوم ٢٣ حزيران ١٩٣٠ صدر هذا البيان :

« لقد تقرر سفر صاحب الجلالة الملك صبيحة ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٠ الى أوروبا على احدى الطائرات ، عملا بالتقرير الصحي الذي يقضي بضرورة استشفاء جلالته خارج القطر العراقي · وسينوب عن جلالته في القيام بأعباء العرش صاحب السمو الملكي الامير غازي ، ولي العهد ، ريثما يصل صاحب الجلالة الملك علي ، الذي سيقوم حين وصوله في ٢٤ الجاري بأعباء النيابة عن جلالة الملك المعظم » اهـ ·

ولما كان رئيس الوزراء نوري السعيد ، قرر السفر الى بريطانية في أول تموز ١٩٣٠ لحل المسائل المعلقة بين العراق وبريطانية ، فقد أكد السياسيون المعارضون أن الملك فيصل انما اختار السفر الى أوروبا في التاريخ المذكور ليدعم رئيس وزرائه في مفاوضاته مع الانكليز ·

وفي يوم ٢٨ حزيران ١٩٣٠م « قرر مجلس الوزراء بناء على طلب فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية تخويل فخامة وزير الخارجية التوقيع ـ والنشر بالاتفاق مع الطرف الثاني ـ على معاهدة تطابق أسسها الاسس الواردة في منهاج الوزارة على أن تعرض نصوصها على مجلس الوزراء ليبت في أمرها عند رجوع صاحب الجلالة الملك فيصل الى العراق » اهـ ·

وفي يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠م تم التوقيع في المعاهدة العراقية ـ البريطانية المرتقبة ، وفي أول تموز طار رئيس الوزراء الى لندن ، بعد أن استصدر ارادة ملكية بانابة وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، منابه ، وفي هذا اليوم أيضا « ١ تموز ١٩٣٠ » صدرت الارادة الملكية « بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » ·

وفي مساء يوم ١٨ تموز ١٩٣٠م و ٢٢ صفر ١٣٤٩هـ طلب « ملاحظ مكتب المطبوعات » الصحفيين كافة ، وسلمهم نص المعاهدة المذكورة لنشرها في اليوم التالي بلا تعليق ، ولا تمهيد ، ولا ابداء رأي ، فصدرت صحف العاصمة في صباح يوم الجمعة ١٩ تموز وهي تحمل النص المذكور ، فما كادت هذه الصحف تصل الى سائر الوحدات الادارية حتى أخذت برقيات الاحتجاج عليها تنهال كالسيل ، وزاد الطين بلة اشتراك الاكراد في هذه الاحتجاجات لانها لا تشير الى الادارة الخاصة التي كانوا قد وعدوا بها ، وانصرفت أقلام الكتاب والباحثين ، بعدئذ ، الى نقد المعاهدة وذيولها نقدا لاذعا ، وهذا هو النص بحذافيره :

معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيـة العظمى وايرلنده والممتلكـات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند ·

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة ، والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم ، وادامتها ما بين بلاديهما ·

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف ، الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائـة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، بأن ينظر نظرا فعليا في فترات متتالية ، مدة كل منها أربع سنوات ، في هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في جمعيـة الامم ·

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمـى وايرلندة الشمالية قـد أعلنـت الحكومة العراقية ، بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف ، وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابـع عشر من شهر كانون الاول سنة تسع وعشريـن وتسعمائة بعد الالف ، ان هذه هـي نيتها ·

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية ، فيمـا يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم ·

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية ، يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما ، بصفة كونهما ملكين مستقلين ، ينبغي تجديدها بعقـد معاهدة تحالف وصداقة ·

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية ، على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام ، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم ، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما : —

عن جلالة ملك العراق :
نوري باشا السعيد : رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية

حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثانـي سي · أم · جي · دي · أس · أو ·

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحـار وامبراطور الهند عن بريطانية العظمى وايرلندة الشمالية

اللفتننت كرنل : السر فرنسيس هنري همفريز جي · سي · ف · أو · كـي · سي· أم· جي· كي· بي· أي· سي· آي· أي·

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما ، فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى ــ يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة · وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهمـا المشتركة ·

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر ·

المادة الثانية ــ يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي (ديبلوماتيكي) يعتمد وفقا للاصول المرعية ·

المادة الثالثة ــ اذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليهـا خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم ، ووفقا لاي تعهدات دولية أخرى ، يمكن تطبيقها على تلك الحالة ·

المادة الرابعة ــ اذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغـم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معونته ، بصفة كونه حليفا ، وذلك دائما وفق أحكام المادة التاسعة أدناه ·

وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية ·

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب ، أو خطر حرب محـدق ، تنحصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانىء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات ·

المادة الخامسة ـ من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وأيضا ـ بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه ـ مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتدء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق ·

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق ، بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة ، في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك ·

فمن أجل ذلك ، وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقا للمادة الرابعة أعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية ، طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، أو في جوارها ، وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات ·

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق ، لصاحب الجلالة البريطانية ، في أن يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الآنفة الذكر ، وفقا لاحكام ملحق هذه المعاهدة ، على أن يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا · ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق ·

المادة السادسة ـ يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها ·

المادة السابعة ـ تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف ، الموقع عليها في بغداد ، في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة احدى وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنه أربع وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما ، التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ·

توضع هذه المعاهدة في نسختين ، في كل من اللغتين العربية والانكليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه ·

المادة الثامنة ـ يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه ، عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة نهائية ، جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية · وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات ، فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده ·

ومن المعترف به أيضا ، ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقا لاي وثيقة دولية أخرى ، ينبغي ان يترتب كذلك

على جلالة ملك العراق وحده ، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فورا الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق ٠

المادة التاسعة ـ ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، أو التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، أو عليه ، وفقا لميثاق عصبة الامم ، أو معاهدة تحريم الحرب ، الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ٠

المادة العاشرة ـ اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة ، أو تفسيرها ، فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأسا بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم ٠

المادة الحادية عشرة ـ تبرم هذه المعاهدة ، ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الامم ٠ وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها ، وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة ، من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما ، بناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال ، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم ٠

واقرارا لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه ٠

كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية ٠ F. H. Humphrys التوقيع : نوري السعيد

ملحق

ـ ١ ـ

يعين صاحب الجلالة البريطانية ، من حين الى آخر ، مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقا لاحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر ٠

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات ، بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية ، للحلول محل تلك القوات ، وعند انقضاء تلك المدة ، تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي ، ولصاحب الجلالة البريطانية

أيضا أن يقيم قوات في الموصل لمدة ، حدها الاعظم خمس سنوات ، تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن ·

– ٢ –

بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تظل الحصانات ، والامتيازات ، في شؤون القضاء ، والعائدات الاميرية (بما في ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق ، شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى أعلاه ، وتشمل أيضا قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف ، وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق ، عملا بأحكام هذه المعاهدة وملحقها ، أو وفقا لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وأيضا يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي ، له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة · وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية ، فيما يتعلق بالحصانات ، والامتيازات ، أقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ·

– ٣ –

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق ، وتدريبها ، وإعالتها ، وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ·

– ٤ –

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية ، وفقا لاحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية ، التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر ·

\- ٥ -

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

١ ــ تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية ، والجوية ، في المملكة المتحدة ٠

٢ ــ تقديم الاسلحة ، والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطيارات ، من أحدث طراز متيسر ، الى قوات جلالة ملك العراق ٠

٣ ــ تقديم ضباط بريطانيين بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق ٠

\- ٦ -

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب في الجيشين ، العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالة ملك العراق بأنه ، اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب ، فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين ٠

ويتعهد أيضا بأن أي أشخاص من قواته ، من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري ، يرسلون الى مدارس ، وكليات ، ودور تدريب عسكرية ، في بلاد جلالته البريطانية ، بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى أي قطر آخر كان ٠

ويتعهد أيضا بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها ٠

\- ٧ -

يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم ، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية ، من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق ، وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق ، وسككه الحديدية ، وطرقه المائية ، وموانئه ، ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذنا عاما في زيارة شط العرب ، بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانىء العراقية ٠ ن ٠ س ٠ ف ٠ هـ ٠ هـ ٠

دار الاعتماد
بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية ، لدى بلاط جلالة ملك العراق ، يكون بدرجة سفير ·

التوقيع : ف · هـ · همفريز

فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ـ بغداد ·

ديوان مجلس الوزراء
بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

جوابا على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم ، أتشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية ـ وهي شديدة الرغبة في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية أول سفير في العراق ـ تنوي منح سفراء جلالته البريطانية ، الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول ، امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول ·

وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان ممثل جلالة ملك العراق السياسي ، لدى بلاط سانت جيمس ، سيكون بدرجة وزير مفوض ، طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة ·

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف · هـ · همفريز · جي · سي · في · أو · كي · سي · أم · جي· كي· بي· ئي· سي· آي· أي·
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق ـ بغداد ·

ديوان مجلس الوزراء
بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عطفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن أسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة ـ كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة والمسائل التي يقتضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ـ ستكون موضوعا لاتفاق آخر ، يعقد بأسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة،وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد·

التوقيع :نوري السعيد

فخامة السرف · هـ · همفريز جي · سي · في · أو · كي · سي · أم · جي · كي · بي · ئي · سي · آي · أي
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق ـ بغداد ·

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عطفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن أسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة ـ كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة والمسائل التي يقتضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ـ ستكون موضوعا لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة،وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد٠ التوقيع: ف ٠هـ٠همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ بغداد ٠

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

عطفا على المعاهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم ، أتشرف باعلام فخامتكم بأنه نظرا الى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادينا ، فان الحكومة العراقية تستخدم اعتياديا الرعايا البريطانيين ، عند حاجتها الى خدمات موظفين أجانب ٠ وينتقى أولئك الموظفين بعد المشاورة بين حكومتينا ٠ ومن المفهوم ان هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين ، في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون ، وأتشرف باعلام فخامتكم أيضا بأنه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، ما يمس صحة العقود المعقودة ، والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين ٠ التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف ٠ هـ ٠ همفريز جي ٠ سي ٠ في ٠ أو ٠ كي ٠ سي ٠ أم ٠ جي ٠ كي ٠ بي ٠ ئي ٠ سي ٠ آي ٠ أي المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق ـ بغداد ٠

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بأن أشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم ، بتاريخ اليوم ، المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب ، وأن أؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه ٠

التوقيع : ف٠ هـ٠ همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ بغداد

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف باعلام فخامتكم بانه : في نية الحكومة العراقية ، بالنظر الى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية ، أن تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددها قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن ٠ التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف· هـ· همفريز جي·سي·في·أو·كي·سي·ام·جي·كي·بي·ئي·سي·آي·اي
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق – بغداد

دار الاعتماد
بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بان أشعر فخامتكم بتسلم مذكرتكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها الى العراق · التوقيع : ف·هـ· همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية – بغداد

ما تقوله جريدة أجنبية

وتقول جريدة « نيويورك تايمس » الاميركية الصادرة في ٦ تموز ١٩٣٠ بصدد هذه المعاهدة :

« فمن الجهة الواحدة وضعت – المعاهدة – حدا فاصلا لمدى الانتداب الذي اضطلعت به بريطانية على العراق منذ أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، ومن الجهة الاخرى أبقت مستقبل هذه الدولة العربية مكتنفا بغيوم من الغموض » اهـ

وفي ص ٣٣ من كتاب (فرق تخسر) Michel Ionides, Divid. and Lose

« وقد تضمنت المعاهدة الانكليزية – العراقية لعام ١٩٣٢ جميع الحقوق الضرورية· وقد اشتملت على أربعة مظاهر رئيسية في هذا المحتوى الحيوي فهي أولا : معاهدة تحالف تقضي على الدولتين بأن تكونا صديقتين بصورة رسمية ، وتضمنت المعاهدة ثانيا ، بندا أعلن موافقة الطرفين على أن حماية خطوط المواصلات البريطانية آمر ضروري وفي مصلحة الفريقين المتعاقدين ، وهذا يلزم ملك العراق تنفيذا للمعاهدة بتبني مصالح بريطانية الحيوية وكأنها مصالحه · أما المظهر الثالث : فهو أن أيا كان من الفريقين لن يتخذ موقفا من الدول الاجنبية يتعارض مع المعاهدة أو يسبب ارتباكات للفريق الآخر · أما المظهر الرابع : فهو السماح باقامة القواعد العسكرية البريطانية في العراق مع اعطاء بريطانية الحق في استخدام كافة التسهيلات الموجودة في البلاد في حالة نشوب الحرب » اهـ ·

الكتاب المختص بحرس المطارات

بعد أن استقالت وزارة نوري السعيد الثانية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢م وتألفت « الوزارة الشوكتية » في يوم ٣ تشرين الثاني من هذه السنة ، عثر على كتاب سري الحق بالمعاهدة الجديدة دون أن يطلع على الكتاب أحد ، لا الملك فيصل ، ولا مجلس وزرائه ، ولا برلمان البلاد ، ولا صحافتها ، وها نحن ننشر نصه هنا لنعود الى موضوعه أثناء البحث عن « الوزارة الشوكتية » ·

وزارة الخارجية　　　　　سري　　　　　بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

سيـدي !

اشارة الى المادة ٤ من ملحق المعاهدة التي وقعناها اليوم ، أتشرف باخباركم أنه عندما ياتي الوقت الذي تنفذ فيه أحكام تلك المادة ، ستكون الحكومة العراقية مستعدة للموافقة على الترتيبات التالية لاجل الحرس الخاص المشار اليه في هذا الملحق ·

لا أتوقع أن تحصل ضرورة لاتخاذ أي تشريع لتامين جريان هذا الترتيب بسهولة ولكن اذا كانت هناك نقطة ووجد من الوجهة العملية ـ ان كان القانون الحاضر لا يكفي بشأنها لهذا الغرض ـ فان التشريع اللازم سيمرر بدون تأخير ·

(أ) تتألف القوة من رجال لا يتجاوز عددهم (١٢٥٠) ما عدا الموظفين البريطانيين·

(ب) تكون الخدمة في القوة اختيارية ، وتعفي هذه الخدمة أي عضو من القوة المذكورة من أحكام أي قانون لاجل الخدمة الاجبارية ·

(ج) تكون القوة تحت قيادة قائد بريطاني ، ويكون العدد اللازم من الضبـاط البريطانيين والعراقيين ، الذين هم دونه درجة ، كلهم تابعين الى جلالة ملك العراق ، ويدخل ضمن ذلك صغار الضباط ، وضباط الصف البريطانيون ، بحسب الحاجـة ، وتكون لهم السلطات التي تختص برتبهم عادة ، وللقائد الصلاحية بوضع قواعد ، فيما يختص بالتجنيد ، والادارة ، ونوع الاسلحة ، والتجهيزات ، واللباس ، وكيفية التدريب، ومقدار الراتب ، وشروط الخدمة ·

(د) أما بخصوص النظام فستكون القوة ، باستثناء الموظفين البريطانيين ، خاضعة الى القانون العسكري العراقي ،

يمنح القائد ، والضباط البريطانيون التابعون ، السلطات الجزائية اللازمـة ، ويكون للقائد الحرية التامة من جهة دعوة الديوان حرب ، وتأليفه · تصدق الاحكـام الصادرة من ديوان الحرب الذي لا يكون القائد عضوا فيه من قبله في الاحوال التي يكون فيها القائد نفسه عضوا في الديوان أو يكون الحكم الصادر منه يتجاوز الحبس سنة واحدة ، يجري تصديق الحكم من قبل وزير الدفاع ·

(هـ) تكون وظيفة القوة الاساسية حماية قواعد الطيران في العراق ، التي قد تكون بموافقة الحكومة العراقية مشغولة من قبل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، وتتناول هذه الوظيفة مهمة المحافظة على مواد ومخازن قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق حيثما كانت · ولاجل القيام بهذه الوظائف التي تكون المسؤولية الاجرائية عنها عائدة الى القائد ، توضع القوة تحت تصرف قائد الطيران المطلق ·

(و) من المتفق عليه ، انه قد تدعو الضرورة من وقت لآخر ـ لاجل القيام بالوظائف المذكورة أعلاه ، بصورة منظمة ـ أن يتلقى أعضاء القوة الاوامر من ضباط قوات صاحب

الجلالة البريطانية : تبلغ هذه الاوامر الى القوة عادة بواسطة ضباطها غير أن الحكومة العراقية لا تعارض ، عند الحاجة ، في اصدار هذه الاوامر بصورة مباشرة ، وتتخذ التدابير ، في هذه الحال ، لتأمين اجبار جميع أعضاء هذه القوة على امتثال هذه الاوامر، وتمتعهم بنفس الصيانات كما لو كانت الاوامر قد أعطيت من قبل ضابط قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، ومن المتفق عليه أن سلطة القيادة على القوات العراقية ، التي قد تمنح الى ضابط قوات صاحب الجلالة البريطانية ، لا يمكن ممارستها الا فيما يتعلق بالقوة الخاصة ٠

(ز) تسدد نفقات القوة كنها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية العظمى ٠

أتشرف بأن أكون يا سيدي خادمكم المطيع جدا ٠ ن٠ س٠

فخامة السر ف٠ هـ٠ همفريز جي٠سي٠في٠ أو٠ الخ
معتمد صاحب الجلالة البريطانية السامي في العراق

الاتفاقيــة الماليــة

ايفاد رئيس الوزراء

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٧ حزيران ١٩٣٠م :

« ايفاد فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة في الامور الآتية :

١ ـ قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات التي قررهـا مجلس الوزراء ٠

٢ ـ حل القضايا المعلقة وهي : قضية السكك الحديدية ، وقضية الشيخيــن ، ومخصصات فخامة المعتمد السامي ، وقضية الميناء ٠

٣ ـ والسعي لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لربط أمور العراق بوزارة الخارجية البريطانية ، والمباحثة مع البيوتات المالية لتأسيس بنكين : وطني وزراعي ، والسعي لايجاد المبالغ اللازمة للقيام بمشاريع الغراف ، والحبانية ، وعكركوف ، وأبو غريب ، وتقديم نتائج مباحثاته ومساعيه الى مجلس الوزراء » ٠

وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٠م

« أعاد مجلس الوزراء النظر في قراره السابق ، المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٧ حزيران ١٩٣٠ فقرر ايفاد فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، للمفاوضة في الامور الآتية :

١ ـ قضية تعديل امتياز شركة النفط العراقية ، ضمن التعليمات التي قررهـا مجلس الوزراء ٠

٢ ـ حل القضايا المعلقة وهي : قضية السكك الحديدية ، وقضية الشيخين ، وقضية الميناء وغيرها ·

٣ ـ السعي لايجاد المبالغ اللازمة للقيام بمشاريع الغراف ، والحبانية ، وعكركوف، وأبو غريب وتقديم نتائج مباحثاته ومساعيه الى مجلس الوزراء » (١) ·

أما التعليمات التي أعطتها الحكومة الى نوري باشا السعيد فهذا نصها :

١ ـ « قضية امتياز النفط : توافق الحكومة العراقية على اقتراحات اللجنة الوزارية المؤلفة من فخامة جعفر باشا العسكري وزير الدفاع ، ومعالي جميل باشا الراوي ، وزير المواصلات والاشغال ، والمستر ويتلي مستشار وزارة المواصلات والاشغال ، المرسلة طي كتاب الوزارة الاخير المرقم س/٢٧٤ والمؤرخ في ٧ ـ ١٣ أيار ١٩٣٠ » عدا سعر النفط الاسود الذي يجب أن يكون بالمئة أربعين ، وعلى أن لا تضاف أية نفقة مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات ·

٢ ـ حسم قضية السكك الحديدية حسب مقترحات الحكومة العراقية ، أو تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية ·

٣ ـ الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب ، والغاء مخصصات المعتمد السامي ·

٤ ـ تسجيل أملاك الميناء باسم الحكومة العراقية اهـ (٢) ·

وفي ٢٩ حزيران ١٩٣٠م « قرر مجلس الوزراء تفويض فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن ينتقي خبيرا عراقيا ليساعده في مهمته خارج العراق » ·

ما نصت عليه المعاهدة

لما عقدت المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاخيرة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ألحق بها في جملة ما ألحق بها هذا الكتاب ، من مذكرات ومراسلات :

ديوان مجلس الوزراء　　　　بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة !

عطفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، أتشرف بأن أسجل أنه قد تم الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المعلقة ، وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة ، والمسائل التي يقتضي تسويتها ، بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها، ستكون موضوعا لاتفاق آخر ، يعقد بأسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في يوم واحد ·　　التوقيع : نوري السعيد

(١) مقررات مجلس الوزراء الصادر في نيسان ـ مايس ـ حزيران ١٩٣٠ ص ١٠٩ وص ١٢١ ·
(٢) مقررات مجلس الوزراء الصادر في نيسان ـ مايس ـ حزيران ١٩٣٠ ص ١١٠/١١١ ·

فخامة السر ف·هـ· همفريز جي·سي·في·أو·كي·سي·أم·جي·كي·بي·ئي·سي·آي·اي·
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

سفر رئيس الوزراء

وفي يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠م أصدرت الحكومة هذا البيان :

« يغادر صاحب الفخامة رئيس وزراء العراق الى بريطانية العظمى في أول تموز سنة ١٩٣٠ (غدا) لحل المسائل المعلقة ، التي سبقت الاشارة اليها في بيان سابق · ولما كانت نية الحكومة العراقية قد صحت على تقديم طلب الى عصبة الامم قبل السنة ١٩٣٢ لقبول العراق عضوا فيها ، فسيغتنم فخامته هذه الفرصة للنظر في التاريخ الملائم لتقديم الطلب المذكور » اهـ (١) ·

أما البيان الذي يشير اليه هذا البيان فكان قد صدر في ١٧ حزيران وهذا نصه :

« في نية الحكومة العراقية أن توفد فخامة رئيس الوزراء الى لندن لمفاوضة شركة النفط العراقية بشأن تعديل امتيازها الحالي ، على ما يلائم مصلحة البلاد ، وسينتهز فخامته فرصة وجوده في لندن فيسعى لحل جميع المسائل المعلقة بين الحكومتين : العراقية والبريطانية ، ومنها قضية السكك الحديدية ، والميناء ، والقضايا الاخرى ، وكذلك سيتصل فخامته بالبيوتات المالية لدرس مسألة انشاء بنكين وطني وزراعي للعراق ، وسيعرض فخامته نتائج أبحاثه على مجلس الوزراء عند عودته للبلاد للنظر فيها » اهـ (٢) ·

وقد سافر رئيس الوزراء الى لندن في أول تموز فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى صهره وزير الدفاع جعفر العسكري ·

ولم تكن المفاوضات التي أدت الى وضع « الاتفاقية المالية الجديدة » بحاجة الى كبير عناء ، فقد كانت وجهة النظر العراقية معروفة في كيفية تعديل الاتفاقية المالية المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٢٤م منذ أبرمها المجلس التأسيسي ليلة يوم ١١ حزيران من تلك السنة ، كما أن وجهة النظر البريطانية معروفة منذ عام ١٩٢٦م لهذا فقد توصل الطرفان الى اقرار الاتفاقية الجديدة في لندن في يوم ١٩ آب ١٩٣٠م بيسر وبدون كبير عناء ·

استقالة وزير المالية

وعاد نوري السعيد الى العراق في يوم ٧ أيلول ١٩٣٠م · ولما اطلع مجلس الوزراء

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٩٣٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ·
(٢) جريدة البلاد العدد (١٨٤) بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٠ ·

على نصوص الاتفاقية المالية الجديدة عد وزير المالية ، علي جودت ، الاتفاق بصيغته النهائية نقضا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ حزيران سنة ١٩٣٠ القاضي بأن « تقدم نتائج مباحثاته ومساعيه الى مجلس الوزراء » فاستقال من منصبه بكتاب رفعه الى الملك فيصل هذا نصه :

الى أعتاب نائب الملك ، صاحب الجلالة الملك علي المعظم ·

لم أقدم على تولي أعباء المسؤولية الا بعد ما تيقنت من التصريحات الخطيرة التي فاه بها آنئذ فخامة رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، من أننا نتمكن في المرحلة الخطيرة التي كانت تجتازها البلاد ، على اثر استقالة مجلس الوزراء السابق ، من النيل على حقوق كانت ولم تزل الرمز الحقيقي الى مطالب البلاد ، تلك المطالب التي نودي بها في أزمنة مختلفة ، والتي منها تعديل المعاهدة الحالية وملحقاتها ·

والآن ، وبعدما تأكدت أن المعاهدة المنوي عقدها مع بريطانية العظمى ، وما تحتويه من المواد لا يتفق مع ما اتفقنا عليه من مبادىء عند تأليف الوزارة ، ولا أعتقد أيضا أنها تؤمن ولو جزءا قليلا مما تصبو اليه البلاد ، وبما انني شديد الرغبة بأن لا أعيق أي عمل قد يعتقدوا زملائي الوزراء أنه مفيد للبلاد ، ويتعهدوا بتنفيذه ، فلي الشرف أن أتقدم بكتابي هذا راجيا عفوي من المسؤولية ، واني لجلالتكم من أخلص المخلصين ·

بغداد في ٩ أيلول ١٩٣٠

العبد المطيع : وزير المالية ـ علي جودت

ولما كانت المعاهدة التي يشير اليها الوزير المستقيل قد عقدت في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م أي قبل أن يستقيل من منصبه بأكثر من شهرين ، فقد طلبنا الى معاليه أن يوضح لنا ظروف الاستقالة هذه ، وأسبابها ، فكتب الينا معاليه هذا الكتاب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

اخذت كتابكم الذي تسألوني فيه عن سبب استقالتي من وزارة المالية مع أنكم اطلعتم على ذلك السبب من تصريحاتي للصحفيين في حينه ·

ان سبب الاستقالة هو أن مجلس الوزراء لما خول فخامة رئيسه ، نوري باشا السعيد ، في جلسة ١٧ حزيران ١٩٣٠ المفاوضة مع الحليفة حول المقترحات البريطانية المقدمة الينا بشأن المعاهدة الجديدة ، اشترط أن تعتبر هذه المقترحات كمقترحات ، لا كنصوص نهائية ، وأن تعرض على مجلس الوزراء بعد عودة جلالة الملك من أوروبا ليتناقش فيها ، ويعدل ما يجب تعديله · وعلى هذا الاساس سافر الرئيس الى لندن · فلما عاد الى بغداد واطلع زملاءه على نتيجة مفاوضاته ، ولا سيما المالية منها ، التي اتضح لي أنها لم تكن محققة لاماني الشعب ، وصرح لنا بأن تلك المقترحات يجب أن تعتبر كنصوص نهائية ، رأيت أن الموافقة على تصريحه يعد تراجعا عن القرار المتخذ في

الجلسة المذكورة فانسحبت من الوزارة حالا ودمتم باحترام ٠
بغداد ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٠

المخلص « علي جودت »

وقد صدرت الارادة الملكية في ١٣ أيلول ١٩٣٠م باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية ، جمال بابان ، وفيما يلي نص الاتفاق المالي الذي عقده رئيس الوزراء في لندن :

نص الملحق المالي

لندن في ١٩ آب سنة ١٩٣٠

سيدي

عطفا على محادثاتنا في لندن ، أتشرف بأن أقترح اعتبار النصوص التالية ، شاملة الاتفاق المعقود على حدة ، على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني ، بين فخامتكم وبيني ، عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ٠

ومن المتفاهم عليه ، ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ، ومن جواب فخامتكم عنها ، سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف ، ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام ٠

١ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى ، وايرلندة الشمالية ، الى الحكومة العراقية ، في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف ، المضاة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، المطارات ، والمعسكرات ، التي في الهنيدي والموصل ، والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية ٠ وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات ، والمعسكرات ، اليها « ما عدا سقيفتين فولاذيتين من نوع (A) ومعدات الثلج الموجودة في الهنيدي ، والموصل ، التي ستنقلها حكومة المملكة المتحدة ، بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ٠ ويشمل ذلك المباني ، والمعامل والمؤسسات ، والانشاءات الدائمة ، الموجودة هناك ، ولا يدخل في هذا الحساب المباني العلنية ، التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن ٠ ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع هذا المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور ٠

وفي خلال المدة القصوى ، المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف ، تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية ، آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهنيدي ، والموصل ، والشعيبة ، وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري ، ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الاماكن، تزيد على البدلات التي تدفعها الآن ٠

٢ ـ عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهنيدي ، والموصل ، وفق

أحكام الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف ، اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبانية ، تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة ، بغير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين ، لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ ـ لا تستوفى بدلات ايجار عن مواقع القواعد الجوية ، التي تؤجر من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وفق أحكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف ، متى كانت تلك المواقع في أراض أميرية خالية . أما اذا كانت تلك البقاع في أراض غير أميرية ، فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد تلك الايجارات ، بشروط معقولة ، على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات ، بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة ، وعلى نفقة المملكة المتحدة . وتعفى الاراضي المأجورة من جميع الضرائب ، والرسوم ، وتظل الايجارات نافذة المفعول ، ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد ، وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها ، أو وفق أحكام أي تمديد آخر لها . وعند انقضاء اجل ايجار المواقع المذكورة ، أو أجل ايجار أي منها بصورة نهائية ، اما أن تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني ، والمؤسسات ، والانشاءات الدائمة ، المبينة في تلك المواقع ، بتثمين معقول ، مع اعتبار مقدار استعمالها ، واما أن تجري التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى ، المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف ، وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافذة المفعول ، لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الاماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري في العراق .

٤ ـ تنفذ التدابير التالية ، المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وادارتها، بأسرع ما يمكن ، وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الاقصى ، على كل حال ، سنة واحدة ابتداء من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ : ـ

(أ) تنقل حكومة المملكة المتحدة ، ملكية السكك الحديدية الشرعية ، الى الحكومة العراقية ، وتسجل باسم الحكومة العراقية ، وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال، تخول هيأة خاصة ، أو نقابة ذات شخصية قانونية ، حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو غيره ، وببدل ايجار اسمي ، وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة ، على أن تؤلف هذه الهيأة ، أو مجلس الادارة ، بقانون خاص ، تسنه الهيأة التشريعية العراقية ، وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

(ب) تكون النقابة مسؤولة بأجمعها عن ادارة السكك الحديدية العراقية ، وتدبير شؤونها ولها وحدها ، دون غيرها ، سلطة جمع رأسمال جديد باكتتاب عام ، أو بعقد

قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية ، على أن تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره ٠

(ج) يتألف راس مال النقابة المذكورة مما يلي :

(اولا) يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ٢٧٥ لك ربية من الاسهم الممتازة بفائدة ٦ في المائة ، ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ، ابتداء من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية ، ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة ، ويحسب ٢٥ لك ربية من هذا المبلغ ، قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية ٠

(ثانيا) يخصص للحكومة العراقية ٤٥ لك و ٨٥ ألف ربية من الاسهم الممتازة بعين لشروط ، وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي أقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية ، والتي اعفيت من الفائدة ٠

(ثالثا) أيضا يخصص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك ربية من الاسهم المتاخرة ، وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت ، الاسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الاصلية ٠

(د) يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين ، تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم لحكومة المملكة المتحدة ٠ أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة ، فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ، ويكون أول رئيس لمجلس الادارة ، مدير السكك الحديدية العراقية الحالي ٠

تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ، ولا يتعهد أي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض ، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال ٠

(و) كل رأسمال تقترضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية ، أو لتوسيعها ، يقدم على الاسهم المخصصة للحكومتين وفقا للفقرة (ج) السابقة ٠

(ز) تتقبل الحكومة العراقية ، بصفة كونها صاحبة الرقبى للسكك الحديدية ، التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك ، غير مترتبة على النقابة ٠ ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة الى حكومة العراقية من الاسهم الممتازة ، ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها ، مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديدا لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ، ثبوتا تقتنع حكومة المملكة المتحدة به ٠

(ح) توقعا لانتقال السكك الحديدية ، وتاليف النقابة ، تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات ، وفق شروط « المعاهدة » لموظفي السكك الحديدية

البريطانيين ، الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك . ولا تبطل هذه العقود ، بعد منحها الا بموافقة حكومة اجملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقودا لمدد أطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

٥ ـ ان الملك الكائن في ميناء البصرة ، الموجود الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة ، ينتقل الى الحكومة العراقية ، وتقوم بادارة الميناء هيأة تدعى مجلس امناء الميناء . ولهذه الغاية يسن العراق تشريعا بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة ، لتأليف مجلس امناء ميناء ، له شخصية قانونية . على أن لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ، ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور ، وتأليف مجلس امناء الميناء ، ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ، ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال ، يمنح مجلس امناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الايجار ، أو الامتياز ، أو بواسطة أخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط ، وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مدينا لحكومة المملكة المتحدة ، بأي جزء كان من الدين .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام . F. H. Humphrys

الى فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق

لندن في ١٩ آب ١٩٣٠

سيدي !

أتشرف بأن أخبركم ، بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم ، والمبسوطة فيها النصوص المقتضي اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة ، على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني ، بين فخامتكم وبيني ، عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، وانني أؤيد لكم ان مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام . نوري السعيد

الى : فخامة السر ف. هـ. همفريز جي. سي. في. أو. كي. سي. أم. جي.

كي. بي. ئي. سي. آي. المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق

ايضاحات خطيرة

شعر رئيس الوزراء نوري السعيد ، بان نشر الاتفاق المالي ، الذي توصل اليه في مفاوضات لندن ، على علاته سيفسح المجال للنقد ونحوه ، فقرر أن يذيع تاريخا موجزا للقضايا المالية المعلقة بين بريطانية

والعراق منذ ان تكونت الدولة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ الى تاريخ توصله لهذا الاتفاق ، وعلى هذا أعدت الدوائر المسؤولة خلاصات وافية لكلٍ من القضايا المذكورة ووزعتها على اعضاء المجلس النيابي وهذه نصوصها :

نبذة

حول شراء المباني ، والمطارات ، والمؤسسات الموجودة ، في الهنيدي والموصل

يمكن قسمة هذه المباني ، والمطارات ، والمؤسسات ، الى قسمين :
القسم الاول ـ المباني الطينية :

ان هذا القسم يؤلف العدد الاعظم من المباني المشتراة ، وهو عبارة عن عدد كبير جدا من الابنية التي شيدت قبل المباني الحجرية .

لقد سبق للحكومة العراقية ، أن اشترت ، مثل هذه الابنية ، من الحكومة البريطانية وكان أعظم تسهيل حصلت عليه في شرائها دفع ٢٥ في المائة من الثمن المقدر لها وهي مقلوعة . أما الآن فقد وفقت الحكومة العراقية الى استملاك هذه المباني بما فيها من حديد ، وأخشاب وغير ذلك بلا ثمن . ولا شك في أن قيمة هذه المباني ، بحالتها الحاضرة تساوي مبالغ طائلة ستعرض للرأي العام فيما بعد .

القسم الثاني ـ المطارات الحديدية، والمؤسسات الكهربائية ، والمائية، واللاسلكي، والخط الحديدي (ديكوفيل) والمباني الحجرية المحدودة العدد ، والتي بنيت حديثا كمستشفى الهنيدي وبعض مطاعم الضباط :

مهما قيل عن الثمن الذي شريت به هذه المطارات ، والمؤسسات ، والمباني ، فانه لا يمكن القول بأن صفقة العراق في شرائها كانت غير رابحة (وهذا لن يتجاوز ٤٨ لكا من الربيات) ان من المحتم على العراق أن ينشيء مثل هذه المطارات ، والمؤسسات ، والمباني ، سواء أكان ذلك عاجلا أم آجلا ، ولا شك في ان كلفة الانشاء تزيد أضعافا مضاعفة على الثمن الذي شريت به .

نبذة مختصرة عن تطور قضية ميناء البصرة

بدأت المخابرة بين الحكومتين : العراقية والبريطانية لنقل الميناء ، الذي هو ملك للحكومة البريطانية ، الى الحكومة العراقية ، في أوائل السنة ١٩٢٢ وفي ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ بعث المعتمد السامي الى رئيس الوزراء (السيد عبد الرحمن النقيب) بشروط الحكومة البريطانية التي تلخص فيما يلي :

(١) التسعير ـ ٧٨٫٩٦٠٠٠ ربيه ، تعتبر دينا للحكومة البريطانية على العراق يدفع أقساطا سنويا خلال ٣٠ سنة اعتبارا من أول نيسان ١٩١٣ مع فائدة ٥ في المائة ٠

(٢) أن يضاف الى دين الميناء كل جزء لا يدفع من الاقساط السنوية ، ويحول الى قسط سنوي يشترط دفعه في ٣١ آذار ١٩٥٣ مع فائدة ٥ في المائة ٠٠٠ الخ ٠

أحيلت الشروط الى وزارة المالية ، فأجاب عليها وزير المالية (ساسون حسقيل) في ١٩ نيسان ١٩٢٣ بما يلي :

« نرى ان الشروط التي وافقت عليها الحكومة البريطانية ، في هذا الصدد ، في مصلحة البلاد ويمكن العمل بمقتضاها ٠٠٠ الخ » ٠

وفي ٣ مايس ١٩٢٣ تألفت لجنة من وزير العدلية (ناجي السويدي) ووزير المواصلات والاشغال (يس الهاشمي) ومستشار وزارة المالية (المستر سليتر) فوافقت اللجنة في ١٦ مايس ١٩٢٣ على ما يأتي :

(١) أن تكون ميزانية الميناء ملحقا لميزانية العراق العمومية ٠

(٢) أن يخفض التسعير الى ٧٢ لكا ، وأن يكون دينا لبريطانية على الميناء ٠

(٣) أن يكون الفائض ٣ بالمائة ٠

(٤) أن يكون لجلالة ملك بريطانية ممثل في لجنة الامناء لطول المدة التي يبقى العراق فيها مدينا لبريطانية عن الميناء ٠

(٥) يحق للمعتمد السامي أن يفحص ميزانية دائرة الميناء للتأكد من أنه تم درج المبالغ اللازمة لاداء الدين ٠

وقد اقترنت اقتراحات اللجنة الوزارية الآنفة الذكر بموافقة مجلس الوزراء في ٢٣ مايس ١٩٢٣ (برئاسة عبد المحسن السعدون) ٠

وفي كانون الثاني ١٩٢٤ وافقت الحكومة البريطانية على أن يكون التسعير ٧٢٫١٩٠٥٤ وتمسكت بأن تبقى الفائدة ٥ في المائة (رئاسة جعفر العسكري) ٠

ثم عقدت معاهدة ١٩٢٤ والاتفاقيات الملحقة بها ٠ فجاء في المادة (١٠) من الاتفاقية المالية ما يلي : ـ

« توافق حكومة جلالة ملك بريطانية ، وحكومة العراق ، على تسليم ميناء البصرة الى شركة تديرها بالامانة (تدعى أمانة الميناء) وعلى أن ينظر في شروط هذا التسليم على حدة ، وأن تشتمل تلك الشروط على ما يأتي : ـ

(١) تفصل ايرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية ، وتقام لاجل ادارة شؤون الميناء أمانة ميناء بامر حكومة العراق على أن توافق حكومة جلالة

ملك بريطانية على ذلك .

(٢) يعتبر الثمن المقدر البالغ ٧٢ر١٩٠٠٠ ربية دينا على أمانة الميناء لذمة حكومة جلالة ملك بريطانية ، ويشترط موافقة حكومة جلالة ملك بريطانية على الشروط التي بموجبها تقوم أمانة الميناء بأعمالها ، وينظر في أمر هذه الشروط بترتيب منفرد ، يجري باستشارة حكومة العراق ، التي توافق بموجب هـذا على تسهيل المفاوضات لاجـل تأسيس أمانة الميناء ، وعلى تأمين مركز أمانة الميناء هذه ، بمـا يقتضي من التشريع » انتهى .

وفي ٣٠ آب ١٩٢٤ اقترح وزير المالية (ساسون حسقيل) أن تسجل أراضـي الميناء باسم الحكومة العراقية . فقرر مجلس الوزراء الموافقة على هذا الاقتراح في جلسة ١ أيلول ١٩٢٤ ثم طلب وكيل المعتمد السامي الى رئيس الوزراء (يس الهاشمي) اعادة النظر في قرار المجلس المؤرخ في ١ أيلول ١٩٢٤ حول ملكية أراضي الميناء . لانه ليس من حق المجلس أن يتخذ مثل هذا القـرار ، ولان ملكيـة الاراضي تعـود الى الحكومة البريطانية ، ولان هذه الاخيرة لا تنوي التنازل عن تلك الملكية .

فوافق رئيس الوزراء على اعادة النظر ، وأعلم وكيل المعتمد السامي بذلك .

ثم نشأ خلاف بين المعتمد السامي ، وبين رئيس الوزراء ، عن القضية فأحيلت الى وزارة المستعمرات في تشرين الثاني من تلك السنة ، وكانت التعليمات التي تلقاها المعتمد السامي من وزارة المستعمرات في تموز ١٩٢٥ كما يلي :

(١) ان الحكومة البريطانية مستعدة للتنازل عن حقوقها في ملكية أراضي الميناء الى أمانة الميناء ، طبقا للضمانات المطلوبة سابقا .

(٢) ان الحكومة البريطانية تعتبر انه ليس من حق الحكومة العراقية أن تدعـى لملكية أراضي الميناء .

(٣) لما كان الدين الناشيء عن ثمن الميناء مقدرا دينا على أمانة الميناء فان أمانة الميناء ستكون المشتري الاخير للميناء والمالك الاخير له . لذلك ان الحكومة البريطانية تعتبر ان الحكومة العراقية ليس لها في الوقت الحاضر حقوق بملكية هذا الملك المباشرة، وانه ليس هناك ضرورة لتحويل الملكية الفعلية اليها .

(٤) ان الحكومة البريطانية ، حتى في حالة استيفاء دين الميناء ، ستحتفظ بحق تقديم المشورة فيما يخص ادارة الميناء .

طرحت القضية على مجلس الوزراء ، فقرر في ١٦ أيلول تاليف لجنة للنظر في ملكية الميناء من : ـ وزير المالية (صبيح نشأة) ومستشار وزارته (المستر فرنـن) ووزير العدلية (ناجي السويدي) ومستشار وزارته (المستر دراور) ووزير المواصلات والاشغال (أمين زكي) وسكرتير وزارته (المستر هويتلي) فكان قرار اللجنة المؤرخ في ١٣ كانون الاول ١٩٢٥ ما يلي : ـ

(١) ان اللجنة درست الموضوع ودققت ، أحكام المعاهدة ، فرأت ان ابقاء ملكية الميناء ، وما يتعلق بها من أملاك ، في حوزة الحكومة البريطانية ، أمر غير مرغوب فيه من قبل الطرفين ، وهي ترى أن لا بأس بأن تشكل أمانة الميناء ، بمقتضى المعاهدة ، وبموجب قانون خاص ، يتضمن طريقة ممارستها لادارة الميناء المذكور ، **وكيفية تصرفها بأملاكها بصفة شخص حكمي** ، يستمد سلطانه من القانون المذكور ، الذي يسن من قبل الحكومة العراقية ·

(٢) توصي اللجنة بأن يكتب الجواب الى المعتمد السامي بهذا المضمون ويطلب من الحكومة البريطانية الاسراع بالاجابة لتشكيل أمانة الميناء » ·

فوافق مجلس الوزراء على قرار اللجنة في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٥ وقرر أن يكتب الى المعتمد السامي البريطاني بذلك المعنى ، وأن يطلب أيضا الى الحكومة البريطانية بالاسراع بالاجابة لتشكيل أمانة الميناء « رئاسة عبد المحسن السعدون » ·

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦ أخبر المعتمد السامي رئاسة الوزراء بأنه يوافق على أن حل هذه الصعوبة يتوقف على :

(أ) تاليف أمانة الميناء ·
(ب) نقل جميع أملاك الميناء الى تلك الامانة ·
(ج) تسجيل الاملاك باسم أمانة الميناء ·

وأضاف الى ذلك أنه قد أرسل لائحة قانون الميناء الى الحكومة البريطانية ، وأنه ينتظر موافقتها · واقترح أن لا يؤتى في أثناء ذلك بعمل ما ، الى أن يصل جواب الحكومة البريطانية ·

ثم وضعت لائحة قانون ميناء البصرة ، وحل توصل كيفية تأليف (لجنة قومسيون ميناء البصرة) ووظائفها وكيفية اشتغالها ···· الخ ·

وفي ١ آب ١٩٢٧ كتب سكرتير مجلس الوزراء الى وزير المالية (يس الهاشمي) يبلغه قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٣ تموز ١٩٢٧ القائل :

بما أنه قد تقرر الشروع قريبا في المفاوضات لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، واتفاقياتها يرتئي المجلس أن لا ينظر في قضية تسجيل أراضي الميناء باسم الحكومة العراقية بصورة منفردة وأن يترك حسمها الى المفاوضات المقبلة ·

وفي أوائل السنة ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية للحكومة العراقية اقتراحاتها في شأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ·

فقرر مجلس الوزراء (برئاسة عبد المحسن السعدون) في جلسته المنعقدة في ٣٠ أيلول ١٩٢٨ تأليف لجنة وزارية لدرس اقتراحات الحكومة البريطانية من : ـ
وزير المالية (يوسف غنيمة) وزير الدفاع (نوري السعيد) وزير المعارف (توفيق السويدي) ·

تلخص المادة الخامسة والمسودة المقترحة للاتفاقية المالية ، والمتعلقة بميناء البصرة ، بما يلي :

وجوب تسليم الميناء الى شركة تديرها بالامانة ، وأن تعالج شروط التسليم على حدة ، وأن تشتمل تلك الشروط على ما يلي :

(١) فصل ايرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية ، وتقام لادارة الميناء أمانة ميناء ، بأمر الحكومة العراقية ، وموافقة الحكومة البريطانية ·

(٢) ان القسم من الثمن المقدر ، البالغ ٧٢ر١٩ر٠٥٤ ربية ، الذي لا يكون قد تم تسديده للحكومة البريطانية ، يعتبر دينا على أمانة الميناء لذمة الحكومة البريطانية ، ويشترط موافقة الحكومة المذكورة على الشروط التي بموجبها تقوم أمانة الميناء بأعمالها ·

وعلى الحكومة العراقية أن توافق ، على أن الدين المذكور ، سيظل الى أن يتم تسديده بكامله ، طلبا مقدما على ايرادات الميناء (أو أنه يقدم تسديده من ايرادات الميناء على تسديد كل طلب آخر) ·

فارتأت اللجنة الوزارية حذف هذه المادة بكاملها ، لانها ترى ان أمر مشروع الميناء قد تم ، وتأيد ، باتفاق الحكومتين على قبول مسودة قانون الميناء ، المزمع تقديمه الى مجلس الامة ·

وبعد مفاوضات دارت في ٧ و٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ وافقت اللجنة على ايفاء المادة المقترحة كما هي ولكن المفاوضات انقطعت ، ولم يبت في أمر تعديل الاتفاقيتين على صورة نهائية ·

ونظرا الى نشوء بعض الاشكال في جباية الضرائب عن الاراضي الداخلة في عهدة دائرة الميناء ، كتب وزير المالية (يوسف غنيمة) الى مجلس الوزراء في ٣ حزيران ١٩٢٩ مستفهما عما اذا كان المجلس يقرر اعتبار أملاك الميناء من أملاك الحكومة ، ومعفاة من الضريبة ، التي تفرضها قوانين البلاد أم لا ·

فأحيل كتاب وزير المالية الى وزارة العدلية لبيان رأيها فيه · وبعد ان اطلع مجلس الوزراء على جواب وزير العدلية (داود الحيدري) قرر في جلسته المنعقدة في ٢٣ تموز ١٩٢٩ ما خلاصته :

(١) الاملاك المقيدة باسم الحكومة تعفى من الضريبة ·
(٢) الاملاك المقيدة باسم الحاكم الملكي العام تابعة للضريبة ·
(٣) الاملاك غير المسجلة باسم أحد تابعة للضريبة ويسأل عنها واضع اليد ·

وفي ٤ شباط ١٩٣٠ كتب وزير المالية (يس الهاشمي) الى مجلس الوزراء معترضا على كتاب سلفه ، وعلى قرار مجلس الوزراء المذكورين أعلاه ، وأشار الى تمسكه

بالنظرية القائلة بأن الحكومة العراقية قد اشترت ممتلكات الميناء من الحكومة البريطانية، وقبل العراق ثمن هذا الشراء دينا عليه ، فأصبحت ، والحالة هذه ، جميع ممتلكات الميناء ، بما فيها الاراضي ملكا للحكومة العراقية والى تمسكه بالمطالبة بتسجيل جميع هذه الاراضي باسم الحكومة العراقية ·

وعلى هذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ شباط سنة ١٩٣٠ الغاء ذلك القرار ، واعتبار أراضي الميناء كلها ملكا للحكومة العراقية ، وبالتالي غير خاضعة لضريبة الملك ·

ولكن هذا القرار لم ينفذ بناء على اعتراض الحكومة البريطانية ، التي لم تسلم بهذه النظرية ·

وعندما كتب وزير المالية (علي جودت) الى مجلس الوزراء في ٣٠ نيسان ١٩٣٠ مستفهما عما تم في شأن كتاب سلفه حول قرار مجلس الوزراء المتعلق بملكية الميناء · فتلقى جوابا في ١٣ مايس ١٩٣٠ بأن القضية لا تزال تحت البحث ·

فيلخص من جميع ما تقدم ان قضية ملكية الميناء ظلت عدة سنوات موضوع بحث مستمر بين الحكومتين ، وبرغم ذلك فقد ظلت معلقة وغير مبتوت فيها ·

أما الحل الذي توصلت اليه الوزارة الحاضرة فقد قضى بجعل الميناء ملكا للحكومة العرافية بالشروط التي كان متفقا عليها في السابق ·

نبذة مختصرة عن تاريخ قضية السكك الحديدية العراقية

وجه المندوب السامي بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٣ خطابا الى مجلس الوزراء حول قضية سكك حديد العراق ضمنه رأي الحكومة البريطانية في قبول التقديرات ، التي وضعها الخبير البريطاني المستر والر ، البالغة ٤٧٨٪ لكا وكسور من الروبيات ، كمجموع للقيمة الاساسية لسكك الحديد ، التي عرض أمر تسليمها الى الحكومة العراقية، بموجب الشروط الآتية :

أ ــ أن يوزع تسديد الثمن الاساسي على مدة قدرها ٢٥ سنة مع اطلاق الخيار للحكومة العراقية في تسديد المبالغ في مدة أقصر من هذه ، اذا سمحت أحوالها المالية بذلك ·

ب ــ أن يضاف الى الثمن الاساسي ، الآنف الذكر قيمة الاعمال الاساسية التي أكملت بعد اجراء ذلك التقرير ·

ج ـ أن يجري تسديد الدين (مع الفائدة) كما يأتي :

٥٢٥ لك	½ ٧	لك روبية سنويا في كل من الخمس سنوات الاولى	٥	
	١٥	لك روبية سنويا في كل من الخمس سنوات الثانية	٥	
	½ ٢٢	لك روبية سنويا في كل من الخمس سنوات الثالثة	٥	
	٣٠	لك روبية سنويا في كل من العشر سنوات الاخيرة	١٠	
		سنة	٢٥	

د ـ أن يدفع أول قسط اعتبارا من ١ أيلول ١٩٢٣ ٠

هـ ـ أن تدفع الاقساط من الواردات العمومية ، وأن لا يتعلق الدفع على ما يحصل من ربح أو خسارة في تشغيل السكك الحديدية ٠

و ـ تتنازل الحكومة البريطانية عن الفائدة للخمس سنوات الاولى فقط ، ولكنها تصر على استيفائها عن المدة الباقية بنسبة ٥ بالمائة ٠

ز ـ في حالة بيع الحكومة العراقية السكك الحديدية ثانية ، يجب تصفية مبلغ رصيد الدين الباقي للحكومة البريطانية بكامله ٠

ح ـ يجب المحافظة على الشروط التفصيلية الممنوحة للنقليات الامبراطورية والعسكرية ٠

وعلى هذا ، عقد مجلس الوزراء جلسة في ١٣ حزيران ١٩٢٣ وقرر ، تأليف لجنة وزارية من وزير العدلية ، ناجي السويدي ، ووزير الاشغال ، يس الهاشمي ، لدرس مقترحات الحكومة البريطانية ، ورفع تقرير عنها الى المجلس ٠ وقد أضيف المستر سلايتر ، المستشار المالي ، الى هذه اللجنة ، وفيما يلي تقريرها ، مع الملاحظة التي شرحها المستشار المالي :

تقرير اللجنـة :

تقرير اللجنة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء ، المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٢٣ لاجل النظر في شروط تسلم السكك الحديدية :

« ارتأت الاغلبية بعد المناقشة انه : نظرا الى كون تشغيل السكك الحديدية في الظروف الحاضرة »
« في العراق امر صعب جدا ، وحيث انه ليس في الاستطاعة سد نفقات التشغيل في الوقت الحاضر من الواردات »
« العمومية نظرا لقلتها فلهذا يقتضي الطلب من حكومة جلالة ملك بريطانية ، ان توافق على جعل تأديات »
« قيمة السكك الحديدية في الخمس سنوات المقبلة ، على قدر ما تسمح به ايرادات السكة فقط ، وان »
« تخصص اي زيادة ناشئة في ايرادات السكة الحديدية للخمس سنوات المذكورة لدفع قسم من الدين »
« الاصلي ، ولكن لا يستوفى فائض عنه » ٠
« واذا وجدت الحكومة العراقية ، بعد ختام مدة الخمس سنوات المذكورة ، انه في استطاعتنا الاستمرار »
« على تشغيل السكة ، فحينئذ نتعهد بدفع المبلغ السنوي لاستهلاك الدين المتبقي ، بما فيه الفائض »
« من الواردات العمومية ولكن لا يستوفى نائض على ما دفـــع من اصل الدين في مدة الخمس »
« السنوات الاولى » ٠ (١)

يس الهاشمي ناجي السويدي

---

(١) اعترض زعيم المعارضة ، ياسين باشا الهاشمي ، على ايضاحات رئيس الوزراء ، نوري باشا

شرح المستشار :

« اني اوافق على ان لا يدفع شيء في مدة الخمس سنوات الاولى سوى من ايرادات السكة »
« فقط ، ولكن ارى انه ليس من المعقول ان ننتظر من الحكومة البريطانية الموافقة على عدم استيفاء »
« ناقص من المدة المذكورة الخ ..... » .
سليتر

«وعلى ما تقدم ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ تموز ١٩٢٣ ان» «الحكومة العراقية لا تتمكن ، في الحال الحاضر، من اداء قيمة السكك الحديدية من» «الواردات العمومية ولكنها مستعدة لادائها،مما يستحصل من ايراد السكك الحديدية في» «الخمس سنوات الاولى من تسليمها لها» .

وقد بلغ هذا القرار الى المعتمد السامي في كتاب سكرتير مجلس الوزراء المؤرخ ٧ آب ١٩٢٣ .

وعلى اثر الاختلاف في صحة الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديراته ، عينت في شهر تشرين الاول ١٩٢٣ لجنة لاعادة النظر في التقديرات المذكورة بالنظر للمدة التي مضت على استعمال المواد الخ . وقد جاء في تقرير اللجنة المرفوع الى وزارة الاشغال والمواصلات : ان مجموع قيمة السكك الحديدية ، بعد تدقيقها ثانية ، قدرت بـ ٣٩٣ر١٥ر٧٣٥ ربية . يضاف اليها ما حدث على الاعمال الاساسية في السنتين ١٩٢١ و١٩٢٢ وقدره ٢٦٩ر٢٩ر١٥ فيكون مجموع التقديرات ٤٠٨ لكا .

السعيد ، ننشر ردا مطولا على ما جاء من (قضية السكك الحديدية) نقتطف منه ما يلي :

ان اللجنة المبحوث عنها ، هي اول لجنة الفت للنظر في استلام السكك من الادارة البريطانية ، ويظهر جليا من تقريرها بانها لم تكن متأكدة من امكان تشغيل السكة الحديدية خلال خمس سنوات ، بدون صرف مبالغ جسيمة ، ولذلك اقترحت ان يكون تسديد ثمن السكك الحديدية ، الذي كان في ذلك الوقت تحت تدقيق وزير الاشغال والمواصلات ــ بعد مرور خمس سنوات على التشغيل ، وبعد ان تتحقق المنفعة من السكك الحديدية . وقصد المستشار المالي من الاعتراض على تسديد الثمن من الايرادات العامة، حتىبعد ثبوت فوائد التشغيل، انما كان بنيةالحيلولة دون تملكالحكومةالعراقية للسكك، وقد تالفت اللجنة بعد مذكرةطويلة قدمها وزير الاشغال الى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٣ عن فوائد امتلاك السكك ، من جانب الحكومة العراقية ، ومع ان وزير الاشغال برهن بعد تقرير اللجنة الوزارية على ان السكك الحديدية لا تساوي القيمة التي اقترحها المستر وولر في تقديراته ، وان ثمنها من الوجهة التجارية لا شيء ، اعتبرت الـ ٢٥٠ لك اقصى ما يمكن تخمينه كثمن للادوات والانشاءات ولكن لم تمر سنة كاملة على هذا التثمين على استلام الحكومة السكك الحديدية وتشغيلها حتى عقدت المعاهدة العراقية البريطانية من قبل وزارة جعفر باشا .

وصيغت المادة الثامنة من الاتفاقية المالية وسجلت القيمة بـ ٤٧٧ لك كما كانت في الاصل ، وجعلت السكك الحديدية شخصية مستقلة ، واشرف المعتمد السامي على امورها المالية :

ــ راجع جريدة الزمان العدد ٢٨٣ ــ

وبعد أن اتخذت هذه الارقام وسيلة لمناقشة الموضوع مجددا مع المندوب السامي قرر مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٣ اداء ٢٥٠ لك ربية قيمة السكك الحديدية ، وايداع المسالة الى وزارة الماليـة ، لبيان أفضل الطرق لتسديـد القيمـة المذكورة • (وزارة عبد المحسن السعدون الاولى) •

وأعقب ذلك مفاوضات الاتفاقية المالية فكانت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية متضمنة صورة الحل ، الشبيه بالنهائي ، الذي توصل اليه ، فيما يخص السكك الحديدية •

وفي أواخر سنة ١٩٢٦ أوفدت الحكومة البريطانية ، بموافقة حكومة العراق ، الجنرال هاموند ، لفحص الوضعية ، وتقديم التوصيات فيما يخص ادارة السكـك الحديدية ومصيرها •

ان توصيات الجنرال هاموند ، فيما يخص الادارة ، والتحسين ، وتمديد السكة ، وانشاء جسر الحديد في بغداد ، مع كل ما يلحق ذلك من التفرعات ، قدمت الى الحكومتين بصورة تقرير خاص ، طبع ووزع على الوزارات ، وأهم ما جاء فيه من النقاط البارزة : —

أولا — عقد قرض ٢٥٠ لك ربية •

ثانيا — منح موظفي السكك الحديدية عقود استخدام بموجب شروط اتفاقيـة المستخدمين البريطانيين ، ولكن بدرجات ذات مقياس خاص والقسم الاعظم لمدة ١٥ سنة•

أما القرض ، فان حكومة بريطانية رفضت ضمانه ، وتنصلت عن مسؤوليته ، كما سيأتي بيانه ، وأما عن عقد مقاولات الاستخدام ، فانه — عند احالة هذه النقطة الى الوزارة ذات الاختصاص — أجاب وزير المواصلات والاشغال (أمين زكي بك) في ١٤ مارت ١٩٢٧ أنه يوافق على توصيات الجنرال هاموند ، فيما يتعلق بالدرجات ، ومقيـاس الرواتب لموظفي السكة الحديدية ، وأن يمنح بعض الموظفين عقودا لمدة خمسة عشر سنة•

وقد أيد هذا الرأي وزير المالية ، يس باشا الهاشمي ، فيما يخص الدرجـات ، ولزوم عقد المقاولات في ٢٦ نيسان ١٩٢٧ (١) وكذلك أيده في ٨ تشرين الاول ١٩٢٧ وزير المواصلات والاشغال السيد علوان الياسري •

وقد تكرر طلب عقد المقاولات ، بموجب توصيات الجنرال هاموند ، من قبل وزير الاشغال عبد المحسن شلاش في ٢٥ شباط ١٩٢٨ •

وفي ٢٥ أيلول ١٩٢٨ قدم المعتمد السامي الشروط التي قررتها الحكومة البريطانية لحل هذه القضية ، وهي تتلخص فيما يلي : —

---

(١) وقد اعترض الهاشمي باشا على هذا الايضاح بما يلي :
ان في هذا البيان شيئا من التحريف اذ ان يس الهاشمي لم يوافق على اعطاء عقود لمدة خمس عشرة سنة الى غير الوطنيين كما يفهم من سياق العبارة ، بل وافق على عقد لمـدة سنتين لموظفين اثنين ،

أولا ـ ان الحكومة البريطانية لا تضمن القرض الذي اقترحه الجنرال هاموند ٠

ثانيا ـ تحويل ملكية السكك الحديدية الى شركة خاصة بموجب قانون خاص (أي ان الشركة هي التي تكون المالكة وليس حكومة العراق) ٠

ثالثا ـ أن تكون تلك الشركة مسؤولة عن ادارة ، وتشغيل ، السكك الحديدية ٠

رابعا ـ أن تكون للشركة أسهم مكونة لراس مالها ٠ منها ٢٥٠ لك من الاسهم الممتازة لحكومة بريطانية ٠ أما حكومة العراق فيكون لها من الاسهم الممتازة بقدر ما أسلفته من القروض الى السكة الحديدية من دون فائدة ، وكذلك مقدار من الاسهم المؤجلة ٠

خامسا ـ أن يتألف مجلس ادارة الشركة من رئيس وأربع مدراء ، يعين اثنان منهم من قبل الحكومة البريطانية ، والاثنان الآخران من قبل الحكومة العراقية ، ويكون مدير السكك الحديدية رئيسا يعين بتصديق كلا الحكومتين ٠

وبمناسبة فتح المفاوضات لتعديل الاتفاقية المالية في سنة ١٩٢٨ قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية من وزير المالية ، يوسف غنيمة ، ووزير الدفاع ، نوري السعيد ، ووزير المعارف ، توفيق السويدي ، للنظر في قضية السكك الحديدية ، فقدمت هذه اللجنة تقريرها الآتي : ـ

« عقدنا عدة اجتماعات للنظر في مسألة ملكية السكك الحديدية ، ونقلها الى الحكومة العراقية ، وتلونا اقتراح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، المقدم بواسطة فخامة المعتمد السامي ، في كتابه المؤرخ ٢٥ أيلول سنة ١٩٢٨ والمرقم بي أو / ٢٣٥ ٠ وتصفحنا التقرير المرفوع مشتركا من المستر سوان ، القائم بأعمال مستشار المالية ، والمستر ويتلي ، القائم بأعمال مستشار الاشغال والمواصلات ، الى وزيري المالية ، والاشغال والمواصلات ، والمقدم نسخة منه الى فخامتكم ، من وزير المالية في نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبعد أن تفاوضنا مع المستر سوان وويتلي ، وتناقشنا معهما في الموضوع ، وبعد أن سمعنا آراء بعض الاشخاص ، الذين لهم المام في أمور السكك الحديدية ، قر رأينا على ما يأتي :

بما ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية عبرت عن آرائها في كتاب فخامة المعتمد السامي انها لا ترغب في ضمانة القرض الجديد ، المنوي عقده لتحسين السكك الحديدية وتمديدها ، كما جاء في تقرير الجنرال هاموند ، وبما ان عدم الضمانة للقرض الجديد من قبل الحكومة البريطانية ، سيرفع معدل الفائدة السنوية ، وبالتالي سيزيد

وهما مدير السكك ورئيس المهندسين فقط مدعيا بأن ما دامت ملكية السكك الحديدية سيبت فيها سنة ١٩٢٨ كما صرحت المادة ٨ من الاتفاقية المالية لا يجوز ان تربط الحكومة نفسها بعقود لمدة خمس عشرة سنة لان اعطاء هذا العقد يؤثر على شكل التشغيل اذ ربما يكون من فكر الحكومة ايجار الخط الى شركة او تشغيله بواسطتها .

مسؤولية الحكومة العراقية ، فقد رأينا أن نعرض على مجلس الوزراء الموقر ما توصلنا اليه من الحلول لهذه المشكلة ليرجح ما يراه منها موافقا :

الحل الاول

١ ــ اعتبار ممتلكات حكومة صاحب الجلالة البريطانية في السكك الحديدية ٢٥٠ لكا كحصص ممتازة ، واعتبار ٥٠٠٠٠ حصة ممتازة للعراق ، لقاء دينه الموجود في ذمة السكة الحديدية بدون فائدة ٠

٢ ــ تشميل الحصص الممتازة ، العائدة للحكومة البريطانية المقدرة ٢٥٠ لكا ، قيمة المرافق التي كانت عائــدة لشركة سكة حديــد بغداد قبل الحرب العظمى ، واذا استحق دفع مبلغ ما لقاء تلك المرافــق ، فيخفض المبلــغ ٢٥٠ لكا بمقدار يعــادل ذلك المبلغ ٠

٣ ــ لا يكون العراق مسؤولا عما أستعمل ، وأتلف ، من الممتلكات قبل ابــرام الاتفاقية المالية الجديدة ٠

٤ ــ أن يصرف النظر عن الرصيد البالغ ٢٨ لكا المشار اليه في ص ٩١ و ٩٢ من تقرير هاموند ٠

٥ ــ أن تبقى الحصص الممتازة المقدرة ب ٢٥٠ لكا العائدة للحكومة البريطانيــة بدون فائدة ٠

٦ ــ أن يطفأ رأس المال ٢٥٠ لكا من الحصص الممتازة ، العائدة للحكومة من فضلة واردات السكك الحديدية ، بعد سد نفقاتها ، وفائدة القرض الجديد ، والحصة السنوية من اطفاء رأس مال هذا القرض ٠٠

٧ ــ أن تكون الحكومة العراقية مالكة السكك الحديدية ٠

٨ ــ وبناء على هذه الشروط ، تدار السكك الحديدية من قبل نقابة يتألف مجلس ادارتها من رئيس وأربع مدراء : يعين اثنان منها من قبل الحكومة البريطانية ، واثنان من قبل الحكومة العراقية ، والرئيس يكون عراقيا تتفق عليه الحكومتان ، ولا يكون مدير السكة عضوا في النقابة ٠ وهذه النقابة تتولى أعمال السكة ، والقروض اللازمة لشاريع السكة ، وكل ما يخص هذه الامور ، وتكون هي المسؤولة عن عقد اتفاقيات مع الموظفين البريطانيين ، حسبما تقتضيه مصلحة السكك الحديديــة ، بدون أن تتقيــد بتوصيات الجنرال هاموند ٠

٩ ــ أن يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية مبلغا نقديا لشراء جميــع ممتلكات السكك الحديدية ، مــع ما فيها المسؤوليات تجاه شركة سكة حديد بغداد ، الناشئة من حقوقها ما قبل الحرب ، ان كان هناك مسؤوليات ، وكذلك جميع الممتلكات ،

والمواد المستهلكة ، قبل عقد الاتفاقية ، ومبلغ الدين المنوه عنه في تقرير الجنرال هاموند ، البالغ ٢٨ لك ربية ٠

الحل الثاني ـ الشق الاول

المبلغ الذي يعرض على حكومة صاحب الجلالة البريطانية لابتياع السكك يجب الا يتجاوز سبعة وسبعين لكا ، وخمسة وتسعين الفا من الربيات ، يدفع بعد ابرام الاتفاقية المالية ٠

وبعد دفع هذا المبلغ ، تصبح السكك الحديدية ملكا للحكومة العراقية ٠ التي يكون لها آنئذ ملء الحق في تدوير شؤون السكك الحديدية كيفما تتراءى لها المصلحة ، من دون قيد ولا شرط ٠

ان كيفية التوصل الى المبلغ ٩٥ ألف و ٧٧ لك ، مؤسسة على فرض ان السكك الحديدية لا يرجى منها فضلة ايرادات تكفي لسد فائدة القرض الجديد ، وسد فائدة الحصص الممتازة للحكومة البريطانية والحكومة العراقية قبل عشرين سنة ، فمبلغ ٩٥ الف و ٧٧ لك بفائدة ٦ بالمائة سنوية لمدة عشرين سنة يصبح ٢٥٠ لك ربية ٠

لا نستطيع أن نعتبر مدة العشرين سنة كقاعدة ثابتة وأكيدة لهذا الحساب ، فمن الممكن أن تفيض ايرادات السكك الحديدية ، وتصبح مرفقا اقتصاديا قبل العشرين سنة بمدة وجيزة ٠ كما انه من المحتمل ان المدة التي تصبح فيها السكك الحديدية كافية لسد فائدة القرض الجديد ، وقيمة شراء الحصص الممتازة ، مع حصة اطفاء رأس المال لكل من المبلغين ٠ تمتد الى ما بعد العشرين سنة ، أو ربما لا تكون السكك الحديدية يوما من الايام كافية لسد الفائدة ، وحصة اطفاء رأس المال ، ويبقى هذا الدين عبئا على الخزينة العمومية ٠

الحل الثاني ـ الشق الثاني

١ ـ ومن الممكن أن يكون المبلغ ٩٥ ألف و٧٧ لك ربية دينا للحكومة البريطانية ، على الحكومة العراقية ، يدفع بأقساط سنوية لمدة عشرين سنة كل قسط ٧٨ الف و ٦ لكوك ، وهذا القسط يمثل رأس المال ، والفائدة ، بمعدل ستة بالمائة سنويا ٠

وسيلاحظ المجلس الموقر ، عند اطلاعه على هذه الحلول ، ان في الحل الاول ، وان لم تتحمل الخزانة العراقية مسؤولية دفع أي شيء عن ثمن الشراء ، الا أنه يظهر انها ستكون مقيدة بطبيعة الحال بتطبيق جميع توصيات الجنرال هاموند ، بتشكيل النقابة، وبتطبيق جميع توصيات التمديد ، والموظفين ، والخزينة لا بد انها ستتحمل مسؤوليات دفع الفوائض ، والاقساط للقرض الجديد ، المقترح من قبل الجنرال هاموند ، اذا لم تستطع السكة توفير ذلك من ايراداتها ، وهذا ما نعتقد وقوعه حتما اذ لم نر بخلال

العشرة سنين الاولى ما يمكن السكة من الحصول على واردات تغني الخزينـة عن هذه المسؤوليات ·

أما الشق الاول من الحل الثاني ، فيبقى بموجبه العراق مسؤولا وحده عن ادارة السكك الحديدية ، ويقوم بتفسيـر واصلاح ما يـراه ضروريا وعاجـلا ، كمد السكة الحديدية الى الموصل مثلا · ولكن يأخذ على عاتقه المسؤولية الماليـة عن ثمن الشراء ، والفائدة المترتبة على ذلك من خزينته الخاصة ، ان لم يسد ايرادات السكك الحديدية ·

أما الشق الثاني من الحـل الثاني ، فقد يكون ممكـن التنفيذ ، اذا اعترضـت الحكومة البريطانية على معدل الفائدة بنسبة ستة بالمائة ، الذي أصبح بموجب مبلـغ الشراء ٩٥ ألف و ٧٧ لك ، بقولها انها لا تستقرض هي عادة بهذا السعر ، بل بأوطأ منه، وفي هذه الحالة يمكن للحكومة العراقية أن تطلب الى الحكومة البريطانية أن تكـون دائنة لها بهذا المبلغ ، بسعر ستة بالمائـة يسدد على الصورة المبينـة في الشق الاول للحل الثاني ، أهـ ·

توفيق السويدي	نوري السعيـد	يوسف غنيمه
وزيـر المعـارف	وزيـر الدفـاع	وزيـر الماليـة

وعند النظر في هذا التقرير ، قرر مجلس الوزراء قبول الاقتراح الثاني الـذي أبدته تلك اللجنة ، ومفاتحة المعتمد السامي على ذلك الاساس ·

فاجاب المعتمد السامي في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٢٨ ان الحكومة البريطانيـة قبل ابداء الموافقة على الاقتراح الجديد تصر على النقاط الآتية :

أولا ــ قبول حكومة العراق المسؤوليـة التامة عن الطلبات الناشئة قبل تسلـم السكك الحديدية ·

ثانيا ــ منح مقاولات استخدام لموظفي السكة بموجب توصيات الجنرال هاموند ·

ثالثا ــ أن تكون الفائدة على الحصص الممتازة قابلة التراكم ، أي يجب أن تنقل متأخـرات الفائض من سنة الى أخـرى · وعن هذه النقطـة الاخيـرة وانقت الحكومة البريطانية في أواخر سنة ١٩٢٨ بعد مداولات طويلة على أن لا تتراكم هذه الفائدة لمدة ١٢ سنة فقط اعتبارا من تاريخ التسليم ، وأن تكون قابلة للتراكم بعد ذلك ·

أما الحل الذي توصلت اليه الحكومة العراقية ، بعد مفاوضات طويلة في لندن ، في شهر تموز ١٩٣٠ فنثبت فيمـا يلي أهـم النقاط التي يتضمنها مع مقارنتهـا مع الشروط التي كانت الحكومة البريطانية شديدة التمسك بها : ــ

أولا ــ الملكية :

ان الحل الجديد : يقضي بنقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومـة العراقية ، وتسجيلها باسمها · أما قبل هذا فان الحكومة البريطانية كانت مصرة على نقل الملكية

الى الهيأة الخاصة ، التي أقترح تأليفها بموجب قانون خاص ، لادارة وتشغيل السكك الحديدية ٠

ثانيا ـ تراكم الفائدة :

من جملة الشروط التي كانت موضوعا للمناقشة في الماضي ، مسألة تراكم الفائدة (الفائض) عن الاسهم الممتازة ، التي تخصص للحكومة البريطانية ، عند تأليف رأس مال هيأة ادارة السكك الحديدية ٠ فقد كانت حكومة بريطانية شديدة التمسك بهذا الشرط ، وفي سنة ١٩٢٨ وافقت بعد صعوبات جمة على التنازل عن تراكم متأخرات الفائض لمدة ١٢ سنة فقط ٠

أما الحل الجديد : فانه تضمن حلا أكثر ملائمة للحكومة العراقية في هذه النقطة ، اذ أن تراكم الفائض لا يطالب به لمدة ٢٠ سنة ٠

ثالثا ـ شراء أسهم بريطانية الممتازة :

في الحل الجديد تسجل الحكومة البريطانية عهدا على نفسها بالتنازل عن أسهمها الممتازة ، في أي وقت تشاء فيه الحكومة العراقية شراء هذه الاسهم بثمنها الاصلي ، ولم تعين مدة لتحديد هذا الخيار ، فان للحكومة العراقية الحرية المطلقة في ابتياع أسهم بريطانية حالا أو في أي وقت آخر ، عندما ترى من مصلحتها شراء تلك الاسهم ٠

رابعا ـ حساب التصفية :

للحكومة البريطانية مبلغ قدره ٢٥ لك ربية عن حساب التصفية ، وكانت نتائج المفاوضات السابقة ترمي الى لزوم دفع هذا المبلغ نقدا ، من قبل الحكومة العراقية ٠

أما في الحل الجديد : فقد أصبح الدفع النقدي خارجا عن الموضوع ، وادمج مجموع المبلغ في عدد الاسهم البريطانية ٠

خامسا ـ مسؤولية عقد القرض :

عندما اقترح الجنرال هاموند عقد قرض لاصلاح حالة السكك الحديدية ، أظهرت الحكومة البريطانية عدم استعدادها لضمان هذا القرض ، وجعل حكومة العراق مسؤولة مباشرة عنه ، ومعنى ذلك استحالة الحصول على أي قرض بشروط مناسبة ، بالنظر لعدم ثقة أصحاب رؤوس الاموال بالوضعية الراهنة حينئذ ٠

أما الحل الجديد : فانه يحصر مسؤولية عقد القرض ، وما يترتب عليه من فائدة وغيرها ، في مجلس الادارة ، المؤلف من خمسة مديرين ، ولا تتبع حكومة العراق أية مسؤولية مادية أو معنوية من جراء ذلك ٠

ولانجاح هذه الغاية فقد اتفق على أن يترأس مجلس الادارة ، للمرة الاولى ، مدير

السكك الحالي ، مع الاعتقاد بان وجوده في هذه الصفة ، للمرة الاولى ، في تاليف مجلس الادارة ، ممـا يبعث الثقة في انجـاز القرض ، الذي سيعقـده مجلس المديريـن على مسؤوليته ·

وغني عن البيان انه قد يكون من الصعب الحصول على قرض بشروط ملائمة فيما لو كانت الرئاسة منوطة في بادىء الامر بشخص آخر ·

سادسا ـ الديون السابقة :

ان من جملة أسباب الفشل في التوصل الى حل نهائي في قضية السكك الحديدية هي المسؤولية المالية ، الناشئـة عن طلبات قديمـة ، يرجع تأريخهـا الى قبل الادارة الحالية · وكانت الحكومة البريطانية ترمي الى حصر المسؤولية في الحكومـة العراقية فقط · وسبب تنصلها من ذلك هو ان الارقام التي توصل اليها المستر والر في تقديره ، والتي اتخذت أساسا لمناقشة القضية من مبدأها ، لم تشمل هذه الطلبات ، بالرغم عن وجود الاحتمال القوي في المطالبة بها ·

فالحل الجديد : يجعل حكومة العراق في طمأنينة تامة من هذه الجهة ، اذ انـه في حالة استحقاق هذه الطلبات القديمة ، فانه وان دفعت من قبل الحكومة العراقيـة ، بصفة كونها المالكـة لسكك الحديـد ، الا ان ذلـك يسوي في الحقيقـة مـن الاسهم البريطانية ·

سابعا ـ عقود استخدام الموظفين :

بعد أن سلمت الحكومة العراقية رسميا بالنزول عند اصرار الحكومة البريطانية المبينة على توصيات الجنرال هاموند ، على عقـد مقاولات لمدات لا تقل عـن ١٥ سنة لبعض موظفي السكك الحديدية ، فان الحل الجديد : يلزم الحكومة العراقية باستخدام هؤلاء لمدة ثلاث سنوات فقط ·

وهذه التسوية تماثل الحل الاول ، المقترح في تقريـر اللجنة الوزاريـة لسنة ١٩٢٨ ، الملمع اليه في صدر الخلاصة ·

آراء في المعاهدة

لم ير زعماء البلاد وساستها البارزون في المعاهدة ما يحقق « الاماني الوطنيـة » فأعلنوا آراءهم فيها لحمل الشعب على رفضها ، وقد جمعـت جريدة (العالم العربي) هـذه الآراء في عدديها ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ الصادريـن في ١٧ و ١٨ تشريـن الاول سنة ١٩٣٠ ·

١ ـ قال ياسين الهاشمي :

لم تضف المعاهدة الجديدة شيئا الى ما اكتسبه العراق ، بل زادت في اغلاله ·

عزلته عن الاقطار العربية ، وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشرقيتين ·

صاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ، ورجائي من أبناء الشعب أن لا يقبلوها اهـ ·

٢ ـ وقال رشيد عالي الكيلاني :

أقل ما يقال عن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم ، وأباحت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته ، وأضافت الى القيود والاثقال الحالية قيودا وأثقالا أشد وطأة ، فأرى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها اهـ ·

٣ ـ وقال حكمة سليمان :

« المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة ، تتضمن الاحتلال الابدي ، وهي منحت لبريطانيا حقوقا وامتيازات بدون أي عوض · وأما ذيولها ، ولا سيما ذيلها المالي ، فانها تكبد العراق أضرارا جسيمة بلا مبرر لها » اهـ ·

٤ ـ وقال توفيق السويدي :

« رأيي في المعاهدة انها بشكلها الحاضر ، لا تطمن رغائب البلاد اذ جاءت هادمة لكل الجهود التي صرفت في سبيل تخفيف وطأة المعاهدات والاتفاقيات السابقة · لا أعتقد ان البلاد تقبلها ، لثقل وطأتها ، لذلك أرفضها » اهـ ·

٥ ـ وقال عبد العزيز القصاب :

رأيي في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وملاحقها هو انها بشكلها الحاضر لم تحقق رغائب الشعب العراقي ، الذي ضحي الغالي في سبيل تحقيقها ، فاني أرفضها لانها أتت مثقلة كاهل البلاد وهادمة آمالها اهـ ·

٦ ـ وقال كامل الجادرجي :

ان نتيجة هذه المعاهدة وذيولها ، حماية شديدة الوطأة ، واحتلال دائم وقضاء مبرم على الجامعة العربية ، وذيولها غير قابلة الاحتمال ·

٧ ـ وقال السيد عبد المهدي :

« المعاهدة ١ ـ جعلت العراق ميدانا للمصالح البريطانية ، وجزءا من مستعمراتها ٢ ـ صدمت الجامعة العربية ، ومنعت اتصالنا بالاقطار المجاورة ٣ ـ وضعت مرافقنا تحت النفوذ الاجنبي ، أثقلتنا بالديون ٤ ـ قيدت الاولاد والاحفاد » اهـ ·

٨ ـ وقال الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« اني أرتأي رفض مشروع المعاهدة بملحقاته لانه مشروع تحمل العراق بموجبه كثيرا من المغارم والتبعات ، ولم يكتسب في مقابل ذلك حقا جديدا من الحقوق ·

والقضية بالنسبة الى الفريق الآخر معكوسة اذ حصل على أهم الحقوق والامتيازات ، وتخلص من كافة التبعات والمسؤوليات » أهـ .

٩ ـ وقال يوسف غنيمه :

المعاهدة والاتفاقيات الجديدة لا تتفق والاستقلال التام ، الراغب فيه الشعب العراقي ، وليست من مصلحة البلاد بشيء . وهي بعيدة عن أسس المفاوضات سنة ١٩٢٨ في الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، التي كنت فيها أحد المفاوضين .

أعتقد كل الاعتقاد انه كان في الامكان الحصول على منافع للعراق من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وان وزارة العمال هناك كانت تعدل عن بعض مقترحاتها ، لو بذل المفاوض العراقي جهودا ، وكان في قدرته أن يسخر الدهاء والعلم والمنطق في المفاوضات .

لم يمر الوقت بعد ، اذ ان لمجلس الامة فرصة سانحة للعدول عن ابرام المعاهدة ، وفتح باب جديد للمفاوضات ، مسترشدا بنور أقطاب المعارضة : الهاشمي والسويدي والكيلاني والايوبي .

اذا طولبت بالبرهان عن حقيقة ما أقول فاني مستعد أن أدعم مدعاي بالحجة ، لا بل بالارقام ، والارقام لا تكذب ولا تماري) أهـ .

١٠ ـ وقال حمدي الباجهجي :

ان المعاهدة الحالية عدا انها تجعل كابوس الاستعمار البريطاني دائما مستمرا ، تجرد العراق من معاونات الدول في خصوص صد مظالم الاستعمار الفتاك . ان الضغط البريطاني الحالي في الحقيقة يستند على قوة مطار الهنيدي . أما غدا فيستند على مطارات غربي الفرات بدون خشية المداخلة الدولية لان المهم عندي في المعاهدة الحاضرة هو قطع حق الدول في المداخلة بشؤون العراق لتحتكر بريطانية الاستعمار في العراق وهذا هو السبب في جعل تنفيذ المعاهدة بعد مدة حتى تتمكن بريطانية في هذه الاثناء من مساومة الدول لترضى بترك العراق فريسة بيد الاستعمار الانكليزي لا كما حصل لمصر بمساومة فرنسة في مراكش ، وايطاليا في طرابلس الغرب ، والمانية في أفريقية ، واني أعتقد ان دور الشدة والبطش سيزداد وسيصبح مريعا للغاية بسبب هذه المعاهدة فيجب أن نرفضها بتاتا » أهـ .

★ ★ ★

وقضت الظروف أن يشترك الذين دونوا هذه الآراء ، في الوزارات التي تألفت بعد استقالة الوزارة السعيدية ، وبعد أن اكتسبت المعاهدة صيغتها التشريعية ، فكانوا من منفذي هذه المعاهدة ومطبقي موادها لانها أصبحت صكا دوليا واجب الاحترام كما كانوا يقولون .

وأهم من ذلك كله ان مزاحم أمين الباجهجي ، نشر الرد التالي على هذه المعاهدة في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠ يوم كان أكثر المعارضين مقاومة للوزارة السعيدية ،

فتصالح معه رئيس الوزراء بعد مدة وجيزة واستوزره في وزارته ، فكان عونا له على المعارضة ٠

سيدي صاحب جريدة العالم العربي المحترم

بعد التحية

أشكركم كثيرا على فتحكم « حقل الاستفتاء » ودعوتكم الساسة للادلاء بآرائهم ، حول المعاهدة الجديدة ، التي أرجو أن تتضافر الجهود ، وتتحد القلوب ، وتتخلص النيات على رفضها ، واستنكارها ، واستفظاعها ، لما احتوت عليه من أخطار وأضرار ٠

قد سبق لي ، وأنا في فلسطين وسوريا ، أن كتبت مقالات في هـذا الموضـوع ، كشفت فيها عما تحمله هذه المعاهدة من استعمار محقق ، لم يضمنه لبريطانيا حتـى الانتداب المقوت ، والآن أتشرف بتسجيل رأيي كما يأتي أدناه :

ان المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة ، المنعقدة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠، قد احتوت على نصوص صريحة ، مـن شأنها أن تضع العـراق تحت حمايـة بريطانيا سياسيا ، واقتصاديا ، واداريا ، وعسكريا ، وقضت بذلك على استقلاله الصحيـح ، ومكنت أكبر دولة استعمارية من أن تجعل بلادنا قاعدة حربية تهدد بها من تشاء مـن الدول المجاورة ، ومـن ورائهـا ، الى غيرهـا من الدول التي أظهرت عطفـا ثمينا على الدول والامم الشرقية المجاهدة ، وما دامت العراق تحت هيمنة بريطانيا بموجب المعاهدة الجديدة ، فعلينا أن نودع كل أمل بتحسن علائقنا مع جيراننا ٠

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى ، فان هذه المعاهدة ستقضي قضاء قطعيـا على الوحدة العربية ، وتمهد سيطـرة الاجنبي على جزيرة العرب المحبوبـة ، وتثبت أقدام الصهيونية في فلسطين الشهيدة ، وتبرر لفرنسا انتدابها ، أو حمايتها ، علـى سورية العزيزة ٠

وأما اعتراف الحكومـة العراقية بأن « حفـظ وحماية المواصـلات الامبراطورية البريطانية ، بصورة دائمة ، وفي جميع الاحوال ، من صالح الدولة العراقية » ففيه من الصراحة اللاستيكية (المطاطية) ما يكفي ويا للاسف ليبرر لبريطانيا التدخل في كـل صغيرة وكبيرة من شؤوننا ، مما سيجعلنا غرباء في بلادنا ، وعمالا لتنفيذ مرامي غمرنا البعيدة الفتاكة بنا وبقوميتنا ودمتم محترمين ٠

١٦ / ١٠ / ١٩٣٠ المخلص ـ مزاحـم الاميـن الباجهجي

وبديهي أن يفند رئيس الوزراء هذه الآراء ، خشية أن يعد سكوته ضعفا منه ، وارتضاءا لها فنشر في ١٩ تشرين الاول البيان التالي : ـ

بياني على ما قاله بعض الذوات المحترمين في المعاهدة الجديدة

اطلعت على الكلمات المقتضبة التي نشرها بعض الذوات ، مضمنينها خلاصة آرائهم

في المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة · واني أنشر جوابي على تلك الكلمات تنويرا للرأي العام ·

ان الانتقاد السطحي ، والقاء الكلام على عواهنه ، من الامور السهلة · وأسهل من ذلك أن يستعين الرجل فيهما بالاغراض الشخصية ، أو الخيالات العذبة · ولكن ذلك مما لا يجمل بالعاقل أن يلجأ اليه في المواقف الجدية · ونظرة واحدة الى حالة بعض الاقطار العربية ، المجاهدة في سبيل استقلالها ، تبرهن على صحة ما اقول :

انني أكتفي بان أقول ان ما أورده الذوات المشار اليهم عن المعاهدة الجديدة ليس بصحيح ، ان هذه المعاهدة تعادل على وجه عام المعاهدة التي وافق عليها النحاس باشا ، والوفد المصري ، اذا لم تكن تفضلها ، ولا يسعني أن أوافق على أن النحاس باشا ، والوفد ، يوافقان على معاهدة تحتوي على ما ذكره الذوات المشار اليهم ، من احتلال ، واستعباد ، وغير ذلك · وأنا لا أدعي قط بانني أكثر وطنية من النحاس باشا ، ولا بأن لي من القوة أكثر مما للوفد المصري ·

اما ما قاله بعض أولئك الذوات الى ان المعاهدة الجديدة ستقضي على الوحدة العربية ، فجوابي عليه هو أنني أدرس الآن مشروع حلف عربي ، أنوي أن احمل اقتراحاته بنفسي في الشتاء المقبل ، الى شرقي الاردن ، والحجاز ، ونجد ، لوضع الحجر الاول في أساس الحلف العربي ·

بقيت لدي كلمة حول اتفاق هؤلاء الذوات المحترمين على كون المعاهدة مضرة بالبلاد · ان اتفاق كلمة هؤلاء الذوات ، الذين كان معظمهم على اختلاف في الرأي ، منذ تالفت الحكومة العراقية ، ظاهرة جديدة في « تاريخ العراق السياسي » ·

ان من دواعي الفخر للحكومة الحاضرة أن تؤلف بين القلوب وتوحد الصفوف وان تجمع هؤلاء الذوات في صعيد واحد اذ أن هذا العمل خدمة للبلاد لم يتيسر لاحد القيام بمثلها حتى الآن ·

ولكن الى أن يبرهن هؤلاء الذوات على أن اجتماعهم هو لغرض وطني سام ، ولمصلحة البلاد ، لا لمصلحة أخرى ، فمن حق الرأي العام أن يشتبه فيهم · وان ينظر الى اتفاقهم بعين الريبة · لان في الماضي ، وفي الماضي القريب جدا ، من العبر والعظات ما من حق الرأي العام أن لا ينساه ·

نوري السعيد

ايضاحات رسمية

كان بين الذين نقدوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ناجي باشا السويدي « رئيس الوزراء السابق ، فقد نشر عن وجهة نظره فيها مقالا مطولا في جريدة « العالم العربي » الصادرة في اليومين ١٧ و١٨ تشرين الاول ١٩٣٠ ضمنه مواطن الضعف والغموض فيها · فلما عاد الملك فيصل الى بغداد ، من رحلته في اوروبا ، كان السويدي في جملة من اجتمع بجلالته فقال له صاحب الجلالة انه اطلع على آراء الزعماء في المعاهدة فوجدها كلها

مقتضبة الا مقاله المطول فانه ، وان تضمن بعض الآراء الوجيهة ، الا ان هذه الآراء لم تكن بالشكل الذي تصوره السويدي • فاجابه ناجي باشا انه مستعد لان يثبت لصاحب الجلالة صحة ما نشره ، لان لدى الحكومة البريطانية هيئة خاصة لصوغ المعاهدات ولا يمكن لاية حكومة ان تتفهم الاهداف التي ترمي اليها هذه الهيئة •

ثم جرت مناظرة دقيقة بين الملك والسويدي فاقتنع صاحب التاج بضرورة الحصول على بعض الايضاحات من الحكومة البريطانية ، وجرت المخابرات اللازمة مع لندن ، فاسفرت عن التوصل الى تثبيت النقاط التالية فجعلها رئيس الوزراء بشكل مذكرة ايضاحية قدمها الى النواب في يوم ابرام المعاهدة وهذا نصها :

عند مناقشة بنود المعاهدة لقد وقعت بعض الاسئلة حول المواد والتعابير التي رغب في استيضاحها والحصول على تفاسيرها • وقد تلقى رئيس الوزراء أجوبة عن هذه النقاط وهي كما يأتي :

١ ـ تنص المادة الاولى من المعاهدة على أن تجري بينهما مشاورة تامة وصريحة الخ ••• ان هذه العبارة تنحصر في الشؤون الواقعة ضمن السياسة الخارجية ، وفي المصالح المشتركة الخارجية للفريقين المتعاقدين • أما الشؤون الاقتصادية والتجارية البحتة ، فانها خارجة عن نطاق هذه المادة •

٢ ـ عطفا على المادة الثالثة من المعاهدة فانه في حالة وقوع نزاع بين بريطانية العظمى واحدى الدول المجاورة للعراق ، فان الحكومة البريطانية تعمل بمشورة الحكومة العراقية ، وباتفاق الرأي معها وذلك بعين الصورة التي يعمل العراق بموجبها فيما لو كان النزاع بين العراق ودولة اخرى •

٣ ـ ان التسهيلات ، والمساعدات ، التي يقدمها العراق ، وفق أحكام المادة الرابعة من المعاهدة ، تكون على نفقة الحكومة البريطانية ، ولن يتكلف العراق بشيء من ذلك •

٤ ـ ان المواصلات الاساسية لصاحب الجلالة البريطانية ، المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة ، هي المواصلات الجوية فوق العراق ، والمواصلات البحرية والجوية في رأس الخليج العربي

٥ ـ ان ذكر القاعدتين الجويتين في البصرة ، أو بجوارها ، جاءت في النص الانكليزي للمعاهدة بصيغة الجمع ، وذلك لعدم وجود التثنية في الانكليزية ، فالعدد هو كما جاء في النص العربي ، وأيضا في البيان الرسمي الصادر باتفاق المفاوضين في ١ تموز ١٩٣٠ •

٦ ـ ان القوات البريطانية ، المسموح باقامتها بموجب الفقرة الرابعة من المادة الخامسة ، هي قوات جوية صرفة ، مع الخدمات المساعدة •

٧ ـ ليس هناك أي معاهدة أو وثيقة سرية للحكومة البريطانية تتعلق بالعراق ، وتقع تحت مدلول الوثائق الدولية ، الملمع اليها في الفقرة الثانية ، من المادة الثامنة ، من المعاهدة •

٨ ـ ان مجموع الحرس العراقي الوارد ذكره في الفقرة الرابعة من الملحق لا يتجاوز (١٢٥٠) رجلا ٠

٩ ـ ايضاحا لعبارة (مرور القوات عبر العراق) المشار اليها في الفقرة السابعة من الملحق ، فان اتجاه هذا المرور قد حدد من غربي الفرات ، الى الخليج العربي ، أو بالعكس ٠

١٠ ـ طلبت حكومة العراق الى الحكومة البريطانية أن تزودها بقائمة للوثائق الدولية ، الملمع اليها في الفقرة الثانية ، من المادة الثامنة ، فتلقت القائمة الآتية :

أولا ـ التعهدات المقطوعة لشيخي الكويت والمحمرة في ١٩١٤ بشأن بساتين النخيل العائدة لهما في العراق ٠

ثانيا ـ اتفاقية النفط المؤرخة في سان ريمو ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ٠

ثالثا ـ اتفاق الحدود الانكليزي ـ الفرنسوي المؤرخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ ٠

رابعا ـ معاهدة لوزان المؤرخة ٢٤ تموز ١٩٢٣ ٠

خامسا ـ معاهدة انقرة المؤرخة ٥ حزيران ١٩٢٦ ٠

وقد علق رئيس الوزراء على الوثيقة الاولى بقوله :

« ان حكومة العراق لم تعترف بكون التعهدات ، المقطوعة لشيخي الكويت والمحمرة ، من جملة الوثائق الدولية ، التي تقع تحت مدلول المادة الآنفة الذكر » اهـ

مذكرة خطيرة

لم يكتف أقطاب المعارضة باعلان آرائهم الجريئة في شجب المعاهدة فأرسل «معتمد الحزب الوطني العراقي» الكتاب التالي الى ممثلي ايران وتركية وامريكة والمانية وفرنسة وايطالية في بغداد ، والى وزارة الخارجية البريطانية في لندن والى سكرتارية عصبة الامم في جنيف :

بغداد في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

سيدي العزيز

بموجب القرار الصادر من الهيأة الادارية للحزب الوطني العراقي ، أتشرف بتقديم الحقائق الآتية الى حضرتكم لمعلومات حكومتكم ٠

١ ـ ان حكومة العراق الحاضرة استلمت مقاليد امور البلاد خلافا للاوضاع الدستورية في العراق ، كما انه لم يعضدها البرلمان السابق ، فلم تكن لها هيئات عامة تركن اليها في البلاد ٠ والحقيقة هي انها ألفت لتنفيذ سياسة خاصة مجحفة بحقوق

البلاد عقيب اصطدام الحكومة العراقية التي قبلها بتصلب بريطانية بشأن اغراضها ·

٢ ـ ان الحكومة الحاضرة حال استلامها مقاليد الامور أجلت المجلس النيابي لمدة ، وبعد انقضائها ، حلته حتى تتخلص من هيئة مراقبة ، مهما كانت حالتها ، ولاجل تأسيس حكم غير دستوري بمصادقة الجهة البريطانية خلافا للنصوص الصريحة التي تضمنها الدستور العراقي ·

٣ ـ ان الحكومة الحاضرة قد عطلت اكثر من عشرين صحيفة ، وساقت بعض المحررين الى المحاكم الجزائية ، ومنعت كل اجتماع عام طلب عقده وفقا للقانون ، وانتهجت سياسة الشدة لاخفات اصوات معارضيها خلافا للقوانين المرعية ، وفي الوقت ذاته أخذت تفاوض حكومة بريطانية لعقد معاهدة تحدد علائقنا بعد سنة ١٩٣٢ ·

٤ ـ ان الحكومة قد عقدت معاهدة مع بريطانية قابلها الشعب العراقي بمقت عام ، في طول البلاد وعرضها ، لما تضمنته من مواد أرضت الاغراض الاستعمارية البريطانية ، ومكنت سيطرتها ، ووضعت العراق تحت حماية بريطانية ورعايتها لمدة تزيد على الربع قرن وأكثر ·

٥ ـ فلأجل اقرار هذه المعاهدة الممقوتة من قبل مجلس أهلي ، فالحكومة الحاضرة تضافرت مع الاستشارة البريطانية على مخالفة قوانين الانتخاب ، لأجل انتخاب كاذب صوري ·

٦ ـ فللاسلوب المذكور أعلاه ، قد قاطع الشعب الانتخابات في أكثر أنحاء البلاد ، وطلب الى الحزب الوطني بعرائض أن يذيع مقاطعته الى الملأ ولاعلام من يخصه الامر بحالة العراق الحقيقية من مخالفات دستورية ·

٧ ـ فاني أرجو من حضرتكم أن تتلطفوا بابلاغ ما مر أعلاه الى حكومتكم ، مع اعلامها ، ان الحزب الوطني الذي أيدت سياسته أكثرية البلاد يعتبر كل معاهدة أو اتفاقية أو امتياز أو أي عقد دولي قد عقدته الحكومة الحاضرة أو أي برلمان أو مجلس قد تجمعه هي ملغاة وباطلة ·

لي الشرف يا سيدي أن أكون خادمكم المطيع   معتمد الحزب الوطني العراقي(١)

محمد جعفر أبو التمن

المعاهدة والاقليات

لم يجد الكرد الساكنون في ألوية العراق الشمالية في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ أي ذكر للامتيازات التي وعدوا بها من قبل الانكليز ، لان الحكومة البريطانية أرادت

---

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٢٩٥) بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ ·

أن تتخذ من هذه المعاهدة دليلا على انهاء تعهداتها الانتدابيــة في العراق ، فلا يعقل ـ والحالة هذه ـ أن تتضمن تلك المعاهدة غير ما يشير الى الاستقلال ، لهذا أحدث نشر المعاهدة استياءا في نفوس الكرد وفي نفوس الآثوريين فنظموا عرائض وبرقيات احتجاج بعثوا بهــا الى « المعتمد السامي البريطــاني » في العــراق والى جلالة الملــك فيصل في بغداد ، وشفعوها بمضابط كثيرة الى سكرتارية عصبة الامم ٠

وفيما يلي نص احدى هذه المذكرات ننشرها بحروفها حرصا عليها من الضياع :

سليمانية ـ كردستان الجنوبية ـ ٢٦ / ٧ / ١٩٣٠

بواسطة المندوب السامي في العراق ـ بغداد   الى سكرتارية عصبة الامم جنيف :

أيها السيد المحترم !

لاجل المحافظة على اخوة ثابتة ودائمية بين العرب والاكراد ، طالب هؤلاء الاخيرين في جميع الفرص ، ومنذ أن قبلوا أن يعيشوا مع العراق ، أن يمنحهم حقوقهم القومية التي اعترفت بها عصبة الامم ولكن لم تطبق في أية حالة من الحالات ٠

وبصدد المعاهدة الجديدة فقد طلبنا اللامركزية « مختارية الادارة » من العــرب ولكن من المؤسف علمنا بأن موظفي المناطق الكردية الاداريين والاجرائيين ، وهــؤلاء أكثريتهم من العرب ، شرعوا في الضغط والترويع على الاكراد لحملهم على العــدول عن حقوقهم المشروعة ٠ واستنتاجا من سلوك موظفي الحكومة العراقية في وقت ما زال فيه الانتداب موجودا ، فانه يخطر على بالنا بأن الادارة الحاضرة ستكون أســوء مــن الادارة التركية فيما لو انتهى الانتداب ٠ ان معاملة الموظفين العرب ليست بأي صــورة ما أفضل من أعمال الاتراك ضد الاكراد في الماضي وفي الحاضر ، تلك المعاملات التي أنتجت عن العداء وانفصال الاكراد الدائمي عنهم ٠

فبناء على الحقائق الملع اليها آنفا فان قرار الاكراد القطعي والنهائي هو أن يطلبوا تاليف حكومة كردية تحت اشراف عصبة الامم ٠ اننا نلتمس المساعدة وتحقيق أمانينا المشروعة اهـ ٠

وكان من رأي الحكومة العراقية الركون الى التدابير التالية ، بالنظر لما جاء في هذه العريضة :

أ ـ فصل متصرف السليمانية على الفور ٠

ب ـ فصل مدير شرطة السليمانية واحلال مدير أو معاون بدله ممن يحسنون اللغة الكردية ٠

جـ ـ تنحية القائمقامين والمديرين الذين لا تطابق آراءهم آراء المركز ٠

د ـ القبض على أهم الاهلين الذين طالبوا بحكومة كردية ٠

هـ ـ اجراء التعقيبات القانونية الصارمة ضد كل من يقول بالانفصال •

ولكن مستشار وزارة الداخلية « البريطاني » رفع مذكرة شديدة اللهجة الى الوزير بتاريخ ١٨ آب ١٩٣٠ حذر فيها اتخاذ أي عنف ضد الاهلين ، وطلب انجاز الوعـود ، فان لم ينجح هذا الحل السلمي ، ركنت الحكومة الى القمع ، وفي الوقت نفسه شرع الشيخ محمود الحفيد في جمع أعوانه لمقاومة السلطة على نحو ما سيرد تفصيله •

وقد شاع في الاوساط يومئذ ـ باعتراف التقرير البريطاني الخاص ـ ان بعض الموظفين الانكليز هم الذين حملوا الاكراد على القيام بهذه الحركة ، ليعرقلوا مشروع الاستقلال ، الذي أجمعت البلاد عليه ، ولكنهم ما لبثوا أن قرروا ازالة هذه الشكوك ، بأن يصطحب وكيـل المعتمد السامي ، وكيـل رئيس الوزراء (١) في زيـارة للألوية الشمالية يعلنان فيها سياسة الحكومتين « العراقية والانكليزية » تجاه الاكراد ، فاتخذ « مجلس الوزراء » القرار الآتي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ آب ١٩٣٠م :

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٥ آب ١٩٣٠ ، أن يطوف المنطقـة الشمالية فخامة وكيل رئيس الوزراء ، ومعه وزير الداخلية والعدليه ، مستصحبيـن فخامة وكيل المعتمد السامي ، وأن يذيـع فخامة وكيل رئيس الـوزراء باسم الحكومة العراقية البيان التالي ••• »

وقد سافر الوكيلان الى كركوك في صباح يوم الجمعة ٨ آب ١٩٣٠ وكان معهمـا وزيرا الداخلية والعدلية : السيدان جميل المدفعي وجمال بابان (والاخير من مشاهير الاكراد) فدعت حكومة اللواء رهطا من وجهاء المدينة وشيوخها ، الى اجتماع عقدته في دائرة المتصرفية ، وألقى فيـه كل من وكيل المعتمـد السامي (بالنيابة عـن الحكومة البريطانية) ووكيل رئيس الوزراء (بالنيابة عن الحكومة العراقية) خطابا سياسيـا مدونا •

ثم توجه المشار اليهما الى اربيل في صباح يوم السبت الموافق ٩ آب ، ثـم الى السليمانيـة ، تقلهما والوزيريـن الآخرين طائـرة حكومية خاصـة ، فالقى الوكيلان الخطابين اللذين القياهما في « كركوك » فلم يرد أحد عليهما ، وقفل الوفد آيبـا الى بغداد فبلغها في مساء الاحد ١١ منه وهذا هو :

---

(١) كان رئيس الوزراء نوري السعيد قد سافر الى لندن ـ كما تقدم ـ واسند وكالة الرئاسة الى صهره ، جعفر العسكري ، وكان السر همفريز ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، قـد سافر الى لندن ليشترك في المفاوضات ، التي سافر من اجلها رئيس الوزراء ، فأناب منابه الميجـر بونـــغ •

خطاب وكيل رئيس الوزراء

لي الشرف أن أبين وأوضح السياسة الحبية التي ستتبعها الحكومة العراقية ، بالنظر الى وعودها الى مواطنينا واخواننا الاكراد ، الذين هم عضو مهم في جسم المملكة العراقية ·

اني قد اطلعت على البرقيات والعرائض المتقدمة من بعض الاشخاص ، المتضمنة الاحتجاجات على عدم ايراد أي ذكر للمسألة الكردية في المعاهدة التي أمضيت أخيرا · وبصرف النظر عن البحث في الاسباب والعوامل التي أدت الى تقديم تلك الاحتجاجات ، أصرح لكم ان الحكومة العراقية عزمت عزما أكيدا على الاخذ بنظر الاعتبار ، المواعيد التي أعطتها لتطمين رغائب اخواننا الاكراد ، والتي ستعمل بها ليس الى سنة ١٩٣٢ فقط ، بل الى ما بعد ذلك التاريخ أيضا ·

ومع ان حكومة صاحب الجلالة ، الملك فيصل الاول ، تحرص أشد الحرص على وجوب المحافظة على خطتها المبينة أعلاه ، فانها من الجهة الثانية تتمسك أشد التمسك بوجوب القضاء على أية نزعة كانت ، ترمي الى الاخلال بوحدة الوطن العراقي ، أو ما يكدر صفو حسن الجوار مع الحكومتين الصديقتين : تركية وايران ، وكذلك ترحب الحكومة العراقية بتقدم جميع أبناء البلاد ، ضمن الوحدة العراقية بأعظم سرور ، وبدون تفريق بين كرديها وعربيها ، وبهذه الروح تقدمت في كل مرحلة ، وأظهرت استعدادها في ذلك ·

ومن المعلوم اننا عندما أخذنا على عاتقنا مسؤولية تدوير الامور ، أذعنا بيانا أظهرنا فيه استعدادنا لوضع لائحة قانون اللغة الكردية ، في الاماكن التي تقطنها أكثرية كردية ، وقد أنجزنا فعلا اللائحة ، وسنقدمها الى المجلس النيابي في اجتماعه المقبل على كل حال · والى أن يتم ذلك ، فقد أصدرنا الاوامر بأن تتمشى الدوائر المختصة ، بقدر الامكان ، على ما يتفق وروح الاصول الملمع اليها في اللائحة المذكورة ، فيما يخص أمور القضاء ، والادارة ، والمعارف ·

وقد عينت الحكومة معاونا ، خبيرا في الشؤون الكردية للألوية الشمالية ، لمدير الداخلية وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصا في الشؤون الكردية · وكذلك عينت الحكومة مفتشا للمعارف ليفتش بصورة عامة المدارس في لواء السليمانية ، والمدارس الكردية في لوائي اربيل ، وكركوك ، وقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لاحضار مفوضين ، وضباط شرطة مسجلين ، لهم اطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم في الاماكن الكردية ·

اني لا أريد أن أختم بياناتي من دون أن أعرب عن تشكراتي الى صاحب الفخامة ، وكيل المعتمد السامي ، الذي رافقنا في هذه الجولة ، واني أؤمل بأن فخامته سيعرب اليكم الآن آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذا الخصوص لتحيطوا علما

بحقيقة الحال ، ولا تنخدعوا بتفوهات الاشخاص الذين عميت بصيرتهم عن الرفاهية الحقيقية للاكراد ، رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ، والدولة العراقية . واني بهذه المناسبة أدعو فخامة وكيل المعتمد السامي الى الكلام لتتأكدوا من أننا متفقون تماما في الخطة التي سردتها اليكم الآن اهـ .

خطاب وكيل المعتمد السامي

ثم نهض وكيل المعتمد السامي ، فألقى البيان التالي باللغة الانكليزية ، وكانت ترجمته الى اللغة الكردية تتلى جملة فجملة أيضا :

لقد أتيت برفقة حضرة صاحب الفخامة وكيل رئيس الوزراء ، بناء على طلب الحكومة العراقية ، لاجل أن أجعل من الواضح تمام الوضوح لكل من يخالجه أي شك في هذا الصدد بأن الحكومتين : البريطانية والعراقية لا تنتهجان سياسات مختلفة في أي من أنحاء العراق . فقد وقعت مؤخرا معاهدة تربط البلادين بحلف متين في السنين الخمس والعشرين القادمة . فهذا الامر وحده ، يكفي للدلالة على عدم وجود أي اختلاف بينهما ، في أية مسألة هامة .

اني أرى ان بعضا منكم احتج لدى الحكومة البريطانية ، وعصبة الامم ، لانه لم يرد أي ذكر للبلاد الكردية في المعاهدة الجديدة ، كما أوضح فخامة وكيل رئيس الوزراء . ان سبب هذا هو ان الحكومتين كلتيهما رأتا ان ذلك غير ضروري ، بالنظر الى كون الحكومة العراقية قد قررت أن تستمر في المستقبل ، على نفس السياسة التي لخصت لكم الآن .

وستدركون مما قاله لكم الآن فخامة وكيل رئيس الوزراء ، ان الحكومة العراقية ، تقدر حق قدره المدى الذي عليها أن تبلغه كحكومة منورة في الاعتراف بحقيقة كون اللغة الكردية ، لا اللغة العربية ، لغة قومية في قسم مهم من العراق . ولا ترغب في ارغام الطفل الكردي على أن يتلقى دروسه الاولية في لغة غير لغته القومية ، ولا اجبار أي كردي على أن يدافع عن نفسه أو أن يحاكم في المحكمة بلغة لا يفهمها . وكذلك يثبت أمر تعيين موظفين يحسنون الكردية في مختلف فروع الادارة ، في المراكز ، وفي المناطق الكردية .

ان الحكومة العراقية مستعدة ، وراغبة ، في عدم التفريق بين رعايا صاحب الجلالة الملك فيصل : الاكراد والعرب . وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية ، ان اهتمامها الوحيد ، هو في تأمين انشاء دولة عراقية حرة ومستقلة ، تربطها بها أواصر الاعتراف بالجميل والشكر ، وتنتسب واياها الى عصبة الامم ، وهي سوف لا تعضد أية حركة يظهر لها انها لا تتفق مع هذه السياسة ، كالميل الى الانفصال الكردي مثلا . وقد رأيت ان بعض المراجع ، غير المسؤولة ، ترى ان سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية ، هي تشجيع الوطنية الكردية ، وذلك لا لارتباك الحكومة العراقية وحدها ،

بل ولارتباك جارتيها المحبتين الحكومتين التركية والايرانية أيضا ٠ لا شيء أبعد من هذا عن الحقيقة ، ومن يظن انه اذا أتى الى المعتمد السامي ، أو الي ، ينال أي تشجيع في سياسة كهذه ، لعلى خطا عظيم ٠

ان ما تريد كلتا الحكومتين البريطانية والعراقية ادراكه هو أن يتقدم بسلام العراق المتحد الذي ترمي فيه جميع العناصر المختلفة التي تؤلف سكانه الى أن يكونوا عراقيين صحيحيين اهـ (١) ٠

ويقول البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة :

« وقد قابل المجتمعون البيانين بالابتهاج ، وأعربوا عن ارتياحهم الى ما جاء فيهما، وعن شكرهم للحكومة العراقية، ولحليفتها الحكومة البريطانية ، على عنايتهما بمصالحهم الجوهرية » اهـ ٠

هذا فيما يتعلق بالاكراد : اما فيما يتعلق بالتياريين فاننا سنعالج في البحث المختص بـ « الوزارة الكيلانية الاولى » قضيتهم وسنصف وصفا دقيقا الحركة التي قاموا بها ضد مشروع الاستقلال ، كما سننشر القرار الذي اتخذه مجلس العصبة حول الاحتجاجات التي رفعوها ضد منح الاستقلال ، العراق الى المجلس المذكور ٠ ومما تحسن الاشارة اليه هنا هو ان التركمان في كركوك لم يستحسنوا خطابي و ٠ رئيس الوزراء و ٠ وكيل المندوب ، وانهم استنكروا طلب غلاة الكرد في كركوك جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في هذه المدينة التي يعتبرون فيها أقلية بينما الاكثرية للتركمان ٠

* * *

عصبة الامم والاكراد

قلنا ان لفيفا من وجوه الكرد وأقطابهم كان قد أبرق الى سكرتارية عصبة الامم ـ كما قدمنا ـ عدة برقيات بين ٢٠تموز و٢٦ تموز ١٩٣٠ يحتج فيها على خلو معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من أية اشارة لقضية استقلال كردستان فاتخذ مجلس العصبة القرار التالي حول هذه الاحتجاجات :

« لما كنا لم نجد لعصبة الامم قرارا ، يبرر طلب أصحاب العريضة في انشاء حكومة كردية تحت اشراف العصبة ، ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند في أعمال مجلس العصبة ، ولا يمكن تأييده الا بتفسير القرارات التي توصل اليها مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ، عندما الحقت المنطقة التي يعيش بها أصحاب العريضة بالعراق ، تفسيرا خاطئا ، ولما كانت تلك القرارات تقضي بمعاملة الاكراد معاملة خاصة، لم تضمن لهم تماما كما تقول آخر المعلومات التي لدى الدولة المنتدبة ، وباعطائهم بعض الضمانات التي تخص الامور المحلية ٠ ويبدو انها لم تتحقق حتى الآن فان لجنة

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٩٦٥) بتاريخ ٩ اب ١٩٣٠م ٠

الانتدابات الدائمة قررت أن توصي المجلس بما يأتي : ـ

١ ـ أن يرد عريضة وجوه الاكراد ، ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية ، تحت اشراف عصبة الامم ٠

٢ ـ أن يطلب الى الدولة المنتدبة أن تلاحظ فيما اذا كانت التدابير التشريعية ، والادارية ، التي تضمن للاكراد الوضعية التي هم أهل لها ، ينظر اليها بنظر الاعتبار ، وتوضع موضع التنفيذ دون ما نقص أو تباطؤ ٠

٣ ـ أن ينظر في حكمة اشتراط اتخاذ تدابير تضمن للاكراد مثل هذه الوضعية ، اذا ما تخلص العراق نهائيا من وصاية الدولة البريطانية اهـ ٠

وقد أيدت الحكومة البريطانية لمجلس العصبة ان الحكومة العراقية قائمة بتنفيذ كافة تعهداتها تنفيذا فعليا ٠

استمرار الاحتجاجات الكردية

لم يرض الكرد بقرار عصبة الامم المذكور المثبت نصه أعلاه ، فاستمروا في الاحتجاج لديها ، وكانت من جملة احتجاجاتهم هذه العريضة ٠

الى فخامة المعتمد السامي ـ بغداد

بواسطة المفتش الاداري ـ سليمانية

سكرتير عصبة الامم ـ جنيف

اشارة الى المراسلات المتبادلة ، نرجو عرض النقاط التالية للنظر فيها :

لم ينفذ شيء من مقررات عصبة الامم فيما يتعلق بالاكراد منذ ١٦ / ١٢ / ١٩٢٢ وهو التاريخ الذي ألحقت فيه كردستان الجنوبية الى العرب ، عرب دجلة والفرات ٠

وفي عام ١٩٢٩ قدم الاكراد مضبطة طلبوا فيها تطبيق قرارات عصبة الامم ولكن لم ينظر في طلبهم ٠

وفي شباط ١٩٣٠ رفع مندوبوا الاكراد تقريرا الى المعتمد السامي صادف المعاملة نفسها ٠ وفي مارت ١٩٣٠ قدم هؤلاء المندوبون تقريرا آخر طالبين فيه تطبيق حقوق الاكراد المعترف بها ٠ ولما كانت هذه العريضة على جانب من الاهمية والافاضة فقد آثرنا نشرها بحروفها وطرز كتابتها وأخطائها فيما يلي :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

ان لجنة العصبة الامية عند قيامها بحل قضية الموصل ، أوصت في تقريرها بلزوم اعطاء بعض الامتيازات الادارية للشعب الكردي ، ومنحه حرية كاملة في ادارة شؤونهم ومصالحهم غير ان تلك الامتيازات فضلا عن كونها جعلت منحصرة في لواءي

السليمانية وأربيل ، فان الطرق المتخذة لتطبيقها في وقتنا هذا لم تات للاكراد بفائدة محسوسة سواء كانت علمية أو اقتصادية أو ادارية كما يتطلبها التطور الحديث وتقتضيها رغائب سكان الشمال • ومن المعلوم ان الحكومة المركزية تتكبد صعوبات جمة في تطبيق تلك الالتزامات بوضعها الحاضر ، كما لا يجني الاكراد من ورائها فائدة تذكر • وعليه من المحتم أن تجعل تلك الامتيازات خاضعة لتشكيلات أعم وأوسع وأكثر ملائمة لحقوق الاكراد • وفي الوقت نفسه تخفف وزرا ثقيلا عن عاتق الحكومة • فتسترحم من صميم أفئدتنا أن تنظروا الى مطالبنا الآتية بعين الاعتبار ، والتوسل لانجاز التشكيلات المطلوبة بأسرع ما يمكن •

١ ـ لا يخفى على فخامتكم بأن لواء الموصل في وضعه الحاضر يحتوي على أربعة وعشرين ناحية وتسعة أقضية وهذه الاقضية هي شيخان ، عقره ، زيبار ، عمادية ، زاخو ، دهوك ، تلعفر ، سنجار وقضاء الموصل • ولسنا ذاكرين شيئا جديدا اذا قلنا ان أكثريته الساحقة من العشائر ، وأهالي هذه الاقضية هي أكراد في لغتهم وعاداتهم وتاريخهم ، وأمامنا خارطات لجنة عصبة الامم التي خططتها على أسس الجنسية تثبت ذلك بوضوح • وفضلا عن ذلك فان من الصعب جدا على متصرف لواء الموصل التجول دائما في هذه المنطقة الواسعة والاحاطة بأحوال سكانها ، وذلك لفسحة أرجائها ووسعة نطاقها ، كما يصعب على سكانها أيضا التردد الى مركز اللواء لقضاء أشغالهم الحكومية ، نظرا لبعدهم عنه ، وعدم وقوفهم على فيما عدا اللغة الكردية وسوء حالتهم المالية • فلذلك نطلب تشكيل لواء كردي يكون مركزه دهوك ، وتلحق به أقضية عقره ، وزيبار ، وعمادية ، وزاخو ، وأن يتبع في تشكيله عين الاساسات التي أتبعت عند تشكيل الالوية الشمالية الحالية كجعل لغة الكردية لغة رسمية الخ •

٢ ـ لا يخفى على فخامتكم ان مقياس حياة الشعب هو المعارف ، وهو الذي يؤمن حياة الشعب وسعادته ومستقبله ، وعكس ذلك يحكم على الشعب بالذل والموت • فاذا نظرنا نظرة الانصاف الى معارف ألوية الكردية ، وقايسناها مع معارف المناطق الاخرى نرى جليا ان معارف المنطقة الكردية متأخرة بدرجة يرثى لها ، وهذا التأخر ـ كما نعتقد ـ ناشيء عن عدم ارتباطها بالمديرية العامة في بغداد ، التي تهتم بتأمين واكمال الوسائل اللازمة لرقي معارف تلك المنطقة • وهناك أسباب هامة هي التي أخرت معارفنا ، تلك هي النسبة المئوية الضئيلة التي تصرف على معارف الكردية ، وعدم الاهتمام بترجمة وتاليف ما يلزم من الكتب • ولاجل ذلك نطلب تشكيل مديرية معارف عامة أخرى للمعارف الالوية الكردية على أن يكون مديرها كرديا ، ويكون مركزه في احدى الالوية الكردية •

٣ ـ توحيد ادارة ألوية الكردية الاربعة • أعني السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك ، وتشكيل مفتشية عامة يتولى رئاستها أحد الاكراد المعروفين بكفاءتهم ، ليقوم بمراقبة شؤون تلك الالوية ، ومرجعا للمتصرفين ، وذو صلاحية تامة ، ويكون حلقة الاتصال بالعاصمة وممثلا لكافة الوزارات في ألوية الكردية على أن يكون لديه هيأة

استشارية أيضا لمساعدته في الامور الادارية والمالية والاقتصادية والعدلية الخ ٠

٤ ـ نطلب أن تطبق مواد قانون الاراضي القاضية بلزوم تسجيل الاراضي مصورة حق القرار على أن يسجلها دائرة الطابو مجانا لمدة سنتين على الاقل ، وذلك تسهيلا لمصالح الاهلين وتشجيعا لان يتقدموا الى تسجيل الاراضي ٠

٥ ـ نطلب أن تصرف الميزانية العامة في المملكة على النسبة التالية : تخرج من المجموع الميزانية مقدار ما تصرف على الدوائر المركزية ، وتصرف ما تبقى من الميزانية على نسبة عدد النفوس ، وعلى نسبة واردات التي تجبيها الحكومة من المناطق ، ويؤخذ بنظر الاعتبار واردات الكمارك العمومية ٠

يا صاحب الفخامة ! مع جزيل اعتقادنا بحسن نوايا حكومتنا ، لا نرى مانعا أن نتقدم بكل احترام الى فخامتكم ، بصفتكم رئيس الحكومة الموقرة ، راجين تحقيق رغائبنا هذه كي يتمكن الشعب الكردي في أن يصبح في حالة يتمكن معها من استثمار أراضيهم، وترقى زراعتهم وطرق مواصلاتهم ، وتحسين وتوسيع دائرة معارفهم ٠ ونحن لا نطلب غير ما نعتقد من امكان تطبيقه ، وعدم تسببه أية أزمة مالية أو سياسية ولفخامتكم فائق الاحترام ٠

نائب الموصل : حازم ٠ نائب أربيل : جمال بابـان ٠ نائب السليمانية : محمد صالح ٠ نائب أربيل : اسماعيل راوندوزي ٠ نائب السليمانية : سيف الله خندان ٠ نائب كركوك : محمد جاف ٠

صورة الى : فخامة المندوب السامي ٠

عريضة احتجاج اخرى لكنها قاسية

والى جانب العريضة السابقة التي رفعها عقلاء الكرد الى رئيس الوزارة العراقية ، رفع الغلاة منهم العريضة التالية الى المعتمد السياسي البريطاني :

منذ حل البرلمان واعلان نص المعاهدة الانكليزية ـ العراقية الجديدة من قبـل الوزارة الحاضرة ، وجد الاكراد أن حقوقهم كلها قد أهملت بهذه المعاهدة ، ورأى الاكراد بصورة جلية أنه بعد تصديق وابرام المعاهدة المذكورة سيدخلون تحت سيطرة العرب بلا قيد وشرط ، الامر الذي لا يتفق وقرار عصبة الامم ، ويخالف رغائب الاكراد في نفس الوقت ، وعليه فقد هاج الاكراد من زاخو الى خانقين وطالبوا كلهم بلسان واحد بحقوقهم شفويا وتحريريا ، وقد أجاب العرب على هذه المطاليب باجراء قتل عـام في السليمانية حيث استعملت الرشاشات والاسلحة بدون قيد حتى ان رئيس وزراء العرب وصف هذه الحادثة بكونها مشابهة لحادثة كربلاء التاريخية ، وعلاوة علـى هـذه الاعتداءات سجن منوروا الاكراد ووجوههم ، ونفي بعضهم ، بعد أن هضمت حقـوق الاكراد بهذه الكيفية المحزنة ، أصبح من الواضح ان الاكراد لم يعد باستطاعتهم البقاء

متحدين مع العرب ، وعليه فقد قرر الاكراد الانفصال من العرب انفصالا تاما .

ان الحكومة البريطانية التي قبلت الانتداب على العراق ، مدفوعة بعوامل انسانية شريفة ستصغي بلا شك الى مطالبنا المشروعة التالية ، وتقنع العرب بمشروعية المطالب المذكورة :

(١) تشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو الى ما وراء خانقين ، وتخلية هذه المنطقة من قبل العرب عسكريا ومدنيا ، وتسليمها الى الحكومة الكردية .

(٢) ابقاء المنطقة المذكورة أعلاه تحت الانتداب البريطاني كدولة كردية الى أن تصدر عصبة الامم قرارها في هذا الشأن .

(٣) اطلاق سراح المسجونين والمنفيين بمناسبة اضطرابات السليمانية في الحال .

(٤) نقل جميع الضباط والموظفين الاكراد من المناطق العربية الى المناطق الكردية .
نأمل من فخامتكم الاجابة بعطف على المطاليب الآنفة الذكر ونرجو قبول احتراماتنا الصميمية .

١٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٠

الشروع بالانتخابات

كان موعد الشروع في الانتخابات العامة للمجلس النيابي الجديد يوم ١٠ تموز ١٩٣٠ فأبرقت « وزارة الداخلية » الى متصرفي الالوية أن يشرعوا في اجراء المراسيم اللازمة لهذه الانتخابات على أن تنتهي في يوم ١٠ أيلول ١٩٣٠ ، أي خلال شهرين ، وأخذت قوات المعارضة في بغداد وفي الالوية تتكتل لخوض هذه المعمعة .

وعقد الحاج محمد جعفر أبو التمن معتمد الحزب الوطني اجتماعا في داره دعا اليه ساسة البلد ليذاكرهم في أمر هذا الجهاد ، وفي الاشتراك فيه أو عدمه فسأله أحد الحاضرين عما اذا كانت هناك فائدة ملموسة من مقاطعة الانتخابات ، وعما اذا كانت المعاهدة الجديدة سترفض ، اذا رفض المعارضون الاشتراك في الانتخاب ، وبعد أن اقتنع الحاضرون من وجوب خوض المعمعة ، انفرط عقدهم ، فأعلن أبو التمن « ان الحزب الوطني يقاطع الانتخابات ، ويدعو الشعب الى مقاطعتها ، وما لبث أن نشر بيانا مطولا عن أسباب هذه المقاطعة لم يجد فيها المعارضون حجة كافية لحرمان المنتخبين من ممارسة حقوقهم ، وعلى هذا تبلبلت الافكار ، وتخاذلت الصفوف ، فاضطر الحزب المذكور الى اصدار صحيفة خاصة لنشر أسماء المقاطعين واذاعة المخالفات التي ترتكب أثناء جريان الانتخابات .

وكان مما جاء في صحيفة الحزب « ان سكان محلة الشواكة امتنعوا عن اعطاء أصواتهم ، فنودي عليهم لحضور جنازة غريب ، في المسجد الكائن في تلك المحلة ،

فلما حضروا ، أجبروا على تسويد أوراقهم الانتخابية (١) » وان رؤساء الادارة في الالوية كانوا يوقفون الذين يقاطعون الانتخاب ، أو يبرقون الى الصحف عن المخالفات التي تجري فيه ، وان الحريات كانت تضطهد على مسمع من الوزراء ، وعلمهم المؤكد (٢) ٠

ولا نطيل البحث في هذا المقام فالحياة النيابية في العراق معروفة ، وسبل الحصول على الاكثرية الحكومية غير خافية ، الا أننا رأينا السر هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في العراق سابقا ، ينشر مقالا في جريدة (الدايلي تلغراف) عن انتخاب عام ١٩٣٠ يقول فيه :

« وان الساسة في العراق كلهم ضدنا ، وضد ما يسمونه حلف البلاد ودار الاعتماد، ولولا أساليب انتخابية خاصة ، لما حصل مجلس رضي بالتصديق على المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاخيرة » ٠

وعلى كل فقد تم انتخاب المنتخبين الثانويين في معظم الالوية على الرغم من الانتقادات وشغب المعارضة العظيم وسط جو مشبع بالارهاب ، وعين يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ موعدا لانتخاب النواب ، فتقلد رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة اعتبارا من يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٣٠ ليدير دفة الانتخابات بنفسه « ولا سيما بعد أن رشح المعارضون أنفسهم ٠ وأعلنوا أسماء مرشحيهم وقرروا مزاحمة الحكومة في عدد الكراسي النيابية (١) ٠ وقد مهد الرئيس السعيد لانتخاب النواب باجراء تنقلات واسعة بين الاداريين ٠

ويروق لنا أن نسجل هذا النداء ، الذي وجهه ياسين باشا الهاشمي ، زعيم المعارضة الى المنتخبين الثانويين في ليلة انتخاب النواب ، ليكون القارىء على بصيرة من الاساليب التي ركنت اليها المعارضة والسلطة للفوز بالكراسي النيابية ٠

الى المنتخبين الثانويين

قضت الظروف أن تستفتى البلاد يوم محنتها ، وأن تجري الانتخابات فيها ابان نكبتها على معاهدة يكون تنفيذها بعد سنة ١٩٣٢ هذا اذا دخلنا عصبة الامم ، بدون قيد جديد ، فوق اغلال المعاهدة واثقال ملاحقها ٠

---

(١) جريدة « صدى الاستقلال » العدد الرابع ٠

(٢) كان لتصريح ابي التمن الخاص بالانتخاب صدى في خارج الحزب وفي داخله ٠ ففي الخارج لم يحظ قرار المقاطعة بقبول الكتلة التي تزعمها ياسين الهاشمي فقررت الدخول فيها ، وفي الداخل عارضه العضوان بهجت زينل والشيخ مهدي البصير ٠ وكان بهجت صديقا لنوري فأصبح عضوا في برلمانه اما البصير فقد اوفد في بعثة الى القاهرة ٠ وقد اعاد « الحزب الوطني » النظر في هيئته الادارية في ١٢ اب ١٩٣٠ فاسفرت عن فوز : جعفر ابو التمن ومحمود رامز ومولود مخلص وعلي محمود الشيخ علي ومحمد مهدي كبة ومزاحم الباجه جي وعبد العزيز ماجد واحمد عزت الاعظمي ٠

تشتغل جميع حكومات العالم للتخفيف عن شدائد الازمة الاقتصادية ، وتواصل الليل بالنهار لايجاد الحلول التي تخفف من ويلاتها على أبناء الشعب ٠

أما في بلادنا فلا نرى الا منع الاجتماعات ، وتعطيل الصحف ، وانتشار البغضاء والعدوان وتسويغ كل عمل في سبيل الحصول على اجماع نيابي ليصدق المعاهدة ٠ يحتم على الموظفين القيام بما لا يرتاحون اليه وهم المكلفون باقامة العدل والنظام ، فأشغلناهم عن أمور البلاد ، وملاحظة مصالح العباد بينما سعير الازمة يتأجج في الصدور ، وشكايات المستصرخين من المنكوبين بها تتصاعد من كل حدب وصوب ٠

هب بعض الذين ذاقوا مرارة الحكم وعلقم النضال للدفاع عن البلاد باسم المعارضة فعابوا عليهم اتحاد كلمتهم ، واستخفوا بما أبدوه بشأن المعاهدة ٠ أسمعوهم أنواع التهديد ، ولكن هذا لم يثن عزائمهم فدخلوا هذه المعمعة ٠ وشطروا كبيرا من الأمة قاطع الانتخاب ، لما ظهر له من النتائج السابقة ، والشطر الآخر اما سار وراء الآمال فضل الطريق في أول جهاده السياسي ، وأما بقي مناضلا عن آرائه ومبادئه حتى النفس الاخير ، وهؤلاء هم الذين عقدنا عليهم الآمال ٠

فالكلمة الاخيرة أصبحت بين يديكم ، أيها المنتخبون ، فان شئتم أن تفهموا المتسابقين وراء الوهم والخيال بأنكم في حاجة الى الطبيب الذي يداوي جروحكم الدامية، بسبب الازمات المختلفة ، أكثر ممن يمهد السبل للمواصلات الامبراطورية البريطانية ، وان وددتم ان تعلنوا للملأ العراقي أجمع بأن التصرفات التي تمت لا ترضيكم ، وانكم في غنى عن المعاهدات التي لم تكن صفقة العراق فيها هي الرابحة ، فانتخبوا المعارضين ، فان جاءوكم مهددين موعدين فأخبروهم بأن الدار أصبحت خالية من كل شيء تقدمونه لأبنائكم ، بسبب سياسة الاهمال ، والتفقير ، فلا يجديهم ما يبتغون ، فهلموا يا أبناء العاصمة وملحقاتها الغيارى للدفاع عن حقوقكم ٠

عن الكتلة المعارضة

بغداد ١٩ تشرين الاول ١٩٣٠ ياسين الهاشمي (١)

---

(١) كان وزير الداخلية جميل المدفعي يؤيد بعض مرشحي صديقه الحميم ياسين الهاشمي ، في حين كان رئيس الوزراء نوري السعيد ضد هؤلاء الذين يؤيدهم ياسين ٠ واذا بوزير الدفاع جعفر العسكري يقصد الملك فيصل في بلاطه ، ويبكي امامه زاعما ان صهره نوري السعيد قرر — ازاء استمرار المدفعي في تأييد مرشحي الهاشمي — ان ينتحر ٠ واذا بالملك يستدعي جميلا الى بلاطه ويقبله في وجنتيه ويرجوه ان ياخذ وزارة المالية بدل الداخلية ٠ وهكذا نجح نوري السعيد في التخلص من المدفعي ٠

هذا ما جرى في بغداد وفي الالوية الجنوبية · أما ما جرى في الالوية الشمالية فهاك البيان ·

قلنا ان الاكراد لم يقابلوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بالرضا والقبول ، لعدم وجود أي ذكر فيها للامتيازات التي وعدهم الانكليز بها ، فراجعو عصبة الأمم محتجين أكثر من مرة ، وما لبثوا ان قرروا مقاطعة انتخابات المجلس النيابي الذي ستعرض عليه هـذه المعاهدة للتصديق ·

وقد تطور هذا الموقف بعد مدة قصيرة ، الى اضطرابـات دموية ، وقعـت في السليمانية في يوم ٦ أيلول من عام ١٩٣٠م ، كادت تذهب بهيمنة الحكومة فيها ، لو لم تتداركها السلطة ، وتعيد الأمن الى نصابه بحزم وسرعة ·

ولما كانت خطتنا في ذكر الحوادث ، الاعتماد على المستندات والوثائق ، فقد رأينا أن نترك لبيان الحكومة الصادر في يوم ٢١ أيلول ١٩٣٠ أن يصف الحادث المذكور لأن في هذا الوصف ما يغني عن تتبع الحادثة في أي مصدر آخر ·

بيـــان

بناء على انتشار كثير من الاشاعات الكاذبة ، عن الحادث المؤسف الذي وقع في السليمانية ، في اليوم السادس من الشهر الحالي ، من قبل اشخاص ، غايتهم بث الرعب واليأس في القلوب ، رأت الحكومة نشر البيان التالي عما حدث :

بناء على اطلاع وكيل المتصرف على رغبة عدد كبير من الاشراف والتجار في اجراء الانتخاب ، أذاع في ٥ أيلول اتخاذ التدابير لأجل انتخاب الهيئة التفتيشية في اليوم التالي ، ولما كان قد اتصل به ان عددا صغيرا من الاشراف ميال الى المقاطعة ، اعلمهم بأن الانتخابات حرة ، وليس هناك من يجبرهم على الاشتراك ، ان لم يرغبوا في ذلك ، كما أنه لا حق لأحد أن يمنع الراغبين من استعمال حريتهم ، سواء كان ذلك بالقوة أو الارهاب أو التهديد ، وأبان وكيل المتصرف ان فعلا كهذا يعد جرما خطيرا ، ومن واجب الحكومة حماية المنتخبين منه ·

وفي صبيحة اليوم السادس من شهر أيلول ، أرسلت بطاقات الدعوة الى نحو ٣٠ من الاشراف الذين يمثلون كافة محلات البلدة ، لأجل حضورهم سراي الحكومة ، لاجراء الانتخاب ، وقد حضروا فعلا واجتمعوا برفقة رئيس البلدية ·

وبعد ذلك جاءت الاخبار ، بأن ما يقارب الـ ٥٠ من تلاميذ المدارس ، والرعاع ،

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢٨٦ بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ ·

اخذوا يجتمعون في السوق ، ويكرهون أصحاب الحوانيت على غلقها ، ويجمعون الناس • وتقدموا بعد ذلك نحو سراي الحكومة ، حيث منعهم من التجمع صف من الشرطة ، ونظرا لازدياد المتجمهرين ، وخروجهم على النظام ، اتضحت ضرورة احضار النجدة ، فطلب الى قائد حامية الجيش العراقي ارسال ١٠٠ جندي ، غير مسلح ، لمساعدة أفراد الشرطة •

ان حراجة الموقف كانت آخذة بالازدياد ، وشوهد عدد من المتجمهرين يستعمل كراسي المقاهي كسلاح ضد أفراد الشرطة ، الذين جرح بعضهم ، وعلى ذلك ظهر لزوم لوجود قوة ، فعدل الطلب الاول بأن طلبت سرية مسلحة •

وقد اقتحم المتجمهرون اذ ذاك صفوف الشرطة ، القليلي العدد ، وبدأوا يرشقون الشرطة ، وسراي الحكومة ، بالحجارة ، فطلب الى قائد الحامية ارسال فوج لأجل تعزيز السرية ، التي كانت في طريقها الى السراي •

وقد اشتد رشق الحجارة ، وازدادت الهراوات والعصي لدى المتجمهرين ، وما فتأ أن وقف سيل الحجارة منذ وصول سرية المشاة المسلحة السراي ، ومع ان قسما من المجتمعين أخذوا بالانسحاب ، فقد ظلت فئة منهم في محلها فأوعز الى الجند تشتيتهم ، وبدأوا ذلك سائرين في الشارع متفرقين ، واذ ذاك شوهد المشاغبون يهاجمون الجنود بهراواتهم الكبيرة ، ويرشقونهم بالحجارة المعدة للتبليط والكراسي وغيرها ، كلما تقدم الجنود ببطء ، وفي هذه الآونة دوت رصاصة وخر جندي عراقي قتيلا ، وتلا ذلك عدة طلقات من المسدسات وجرح جنديان ، فاطلق الجنود الرصاص فورا وتفرق المجتمعون • وفي تلك الساعة وصل الفوج وتولى مراقبة البلد واستتب الأمن •

الاصابات : تكبدت الشرطة ، قبل وصول الجنود ، عشر اصابات ، وقد جرح ٩ منهم بالحجارة والعصي ، والآخر بالخنجر ، كذلك كسرت ١٥٣ من نوافذ السراي ، و١٨ من مصابيح الشوارع •

الجيش العراقي : جندي واحد قتيل ، جنديان جريحان ، جندي واحد جريح بحجارة •

الاهلون : ١٣ قتيلا و٢٣ جريحا (١) •

المقبوض عليهم : وقد قبض على الاشخاص التالين بعد الشغب :

١ الشيخ قادر أخ الشيخ محمود ٢ ـ مرزا توفيق ٣ ـ رمزي أفندي ٤ ـ حمه آغا ٥ ـ عزمي بك بابان ٦ ـ عزت بك عثمان باشا ٧ ـ عبد الرحمن آغا احمد باشا ٨ ـ محمد صالح بك ٩ ـ مجيد أفندي كاني اسكان ١٠ ـ فائق بك بابان ١١ ـ شيخ محمد كلاي •

وقد أخذت الشرطة بالقبض على الاشخاص المسؤولين عن الاضطراب ، وبلغ عدد الذين قبض عليهم حتى الآن نحو الـ (١٠٠) •

ويتضح من هذا التقرير ، ان السلطات الحكومية أكرهت على استعمال القوة في

---

(١) جريدة الزمان العدد (٢٦١) بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٣٠ •

تشتيت الرعاع المتمردين ، الذين كانت غايتهم تعكير صفو الامن ، كما أن سبب هذا الاضطراب ناشيء عن عزم بعض الاشخاص المخدوعين ، على استعمال طرق الارهاب ضد المواطنين المطيعين للقانون والذين أرادوا الاشتراك بالانتخابات (١) «ملاحظ المطبوعات»

وعلى أثر هذه الحوادث المفجعة ، طير سراة الكرد وكبار شيوخهم عدة برقيات الى عصبة الامم محتجين على القسوة التي اتبعت في قمع المظاهرات ، ومؤكدين على وجوب منح الكرد ما وعدوا به من قبل ·

وقد جيء بالموقوفين أمام حاكم التحقيق فقضى ببراءة (٩٥) موقوفا ، وساق موقوفين اثنين الى المحاكمة ، وتقرر نفي موقوف آخر الى خارج اللواء ، ثم أجل الانتخاب الى مدة اسبوع ، وتم بعد ذلك انتخاب المرشحين عن لواء السليمانية بحيث تمكنوا من الحضور مع نواب ألوية كركوك وأربيل والموصل في حفلة افتتاح المجلس يوم أول تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ ·

ولما كانت الحكومة قد خشيت انسياق الشيخ محمود وجره الى التصادم مع السلطة ، فقد ارتأت أن يوجه وزير الداخلية كتابا الى الشيخ يلفت فيه نظره الى حادثة السليمانية ، ويرجوه أن لا يتأثر بدعايات الغير فيقدم على حركة تعد نقضا لما تعهد به في فاتح عام ١٩٢٧م فكان الكتاب التالي نصه هو الذي تم ارساله :

شعبة المخابرات السرية   س ٢٩٨٠ بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٣٠

حضرة الشيخ محمود البرزنجي المحترم

تحية واحتراما وبعد :

لا بد وان وصلكم خبر ما قام به بعض الجهلاء في بلدة السليمانية في ٦ الجاري بمناسبة انتخاب الهيئة التفتيشية والاعتداء الذي وقع من قبلهم على قوات الشرطة والجيش مما اضطر الحكومة الى اتخاذ التدابير التأديبية بحق المشاغبين المسؤولين عن هذه الاعمال المؤسفة ولا زالت التحقيقات جارية بحق الآخرين منهم · ولقد ساد الأمن في البلدة بعد بضع دقائق ولم يحدث ما يكدر صفوه بعد ذلك · ولقد بلغنا أن بعض المشاغبين الذين دأبهم خلق المشاكل قد يسعون الى تلفيق الاخبار وتحريضكم الى الاتيان بأعمال مخالفة لرغبة الحكومة ومنافية لشروط الاتفاق معكم في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ ·

اننا نثق بدرايتكم المعهودة وموقفكم السليم ولا نخالكم تنقادون الى مساعي بعض

---

(١) تقول جريدة التاخي الكردية الصادرة في بغداد بتاريخ ٦ ايلول ١٩٧١ تحت رقم ٨٢٨ ان عدد القتلى في هذا الحادث كان (٤٥) والجرحى (نحو ٢٠٠) وان الاكراد يطلقون على هذه المأساة كلمتي « روزي ره شي ئه ش له ايلول » اي اليوم السادس من ايلول الاسود ·

رجال السوء ، ولذا جئنا بكتابنا هذا طالبين التجنب مما يمس السكينة والأمن العام ، وعدم الاخلال بشروط الاتفاق المنوه عنه ، وبهذا تبرهنو للحكومة اخلاصكم وتؤيدوا عهودكم هذا ولكم مزيد الاحترام ·

وزير الداخلية ــ جميل المدفعي

وبينما كان هذا الخطاب في طريقه الى الشيخ محمود ، كتبت وزارة الدفاع الى وزير الداخلية برقم ٢٠٠٦ وتاريخ ١١ أيلول ١٩٣٠ تقول :

« تغيب الضباط الثلاثة التالية أسماؤهم عن وحداتهم بدون اذن وهم :

الرئيس الاول محمود جودت   الملازم الاول حميد جودت   الملازم الثاني كامل حسن

« وقد فهمنا أنهم سافروا بسيارة أهلية مع شخص آخر مساء الاحد ٧ ــ ٨ أيلول الجاري وكانت حركتهم من دار الرئيس الاول محمود جودت · ولما كان المظنون أنهم سافروا الى المناطق الكردية ، فقد أوعزنا الى السلطات العسكرية بالقبض عليهم » ·

وقد صدرت الارادة الملكية بطردهم من الجيش وسنعود الى الموضوع في الصفحات القادمة ، بعد نشر ما استجد من حركات عسكرية ·

منع الاجتماعات السياسية

أراد فريق من الشبان أن يعقد اجتماعا سياسيا في بغداد في يوم ٢٢ أيلول ١٩٣٠م ، تلقى فيه الخطب السياسية لمعالجة الموقف الراهن في البلاد ، وتقام مظاهرات في مساء اليوم المذكور ، فقدم بيانا بذلك الى « متصرفية لواء بغداد » قبل الموعد المضروب لعقد الاجتماع بخمسة أيام ، ونشر على الرأي العام البيان التالي :

الى الشعب العراقي العظيم :

انت تقاسي الجوع والعري ، والانكليز وأتباعهم سبب جوعك وعراك ، وهم ينعمون بثروتك وغناك ، وهم الذين مزقوا قومك وساموك الذل ، فلهم في كل موطن من مواطننا مظالم ، ففلسطين مرهقة ، يشتت الانكليز أبناءها ، ويخرجونهم من ديارهم ليسكنوا الصهيونيين الاعداء فيها ، وقد أرهقوا وما زالوا يرهقوا العرب في أنحاء جزيرتك المقدسة ، فهذا الفقر ، وتلك المظالم والمعاهدات الجائرة ، تدعوك الى الاضراب العام بعد ظهر الاثنين المقبل ، بتعطيل الاشغال ، ووسائل النقل ، واقفال الدكاكين ، والمحلات ، والمقاهي ، ودور الاعمال ، وأن تتظاهر تظاهرا سلميا · اهـ

واعتبرت الوزارة هذا البيان تحريضا على كراهية الحكومة واخلالا بالأمن الداخلي، فقبضت على فريق من القائمين بهذه الحركة ، وأمرت بتوقيفهم ، والتحقيق معهم ، ثم ما لبثت أن سرحت قسما من الموقوفين ، وساقت القسم الآخر الى المحكمة ، فتبرع للدفاع عن المتهمين سبعة عشر محاميا ، وبعد مرافعات طويلة ، قررت المحكمة في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٠ :

الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر على كل من يونس السبعاوي ، وعبد القادر اسماعيل ، وفائق السامرائي ، وخليل كنة ، وجميل عبد الوهاب ٠

وبالحبس لمدة ثلاثة أشهر على كل من :

سليم زلوف ، وأحمد قاسم راجي ، ولمدة شهرين على عبد المجيد حسن صاحب مطبعة الآداب ، التي نشر فيها هذا المنشور ، وبسد المطبعة لمدة ستة أشهر ، ومصادرة المناشير المذكورة كما حكمت ببراءة المتهمين الآخرين : حسين جميل وعمر خلوصي ٠

وكانت حجة الحكومة في هذا العمل : ان القائمين بهذه الحركة لم يستهدفوا الصالح العام في حركتهم هذه ، ولم يقصدوا خدمة البلاد ، وانما كانوا آلات بأيدي المعارضة ، تحركهم كيف شاءت ، وان بين المحكومين من يدين بالمبادىء الشيوعية الهدامة٠

وقد أعقبت هذه الحادثة حوادث أخرى مماثلة فاضطرت الحكومة أن تحول دون فتح فروع للاحزاب المعارضة في خارج العاصمة ، والى تعطيل عدد من الصحف المعارضة ، والى سوق أصحابها الى محاكم الجزاء ، والى وضع بعض الاشخاص تحت مراقبة الشرطة ٠٠٠ الخ ٠

عودة الملك وافتتاح المجلس

عاد الملك فيصل الى بغداد في يوم أول تشرين الاول ١٩٣٠ بعد أن زار فرنسة وانكلترة وألمانية وايطالية فاستقبل استقبالا رسميا فخما اشتركت فيه وفود من الالوية ، ولبست « بغداد » في يوم عودته ثوبا من الزينة فضفاضا ٠

وكان موعد افتتاح المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثالثة قد قرب ، فقررت الوزارة نقل المجلس من بنايته القديمة في « جانب الكرخ » الى بناية جامعة آل البيت في « الاعظمية » وهي الجامعة التي أغلقتها الوزارة السعيدية الأولى بعيد تأليفها ٠

ولما كانت « الاعظمية » خارج حدود « العاصمة » وكان « القانون الاساسي العراقي » ينص على أن يعقد المجلس النيابي جلساته في عاصمة العراق « بغداد » فقد عدلت حدود « العاصمة » من قبل وزارة الداخلية بحيث جعلت الاعظمية من ضمنها ٠

وحل اليوم المقرر للافتتاح (١ تشرين الثاني) فلبست العاصمة حلل الزينة كالعادة وأجريت المراسيم المعتادة ، وسار الملك فيصل الى بناية المجلس فالقى هذا الخطاب :

خطـاب العرش

حضرات الاعيان والنواب الكرام

اننا ، باسم الله ، نفتتح مجلسكم الموقر ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق ·

تعلمون أيها السادة أن التصريح البريطاني الاخير ، الذي جاء بنتيجة الجهـود المتوالية مبشرا بدخولنا عصبة الامم سنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط ، كان يتضمن في عين الوقت ، وضع معاهدة جديدة ، لتسوية صلاتنـا مع حليفتنـا ، على أساس المشروع البريطاني المصري · ولما انتهت حكومتي من عقد المعاهدة الجديدة على الاساس المذكور ، رأينا أن نحل المجلس السابق ، ونرجع الى رأي الامة لنمكنها من اختيار النواب الذين يعبرون عن ارادتها في هذه القضية الحيوية · وها أنتم قد اجتمعتم الآن للقيام بهذه المهمة الوطنية الخطيرة ، لذلك ننتظر منكم ، وقد اطلعتم على نص المعاهدة الجديدة منذ أمد بعيد ، أن تحكموا فيها ، وتهيئوا للبلاد بحكمكم هذا دورا هادئا ، وسعيدا ، هي احوج ما تكون اليه في مرحلتها الحاضرة ·

أيها السادة

ان صلاتنا مع البلاد المجاورة لنا على غاية ما يكون من المودة والولاء ، والمذاكرات جارية لعقد معاهدات ، واتفاقيات ولائية وتجارية لتوطيد علاقات الصداقة ، ولتوسيع نطاق المبادلات ، خاصة مع الدول المجاورة لنا · ويسرنا أن نبشركم بأننا قد لقينا في سياحتنا في مختلف الممالك الاوربية توددا عظيما الينا ، واهتماما كبيرا بشؤوننـا ، وتقديرا حقيقيا للخطوات السريعة التي خطوناها في تثبيت كياننا وتعزيزه · لقد أصبح هذا الوطن العزيز مرعي الجانب عند الامم كافة ، وهذا بفضل الله ، وبما بذلناه جميعا من جهود في السنوات الاخيرة ·

أيها السادة

ان الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم قد انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا نذكر لها مثيلا في السنين الغابرة · لقد تنازلت أسعار المنتوجـات وتعذر اصدارها ، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك ايرادات الدولـة ، وأصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام · ان حكومتي التي شعرت بحراجـة الموقف ، لا تزال دائبة على انقاص المصروفات واتخاذ التدابير لتخفيف العبء عن كاهل الأمة ، الى أقصى حد ممكن ، وهي واثقة بالرغم من جميع المشكلات بأنها ستتمكن من أن تقدم الى مجلسكم العالي في القريب العاجل ، تقديرات الميزانية ، التي نؤمل أن تكون متوازنة ، ومتناسبة مع ما تطلبه الحالة الراهنة ، من اقتصاد في النفقات ، وتشجيع على الاعمال المثمرة ، وعما قريب ستتخذ بعض التدابير وتعرض عليكم القوانين لتحقيق هذه الغاية ·

ان النتيجة الطبيعية لهذه الضرورة في الاقتصاد ليست مما ترتاحون اليه ، اذ لا بد من أن يكون لها تأثير في تقدم بعض الاعمال العامة · فليس في الامكان مع الضائقة الحاضرة ، أن نثابر على الانفاق من غير أن نجد له موارد تبرر الاقدام عليه · ولهـذا سيكون مرمى السياسة المالية الاقتصار على الاعمال التي لا غنى عنها ، والمحافظة بقدر الامكان على المستوى الحاضر ·

ان حكومتي عازمة على خفض النفقات الى الحد الادنى ، وتخفيف العبء الذي يثقل كاهل الزراع ، لذلك سيكون في مقدمة ما تعني به الاخذ بيد الفلاح ومساعدته علـى متابعة أعماله ، وهذا أول واجب ينبغي الالتفات اليه ، لأن مستقبل البلاد مهما تنوعت مواردها سيكون دائما مستندا الى زراعيا ·

وكذلك ستعني حكومتي على صورة خاصة بتشجيع بعض أنواع الصناعات التي في امكانها أن تنمو وترتقي في البلاد · وهذا واجب لا يقل أهمية عن غيره ، لا سيما في مثل هذه الايام ، التي قل فيها التصدير والنقد ، وتضاءلت مقدرتنا على استيراد حاجاتنا الضرورية من الخارج ، وحكومتي ساعية في سن القوانين لتشجيع الزراعة ، وتكثير الموارد المثمرة ، وتزييد البعثات العلمية لتساعد على تطور البلاد بالسرعة المنشودة ، وهي ساعية في اتخاذ الوسائل لتعزيز كيان المملكة بتطبيق الخدمة الوطنية · وستقدم اليكم في القريب العاجل لائحة قانون العملة تطمينا لرغبات الأمة المتكررة ·

أيها السادة

ان حكومتي قد انتهت من المفاوضة مع شركة النفط ، وقد أبلغتها كلمتها الاخيرة ، ولا شك في أنكم تعلمون الظروف التي قضت بمنح امتياز النفط ، قبل بضع سنوات ، والشروط التي منح بموجبها · لقد كان من حق البلاد أن تنتظر نتائج عظيمة من هذا المورد الثمين تساعدنا خاصة في مثل هذه الايام على تفريج الضائقة · ويسرنا أن نعلن لكم أن النفط في البلاد وافر للغاية ، وهو ليس من أكبر مواردنا فحسب ، بل ومن أكبر كنوز العالم ، ويسوؤنا في عين الوقت أن يبقى هذا الكنز مدفونا ، وأن لا يدرك بقدر ما يجب ، درجة اهتمامنا به ، وحاجتنا الماسة الى استثماره في أقرب وقت وأملنا قوي بأن ننهي هذا الامر في القريب العاجل ، على وجه يزيل ما لحق بهذه المملكة من اجحاف، ويعيننا على تحقيق مشاريع الاعمار في البلاد · لا يسع المرء مهما كان صبورا أن يرى الماء أمامه ، ويصبر على ظمأه مدة طويلة ولنتذكر أننا نحن لا غيرنا ، أصحاب هـذه الخزائن التي لا تزال مدفونة ، وليس من الحزم مهما كانت البواعث والضرورات في الوقت الحاضر ، أن نفرط مرة ثانية بما لنا من حق في هذه القضية ·

أيها السادة

أجل ان الضائقة الحاضرة شديدة ومؤلمة ، الا أنه لا مجال للتشاؤم ، وما كـان التشاؤم يوما ما باعثا على النهوض والتقدم · لا بد من المصاعب في الحياة ، وعلى كل فرد من أفراد الأمة أن يقوم في هذه الظروف بقسطه نحو الوطن ، ويساعد على سياسة

الاقتصاد والتعمير ، وعلينا أن نجاهد كفيرنا ٠ ولنا في مواردنا الغنية ، وعزائم أبنائنا ، أمل عظيم للتغلب على هذه المصاعب ٠ فالى العمل والتعاضد أدعوكم يا ممثلي الأمة ، وأنتم أحرى من يلبي دعوة كهذه لصالح البلاد ، والسلام عليكم (١) ٠

تبدلات وزاريــة

ما كاد الملك ينتهي من القاء خطاب العرش حتى ذهب الاعيان الى بنايتهم فانتخبوا السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وانتخب النواب جعفر العسكري ، رئيسا لهم ٠

وحيث شغر « منصب وزارة الدفاع » بانتخاب شاغله العسكري الى رئاسة مجلس النواب فقد صدرت الارادة الملكية باسناد هذا المنصب الى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، كما صدرت بتعيين وزير المالية جميل المدفعي وزيرا للداخلية ورستم حيدر وزيرا للمالية٠

وارتأت الوزارة السعيدية أن يشغل منصب وزارة الخارجية بالاصالة من قبل وزير مستقل بعد أن أشغل بالوكالة زمنا طويلا ، فصدرت الارادة الملكية بتاريخ ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٠ بتعيين عبد الله الدملوجي وزيرا للخارجية ٠

وفي يوم ١٥ كانون الاول سنــة ١٩٣٠ استقــال رئيس مجلس النواب (جعفر العسكري) من منصبه استعدادا للسفر الى أوربا فانتخب « جميل المدفعي » رئيســا للمجلس المذكور ، وتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الداخلية بالوكالة ٠

وكان « جعفر العسكري » وزيرا مفوضا للعراق في لندن ، فلما تالفت الوزارة السعيدية دخلها وزيرا للدفاع ، وفي أول تشرين الثاني ١٩٣٠ انتخب رئيسا لمجلس النواب ، حتى اذا مرت المعاهدة من المجلس أيام رئاسته ، استقال من منصب الرئاسة وعاد الى لندن وزيرا مفوضا ٠

كيف ابرمت المعــاهدة

لم يقتصر الطعن في « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » على العراقيين حسب ، فان البعض من أعضاء « لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم » كان يرى ان قبول العراق لهذه المعاهدة سيجعله ــ بعد تحرره من الانتداب ــ تحت الحماية البريطانية ٠ كما ان « المسيو رابار » العضو في هذه اللجنة قال في معرض مناقشته للمعاهدة :

« وأنا شخصيا لا أحب أن أرى بلادي تدخل في مثل هذا التعهد الذي قبله العراق على نفسه (٢) ٠

أما لجنة الانتدابات فقد صرحت في تقريرها النهائي المرفوع الى المجلس في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ : انها « رأت ــ على ما كان في بعض أحكام معاهدة التحالف المنعقدة

(١) محاضر (مجلس الاعيان) الاجتماع الاعتيادي السادس ص ١ و ٢٠

(٢) محاضر لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم ص ٧٦ من محضر الجلسة ٢١ ٠

في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من شيء غير مألوف في المعاهدات التي على هذا النمط ـ ان العهود التي تعاهد العراق بها مع بريطانية لن تخل خللا صريحا باستقلال الدولة الجديدة » (١) ٠

لهذا كان على « الوزارة السعيدية الاولى » أن تتوسل بكل الوسائل الممكنة لحمل العراق على قبول هذه المعاهدة ومن ذلك :

١ ـ انها حلت المجلس النيابي القائم ، وأجرت انتخابات عامة لمجلس جديد كان لها فيه سبعون مقعدا من أصل ٨٨ مقعدا ٠

٢ ـ نقلت المجلس من بنايته القديمة في جانب الكرخ من بغداد الى بناية « جامعة آل البيت » في ضواحي العاصمة ، بعد سد هذه الجامعة ، اتقاء لشغب المعارضين ٠

٣ ـ حملت رئاسة مجلس النواب على تأجيل الجلسة السادسة الى أجل غير متفق عليه ٠

٤ ـ ألفت « حزب العهد العراقي » ليشد أزرها في امرار المعاهدة من المجلس ٠

فلما كان اليوم الرابع من شهر تشرين الاول ١٩٣٠ اتخذ مجلس الوزراء هذين القرارين :

١ ـ الموافقة على معاهدة ١٩٣٠ مع الكتب الايضاحية والمسائل المالية المعلقة منذ معاهدة ١٩٢٢ والمنوه عنها بكتاب فخامة السر عمفريز المؤرخ في ١٩ تموز ١٩٣٠ ٠
« ٢ ـ ان هذه الموافقة مقيدة بأن لا يطلب الى الحكومة العراقية أي تغيير يتعلق بقضايا الاقليات خلافا لما نشر في البيان الرسمي المنشور من قبل الحكومة العراقية والمقترن بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ آب ١٩٣٠ » ٠

ودعي المجلس الى عقد جلسته « السابعة » على حين غرة في يوم الاحد الموافق ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ فانتشرت دوريات من قوات الشرطة في الطرقات العامة ، واتخذت الاحتياطات التامة لمجابهة الطوارىء ، وما كاد النواب يستقرون في مقاعدهم ، ويعلن الرئيس افتتاح الجلسة ، حتى تقدم رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، بالاقتراح التالي :

« لما كانت نصوص المعاهدة العراقية البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد نشرت للرأي العام منذ مدة طويلة ، وكانت انتخابات مجلس النواب قد جرت على أساس استفتاء الشعب فيها ، اقترح على المجلس الموقر أن يوافق على المذاكرة فيها على صورة مستعجلة » ٠

بغداد ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ رئيس الوزراء : نوري السعيد (٢)

---

(١) تجد نص التقرير في ص ٢٣٢ من ج ٢ من كتابنا (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) ٠
(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠ ص ٥٧ ٠

وتلى رئيس المجلس النيابي اقتراح رئيس الوزراء فقبلته « الاكثرية العهدية » فكانت جلسة حامية الوطيس دامت أربع ساعات ، وأسفرت عن قبول المعاهدة بأكثرية (٦٩) صوتا ضد ١٣ صوتا من المعارضين ، وتغيب عن الجلسة خمسة نواب ٠

وكانت الاسباب الموجبة للابرام مذكرة مسهبة رفعها رئيس الوزراء هذا نصها :

الاسباب الموجبة لعقد المعاهدة

نتقدم الى المجلس الموقر بنص معاهدة التحالف التي عقدناها مع الحكومة البريطانية، ونحن واثقون من أن أعضاء المجلس المحترمين سينظرون فيها بعين البصيرة والحكمة ٠

لا يخفى على الاعضاء الكرام ، ان الضحايا التي قدمتها البلاد ، والجهود التي بذلتها في الادوار المختلفة ، قد أدت في نهاية الامر الى التصريح البريطاني الذي تبلغته الحكومة العراقية في ١٤ أيلول ١٩٢٩ ٠

ان التطورات التي سبقت لهذا التصريح الخطير ، معلومة لدى الرأي العام ، لذلك لا نرى ضرورة الى العودة الى تفصيلها ، وانما يهمنا البحث في الاسس التي انطوى عليها هذا التصريح ، والوقع الذي كان له لدى قادة الرأي في البلاد ٠

تضمن التصريح المذكور أساسين خطيرين : الاول تعهد بريطانيا بادخال العراق في عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، وذلك بلا قيد ولا شرط ٠ والثاني عقد معاهدة جديدة لتنظيم العلاقات المقبلة بين العراق وبريطانيا العظمى ، توضع بوجه عام على أساس الاقتراحات الحديثة لتسوية القضية البريطانية المصرية :

ان الرأي العام في البلاد كان قد تلقى هذا التصريح بكل ارتياح واطمئنان ، وعلى اثر صدوره تألفت وزارة المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، وتم الائتلاف بين أهم العناصر المتعارضة ٠ وكان رئيس الوزراء الاسبق ، توفيق بك السويدي ، قد انتهز فرصة تسلمه التصريح قبل استقالته بيوم ، فأعرب بجوابه المؤرخ في ١٨ أيلول ، الى المعتمد السامي ، عن ارتياحه بالعبارات الآتية : ــ

اتشرف بأن أعرف فخامتكم أن الحكومة العراقية أحاطت علما بمضمون كتابكم المرقم بي أو ٢٣٧ والمؤرخ في ١٤ أيلول سنة ١٩٢٩ ، الذي أخبرت فيه بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتأييد العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، وبأنه ستتخذ التدابير ، منذ الآن ، لاعداد مشروع معاهدة جديدة على أساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية ــ المصرية ، لتنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق ، بعد دخول الاخير في عصبة الامم ٠

ترغب الحكومة العراقية في أن تعرب عن سرورها لهذه الاقتراحات ، التي تعتبرها دليلا بارزا للتعاون البريطاني ـ العراقي ، على تحقيق أماني العراق الوطنية ، وهي تبدي في نفس الوقت مزيد أسفها لوفاة المرحوم جلبرت كلايتن ، الذي لم يمهله الاجل ، من سوء الحظ ، للاشتراك في تنفيذ هذه الاقتراحات ، التي لا شك في أنها نتيجة مباشرة لتوصياته المنطوية على بعد النظر والدراية والسياسة » ٠

وفي ٢٥ أيلول ١٩٢٩ أرسل المرحوم عبد المحسن بك ، على اثر تقلده رئاسة الوزراء ، كتابا مؤكدا لما سبق ، بين فيه ، بعد الاشارة الى دخول العراق في عصبة الامم ، ووضع معاهدة جديدة على أساس المشروع البريطاني المصري :

« رغبة الحكومة العراقية في أن تعرب عن سرورها للاتجاه الجديد ، الذي اتخذته الحكومة البريطانية ، للتعاون العراقي البريطاني على تحقيق أماني العراقيين الوطنية ، وعن مزيد أسفها لوفاة المرحوم السر جلبرت كلايتن ، الذي لم يمهله الاجل لاتمام تنظيم العلاقات على هذا الاساس الجديد » ٠

ان هذا الاساس الجديد ، الذي جاء محققا للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد ، قد ورد ذكره في خطاب العرش ، الذي هيأته آخر وزارة ترأسها المرحوم عبد المحسن بك ، كما يأتي :

« ان الموقف الرزين الذي وقفه شعبي ، تأييدا للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة ، لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد ، كان له التأثير المرغوب ، وكان صديقي المرحوم ، السر جلبرن كلايتن ، الذي فجعت بوفاته الحكومتان الحليفتان ، وأصدقاؤه العديدون ، في هذه البلاد ، أصدق وسيط للتعبير عن تلك الاماني ، والافصاح عن الاسس التي رغبت البلاد في أن تبني عليها صلات التحالف ، بينها وبين بريطانية العظمى ، ويسرني أن الاحظ أن هذه الجهود ، والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم ، حدا بالحكومة البريطانية الى أن تعتبر ان الوقت قد حان لتطمين الرغبات، اذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ ، من دون قيد وشرط ، ولتنظيم العلاقات بين المملكتين على أساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية المصرية » ٠ اهـ

ان مجلس الأمة أيها السادة ، قد رحب اذ ذاك بهذا الخطاب ، وتقبله بالشكر ٠

ولا شك في ان أعضاء مجلسكم الموقر ، يتذكرون الحوادث المؤلمة التي وقعت على اثر ذلك بسبب بعض الاختلافات على انتهاج الوسائل المؤدية الى تحقيق الاماني ، ضمن ذلك الاساس الجديد الذي أقره مجلس الأمة ٠ فلما تالفت الوزارة الحاضرة ، كان من اهم مقاصدها أن تحقق تلك الاماني ، وتحدد الخطة التي توصل البلاد في أقرب وقت الى استقلالها التام ٠ لذلك رأت من المصلحة أن لا تضيع أية فرصة ، وأن تجابه الموقف الراهن بكل عزم وصراحة ٠ والى هذا المقصد أشرنا في كتابنا الذي رفعناه الى حضرة صاحب الجلالة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ :

« ان أهم مسألة سنضعها ، أنا وزملائي ، نصب أعيننا ، ونبذل كل ما في وسعنا لانجازها ، طبق رغبات جلالتكم ، ورغبات الأمة ، هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال لعشرة أيام على أساس الاستقلال التام » .

وهكذا كان . فقد رأت الوزارة أن تبدأ بالمفاوضات حالا ، وتسير نحو الهدف ضمن الاسس التي تم التفاهم عليها سابقا ، ورحب بها الجميع .

ولما كانت القضية مهمة في ذاتها ، كان الرجوع الى رأي الأمة مباشرة ، أمرا ضروريا للوقوف على ارادتها . وبناء على ذلك لم تر الوزارة مناصا من استئذان صاحب الجلالة مؤخرا في اصدار ارادته الملكية بحل مجلس النواب ، لاستفتاء الأمة والرجوع الى رأيها ، في البت في قضية لها ما لها من علاقة حيوية بمستقبل البلاد .

بدأت المذاكرات بين ممثلي الحكومتين في ٢ نيسان ١٩٣٠ فدامت ثلاثة أشهر ، وقد انتهت بالاتفاق على النصوص الموضوعة أمامكم . فهل جاءت هذه النصوص محققة للأماني الوطنية ؟

دخلت الوزارة في المفاوضات على أسس معينة ، اعتبرها الفريقان كافية لتحديد صلاتهما . وهذه الاسس هي نتيجة الجهود التي بذلت حتى الساعة الاخيرة . ولقد كان في وسع الوزارة أن تضرب بهذه الاسس عرض الحائط ، وتستسلم الى الخيالات ، التي لا نهاية لها . ولكنها لم تشأ أن تفعل شيئا من ذلك ، لانها استهدفت الممكن ، لا المستحيل . ونظرت الى مصلحة البلاد العليا فوضعتها فوق كل اعتبار ، وهي تعتقد ، كوزارة تشعر بعظمة المسؤولية أنها قامت بواجبها ، وتوصلت الى المرحلة التي تضمن استقلال البلاد ، وتؤمن تقدمها ورقيها . وقد أذيعت الاسس والنصوص على الشعب منذ أربعة أشهر ليصوت على ضوئها بعد أن يكون قد أمعن النظر فيها مليا . ولا شك في أنكم قد درستموها في خلال هذه المدة درسا وافيا . لذلك لا نرى حاجة الى الدخول في تفصيل ما تضمنته ، وانما نرغب في أن نشير هنا الى النقاط الاساسية التي ارتكزت عليها ، ومن ثم نرجع الى وجدانكم في الحكم على ما بذلناه من جهود في هذا السبيل .

دارت المذاكرات على محورين رئيسيين : الاول دخول العراق في عصبة الامم . والثاني عقد معاهدة جديدة على أساس مشروع المعاهدة الانكليزية ـ المصرية .

ان المحور الاول أساس لكل شيء ، وبدونه لا فائدة من الدخول في المفاوضات ، اذ لا أمل في تحقيق استقلال البلاد على قاعدة المساواة التامة ، مع الدول المستقلة الاخرى ، ولا أمل في أن تعترف بريطانية بتنازلها عن الانتداب ، الذي قبلته برغم نفور العراق منه ، واستنكاره اياه ، من دون دخولنا عصبة الامم ، في اقرب وقت ، واحاطة هذا الدخول بما يمكن من ضمانات فعلية . فالوسيلة الوحيدة العملية التي توصلنا ، من أقصر الطرق ، الى استقلالنا الحقيقي ، نظرا الى وضعنا الدولي ، هي قبولنا في عصبة الامم .

أجل ان دخولنا العصبة هو الطريقة الوحيدة لاستقلالنا التام ، فالانتظار وحده حتى نهاية مدة المعاهدة الحالية « معاهدة لسنة ١٩٢٤ » لا يكفي للوصول الى نتيجة حسنة ٠ اذ في نهاية مدة تلك المعاهدة يترتب ، وفقا للتعهدات الدولية ، أن يدعى مجلس العصبة ليقرر التدابير الاخرى المقتضية لتنفيذ المادة ٢٢ من ميثاق العصبة ٠ أما اذا دخلنا العصبة فجميع التعهدات تنتهي فورا بطبيعة الحال ٠ وفيما يلي نص المادتين السادسة والسابعة من قرار مجلس عصبة الامم المتخذ في الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ والمتعلقة بتطبيق مبادىء المادة ٢٢ من الميثاق على العراق ٠

« المادة ٦ ــ في حالة دخول العراق عصبة الامم ، تنتهي الالتزامات التي تقلدها بموجب هذا ، صاحب الجلالة البريطانية ٠

المادة ٧ ــ عند انتهاء المدة التي عقدت لها معاهدة التحالف يدعى مجلس عصبة الأمم ، اذا لم يكن العراق قد قبل في العصبة ، ليقرر التدابير الاخرى المقتضاة لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق » ٠

يتضح من هاتين المادتين ان دخولنا في العصبة هو المحور الرئيسي الذي يتوقف عليه تحقيق أمانينا ٠ لذلك بذلنا جهدنا لجعل هذا الدخول مؤكدا ، بقدر الامكان ، وبعيدا عن كل قيد أو شرط ٠ والحق يقال ان الحكومة البريطانية قامت من جانبها بكل ما في استطاعتها لاظهار حسن نياتها ، ولم تدخر وسعا في تأكيد رغبتها في معاضدة العراق ، وتهيأة الاسباب لتمهيد دخولنا في العصبة ، ونظرا الى المساعي التي بذلتها حتى الآن لدى عصبة الامم نفسها ، ولدى سائر الدول ، والى ما قوبل به جلالة مليك البلاد من ترحيب صميم في سياحته الاخيرة في مختلف الممالك الاوروبية ، اننا مقتنعون بأننا سننال بغيتنا سنة ١٩٣٢ ، وسنندمج كدولة مستقلة تمام الاستقلال في مجموعة الدول الاخرى ٠

قد يشك البعض في تحقيق هذه الامنية في ميعادها المضروب ٠ وقد يكون هذا البعض محقا في شكه ٠ ولكننا نعتقد بأننا قد سرنا في هذا المضمار الى آخر حد ممكن ٠ أما الذين يستسهلون الاسترسال في التشاؤم ، فاننا نقول لهم ما قاله المرحوم عبد المحسن بك في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ أثناء المناقشة التي دارت حول أهميــة التصريح البريطاني وامكان عدم تنفيذه ٠ « أما اذا حصل ذلك فأعتقد أن نيل الاستقلال تابع الى جرأة الامة فالامة التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له ، ولا يكون ذلك بالكلام والاقوال الفارغة ٠ فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية » ٠

وفي جميع الاحوال ان ميعادنا سنة ١٩٣٢ ، وليس ذلك ببعيد ٠

أما المحور الثاني ، وهو عقد معاهدة جديدة على أساس المعاهدة الانجليزية ــ المصرية ٠

قد يكون من المناسب أن نشير هنا الى أن مشروع الاتفاق بين الدولتين البريطانية والمصرية قد تم وضعه في ٣ آب ١٩٢٩ ٠ وقد بدأنا نحن بالمذاكرات في ٢ نيسان ١٩٣٠

وكان الوفد المصري قد استأنف المذاكرات في لندن ٠ ولولا مسألة السودان ، لتم الاتفاق نهائيا على المشروع الذي أذيع في شهر حزيران سنة ١٩٣٠ ٠ فكان يترتب علينا أن ناخذ بنظر الاعتبار المشروع الاول مع ما ادخل عليه من تعديل على يد الوفد وهكذا فعلنا ٠ وليس من شأننا أن نتعرض الى مشروع له علاقة ببلد آخر ، لولا أنه اتخذ أساسا لتعيين صلاتنا المستقبلة ببريطانيا العظمى ٠ ومع ان المفاضلة بيننا وبين مصر قد لا تكون في كثير من النواحي الى جانبنا ، فاننا نعتقد بأننا لم نخرج بصفقة المغبون ، واننا لنترك المقارنة بين النصين الى رأي الاعضاء الكرام ، ونكتفي هنا فقط بالاشارة الى المبادىء الرئيسية ، التي تمكنا من تقريرها وهي :

أولا — الاعتراف باستقلال العراق التام على أساس المساواة مع دولة من أعظم دول العالم ٠

ثانيا — عقد تحالف وثيق مع بريطانيا العظمى على أساس التكافؤ لمدة المعاهدة ، وهي خمس وعشرون سنة ٠

ثالثا — الاعتراف بحفظ ، وحماية ، المواصلات الجوية لصاحب الجلالة البريطانية الاساسية في المستقبل ٠

أما المسائل الاخرى،التي تنص على ضرورة التشاور في شؤون السياسة الخارجية، وعلى التمثيل السياسي وفقا للاصول المرعية ، والرجوع الى الوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق عصبة الامم لتسوية أي نزاع ينشأ مع دولة ثالثة ، وكيفية التعاون في حالة وقوع حرب ، ومنح ثلاثة مواقع جوية ، وكيفية حفظ المواصلات البريطانية الجوية وحمايتها ، ثم انهاء المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية ، وكيفية الرجوع الى التحكيم فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير المعاهدة ، وما يتبع ذلك من اعفاءات ومساعدات عسكرية ، وتوحيد أساليب التعليم ، والاسلحة ، وتصفية الامور المالية المعلقة ٠٠٠ الخ ، كل هذه المواد في الحقيقة اما أن تكون نتائج طبيعية للمبادىء الرئيسية الثلاثة ، التي ذكرناها أعلاه ، أو أنها ضرورية لاجل تحقيق مراميها ٠ على أننا قد اهتممنا بصورة خاصة ، بأن لا نترك مجالا للتأويل بصدد وجود بعض القوات البريطانية في البلاد ٠ فصرحنا بأن وجود هذه القوات الجوية ، التي ستقيم في المراكز الثلاث المذكورة آنفا ، وما يتبعها من سيارات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة البلاد ٠

أما المبادىء الثلاثة ، فقد أقدمت الحكومة على قبولها وهي قانعة بأنه لا بد منها للاسباب الآتية : —

أولا — ان سقوط الانتداب الممقوت لا يتم بالفعل ، ولا تنال البلاد استقلالها ، وتتبوأ مركزها بين الامم على أساس المساواة ، الا اذا دخلنا عصبة الامم ٠

ثانيا — ان البلاد ، بالنظر الى مركزها الجغرافي ، لا بد لها ، خاصة في مرحلتها الحاضرة ، من أن تستند الى محالفة دولة قوية ، لتتمكن من أن تتدرج في تعزيز قواها ، وترقية مواردها ، بدون أن تتعرض لاخطار الطامعين ٠ ان المحالفة التي عقدناها مع أمة

من أعظم أمم العالم ، ليست مشينة لنا في بدء حياتنا الدولية ، وليس فيها ، اذا نظرنا اليها بعين الانصاف ، ما يقيد سيادتنا التامة ، وليس في العالم أمة طليقة من كل قيد ، ولا بد للامم ، مهما غالت في استقلالها ، ومهما كانت قوية ، من أن تتقيد الى حد ما بما تقضي به عليها مصالحها الحيوية • لقد فضلنا مبدأ هذا التحالف ، لاننا عقدناه على أساس المساواة ، ولاننا وجدنا فيه خير ضمان لحفظ كياننا في هذه المرحلة الخطيرة التي نخطوها •

ثالثا ـ اما مبدأ الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية لصاحب الجلالة البريطانية ، فليس ببدعة جديدة ابتدعناها ، فقد سبق لمصر أن أقرته قبلنا في مشروعها الذي هو أساس مشروعنا ، واننا نعترف بأنه حجر الزاوية في جميع صلاتنا مع بريطانيا العظمى • ولا يخفى ان العالم البريطاني يهتم لهذه القضية اهتماما ما بعده اهتمام ، ولعلنا لا نكون مغالين اذا قلنا ان كل ما تنتظره منا بريطانية من مساعدة في الحاضر والمستقبل ، هو تأمين هذا الخط الجوي ، ولولا أملها وثقتها بأن نقوم لها بهذه المساعدة لما اهتمت بمحالفتنا ، والغاء انتدابها ، وبمساعدتنا على نيل أمانينا ، وتقوية مركزنا بين الامم ، ولم لا نصارح أعضاء المجلس الكرام ، فالصراحة خير وسيلة لادراك الحقيقة ، واقناع الضمير ، ان اعترافنا بهذا المبدأ ، وما يتبعه من مساعدات قد يكون ثقيلا ، ولكننا لم نقدم على قبوله الا بعد أن تحققنا من ان اهماله ليس من الممكنات وان كل تشبث في هذا الصدد يستوجب اهمال كل شيء ، وفي النتيجة بقاءنا في غموض سياسي مستمر مع أننا حريصون على صداقتنا مع بريطانيا العظمى ، ولاننا نعلق ، بالرغم من آراء المتشائمين ، آمالا كبيرة على توطيد هذه الصداقة ، ولا سيما في نهضتنا الحاضرة• لذلك قبلنا به على شرط أن لا يخل بحقوق سيادتنا القومية ، وعلى شرط أن يحال البت في شأنه في نهاية المعاهدة ، وعند حصول خلاف بيننا وبين الحكومة البريطانية ، الى مجلس عصبة الامم • فبهذين الشرطين لم يبق في الواقع ما نخشى منه على استقلالنا أو سيادتنا القومية •

ولزيادة التنوير في الخطة ، (التي كانت الحكومات العراقية المتتابعة واضعة اياها نصب أعينها) نربط في طيه وثيقة مهمة وضعت على اثر تقرير سياسة الحكومة لتكوين الجيش العراقي ، وذلك في كانون الاول ١٩٢٩ وتتضمن هذه الوثيقة ثلاث نقاط كانت من العوامل المهمة في تعيين أسس المعاهدة الجديدة •

وتتلخص هذه النقاط بما يلي : ـ

أولا : ضرورة التحالف

ثانيا : الاعتراف بأهمية المواصلات الامبراطورية •

ثالثا : التسليم بعجز العراق عن تكوين جيش يتمكن لوحده أن يقوم بصد الاعتداء الخارجي بدون مساعدة بريطانية العظمى والتحالف معها •

وعدا ذلك فان في الوثيقة المذكورة صراحة تامة بأن المساعدات المنتظرة من التحالف مع بريطانية العظمى ، هي لقاء الاعتراف بأهمية مواصلاتها الامبراطورية وضرورة حفظها •

أيها السادة : مضى على البلاد سنوات عشر ، سارت فيها بخطوات متتابعة نحو هدفها الاسمى ، ألا وهو الاستقلال التام • اننا لا نرى من حاجة الى الاسهاب في وصف الادوار الاخيرة ، لانها ماثلة في الاذهان • ان هذه المعاهدة ، وهي الخطوة الكبرى التي خطتها البلاد ، لم توضع الا بعد جهود عظيمة • لقد كـان القصد التوفيق بين مصالح الفريقين بصورة لا تؤثر على سيادة البلاد واستقلالها ، وما كان في وسع المفاوضين العراقيين ، وعليهم ما عليهم من مسؤونيات نحو البلاد ، أن يسيروا وراء النظريات والخيالات ، ويغضوا الطرف عن ماضي البلاد ووضعها الراهن ، وعن مصالحها الحيوية ، وعما يمكن أن يجابهنا في هذا الدور من صعوبات ومخاطر •

لقد تضمنت هذه المعاهدة دخولنا في العصبة ، والغاء الانتداب ، وتمتع البلاد بحقوقها التامة ، وأكسبتنا تقدير العالم واهتمامه ، واغتباط الامم المجاورة لنا ، وكرست صداقة دولة عظيمة الشأن ، لصداقتها قيمتها المعلومة في احترام جانبنا ، ونهوض بلادنا ، وأفسحت لنا مجالا واسعا لانعاش مواردنا ، واستعادة مجدنا التالد ، وازدهار بلادنا ، فالعالم ينظر الينا في هذا الدور بعين ملؤها الاعجاب ، ولكنه يرقب أحوالنا عن كثب ويتساءل عما ستؤدي اليه هذه الفاتحة • ويحق له أن يرقب ، لانه ما من أمة تمكنت من أن تتخلص من نفوذ الاجنبي وتتبوأ مركزها المستقل ، في مثل هذه البرهة الوجيزة ، التي مرت علينا ، وهي برهة لا تذكر في حياة الامم المديدة •

أيها السادة : ان الامم لا تدار بالعواطف فحسب ، مهما كانت تلك العواطف شريفة • ولا بالسعي وراء المستحيلات ، وانما تدار بالعقل ، وبتدبر الواقع الممكن ، والوزارة مقتنعة بأنها قامت بواجبها ، وهي تطلب اليكم الآن أن تزنوا الامور بميزان الحكمة والامكان ، وتضعوا مصلحة البلاد الحقيقة نصب أعينكم ، وتقولوا كلمتكم • وكلمتكم هي القول الفصل في هذه المرحلة ، ويحق للبلاد ، التي انتخبتكم أن تتطلع بعد الآن الى دور يسود فيه الاتفاق والاطمئنان ويتم فيه الرقي والرفاه (١) اهـ •

مؤيدوا المعاهدة ورافضوها

كان عدد أعضاء المجلس النيابي (٨٨) نائبا فأيد المعاهدة (٦٩) نائبا ، وهم الذين رشحتهم « الوزارة السعيدية الاولى » في الانتخابات التي أجرتها لهذه المعاهدة خصيصا، وعارضها ثلاثة عشر نائبا ، وهم الذين يكونون كتلة المعارضة ، وتغيب عن الجلسة خمسة نواب ، وهذه أسماء الموافقين والمخالفين والغائبين :

الموافقون وعددهم ٦٩ وهم :
١ ابراهيم حييم ــ بغداد ٢ ابراهيم الواعظ ــ الحلة ٣ ابراهيم يوسف ــ اربيل
٤ احمد حالت ــ الكوت ٥ احمد صالح ــ السليمانية ٦ احمد مختار ــ السليمانية ٧ ــ

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٠ ص ٥٧ ــ ٦١ •

أحمد الوهاب ـ كربلاء ٨ اسحق افرايم ـ الموصل ٩ بهاء الدين النايب ـ بغداد ١٠ توفيق برتو ـ الدليم ١١ ثابت عبد النور ـ الموصل ١٢ جعفر العسكري ـ بغداد ١٣ جمال بابان ـ الموصل ١٤ جميل الراوي ـ بغداد ١٥ جميل المدفعي ـ بغداد ١٦ حامد النقيب ـ البصرة ١٧ حبيب الطالباني ـ كركوك ١٨ داود الحيدري ـ اربيل ١٩ رزوق غنام ـ بغداد ٢٠ رؤوف الامين ـ الحلة ٢١ رؤوف الجوهر ـ الحلة ٢٢ رؤوف اللوس ـ الموصل ٢٣ روبين سوميخ ـ البصرة ٢٤ ساسون حسقيل ـ بغداد ٢٥ سليمان فتاح باشا ـ كركوك ٢٦ سيف الله خندان ـ السليمانية ٢٧ شعلان الظاهر ـ الديوانية ٢٨ شعلان الشهد ـ الديوانية ٢٩ صالح باش أعيان ـ البصرة ٣٠ صالح جبر ـ المنتفق ٣١ صالح الحجاج ـ البصرة ٣٢ صكبان العلي ـ المنتفق ٣٣ صلاح الدين بابان ـ اربيل ٣٤ الحاج طالب ـ المنتفق ٣٥ ـ عبد الله الياسين ـ الكوت ٣٦ عبد الله الدملوجي ـ الموصل ٣٧ عبد الجبار التكرلي ـ المنتفق ٣٨ عبد الحسين الجلبي ـ بغداد ٣٩ عبد الرحمن النعمة ـ البصرة ٤٠ عبد الرزاق الرويشدي ـ الحلة ٤١ عبد الرزاق منير ـ بغداد ٤٢ عبد الغني النقيب ـ الموصل ٤٣ عبد المجيد فؤاد ـ الديوانية ٤٤ عبد الهادي الجلبي ـ الكاظمية ٤٥ عزاره المعجون ـ الديوانية ٤٦ عز الدين نقيب ـ مندلي ٤٧ علي الامام ـ الموصل ٤٨ علي رضا العسكري ـ الديوانية ٤٩ علي باشا ـ أربيل ٥٠ علي السليمان ـ الدليم ٥١ فائق شاكر ـ الدليم ٥٢ فالح الصيهود ـ العمارة ٥٣ قاسم الخضيري ـ ديالى ٥٤ محمد صالح ـ السليمانية ٥٥ محمد العريبي ـ العمارة ٥٦ محمد سعيد عبد الواحد ـ البصرة ٥٧ محمد علي قيردار ـ كركوك ٥٨ محمد الهداوي ـ المنتفق ٥٩ مشحن الحردان ـ الدليم ٦٠ محيي الدين الخيال ـ ديالى ٦١ مصطفى أفندي ـ كركوك ٦٢ معروف الحاج بير دادو ـ أربيل ٦٣ منشد الحبيب ـ المنتفق ٦٤ موحان الخير الله ـ المنتفق ٦٥ ناجي صالح ـ ديوانية ٦٦ نجيب الراوي ـ الديوانية ٦٧ نوري السعيد ـ بغداد ٦٨ يوسف عبد الاحد ـ البصرة و ٦٩ يوسف خياط ـ الموصل ٠

المخالفون وعددهم ١٣ وهم :

١ ابراهيم عطار باشي ـ الموصل ٢ بهجت زينل ـ الكوت ٣ رشيد عالي ـ بغداد ٤ صادق البصام ـ الكوت ٥ عبد الكريم الديوان ـ العمارة ٦ عبود الملاك ـ البصرة ٧ عثمان العلوان ـ كربلا ٨ علي جودت ـ الموصل ٩ محمد صدقي ـ الموصل ١٠ غياث الدين ـ الموصل ١١ معروف الرصافي ـ العمارة ١٢ ناجي السويدي ـ بغداد و ١٣ ياسين الهاشمي ـ بغداد ٠

الغائبون وعددهم خمسة وهم :

١ أحمد الجليلي ـ الموصل ٢ سعد صالح ـ الديوانية ٣ زامل المناع ـ المنتفق ٤ مخيف المحمد ـ الديوانية و ٥ عبد الجليل ـ البصرة ٠

المعارضة تعلن احتجاجها

لم تكتف المعارضة في « مجلس النواب العراقي » بالتصويت ضد المعاهدة فابرق اقطابها الى السكرتير العام لعصبة الامم ، والى رئيس لجنة الانتداب في جنيف البرقية التالية :

« اننا نشترك مع الاعضاء في رأيهم ان المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاخيرة لا تضمن للعراق استقلاله التام ، بل انها تفسح المجال لبريطانية لاستغلال بلادنا حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية . اننا نرفض دخول العراق عصبة الامم كدولة استقلالها مقيد وغير مطلق » اهـ .

ناجي السويـدي	جعفر أبو التمـن	ياسين الهاشمي (١)
رئيس وزارة سابق	معتمد الحزب الوطني العراقي	رئيس وزارة سابق

تبادل ابرام المعاهدة

وقد جرى تبادل ابرام المعاهـدة العراقية ـ البريطانيـة في أول شباط ١٩٣١م فتبودلت البرقيتان التاليتان بين صاحبي الجلالة الملـك فيصل الاول والملك جـورج الخامس :

الى جلالة الملك جورج ـ لندن

أرغب في أن أعرب لجلالتكم عن عظيم ارتياحي لتبادل أبرام المعاهدة العراقيـة الانكليزية الجديدة الذي جرى اليوم بحضوري . أثق بأن هذه المعاهدة ستكون ببركة الله وسيلة لاتحاد مملكتينا بروابط دائمة من الصداقة الحقيقية أرجو من جلالتكم قبول امتناني واحترامي .

فيصل

الى جلالة الملك فيصل ـ بغداد

تلقيت برقيتكم لمناسبة تبادل ابرام معاهدة الصداقة والتحالف الجديدة مع مزيد السرور . أشاطركم الامل أن تتحد مملكتينا بروابط دائمة من الصداقة الودية وأثق ان العراق يدخل الآن عهد السلام والرفاه . أرسل الى جلالتكم جميع التمنيات الحسنـة لمستقبل جلالتكم ومملكتكم .

جورج آر . آي

الاتفاقيـة العدليـة

الملحقة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

لمحة خاطفة

نصت المادة الخامسة من « صك الانتداب البريطاني على العراق » وهو الانتداب الذي عهد به مجلس الحلفاء الاعلى لبريطانية على العـراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ على أن :

« يلغى بتاتا في العراق اعفاء الاجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية والحماية التي كانوا يتمتعون بها نظاما أو عرفا في السلطنة العثمانية » (٢) .

---

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣١٢) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ .

(٢) راجع ص (٢٣٨) من الجزء الاول من هذا الكتاب .

وجاء في المادة السادسة من الصك المذكور :

« على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمن :

١ ـ مصالح الاجانب ·

٢ ـ القانون ·

٣ ـ وعلى قدر ما يلزم الاختصاص الشرعي المرعي الآن في العراق فيما يتعلق بالامور المختصة بالعقائد الدينية عند بعض الطوائف مثل نظام الاوقاف والامور الشخصية ·

وخصوصا يوافق المنتدب على ان الاشراف على الاوقاف وادارتها يجريان طبقا للشريعة الدينية وارادة الواقفين » اهـ (١) ·

فلما أفرغ « صك الانتداب » المذكور في قالب معاهدة سنة ١٩٢٢م العراقية ـ البريطانية ، نصت المادة التاسعة من تلك المعاهدة على ما يلي :

«يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا، ويكفل تنفيذها،في الامور العدلية لتأمين مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات، والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الاجنبية أو العرف · ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ الى مجلس جمعية الامم » اهـ (٢) ·

وقد وضعت « الاتفاقية العدلية المطلوبة » في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ فجاءت في ست مواد عرفت المادة الاولى « لفظة الاجنبي » وحددتها · ونصت المادة الثانية على وجوب استخدام أخصائيين حقوقيين من بريطانيا في بعض المحاكم العراقية · وتعهد العراق في المادة الثالثة أن يعرض على المعتمد السامي ، كل لائحة تتعلق باختصاص المحاكم وتشكيلها ·· ليبين آراءه فيها · أما المادة الرابعة من الاتفاقية فتتعلق بأحوال الاجانب الشخصية ، وأما المادة الخامسة منها فقد حتمت عرض أمور تعيين الحكام البريطانيين وفصلهم على المعتمد السامي مقدما ، لاستحصال موافقته · واقتصرت المادة السادسة على تعيين مدة نفاذ الاتفاقية (٣) ·

فالاتفاقية العدلية إنما وضعت بناء على نص المادة التاسعة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى ، وهي المعاهدة التي تضمنت بنود الانتداب (٤) ، وكان الغرض من وضع هذه المادة مع المعاهدة ، تأمين مصالح الاجانب في العراق ، من جراء عدم تطبيق الامتيازات والصيانات الاجنبية ، التي كان يتمتع بها هؤلاء في تركية ، في الوقت الذي كانت هذه الامتيازات مرعية في تركية وفق معاهدة سيفر ، التي قضت بابقائها

---

(١) راجع ص (٢٢٨) من الجزء الاول من هذا الكتاب ·

(٢) راجع ص (١٢٨) من الجزء الاول ايضا ·

(٣) نص الاتفاقية العدلية المذكورة في ص (٢٤٧) من الجزء الاول من هذا الكتاب ·

(٤) (واقول ان هذه الاتفاقية اضرت بتجارة العراق ، وعرقلت صادراتها ، ولوحظ انها ستكون مخلة بسيادتها لاجل ذلك سعت الحكومات الوطنية المتتابعة لتبديل الاتفاقية العدلية باتفاقية اخرى تؤمن للعراق حرية التشريع ···) جمال بابان ـ وزير العدلية في محاضر مجلس النواب السنة ١٩٣٠ ص ٨٢٤ ·

وعدم التنازل عنها . ولكن تركية وفقت لابدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان ، وكانت المادة الـ ٢٨ من هذه المعاهدة قد ألغت الامتيازات في تركية ، فوجب أن تلغى هـذه في العراق أيضا ، لان العراق كان جزءا من تركية ، وقد انفصل عنها في ختام الحـرب العالمية الاولى ، وعلى هذا طالبت « الوزارة السعدونية الاولى » الجهة البريطانية بوجوب وضع فقرة في مقدمة الاتفاقية العدلية ، المراد عقدها تتضمن التصريح بالغاء الامتيازات الاجنبية في العراق بالمرة .

مراسلات رسمية

وبعد مراسلات طويلة تلقى الملك فيصل هذا الكتاب :

دار الاعتماد بغداد

التاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٢٣م

المرقم أر . أو ــ ١٩٨

عزيزي رستم حيدر

أرجوكم أن تعلموا صاحب الجلالة ان وزير المستعمرات قد وافق على ادماج عبارة في مقدمة الاتفاقية القضائية مشيرة الى الغاء الامتيازات . التوقيع: بورديللون(١)

ولكن سرعان ما تلقى الملك فيصل كتابا آخر مآله : ان ما جاء في الكتاب المتقدم حصل من سوء فهم للبرقية التي وصلـت الى دار الاعتمـاد من وزير المستعمـرات في لندن .

أما الحقيقة فان البرقية كانت تبين وجهـة نظر الموظفين القضائيين في وزارة المستعمرات وكان هؤلاء من المتشبعين بالفكرة الحقوقية ، المستندة الى حقوق الانسان ، فلما اطلع الموظفون السياسيون في الوزارة المذكورة على صورتها ، وكانوا من المتشبعين بروح الاستعمار ، أبرقوا برقية ثانية ألغوا فيها مآل البرقية الاولى ، وأصروا على ابقاء مقدمة الاتفاقية العدلية على حالها ، فلما أحيلت المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها الى المجلس التأسيسي ، ليبت فيها ، تألفت لجنة من أعضاء المجلس المذكور لتدقيقها طالبت بالحاح أن تلغى الامتيازات الاجنبية في العراق ، كما ألغيت في تركيـة ، وأن يصرح بهذا الالغاء في مقدمة الاتفاقية ، فلم تنل بغيتها لانها تلقت الكتاب التالـي عن طريق الملك فيصل وقد جاء نصه في ص ٣٨ ــ ٣٩ من تقريرها الخاص .

« ان العراق قد فصل من تركية بموجب معاهدة لوزان ، والامتيازات ــ نظرا الى هذه المعاهدة ــ قد ألغيت فقـط في المناطـق التي بقيت تحـت سيادة تركية . وقـد

---

(١) تقرير لجنة المعاهدة ص ٣٨ .

اعترضت أكثرية الدول الموقعة على معاهدة لوزان اعتراضا شديدا على الغاء الامتيازات الاجنبية ، وتمنعت كثيرا عنها ، وهي انما رضيت بالغائها بالنتيجة ، لانها لم تجد غير وسيلة للتخلص من المشاكل الناجمة عن حالة الحرب مع تركية ، وعليه ان الغاء الامتيازات الاجنبية في الاراضي التركية لم يكن بمنزلة اعتراف من الدول الموقعة على معاهدة لوزان ، بأن المحاكم التركية قد بلغت الدرجة التي تجعل الدول تطمئن من ايداع مصالح الاجانب اليها ، وانما كان بمنزلة اعتراف منها بأنها كانت تفضل عرض رعاياها الى مغدورية على الدوام ، على الحرب مع تركية · ونتيجة ذلك قد كانت كما هو معلوم ، امتناع أصحاب رؤوس الاموال الاجانب الى الآن، عن وضع رأس مالهم في تركية منذ وقع على معاهدة لوزان · ومن اليقين ان رأس المال الاجنبي لا يوضع شيء منه في العراق ، اذا لم يكن هناك من الاحكام ما يقنع الامم الاجنبية من أن الدعاوي التي فيها مساس بالمصالح الاجنبية وبالاجانب ، تحسم على وجه العدل · وعليه ان من الضروري ، حفظا لمصالح العراق ، بقدر مصالح الاجانب ، أن تدرج في المعاهدة بعض الاحكام في هذا الباب وكذا في الاتفاقيات ·

ومن المعلوم أيضا ان عصبة الامم لا ترضى بأي ترتيب بين الحكومة البريطانية والعراق ان لم يكن فيه أحكام صريحة تؤمن هذا المقصد · ويبقى بيد العراق مدة المعاهدة أن تبرهن على أن محاكمها وأصولها القانونية مما يدعو الى ثقة الامم الاجنبية ، وان الاحكام في هذه البلاد تصدر من محاكم منزهة ، وتنفذ بصورة منزهة · فاذا فعلت ذلك لا يكون للامم الاجنبية ، عند انتهاء المعاهدة ، معذرة لتطلب صيانات خاصة · وقد أعطت الحكومة البريطانية ، الحكومة العراقية تامينات سرية مفادها : ان الحكومة البريطانية تعاضد الحكومة العراقية للحصول على تعديل الاسس المقررة في المادة التاسعة ، وفي الاتفاقية العدلية ، اذا استكملت الشروط المتقدمة · فان هذا الامر مرتبط بالرأي العام للعالم أجمع بشأن الادارة القضائية في العراق · ففي ما يتعلق باليابان مثلا ، قد اقتنعت الامم الاجنبية ، بعد ختام الحرب بين روسيا واليابان بقليل ، بأن المحاكم اليابانية يمكن الاعتماد عليها ، بقدر ما يمكن الاعتماد على أي محكمة أجنبية أخرى في صيانة حقوق الاجانب ، وعند ذلك قبلت بالغاء الامتيازات التي طالما كانت قد اصرت عليها قبل ذلك ·

أما فيما يتعلق بايران ، والصين ، فان العالم لم ير الى الآن منهما ما يدعوه الى مثل ذلك الاعتقاد بشأنها ، ولم يزل يصر على ابقاء الامتيازات الاجنبية فيها · وحتى تركية تطالب الآن بامتيازات لرعاياها في ايران ، وتلك الامتيازات أكثر شدة بكثير من الصيانات المقررة في المادة التاسعة من المعاهدة وفي الاتفاقية العدلية » اهـ ·

التوقيع : نيجل دافيدسن صديق جلالتكم المخلص

لجنة المعاهدة والامتيازات

وتقول اللجنة في تقريرها « ص ٣٩ » :

ان الاتفاقية العدلية « على شكلها الحاضر ، جاءت أشد من الامتيازات الاجنبية · ففي وجود الامتيازات · كانت المحكمة تؤلف من وطنيين وكان يحضر الدعاوي ، التي يكون الاجنبي خصما فيها ، ترجمان قنصل الدولة التابع لها ذلك الاجنبي ، ولم يكن له حق ابداء الرأي بل كان يراقب سير المحاكمة فقط · هذا في الدعاوي الحقوقية والجزائية ، أما في الدعاوي التجارية ، فتشكل لها محكمة مختلطة ، على ان الرئيس كان من أهل البلاد · كما ان أكثرية الاعضاء في المحكمة كانت كذلك · وعليه كان الاوثق أن تعتبر التشكيلات الحالية كافية وكافلة لكل ما يطلب من الحكومة في هذا الصدد » ·

ثم ان المادة الثالثة من الاتفاقية جاءت « مقيدة حق التشريع ، وان حدود الرأي المعطى الى المعتمد السامي غير معين ، ولا يفهم ماذا سيكون الامر ، عند عدم موافقة المعتمد السامي على قسم من مواد تلك اللوائح » وان المادة الخامسة منها حتمت « أخذ موافقة المعتمد السامي في أمر تعيين الحكام البريطانيين وعزلهم » وفي هذا الشرط اخلال بالمادة السادسة من اتفاقية الموظفين الاجانب،التي جعلت مسؤولية الموظفين الانكليز أمام الحكومة العراقية ، لا البريطانية وقد اقترحت « لجنة المعاهدة » الغاء هذه المادة فلم يقر المعتمد اقتراحها ·

قيمة الامتيازات المعنوية

لا ريب في ان المقياس العملي الصحيح ، الذي تفهمه الدول للظفر بالاستقلال ، انما هو كفاحها في سبيل التحرر ، وجهادها في سبيل التخلص من كل نفوذ أجنبي ، وها نحن نقرأ براهين ساطعة ، يسوقها المعتمد السامي نفسه في كتابه ، هذا · ففخامته يرى ان الدول فضلت « عرض رعاياها الى مغدورية على الدوام ، على الحرب مع تركية » كما ان الامم الاجنبية ، صاحبة الامتيازات ، قد اقتنعت « بعد ختام الحرب بين روسيا واليابان بقليل ، بأن المحاكم اليابانية يمكن الاعتماد عليها ··· وعند ذلك قبلت بالغاء الامتيازات ، التي طالما قد أصرت عليها من قبل » ولعل القارىء يتساءل هل حارب اليابانيون أعداءهم بقوة حكامهم ، وعدل محاكمهم ، أم حاربوا بقوة سلاحهم ؟

ثم يقول المعتمد السامي :

« أما فيما يتعلق بايران ، والصين ، فان العالم لم ير منهما الى الآن ما يدعوه الى مثل ذلك الاعتقاد بشأنها ، ولم يزل يصر على ابقاء الامتيازات الاجنبية » ·

والقارىء يعلم ان ايران ألغت الامتيازات أيضا · وكان الالغاء نتيجة انقلاب عسكري داخلي ، قام به الشاه رضا بهلوي بالقوة · وأما الصين (المسكينة) فقد فرضت عليها الامتيازات الاجنبية فرضا ، وذلك لضعفها وعدم نهوضها مع انها سهلت سبل

الاستغلال للاجنبي فيها من دون أدنى ممانعة ، ويقول العراقيون الذين تثقفوا في جامعات الغرب : ان الطلاب الصينيين في جامعات أوروبة ، ولا سيما في باريس ، قد بذلوا مجهودا فكريا متواصلا لوضع كثير منهم (اطروحته) حول (الامتيازات الاجنبية، وضرورة الغائها في الصين) ولكن هذه المؤلفات وغيرها ، واستغاثة الصين المستمرة للتخلص من النفوذ الاجنبي ، وامتيازاته ذهبت كلها سدى ، حتى اذا انشق اليابانيون من جهة الحلفاء ، وجدوا في الصين الفريسة مهيأة ، وقد استحضرها لهم حنفاؤها الديمقراطيون ٠

اما فيما يخص العراق فيبدو ان وزارة المستعمرات طاب لها ، أول الامر ، أن تكره العراق على قبول اتفاقية تقضي بوجوب وجود حكام انكليز في المحاكم العراقية ، ولم تر لاول وهلة ان الغاء الامتيازات الاجنبية سيسيء اليها ، باعتبار ان كل ما تبتغيه وجود الحكام المذكورين في المحاكم المذكورة ، ولكنها على ما يبدو ، رأت في ذلك خطوة سريعة للتخلص من قيود الامتيازات ، قد لا يسر الدول الاخرى ، فعمدت بعد حين الى الغاء هذه الامتيازات مع ابقاء الحكام البريطانيين في المحاكم العراقية باسلوب ملتو ، وبفضل تأويل شرعي سقيم ٠

الغاء الامتيازات الاجنبية

في العراق جالية ايرانية يتراوح عدد نفوسها من ٦٥٫٠٠٠ الى ٨٠٫٠٠٠ نسمة ، وقد استثنتها « الاتفاقية العدلية » الموقعة بين بريطانية والعراق في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤م من الامتيازات ، التي منحتها لبقية الاجانب ، فكان هذا الاستثناء في مقدمة الاسباب التي حالت دون اعتراف ايران بالدولة العراقية الجديدة ٠

وفي يوم ١٧ تشرين الثاني من عام ١٩٢٨م كتب عبد المحسن بك السعدون ، بصفة كونه رئيسا لمجلس الوزراء ، كتابا الى السر هنري دوبس بصفة كونه المندوب السامي البريطاني في العراق ، تحت رقم ٣١٣٢ قال فيه :

« كانت الاتفاقية العدلية وما تزال السبب الوحيد في امتناع ايران عن الاعتراف بالعراق ٠ وقد كانت النتيجة المباشرة لهذا الامتناع حرمان العراق من كثير من الفوائد التي كان يتمتع بها لو كانت العلاقات مؤسسة بين البلدين ٠ وعدا عن هذه الفوائد فان الحالة الحاضرة التي هي عبارة عن حالة توتر أضرت بمصلحة العراق ضررا بليغا ٠ وليس هناك أقل أمل بالتوصل الى تفاهم في المستقبل القريب ٠٠٠ ثم ان كلا من تركية وايران قد ألغتا ٠٠ الامتيازات الاجنبية ولم تصادف في ذلك أية صعوبة فبناء على ما تقدم من الاعتبارات ، ترجو الحكومة العراقية من فخامتكم عرض المسألة برمتها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنظر في الغاء الاتفاقية العدلية » اهـ ٠

وعاد « السعدون » فكتب الى « دوبس » كتابا آخر برقم ٣١٨٤ وتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٥ عرض فيه « ان الحكومة العراقية مستعدة ـ بغية تأمين الغاء الاتفاقية

العدلية ـ لان تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين في العراق وباستخدام هؤلاء الموظفين لمدد طويلة » اهـ ٠

ولم يكن أمام المندوب السامي تجاه هذا الاصرار العراقي الا أن يعرض الامر على حكومته عرضا صحيحا فتلقى جواب لندن واذا به ما يشير الى تفهم الموظفين العدليين فيها المشكلة العراقية تفهما واضحا فكتب الى رئيس الوزارة العراقية بتاريخ ١٩٢٩/١/١٨ ورقم بي أو / ٢٧ يقول :

« يسرني الآن عظيم السرور أن أخبر فخامتكم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقتنعة من انه قد ثبتت قضية قوية لالغاء الاتفاقية العدلية وللاستعاضة عنها بنظام قضائي في العراق يتساوى فيه الجميع من عراقيين وأجانب سواء بسواء ٠ وهي حقا تعتبر انها ستكون محقة كل الحق في الالحاح بكل ما لديها من نفوذ في هذا الاقتراح أمام مجلس عصبة الامم ، بناء على ان هذا التغيير يزيل الشذوذ الناجم عن حصر الامتيازات الخاصة التي أوجدتها الاتفاقية ببعض الاجانب فقط ، وكذلك يؤدي الى تنمية العلاقات الحسنة بين العراق وجيرانه ٠ وانها لهذا السبب عازمة على أن ترفع الامر الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل في آذار ١٩٢٩ لكي توضح له الظروف التي تجعل الغاء الاتفاقية الحالية من الامور المرغوب فيها ولاستحصال موافقته على المبدأ المنطوية عليه القضية قبل مجابهته بنص « أية اتفاقية جديدة حاوية النظام الجديد المقترح اقامته » اهـ ٠

ولما تبلغ « السعدون » بهذا الجواب كتب الى المعتمد السامي كتابا برقم ١٩٢ وتاريخ ١٩ / ١ / ١٩٢٩ يلفت فيه نظره الى « نقطتين اثنتين وهما مصير الامتيازات الاجنبية ، وعدد القضاة البريطانيين » وقال في كتابه « ترى الحكومة العراقية ان النظام الجديد المنوي وضعه بدلا من الاتفاقية العدلية ، ينبغي أن ينص على الغاء الامتيازات الاجنبية الغاء نهائيا ٠ وهي ترغب في أن تلاحظ هذه النقطة من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاهتمام الذي تستحقه ٠٠٠ وأما زيادة عدد القضاة البريطانيين فالحكومة العراقية تتصور انه سوف لا يزداد عددهم بالدرجة التي تحمل الخزينة العراقية مصاريف كبيرة » اهـ ٠

وبناء على ما تقدم كتبت وزارة الخارجية البريطانية الى عصبة الامم في ١٦ شباط ١٩٢٩ تطلب موافقتها على استبدال الاتفاقية العدلية المنعقدة بين العراق وبريطانيا في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ بنظام موحد ، يسري على كافة القاطنين في العراق ، دون تمييز ولا تفريق ، ولكن مجلس العصبة أحجم في جلسته المنعقدة في يوم ٩ آذار من عام ١٩٢٩ عن أن يخطو مثل هذه الخطوة « ما لم تبلغ الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية برغبتها في التنازل عن تلك الامتيازات » فسعت بريطانية لحمل تلك الدول على هذا التنازل تباعا فلما تم ذلك ، وضعت الاتفاقية العدلية الآتية بين بريطانية والعراق في ٤ آذار سنة ١٩٣١م لتحل محل الاتفاقية القديمة ٠

نص الاتفاقية العدلية الجديدة

ان جلالة ملك العراق ،

وجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وانبراطور الهند لما كان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٢ ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هجرية ، في معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية ٠

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة التاسعة من المعاهدة المذكورة ، بأن يقبل وينفذ الاحكام المعقولة ، التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية ضرورية في الامور القضائية ، لصيانة مصالح الاجانب ، نظرا لعدم تطبيق الصيانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقا للامتيازات الاجنبية أو التعامل ٠

ولما كان قد وقع ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارت ١٩٢٤ ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية ، في اتفاقية تدعى فيما يلي بالاتفاقية العدلية ٠

ولما كان من المعترف به ، ان أحكام الاتفاقية العدلية المذكورة ، لا تتلاءم مع سوية العدالة التي تتوزع الآن في المحاكم العراقية ، وانه لم تبق حاجة بعد الى ترتيبات خاصة لصيانة مصالح الاجانب ٠

فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على أسس المساواة ، وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ، نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء

حامل وسام النهضة والاستقلال سي٠ أم٠ جي٠ دي٠ أس٠ أو٠

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلانده والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وانبراطور الهند : اللفتننت كولونيل ، السر فرنسيس هنري همفريز ٠

جي٠ سي٠ ف٠ أو٠ كي٠ سي٠ أم٠ جي٠ كي٠ بي٠ أي٠ سي٠ آي٠ أي٠
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

اللذان بعد ان تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ، ووجدها طبقا للاصول الصحيحة المرعية ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : ان النظام القضائي الخاص ، المؤسس لمصلحة بعض الاجانب بموجب الاتفاقية العدلية يلغى فورا ، ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والاجانب على حد سواء ٠

المادة الثانية : لاجل تسهيل تأسيس ، وتطبيق النظام الجديد ، قد اتفق على انه سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين في وزارة العدلية ، وفي محاكم العراق ، ينتخبهم صاحب الجلالة ملك

العراق ، بموافقة صاحب الجلالة البريطانية ، على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية ، وفقا لقوانين العراق ، وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين ، بشروط لا تقل ملاءمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ ، وبعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ · ويتعهد جلالته أيضا بأن تشغل عادة الوظائف الآتية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفي الذكر :

١ ـ مستشار قضائي بريطاني ·

٢ ـ رئيس بريطاني لمحكمتي الاستئناف والتمييز ·

٣ ـ رؤساء بريطانيون لمحاكم البداءة والكبرى في الاماكن الآتية :

بغداد والبصرة والموصل ، وفي الاماكن الاخرى التي قد يتفق عليها فيما بعد ·

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصا لما يأتي :

أ ـ أن يكون للممثل القنصلي في العراق لاية دولة أجنبية في الاوقات المعقولة ـ على أن تراعى أنظمة الشرطة والسجون المعتادة ـ حرية المخابرة والاتصال مع أي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق ·

ب ـ كل شخص يحضر بصفته فريقا في قضايا جزائية ، أو مدنية ، وليس لديه علم كاف باللسان الرسمي ، المستعمل لفهم الاستجواب ، أو التحقيق ، أو المرافعة ، يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر الى لغته ، عندما يكون ذلك ممكنا ، واذا لم يمكن ، فالى اللغة الانكليزية أو الفرنسية ·

ج ـ أن لا يدخل دار أو أبنية أخرى الا بأمر موقع من قبل حاكم ، ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبسا بالجريمة ، أو مفوضة بالقاء القبض عليه ·

المادة الرابعة : في الامور المتعلقة بالأحوال الشخصية للاجانب ، وفي غيرها من الامور التجارية والمدنية ، التي جرت العادة على أن يطبق فيها قانون بلاد أخرى ، يجب ان يكون التطبيق المذكور وفقا لقواعد القانون الدولي الخاص ·

ينظر في دعاوي الاحوال الشخصية للاجانب من قبل المحاكم المدنية ، وذلك من دون مساس بأحكام أي قانون يتعلق باختصاص المحاكم الدينية ، أو بسلطات القناصل فيما يتعلق بادارة تركت رعاياهم ، مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية ، وفي مسائل النكاح ، والطلاق ، والنفقة ، والمهر ، والوصاية على الصغار ، وانتقال الاموال المنقولة فلرئيس المحكمة ، التي تنظر في الدعوى ، واذا كانت الدعوى استئنافية ، أو تمييزية ، فلرئيس محكمة الاستئناف والتمييز ، التي تنظر في الدعوى ، أن يدعو القنصل الاجنبي ، الذي يخصه الامر ، أو ممثل القنصلية ، الى الحضور كخبير لابداء المشورة في قوانين الاحوال الشخصية المختصة ·

المادة الخامسة : تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ ميلادية الموافق ١٩ شعبان ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ·

يجب ابرام هذه الاتفاقية ، ويجري تبادل وثائق الابرام ببغداد ، حالما يكون ذلك ممكنا ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ تبادل وثائق الابرام · وتبقى نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الامم ·

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة الالف والتسعمائة والحادية والثلاثين ميلادية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة الالف والثلثمائة والتاسعة والاربعين هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية، وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي ·

نوري السعيد
F. H. Humphrys

ذيل الاتفاقية العدلية

كانت الاتفاقية العدلية الجديدة قد عقدت بين رئيس الوزارة العراقية والمعتمد السامي البريطاني في العراق في يوم ٤ آذار سنة ١٩٣١ وقد أبرمها المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ نيسان من هذه السنة ، باجماع الاصوات التي حضرت الجلسة (١) ، وكان رئيس الوزراء كتب الى المعتمد السامي ، في يوم وضع الاتفاقية الكتاب الآتي :

سيدي !

بالاشارة الى الاتفاقية العدلية التي وقعنا عليها هذا اليوم ·

لي الشرف بأن أؤكد بأنه ، لما كان من المرغوب فيه القيام ببعض التعديلات في الاصول الجزائية بغية تنفيذ أغراض الاتفاقية على وجه العموم ، فان من المفهوم بأن الحكومة العراقية ستعرض على مجلس الامة لائحة قانونية لهذا الغرض ·

ان هذه اللائحة تتضمن أحكاما تحت الابواب المبينة في الجدول المربوط بهذا الكتاب · هذا ومن المفهوم بأن تبادل وثائق ابرام الاتفاقية الموقع عليها في هذا اليوم سوف لا يجري الى أن يتم سن هذا التشريع ·

المخلص نوري السعيد

الجدول

١ ـ تعيين الحكام وسلطاتهم	أ ـ قبول شهادة الازواج والابوين

(١) حضر هذه الجلسة ٧٤ نائبا من اصل ٨٨ نائبا .

٢ ــ بخصوص التحقيقات الابتدائية والاولاد وعدمه
٣ ــ صلاحية وتوزيع الاعمال في المحاكم ب ــ تامين عدم التفريق بسبب معتقد الكبرى انشاهد الديني
٤ ــ الاصول المتعلقة بأوامر القبض
٥ ــ النص على ترجمة المرافعات للاجانب ج ــ تنظيم كيفية قبول افادات الاعتراف
٦ ــ انص بخصوص تحري دور السكني د ــ تأييد الشهادة
٧ ــ أصول الشهادات على أن يكون من هـ ــ تنفي أفضل الشهادات

جملتها ما يأتي :

ملاحظة ــ وقد تم وضع التشريع اللازم قبل الابرام ٠

حزبان جديدان

راى أعوان نوري باشا السعيد ضرورة تأليف حزب سياسي فاشيستي ينتهج العنف أساسا لسياسته ، لتستطيع الوزارة تمشية أعمالها ، ولكن فكرة تأسيس مثل هذا الحزب استبعدت تحت تأثير المعارضة الشديدة ، التي قامت في وجهها ، فبرزت فكره بعث حزب قديم كان يحمل اسم « حزب العهد » وهو الحزب الذي أسسه عزيز علي المصري في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩١٣ باعتبار ان عددا من المساهمين في تأسيس ذلك الحزب اصبح يشغل المناصب الوزارية في وزارة نوري سعيد ٠

وهكذا تالف في بغداد في أواخر عام ١٩٣٠ حزبان سياسيان خطيران ، سمي أحدهما حزب (العهد العراقي) فكان حزبا حكوميا صرفا ، ودعي الآخر (حزب الاخاء الوطني) فكان حزبا معارضا قويا ، وفيما يلي نص النظام الاساسي لحزب العهد الحكومي ، وقد أقرته وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ وتحت رقم ١٣٥٥٦ ٠

النظام الاساسي لحزب العهد ٠

١ ــ يسمى الحزب بحزب « العهد العراقي » ٠

٢ ــ غاية الحزب تحقيق استقلال العراق التام واسعاده بانماء القوى الوطنية ، وتنظيم أمور الادارة ، والاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والزراعة ، والجيش ، وبث روح التجدد ، واصلاح الانظمة والقوانين بروح الثقافة العصرية ٠

٣ ــ ادامة وانماء العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة والمتحابة ٠

٤ ــ يذيع الحزب ، في يوم اجتماعه السنوي ، منهاجا تفصيليا عن المواد التي سينفذها في تلك السنة ، وللحزب أن يذيع من وقت لآخر ما يرى وجوب تنوير الرأي العام عنه » اهـ ٠

أما منهاج « حزب الاخاء الوطني » الذي صادقت وزارة الداخلية عليه بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ وتحت رقم ١٥٤٣٥ فهذا نصه :

انضمام اساسي لحزب الاخاء الوطني :

« ١ ـ بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي الى الاخطار المحدقة به ، من الوجهات السياسية والادارية ، والاقتصادية ، ومقاومة التصرفات الشخصية التي لا تأتلف والمصلحة العامة ·

٢ ـ العمل على تاليف رأي عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة ، او يخل بالوحدة العراقية ، أو ينافي أحكام القوانين ·

٣ ـ العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية ، وحماية وترويج مصنوعات البلاد ، واستثمار مواردها لخير أبنائها ·

٤ ـ ينشر الحزب من وقت لآخر المناهج التفصيلية المطلوبة لتنفيذ هذه المواد» اهـ·

وقد أيد حزب العهد سياسة نوري السعيد في وزارتيه الاولى والثانية ، تأييدا مطلقا ، ثم توقف عن العمل عندما صارت الوزارة الى ناجي شوكت في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ ·

أما « حزب الاخاء الوطني » فقد بقي حيا يعارض الوزارات المختلفة معارضة لا حد لها ، حتى قررت لجنته العليا في ٢٩ نيسان من عام ١٩٣٥ وقف أعمال الحزب السياسية ، بعد أن تعرضت المملكة الى الخطر على نحو ما سنفصله في المجلد الرابع ·

وكان مؤلفوا هذا الحزب المعارض السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمة سليمان ، وناجي السويدي ، وعلي جودت الايوبي ، وكامل الجادرجي ، وعبد الاله حافظ ، ومحمد زكي البصري ، ويوسف غنيمه ·

والى جانب هذين الحزبين ، كان « الحزب الوطني » الذي تكون في بغداد في الثاني من آب عام ١٩٢٢م ، فعطله المندوب السامي البريطاني في ٢٦ آب من ذلك العام ، قد استأنف نشاطه في ٣٠ حزيران ١٩٢٨ وصار يعقب السياسة السلبية مع كل وزارة تقوم في البلاد · ولما شعر « الاخائيون » بعد ابرام المعاهدة انهم أمام أكثرية « عهدية » لا تمكنهم من ممارسة واجباتهم الحزبية والنيابية ، وحدوا جهودهم مع « الحزب الوطني » في خارج البرلمان ، وتألفت جبهة وطنية وضعت ميثاقا أبرم في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ « سيأتي نصه » وهكذا كون الحزبان جبهة معارضة أقلقت بال الوزارة فقاومتها أشد المقاومة ، وصارت صحف الطرفين تطعن في رجال الفريقين طعونا لم يعرف العراقيون مثيلا لها ·

« وأخذ الحزبان يعملان معا ويعقدان الاجتماعات المشتركة بالتناوب في مقريهما ، وكذلك الاجتماعات العامة ويصدران البيانات المشتركة الى غير ذلك ما تقتضيه المناسبات المختلفة وصارت الحكومة تحسب لهذا التآخي والتعاون بين الحزبين ألف حساب » (١) ·

وقد أقام الحزبان المتآخيان حفلة مشتركة في بناية « الحزب الوطني » في يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٣١ تبارى فيها زعماؤها الخطب النارية ، وجرت معارك صحفية لم

(١) محمد مهدي كبه في كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » ص ٤٨ ·

يستطع الملك فيصل نفسه السكوت عليها ، فأمر الصحفيين بوجوب الاعتدال فيما يكتبونه ، واضطر أن يلقي في « خريف سنة ١٩٣١ » خطابا سياسيا استعرض فيه سير رجالات العراق ، والحركة العربية التي نشأت في الحجاز ، وكيفية تأسيس الدولة العراقية ، وما يجب على رجال العراق أن يتبعوه لتصل المملكة الى أهدافها السامية ·

وقد افتتح الحزبان المتآخيان قائمة أعمالهما بأن رفعا عريضة الى الملك طلبا فيها أن يستعمل جلالته نفوذه الشخصي بعدم التوقيع على المعاهدة ، ثم أبرقا الى «عصبة الامم» ان العراق يرفض هذه المعاهدة ، ويرفض الانخراط في سلك العصبة الاممية على أساس هذه المعاهدة ، فلم تسفر جميع هذه التشبثات عن أية نتيجة ، وقد نشرنا البرقية المذكورة في موضع آخر ·

وثيقة التآخي

أما الميثاق الذي وضعه رجال الحزبين المعارضين « بعد ان أبرم المجلسان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في يوم ١٦ تشرين الثاني من هذه السنة وانتهى أمرها » والذي وقعوه في ليلة ٢٢ ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ فهذا نصه :

١ ـ ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها ·
٢ ـ ان المجلس الحالي يجب أن يحل ، لانه لا يمثل البلاد ·
٣ ـ ان الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على الاساسين الاول والثاني ·

تم الاتفاق بين ممثلي حزب الاخاء الوطني ، والحزب الوطني ، على أن يوحدوا جهودهم للوصول الى الاسس الثلاثة المدرجة أعلاه ، تنفيذا لاسس كتلة الاخاء الوطني ·

الهاشمي ، رشيد عالي ، حكمة سليمان ، جعفر أبو التمن ، توفيق السويدي (١)، مولود مخلص ، محمود رامز ·

وهكذا أخذ الحزبان المتآخيان يسعيان الى معارضة الوزارة السعيدية بتأليب الرأي العام على المعاهدة ، والكشف عما تنطوي عليه من التفريط في حقوق البلاد ، والتشهير بالمجلس النيابي ·

وبعد مدة نشر أبو التمن « معتمد الحزب الوطني » البيان التالي بصدد هذه الوثيقة :

بيان

ان الخطر المحدق بالبلاد بسبب تصرفات الحكومة الحاضرة السيئة ، سواء في

(١) عارض ناجي السويدي التوقيع على هذه الوثيقة ، التي قيدت الموقعين عليها ، محتجا ان توقيعها معناه قطع خط الرجعة على الموقعين ، اذ لا بد ان يأتي يوم نعتبر فيه المعاهدة المذكورة صكا يعترف الجميع بوجوب تنفيذه ، ولهذا وقع توفيق السويدي بدلا عنه وقد برهنت الايام المقبلة على صحة حدس ناجي السويدي ومعارضته ·

المسائل السياسية أو المالية ، واستهتارها بأحكام القانون الاساسي والقوانين الاخرى، واقدامها على عقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، تلك المعاهدة الجائرة ، التي طعنت البلاد في الصميم ، وجعلتها مقرا دائميا للقوات الاجنبية ، وجنوحها الى القوة ، وسن القوانين الشاذة ، لمجرد النيل من خصومها ، كل ذلك مما اضطر الحزبين « الحزب الوطني العراقي » و « حزب الاخاء الوطني » الى آن يتآخيا ، وأن يوقع ممثلوهما وثيقة تلزمهما بأن يعملا متكاتفين متعاضدين ، لانقاذ البلاد من الاخطار التي حاقت بها • فالحزب الوطني العراقي ، عملا بمبدئه القويم ، يسير بكل اخلاص مع زميله ، حزب الاخاء الوطني ، نحو الغاية الشريفة ، وانه في سبيل الواجب الوطني لا يعرف له مصلحة شخصية ، ولا يفكر بما يفكر به النفعيون ، وتأييدا لتآخي الحزبين أنشر هذا البيان •

محمد جعفر أبو التمن ـ المعتمد العام للحزب الوطني العراقي (١)

وقد شاءت الاقدار فعلا أن يشترك السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمة سليمان « وهم من جملة الموقعين في وثيقة التآخي » في الوزارة التي تألفت بعد « الوزارة الشوكتية » فجاء في منهاجها ، بصدد المعاهدة المذكورة ، ما يلي :ـ

« القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية ، **واحترام العهود الدولية** ، والسعي لتحقيق الاماني الوطنية ، وتعزيز كيان الدولة » اهـ •

ذلك لان الوزارة التي ألفها السيد رشيد عالي الكيلاني في مارت سنة ١٩٣٣ ، لم تجد من المقامات العليا ما يشجعها على ذكر أية فقرة تنص على وجوب تعديل المعاهدة نصا صريحا كما سيأتي ايضاح ذلك في الفصول المقبلة •

ثم جاء الدور للحاج محمد جعفر أبو التمن ، فاشترك في الوزارة التي ألفها حكمة سليمان في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء في منهاج هذه الوزارة بصدد هذه المعاهدة :

« تعزيز روح التآزر بين العراق ، وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل **لتأمين اقصى الفوائد ماليا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، من الحلف العراقي ـ البريطاني**» •

أما السيد توفيق السويدي فقد اشترك في عدة وزارات كانت مناهجها الوزارية صريحة في وجوب احترام العلاقات الحلفية القائمة بين العراق وبريطانية •

ومن الغريب أن يعلن « الحزب الوطني » انفصاله عن « حزب الاخاء الوطني » في البيان الذي سننشره في موضعه ، بعد أن وجد ان الاخائيين تراجعوا عن « وثيقة التآخي » بقولهم انهم « يحترمون العهود الدولية » ولم ينشر أي بيان عن اشتراك معتمد الحزب في « الوزارة السليمانية » التي ذكرت عن « مقام المعاهدة » في « منهاجها » ما لم تذكره أية وزارة أخرى •

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٣٠ بتاريخ ٤ أيلول ١٩٣١م •

قانونان خطيران

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠م :
« تخفيض رواتب الموظفين ومخصصاتهم بنسبة آنة واحدة ، من كل ربية ، عن كل راتب لا يتجاوز المائة ربية ، وآنة ونصف من كل ربية ، عن كل راتب يتراوح بين الـ ١٠٠ والـ ٣٠٠ ربية ، وآنتين من كل ربية عن الرواتب التي تتجاوز الـ ٣٠٠ ربية تخفيفا للضائقة الاقتصادية » التي ذكرنا طرفا من أخبارها • اذ رأى المجلس ان هذه العملية توفر للخزينة نحو ٢٠ لكا من الربيات في السنة • وقد وضعت الحكومة لائحة قانونية بهذا التخفيض ورفعتها الى المجلس النيابي لابرامها ، فتذاكر المجلس المذكور فيها في جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وأقرها في جو صاخب بالانتقاد (١) ومن ثم أرسلت اللائحة الى مجلس الاعيان ليقرها• وصادف صرف رواتب الشهر المذكور قبل ابرامها ، فحسم التخفيض المقرر من رواتب الموظفين كافة ، وقيد في جهة الامانات ، تمهيدا لقيده ايرادا بعد ابرام اللائحة من مجلس الاعيان •

وقد احتج « المعتمد السامي البريطاني » على تشريع هذا القانون لشموله رواتب بعض الموظفين الاجانب ، الذين يخدمون بعقود خاصة ، والتمس من صاحب الجلالة الملك أن لا يقر القانون • وكان الملك فيصل في « عمان » فلم يحفل نائبه « الملك علي » بهذا الطلب ، فلما عاد الملك فيصل الى بغداد ، واطلع على سير القضية ، أعاد القانون الى الحكومة ، لتعيد النظر فيه ، فقررت هذه طلب مصادقة المجلس على سحبه ، ووضع قانون بدله ، ينص على تخفيض الرواتب والمكافآت التقاعدية بنسبة ٥ في المائة الاولى و ٦ في المائة الثانية و ٨ فيما فوق ذلك على أن يسري مفعول هذا القانون لمدة خمسة أشهر ، تنتهي في ٣١ آذار ١٩٣١ ، والا يشمل رواتب الموظفين الاجانب ، وأن يسري على رواتب تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ وهو الشهر الذي حسمت فيه التخفيضات وقيدت في الامانات (ص ٢٤٩ من محاضر عام ١٩٣٠) •

وقد أعلن وزير المالية في الجلسة النيابية التي جرى فيها بحث هذا القانون ، وهي الجلسة المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٣٠ ان صاحب الجلالة الملك تبرع بقطع عشرة في المائة من مخصصاته ليساهم في التخفيف عن الخزينة ، وناشد حمية النواب والاعيان بوجوب الاشتراك في هذا التخفيض ، فأعلن النواب أنهم يضحون بـ ٦ ٪ من مخصصاتهم •

وتقدمت الحكومة بلائحة قانونية جديدة في ٣١ مارت تقضي بتخفيض الرواتب التقاعدية والمخصصات بنسبة ٥ ٪ فقبلت اللائحة فورا واستمرت نافذة المفعول عشر سنوات انتهت في ٣١ آذار ١٩٤١ •

والى جانب هذا القانون ، وضعت الحكومة قانونا آخر هو « قانون نصف الرواتب» الذي خول الحكومة تأليف لجنة في كل وزارة ، لالغاء الوظائف الزائدة ، على أن يعطى

---

(١) الجلسة العاشرة من جلسات اجتماع سنة ١٩٣٠ ص ١٣٠ •

الموظف الذي تلغى وظيفتـه نصف راتبـه الاخير ، لمدة ستـة أشهر ، وأن يبقى هذا القانون نافذ المفعول لمدة ستة أشهر ، فكان لهذا العمـل بعض التأثيـر على تخفيف الضـائقة المالية التي كانت تشكو منها البلاد ٠

قانون الذيل

استخدمت « حكومة الاحتلال البريطانية » عددا كبيرا من العراقيين في الوظائف المنشأة على عهد الحكومة المؤقتة ، المؤلفة في عام ١٩٢٠ ، دون أن تكون لدى هـؤلاء المستخدمين المؤهلات اللازمة للتوظيف ، سواء أكان ذلك من الوجهة العلمية أم الاخلاقية، لان معظم أبناء الطبقة المتعلمة والاسر الشريفة من أبناء البلاد ، كان يستنكف الخدمـة في الحكومة التي أنشأها الاحتلال ، والبعض الآخر كان لا يزال خارج العراق ٠ وقـد زاد هذا العدد زيادة كبرى على عهد الانتداب ، يوم كان التلويح بكرسي الوظيفة يفقد الرزين رزانته ، وينسي التاجر تجارته ، ويهمل المزارع زراعته فامتلأت دوائر الدولة بأناس لا يمتون الى العلم والفضيلة والكفاءة بشيء ، وصارت الوزارات المتعاقبة تفكر في ضرورة تطهير دوائر الدولة من الذين أثبتت التجارب عدم لياقتهم للخدمة ، وكذلك من الذين لم تبرهن الايام على نزاهتهم ، أو عزة نفوسهم ٠

وفي يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١ صادق المجلس النيابي على « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » وقد نصت مادته الاولى على أن :

« لمجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص ، أن يصـدر قرارا بفصل أي موظف يعتقد المجلس بعد تدقيق سجله ، ان بقاءه في الوظيفة مضر بالمصلحة العامة بسبب سلوكه الشائن أو تمرده أو كسله غير قابل الاصلاح أو اهماله المتكرر أو عدم مقدرته الثابتة على القيام بواجباته » ٠

« رغبة من الحكومة في أن يكون الاقصاء عن الخدمة مستندا الى أسباب وجيهـة ، فتألفت لجنة في كل وزارة لهذا الغرض ٠

ونصت المادة الثانية من القانون على أن ينفذ هذا القانون لمدة ستة أشهر فقط ٠

وكان هذا القانون أفضل وسيلة لتطهير دوائر الدولة من الادران التي التصقت بها ، لو جرى تطبيقه بعدل وانصاف ، ولكن الاهواء السياسية والمصالح الشخصيـة لعبت فيه دورا خطيرا ، ففصل من الخدمة عدد كبير من الابرياء الذين اضطرت الوزارات المتعاقبة الى أن تعيدهم الى الخدمة بأساليب مختلفة ٠

فلما طوي بساط « الوزارة السعيدية الثانية » قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ ك ١ / ٩٣٢ اعتبار المذيليـن على نوعين ٠ نوع فصل لسلوكـه الشائن ، فلا يجوز اعادة استخدامه ، ونوع فصل لضعف في كفاءته ، فتقرر ارجاعه بأقل من درجته ٠

ولما جاء الاخائيون المعارضون الى الحكم ، توسعوا في هذا الجواز توسعا استفاد منه محسوبوهم ، والذين فصلوا بسببهم ، فلما صارت الوزارة الى جميـل المدفعي ،

استحصلت قرارا من ديوان التفسير بأن كلمة « الفصل » الواردة في هذا القانون لا تعني (العزل) الوارد ذكره في قانون انضباط موظفي الدولة وعلى هذا بدأ المفصولون يعودون الى الوظائف الحكومية بالتدريج ، فتلاشت الغاية التي قصدها المشرع عند وضعه « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » ·

الغاء وزارة الري والزراعة

كانت « الوزارة العسكرية الثانية » قد أحدثت « وزارة الري والزراعة » منذ عام ١٩٢٧ على الرغم من معارضة الصحف والوطنيين ، فلما جاء عهد الاقتصاد في نفقات الدولة ، على عهد الوزارة السعيدية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ الغاء هذه الوزارة ، وادماج ملحقاتها « من المديريات العامة » بوزارة الاشغال والمواصلات ، على أن يستبدل عنوان هذه الوزارة بـ (وزارة الاقتصاد والمواصلات) وقد أقر المجلس النيابي التشريع للتبديل والالغاء بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠ ·

الملك حسين

لما رفض ملك الحجاز ، الحسين بن علي ، قبول المعاهدة التي عرضتها الحكومة البريطانية عليه ، واجتاحت الجيوش النجدية أرض الحجاز ، فقوضت أركان الحكومة الهاشمية ، أبعدت الحكومة الانكليزية العاهل العربي « الملك حسين » الى « جزيرة قبرص » وألزمته بالاقامة فيها ، فلبث أسيرها نحو خمسة أعوام كانت صحته خلالها تسير من سيء الى أسوأ حتى اذا تصرمت أيام تشرين الثاني ١٩٣٠ اضطر الملك فيصل للذهاب الى تلك الجزيرة النائية ونقل والده المعظم الى عمان (١) قاعدة امارة نجله الثاني الامير عبد الله بن الحسين ·

وقد اقترح أحد نواب « حزب العهد » في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٥ كانون الاول ١٩٣٠ أن يقرر المجلس ايفاد وفد باسم الحكومة العراقية الى « عمان » ليسلم على الحسين ويدعوه الى الاقامة في بغداد ، فقبل الاقتراح ، وسافر الوفد في ٢٩ كانون الاول فكان برئاسة رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، وعضوية النائبين : علي الامام ورؤوف اللوس ، وبعد أن أدى الوفد الرسالة التي ندب اليها ، عاد الى العراق في ١٤ كانون الثاني ١٩٣١ ، أما الملك حسين فانه قبل الدعوة ، وقال انه سيلبيها عندما تتحسن صحته وتساعده على قطع الطريق بين عمان وبغداد ·

وفي الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٢٢ كانون الاول ، قدم نائب الموصل (علي الامام) تقريرا يؤيده فيه (٢٥) نائبا طلبوا فيه تكليف الحكومة سن لائحة قانونية

---

(١) سافر الملك فيصل الى عمان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٠ وعاد الى عاصمة ملكه في ٢٨ منه ، وكان اخوه « الملك علي » يرى وكالة الملك مدة غياب جلالته . فلما عاد الى عاصمة ملكه ، سافر الملك علي الى عمان ليكون على مقربة من ابيه .

لتخصيص المبلغ الشهري الكافي ، من واردات الحرمين ، الى الملك حسين فقبل الاقتراح في الحال ، ثم ظهر ان هذا التقرير يتعارض مع أحكام « القانون الاساسي » (١) الذي لا يجيز للنائب أن يقترح تخصيص أي مبلغ من الميزانية لاي أحد ، وان الملك عبد العزيز السعود كان لا يزال يطالب بأوقاف الحرمين بصفة كونه الحاكم الشرعي في الحجاز ، فاضطر النائب أن يسحب تقريره في الجلسة التالية (ص ٢٢٠ من محاضر مجلس النواب اجتماع ١٩٣٠) ٠

وفي أيار ١٩٣١ اشتد المرض على الملك حسين فقرر مجلس الوزراء في ٢٩ من هذا الشهر أن يسافر الملك فيصل الى عمان لتفقد صحة والده فسافر الملك في اليوم المذكور ومعه أخوه الملك علي تاركا نيابة الملك لاخيه الامير زيد وفي ٣١ أيار عاد الى بغداد ٠

ومن المؤسف جدا أن توافي المنية « الملك حسين » في مساء يوم الخميس ، رابع حزيران ١٩٣١ وهو في « عمان » فتبكيه عيون العرب في مختلف أمصارهم ، ويضطر محبوه في العراق الى اقامة المآتم والفواتح على روحه الطاهرة اسبوعا ، كما ان « مديرية الاوقاف العامة » اقامت حفلة تأبينية عظمى في ١٤ آب بمناسبة الاربعين اشتركت فيها وفود تمثل الانحاء المختلفة ٠

رحم الله الحسين رحمات واسعة ، وأدخله فسيح جنانه ، انه أكرم مسؤول ، فقد ضرب بسلوكه الذي ضحى فيه بعرشه ، وحياته ، أفضل مثل تحتذيه الملوك ، الذين يؤثرون مصالح آلهم العامة على مصالحهم الخاصة ٠

مؤتمر في كربلا

تكتظ « مدينة كربلا » بالزوار عادة في منتصف شهر شعبان من كل سنة ، لموافقة هذا اليوم « ولادة الامام الثاني عشر (ع) » وقد انتهز الحزبان المتآخيان (حزب الاخاء والحزب الوطني) زيارة نصف شعبان من عام ١٣٤٩هج (٥ كانون الثاني ١٩٣١) فسافر اليها وفد يمثل الحزبين المذكورين لاستمالة الرأي العام في الفرات الاوسط الى:

(مناهضة مشروع المعاهدة الجديدة ، بكل الوسائل السياسية ، لانه مشروع جائر ، وصك ممقوت) و (السعي لاسقاط الوزارة السعيدية ، وحل المجلس النيابي ، لعدم مشروعيته) ٠

وقد تمكن الوفد من عقد مؤتمر في كربلا في اليوم المذكور ، حضره ممثلون عن العشائر المختلفة ، ولفيف كبير من الشخصيات ، والقيت فيه الخطب الحماسية حتى اسفر عن توقيع مضبطة تؤيد المبادىء المذكورة ، وتقول بضرورة السعي لتحقيقها بكل

---

(١) لا يجوز عرض لائحة قانونية او ابداء اقتراح على احد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية الا من قبل احد الوزراء — المادة ١٠٥ من القانون الاساسي العراقي —

الوسائل الممكنة ·

وبعد أن زار الوفد النجف ، والكوفة ، والحلة ، ولقي من حفاوة الاهلين ، ومراقبة السلطة الشيء الكثير ، عاد الى بغداد في اليوم السابع من كانون الثاني ، ورفع الى الملك التماسا بأن يستعمل صاحب العرش حقه الدستوري في عدم المصادقة على المعاهدة الجديدة ·

استيزار معارض

ومما يجدر ذكره في هذا المقام ، ان مزاحم أمين الباجه‌جي ، كان من أشد أعضاء « الحزب الوطني » معارضة للوزارة السعيدية ، وأكثر الناقمين على المعاهدة وعلى عاقديها ، ولكن ما كاد زملاؤه يسافرون الى الفرات الاوسط ، في المهمة التي ألمعنا اليها آنفا ،حتى تصالح مع نوري السعيد ، فقرر هذا ادخاله عضوا في وزارته ، واستحدث له منصب « وزارة الاقتصاد » وتبودلت ، بهذه المناسبة ، الرسالتان التاليتان :

بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣١

عزيزي « مزاحم بك »

أكتب اليك مستعرضا ومؤكدا ما وقع بيننا من الاحاديث والمقترحات طيلة الاسبوعين الماضيين ·

انني بالرغم مما أوقعته بيننا الظروف القاسية ، وما ولده سوء التفاهم لم أشعر نحوك في يوم من الايام الا بذلك الشعور الاخوي الذي وحدنا ، وجعل قبلتنا سوية في زمن الدولة العثمانية ، انهاض الوطن وتخليص البلاد العربية من المصائب والويلات ·

انني كنت ولم أزل من المعجبين بآرائك السياسية، ومبادئك الوطنية والاجتماعية، وكنت على الدوام أتمنى ان الظروف قد تساعدنا في زمن من الازمان على جمع الشمل بغية الاستفادة من مواهبك ، حتى نتعاون في سبيل تحقيق أماني البلاد وآمالها ·

يسرني كثيرا أن أؤكد لك ما قلته لك سابقا : ان الظروف الحاضرة قد فسحت مجالا واسعا للقيام بما نطمح الى تحقيقه من مبادىء ، وتقديمه من خدمات الى بلادك ، التي هي في أمس الحاجة الى جهودك ·

أظنك تتفق معي في ان أهم ما يجب أن نتفرغ اليه ، وننصرف بكليتنا الى تحقيقه في الآونة الحاضرة ، هو انعاش هذه البلاد اقتصاديا ، والاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لذلك بانتهاج السياسة الحازمة التي تفاهمنا عليها ، وتسهيلا لتحقيق هذه الغاية لقد احدثنا وزارة الاقتصاد ، وجمعنا فيها أهم دوائر الانتاج الحكومية ·

اني وجدت فيك أحسن من يعهد اليه بتقليد هذه الوزارة ، وأرى نفسي سعيدا لان صاحب الجلالة المعظم يشاركني بهذا الرأي تماما ، كما تعلم ، وقد أبدى لك ولي رغبته الاكيدة المطاعة في هذا الشأن في فرص متعددة ·

فلهذا أدعوك أن تعمل برغبة صاحب الجلالة ، وتسارع الى خدمة وطنك المفدى بتقلد وزارة الاقتصاد ، وثق وتأكد بأنني سأكـون على الدوام معضدا لك ، ومنفـذا لاقتراحاتك التي لا أشك انها ستكون أحسن معبر لآرائك السياسية المعروفة في ميادين الاعمال ٠

المخلص : نوري السعيد

بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣١

عزيزي صاحب الفخامة نوري باشا السعيد المحترم

بعد التحية : تشرفت بكتابكم المؤرخ في ٥ كانون الثاني ١٩٣١ ، وأحطت علما بما احتوى عليه من التأكيدات التي أشكركم عليها ٠

اني أقبل بدعوتكم ، نزولا عند رغبة صاحب الجلالة الملك المعظم ، الذي تلطـف علي بها في فرص متعددة ، مؤملا من وراء عضدكم ــ الـذي تعضدوني به ــ أن أجـد الظروف مساعدة للقيام بما يتطلبه الوطن من خدمات ، وانها تمكنني من تحقيق مبادئي السياسية ، والاجتماعية ، المعروفة ٠

واقبلوا مني مزيد الاحترام والتعظيم ٠ المخلص : مزاحم الامين الباجه‌جي

الحزب الوطني يقرر فصل الباجه‌جي

كان أقطاب « الحزب الوطني العراقي » وأركان « حزب الاخاء » في جولة سياسية يوم استوزر الباجه‌جي ٠ فلما عادوا الى بغداد اتخذ أقطاب « الحزب الوطني » هـذا القرار :

« بما ان المادة الثامنة والخمسين من نظام الحزب الوطني العراقي تنطق بأن لا يجوز لاحد من أعضاء الحزب أن يتقلد منصبا وزاريا الا بقرار من هيئة ادارة المركـز العام ، وبما ان المادة السابعة والخمسين من النظام نفسـه تصرح بأن كـل من تعمد الخلاف ، أو حرض عليه ، أو أهمل منهاج الحزب الاساسي ، أو أحكام نظامه الداخلي، أو خالف مقررات الهيأة الادارية المركزية ، فللهيأة المذكورة أن تعده منفصلا عن الحزب وبما ان مزاحم بك الباجه‌جي قد قبل منصب وزارة الاقتصاد من دون قرار من هيأة ادارة المركز العام لنحزب الوطني العراقي ، وبذلك خالف صراحة المادة الثامنة والخمسين من نظام الحزب،ولما كان الحزب قد سبق أن قرر قرارات عديدة،ونشر بيانات معلومة كلها تصرح بعدم الثقة بالوزارة الحاضرة ، وعدم التعاون معها ، وان مزاحم بك الباجه‌جي المومى اليه قد تعاون مع الوزارة المذكورة واشترك في سياستها ، وبذلك خالف المادة السابعة والخمسين من النظام المنوه عنه ، وأصبح من الواجب عده منفصلا من الحزب ، فقد قررت الهيأة الادارية المركزية للحزب الوطني العراقي فصل مزاحم بك الباجه‌جي من عضوية الحزب باتفاق الآراء ، وذلك في جلستها المنعقدة في الساعة الواحدة زوالية مساء من يوم الاربعاء الموافق ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣١ عند عودتها مـن سفرتهـا السياسية » (١) ٠

---

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣٥١) بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣١م ٠

وقد رد مزاحم بك على هذا القرار فنشر في جريدة « نداء الشعب » الصادرة في اليوم التالي « بأنه هو الذي قد فصل نفسه من الحزب بالاستقالة التي رفعها الى معالي عميد الحزب في ٥ كانون الثاني ١٩٣١ ولكن الجريدة علقت على رده بأن معالي المعتمد كان في السفرة السياسية مع زعماء حزب الآخاء ، وأنه لم يطلع على كتاب الاستقالة مطلقا ·

وفي أواخر نيسان ١٩٣١ انتمى مزاحم الباجهجي الى « حزب العهد » الحكومي ولكنه سرعان ما ترك هذا الحزب ايضا بعد استقالة الوزارة السعيدية الاولى واخراجه من الوزارة ·

التشهير بالمجلس النيابي

تفنن المعارضون في مهاجمة « الوزارة السعيدية » وتفننوا في انتقاد سلوكها في مكافحة المعارضة ، فلم يتركوا شاردة أو واردة الا احتجوا عليها لدى المقام الاعلى · ولما ضاقت بهم السبل ، عمدوا الى التشهير بالمجلس النيابي ، فرفع لفيف منهم استقالته من العضوية بالشكل التالي :

الى معالي رئيس المجلس المحترم

نزولا عند الثقة الغالية التي أولانا اياها المنتخبون الثانويون في لواء بغـداد ، بالرغم من العقبات التي استهدفوها ، وبرا بالعهد الذي قطعناه لهم قبل الانتخاب ، دخلنا المجلس ، وسعينا جهد طاقتنا للتعبير عن أماني الامة ، وتحقيق غاياتها ، ولكننا رأينا أعمالا ومقررات جعلتنا نشعر بأن استمرارنا على ما نحن فيه سيؤدي حتما الى نكثنا بالعهد ، وسيكون حنثا منا باليمين التي أقسمناها للمحافظة على احكام القانون الاساسي، لان الادلة والبراهين قد توفرت لدينا بأن الحكومة لم تحترم الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور ، ولم تعبأ بأحكام القوانين في تنفيذ اغراضها وغاياتها ، التـي لا تأتلف والصالح العام ·

فمثلا يصرح وزير الداخلية وزملاؤه بأن قانون الجمعيات مرعي الاجراء ،والسلطات تمنع ، بأمر منه ، فتح الشعب والفروع في الانحاء لحزب الاخاء ، ووسائط الحكومة ونفوذها لا تزال تستعمل للتضييق على المنتمين اليه ، وللحيلولة دون توسعه ، وقد قدم أحدنا تقريرا في أهم قضية تعالجها الحكومة وهي النفط ، ومع أن هذا التقرير قد بني على الاساس والرأي الواردين في خطاب العرش ، اهمل ولم يدخل في منهـاج الجلسات ، بالرغم من مرور أربعة أشهر على تقديمه ، وخلافا لنظام المجلس الداخلي ·

تصدر البيانات الرسمية على لسان الوزراء في المجلس وفي الصحف حول مسائل هامة ، ويأتي ميعاد تنفيذها فلم تنفذ ولم تتحقق صحتها · تهدر أموال الامة والاوقاف في سبيل التحزبات بدون رادع ·

فتجاه هذه الاعمال ، وما صدر من الحكومة والمجلس الى هذا التاريخ ، من الاجحاف بحقوق البلاد ، لم نتمكن من التوفيق بين الواجبات التي أقسمنا على حسن القيام بها ، وبين ما فصلناه من الافعال ، نقدم استقالتنا من النيابة ودمتم ٠

٨ آذار ١٩٣١ علي جودت رشيد عالي ياسين الهاشمي

وقد تذاكر المجلس النيابي في هذه الاستقالة في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ آذار ٩٣١ بعد أن عجز رئيس الوزراء عن حمل المستقيلين على سحب استقالتهم ، فتلي كتاب الحكومة الذي يفند المخالفات المسندة اليها ، في كتاب الاستقالة ، وهاجم المعارضة كل من : علي الامام ، ومعروف الرصافي ومزاحم الباجهجي ، وثابت عبد النور ، فرد عليهم (١) السيد صادق البصام مهاجمتهم ، وبعد أن كثر السباب ، والشتم ، وضعت الاستقالة بالتصويت فقبلت (٢) ٠

ولما قررت الحكومة الشروع في الانتخابات الفرعية لاملاء الشواغر في المجلس النيابي بحسب ما نص عليه قانون انتخاب النواب ، قررت المعارضة مقاطعة هذه الانتخابات وأذاعت ما يلي :

« لما كان من أخص مطالب حزب الاخاء الوطني ضمان الحياة الدستورية الصحيحة ووجوب اجراء الانتخابات في جو حر لا يشبه هذا الجو الفاسد في ظروفنا الحاضرة ، فقد تقرر لدى الحزب عدم الاشتراك في هذه الانتخابات الفرعية ، وعدم ترشيح أحد من قبله لهذه النيابات الشاغرة » (٣) ٠

الحلف العربي

تأليف وفد عراقي

اتجهت أفكار بعض السياسيين في البلاد العربية ، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ » الى خلق « وحدة عربية » تجمع شتات العرب ، وتوحد كلمتهم ، وتفسح مجال العمل والنشاط والتعليم أمام أكبر عدد ممكن منهم ، متخذين من روابط الثقافة واللغة والدين وسائر المصالح المشتركة ، ما يسوغ هذا المسعى ويبرره ، وقد عقدت لذلك بعض الاتفاقيات والمعاهدات ، ولكنها لم تحل مشكلا أساسيا ، ولم تقم بخدمة تذكر ٠

وكان المخلصون ينادون ، طوال هذه المدة ، بوجوب توجيه الكفاح العربي توجيها صحيحا ، يضمن للعرب وحدتهم ، ويجعلهم أمنا بعد خوفهم ، وعزا بعد ذلهم ، كما أن العراق كان في طليعة الاقطار العربية المؤمنة بهذا التوجيه ، والساعية لهذا الغرض ٠

---

(١) جريدة « السياسة » العدد ٣٩٩ بتاريخ ٩ اذار ١٩٣١ ٠
(٢) محاضر مجلس النواب اجتماع ١٩٣٠ ص ٥٧٧ ـ ٥٨٤ ٠
(٣) جريدة « العالم العربي » العدد ٢١٦٨ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣١ ٠

ولما تكونت «الوزارة السعيدية الاولى» أعرب الملك فيصل عن رغبته في أن يعجل في وضع الحجر الاساسي لما يفكر به السياسيون، ولما ينادي به المخلصون، فتألف وفد برئاسة رئيس الوزراء، نوري السعيد، وعضوية رئيس أركان الجيش، طه الهاشمي، ومدير الامور الخارجية، موفق الالوسي، وسكرتير وزارة الدفاع، أحمد المناصفي، للاتصال بالبلدان العربية لتحقيق هذا الغرض، وقد استقل هذا الوفد طائرة خاصة غادرت بغداد في صباح يوم الاربعاء الموافق ٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ «٢٥ آذار ١٩٣١م» ومتوجها نحو «عمان» ف «اليمن» ف «المملكة الحجازية النجدية» بعد أن صدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئيس الوزراء ومنصب وزير الداخلية بالوكالة الى وزير المالية رستم بك حيدر ·

تبادل البرقيات

وكان الملك فيصل، قد أبرق الى الملك عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة الحجازية ـ النجدية البرقية التالية في يوم ٧ شباط ١٩٣١م قبل مغادرة الوفد بغداد:

جلالة الملك ابن السعود ـ مكة

بالنظر الى رغبتنا الشديدة في تقوية أواصر الصداقة بين حكومتينا، فاننا مستعدون في أي وقت كان، لنتوصل الى تفاهم على أي اقتراح ترغبون جلالتكم في ابدائه، بما في ذلك اتفاقية تسليم المجرمين · أشعر تماما ان المبادلة بالآراء، بصورة شخصية، ستكون ذات فائدة كبرى، وقد سنحت الفرصة الآن، لمناسبة تأجيل مجلس الامة العراقي لمدة من الزمن، واني مستعد لارسال رئيس وزرائي على الفور، لامضاء اتفاقية حسن الجوار، وللمذاكرة مع جلالتكم في جميع النقاط، التي لها علاقة بالمصلحة المشتركة، فاذا وصل جدة بعد رمضان فورا فان كل اتفاقية قد توقع، يمكن ابرامها من قبل البرلمان العراقي في الاجتماع الحالي · أرجو جلالتكم الاجابة برقيا عما اذا كان هذا الاقتراح مقبولا لدى جلالتكم

فيصل (١)

ولم يشأ الملك ابن سعود أن يتأخر في الرد على هذه البرقية، فطير الجواب التالي:

صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل ـ بغداد

تلقيت بسرور برقية الاخ · نشكر عواطفكم السامية، ونرحب بوفد جلالتكم، وباقتراحاتكم، وبالتوقيع على معاهدة حسن الجوار · وأنا على استعداد للمذاكرة في كل ما ذكره الاخ، وواثق بأن روح التفاهم التي عبرتم عنها جلالتكم ستحل بواسطتها جميع الامور المعلقة · وأملنا كبير أن يكون لبلادينا الفائدة العظمى من هذا الاتفاق، بل للامة العربية جمعاء ·

عبد العزيز (١)

كما ان الملك فيصل كان قد أبرق الى امام اليمن، الامام يحيى حميد الدين، والى شقيقه أمير شرقي الاردن الامير عبد الله، بمآل البرقية التي طيرها الى الملك عبد

---

(١) جريدة السياسة العدد (٣٨٤) بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩٣١ ·

العزيز آل سعود ، فتلقى أجوبة بالاستحسان والتأييد للخطوة التي قرر العراق أن يخطوها في سبيل « الحلف العربي » .

في شرقي الاردن

وصل الوفد العراقي الى «عمان» يوم ٢٥ آذار ١٩٣١ ، فتقدم بمشروع معاهدة الصداقة المنوي عقدها بين العراق وشرقي الاردن ، فتولاها المسؤولون في الاردن بالدرس والتدقيق ، ولم يطل المطال فقد وقع كل من رئيس الوزارة العراقية ، نوري السعيد ، ورئيس وزراء شرقي الاردن ، عبد الله سراج ، المعاهدة الآتي نصها في يوم ٨ ذي القعدة ١٣٤٩ (٢٦ اذار ١٩٣١) .

معاهدة صداقة بين العراق وشرق الاردن

لما كان كل من جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، وصاحب السمو الامير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، راغبين في تأسيس علاقات ثابتة وودية بين بلاديهما ، وفي تقديم انموذج عملي لحسن التفاهم الذي يرغب بجد في وجوده بين ملوك العرب ، والحكومات العربية، فقد قررا عقد معاهدة من أجل هذا الغرض، وعينا مفوضين عنهما : —

عن صاحب الجلالة ملك العراق .
فخامة نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق .
عن صاحب السمو أمير شرق الاردن .
فخامة الشيخ عبد الله افندي سراج ، رئيس وزراء شرق الاردن .
اللذين بعد أن اطلعا بعضهما بعضا على تفويضيهما ووجداهما صحيحين وطبق الاصول ، قد اتفقا على ما يأتي : —

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة ملك العراق بامارة شرق الاردن ، ويعترف صاحب السمو أمير شرق الاردن ، بالمملكة العراقية .

المادة الثانية : تكون الصلات بين الحكومتين : العراقية والاردنية ، قائمة على أساس التعاون الوثيق ، والود الصميم .

المادة الثالثة : تقوم الحكومتان العراقية والاردنية ، في أقرب وقت ، بعقد اتفاقات فيما بينهما حول الشؤون التجارية والبريدية والكمركية والاقامة ، والانتقال وتسليم المجرمين .

المادة الرابعة : تتعاون الحكومتان العراقية والاردنية على مراقبة الامن على الحدود ، ومنع التعديات واتخاذ التدابير الصحية المشتركة بين البلادين .

تبرم هذه المعاهدة وفقا لاحكام دساتير البلادين ، وتصبح نافذة عند تبادل الابرام ، الذي يجري بأسرع ما يمكن .

وتصديقا لذلك وقع المفوضان المذكوران في هذه المعاهدة ، وأثبتا ختميهما عليها ·

كتب في عمان في اليوم الثامن من شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣١ ميلادية (١) ·

نوري السعيد　　　عبد الله سراج

الانتقال الى القاهرة فالحجاز

ما كاد الوفد العراقي يفرغ من عقد « معاهدة صداقة بين العراق وشرقي الاردن » حتى غادر « عمان » الى « القاهرة » في صباح اليوم الثامن والعشرين من شهر آذار ١٩٣١م ، ومن « القاهرة » قصد « الاسكندرية » ومنها أبحر الى « جده » ثم توجه الى « مكة المكرمة » ، حيث عقد مع سمو الامير فيصل آل سعود ، النائب العام لجلالة الملك ابن سعود :

---

(١) بعد مرور سنة وثلاثة اشهر على عقد هذه المعاهدة ، جرى تبادل مذكرات تعيين الحدود وتثبيتها بين العراق وشرقي الاردن على النحو الاتي :

صاحب الفخامة حضرة رئيس وزراء شرقي الاردن الافخم　　　٣٠٩٧
في ٣١ تموز ١٩٣٢

يا صاحب الفخامة

بالنظر الى العلاقات الودية الوثيقة القائمة بين البلدين ، تلك العلاقات التي توطدت مؤخرا بمعاهدة خاصة ، ترى الحكومة العراقية ان الوقت قد حان لان تعرف بدقة اكثر الحدود الحالية بين العراق وشرقي الاردن باتفاق متقابل بواسطة تبادل كتب . وبناء على ذلك فقد فوض الي ان اقترح تعريف الحدود على الصورة الاتية :

« تبدأ الحدود بين العراق وشرقي الاردن في الجنوب من نقطة اتصال حدود العراق — نجد ، بحدود شرقي الاردن — نجد ، وتنتهي في الشمال في اقرب نقطة الى قمة جبل الطنف الواقع على حدود العراق — سورية وحدود سورية — شرقي الاردن كما ستحدد نهائيا . تتبع الحدود بين هاتين النقطتين النهائيتين الظواهر الطبيعية البارزة على قدر الامكان ، ولكن على شرط ان لا تنحرف اكثر من خمسة كيلومترات من خط مستقيم ممتد بين هاتين النقطتين النهائيتين » ·

يسر الحكومة العراقية ان تعلم ما اذا كانت حكومة شرقي الاردن توافق على هذا التعريف للحدود بين العراق وشرقي الاردن . تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احتراماتي ·

نوري السعيد : رئيس الوزراء

— امارة شرقي الاردن —　　　رو — ٦/٢٠٠ — ٤٨١/١
رئاسة الوزراء　　　١٦ آب ١٩٣٢

صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم — بغداد

يا صاحب الفخامة

اشارة لكتابكم المرقم ٣٠٩٧ بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣١

انشرف بابلاغ فخامتكم ان حكومة شرقي الاردن ، التي اطلعت على تكليف حكومة العراق بأن تعرف

١ ـ معاهدة صداقة وحسن جوار في ٧ نيسان ١٩٣١ ·
٢ ـ بروتوكول تحكيم في ٧ نيسان ١٩٣١ ·
٣ ـ معاهدة تسليم المجرمين في ٨ نيسان ١٩٣١ ·

وعلى أثر ذلك صدر البيان الرسمي التالي في بغداد وفي مكة المكرمة :

١ ـ وقع المندوبان عن حكومتي العراق ، والحجاز ونجد وملحقاتها ، في مكة المكرمة ، على معاهدة صداقة وحسن جوار وبروتكول تحكيم ، في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ وعلى معاهدة تسليم المجرمين في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ و ٨ نيسان ١٩٣١ وستنشر نصوصها في مكة وبغداد في يوم واحد يتفق عليه فيما بعد ·

٢ ـ تم التفاهم بين الحكومتين على الدخول في مفاوضات من أجل أوقاف الحرمين الشريفين في العراق ، ولعقد اتفاقية تتعلق بجوازات السفر بين المملكتين ، وبالرسوم الكمركية على منتوجات البلدين ، بالتعاون على ما فيه مصلحة المملكتين من الوجهتين المالية والاقتصادية اهـ ·

وهذه نصوصها :

١ ـ معاهدة صداقة وحسن جوار

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ابن الملك حسين ، ملك العراق ، من جهه :

وحضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة أخرى ·

بمناسبة اجتماعهما في اليومين الثالث والعشرين ، والرابع والعشرين ، من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٨ هجرية (الموافق ٢٢ و ٢٣ شباط ١٩٣٠ ميلادية) وبناء على ما دار بين مندوبي حكومتي جلالتيهما حينئذ من المباحثات التمهيدية، لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار، بين المملكة العراقية وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ،وما تم الاتفاق عليه من الاسس الملائمة ، وبناء على الرغبة التي أبدتها الحكومتان في تثبيت هذه الاسس

بدقة اكثر ، الحدود الحالية بين شرقي الاردن والعراق باتفاق متقابل بواسطة تبادل كتب ، فوضت الي ان اجيب فخامتكم بأنها قبلت بتعريف الحدود على الوجه الاتي :

« تبدأ الحدود بين العراق وشرقي الاردن في الجنوب من نقطة حدود العراق ـ نجد ، بحدود شرقي الاردن ـ نجد ، وتنتهي في الشمال في اقرب نقطة الى قمة جبل الطنف ، الواقع على حدود العراق ـ سورية وحدود سوريا ـ شرقي الاردن كما ستحدد نهائيا . تتبع الحدود بين هاتين النقطتين النهائيتين الظواهر الطبيعية البارزة على قدر الامكان ، ولكن على شرط ان لا تنحرف اكثر من خمسة كيلومترات عن خط مستقيم ممتد بين هاتين النقطتين النهائيتين » .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول جزيل الاحترام والاجلال

عبد الله السراج : رئيس الوزراء

بصيغة نهائية ، وبناء على رغبة جلالتيهما في بذل ما يستطاع من الجهد لجمع شمل الامة العربية ، وتوحيد كلمتها :

فقد قررا عقد معاهدة من أجل هذا الغرض وعينا مفوضين عنهما وهما : ـ

عن صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ابن الملك حسين ملك العراق ، صاحب الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ٠

وعن صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، صاحب السمو الملكي الامير فيصل ، النائب العام لجلالته ، ووزير الخارجية اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وطبق الاصول ، قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى ـ يسود بين المملكة العراقية ، وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ، سلم دائم ، وصداقة وطيدة ، لا يمكن الاخلال بهما ، ويتعهد الفريقان الساميان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة عليهما ، وأن يحلا بروح السلم والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي تنشأ بينهما ٠

المادة الثانية ـ تؤسس حالا بين المملكتين علاقات التمثيل السياسي والقنصلي ، وفقا للاصول المرعية في الحقوق الدولية العامة ٠

المادة الثالثة ـ يتعهد كل من الفريقين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر ، وبان يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للاعمال غير القانونية ، أو الاستعداد لها ، بما في ذلك الغزو ، مما تكون موجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر ٠

المادة الرابعة ـ عندما يبلغ السلطات المختصة ، المعينة في المادة الثامنة ، ان في أراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح ، أو أكثر ، بقصد ارتكاب أعمال السلب ، أو النهب ، أو الغزو أو غيرها ، من الاعمال غير القانونية الاخرى ، في المنطقة المجاورة لحدود المملكتين ، يجب أن تنذر تلك السلطات احداهما الاخرى ، أو موظفيها ، أو عشائرها ، بذلك بالمقابلة ، وبدون تأخير ٠

المادة الخامسة ـ اذا بلغ أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وقوع عمل من الاعمال الواردة في المادة الرابعة أعلاه ، ضمن أراضيه ، فله أن يبلغ الفريق الآخر ليتخذ التدابير المقتضية لمعاقبة المعتدين ، بعد رجوعهم الى بلاده ، اذا كانوا من رعاياه ، ولمنعهم من اجتياز الحدود ، اذا كانوا من رعايا الحكومة المخبرة ، أو من رعايا غيرها ٠

المادة السادسة ـ بصرف النظر عن الفقرة الاولى من المادة الثالثة من معاهدة بحره ، فان لعشائر الفريقان ملء الحرية في التنقل في أراضي المملكتين ، بقصد الرعي ، أو المسابلة ، ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يضع أقل عرقلة في سبيل ذلك ٠

المادة السابعة ـ لا يجوز لاحد الفريقين أن يجبر رعايا الفريق الآخر ، عندما يكونون داخل أراضيه ، على الالتحاق بقوات ، نظامية كانت أو غير نظامية ، لتأديب عصيان أو للاشتراك بحركات عسكرية ٠ ٠

المادة الثامنة ــ ان السلطات المختصة ، المنوط بها تنظيم التعاون العام ، ومسؤولية القيام بالتدابير المقتضية على الحدود لتطبيق أحكام هذه المعاهدة ، هي : ــ

من الجانب العراقي : أكبر موظف اداري في البادية أو من ينوب عنه ·
من الجانب الحجازي النجدي : أكبر موظف اداري في البادية أو من ينوب عنه ·
ولهؤلاء المأمورين فقط ، حق المخابرة فيما بينهم ، لاجل التعاون ، ولحل المسائل التي تحدث من وقت لآخر على الحدود ، وبين العشائر ، وعليهم أن يتبادلوا المعلومات فورا عما يقع من حوادث في جهة أحدهم ، بما له علاقة بسلامة الامن في جهة الآخر ·

المادة التاسعة ــ لاجل تسهيل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، والمحافظة على صلات حسن الجوار بوجه عام ، تشكل (لجنة حدود دائمة) قوامها أربعة من المأمورين ، يختارون لهذا الغرض ، من وقت لآخر ، النصف من قبل الحكومة العراقية ، والنصف الآخر من قبل الحكومة الحجازية النجدية ، وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في كل ستة أشهر ، واذا اقتضت الحال فأكثر من ذلك ·

المادة العاشرة ــ تجتمع اللجنة المار ذكرها في المادة التاسعة للمرة الاولى في المنطقة المحايدة ، وبعد ذلك بالتناوب في العراق أو في نجد ، أو في المنطقة المحايدة ، في محل يعين من قبلها قبل انتها كل اجتماع ·

ان وظائف هذه اللجنة ، هي السعي لان تحسم بطريقة ودية أية مسالة من المسائل التي تتعلق بتطبيق أحكام هذه المعاهدة ، فيما يختص بالمرعى ، وتنقلات العشائر ومنازعاتها ، وتقدير الخسائر الطفيفة ، وغير ذلك مما يتعلق بمسائل الحدود، وتنفيذا لاحكام هذه المعاهدة ، وتأمينا لمناسبات حسن الجوار ، مما لم يتم الاتفاق عليه بين مأموري الحدود المحليين المختصين · وكل قرار تتفق عليه اللجنة ، يجب تنفيذه خلال ثلاثة أشهر من قبل الحكومتين ، كل فيما يتعلق بها ، وعند حصول الخلاف بين أعضاء اللجنة في أمر من الامور الداخلة في اختصاصها ، عليهم أن يودعوا ذلك الامر الى حكومتهم للبت فيه ، ما عدا المسائل الداخلة في اختصاص المحكمة ، المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية بحره ، فانها تحال على تلك المحكمة للنظر فيها وفق أحكام الاتفاقية المذكورة ·

المادة الحادية عشرة ــ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بتنفيذ كل حكم يصدر من المحكمة التي تؤلف وفق المادة الثانية ، من اتفاقية بحره ، في خلال مدة لا تتجاوز الستة الاشهر من تاريخ صدوره ·

المادة الثانية عشرة ــ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهدا متقابلا ، بأن يمنعا الموظفين التابعين لهما من اجتياز الحدود ، والاختلاط بعشائر ورؤساء قبائل الفريق الآخر ، سواء أكانوا مشاة ، أو ركبانا ، أم في السيارات ، أم في الطيارات ، ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم ، اذا لم يكن اجتيازهم باذنها ، مع استثناء اجتياز الموظفين للحدود ، تنفيذا لاحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة ·

المادة الثالثة عشرة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، تعهدا متقابلا ، بأن يتخذا التدابير لمنع الاجانب المقيمين في بلادهما ، أو القادمين منها ، أو رعايا الفريقين المتعاقدين ، من اجتياز حدود بلاد الفريق الآخر ، بقصد السياحة ، أو الاكتشاف ، أو الصيد ، أو أي قصد آخر ، بدون استحصال اذن سابق ، أما من القنصليات ، وأما من السلطات المنصوص عليها في المادة الثامنة التابعة لكل من الفريقين ، ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم ، اذ لم يكن اجتيازهم باذنها ، مع مراعاة الاحكام الواردة في اتفاقية بحره وغيرها من الاتفاقيات المنعقدة بين الفريقين ، فيما يتعلق بالعشائر وتنقلاتها ·

المادة الرابعة عشرة ـ يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في الدخول بأقرب فرصة في مفاوضات من أجل عقد اتفاقيات خاصة بالامور الاقتصادية والقنصلية والاقامة والجنسية ·

المادة الخامسة عشرة ـ كل اختلاف يحصل بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، فيما يتعلق بنصوص هذه المعاهدة ، أو المعاهدات أو الاتفاقيات المنعقدة بين المملكتين ،قبل تاريخ هذه المعاهدة ، وكل اختلاف يحصل بعد تاريخها من جراء أحكام المعاهدات والاتفاقيات الجديدة المبرمة بينهما ، يجب أن يحال الى التحكيم الذي يجري بموجب البروتوكول المرفق بهذه المعاهدة ·

المادة السادسة عشرة ـ حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما ·

حررت في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية ·

نوري السعيد　　　　　　فيصل عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

٢ ـ بروتوكول تحكيم

بناء على الرغبة التي أظهرها الفريقان الساميان المتعاقدان ، في المادة الخامسة عشرة ، من معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١) بين المملكة العراقية ، وبين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ، بشأن احالة الاختلافات الناشئة عن أحكام المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بينهما ، والتي لا يمكن حلها بالطرق السياسية ·

نحن الموقعان أدناه ، المفوضان من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١) بعد أن فوضنا وفقا للاصول للتوقيع على بروتكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الآنفة الذكر ، وقعنا على ما يأتي :

المادة الاولى ـ يجري التحكيم بواسطة محكمين لا يتجاوز عددهم الستة ، ينتخبون بالتساوي من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، برياسة شخص يتفق الفريقان المذكوران على انتخابه من وقت لآخر ·

المادة الثانية ـ اذا رغب أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أن يحيل الى التحكيم أية قضية من القضايا التي يجب احالتها وفق أحكام هذا البروتوكول ، عليه أن يعلن رغبته حينئذ الى الفريق الآخر مع بيان أسماء محكميه ، وعلى الفريق الثاني أن يبين للاول أسماء محكميه أيضا على أن يتم الاجتماع خلال ستة أشهر من تاريخ اعلان رغبة الفريق الاول في اجراء التحكيم ·

المادة الثالثة ـ يجري تعيين رئيس هيئة التحكيم بالاتفاق بين الفريقين في خلال المدة المذكورة في المادة الثانية من هذا البروتوكول ·

المادة الرابعة ـ على كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، أن يرسل الى الفريق الآخر ، والى رئيس هيئة التحكيم ، مذكرة يوضح فيها قضيته ، والحجج التي تستند اليها ، وللفريق المرسلة اليه المذكرة أن يجيب عليها ، بشرط أن يكون ذلك خلال الستة الاشهر المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه ·

المادة الخامسة ـ يجتمع المحكمون في المحل الذي يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين، وعلى هيئة التحكيم أن تصدر قرارها خلال ثلاثة أشهر ·

المادة السادسة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يقدما الى هيئة التحكيم جميع التسهيلات والمساعدات التي تطلبها للقيام بمهمتها ·

المادة السابعة ـ لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين شخصا ، أو أكثر، لبسط نقطة نظره أمام هيئة التحكيم في المسألة المختلف عليها ·

المادة الثامنة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، تعهدا قطعيا ، بقبول وتنفيذ القرار الذي يصدره المحكمون في المسألة المرفوعة اليهم ، وللمحكمين اذا اقتضى الامر ، أن يصدروا قرارهم بالاكثرية ·

المادة التاسعة ـ تدفع كل من الحكومتين رواتب ونفقات المحكمين المعينين من قبلها ، ونصف رواتب ونفقات الرئيس وكتبة الاسرار ، وغيرهم ، ممن يحتاج المحكمون الى مساعدتهم ·

المادة العاشرة ـ يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل النسخة المبرمة من قبل الطرفين ·

كتب في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية · الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية (١) ·

رئيس وزراء الحكومة العراقية	**فيصل عبد العزيز**
نوري السعيد	النائب العام لجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ووزير الخارجية

(١) بعد مرور خمس سنوات على عقد هذا البروتوكول ، عقدت معاهدة اخوة وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ حتمت مادتها الثانية عقد بروتوكول يلحق بهـا

معاهدة تسليم المجرمين

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ·

وحضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من الجهة الاخرى ،

نظرا الى رغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين ، الذين يفرون من وجه العداله ، ويهربون من مملكة العراق الى مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، ومن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الى مملكة العراق ، قد عينا مندوبين مفوضين عنهما : —

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ·

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، نائب جلالته ، ووزير الخارجية

اللذان بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه ، ووجدت صحيحة ، ومطابقة للاصول، قد اتفقا على ما يلي : —

المادة الاولى — تتعهد حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، بأن تسلم الى حكومة العراق، أيا كان من الرعايا العراقيين ، الذين يرتكبون داخل حدود العراق احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ·

المادة الثانية — تتعهد حكومة العراق، بأن تسلم الى حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها، أيا كان من رعايا مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، الذين يرتكبون داخل حدود مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ،

تتحسم بموجبه « جميع الخلافات التي تقع بينهما بطريق المفاوضة الودية » وحيث لم يتيسر عقد هذا البروتكول حتى عام ١٩٣٨م فقد ارتؤي الاستمرار على العمل وفق بروتكول ٧ نيسان ١٩٣١م فتبادل وزيرا خارجية العراق والعربية السعودية هذين الخطابين :

مديرية الامور الشرقية — الرقم ش/٢٥٩٦/٢٥٩٦/٧

وزارة الخارجية : بغداد — التاريخ٧/٢/١٩٣٨

صاحب السمو !

اتشرف بأن اخبر سموكم بأن حكومتي ترتئي الاستمرار على العمل ببروتكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المؤرخة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية و ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية عملا بأحكام المادة (١٥) من المعاهدة المذكورة ، وذلك الى ان يتم تنفيذ البروتكول المذكور في المادة ٢ من معاهدة الاخوة العربية والتحالف المؤرخة في ١٠ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية و ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية ، واتشرف بأن ابدي انه اذا شاطرتنا حكومتكم هذا الراي ، فان جواب سموكم بهذا المال وهذا الكتاب سوف يؤلفان الاتفاق الرسمي في هذا الخصوص من جانب الحكومتين ·

انتهز هذه الفرصة لاعرب لسموكم عن فائق تقديري واحترامي · وزير الخارجية : توفيق السويدي

ويوجدون داخل حدود مملكة العراق ·

المادة الثالثة ـ لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين · أما الجرائم التي يجب تسليم المجرمين فيها (ولا تعتبر من الجرائم السياسية) فهي قطع الطريق ، أو السرقة، أو السلب ، أو النهب ، أو القتل ، أو الجرح ، أو الغزو ، أو التعدي الشديد ، سواء أكان المجرم فردا ، أم جماعة ، وسواء أكان الجرم موجها ضد فرد أو جماعة · وكذلك لا يعتبر جرما سياسيا كل قيام ضد شخص أحد صاحبي الجلالة أو ضد شخص أحد أفراد عائلتيهما ·

المادة الرابعة ـ ان طلب تسليم المجرمين الذي تقدمه الحكومة العراقية ، يجب أن يقدم الى السلطة المختصة لحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها ، وأن يكون مشفوعا بالاوراق التالية : ـ

(أ) ورقة تحتوي على أوصاف المجرم ، وما يتيسر من المعلومات ، وذلك لاجل بيان هويته ·

(ب) ورقة تحتوي على خلاصة موجزة عن الجرم الذي ارتكبه المجرم ·

(ج) صورة أي حكم سابق أصدرته محكمة على المجرم ، اذا كان ممن سبق أن حكم عليهم وتختم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة ·

المادة الخامسة ـ ان طلب تسليم المجرمين ، الذي تقدمه حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها يجب أن يقدم الى السلطة المختصة في حكومة العراق ، وأن يكون مشفوعا بالاوراق المذكورة في المادة الرابعة ، وتختم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة ·

المادة السادسة ـ لا يجوز ، بمقتضى هذه المعاهدة ، تسليم أي فرد بسبب أي جرم ارتكبه قبل تاريخ تنفيذها ·

حضرة صاحب السمو الملكي الامير فيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية : جدة

وزارة الخارجية — الرقم

ـ مكة المكرمة ـ — التاريخ ٧ محرم ١٣٥٧ الموافق ٨ مارس ١٩٣٨

يا صاحب الفخامة !

اتشرف بأن اشير الى كتابكم المؤرخ في ٧ـ٢ـ١٩٣٨ ورقم ش/٢٥٩٦/ ٧/٢٥٩٦ الذي ذكرتم فيه ان حكومتكم ترتئي الاستمرار على العمل ببروتكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المؤرخة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية و ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية ، عملا بأحكام المادة ١٥ من المعاهدة المذكورة ، وذلك الى ان يتم عقد البروتكول المذكور في المادة ٢ من معاهدة الاخوة العربية والتحالف المؤرخة في ١٠ محرم الحرام ١٣٥٥ هجرية و ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية . واتشرف بأن ابدي ان حكومتي تشاطر حكومتكم هذا الراي ، وان كتاب فخامتكم المشار اليه وجوابي هذا عليه يؤلفان الاتفاق الرسمي بهذا الخصوص من جانب الحكومتين وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ·

وزير الخارجية ـ الامير فيصل

حضرة صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي المحترم

وزير خارجية العراق : بغداد

المادة السابعة ـ لا يحاكم أي مجرم ، يسلم وفقا لهذه المعاهدة ، الا عن الجرم الذي طلب تسليمه من أجله • أما الجرائم التي يكون قد ارتكبها قبل تاريخ تسليمه ، ولم يسبق طلب تسليمه من أجلها ، فلا يحاكم عنها الا بعد أن تكون قد أعطيت له فرصة كافية لمغادرته القطر فلم ينتهزها •

المادة الثامنة ـ حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة العربية ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل نسختيها المبرمتين من قبل الفريقين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه بينهما ، ويعمل بها لمدة ثلاث سنوات ، واذا لم يعلن أحد الفريقين الآخر رغبته في تبديلها أو تعديلها قبل انتهاء أجلها بثلاثة أشهر ، فتظل نافذة مدة ثلاث سنوات أخرى •

حررت في مكة المكرمة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية • الموافق ٨ نيسان ١٩٣١ ميلادية •

نوري السعيد　　　　فيصل عبد العزيز

الكتب المتبادلة

ولما كانت « معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها» بحاجة الى بعض الايضاحات ، فقد جرى تبادل الكتب الآتية بين الطرفين :

ـ ١ ـ

مكة ـ ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود •
الى حضرة صاحب الفخامة ، نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة العراقية ورئيس الوفد العراقي المحترم •

السلام عليكم ورحمة الله • وبعد فقد عرض علينا سكرتيرنا الخاص ونائب وكيل خارجيتنا يوسف ياسين ، ما كان بينكم وبينه من أحاديث شفوية ، في المواضيع التي بيننا وبين العراق ، وعلى الاخص في مسألة تسليم المجرمين • ونظرا لرغبتنا في التساهل الممكن للوصول الى حل مرضي في سائر الامور المختلف عليها • أحببنا أن نحدثكم شفويا في المواضيع المختلف عليها ، ولكنا رأينا ان المكاتبة أدعى لتبيين الرأي بصورة جلية واضحة فكتبنا هذا الكتاب لفخامتكم •

لقد تفاءلنا خيرا حينما وردت علينا برقية جلالة الاخ الملك فيصل ، وأعقبها كتاب من وزارة الخارجية العراقية في قضية تسليم المجرمين ، وزاد تفاؤلنا في الوصول لحل جميع المشاكل ما سمعناه من فخامتكم ، من الرغبة في جمع كلمة العرب ، وتأييد حسن الجوار بينهم ، وقد تأكدنا من ذلك ان قضية تسليم المجرمين ستحل طبقا لوجهة

نظرنا التي أبديناها في السابق · ولكن بعد أن اطلعنا على المشروع الاخير الذي قدمتموه ، رأينا ان موقف حكومة العراق لم يتغير · وحيث ان هذا الامر صعب علينا ، وانه هو الذي أحدث الشقاق بيننا وبين العراق في السابق ، ونخشى أن يكون سببا للشقاق في اللاحق ، لم نستطع التساهل فيه ·

لقد كان بيننا وبين العراق أربع مسائل معلقة ذات أهمية كبرى ، أنهينا منها مسألتين : الاولى قضية تصفية المنهوبات التي كانت بين رعايانا ورعايا حكومة العراق ، وهذا فوضنا أمر الحكم فيها لجلالة أخينا الملك فيصل ، وحكم فيها بالذي رآه ، ورضينا ذلك الحكم · والمسألة الثانية هي مسألة معاهدة حسن الجوار ، وهذه قد تم أمرها · وبقي تحت البحث مسألتان : أولاها مسألة تسليم المجرمين ، وهذه نرجو حلها بأسهل ما يمكن · ولقد كان من موجبات أسفنا اصراركم الشديد على الموقف السابق تقريبا ، ذلك الموقف الذي وقفته العراق من قبل ، وتعلمون فخامتكم ان أعز من عندنا هم رجالنا الذين هم يد من أيدينا ، قتلناهم ، وأسرناهم ، قياما بالوفاء الذي تفرضه علينا عهودنا، وتقربنا من جيراننا ، ومن أجل ذلك نحب أن نحرص على الدواء الذي يزيل المرض ، والذي يخشى منه أن يكون خطر على العلاقات الحسنة بين البلادين · وغير ممكن أن نحمل أنفسنا ما لا نطيق ، ولا نقدر الوفاء به ، اذ من الصعب منع الغزو عن البلاد المجاورة ، اذا لم تكن الحكومة واثقة من انها تستطيع أن تمد يدها للمجرمين لمعاقبتهم ، وانه ليس لاولئك المجرمين ملجأ يحميهم من العقوبة · لهذا نحن نخيركم في أحد الامور الثلاثة ·

(١) أما أن يستثنى جرائم رجال البادية : كبيرهم وصغيرهم من الجرائم السياسية ، وتعتبر جرائم كلها عادية يجب التسليم فيها ·

(٢) وأما أن تقبلوا الاقتراح ، الذي اقترحه يوسف عليكم ، وهو أنه لا يعتبر من الاجرام السياسية أعمال الاعتداء بالقوة ، وقطع الطريق ، والسلب ، والنهب ، والسرقة بأنواعها ، والجرح والقتل ، سواء ارتكب من شخص واحد ، أم من جماعة ضد الافراد ، أو ضد ملكهم الخاص ، أو ضد السلطات المحلية · وكذلك جرائم الغزو ، لا تعتبر من الجرائم السياسية ، بمعنى ان كل حكومة تسلم للحكومة الاخرى أي فرد أو جماعة من رعاياها ، قاموا بأعمال غزو في أراضيهم الاصلية ، أو في أراضي الفريق الآخر · وكذلك كل قيام ضد شخصي صاحبي الجلالة ، أو أفراد عائلتيهما لا يعتبر جرما سياسيا ··· وبهذا الشكل تسد الذريعة ·

(٣) فاذا لم يقبل أحد الامرين المذكورين ، فنحن نقبل اقتراحكم ، على شرط أن يكتب لنا كتاب رسمي ، يفيدنا بأن الجرائم التي يرتكبها رجال البادية ، لا تعتبر فيها جرائم سياسية ، وانما يجب التسليم فيها كلها · فبهذا يتم الامر ، وبغيره لا نطيق أن نتعهد بالسلم والسكون على الحدود ، ونرى ان في ذلك صلاحا لرعايانا ولرعايا العراق، وصيانا للسلم في البلدين ·

أما الامر الرابع فهي « مسألة الحصون » التي بنيت خلافا لبروتكول العقير ، فنقترح في شأنها أن تنظروا في الامر من عندكم ، وتقدموا لنا اقتراحكم في طريقة حل

مشكلتها ، لعل الامر ينتهي باقتراحكم بغير التجاء للتحكيم ·

فنرجو أن نلقى من فخامتكم جوابكم الكتابي على هذه الامور ، وأملنا أن تتم المساعي لعمل التقريب اللازم بين البلدين ·

واقبلوا احتراماتنا الفائقة · **عبد العزيز السعود**

ـ ٢ ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩

مولاي صاحب الجلالة

تشرفت بتسلم كتاب جلالتكم تاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ حول بعض القضايا ، التي بين مملكة جلالتكم ، وبين مملكة صاحب الجلالة مليكي ·

ولا يسعني الا أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر لجلالتكم ما تضمنه ذلك الكتاب ، وما أكدتموه جلالتكم من الرغبة في جمع كلمة العرب ، وازالة كل ما من شأنه أن يؤدي الى سوء التفاهم بين المملكتين الشقيقتين ·

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أبسط فيما يلي جوابي على المسألتين اللتين ذكرتم جلالتكم انهما ظلتا معلقتين بين المملكتين ·

١ ـ مسالة اتفاقية اعادة المجرمين :

لما نظرت حكومتي في « لائحة اتفاقية اعادة المجرمين » وضعت نصب عينيها أن تكون اللائحة ملائمة للظروف العامة السائدة في المملكتين · وقد رأت انه لا مناص من النص فيها على استثناء المجرمين السياسيين من الاعادة لسببين جوهريين ، فضلا عن أسباب ثانوية أخرى وهما :

الاول ـ ان أوضاع المملكة العراقية هي أوضاع دولة دستورية ، يسيطر فيها الشعب العراقي سيطرة تامة على كافة شؤون الدولة ، وذلك بواسطة مجلس الامة ، المؤلف من مجلسين تشريعيين تعرض عليهما كافة المعاهدات والاتفاقيات ، فيبرمانها أو يرفضانها · وليس في وسع أية حكومة عراقية أن تقوم بأي عمل تعتقد بأنه لا يلائم رغبة أكثرية المجلسين المشار اليهما ·

واظن انني لا أكون مخطئا اذا اعتقدت بأن أية اتفاقية لا تكفل استثناء المجرمين السياسيين من الاعادة ، لا يؤمل أن يبرمها « مجلس الامة العراقي » ·

الثاني ـ ان مبدأ استثناء المجرمين السياسيين من الاعادة ، من المبادىء المسلم بها لدى جميع الدول المتمدنة · واذا رفضت دولة ما تسليم أي مجرم سياسي تطلبه دولته ، فليس في هذا الرفض عادة ما يخل بروابط الصداقة بين تينك الدولتين · ويخال لي ان جلالتكم تتفقون معي على انه مما يضر بسمعة المملكتين الشقيقتين ،

عقدهما اتفاقية لاعادة المجرمين ، فيها ما لا ينطبق على المبادىء العامة المسلم بها بين الدول المتمدنة ٠

وقد دخلت في المفاوضة مع سكرتير جلالتكم الخاص ، ونائب وكيل الخارجية ، الشيخ يوسف ياسين ، وأنا مضطر الى أخذ هذين الامرين بنظر الاعتبار التام ٠

ولكن ، بناء على ما بينه لي الشيخ يوسف ، من رغبة جلالتكم الشديدة في تعديل نص المادة الثالثة من لائحة الاتفاقية ، وعلى ما أوصتني به حكومة جلالة مليكي على وجه عام ، من تقديم أقصى ما تسمح به الظروف والمصلحة العامة من التسهيلات ، لانهاء المسائل التي انتدبت من أجلها ، فقد أعربت عن استعدادي لقبول تعديل المادة المذكورة، باضافة فقرة اليها تنص على أن لا يعتبر من الجرائم السياسية ، أي قيام مسلح ضد شخص جلالتكم ، أو شخص أحد أفراد عائلة جلالتكم ٠ وهذا بالطبع يقضي أيضا بعدم اعتبار أي قيام مسلح ضد شخص جلالة مليكي ، أو شخص أحد أفراد عائلته ، من الجرائم السياسية ، على سبيل المقابلة ، وذلك ما لم تقترح حكومتي مثله ٠

وقد وافقت على قبول هذا التعديل ، متحملا مسؤوليته ، اعتقادا مني بأنه سينال موافقة جلالتكم التامة ، وانه سيكون له أثره في التوفيق بين وجهتي نظر الحكومتين٠

ولا شك ان جلالتكم تقدرون انني بعملي هذا قد خطوت خطوة واسعة نحو التقارب ، وان التعديل الذي أعربت عن استعدادي للموافقة عليه ، يختلف اختلافا كبيرا عن الاقتراح الاصلي ، الذي قدمته حكومتي ٠ لذلك لا يسعني الا أن أعرب عن دهشتي لما جاء في كتاب جلالتكم من ان موقف حكومتي لم يتغير ٠ وقد أمعنت في الاقتراحات الثلاثة الواردة في كتاب جلالتكم ، فوجدت انه لا فرق بين الاقتراحين ١ ، ٣ من حيث الجوهر ، وان اختلفتا في الشكل ، ويظهر من الاقتراحات عينها ان الفرق الاصلي منها هو منع الغزو ٠ فيسرني بهذه المناسبة أن أؤكد لجلالتكم ان حرص حكومتي على منع الغزو ، لا يقل عن حرص حكومة جلالتكم على منعه ٠

فالغزو في نظر حكومتي من الجرائم العادية ، التي يعاقب عليها وفقا لقانون (منع الغزو والنهب رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٧) الذي أرجو أن تسمحوا لي بتقديم نسخة منه طي كتابي هذا لاطلاع جلالتكم ٠

ولا يخفى ان من المبادىء التي لا جدال فيها ، ان المجرم مهما كانت جنسيته ، يعاقب على جريمته في البلاد التي يرتكبها فيها ، متى قبضت عليه تلك البلاد ، أما الاقتراح رقم ٢ من اقتراحات جلالتكم ، فانه مأخوذ من مادة من مشروع المعاهدة المنوي عقدها بين العراق ومصر ٠

لا يخفى ان مشروع هذه المعاهدة مستند على أسس تقضي بأن يترك للسلطة العدلية حق الحكم باعادة المجرم أو عدمها ، وفقا لقناعتها ، بعد تدقيقها الجرم ، وشهادة الشهود وغير ذلك من الامور ، التي يصعب تحقيقها في مملكة جلالتكم ، نظرا الى

أوضاعها الراهنة · والمادة المذكورة هي جزء متمم لعدة مواد لا يمكن الاخذ بقسم منها دون القسم الآخر ·

واني أعتقد شخصيا ، بأن قبول مثل هذه الاسس لا يؤمن السرعة المنشودة في حسم القضايا التي تنشأ بين مملكتينا ، كما انه لا يؤمن ما ترمي اليه من عدم اتساع المجال للتذمر والشكوى · ومع ذلك اذا كنتم جلالتكم ترجحون في نهاية الامر اعتماد مثل هذه الاسس ، فليس لي حينئذ الا أن أستشير حكومتي في ذلك ، بعد رجوعي الى بغداد · ولا يخفى ان هذا يقضي باعادة النظر في القضية من أساسها ·

ولكنني أؤمل أن يكون فيما بسطته ما يطمن رغبة جلالتكم في هذا الصدد ·

٢ ـ مسالة المخافر

ان هذه المسالة كانت قد بت فيها بين جلالتكم ، وبين جلالة أخيكم الملك فيصل ، كما لا يخفى ، ولست مزودا بأية تعليمات حولها · فاذا كان لدى جلالتكم اقتراح ما في صددها ، فاني على استعداد تام لحمله الى حكومة جلالة أخيكم للنظر فيه ·

تفضلوا يا صاحب الجلالة في الختام بقبول فائق احترامي وتعظيمي ·

خادم جلالتكم المخلص : نوري السعيد

الى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود
ملك الحجاز ونجد وملحقاتها · مكة المكرمة

ـ ٣ ـ

الرقم ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ الموافق ٨ نيسان ١٩٣١

مولاي صاحب السمو الملكي !

بناء على تكلل مساعينا في عقد معاهدة تسليم المجرمين بالنجاح ، وبناء على الرغبة التي أظهرها صاحب الجلالة الملك ، في أثناء الحديث الذي دار بيننا صباح ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ في تقديمي كتابا رسميا خاصا حول الجرائم التي يرتكبها البدو ·

اتشرف بأن أعرض لسموكم ، ان الجرائم التي يرتكبها البدو عادة ، لا بد من أن تدخل ضمن أعمال الاعتداء بعنف ، أو السلب ، أو النهب ، أو قطع الطريق ، أو السرقة بأنواعها ، أو الجرح أو القتل ، سواء ارتكبها شخص أم أكثر ضد فرد أو جماعة·

واني أؤكد لسموكم ، ان جميع هذه الجرائم ، وجريمة الغزو أيضا ، المنصوص عليها في معاهدة بحره ، والمنصوص عليها في قانون منع الغزو والنهب العراقي المرقم (٤٧) للسنة ١٩٢٧ تعتبر من الجرائم العادية ، التي يجري الاسترداد فيها ، ولا يمكن تأويلها بأنها جرائم سياسية ·

أؤمل يا صاحب السمو أن يكون كتابي هذا مطمنا لرغبة جلالة الملك كل التطمين·

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظيمي ·

خادمكم المخلص : نوري السعيد

الى حضرة صاحب السمو الملكي الامير فيصل آل سعود

نائب جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ووزير الخارجية ـ مكة المكرمة

ـ ٤ ـ

وزارة الخارجية — الرقم ٦ / ٦ / ٢

مكة المكرمة — التاريخ ـ ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩

يا صاحب الفخامة

لقد تلقيت كتاب فخامتكم المؤرخ في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ ، الموافق ٨ نيسان ١٩٣١ وأحطت علما بما ذكرتم من أجل الجرائم التي يرتكبها البدو ، الذين لا يعرفون من الجرائم غير جرائم الغارات ، والسلب ، والنهب ···· الخ ، والتي يبعد جدا أن توصف بأنها جرائم سياسية · واحب أن تتأكدوا بأن ما قررتموه في كتابكم سنحرص على انفاذه من قبلنا ، مقابلة المثل بالمثل ، واني واثق من أنه ما دامت النية الحسنة ، والثقة متبادلة بين البلدين ، سيكون هناك أجمل الآثار للتعاون المشترك في كل ما يقوي العلاقات الحسنة بين الطرفين ·

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام · — وزير الخارجية ـ فيصل

الى حضرة صاحب الفخامة نوري باشا السعيد المحترم

رئيس وزراء حكومة العراق

بين العراق واليمن

بعد أن أتم الوفد العراقي مهمته في « مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها » انقسم الى فرعين ، سافر احدهما الى « اليمن » وكان مؤلفا من رئيس أركان الجيش العراقي ، طه الهاشمي ، ومدير الامور الخارجية ، موفق الالوسي ، لعقد « معاهدة صداقة بين مملكتي العراق واليمن » وعاد الآخر الى القاهرة لعقد معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومصر·

وكان امام اليمن ، الامام يحيى حميد الديـن ، على الرغم من دعايات الطليان والروس وغيرهم ، شديد الرغبة في تقوية أواصر الود والمحبة مع الممالك العربية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، ولا غرو في ذلك فجلالته شيخ ملوك العرب ، أعلن استقلال مملكته عن الانبراطورية العثمانية وهي في ابان مجدها وعظمتها ، فكان أول ملك عربي استقل ببلاده ، لهذا ما كاد الوفد العراقي يصل اليمن في ٢٩ نيسان ١٩٣١ حتى وفق الى عقد هذه المعاهدة :

معاهدة صداقة بين مملكتي العراق واليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

رغبة في تأسيس علاقات صداقة ووداد بين مملكتي اليمن والعراق العربيتين ،

وتمهيدا لتنفيذ سعي وأمنية زعماء الامة الاسلامية لتوحيد كلمة الامة العربية ، قرر كل من صاحبي الجلالة ملك العراق فيصل الاول بن الملك حسين ، وملك اليمن الامام يحيى حميد الدين اجراء معاهدة عينا مفوضين لعقدها وهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب السعادة طه باشا الهاشمي ٠

وعن صاحب الجلالة ملك اليمن ، صاحب الفضيلة القاضي عبد الله العمري ٠

اللذان بعد أن اطلعا على وثائق تفويضهما ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة ملك اليمن ، بالمملكة العراقية ، ويعترف صاحب الجلالة ملك العراق ، بالمملكة اليمنية ٠

المادة الثانية : يسود سلم دائم ، وصداقة وطيدة ، بين المملكتين المتعاقدتين ٠

المادة الثالثة : حررت هذه المعاهدة بنسختين باللغة العربية ، وتصير نافذة من تاريخ تبادلها ، بعد ابرامها من قبل الملكين المتعاقدين ، ويجري التبادل في المحل الذي يتفق عليه الطرفان ٠

حررت في صنعاء في ٢٣ ذي الحجة الحرام سنة ١٣٤٩ تسع وأربعين بعد الثلاثمائة والالف هجرية ٠ « عبد الله العمري » « طه الهاشمي (١)

بين العراق ومصر

والى القارىء نص « معاهدة تسليم المجرمين بين العراق ومصر » التي وقع عليها في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣١ :

معاهدة بين مصر والعراق لتسليم المجرمين

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

نظرا لرغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة ، الذين يهربون من بلاد العراق الى مصر ، أو من بلاد مصر الى العراق ، قد عينا مندوبيهما المفوضين ٠

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق ، حضرة صاحب الدولة نوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق ٠

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ٠

اللذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه وتبينت صحتها ومطابقتها للاصول

---

(١) كان رئيس اركان الجيش العراقي ، طه الهاشمي ، قد خدم في اليمن قبيل الحرب العالمية الاولى ، واوجد مناسبات طيبة مع الامام يحي حميد الدين ، فلما اوفدته الحكومة العراقية الى صنعاء في المهمة المشار اليها في هذا البحث ، وجد الامام متأثرا بدعايات الطليان وغيرهم فخيره بين امرين : اما ان يوفد جلالته من يعتمد عليه الى العراق ليتوثق من تقدم هذه المملكة الفتية ، واما ان يثق بصحة سفارته فيقبل معاهدة الاخوة المعروضة على جلالته فتأثر الامام بهذين العرضين وامر بقبول المعاهدة فورا ٠ « رواه لنا طه الهاشمي نفسه »

المرعية ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يوافق الطرفـان المتعاقدان على أن يقـوم كل مـن جانبه بتسليم الطرف الآخر أي شخص متهم أو محكوم عليه ، بصفته فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة ارتكبت في العراق ووجد في مصر ، أو متهـم أو محكوم عليه بصفتـه فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة ارتكبت في مصر ووجد في العراق • وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة •

ويقتصر تطبيق هذه المعاهدة على الاشخاص الذين وهم في مصر ـ أو الذين لـو كانوا فيها ـ يكونون خاضعين لقضاء احدى المحاكم المصرية الجنائية الشامل •

المادة الثانية : لا يسمح بالتسليم ما لم يكن الشخص المطلوب تسليمه متهمـا في جريمة (أو مدانا ومحكومة عليه بالحبس لمدة سنة واحدة ، أو بعقوبة أشد من ذلك) عن جريمة معاقب عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بالحبس لمدة سنة واحدة ، أو بعقوبة أشد من ذلك •

المادة الثالثة : لا يحاكم الشخص الذي تم تسليمه الا عن الجريمة التي قدم طلب التسليم من أجلها أو عن الافعال التي لها علاقة بتلك الجريمة ولم تظهر الا بعد اجراء التسليم ، فاذا حكم ببراءته من تلك التهم ، فيجب الا يقبض عليه أو يحاكم عـن أية جريمة أخرى الا اذا كان قد ارتكب تلك الجريمة بعد التسليم في القطر الذي سلم اليه ، أو اذا كان قد أتيحت له أولا فرصة وتسهيلات معقولة لاجل العودة الى القطر الذي سلمه فلم يستفد منها •

المادة الرابعة : لا يسمح بالتسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبقـت محاكمته عن الجريمة التي طلب تسليمه من أجلها فبرىء أو عوقب ، أو كان باقيا تحت المحاكمة في القطر الذي قدم اليه طلب التسليم ، فاذا كان الشخص المذكور قيد التحقيق أو العقاب في القطر الذي قدم اليه الطلب عن أية جريمة أخرى ، فيؤجل تسليمه حتى تنتهي المحاكمة وتنفذ العقوبة المحكوم عليه بها بتمامها •

المادة الخامسة : لا يسمح بالتسليم اذا اكتسب الشخص ، بعد ارتكاب الجريمة أو الشروع في الاجراءات الجنائية فيها أو ادانته بسببها ، حق الاعفاء من الاجراءات أو من العقوبة بمقتضى أحكام مضي المدة في قوانين القطر الذي يطلب التسليم أو القطر الذي قدم اليه الطلب •

المادة السادسة : لا يسمح بالتسليم من أجل جريمة سياسية ، أو من أجل فعل يعتبر جريمة في نظر القوانين العسكرية فقط • فاذا تبين لسلطات البلـد الذي قدم طلب التسليم اليه ان الجريمة ذات صبغة سياسية أو ان طلب التسليم قد قدم فعـلا بنية محاكمة المتهم أو معاقبته عن جريمة سياسية فيجب أن يطلـب الى سلطة القطـر الذي يطلب التسليم أن يقدم ايضاحاته عن ذلك وأن يعطي جميع المعلومات اللازمة •

ولا تعتبر الجرائم الآتية جرائم سياسية :

(أ) جرائم العنف ، أو قطع الطريق ، أو السرقة باكراه سواء ارتكبهـا شخص واحد أو عصابة ضد الافراد أو ضد ملكهـم الخاص ، أو ضـد السلطات المحليـة ، أو السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل والمواصلات •

(ب) كل تعد على شخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، أو حضرة صاحب الجلالة ملك العراق ، أو على شخص أي فرد من أفراد اسرتيهما ٠

المادة السابعة : غير انه لا يجوز التسليم في حالة ما اذا كان الشخص أحد رعايا الدولة المطلوب منها التسليم ٠

المادة الثامنة : تقدم طلبات التسليم بالطرق السياسية المرعية بين الطرفين المتعاقدين ٠

المادة التاسعة : يجب أن يكون التسليم مصحوبا بالوثائق التالية :ـ

(أ) عندما يكون طلب التسليم خاصا بشخص لم يحاكم بعد ، يرفق الطلب بأمر قبض صادر من سلطة مختصة مبين فيه نوع الجريمة ، وبصورة رسمية من شهادة الشهود ، أو أقوالهم المسبوقة بحلف اليمين مصدق عليهما من السلطة القضائية التي تولت تحقيق التهمة ٠

(ب) عندما يكون طلب التسليم خاصا بشخص حكم عليه غيابيا ، يرفق الطلب بصورة من الحكم أو أمر تنفيذ الحكم وبصورة من شهادة الشهود أو الاقوال المسبوقة بحلف اليمين مصدق عليهما بالطريقة السابقة ٠

(ج) عندما يكون طلب التسليم خاصا بشخص حكم عليه حضوريا ، يرفق الطلب بصورة من الحكم أو أمر تنفيذ الحكم ، وبشهادة من السلطة القضائية المختصة بأن الحكم واجب التنفيذ ٠

المادة العاشرة : يجب أن يكون طلب التسليم علاوة على ما تقدم ، مصحوبا في جميع الاحوال ببيان يحتوي على أوفى تفصيل ممكن عن شخصية المتهم أو المحكوم عليه وأوصافه ، وبصورة من نص المادة القانونية التي بني عليها الاتهام أو الادانة على حسب الاحوال ٠

المادة الحادية عشرة : على الطرف الذي يطلب اليه تسليم شخص ما أن يستجمع من البيانات أولا ما يقنعه بأن الجريمة هي من الجرائم التي تجعل التسليم واجبا بمقتضى أحكام هذه المعاهدة فاذا اقتنع بذلك فعليه أن يستصدر أمرا بالقبض على ذلك الشخص ، ثم يستصدر أمرا بالتسليم اذا اقتنع :

(أ) بأن هناك أدلة كافية تبرر محاكمته عن الجريمة ، وذلك اذا كان الشخص لم يحاكم بعد أو صدر عليه الحكم غيابيا ، أو

(ب) بأنه هو نفس الشخص المحكوم عليه حقيقة وذلك اذا كان قد صدر عليه حكم حضوري ٠

المادة الثانية عشرة : على سلطات البلاد التي قدم اليها الطلب ، أن تعتبر كدليل قانوني شهادة الشهود المسبوقة بحلف اليمين ، أو أقوال الشهود المأخوذة في بلاد الطرف الآخر ، أو صور تلك الشهادات أو الاقوال ، وكذلك أوامر القبض والاحكام الصادرة فيها أو صور هذه الاوامر والاحكام والشهادات أو الوثائق القضائية الدالة على صدور الحكم بالادانه بشرط أن تكون قد اكتسبت صفة رسمية على الوجه الآتي:ـ

(أ) أمر القبض يجب أن يكون موقعا عليه من أحد الحكام (أي القضاة بالعراق)

أو من أحد القضاة أو من النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر - أما الصورة فيجب أن يتم التصديق على مطابقتها للاصل تحت يد أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو من النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر ٠

(ب) شهادة الشهود أو أقوالهم أو صورها يجب أن تكون مصدقا عليها تحت يد احد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو احد القضاة أو النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر بانها نسخ أصلية لشهادة الشهود أو الاقوال المذكورة أو بانها صورة صحيحة لها حسب الاحوال ٠

(ج) الشهادة أو الوثيقة القضائية الدالة على صدور الحكم بالادانة يجب أن تكون مصدقا عليها تحت يد أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو النيابة العمومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر ٠

وعلى كل حال يجب أن تعطى الصفة الرسمية لامر القبض ، أو شهادة الشهود ، أو اقوالهم او الصورة أو الشهادات أو الوثائق القضائية أما بيمين شاهد من الشهود وأما بختمها بالختم الرسمي لوزير الحقانية أو اي موظف آخر عن بلاد الطرف الثاني ، وأما بأية وسيلة أخرى من وسائل التصديق الرسمي التي تكون مما يجيزه قانون البلاد المقدم اليها طلب التسليم ٠

المادة الثالثة عشرة : اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من قبل أحد الطرفين بمقتضى أحكام هذه المعاهدة مطلوبا أيضا من قبل دولة أخرى أو عدة دول بسبب جرائم أخرى ارتكبت في دائرة الاختصاص القضائي لكل واحدة منها فيجب تسليمه الى الدولة التي قدمت طلبا قبل غيرها الا اذا صرفت النظر عن هذا الطلب ٠

المادة الرابعة عشر : الشخص الذي يستصدر أحد الطرفين أمرا بتسليمه ، يجب تسليمه بموجب هذا الامر الى وكلاء الطرف الآخر المختصين بالاستلام ، ويقدم كل من الطرفين الى الوكلاء المذكورين كل ما تقتضيه الضرورة من المساعدة لتمكينهم من ترحيل الشخص الذي تم تسليمه ٠

وعند تسليم الشخص يجب أن يسلم معه كل ما يضبط من الاشياء التي كانت في حوزته عند اعتقاله ، وكذلك كل شيء يجوز أن يتخذ دليلا على الجريمة ، وذلك على قدر ما يسمح به قانون البلاد التي أذنت بالتسليم ٠

المادة الخامسة عشرة : لكل من الطرفين الحرية في اطلاق سراح أي شخص تحت الحفظ اذا لم ترحله الدولة الطالبة في خلال شهرين من تبليغ أمر التسليم الى الطرف الآخر ٠

المادة السادسة عشرة : على الطرف الذي يطلب التسليم أن يدفع الى الطرف الآخر جميع النفقات المنصرفة في سبيل تنفيذ الطلب والقيام بتسليم الشخص المطلوب ٠

المادة السابعة عشرة : يجب التصديق على هذه المعاهدة ٠ ويجري تبادل التصديق في القاهرة بأسرع ما يمكن بعد التوقيع عليها،ويعمل بها ابتداء من تاريخ تبادل التصديق

وتبقى نافذة الحكم لمدة سنة واحدة ابتداء من ذلك التاريخ · وما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهاء المعاهدة قبل مضي السنة المذكورة بستة أشهر فانها تبقى نافذة الى الوقت الذي يقوم فيه أحد الطرفين بانهائها وذلك باخطار الطرف الآخر بستة شهور ·

المادة الثامنة عشرة : يكون تحرير المعاهدة باللغتين ، العربية والانجليزية ليكون كل منهما أصلا يرجع اليهما معا عند تفسير مواد المعاهدة ·

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان ووضعا عليها ختميهما ·

تحريرا بالقاهرة في ٢ ذي الحجة في سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٣١

نوري السعيد   عبد الفتاح يحيى

المعاهدات العربية في البرلمان العراقي

وقد عاد رئيس الوزراء نوري السعيد ، الى بغداد في ٢٤ نيسان ١٩٣١ يصحبه السيد المناصفي ، وعاد اليها في ١٠ حزيران ١٩٣١ السيد طه الهاشمي ، وموفق الالوسي ، فطلب وزير الخارجية في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٣ مايس ١٩٣١ ، أن يتذاكر المجلس النيابي بصورة مستعجلة في « معاهدة الصداقة وحسن الجوار » المنعقدة بين العراق وابن سعود، وكذا في معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين الطرفين، فقبل الاقتراح ، وقبلت المعاهدتين مع بروتوكول التحكيم بالاجماع ، بعد أن أثنى المجلس على هذا المشروع الجليل ثناء مستطابا ·

ثم انتقل الى المعاهدة العراقية ـ الاردنية ، فمعاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين العراق ومصر ، فقبلتا بالاجماع ، وبدون مناقشة ·

أما المعاهدة العراقية ـ اليمنية فقد أبرمها المجلس بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣١ لان عاقديها عادوا الى بغداد بعد انتهاء دورة المجلس غير الاعتيادية ، وقد قبلت بالاجماع أيضا ·

حركات الشيخ محمود

ذكرنا لمعا عن نضال « الشيخ محمود الزعيم الكردي » المعروف في المجلدين الاول والثاني من هذا الكتاب ، وقلنا في المجلد الثاني : ان الحكومة العراقيـة عرضت على هذا الشيخ بعض الشروط كتدبير حاسم لانهاء حركاته المخلة بأمن الدولة · وكان من بين هذه الشروط ما يحول دون دخول الشيخ الى أراضي العراق الا باذن من الحكومة · فلما تم التوقيع على معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، وقام أكراد السليمانية بالحركة التي أشرنا اليها في موضع آخر من هذا المجلد ، أخل الشيخ محمود بالعهد الذي قطعه على نفسه ، على الرغم من التحذير الذي بعث به اليه وزير الداخلية في العاشر من أيلول ١٩٣٠ ، فدخل العراق مع جمع مسلح من أتباعه « وأخذ يحرض على العصيان في منطقة شهربازار » (١) وما لبث أن قدم طلبا الى المندوب السامي البريطاني في بغداد ،

---

(١) اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ٢٠٢ ·

كرر فيه وجوب ترك الحكومة العراقية منطقة كردستان ، من زاخو الى خانقين ، وانشاء حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني · فأنذرته السلطات العراقية بوجوب ترك العراق ، فلم يحفل بانذارها ، فاتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٠م هذا القرار :

« تلي كتاب وزارة الداخلية المرقم س ٣٤٥٣ والمؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٠ المتعلق بقضية تأديب الشيخ محمود ، فقرر مجلس الوزراء الموافقة على جميع الاقتراحات الواردة في كتاب الوزارة المشار اليها ، وقرر أيضا تكليف الوزارات المختصة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الخطط المبينة في الكتاب المذكور » اهـ ·

وكان وزير الداخلية ـ قبل أن يتخذ مجلس الوزراء هذا القرار ـ قد بعث برسالة مطولة الى الشيخ محمود برقم س ٣٥١٣ وتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ يحذره فيها من مغبة المضي في أعماله ضد الحكومة العراقية هذا نصها :

كنت قد قطعت العهود التالية ، بمقتضى الاتفاقية التي وقعت عليها في سنة ١٩٢٧ :

(١) بان تسكن أنت ، وأولادك ، ونسائك ، وشقيقتك فاطمة خانم ، في قرية خارج الحدود العراقية ·

(٢) بان لا تدخل أنت والاشخاص المذكورين في المادة (١) الحدود العراقية قبل الحصول على موافقة الحكومة ·

(٣) بان لا تتدخل أنت أو أي كان من الاشخاص المذكورين ، بادارة الحكومة العراقية في لواء السليمانية ، أو غيره في العراق بأية طريقة كانت ، وأن لا تشجعوا أشخاصا آخرين على عمل ذلك ، وأن تتجنبوا جميع الامور السياسية المتعلقة بالعراق· واتفق أيضا على انكم اذا خالفتم أنتم أو الاشخاص المذكورين القيام بأحد هذه الشروط ، فان الحكومة العراقية تعتبر نفسها مجردة عن المسؤولية ، وحرة في اتخاذ التدابير التي تراها ضرورية ·

ومع ان صاحب الفخامة وكيل المعتمد السامي ، ومعالي وزير الداخلية ، نبهاكم الى تعهداتكم الى الحكومة العراقية ، ونصحاكم بالاخلاد الى الهدوء في قرية بيران ، فانكم لم تعبأوا بهذه الانذارات ، ودخلتم الحدود بدون اذن ، وبعد ذلك أعلمكم وكيل المتصرف بكتابه المؤرخ ١٨ أيلول انكم لم تطيعوا ارادة صاحب الفخامة وكيل المعتمد ، ومعالي وزير الداخلية ، وانكم قد خالفتم شروط الاتفاقية التي وقعتم عليها ، ويجب عليكم العودة الى القرية خارج حدود العراق ، وتسليم الضباط الاكراد الثلاثة الذين فروا من الجيش العراقي ، والذين عرف انهم معكم ·

وقد تجاهلتم التعليمات التي تلقيتموها مرة ثانية ، وبدأتم منذ ذلك الحين تتجولون في جهات لواء السليمانية بقصد احداث الاضطرابات · وفي ٢ تشرين الاول طلبتم الى مفتش اداري لواء السليمانية أن يقابلكم في شهربازار ، فأعلمكم بأنكم ما دمتم قد دخلتم الاراضي العراقية بدون اذن الحكومة ، ونظرا لتجاهلكم الانذارات والتعليمات الصادرة اليكم قبلا ، ليس في امكانه مقابلتكم وأمركم ثانية بالعودة الى بيران فورا · فاني

الآن أكرر هذا الامر اليكم بوجوب العودة الى بيران ، وأنذركم بانكم اذا لم تلبوا ذلك فورا ، عند تسلمكم هذا الكتاب ، فستتخذ التدابير ضدكم وضد معاضديكم كما ان كافة املاككم في هذا القطر تصبح معروضة للمصادرة ٠ اهـ

والى جانب هذا الكتاب الذي بعث به وزير الداخلية الى الشيخ محمود ، فقد وجه المعتمد السياسي البريطاني هذا الكتاب اليه :

الى الشيخ محمود أفندي

لقد تلقى سلفي منكم عدة رسالات الا اني لا أستطيع مراسلتكم ، الا أن تغادروا الاراضي العراقية ، وتوفو عهودكم المذكورة في الاتفاقية التي وقعتم عليها في سنة ١٩٢٧ ٠

تتذكرون ان الاتفاقية المنوه عنها تتضمن شرطا بعدم دخولكم العراق ، بدون موافقة الحكومة ، وأن لا تتدخلو في ادارة الحكومة العراقية في لواء السليمانية أو غيره في العراق باية طريقة كانت ، أو تشجعو غيركم على اتيان ذلك ، وأن تتجنبو الامور السياسية الخاصة بالعراق ٠

انكم لم تطيعوا الانذارات والنصائح التي أسداها اليكم وكيل المعتمد السامي ، ومعالي وزير الداخلية ، في كتابيهما المؤرخين في ٢٠ أيلول ، وخالفتم ايضا أمر وكيل متصرف لواء السليمانية الوارد في كتابه اليكم المؤرخ في ١٨ أيلول ، والذي أمركم فيه بمغادرة الاراضي العراقية فورا ٠ وعليه أود أن اشترك بالاوامر الصادرة اليكم من لدن وزير الداخلية بوجوب مغادرتكم الاراضي العراقية حالا ، والامتناع عن المداخلة بأمور العراق ، وانذركم بأن عدم تلبيتكم اياها ينجم عنها عواقب وخيمة ضدكم وضد معاضديكم ٠

ـ المعتمد السامي في العراق ـ

وفي الرابع من تشرين الثاني ١٩٣٠م ، طلب رئيس الوزراء الى المعتمد السامي أن يوعز الى القوة الجوية الملكية البريطانية بالتهيؤ لالقاء القنابل على جماعة الشيخ محمود في جوار بنجوين ، وأن يعير أحد الضباط البريطانيين ليتولى قيادة حامية السليمانية ، وأن يعير الجيش العراقي ثلة من الجيش الليفي ٠ وهكذا سيرت القوات النظامية ، فكانت الحرب سجالا بين الطرفين ، وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠م وهو :

بلاغ رسمي

« لما كان الشيخ محمود قد نقض بدخوله العراق العهد الذي قطعه في سنة ١٩٢٧ ، ولما كان ساعيا لتحريض الناس على العصيان في كردستان ، فقد قررت الحكومة تجريد حملة عسكرية عليه »

« لذلك حشدت الحكومة العراقية في السليمانية قوة من الجيش العراقي ، فاوفد

منها رتلان وهما الرتل (أ) وقد توجه الى بنجوين والرتل (ب) وقد توجه الى جوارتـه ٠

« وهاجم الاشقياء مخفر الشرطـة في بنجوين ، ولكن قبـل وصول الرتل (أ) الى ذلك المخفر ، قام الكرد الموالون للحكومة بطرد أولئك الاشقياء ٠

« وبعد بضعة أيام وقف الرتل (أ) بالقرب من جوارته ، ثم زحف الى نقطة قريبة من بايانان الواقعة على نهر السويل ٠ وفي ليلة ٨ / ٩ تشرين الثاني هجم الاشقيـاء هناك على ربيئة معسكر منعزلة ، فدافعت تلك الربيئة دفاعا مجيدا ، ولم تترك الموقـع الا بعد أن جرح خمسة جنود من رجالها البالغ عددهم جميعـا ستة فقط أما الاشقيـاء فيروى انه قد قتل منهم اثنان ، وجرح اثنان آخران » ٠

« ويقوم الرتلان الآن بمظاهرات يومية في الارياف المحيطة بقاعدتيهما ، وقـد سارت القطعات العسكرية سيرا جيدا ، وهي على غاية ما يرام من الهمة والنشاط ٠ وقد تعاونت قاعدتا الطيران في كركوك والسليمانية مع كلا الرتلين » اهـ (١) ٠

وفي الواقع لم تكن حركة الشيخ محمود الاخيرة لتخطر على بال الحكومة ، فقد رضي الرجل بالاقامة في قرية (بيران) بعد خروجه من العراق عام ١٩٢٧م ، وصـار يستغل أملاكه بواسطة معتمد له ، غير انه كان يشكو من ضيق شديد ، وقـد كتب الى أحد معارفه في بغداد مرة : انه يريد العبور الى الحدود العراقية ، ولو أدى ذلـك الى شنقه ، فنصحه هذا « المعروف » بوجوب مراجعة الملك مباشرة ، اذا كان لا يود الاتصال بالمقامات الرسمية الاخرى أو الجهات المحلية ، ولكنه انتهز حادثة السليمانيـة فأوفد المدعو الشيخ عبد السلام الى بغداد ليحرض الاكراد على الالتحاق به ، ويشوقهم على التمرد ، فكان ممن أطاعه : محمود جودت ، وشقيقه حميد جودت وكامل حسن « وهم من ضباط الجيش العراقي » فاقنعوه بضرورة اعلان العصيان ، فقام بما أشرنا اليه أعلاه، واستمرت الحركات التأديبية ستة أشهر ، تكبدت الحكومـة والشيخ خلالها خسائـر جسيمة ٠

قرار مجلس الوزراء

وفي يوم ٢٤ آذار ١٩٣١م « بحـث مجلس الوزراء في مسألة الشيـخ محمود ، الزعيم الكردي الثائر وقرر ما يأتي :

١ ـ لما كانت السياسية المتخذة حتى الآن ، لـم تؤد الى توطيد الامـن في لـواء السليمانية ، وتطمين رغبات السكان فيما يتعلق بالسكينة والراحة ، اللتين يجـب أن يتمتعوا بهما اسوة بالالوية الاخرى ٠ ولما كان الاستمرار على اتبـاع هـذه السياسـة سيقضي حتما الى ازدياد الاضطراب ، وتحميل البلاد لسبب اطماع بعض الاشخاص ، أعباء مادية ومعنوية كبيرة ، فقد ارتؤي من الضروري اعلان الادارة العرفيـة في ذلـك اللواء ، وتسليم الادارة الملكية العسكرية بيد قائد عسكري قدير الى أن تزول أعمـال الشقاوة تماما ، ويعود الامن والطمأنينة الى نصابهما ٠

---

(١) جريدة « نداء الشعب » العدد (٣٠٤) بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ ٠

٢ ـ عند عدم اعلان الادارة العرفية ، اعطاء القائد المشار اليه السلطات المنصوص عليها في نظام دعاوي العشائر الجزائية والمدنية ، وتزويده بكل ما يمكن من الوسائل التي تساعده على انجاز مهمته ٠

٣ ـ اذا لم يتخذ أحد الترتيبين السالفي الذكر ، فالمجلس يرى بدلا من التمادي في اسراف الاموال والارواح بدون جدوى ، اخلاء منطقة السليمانية ، وسحب قوات الحكومة منها مؤقتا ، الى أن تتخذ تدابير أخرى لاعادة الامن والسكينة الى اللواء المذكور » اهـ ٠

ولكن هذا القرار بقي حبرا على ورق ، بعد أن اعتبره الملك فيصل عجزا من الوزارة في اقرار الامن والنظام ٠

وقد أشاع البعض أن لكنكليز دخلا في تهييج الشيخ محمود ، قصدوا به تمكين الحكومة العراقية من أسره ، ليصبحوا في حل من الوعود التي منوه بها ، وقد أرغمه الجيش العراقي على انفرار ، ثم الى تسليم نفسه ، الى الحكومة في ١٣ مايس ١٩٣١ (١) فجاءت به الى « السماوه » ثم نقلته الى « الناصرية » فعنه ، وأخيرا سمحت له بالاقامة في « بغداد » بعد أن قررت مصادرة أملاكه ، أما الضباط الذين التحقوا به ، فقد ندم الاخوان : حميد جودت ومحمود جودت وسلما الى الحكومة فقضت بحبسهما ، ثم صدر أمر ملكي بالاعفاء عنهما فأطلق سراحهما ٠

وقد انتهز صاحب الجلالة الملك فرصة استسلام الشيخ محمود فسافر الى « كركوك » في يوم ٢٥ حزيران سنة ١٩٣١ ، لتوزيع الهدايا والاوسمة على الذين اشتركوا في حركات التأديب ، وأدوا خدمات ممتازة ، وعاد الى عاصمة ملكه في نفس اليوم ٠

المؤامرة على سلامة الدولة

قلقت بعض الاقليات في العراق من اقتراب فترة انتهاء الانتداب البريطاني عليه ، وقرب دخول العراق عضوا في عصبة الامم ، فأخذت تسعى ـ بوحي من بعض الجهات الاجنبية ـ للحصول على بعض الامتيازات الخاصة ٠ فقد وصل الى بغداد في نهاية كانون الثاني ١٩٣١ ضابط بريطاني يدعى هرمز رسام ، وبعد أن اتصل ببعض الشخصيات البارزة من غير العرب ، سافر الى الموصل ، وأعلن اهتمامه المتزايد بالاثوريين ، وما لبث أن استدعى زميلا له من لندن هو الكابتن مايثوم كوب أحد الضباط العاملين في البحرية فجاء الى بغداد ، ثم توجه الى الموصل في آذار ، وأخذ يتصل برؤساء الاقليات غير العربية ويحرضها على طلب الانفصال عن العراق ٠ وسرعان ما استدعي

---

(١) على اثر استسلام الشيخ محمود ، أصدرت الحكومة هذا البيان :

« سلم الشيخ محمود نفسه الى الحكومة حسب الشروط التي امليت عليه ، وهو الان في طريقه الى محل اقامته الذي ستعينه له الحكومة ، وسيكون هذا المحل على ضفاف الفرات على الارجح » ٠

١٩٣١/٥/١٥ ملاحظ مكتب المطبوعات

الرجلان الغريبان صاحبا لهما في لندن ، هو الاميرال هـ · سيمون هول ، فجاء هذا الى الموصل ، وصار يخطط مع زميليه لاثارة النعرات الطائفية،ثم عاد الى لندن كل من رسام وهول ، وبقي كوب يعمل في السر وفي العلن حتى اكتشف أمره · اذ استطاعت الشرطة أن تقبض في اليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣١ عليه ، وعلى فريق من الذين غرر بهم للتحقيق معه فيما أسند اليه ، وفي ذلك تقول جريدة « العالم العربي » في عددها (٢١٩٢) الصادر في يوم ٨ من الشهر المذكور ·

قابلنا أمس بعض المراجع الرسمية المختصة ، للتحقيق عن قضية الموقوفين في بغداد ، والموصل بتهمه الاضرار بسلامة الدولة العراقية ، ففهمنا انه :

تبين للحكومة العراقية ان بعض الناس في بغداد ، والموصل ، وأكثرهم من الغرباء المتجنسين قبل مدة من الزمن بالجنسية العراقية ، قد صاروا آلة للدعاية الاجنبية المضرة بمصالح العراق، والملقية القلق والاضطراب والشقاق،بحجة مسائل الاكراد والاقليات··

ولا « تزال حركات « المستر كوب » المخرج من العراق وغيره عالقة بالاذهان ·· كما ان الشعب العراقي قد شعر ببعض التشويشات في حين ان العراق ـ حكومة وشعبا ـ واثق تماما باخلاص الاكراد ، والاقليات المتحدين بسائر العراقيين ، اتحاد الاخوة الذين تربطهم الوحدة الوطنية ، والولاء الصميم ·

« فاولئك الذين تبين لاولياء الامور انهم صاروا آلة للدعاية المضرة ، صممت الحكومة على القبض عليهم ، والتحقيق معهم ، فأودعت الامر الى ادارة الشرطة العامة ، فوضعت خطة دقيقة أسفرت نتيجتها عن إيقافهم في بغداد ، والموصل ، في يوم واحد ، وساعة واحدة ، وذلك في فجر نهار الاربعاء الماضي ، وجمع رجال الشرطة الاوراق التي وجدوها في بيوت ومحلات الموقوفين ، وسلموها الى موظفي التحقيق ·

« أما المقبوض عليهم في بغداد فهم :

١ ـ توفيق وهبي ، متصرف السليمانية السابق ·

٢ ـ سعيد نامق المحامي ، المتجنس بالجنسية العراقية ·

٣ ـ الدكتور شكري محمد صكبان ، المتجنس بالجنسية العراقية ، الا انه بعد أن أوقف بضع ساعات أطلق سراحه بكفالة ·

٤ ـ عبد نعمان ، وأخوه كشمش نعمان ، صاحبا مكتبة نعمان ، وهما أيضا حديثا التجنس بالجنسية العراقية ·

٥ ـ توما هرمز ، وطوبيا حنا ، وداود توما ، والياس حنا ، أصحاب كازينو دار السلام ·

« وأما في الموصل فقبض على : يوسف أندريا ، وعبد الكريم قره‌كله ، المتجنس بالجنسية العراقية :

«وتبين ان يوسف ملك هو في طليعة هؤلاء ، الا انه غادر العراق قبل مدة من الزمن ·

« ولا يزال المقبوض عليهم ، المذكورين أعلاه ، موقوفين في مراكز الشرطة

ببغداد ، والموصل ، الى نتيجة التحقيق عن الاعمال المريبة التي بها صاروا ضحايا لدعايات بعض الاجانب ، كما أفهمتنا المراجع الرسمية المختصة (انتهى بنصه) ·

وقد قص علينا القانوني الضليع السيد معروف جياووك ، حادثة نوجزها فيما يلي ، قال :

« طلب الي السيد توفيق وهبي ذات يوم أن أتصل بالمستر كوب ، المستعمر الانكليزي الذي جاء الى العراق في أواخر عام ١٩٣٠ ، ونفته الحكومة العراقية الى خارج حدودها في ٩ نيسان ١٩٣١م ، لظهور نوايا سيئة عنده ، وأن أتذاكر معه في القضية الكردية ، وأمنحه التخويل الذي يريده ليطالب بحقوق الاكراد ، في الاستقلال الذاتي ، لانه كان قد اجتمع بالسيد توفيق وهبي ، وبجماعة من الاكراد ، وادعى بأن لديه المعلومات الكثيرة عن مختلف الاشخاص ، الذين يشتغلون بقضايا الاقليات في العراق ، وانه ينتمي الى جمعية لندنية لها قوتها ولها نفوذها ، وان لهذه الجمعية مراسلات مع الملك ومع رئاسة الوزارة ، وان لديه مضبطة يريد أن يوقع زعماء الكرد في العراق فيها وهي تتضمن :

١ ـ اعتبار هرمز رسام وكيلا عن الاكراد في الدفاع عنهم لدى عصبة الامم ·
٢ ـ الاعتراف بما تقرره عصبة الامم من الاراضي العراقية للآثوريين ·
٣ ـ ان الاكراد يوافقون على أن يكونوا أقلية في المناطق التي ستكون ماهولة بالتياريين ، وان حقوقهم ستكون مصانة » ·

واضاف السيد معروف الى ما تقدم : انه اجتمع بالمستر كوب ، ورد على ما جاء في مضبطته بان الاكراد لا يمكن أن يعترفوا بهرمز رسام وكيلا عنهم لانه ليس بكردي ، ولا علاقة له بالاكراد ، وانه من المستحيل أن يكون الاكراد أقلية في النواحي الذي سيسكنها الآثوريون ، وهم الاكثرية المطلقة فيها ، وأصحابها الشرعيون ، وانه ليس من المعقول أن يعترف الكرد بما تقره عصبة الامم للآثوريين من الاراضي العراقية ، لانه لا يجوز الاعتراف بالمجهول ، وعلى كل فان الاكراد عراقيين وليس لهم أي اتجاه يخالف القوانين العراقية !

وقد صعق الكبتن كوب بهذه الايضاحات ، فراح الى السيد محمد أمين زكي الوزير العالم الكردي المعروف ، ثم الى غيره من زعماء الاكراد ، ليحملهم على توقيع المضبطة التي كانت بيده ، فلم يجد منهم أي التفات حتى كان تاريخ نفيه من العراق » ·

وكان السيد معروف جياووك قد نشر نداءا حارا في جريدة « صدى العهد » البغدادية الصادرة في ٨ أيار ١٩٣١م نبه فيه الاكراد الى شعوذة المستر كوب ، والعاملين معه في حقل الفتنة ، ونصحهم أن لا يكونوا العوبة بيد الاجانب ، فكان لندائه الاثر المحمود ، وكان مما جاء فيه :

« ومن هنا تفهمون عظم الاهانة · وغدر الحقوق الى أي درجة هي ، فقد ناقشتهم كثيرا ، وأردت ارجاعهم الى الطريق السوي ، فأخذوا يتحيلون ، وذهبت وشايتهم

ادراج الرياح ، وأخيرا ذهب توفيق وهبي الى حلب ، وقابل هرمز رسام ، الذي جاء الى هنا خصيصا من لندن لهذه الغاية ، وفي هذه المدة كنت بين الحيرة والسكون ، لا أود ان أجزم بان توفيق يقدم على ورقة تهدد ، فيها كل ضرر متصور ، ولذلك فعند عودته ، طالبناه انا وجماعة من كبار رجال الاكراد ليطلعنا على ما كتبه ، وعلى التقرير الذي قدمه الى هرمز رسام فامتنع وعلمنا ان وراء الاكمة ما وراءها » اهـ ٠

لقد اهتمت الصحف اهتماما واسعا بهذا الموضوع ، ودعت الحكومة الى الاقتداء بسياسة القوة التي تتبعها الحكومتان : التركية والايرانية ازاء مثل هذه الحركات الهدامة من أجل الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها ولكن كان دون ذلك خرط القتاد ٠

وقد انتهز وزير الداخلية مزاحم الباجه‌جي ، فرصة توقيف « المتآمرين على سلامة الدولة » فسافر الى المنطقة الشمالية عن طريق كركوك في مساء يوم ٧ مايس ١٩٣١م ، وزار كركوك ، والسليمانية ، واربيل ، والموصل ، حاثا رؤساء الطوائف المختلفة على وجوب الاعتصام بالوحدة العراقية ، وعدم افساح المجال لتشتيت شمل العراقيين بتأثير الدسائس الاجنبية ، ومؤكدا ان الحكومة العراقية ستضرب بيد من حديد على كل من يسيء الى البلاد ، أو يشوه سمعتها ٠

فكان لهذه الرحلة أثرها المحمود في ارجاع الطمأنينة الى نفوس البسطاء المخدوعين، وقد عاد الوزير الى العاصمة في يوم ٢١ من الشهر المذكور ٠

تدخل المعتمد السياسي

على أثر التوقيفات التي أمرت بها وزارة الداخلية ، والتي تمت في بغداد وفي الموصل ، بعث المعتمد السامي البريطاني في بغداد برسالة الى الملك فيصل برقم س آر أو / ١٨٢ تاريخ ١٥ أيار ١٩٣١ يعترض فيها على التوقيفات التي تمت ويرى « أن يجتمع رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدلية مع المستشارين المختصين ، ويقدموا الاقتراحات التي يجب اراءتها له لاجل التعليق عليها قبل العمل بموجبها ٠٠٠ وان جميع ما يضبط من الوثائق يفحص فيما بعد ، ويحال الى جلالتكم والي ٠ ثم طلب في ختام رسالته :

أ ـ أن لا تأذن الحكومة بالقاء القبض على آخرين ٠

ب ـ أن لا تجري محاكمة للموقوفين » اهـ ٠

ولم يكن الملك في وضع من يستطيع الاعتراض على طلب المعتمد البريطاني ، فأيده بكتابه المرقم س ٣٨ والمؤرخ ٢٤ مايس ١٩٣١م وأوعز الى رئيس الوزراء نوري السعيد أن يتخذ هو موقفا صلبا ، فوجه نوري الى المعتمد هذا الكتاب ،بعد أن تلقى طلبا مماثلا :

عزيزي الميجر يونغ　　　الرقم س ٢٢٦٢　　　التاريخ ٣٠ أيار ١٩٣١

اشارة الى كتاب فخامة السر همفريز المرقم بي أو / ١٠٦ والمؤرخ في ٢٩ أيار

المتعلق بالاشخاص الذين ألقي القبض عليهم مؤخرا ·

آسف لانني لا أتمكن من الموافقة على الرأي القائل : انه يجب على الحكومة العراقية ألا تتخذ اجراءات قانونية بحق أي من الاشخاص المذكورين ، لمجرد اقتناع رجال القانون بأنه لا توجد بينة كافية لتبرير سوقهم الى المحاكمة · لقد ذكرت في كتابي المرقم ٢١٩٢ والمؤرخ في ٢٥ ـ ٢٦ الجاري الى فخامته ، ان الشرطة مقتنعة بأن الوثائق التي عثرت عليها تكون بينة كافية للاتهام · وسواء أكانت الشرطة مخطئة ورجال القانون مصيبون أم العكس ، فان الطريقة القانونية الوحيدة التي أعتقد انه يجب اتباعها ، هي احالة الاشخاص المذكورين الى المحاكم لتنظر في أمرهم على ضوء البيانات الموجودة فأما أن تبرئهم وأما أن تحاكمهم ·

المخلص : نوري السعيد

جناب الميجر هيوبرت و · يونغ مستشار فخامة المعتمد السامي بالعراق ـ بغداد

لم يقتنع المعتمد السامي بما جاء في خطاب رئيس الوزارة العراقية ، الى مستشاره الميجر يونغ ، فاستعمل ضغطا متواصلا على الجهات المختصة حتى اضطرت الحكومة الى تسريح الموقوفين، بعد ربطهم بكفالات رمزية للمحافظة على حسن السلوك في المستقبل·

الملك فيصل يزور الشمال :

ورغب صاحب الجلالة الملك أن يزور المنطقة الشمالية بنفسه ، بعد أن عاد وزير الداخلية منها ، ولا سيما وكانت الحركات التأديبية ، ضد الشيخ محمود ، قد آتت أكلها ، فأمر بركابه العالي فتحرك من بغداد الى الموصل « عن طريق بيجي » صباح يوم ٣ حزيران سنة ١٩٣١ يصحبه وزير الداخلية ، ومدير الشرطة العام ، فاستقبل في « الحدباء » استقبالا فخما اشتركت فيه كافة الطوائف ، مما دل على ان الحركات التي قام بها الذين يريدون بالبلاد سوءا لا تجول الا في مخيلات أصحابها · وبعد أن زار بعض أقضية اللواء ونواحيه ، تحرك الى « اربيل » فبلغها في اليوم السادس من حزيران، فكان يوم وصوله اليها يوما مشهودا ، ثم قصد الى مدينة « كركوك » في اليوم التالي ، فمكث فيها ثلاثة أيام قصد « السليمانية » في ختامها ثم عاد الى « بغداد » في صباح يوم ١٤ حزيران ·

وكان قد نعي الى جلالته « والده الملك حسين » فلم يعد الى العاصمة ، بل واصل السفر لتحقيق أهدافه ، وفيما يلي الخطبة التي ارتجلها في المأدبة التي أقامتها بلدية السليمانية مساء يوم ١١ حزيران تكريما لجلالته ، وهي واحدة من عدة خطب نطق بها أثناء هذه الجولة :

« أشكر الخطباء على ما أبدوه من الحسيات النبيلة ، التي أعربت عن اخلاص الشعب وولائه ، وكان بودي أن أجيبهم بعين اللغة ، ولي الامل الكبير انني سأتمكن من ذلك في المستقبل ، بدون صعوبة لاني فهمت جميع ما قالوه في الكردية ، بدون ترجمان ·

« لم أكن على استعداد للتكلم ، ولكن نزولا عند رغبة الذوات الحاضرين ، الذين يمثلون الجماعات والطبقات المختلفة في هذا اللواء المحبوب ، سأقول كلمة وجيزة :

« لا يخفاكم ان الدين لله والوطن للجميع ، ولا فرق ولا تمييز عندي بين سكان بلادي المحبوبة ، والوطن لنا جميعا · فهذه الجبال ، وهذه الوديان الجميلة ، هي ملك لباقي سكان ألوية البلاد العراقية الاخرى ، كما ان كل شبر في تلك الالوية ، لسكان هذا اللواء حق فيه · أقول أكثر من ذلك : كل قطرة من دم سكان هذا اللواء ، هي من دم العراقيين جميعا ، وكلهم اخوان في الوطن ، لا يؤخرهم عن خدمته شيء ، وأما الدين أو المذهب ، فهو لله ويلزم أن يبقى بين الرب وعبده داخل حدود الجوامع ، والكنائس ·

لا شك ان كل واحد منكم يعلم ان دولة العراق لا تقبل التجزئة والتفريق ، وهي بمجموعها قد أصبحت جزءا لا يتجزأ ، ولهذا فمن المستحيل على سكان الالوية الجنوبية أن يعيشوا آمنين، بدون أن يكون هذا اللواء جزءا من وطنهم وبأيديهم، كما انه يستحيل على سكان هذا اللواء أن يعيشوا يوما واحدا ، بعيدين بشكل من الاشكال والاوضاع ، عن باقي وطنهم العراقي ، واخوانهم العراقيين ·

هذه الحقيقة الناصعة يعلمها العراقيون ، وتشاركهم بها جميع الامم ، فعلى هذا الاساس تأسست الدولة العراقية ، وبالقريب العاجل ستأخذ مركزها بين الامم ، بوحدتها واستقلالها ، فعلى مجموعنا ـ حكومة وأفرادا ـ أن نقوم بواجبنا نحو الوطن المقدس ، ونتعاون ، ويساعد بعضنا الآخر في كل ما يعلي شأنه ، ويحقق أمانيه ·

« ان منهاج الحكومة الوطنية ـ منذ تأسيسها ـ كان ولم يزل مدى الدهر يرمي الى نشر العدل بين أفراد الشعب ، وتطمين رغائبه ، حتى يصبحوا عمالا لخير الوطن ونفعه · ومن جملة ذلك انها سنت قوانين منحت بموجبها حرية التعليم بالالسنة المحليه ، وكذلك حرية التقاضي أمام المحاكم بتلك الالسنة ، فالكردي يتعلم بلسانه وكذلك العربي ، والتركي ، ولتطمين العدل ، سيكون القاضي عارفا لسان المتقاضين في الالوية العراقية ، وكذلك منحت حرية المكاتبة بين الدوائر الرسمية والاشخاص باللسان الذي تتكلمه أكثرية اللواء · وأما العادات والتقاليد والديانات والمذاهب ستحترم احتراما تاما ، كما احترمت في الماضي ، والخلاصة ان حكومتي عازمة على تمشية الامور على أساس الحرية ، والعدل ، والعطف ، والاخلاص ، للواجب الوطني ، واذا قصرت في ذلك فسأكون رقيبها ·

« ان الوضع السياسي لبلادي قد تثبت وتعين ، ولم يبق مجال لتحويره وتغييره ، فعلى هذا يلزم على الشعب جميعا أن يتعاون أفراده مع الحكومة للقيام بالواجب العام ، واذا وجد من شذ عن هذه الطريقة المثلى ، فسيكون شذوذه كشذوذ ابن النبي نوح عندما دعاه أبوه ·

« ذكرت ما ذكرت لتطمين شعبي على المركز السياسي الذي نالته البلاد ، وما عليكم غير التشمير عن ساعد الجد لانعاش الوطن في مواطن الاقتصاد : كالزراعة ، والتجارة ، حتى تتسابق خطواته السياسية الواسعة مع نهضته الاجتماعية » اهـ ·

المجلس النيابي في دورة غير اعتيادية

كان المجلس النيابي قد افتتح جلسات اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثالثة في يوم أول تشرين الثاني ١٩٣٠ وقد أجل الاجتماع لمدة ٢١ يوما اعتبارا من يوم ٧ شباط ١٩٣١ ثم استأنف عمله في يوم ٢٨ من الشهر المذكور ٠

وفي يوم ١٨ أيار صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٢٨ « بفض اجتماع مجلس الامة الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ في نهاية اليوم التاسع عشر من شهر مايس ١٩٣١ » بعد أن عقد مجلس الاعيان (٤٠) جلسة ، وعقد مجلس النواب (٦٧) جلسة خلال هذا الاجتماع ، الذي دام ستة أشهر ، قدمت خلالها اليه ١٢٩ لائحة فمرت ١٠٨ لوائح ، وبقيت (٢١) لائحة ٠

ونظرا لضرورة تمشية بعض اللوائح القانونية المستعجلة من هذا المجلس ، صدرت الارادة الملكية بدعوته الى « الاجتماع فوق العادة » اعتبارا من يوم ٢٣ مايس ١٩٣١ ، وألقى صاحب الجلالة الملك ، بهذه المناسبة ، خطاب العرش الآتي نصه :

حضرات الاعيان والنواب

لما كانت بعض اللوائح القانونية المهمة ، المعروضة عليكم في الاجتماع الاعتيادي السابق ، لم تنجز بعد ، وكانت البلاد في حاجة الى اكمالها ، والى البت في بعض لوائح قانونية اخرى ، فقد رأينا أن ندعوكم الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية ، للبت في الامور التي تضمنتها ارادتنا الملكية ، ولنا وطيد الامل بأنكم ستعالجون كل هذه الامور بما تستحقه من الاهتمام ، وتساعدون حكومتنا على تطبيق الخطة التي تتمشى عليها لترقية حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ٠

ان اللوائح القانونية المفيدة التي انجزتموها خلال الاجتماع الاعتيادي ، والجهود المستمرة التي بذلتموها لصالح المملكة ، قد أوجبت تقديرنا التام ٠ ومما يدعو الى الذكر هو أن ميزانية السنة الماضية ، وميزانية السنة الحاضرة ، قد عولجتا بالحكمة والروية ، رغما عن الصعوبات التي اعترضتنا ، من جراء الازمة الاقتصادية السائدة ، كما أن ميزانية السنة الحاضرة قد صدقت قبل حلول السنة التي تعود اليها ٠

انا نهنئكم على هذا النجاح ، ولنا كل الثقة بأنكم ستضاعفون جهودكم ، وتثابرون على السعي ، محققين آمال الأمة فيكم والله ولي التوفيق » اهـ (١)

وقد أنجز المجلس خلال اجتماعه « غير الاعتيادي » الاشغال المستعجلة خلال عشرة أيام فقط ، فصدرت الارادة الملكية في ٢ حزيران ١٩٣١ بانهاء الدورة غير الاعتيادية ٠

وبمناسبة قرب مغادرة النواب العاصمة الى مناطقهم الانتخابية ، أمر الملك فأقيمت مادبة عشاء تكريما لهم ٠ وقد تكلم فيها صاحب التاج شاكرا للنواب جهودهم في خدمة البلاد ، ومتمنيا لهم سفرا مجيدا ، وعودة عاجلة ، فرد رئيس المجلس النيابي على هذه الكلمة شاكرا الالطاف الملكية السامية وانفرط عقد المدعوين ٠

---

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثالثة » الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١ ص١ ٠

جلالة الملك يتجول

كثر الشغب على « الوزارة السعيدية الاولى » فاراد صاحب الجلالة أن يتصل بافراد الشعب بنفسه ، ليقف على الخبر اليقين ، فسافر الى «كربلا» و «النجف» في يوم ١٣ نيسان ١٩٣١ يصحبه رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، ووزير المعارف عبد الحسين الجلبي ، وفي اليوم الثاني قصد «الكوفة» و «الحلة» فأقيمت مظاهرات عنيفة في كل قصبة مر بها جلالته ، واضطرت الحكومة الى أن توقف عددا من الاهلين بينهم صاحب هذا الكتاب حيث كان مارا بالحلة الفيحاء فأوقف فيها .

وكانت فروع الاحزاب المعارضة في الفرات الاوسط انتهزت هذه الفرصة ، فقدمت لجلالته عرائض تتضمن :

١ ـ طلب حل المجلس النيابي القائم ، وانتخاب مجلس تثق به الأمة .
٢ ـ طلب تعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ تعديلا يحفظ للأمة حقوقها .
٣ ـ لزوم افساح المجال للشعب ليتمتع بحرياته الدستورية .

ولما وثق « حزب الاخاء الوطني » من أن فروعه أيدت مبادئه لدى صاحب الجلالة ، أراد أن يقيم مظاهرة كبرى في شارع الصالحية ، لتأييد تلك المطاليب ، فاصدرت السلطة أوامرها بمنع هذا الاجتماع ، ولو بالقوة ، فاضطر الحزب الى أن يرفع الاحتجاج التالي :

يا صاحب الجلالة !

لا بد وقد طرق سمع جلالتكم عزم الحزبين على عقد اجتماع ، وتقديم بيان عن هذا الاجتماع للحكومة ، ومنع الحكومة عقد هذا الاجتماع بصورة لا توافق القانون .

ان الوزارة الحاضرة ، يا صاحب الجلالة ، قد أمعنت في مخالفة أحكام الدستور ، الذي أقسمتم جلالتكم على محافظته ، ولقد أزعجنا جلالتكم فيما مضى باحتجاجنا على مصادرة الوزارة حرية النشر ، وحرية تاليف الاحزاب ، ويؤسفنا الآن أن نحتج لدى جلالتكم على مصادرة الوزارة حرية عقد الاجتماعات ، بدون مسوغ يقبله القانون والمنطق . ان الحزبين يا صاحب الجلالة يعلمان حق العلم موقف الحكومة في الشمال ، وهذا ما يجعلهما أن يتحاشيا ، بقدر الامكان ، من أن يخلقا مشاكل جديدة في الوسط ، والجنوب ، ولكن الوزارة لا تزال تعمل على اغتصاب الرأي العام ، باستهتارها بحقوق الشعب ، ولا تزال تعمل على مخالفة أحكام الدستور والقوانين . فالوضع ـ والحالة هذه ـ أصبح فوق ما يمكن معالجته بالحكمة ، وطول الاناة ، فنرجو من جلالتكم أن تضعوا حدا لهذه التصرفات ، حفظا لليمين التي اقسمناها ، وصونا للشعب من العبث بحرياته » .

(عن جريدة الاستقلال العدد ١٥٩٨)

اول رف للطيران العراقي

بذلت الوزارات العراقية المتتابعة جهودا كثيرة لتقوية الجيش العراقي ، لان الجيش سياج الوطن ، وبدونه لا يستقيم ملك ، ولا تقوم مملكة ٠

وعنيت « الوزارة السعيدية » بهذه الناحية عناية خاصة ، لان رئيسها نوري السعيد كان قد أشغل « منصب وزارة الدفاع » مرارا ، ولمس مواطن الضعف والقوة في هذه المؤسسة ، وقد ابتاعت الوزارة في أيامه خمس طائرات قادها طيارون عراقيون ، كانوا قد تدربوا على الطيران في «انكلترا» وعادوا الى بغداد على متون طائراتهم في عصر اليوم الثاني والعشرين من شهر نيسان ١٩٣١ ، فاحتفلت «بغداد» بمقدمهم احتفالا عظيما ، وجاءت اليها وفود تمثل الالوية القريبة للاشتراك في هذا المهرجان الوطني ٠

وقد تفضل الملك فاستقبل هذه الطائرات في مطارها بالوشاش بنفسه ، واشترك معه « قائد القوات الجوية البريطانية » و « المعتمد السامي » و « صاحب السمو ولي عهد المملكة » ورئيسا المجلسين : مجلس الاعيان ومجلس النواب، ورئيس الوزارة بالوكالة وزملاؤه الوزراء وغيرهم ٠

وأمر صاحب الجلالة فسافر هذا السرب الى بعض الالوية العراقية ليمتع سكانها النظر بمشاهدته فقصد أولا الموصل في ٥ حزيران ١٩٣١ ، وبعد أن تفقد أقضيتها ونواحيها ، زار ألوية « اربيل » و « كركوك » و « السليمانية » ثم بقية الالوية ، وقد ازداد عدد الطائرات العراقية بعد ذلك ، زيادة كبرى حتى أصبحت قوة الطيران في العراق موضع آمال العرب في مختلف أقطارهم ٠

اتفاقية النفط الجديدة

كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » قد منحت « شركة النفط التركية » في ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ ، امتيازا لاستخراج النفط في بعض أنحاء العراق (١) قبل أن تتأكد الشركة من وجود النفط بالغزارة التي ظهرت بعدئذ ٠ وقد تبين خلال السنوات الخمس ، التي أعقبت منح هذا الامتياز ، ان هناك ضرورة مبرمة لتنقيح بعض مواد الامتياز ، سواء أكان ذلك من ناحية الشركة أم ناحية الحكومة حتى أن رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، لما سافر الى لندن في أول تموز ١٩٣٠ كان من جملة مهامه مفاوضته شركة النفط في موضوع تعديل امتيازها ٠ وقد أسفرت المفاوضات الطويلة التي جرت بين الشركة والحكومة لهذا الغرض عن التوقيع على اتفاقيتين معدلتين للاتفاقية الاولى بتاريخ ٢٤ مارت ١٩٣١ ٠

وخلاصة التعديل الذي جرى : بقاء منطقة نفطية معلومة للعراق هو حر في منحها لمن يشاء ، والزام الشركة بدفع (٤٠٠) الف باون للعراق سنويا ، ولمدة ٢٠ سنة ،

---

(١) راجع الفصل المختص بذلك في ص ٢٦٣ من الجزء الاول من هذا الكتاب .

مع نصف المبلغ المذكور بشكل قرض يسدد من حصة العراق التي تزيد على الاربعمائة الف باون السنوي وكذلك الزامها بمد خطوط للانابيب بين منطقة الامتياز والبحر المتوسط ، خلال مدة لن تتجاوز عام ١٩٣٥ مع تحديد الحد الادنى لاستخراج النفط ، والزام الشركة بأن لا يكون الاستخراج أقل من مليوني طن في السنة ، وغير ذلك من الشروط . وقد وافق مجلس النواب على هذه اللائحة بتاريخ ١٧ مايس ١٩٣١ ، كما وافق عليها مجلس الاعيان وتم تمديد خطوط الانابيب خلال المدة المعينة ، ولا يزال العراق يعتمد على هذا المنبع الفياض في القيام بمشاريعه الكبرى بعد أن ازدادت وارداته منه زيادة مذهلة ، وكثيرا ما استعانت الميزانية العامة به ايضا .

الملك فيصل في تركية

كان الملك فيصل أكثر ملوك العرب حركة ونشاطا ، فهو محب للاسفار ، ميال للانتقال ، لا يكاد يعود من سفر حتى يزمع سفرا اخر ، وحسبنا أنه ما كاد يعود من زيارة والده في عمان ، حتى سافر الى الالوية الشمالية يتفقد أمورها ، ويعمل على ما فيه خيرها ، وما كاد يستقر في عاصمة ملكه حتى تلقى دعوة رئيس الجمهورية التركية لزيارة « أنقرة » فقبل الدعوة وسر بها .

وفي صباح يوم السبت الرابع من تموز ١٩٣١ (١٧ صفر ١٣٥٠) غادر جلالته « بغداد » على متن طائرة خاصة ، يصحبه السيد رستم حيدر ، وزير المالية ووكيل رئيس الوزراء ، والمرافق السيد تحسين قدري ، وبعض أفراد الحاشية الملكية ، ورافقت طائرته أربع طائرات من السلاح الجوي العراقي فبلغت « حلب » في اليوم نفسه ، وحطت في مطارها ، وبعد أن تناول الملك طعام الغداء على مائدة القوة الجوية الفرنسية ، واستقبل الوفد التركي الذي جاء للترحيب بمقدمه ، ركب القطار الخاص المعد لركوبه ، فبلغ « أنقره » في السادس من تموز ، وعادت الطائرات الى بغداد .

ولا تسل عن الاحتفال العظيم الذي قوبل به المليك العربي في الديار التركية ، فقد خرجت أنقرة برمتها (حكومة وشعبا) لاستقباله وكان على رأس المستقبلين الغازي كمال أتاتورك ، ونزل صاحب الجلالة ضيفا على رئيس الجمهورية ، كما كان مقررا ، وقد أدب رئيس الجمهورية مأدبة خاصة للملك في مساء يوم وصوله ، حضرها أكثر من خمسمائة نسمة من عظماء الجمهورية وأقطابها ، كما أدبت « المفوضية العراقية في أنقرة » مأدبة لجلالته حضرها أركان الوزارة التركية ، وسفراء الدول الاجنبية وغيرهم من الشخصيات السياسية المعروفة . وبعد ثلاثة أيام قصد صاحب الجلالة اسطنبول فرافقه رئيس الجمهورية اغراقا في الترحيب والتكريم بضيفه .

وقد جرت بهذه المناسبة ، مقابلات ودية بين رئيس الوزارة العراقية ووزير المالية (١) من جهة ، وبين رئيس الوزارة التركية وبعض وزرائه من جهة أخرى ، تبودلت

---

(١) كان رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، قد سافر الى اوروبا صباح يوم ٣ حزيران ١٩٣١م بعد

فيها المفاوضات حول العلاقات التجارية بين تركيا والعراق فكان لها الاثر الطيب في اقرار العلاقات الاقتصادية بين المملكتين على نحو ما سنذكره في موضع اخر ٠

وقد تبادل الملك فيصل مع رئيس الجمهورية خطبا تاريخية أثناء الوليمة التي اقامها رئيس الجمهورية لجلالته ندونها أدناه حرصا على قيمتها التاريخية ٠

خطاب رئيس الجمهورية التركية

يا حضرة الملك

اني سعيد بأن أرحب هنا ، في عاصمة الجمهورية التركية ، بذات الحشمة ، واننا لنشعر بعواطف الود والولاء لاصدقائنا وجيراننا العراقيين ، وملكهم المحبوب ، وسترون بذاتكم مدى هذه العواطف في أثناء وجودكم بيننا ، ولا شك أن زيارتكم ستزيد هذه العلاقات والروابط قوة ومتانة ، وان الجمهورية التركية ، التي تحصر مساعيها لاجل السلام بينها وبين جيرانها ، وجميع الدول ضمن نطاق المودة والمساواة ، لتتمنى للعراق السائر في طريق الرقي والازدهار ، كل سعادة ورفاهية ٠ اذ أن ما بين تركيا والعراق من روابط وعوامل جغرافية واقتصادية ومصالح مشتركة ، ما يقرب بين الامتين ، ويوطد بينهما أسس الصداقة والولاء ٠ وأرجو أن تثقوا بأننا مشتركون معا في وجهات نظرنا وفي شعورنا ٠

وبينا أنا أختم كلامي هذا ، أتمنى لصديقنا وضيفنا المحترم ، صاحب الجلالة ، الذي سررنا جميعا بزيارته ، كما أتمنى للعراقيين كل سعادة واقبال ٠ اهـ

خطاب الملك فيصل

يا حضرة رئيس الجمهورية

اني أرجو أن تتقبلوا مني أصدق عبارات الشكر لما تفضلتم بابدائه نحوي ، ونحو أمتي ، من عواطف المحبة والولاء ، وما لاقيته في بلاد الامة التركية الشقيقة من حفاوة واكرام ٠

اننا في العراق كنا نشعر بكل سرور وامتنان للخطى الحميدة الصالحة ، التي خطتها تركيا في سبيل الرقي والسلام ، فكانت موضع الاعجاب والتقدير ٠ وبديهي بعد بيان العوامل والاسباب التي أوردتموها في خطابكم البليغ عن العلاقات الوثيقة بين

ان اناب منابه وزير المالية رستم حيدر . وقد سافر رستم مع الملك فيصل الى تركيا في يوم ٤ تموز ، نصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى وزير الداخلية ، مزاحم الباجه جي ، واسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الخارجية ، عبد الله الدملوجي ، وبتعيين محمد امين زكي وزيرا للمواصلات ، فلما حدث الاضراب الذي سنتكلم عنه باسهاب في الفصل القادم ، عاد نوري السعيد الى بغداد في ١٥ تموز ١٩٣١ فتقلد رئاسة الوزراء ٠

تركيا والعراق ، ان تزداد هذه العلاقات متانة ورسوخا ، ونحن مشتركون في وجوب توثيق هذه الروابط ، التي تفضلتم دولتكم بالتنويه عنها • ومتى ذكرت هذه الحقيقة أكون قد أعربت عن شعور أمتي جمعاء •

وقبل أن أختم كلامي ، أرى من الواجب أن أفصح عن سروري لاخراج زيارتي هذه من حيز التصور الى حيز العمل ، وأكرر شكري لما لقيته في هذه الزيارة من حفاوة سيبقى أثرها الطيب خالدا في نفسي ، وأدعو بكل إخلاص لشخص حضرة رئيس الجمهورية ، وللامة التركية الصديقة ، بالرقي والتوفيق • اهـ

وبعد أن مكث العاهل العراقي عشرة أيام في تركيا ، غادرها الى فينا ، ففرنسا في اليوم الخامس عشر من تموز ، تحف به المهابة والوقار •

بـلاغ مشتـرك

وبمناسبة هذه الزيارة الميمونة ، صدر في بغداد وأنقرة البلاغ التالي في ١٣ تموز ١٩٣١ :

« جرت مقابلة ودية بين فخامة رئيس الجمهورية التركية ، وجلالة الملك فيصل ، وكان في أنقرة ، بمناسبة هذه الزيارة رئيس الوزارة العراقية ، نوري باشا السعيد ، ووزير المالية رستم بك حيدر ، وقد عقدت اجتماعات ، وجرت مقابلات بين هذيـن السياسيين العراقيين ، وبين رئيس الوزراء عصمت بك ، ووزير الخارجية توفيق رشدي بك ، ووزير الداخلية شكري قايابك ، ووزير الاقتصاد مصطفى شرف بـك ، وتبودلت الآراء أثناء ذلك حول العلاقات الاقتصادية بين كلا البلدين ، وشروط اقامة رعاياهما ، وما شاكل ذلك ، وحصل الاتفاق بين الفريقين على الشروع في المفاوضات فورا لعقد اتفاقية بشأن الصلات التجارية بين العراق وتركيا ، كما أنه حصل الاتفاق على ان الصداقة وحسن الجوار الموجودين بين البلدين ينطبقان تمام الانطباق علـى المصالح المتبادلة والصفاء السياسي • وقد اعترف بمزيد الارتياح بأن التدابير المتخذة لتامين الامن والنظام في الحدود ، قد أنجزت ببصيرة نافذة ، وأتت بنتائج حسنة ، وقد أكد الفريقان وجوب التمسك بمبدأ عدم افساح المجال في داخل حدود المملكتين لاية محاولة ترمي الى الاخلال بأمن أحد البلدين ورعاية هذا المبدأ بصورة مستمرة ويقظة تامة » اهـ

اعتداء على الحدود العراقية

أذاعت الصحف المحلية في يوم ١ تموز ١٩٣١م نبا تجاوز أفراد من الشرطـة الايرانية على الحدود العراقية ، ببنائها مركزا لها بالقرب من « جياوسورخ » داخل الاراضي العراقية ، فذعرت الاوساط السياسية لهذا النبأ ، وأوعز وزير الداخلية ـ وهو

يومئذ مزاحم الباجه‌جي ـ الى متصرف لواء ديالي «عبد المجيد اليعقوبي» أن يهدم هذا المركز، وان اقتضى الامر استعمال القوة . وقد أعد المتصرف العدة اللازمة لهذا الهدم، واذا بالمفتش الاداري « جلال بابان » يحذر الدوائر المختصة من مغبة مثل هذا العمل الطائش، ويقترح تأليف لجنة خاصة للتحقيق في الحال، وحل المشكل بالطرق الدبلوماسية . فألفت الحكومة فورا لجنة للتحقيق في هذا التجاوز، سافرت الى خانقين، وبعد تحقيق دقيق، وثبوت النبأ أذيع هذا البيان الرسمي :

« نوهت الجرائد قبل يومين، بشأن تجاوز الشرطة الايرانية الحدود العراقية في «جياوسورخ» في داخل « قضاء خانقين » ومحاولتها بناء مخفر هناك . وعلى أثر هذا الحادث ألفت الحكومة لجنة من جلال بك بابان، المفتش الاداري للوائي ديالي والكوت، والرئيس الاول حميد بك نصرت، الضابط الثاني لركن الحركات، وحميد أفندي الممثل لدائرة المساحة وسافرت الى خانقين في ٣٠ حزيران ١٩٣١ لاجل التحقيق عن التجاوز الواقع، فوصلت خانقين صباح يوم أول تموز ١٩٣١، وذهبت توا الى جياوسورخ فوصلت المحل الذي باشرت فيه السلطات الايرانية تشييد المخفر في الساعة ١٠ والدقيقة ٤٠ وقامت اللجنة بتطبيق خارطة الحدود بموجب القرار المختص بـ « تعريف حدود لواء ديالى بين دعامتي الحدود المرقمتين ٤٦ و٦٥ وتثبيت موقع جياوسورخ الواقع في مربع ١٩ ب ٩٩٧٠ من خريطة جيلان ٢ ـ اف . اس الى عقدة لميلين لاعتبار هذا التل «جياوسورخ» من النقاط الاساسية البارزة على الحدود بين الدولتين العراقية والايرانية. وبنتيجة التدقيق قد ظهر للجنة أن المحل المشيد عليه المخفر المبحوث عنه، يقع حوالي ٣٥٠ يردة في شمال تل « جياوسورخ » وعلى مسافة ٢٧٥ يردة بالضبط في غرب طريق مندلي ـ كاني ـ بز » المعتبر حدا فاصلا بين الدولتين العراقية والايرانية، ومن هذا تحقق لدى اللجنة بأن المخفر الذي بوشر بتشييده يقع في داخل الاراضي العراقية، وقد أيدت هذا الامر الصور الشمسية التي أخذتها قوة الطيران خصيصا لهذا الغرض بالامس .

ان الحكومة العراقية متوسلة بجميع الطرق لهدم ما بني من المخفر، واخراج أفراد الشرطة الايرانية الى ما وراء الحدود العراقية » . اهـ

٢ تموز ١٩٣١ ملاحظ مكتب المطبوعات

وعلى اثر ذلك أبرقت وزارة الخارجية العراقية الى وزيرها المفوض في طهران هذه البرقية :

برقية رمزية رقمها ٢٩٦٩ وتاريخها ٣٠ حزيران ١٩٣١

عراقية ـ طهران

كتابنا ٢٨١٤ نرجو أن تطلبو من الحكومة الايرانية فورا، وبصورة قطعية، سحب القائمين ببناء مخفر جياوسرخ من أراضي العراق . والحكومة العراقية مضطرة لمحافظة حدودها من كل تجاوز فتامل أن تجيب الحكومة الايرانية هذا الطلب، تجنبا لكل ما عساه أن يعكر صفو العلاقات الودية . ـ الخارجية ـ

وبعد أن قام الممثل العراقي بالاتصالات الاصولية مع حكومة طهران ، وأثبت أحقية الطلب العراقي ، أبرق الى بغداد الرد الآتي :

خارجية ـ بغداد   ٣٠ تموز ١٩٣١

أبلغني تيمور طاش أن التعدي على الحدود العراقية ثبت بكشف الهيأة المرسلة من قبلهم فاسف على ما وقع • صدرت الاوامر القطعية لترك البناء والدخول ضمن حدودهم وسيبلغونا بكتاب خاص من وزارة الخارجية خبر انسحاب رجال الحكومة العراقية الى ما وراء الحدود •

عراقية ـ السويدي

وفي يوم ٥ آب ١٩٣١م أذاعت «ملاحظية مكتب المطبوعات» بلاغا اخر ذكرت فيه :

« وبفضل سياسة التفاهم ، وما يسود صلات الطرفين من الود والولاء ، انتهت المفاوضات بين الحكومتين حول هذه القضية ، التي نشأت من اشتباه موظفي الحدود في تعيين الموقع ، وعليه أصدرت الحكومة الايرانية أمرها بارجاع جنود الشرطة الى ما وراء الحدود ••• » •

ثورة الشعب الصامتة

تمهيـد

لما احتل الانكليز بغداد في يوم ١١ مارت من سنة ١٩١٧م ، وضع القائد العام للقوات البريطانية ، بيانا بالرسوم الواجب استيفاؤها من الاهلين لحساب البلديات ، فبقي هذا البيان معمولا به حتى أواخر عام ١٩٣٠ ولكن الرسوم التي ورد ذكرها فيه لم تكن لتجبى بالنص لان البلديات كثيرا ما كانت تتغاضى عن الجباية ، لاعتبارات اقتصادية وأدبية كثيرة •

فلما جاءت «الوزارة السعيدية» الى دست الحكم في ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠ ، أقرت لائحة قانونية لرسوم البلديات كانت قد اشتغلت في تهيأتها عدة وزارات من قبل ، وقد أقر البرلمان العراقي هذه اللائحة في ١٠ مايس سنة ١٩٣١ ، وتوجت بالارادة الملكية في ٢ حزيران ١٩٣١ فقوبل هذا القانون بسخط عام من الطبقات المكلفة بمراعاة أحكامه ، ولا سيما العمال ، كما قابلته جماهير الشعب والاحزاب السياسية بموجة من الاستنكار ، وقد تجلى ذلك بعقد الاجتماعات والقيام بالمظاهرات ورفع الاحتجاجات ، اذ لم يكـن الوضع الاقتصادي ليسمح بفرض رسوم جديدة على أصحاب الحرف التي تضمنهـا القانون الجديد •

وأصبحت « بغداد » في يوم الاحد الموافق ١٩ صفر ١٣٥٠ (٥ تموز ١٩٣١) وهي في حالة من الكآبة والسكون ، شملت جميع مرافقها الحياتية ، وقلما رأتها بغداد منذ قرون خلت فقد أقفلت المدينة عن بكرة أبيها ، فلا حركة تجارة ، ولا حركة بيع وشراء ، ولا حركة نقل وسير ، وبات الاهلون في ذلك اليوم ، وهم مكتفون من أمر المعيشة بما

تسنى لهم من المؤن في بيوتهم ، اذ لم يجدوا في الاسواق خبزا ، ولا لحما ، ولا فاكهة ولا خضرة ، حتى ولا دخانا ، ولا علاجا • وتعطلت الصيدليات ، والمطاعم ، والفنادق ، والمقاهي ، ودور السينما ، والرقص ، ولم يجد الساكن في الضواحي سيارة كراء يجيء بها الى « العاصمة » فاضطر الى المجيء راجلا ، واستمرت الحالة على هذا المنوال أربعة عشر يوما ، وهو اضراب غريب لم يشهد العراق نظيره من قبل •

وقد سرت هذه « الثورة الصامتة » الى بعقوبا ، والكاظمية ، والفلوجة ، والاعظمية ، والكرادة ثم الى الحلة ، والكوفة ، وكربلاء ، والنجف ، والرمادي ، والكوت ، والناصرية ، وسوق الشيوخ ، ثم الى شهرابان ، وخانقين ، ومما عتمت أن عمت القطر بكامله ، ووقعت في بعض القصبات والمدن تراشقات مع الشرطة أسفرت عن وقوع بعض الحوادث المؤلمة •

موقــف الحكومــة

أما الحكومة فكانت قد استشعرت بهذا الاضراب قبل وقوعه ، فاتخذت ما يقتضي من التدابير لافهام الناس بأن « قانون رسوم البلديات » الذي يستاء منه الشعب ، خول وزير الداخلية صلاحية الشطب على بعض الرسوم ، كما خوله صلاحية تخفيف البعض الآخر ، حسبما يتراءى له ، فلما ظهرت بوادر الاضراب في يوم ٥ تموز سنة ١٩٣١ ، أذاعت « ملاحظية مكتب المطبوعات » البيان التالي :

« اتخذت الحكومة جميع التدابير والوسائل لافهام الجمهور حقيقة قانون رسوم البلديات ، وأثبتت بنص القانون نفسه ، ان ما احتوى عليه مــن الرسوم ، أمر غير قطعي ، وهو قابل للتعديل وللتخفيض ، وللشطب ، حسبما تقرره وترتئيه سلطـات المجالس البلدية ، وهي الهيئات الاهلية التي تشعر أكثر من غيرها بما تقتضيه الحالة الاقتصادية في البلاد • كما أن لوزير الداخلية صلاحية قبول ما تقرره المجالس المذكورة من الرسوم ، أو خفضها ، أو شطب بعضها ، أو تنزيل نسبتها ، وتعيين المــدة لبدء استيفائها • وقد أوضح ذلك كله البيان الصادر عن سكرتارية البلديات ، واطلع عليه الجمهور أمس • ولما كان الاضراب قد وقع في بعض انحاء المدينة ، برغم ما بسطتــه الحكومة من نصائح ، وقدمته من دلائل ، على أن القائمين بحركة الاضراب لم يريدوا أن يتفهموا حقيقة قانون رسوم البلديات ، ولا الصلاحيــات المخولة بمقتضــاه للمجالس البلدية ، ولوزير الداخلية ، في تعديل الرسوم ، أو شطب بعضها ، أو تنزيل نسبتها ، لاسباب معلومة لدى الحكومة ، فتود الحكومة أن يعلم الجمهور الامور الآتية : —

١ — لقد قررت الحكومة عدم اكراه أحد على استئناف أعماله ، وفتح دكانه ، أو مخزنه ، وأنها لا تتدخل في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها ، ولكنها مستعدة لتنفيذ القانون في كل من يتعدى على حرية الغير ، ويجبره على العمل ، خلاف ارادته ، فمهمة الحكومة هي صيانة الحريات العامة والشخصية ، وتوطيد دعائم الامن •

٢ ـ ان الحكومة ، عملا بواجباتها ازاء الاهلين ، قد أوعزت الى أمانة العاصمة بفتح مخازن عامة لبيع اللحوم ، والخبز ، والخضروات ، والفواكه ، للجماهير بأسعار متهاودة جدا تأمينا لمعيشة السكان على اختلاف طبقاتهم ، والامانة مشتغلة في تنفيذ هذا الامر ٠

٣ ـ لما كان أصحاب السيارات الكبيرة للنقل في داخل بغداد ، وبينها وبين الاعظمية ، والكرادة ، قد أضربوا عن العمل ، مع أن قانون رسوم البلديات قد خفض الرسوم التي كانوا يؤدونها ، فقد تبين أنهم يقصدون من الاضراب الاضرار بالناس ، وحيث قد سبق أن تسلمت أمانة العاصمة شكايات كثيرة عليهم ، فقد اخذت الامانة تنظر في سحب اجازاتهم ، اذا لم يستأنفوا العمل حالا هذا اليوم ، والسماح لطالبي الاجازات الجديدة بتسيير سياراتهم تأمينا للنقل في بغداد ، وبينها وبين ضواحيها ٠

٤ ـ سيطبق قانون الصحة على جميع أرباب الصيدليات الذين يقفلون أبواب صيدلياتهم لعلاقة ذلك بصحة المدينة وسكانها ٠

بغداد ٥ تموز سنة ٩٣١ ملاحظ مكتب المطبوعات (١)

وعلى الرغم من الصراحة التي تضمنها هذا البيان ، والقائلة بأن الحكومة « لا تتدخل في حرية الناس بفتح مخازنهم أو غلقها » فان السلطة أنذرت سواق السيارات ، وارباب الصيدليات ، بسحب اجازاتهم ، اذا هم استمروا على الاضراب ، كما هددت الاهلين بانزال العقاب الصارم فيهم ، اذا استمروا في اغلاق حوانيتهم ، ثم حاولت أن تكره فريقا منهم على فتح مخازنه فأخفقت ، ثم عادت فنشرت البيانات المغرية مضمنة اياها وعودا معسولة اذا أنهى المضربون اضرابهم ، وعادوا الى مزاولة أعمالهم ، ولكن أحدا لم يصغ الى ذلك كله ٠

تدابير اخرى

ولما شعرت الحكومة بحاجة الناس الى اللحوم ، والخضروات ، والخبز ، أمرت البلديات في العاصمة ، وضواحيها ، بأن تذبح الاغنام اللازمة ، وتفتح ما يقتضي من المخازن ، لتموين الشعب حاجته من الارزاق اليومية ، فقامت البلديات بالمهمة التي ندبت اليها ، ولكن وقع ما لم يكن في الحسبان ، فقد أشاع المضربون ، وأرباب العلاقة ، بأن اللحوم التي تقدمها البلديات للبيع هي من ذبائح الارمن ، والهنود السيك ، فاضرب الناس عن شرائها ، واضطرت البلديات الى رميها في « دجلة » ٠

ثم لما رات ان الاضراب تطور تطورا غريبا ، وان التراشقات التي أخذت تقع بين الشرطة والاهلين تطورت الى حوادث دموية مؤلمة ، بثت العيون لمراقبة المحرضين ، والفاعلين ، وحشدت القوات المسلحة في الازقة ، والطرقات ، ونصبت الرشاشات فوق بعض المرتفعات وأمرت بوضع قوات الشرطة وبعض القوات العسكرية « في الانذار » لصد الخطر الذي كان محدقا بالعاصمة ٠

---

(١) جريدة « الاخبار » العدد ١٦ ـ ٤٣٤ بتاريخ ٦ ـ ٧ ـ ٩٣١

موقف الاحزاب

أما الاحزاب السياسية في العاصمة ، فأعلنت انها تستنكر مع الشعب « قانون رسوم البلديات » وما فرضه على الاهلين من رسوم باهظة ، ولكنها لا تستغل هـذا الاضراب ، وهذا الهياج ، لمصالح حزبية مطلقا (١) ثم رفعت جملة احتجاجات الى نائب الملك ، تحتج فيهـا على أعمال الحكومـة في هذا الشـأن ، وعلى قسـوة الشرطة مع المضربين (٢) ٠

وأخذت برقيات الاحتجاج على سلوك رجال الادارة والشرطـة في « الوحـدات الادارية » في المملكة ، تنهال على الصحف ، فتنشرها بلا تعليق لسببين ٠

(١) لان حرية الصحافة كانت قد دخلت في خبر كان ٠

(٢) لان صيغة هذه الاحتجاجات كانت تفتـت الاكباد بما تضمنتـه من وصف لانواع الارهاق الذي يكابده المحتجون من السلطة ٠

تطور الاضراب

وقد حاولت « أمانـة العاصمة » وكذا « غرفـة التجارة » وبعض المؤسسـات ، والجهات ، أن تفاوض المضربين في ضرورة انهاء الاضراب ، الذي أضر بالمملكة (حكومة وشعبا) أفدح الضرر ، فأعلنت الامانة انها شطبت على قسم من الرسوم ، وخففت من البعض الآخر ولكنها لم تجد أذنا صاغية ٠

وفاوضت « غرفة التجارة » رؤساء الجمعيات في الامر ، ولكنها عبثا حاولت ، فان

---

(١) ذكر التقرير البريطاني عن « سير الادارة في العراق لسنة ١٩٣١ » ان الاحزاب المعارضة هي التي خلقت هذا الاضراب ، او انها استغلته لمصالح حزبية ، فرد عليه (محمد صالح القزاز رئيس جمعية اصحاب الصنائع) ردا مطولا في العددين ٢٦٤٢ و ٢٦٥٥ من « جريدة العالم العربي » فند فيه هذا القول ، بأسانيد ودلائل كثيرة .

(٢) ننشر فيما يلي احد الاحتجاجات المذكورة كما تقتضيه امانة النقل في الحوادث :

صاحب الجلالة نائب الملك المعظم .

تعلمون جلالتكم ان الحكومة قد اصدرت قانون رسوم البلديات ، فاضربت مدينة بغداد ، والملحقات التي اتصل بها نبأ صدور هذا القانون ، محتجة على صرامته ، وعلى ما تضمنه من الرسوم الجديدة الفادحة ، ومما يسر الحزبين المتآخيين ان مظهر الاضراب العام كان موضع الاعجاب والتقدير ، من حيث المحافظة على الامن والنظام ، وذلك اثر من اثار اليقظة والانتباه ، ومما يستلفت الانظار ان المضربين كانوا على افضل ما يكون من الدعة ، والسكون ، في غدوهم ورواحهم ، ولما كانت ابـواب الاحزاب مفتوحة في وجوه الناس ، كان طبيعيا للمضربين ان يؤموا بنايتي الحزبين الوطنيين ، ليستعينوا بآراء رجالها ، لايصال احتجاجهم الى المراجع المختصة ، ومن بواعث الاسف ان تصرفات الشرطة كانت قاسية الى حد بعيد ، وكانت خارجة عن حدود الواجب والوظيفة ، فقد رأينا قسـما من الذين يسمونهم رجال الامن العام ، يدخلون بنايات الاحزاب ، بالرغم منها ، ويسيئون الى الناس المنتسبين ، وغير المنتسبين ، الداخلين فيها ، والخارجين منها ، ويضربونهم بسياطهم ضربا موجعا ، ومن الغريب ان يشترك مدير شرطة اللواء بنفسه في هذه الوقائع المؤسفة ، ولولا غلو الاهالي في المحافظة على الهدوء والسكينة ، لوقعت حـوادث فظيعـة في داخـل البنايات نفسهـا : ومن المؤلم يا صاحب الجلالة ان توقف السلطة جماعة من الابرياء الذين لم تصدر عنهم اية حركة تدل على مخالفة قانونية، تسبب

الشعب ثار ثائره ، وان الاضراب خرج عن كونه احتجاجا على « قانون رسوم البلديات » بدليل ان الجمعيات المذكورة وافقت على انهاء الاضراب ، اذا حققت الحكومة مطاليب المضربين الآتي ذكرها وهي :

١ ـ الغاء رسوم البلديات المستحدثة ، وتخفيف القديمة منها ·
٢ ـ النظر في قضية العمال العاطلين ·
٣ ـ الغاء قانون ضريبة الدخل « الموضوع في سنة ١٩٢٧ » ·
٤ ـ اطلاق سراح كافة الموقوفين في القطر من أجل حوادث الاضراب ·
٥ ـ الاحتجاج على قساوة الشرطة ، وعلى منع عقد الاجتماعات في المعاهد الدينية، والاحزاب ·

فلما تحرجت الوضعية ، وتعاظم الخطر ، وتفاقم استياء الناس من دوام هذا الحال ، أغلقت الحكومة « جميعة أصحاب الصنائع » في بغداد ، وفروعها في الانحاء ، وأمرت بتوقيف « رؤساء الجمعيات » التي اشتركت مع الجمعية المذكورة في تدبير الاضراب ، وطاردت الشبان والاحرار ، فاكتظت السجون بالموقوفين ، وشرعت المحاكم تنظر في الدعاوي المرفوعة اليها من قبل الحكومة ، فكانت تحكم على الموقوفين بأحكام مختلفة : بالبراءة ، والافراج ، والغرامة والحبس البسيط وبتمديد التوقيف ، وكانت الشرطة توقف بعض الذين تفرج المحكمة عنهم حالما تقرر الافراج ، متهمة اياه بجرائم جديدة ، وهكذا دواليك ·

وأعلنت الاحزاب السياسية في العاصمة بأن القساوة التي استعملتها الشرطة مع المضربين وصلت حدا لا يطاق ، فاحتجت على ذلك لدى نائب الملك (١) وناشدت جلالته بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للتفاهم مع الاهلين ، وانهاء الاضراب الذي اخذ شكلا مخيفا ، وعقدت عدة اجتماعات لمعالجة الحالة منيت كلها بالفشل ·

وقد حدثت في اليومين ١١ و ١٢ تموز ٩٣١ مصادمات بين المضربين والشرطة في « بغداد » أسفرت عن نتائج مؤلمة جدا · وكان الهتاف بسقوط الوزارة ، وسقوط الظلم والاستبداد ، وبحياة المعارضة يشق الآذان ·

وقد أكد لي الملك علي « وهو مصدر كبير غير مسؤول » بأن الوزارة تقدمت اليه بقرار يقضي بتوقيف بعض زعماء الاحزاب السياسية فرفض قرارها ، كما أشيع في

توقيفهم ، وحرمانهم من القوت ، فمثل هذه الاعمال تؤدي حتما الى نتائج معكوسة ، لا تأتلف مع الغايات النبيلة التي يسعى اليها المضربون · ومن المصلحة ان نطلع جلالتكم على ان متصرفية بغداد خاطبت الحزبين المتآخيين بكتابين جافين ، ضمنهما امورا لا ظل لها من الصحة ، بعبارات مخالفة للآداب المتبعة في مخاطبة الهيئات السياسية فالحزبان يحتجان لدى جلالتكم على هذه التصرفات ، وينتظران وضع حد لهذه المآسي والمخالفات ودمتم يا صاحب الجلالة · ٧ تموز ١٩٣١

المعتمد العام للحزب الوطني العراقي — كاتم اسرار حزب الاخاء الوطني
محمد جعفر ابو التمن — علي جودت

(١) كان الملك علي يتولى نيابة الملك عن اخيه الملك فيصل الاول وكانت لجلالته حرمة خاصة في

حين ان وكيل رئيس الوزراء السيد الباجهجي تقدم باقتراح اسقاط الجنسية العراقية عن الهاشمي فلم يؤبه به ·

ووقع في الحلة ، والكوفة ، والناصرية ، وفي كثير من جهات العراق ، ما وقع في « العاصمة » مما لا يتسع شرحه في هذا الفصل ، واستصدرت الوزارة مرسوما برقم (٨٩) خولت فيه متصرفي الالوية ، وقائم مقامي الاقضية ، ومديري النواحي ، وقوات الشرطة ، وحكام الجزاء صلاحية تفريق أي اجتماع يخشى منه (١) ·

عودة رئيس الوزراء

والمهم هنا أن نذكر ان رئيس الوزراء (نوري السعيد) كان قد سافر الى اسطنبول في طريقه الى أوروبا في اليوم الثالث من شهر حزيران ، ليكون على مقربة من عصبة الامم أثناء بحثها قضية العراق ودخوله في العصبة ، بعد أن أناب منابه وزير المالية ، رستم حيدر ، فلما سافر « حيدر » مع جلالة الملك الى تركيا في ٤ تموز ، أسندت وكالة رآسة الوزارة الى وزير الداخلية ، مزاحم الباجهجي ·

وكانت شخصية مزاحم غير محترمة ولا محبوبة من الاهلين « كما أيدت ذلك المناقشات التي حصلت حول الاضراب في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ » وكان مدير شرطة بغداد آنئذ السيد أحمد الراوي ، ومتصرف اللواء عبد الرزاق حلمي ، فكان الباجهجي اذا خرج من داره ، أو من دائرته ، مدة الاضراب ، احاطته الشرطة بسياج من السيارات المسلحة كما انها حافظت منزله بقوة كانت ترابط عنده طيلة هذه المدة · وقد أبرق الملك علي الى أخيه الملك فيصل « وهو في أنقره » يقول : ان الحالة في بغداد خطرة وخطيرة ، وان الامر قد فلت من يده ، فعلى جلالة الملك أن يعود الى بغداد فورا فان تعذرت عودته ، فعلى رئيس الوزراء أن يرجع حالا (٢) ، ولما كانت ظروف الملك لم تكن لتسمح لهؤلاء بالعودة ، فقد أوعز الى رئيس وزرائه نوري أن يعود فعاد الرئيس الى « بغداد » في يوم ١٥ تموز ١٩٣١ واجتمع برؤساء الجمعيات الذين كانوا في التوقيف ، وفاوضهم في لزوم انهاء اضرابهم وضرورة استئناف العمل ثم لم يجد كبير عناء في اعادة الامور الى مجاريها الاصلية ، ولا سيما وكان الناس قد

نفوس العراقيين ، ومن طريف ما وقع اثناء الاضراب ، انني زرت جلالته في عصر يومه الثالث فسألني (ولجلالته عطف خاص علي) ما وراءك يا عبد الرزاق ؟ فاجبته « لا تزال البلدة مقفلة ، والاضراب على حاله » ثم انتقلنا الى موضوع اخر ، فحضر وزير الداخلية (مزاحم الباجه جي ; ومعه امين العاصمة (محمود صبحي الدفتري) فسألهما جلالة الملك ما وراءكما ؟ فأجاب الوزير ان الاضراب قد انتهى ، وان الامور عادت الى مجاريها الطبيعية ، وبينما هو يتكلم بذلك ، اذا بلحوم الضأن يجرفها دجلة نحو الجنوب ، مارة بقصر نائب الملك ، وهو ينظر اليهما شزرا ·

(١) الغي هذا المرسوم من قبل المجلس النيابي في ٢٠ مايس ١٩٣٢ ·

(٢) هاتان هما البرقيتان اللتان طيرهما الملك علي الى اخيه الملك فيصل :

سئموا البطالة ، فأصدر منشورا ناشد فيه الشعب بلـزوم العودة الى أعمالـه ، هـذا نصه :

نداء الى الشعب العراقي

« عدت الى العراق من السياحة التي قمت بها في العواصم الاوروبية ، لتتبع سير القضية العراقية ، ودخول العراق عصبة الامم • وكـان من دواعي سروري أن أحمـل البشائر الى الشعب الكريم ، بأن المساعي المبـذولة في هذا الشأن قـد تكللت بالنجاح واقترنت بالفوز ، من دون أن يضحي العراق بشيء مما أرجف به المغرضون ، وأن أزف الى أبناء البلاد الاثر الطيب العظيم ، الذي أحدثته زيـارة صاحب الجلالـة الملك المعظم لجارتنا تركيا ، تلك الزيارة التي مكنت روابط الصداقة ، وأيدت الولاء المتقابل بين الشعبين الكريمين •

« وفي الساعة التي عدت فيها الى العاصمة ، وكنت أنتظر توحيد جهود أبناء الامة ــ على اختلاف نزعاتهم ــ للاستفادة مـن هذه الظروف السعيدة ، ولرفـع مكانة العراق وتقوية مركزه بين الشعوب الناهضة عرفت بالاضراب ، وفهمت انه بدأ احتجاجا على قانون رسوم البلديات ، ولكن ما لبثت شرذمة من أولي المقاصد المعلومة أن اتخذته وسيلة لمآربها ومنافعها الخاصة » •

جلالة الملك فيصل

اشارة الى برقيتنا المؤرخة في ١٠ تطور الاضراب الى حركة سياسية موجهة ضد وكيل رئيس الوزراء شخصيا ، الموقف هادىء نتيجة عدم استعمال الشدة والعنف • حزب المعارضة خائف من استغلال وكيل رئيس الوزراء الموقف للتنكيل بهم وهم بانتظار رئيس الوزراء للتفاهم واياه • ان فشل التفاهم سوف يؤدي الى شغب •

ــ علـي ــ

وقد رد الملك فيصل على برقية اخيه بما يلي :

بشكطاش ١٤ تموز الساعة ١٥ر١٠ •

جلالة الملك علي ــ بغداد

بلغو مجلس الوزراء ضرورة معالجة الموقف بالحكمة والحزم • رئيس الوزراء يصلكم الاربعاء ولديه التعليمـات •

ــ فيصل ــ

واصر الملك علي على وجوب تجنب العنف اذ قال :

جلالة الملك فيصل ــ تيليجه « يالوا »

اشارة الى برقيتنا المؤرخة في ١١ لم يحدث شيء ولكن الموقف يتوتر جدا بسبب العداء الشخصي بين مزاحم والمعارضة • ارجو أن تبرقوا الى نوري باشا عند وصوله ان يسعى للتفـاهم اذ العنف لخطـر جـدا •

ــ علـي ــ

« يتذكر الشعب الكريم ان الحكومة الحاضرة قد قامت بما يفرضه عليها الواجب الوطني ، والمصلحة العامة ، ازاء الازمة الاقتصادية الراهنة ، فخفضت كثيرا من الضرائب والرسوم عن كواهل جميع الطبقات المكلفة ، مما يعلمه الجميع ، وبات أمرا معروفا ، وهي لم تسن قانون رسوم البلديات الا رغبة منها في تخفيف الرسوم البلدية ، عن عاتق أرباب الحرف ، والصنائع وغيرهم من المكلفين ، اسوة بغيرهم من الطبقات التي ساعدتها الحكومة ، ولما كنت حريصا على مواصلة مؤاساة الجمهور ، ومساعدته في هذه الضائقة الاقتصادية ، فسأتصل برؤساء أرباب المهن والحرف الحقيقيين ، وسأبين لهم ما تحمله الحكومة من عطف شامل ، وأباحثهم فيما ينبغي اتخاذه من التدابير المطمئنة والباعثة على الارتياح العام ٠

«واني لا أرتاب في ان جميع من أقفلوا حوانيتهم ، ومخازنهم ، ومقاهيهم، وأضربوا عن العمل تحت ضغط الاكراه والانخداع ، سيعودون ، بعد هذه الايضاحات ، الى مزاولة أعمالهم ، غير مكترثين لدعايات شرذمة قليلة أرادت استغلال سوء التفاهم الحاصل لمصلحتها المعلومة لدى الجميع ٠ وانني أؤكد من جهة ثانية بأن الحكومة بما لديها من سطوة وقوة ، وبتعضيد الجمهور المخلص للنظام ، والراغب في الطمأنينة ، والشاعر بواجباته ، سوف تعامل هذه الشرذمة الصغيرة بكل صرامة ، وستجري في هذا الشأن مجرى الحكومات الحازمة ، المستندة الى قوة الشعب في مجابهة كل ما يضر بمصالح البلاد ، ويخل بأمنها ، وتذليل أية عقبة قد تقف في طريقها الى أغراضها السامية المنشودة ٠

نوري السعيد ــ رئيس الوزراء

وضع «مرسوم خطير

وفي الوقت نفسه فان مجلس الوزراء اجتمع في يوم ١٦ تموز ٩٣١ الموافق ليوم ١ ربيع الاول سنة ١٣٥٠ ، ووضع مرسوما برقم ٩٠ هذا نصه :

حيث ان الالحاح المستمر على بعض الاشخاص ــ المعروفين بحسن النية والقصد ــ بلزوم الامتناع عن فتح حوانيتهم ، أو مزاولة أشغالهم المعتادة ، قد سبب ضنكا للاهالي ، ويخشى أن يصبح خطرا على الامن العام ، وحيث انه من الضروري صيانة حقوق الاهلين ، فبناء على السلطة التي خولني اياها صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، وبعد الاطلاع على الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبموافقة مجلس الوزراء قد أصدرت المرسوم التالي نيابة عن جلالته :

المادة الاولى ــ كل من يردع أو يصد ــ بالكلام أو بوسائط أخرى ــ أو يحاول ردع أو صد أي شخص آخر من :

أ ــ فتح حانوته ، أو محل عمله ، ومزاولة أشغاله فيه حسب المعتاد ٠

ب ــ تسيير أي واسطة نقل برية أو نهرية ، أو أي مصلحة نقل أخرى معدة للعموم ، ويشتغل فيها اعتياديا ٠

ج ـ التعاطي بحرية مع أي حانوت ، أو محل عمل آخر ، أو استعمال أي واسطة نقل أو مصلحة نقل أخرى ، معدة للعموم ·

يعتبر متدخلا بالحرية العامة ، ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر ، أو بغرامة لا تزيد عن الـ ٦٠٠ ربية ·

المادة الثانية ـ كل من تكون في حيازته ، بدون عذر مشروع ، مادة مكتوبة ، أو مطبوعة أو رمز يقصد به التدخل بالحرية العامة ، أو تعتبر مسهلة لمثل هذا التدخـل ، كما هو معروف في المادة الاولى ، يعاقب بعين العقوبات ·

المادة الثالثة ـ كل من نشر أخبارا كاذبة ، يقصد بها التدخل بالحرية العامة ، أو تعتبر مسهلة لمثل هذا التدخل ، كما هو معرف بالمادة الاولى ، يعاقب بعين العقوبات ·

المادة الرابعة ـ يجوز حجز أي رسالة بريدية ، أو برقية ، يشتبه في كونها مسهلة للتدخل بالحرية العامة ، كما هو معرف في المادة الاولى ، ويجوز افشاءها الى السلطات الادارية ، وكذلك يجوز أن تفشى بهذه الصورة أي محادثة تلفونية من ذلك القبيل ·

المادة الخامسة ـ لا تمنع التعقيبات القانونية ، التي تجري وفـق هذا المرسوم ، القيام بتعقيبات أخرى عن جريمة أخرى ، جرى ارتكابها وهي أشد خطورة ·

المادة السادسة ـ ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره ، ويبقى نافذا الى الوقت الذي يعلن فيه وزير الداخلية انتهاء الازمة الحالية ·

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٣١ واليوم الاول من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٠   رئيس الوزراء ـ نوري السعيد   نائب الملك ـ علي

الاضراب في الالوية

أما في الالوية الاخرى ، ولا سيما في « لواء المنتفق » فقد وقعت حوادث دامية استعمل المتصرفون خلالها وسائل الشـدة والعنف لقمعها بغية انهاء الاضراب وقد حصلت مصادمات بين شرطة الناصرية والمتظاهرين أدت الى اصابة معاون مدير الشرطة وشرطيين بجروح ، والى قتل أحد المتظاهرين واصابة آخر بطلق غير مميت ، كما قامت مظاهرات مسلحة في سوق الشيوخ والسماوه والديوانية وعقك وغيرها فتصدت لها الشرطة بكل قسوة ولكن هذه الوسائل منيت بالفشل ، فاستعانت بكل ما لديها من قوة فلم تفلح ، وهكذا بقيت البلدان ، والقصبات ، والقرى العراقية ، مدة خمسة عشر يوما ، في حالة فوضى ، وتضررت المزارع والخزينة ضررا كثيرا ·

أما الاضرار التي لحقت بالاهلين ، وبالتجارة العامة ، فحديثها في سجلات دوائر التحقيقات الجنائية ، وقد شهدت الصحف العالمية ، وكذا برقيات الشركات الاجنبية ، بأن الاضراب الذي حصل في العراق ، وعم جميع بلدانه ، وشمل جميع مرافقه ، غريب لم يقع نظيره ·

على أن من الاهمية بمكان أن نذكر أن المنطقة الشمالية لم تشترك في هذا الاضراب

ولم تحفل بما كان يجري في الوسط والجنوب · ولولا مذكرة رفعها أهل اربل الى وزارة الداخلية يشكون فيها ضيق الحالة الاقتصادية في مدينتهم وقلة أرباح أهل الحرف ، لقلنا ان أحدا من الشمال لم يشترك في الاضراب قط ·

موقف حزب التقدم الحكومي

ومع ان « حزب التقدم قد أصبح خبرا من الاخبار ، بعد انتحار مؤسسه عبد المحسن بك السعدون ، وانفضاض معظم المنتسبين اليه عنه ، فقد وجه رئيسه الكتاب التالي نصه :

يا صاحب الجلالة

غير خفي على جلالتكم ان الاضراب العام قد استمر تسعة أيام ، حتى – على ما بلغنا – انه قد سرى هذا الحال الى بعض الاقضية والالوية · ومعلوم ما لدوام هذه الحالة من الاضرار المادية والمعنوية بعامة الاهلين على اختلاف طبقاتهم ، ولا يبعد أن يتفاقم الامر ويتسع الخرق من وقوع ما لا يحمد عقباه ·

وكان الحزب طيلة هذه المدة ينتظر حل هذه القضية بصورة ترفع الحيف عن الشعب الذي أضنكته الازمة الاقتصادية الا انه من المؤسف لم يتوصل الى تطمين رغبات الاهلين بالرغم من استمرار الحالة طيلة هذه المدة ·

لهذا يتقدم الحزب الى جلالتكم راجيا عطف نظركم العالي الى اتخاذ التدابير المقتضية لانهاء الحالة الحاضرة ، وتفريج الكرب عن الشعب الذي أخذ الضيق بخناقه ولجلالتكم الامر والارادة ·

١٣ تموز ١٩٣١ رئيس حزب التقدم : عبد العزيز

الاضراب في البصرة

ولا ندري كيف سرى هذا الاضراب الى « مدينة البصرة» المعروفة بهدوئها وسكونها، منذ أن احتلها الانكليز في عام ١٩١٤ ، فقد أقفلت هذه الحاضرة الكبرى في يوم ١٥ تموز ١٩٣١ (أي بعد أن أوشك اضراب بغداد أن ينتهي) عن بكرة أبيها ، وخرج الناس الى الطرقات العامة زرافات ووحدانا ، ثم تجمهروا بشكل مظاهرة مسلحة حول مراكز الحكومة ، وأخذوا يتحرشون بها ، والتقى فريق من المتظاهرين بسيارة متصرف اللواء فخري الملي فاحاطوا بها وكسروا زجاجها مما اضطر المتصرف للالتجاء الى احدى الدور فحاولت الشرطة أن تشتت شمل المتظاهرين ، فلم تفلح ، فاستنجدت بفوج من الجيش العراقي ، كان مرابطا بين المكينة والبصرة (١) فجاءت اليها النجدات الكبيرة ولكن دون أن تقوم بعمل · وما لبثت الحركة أن سرت الى العشائر واجتمع المتظاهرون حول ثكنات الشرطة « وأحاطوا بمدير الشرطة ، درويش لطفي ، وأحد معاونيه وأوسعوهما لكما

---

(١) راجع جريدة الـ « تايمز اوف ميزوبوتاميا » الصادرة في البصرة بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٣١ ·

وضربا » (١) وما هي الا ثوان معدودات حتى بدأ أزيز الرصاص يشق الآذان ·

وفي اليوم الثاني (١٦ تموز) استأنف المتظاهرون أعمالهم ، واستأنفت السلطة نشاطها ، وضرب الجيش سياجا في عرض الطريق فحال بهذه الوسينة دون اتصال المتظاهرين في « البصرة » باخوانهم في « العشار » وأصدرت الحكومة بلسان متصرفها (محمود فخري) بيانا حذرت فيه الناس من التجول في الطرقات ، وقالت انها ستضرب المتظاهرين بالرصاص ، وفي الوقت نفسه نقلت الاجانب الى خارج منطقة الخطر ، فكان النضال سجالا بين الطرفين ، ووقع في المعركة عدد من القتلى ، والجرحى كبير · وطلبت « الشركات الاجنبية » الى « الحكومة البريطانية » أن تحميها ، فجاءت هذه بدارعة رست في فم الخليج المسلط على المدينة (٢) كذلك استخدمت القوات البريطانية الموجودة في البصرة في حراسة أبنية شركة النفط ومركز توليد الكهرباء وفي تهديد المتظاهرين ، وصدت هجوما وقع على بعض أبنية الحكومة ، ووقع عدد من القتلى والجرحى وسافر رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، الى « البصرة » على متن طائرة خاصة في فجر اليوم العشرين من تموز لمعالجة الحالة بنفسه ·

وفي ١٧ تموز (وهو اليوم الثالث من اضراب البصرة) كانت الاضطرابات لا تزال كما هي فأرسلت الحكومة من بغداد سربا من طائراتها ، تحمل قوات من الجيش والشرطة الى تلك الحاضرة ، فكان ذلك عاملا مكن السلطة من الهيمنة على ناصية الحكم ، وقبضت الشرطة حالا على جماعة من وجوه البصرة بينهم : المحامي سليمان فيضي ، وحبيب الملاك ، وطه الفياض ، والحاج ابراهيم البجاري ، وكاظم الحاج شويش ، فأرسلتهم الى « عانه » فلبثوا فيها أكثر من ثلاثة أشهر ، اذ لم يطلق سراحهم الا في ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٣١ أي قبل افتتاح البرلمان بثمانية أيام ، كما ان الشرطة أوقفت جماعة كبيرة من الشبان وقدمتهم الى المحاكم بتهمة الاشتراك في هذا الاضراب ، فحكم عليهم بعقوبات منوعة ·

سلوك الشرطة

وشيء مهم لا بد من الاشارة اليه في هذا الفصل ، وهو ان عددا كبيرا من أفراد شرطة البصرة ، الذين شهدوا في قضايا المضربين أمام المحاكم المختصة ، أتهموا باداء شهادات كاذبة ضد الموقوفين ، فسيقوا الى المحاكم الجزائية ، وحكم عليهم بعقوبات مختلفة ، وكانت وزارة الداخلية تشكو حكام الجزاء في البصرة لدى وزارة العدلية ،

---

(١) راجع كتاب المحامي سليمان فيضي « في غمرة النضال » ص ١٧٨ ·

(٢) بقيت البصرة تقريبا ٣٦ ساعة بشكل فوضى مما ادى الى ان الحكومة البريطانية تأتي بتوات لاجل حماية رعاياها ومصالحها في البصرة · ان البصرة بصفتها ميناء ، ولها علاقات جسيمة بالتجارة واسمها في الخارج فليس من الهين على اية حكومة ان ترى السلب والنهب والقتل يحدث في البصرة وتبقى مغلولة الايدي » ·

(من خطاب لرئيس الوزارة في ص ٤٨ من جلسات عام ١٩٣١

وتطلب مساعدتها ليتعاون الحكام مع قوات الشرطة لمعاقبة المتظاهرين ، عدم مس أفراد الشرطة بسوء • وقد انتقدت الصحف تقديم هؤلاء الافراد كشهود ادانة ضد القائمين بالاضراب •

في مجلس النواب

وشرع المجلس النيابي في المذاكرة في هذه القضية ، في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ فكانت جلسة نارية حمي فيهـا وطيس الجدال ، وتراشــق النواب قارص الكلام ، وحملوا على وزير الداخلية « السيد الباجهجي » حملات شديدة ، وأوسعوه كلاما قاسيا • وحاول « الباجهجي » أن يدافع عن نفسه فلم يجد أذنا صاغية وقال النواب عن دفاعه بأنه « المنطق المفلوج » (١) •

---

(١) هذه مقتطفات من اقوال بعض النواب في المجلس النيابي :

قال نائب بغداد السيد جميل المدفعي في ص ٣٥ من محضر السنة ١٩٣١م لمجلس النواب :

« ان السبب لذلك ــ توسع الاضراب ــ هو سوء تصرف وزير الداخلية السابق ، في ذلك الحين، ولولا تلك التصرفات لما وصل الاضراب الى حالته الخطرة ... ان معالي وزير الداخلية السابق كان يريد ان يظهر بمظهر الدكتاتور الذي كان يحلم به في السابق ، كلكم تعلمون ذلك على ما اظن ، والدليل على ان سبب توسع الاضراب هو سوء تصرفات وزير الداخلية السابق ، اتى نوري السعيد وبدون استعمال الشدة بل بلسانه الطيب وعطفه تمكن من قمع الاضراب » .

وقال نائب بغداد ، عبد الرزاق الازري في ص ٣٥ من المحضر المذكور :

« سادتي : ان التهكم والتحقير الذي استعمله وزير الداخلية ازاء ارباب المهن ، والصنائع ، والحرف ، لا يمكن لشخص ان يتحمله ولا لصاحب عزة نفس ان يصبر عليه ... ان الشرطة استعملت القسوة والضرب على الاهلين بشدة مع انه لم نجد واحدا من الاهلين تحرك ضد النظام والامن » .

وقال نائب المنتفك ، صالح جبر ، في ص ٣٦ من المحضر نفسه :

« ان السبب لهذه القلاقل هو شخص معالي وزير الداخلية السابق المحترم مزاحم الباجهجي ... ركن الى سياسة الشدة فصار يرسل على رؤساء الجمعيات المضربة ، ويقابلهم بالشدة والتهكم والازدراء ، مما دفعهم الى التمادي في الاضراب ... واعتقد انه لو كان وزير الداخلية شخصا غير معالي الباجهجي لما وقع شيء من هذا البتة ... فعلينا ان نرفض الحركات التي يقوم بها فريق من رجال الحكومة يضرون بها الوطن ، وان نطلب سوقهم الى القضاء كعمل وزير الداخلية السابق » .

وقال نائب الديوانية ، سعد صالح في ص ٤٠ من المحضر :

« اذا حققنا عن توسع الاضراب نجد السبب بسيطا جدا ، هو معاملة وزير الداخلية السابق الخشنة ، والشتائم التي أصابت بعض ممثلي الهيئات الرسمية ... لماذا اردنا ان نجري الانصاف فيجب ان نحاسب الوزير المسؤول آنئذ ، والا اذا تركنا الامور تمشي على شأنها ، وكل وزير يأتي ويعمل ، ويسبب الاضرار في الامة ثم نتغافل عنه فذلك هو البلاء العظيم » .

وقال نائب الديوانية ، نجيب الراوي في ص ٣٩ من هذا المحضر :

« كان الاضراب ينتهي لو تدبرت الحكومة للامر وعاملت الاهالي معاملة لطيفة طيبة ، ولكــن المقابلات التي قوبل بها مندوبو اصحاب المهن كانــت عبارة عن تهديدهم بكسر الرؤوس وسحقها بالاقدام . نعم اهانتهم كانت سببا قويا يثبت للشعب بأن نية الحكومة غير صالحة » .

وقد رد وزير الداخلية السابق ، مزاحم الباجهجي على هذه الاقــوال في ص ٤١ ــ ٤٦ من المحضر نفسه . بأن جميع اقوال المتكلمين ناجمة عن عداوات شخصية ومصالح ذاتية وانه لــم يعمل ما عمله الا قياما بالواجب .

فلما اشتدت المناقشة ، وحصل تعرض للشخصيات ، وكاد المجلس ينقلب الى ساحة عراك ، تدارك بعض النواب الامر ، وطلبوا الاكتفاء بالمذاكرة ، ووضع نائب الرئيس في المجلس المرسوم المرقم (٩٠) في التصويت ، فوافق عليه بأكثرية ٥١ صوتا يخالفها وغاب ٢٤ نائبا ٠

عودة الملك واستقالة الوزارة

عاد الملك فيصل الى بغداد بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٩ أيلول ١٩٣١ ، فقبضت الشرطة ، قبيل عودته ، على لفيف من الشبان ، خشية أن يقوموا بمظاهرة ضد الوزارة القائمة وزجوا في التوقيف ، وكان بين الموقوفين المحامي رفائل بطي ، والوجيه صادق حبه ، والسيد عبد الرزاق الحسني ، فلبثوا في السجن اسبوعا دون أن تعرف جريمتهم حتى أطلق سراحهم ٠

وكانت « بغداد » قد لبست ، بمناسبة العودة الملكية ، أثواب الفرح والزينة ، ولا سيما وقد كان صاحب الجلالة يحمل أخبارا سارة عن « القضية العراقية » ولمس صاحب التاج رغبة الاهلين في استماع هذه الاخبار ، فأمر بنشر البلاغ التالي : —

بلاغ من البلاط الملكي

« لمناسبة عودة حضرة صاحب الجلالة الملك الى عاصمة ملكه ، بعد زيارة تركيا ، وأوروبا يسره أن يعرب أولا عن سروره للعاطفة التي ظهر بها شعبه المحبوب ، احتفاء بمقدم جلالته ٠

وبعد فانه يسر جلالته أن يعرب للشعب عن الاثر الحسن الذي وقع في نفسه من الحفاوة التي لاقاها في تركيا ، وعما شعر به جلالته من مكانة للعراق في البلدان الغربية ، والشرقية ، التي زارها في رحلته ٠

ان العراق ، رغم حداثته كدولة ، تمكن بفضل الجهود ، والصبر ، وطول الاناة ، من الحصول على كيان يغبط عليه ، ويبتهج له ٠ وانه لمن الامر الواقع ذكر اغتباط الامم الشرقية القريبة والبعيدة ، بما حاز عليه العراق من التقدم ، في ظروف تكاد تكون خارقة ٠ وصاحب الجلالة الملك بينما يزف هذه البشرى الى شعبه المحبوب ، ويهنئه عليها ، يرغب في أن يذكر الجميع بأن العراق أصبح محطا لانظار الكثير من الامم الشرقية ، ترقب تصرفاته وأعماله من أجل أن تقتدي به ، وكذلك فانه موضع نظر نقد أمم أخرى ، ترقب أعماله بالشك والريبة ٠

ان صاحب الجلالة واثق بأن يتكاتف هو ، وشعبه ، وحكومته ، لمعالجة المأزق الاقتصادي العظيم المسيطر على العالم بأسره ، والذي تتألم منه هذه البلاد ، والذي

يعزز ثقة جلالته ، هو ان الامة التي ساعدته في كافة الظروف واحرجها في الماضي ، أيام تاسيس الدولة ، وتشكيلها السياسي ، ستنهض بقواها كاملة تساعده على مكافحة المشاكل الاقتصادية الراهنة ، والعمل على تاسيس كيان اقتصادي سليم لهذا الوطن العزيز » اهـ

وكيل رئيس الديوان الملكي (١)

ثم أمر فأقيمت حفلة عشاء في البلاط الملكي في يوم ٢ تشرين الاول ١٩٣١ تكريما للوفود التي جاءت الى العاصمة للاشتراك بمهرجان جلالته ، فكان عدد المدعوين اليها زهاء الخمسمائة ·

وبعد أن أكل المدعوون ما لذ وطاب ، ألقى الملك خطابا تاريخيا مسهبا ، تناول فيه القضية العربية منذ كانت حلما من الاحلام ، وذكر الادوار التي مرت على القائمين بها ، والنكبات التي منيت بها ، من جراء التطاحن الذي دب دبيبه في نفوس المشتغلين بها ، فكان لهذه الخطبة الخطيرة وقعها وتأثيرها في النفوس ·

منع الصحف عن التشهير

ورأى الملك ان الصحف لا تزال تسترسل في السب والشتم والقذف ، فأبت مروءته أن تحطم الصحافة شخصيات البلاد البارزة ، وساستها المفكرين ، فأمر وزارة الداخلية باذاعة ما يلي :

بيان

لقد استرعى نظر حضرة صاحب الجلالة الملك ، ان الصحف المحلية قائمة بنشر ما يعكر صفو المحبة بين أفراد الشعب وجماعاته ، بينما يجب أن تكون أداة صالحة للم شعث الامة ، ودعوتها الى التفاهم ، والاتحاد ، في سبيل التغلب على المصاعب والازمات المالية الكبرى ، التي لا تهدد البلاد وحدها ، بل تنذر العالم بأسره بأخطار عظمى · ولما كانت هذه الخطة التي تسير عليها الجرائد منافية للمصلحة العامة ، فقد أعرب جلالته عن رغبته في الايعاز الى كافة الصحف ، على اختلاف نزعاتها ، بأن تكف عن نشر كل ما فيه تعرض للشخصيات ، وعن نشر الحوادث والاخبار المغايرة للحقيقة والواقع · وعملا برغبة جلالته هذه ، تدعو الحكومة الجرائد الى نبذ المشاحنات الشخصية ، والاهتمام بمعالجة القضايا العامة ، وهي تأمل ان جميع أصحاب الصحف سيتلقون هذه النصيحة الابوية من قبل جلالة مليك البلاد ، بروح مفعمة بحب الواجب ، المترتب عليهم كصحافيين ، وهي لن تتأخر عن القيام بالاجراءات المقتضية ، ضد من يعمل على مخالفة مصلحة الامة من هذه الناحية ·

٣٠ أيلول ١٩٣١ — ملاحظ مكتب المطبوعات (٢)

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٥٤) بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٣١ ·

(٢) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٥٣) بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٣١ ·

طلب اقالة الباجه‌جي

اشتدت الخصومة لمزاحم الباجه‌جي ، منذ ولي وزارة الداخلية في ٢٥ نيسان ١٩٣١ اشتدادا عظيما وصار الوزراء ، والنواب ، والوجوه ، والاشراف ، يسندون اليه اعمالا لا يتصورها انسان ، حتى ان أعضاء مجلس « أمانة العاصمة » استقالوا من عضوياتهم احتجاجا على تصرفاته التي قالوا عنها انها مخالفة للقانون (١) ومن ذلك اصداره أمرا بفصل « أمين العاصمة » محمود صبحي الدفتري ، من الامانة ، وتوجيهه عبارات قاسية للاعضاء ، وطلبه اليهم الغاء مقررات مجلس الامانة ٠

وقد أجمعت المعارضة ، والصحف ، على ان الباجه‌جي كان علة العلل في الاضراب المتقدم وصفه ، مما حمل رئيس مجلس النواب جميل المدفعي على أن يقدم احتجاجا خطيرا على تصرفات الباجه‌جي الى رئيس الوزراء هذا نصه :

عزيزي نوري باشا السعيد ، رئيس حزب العهد المحترم

بالاشارة لكتابي السابق ، الذي رجوتكم فيه تسجيل استيائي من تصرفات وزير الداخلية الغير القانونية ، وبالنظر لتماديه في تلك التصرفات ، والتزامكم جانبها ، حتى بعد رجوع جلالة الملك المعظم ، خلافا لما وعدتموني به ، يؤسفني بأني لم أر بدا من الانسحاب ، من « حزب العهد » الموقر ، احتجاجا على أعمال الوزير المشار اليه ،وتخلصا من المسؤوليات المعنوية ، التي تتأتى من تلك التصرفات ، التي ألخصها بما يلي :

١ ـ تصرفاته المشينة في الاضراب ، مما كان سببا في توسع الاضراب توسعا خطرا ٠

٢ ـ تطبيقه قانون العشائر على ذوات ليسوا من العشائر ، وبينهم من كبار رجال القانون ، الذين أشغلوا مقامات عالية في القضاء ، ونفيه اياهم استنادا الى ذلك القانون ٠

٣ ـ تضييقه كبار رجال الامة ، وتعقيبه اياهم بالجواسيس ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، ومطاردته الشبيبة الوطنية ، بصورة شنيعة لمجرد ما يظهروه من الشعور الوطني ، شأن الشباب في جميع بلاد الله ٠

٤ ـ وضع المراقبة الشديدة على حرية المخابرة ، خلافا لما هو مضمون في القانون الاساسي ، الذي حلفنا اليمين على التمسك بأحكامه ٠

٥ ـ تطبيقه الذيل بحق رجال عرفوا بمقدرتهم ، واخلاصهم ، لكي يتسنى له تعيين بعض منسوبيه ، ومروجي تصرفاته ، في محلاتهم ٠

٦ ـ تعيينه أولئك المنتسبين لدرجات عالية ، أدت الى هضم حقوق كثير من

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٢٩٧) ٠

كبار موظفي الدولة ، بحيث أضاعت عليهم حقهم في القدم ، خلافا للاصول المتبعة ، ومقررات مجلس الوزراء ·

٧ ــ تفسيره القوانين كما تشتهيه أغراضه ، وهتكه شرف رجال كانوا من أشد المخلصين ، يوم كان معاليه يتهمنا بالمؤامرة ضد سلامة الوطن ·

٨ ــ أما الكتب التهديدية السرية ، المملوءة بأنواع البذاءات ، وهتك الحرمات ، والتي لا يصعب عليكم معرفة مصدرها ، فلا أريد البحث عنها في هذا الكتاب ·

فلذا أرجو اعتباري مستقيلا من الحزب ، وسأقدم استقالتي رسميا من رئاسة المجلس أيضا ·

تقبلوا احتراماتي الفائقة ١٦ تشرين الاول ١٩٣١ جميل المدفعي (١)

استقالة وزير الداخلية

وشعر وزير الداخلية السيد مزاحم الباجه‌جي ، باتجاه الرأي العام في البلاط ضد سلوكه السياسي ، وضد ادارته ، وشعر برغبة رئيس الوزراء في التخلص من مزاملته ولو بصورة موقتة فرفع كتاب استقالته الآتي ، بعد ان اجتمع بالرئيس اجتماعا قصيرا اتضحت فيه الامور :

بغداد ١٩٣١/١٠/١٣

فخامة رئيس الوزراء الافخم

بعد التحية : قد ظهر لي من اجتماع هذه الليلة ، ويا للاسف الكثير ، ان سياسة الجد والحزم ضائعة في الظروف الحاضرة ، وشاهدت تضحيتها في سبيل العواطف ، من الامور السياسية أو المرغوب فيها لاسباب أجهلها ، فلهذا لم أجد أمامي غير الاستقالة من الوزارة ، مودعا فيك الاخلاص والشهامة ، وثق بأني سعيد وفخور لاني أفارقك ونحن على أحسن ما يرام من الصلات الاخوية ، ودم موفقا على الدوام ·

المخلص ــ مزاحم الامين الباجه‌جي

وكان رئيس الوزراء قرر الاستقالة من منصبه ليتخلص من الباجه‌جي وبعض زملائه ولا سيما بعد أن تسربت المعارضة الى البرلمان فرد على كتاب الاستقالة بما يلي :

بغداد في ١٤ تشرين الاول ١٩٣١

الى معالي مزاحم بك الباجه‌جي وزير الداخلية

تلقيت الكتاب الذي قدمتم فيه استقالتكم ، ولكن بما ان أمر الاستقالة لا يزال تحت النظر ولم يجر قبولها ، فأرجو منكم أن تستمروا على أعمالكم في الوزارة الى أن يأتيكم اشعار آخر ·

رئيس الوزراء ــ نوري السعيد

---

(١) كتاب (تاريخ العراق السياسي الحديث) ص ١٠٦ من المجلد الثالث ·

ملاحظة

انتشرت ، قبيل استقالة «الوزارة السعيدية» مكاتيب مغفلة من التواقيع الصريحة ، مشحونة طعنا في الذات الملكية ، وقذفا في أمين العاصمة ، محمود صبحي الدفتري وكان البعض من هذه المكاتيب نسخة طبق الاصل لكتاب رسمي وجهه وزير الداخلية الباجه‌جي الى أمين العاصمة الدفتري ، وقرر فيه عزله من منصب الامانة . وقد اتهم بالتحريض على كتابتها ، ونشرها ، كل من السادة مزاحم الباجه‌جي ، ورفيق نوري السعيدي ، وفاضل قاسم راجي ، وابراهيم الجراح ، فجرى توقيفهم ، وبقيت المحاكم تنظر فيما أسند اليهم مدة طويلة حتى شاءت مروءة الملك فيصل أن تغلق القضية ، ولم يسجن من أجلها نهائيا غير ثالثهم « فاضل قاسم راجي » (١) .

اعلان انتهاء الازمة

بعد أن انتهى الاضراب وبدأ الناس يتنفسون الصعداء ، رأى الملك وجوب اعلان انتهاء الازمة ليطمئن الاهلون الى سلامة مراسلاتهم ، وتجوالهم ، فأمر رئيس ديوانه الملكي أن يوجه الكتاب الآتي الى سكرتارية مجلس الوزراء :

الرقم ج/٥٧٨ التاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٣٠ سري ومستعجل

سعادة سكرتير مجلس الوزراء

نصت المادة السادسة من المرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٣١ على أن يبقى نافذ المفعول الى الوقت الذي يعلن فيه وزير الداخلية انتهاء الازمة الحالية .

يرى جلالته ان الازمة المشار اليها قد زالت . وبناء عليه يرتأي وجوب اعلان الغاء المرسوم .

وكيل رئيس الديوان الملكي : عبد الله الحاج

وما كاد وزير الداخلية يحاط علما بهذه الرغبة الملكية ، حتى وجه الكتاب الآتي نصه الى سكرتير مجلس الوزراء

---

(١) يقول السيد ناجي شوكت في ص ٢٠٨ من مذكراته انه بصفة كونه وزير اللداخلية طلب من دائرة التحقيقات الجنائية رأيها فثبت :

١ — ان بعض اغلفة الرسائل كانت بخط احمد قاسم راجي احد المتهمين .

٢ — ان الرقيب اراد منع توزيع الرسائل فعارضه مزاحم الباجه‌جي .

٣ — ان احمد قاسم راجي قبض من المخصصات السرية اكثر من مرة .

٤ — ان ابراهيم الجراح زار مزاحم في الداخلية مرارا عديدة ومعه عدة رسائل .

٥ — ان آلة الطابعة التي استعملت في طبع الرسائل تعود الى امانة العاصمة وقد نقلت الى دار رفيق نوري السعيدي .

٦ — ان الوزير ناجي شوكت طلب الى رئيس الوزراء رفع الحصانة النيابية عن مزاحم فأسرع هذا الى تقديم استقالته .

٧ — ان الملك فيصل راى من الحكمة والمصلحة غلق هذه القضية بعد ان كان وافق على السير بها حتى النهاية .

بالاشارة الى كتابكم المرقم ٣٨٥٦ والمؤرخ في ١٨ تشرين الاول ١٩٣١ ·
لقد أصدرنا بيانا بانهاء الازمة التي صدر من أجلها المرسوم المبحوث عنه ، وبذلك اصبح غير نافذ اعتبارا من ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ ·

وزير الداخلية : مزاحم الباجه‌جي

استقالـة الوزارة

لم يجد نوري السعيد ، بعد حدوث ما حدث ، مناصا من رفع استقالة وزارته ، فتقدم الى صاحب الجلالة الملك هذا الكتاب :

الرقم ٣٨٦٤

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

التاريخ ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣١

مولاي :

بالنظر لاستقالة بعض الزملاء ، بسبب ما حصل من سوء تفاهم ، فقد بذلت أقصى ما يمكن من الجهود لازالة هذا الخلاف ، غير ان مساعي لم تأت بنتيجة · لهذا أراني مضطرا الى أن أرفع الى سدتكم الملكية استقالتي من رئاسة الحكومة ، آملا أن تكون هذه الاستقالة سببا للم الشعث ، وعاملا على التكاتف والتآزر ·

وفي الختام أتقدم الى جلالتكم بالاعراب عن شكري الصميم ، على ما أوليتموني اياه من ثقة ومعاضدة ، طيلة تضلعي بأعباء الحكم ، متوسلا اليه تعالى أن يطيل بقاء جلالتكم ·

العبد المخلص ــ نوري السعيد

وفيما يلي صورة الارادة الملكية الصادرة بقبول هذه الاستقالة :

عزيزي نوري السعيد

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ ، وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة · ان الاسباب التي بسطتموها أحطنا بها علما ، وقدرناها حق قدرها ، واننا مع ابداء أسفنا ، لا يسعنا الا أن نذكر لكم الاعمال المجيدة التي قمتم بها أنتم وزملاؤكم مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة ·

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جمادى الثانية لسنة الف وثلثمائة وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الاول لسنة الف وتسعماية وواحد وثلاثين ميلادية ·

فيصل

٦ جمادى الاخرة ١٣٥٠ — ٢٨ جمادى الثانية ١٣٥١
١٩ تشرين الاول ١٩٣١ — ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٢

الوزارة السعيدية الثانية

تمهيـد

لما ألف نوري السعيد وزارته الاولى في يوم ٢٣ آذار من عام ١٩٣٠ ، رفع كتابا الى الملك فيصل ، ضمنه الامور التي ستعالجها وزارته ، وأهمها دخول العراق في عصبة الامم ، فلما استقالت وزارته هذه في يوم ١٩ تشرين الاول من سنة ١٩٣١ ، كان لا بد من اسناد منصب رئاسة « الوزارة الجديدة » اليه ، ليتم العمل الذي بدأه ، وعلى هذا وجه الملك اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم نوري السعيد رقم ٢٨٤

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس من جمادى الثانية لسنة ألف وثلثمائة وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر تشرين الاول لسنة ألف وتسعمائة وواحد وثلاثين ميلادية .

ـ فيصل ـ

وفي اليوم نفسه « أي في يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ » صدرت الارادة الملكية رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٣١ بتكوين الوزارة من :

١ ـ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء .

٢ ـ ناجي شوكت : وزيرا للداخلية .

٣ ـ رستم حيدر : وزيرا للمالية .

٤ ـ جمال بابان : وزيرا للعدلية .

٥ ـ جعفر العسكري : وزيرا للدفاع والخارجية .

٦ ـ محمد أمين زكي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .

٧ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيرا للمعارف .

وكالات الوزارات

لما كان كل من وزير الداخلية ، ناجي شوكت ، ووزير الدفاع والخارجية ، جعفر العسكري ، في خارج العراق يوم تكونت فيه « الوزارة السعيدية الثانية » صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٨٢ والمؤرخة في ١٩/١٠/١٩٣١ باسناد منصب وزارة الداخلية ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة ، الى رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، وباسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد أمين زكي ٠ وفي يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٣١ وصل جعفر العسكري الى بغداد فتسلم مهام منصبيه ، ووصل ناجي شوكت اليها في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٣١ وكان الملك حين تسلم برقية أخيه الملك علي عن الاضراب قد فاتح السيد ناجي شوكت وزير العراق المفوض في أنقره ، بوجوب قبول منصب وزارة الداخلية كخلف للسيد مزاحم الباجه‌جي الذي أصبح التخلص منه ضرورة لا مندوحة عنها فلم يشأ السيد ناجي أن يرد رغبة الملك ٠ ولما عاد جلالته الى بغداد أمر رئيس ديوانه أن يستدعي « ناجيا » الى بغداد برقيا لاشغال منصب وزارة الداخلية قبل أن يستمزج رأي نوري السعيد في ذلك ٠ وكان نوري يؤثر ادخال مزاحم في وزارته الجديدة على الرغم من هياج الرأي العام ضده ولكن كان دون ذلك خرط القتاد ٠

منهـاج الـوزارة

لم يضع نوري منهاجا جديدا لوزارته الثانية ، مكتفيا بالكتاب الذي كان رفعه الى الملك في يوم تكوينه « الوزارة السعيدية الاولى » ومع هذا كتب الى صاحب الجلالة يقول :

الرقم ٢٨٦٤

التاريخ ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣١

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي !

تشرفت بأمر جلالتكم السامي ، الذي عهدتم الي فيه تولية رئاسة الحكومة الجديدة ٠

اني وان كنت أشعر بتعب وضعف جسماني ، ولكن لما كنت لا أستطيع مخالفة أوامر جلالتكم ، ولما كان وضع البلاد السياسي يتطلب المثابرة على تحقيق الاماني الوطنية ، بنفس الخطط وبعين السياسة التي عالجتها بها وزارتي السابقة ، وهي دخول العراق عضوا في عصبة الامم كدولة مستقلة ، الذي آمل أن يتحقق في القريب العاجل بعون الله ومشيئته ، ولما كانت الازمة الاقتصادية لم تزل تحتاج الى معالجة بجميع الوسائل الممكنة ، فاني لا أتردد في تلبية أمر جلالتكم وبيان استعدادي لتحمل أعباء هذا المنصب ، اعتمادا على مؤازرة جلالتكم ، وعطفكم السامي ، واعتمادا كذلك على ثقة مواطني ، وتأييد حزب الاكثرية ، وسأعرض على جلالتكم قائمة بأسماء زملائي لتتشرف بموافقة جلالتكم ، وأخيرا أرفع الى جلالتكم مزيد شكري وامتناني للثقة الغالية التي أوليتموني اياها ٠

العبد المخلص : نوري السعيد

وكانت باكورة أعمال « الوزارة الجديدة » انها أعادت وجوه البصرة الذين كانوا قد أبعدوا الى «عانه» اثر حوادث الاضراب العام الذي عم العراق في تموز ١٩٣١م ، وسمحت لبعض الصحف المعطلة باستئناف جهادها ، وخففت من الرقابة التي كانت فرضت على المشتغلين بالسياسة من المعارضين وغيرهم ٠

افتتاح مجلس النواب

وحل يوم أول تشرين الثاني ١٩٣١ ، فجرت حفلة افتتاح المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي الثاني من دورته الانتخابية الثالثة بحسب المراسيم المالوفة ، وألقى الملك فيصل « خطاب العرش » الآتي :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب !

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم متمنين لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق ٠

ان قضية دخول مملكتنا عصبة الامم كدولة مستقلة ، سائرة سيرا يبعث على الارتياح ٠ ونظرا الى ما بلغنا ، واتصل بنا ، عن موقف أعضاء العصبة ازاء هذه البلاد ، فاننا شديدو الامل بنجاح قضيتنا هذه التي كانت احدى غاياتنا القومية ٠

لا حاجة لان نبين ان البلاد تجتاز دورا خطيرا في حياتها السياسية ، يتطلب التعاون والتكاتف التامين ما بين حكومتنا وشعبنا ، وقيام كل منهما بما يترتب عليه من مسؤوليات وواجبات ٠ ونحب أن نذكر بالخطبة التي ألقيناها على وفود شعبنا الكريم عقيب رجوعنا الى عاصمة ملكنا ، وخاصة وصايانا لزعماء الامة ورجالاتها ، بأن يعملوا على تقوية الروح الوطنية ، وافهام الشعب موقف البلاد الحقيقي ، وما وصلنا اليه من التقدم ٠

ان علاقاتنا مع الدول الاجنبية على غاية ما يرام من الود والمصافاة ٠ لقد زرنا في الصيف الماضي فخامة رئيس الجمهورية التركية فكان لهذه الزيارة وقع جميل في نفسنا ٠ ان الترحيب والحفاوة اللذين قابلنا بهما فخامة رئيس الجمهورية ، والشعب التركي النجيب ، دليل ساطع على ارتباط البلدين المجاورين بروابط المحبة والصداقة المتينة ٠

لقد شعرت خلال سفرتي الاخيرة لاوروبا ، بالتأثير الذي أحدثته نهضتنا السياسية ، والخطوات السريعة التي خطوناها الى الامام ، وقد أصبح اسم العراق يردد الآن في المحافل والاندية السياسية وصارت العيون ترقب مجرى الامور فيه باهتمام ، نظرا لما يترتب على نهوضه من التطور السياسي في الشرق الادنى ٠

ان معاهدات الصداقة وحسن الجوار وتسليم المجرمين ، التي عقدت مع شرق الاردن ونجد ، في الربيع الماضي ، قد زادت في توطيد العلاقات الحسنة القائمة من حسن الحظ بين مملكتنا وهذين البلدين ، كما أنها ستكون عاملا قويا على حفظ الامن في الحدود ·

ومما يدعو الى سرورنا العظيم نمو أواصر المحبة والصداقة بين العراق وجارتنا ايران يوما فيوما والتعاون الصميمي الذي تبديه كل من حكومتي البلدين للتفاهم على جميع الامور التي تعود بالمنافع المشتركة بينهما ·

ان حكومتنا مهتمة بعقد اتفاقيات مع ايران وتركيا لتنظيم التجارة ، ووضع الامور التي لها مساس بعلاقات الجوار على قواعد ثابتة ، وهي تأمل أن تعرض هذه الاتفاقيات عليكم في هذا الاجتماع ·

أيها السادة : ان الازمة الاقتصادية السائدة الآن تستوجب الاهتمام العظيم · ومما يؤسف له ان هذه الازمة ليست من الامور الداخلية ، التي يمكن معالجتها بسهولة ، وانما هي نتيجة مباشرة للازمات الاقتصادية العامة ، التي يعاني شررها العالم أجمع · ومع ذلك فاننا نأمل أن لا يطول أمدها كثيرا ، وأن يقوم كل فرد من أفراد أمتنا بما يترتب عليه من الواجب لمكافحتها بجد ونشاط وباتباع خطة التوفير والاقتصاد ·

ان حكومتنا باذلة جهدها في سبيل تخفيف وطأة هذه الضائقة على البلاد بجميع الوسائل الممكنة ، فهي ساعية لاجراء خفض في النفقات علاوة على الخفض الذي جرى في السنة الماضية من دون مساس بما تتطلبه شؤون الدولة من الخدمات ، وستتبع خطة تقديم الاهم على المهم من المشاريع المذكورة في قانون الاعمال العمرانية الرئيسية ، وستبذل أقصى جهدها لمساعدة الزراع والفلاحين وتشجيعهم على متابعة أعمالهم ، وستستمر على تنشيط الصناعات المحلية حتى تنمو وتتقدم · وستعرض عليكم الميزانية في حينها ، وبالرغم من جميع العوامل ، فاني آمل بأن تتقدم بها اليكم وهي متوازنة ·

لقد عنيت حكومتنا بحالة العمال الاجتماعية ، ولهذا الغرض أرسلت وفدا من قبلها الى جنيف لزيارة مكتب العمل الدولي ، وستوضع لائحة قانونية لصيانة حقوق العمال ، وترفيه أحوالهم المادية والادبية ، وتأمل حكومتنا أن تتمكن من أن تعرض عليكم هذه اللائحة ، مع غيرها من اللوائح التي تتعلق بتحسين حالة البلاد الاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية ·

ان عدد أعضاء البعثات العلمية في هذه السنة قد زيد بالنسبة الى السنوات الماضية ، فقد أرسل اثنان وسبعون طالبا الى مختلف الجامعات والكليات الاجنبية · وفي نية حكومتنا ان ترسل بعثات صناعية للتخصص في الصنائع الضرورية والمفيدة · ولقد دعت حكومتنا جماعة من أشهر الاخصائيين في أمور التربية والتعليم لفحص حالة

المعارف في هذه البلاد من جميع صفحاتها وتقديم اقتراحات فيما يتعلق باصلاح التشكيلات العلمية ومناهج التدريس ، وسيأتي هؤلاء الاخصائيون في القريب العاجل . اثق بأنكم ستعالجون كل ما يعرض عليكم من الامور بجد واهتمام ، وأخيرا أدعو الى الله تعالى أن يسدد خطواتكم ويوفقكم في أعمالكم (١) .

تبدلات في هيأة الوزارة

رشح « حزب العهد الحكومي » وزير الدفاع والخارجية جعفر العسكري الى رئاسة المجلس النيابي ففاز بها ، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الاقتصاد والمواصلات محمد أمين زكي .

وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١ استقال العسكري من رئاسة المجلس النيابي ، وقد جاء في كتاب استقالته :

« لما كنت أعتقد بأن المصلحة العامة تقضي علي التخلي عن رئاسة المجلس النيابي ، فانني أرفع الى مجلسكم العالي استقالتي من الرئاسة ، شاكرا لزملائي الكرام ما لقيته منهم من الثقة والمعاونة في أثناء قيامي بالواجب المقدس » اهـ .

وقد انتخب جميل المدفعي رئيسا لمجلس النواب ، في يوم استقالة العسكري ، وصدرت الارادة الملكية باعادة تعيين « العسكري » وزيرا للدفاع ووكيلا لوزارة الخارجية كما كان .

سفر رئيس الوزراء

وفي اليوم الخامس عشر من شهر كانون الاول ١٩٣١م ، صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل مجلس النواب جلساته ثلاثين يوما ، اعتبارا من يوم ١٦ من هذا الشهر ، وما لبث أن سافر رئيس الوزراء ، نوري باشا السعيد ، الى تركيا ، مصحوبا بوفد يمثل وزارة المالية للتوقيع في المعاهدة التجارية ، التي وضعت أسسها أثناء زيارة الملك فيصل الى تركيا .

وقد عرج رئيس الوزراء من هناك على «جنيف» للاشراف على مشروع ادخال العراق عضوا في العصبة الامية ، وليبحث في الضمانات التي يجب على العراق أن يقدمها الى العصبة عربونا لدخوله فيها ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى جعفر باشا العسكري وزير الدفاع والخارجية .

المعاهدات بين تركيا والعراق

أما المعاهدات التي عقدها السيد نوري السعيد مع الحكومة التركية فكانت ثلاثا وهي :

---

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثالثة » اجتماع ١٩٣١ ص ١ — ٢ .

١ ـ معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركيا ، وقد وقع عليها في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢ ٠

٢ ـ اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا ، وقد جرى توقيعها في ٩ كانون الثاني أيضا ٠

٣ ـ معاهدة تجارية بين العراق وتركيا وقد وقعت في العاشر من كانون المذكور٠

وقد رفعت الحكومة المعاهدتين المذكورتين ، مع «اتفاقية الاقامة» الى المجلس النيابي ليقرها ، فجرى البحث فيها في الجلسة المنعقدة في يوم ١٢ آذار ١٩٣٢ ، وتكلم رئيس الوزراء عن الفوائد التي يجنيها العراق من هذا التعاقد ، فلم يعترض أحد على أقواله ، ثم صوت المجلس على اللائحة القانونية لتصديق « اتفاقية الاقامة والسفر بين العراق وتركيا » فقبلها بالاتفاق ٠

وصوت على اللائحة القانونية المختصة بتصديق « معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين المملكتين » فقبلها بالاتفاق أيضا ٠

أما لائحة قانون تصديق « المعاهدة التجارية بين تركيا والعراق » فقد قبلت بالإكثرية الساحقة (١) ولم نر في اعتراضات المخالفين ما يستحق النقل هنا والى القاري، نصوص ما تقدم ٠

معاهدة تسليم المجرمين

ـ بين مملكة العراق والجمهورية التركية ـ

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة
وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى
رغبة منهما في عقد معاهدة لتنظيم تسليم المجرمين ، عينا :
صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد رئيس مجلس وزراء العراق ، وحامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية ٠

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية ونائب بوردو مندوبين مفوضين ، وبعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه الى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

---

(١) كان عدد الحاضرين (٥٦) نائبا من اصل (٨٨) نائبا حين عرضت « اتفاقية الاقامة » و « معاهدة تسليم المجرمين » فقبلت اللائحتان بالاجماع . اما (المعاهدة التجارية) فقد صوت لها (٥٦) نائبا وخالفها نائبان فقط هما صالح جبر ، نائب المنتفق ، وعبد المجيد فؤاد ، نائب الديوانية .

المادة الاولى ـ يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ، وفقا لاحكام هذه المعاهدة ، تعهدا متقابلا ، بتسليم جميع الاشخاص الذين هم رهن التعقيب ، أو المحكوم عليهم من قبل السلطات العدلية العائدة الى كل منهما ، والموجودين في بلاد الآخر ٠

وقد تقرر أن يستثنى من التسليم رعايا كل من الطرفين المتعاقدين ، وأن يكون تسليم الرعايا الاجانب منوطا باختيار الدولة المطلوب منها التسليم ٠

لا يجوز طلب التسليم الا في حالة اجراء التعقيب ، أو الحكم عن جريمة ارتكبت خارج أراضي الدولة المطلوب منها ٠

المادة الثانية ـ اذا طلب تسليم شخص أجريت بحقه التعقيبات أو صدر عليه حكم فلا يجري التسليم ما لم يكن الفعل المسند اليه كجريمة معاقبا عليها بموجب قوانين البلادين بعقوبة لا تقل عن الحبس لسنة واحدة أو بعقوبة أشد ٠

واذا وقع طلب التسليم لتنفيذ حكم أصبح قضية محكمة فلا يمنح ، ما لم يكن المجرم قد حكم عليه نهائيا بالحبس لمدة تزيد عن الستة أشهر ، عن فعل معاقب عليه ، بموجب قوانين البلادين بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ، أو بعقوبة أشد ٠

المادة الثالثة ـ يمنح طلب التسليم في حالتي الشروع أو الاشتراك أيضا ، مهما كان شكلهما ، أو نوعهما على أن يكون الشروع أو الاشتراك معاقبا عليهما في قوانين الدولة المطالبة ، والدولة المطلوب منها التسليم ، وفقا لاحكام المادة الثانية ٠

المادة الرابعة ـ لا يمنح طلب التسليم في الاحوال الآتية :

(أ) الجرائم السياسية والافعال المرتبطة بها ٠

(ب) الجرائم العسكرية والافعال المرتبطة بها ٠

(ج) جرائم المطبوعات ٠

(د) الجرائم التي لا يمكن اجراء التعقيب فيها الا بشكوى الشخص المتضرر ، والتي يجب فيها ايقاف التعقيبات بناء على تنازل هذا الشخص ٠

(هـ) اذا كان الشخص المطلوب تسليمه ، معقبا عن جريمة مضى عليها مرور الزمن، أو سقطت بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم ، أو الدولة المطلوب منها ، أو قوانين الدولة التي ارتكب الجرم فيها ٠

(و) اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا في بلاد الدولة المطلوب منها عن الفعل ذاته وكذلك فيما اذا كان قد تبين نهائيا عدم صلته بالدعوى ، أو حكم عليه ، أو برىء أو تقرر عدم مسؤوليته عن الجريمة ذاتها ٠

(ز) اذا كانت سلطات الدولة المطلوب منها التسليم ذات صلاحية حسب قوانين تلك الدولة للحكم في الجريمة ٠

(ح) اذا ارتكب الجرم في أراضي دولة ثالثة ، وقوانين الطرف المطلوب منه التسليم لا تسمح بالتعقيب عن جرم كهذا ارتكب في بلاد أجنبية ٠

لا يعتبر جرما سياسيا ، ولا فعلا مرتبطا بجرم كهذا :

(١) كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة أو أفراد أسرته ٠

(٢) جريمة القتل المرتكبة ضد شخص رئيس الحكومة ، أو الشروع أو الاشتراك في هذه الجريمة ٠

(٣) قطع الطرق وافعال القسوة والسرقة المصحوبة بقسوة مهما كان القصد من هذه الاعمال ٠

المادة الخامسة ــ يجب دائما طلب تسليم المجرمين بالطريق الدبلوماسي ٠

المادة السادسة ــ ان تقدير ماهية الافعال في الاحوال التي لا يجري فيها التسليم ، والمبينة في المادة الرابعة يعود منحصرا الى الدولة المطلوب منها التسليم ٠

اتفق المتعاقدان ، مهما كانت الاصول الواجبة الاتباع في تدقيق طلبات التسليم ، على أن رفض طلب التسليم عن جريمة سياسية لا يمكن تقريره الا من قبل محكمة ذات صلاحية عينتها الدولة المطلوب منها التسليم ٠

المادة السابعة ــ

(١) يجب أن يكون طلب تسليم المظنون أو المتهم مصحوبا بالاوراق الآتية :

(أ) أمر بالتوقيف ، أو القاء القبض ، صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص ٠

(ب) ورقة تبين نوع الجريمة ، ونص القانون المطبق على الجرم المبحوث عنه ٠

(ج) بيان مفصل ، على قدر الامكان ، أو ورقة هوية ، يتضمنان هوية وأوصاف المظنون أو المتهم ٠

(د) أوراق الافادات المصدقة من قبل الحاكم الذي أجرى التحقيق في القضية ان وجدت ٠

(٢) اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص قد حكم عليه غيابيا ، أو في حالة التمرد ، فيكون طلب التسليم مصحوبا بالاوراق المذكورة في الفقرة السابقة ، مع اضافة خلاصة الحكم ، ومواد القانون التي بني عليها الحكم ٠

(٣) اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص محكوم عليه بحكم صدر في حضوره ، فيجب أن يكون طلب التسليم مصحوبا بما يأتي من الاوراق :

(أ) نسخة من الحكم ٠

(ب) بيان مفصل ، على قدر الامكان ، بهوية الشخص المحكوم ، أو ورقة هويته ٠

(ج) نسخة من نص القانون المبني عليه الحكم ٠

(د) وثيقة من سلطة ذات اختصاص تتضمن ان الحكم لازم التنفيذ ٠

(٤) وفي حالة ارتكاب الجرم ضد الملكية يجب دائما ذكر المبلغ التقريبي للضرر الواقع أو المتشبث بايقاعه ٠

(٥) ينظم ما ينبغي ارساله من الاوراق بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم ، ويرسل أصلها أو صورها التي صدقتها محكمة تلك الدولة ، أو أي سلطة ذات اختصاص من سلطاتها ، وترفق بهذه الاوراق ترجمة الى لغة الدولة المطلوب منها التسليم ، مصدقة طبق الاصل من قبل الممثل السياسي للدولة الطالبة التسليم أو من قبل مترجم محلف للدولة المطلوب منها التسليم ·

(٦) ومن المقرر أن تقوم السلطات المختصة للدولة المطلوب منها التسليم ، مع احتفاظها بحق اتخاذ قرار بشأن طلب التسليم ، بتوقيف المجرم أو اتخاذ أي تدبير مناسب آخر لمنع احتمال هربه حال استلامها الاوراق المبينة أعلاه ما لم تجد لاول وهلة أن طلب التسليم لا يمكن قبوله ·

(٧) تطلب ايضاحات من الحكومة الطالبة ، في حالة الشك في معرفة فيما اذا كانت الجريمة الموجبة لطلب التسليم واقعة ضمن الجرائم المبينة في هذه المعاهدة أنها موجبة للتسليم · ولا يمنح طلب التسليم ما لم تكن الايضاحات المعطاة مزيلة للشك ، ويطلق سراح الشخص الموقف ، وتلغى التدابير المتخذة ضده ، اذا لم تعط الايضاحات الى الدولة المطلوب منها التسليم ، خلال شهرين من تاريخ تبليغ الاستيضاح الى الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم ·

المادة الثامنة ـ يأمر الطرف السامي العاقد ، المطلوب منه التسليم ، بتوقيف المتهم ، وباجراء التحقيق في القضية ، اذا اقتنع بأن الجريمة توجب التسليم وفقا لاحكام هذه المعاهدة · ويأمر بالتسليم اذا اقتنع بنتيجة التحقيق ، بأن الاوراق تامة ، أو كافية ، وبأن الشخص المطلوب تسليمه هو الذي ذكر أنه المظنون أو المتهم أو المحكوم عليه ، وفي حالة الحكم اذا اقتنع بأن الجرم المسبب الحكم هو من الجرائم الموجبة للتسليم عند صدوره ·

المادة التاسعة ـ اذا وجد أن فرار المجرم محتمل الى حين ارسال الاوراق الواجب ترفيقها بطلب التسليم ، والمبينة في هذه المعاهدة ، الى الطرف المطلوب منه التسليم ، فيقوم هذا الطرف بدون انتظار وصول الاوراق المطلوبة بتوقيف المجرم موقتا ، أو باتخاذ أي تدبير آخر لمنع هربه ، وذلك بناء على اشعار الدولة طالبة التسليم ، المرسل بالبرق أو البريد الى وزارة خارجية الدولة المطلوب منها ، أو بناء على تشبث الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم ·

وفي هذه الحالة يجب الاشعار بنوع وماهية الجريمة ، ودرجة شدة العقوبة ، مع بيان ان أمر التوقيف غير الموقت قد صدر على المجرم من سلطة مختصة ·

واذا لم يصل طلب التسليم ، والاوراق المتعلقة به ، فيما يخص الشخص الموقف موقتا أو المتخذ بحقه أي تدبير آخر الى الدولة المطلوب منها خلال شهر واحد من تاريخ التوقيف الموقت أو اتخاذ التدابير الاخرى يطلق سراح الشخص المطلوب أو تلغى التدابير المتخذة بحقه ·

المادة العاشرة ـ مع الاحتفاظ بحقوق الاشخاص الثالثة ، وتبعا لتقدير السلطة المختصة ، تسلم الاشياء التي حازها الشخص المطلوب ، بنتيجة ارتكاب الجريمة ، أو التي وجدت عليه فصودرت ، والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك كل شيء آخر يساعد على التجريم ، في نفس الوقت مع الشخص المطلوب الى الحكومة الطالبة ، وتسلم هذه الاشياء الى الحكومة المذكورة حتى اذا لم يقع التسليم بعد الموافقة عليه ، بسبب موت المجرم أو هربه ٠

ويشمل هذا التسليم أيضا جميع ما كان من هذا النوع من الاشياء المخفية ، أو المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد المانحة طلب التسليم ، والتي تكتشف بعدئذ ٠

المادة الحادية عشرة ـ اذا كان الشخص المطلوب معقبا أو محكوما عليه في بلاد الدولة المطلوب منها التسليم ، عن جريمة تختلف عن تلك التي تطلب التسليم من أجلها، فيجوز تأجيل تسليمه الى أن تنتهي التعقيبات ، أو يتم تنفيذ العقوبة على الشخص المطلوب ، أو يكون قد نال العفو منها ٠

وكذلك اذا كان الشخص قد عقب من قبل مقامات الدولة المطلوب منها ، لسبب لا يعتبر جريمة بموجب القوانين العقابية ، فأدى الى احضاره جبرا ، أو توقيفه ، فيجوز تأخير التسليم ، الى أن تتم التعقيبات ، أو ينتهي التوقيف ٠

ومع ذلك اذا كان هذا التأخير يسبب ، بمقتضى قوانين الدولة الطالبة ، مرور الزمن ، أو صعوبات أخرى مهمة ، فيما يتعلق بتعقيب المجرم ، فيسلم موقتا ، ما لم يكن هناك اعتبارات خاصة مانعة ، بشرط التعهد بارجاع الشخص المطلوب بعد انتهاء التعقيبات في بلاد الطالبة التسليم ٠

وفي حالة عدم تمكن الشخص المطلوب من القيام بوجائبه التعهدية للافراد بناء على طلب التسليم يسلم أيضا ، على أن يكون لهؤلاء الافراد حق الاحتفاظ باحقاق حقوقهم لدى المقامات المختصة ٠

المادة الثانية عشرة ـ اذا منح طلب التسليم ، يوضع الشخص المطلوب تحت تصرف الدولة الطالبة التسليم ، في نقطة الحدود ، أو في ميناء ركاب الدولة المطلوب منها ٠

ويمكن اطلاق سراح الشخص المذكور بعد مرور شهر واحد ، من تاريخ تبليغ قرار التسليم ، اذا لم تتسلمه الدولة الطالبة ٠

المادة الثالثة عشرة ـ لا يجوز محاكمة الشخص المسلم الا عن الجريمة أو الجرائم المسببة لتسليمه ، ومع ذلك يمكن توقيف ومحاكمة الشخص المسلم عن جريمة ، غير التي سبب تسليمه ، في حالة أخذ موافقة الدولة المطلوب منها التسليم ، أو في حالة حصول الشخص على فرصة للعودة الى بلاد الدولة التي سلمته ، فلم يستفد منها ٠

وكذلك لا يجوز تسليم الشخص الى دولة ثالثة ، الا بالشروط المذكورة أعلاه ، ومع ذلك اذا وافق الشخص المسلم على اجراء محاكمته ، فلا تبقى حاجة الى موافقة الدولة المسلمة بل تشعر بذلك فقط ٠

لا تطبق أحكام هذه المادة على الجرائم المرتكبة بعد التسليم في بلاد الدولة طالبة التسليم ٠

المادة الرابعة عشرة ـ اذا كان الشخص المطلوب تسليمه ، من قبل أحد العاقدين ، مطلوبا أيضا من قبل دولة أو دول متعددة عن جرائم أخرى ، يسلم الى الدولة المرتكب في أراضيها الجرم الاشد ، وفي حالة تساوي شدة الجرائم ، يسلم الى الدولة التي هو من رعاياها ٠

واذا لم يكن الشخص المطلوب من رعايا أية دولة من الدول الطالبة التسليم ٠ وكانت الجرائم متساوية في الشدة ، يسلم الى الدولة التي وصل طلبها أولا ٠

تعين شدة الجرم وفقا لقوانين الدولة المطلوب منها ٠

المادة الخامسة عشرة ـ اذا جرى تسليم المجرم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة ، يجيز الطرف الاخر مرور الشخص المذكور ، والاشياء الوارد ذكرها في المادة العاشرة بالترانسيت ، من أراضيه ما لم تكن الجريمة المسببة للاعادة من الجرائم الواردة في المادة الرابعة ، وما لم يكن الشخص المذكور من رعاياه ٠

يجب اجراء طلب الترانسيت بالطريق الدبلوماسي ، مع ابراز أصل الاوراق المذكورة في المادة السابقة ، أو صورة مصدقة منها حسب الاصول ٠

المادة السادسة عشرة ـ يتنازل الطرفان المتعاقدان ، بصورة متقابلة ، عن جميع المطالبات المتعلقة باسترجاع المبالغ المصروفة في بلاد كل منهما بسبب توقيف واعاشة ونقل المجرم ، وتسليمه الموقت ، الوارد ذكره في المادة الحادية عشرة ٠

اذا وقع التسليم ، أو التسليم الموقت ، من قبل دولة ثالثة ، الى أحد الطرفين المتعاقدين ، وجرى المرور من أراضي الطرف المتعاقد الاخر ، بطريقة الترانسيت ، فيكون مصروف التسليم والتسليم الموقت على الدولة الطالبة ٠

المادة السابعة عشرة ـ ان الاحكام العامة ، التي لها علاقة بصورة من الصور ، بموضوع هذه المعاهدة ، وعلى الاخص أحكام المادة التاسعة من معاهدة حسن الجوار ، التي عقدتها العراق وتركيا وانكلترا في أنقره بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ ، تبقى نافذة العمل ٠

المادة الثامنة عشرة ـ تبرم هذه المعاهدة من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد ، بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوما من تبادل وثائق الابرام ، وتبقى معمولا بها مدة سنة واحدة ، ولا يبطل حكمها الا بعد ستة أشهر من تاريخ اشعار أحد الطرفين الساميين المتعاقدين ، للطرف الاخر رغبته في ابطال احكامها ٠ وفي حالة أي اختلاف في نصوص هذه المعاهدة المحررة باللغات : العربية ، والتركية ، والفرنسية ، يعول على النص الفرنسي ٠

وتأييدا لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة وختماها ٠

كتبت في أنقره في اليوم التاسع من كانون الثاني سنة الالف وتسعماية واثنين وثلاثين ٠

م٠ شرف   نوري السعيد (١)

اتفاقية الاقامة بين العراق وتركيا

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى

رغبة منهما في توطيد العلائق الودية ، السائدة لحسن الحظ بين البلادين ، وتثبيت الشروط التي بموجبها يتمكن رعايا وشركات كل من الطرفين الساميين المتعاقدين من الاقامة ، والاتجار ، في بلاد الطرف الاخر ، وكذلك تنظيم الامور المتعلقة بالصلاحية القضائية ، والتكاليف المالية ، قد قررا عقد اتفاقية اقامة لهذا الغرض ، وعينا مندوبين مفوضين :

عن صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد ، رئيس مجلس وزراء العراق ، وحامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية ٠

وعن صاحب الفخامة رئيس الجمهوريه التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركية ونائب بوردو اللذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه الى الاخر ، ووجدها صحيحة ، ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى ـ يمنح العراق تركيا ، وتمنح تركيا العراق ، نفس المعاملة الممنوحة ، أو التي ستمنح الى البلاد الثالثة الاكثر حظوة ، فيما يتعلق بشروط الاقامة ، أو السكنى، المطبقة على رعايا وشركات كل من البلادين في أراضي الطرف الاخر ، وكذلك فيما يتعلق بالتكاليف المالية ، وجميع الشؤون القضائية ، بما فيها الصلاحية ٠

لا يجوز تفسير منطوق هذه الاتفاقية بطريقة تؤثر ، بأي صورة كانت ، على القوانين والانظمة المعمول بها في بلاد كل من الطرفين ، فيما يختص بقبول هجرة الاجانب ، أو على حق كل من البلادين في وضع قوانين وأنظمة في هذا الشأن ٠

أما عن المساعدات الخاصة ، التي منحها أو سيمنحها العراق للبلاد العربية المجاورة ، بشأن جوازات السفر ، والسمات ، فلا تستطيع تركيا المطالبة بالاستفادة منها ، استنادا الى أساس أكثر الامم حظوة ، الا بشرط المقابلة بالمثل ٠

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٤٦ — ٥٦ ٠

وفيما يخص حقوق التصرف في الاموال غير المنقولة ، يتمتع رعايا كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمعاملة أكثر الامم حظوة ، في بلاد الطرف الاخر ، بشرط عدم الاخلال بأحكام القوانين النافذة في البلادين ·

ويشترط المعاملة المتقابلة التامة في تطبيق هذا الحكم ·

المادة الثانية ـ تبرم هذه الاتفاقية ، المحررة باللغات : العربية ، والتركيـة ، والفرنسية ، ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن ·

وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوما من تبادل وثائق الابرام ، وتبقى معمولا بها مدة سنة واحدة ، على أن تكون قابلة للتجديد ضمنا ، ما لم يطلبها أحد الطرفيـن الساميين المتعاقدين · وفي حالة الابطال ، تبقى معمولا بها مدة ثلاثة أشهر ، من تاريخ اشعار أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للطرف الاخر ، بعزمه على ابطال احكامها ·

وفي حالة أي اختلاف كان ، في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، يعول على النص الفرنسي ·

وتاييدا لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها ·

كتبت في أنقره في اليوم التاسع من كانون الثاني سنة ألف وتسعماية واثنين وثلاثين ·

م· شرف　　　　　　　　نوري السعيد (١)

معاهدة تجارية بين العراق وتركيا

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة
وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الاخرى

رغبة في المحافظة على علائقهما التجارية وتوسيع نطاقها ، وتعيين المعاملة التي تمنح في بلاد كل منهما لتجارة الطرف الاخر ، قد قررا عقد معاهدة تجارية ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد ، رئيس مجلس وزراء العراق ، وحامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية ·
وعن صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية التركيـة ونائب بوردو ·
اللذين بعد أن قدم كل منهما أوراق تفويضه الى الاخر ، ووجدها صحيحة ، ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما ياتي :

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٤٢ ــ ٤٤ ·

المادة الاولى ـ يمنح العراق تركيا ، وكذلك تمنح تركيا العراق معاملة أكثر الامم حظوة ، فيما يتعلق برسوم الادخال والاخراج ، بما فيها ضمائم الرسوم وضرب النسبة وجميع الرسوم والتكاليف الاخرى ، المختصة بالتجارة والكمرك وكذلك في الامور المتعلقة بالترانسيت والخزن ، ومعاملات الكمرك ، وفي المعاملة الجارية على النماذج التجارية لوكلاء التجار السيارين ·

وعليه لا يستوفى في العراق ، عند ادخال أو مداولة المنتوجات التركية ، طبيعية كانت أو صناعية ، رسوما أعلى من ، أو مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة ، أو التي تستوفى على المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة الى أية دولة أجنبية أخرى ·

وكذلك لا يستوفى في تركيا ، عند ادخال أو مداولة المحصولات العراقية ، طبيعية كانت أو صناعية رسوما أعلى من ، أو مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة أو التي تستوفى على المنتوجات الطبيعية أو الصناعية العائدة الى أية دولة أخرى ·

ولا يستوفى في العراق ، أو في تركية ، حين الاخراج على الاموال التي ترسل الى الطرف الاخر ، رسوما أعلى من ، أو مختلفة عن الرسوم المستوفاة على الاموال المماثلة حين اخراجها الى أية دولة أجنبية أخرى ·

ان جميع المساعدات ، مهما كانت ، التي يمنحها أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة الى أية دولة أجنبية أخرى ، تمنح في نفس الوقت ، وبدون وقوع طلب على نفس المنتوجات الطبيعية أو الصناعية ، العائدة الى الطرف السامي المتعاقد الاخر ·

لا تشمل أحكام هذه المادة : ـ

(١) المساعدات ، والمنافع الخاصة ، التي يمنحها الان أو يمنحها في المستقبل ، العراق وتركية بشأن أمور التعريفة الكمركية على المنتوجات الواردة من البلاد الاخرى المنسلخة في سنة ١٩٢٣ من الامبراطورية العثمانية السابقة ·

(٢) المعاملات التي يمنحها العراق ، أو تركية ، بشأن تجارة الحدود في منطقة لا تتجاوز خمسة عشر كيلومترا عرضا من جميع جهات الحدود الكمركية ·

المادة الثانية ـ يتعهد كل من الطرفين ، الساميين المتعاقدين ، تعهدا متقابلا ، بتطبيق معاملة أكثر الامم حظوة ، فيما يخص منع الاستيراد ، والاخراج ، أو تقييدهما ·

غير ان الطرفين يحتفظان بحرية وضع موانع ، وتقييدات صحية ، لحفظ الحياة الانسانية ، والحيوانية ، والنباتية ، بدون أن يتقيدا بمنح معاملة أكثر حظوة ·

المادة الثالثة ـ يتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بالدخول ، في أسرع ما يمكن في المناوضات للتوصل الى اتفاق يؤمن تطبيق تعريفة خاصة على المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة الى الطرف الاخر عند ادخالها ·

المادة الرابعة ـ تبرم هذه المعاهدة ، المحررة باللغات العربية ، والتركية ،

والفرنسية . ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد ، بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوما من تبادل وثائق الابرام ، وتبقى معمولا بها حتى تبطل ، ولا يعتبر الابطال نافذا الا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغه من قبل أحد الطرفين الساميين المتعاقدين ، وفي حالة أي اختلاف كان في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يعول على النص الفرنسي .

وتأييدا لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها .

كتبت في انقره في اليوم العاشر من كانون الثاني سنة ألف وتسعماية واثنين وثلاثين .

م. شرف — نوري السعيد (١)

الملك فيصل يكرم نوري السعيد

ذكرنا في مناسبات كثيرة أن الملك فيصل كان يثق بنوري السعيد وثوقا تاما ، ويعتمد عليه اعتمادا كليا . اذ كان يرى فيه أطوع وزير لجلالته . وأن نوري أظهر من الاخلاص لصاحب العرش ما جعله قمينا بهذه الثقة ، لهذا رأى الملك أن يكافىء وزيره ، فأمر باقامة حفلة تكريم له في بلاطه الملكي في يوم ٢٦ آذار ١٩٣٢ حضرها النواب ، والاعيان ، وأعضاء الهيأة الدبلوماسية وكبار رجال دار الاعتماد ، ووجوه البلد ، وقلده فيها « وسام الرافدين من الدرجة الاولى » ومن النوع المدني وهو يقول :ـ

نوري !

كنت في كل حين ، وفي جميع الظروف ، صادقا مخلصا ، وأمينا ، ونزيها في كل عمل طلبت منك أن تقوم به في خدمة هذا الوطن العزيز واعلاء شأنه .

انني لست أنسى مواقفك العديدة التي برهنت لي بها كيف أن في هذا الوطن المحبوب رجالا يمحون أنانيتهم ، ويذيبون موجوديتهم ، عندما يدعون للقيام بفريضة وطنية .

انك تقتطف اليوم بعضا من الثمرات المعنوية لتلك النزاهة والاخلاص ، وها أنا تقديرا لخدماتك العديدة ، واخلاصك المشهود للوطن ، أقلدك في هذه الساعة وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع المدني .

لا أنتظر منك الكمال في العمل ، فالكمال لله وحده ، ولكن انتظر منك أن تكون في المستقبل ، كما كنت من قبل ، صادقا مخلصا أمينا لوطنك وشعبك ، ومقداما في أعمالك والله يوفقك اهـ

زيارة الملك فيصل لايران

كان الملك فيصل الاول ، يرغب رغبة صادقة في توطيد علاقات العراق مع جاراته ، ومع مختلف الدول . وبعد أن اعترفت ايران بالعراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٩م (٢) تضاعفت

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٢ ص ٣٨ ـ ٤١ .

(٢) لمعرفة ظروف اعتراف ايران بالعراق يراجع الجزء الثاني من هذا الكتاب .

الرغبة لدى جلالته لزيارة ايران ٠

وفي ٣٠ آب ١٩٣١ أبرق وزير العراق المفوض في ايران الى وزارة الخارجية العراقية أنه اتفق مع السلطات الايرانية على أن يوجه جلالة الشاه دعوة الى الملك فيصل في كانون الثاني سنة ١٩٣٢ لزيارة ايران في نيسان ، وقد تلقى الملك فعلا الكتاب التالي :

القصر البهلوي في ١٨ اسفند ١٣١٠

حضرة صاحب الجلالة والمقام السامي الملك فيصل ، ملك العراق

صديقي الشفيق المعظم

ان رغبة جلالتكم في التشريف الى البلاد الايرانية هي من دواعي سروري جدا ، واؤمل أن أنال مرامي القلبي في القريب العاجل ، وهو السرور العظيم الذي يحصل لي بمقابلة أخي العزيز ٠ وأرى من الارجح أن يؤجل جلالتكم اجراء هذا المرام الى وقت ملائم لم يكن الحر فيه شديدا ، كيلا يصيب جلالتكم أذى في هذه السفرة ٠

فعليه لو تشرفون جلالتكم طهران في أوائل أردي بهشت التي يكون الطقس فيها مساعدا وملائما ، فهو من الارجح جدا ، واؤمل أن تجعلوني مسرورا جدا بقبول دعوتي هذه ، وباعداد وسائل تبادل النظر ، ونيل رؤية محياكم الشريف ٠

وفي الختام أرجو قبول احساساتي الودية ، وآماني الصميمية في سبيل صحة وجودكم الشريف وسعادة ورقي البلاد العراقية ٠

رضا بهلوي

وفي ١٥ آذار ١٩٣٢ وجه الملك فيصل الرد التالي الى جلالة الشاه :

حضرة صاحب الجلالة ، والمقام الرفيع ، رضا شاه بهلوي ، شاهنشاهي ايران

صديقي وعزيزي المفخم

بمزيد السرور والارتياح ، تلوت كتاب أخي العزيز المؤرخ في ١٨ اسفند والمعرب عن عواطفه السامية واحساساته الشريفة ٠

ان الموعد المضروب سيصادف خير فصل من أيام الربيع ، واختيار جلالتكم لهذا الوقت لا شك في أنه كان منبعثا عن رغبته الشريفة في تمكيني من التمتع بمناظر بلاد أخي ، في أجل موسم من مواسم بلاده الجميلة ٠

واني مع انتظار تلك الساعة المباركة ، التي سأتمكن فيها من بلوغ أماني العزيزة بملاقاة الذات العالية ، أرجو قبول شكري وامتناني الصميميين ، مع أخلص تمنياتي لدوام رفاه وسعادة ذات جلالتكم ، وتقدم ورقي الامة الايرانية ٠

كتب في بغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٠ الموافق ١٥ آذار سنة ١٩٣٢ ٠

فيصل

وعلى أثر ذلك صدر البيان الرسمي التالي في بغداد :

بيـــان

تلقى حضرة صاحب الجلالة الملك ، دعوة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران ، لزيارة البلاد الايرانية ، فتقبل جلالة الملك هــذه الدعوة ، بمزيد السرور ، والنية معقودة على أن يتحرك الركاب الملكي من بغداد في ٢٢ الجاري ، وسيسافر في معية جلالته ، عدا رجال الحاشية الملكية ، رئيس الوزراء ٠

١٠ نيسان ١٩٣٢ « مدير المطبوعات »

وقد قوبلت هذه الدعوة بمزيد من الغبطة والارتياح في الاوساط العراقية كافة ، لما بين العراق وايران من صلات قديمة ، تقضي المصالح المشتركة بوجوب تقويتها ٠

وتحرك الركاب الملكي من بغداد بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٢ نيسان ١٩٣٢م ، مصحوبا برئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزيــر العراق المفوض في طهــران توفيق السويدي ، وشقيقه ناجي السويدي ، ووزير ايران المفوض في بغداد ، وبعض المرافقين، فاستقبل على الحدود الايرانية استقبــالا رسميا ، ووصل طهــران فكانت العاصمــة الايرانية كلها في استقبال العاهل العراقي ٠ وقد نزل جلالة الملك ضيفا على جلالــة الشاه ، وأقام جلالة الشاه مأدبة فخمــة على شرف ضيفــه العظيم ، دعا اليها الهيــأة الدبلوماسية ، وأعاظم ايران والعراق ، وألقى فيها الخطاب التالي :

يا صاحب الجلالة !

انني لمسرور جدا بتوفيقي الى مشاهدة الاخ العزيز ، وبذلك قد تحققت نياتــي السابقة ، والآن أرحب بكمال السرور بوصول جلالتكم ايران ٠

لا حاجة الى التنويه بروابط بلادينا العديدة ، والمنافع المشتركة السائدة بيننا ، خاصة بعد أن أخذت تزداد يوما فيوما ، وكانت دعامة هذا البنيــان الرصين ، الذي شيدت عليه روابط الود والصداقة بين ايران والعراق ٠

ان تشريف جلالتكم ايران ، وفوزي بملاقــاة جلالتكم ، يعبر عن روح الصداقــة الصميمية الكامنة بيننا ، والعلائق الودية بين بلادينا ، وسيكون تشريف جلالتكــم عاملا مؤثرا في توثيق الروابط الودية بين المملكتين ٠ لذلك انني أشرب نخب صحــة جلالتكم ونجاح الاخ المحترم ، وسعادة الشعب العراقي وتقدم العراق المستمر ٠ اهـ ٠

وقد رد الملك فيصل على هذا الخطاب بما يلي :

يا صاحب الجلالة !

أعد نفسي سعيدا جدا لتمتعي بمشاهدة الاخ العزيز ، الذي كان شوقي لرؤياه من أعظم الاماني لدي ٠ وأشكر لجلالتكم شكرا عظيما الحفاوة التي لقيتها مــن لــدن جلالتكم وعلى ما ورد في خطابكم من عبارات الترحيب ٠

ان أعظم ما أشعر به من اغتباط وسرور ، هو أن أسمع من جلالتكم ما يؤيد تلك الروابط العديدة والاخوة القديمة ، والمنافع المشتركة السائدة بين بلادينا ، والتي هي الاساس القويم لرسوخ بنيان المودة والصداقة الذي شيد بمؤازرة جلالتكم ٠

ان تشرفي بزيارة جلالتكم وبلادكم الجميلة ، يرمي أيضا الى اظهار الصداقة الصميمية الكامنة في قلبينا ، والى اعلان النيات الثابتة لتأييد الاخوة والصلات الحسنة التي كانت ، ولم تزل تربط شعبينا وبلادينا معا منذ العصور ٠ وعليه فانني أشرب نخب صحة جلالتكم وأتمنى لاخي العظيم ، وحكومته ، وشعبه النبيل ، السعادة والتقدم المطرد ، والتوفيق في جميع الاعمال ٠ اه

بحث صلات القطرين

ولم تخل هذه الزيارة من فائدة لخير القطرين « العراق وايران » فقد انتهز رئيس الوزارة العراقية « نوري السعيد » فرصة وجوده مع الملك فيصل في ايران ، فبحث مع رجال ايران علاقات البلدين ، ووضع الاسس اللازمة لتشييد صروح الاخوة بين المملكتين ، وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في بغداد بتاريخ ٢ مايس ١٩٣٢ وهذا نصه :

« انتهز رجال الدولتين : العراقية والايرانية الفرصة السعيدة ، التي أتاحتها لهم زيارة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم طهران ، فتبادلوا الآراء في المسائل التي يهم أمرها المملكتين ، وفي القواعد التي ترتكز عليها علاقاتهما ، فرأوا أنفسهم متفقين اتفاقا تاما في جميع المبادىء التي تسير عليها سياستهما ، على أن تحدد فروعها وتفاصيلها فيما بعد ، وقد أصبح من المنصوص عليه أن يشرع على الفور في مفاوضات لعقد معاهدات واتفاقيات بغية حسم تلك المسائل على أساس التفاهم التام ، المشبع بروح المودة القائمة بين المملكتين ، التي ازدادت تمكينا بزيارة صاحب الجلالة ملك العراق لصاحب الجلالة الامبراطورية » ٠ اه

وقد عاد نوري باشا الى بغداد في اليوم الثالث من مايس ١٩٣٢ بناء على رغبة المعتمد السامي في العراق فيالاجتماع به قبل سفره الى « جنيف » وعاد بعده بيومين الملك فيصل عن طريق المحمرة ـ البصرة ـ بغداد ٠

وكان المقرر أن تجري المفاوضات فورا لعقد :

١ ـ اتفاقية قضائية بين العراق وايران ٠

٢ ـ اتفاقية تبادل المجرمين ٠

٣ ـ اتفاقية تتعلق بتنفيذ الاحكام العدلية ٠

٤ ـ اتفاقية تنظيم العلاقات لسكان الحدود ٠

ولكن ظروفا خاصة أدت الى تأخير ذلك ، ولم تعقد غير الاتفاقية الرابعة (١) وقد ناب الملك علي مناب الملك فيصل ، وتولى وزير الخارجية والدفاع ، جعفر باشا العسكري ، منصب رئاسة الوزراء بالوكالة مدة غياب الرئيس عن العراق • أما أول مفوضية تشكلت للعراق في طهران فكانت في آذار ١٩٢١ وقد شغلها توفيق السويدي •

حوادث مختلفة

١ ــ بينما كان مدير الداخلية العام عبد الله بك الصانع ، يزاول أعماله الحكومية في ديوانه الرسمي ، دخل عليه الشيخ عبد الله الفالح ، من رؤساء آل سعدون ، في ٧ تشرين الثاني ، وأفرغ في رأسه رصاص مسدسه فأرداه قتيلا في محله • وكان الصانع قد اقترن بكريمة عبد المحسن السعدون على الرغم من معارضة السعدونيين له •

وقد جرت محاكمة القاتل أمام محكمة الجزاء الكبرى في بغداد فأصدرت بحقه حكم الاعدام ، وهو الحكم الشرعي الذي يحتمه قانون العقوبات البغدادي في مادته الـ (١١٤) ولكن الملك فيصل استعمل حقه الدستوري بابدال هذه العقوبة الى السجن ، ثم العفو المطلق لاعتبارات قبلية خاصة ، قيل خلالها ان القتيل لم يكن كفؤا لقبيلة كريمة السعدون ، وان الملك ابن سعود شفع للقاتل لدى الملك فيصل لاعتبارات قبلية ، وانه لم يكن في وسع الملك فيصل أن يرد شفاعة الملك ابن سعود •

٢ ــ كانت العملة المتداولة في العراق ، قبل أن يصير العراق الى الانكليز ، الليرة العثمانية وأجزاؤها ، فلما دخل الجيش البريطاني بغداد يوم ١١ مارت سنة ١٩١٧ انتشرت الربية الهندية وتوابعها ، وما لبثت أن أصبحت « عملة العراق الرسمية » الى أواخر عام ١٩٣١ ، ولما كان من الضروري ايجاد عملة خاصة بالعراق ، ولا سيما وهو مقبل على الانخراط في عضوية عصبة الامم ، وكان « القانون الاساسي العراقي » قد نص على وجوب سك عملة وطنية للدولة العراقية ، سعت بعض الوزارات الى تحقيق هذه الغاية بعض السعي ، واستطاعت « الوزارة السعيدية » أن تحقق هذه الامنية ، فوضعت قانون العملة العراقية ، وسكت العملة بقطعها الفضية ، والنيكلية ، والنحاسية، وطبعت الاوراق النقدية ، ووضع كل ذلك موضع التداول في أول نيسان ١٩٣٢م ، فتلاشت « العملة الهندية » من الاسواق بالتدريج ، وحل محلها الدينار ، ونصفه ، وربعه ، والريال ، والدرهم ، والفلس ، من القطع النقدية الوطنية ، وترتكز هذه العملة على وجه الاجمال الى الباون الانكليزي ، وهي الآن من المتانة ، والثبات ، بمنزلة تفوق ما كان مقدرا لها ، لانها احتفظت بقوتها على الرغم من الكوارث ، والعواصف السياسية، التي اجتاحت العراق •

---

(١) بعد ارتحال الملك فيصل الى دار البقاء ، بلغ القائم بأعمال المفوضية الايرانية في بغداد الحكومة العراقية في يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٣٣ بما يلي :

« لقد اوعز الي من قبل دولتي المتبوعة بأن اتشرف بالعرض على حضرة صاحب الجلالة الملكية المعظم بأن حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي المعظم رغبة منه في ابداء الاحساسات الودية الكاملة ، وتقوية روابط الصداقة السائدة بين المملكتين ، قد عزم على ان يشرف بغداد في الشهر الثاني من اشهر الربيع بغية اعادة الزيارة ، وليسافر من هنا الى تركيا عن طريق الموصل » .
وقد حال اشتداد الخلاف بين العراق وايران على الحدود في ربيع عام ١٩٣٤ دون قيام الشاه برد الزيارة .

٣ ـ وقعت مصادمة مسلحة بين العفالجة والعماريين في أطراف الديوانية يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢م ، فخفت الشرطة لمنع توسع القتال ، وحقن الدماء ، وقد خسر العفالجة سبعة قتلى ، والعماريون أربعة ، وسقط شرطي واحد قتيلا ، وجرح ثلاثة أفراد آخرون من الشرطة وصودرت ٢٦ بندقية ·

٤ ـ وصلت الى بغداد في يوم ٦ شباط ١٩٣٢ « لجنة مونرو » الامريكية لدرس أمور التعليم والثقافة العامة فاستضافتها الحكومة العراقية · وبعد أن تفقدت اللجنة معظم المدارس في الالوية الجنوبية ، والشمالية ، والوسطى ، غادرت العراق في ٣ نيسان من هذه السنة وأرسلت تقريرا ثقافيا مهما لم يعمل به ·

٥ ـ وفي يوم ٨ شباط ١٩٣٢م عبطت بغداد « لجنة عصبة الامم » المكونة من خمسة أعضاء من أعضاء العصبة : أحدهم الماني ، والثاني بولوني ، والثالث أمريكي ، والرابع بريطاني ، والخامس سويدي ، وكان الغرض من مجيئها درس مسألة المتاجرة بالنساء والاطفال في مدن الشرق الاوسط ، ومنها العراق · وبعد أن زارت اللجنة معظم المؤسسات الثقافية في مختلف الالوية ، غادرت البلاد في يوم ٢٢ من هذا الشهر بعد أن تحقق لديها سلامة العراق من مثل هذه النخاسة ·

٦ ـ أقامت الوزارة السعيدية معرضا زراعيا صناعيا في بغداد جرى افتتاحه من قبل الملك فيصل في يوم أول نيسان سنة ١٩٣٢ ، ودعت اليه لفيفا كبيرا من صحفيي مصر ، وفلسطين ، وسوريا ، وغيرها ، فكانت خير دعاية للعراق ، وقد استمر المعرض قائما الى يوم ٣٠ من الشهر المذكور · ولكن الذي أوجب الاسف الشديد أن يتهم « ثابت عبد النور » مدير هذا المعرض بالتلاعب في حسابات فيبقى اتهامه بين الاخذ والرد مدة طويلة بدون جدوى ·

٧ ـ افتتح المؤتمر التربوي الاول في بغداد يوم عاشر نيسان ١٩٣٢ فدام اسبوعا·

٨ ـ سافر الملك فيصل الى « العمارة » في يوم ١٦ شباط ١٩٣٢ فقضى فيها ثلاثة أيام ، ثم سافر الى « بنجوين » في أول آب ١٩٣٢ للاصطياف ، وعاد الى عاصمة ملكه في اليوم العاشر منه ، وفي ١٦ آب (أيضا) سافر الى ألوية كركوك ، واربيل ، والموصل ، ومعه وزير الداخلية ناجي شوكت ، ووزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد أمين زكي · وبعد أن تفقد مصايف « الموصل » عاد الى بغداد في اليوم الثامن والعشرين من آب ·

٩ ـ زار بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ صاحب السمو الامير عبد الله ، أمير شرق الاردن ، فلبث فيها اسبوعا كان خلاله موضع الاجلال والاحترام ·

١٠ ـ سافر رئيس الوزراء الى الاصطياف في لبنان يوم ٣ حزيران ١٩٣٢ وعاد الى العاصمة يوم ١٨ تموز ، ثم سافر الى « جنيف » في يوم ١٤ آب ١٩٣٢م ، ليلاحق قضية « دخول العراق في عصبة الامم » وعاد الى بلاده في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٢ وكان وزير الخارجية والدفاع جعفر باشا العسكري يرى وكالة رئاسة الوزارة في كل غياب للرئيس ·

١١ ــ وصل الى بغداد في يوم ٨ تموز صاحب السمو الامير فيصل السعود ، وزير خارجية الحكومة السعودية ، فاستقبل استقبالا فخما ، ونزل ضيفا عزيزا على الملك فيصل ، وبعد أن تبادل والملك فيصل خطبا ودية ، غادر العراق الى الكويت في ١٠ تموز ٠

١٢ ــ سافر الملك فيصل الى « عمان » لزيارة أخيه الامير عبد الله في يوم ١١ أيلول سنة ١٩٣٢ ، وعاد الى عاصمة ملكه في يوم ٢١ من هذا الشهر ٠

١٣ ــ زار بغداد في أول أيلول ١٩٣٢ الشيخ أحمد الجابر الصباح ، شيخ الكويت الكبير وعاد الى امارته بعد اسبوع ٠

١٤ ــ أسندت « رئاسة الديوان الملكي » الى السيد رشيد عالي الكيلاني ، أحد اركان المعارضة في يوم ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٢م ٠ ويقول طه الهاشمي في ص ١٧٢ من مذكراته : ان غرض الملك من ذلك كان القضاء على حزب الاخاء الوطني ٠ وقد سبق لصفوت باشا العواء ناظر الخزينة الملكية الخاصة أن قال : ان تعيين رشيد لرئاسة الديوان الملكي كان تدبيرا من الملك فيصل لتقويض حزب الاخاء ٠

١٥ ــ تم افتتاح « جسر الفلوجة » الحديدي في يوم ٥ نيسان ١٩٣٢ من قبل الملك فيصل وهو الجسر الذي يربط الشرق بالغرب ٠

١٦ ــ سافر وزير المالية ، رستم حيدر الى أوروبا مجازا في يوم ١٩ تموز ١٩٣٢ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية ، جمال بابان ٠

تمرد في الجيش الليفي البريطاني

لما عقدت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بين العراق وبريطانية ، أظهر التياريون النساطرة مخاوفهم من أن ينال العراق استقلاله فعقد زعماؤهم اجتماعا في « سر عمادية» في أواخر حزيران ١٩٣٢ وضعوا فيه « الميثاق الوطني الآثوري » التالي :

١ ــ يعترف بالآثوريين شعبا ساكنا في العراق لا على انهم طائفة دينية أو عنصرية ٠

٢ ــ يجب اعادة أوطانهم في حكاري ٠

٣ ــ اذا استحال تنفيذ البند الثاني ، فيجب ايجاد وطن لهم في العراق مفتوح لكافة :

أ ــ الآثوريين في العراق وخارجه ، يكون مركزه دهوك تحت ادارة متصرف عربي يعاونه مشاور انكليزي ٠

ب ــ يجب تشكيل هيأة لايجاد أراض مناسبة وكافية ، مع ايجاد المبالغ اللازمة من المال على أن تسجل الاراضي بأسماء أفراد الآثوريين ٠

ج ـ يرجح الآثوريون على غيرهم في الوظائف الادارية لهذه المنطقة ٠

٤ ـ على الحكومة العراقية أن تعترف بالسلطتين الدينية والزمنية للمار شمعون بصورة رسمية ، وان تمنحه وساما عاليا ٠

٥ ـ أن يمثل الآثوريين نائب في البرلمان العراقي

٦ ـ يجب فتح مدارس يدرس فيها اللغتين الآثورية والعربية معا

٧ ـ تأسيس أوقاف لرجال الدين الآثوري

٨ ـ تأسيس مستشفى في دعوك ، ومستوصفات في القرى

٩ ـ عدم مصادرة سلاح الآثوريين (١) ٠

وقد قدمت نسخة من هذا الميثاق الى كل من الحكومتين : العراقية والبريطانية فلم تعره الحكومتان التفاتا ، واذا بالمجندين من الآثوريين في جيش الليفي البريطاني ينذرون ضباطهم باقالة أنفسهم من الخدمة في الجيش المذكور اعتبارا من أول تموز ١٩٣٢م ، كما شرع رئيسهم الديني المار شمعون باعداد خطة يتمركز بموجبها المستقيلون في منطقة دهوك ـ العمادية ليتسنى لجماعتهم الانضمام اليهم ٠ وفي ١٣ حزيران اجتمع المعتمد البريطاني بعدد من ضباطهم ، وأنذرهم بأن اقدامهم على حركتهم هذه سيحرمهم من كل عطف في المستقبل ، ثم نصحهم باعادة النظر في انذارهم ، ووعدهم بالعفو عن حركتهم ، لكنهم أجابوا بأنهم لا يستطيعون مخالفة أوامر رئيسهم الروحي المار شمعون ، فاضطرت السلطات البريطانية المسؤولة الى جلب الفوج الاول من فرقة « نورث همتن شاير » من مصر جوا ليحل محل الذين أقالوا أنفسهم في بغداد وديانه ، وأذاعت الحكومة العراقية البيان الرسمي الآتي في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٢ ٠

« ان الضباط الآثوريين المستخدمين في الجيش الليفي أظهروا رغبتهم في أن يسرحوا من الخدمة فجاءت بعض الافواج الانكليزية من القاهرة بواسطة الطائرات لتقوم بالواجبات التي كانت مترتبة على المذكورين في الهنيدي ، والموصل ، وديانه ، والسليمانية ، وقد استطاعت هذه الافواج أن تقوم بتلك المهام دون أن يترتب على النتائج الموهومة من التسريح شيء » اهـ ٠

لقد أربك وصول الفوج البريطاني الى بغداد جوا الافراد الذين استقالوا من الخدمة فانشقوا على أنفسهم ، وسحب الآثوريون في الموصل ، وديانه ، والسليمانية ، استقالاتهم « وكان عددهم ١٣٠٠ » فبقوا في الخدمة ، وأصر الذين كانوا في بغداد « وكان عددهم ٢٠٠ » على التمرد فأقصوا عنها ، وأعيد الفوج البريطاني الذي جيء به من القاهرة الى مقره لانتفاء الحاجة اليه ٠

نكتفي بهذا القدر عن حركة التياريين أيام « الوزارة السعيدية الثانية » لنعود الى التفصيل في بحثنا عن « الوزارة الكيلانية الاولى » في هذا المجلد الثالث من الوزارات ٠

---

(١) المجلة العسكرية العراقية العدد ٦٨ للسنة ١٨ ص ١١٥ ٠

تحرك ارمني خبيث

شجع طيش الآثوريين النساطرة وتمردهم الاقلية الارمنية ، التي نزحت الى العراق في ختام الحرب العالمية الاولى ، وسكنت أحياء من البصرة وبغداد والموصل ، على المطالبة بجمعهم في هوريسكي والقرى المجاورة لها بلواء الموصل ، ومنحهم بعض الحقوق · وقدموا طلبا بذلك الى المعتمد السامي البريطاني في العراق في حزيران ١٩٣٢م · فلما فاتح المعتمد حكومة العراق بذلك ، كتب وزير الداخلية ـ ناجي شوكت ـ « ان الحكومة العراقية لا ولم تعترف قط في وقت ما بمستوطن ، أو وطن قومي للارمن في أية بقعة من العراق » كما كتب زميله وزير المالية ـ رستم حيدر ـ عن شكوكه في نوايا الارمن ، وذكر ان خير وسيلة لهم ، افهامهم بأنهم عراقيون ، لا فرق بينهم وبين العراقيين الآخرين ، والا فخير لهم أن يعودوا الى أوطانهم أو يهاجروا الى اريفان حيث يجدوا ما يتمنون اهـ · ففضل عقلاء الارمن الانصراف الى أعمالهم ، وانتهى بذلك تحركهم الخبيث ·

ثورة بارازان

تمهيد

« برزان » أو « بارازان » قرية صغيرة تقع في سفوح جبل شيروان الجنوبية ، وهي من قرى « قضاء الزيبار » بلواء الموصل ، المحاد للواء اربيل ، تقع على مسافة ٢٥ كيلومترا من الشمال الشرقي لعقره ، وتبعد عن الساحل الايسر للزاب الاعلى نحو اربعة كيلو مترات ، وتحيط بها هضاب وتلول من جميع أطرافها ، وفيها نحو ٥٠ بيتا متلاصقة ، بعضها من الطين ، والبعض الآخر من الحجر المنحوت ، ويعلوها بيت شامخ يتكون من ثلاثة طوابق من الحجر الصلد المنحوت ، ويشرف على جنان القرية : ذلك هو بيت الشيخ أحمد بارازان المشهور ، والى جوار هذا البيت تقوم تكية بارازان الشهيرة وهي من التكايا القديمة في هذه المنطقة ·

وقد اتخذت قرية (بارازان) مركزا خاصا في هذه المنطقة بسبب اقامة شيوخ بارازان فيها وما يتمتعون به من السلطة الروحية من جهة ، والزعامة القبلية من جهة أخرى ، كما انهم اتخذوا من مناعة أراضيهم نشاطا وقوة وجعلا للزعيم البارازاني هيمنة مطلقة في تلك الربوع ، فقد كانت المنطقة على أتم استعداد للتسلح ، واتقاء شر العشائر المعادية لها ، ولا سيما بعد أن أشتد هذا العداء اشتدادا نال من هيبة الحكومة هناك ، وأدى الى قيام العشائر البارازانية بثورة مسلحة ضد الدولة العثمانية يقودها الشيخ عبد السلام بارازان وذلك في ابان الحرب الكونية الاولى ·

في العهد العثماني

وقد صادف قيام الشيخ عبد السلام بثورته المذكورة ، في الوقت الذي كانت أقسام من

قوات الجيش السادس العثماني مجتمعة بجوار « الموصل » في طريقها الى « روسيا » فاستفادت السلطة من ذلك في قمع الثورة البارازانية بيسر ، كما انها تمكنت من القبض على الشيخ عبد السلام واعدامه في « الموصل » ولكن هذه الاجراءات لم تستأصل جذوة الثورة في المنطقة نظرا للانقياد الكلي الذي يشعر به كل بارازاني الى رئيسه ، ونظرا لانتقال المشيخة من الشيخ عبد السلام الى أخيه الشيخ أحمد بعد اعدامه ٠

في العهد العراقي

لما أعلنت الهدنة في موند روس ، ودخل الانكليز « مدينة الموصل » في الخامس من تشرين الثاني ١٩١٨ وجد البارازانيون ان الفرصة سانحة لبسط نفوذهم ، أكثر مما كانوا عليه من قبل ، فتوسعوا في سيطرتهم على العشائر المجاورة لهم ، مستفيدين من ضعفها ، ومن المساعدات الخاصة التي نالوها من السلطات الادارية الانكليزية ، في بادىء الامر ، وأصبحوا أرباب الكلمة المطلقة في منطقة (مركه سور) التي تسكنها عشائر (شيروان) وبقي الحال على هذا المنوال عندما انتقلت ادارة العراق الى الحكومة الوطنية ٠ ولم يكتفوا بذلك فحسب ، بل طمعوا في بسط هذا النفوذ على الجهات الاخرى ، ولكنهم اصطدموا بنفوذ رجل آخر لا يقل نفوذه عن نفوذ رئيسهم ، ذلك هو الشيخ رشيد ليلان ، الذي كان له مركز ديني وأدبي في المنطقة المجاورة ، لهم شرقا ، وان كان عدد رجاله أقل من عدد البارازانيين ٠

وكان من الطبيعي أن يحدث خلاف مستمر بين الشيخ رشيد ليلان ، وبين الشيخ احمد بارازان ، وقد توسع هذا الخلاف حتى آل الى قيام العشائر البارازانية بهجوم عام على قرى الشيخ رشيد وحرقها ونهب ما فيها من المواشي والاموال ، الامر الذي أدى الى أن تفكر الحكومة في ضرورة اعطاء حد لنفوذ البرازانيين وتخليص الرعايا المخلصين من سيطرتهم ، قبل أن يستفحل أمرهم في تلك الربوع ٠

اسباب مباشرة

وكانت الحكومة العراقية تستوفي ضريبة الاغنام من الشيخ أحمد بارازان بطريقة المقطوع ، أي أن يسلم الرجل لها مبلغا معينا من المال عن أغنامه في كل سنة ، قل عددها أم كثر ، فلما أرادت أن تقضي على نفوذه ، قالت له انها تريد جباية هذه الضريبة على طريقة العد المتبع في كافة الانحاء العراقية (أي الكودة) وانها لهذا السبب تفكر في اقامة مخافر في منطقة بارزان المحرومة من كل مظهر حكومي ٠ فلا مخفر ، ولا مستوصف ، ولا مستشفى ، ولا مدرسة ، حتى ولا طريق مفتوحة ، واذا بالشيخ أحمد يبرز على مسرح الاحداث السياسية كزعيم له مقامه وله تاثيره فقال انه يوافق على تعداد أغنامه من حيث المبدأ ، الا انه لا يرى لزوما لاقامة هذه المخافر ، لانه لم يسبق لا للاتراك ، ولا للانكليز ، أن فكروا في مثل هذا التدبير ، فاعتبرت الحكومة هذا الجواب

تمردا يبرر سوق القوة لتأديبه ، ولكن صادف قيام الشيخ محمود الكردي الحفيد بعصيان مسلح ضد الحكومة في تشرين الاول ١٩٣١ اضطرها الى تأجيل ذلك برهة من الزمن نظمت خلالها دعاية واسعة ضد البارازانيين ، حتى قيل عن الشيخ أحمد بارازان بأنه يتصف بصفة دينية تخالف عقائد الجمهور من المسلمين · وفي ٧ كانون الاول سنة ١٩٣١ « باغت الشيخ قائمقام الزيبار وبعض أفراد الشرطة وأسرهم » (١) فاستؤنفت الاجراءات في تشرين الثاني ١٩٣١ « وتقرر أن تباغته مفرزة بالقبض عليه والمجيء به الى الموصل ·· وهكذا أصدرت وزارة الدفاع الى قائد منطقة الموصل العقيد برقي ، شقيق الفريق بكر صدقي العسكري ، أوامرها أن يقوم بهذه العملية · وكان من الغريب أن يأمر هذا العقيد سرية من سرايا الجيش ، يختار لقيادتها ضابط كردي للقيام بهذه العملية الخطرة · فان هذا الضابط بدلا من أن يباغت الشيخ أحمد في مقره ويصطحبه الى الموصل ، فانه أرسل اليه انذارا يطلب فيه أن يسلم نفسه ، فما كان من الشيخ المذكور الا أن انتهز الفرصة فيجمع فلوله ويصطدم بالسرية ويكبدها خسارة أكثر من خمسين قتيلا وهكذا فشلت الخطة » اه (٢) · ونشرت الحكومة البلاغ التالي في ١٦ كانون الاول ١٩٣١م :

بلاغ

لما كان أتباع الشيخ أحمد بارازان قد أخذوا في الآونة الاخيرة يعتدون على القرى المجاورة ، ويمعنون فيها حرقا وتقتيلا ، فقد أوعز الى الفوج المرابط في « بله » بأن يقوم ببعض الاجراءات فحدثت مصادمة بين مفرزة من الفوج وأتباع الشيخ في صباح ٩ الجاري ، أدت الى وقوع ١٣ قتيلا مع ضابط ، و ٩ جرحى من الجيش والشرطة ، وما يقارب ٢٠ قتيلا و ٣٠ جريحا من العصاة ، والحكومة مجدة في اتخاذ التدابير الفعالة لقطع دابر المفسدين،الذين يعبثون بالامن ويخلون براحة الاهلين(٣)اهـ·

---

(١) اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٠٨ ·

(٢) مذكرات ناجي شوكت « المخطوطة » ص ١٦٢ (وقد كان وزيرا للداخلية) ·

(٣) ذكر لي السيد محمد امين زكي ، وزير الدفاع في « الوزارة السويدية الاولى » قائلا :
« كنت وزيرا للدفاع في الوزارة التي ألفها توفيق بك السويدي في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٩م · وبينا انا في مقر الوزارة ذات يوم ، بعث الي الجنرال لوخ ، مستشار وزارة الدفاع ، امرا مطبوعا للتوقيع يتضمن ضرب بارزان ، فطلبت الاوراق السابقة لهذا القرار لاطلع عليها فلم اجد « اوراقا سابقة » فاتصلت بالرئيس السويدي وسألته عما اذا كان مسبوقا بمثل هذا القرار ، فاجابني بالنفي ، ثم اتصلت بالملك فيصل ، وسألت جلالته عما اذا كان قد امر باتخاذ مثل هذا القرار فاجابني بالسلب ، وعلى هذا رفضت توقيع الامر الذي قدمه المستشار البريطاني ، وتأجلت الاجراءات العسكرية ضد قبائل بارزان الى خريف سنة ١٩٣٢م » اهـ ·

واخبرني السيد ناجي شوكت وزير الداخلية في « الوزارة السعيدية الثانية » المؤلفة في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣١ قائلا : « علمت ، وانا وزيرا للداخلية في وزارة نوري باشا السعيد الثانية ، ان جماعة من اصحاب الشيخ احمد بارزان تغير على قبائل اربيل بين اونة واخرى ، فسألت مستشار وزارة الداخلية ، المستر كورنواليس ، عما اذا كان في امكان قيادة الطيران البريطاني في العراق ان تساعد

وعادت الحكومة فقررت ارجاء الاستمرار في الحركات الى وقت آخر ، تستطيع خلاله أن تسوق القوات التأديبية اللازمة الى منطقة الحركات مستعينة بقوة الطيـران البريطانية ·

وفي عام ١٩٣٢ كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق في هذه المنطقة « ويظهر ان الجيش توصلا الى هدفه الاصلي ، أراد أن يتغلغل في منطقة واسعة النطاق · تمتد من شمالي راوندوز ، حتى نهر روكجك فيعبره ليأخذ البارازانيين من وراء مقر الشيخ أحمد ، في الوقت الذي يضع أمامه في (بيلا) و (عقره) قوة لتثبيته · وبعد أن ينجح الجيش في التفافه تتقدم قوة التثبيت الى الشمال ، فتضايق الشيخ من الجنوب أيضا ، وهكذا يكون لزاما أن يختار أحد أمرين : أما التسليم الى الحكومة ، وأما الفـرار الى الغرب حيث تجابهه بعض قوات من الشرطة » ·

وتمهيدا لذلك بعث وزير الداخلية أحد وجوه الاكراد ، السيد نوري البريفكاني ، الى الشيخ أحمد ليفهمه بأن الحكومة العراقية لا تضمر سوءا له ، وانها تؤمنه على ماله وحياته ان هي أنجزت تأسيس هذه المخافر اللازمة للشرطة ، ولكن الشيخ أبى أن يتفهم عطف الحكومة ·

ويحسن بنا أن نترك الكلام الآن لبيان « قيادة قوة الطيران الجوية الانكليزيـة في العراق » الذي نشرته الحكومة العراقية في أواخر حزيران ١٩٣٢ فهو أحسن وثيقة تصف القتال من مبدئه الى منتهاه ، وهذا نصه :

بلاغ رسمي

١ ــ اتضح في نهاية نيسان ١٩٣٢ انه لا بد من مرور بعض الوقت ، ليستطيع الجيش العراقي تنظيم معداته ومواصلاته ، قبل أن يكون مستعدا لعبور « نهر كوجك » الى مزوري بالا ، لذلك طلبت الحكومة العراقية الى المعتمد السامي اجراء الترتيب لتأخذ القوة الجوية الملكية على عاتقها مهمة التنكيل بالثوار في القسم الجنوبي ــ الشرقي من ناحية « مزوري بالا » وعليه تقرر أن يكون يوم ٢٩ نيسان موعدا لشروع القوة الجوية الملكية بالحركات وقد ألقيت قبل ذلك التاريخ بيانات (في ٢٥ نيسان) على ٣٥ قرية

الجيش العراقي على القيام بحركات تأديبية ضد بارزان ، فوعده المستشار ان يسأل قائد الطيران عن ذلك · وبعد يومين اجاب المستشار فخامة الوزير بالايجاب ·

وعلم الوزير المشار اليه في تلك الآونة ان جماعة الشيخ احمد عبرت الى اربيل ، وبقي الشيخ في تريته ، فطلب الى وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، ان يأمر باعداد سرية تتولى القبض على الشيخ البارزاني ، وقد تم اعداد هذه السرية بقيادة الرئيس برقي ، شقيق بكر صدقي ، وبدلا من ان يهاجم آمر السرية ، الشيخ المطلوب ، فانه بعث اليه برسالة يطلب فيها حضوره لديه ، فأسرع الشيخ احمد فورا الى جمع فلوله واحاط بالسرية فقتل من افرادها بين ٣٠ و ٤٠ جنديا وتمكن الباقون من الفرار بأنفسهم فلما علم رئيس الوزراء نوري السعيد بذلك طلب الى الملك فيصل ان يوعز الى (ناجي شوكت) بالاستقالة ولكن ناجي رفض الاذعان الى هذا الطلب ، والتمس من الملك ان يأمر بسوقه من وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، الى المحاكمة فتراجع الملك عن طلبه كما تراجع عنه الرئيس ·

بين نهري شمدينان ورو كوجك ، أخبر فيها الاهلون بأن الذين يعرضون الدخالة على الحكومة سينالون عفوها ٠

٢ ـ وقد اضطرت ، لسوء الحظ ، احدى طائرات وابيتي ، العائدة الى السرب الـ ٥٥ (رامي القنابل) في أثناء المظاهرة الجوية التي جرت في ٢٦ نيسان ، الى النزول قرب « شيروان مازن » لخلل طرأ على محركها ، فأسر الشيخ أحمد الراصد والراكب معه ٠ ونظرا لما أصاب الراصد من الاذى في كتفه ، أرسل طلب الى الشيخ أحمد ليسمح لطبيب بريطاني برؤية الراصد ومعالجة جروحه ، والرجوع به عند الاقتضاء ، فوافق الشيخ على هذا الطلب ، وعليه أوقفت الحركات الجوية في شمالي غربي نهر روكوجك في ٢ مايس ، فغادر الطبيب بصحبة الكابتن هولت ، أحد موظفي المعتمد السامي ، في ٣ مايس ٠

٣ ـ انتهزت فرصة ايقاف الحركات الجوية للسعي لاقناع الشيخ أحمد عرض دخالته على الحكومة ، واجتناب مواصلة القتال ، واستمرت المفاوضات مع الشيخ حتى تبين في ٢٣ مايس انه لا فائدة من استمرارها ، وعرضت شروط سخية على الشيخ أحمد واخوته ، ولكنه واظب على اعطاء أجوبة مبهمة غير قطعية على مخابرات الحكومة ٠

٤ ـ كان الشيخ أحمد قد أخبر بأن الهدنة تنتهي في ٢٤ مايس ، عند غروب الشمس ، وفي اليوم ذاته أذيعت رسالة بهذا المعنى بالكردية بواسطة مكبرة الصوت المجهزة بطائرة فكتوريا الى أهالي القسم الجنوبي الشرقي من ناحية « مزوري بالا » وكذلك أذيعت رسالات أخرى على المنطقة نفسها في ٢٦ مايس تحث الاهلين على عرض الدخالة الى الحكومة ٠

د ـ إبتدأت الحركات الجوية في ٢٥ مايس ، فهوجم الثوار المسلحون اينما شوهدوا ، وأكرهوا على الالتجاء الى مأوى وكان القروبون قد أنذروا بترك قراهم ، وبعد أن أخليت القرى بهذه الصورة ، ألقيت بضع قنابل لمنع الاهلين من العودة اليها ٠ وحظرت كافة تنقلات الرجال ، ومرور التجهيزات ، داخل المنطقة ٠ وهوجمت نيران المضارب ، ونيران الطبخ ، كلما شوهدت ليلا ٠ وكانت الغاية المتوخاة من هذا هي اجبار الثوار على السكنى تحت الستر ، ولجعل حياتهم شاقة قدر المستطاع، مع الاهتمام بوجه خاص بالمنطقة التي علم ان الشيخ أحمد نفسه كان يختبي فيها كل يوم ٠ في ٢٧ مايس كان الثوار قد غادروا قراهم الى الاماكن العليا من وديان الجبال ، وفي ٢٩ منه اتصل بنا ان الحركات الجوية كانت سريعة التأثير على معنوياتهم ٠ وفي ٣٠ منه استخبرنا ان الشيخ أحمد لم يعد على اتصال بأكثرية أتباعه ، اللذين كانوا قد تشتتوا في جميع الجهات ، لايجاد ملجأ لهم ، وفي ٣١ مايس عادت عائلات كثيرة من الباروش الى قراها قرب نهر الزاب ، فعرضت دخالتها على الحكومة ، ومنذ ذلك التاريخ ازداد عدد العائلات الداخلة على الحكومة يوميا ، فاتضح ان الشيخ أحمد بدأ يفقد سيطرته فصار يهجره أتباعه ، الذين والوه عن طيب خاطر أو مرغمين ٠ وفي ٩ حزيران طلب محمد صديق السماح له بالمواجهة قرب بارزان ، لكي يعرض دخالته ٠ لكنه لاح في

أثناء المواجهة انه كان في الحقيقة مرسلا من قبل الشيخ أحمد ، للسعي لاقناع الحكومة على ايقاف الحركات الجوية ·

٦ ـ كان الشيخ أحمد ، خلال تلك المدة كلها ، نازلا مع معظم الثوار قرب ذروات الجبال المركزية الوعرة ، التي يبلغ ارتفاعها هنا ثمانية آلاف قدم تقريبا ، فكان لديهم هنا ستر جيد ومأوى في الكهوف ، فكانت مهمة رجال الطيران صعبة للغاية ، غير انه بفضل شدة التيقظ الدائم والسهر بواسطة الخفارات المستمرة ، من قبل الطائرات التي تحلق فوق الاكمات، فتفتش الصخور ، وتتحرى عن آثار الثوار، وتهاجمهم أينما وجدوا، فقد اضطر نهائيا الشيخ أحمد وأتباعه الى تخلية معقله الرئيسي هذا ·

٧ ـ وفي ١٣ حزيران اتضح ان الشيخ أحمد والثوار المسلحين الذين ما زالوا باقين معه نازلون في الحدود التركية ، يؤملون التمكن من الالتجاء الى تركيا ، أو ايران، ولم تكن للشيخ بعد ذلك أية سيطرة على أهالي المنطقة القائمة فيها الحركات الجوية · وكان الجيش العراقي في أثناء هذه المدة قد زحف على نهر روكوجك ، وثبت قدمه في « شيروان مازن » قلب المنطقة الثائرة ، واستمر سيل الثوار ، وعائلاتهم ، في جميع أنحاء منطقة « مزوري بالا » على عرض الدخالة جاريا · وبقي الشيخ أحمد وأتباعه المقربون بضعة أيام في زيتا ، داخل الاراضي العراقية ، في جوار الخادكوانده ولكن في ٢٢ حزيران ، عندما احتل الجيش العراقي زيتا نفسها ، وجد الشيخ أحمد نفسه مهددا من كل جهة ، فضلا عن مباغتته بصورة مستمرة من الجو ، فاضطر الى التسليم الى الجنود التركية التي كانت تحافظ الحدود تجاهه · ان اثنين من اخوته المقدمين ، مع مائة من أتباعه المقربين ، سلموا أنفسهم معه ، وبذلك تمهد السبيل للجيش والشرطة لتأسيس المخافر في جميع أنحاء ناحيتي مزوري بالاوبروش اللتين أسست فيهما ادارة مدنية لا تزال تجري تقويتها بسرعة » اهـ (١) ·

---

(١) جريدة « العالم العربي » ٢٥٦٨ بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٢ م وفي ص ٦١/٦٠ من (التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة) لسنة ١٩٣٢ م ما يلي بالحرف :

« في اوائل شهر مايس ١٩٣٢ اخذ نشاط العصابات البارزانية يزداد . وبدأت اعمالهم في التوسع ووقعت حوادث سرقة في الطريق العام في شيروان ، ومزوري ، وباروش ، في منطقة بارزان ، وحدثت ثلاث مصادمات قتل فيها احد مفوضي الشرطة لذلك انيطت بالشرطة مسؤولية القيام بمطاردة الاشقياء والتنكيل بالعصابات واعادة الامن الى نصابه ... فتألفت اربعة ارتال توزعت على اماكن مختلفة وفق خطة مرسومة ... غير ان الشقاة استفادوا من ظلام الليل وعبروا الحدود العراقية ... فتوقفت المطاردة وانحصرت مهمة الارتال في القيام ببعض جولات بين المخافر وعلى هذه الحالة بقيت قوات الشرطة ووحدات الجيش في المواقع المعينة لها مدة غير يسيرة بدون جدوى . وفي ٢ حزيران ١٩٣٢ صدر قانون العفو العام شاملا جميع العصاة البارزانيين الذين اشتركوا في الحركات الفعلية ضد الحكومة وذلك بقصد انهاء اعمال الشقاوة واستتباب الامن في هذه المنطقة التي استمر حبل الامن مضطربا فيها مدة طويلة . وفي ١٩٣٢/٦/٢١ الساعة ١٤ وقع الشيخ محمد صديق احد رؤساء الشيوخ البارزانيين صك الدخالة وانتهت الحركات » اهـ .

وقد نقلت الحكومة التركية هؤلاء اللاجئين الى أدرنه على الحدود التركية البلغارية . ولما اتضح لها بعد مرور سنة ان في نية الانكليز اسكان الآثوريين في محال الكرد البارزانيين ، استفزهم الامر فنقلوا الكرد اللاجئين من أدرنه الى منطقتهم الاصلية « كويان » على الحدود العراقية ـ التركية ، فطلبت الحكومة العراقية الى السلطات التركية تسليمهم الى العراق على أساس انهم عصاة ، فردت هذه انها مستعدة لتسليمهم اذا أصدرت الحكومة العراقية عفوا عنهم . ولما شعر الانكليز بافتضاح سر سياستهم ، توصلت الدبلوماسية الانكليزية ـ التركية الى اعادتهم الى العراق. فأسكنوا في الموصل، ثم نقلوا الى الناصرية ، فالحلة ، فالديوانية . ثم أرسلوا الى السليمانية فلبثوا فيها الى قيام ثورة الملا مصطفى في عام ١٩٤٣ .

كيف استقل العراق

فرض الانتداب البريطاني على العراق بقرار أصدره مجلس الحلفاء الاعلى المنعقد في «سان ريمو» في يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين، من ميثاق العصبة ، وتنص هذه الفقرة على :

« ان بعض البلاد كانت في القديم تابعة الى الامبراطورية العثمانية ، وقد بلغت درجة من الرقي يمكن الاعتراف مبدئيا بكيانها ، كأمم مستقلة ، على أن تستمد الارشاد والمساعدة من دولة أخرى ، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها » اهـ (١) .

وبصرف النظر عن رضوخ العراق لهذا القرار أو عدمه ، لم يرد في هذه المادة ولا في بقية مواد « ميثاق العصبة » أي تصريح عن الطرق الواجب اتباعها ، لانهاء نظام الانتداب عن بلد من البلدان التي انسلخت من جسم الامبراطورية العثمانية ، ثم كتب لها أن تقع في فخ الانتداب .

والمتأمل في فصول « تاريخ الوزارت العراقية » يجد ان الوزارات التي تعاقبت على كراسي المسؤولية في هذه البلاد كانت تطمح وتسعى على الدوام لادخال العراق في عصبة الامم لانهاء تعهدات انكلترا الانتدابية في العراق ، اذ لا سبيل لالغاء هذا الانتداب الا بدخول العراق في العصبة المذكورة .

وكانت المعاهدات العراقية ـ الانكليزية تشير كلها الى قضية انخراط العراق في سلك العصبة لانهاء حكم هذه المعاهدات . اما معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ فقد عقدت على هذا الاساس حتى لقد اشترط في مادتها « الحادية عشرة » أن لا تصبح نافذة المفعول الا بعد دخول العراق في العصبة . لهذا أعربت الحكومة البريطانية الى مجلس

---

(١) نشرنا نص المادة الـ (٢٢) من عهد عصبة الامم مع نص لائحة الانتداب البريطاني على العراق في الجزء الاول من هذا الكتاب في طبعته الرابعة المزيدة .

عصبة الامم ، في كانون الثاني ١٩٣٠ ، عن عزمها على ترشيح العراق لعضوية العصبة ، فطلب اليها هذا أن تضع تقريرا خاصا عن سير الادارة في العراق خلال عشر سنوات (١٩٢١ / ١٩٣١) تدلل فيه على أهلية العراق لهذه العضوية ، فوضعت الحكومة المذكورة هذا التقرير فورا ، وبعثت به الى مجلس العصبة في ١٣ أيار ٩٣١م ليوزع على الاعضاء في جلسة حزيران ، وكان مما جاء فيه :

(وبالاختصار فان الهدف الذي وضعته حكومة صاحب الجلالة لنفسها ، هو تأسيس دولة مستقلة في العراق في أقرب وقت ممكن ، تستوحي روح عصبة الامم ، وتعمل بارادة صادقة على القيام بتعهداتها الدولية ، وتكون على أتم الاستعداد ، ليس فقط للاستفادة من الامتيازات التي يقدمها لها انضمامها الى ميثاق العصبة ، بل لتحمل المسؤوليات التي يلقيها عليها ذلك الميثاق أيضا · ثم ان الحكومة البريطانية لم تنظر في ، وقت من الاوقات ، الى وجوب بلوغ المثل الاعلى في حسن الادارة ، واستقرارها كشرط أساسي لانهاء نظام الانتداب ، أو لدخول العراق في عصبة الامم ، كما انها لم تنتظر أن يتمكن العراق في بداية عهده ، أن يباري أرقى الامم حضارة ، وأكثرها رقيا في هذا العصر ، ولكن الذي رمت اليه هو تأسيس دولة تتمتع بالحكم الذاتي ، وبصداقة جاراتها ، ضمن حدود معينة ، لها أنظمتها ، وهيآتها التشريعية والقضائية ، والادارية الثابتة ، ولها جميع ما تستلزمه الدولة المتمدنة من الوسائل الحكومية) (١) ·

ولقد استغرقت مذاكرات « عصبة الامم » حول دخول العراق كعضو في العصبة وقتا ليس بقصير ، ذلك لان القضية كانت الاولى من نوعها ، ولان فرنسا كانت تجد في انهاء الانتداب البريطاني على العراق ، خطرا على مصالحها في سورية ، لان انتدابها على سورية كان قد فرض في نفس اليوم الذي فرض الانتداب البريطاني على العراق · وهو يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠م ، وكانت سورية أرقى من العراق ثقافيا ، وعلميا ، فلا يعقل أن لا تطالب بالغاء الانتداب الفرنسي عليها ، لذا سعت فرنسا الى اثارة المشكلات القانونية لتأخير الغاء الانتداب البريطاني ، ولكن مجلس العصبة قرر في الرابع من كانون الاول ١٩٣١ تأليف لجنة خاصة لفحص « طلب الحكومة البريطانية » ودرس التقرير موضوع البحث ، وتقديم التوصيات بصدده فوضعت اللجنة تقريرا في يوم ٣٠ من الشهر المذكور مهد لدخول العراق في العصبة ·

وكان بعض الاعضاء يخالف فكرة هذا الدخول لاعتبارات كثيرة أهمها : ان مؤهلات الاستقلال غير متوفرة في الحكومة ، التي تريد الانخراط في سلك العصبة · وقد وجهت عدة أسئلة الى ممثل بريطانية حول الاقليات ، والموظفين الاجانب ، وكفاءة الموظفين العراقيين ، وقوانين العراق ، وأنظمته ··· الخ فاضطر السر همفريز (المعتمد السامي البريطاني في العراق) أن يدافع عن وجهة نظر حكومته بقوله : —

« يظهر ان الذين سنوا ميثاق العصبة ، لم يقصدوا جعل العضوية منحصرة في

---

(١) التقرير البريطاني الخاص ص ١٠ — ١١ ·

الحكومات الراقية ، التي بلغت مستوى خاصا عاليا في حياتها السياسية ، والثقافية ، بل جعلوا المقياس على كل حال كون الحكومة مستقلة تمام الاستقلال ، وقادرة على أن تقف وحدها ، وأن يعتمد عليها في القيام بتعهداتها الدولية · ومما لا ريب فيه ان الادارة في العراق ، وفي تقدم البلاد وحياتها الثقافية ، أمورا كثيرة لا تحتمل النقد ، ولكن لا يطلب من العراق أن يضاهي الامم المتمدنة العصرية ، التي بلغت من التقدم والرقي مستوى عاليا ، وربما لا يمكنه أن يفعل ذلك حتى ولو بقي تحت الانتداب سنوات عديدة، وهل من العدل في شيء أو من الضروري أن نقابل بين العراق وغيره من البلدان الراقية ؟ » ـ انتهى المقصود ـ

وكان لهذه الايضاحات تأثيرها في نفوس الاعضاء ، حمل المجلس على اتخاذ هذا القرار ·

قرار مجلس العصبة

« لما كان المجلس مكلفا بالنظر في القضية الخاصة المتعلقة بالغاء الانتداب المفروض على العراق ، لذلك قرر المجلس الامور التالية : ـ

١ ـ تسجيل الرأي الذي أبدته لجنة الانتدابات بطلب المجلس ، بناء على اقتراح الحكومة البريطانية ·

٢ ـ اعتبار المعلومات المتيسرة كافية للدلالة على أن العراق بوجه الاجمال قد استوفى الشروط الحقيقية المذكورة في ذيل القرار الذي اتخذه المجلس في ٤ أيلول سنة ١٩٣١ ·

٣ ـ التصريح باستعداده مبدئيا للحكم بانقضاء عهد الانتداب في العراق ، عندما تتعهد هذه الدولة أمام المجلس بعهود تنطبق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، مع العلم بأن حق التقاضي الى محكمة العدل الدولية الدائمة منحصر في الاعضاء الذين لهم ممثلون في مجلس العصبة ·

٤ ـ لذلك يطلب المجلس الى مقرريه لمسائل الاقليات ، والقانون الدولي ، والانتدابات ، وممثل بريطانية العظمى في المجلس ، أن يهيئوا (باستشارة ممثل الحكومة العراقية) وعند الاقتضاء باستشارة ممثل اللجنة الدائمة للانتدابات ، لائحة تصريح يتناول شتى الضمانات الموصى بها في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، وعرض تلك اللائحة على المجلس في دورته التالية ·

٥ ـ انه اذا حكم المجلس (بعد فحصه العهود التي تقطعها الحكومة العراقية) بتقلص ظل الانتداب عن العراق ، ينفذ هذا الحكم ابتداءا من تاريخ انضمام العراق الى عصبة الامم لا غير · انتهى

وعلى أثر هذا القرار السديد ، الذي اتخذه مجلس عصبة الامم أبرق الملك العراقي الى رئيس المجلس المذكور هذه البرقية :

بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢

فخامة المسيو بول بونكور رئيس مجلس عصبة الامم — جنيف

يسرني أن أقدم اليكم ولاعضاء المجلس مزيد شكري على القرار السديد الـذي اتخذتموه بخصوص مملكتي · ان هذا القرار قد جاء محققا للمبادىء السامية ، التي لا تزال ترمي اليها عصبة الامم ، في تمكين الشعوب من التمتع بحريتها واستقلالها · ان شعبي ليقدر هذا القرار من قبل المجلس حق قدره ، ويعده أكبر مشجع له على السير في سبيل التقدم ، ودخول العراق العصبة سيكون مؤيدا كل التأييد للغايات السامية التي تسعى العصبة لتحقيقها من سلم عالمي دائم ·

— فيصل —

ولم يكتف الملك بارسال هذه البرقية الى رئيس مجلس عصبة الامم ، فطير الى الممثل البريطاني في جنيف ، وهو يومئذ المعتمد السامي البريطاني في العراق ، هذه البرقية :

بغداد ط / ١٦ التاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢

صاحب الفخامة السر فرنسيس همفريز — جنيف

لمناسبة قرار المجلس ، يسرني أن أعرب عن امتناني العميق للعمل الثمين الذي قمتم به تجاه مملكتي وسوف اذكر لفخامتكم مساعدتكم الصميمية مع التقدير والشكر ·

— فيصل —

ما هي الشروط المطلوبة من العراق

وبناء على ما جاء في الفقرة الرابعة من التقرير الآنف الذكر ، أعدت اللجنة المختصة في العصبة ، مسودة بالشروط الواجب على الحكومة العراقية أن ترفعها الى العصبة لتقرر انخراط العراق فيها ، وذلك في مذكرتين · تضمنت الاولى عشر مواد تتعلـق بالضمانات العامة والخاصة ، وتقتصر الثانية على مصالح الاجانب ، وبعض الامتيازات الدولية ، فأحالت الحكومة هذه الامور الى المجلس النيابي ليقرها ، وهذا نص القرار الذي اتخذته اللجنة المختصة بشأنها :

« اجتمعت اللجنة المشتركة ، المؤلفة من لجنة أمور الادارة والسياسة ، والامور الحقوقية ، يوم الخميس المصادف ١٤ نيسان سنة ١٩٣٢ ، وبعد أن انتخبت لها رئيسا داود الحيدري ، ونائبا للرئيس غياث الدين النقشبندي ، ومقررا عبد الجبار التكرلي ، نظرت في مسودة التصريح الذي يتضمن تعهدات العراق الى مجلس عصبة الامم ، كما وضعتها اللجنة التي ألفها المجلس المذكور بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ الوارد طي كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ١٣٩١ ، والمؤرخ ٩ نيسان ١٩٣٢ ، وبعد

المذاكرة ، واستماع ايضاحات فخامة الرئيس المشار اليه ، قررت أن توصي المجلس العالي بأن يوافق على تقديم الحكومة هذا التصريح المذكور الى مجلس عصبة الامم » اهـ (١)

وأراد بعض النواب أن يناقش هذه التعهدات ، أو يطعن فيها فرد عليه رئيس الوزراء بقوله :

« لا يوجد أي شيء في هذه الضمانات أكثر مما هو مطبق الان بموجب القانون الاساسي » (٢) .

وأخيرا وافق المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٥ مايس ١٩٣٢م ، على أن تقوم الحكومة بتقديم هذا التصريح الى مجلس العصبة . وفي ١٩ من الشهر نفسه تم تقديم التصريح الى المجلس المذكور ، وفي اليوم الثالث من تشرين الاول سنة ١٩٣٢ قبل العراق في العصبة بالاجماع .

وفي يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٢ وقف جلالة الملك فيصل في المجلس النيابي ليلقي خطاب العرش فقال بصدد هذا الحادث : ـ

« لقد مضى على هذه البلاد ردح من الزمن ، وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل الى مصاف الامم الحرة المستقلة ، ومما يدعو الى ابتهاجنا جميعا ، ان هذه الجهود قد تكللت بالنجاح ، فدخلنا عصبة الامم على أساس المساواة التامة مع جميع الامم الممثلة فيها ، وأصبح كياننا السياسي معترفا به من جميع الدول » .

وفيما يلي نص التصريح المقدم من قبل العراق الى مجلس العصبة والذي قبله المجلس النيابي العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ٥ مايس سنة ١٩٣٢ : ـ

المذكرة الاولى

تصريح يتضمن تعهدات العراق الى مجلس عصبة الامم كما وضعتها اللجنة التي الفها المجلس المذكور بقراره المتخذ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢ .

المادة الاولى :

يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل ، كقوانين أساسية في العراق ، فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون ، أو نظام ، أو عمل رسمي ، كما أنه لا يجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل .

المادة الثانية :

١ ـ يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة ، والحرية ، حماية تامة وكاملة ، من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو العنصر أو الدين (٣) .

٢ ـ يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الاماكن العامة أو

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣١ ص ٥٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ٥٤٠ .

(٣) المادتان ٦ و ٧ من القانون الاساسي .

الخاصة ، شعائر كل ايمان أو دين أو عقيدة ، مما لا يكون منافيا للنظام العام والاخلاق الحسنة (١) ·

المادة الثالثة :

يعتبر جميع الرعايا العثمانيين ، المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ ، أنهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية ، دون الجنسية العثمانية ، وفقا للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح ، المعقودة في لوزان ، وبموجب الشروط الموضوعة في قانون الجنسية العراقية المؤرخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (٢) ·

المادة الرابعة :

١ ـ يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون ، ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية ، من دون تمييز في العنصر ، أو اللغة ، أو الدين (٣) ·

٢ ـ يتضمن نظام الانتخابات تمثيلا عادلا للاقليات العنصرية ، والدينية ، واللغوية، في العراق (٤) ·

٣ ـ الاختلاف في العنصر ، أو اللغة ، أو الدين ، لا يخل بحق أي من الرعايا العراقيين ، في التمتع بالحقوق المدنية ، والسياسية ، كالقبول في الوظائف العامة ، والمناصب ، ورتب الشرف ، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة (٥) ·

٤ ـ لا يوضع قيد ما على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين ، لاية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة ، أو في أمور الدين ، أو في الصحافة ، أو النشريات، من جميع الانواع ، أو في الاجتماعات العامة (٦) ·

٥ ـ رغما من جعل الحكومة العراقية « اللغة العربية » لغة رسمية ، ورغما عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين ، الكردية والتركية ، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح ، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهيا وكتابة أمام المحاكم (٧) .

المادة الخامسة :

الرعايا العراقيون ، الذين ينتمون الى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية ، يتمتعون قانونا وفعلا بنفس المعاملة والامان ، اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين · ويكون

---

(١) المادة ١٣ من القانون الاساسي ·
(٢) المادة ٣ من قانون الجنسية العراقية ·
(٣) المادة ٦ من القانون الاساسي ·
(٤) المادة ٣٧ من القانون الاساسي والمادة ٦ من قانون انتخاب النواب ·
(٥) المادة ١٨ من القانون الاساسي ·
(٦) المادة ١٦ من القانون الاساسي ·
(٧) قانون اللغات المحلية ·

لهم بوجه خاص نفس الحق في أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم ، أو أن يؤسسوا في المستقبل ، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ، ومدارس ، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة ، وممارسة دينهم فيها بحرية (١) ·

المادة السادسة :

توافق الحكومة العراقية على أن تتخذ بحق الاقليات ، غير المسلمة ، فيما يتعلق بقانونها العائلي ، وأحوالها الشخصية ، كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه الامور ، وفقا لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي اليها هذه الاقليات (٢) ·

توافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الامم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير ·

المادة السابعة :

١ ـ تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية ، والتسهيلات ، والرخصة التامة ، الى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر ، والمؤسسات الدينية الاخرى ، والاعمال الخيرية ، والاوقاف العائدة الى طوائف الاقليات الدينية ، الموجودة في العراق (٣) ·

٢ ـ يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس ، في المناطق الادارية المهمة ، مجالس لها صلاحية ادارة الاوقاف ، والهبات الخيرية ، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الواردات الناتجة من تلك الاوقاف ، والهبات ، وانفاقها وفقا لرغائب الواقف ، أو الواهب ، أو للعادة المستقرة بين الطائفة ، يجب أن تقوم هذه الطوائف بمراقبة أموال الايتام وفقا للقانون · توضع هذه المجالس تحت اشراف الحكومة (٤) ·

٣ ـ لن ترفض الحكومة العراقية ، من أجل تأسيس معاهد دينية أو خيرية جديدة، أية من التسهيلات الضرورية ، التي تضمن للمعاهد الموجودة الان ، من ذلك النوع ·

المادة الثامنة :

١ ـ تمنح الحكومة العراقية ، فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق ، التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ، الذين لغتهم غير اللغة الرسمية ، تسهيلات مناسبة لاجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية ، الى أولاد هؤلاء الرعايا العراقيين، بلغتهم الخاصة ، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة اجباريا (٥) ·

(١) المواد ٦ و ١٦ و ١١٢ من القانون الاساسي ·
(٢) المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من القانون الاساسي ·
(٣) المادة ١٨ من القانون الاساسي ·
(٤) المادة ٥ من قانون اللغات المحلية ·
(٥) قانون اللغات المحليـة ·

٢ ـ في المدن ، والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون الى الاقليات العنصرية ، أو الدينية ، أو اللغوية ، يؤمن لهذه الاقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الاموال العامة ، بموجب ميزانية الدولة ، أو البلديات ، أو غيرها من الميزانيات ، للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية ، ومن حيث استعمال الاموال المذكورة ٠

المادة التاسعة :

١ ـ توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي ، من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية (١) ٠

أما في قضائي كفرى وكركوك من لواء كركوك ، حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني ، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية ٠ أما الكردية واما التركية (٢) ٠

٢ ـ توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الاقضية المذكورة يجب أن يكونوا ، ما لم تكن هناك أسباب وجيهة ، واقفين على اللغة الكردية أو اللغة التركية ، حسبما تقتضي الحال (٣) ٠

٣ ـ ان مقياس انتقاء الموظفين للاقضية المذكورة ، وان كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر ، كما هي الحال في سائر أنحاء العراق ، فان الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفون ، كما هي الحالة الى الان ، وعلى قدر الامكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الاقضية ٠

المادة العاشرة :

ان الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح ، تشكل بقدر ما لها مساس بالاشخاص المنتمين الى الاقليات العنصرية ، أو الدينية ، أو اللغوية ، تعهدات ذات شأن دولي ، وتوضع تحت ضمانة جمعية الامم ، ولا يجري أي تعديل فيها الا بموافقة أكثرية مجلس عصبة الامم ٠

لكل عضو من أعضاء الجمعية ممثل في المجلس ، حق الفات نظر المجلس الى خرق أو خطر أي خرق لهذه الشروط ، وعندئذ للمجلس أن يتخذ من الاجراءات ، ويصدر من الايعازات ما يراه لائقا ومؤثرا بالنظر الى الظروف ٠

---

(١) المادة ٥ من قانون اللغات المحلية ٠

(٢) المادة ١١٢ من القانون الاساسي ٠

(٣) قانون اللغات المحلية ٠ وجار بالفعل ٠

كل اختلاف في الرأي مما يعود الى مسائل قانونية أو واقعية ، ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة ، الممثل في المجلس ، يعتبر اختلافا ذا صبغة دولية ، وفقا للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم · وكل اختلاف من هذا القبيل يحال ، اذا طلب الفريق الاخر ذلك ، الى محكمة العدل الدولي الدائمة · يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف ، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من العهد ·

المذكرة الثانية

حرية الضمير :

مع مراعاة التدابير الضرورية لحفظ الاخلاق الحسنة والنظام العام ، يتعهد العراق بان يؤمن ويضمن في جميع أراضيه ، حرية الضمير ، وحرية ممارسة العبادة ، وكذلك أعمال البعثات (الارساليات) الدينية من جميع المذاهب ، في الامور الدينية والمدرسية والطبية مهما كانت جنسية هذه البعثات أو جنسية أعضائها ·

المعاهدات الدولية :

يعتبر العراق نفسه مقيدا بجميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية العامة والخاصة ، التي أصبح فريقا فيها اما بفعل منه بالذات ، واما بفعل من الحكومة البريطانية بالنيابة عنه · ومع مراعاة حقوق البند المنصوص عليها فيها ، يحترم العراق هذه الاتفاقات والمعاهدات طول المدة المعقودة لاجلها ·

الحقوق المكتسبة والتعهدات المالية :

ان العراق ، بعد ملاحظة قرار مجلس عصبة الامم المتخذ في ١٥ أيلول ١٩٢٥ :

١ ــ يصرح أن جميع الحقوق مهما كان نوعها ، المكتسبة بين ٢٦ نيسان ١٩٢٠ وتاريخ دخول العراق عصبة الامم من قبل الافراد أو الشركات أو الاشخاص الحكمية ستكون محترمة ·

٢ ــ يتعهد بأن يحترم وينفذ التعهدات المالية مهما كان نوعها ، التي تعهدت بها الحكومة البريطانية نيابة عنه ، خلال المدة التي بين ٢٦ نيسان ١٩٢٠ وتاريخ دخول العراق عصبة الامم ·

التشكيلات القضائية :

يطبق نظام قضائي موحد على جميع الرعايا العراقيين ، وعلى جميع الاجانب ، على حد سواء ، يكون هذا النظام بشكل يضمن بصورة مؤثرة للاجانب والوطنيين محافظة حقوقهم وممارستها ممارسة كاملة ·

ان النظام القضائي المرعي الآن ، والناتج من المواد ٢ و٣ و٤ من الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق ، الموقع فيها في ٤ مارت ١٩٣١ ، يبقى قائما خلال مدة عشر سنوات ابتداءا من قبول العراق عضوا في عصبة الامم ٠

تملأ الوظائف المحفوظة للقانونيين الاجانب ، عملا بالمادة ٢ من الاتفاق المذكور ، من قبل الحكومة العراقية ٠ ان هؤلاء الموظفين وان كانوا من الاجانب ، فانهم ينتقون من دون تمييز بسبب الجنسية ، ويجب أن يكونوا حائزين على الصفات المفيدة ٠

مادة أكثر الامم حظوة :

١ ـ يتعهد العراق ، على شرط المقابلة بالمثل ، بأن يمنح الدول من أعضاء عصبة الامم ، معاملة أكثر الامم حظوة خلال مدة عشر سنوات ابتداء من يوم قبوله عضوا في عصبة الامم ٠

الا أنه اذا كانت بعض التدابير المتخذة من قبل أحد أعضاء العصبة ـ سواء كانت تلك التدابير نافذة في التاريخ المتقدم الذكر ، أو اتخذت خلال المدة المفكر بها في الفقرة السابقة ـ من شأنها أن تخل بضرر العراق في موازنة المبادلة بين هذا الاخير وعضو عصبة الامم المبحوث عنه بأن تؤثر تأثيرا خطيرا في صادرات العراق الرئيسية ، فان العراق ، بالنظر الى وضعه الخاص يحتفظ لنفسه بحق الطلب الى عضو عصبة الامم المذكورة فتح المفاوضات على الفور ، بغية اعادة تأسيس الموازنة المختلة ٠

اذا لم تسفر المفاوضة عن اتفاق ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ طلب العراق ، فيعلن العراق انه سيعتبر نفسه في حل من التعهد المذكور في الفقرة الاولى أعلاه ، تجاه عضو عصبة الامم المبحوث عنه ٠

٢ ـ يستثنى من التعهدات المدرجة في الفقرة الاولى أعلاه الفوائد الممنوحة أو التي قد تمنح في المستقبل من قبل العراق الى بلد متاخم لتسهيل التجارة على الحدود ، وكذلك الفوائد الناتجة من اتحاد كمركي معقود من قبل العراق ٠ ويستثنى من التعهد المذكور أيضا الفوائد الخاصة في الامور الكمركية ، التي يوافق العراق على منحها الى المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية التي منشأها تركيا ، أو أي بلد كانت أراضيه في ١٩١٤ تشكل كلها قسما من الامبراطورية العثمانية في آسيا ٠

مادة ختامية :

تشكل أحكام هذا الفصل تعهدات ذات شأن دولي ٠ يحق لكل عضو من أعضاء عصبة الامم أن يلفت نظر المجلس الى أي خرق لهذه الاحكام ، ولا يجوز تعديلها الا بالاتفاق بين العراق ومجلس عصبة الامم ، بأكثرية آراء هذا الاخير ٠

كل اختلاف في الرأي ينشأ بين العراق وأي عضو من أعضاء عصبة الامم ، ممثل في المجلس ، فيما يعود الى تفسير أو تنفيذ هذه الاحكام ، يعرض للحل على المحكمة الدائمة للعدل الدولي اذا طلب ذلك العضو ذلك اهـ

قبول العراق في العصبة

كان مجلس عصبة الامم قد طلب الى العراق تقديم الضمانات اللازمة عن محافظة حقوق الاقليات المقيمة في ربوعه ، وعن تقيده بمبادىء العصبة العامة ، فلما قدم العراق هذه الضمانات ، التي قبلها مجلسه النيابي في جلسته المنعقدة في يوم ٥ أيار ١٩٣٢ ، أعلن مجلس العصبة في يوم ٣ تشرين الاول من هذه السنة قبول العراق عضوا في العصبة (١) فأبرق الملك جورج الخامس ملك انكلترا الى الملك فيصل ، ملك العراق ، هذه البرقية :

لندن في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢

صاحب الجلالة ملك العراق ـ بغداد

علمت بمزيد السرور بقبول العراق لعضوية عصبة الامم كدولة حرة مستقلة ، واني أسارع لاقدم لجلالتكم تهاني الحارة على هذا الحادث السعيد جدا ، واني واثق أن سيعقبه تقدم مطرد لمملكتكم ، وازدياد في قوة الصداقة الودية السائدة بين مملكتينا ·

جورج· ر· آي·

وقد رد الملك فيصل على برقية ملك الانكليز بالبرقية التالية :

بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٣٢

جلالة الملك جورج ـ لندن

أخذت بيد السرور برقيتكم اللطيفة ، المتضمنة تهنئتكم بتبوئنا مقعدا في جمعية الامم ، فأرفع بهذه المناسبة لجلالتكم ، باسمي واسم شعبي ، أصدق عبارات الشكر على المساعدات الثمينة التي نلناها ، طيلة السنوات الماضية من جلالتكم وشعبكم العظيم ، والتي أعتبرها العامل الاكبر في بلوغنا هذه المنزلة · انني اذا ما جاهرت بأننا مدينون الى حد كبير في بلوغنا هذه المرحلة السعيدة الى معاونة جلالتكم ، فان ذلك من واجب الاعتراف بالجميل · سنبقى ذاكرين هذه المآثر مدى الدهر ، راجين لجلالتكم وأسرتكم الكريمة ، وشعبكم النبيل ، الرفاه والسعادة ·

فيصل

---

(١) « وسارت الامور وفقا للمخطط الموضوع ، وقبلت العراق عضوا في عصـــبة الامم في عام ١٩٣٢ م ، وغدت دولة مستقلة تمام الاستقلال · وكان هذا الاستقلال شكليا اكثر منه عمليا وواقعا · وعلى الرغم من ان سلطة الاشراف البريطاني بموجب المعاهدة الجديدة كانت ضعيفة ، الا انها كانت موجودة ، وكانت شبيهة بالصلاحيات المصانة التي يعرفها طلاب الشؤون الاستعمارية · ومثـل هذه السلطة لا تظهر بصورة عملية الا في الظروف الطارئة ، ولكنها عندما تظهر تكون مطلقة لا تنازع فيها · وما دام ان ملوك العراق وحكوماته لا يخرجون على حدود السياسة الخارجية التي تصنعها لهم الحكومة البريطانية ، فلا اشراف هناك ولا تدخل ولا مشاكل ، ولا اثر لاي نفوذ بريطاني من اي نوع ، وستظل العراق محتفظة بكامل استقلالها ، ما دام انها لا تريد ان تعمل عملا مستقلا ، وان يسير العراق طبقا للخطة التي تضعها لندن » ·

آيونيدس في كتابه Divide and Lose p. 31 .

دخول المعاهدة في حيز التنفيذ

نصت المادة الحادية عشرة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م على أن يجري تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الامم ، فلما تم هذا القبول في يوم ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م ، أبرق وزير خارجية بريطانيا الى وزير خارجية العراق هذه البرقية :

جنيف ٣ تشرين الاول ١٩٣٢
فخامة جعفر باشا العسكري وزير الامور الخارجية ـ بغداد
قرار جمعية عصبة الامم بقبول العراق لعضوية عصبة الامم ، يدخل في حيز العمل معاهدة التحالف العراقية البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، وبالنظر الى أول الكتب المتبادلة والملحقة بتلك المعاهدة ، لي الشرف باخبار فخامتكم بأن مليكي ، صاحب الجلالة البريطانية ، سيوفد سفيرا لتمثيله لدى بلاط صاحب الجلالة الملك فيصل ، بأسرع وقت مناسب ٠ ان في نية جلالته تعيين السر فرنسيس همفريز ليكون سفيره في بغداد ، واني فهمت أن هذا التعيين يلائم صاحب الجلالة الملك فيصل ، وفي ذات الوقت يتحول وضع دار الاعتماد في بغداد ، اعتبارا من هذا اليوم ، الى بعثة ديبلوماسية انتظارا لوصول السر فرنسيس همفريز ٠ عين السير هيوبرت يانك وزيرا مفوضا ، ومندوبا فوق العادة ، لدى بلاط جلالة الملك فيصل ٠ سيمون : وزير خارجية بريطانيا

وقد رد وزير الخارجية ، جعفر العسكري ، على هذه البرقية :

معالي السير جون سيمون وزير خارجية صاحب الجلالة البريطانية ـ جنيف

تلقيت برقية معاليكم التي أخبرتموني فيها بأنه ، نظرا الى دخول العراق في عصبة الامم فان معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانية العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد أصبحت نافذة اعتبارا من ٣ تشرين الاول (١٩٣٢) وانه وفقا لاول الكتب المتبادلة والملحقة بتلك المعاهدة ، سيوفد جلالة الملك جورج فخامة السير فرنسيس همفريز كسفير لجلالته لدى بلاط جلالة سيدي الملك المعظم ، وأنه في انتظار وصول فخامته عين السر هوبرت يانك كوزير مفوض ومندوب فوق العادة لدى بلاط جلالة سيدي الملك ، وان دار الاعتماد في بغداد قد تحولت اعتبارا من ٣ تشرين الاول الى بعثة سياسية ٠ أتشرف باخبار معاليكم بأن سيدي صاحب الجلالة الملك قد سر بالتعيينات والتبديلات الآنفة الذكر ٠

جعفر العسكري

حفلـة تكريم

وبمناسبة هذا الحدث التاريخي الخطير ، اقامت « أمانة العاصمة » حفلة كبرى في بهوها في يوم ٦ تشرين الاول ١٩٣٢ حضرتها كافة الوفود التي أتت من خارج بغداد للاشتراك في هذا المهرجان الشعبي العظيم ، وألقى فيها صاحب الجلالة الملك الخطاب التالي : ـ

أشكر الله وأهنىء نفسي وشعبي على هذا اليوم الذي نفضنا فيه غبار الذل ، وفزنا بعد جدال سياسي دام ما ينوف عن ١١ سنة بالاماني الكبرى التي كنا نصبو اليها ، وهي الغاء الانتداب ، واعتراف الامم بنا ، وبأننا أمة حرة ذات سيادة تامة • وأرى نفسي سعيدا أن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهد شخص أو أشخاص ، بل هو محصول سعي الامة بأجمعها ، حيث كانت في أثناء هذا الجهاد مثالا للصبر ، والحكمة ، وطول الاناة ، ولم أر منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعاضدة والتباعد عن وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول الى هذا اليوم السعيد ، هذا اليوم الذي أخذنا مقعدنا بين الامم •

فلقد كان أفراد الشعب ، على اختلاف أحزابهم ، وعقائدهم ، يشدون أزري بجميع ما لديهم من قوة ، وكنت أرى من يتقلد زمام الامر يكد في الكفاح تحت ضغط المسؤولين ، بكل اخلاص وأمانة • وأما من يقف موقف المعارض ، فقد كان لا يبتغي من وراء موقفه الا التشجيع ، والعمل لخير البلاد •

وأما الشعب فقد كان منتبها يلقي وراء المسؤول والمعارض نظرات التنقيد على من يحيد منهم عن الطريق السوي •

ففطنة الشعب ، واخلاص رجاله ، وتظافرهم فيما فيه نجاح البلاد ، كل ذلك مما جعلنا ولله الحمد نصل الى ما وصلنا اليه الان ، من تبوئنا مقعدا في جمعية الامم يخفق علمنا هذا المحبوب مع أعلامها جنبا لجنب •

أعزائي ، لقد قطعنا هذه المرحلة الشاقة ، المحفوفة بالمخاطر ، وها نحن الان على أبواب عهد جديد ، تتولى فيها بلادي المسؤولية التامة عن تدبير شؤونها وادارة مقدراتها •

فاذا كان في مقدور البعض أن يتخذ من الوضع عذرا في الماضي ، عندما يتأخر عن القيام بالواجب ، فقد أصبحنا اليوم أحرارا طلقين ، وقد أصبح مجال العمل فسيحا أمام الجميع • فمن تقاعد فلا عذر له بعد اليوم •

وليعلم جميع أفراد الشعب بأن مستقبل الاجيال القادمة ، وكرامتها ، منوطان بما يقوم به في السنوات القادمة من الاعمال • وليعلموا أيضا بأن الامم التي دخلنا في مصافها سوف ترقب أعمالنا ، فاما ستحكم علينا بأننا غير صالحين لنكون أقرانا لها ، أو سيتحقق حسن ظنها بأننا أحفاد أولئك الامجاد الذين أقاموا مدنية استنار العالم بضوئها المنير الى هذا اليوم •

فالى التسابق في مضمار الرقي والتقدم أدعو جميع أبناء شعبي ، وليس ذلك على ما هو مشتهر عنهم من النباهة والذكاء بعسير •

بني وطني ، علينا أن نضاعف الجهود في كافة أعمالنا ، وأن نتذكر دائما ان امامنا وجائب خطيرة ، لم تنل بعد قسطها الوافر من العناية ، فيجب أن تتوجه مساعي

الجميع الى ما يحقق القيام بتلك الوجائب ، وفي مقدمتها اعداد قوة تحمي ذمارنا ، وتجعل أمتنا موفورة الكرامة ، محترمة الجانب ، ثم القيام بمشاريع عظيمة للري ، وانشاء ما تحتاجه البلاد من خطوط حديدية ، وطرق مواصلات أخرى ، ونشر المعارف بين عموم أفراد الامة ، وتوسيع المؤسسات الصحية في جميع أنحاء القطر ، اذ لا استقلال بدون قوة وعلم وصحة وثروة · سيكون كل ذلك بحوله تعالى وبتكاتف أفراد الامة واتحادهم ، ونبذهم كل حزازة أو أنانية شخصية ، وتوجيه وجهة كل منهم نحو غاية مشتركة ومقدسة وهي خدمة الوطن ·

فعلى كل فرد من أفراد الشعب أن يسعى جهده لتحقيق تلك الغاية السامية ، ومن تخلف عن تلبية هذا النداء فلا وطنية صحيحة له ·

أعزائي ، ستروننى ، كما كنت سائرا بعون الله وتوفيقه بدون وجل ، أو تردد ، مستهدفا تلك الغاية ، وطالبا من كل فرد من أبناء شعبي القيام بما يترتب عليه للوصول اليه · واني لعلى ثقة تامة بأنهم سيعاضدوني بكل اخلاص ، وستتضاعف هممهم وجهودهم في سبيل رقينا ان شاء الله الى أبعد مدى من العمران والحضارة والله ولي التوفيق ·

وقبل أن أختم كلمتي هذه أرى من واجب الاعتراف بالجميل أن أعلن للملأ ابتهاجي وامتناني العظيمين للمعاونات الثمينة التي نلناها من جانب صاحب الجلالة الامبراطورية الملك جورج ، وحكومته وشعبه العظيم ، وممن وجد في هذه المملكة في الحاضر والماضي من رجاله ، تلك المعاونات التي أؤمل أن تدوم في المستقبل باخلاص متقابل · كما أنني أعلن شكري للأمم المجاورة لنا ، ولحكوماتها ، على ما أظهروه نحونا من نوايا حميدة ، وولاء قويم ، وأؤمل أتيا بأننا سنبقى واياهم جيرانا أصدقاء ·

وبالنهاية انني أشكر رجال جميع الدول الممثلة في عصبة الامم ، والتي رحبت بنا ، وأدخلتنا في حظيرتها ، وأؤكد للعالم بأنه لا هدف لنا الا السلم ، والخدمة البشرية ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (١) ·

استقالة الوزارة السعيدية الثانية

كانت المادة الرئيسية التي تضمنها « منهاج الوزارة السعيدية » السعي لادخال العراق عضوا في عصبة الامم · وقد لقي رئيس الوزراء متاعب جمة في سبيل الوصول الى هذا الهدف ، واضطر الى اتخاذ بعض التدابير الشديدة لقمع الحركات التي ظهرت في الميدان معتقدا بأن تركه الحكم الى وزارة أخرى قد يؤخر تحقيق هذا الهدف وهذا ما يضر بالمصلحة العامة فلما يسر الله الانخراط المنشود تقدم الرجل بكتاب استقالته الى الملك بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ ·

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد ٢٩٤ بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٣٢ ·

كتـاب الاستقالـة

بغداد ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ الرقم ٤٠٥٧

سيدي صاحب الجلالة :

تتذكرون يا مولاي أن الوزارة الحاضرة عندما اضطلعت بأعباء الحكم ، بناء على أمر جلالتكم ، كانت قد وضعت نصب عينيها هدفا واحدا أسمى ، ألا وهو السير بالبلاد الى الامام ، حتى تتبوأ مقعدها بين الامم الحرة المستقلة ٠

لقد مضى على الوزارة سنتان ونصف ، تمكنت في خلالها من معالجة أمور حيوية كان لها أثرها في تقدم البلاد واعمارها ، وتوطيد الامن في داخلها ، وانشاء أواصر مودة ومحبة متينة مع جيرانها ، وفي النهاية دخولنا في عصبة الامم على أساس المساواة التامة مع جميع الدول الممثلة فيها ٠

ان هذه النتائج الجسيمة ، وخاصة تعزيز كيان المملكة ، ونيلها استقلالها التام في برهة وجيزة ما كان ليتم لولا الارشادات الثمينة ، والجهود العظيمة الحكيمة المتمادية ، التي بذلتموها ، ولا زلتم تبذلونها لخير شعبكم ، وفي سبيل اعتزازه واعتلائه ٠

والآن ، وقد كلل الله جهود جلالتكم بالنجاح التام ، وتحققت الآمال بدخول البلاد في عهد جديد من تاريخها القومي ، وارتفع رأس الامة عاليا بين الامم ، وأضحت مقاليد حكمها بيدها تسيرها كيفما شاءت ، فقد أصبح من الضروري اعادة النظر في الوضع الراهن على ضوء المسؤوليات الجديدة ، التي لا يمكن لاحد أن ينكر ما سيترتب عليها من عظيم الاهمية ، بالنظر الى المستقبل ، لذلك أرى من واجبي ، بعد أن أتممت المهمة التي تفضلتم ، يا مولاي ، وعهدتم بها الي ، تلك المهمة المبينة في كتابي المؤرخ ٢٣ آذار ١٩٣٢ المرفوع الى جلالتكم ، أن أتقدم بكل اخلاص واجلال ، راجيا من جلالتكم قبول استقالتي ، شاكرا في نفس الوقت ما لقيته وزملائي من عطف ومؤازرة في معالجة الامور التي مرت علينا في مختلف الظروف ٠ والله سبحانه وتعالى نسأله أن يؤيد جلالتكم ويجعلكم دوما سندا وملاذا للامة والبلاد ٠

العبد المخلص : نوري السعيد

الجـواب الملكـي

عزيزي نوري السعيد

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ ، والمرقم ٤٠٥٧ ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ٠

اني لاشكركم كثيرا على ما قمتم به أنتم وزملاؤكم ، طيلة مدة بقائكم في الحكم ، من الاعمال الجليلة ، والجهود الثمينة ، لخير الوطن ، ولا سيما في سبيل ايصال بلادنا المحبوبة الى مصاف الامم الحرة المستقلة ٠ واني واثق من أن التاريخ سيسجلها لكم بمداد

من ذهب لا تمحى مدى الدهر ، واني سابقى ذاكرا لها بكل تقدير واعجاب ٠

هذا وبناء على الاسباب التي بينتموها في كتابكم الآنف الذكر ، أطلب منكم أن تثابروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة ٠

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الثانية لسنة الف وثلاثماية وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الاول لسنة ألف وتسعماية واثنين وثلاثين ميلادية ٠

فيصل

هذه هي الاسباب الظاهرة لاستقالة « الوزارة السعيدية الثانية » أما البرقية التي طيرها المندوب السامي السر هيوبرت همفريز « الذي أصبح سفيرا لبلاده في العراق » الى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٣٣٥ وتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٢ فتقول : ان الملك فيصل هو الذي طلب الى نوري السعيد أن يتقدم باستقالة وزارته ٠٠٠ لانه فقد ثقة الملك ٠ ولما عرض السفير على الملت استعداده للجمع بينه وبين نوري رفض ذلك لان « الملك » قرر الانفصال عن نوري ، ولم تفد توسلات السفير ولا توسلات المستشار كورنواليس لتثني الملك عن قراره ٠

المجلس النيابي

في يوم اول تشرين الثاني من عام ١٩٣٢ حل موعد افتتاح المجلس النيابي في اجتماعه الثالث من دورته الانتخابية الثالثة ، فاتخذت الحكومة التدابير لمراسيم الافتتاح بحسب الطرق المألوفة ٠ وكانت « الوزارة السعيدية الثانية » قد استقالت قبل التآم المجلس بأربعة أيام ، ولم تكن الوزارة الجديدة قد تألفت بعد ، فاستحضرت الوزارة المستقيلة « خطاب العرش » الذي ألقاه صاحب الجلالة في هذا الاجتماع ٠ وقد ارتؤي ابقاء رئاسة المجلس النيابي بعهدة السيد جميل المدفعي فرشحه اليها حزب العهد الحكومي . وفاز بها ، أما الاعيان فقد جددوا انتخاب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم وفيما يلي نص :

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب !

نفتتح ، باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق ٠

لقد مضى على هذه البلاد ردح من الزمن ، وهي تبذل كل الجهود المستطاعة لتصل الى مصاف الامم الحرة المستقلة ، ومما يدعو الى ابتهاجنا جميعا ، ان هذه الجهود قد تكللت بالنجاح ، فدخلنا عصبة الامم على أساس المساواة التامة مع جميع الامم الممثلة فيها ، وأصبح كياننا السياسي معترفا به من جميع الدول ٠

ان هذا الوضع الجديد لا شك في انه حدث عظيم في تاريخ هذه البلاد السياسي ،

وقد ألقى على عاتقنا مسؤوليات كبرى أمام العالم ، فيتحتم على جميع أفراد الامة ، حكومة وشعبا ، أن يسعى كل منهم ، بقدر المستطاع ، لتأدية ما أصبحت مملكتنا أمامه من الوجائب الخطيرة ، وبهذه المناسبة نحب أن نذكر هنا بالخطبة التي ألقيناها على وفود شعبنا الكريم يوم ٦ تشرين الاول ١٩٣٢ ، وخاصة باشارتنا فيها الى تلك الوجائب، ومما يترتب على الجميع بذله من الجهود للقيام بها ، حتى نظهر للملأ اننا أمة جديرة بثقة العالم ، وقادرون على أن نقوم بقسطنا من الاعمال في سبيل خدمة البشرية والتمدن ، ولا سيما في هذه البقعة المباركة من الارض ٠

أيها السادة : لا نود أن تمر هذه الفرصة بدون أن نظهر مرة أخرى امتناننا العظيم للمعاونات الثمينة التي نلناها من جانب صاحب الجلالة البريطانية ، الملك جورج ، وحكومته ، وشعبه الكريم ، وكذلك شكرنا للامم المجاورة لنا ، ولحكوماتها ، على ما أظهروه نحونا من نوايا حسنة ، ولرجال جميع الدول ، التي رحبت بنا ، عند دخولنا في عصبة الامم ٠

ونذكر أيضا بملء السرور ان صلاتنا مع البلاد المجاورة لنا على غاية ما يكون من الصفاء والمودة ٠ يسرنا أن نذكر بوجه خاص ان زيارتنا صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية ، في شهر نيسان الماضي ، كان لها وقع جميل في نفسنا ٠ ان الترحيب والحفاوة اللذين قابلنا بهما صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية ، والشعب الايراني المجيد ، دليل ساطع على ارتباط البلدين المجاورين بروابط المحبة والصداقة المتينة ٠

ان النقاط المختلف فيها ، فيما بين العراق وسوريا ، فيما يتعلق بحدود البلدين، قد أصدر مجلس عصبة الامم قراره بشأنها ، وبذلك فقد انتهت هذه القضية ، التي كانت سببا لخلق بعض الصعوبات في بعض الاحيان بين البلدين العربيين المجاورين ٠

أيها السادة : ان الامن والنظام مستتبان في كل مكان ، ولم تقع حادثة تستحق الذكر ، سوى قضية بارزان ،التي انتهت ـ على ما تعلمون ـ بتوطد نفوذ الحكومة في تلك الجهة ، واستقرار الامن فيها ٠

ان أوضاعنا المالية ، والزراعية ، حسنة ، والاعتماد العام عليها مما يدعو الى الطمأنينة التامة ٠

ان مستوى التثقيف في البلاد آخذ بالرقي ، واقبال الاهلين على العلم في هذه السنة كان عظيما وباعثا للابتهاج ٠

والآن وقد دخلت البلاد في عهد جديد من تاريخها القومي ، وأصبحت مقاليد حكمها بيدها ، تسيرها كيفما شاءت ، فقد أصبح من الضروري تعيين خططنا على ضوء المسؤوليات الجديدة ، وأملنا قوي بأن الوزارة التي ستتألف قريبا ، ستأخذ بعين الاعتبار تلك المسؤوليات ، التي تتطلب عملا متواصلا ، وتتقدم الى مجلس الامة بمنهاج يتضمن الخطط والمشروعات التي تنوي القيام بها في المستقبل ٠

واخيرا ندعو الى الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقكم في أعمالكم ٠ اهـ (١)

تهنئة الموظفين البريطانيين

وبمناسبة دخول معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م في حيز التنفيذ ، بدخول العراق عضوا في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م ، وانتهاء العلاقات الانتدابيـة بين العراق وبريطانية على صورة رسمية ، بعث السفير البريطاني الى الموظفين البريطانيين في العراق ما يلي :

ـ السفارة البريطانية ـ بغداد كانون الثاني ١٩٣٣

سيدي !

١ ـ أمرني وزير خارجية صاحب الجلالة أن اخاطبكم كما يلي :

٢ ـ بتأسيس العراق كدولة مستقلة استقلالا تاما ، وبدخول معاهدة التحالـف المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق ، والموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في حيز التنفيذ ، انتهت العلاقة الخاصة التي كانت موجودة بين حكومة صاحب الجلالة منذ ١٩٢٠ نيسان،وبالتالي انتهت أيضا المسؤوليات الخاصة تجاه المعتمد السامي لصاحب الجلالة في العراق المعينة في الكتاب الموجـه في أول تعييـن الى الموظفين البريطانييـن في خدمة الحكومة العراقية ، وفي الكتاب التالي الصادر في ١٩٣٠ ٠

٣ ـ يرغب الي وزير الخارجية أن أعرب لكم عن ارتياح حكومة صاحب الجلالة للنجاح التام الذي أحرزته الخطة التي أتبعت بثبات في العراق ، خلال السنين الاثني عشرة المنصرمة ، وعن فائق تقديرها للطريقة التي أجريت بموجبها وظائف الموظفيـن البريطانيين في خدمة الحكومة العراقية خلال المدة المذكورة ٠

خادمكم المطيع : سفير صاحب الجلالة في العراق

---

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع الاعتيادي الثامن » لسنة ١٩٣٢ ص ١ ٠

الوزارة الخامسة عشرة

٤ رجب ١٣٥١ — ٢٢ ذي القعدة ١٣٥١

٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ — ١٨ آذار ١٩٣٣

الوزارة الشوكتية



ناجي شوكت

ولد في بغداد سنة ١٣١١ هـ (آذار ١٨٩٣)

الف وزارة واحدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ واستقالت في ١٨ آذار ١٩٣٣

كيف تكونت

كان الملك فيصل الاول يعقب سياسة خاصة في حفظ التوازن بين القائمين على الحكم في البلاد ، وبين المعارضين فيها ، فكان يقرب أقطاب المعارضة حينا ، ويبعدهم حينا آخر ، وقد لاحظ ان وزارة نوري باشا السعيد التي تكونت في يوم ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، وعدلت في يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٣١م ، تعرضت الى نقدات قاسية ، ووجهت اليها طعون لاذعة ، فرأى ان لا بد من اجراء تعديلات أساسية في سياسة الدولة ، اذا ما انتهت مهمة نوري بدخول العراق عضوا في عصبة الامم لاشعار الرأي العام بانتقال العراق من عهد الى عهد ، ولا سيما وان نوري كان قد أصابه الغرور وأصبح يرى نفسه

انه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يدير دفة الحكم دون غيره من رجال البلد وساسته (١) فانتهز فرصة سفر جلالته الى « بارزان » ومعه وزير الداخلية ، ناجي بك شوكت ، في آب ١٩٣٢م فأعرب للوزير عن رغبته في تكوين وزارة محايدة أو مؤتلفة ، اذا ما تم انخراط العراق عضوا في عصبة الامم ، فتتولى هذه الوزارة حل المجلس النيابي القائم ، وتشرع في انتخاب مجلس جديد تتمثل فيه الاحزاب السياسية كلها ، وتكون نسبة المثقفين فيه أعلى نسبة عرفتها المجالس النيابية في العراق من قبل .

فلما استقال نوري السعيد من رئاسة الوزراء في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢م ، بعد أن دخل العراق عصبة الامم في اليوم الثالث من هذا الشهر ، تلفن الملك علي الى ناجي شوكت في مساء اليوم الاول من تشرين الثاني يدعوه الى تناول العشاء على مائدته ، مع أخيه الملك فيصل ، فلما اجتمع ناجي بالملكين الاخوين ، سأله الملك فيصل أن يرشح ثلاثة أشخاص لتكوين « الوزارة الجديدة » فذكر هذا له أسماء السادة ناجي السويدي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وجميل المدفعي فقال الملك فيصل :

«أما رشيد عالي فهو يشغل رآسة الديوان في الوقت الحاضر ، وأما جميل المدفعي فان وقته لم يحن بعد ، فضلا عن انه انتخب لرئاسة مجلس النواب حديثا ، وأما الثالث فهو ناجي شوكت » .

وبعد يومين استدعى الملك فيصل ناجي شوكت الى بلاطه الملكي وقال له :

« اني قررت أن أضع ثقتي فيك لتكوين الوزارة الجديدة ، فأرجو أن تكون عند حسن ظني فيك ، وأن تجعلني أذكر دوما اني كنت موفقا في وضع ثقتي » .

فشكر ناجي بك صاحب الجلالة على ثقته ، وعرض لجلالته استعداده لخدمة البلاد ، وانه سيكون وزارته من شبان محايدين ، فوجه اليه صاحب الجلالة هذا الكتاب:

وزيري الافخم ناجي شوكت

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رآسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، لقد عهدنا اليكم برآسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ، في اليوم الرابع من شهر رجب ، لسنة الف وثلثماية

---

(١) يقول المعتمد السامي البريطاني في بغداد في برقيته الى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٢٢٥ وتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٩ :

« وصل نوري باشا الى بغداد يوم الاربعاء ، وكان اخبره في الاسكندرية تنصل العراق العام الذي هو شقيق رئيس التشريفات الملكية بأن الملك قد قرر ان يطلب اليه الاستقالة ؛ لأنه سيدعو ياسين الهاشمي لتأليف وزارة يكون هو فيها وزيرا للخارجية . ومساء الاربعاء لما واجه الملك فيصل نوري باشا الملك فيصل بهذا ، أبدى الملك انه طلب استقالته فعلا ولكن انكر انه قرر تكليف ياسين الهاشمي . وصباح الخميس استدعاني الملك واخبرني ان نوري اعلن استقالته مبينا اسبابها ، وانه مضطر الى تبوئه وكذلك الى حل مجلس النواب .

وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثالث من شهر تشرين الثاني ، لسنة الف وتسعماية واثنين وثلاثين ميلادية ٠ **فيصل**

وقد أكد لنا السيد ناجي شوكت ان الملك فيصل ترك له حرية اختيار أعضاء وزارته ، فتررر تأليفها من أشخاص لم يسبق لهم أن أشغلوا المناصب الوزارية من قبل ، أو انتظموا في منظمات سياسية فكان لا بد من الرجوع الى كبار الموظفين لانتقاء الوزراء الجدد ، من ذوي الكفاءة والسمعة الحسنة وعلى هذا الاساس تكونت الوزارة في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ من :

١ ــ ناجي شوكت : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية ٠

٢ ــ نصرت الفارسي : وزيرا للمالية ٠

٣ ــ جميل الوادي : وزيرا للعدلية ٠

٤ ــ جلال بابان : وزيرا للاقتصاد والمواصلات ٠

٥ ــ رشيد الخوجه : وزيرا للدفاع ٠

٦ ــ عبد القادر رشيد : وزيرا للخارجية ٠

٧ ــ عباس مهدي : وزيرا للمعارف ٠

وتقول جريدة العهد « لسان حال حزب العهد » الصادرة في يوم ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

« ان تأليف الوزارة على هذا النحو ، وهذا النمط ، وعلى هـذا الشكل ، جعل الناس يضربون أخماسا لاسداس ، فمن متفائل ، الى متشائم ، الى من يقول ان هـذه الوزارة انتقالية وليس لها ثمة صفة أخرى » ٠٠٠

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد علقت على برقية سفيرها في بغداد المرقمة ٣٣٨ والمؤرخة ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ عن تأليف هذه الوزارة بقولها « ان ناجي شوكت لا يسمع جيدا ولا يتكلم أية لغة غير العربية ، وان السر ج٠ كلارك ، سفير بريطانية في أنقره ، وجده زميلا صعبا بدرجة جعلته يطلب من السر فرنسيس همفريز أن يبذل قصاراه لسحبه من أنقره ولا يظن ان وزارته ستدوم أكثر من بضعة أشهر » ٠

منهاج الوزارة

لم تكد الوزارة الجديدة تتسلم زمام الامور حتى وضعت المنهاج الاتي نصه ، وقد نشرته في الصحف الصادرة في يوم ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

بعد الاتكال على الله تعالى ، واستنادا الى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم الغالية ، واعتمادا على معاضدة الامة ومؤازرتها ، تسلمت الوزارة مقاليد الحكم ، واعتزمت السير في ادارة أمور المملكة وفقا للمنهاج الآتي :

السياسة الخارجية

العناية التامة :

أ ـ بتقوية صلات الود والصداقة مع بريطانيا العظمى بروح التحالف القائم بين المملكتين ·

ب ـ بتوطيد أواصر العلاقات الحسنة القائمة بين العراق والدول المتحابة وخاصة الدول المجاورة ·

ج ـ بالقيام بالواجبات المترتبة على العراق ، بصفته عضوا في عصبة الامم ·

د ـ بالسعي في كل ما من شأنه تقوية الروابط الاخوية ، التي تربط العراق بالبلدان العربية المجاورة ، بصورة تؤدي الى تعزيز روح الاخاء والمنافع المشتركة ·

السياسة الداخلية

تنظيم وتحسين الادارة ، وترقية مستوى كفاءتها ، وذلك :

أ ـ بالنظر في تشكيلات الدولة ، وترتيب وتوزيع الوظائف بنسبة الحاجة اليها ·

ب ـ باتخاذ الاساليب الكافلة لرفع مستوى كفاءة الموظفين ·

ج ـ بتقوية المراقبة على الاعمال الرسمية وتفتيشها ·

تنظيم ميزانية متوازنة على أساس :

أ ـ تحديد المصروفات الاعتيادية بأقل ما يمكن ، مع المحافظة على حسن القيام بالخدمات العامة ·

ب ـ اعادة النظر في مشروع الخمس سنوات على أساس جعل منهاجه يتضمن المشاريع المثمرة الكبرى ، والعمرانية الاكثر ضرورة ونفعا ، وتخصيص مدخولات النفط لتلك المشاريع ·

السعي في اتخاذ التدابير المؤدية الى تصريف منتوجات العراق في الخارج ·

النظر في امكان تحسين طريقة جباية ضريبة المواشي ـ الكودة ـ

تحسين حالة الزراعة بصورة عامة ، ومن ذلك تنظيم الواجبات والحقوق في ما بين الزراع ، والعناية بتأسيس الصناعات الزراعية ·

تقوية الجيش ، والنظر في أفضل الاساليب التي يجب اتخاذها لاشتراك الشعب في خدمة الدفاع الوطني ·

العناية بالمعارف على أساس :

أ ـ توسيع التعليم الاولي وجعله أكثر انطباقا على الحاجات المحلية ·

ب ـ جعل مناهج التدريس كافلة لتنمية روح الاعتماد على النفس والعمل ·

توسيع التدابير الصحية ولا سيما مكافحة الامراض ·

ترقية النظام القضائي ·

تعديل نظام دعاوي العشائر بصورة تكفل ملاءمته مع أحكام القوانين العامة ،

نظرا لعادات العشائر ٠

تنظيم شؤون العمل وتأمين حقوق العمال ٠

الاهتمام بتحسين حالة البلديات بصورة عامة ، ومعاضدة أمانة العاصمة ماليا ، لتتمكن من القيام بمشاريع عمرانية معينة لتنظيم العاصمة اهـ (١) ٠

حل المجلس القائم

كان نوري السعيد قد جمع مجلسه النيابي ليسند سياسة وزارتيه في السير بالبلاد وفق الخطط التي رسمها في منهاجه ٠ فلما أسفرت تلك الخطط عن دخول العراق في عصبة الامم ، واستقالت وزارته الثانية في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ ــ على الرغم من وجود أكثرية النواب في حزبه ــ ثم تألفت « الوزارة الشوكتية » كان لا بد من حل مجلس نوري ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، تتمثل فيه ارادة البلاد تمثيلا جديدا ، فلما شعر نوري بعزم « الوزارة الجديدة » على حل المجلس النيابي القائم ، قصد مجلس الوزراء بنفسه ، وعرض على الرئيس ، ناجي استعداده لوضع الاكثرية النيابية المتمثلة في « حزب العهد » تحت تصرفه ، على أن يبقى المجلس قائما فلا يمس بالحل ، ولكن فكرة الحل هذه كانت قد تقررت فصدرت الارادة الملكية التالية:

رقم ٧٠٧

حيث ان مجلس النواب الحاضر تألف بنتيجة انتخاب كان قد جرى لاستفتاء الامة في المعاهدة العراقية ــ البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ ، دون أن يتناول الاستفتاء فيما يجب تعقيبه من الخطط ، عندما تنجز قضية المعاهدة المذكورة التي كانت رهينة المستقبل آنذاك ٠

وحيث ان المعاهدة المذكورة قد دخلت الان في حيز التنفيذ ، وافتتح أمام البلاد دور ــ يختلف عن الدور الذي سبقه ، من حيث تطلبه سياسة مبتنية على أساس الاستقلال والمسؤولية التامين وكافلة لارتكاز كيان البلاد ، وانكشاف رقيها في مختلف النواحي ــ يستلزم فهم رغائب الامة بشأنه ٠

وحيث أن فهم رغائب الامة يتوقف على استفتائها ، بطريقة تمكنها من انتخاب نواب عنها ، يعبرون عن تلك الرغائب ، نظرا لمقتضيات الدور المذكور ٠

فقد أصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد ٠

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

---

(١) جريدة « العالم العربي » الرقم ٢٦٦٥ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ ٠

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ واليوم العاشر من شهر رجب سنة ١٣٥١ ٠ اهـ

رئيس الوزراء ـ ناجي شوكت **فيصل**

نواب العهد يضربون

وقد لوحظ أن نواب « حزب العهد » لم يحضرو الجلسة النيابية التي تليت فيها الارادة الملكية ، المثبت نصها أعلاه ، على الرغم من انتظار رئيس المجلس اياهم زهاء الساعتين ، ودعوتهم الى استماعها مرارا ، الامر الذي اضطر وزير العدلية الى أن يلقي هذه الارادة على ثلاثة عشر نائبا فقط ، وفي ذلك تقول جريدة « العالم العربي » الصادرة في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ وعدد (٢٦٥٩) :

« ومما أدى الى تقول بعض الملاحظين هنا وهناك ـ وقد سمعتهم بأذني ـ بأن حركة الاكثرية الحزبية في اضرابها عن الحضور كانت غريبة في بابها ، فان المجالس النيابية السابقة لم يحظ أحد منها بأن يقضي الدورات الاربع ، أو بأن يدوم ما يشاء أن يدوم ، ومع هذا كله فقد كان أعضاؤها يحضرون الجلسة مراعاة للقوانين والاصول وقواعد الجرأة الادبية والمجاملات السياسية ، فضلا عن الاحترام الواجب للارادة الملكية المقروءة في المجلس ٠ ولم يذكر تاريخ مجالسنا أن الاكثرية أضربت هكذا اضراب ، كما أضربت الاكثرية العهدية ، في حين أن هذا الاضراب لا قبل له أن يأتي بأية فائدة أو أن يغير أي تدبير ، أو قضاء محتوم ، لان الارادة الملكية تقرأ على كل حال ، وتذاع على كل حال ، سواء حضرت الاكثرية الحاكمة في السابق أو غابت ، وسواء شاءت أو أبت ، وأن الاكثرية العهدية قد برهنت في حركتها هذه على عدم مراعاة الاصول ، وعلى قلة جرأة أدبية ، لا سيما بعد أن سمعت زعيمها نفسه ، يجاهر في المجلس قبل أيام قليلة ، ان مهمته قد انتهت ، وأنه يترك الشغل الى آخرين حسب الاصول المرعية » اهـ ٠

مخصصات النواب

وقد نشأت عن حل المجلس النيابي ، مشكلة حسابية دقيقة هي : هل أن النواب يستحقون مخصصات الاجتماع كله (أي مخصصات الاشهر الاربعة عن الدورة الكاملة) أم أن لهم أن يتناولوا مخصصات ثمانية أيام فقط قضوها في الاجتماع ، اسوة بموظفي الدولة الذين يتقاضون قسط اليوم في مثل هذه الاحوال ؟

لهذا صدرت الارادة الملكية في الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٢ بتأليف المحكمة العليا لتفسير المادتين (٣٥) و (٥٠) المعدلتين من القانون الاساسي ٠ والمحكمة المشار اليها تؤلف ، في مثل هذه الاحوال ، من أربعة من أعضاء مجلس الاعيان ، وأربعة من أعضاء محكمة التمييز في العراق ، برئاسة رئيس مجلس الاعيان ٠

وقد عقدت المحكمة جلستين لتفسير هذا الغموض ، وقررت في جلستها الثانية (بأكثرية الآراء) أن يمنح النواب مخصصات المدة التي قضوها في المجلس فقط ، وهي ثمانية أيام ٠ فانتهت هذه المشكلة على هذه الصورة ، ولكنها بعثت من مرقدها في عهد

« الوزارة الكيلانية الاولى » فقد نظم أربعون نائبا بيانا طعنوا فيه بمشروعية هذا القرار ، لان أحد أعضاء المحكمة العليا ، الذي مثل محكمة التمييز ، لم يكن حاكما ليحق له الاشتراك في المحكمة العليا ، وانما كان مدونا قانونيا في وزارة العدلية • ففند هذا الطعن السيد الكيلاني في الجلسة الحادية والعشرين ، التي عقدها مجلس النواب في يوم ٣٠ مايس ١٩٣٣ ، مؤكدا للمجلس صحة حاكمية العضو الذي قال عنه النواب أنه فقد صفته الحاكمية بانتقاله الى التدوين القانوني ، عندما كان مشتركا مع بقية أعضاء محكمة التمييز الذين اشتركوا في تأليف المحكمة العليا (١) •

بين ايران والعراق

نشرنا في الجزء الثاني ، من كتابنا هذا ، نص الاتفاق المؤقت ، الذي عقد بين ايران والعراق في ١١ آب ١٩٢٩ لتنظيم العلاقات بين المملكتين ، وقلنا ان هذا الاتفاق مدد أجله مرات عديدة بقصد الاستفادة من احكامه حتى تنظم هذه العلاقات على صورة دائمية •

وذكرنا أثناء البحث عن « الوزارة السعيدية الثانية » ان جلالة شاه ايران ، دعا جلالة الملك فيصل لزيارة طهران ، وان الوفد العراقي الذي سافر مع جلالته اليها في ٢٢ نيسان ١٩٣٢ انتهز فرصة وجوده هناك فبحث مع المسؤولين أمر عقد بعض الاتفاقيات الخاصة بالقضاء ، وتبادل المجرمين ، وتنفيذ الاحكام العدلية ، وتنظيم العلاقات لسكان الحدود ، وقد أسفرت المفاوضات عن التوصل الى عقد الاتفاق المؤقت الثاني في ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٢ وهو عبارة عن كتاب وجهه وزير خارجية العراق الى وزير ايران المفوض في بغداد ، وهذا نصه :

الرقم ٧٩٧٥ — التاريخ في ٦ كانون الاول ١٩٣٢

سيدي الوزير

لي الشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ، لما كانت حكومتي متشبعة برغبة صادقة في أن تتعاون مع الحكومة الايرانية على حفظ وتأمين الامن على الحدود بين المملكتين ، فقد كلفتني بأن أبلغ اليكم باسمها الاحكام الآتية ، لتكون قاعدة موقتة لهذا التعاون بين البلدين : —

المادة الاولى : تعين كل من الدولتين : العراقية والايرانية ، ستة قوميسيرين من رعاياها في المناطق الآتي ذكرها ، وتكون مراكز القوميسيرين كما يأتي : —

---

(١) نراجع ص ١٩١ — ٢٠٢ من « محاضر مجلس النواب » في اجتماعه غير العادي لسنة ١٩٣٣ لمعرفة المناقشة الطويلة التي دارت حول هذا الموضوع ، وهي المناقشة التي ثبتت فيها ان حاكم محكمة التمييز لا يفقد صفة الحاكمية اذا نقل الى التدوين القانوني وان لم يبق حاكما •

مركز القوميسيرين العراقيين	مركز القوميسيرين الايرانيين
البصرة	المحمرة
علي الغربي (١)	فكــة
بدرة	منصور آباد (٢)
خانقين	قصر شيرين
حلبجه	بانه (٣)
راوندوز	اشتويه

يجب على كل من الدولتين أن تخبر الدولة الاخرى حالا ، بأسماء قوميسيريها ، وعناوينهم وكذلك بأي تغيير يحصل بعدئذ في هذا الشأن ٠

المادة الثانية : يسوغ لكل قوميسير أن يوكل عنه موظفا ، أقل منه درجة ، لكي يقوم ذلك الموظف باتخاذ التدابير اللازمة في سبيل حل القضايا الطفيفة ، أو بانباء الفريق الآخر بوقوع حادثة ، أو بالاجراءات السريعة ، وفق المادة الثالثة ، على شرط أن تجري هذه الاعمال تحت اشراف القوميسيرين أنفسهم ، أو بموافقتهم ، ويجب على قوميسيري كل من الفريقين أن يعلموا قوميسيري الفريق الآخر بأسماء أمثـال هؤلاء الموظفين ، وعناوينهم ٠

المادة الثالثة : تكون واجبات القوميسيرين كما يأتي : —

أولا — يجب عليهم أن يقوموا بكل ما في وسعهم من الوسائط ، لمنع شخص واحد ، أو أكثر ، من الاشخاص المسلحين ، أو غير المسلحين ، عن تأليف عصابات لارتكـاب السرقات في منطقة الحدود ، وأن يقوموا أيضا بمنعهم عن اجتياز الحدود ، وعن اتيانهم أي نوع من الدعايات والتحريكات ، ضد الفريق الثاني ٠

ثانيا — حينما يطلع القوميسيرون على أن شخصا واحدا ، أو أكثر ، من الاشخاص المسلحين أو غير المسلحين ، قائمون باعداد الوسائل بغية النهب والسلب في أراضي الفريق الآخر ، يجب عليهم حالا ، وبدون أقـل فرصة ، أن يخبروا الفريـق الآخر بالكيفية ٠

ثالثا — يجب على قوميسيري أحد الفريقين ، أن يقوموا باخبار قوميسيري الفريق الآخر ، بكل حادثة نهب أو سلب ، تقع في أراضي دولتهم المتبوعة ، وذلك بدون فوات أدنى فرصة اذا اعتقدوا أن المجرمين يهربون الى الحدود ، ويجب على قوميسيري الفريق

(١) استعيض عن (علي الغربي) بـ (قلعة صالح)

(٢) و (٣) استعيض عن (منصور آباد) و (بانه) بـ (حسين آباد) و (توسود)

الآخر ، حينئذ ، أن يقوموا بكل ما لديهم من الوسائط لمنع المجرمين عن اجتياز الحدود ٠

رابعا ـ اذا ارتكب شخص أو أشخاص مسلحون جناية أو جنحة في أراضي أحد الفريقين ، وتمكنوا من الفرار الى أراضي الفريق الآخر ، فعلى قوميسيري الحدود لهذا الفريق ،اذا اقتنعوا بوجود سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأن ذلك الشخص أو الاشخاص ارتكبوا جناية أو جنحة داخل حدود الفريق الآخر ، أن يوقفوا هذا الشخص ، أو الاشخاص ، الى أن يرد على الاصول طلب باستردادهم وفقا لاحكام الاتفاق الموقت لتسليم المجرمين بين العراق وايران ٠ واذا لم يرد طلب الاسترداد خلال شهرين من تاريخ التوقيف ، فيجب اطلاق سراحهم ٠

تعتبر منطقة الحدود من خط الحدود الى مسافة ٧٥ كيلومترا داخل أراضي كل من الفريقين ٠

خامسا ـ منع تهريب الاموال من مملكة الى مملكة أخرى ٠

سادسا ـ حسم المنازعات ، والشكاوي ، والدعاوي ، التي تحدث بين سكان حدود الطرفين ، وتنفيذ القرارات المتخذة ٠

لا يسوغ للقوميسيرين أن يقوموا بحل المنازعات المتعلقة بالحدود ، والاراضي ، والمياه ، ولا يجوز لهم أيضا أن يتدخلوا في الشؤون السياسية للفريق الآخر ، ولا في شؤونه الداخلية ٠

المادة الرابعة ـ يسوغ لقوميسيري الحدود ، أن يقوموا بحل الامور البسيطة من قبيل سرقة الحيوانات وغير ذلك بالمكاتبة ، ويسوغ لهم أيضا ، عند الضرورة ، أن يرسلوا المدعي الى قوميسيري حدود الفريق الاخر ، بغية احقاق حقه ، وبصحبته أحد ممثليهم اذا رأوا لزوما لذلك ، مع كتاب يحتوي على تفاصيل القضية ، وفي هذه الحالة يكون المدعي ، والممثل المذكوران ، معفوين عن احكام قوانين جوازات السفر للمملكتين ، ويكون المدعي مصونا من كل توقيف وسجن ايضا ٠ واذا تعذر حل القضية بهذه الطريقة ووفقا لرغبة الطرفين ، فعندئذ يقوم قوميسيرو الحدود بحسم القضية بطريق المقابلة ، والمفاوضة الشفوية ٠ يعين محل الاجتماع بموافقة قوميسيري الفريقين ، وللقوميسيرين أن يتخذوا طريقة في هذا الشأن تجعل وقوع الاجتماع في أراضي الفريقين بالمناوبة ٠

المادة الخامسة ـ اذا تعذر على القوميسيرين حل القضية ، فيجب عليهم أن ينظموا تقريرا حول ذلك عن نسختين ، ويقدم كل من قوميسيري الفريقين تقريره الى مراجعه العليا ، بعد التوقيع عليه ، لكي تحسم القضية بين الدولتين بالطرق الدبلوماسية ٠

المادة السادسة ـ يجب على القوميسيرين ، حينما يريدون الذهاب الى أراضي الفريق الاخر للاجتماع بقوميسيري هذا الفريق ، أن يخبروا هؤلاء بذلك سلفا ، لكي يعينوا ما يقتضي تعيينه من الحرس ليرافق أولئك القوميسيرين ، عند مرورهم بأراضي الفريق الاخر ، ويجب على القوميسيرين أيضا أن يجعلوا عدد رفقائهم عند سفرهم بأقل حد ضروري ، وأن يسلكوا الطريق التي قد وافق عليها الطرفان قبلا .

المادة السابعة ـ تطبق أحكام هذا الاتفاق الموقت من اليوم ، ويبقى نافذا لمدة ستة أشهر ، ويقوم القوميسيرون بمباشرة أعمالهم بعد مضي ١٥ يوما على تاريخه .

تفضلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احتراماتي

وزير الخارجية للحكومة العراقية ـ عبد القادر رشيد

صاحب المعالي حضرة السيد باقر خان كاظمي

الوزير المفوض ، والمندوب فوق العادة ، لصاحب الجلالة الامبراطورية شاه ايران ـ بغداد

وقد تلقت « وزارة الخارجية العراقية » من « وزير ايران المفوض » كتابا بنص هذا الاتفاق .

بين العراق والافغان

كان الملك فيصل الاول ينتهز كل فرصة مناسبة للاعراب عن رغبته في توثيق عرى المحبة والاخاء بين مملكته « العراقية » وسائر الدول الشرقية والاسلامية ، وقد ازدادت هذه الرغبة عندما قررت الحكومة البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٩م ادخال العراق عضوا في « عصبة الامم » اذا ما حلت سنة ١٩٣٢م . ولما تألفت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠م تبودل بين جلالة ملك الافغان وبين جلالته هذان الكتابان :

كابل في ٨ شوال ١٣٤٨

أخي العزيز ، وصديقي عالي القدر ، صاحب الجلالة الملك فيصل

ان العلائق والروابط الاسلامية التي ، من حسن الحظ ، كانت موجودة بين شعبي الافغاني العزيز ، وبين شعبكم النجيب ، منذ زمن قديم ، تمكنني من اظهار احساسي الصميم ، وايراد حبي العلني الى ذلك الاخ العزيز ، وتلك الامة النجيبة .

لقد عرفني صاحب السمو آقا عبد الواحد خان ، والسلطان أحمد خان ، بما تفضلتم به من البيانات الحبية الصميمية الموجهة الى أخيكم والامة الافغانية ، لذلك فاني أقدم الى جلالتكم وشعبكم النجيب تشكراتي الصميمية ومحبة شعبي العزيز .

من الواضح أن الدولة الافغانية التي تشارك اخواتها بالشعائر الاسلامية ، تحمل لها الاحساس الصميمي ، وتتمنى تقدمها الديني والدنيوي ، وتطلب الى الله الكريم أن يجعل الملل الاسلامية مرفهة سعيدة ، شريفة في أنظار الامم المتقدمة في الحياة ، وختاما

أسأل الله الرحيم أن ينعم على جلالتكم بالصحة والعافية ·

صديقكم الحميم : محمد نادر شاه

بغداد في ٢ ذي القعدة ١٣٤٨ الموافق ٣١ مارت ١٩٣٠

أخي العزيز ، وصديقي عالي القدر ، حضرة صاحب الجلالة نادر شاه

أتقدم الى جلالة أخي بالشكر الخالص على الكتاب الرقيق الذي تكرم بارساله الي ، والذي كان له في نفسي أثره الجميل ·

لا شك في أن الروابط التي تربط بلادينا قديمة العهد ، وهي مرتكزة في قلوب أبناء شعبينا الاسلاميين الصميميين ، وانه لمن أجل أمانينا أن نرى الشعب الافغاني الشقيق ممتعا تحت ظل مليكه الحميم بجميع أسباب السكينة والتقدم والسعادة ·

ان سرورنا لعظيم كلما نسمع بازدياد موفقيات الاخ العزيز وانتباه الشعب الافغاني النبيل الى تبوء مركزه الممتاز بين الامم فنسأل الله عز وجل أن يحقق أماني الشعوب الاسلامية بجمع كلمتها ، واعلاء شأنها ، وأن يسبغ على جلالة الاخ أسباب الصحة التامة والرفاه الدائم ·

صديقكم الحميم – فيصل (١)

ثم جرت مفاوضات طويلة في ايام « الوزارة السعيدية الثانية » لعقد معاهدة يعترف فيها كل من الطرفين « العراق والافغان » بالاخر فتكللت هذه المفاوضات بالنجاح في أيام « الوزارة الشوكتية » وتوصل الطرفان الى عقد هذه المعاهدة :

لما كان كل من :

صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك الافغان

راغبين في تأسيس أواصر الصداقة ، وحسن التفاهم بين بلديهما ، فقد عينا لهذا الغرض مندوبين عنهما ، وهما :

عن جلالة ملك العراق :

فخامة توفيق بك السويدي الوزير المفوض والمندوب فوق العادة للعراق في ايران (طهران)

وعن جلالة ملك افغانستان :

فخامة السر دراشير أحمد خان ، سفير افغانستان في ايران (طهران)

اللذين بعد أن بلغ كل منهما الاخر أوراق تفويضه ، فوجدت صحيحة ، وطبق الاصول ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى – يعترف كل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، باستقلال الفريق الاخر ، ويصرح بعزمه على اقامة سلم دائم ، وصداقة أبدية ، بين المملكتين ·

المادة الثانية – يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على تأسيس علاقتهما الدبلوماسية والقنصلية على أساس القانون الدولي العام ، ويتفقان على أن يتمتع

(١) جريدة العالم العربي العدد ١٨٦٢ بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٠ ·

الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون ، لكل منهما في أراضي الاخر ، بالمعاملة المقررة بمباديء وتعامل القانون الدولي العام ·

المادة الثالثة ـ تبرم هذه المعاهدة ، ويجري تبادل وثائق الابرام بأسرع ما يمكن في طهران وتصديقا لهذا وقع المفوضان في هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها ·

شير أحمد　　　　توفيق السويدي

وتتضمن هذه المعاهدة ـ على ايجازها ـ ثلاثة بنود خطيرة :

١ ـ اعتراف كل من الحكومتين « العراقية والافغانية » بالاخرى ، وتأييد كل منهما استقلال الاخرى ، وايجاد الصلات الحسنة الصحيحة بين هاتين المملكتين ·

٢ ـ تعيين السفراء ، والقناصل ، من قبل الحكومتين ، في المملكة الاخرى ·

٣ ـ موافقة الحكومتين على توقيع هذه المعاهدة ، بعد نجازها من قبل سفيري المملكتين في طهران ، بصفتهما ممثلين للحكومة العراقية والافغانية ·

وقد صادق مجلس النواب العراقي على هذه المعاهدة في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٣ بدون مناقشة · كما صادق عليها مجلس الاعيان في جلسته التاسعة المنعقدة في يوم ١٣ أيار من هذه السنة ·

حوادث ومقررات

١ ـ لما يئس رئيس حزب العهد نوري السعيد ، من حمل رئيس الوزراء ناجي شوكت ، على عدم التعرض للمجلس النيابي القائم بالحل ، وصدرت الارادة الملكية بحله في يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢م عقد « حزب العهد » المذكور اجتماعا في اليوم العاشر من هذا الشهر ، تقرر فيه رفع عريضة الى جلالة الملك حول عدم مشروعية هذا الحل ، ونوض الى رئيسه ، نوري باشا ، اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ·

وكانت سكرتارية « عصبة الامم » دعت ممثلا عن الحكومة العراقية للنظر في العرائض التي رفعها التياريون الى العصبة المذكورة حول مصيرهم ، فلم تجد الوزارة غير نوري أهلا للقيام بهذه المهمة (١) فلما قبل السعيد المهمة ، تلاشت فكرة مناوءة « حزب العهد » للـ « الوزارة الشوكتية » ·

٢ ـ صدرت الارادة الملكية في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ باسناد منصب « وزير العراق المفوض والمندوب فوق العادة في لندن » الى جعفر العسكري ، وزير

---

(١) هذا هو نص القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسة ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ م : بناء على البرقية المؤرخة في ١٩٣٢/١١/١٢ الواردة الى رئاسة الوزراء من سكرتارية عصبة الامم ، المتضمنة الاخبار عن ان مجلس العصبة سينظر في بعض العرائض الواردة اليه من جماعة من الآثوريين ، وكذلك في قضية الحدود العراقية ـ السورية ، قرر ايفاد فخامة نوري باشا السعيد الى جنيف ليكون ممثلا عن العراق في مجلس عصبة الامم اثناء البحث في القضيتين المذكورتين ، ويدافع عن وجهة نظر الحكومة العراقية بشأنهما ، حسب التعليمات التي يصدرها وزير الخارجية على اساس مقررات الحكومة العراقية السابقة » ا.هـ.

الدفاع في « الوزارة السعيدية الثانية » ٠

٣ ـ وصل الى بغداد في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ الامير عبد الله ، أمير شرقي الاردن ، لزيارة أخيه الملك فيصل زيارة قصيرة ، وعاد الى عمان في اليوم ٢٢ من هذا الشهر ٠

٤ ـ زار بغداد في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢م ، زيارة رسمية وزير خارجية ايران ، فروغي خان ، فاستقبل استقبالا فخما ، وعاد الى بلاده بعد يومين مشيعا بالاجلال والاحترام ٠

٥ ـ سافر وزير الدفاع ، رشيد الخوجه باجازة قصيرة الى سورية فصدرت الارادة الملكية في يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٢ بأن يقوم وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان ، بمنصب وزارة الدفاع وكالة مدة تغيب الوزير الاصيل عن العراق ٠

٦ ـ قصد الملك فيصل العتبات المقدسة في كربلا والنجف يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦ وعرج منها على أبي صخير والشامية والديوانية والحلة ، وعاد الى العاصمة يوم ٣ كانون الاول ٠

٧ ـ وصل الى بغداد في يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٣٣ صاحب السمو خديوي مصر السابق ، عباس حلمي ، فأنزله الملك فيصل بضيافته ٠ وبعد أن زار سموه مدن العراق الرئيسية ، والمراقد المقدسة فيه غادر البلاد في يوم ٢٦ من الشهر المذكور ٠

٨ ـ ووصل اليها في يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٣٣م وزير الطيران البريطاني ، النورد لوندندري لتفتيش القوات البريطانية الجوية في العراق ، وبعد أن تجول في أنحاء الموصل والبصرة عاد الى بلاده ٠

٩ ـ صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣م باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ناجي شوكت ، مدة تغيب وزير الخارجية عبد القادر رشيد ، عن العراق في مهمة قرانه في سورية ٠

١٠ ـ لما احتل الانكليز العراق وكثرت السيارات فيه ، جعلوا السير على اليسار، كما هو الحال في بريطانية ، وكان السير في سائر أنحاء العالم ، ولا سيما في تركية وايران ، يجري على اليمين فاتخذت التدابير لجعله في العراق كذلك اعتبارا من أول كانون الثاني ١٩٣٣ ٠

حول حرس المطارات

تنص الفقرة الرابعة من ملحق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية ـ الانكليزية على أن :

« يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالتـه البريطانية ، وفقـا لاحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر » اهـ ٠

فلما تألفت « الوزارة الشوكتية » في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م ·

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ كانون الاول ١٩٣٢ تأليف لجنة من وزراء الخارجية والعدلية والدفاع ، للنظر في مسئلة تأليف حرس المطارات ، ورفع تقرير عنها » اهـ ·

وفيما كانت اللجنة الوزارية تدقق في اضابير وزارة الدفاع ، المتعلقة بموضوع حرس المطارات ، عثرت على « محاضر جلسات معقودة بين السلطات العراقية والسلطات البريطانية في أزمنة مختلفة وقد أدرج في المحاضر الشروط المتعلقة بتأليف حرس المطارات ، ويظهر ان هذه الشروط قد اتفق عليها الطرفان ، عدا القليل منها لا يزال غير مبتوت فيه ، ولدى اطلاع اللجنة على تلك الشروط ، وجدت ان المقصود جعل قوة حرس المطارات أشبه شيء بقوات الليفي ، وبتعبير آخر ، جعلها قوة بريطانية صرفة ، وليس لها من الصفة العراقية الا الاسم فقط ، خلافا للمبدأ الاساسي الوارد في الفقرة ٤ من الملحق بالمعاهدة ··· وعثرت اللجنة على اشارة الى كتاب مؤرخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ من نوري باشا رئيس الوزراء آنئذ الى السر فرنسيس همفريز المعتمد السامي ··· فوجدته في خزانة مجلس الوزراء محفوظا مع الكتب السرية الاخرى (١) لقد احتوى هذا الكتاب على جميع الشروط الاساسية المتعلقة بتأليف قوة حرس المطارات ولم يترك مجالا لمستزيد ، والشروط الموضوعة في محاضر الجلسات ، التي أشير اليها آنفا كلها مستندة اليه ، باستثناء قليل منها » (٢) ولذا اطلاع رئيس الوزراء ناجي شوكت على هذا الكتاب « استدعى السيد نوري السعيد الى ديوان مجلس الوزراء وسأله عن هذه الوثيقة الخطيرة ، وعما اذا كان قد اطلع البرلمان عليها ؟ فرد نوري على ذلك بأن الوثيقة كانت سرية للغاية ، وانه لم يشأ أن يطلع البرلمان عليها في حينه خشية أن يرفض المعاهدة ، وانه أطلع الملك فيصلا عليها · فلما سأل ناجي شوكت الملك عن ذلك نفى أن يكون قد أطلع على الكتاب ولكنه قال ان نوري كان قد أخبره بمضمونه لكنه لم يطلعه على نصه » (٣) ·

وقد نشأت مشكلة من جراء العثور على الكتاب المذكور وهي هل تعتبر الحكومة العراقية ملزمة به أم لا تعتبر ؟ وبعد مفاوضات طويلة ارتؤي « انه لا مناص للحكومة العراقية من الاعتراف بالكتاب المذكور » بعد تحوير الشروط الواردة فيه ، من دون اخلال بالتعهد الوارد في الكتاب ، على أن يتم ذلك بتشريع ، وأن يكون هذا التشريع أما بقانون يعرض على مجلس الامة ، وأما بمرسوم لا يتطلب تصديقه من المجلس نظرا للمادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي (٤) ·

وقد انتهت أيام « الوزارة الشوكتية » ولم يبت في هذا الموضوع ·

---

(١) نشرنا هذا الكتاب على النص ٢٥ من هذا المجلد من كتابنا ·

(٢) من تقرير اللجنة الوزارية لحرس المطارات ·

(٣) من حديث للسيد ناجي شوكت مع المؤلف في نيسان ١٩٥٥ م ·

(٤) « ويجب عرضها ــ المراسيم ــ جميعا على مجلس الامة في أول اجتماع عدا ما صدر منها لاجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة ··· الخ » ــ الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ·

الانتخابات النيابية الجديدة

نصت المادة الاربعون من « القانون الاساسي العراقي » على انه :

« اذا حل المجلس ـ مجلس النواب ـ يجب أن يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ، ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز أربعة شهور من تاريخ الحل ... الخ » .

ولما كانت الارادة الملكية قد صدرت في يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢م بحل مجلس النواب الذي جاءت به « الوزارة السعيدية الاولى » أصدرت وزارة الداخلية أوامرها الى متصرفي الالوية بالشروع في الانتخابات اللازمة للمجلس الجديد ، معينة لها اليوم العاشر من شهر كانون الاول لسنة ١٩٣٢م للبدء بذلك ، فبوشر فيها في جو مشبع بالهدوء والسكينة ، حتى ان معظم الاهلين كانوا لا يسمعون عنها شيئا . وتقول جريدة « الاخبار » البغدادية بصدد هذه الانتخابات :

« ان التجارب قد أثبتت بأن الشعب لا يستطيع أن يخوض غمار هذا الجدال على نحو ما يخوضه الشعب في البلاد الدستورية الحرة في العالم . وليس الذنب ذنب الامة انما الوضع السياسي في العراق جعل الانتخابات تدار بتلك الطرق التي ضج منها الوطنيون » (١) .

وكانت في العراق يومئذ ثلاثة أحزاب سياسية قائمة وهي :

أ ـ حزب العهد　　ب ـ حزب الاخاء الوطني　　ج ـ الحزب الوطني

أما « حزب العهد » الذي يرأسه نوري السعيد فكان حزبا برلمانيا زال من الوجود بزوال وزارة نوري وحل مجلس النواب الذي جاءت به تلك الوزارة ، فلم يكن له أي تأثير في سير الانتخابات الجديدة ، ومع ذلك فقد تعهد رئيس الوزراء ، ناجي شوكت ، لرئيس الحزب المذكور ، نوري السعيد ، بأن يسند أصحابه المقربين في الانتخابات المذكورة .

وأما « حزب الاخاء » فانه اشترك في الانتخابات الجديدة ، وفاز مرشحوه ـ الا القليل منهم ـ بالنيابة حتى اذا انتهت الانتخابات ، اتخذ الحزب القرار التالي في يوم ٨ شباط ١٩٣٣ :

« قررت اللجنة العليا لحزب الاخاء الوطني ، في جلستها المنعقدة في يوم الاربعاء المصادف ٨ شباط ١٩٣٣ اعتبار المرشحين من قبل الحزب ، والمنتمين من الذين تم انتخابهم ، ممثلين للحزب عند التئام المجلس النيابي . أما الخطة التي سيسير عليها الحزب تجاه الاحوال الحاضرة فستقرر عند اجتماع هيأة الحزب النيابية بأعضاء اللجنة العليا في بغداد ، وتنشر ببيان يصدر في هذا الشأن» (٢)　المعتمد العام ـ ي . الهاشمي

---

(١) جريدة «الاخبار» العدد ٢٤٤ بتاريخ ١٢ شباط ١٩٣٣ .

(٢) جريدة « الاخبار » العدد ٢٤٦ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٣ .

وأما « الحزب الوطني » المعروف بتطرفه الشديد فانه كان قد قرر الاشتراك في الانتخابات ، موضوعة البحث ، ورشح الاشخاص الذين يمكن أن ينالوا ثقة الناخبين ، وتأييد الحكومة ، فحصل اعتراض على البعض منهم ، ولا سيما الاستاذ فهمي المدرس ، الذي كان قد أتهم بالطعن في الذات الملكية وأبعد الى كركوك ، ولكن الحزب أصر على أن يكون فهمي من بين مرشحيه ، وما لبث أن انشق (١) فقال فريق بالمقاطعة ، وقال آخر بالاشتراك ، وقد استقال من أعضاء الحزب البارزين السادة : عبد الغفور البدري صاحب جريدة الاستقلال ، والمحامي علي محمود الشيخ علي ، والوجيه سعيد الحاج ثابت الموصلي ، فكانوا نوابا في المجلس الجديد ، وتبودل بين « معتمد الحزب العام » وبين « رئاسة مجلس الوزراء » الكتابان التاليان اللذان كانا سببا مباشرا لمقاطعة « الحزب الوطني » للانتخاب :

« كتاب الحزب »

الرقم ٥٩٥ التاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٣

الى فخامة رئيس الوزراء المحترم

يا صاحب الفخامة

من المعلوم لدى فخامتكم ان الانتخابات النيابية حق مكتسب تتمتع به كل أمة جاهدت في سبيل حريتها وحصلت على الدستور • والشعب العراقي جاهد كسائر الشعوب المجاهدة فضحى في سبيل هذا الحق أعظم تضحية حتى حصل على الدستور• غير ان الانتخابات السابقة لم تكن لها صبغة شرعية لهيمنة السياسة الانتدابية عليها • أما الآن والبلاد ـ على ما يقال ـ دخلت في عهد المسؤولية والاستقلال التامين ، فلم يبق عذر للتذرع بتلك الاساليب • والحزب الوطني العراقي نبه الى ذلك أكثر من مرة ولم يظهر شيء مما يدل على حصول فرق بين العهدين لذلك اضطر الحزب الى أن يطلب من الوزارة بصفتها وزارة دستورية مسؤولة انجاز المواد الآتي بيانها :

١ ـ اطلاق الحرية للحزب بفتح الفروع في المواقع التي يرى الحزب ضرورة تاليفها طبقا لاحكام النظام • وفسح المجال لممارسة أعماله السياسية وعقد الاجتماعات العامة في مراكز الحزب وفروعه الى غير ذلك مما خوله اياه القانون والنظام •

٢ ـ اطلاق حرية الصحافة ليتسنى لكل أحد ابداء رأيه في شأن الانتخابات ، وبيان ما لو وقع شيء من التلاعب فيها والضرب على أيدي المتلاعبين •

٣ ـ الغاء قانون الدعايات المضرة المهيمن على الحريات هيمنة رهيبة •

واذا لم تنجز الحكومة الطلبات الآنفة الذكر ، فالحزب لا يعترف بمشروعية الانتخابات وما يترتب عليها من الاعمال •

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام « المعتمد العام »

---

(١) قال لنا السيد ناجي شوكت انه عرض على رئيس الحزب الوطني الحاج محمد جعفر ابن التمن خمسة مقاعد لحزبه في المجلس الجديد فاصر ابو التمن على ان يكون هذا العدد « خمسة عشر مقعدا » فلما رفض السيد ناجي ذلك قاطع الحزب الانتخاب •

جواب الحكومة

الرقم : الرقم ١٠٧ التاريخ في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٣٣

صاحب المعالي المعتمد العام للحزب الوطني العراقي المحترم

اشارة لكتابكم المرقم ٥٩٥ المؤرخ في ١٩٣٣/١/٨ والموجه الى فخامة رئيس الوزراء · أمرني صاحب الفخامة أن أجيب على كتاب معاليكم المشار اليه بما يأتي ·

١ ـ يود فخامته أن يعلم بصورة واضحة ماذا يقصد معاليكم بتعبير (على ما يقال) الوارد في الجملة التي تبتدىء بقولكم (أما الآن والبلاد الخ ··) ! هل معنى ذلك انكم غير معتقدين بدخول العراق في عهد جديد ، عهد المسؤولية والاستقلال التامين ، ويرغب فخامته أن يعلم ما هي معاني الاستقلال والمسؤولية في نظركم ؟

٢ ـ أما عن طلب معاليكم الاول (أي اطلاق الحرية لفتح الفروع للحزب الخ ··) فان صاحب الفخامة يؤكد لمعاليكم ان الحكومة سائرة وفق مقتضيات أحكام القانون في هذا الباب ، وهي غير مستعدة للتنازل عن حقوقها القانونية ، كما انها ترى من الضروري أن تعطي ما عليها من المسؤولية العامة في هذا الموضوع ، ما تستحقه من الاهمية ·

٣ ـ وأما عن طلب معاليكم الثاني (أي اطلاق حرية الصحافة الخ ···) فصاحب الفخامة مسرور أن يؤكد لكم ان الصحافة في هذه البلاد حرة ، ضمن دائرة القانون ، ومن البديهي انه لا توجد حرية مطلقة في العالم ، كما ان من الامور المعلومة ان الوزارة الحالية ، منذ تأليفها لحد الآن ، لم تعطل أية صحيفة من الصحف ، فبماذا يفسر معاليكم ذلك ؟

٤ ـ وأما عن (الانتخابات) فان صاحب الفخامة يؤكد لكم انها تسير الآن بالحرية ، التي تستلزمها الاحكام القانونية ، وحيث انه لم يقع فيها لحد الآن أي تلاعب ـ كما هو واضح من نفس كتاب معاليكم ـ فلا يرى فخامته حاجة لعمل شيء في هذا الخصوص ، ولا شك في أن الحكومة ستضرب على أيدي من قد يتلاعب بالانتخابات اذا تحقق لديها ذلك ·

٥ ـ وأما عن طلب معاليكم الثالث (أي الغاء قانون الدعايات المضرة) فان طلبكم هذا يتعلق بقانون من قوانين البلاد ، ولا يدري فخامته كيف يستطاع الغاء حكمه حالا ، كما هو مقتضى طلبكم . فهل يمكن أن يلغى قانون بأمر اداري ؟

وبهذه المناسبة يرغب فخامة رئيس الوزراء في معرفة ما اذا كانت طلبات معاليكم، المبحوث عنها ، مستندة الى قرار صادر من هيأة الحزب الادارية ، واذا كان كذلك فهل ان هذا القرار صدر بالاتفاق أو بالاكثرية ، ومهما تكن كيفية صدور القرار ، هل يرى معاليكم ان من صلاحية الهيأة المشار اليها أن تقرر (عدم الاعتراف بمشروعية الانتخابات · الخ) ·

وبصفته أحد العراقيين ـ قبل كل شيء ـ فان فخامة رئيس الوزراء يود أن يعلم هل في نية معاليكم ـ فيما لو وافقت الحكومة على طلباتكم ـ نشر منهاج واضح ، ومعين ، تدخلون بموجبه الانتخابات · وهل لا ترون ان مصلحة البلاد العامة تقضي أن يكون الخوض في الشؤون العامة بصراحة كافية ؟

وبعد كل ما تقدم ، اذا كنتم لا تعترفون بمشروعية الانتخابات ، فان جريانها وفق القانون ، واطمئنان أغلبية الشعب الساحقة من ذلك ، يكفيان الحكومة ، ويجعلانها في وضع لا تضيره أقوال مجردة ·

وختاما يود فخامة رئيس الوزراء أن يصرح ان المجال مفتوح أمام كل فرد من الشعب العراقي الكريم لان يبدي آراءه واجتهاداته ، بكل حرية ، وصراحة ، ولكن بشرط أن لا يتجاوز الحدود القانونية ، ولا يظن فخامته ان هناك من يناقش هذه القاعدة الاساسية العامة ·

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سكرتير مجلس الوزراء

حزب الحكومة

لم تؤلف « الوزارة الشوكتية » حزبا سياسيا لها على نحو ما فعلته « الوزارات السابقة » غير انها لما أتمت الانتخابات النيابية الجديدة ، ألفت كتلة تستند اليها في تمشية أعمالها في البرلمان ، دعتها « الكتلة البرلمانية » وكان عدد أعضاء الكتلة (٧٢) نائبا فما كادت الوزارة ترتطم بأول معارضة في المجلس النيابي ، الذي جاءت به ، حتى انفضوا عنها ، تاركيها لقمة سائغة في فم المعارضة ، مثلها في ذلك مثل الاكثرية العهدية التي جاء نوري السعيد بها لتسند سياسته في الحقلين الخارجي والداخلي · فقد تخلت عنه بمجرد استقالة وزارته الثانية وراحت تنتمي الى الاحزاب الاخرى (١) ·

افتتاح المجلس الجديد

صدرت الارادة الملكية بدعوة المجلس النيابي « الجديد » الى الاجتماع في دورة غير اعتيادية من دورته الانتخابية الرابعة اعتبارا من يوم الاربعاء ثامن آذار ١٩٣٣ فاجتمع المجلس في اليوم المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة وبعد أن استمع النواب والاعيان الى « خطاب العرش » انتخب السيد جميل المدفعي رئيسا لمجلس النواب ، وانتخب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان وهذا هو : ـ

---

(١) من طريف ما قاله السيد ناجي شوكت للمؤلف ذات يوم :

لما استقالت وزارتي في ١٨ آذار ١٩٣٣ دعوت من اعضاء كتلتي النيابية خمسا واربعين نائبا ممن كانت اثق بهم كل الثقة الى وليمة شاي اقمتها لهم في داري وعرضت عليهم امر استقالة وزارتي وتأليف الوزارة الجديدة من قبل الاخصائيين · ثم قدمت منهجا للكتلة لتسير بموجبه ازاء الوزارة الجديدة وطلبت حضورهم في اليوم التالي لمناقشة المنهج ، فلم يحضر في اليوم التالي الا سبعة اشخاص ·

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق ٠

ان العهد الجديد ، الذي دخلته بلادنا العزيزة على أثر تبوئها كرسيا في عصبة الامم ، واستقلالها استقلالا تاما ، ألقى علينا مسؤوليات وأعباء جديدة ، تستلزم السير بها على نهج تؤخذ فيه بنظر الاعتبار تلك المسؤوليات والاعباء ٠

لقد تألفت الوزارة الحاضرة ، وحل مجلس النواب السابق ، وأجري الانتخاب الجديد ، لكي تعرب الامة عن رأيها في النهج المذكور ، وفيما أذاعته الوزارة الحاضرة من أسس اعتزمت السير عليها في ادارة شؤون البلاد ، وقد تم الانتخاب ، وأسفر عن ثقة الامة بكم ، تلك الثقة التي لنا كل الامل بأنكم ستحققونها ٠

أيها السادة

من بواعث الارتياح ، ان صلاتنا الودية والصميمية مع الدول الاجنبية ، وخاصة الدول المجاورة ، مستمرة على أحسن وجه ، وان حكومتنا ساعية لتعزيزها ، كما انها مهتمه في كل ما من شأنه تقوية الروابط الاخوية ، التي تربط العراق بالبلاد العربية الاخرى ٠

ويسرنا في هذا الصدد أن نخبركم اننا قبلنا الدعوة التي وجهها الينا حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، الملك جورج ، لزيارة جلالته في بحر الصيف القادم ، ولا شك في أن هذه الدعوة ، التي جاءت على أثر التحالف الوثيق المعقود بيننا ، لهي دليل آخر على ارتباط مملكتينا بروابط الود والصداقة المتينة ٠

ان مناسباتنا مع جارتنا ايران وان كانت جارية على أحسن ما يرام ، بفضل ما هو سائد بين المملكتين من التفاهم الحسن والصداقة الاكيدة ، غير ان هذه المناسبات لم تنظم لحد الآن الا بالاتفاق الموقت المؤرخ في ١١ آب ١٩٢٩ الذي مدد أجله لستة أشهر أخرى ، ولما كانت هناك رغبة متقابلة في تنظيم هذه المناسبات بعهود دائمة وشاملة ، فستبدأ المفاوضة بين الحكومتين لعقد ما هو لازم من المعاهدات ، والاتفاقيات، وأملنا وطيد بأن تسفر المفاوضات عن تفاهم واتفاق تامين ٠

ان الوضع الجديد ، الذي أصبحت عليه البلاد ، يتطلب التوسع في تأسيس العلاقات المباشرة مع الدول الاجنبية ، وان حكومتنا قائمة بما يلزم لذلك ، بقدر ما تسمح به الوضعية المالية ٠

ان الازمة الاقتصادية المستحوذة على العالم قد امتد تأثيرها الى بلادنا ٠ الا ان ذلك لم يكن ــ ولله الحمد ــ بدرجة تجعلنا نعاني ما تعانيه سائر البلاد من الضيق المالي الشديد ، ويسرنا ان هناك بوادر تبعث على التفاؤل من المستقبل ٠ هذا وان حكومتنا باذلة جهدها في أن تتقدم الى مجلسكم في القريب العاجل بميزانية متوازنة ٠

يعلم حضراتكم ان قانون الاعمال الرئيسية رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ ، قد عين ما يجب القيام به من الاعمال العمرانية الى نهاية سنة ١٩٣٥ · ان من أهم تلك الاعمال ، مشروع الحبانية ، الذي أصبحت نتائج مناقصته قيد الدرس والتدقيق ، ومشروع الغراف الذي في النية الاسراع في انجازه ، وتنوي حكومتنا اعادة النظر في القانون المذكور ، بقصد جعله محققا لمشاريع عمرانية أخرى ، أكثر ضرورة وفائــدة ، كمشروع « النكارات » ومشروعي خزان قزلرباط ، واحياء نهر الاسحاقي · وسوف تقدم اليكم لائحة بتعديل القانون السالف ذكره تحقيقا لذلك القصد ·

ان من أهم الامور التي تعتني بها حكومتنا تقوية الجيش بصورة يضمن للبلاد تعزيز كيانها بين الامم · ولسنا نشك في أن حضراتكم تقدرون ما لهذا الامر من أهمية كبيرة وتؤازرون حكومتنا في المشروع الذي تتقدم به اليكم في هذا الشأن ·

ان حكومتنا ساعية في تحسين حالة المعارف ، والادارة ، والقضاء ، والصحة ، والزراعة ، وتنظيم شؤون العمل ، وسترفع الى حضراتكم في الوقت اللازم اللوائـح القانونية تأمينا لهذه الاغراض ·

اننا واثقون من انكم ستعالجون كل هذه الامور بحكمة وروية ، وأخيرا ندعـو الى الله تعالى أن يوفقكم لاداء المهام المودعة اليكم ، وأن يكلل أعمالكم بالنجاح التام (١) ·

المناقشة حول خطاب العرش

جرت العادة في الحكومات النيابية أن يسمـح للنواب والاعيان بالتحدث عـن سياسة الدولة العامة ، عند المناقشة على العريضة الجوابية على خطاب العرش ، وعند الشروع في المذاكرة حول الميزانية العامة ·

ولما عقدت الجلسة الثانية للمجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الشوكتية » في يوم الخميس الموافق ١٦ آذار ١٩٣٣ ، وضعت العريضة الجوابية على خطاب العرش المتقدم نصه ، موضع المذاكرة ، فأخذ المعارضون يناقشون سياسة الدولة · وكان مما قاله زعيم المعارضة (الهاشمي باشا) :

« وجدت في مقدمة خطاب العرش بأن البلاد العزيزة قد دخلت عهدا جديـدا ، وانها بعد تبوئها كرسيا في عصبة الامم ، أصبحت مستقلة استقلالا تاما ، ثم نظـرت الى حالة بلادنا في الماضي ، وما هي عليه في الوقت الحاضر ، فالفيت ان الادارة التي كانت مشتركة في المسؤولية بين الانتداب والاماني الوطنية هي لا تزال على وضعها ، وان أكثر القوانين التي سنت لاجل تنفيذ تلك المسؤولية المشتركة ، بما تضمنتها من تطمين آمال الدولة البريطانية ، هي لا تزال على وضعها الحاضر ، ووجدت ان الاسلحة الصارمة ، التي جردت لاجل الحصول على تصديق هذه البلاد للمعاهدة ، التي أعتقد

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣) ص ١ — ٢ ·

شخصيا انها جائرة ، هي لا تزال مسلطة ، وأعني بتلك الاسلحة القوانين الاستثنائية ، بما فيها من حرمان للحريات المنصوص عليها في القانون الاساسي ، والممنوعيات التي لا يقرها الدستور ، فلما وجدت بشارة العهد الجديد ، وحصول البلاد على الاستقلال ، فكرت في مثل هذه الامور ، ووددت لو ان الوزارة أشارت بشيء من الصراحة الى الاسراع بتبديل هذه الاوضاع » (١) ٠

وقال السيد عبد المهدي ، نائب المنتفق :

« تعرض خطاب العرش واستطرق الى الازمة الاقتصادية العالمية ، زاعما بأن ما يعانيه العراق من ويلات هذه الازمة أقل مما تعانيه الاقطار الاخرى ٠ وكل من يعرف العراق أو تغلغل بين طبقاته ورأى ما يعانيه الاعلون من ضيق وضنك ، وما جرته عليهم هذه الازمة ، لا يوافق المسؤولين على زعمهم هذا » (٢) ٠

وقد هز خطاب الهاشمي والخطب التي ألقاها المعارضون في هذه الجلسة « الوزارة الشوكتية » عزا عنيفا ، وحاول رئيس الوزراء أن يرد وزملاؤه الوزراء على المعارضين فلم يسمعوا منهم غير قارص الكلام ٠

استقالة الوزارة

كان حل المجلس النيابي ، الذي أجرت « الوزارة السعيدية الاولى » انتخاباته في النصف الثاني من سنة ١٩٣٠ ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، تتمثل فيه ارادة الامة تمثيلا صحيحا ، على قدر الامكان ، من جملة الاهداف التي كان الملك فيصل الاول يرمي اليها من تكوين «الوزارة الشوكتية» في يوم ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢م ٠

وكان رئيس الوزراء ،السيد ناجي شوكت، قد تعهد للملك فيصل باجراء تعديلات أساسية على أعضاء وزارته، بعد أن يتم انتخاب مجلس النواب الجديد ، فلما أنجزت الوزارة الانتخابات ، موضوعة البحث ، أعرب الملك فيصل لرئيس الوزراء عن رغبته في أن يشرك معه في المسؤولية الوزارية كلا من السادة : ياسين الهاشمي ، وحكمة سليمان ، ورستم حيدر ٠ ونوري السعيد قبل أن يلتئم « مجلس النواب الجديد » لتستطيع الوزارة أن تجابه المجلس بعناصر مشهود لها بالكفاءة وبعد النظر ، فرد الرئيس على صاحب الجلالة انه لا يرى من المصلحة أن يستقيل ثم يؤلف الوزارة بعد أن يبعد عنها الذوات الذين عاونوه في الانتخابات ، وانه يرى أن يفسح المجال أمام جلالته لتكوين وزارة جديدة تحقق رغباته السامية (٣) فقال الملك أنه لا يرى رئيسا صالحا للوزارة في « الظروف الراهنة » غير أحد شخصين : ناجي شوكت أورشيد

---

(١) محاضر مجلس النواب في الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٢ (ص ٦) ٠

(٢) في الكتاب الذي بعث به الملك فيصل الى رئيس وزرائه المستقيل عبارة صريحة عن سرور صاحب الجلالة بهذه الاستقالة « لكي يفسح المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن » ٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧ ٠

عالي الكيلاني فان أصر الاول على التخلي عن المسؤولية ، فلا مناص من أن يكون وزيرا للداخلية في وزارة يؤلفها الثاني .

والواقع ان الملك فيصل كان يؤثر وزارة يؤلفها رشيد عالي الكيلاني ، أحد أقطاب حزب الاخاء الوطني ، الحزب الذي لعب دورا خطيرا في شجب الاعمال التي قامت بها الوزارتان السعيديتان الاولى والثانية بين ٢٣ آذار ١٩٣٠ و٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ على أن يشترك في عضويتها السادة : ياسين الهاشمي ، وحكمة سليمان، ونوري السعيد ، ورستم حيدر ، وغيرهم من الشخصيات التي لها وزنها في الحقل السياسي ولا شك في أن جلالته كان وراء هذه الحملة القاسية التي شنها المعارضون ضد الوزارة في مجلس النواب فلم ير السيد ناجي مناصا من التخلي عن رئاسة مجلس الوزراء ، كما انه رفض التعاون مع وزارة يؤلفها الاخائيون ، فرفع الى الملك كتاب استقالته الآتي :

كتاب استقالة الوزارة

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي

ان العمل المتواصل ، الذي استلزمته النتائج المترتبة على تطور البلاد السياسي ، والاتعاب التي سببتها لي شخصيا لجهود المبذولة للحصول على الثمرات المنتظرة من تلك النتائج ، قد أدت الى انحطاط في صحتي ، وضعف في قواي ، بصورة لا أشعر معها انني أكون مطمئنا من استطاعتي على اداء الواجب ، وأنا في رئاسة الحكم .

لذلك وحيث ان الامور قد اكتسبت استقرارا يؤمل معه الخير للبلاد ، وتمت الانتخابات النيابية بكل هدوء وسلام ، ووضعت الامة ثقتها في مجلسها الجديد الذي باشر أعماله ، الامر الذي يجعلني مطمئن البال من الوضعية العامة ، ومن سير أمور الدولة على أحسن الوجوه ، تحت ظل جلالتكم ، وهذا هو الهدف الاسمى الذي أتوخاه ، فاني أرى من واجبي أن أترك موقع المسؤولية لينفسح مجال العمل لغيري ، من رجال هذه البلاد العزيزة ، لهذا أتشرف برفع استقالتي من رئاسة الحكومة الى سدتكم الملكية، شاكرا لجلالتكم الثقة والمعاضدة العظيمتين اللتين أوليتموني وزملائي اياهما ، طيلة مدة تضلعي باعباء الحكم ، ومؤكدا الاخلاص الذي كان ولم يزل أساس كل أعمالي في خدمة جلالتكم والامة العراقية الكريمة أطال الله بقاء جلالتكم سيدي المعظم .

العبد المخلص – ناجي شوكت

١٨ / ٣ / ١٩٣٣

الجواب الملكي على كتاب الاستقالة

الرقم ج / ١٣٨

عزيزي ناجي بك شوكت

أظهر سروري العظيم بقولي ، انكم وزملائكم قمتم في بحر مدة مسؤوليتكم ، بكل ما يتطلبه الوطن منكم ، من اخلاص ، وصدق مما يجعلني أن أضاعف آمالي في مستقبل

هذه البلاد ، ورجالها ، واخلاصهم .

انني آسف على أخذي كتابكم المؤرخ في ١٨ آذار ١٩٣٣ ، الناطق برغبتكم في التخلي عن مسؤولية الحكم ، لكي تفسحوا لي المجال للاستفادة من خبرة باقي رجال الوطن ، ولا يسعني الا ان أشكركم على عملكم هذا النبيل ، وأتمنى أن تثابروا مؤقتا على القيام بشؤون الدولة ، الى أن يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ألف وثلاثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن عشر من شهر آذار لسنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية

فيصل

وقد طلب جلالة الملك الى السيد ناجي شوكت أن يكون رئيسا لديوانه الملكي ـ بعد أن قبل استقالة وزارته ـ فرفض هذا الطلب ، وأصر على البقاء خارج الحكم مدة من الزمن .

الوزارة السادسة عشرة

٢٤ ذي القعدة ١٣٥١ ــ ١٩ جمادي الاولى ١٣٥٢
٢٠ آذار ١٩٣٣ ــ ٩ ايلول ١٩٣٣

الوزارة الكيلانية الاولى



رشيد عالي الكيلاني

ولد في بغداد سنة ١٣١١ (١٨٩٣) وتوفي في بيروت يوم ٢٨ آب ١٩٦٥ . الـف اربع وزارات في التواريخ الاتية :

١ ــ الاولى في ٢٠ آذار ١٩٣٣ وقد استقالت في ٩ ايلول ١٩٣٣ .
٢ ــ الثانية في ٩ ايلول ١٩٣٣ وقد استقالت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .
٣ ــ الثالثة في ٣١ آذار ١٩٤٠ وقد استقالت في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ .
٤ ــ الرابعة في ١٠ نيسان ١٩٤١ وقد انحلت في ٢٩ أيار ١٩٤١ .

توطئة

كان السبب الاول لاستقالة «الوزارة الشوكتية» رغبة الملك فيصل ــ كما قدمنا ــ في أن تتبوء الحكم في البلاد وزارة قومية تستطيع أن تدير شؤون المملكة ، ولا سيما أثناء غياب جلالته في زيارته الرسمية المقررة الى انكلترا . وتمهيدا لذلك أعرب عن

رغبته للسيد ناجي شوكت في أن يعدل وزارته بادخال السادة : ياسين الهاشمي ونوري السعيد وحكمة سليمان ورستم حيدر فيها ، فاعتبر السيد ناجي هذا التلميح اشارة كافية للتخلي عن الحكم ، نتقدم بكتاب استقالته على نحو ما ذكرناه ٠

وكان رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، قد نال ثقة سيد البلاد ، وعطفه الخاص ، مدة اشتغاله كرئيس ديوان ملكي ، فلما استقالت « الوزارة الشوكتية» في يوم ١٨ آذار ١٩٣٣ ، كلف الملك رشيدا بتأليف الوزارة الجديدة المرتقبة على أن يشرك معه في الحكم ياسين الهاشمي فان الملك كان يحرص حرصا شديدا على الانتفاع بمواهب الهاشمي ، على الرغم من أنه (الهاشمي) كان ضد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية ـ الانكليزية ، وهي المعاهدة التي تبناها الملك بالذات وأيد كل خطوة اتخذت لعقدها ٠

ورشيد عالي علم من أعلام القانون في العراق ، وهو أحد مؤسسي « حزب الاخاء الوطني » الحزب الذي ناهض « وزارة نوري السعيد » وطعن في الانتخابات التي أجرتها ، وعارض معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ معارضة شديدة ، وانتقد القوانين الاستثنائية التي استنتها تلك الوزارة انتقادا مرا ، على نحو ما ذكرناه في الفصول المتقدمة ، وقد عين رئيسا للديوان الملكي في يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٢ أثناء وجود « الوزارة السعيدية الثانية » في دست الحكم ، فلما استقالت هذه الوزارة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ ، وتألفت « الوزارة الشوكتية » في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ احتفظ بمنصبه في « الديوان الملكي » فلما استقالت هذه الوزارة في ١٨ مارت ١٩٣٣ ، تلقى الامر الملكي التالي في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٥١هـ و ٢٠ مارت ١٩٣٣م :

كتاب التوجيه الملكي

رقم ٧٦

وزيري الافخم رشيد عالي

بناء على استقالة فخامة ناجي شوكت من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق ٠

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ألف وثلثمائة وواحد وخمسين هجرية ، الموافق لليوم العشرين من شهر آذار لسنة ألف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية ٠

فيصل

هياة الوزارة

ولم يكن من السهل على السيد الكيلاني أن يختار زملائه الوزراء بيسر وبساطة ، فقد كان الانكليز يتخوفون من اندفاعه في القضايا الوطنية ، وكانوا على علم بمبادىء « حزب الاخاء الوطني » وموقفه من معاهدة عام ١٩٣٠م فارتأى الكيلاني ـ على ما أكده

لنا ـ أن يدخل عاقد هذه المعاهدة نوري السعيد وزيرا للخارجية في الوزارة المرتقبة ، كما اختار رستم حيدر «موضع ثقة الملك الخاص» وزيرا للاقتصاد فيها ليأمن الوساوس وسوء الظن · وهكذا وفق الى تأليف وزارته في يوم ٢٠ آذار ١٩٣٣ دون أن يشرك فيها أحد من « الحزب الوطني العراقي » الذي كان قد تآخى مع « حزب الاخاء » على شجب المعاهدة وأصر الحزبان على أن لا يدخل أحد من أعضائهما في أية وزارة لا تأخذ على عاتقها تعديل هذه المعاهدة فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٧ لسنة ١٩٣٣ بتعيين:

١ ـ رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء ·
٢ ـ حكمة سليمان : وزيرا للداخلية ·
٣ ـ ياسين الهاشمي : وزيرا للمالية ·
٤ ـ محمد زكي : وزيرا للعدلية ·
٥ ـ نوري السعيد : وزيرا للخارجية ·
٦ ـ جلال بابان : وزيرا للدفاع ·
٧ ـ رستم حيدر : وزيرا للاقتصاد والمواصلات ·
٨ ـ السيد عبد المهدي : وزيرا للمعارف ·

وقد ضمت هذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين ، وخمسة من الاخائيين ، ووزيرين من « العهديين » ووزيرا واحدا من الكتلة التي كونتها « وزارة السيد ناجي شوكت » واستوزر فيها لاول مرة وزير العدلية محمد زكي ·

اول كلمة لرئيس الوزراء

كانت أول كلمة فاه بها رئيس الوزراء ، السيد الكيلاني ، في حفلة الاستيزار هي :

« تلي الآن على مسامعكم مرسوم جلالة مولاي الملك المعظم ، الذي يشرفني فيه بثقته الغالية ، ويدعوني الى تأليف الوزارة الجديدة ، وحمل أعباء المسؤولية في ادارة البلاد ، ويسرني كثيرا أن أرفع شكري الجزيل الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على هذا العطف السامي ، الذي شملني به · ولقد عزمنا متوكلين على الله أن نعمل مع زملائي على تحقيق أماني البلاد ، وتقدمها ماديا وأدبيا · ولي وطيد الامل ان جميع موظفي الدولة ، كبارهم وصغارهم ، سيؤازرونني في مهمتي ، ويقومون بواجبهم المفروض عليهم خير قيام ، وأسأل الله أن يسدد خطواتنا ، ويوفقنا جميعا في أعمالنا لخدمة الامة والبلاد » اهـ (١) ·

منهاج الوزارة

للاخائيين مواقف مشرفة في الدفاع عن حقوق العراق المعروفة ، فقد عارضوا معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ معارضة شديدة ، وحملوا الشعب على استنكارها ومقاومة عاقديها بكل وسيلة ممكنة حتى أنهم أبرقوا الى « عصبة الامم » يقولون : ان الشعب

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٧٦٩) بتاريخ ٢١ اذار سنة ١٩٣٣ ·

العراقي يرفض هذه المعاهدة ، ويرفض الدخول في « عصبة الامم » على أساس هذه المعاهدة ، فلما صارت الوزارة اليهم في ٢٠ مارت ١٩٣٣م ، كان عليهم أن يوفقوا بين هذه الوعود ، وبين « احترام العهود » ومن جملتها المعاهدة المذكورة التي إكتسبت صيغتها التشريعية ٠

أعدت « الوزارة الكيلانية » ، منهاجها ، وتطرقت الى قضية « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » فقالت في المنهاج الذي أعدته : انها تسعى الى تعديلها بما يطمن المصالح العراقية ٠ فلما عرض هذا المنهاج على الملك للموافقة على نشره ، رأى جلالته أن يستمزج رأي « السفير البريطاني » في الموضوع على سبيل المجاملة أو من قبيل الاحتياط ٠ فما كاد السفير يطلع على الفقرة المختصة بالسياسة الخارجية ، حتى اضطرب واحتج عليها ، بدعوى أنه يخشى أن يفسر الناس هذه الفقرة ارتضاء الحكومة البريطانية وموافقتها على تعديل المعاهدة ، في حين أن حبر المعاهدة لم يجف بعد ، وأنه ليس من الصحيح أن توجه الانظار الى مثل هذه الامور الخيالية التي لا توافق الحكومة الانكليزية عليها بصورة مطلقة ٠

وأعاد صاحب الجلالة المنهاج الوزاري الى رئيس الوزراء ليعيد النظر فيه ، فأجمع الوزراء على وجوب التخلي عن الحكم ، اذا لم يؤخذ بوجهة نظرهم ، فلما فوتح الملك بالامر ، بهت فجمع الوزراء وذاكرهم في الموضوع وكان مما قاله :

« ان الاقطار العربية تنظر الى العراق نظرة اكبار واجلال ، لان ساسته يتناسون الضغائن والاحقاد ، عندما تدعوهم مصلحة الوطن الى الاشتراك في ادارة دفة شؤونه ، فماذا تفسر استقالة الوزارة ؟ » ٠

ثم قال جلالته : انه لا يقبل بهذه الاستقالة ، وأنه مستعد لترك المسؤولية ، والتنازل عن العرش ، لان ساسة المملكة لم يتفهموا أفكاره الى ذلك الحين ٠

فلما رأى الوزراء احتدام الملك ، واصراره على وجوب احتفاظهم بمناصبهم ، انسحبوا الى محل ما من البلاط ، وتداولوا في موضوع الاستقالة وموقف الملك منها ، فاستقر الرأي على أن يلمح الى فكرة تعديل المعاهدة تلميحا (١) فوضعت هذه الفقرة (احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الاماني الوطنية) وهكذا انتهت هذه الازمة ووافق البلاط والسفير على نشر المنهاج المعدل ، ولكن « حزب الاخاء » فقد مقامه في صفوف الشعب الذي أدرك التناقض بين شعارات الحزب وبين أعماله ولا سيما اعترافه باحترام العهود وهذا هو :

نص المنهاج

ان أهم ما تستهدفه الوزارة في ادارة شؤون الدولة :

---

(١) هذا ما قصه علينا السيد الكيلاني نفسه ، وايده غير واحد من وزرائه . ويعتقد الكيلاني ان وزير خارجيته نوري السعيد هو الذي نقل الى السفير البريطاني الفترة الخاصة بطلب تعديل المعاهدة من المنهاج فأثار بذلك غضب السفير واضطره للاحتجاج عليه لدا صاحب الجلالة .

١ ـ القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية ، واحترام العهود الدولية ، والسعي لتحقيق الاماني الوطنية ، وتعزيز كيان الدولة ٠

٢ ـ العناية بانهاض الامة ، وتحسين حالتها الادبية والاجتماعية بـ :

(أ) اعادة النظر في القوانين الاستثنائية ، لتوسيع المجال لممارسة الحريات الدستورية ، وتسهيل قيام الاحزاب ، والجمعيات ، بأعمالها الوطنية ، والتهذيبية ٠

(ب) الاهتمام بوقاية الشعب من الامراض الاجتماعية ، ومن التبذير ، والاسراف ، ومراقبة الاوضاع والمظاهر المؤثرة على الاخلاق العامة مراقبة شديدة ٠

(ج) احلال الاختصاص ، والكفاءة ، في وظائف الدولة ، محلها الاول ، والسير على أساس ممارسة الموظفين العراقيين السلطة والمسؤولية التامتين ، وفق مقتضيات التطور الحاضر ٠

(د) العمل على تخفيف الازمة الاقتصادية ، بتحسين المنتوجات ، وتنقيص نفقات الانتاج ، بتخفيف بعض الضرائب والرسوم ، والسعي لتنزيل تكاليف النقل والتسلم ، وتسهيل التصدير ، والاسراع بتأليف المصرف الزراعي لمساعدة الزراع من ناحية التسليف ، ولتجهيز الوسائط والآلات بشروط مناسبة ٠

جعل اليانصيب في العراق باسم الدولة ، ولمنافع تهذيبية وصحية ٠

(هـ) سن قانون لادارة القرى والجماعات ، تكون من أهم مراميه تنشيط العمل ، وتقديم الاسعافات الابتدائية ، وتنظيم المساكن ، على أسس صحيه ٠

تعديل قانون دعاوي العشائر ، والاسراع في اصدار قانون واجبات الزراع ٠

وكذلك تهتم الوزارة بـ :

(أ) القيام بالاحصاء العام ، وما يتطلبه من التشكيلات المؤقتة والدائمة ، وانجاز التشريع المتعلق بشؤون العمل والعمال ٠

(ب) تحسين حالة البلاد الصحية بتزييد عدد المستوصفات ، والاطباء في الارياف ، وبتجفيف المستنقعات المحيطة بالمدن والقرى والقصبات تدريجيا ، وبمكافحة الامراض السارية بصورة فعالة ، وبتأسيس دور للاستشفاء في الاماكن المناسبة ٠

(ج) الاسراع بانجاز المشاريع العمرانية ، واستثمار الموارد الطبيعية ، وتنشيط الصناعات الوطنية ، وترويج منتوجاتها ، وصيانة ثروة البلاد ، والتوفير في نفقات الدولة ، وتقوية التفتيش المالي ، والاسراع في اعمال تسوية الاراضي ٠

(د) تقوية الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتوسيع الادعاء العام ، والتفتيش القضائي ، وتنظيم التحقيق القضائي على أسس أضمن لتنفيذ القوانين ، وتنظيم شؤون المحاماة ، والاحصاء القضائي ، ودوائر الاجراء ، واصلاح القوانين بجعلها ملائمة لحاجات البلاد ، والتطور الحالي ٠

تخفيض رسوم المحاكم والطابو

(هـ) تقوية الجيش بتطبيق طريقة الخدمة الوطنية ، وتوسيع مؤسسات الجيش الصناعية ·

(و) رفع مستوى التهذيب في المدارس الثانوية والعالية ، وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي ، والاهتمام بترقية المدارس الصناعية ، وتزييد الكفايات العلمية والفنيـة بزيادة البعثات العلمية ، وفتح المدارس القروية ، ومدرستي الهندسة والزراعـة ، والعناية بمكافحة الامية ، وتقوية الكشافة ، بتوسيع تشكيلاتها ·

(ز) اصلاح دائرة الزراعة ، وانشاء حقول زراعية على أساس حاجات المملكـة الضرورية ، والقيام بتجارب لايجاد صناعات زراعية ، تستند الى المنتوجات المتوفرة ، والاعتناء بتربية المواشي وتحسين أجناسها ، وبالغابات وتكثير الاشجار المثمـرة ، والعناية بتحسين التبغ والتمور ، والقيام بالارشاد العملي في الحقول والمزارع ، ومراقبة سير الزراعة الحديثة فيها ، ومكافحة الآفات الزراعية ·

(ح) اصلاح دوائر الاوقاف ، وتنظيم أمورها ومواردها اهـ (١)

المناقشة حول المنهاج

وعد بعض النواب كلمة « احترام العهود » تراجعا في سياسة الاخائيين فأسمعوهم قارص الكلام :

قال نائب الكوت علي محمود الشيخ علي :

ان فخامة الهاشمي يعتقد بأن المعاهدة العراقية هي جائرة ، وكذلك حزبه يعتقد بهذا الاعتقاد ، ونجده الان يتعاقد ويتعاون مع عاقدي تلك المعاهدة الجائرة ، فلا أدري كيف حصل هذا اللقاح في المبادىء ؟ وهل ان عاقدي المعاهدة سحبوا فخامته الى جانبهم ، أم أن فخامته سحبهم الى جانبه ؟ الى أن قال :

سمعنا كثيرا من أقوال الرجال الذين كانوا يبحثون بالامس عن المعاهدة وعن تعديلها ، ويشكون من المطارات ، والقيود العسكرية الموجودة في المعاهدة ، ونريد اليوم أن نسمع من هؤلاء الرجال ، الذين أصبحوا وزراء مسؤولين ، رأيهم فيما كانوا يقولونه بالامس ··· فان قضية المعاهدة وقضية تعديلها ، هي القضية الاساسية التي يهتم فيها الشعب العراقي ، وكذلك المزاحمات التي تحصل بين رجال السياسة في العراق ، انما يستغلونها باسم المعاهدة وقضيتها ، وهـذه القضيـة المهمة لم نر شيئا عنهـا فـي المنهاج » (٢)

وقال ناجي شوكت رئيس « الوزارة الشوكتية » المستقيلة ونائب لواء بغداد :

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣) ص ٣٠ ·

(٢) المصدر نفسه ص ٣١ ·

هل ان الوزارة الحاضرة تحترم المعاهدة البريطانية ؟ فاذا كانت تحترم المعاهدة البريطانية كيف يأتلف هذا التعبير مع بيانات فخامة الهاشمي في الجلسة السابقة من أنها معاهدة جائرة ؟ ويفهم من عبارة احترام العهود الدولية ، احترام المعاهدة الجائرة »·

الى أن قال : « واني أطلب من الوزراء ، ولا سيمـا من فخامـة رئيس الوزراء ، وفخامة ياسين الهاشمي ، اللذين كانا معتمدين لحزب الاخاء ، وكانا يتبعان السياسة السلبية ضد المعاهدة ، أن لا يخفوا شيئا عن الشعب العراقي ، وأرجو أن يبينوا سياستهم فيما يختص بالمعاهدة بصورة صريحة » (١)

وقال نائب الحلة « مصطفى عاصم » :

وفي هذا المنهاج يقول ـ القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية ـ ومن الجملة حكومة بريطانيا التي عقدنا معها المعاهدة الاخيرة ، التي سماها ياسين الهاشمي جائرة ، فما أعلم كيف يؤلف بين أقواله التي بينها في هذا المجلس ، من أن المعاهدة جائرة ، وبين احترام العهود التي من جملتهـا المعاهـدة العراقيـة ـ البريطانية ؟ وكان فخامة الهاشمي منذ ثلاث سنوات ـ على طول ـ يبدي آراءه بخصوص تنفيذها ورفضها ، وحتى انه سحب برقية الى عصبة الامم ، بأن المعاهدة هي جائـرة ومغايرة وتمس بحقوق العراقيين ، وتضغط على حرياتهم ، فلا أعلم بعد كل ما قيل ويقال كيف يؤلف بين أقواله التي قالها في الجلسة السابقة ، وبين الاقوال التي قالها الآن ؟ » (٢)

ولو أردنا أن نحصي جميع الاقوال لضاق بنا المقام ، ولا سيما واننا على ثقة من أن معظم النواب لم يكونوا واقفين على المباحثات التي دارت بين البلاط وهيأة الوزارة ، وبينه وبين السفير البريطاني حول المنهاج ، لهذا اكتفينا باقتباس ما اقتبسناه مـن أقوالهم ، لنقتبس شيئا من أقوال الوزراء أنفسهم ·

قال وزير المالية ياسين الهاشمي :

« شعرت بأن المتكلمين المحترمين يشكون ، بعض الشك ، في مسالك رجال هذا الشعب · فاني أود في موقفي هذا أن أوضح بكل صراحة ، وبالشجاعة التي يتطلبها مني فخامة ناجي شوكت ، عن موقفي الشخصي ، وموقف الوزارة ، من البيانات التي سبق أن صرحنا بها في الاجتماعات السابقة بأن الكراسي لا تنتزع بوجه من الوجوه العقائد التي نحن سائرون لتحقيقها » اهـ (٣)

وأعقبه رئيس الوزراء السيد الكيلاني فقال :

« ليست معاهدة سنة ١٩٣٠ هي أقصى آمالنا ، وليس من المعقول أن لا يطمح رجال البلاد ، ولا يطالبوا بأقصى أماني البلاد ، ولكن هذا لا يعني أن عهدا قطع على يد

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٢) ص ٣٤ ·
(٢) المصدر نفسـه ص ٣٥ ·
(٣) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣) ص ٣٤ ·

مجلس الامة لا ينفذ ، كما تحترم جميع العهود الدولية ، وعلى المسؤولين من رجال الدولة أن يستهدفوا المرحلة القصوى ، وأن يسيروا لتحقيقها حسبما تقتضيه المصلحة العامة » اهـ (١)

وأخيرا وضع اقتراح اكتفاء بالمذاكرة فقبل ، وانتهى الجدال حول المنهاج الوزاري.

موقف الحزب الوطني

أما « الحزب الوطني » الذي كان قد تآخى مع « حزب الاخاء » لمعارضة « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » فعلى الرغم من أنه لم يشترك مع الوزراء الاخائيين عندما توسدوا الحكم في ٢٠ مارت ١٩٣٣ ، فانه انفصل عن « حزب الاخاء » بعد أن صارت الوزارة اليه ، وأخذ يعقب سياسته السلبية ، التي تمشى عليها خلال عشر سنوات كاملات ، ثم ما لبث أن شرع في مناوءة سياسة الاخائيين ، والطعن في مبادئهم. ولا أدل على ذلك من البيان الذي أذاعه في يوم ٩ حزيران ، وهو البيان الذي سننشره في موضع آخر (٢).

وفي الوقت نفسه فان السيد مولود مخلص « أحد أعضاء الحزب الوطني » نشر في يوم ٣ مايس من سنة ١٩٣٣ البيان الآتي نصه :

بيـــان

يتساءلون كثيرا ، في الداخل والخارج ، عن مصير « وثيقة التآخي » المعروفة لدى الخاص والعام ، والتي اعتدى بنورها الحزبان ، واتفقا على بنودها ، ووقفا جنباً لجنب في معارضتهما للمعاهدة ، والقوانين الجائرة ، وقد كنت أظن أنهم في غنى عن هذا التساؤل ، بعد أن استبان ما كان مكتوما ، وظهر ما كان محتجبا ، (يقولون الحر تكفيه الاشارة) ...

أما وقد كثر التساؤل والالحاح ، فلم نر بدا من أن نصدع بالحق ، علـى ضوء الصراحة التي تحلى بها « الحزب الوطني » في أعماله ، فالى الرأي العام تلك الوثيقـة بنصها وحرفها :

---

(١) المصـــدر نفسه ص ٤٢ .

(٢) لقد كان من اهم ما تضمنته وثيقة التاخي بين الحزبين هو عدم قبول الحزبين تحمل مسؤولية الحكم والاشتراك فيه من قبل اعضائهما الا على اساس تعديل المعاهدة وحل المجلس النيابي واجراء انتخابات حرة ، ولما كلف حزب الاخاء بتاليف الوزارة في اذار سنة ١٩٣٣ لم يدع لعقد اجتماع مشترك بين الهياتين الاداريتين للحزب كما جرت في التشاور في الامور الهامة بل ارسل احد اعضائه وهو على ما اذكر السيد عبد المهدي المنتفكي لاستمزاج راي الحزب الوطني في هذا الشأن فأصر الحزب على وجوب التقيد بوثيقة التآخي .

مذكرات محمد مهدي كبه ص ٥١

١ ـ أن المعاهدة فاسدة ، وجائرة ، يجب تعديلها ٠
٢ ـ ان المجلس الحالي يجب أن يحل ، لانه لا يمثل البلاد ٠
٣ ـ ان الوزارة التي تؤلف ، يجب أن تعمل على الاساسين : الاول والثاني ٠

تم الاتفاق بين ممثلي « حزب الاخاء الوطني » و « الحزب الوطني » على أن يوحدوا جهودهم ، للوصول الى الاسس الثلاثة المدرجة أعلاه ، تنفيذا لاسس كتلة الاخاء الوطني ٠

٢٢ ـ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ ــ توفيق السويدي

الهاشمي ٠ رشيد عالي ٠ حكمة سليمان ٠ جعفر أبو التمن ٠ مولود مخلص ٠ محمود رامز ٠ اهـ

١ ـ أما حل المجلس والانتخابات ، فالحزب الوطني قاطع الانتخاب ، وعده غير مشروع لاسباب نشرها في بياناته ، وأعتقد ان قد قدر الحزب وأنصفه ، كل من له ذرة من الشرف ، والانصاف ، والذمة ، لهذه الامة التعيسة ، التي أصبحت فريسة للاجانب ، ومن والاهم ٠ والتي أضحت محرومة من القوت ، وعرضة لمختلف الامراض ، المادية ، والمعنوية ، تنتابها ، وتفتك بها ، فتكا ذريعا ٠ يتنعم طائفة منها بالخيرات ، فتسرح وتمرح ، غير ملتفتة الى ما يحيق بالشعب ، من مصائب ، وويلات ٠

٢ ـ الوزارة الكيلانية التي أكثريتها من الاخائيين ، وفيها عميدهم الهاشمي ، جاءت الى دست الحكم كالوزارات التي سبقتها ٠ وهي مخالفة للاصول الدستورية ، وعلى غير الاسس التي تعاهدوا عليها معنا (أي مع الحزب الوطني) بمقتضى الوثيقة المشروحة أعلاه والتي لا تقبل التلاعب والانكار ، وتناسوا الاحتجاجات التي رفعت منا ومنهم ، بصورة مشتركة ، ومنفردة ، الى المقام الاعلى ، وعصبة الامم ، وغيرهم ٠ والتي تتضمن التظلم ، والشكوى ، من المعاهدات الجائرة ، التي جعلوها في منهجهم من جملة العهود التي يجب احترامها ٠

٣ ـ ان هذه الاساليب هي التي تجعل الشعب في ارتياب ، وتزيل الثقة من رجال يتظاهرون باسمه ، ويتوسم فيهم الخير ، وغير خاف ان الثقة فوق كل شيء ٠

٤ ـ فاني بصفتي أحد مؤسسي « الحزب الوطني » أصرح للرأي العام ، أن الحزب الوطني في حل مما تحتمه وثيقة التآخي ، لان « حزب الاخاء » هو الذي خرق أحكامها ، وخرج على أسسها ، وهو الذي عاهد الله والوطن على اتباعها ، وتحقيق ما تنطوي عليه من مبادىء ٠٠٠

وسيثابر « الحزب الوطني » معتمدا على الله ، ومستمدا المعونة من الشعب العراقي الكريم ، في خدمته للأمة العراقية ، بصورة خاصة ، وللعرب عامة ، مهما كلف ذلك أعضاءه من التضحيات ، تحقيقا للعهود التي قطعها على نفسه وما النصر الا من عند الله ٠

٣ مايس سنة ١٩٣٣ ــ مولود مخلص

مقررات وزارية وحوادث مختلفة

١ ــ كانت « الوزارات المتعاقبة» قد عطلت عددا كبيرا من الصحف ، والمجلات ، مما عده المعارضون اضطهادا للحريات ، التي كفلها القانون الاساسي للبلاد ، فلما استوى « الاخائيون » على أريكة الحكم في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٣م ، اتخذوا القرار الآتي :

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩٣٣/٣/٢٢ عن جميع الصحف المعطلة ــ وكان عددها ٢٥ صحيفة ــ والسماح لها باستئناف الصدور ، فعلى أرباب الصحف ، التي يشملها هذا القرار ، مراجعة مكتب المطبوعات ، واتمام المعاملات القانونية اللازمة لاصدار صحفهم · اهـ

٢ ــ وكان « الاخائيون » قد تشكوا مرارا من منع المتصرفين تأليف الفروع المشروعة للاحزاب السياسية ، فلما صار الحكم اليهم ، أصدرت وزارة الداخلية الكتاب الآتي :

الى كافة المتصرفين

تود هذه الوزارة أن تبين لكم بأنها تتمسك بالقوانين ، وتحترم أنظمة الاحزاب ، والجمعيات ، المصادق عليها من قبلها · وعليه يجب السماح لتلك الاحزاب والجمعيات بتطبيق ما نصت عليه أنظمتها ·

٣ ــ وكانوا قد استنكروا كثيرا بعض القوانين الاستثنائية ، التي وضعتها الوزارتان السعيديتان : الاولى والثانية لتخفيف المعارضة ، فلما تألفت الوزارة منهم ، عهدوا الى « وزارة العدلية » أن تدرس ، وتدقق ، في قانوني المطبوعات ، والدعاية المضرة ، وتأتي بما يلائم الوضع الجديد ، الذي دخلت فيه الدولة العراقية ، وذلك باعداد لائحة قانونية لتعديل « قانون المطبوعات رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٢ » تعديلا يتفق وخطة الوزارة المعلنة في منهاجها ، والغاء « قانون الدعاية المضرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٢ » ·

وقد أقر المجلس النيابي قانون الغاء قانون الدعاية المضرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٢ في جلسته السابعة عشرة المنعقدة في يوم ٢١ أيار سنة ١٩٣٣ ، كما أقر قانونا جديدا للمطبوعات في جلسته الخامسة والثلاثين المنعقدة في يوم ٢٩ حزيران سنة ١٩٣٣ ·

٤ ــ أسندت رئاسة الديوان الملكي الى السيد علي جودت الايوبي بترشيح من حزب الاخاء الوطني ، وكان جودة أحد أركان هذا الحزب المعارض ·

٥ ــ أراد بعض المثقفين احياء « ذكرى الثورة العراقية الكبرى » في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٣ فالف « نقابة » تتصل بزعماء الثورة ، وتكاتب الجهات اللازمة ، وتعد المنهاج المقتضى للاحتفال ·

وبعد أن تقرر أن يكون هذا الاحياء في « قصبة الرميثة » في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٣م ، حيث أطلقت العيارة الاولى ، احتج بعض رؤساء العشائر ، الذين هم من قادة

هذه الحركة ، وممن ضحى بأعز ما لديه في سبيلها ، على اقامة هذا الاحتفال ، بدعوى أن القائمين به لم يأخذوا موافقتهم ، وان هناك أيادي تلعب من وراء ستار ، لاستغلال هذه الحركة ، والاضرار بصالح العروبة والوطن ، فاصدرت الوزارة أوامرها بمنع الاجتماع ، مهما كلف الامر .

وقيل في الاوساط : ان احتجاج الزعماء ، على اقامة هذا الاحتفال ، كان مدبرا ، دبرته الوزارة نفسها ومع هذا فقد ذهب القائمون بهذه الحركة ، ومن لف لفهم ، الى موطن الثورة ، وحاولوا أن يؤدوا « رسالتهم القومية » فوقع بينهم وبعض « أنصار الحكومة » نزاع كاد يؤدي الى ما لا تحمد عقباه ، واضطرت الحكومة الى تأجيله حفظا للامن ومنعا للدس .

العروبة في الميزان

نشر الاستاذ « عبد الرزاق الحصان » في أوائل عام ١٩٣٣ رسالة عنوانها « العروبة في الميزان » غمز فيها قناة الاكثرية الشيعية في العراق ، واعتبرها من بقايا الساسانيين القدماء ، واتهم بعض المدرسين الشيعيين ، في المدارس الاميرية ، بممالأتهم للفرس ، مما عده الغيارى على المصلحة العامة اعتداء في غير محله .

وقد بقي الكتاب مهملا في المكتبات ، دون أن يراجع عليه أحد ، شأن الكتب التي لا تلفت اليها الانظار ، أو لا تهواها النفوس ، ولكن ما كاد أحد أدباء الشيعة يطلع عليه ، وينشر مقالا في الرد على ما ورد فيه حتى تشوشت الاذهان في طول الفرات ، وجنوبي العراق .

أما الحكومة فقد عالجت الموضوع بحكمة وسداد فأوعزت الى « الادعاء العام » بتقديم صاحب الكتاب الى المحاكمة ، لينال ما يستحقه عمله ، فقضت المحكمة بادانته ، والحكم عليه بالحبس ، ولكن ذلك لم يفت في عضد القائمين بالحركة ، فاسترسلوا في الاحتجاج ، وأمطروا الدوائر الحكومية وابلا من برقيات الاستنكار ، ووقعت في النجف ، وكربلاء ، والحلة ، والكوفة ، والكاظمية ، حوادث أسف لها المخلصون ، وهاجم فريق من أهل « النجف » مستودعا للسلاح في مركز القضاء ، وأطلق المسجونين ، فسارعت « حكومة بغداد » الى تزييد قوات الشرطة هناك ، لحفظ الامن ، وأوفدت متصرف لواء كربلاء « السيد محمود أديب » الى علماء النجف ، وأدبائها ليفهمهم أن الحكومة مهتمة في الامر ، ومتخذة أشد التدابير اللازمة لمنع نشر أمثال هذه الكتب في المستقبل ، وعلى هذا هدأت الافكار ، وعاد المضربون الى مزاولة أعمالهم ، وصودر الكتاب من الاسواق ومن المكتبات (١) .

---

(١) كان العلامة الاكبر الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، بذل مجهودا عظيما في اطفاء الفتنة التي نجمت عن نشر كتاب الحصان ، وقد شكره الملك فيصل الاول على موقفه هذا بكتاب شخصي مطول ، فرجونا سماحة الشيخ ان يوافينا بهذا الكتاب للنشر فتفضل علينا بهذا الجواب وهو :

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد

ونشر الاستاذ السيد « محمد صادق الصدر » في تلك الآونة كتابا سماه «الشيعة» استند فيه الى كتاب « أهل السنة » وقد هاجم الكتاب المصريين ، الذين أساؤوا الى الشيعة ، في بعض كتاباتهم فهيج كتابه خواطر « أهل السنة » وجعل الصحف «المتطرفة» تنتهز هذه الفرصة للدس والوقيعة ، واضطر عميد الحزب الوطني (وهو شيعي) الى نشر البيان الآتي بعد أن بلغ التوتر بين الطائفتين المسلمتين « أهل السنة وشيعة علي ابن أبي طالب » حد الخطر مع كل أسف ·

بيـان من الحزب الوطنـي

ما وضعت الحرب العامة أوزارها الا امتشق الشعب العراقي حسامه ، وخـاض غمار الحرب ثانية ، مع أعظم دولة في العالم ، وهو منهوك القوى ، لا طاقة له بأن يتحرك ، أو يتململ ، لما انتابه من خسائر في الانفس ، والاموال ، في الحرب العالمية ·

حارب الاحتلال حربا كانت لها روعتها في تاريخ الامم الضعيفة ، فلم يعز عليه مال ، ولا ولد ، لاعتقاده بأن الموت خير من حياة الذل والاستعباد · ولكن الطالع أبى الا أن تكون عاقبة أمره ، بعد تلكم الضحايا ، أسوأ مما كانت قبلهـا · فقد تقيـد بمعاهدات ، واتفاقات وضمانات ، لم يتقيد بمثلها من ذي قبل ·

عزيزي الاديب الالمعي الشريف الحسني زادت حسناته ودامت بركاته

وردني كتابك بخصوص كتاب المرحوم فيصل على اثر اطفائنا ، بتوفيقه تعالى ، نائرة فتنة الحصان التي اضربت النجف فيها اربعة او خمسة ايام ، وعطلت الاعمال ، واغلقت الاسواق ، وسرى الى لواء الحلة ، والديوانية ، وجميع ضواحيها ، وكان فيصل متهيئا للسفر الى لندن فلم يستطع النزوح عن العراق ، وهو في اشد الاضطراب . وكان متصرف كربلاء ، محمود اديب ، والقائم مقام المرحوم سيد جعفر حمندي ، فتوجه المتصرف مع رشاشين وما عنده من الشرطة الى النجف لقمع الفتنة ، واطفاء النائرة ، فازداد هياج الجنفيين وحاصروه ، هو والشرطة في السراي ، يريدون الفتك به . فاستغاث حمندي بالمرحوم السيد ابو الحسن ، فأرسل ولده مع المرحوم الجواهري ، والسـيد محمد علي ، والجزائري ، وغيرهم ، فلم تهدأ الجماهير بل زاد حماسهم وهوساتهم حول السراي ، بأسلحتهم النارية . وكنت محتجبا في داري ، وامرت ان لا تفتح الباب لاحد فتسلقوا الجدران من بيوت الجيران : حمندي ، وعبد الرزاق شمسة ، وبقية الموظفين ، يبكون بكاء الثواكل ، ويصرخون احقن دماءنا فليس لها سواك ، والا فسنقتل جميعا ، ويعود جيش الاحتلال في الحال ، فخرجت الى الصحن ظهرا ، ووقفت في مرتفع ، وامرت الناس بالهدوء ، فتراجعت الجماهير عن السراي ، ووعدتهم ان اصعد المنبر عصرا واخطب ، فسكتوا ، وامتلأ الصحن عصرا واستمرت الخطبة الى غروب الشمس ، وما انحدرت من المنبر حتى فتحت الاسواق ، وعادت المياه لمجاريها ، وجاءني محمود اديب ليلا شاكرا ، ورجع الى كربلاء صبحها ، وكتب لي الملك فيصل كتابا مفصلا يشكرني فيه ، وسافر بعد يوم او يومين ، وقد مضى على الحادثة عشرون سنة تحقيقا ، وكنت محتفظا بالكتاب ولكن طول المدة ، وتقلب الاسفار ، والانتقال من دار الى دار ، اوجب ذهولي عنه ، وعهدي به اوراق المدرسة ، ويحتاج الفحص الى فراغ وقت يعسر علي حالا ، ولا ادري موجود هو او تالف ، وعلى كل فاني اترقب حصول فرصة البحث عنه ، واذا وجدته لم اتأخر عن ارساله عينا او صورة ان شاء الله وارى من واجبي مساعدتكم من كل ناحية على مساعيكم المشكورة ، ومؤلفاتكم النافعة ، زاد الله في نشاطكم وتوفيقكم ، وبارك الله فيكم ولا برحتم مؤيدين بدعـاء .

النجف الاشرف سلخ صفر الخير سنة ١٣٧٢ محمد الحسين آل كاشف الغطاء

وشر من ذلك ، أن تتفرق صفوفه ، بعد أن كانت كالبنيان المرصوص ، وتنقسم كلمته ، بعد أن كانت لا تقبل التجزئة والانقسام ، على اختلاف الطوائف ، والعناصر ، والمذاهب ، والاديان ، وتلك هي الغاية التي يتمناها من لا يروقه صفاء الود بين أبناء الامة ، وحنان بعضهم على بعض ، وهذا هو السلاح القاتل الذي يصوبه الشعب الى قلبه ، وينتحر به ولات حين مناص •

ان المدافع ، والدبابات ، والطيارات ، والاساطيل ، والمدرعات ، لا تحقق الفوز في المعامع ، اذا لم تعضدها الوحدة بين أفراد الامة ، على اختلاف طبقاتها ، ونزعاتها ، والصفوف المتراصة ، والعقيدة الراسخة •

واذا ما تحققت الوحدة ، وهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها ، فالنصر حليفها ، بدون شك ، ولا ريب فـ (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) •

والآن ، والعراق في أشد الحاجة الى جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف ، ليزيح عنه ، ولو بعض الشيء ، ما أصابه من جور واجحاف ، وفي طلائع الشتات ، تلوح في أفق العراق لتعكير الصفو على أبنائه ، ومن ورائها شبح مخوف ، يحاول تمزيق شمل الوحدة ، لا سمح الله ، فان من الناس من راح يقلب صحائف التاريخ ويبحث عن روايات عبثت فيها أهواء السياسة ، أو تحكمت في مضامينها العاطفة ، فتخللها الشيء الكثير من الافراط والتفريط والشذوذ ، وتتخذ منها ذريعة المتنافرين الاخوين • وأن منهم من أراد أن يبحث في اختلاف الفقهاء ، في مسائل لم تكن من أصول الدين ، ولا هي ركن من أركان الايمان ، أو مبدأ من مبادىء الشريعة الاسلامية ، دواعي للجدل والخصام بين المسلمين ، واشغال الرأي العام بما هم في غنى عنه ، لا سيما والبلاد في محنتها ، والمسلمون في مشارق الارض ومغاربها ، يئنون مما هم فيه من عذاب الوضع السياسي الذي لو أصيب به غيرهم ، لما هجعوا ، ولكانوا يدا واحدة على من يريد بهم سوءا •

وهذه الامم أمامنا تستعد لاستعادة مجدها بالاتحاد وجمع الكلمة ، وحالتنا ، نحن معاشر العراقيين ، أسوأ الحالات ، أفلا يجدر بنا أن لا نفكر اليوم الا في أمر واحد ، وهو الكفاح المشروع لنيل حريتنا التي ننشدها منذ أربعة عشر عاما ، وضحينا في سبيلها كل غال ورخيص ، لا لتحليل آراء السلف في مسائل فرعية لدينا من الوقت ، بعد اتفاقنا ، ما يمكننا من حلها ، فأجمعوا كلمتكم واتحدوا ، وكونوا عباد الله اخوانا ، واعتصموا بحبل الله جميعا ، ولا تفرقوا فتفشلوا ، وتذهب ريحكم •

بغداد ٢٨ تموز سنة ١٩٣٣ — المعتمد العام «أبو التمن» (١)

---

(١) جريدة «العالم العربي» العدد (٢٨٧٨) بتاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٣٣ •

الملك فيصل يزور لندن

رسالة ملك الانكليز

بمناسبة انخراط العراق عضوا في عضوية « عصبة الامم » ارتأت الحكومة البريطانية ، أن يزور جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، مدينة لندن ، زيارة رسمية ، فوجه جلالة الملك جورج الخامس ، ملك الانكليز ، الى جلالته هذا الكتاب :

سيدي الاخ

ولو اني قدمت الى جلالتكم برقيا تهاني بمناسبة دخول العراق عصبة الامم ، الذي تحققت به الاماني القومية التي يصبو اليها شعبكم منذ زمن طويل ، فاني أشعر بأني لا أستطيع أن أدع الفرصة تمر بدون أن أرسل الى جلالتكم بيد السر فرنسيس همفريز ، سفيري ، هذا الكتاب دليلا على سروري وامتناني العميقين بهذه الخاتمة السعيدة الغالية على جلالتكم وعلى شعبكم ، وتأييدا لتمنياتي الاكيدة لاضطراد نجاح مملكتكم في العصر الجديد من تاريخها الذي تفتتحه بسعادة ٠

ان من بواعث سروري العظيم أن أكون قادرا على الاعراب عن هذه الاحساسات الى جلالتكم خطيا ، ولي الامل أن يكون في استطاعتكم زيارة هذه المملكة كضيف شرف عندي في بحر الصيف المقبل ، وبذلك تهيئون لي فرصة ملائمة جدا لكي أجدد لجلالتكم شخصيا التمنيات الطيبة التي أقدمها الان لسعادتكم وسروركم مع تأكيد الصداقة الثابتة والتقدير الفائق ، سيدي الاخ ٠

بلاط بوكنكهام ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٢ أخو جلالتكم الحميم : جورج ر٠ آي

ولما عرض هذا الكتاب على « مجلس الوزراء العراقي » ارتأى المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ تشرين الثاني من هذه السنة « ان اجابة هذه الدعوة مما يزيد في توطيد أواصر الصداقة والصميمية الوثيقة الموجودة بين المملكتين العراقية والبريطانية» اهـ

المؤتمر الاقتصادي

وفي الوقت نفسه ، وجهت دعوة رسمية الى الحكومة العراقية للاشتراك في المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي تقرر عقده في لندن في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٣م فقررت الحكومة العراقية قبول هذه الدعوة وصدر هذا الكتاب :

الرقم ١٩٢٢ التاريخ ١٩٣٣/٥/٣١

الى فخامة وزير المالية ــ فخامة وزير الخارجية ــ معالي وزير الاقتصاد والمواصلات

أمرت أن أبلغكم أن مجلس الوزراء اطلع في جلسته المنعقدة في ٢٧ــ٥ــ١٩٣٣ على كتاب رئاسة الوزراء المؤرخ في ٣ــ٥ــ١٩٣٣ وعلى قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسة ٢٩ــ١١ــ١٩٣٢ ووافق على غياب جلالة الملك المعظم عن البلاد العراقية للسفر الى انكلترة

كما أنه قرر ما يأتي :

١ ـ أن تكون الحاشية الملكية مؤلفة من وزير الخارجية ، ورئيس التشريفات ، والمرافق شاكر بك الوادي ، والدكتور سندرسن باشا ٠

٢ ـ أن يتألف الوفد الوزاري من كل من وزراء المالية ، والخارجية ، والاقتصاد والمواصلات ، وأن يكون في امكانه الاستعانة بكبار الموظفين العراقيين الموجودين في لندن ، عند زيارة صاحب الجلالة الملك المعظم ، على أن تكون مهمة هذا الوفد ما يلي :

أ ـ المذاكرة مع البيوت المالية للحصول على دراهم تكفي لانجاز المشاريع الكبرى ، وفقا للفقرة السادسة من قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦ـ٥ـ١٩٣٣

ب ـ الاشتراك في مذاكرات المؤتمر الاقتصادي العالمي ، وتمثيل العراق فيه حسب مقتضيات قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن ٠

ج ـ المفاوضة مع الحكومة البريطانية للبت في قضية السكك الحديدية ، على أساس وجهة نظر الحكومة العراقية ، التي بلغ بها السفير البريطاني ، استنادا الى كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٦٣ والمؤرخ في ٢٥ نيسان سنة ١٩٣٣ ٠

د ـ البحث مع الحكومة البريطانية في قضية وضع التعريفة الكمركية الموضوعة على الشعير والتمر ٠

هـ ـ التماس مع الشركات النقلية البحرية لجعل أسعار الشحن معتدلة ، وغير متحولة تحولا كبيرا ٠

و ـ الفات نظر الحكومة البريطانية الى نتائج التهريب الواقعة من الكويت ، بقصد فتح دائرة كمركية عراقية فيها ، واستيفاء رسوم معادلة لرسوم العراق ، وارجاع ما يزيد من الرسوم المستوفاة عن البضائع المستهلكة في الكويت ٠

ز ـ البحث في امكان تأليف مصرف حكومي بالاتفاق مع أحد البنوك القديرة ٠

ح ـ البت في قضية التسهيلات الكمركية للبضائع الواردة الى العراق عن طريق فلسطين بالترانسيت ، عند اخراجها من ميناء حيفا ، ومرورها من فلسطين ٠

٣ ـ (أ) يتقاضى الوفد الوزاري والحاشية الملكية مخصصات ايفاد ، وفق الحدود المعينة في المادة السادسة من نظام مخصصات الايفاد رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣ ٠

(ب) تحتسب على الخزينة العامة مصروفات هذه السفرة الملكية حسب الاصول ٠

(ج) يكون رئيس التشريفات في البلاط الملكي مسؤولا عن مسك الحساب وتقديم وثائق ومستمسكات الصرف الى مديرية المحاسبات العامة حسب المعتاد ٠

(د) تحتسب على الخزينة العامة أثمان الكساوي الرسمية التي أحضرت بصورة خاصة لهذه السفرة الملكية ، وكذلك اجرة الخياط الخاص الذي خاط الكساوي المذكورة ٠

سكرتير مجلس الوزراء

نسخة منه الى رئاسة الديوان الملكي ـ وزارة المالية

وقد صدرت الارادة الملكية ـ بهذه المناسبة ـ باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية ، حكمة سليمان ، ومنصب وزارة المواصلات بالوكالة الى وزير الدفاع، جلال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ·

دعوات أخرى

وبمناسبة قيام الملك فيصل بهذه السفرة الميمونة تلقى جلالته دعوة من جلالة ملك البلجيك ليكون ضيفا عليه في أثناء طريقه الى لندن ·

وقد تحرك الموكب من بغداد على متن طائرة خاصة في يوم ١١ صفر ١٣٥٢هـ و٥ حزيران ١٩٣٣م فوصل الى « عمان » في اليوم نفسه ولبث فيها الى اليوم التاسع من الشهر المذكور · وفي يوم ١٠ حزيران توجه الى « القاهرة » فـ « الاسكندرية » وأبحر من هناك الى « جنوه » حيث أصبح بضيافة ملك البلجيك ، وفي يوم ٢٠ من الشهر نفسه وصل الملك فيصل الى محطة فكتوريا في « لندن » فاستقبل استقبالا منقطع النظير ، وأقيمت لجلالته حفلات فخمة دلت على عظم المنزلة التي يتمتع بها العاهل العراقي في قلوب أبناء التايمس ، ثم غادر « لندن » الى المصيف الخاص بجلالته ·

أما الوفد العراقي فقد اشترك في المؤتمر الاقتصادي اشتراكا رسميا ، وبعد أن أتم مهمته شرع يفاوض الحكومة البريطانية والشركات الكبرى فيما جاء في الكتاب الرسمي المثبت نصه قبلا ·

تقرير الوفد الاقتصادي

وفيما يلي التقرير الذي قدمه « الوفد المفاوض » عن نتيجة مباحثاته :

١ ـ المذاكرة مع البيوت المالية فقرة (أ) من قرار مجلس الوزراء مرقم ٢ المؤرخ في ١٩٣٣/٥/٣١

فاوض الوفد أهم بيت مالي في انكلترة ، وهو محل بيرنغ اخوان ، موضحا أن العراق لا يحتاج الى أي مال في الوقت الحاضر · أما اذا أحال مشروعي الغراف والحبانية وجسري بغداد في المناقصة مرة واحدة فربما احتاج بعض القرض ، ولكن الوفد يأمل ـ في هذه الحالة ـ أن يعرف الشروط اللازمة للحصول على المال ، وبعد مفاوضات استغرقت ثلاث جلسات تقرر أن يكتب محل بيرنغ اخوان رسالة بهذا المآل تتضمن الشروط التي تم الوصول اليها وهي :

أ ـ ان المبالغ التي يجب أن تخصص من واردات النفط لاطفاء الدين لا تتجاوز الفوائد المترتبة على الدين مع مقدار الاطفاء ·

ب ـ اذا استلفت الحكومة مثلا ٩٠٠ الف باون ثم وجدت أنها لا تحتاج الى غيرها فلها أن تسدد أقسام السلفة من أقدم تاريخ لاستلام السحبة غير المسددة ·

جـ ـ يجب أن لا تتجاوز فائدة السلفات ٤ ٪ ·

د ـ أن يسعى المحل للحصول على أفضل شروط ممكنة لعقد القرض ٠

٢ ـ المؤتمر الاقتصادي « فقرة ب من قرار المجلس المذكور » ٠

اشترك الوفد في جلسات المؤتمر ، وقدم ثلاث مذكرات عن أحوال العراق ومطاليبه ، كما أنه اشترك في الهدنة الكمركية ريثما ينجز المؤتمر عمله ٠ ويعتقد الوفد العراقي أن بين أسباب فشل المؤتمر ، عدم شعور الدول الممثلة فيه بحلول الوقت لضرورة اتخاذ تدابير مشتركة لمعالجة الازمة الراهنة ٠

٣ ـ قضية السكك الحديدية « فقرة جـ من القرار المذكور » ٠

أرادت الحكومة البريطانية أن تتجنب البحث في تعديل الاتفاقية ، وسعى ممثلوها لحصر المذاكرة ضمن اللائحة المعدة لتأليف النقابة ٠ فأوضح الوفد ضرورة تخلي بريطانيا عن الاساس الذي بنيت عليه الاتفاقية القائمة ، ومع ذلك فانه عالج موضوع اللائحة المذكورة ٠ ومع ان الحكومة البريطانية سلمت بوجوب تسجيل الاملاك جميعها باسم الحكومة العراقية ، وسلمت بعدم وجوب وضع الممتلكات الثابتة كضمان أو كتأمين لكل قرض تعقده ، فقد بقيت بعض النقاط موقوفة كقضية تشغيل السيارات من رؤوس المحطات ، وقضية مناوبة رؤساء النقابة ٠٠ الخ ٠ غير ان الجهود التي بذلها الملك أدت الى اعتراف الوزراء البريطانيين بأحقية وجهة النظر العراقية القائلة بوجوب ترك حق الحكومة البريطانية في السكك الحديدية وتسليمها الى العراق دون بدل ، على أن تدار كمؤسسة تجارية ، ويكون حسابها مستقلا عن حساب الميزانية ٠

٤ ـ التعرفة الكمركية « فقرة د من القرار » ٠

بسط الوفد العراقي وجهة نظره ، طالبا الغاء الرسوم المفروضة على الشعير الا أنه وجد صعوبات كبيرة في امكان ذلك ولكنه نجح في قضية التمور ٠

٥ ـ الاتصال بشركات النقل « الفقرة هـ من القرار » ٠

لم يتوصل الوفد في الاجتماعين اللذين عقدهما مع ممثلي شركات النقل الى نتيجة مرضية لتثبيت أجور النقل بصورة تمنع تحولها الفجائي للاعذار التي بذلتها ، ومع ذلك فبواسطة نقابة موردي التمور تمكنا من الحصول على أجور نقل أقل من السابقة ٠

٦ ـ التهريب في الكويت « فقرة و من القرار » ٠

شرحت هذه القضية في مذكرة مفصلة ، وقر القرار على أن يجتمع في بغداد كل من قنصل بريطانيا في الكويت ، والمقيم في الخليج للمذاكرة وبعد الاتفاق ، يفاتح شيخ الكويت لاتخاذ التدابير ٠

٧ ـ البحث في امكان تأسيس مصرف حكومي « فقرة ز من القرار » ٠

لم يبحث الوفد هذه القضية خشية تعذر القرض المنتظر ٠

٨ ـ التسهيلات الكمركية « فقرة ح من القرار » ٠

أوضحنا ما توصلنا اليه مع فلسطين ، وينتظر موافقة بريطانية ٠

قام الوفد كذلك ببحث قضية النفط ، وتأسيس المصفي ، وبمكالمة الوفد الياباني لتصدير البضائع العراقية الى اليابان ، وكذلك بالمكالمة مع الوفد الاسباني لالغاء الرسوم الاضافية على التمور واقترح أن يصدر البيان التالي :

بغداد ٧ــ٨ــ١٩٣٣ رئيس الوفد ي٠ الهاشمي

موضوعات أخرى

وكانت هنالك مواضيع أخرى كلف الوفد الوزاري بالمفاوضة عليها لكنها بقيت مكتومة حتى أذاعت أمرها الصحف الانكليزية واليك ما كتبته جريدة الـ « سنداي اكسبرس » :

« ان العراقيين جاؤوا الى لندن ليساوموا ، جهد المستطاع ، بشأن سكة الحديد التي تريد السياسة الانكليزية مدها بين حيفا وبغداد ، فألفوا ولاة الامور من البريطانيين لا يقلوا عنهم ان كانوا لا يزيدون عليهم تمسكا بسياستهم ، وقد تم الاتفاق مبدئيا على أنه عندما تنتهي أعمال المسح لهذه السكة ، تضمن بريطانيا قرضا للعراق للانفاق منه على انشاء القسم العراقي من سكة الحديد ٠ أما القسم الفلسطيني منها فيكون من شأن حكومة فلسطين التي تدعمها انكلترا طبعا ، ويقدر مجموع نفقات هذه السكة بمبلغ يتراوح بين خمسة وثمانية ملايين جنيها ٠

« وقد أوعز الى الوزراء العراقيين أن يصرفوا النظر عن مطاليبهم بشأن تعديل المعاهدة بين انكلترا والعراق ، وعلى الاخص المواد التي تنص على بقاء قوة سلاح الطيران الملكي في العراق ، وقيل لهم أيضا أن حراس المطارات يجب أن يكونوا تحت السيطرة البريطانية لا العراقية ٠

« وأما المال الذي لا يزال العراق مدينا به لبريطانيا ، عن ثمن السكة الحديدية العراقية ، فيجب أن يوفى ، وكان من مطاليب العراقيين التي أصروا عليها أن تتنازل بريطانيا عن هذه السكك من غير مطالبة ببقية النفقات ، ولكنهم أقنعوا ، على ما يظهر ، بوجوب التخلي عن هذا الطلب » (١) ٠

هذا ما كتبته الصحف الانكليزيـــة ، ونقلته عنها صحـــف مصر ، وفلسطيـــن ، وسوريا ، والعراق وقد أذاعت الوزارة بيانها في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٣٣ نفت فيه (صحة ما شاع في الصحف من ان اتفاقا قد تم بشأن خط حيفا ــ بغداد ولم تجر أي مفاوضة في ذلك) ٠

أما قضية تعديل المعاهدة وثمن السكك الحديدية فلم تنشر الحكومة أي بـــلاغ تكذيبي ٠

وقد عاد الملك فيصل الى بغداد في اليوم الثاني من شهر آب ١٩٣٣ أثر ظهـــور

---

(١) جريدة الطريق «البغدادية» العدد (١٠٢) ٠

فتنة التياريين وعاد معه وزير الخارجية « نوري السعيد » أما وزير المالية « ياسين الهاشمي » ووزير الاقتصاد والمواصلات « رستم حيدر » فقد تأخرت عودتهما في العاصمة البريطانية ·

عود على بدء

تتضمن وثيقة التآخي التي وقع عليها أركان الحزبين المعارضين « الحزب الوطني العراقي » و « حزب الاخاء الوطني » في ٢٣ تشرين الثاني من سنة ١٩٢٠م ، ونشرنا نصها قبلا ، نصا صريحا بتعديل « معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ » لانها جائرة ، وعدم جواز دخول أحد من الموقعين عليها في الحكم الا على أساس تعديل هذه المعاهدة ·

وكان « حزب الاخاء الوطني » يعلن أراءه في وجوب التمسك بهذه الوثيقة في كل فرصة حتى انه أذاع في ٩ مارت ١٩٣٣ (أي قبل أن تصير الوزارة اليه بثمانية أيام) البيان الآتي نصه :

١ ــ يتمسك الحزب بالمبادىء التي سار عليها من تأييد الحريات الدستورية ، وتسهيل ممارستها ، واحترام القوانين ، والعمل بما لديه من الوسائل ، لمقاومة التصرفات المخلة بهذه المبادىء ·

٢ ــ يتمسك الحزب بالمبادىء التي تآخى لتنفيذها مع الحزب الوطني ·

٣ ــ يسعى الحزب لتحقيق الغايات التي من أجلها تألف ، ويعارض كل فكرة ، أو عمل أو تشريع ، لا يأتلف مع تلك الغايات (١) ·

٤ ــ لما كان الحزب قد وضع مبدأ تحقيق المصالح العامة ، فوق المنافع الحزبية والشخصية فلا يحجم ، والحالة هذه، عن مؤازرة أو تأييد ، أية هيأة حكومية أو سياسية، يرى من أعمالها انها واضعة المصلحة الوطنية نصب عينيها ، وسائرة على هذا النمط·اهـ

فلما تألفت أكثرية هيأة « الوزارة الكيلانية » من الاخائيين ، ونشرت الوزارة منهاجها ، كان هذا المنهج موضوع نقد شديد ، ولما شرع المجلس النيابي في المذاكرة حول الميزانية العامة بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٣م ، استأنف خصوم الوزارة مهاجمتها ، حيث جرت العادة أن يتطرق النواب الى سياسة الدولة العامة عند بحث الميزانية العامة، وعند المناقشة على خطاب العرش ·

لم نجد في جل الخطب التي هوجمت بها « الوزارة الكيلانية » أثناء الكلام على الميزانية العامة ما هو جدير بتسجيله ، ولا سيما بعد أن سجلنا في صدر هذا الفصل

---

(١) بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي الى الاخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والادارية والاقتصادية ومقاومة التصرفات الشخصية التي لا تأتلف والمصلحة العامة والعمل على تأليف راي علم عراقي لمكافحة كل ما من شانه ان يشوب استقلال البلاد بأية شائبة او يخل بالوحدة العراقية او ينافي احكام القوانين ·

(عن المنهاج الاساسي لحزب الاخاء)

أقوال النواب الذين انتقدوا « منهاج الوزارة » وطعنوا فيه ، فلـزم علينا ، والحالـة هذه ، أن نسجل بيانات المسؤولين حول الانتقاد الذي وجه اليهم :

قال وزير المالية ، ياسين الهاشمي :

« اني مسرور كل السرور من اهتمام النائب المحترم في قضايانا الخارجية ، أو المتعلقة بأمانينا القومية ٠ لا أعتقد ان أحدا من الوزراء العراقيين يكون أقل حرصا على مصالح العراق من الدول الاجنبية ٠ اننا جميعا نعتبر ان وجود المطارات الحربية في العراق ، اذا كان محتما علينا بسبب معاهدة ، فيجب أن نسعى لنأخذ حظنا من القوة لنزيل عن عاتق الحليفة هذا التكليف ، وان هذا الغرض لا يزال أمامنـا ، وهو هدفنا الذي نسعى لتحقيقه في القريب العاجل ان شاء الله ، ولكن تجهيز الدولة بما تحتاجه من القوة العسكرية والبحرية والجوية لا يتم بالقاء الخطب ، واظهار التمنيات ، بل انه يتم بالعمل المتواصل ، وتثقيـف أبناء البلاد ، وتفهيمهـم معنى الوطنيـة الصحيحة ، ودعوتهم الى الواجب » (١) ٠

وقال رئيس الوزراء في ص ٢٢٧ من المحضر نفسه :

« أظن كلنا نعلم ما لنا سياسة خارجية سوى تحقيق أماني الشعب المقدسـة ، في أقرب فرصة ممكنة ، تلك الاماني التي يتمناها كل مخلص لبلاده ٠

سادتي !

نحن واضعون هذا الهدف الاسمى نصب أعيننا ، وسائرون لتحقيقه بكـل حزم ، مسترشدون بالآراء القيمة والصائبة لصاحب الجلالة الملك المعظم ، وها نحن أيها السادة واثقون من النجاح والظفر » ٠ اهـ

وقد رد المعارضون على ملاحظات المسؤولين في المعاهدة وذيولها ردودا مطولـة تكررت فيها الطعون والانتقادات ، ووجهوا اليهم قارص الكلام ، وشديد القول ، فاضطر وزير المالية الى أن يعيد البحث في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ويوضح وجهـة نظـر الاخائيين فيها بقوله :

« ان انتقاد الاخائيين للمعاهدة المذكورة لا يعني انها واجبـة الالغاء ، بعـد أن أبرمها المجلس السابق ، وأصبحت عهدا دوليا واجب الاحترام ، وانه وزملاءه يواصلون السعي لتعديل ما لاحظوه من مواطن الطعن فيها ، بما يحقق الاماني الوطنية » ٠

وقد انتهز « الحزب الوطني » المناقشة التي جرت حول تعديل المعاهدة ، فأعلن انفصاله عن « حزب الاخاء الوطني » الذي كان قد تعاقد واياه في أيـام المحنة ، ونشر في يوم ٩ حزيران ١٩٣٣ البيان التالي :

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٢ م ص ٢٢٣ ٠

من الحزب الوطني العراقي

تريث الحزب الوطني في بيان موقفه ازاء الوزارة الكيلانية ، متوسما فيها الخير ٠ لان أكثر أعضائها من الذين شاطرهم الجهاد في ساعة المحنة ، وتآخى معهم على أسس كان الامل أن لا يحيدوا عنها قيد شعرة ، وغض النظر عن اشتراكهم في المسؤولية مع رجال يختلفون عنهم في المبادىء سلبا وايجابا ، ويمقتون سالف أعمالهم التي اعتبروها من جملة النكبات على هذا الوطن ، ولم يابه لتاليفهم الوزارة على صورة غير دستورية ، مؤملا أن يكون وراء الاشتراك والتأليف على النمط المذكور ، دهاء يأتي بما ينفع البلاد ، حتى مضت ثلاثة شهور ، وبدت طلائع أمور لم تكن في الحسبان ٠ واذا بالوزارة الكيلانية تسير على قدم الوزارات السابقة ، وربما جاءت متممة لاعمالها ، بما هو أشد خطرا على مستقبل البلاد ، فكان لزاما أن يذيع الحزب كلمة على الرأي العام ، يوضح فيها خطورة الموقف ، والمخاوف الملمة به :

١ ـ استقالت وزارة ناجي بك شوكت ، بعد أن أفتتح عهد المسؤولية والاستقلال، المبشر بهما ، ببدعة (الكتلة) التي اجتمعت في ظل القوانين الاستثنائية ، وبدون منهاج ، كما صرح وزير المال الحالي ، والشعب بحكم المقاطع للانتخابات ، ولم يعلم سبب سقوطها في الساعة التي حازت فيها ثقة الاكثرية الساحقة ٠

٢ ـ وخلفتها الوزارة الكيلانية ، وهي أجنبية عن الكتلة ، لانها لم تؤلف من بين أعضائها ، البالغ عددهم ٧٤ عضوا ، كما صرح فخامة رئيس الكتلة ٠

٣ ـ وكان المنتظر من الوزارة أن تستأنف الانتخابات النيابية ، لاعترافها بعدم مشروعيتها في قاعة البرلمان على لسان أحد وزرائها قبل الاستيزار ببضعة أيام ، وأن تحترم الدستور ، وتشرع بتعديل المعاهدة ، كما جاء في تصريحاتها الحزبية ، وكما نصت عليه وثيقة التآخي ، واذا بها تقف أمام الكتلة ، معترفة بها ، وبمشروعيتها فعلا ، وتحترم المعاهدة بصورة رسمية ، وتصرح للملأ (بأن المعاهدة خطوة الى الامام لا تنكر) بعد انتقادها منهاج الوزارة ، لخلوه من التصريح بتعديلها ، ويقول رئيس الوزراء (ان هذا لا يعني عدم تنفيذ المعاهدة ، وقد شرعها المجلس) والمجلس الذي شرعها أبت شهامته أن يعد من نوابه ، فاستقال منه ، مع زملائه الاخائيين ، وكثيرا ما وصفه بأنه لا يمثل البلاد ٠

ويعارضه وزير المال بقوله :

ان المعاهدات يصادق عليها من قبل المجالس التشريعية ، وان الامة العراقية لم تتمثل بعد تمثيلا صحيحا في جميع تشكيلاتها،الى غير ذلك من التناقض في آراء الوزراء وآراء الوزير ذاته ، والتباين المؤدي الى تعريضات غير مرغوب فيها بين الكتلة والوزارة ، وبين الوزراء أنفسهم ، كما وقع بين وزيري المال والاشغال ، حول ميزانية الدولة ، وهما على جناح السفر الى البلاد الاجنبية ، للقيام بأعمال خطيرة ، وفي مثل هذه الحالة

تسقط الوزارة عادة مهما كان نوع الحكم ، اذا تبين ان ليس هنالك اعتماد بين الوزارة والكتلة فلا تضامن بين الوزراء ·

٤ ـ ومن بين هذه الاضطرابات تترشح معميات ، من شانها أن تلقي الرعب في القلوب ، كالتنويه عن حراسة المطارات الانكليزية ، من قبل قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، المراد منها غير الجيش العراقي ، مما يحمل على الظن بأنها ستؤلف من الآثوريين ، وفي ذلك ما فيه من الخطر المهدد للامن في العراق ·

ولدى المذاكرة في قاعة البرلمان ، تناقضت آراء الوزراء ، فأجاب وزير المال بأن وجود المطارات يشوب الاستقلال التام ··· الخ · ويعارضة وزير الدفاع بقوله (··· وأنا أعتقد بضرورة بقاء المطارات لمدة طويلة) ·

٥ ـ وما تذيعه الصحف الاجنبية من عقد قرض ، وعلاقة هذا القرض بانشاء قسم مهم من خط حيفا ـ بغداد الحديدي ، وبناء مخافر لحراسته على نفقة العراق ، تنم عنه تصريحات الوزراء في مضمون الاجوبة على أسئلة النواب ·

٦ ـ ومنها تتعهد الحكومة العراقية بسد العجز ، الذي يظهر كل عام في ميزانية هذا الخط ، من واردات النفط ، كما يفهم من عبارة (المشاريع الكبرى) عند البحث عنها ، وعن محل صرفها ، بعد استثناء الغراف ، وغيره من المشاريع الحيوية · ومعلوم أن نصف واردات النفط هو دين على العراق ·

٧ ـ فاذا تحققت هذه المخاوف ـ والعياذ بالله ـ فان الاخطار التي تتولد منها ستنسي الشعب العراقي أخطار المعاهدات ، والمقاولات السابقة ·

لذلك يرى « الحزب الوطني » من واجبه أن ينبه الى هذه الاخطار المهلكة قبل وقوعها ويسعى لمقاومتها على قدر الاستطاعة ، متوكلا على الله ومعتمدا على ثقة الشعب ومعاضدته المشهودة في مواقف عديدة ومن الله التوفيق ·

المعتمد العام للحزب الوطني

بغداد ٩ حزيران سنة ١٩٣٣ — محمد جعفر أبو التمن (١)

ثورة التياريين

توطئة

لا بد لمن يريد أن يتعرف على الاسباب التي حملت التياريين على امتشاق الحسام في وجه الحكومة العراقية في شهر تموز من سنة ١٩٣٣ ، أن يتساءل عن الحوادث التي سبقت تاريخ تمردهم ، وعن سبب عدم قيامهم بهذا التمرد قبل هذا التاريخ ، وهل

(١) جريدة «العالم العربي» العدد (٢٨٣٧) بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٣ ·

كانت تلك الاسباب بنات ساعتها أم هي ترجع الى علل مزمنة تأصلت في جسم الطائفة التيارية منذ أجيال خلت ؟ فان الالمام بمثل هذه الاسرار يفتح أمام القارىء صفحة تاريخية مطويه ٠

لمحة تاريخية

كان التياريون النساطرة ، الذين يزعمون انهم من بقايا الآثوريين سكان العراق القدماء ، يسكنون « قضاء جولامرك » في « ولاية وان » في « الانضول الشرقي » على مقربة من الحدود الايرانية الروسية ، وكانوا يعيشون مستقلين بادارة رؤسائهم الروحانيين ، ويخضعون الى رئيسهم الاكبر « مار شمعون » وهذا لقب كل بطريق برأسهم ، فلما أعلنت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ ، هاجم الروس تلك الانحاء ، واستولوا على « ولاية وان » في نيسان ١٩١٥ ونظموا التأسيسات الارمنية فيها ، وما لبثوا أن أغروا النساطرة المذكورين على التمرد ضد الترك ، بعد أن قلدوهم السلاح ، فقام المخدوعون بأعمال وحشية تقشعر لهولها الابدان ، فاضطرت الحكومة التركية الى الفتك بهم فتكا ذريعا ، فقتل من قتل ، وفقد من فقد ، ونزح الباقون منهم الى الاراضي الايرانية حيث اتصلوا بالنساطرة الساكنين فيها ، وشرعوا في لم شعثهم ، وتوحيد صفوفهم (١) ٠

وكانت سياسة « اللجنة الشرقية البريطانية » التي تكونت أبان الحرب الكونية الاولى ، ترمي الى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس ، لتعرقل مساعيهم الحربية ضد الحلفاء ، فأوفدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية الى « أورمية » برئاسة « الجنرال ويسترفيل » لتحض النساطرة المجتمعين حولها على القيام في وجه القوات التركية ، فوصلت البعثة الى هدفها في كانون الثاني من سنة ١٩١٨ ٠ وبعد مراسلات ومفاوضات طويلة مع زعماء النساطرة ، بعثت الحكومة البريطانية شحنة كبيرة من

---

(١) وليس لهؤلاء اية علاقة عنصرية بآشوري نينوى ، وان عاشوا على مقربة منها ، وهم من المسيحيين النساطرة وكان تيمورلنك قد دمر كنيستهم وبدد شملهم لكنهم ظلوا يعيشون في المنطقة الجبلية الواقعة في شرق تركية . وعندما هاجم الروس المناطق الارمنية في تركية عام ١٩١٥ حثوا الاثوريين على القيام بثورة ضد سادتهم الاتراك فلبي هؤلاء الدعوة لانهم كانوا يحملون الكثير من الضغائن ضد الاتراك ، وكانوا من خيرة المحاربين . ولكن ما ان ازفت الساعة الحاسمة وانفلعت ثورتهم حتى كان الهجوم الروسي قد تخاذل ، وبدت قوات روسية بالانسحاب واتجه سخط الترك وغضبهم على الاثوريين فقتلوا منهم الالوف ، وطاردوا البقية الباقية منهم التي لجأت الى الاقسام الشمالية من ايران وعندما انتهت الحرب ، وبدافع من الاشفاق ، اتت بهم بريطانيا الى العراق .

جيمس موريس (الملوك الهاشميون) ص ١٠٥

السلاح والعتاد الى هؤلاء المضللين ، في شهر تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا « أورمية » قبل وصول هذه المساعدة ، وفتكوا بالمجتمعين حولها فتكا عظيما ، فما وسع الانكليز الا أن يقرروا نقل الناجين بأرواحهم الى مخيمات أقاموها لهم على الضفة اليمنى من « نهر ديالى » بجوار « بعقوبا » التي تبعد ٥٩ كيلو مترا عن بغداد ، وصاروا يستخدمون الرجال الصالحين منهم في تعبيد الطرق ، وينفقون على الاطفال والنساء والشيوخ بسخاء ٠

ضمت مخيمات اللاجئين زهاء خمسين ألف لاجيء بينهم ١٣٫٥٠٠ أرمني جيء بهم من جهات « وان » و « بتليس » و « القفقاس » و « أذربيجان » و « غاليسيا » و « الاستانة » أما عدد النساطرة فكان ٢٥٫٠٠٠ بينهم ١٥٠٠٠ نسطوري نزحوا من الجبال الكائنة في المنطقة الكردية ، ونزح الباقون « أي الـ ١٠٫٠٠٠ نسمة » من « سلماس » و « سولدز » وقد أعيد هؤلاء العشرة آلاف الى ديارهم ، بموافقة الحكومة الايرانية ، في ختام الحرب . وبقي « نساطرة المنطقة الكردية » تجاه مشكلة خطيرة ، فالترك لا يوافقون على عودتهم الى ديارهم ، بعد الذي شهدوه منهم من نكران الجميل ، والتعاون مع أعدائهم على ضربهم من الخلف ، والكرد غير آمنين منهم ، فأصبح الانكليز مضطرين للانفاق عليهم من خزانتهم الخاصة ، لانهم هم الذين أغروهم ، وحملوهم مغبة الخيانة لدولتهم ، فنشط الحكام البريطانيون لايجاد الحلول لهذه المشكلة ، فابتدع « الكولونيل لجمن » فكرة غريبة هي أن تعمد الحكومة البريطانية الى اخراج « الكرد المسلمين » من قراهم في الاراضي الخصبة ، وتسلمها الى هؤلاء النساطرة ، لان الكرد كانوا قد ثاروا على الحكومة الانكليزية مرتين ، وقتلوا الحاكمين السياسيين « الكبتن ويلي » و « اللفتننت مكدوكل » ولان على الحدود التركية أراض صالحة ، يمكن نقل الذين ستسلب قراهم اليها (١) وقد أقر ئي ٠ تي ولسن « الحاكم الملكي العام في العراق » هذه الفكرة فأرسل برقية بمآلها الى « وزارة الحربية البريطانية » في آب ١٩٢٠م وختمها بهذه العبارة :

و « وستتهيأ لدينا فرصة لانصاف الطائفة الآثورية بطريقة ترضاها هي ، وترضاها الافكار الاوربية في الحق والعدل ، وتمكننا من حل مشكلة من أعسر المشكلات الخاصة بالاقلية الدينية والجنسية في كردستان ، وتخلصنا من خطر داهم على مستقبل السلم

---

(١) فالآشوريون في العراق كانوا قد اتوا الى البلاد على امل ان يؤسسوا لانفسهم وطنا قوميا فيه فيعيدوا مجد اجدادهم الآشوريين في شمالي العراق ، وتساعدهم في مهمتهم هذه الدولة البريطانية المنتدبة فيكونوا نقطة ارتكاز خطيرة في السياسة الاستعمارية نجعل منهم نوافذ مفتوحة لمراقبة جميع الاعمال في ايران وتركية والعراق وسورية ، وهكذا يصبحون احسن ملجأ لسياسة التوجيه والافساد في الشرق الاوسط ، واخبث وكر للدسائس الاجنبية » .

— مذكرات توفيق السويدي — ص ٢٢٣ .

في شمالي الفرات ، وفي الوقـت نفسه نكون قد عاقبنـا المسؤولين عـن اضطرابات العمادية ، وهذه فرصة لن تعود ثانية » (١) ٠

ويقول الحاكم الملكي العام ان الحكومة البريطانية أقرت هذا المشروع ، وأعدت الخطط اللازمة لتنفيذه بعناية الدكتور « ويكرام » (٢) الذي كان لاطلاعه الواسع على أحوال المهاجرين ، ومشاركته اياهم آراءهم ، أكبر مساعد للادارة البريطانية ، ولكن تحريكات الترك التي أدت الى نشوب الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطـق الكردية الكائنة في شرقيها ، وعجز بريطانية عن ايجاد وسائل النقل لاخذ المهاجرين من جوار « بعقوبا » الى تلك الديار كل ذلك أدى الى ترك المشروع والعدول عنه (٣) ٠

على ان الانكليز لم يعدموا الوسائل الاخرى لاستغلال النساطرة المذكورين ، فقد جندوا زهاء ألفين من شبانهم ، واستعانوا بهم على قمع « الثورة التحريرية » التي اندلع لهيبها في العراق عام ١٩٢٠م ، وفي مقاتلة القوات التركية غير النظامية التي كانـت



« آغا بطرس » التياري وقد حاول تشكيل دولة آثورية فاخفق

(1) Sir A. T. Wilson A-Clash of loyalties p. 39-40.
(2) Dr. W. A. Wigran.
(3) Wilson, p. 40.

تغير على شمالي العراق (١) كما استفادوا من بعضهم في أعمال التجسس ونحوها ، وقد أطلقوا على هذه القوة اسم « الليفي » ولما سئم الباقون حياة المخيمات في سهل « بعقوبا » قرر رؤساؤهم وجوب الانتقال الى الجبال ، فتعهد كبيرهم المدعو «آغا بطرس» بانشاء حكومة آثورية في شمالي الموصل ، على الحدود بين تركيا والعراق ، فأكبر الانكليز هذه الفكرة ، وأعلنوا مساندتهم لها بكل ما لديهم من الوسائل ، فان وجود قوة آثورية في الشمال تهدد الترك من جهة ، وتقلل من أهمية الكرد من جهة أخرى ، وتفتح لهم نوافذ في ايران من جهة ثالثة ، فضلا عن انه يخدم مصالحهم الاستعمارية ، ويخلصهم من نفقات اعالة هؤلاء المهاجرين ، فانه يجعل للحكومة الوطنية في العراق صفة دولية (٢) لهذا أعلنوا موافقتهم على المشروع · وتنفيذا لذلك أسسوا معسكرا في أطراف « جسر منداں » عند منتهى « جبل مقلوب » الشرقي ، بالقرب من « نهر الخازر » بين الموصل و « عقرة » ونقلوا اليه الآثوريين الذين كانوا في جوار « بعقوبا » فكان عددهم عشرة آلاف نسمة ·

وفي ذات يوم تحرك الرجال منهم الى المنطقة الجبلية لتحقيق هذه الاسطورة ، تاركين الاطفال ، والشيوخ ، والنساء ، في « معسكر منداں » وكان معهم مدفعان سبق أن استلوهما من الباخرة التركية « مرمريس » التي عطلها الانكليز في مياه دجلة ، فأرادوا سحبهما الى « سر عقرة » ليطلقوا بعض القنابل ارهابا للاهلين ، واعلانا لقوتهم ، فسقط أحدهما في « وادي عقرة » فتهشم ، ووصل الثاني باعجوبة سالما فلم يتمكنوا من استعماله ، فأخذوا ينشدون أهازيج قبلية حركت مشاعر الكرد في المنطقة، فما كادوا يصلون « الزاب » حتى تألبت عليهم « قبائل بارازان الكردية » والقبائل الكردية المحيطة بها ففتكت بهم ، واستولت على دوابهم وعتادهم ، ولم ينج منهم الا القليل فتلاشت أحلام اقامة الحكومة الآثورية ، وسافر « آغا بطرس » الى « باريس » فمات فيها عام ١٩٣٢ ·

حوادث اجرامية

على أن الآثوريين لم يتركو فرصة الا استغلوها لبيان ما في نفوسهم من حقد وضغينة نحو الحكومة العراقية ونحو الشعب العراقي · ففي يوم ١٥ آب من عام ١٩٢٣ ذهب ثلاثة من جنود « الليفي » الى « سوق العتمة » في « الموصل » لشراء حاجة ما ،

---

(١) « وقد ابدى التياريون في الجيش الليفي خدمات ممتازة في حرب القوات التركية غير النظامية ، وفي مقاتلة العصاة الكرد ، فقدموا بذلك خدمة عظيمة للحكومة العراقية في ايامها الاولى » .

« التقرير البريطاني الخاص »

(٢) يقول الكاتب الاثوري « لوقو زودو » في ص ٩٧ من كتابه (المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق) :

« وهنا بدأت دوائر الاستخبارات البريطانية تعمل جاهدة بواسطة الارساليات على دعوة الاشوريين الى التجمع في نينوى — الموصل — عاصمة امبراطوريتهم القديمة ، وتاليف جيش من العشائر على ان يكون هذا الجيش نواة لحماية الحدود للوطن القومي الاشوري من الغزوات الكردية ، ويمهد لاعلان استقلال آشور تنفيذا للوعود التي قطعوها لهم اثناء الحرب عندما استمال الحلفاء الاشوريين للقتال في جانبهم » اهـ

فحصلت مناوشات كلامية بينهم وبين البائع ، ادت الى شج راس أحدهم ، فانتصر الآثوريون المارون في الطريق لاخوانهم ، وادت المشادة الى (١٨) اصابة بين قتيل وجريح ، ولو لم يسارع الانكليز لنقلهم الى « كركوك » لحدثت مذبحة بين الطرفين .

وفي يوم ٤ أيار من السنة التالية (١٩٢٤) كان أفراد من هؤلاء يبتاعون حاجة اخرى من أسواق كركوك ، فاختصموا مع أحد الباعة على السعر ، وجرح أحدهم ، ولما شعر الباقون بقلة عددهم انسحبوا الى « الثكنة العسكرية » فاستلوا سلاحهم ، وخرجوا مع أصحابهم فأخذوا يقتلون كل من يصادفونه في الطريق ، طفلا أكان أم رجلا ، ولما وصلوا الى « السوق » أحرقوا حوانيت من اختصموا معهم ، ونهبوا الاخرى (١) وهم شرطيان عراقيان لمنعهم عن قتل الابرياء ، فقتلوا الشرطيين ، فاضطر مدير الشرطة « مراد رحمة الله مبارك » أن يسحب أفراد شرطته من الاسواق ، تلبية لامر ضابط التفتيش البريطاني ، فاتسعت المجزرة حتى أسفرت عن نحو مئتي اصابة بين قتيل وجريح ، ولكن البيانات الحكومية اعتبرتها (٥٦) قتيلا و (٤٤) جريحا (٢) وشخص المعتمد السامي البريطاني الى كركوك مع قوات بريطانية استقدمها من القاهرة جوا لتتولى الضبط ، فنقلت المجرمين الى قصبة «جم جمال» بين «كركوك» و «السليمانية» (٣) وأعلن المعتمد أنه سيعاقب المعتدين ، ويعوض المتضررين (٤) وما لبث أن صدر هذا البيان :

بيـــان

ان الحكومة البريطانية تنظر منذ مدة ، بشديد العناية والاهتمام ، في قضية حماية مصالح الشعب الاثوري ، واضعة نصب عينيها : كلا من الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء أثناء الحرب العظمى ، وعلاقتهم في المستقبل مع الدولة العراقية . وقد قررت أن تسعى الى مد حدودها الى أبعد حد ممكن في الشمال ، لكي تستحوذ على القسم الاعظم من الشعب الآثوري ، غير الذين يمتون منهم الى المناطق العائدة للحكومة الايرانية ،

---

(١) « ان الحادث الذي وقع في مايس سنة ١٩٢٤ قد ادى الى نزاع بين الجنود الاثوريين والتجار المسلمين . وبالرغم من الجهود التي بذلها الضباط ومعاونوهم فانهم قد طافوا حول البلدة ، واطلقوا النار على كل مسلم ظهر امامهم ، ونهبوا الحوانيت والبيوت » اهـ .
— ص ١٠٤ من تقرير عن «مسألة الحدود بين تركية والعراق» الذي اعدته لجنة عصبة الامم .

(٢) يراجع البيان الذي اصدرته الحكومة العراقية في هذا الصدد على ص ١٦١ من الجزء الاول من هـــذا الكتـــاب .

(٣) تبعد «جم جمال» عن كركوك شرقا ٤٩ كيلومترا وعن السليمانية غربا ٦٥ كيلومترا .

(٤) هذا هو نص اعلان المعتمد ، وقد وجهه باللغة التركية الى اهالي كركوك .
« تأثرت كثيرا لتلك الفواجع التي وقعت نهار أمس . لقد شرع منذ اليوم في ترحيل الجنود الآثوريين من كركوك الى محل بعيد كما سيجري التحقيق فورا من قبل الضباط البريطانيين المنتخبين بصورة خاصة واعدكم انه اذا ثبت ادانة احد منهم فلن نقصر في فرض العقاب الصارم كما سيجري تعويض الذين تضـــرروا » .

٥ مايس ١٩٢٤ — المندوب السامي : هـ. دوبس

ويؤمل أن تدخل في هذه الحدود الجبال التي يسكنها التياريون ، وقبائل « التخوما » و « الجيلو » و « الباز » وأن يهيأ في منطقة الدولة العراقية وطن ، لا للذين يمتون الى هذه المناطق حسب ، بل لغيرهم من الآثوريين المشتتين الذين لم تكن أوطانهم في ايران ٠

وقد تأكد فخامة المندوب السامي أن هناك مناطق شاغرة ، هي أكثر مما يحتاج اليه ، وداخلة في ملك الحكومة العراقية ، تقع في شمالي دهوك والعمادية والجبال الشمالية ، ويمكن للمذكورين أخيرا من الاثوريين أن يسكنوها بصورة دائمية ٠ وبعد أن قررت الحكومة البريطانية أن هذه السياسة خير ما يخدم مصالح الآثوريين والدولة معا ، دعيت الحكومة العراقية الى أن تعطي الضمانات اللازمة على النقاط التالية ، التي يرى أنها ضرورية لنجاح السياسة المذكورة :

١ ــ ان تملك الحكومة العراقية الاراضي الشاغرة المذكورة أعلاه للاثوريين ، بدون ثمن ، وبشروط مناسبة ٠

٢ ــ أن تمنح الحكومة العراقية لكل من الآثوريين الذين يسكنون على هذه الصورة ، في الاراضي التي تملك لهم على هذا الشكل الجديد ، وكذا الاثوريين الذين يمتون الى بلاد التيارية ، والتخوما ، والباز ، والجيلو ــ اذا ما أخذت هذه البلاد من الحكومة التركية وأعطيت للعراق ــ شيئا كثيرا من الحرية في ادارة شؤونهم المحلية الصرفة الخاصة بهم ، كانتخاب مختاري قراهم ، واتخاذ التدابير اللازمة في كل قرية لجمع ودفع الضرائب التي تعينها الحكومة العراقية ، على أن يكون هذان التعهدان تحت رقابة الحكومة المذكورة ٠

وقد أعطت الحكومة العراقية هذين الضمانين ، ويتفاوض الان على حل قضية الحدود ٠ والحكومة البريطانية واثقة من أنها ستتمكن ، في القريب العاجل ، من تنفيذ السياسة التي رسمتها ، وهي معتقدة أن هذه السياسة ، اذا أمكن تنفيذها بصورة نهائيه ، ستضمن للاثوريين منطقة واسعة ملائمة لاسكانهم ، وحرية لحل شؤونهم المحلية » ٠ اهـ

٣١ أيار سنة ١٩٢٤

عصبة الامم والآثوريين

لما اشتد الخلاف بين بريطانيا والعراق حول « ولاية الموصل » أتبقى للعراق ، كجزء لا ينفصل عنه ، أم تلحق بالجمهورية التركية التي قامت على أنقاض «الانبراطورية العثمانية» ؟ تولت « عصبة الامم » النظر في هذا الخلاف ، فأوفدت لجنة خاصة الى العراق وقد جاء في توصياتها :

« حيث ان الاراضي المتنازع عليها ستصبح ، مهما كانت الحالة ، تابعة الى حكم دولة اسلامية النزعة ، يتحتم اتخاذ التدابير لصيانتها ، ارضاء لرغبات الاقليات ، لا سيما المسيحيون واليهود واليزيديون أيضا ، وليس من شأننا تبيان جميع الشروط ، التي تفرض على عاتق الحكومة لمحافظة تلك الاقليات ٠ على أننا نرى من واجبنا الايضاح بأن

الاثوريين يجب أن يكفل لهم اعادة منح ميزاتهم القديمة ، التي كانت لهم قبل الحرب فعلا ، ان لم تكن رسميا ،ومهما كانت الحكومة ، يجب أن يمنح هؤلاء الاثوريين بعض الحكم الذاتي ، ويعترف بحقوقهم لتعيين موظفين منهم ، ويكتفي بأخذ الجزية منهم تدفع بواسطة وكالة بطاركتهم ، ويجب تأمين جميع المسيحيين واليزيديين على حرية ديانتهم ، وحقوقهم في فتح المدارس ، ومن الضروري تكييف حالة الاقليات مع الاحوال الخاصة الراهنة في البلاد ۰ على أننا نرى بأن الترتيبات المتخذة لفائدة الاقليات اذا لم تجر عليها مراقبة فعلية محليا ، يمكن أن تصبح في خبر كان ، ويمكن الاناطة بأمر هذه المشاركة الى وفد عصبة الامم هناك » (١) ۰

ان الآمال التي كان البريطانيون والتياريون ، يعلقونها على استعادة الاثوريين مواطنهم في « جبال حكارى » بددها القرار الذي اتخذته عصبة الامم في كانون الاول سنة ١٩٢٥ وهو القرار الذي ألحق القسم الاعظم من تلك المواطن بالبلاد التركية (٢) فقضى هذا التبديد على الفرضيات ، التي استندت اليها المحاولات السابقة ، ووجب التوصل الى حلول أخرى ۰

أما الاثوريون النساطرة فانهم لم يقابلوا بالرضى والارتياح خط الحدود الفاصل بين تركيا والعراق ، الذي قرره مجلس العصبة في شهر كانون الاول المذكور ، والذي قبلته واعترفت به كل من تركيا والعراق في معاهدة أنقرة المنعقدة في يوم ٥ حزيران من عام ١٩٢٦ (٣) ۰

وأما الترك فقد رفضوا عودة « الاثوريين » الى بلادهم ، بعد الذي شهدوه منهم ، حتى أنهم استثنوهم من « قانون العفو العام » الذي استصدروه عن الجرائم السابقة ۰

ويقول التقرير البريطاني الخاص عن سير الادارة في العراق :
« ان قنصل تركيا العام في بغداد أرسل في ٢٥ حزيران ١٩٢٨ الى وزارة الخارجية العراقية كتابا رسميا قال فيه انه أمر أن يعلم الحكومة العراقية أن قانون العفو العام التركي لا يشمل الاثوريين الذين لن يسمح لهم ، على كل حال ، بالدخول الى تركيا ، وان كل آثوري يحاول الدخول الى تركيا يعاقب على عمله هذا ۰ هذا وان الحكومة تستعمل الجيوش اذا اضطرها الامر فتقبض عليهم وتسلمهم الى المحاكم » (٤) ۰

ولم تكتف تركيا بهذا الاحتجاج ، وانما احتجت على انشاء محلات سكن لهؤلاء الآثوريين على مقربة من حدودها ، وقد طلبت الى الحكومتين ، العراقية والبريطانية تجريدهم من سلاحهم ، وابعادهم عن المناطق المتاخمة لحدودها ، مهما كلفها الامر ۰

وتقول الحكومة البريطانيــة في تقريرها المذكـور ، انها نظـرت في أمر نقل

---

(١) ص ١١٣ من تقرير الحدود بين تركيا والعراق (مطبعة الحكومة بغداد ١٩٢٥) ۰
(٢) تقع جبال حكاري المشتبكة في الشمال الشرقي من الحدود العراقية ۰
(٣) راجع خط الحدود ومعاهدة انقرة في الجزء الثاني من هذا الكتاب ۰
(٤) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٥ ۰

الآثوريين جميعهم الى احدى المستعمرات البريطانية ، أو احدى البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني ، فلم يتيسر تطبيق هذا الامر عمليا ، فكان الحل الوحيد الممكن تطبيقه بسهولة هو اسكانهم في المناطق الخصبة في العراق ، ومساعدتهم بالمال والبذار والادوات الزراعية والمواشي حتى الحبوب ، لحرث الارض وزرعها ، فطلبت الى الحكومة العراقية بأن تقوم بهذا العمل الانساني ، فلم يتردد مجلس الوزراء العراقي – وهو واقع تحت النفوذ البريطاني – عن اتخاذ القرار التالي في جلسته المنعقدة في ٩ آذار سنة ١٩٢٧ .

تلي كتاب وزارة المالية المرقم م / ١٠٤٩ والمؤرخ في ٢٣ شباط سنة ١٩٢٧ وكتاب مستشار فخامة المعتمد السامي المرقم ي أو / ٤٩ والمؤرخ في ٣ آذار سنة ١٩٢٧ وكتاب وزارة الداخلية المرقم ٨٩٨ والمؤرخ في ٢ – ٦ مارت سنة ١٩٢٧ المتعلقة جميعها بمسألة اسكان الملتجئين الآثوريين في منطقة بارادوست ، واعفائهم عن ايراد أراضيهم، فقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

(أ) أن تسعى وزارة الداخلية لاسكان المنتجئين الموجودين الآن في المنطقة الشمالية ، في الاراضي والقرى التي تراها صالحة لسكناهم ، بدون الالتفات الى قومياتهم ، وبدون تمييز فيما بينهم .

(ب) أن يخبر هؤلاء الملتجئون ، ان الحكومة مستعدة لان تمنح اعفاءات خاصة ، لكل فرد يقوم باعمار الاراضي وحرثها ، ويعمل بارشادات الحكومة وأوامرها ، وفقا للقوانين المرعية .

(ج) أن يجتنب اسكان الملتجئين في المحلات التي يمكن أن يعترض على اسكانهم فيها من جانب الحكومات المجاورة ، أو من قبل السكان الاصليين ، بسبب حق القرار ، أو غيره من الاسباب المشروعة » (١) .

موقف الآثوريين من الحكومة العراقية

لم تكتف « الحكومة العراقية » بهذا القرار الوزاري ، فاعترفت بالشاب التياري المدعو « مار شمعون » بطريكا على الآثوريين ، وخصصت له راتبا قدره ٣٠٠ ربية في الشهر ، كما وافقت على تعيين « الكابتن فايكر » أحد الضباط البريطانيين المستخدمين في جيش « الليفي » ضابطا للاسكان ، على أن تدفع اليه رواتبه من الخزينة العراقية ، وأن يراجع المعتمد السامي البريطاني في العراق في الامور المتعلقة باسكان الآثوريين كافة ، فكان هذا الضابط يتصل بالاهلين والمهاجرين ، وبالسلطات الحكومية المختلفة ، ويحقق ويدقق ، ويسكن ويرحل ، دون منازع ينازعه ، وقد نجح في اسكان (٤٥٠) عائلة من « قبيلة شمدينان » بالقرب من « قضاء راوندوز » في « لواء أربل » كما أسكن غيرها في « سهل النحلة » شمالي « عقرة » « بلواء الموصل » ووزع الباقين على القرى

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٧ ص ١٥٠

المختلفة ، فتلاشت فكرة منح الآثوريين نوعا من الحكم الذاتي ـ وهي الفكرة التي أوصت بها « اللجنة الاممية » على أساس انهم سيجتمعون في منطقة واحدة ـ الا انهم صاروا يتمتعون بحريات واسعة في أمورهم ، الدينية والدنيوية ، حتى انهم :

« اعتادوا أن يعرضوا كل ما شاؤوا من الشكاوي مباشرة على المعتمد السامي ، أو ضباط قوى الليفي من البريطانيين ، أو المفتشين الاداريين البريطانيين ، دون أن يعرضوها على السلطات العراقية المختصة ، فيهيئوا لها فرصة التحقيق في هذه الشكاوي ، وفي ايجاد علاج لها عند الحاجة » (١) ·

فكان في هذا السلوك من الاستخفاف بالحكومة العراقية ، ما فيه ، كما « ان المار شمعون وكثيرا من الرؤساء ظلوا على عنادهم في موقفهم العدائي من « الحكومة العراقية» وحاولوا احباط مشروع اسكان الآثوريين الذين ليس لهم أراض ، والذين أخذت الحكومة العراقية تسكنهم بأموالها ، وتحت ادارة الرعايا البريطانيين » (٢) ·

ولما أعربت الحكومة البريطانية في ١٤ أيلول ١٩٢٩ عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في « عصبة الامم » في عام ١٩٣٢ ، وعقد معاهدة بين العراق وبريطانيا تنظم العلاقات بين الدولتين قبل هذا الدخول ، أبدى الآثوريون جزعهم من هذه البادرة، وأظهروا مخاوف وهمية من المشروع البريطاني الجديد ، وقد اشتدت هذه الاوهام ، بعد نشر المعاهدة المنعقدة في يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وخلوها من أية اشارة للقضية الآثورية ، فأرسلوا عرائض عديدة الى عصبة الامم طلبوا فيها : أما ترحيلهم من العراق ، وأما استمرار الانتداب البريطاني على العراق · فكانت هذه الحركة ، بالاضافة الى الحركتين اللتين وقعتا في « الموصل » وفي « كركوك » من أهم العوامل التي أدت الى عرقلة « مشروع الاسكان » والاضرار بمصلحة الآثوريين أنفسهم ، وقد أشار « التقرير البريطاني الخاص » الى ذلك بهذه الكلمة :

اتفقت في عام ١٩٣٠العوامل التالية علىاعاقة التقدم الذيحصل في عملية الاسكان:

١ ـ ان تصريح الحكومة البريطانية في أيلول ١٩٢٩ بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ ، فسرته بعض الاوساط بأنه يراد به انهاء تكاليف العراق تجاه الدولة المنتدبة ، ولو قبل أن يأتي الميعاد المذكور ، وكانت نتيجة هذا التفسير ارتجاعا في سياسة تقديم مساعدة خاصة للآثوريين ، وهي المساعدة التي كانت الحكومة البريطانية تلح باعطائها لهم ، وقد زاد هذا التراجع من سوء العلاقات بين الآثوريين وموظفي الحكومة العراقية ·

٢ ـ أظهر الآثوريون من جهتهم مخاوفهم من نيل العراق الاستقلال التام ، وحرروا الاحتجاجات الى ممثلي الحكومة البريطانية ، وقد اشتدت الحركة حين نشر بنود المعاهدة الجديدة ، وملاحظتهم عليها انها لا تحتوي ـ كما لا يمكن بطبعها أن تحتوي ـ على أي تعبير تقضي بحماية الاقليات ·

---

(1) *Special Report ... on the Progress of Iraq p. 276.*

(٢) جريدة « لندن تايمس » في عددها الصادر في يوم ١٠ آب ١٩٣٣ م ·

٣ ـ ان التحقيقات التي قام بها الكابتن هرمز رسام (١) والتي يبدو انها بدأت من شباط الى حزيران ١٩٣٠ ، واستمر عليها بعد سفر المسيو ماثيو كوب ، أدت « عدا تشجيعها الآثوريين على رفع أكثر شكاويهم من حقيقية وخيالية على الحكومة العراقية وموظفيها » الى اغاظة هؤلاء كما تتطلبه طبيعة الحال ٠

٤ ـ ولا يشك في ان هناك أيدي غير مسؤولة كانـت تعمل في الخفـاء ، وفي بغداد على الاكثر على بث بذور الخلاف بين الآثوريين والاكراد ٠ والظاهر ان الغاية كانت تحويل نفور الاكراد المتصور من العرب (كذا) الى نفور من الآثوريين (كـذا) واضعاف كل من الآثوريين والاكراد على قاعدة « فرق تسده » (٢) ٠

حذر الحكومة العراقية

ويجب أن نقول بصراحة انه لا الكرد ، ولا غير المسؤولين في بغداد كانوا يقومون بشيء مما ورد في « الفقرة الرابعة » من التقرير البريطاني ، وانما كـان الاجانب من انكليز وأميركان يقومون بدعايات مضرة لاغراض معروفة ، فكانوا يدفعون بالاقليـة الآثورية الى التمرد على النظم الحكومية ، ويحرضونها على الاحتجاج عليها ، كلمـا وجدوا للاحتجاج سبيلا ويقول المؤلف الآثوري « لوقا زودا » في ص ٩٨ مـن كتابـه « القضية الكردية والقوميات العنصرية في العراق » :

« وهنا لعبت بريطانية دورا مزدوجا فحرضت من جهة الزعماء الآشوريـيـن على المطالبة بالاستقلال الذاتي ، وأوعزت من جهة أخرى بواسطة مستشاريها لرشيد عالي وولي العهد غازي ، الذي كان يحكم في غياب والده الملك فيصل ، فجاء الامر لاحـد قـادة الجيش العراقي واسمـه الفريق بكـر صدقي ، وهو كردي ، أن يقمـع ثـورة الآشوريين » اهـ ٠

ومع ان الحكومة العراقية كانت تعلم ذلك علم اليقين ، فانها استمرت على اسداء المساعدات لهذا الشعب ، الا انها أدخلت تعديلا طفيفا عليها ٠ فبعد أن كانت الاراضي

---

(١) هو حفيد «رسام» الذي كان ينقب مع المستر « لايارد » في اطلال « نينوي » وكان هرمز ضابطا في الجيش الانبراطوري ، نقصد العراق في اواخر شهر كانون الثاني من سنة ١٩٣٠ م مدعيـا انه نسطوري من اصل موصلي ، وانه جاء ليخدم امته في القرى المسيحية ، وما لبث ان استدعى الى العراق احد ضباط البحرية الانكليزية المدعو « ماثيو كوب » واخذ واياه يتصلان برؤساء الطوائف غير العربية ، ويحرضانهم على طلب الانفصال من العراق ، وفي يوم ١٢ حزيران ١٩٣٠ م عاد هرمز رسـام الى انكلترة ، وابقى ماثيو كوب في العراق ، فألف جمعية في لندن سماها « لجنة انقاذ الاقليات غير المسلمة العراقية » فأخذت اللجنة تدس على العراق (حكومة وشعبا) وتختلق الاكاذيب عليه ، وتتهم الحكومة باضطهاد الاقليات ، غير المسلمة ، وترفع الشكاوي بما تقدم من المزاعم الى « عصـبة الامم » والى « لجنـة الانتدابات الدائمة في العصبة » الامر الذي ادى الى ان تفرض العصبة ضمانات ثقيلة على العراق ، قبل قبوله لعضويتها ، اما « ماثيو كوب » فقد استمر على نشاطه مدعيا انـه ممثل وزارة الخارجية البريطانية في العراق ، فلما افتضح امره ، اخرج من العراق في يوم ١٩ نيسان ١٩٣١ م بعد ان ضلل الناس ، واهاج الراي العام ضد الحكومة ٠

(٢) التقرير البريطاني الخاص ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ من الاصل الانكليزي ٠

تمنح الى الآثوريين من قبل السلطات الادارية في الالوية الشمالية ، أو من قبل وزارة المالية ، تقرر في آب ١٩٣٠ أن لا يسمح بشيء من ذلك الا بقرار من « مجلس الوزراء » ذلك لان حدوث حادثي الموصل وكركوك من جهة ، وتعاظم الاحساس الوطني العراقي ، واتصاله بحس العطف على الآثوريين ، وبمطامحهم الغريبة في العراق من جهة أخرى ، أديا الى احتجاج الترك والكرد مما جعل العراقيين يخشون سوء العاقبة ، فكان لا بد للحكومة من أن تتخذ مثل هذا القرار ·

مجلس عصبة الامم ومطالب الآثوريين

لم ير « مجلس عصبة الامم » في العرائض التي رفعها الآثوريون اليه ، عن خلو المعاهدة التي عقدتها بريطانيا مع العراق في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م من أية اشارة الى الاقليات في العراق ما يستحق الجدل ، لان العراق قدم الضمانات اللازمة لحفظ حقوق هذه الاقليات ، ولكل ما يطلب من الدول التي تريد الانخراط في عضوية العصبة ، لهذا اتخذ المجلس القرار التالي في يوم ١٤ كانون الاول من عام ١٩٣٢م :

« ان المجلس :

« وفقا للقرار الذي قدمته اللجنة المكلفة بقراره المؤرخ في ٥ كانون الاول ١٩٣٢ بتحضيره مسودة قرار ، حول قضية الطائفة الآثورية في العراق ، على ضوء تقرير لجنة الانتدابات الدائمية المؤرخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ، يوافق على نظرية لجنة الانتدابات الدائمية بأنه ، لا يمكن قبول طلب الآثوريين ، المتضمن حكما ذاتيا اداريا داخل العراق ، ويحيط علما بكل ارتياح ، بتصريح ممثل العراق عن نية الحكومة العراقية باختيار خبير أجنبي من خارج العراق ، يساعدها لمدة محدودة في اسكان جميع العراقيين غير المستوطنين ، وفي ضمنهم الآثوريين ، وفي تنفيذ مشروع اسكان آثوري العراق في حالات مناسبة ، وعلى قدر الامكان ، بوحدات متشابهة ، على أن لا تمس بضرر الحقوق الموجودة للاهلين الحاليين ، وانه من المؤكد ان الحكومة العراقية ستتخذ كل التدابير الممكنة لتسهيل سكن الآثوريين المذكورين في غير محل ، اذا التدابير المذكورة أعلاه لا تقدم حلا كاملا للمعضلة ، ويبقى آثوريون غير راغبين أو غير قادرين على السكن في العراق ، ويلتمس من الحكومة العراقية أن تتفضل وتطلعه في حينه على نتيجة التدابير المار ذكرها » (١) ·

ولم يفت « مجلس العصبة » ان يقرر أيضا :

« ان مستقبل الآثوريين يتوقف عليهم ، في الدرجة الاولى ، متى أظهروا اخلاصهم، وولاءهم للحكومة العراقية » ·

كما ان رأي « لجنة الانتدابات الدائمية » كان كذلك (٢) ·

ولما الف السيد ناجي شوكت وزارته في ٣ تشرين الثاني من سنة ١٩٣٢م ، استدعى المار شمعون واعرب له عن رغبة الحكومة العراقية في تعيينه عضوا في مجلس

---

(١) « الكتاب الازرق » الذي اصدرته الحكومة العراقية في عام ١٩٣٣ ·

(٢) راجع محاضر جلسات مجلس عصبة الامم لشهر كانون الاول سنة ١٩٣٢ ·

الاعيان ، وتخصيص قطعة أرض له مع ما يكفيه من المال شهريا ،لتأمين نفقاته الخاصة ، فأعرب عن ارتياحه لهذا العطف ولكنه ما كاد يرجع الى الموصل حتى حرضته عمته سرمة خاتون على رفضه ٠

مؤيدو القرار ومخالفوه

اختلفت القبائل الآثورية في موقفها من قرار مجلس عصبة الامم المثبت أعلاه فكان منها المخالف وكان منها المؤيد ، ويدل كتاب متصرفية لواء الموصل الموجه الى وزارة الداخلية برقم س ٢٠٠ وتاريخ ١٢ تموز ١٩٣٣ على أن المؤيدين والمعارضين كانوا كما يلي :

عدد البيوت	أسماء القبائل الموالية	عدد البيوت المخاصمة	أسماء القبائل المخاصمة
٢٠٠٠	تياري زير في قضاء دهوك	٤٠٠	تخومة سفلى
٠٤٠٠	تخومة عليا في قضاء عمادية	٤٠٠	تياري زور
٠١٠٠	تياري زور	٢٥٠	شمزدينان
٠٦٠٠	جيلو	٠٥٠	ديز
٠٥٠٠	الباز	٠٥٠	قوجانس
٠١٠٠	شر	١٥٠	عشائر متفرقة
٠٥٠٠	براوري بالا	١٣٠٠	الرسمي
٠١٥٠	عشائر متفرقة		
٤٣٥٠			

أي ان عدد بيوت القبائل الموالية يزيد على عدد بيوت القبائل المخاصمة ثلاثة أمثال وأكثر ٠

مشروع الاسكان

قلنا ان الحكومة العراقية قدمت الاراضي الكثيرة لاسكان التياريين ، سواء أكانت أميرية أم مملوكة ، وقد ظهر مؤخرا أن قسما من القرى التي أسكنوا فيها كان موبوءا بالملاريا فراجع سكانه السلطات المختصة طالبا الانتقال الى جهات أخرى ، فألفت الحكومة في تموز ١٩٣٢ لجنة للتحري عن أراض ملائمة ، فعثرت «اللجنة» على الاماكن الصالحة ، وجرى الكشف عليها بقصد توزيعها في شهر شباط ١٩٣٣م ٠ وارتؤي تأليف لجنة استشارية من التياريين أنفسهم ، لمساعدة الحكومة المحلية في مهمتها ، فانقسم هؤلاء فالذين كانوا يتصرفون بحكمة وسداد — وهم الاكثرية المطلقة — قرروا انتهاز هذه الفرصة ، والسير بالمشروع قدما ٠ أما الذين كانوا يركضون وراء الخيال ، فقد قاطعوها

وصاروا يحرضون الغير على مقاطعتها ، وربما كان لبعض الموظفين البريطانيين المستخدمين في « الحكومة العراقية » دخل في التحريض ·

وكان « المار شمعون » قد سافر الى جنيف في ١٠ أيلول ١٩٣٢ ليلاحق الشكاوى التي رفعها وأصحابه الى عصبة الامم ، واطلع على القرار الذي اتخذته العصبة في ١٤ كانون الاول ١٩٣٢ فلما عاد الى بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٣٣ اجتمع بوزير الداخلية ، وأعرب عن ارتياحه مما تقرر ولكنه ما كاد يرجع الى « الموصل » في الحادي عشر من الشهر المذكور حتى بدأ يطعن في القرار ، ويتجاهر بتظلمه من الحكومتين : العراقية والبريطانية معا ، وما لبث أن أخذ يقاطع مشروع الاسكان ، ويهدد الحكومة بالهجرة الى ايران أو تركيا أو سوريا ·

أما الحكومة العراقية فأخذت تتوسل بالطرق الممكنة لافهام « المار شمعون » وصحبه بما تنطوي عليه سياستها نحوهم من التساهل وحب المساعدة ، ولكنهم أبو أن يتفهموا هذه الحقيقة (١) ·

وفي نهاية شهر شباط من عام ١٩٣٣ . طلبت الحكومة الى « المار شمعون » أن يتعاون مع اللجنة الرسمية ويرشح جماعته للاشتراك في انفاذ مشروع الاسكان فأبى ، وصار يتهدد أتباعه بطردهم من الكنيسة ، اذا أيدوا سياسة الحكومة ، ثم تطورت هذه المعارضة الى حث الجماعات على القيام بعصيان مسلح (٢) ·

فقانون الاسلحة ، يقضي بتسجيل السلاح الذي بأيدي القبائل وغيرهم في رأس كل سنة ، وكان التياريون من جملة القبائل أيضا فكانوا يسجلون سلاحهم بحسب الاصول ، أما في السنة التي بدأت هذه الحوادث ، فقد امتنعو عن هذا التسجيل · وكان أتباع « المار شمعون » يتجاهرون بأقوال صبيانية كقولهم : انهم يضبطون منطقة دهوك والعمادية بالقوة ، وانهم يتحالفون مع الاكراد ، ويراجعون روسيا ، ونحو ذلك من أنواع التهديد والتنديد ، وكان كل من «ياقو» «ولوكو» «والقس كينة» في مقدمة الذين يناصبون العداء للحكومة ·

---

(١) وفي الوقت نفسه فقد ارصدت الحكومة مبلغا جسيما لانفاقه على مشروع الدشتازي بقصد ارواء الاراضي الزراعية التي قطعتها للنياريين على الرغم من كون هذا المشروع غير اقتصادي ، واوفدت فرقة هندسية برئاسة الدكتور احمد سوسه لانجاز التحريات الفنية المطلوبة ، وحفر الجداول على جهة الزاب الكبير اليسرى بغية ارواء اراضي الدشت سيحا ولكن جول التياريين ، وقيامهم بالعصيان المسلح ، حال دون السير بالمشروع ·

(٢) تقول جريدة « الاوقات اللندنية » الصادرة في يوم ١٠ آب ١٩٣٣ :
(ولكن « المار شمعون » وكثيرا من الرؤساء ظلوا على عنادهم في موقفهم العدائي ، وحاولوا احباط مشروع اسكان الاثوريين الذين ليس لهم اراض ؛ والذين راحت الحكومة العراقية تسكنهم بأموالها وتحت ادارة احد الرعايا البريطانيين) اه ·

استدعاء « المار شمعون » الى بغداد

وأزف الوقت المعين لوصول ضابط الاسكان الى بغداد ، وهو الضابط الذي نوه به نوري السعيد أمام مجلس العصبة عن رغبة الحكومة العراقية في استدعائه ليساعدها في مهمة الاسكان ، فوصل « وقابل وزير الداخليـة يومئـذ حكمة سليمـان وبعض المسؤولين ، وكذلك مستشار الداخلية ومعاونيه ثم ذهب الى الموصل وما لبث أن باشر عمله فيها واذا به يجد بطريك التياريين المار شمعون ، وبعض الرجال من أعوانه ، وعمته سرمة ، يحرضون التيارين الآثوريين على القيام بتمرد ضد الدولة العراقيـة والمطالبة بمنحه سلطة زمنية وتشريعية » (١) ٠ فطلبت « وزارة الداخليـة » الى « المار شمعون » أن يحضر الى العاصمة للمذاكرة معه في بعض الشؤون وليتسلم بيانا عـن المشروع كان الوزير حكمة سليمان قد أعده بالاتفاق مع مستشار وزارته السر كيهان كورونواليس واطلعا المعتمد السامي عليه ، وذلك قبل أن يوقعه الوزير فوافقا عليه ٠ فلما حضر ، بعث الوزير اليه الكتاب الرقم س/١١٠٤ والمؤرخ في ١٩٣٣/٥/٢٨ وهذا نصـه :

عزيزي حضرة المار شمعون المحترم

سبق أن أوضحت لكم ، ابان زيارتي الاخيرة للموصل ، موقف الحكومة فيمـا يتعلق بوضعكم الشخصي ، وأرغب الان أن أؤيد تحريريا ما سبق أن سمعتموه شفهيا ٠

ان الحكومة راغبة في الاعتراف بكم رسميا كرئيس روحي للطائفة الاثوريـة ، وتعدكم بأنكم ستنالون الاحترام اللائق بكم بصفتكم المذكورة في كل وقت ٠ وكما سبق لمتصرف الموصل أن أخبركم أن الحكومة ترغب في الحصول على مساعدتكم في أمر تنظيم لائحة قانون الطائفة على نفس أسس القوانين النافذة الان على الطوائف الاخرى ٠ ولادامة مقامكم الروحي على الوجه المناسب ، تبحث الحكومة في الوقت الحاضر فـي كيفية ايجاد مورد لمساعدتكم بصورة مستديمة ، وليس في نيتها تقليل المخصصـات الشهرية التي تدفع لكم الان الى أن يحين الوقت الذي يتضح فيه بأن لكم ايرادا كافيا من منابع أخرى ٠

على أنه لا بد لي أن أوضح بأن الحكومة لا يسعها الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية ، وسيكون وضعكم كوضع رؤساء الطوائف الاخرى الروحانيين في العراق ، ويتحتم على أبناء الطائفة الآثورية في كافة شؤون الادارة ، مراعاة القوانين والانظمة والاصول ، التي تطبق على جميع العراقيين الاخرين ٠

لا حاجة للتاكيد لحضرتكم مبلغ رغبة الحكومة الصادقة للقيام بكل ما يمكن عمله لترى الطائفة الآثورية ، كسائر العراقيين ، سعيدة وراضية ، ومن الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم ، وقد صرحت بسياستها مفصلا أمام عصبة الامم في جنيف

---

(١) ذكريات علي جودة ص ٢١٣ ٠

والتي اقترنت بموافقتها ٠

ومما ينبغي بيانه أن الحكومة ، حسب الاتفاق الذي تم في الخريف المنصرم ، ساعية للحصول على خدمات خبير أجنبي لابداء المشورة في مسألة الاسكان المهمة ، ويتوقع وصول هذا الخبير « الميجر تومسن » الموصل في نهاية هذا الشهر ، وستكون أعماله ذات أهمية عظمى للطائفة الآثورية ، ولي وطيد الامل بأنه سيلقى المساعدة التامة من جميع من يضمر خيرا للطائفة ٠

لقد لاحظت ويا للاسف أن حضرتكم قد أخذتم حتى الان موقفا غير مساعد ، بل ومعرقل ـ بحسب منطوق بعض التقارير ـ لهذه المسألة المهمة جدا ، وعليه أراني مضطرا لان أطلب منكم اعطاء ضمان تحريري بأنكم لا تأتون عملا من شأنه أن يجعل مهمة الميجر تومسن ، والحكومة صعبة ٠ فاذا كانت هناك أية نقاط لم أوضحها في هذا الكتاب ، فيسرني أن تلفتوا أنظاري اليها ٠

ان الاعتراف بوضعكم المعين آنفا ، منوط بقبولكم اياه ، واعطائكم عهدا قاطعا بانكم ستكونون على الدوام ، وبكل الوسائل ٠ كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم ٠ ويسرني أن أحصل على جوابكم التحريري على هذا الكتاب حسب ما جاء في المرفق ٠

وزير الداخلية ـ حكمة سليمان

وهذه صورة العهد :

اني المار شمعون قد اطلعت على كتـاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ مايس ٣٣ وقبلت بجميع ما ورد فيه ، وهاأنا أتعهد بأنني سوف لا أقوم بأي عمل من شأنه أن يعرقل مهمة الميجر تومسن والحكومة العراقية ، وذلك فيما يتعلق بمشروع الاسكان ، وأن أكون على الدوام ، وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحـب الجلالة الملك المعظم ٠ اهـ

موقف المار شمعون

وبدلا من أن يوقع «المار شمعون» هذا العهد ، رفع الى الملك فيصل كتابا بسط فيه أمر استدعائه الى العاصمة ، واجتماعه بوزير الداخلية ، والكتـاب الـذي سلمه اليه الوزير ، والعهد الذي طلب اليه أن يوقعه ، وقد هدد مقام صاحب الجلالة بقوله : انه لا يكون مسؤولا عن حركات أتباعه في لواء الموصل ، ما دام هو في بغداد ٠

ثم وجه الى شخص الوزير كتابا سليط اللهجة برقم ٣٥ وتاريخ ٣ حزيران ١٩٣٣ كان أشبه بقنبلة ، منه بكتاب يوجه الى وزير دولة ، فاضطرت الحكومة أن تمنع مغادرته بغداد ما لم يعط التعهد وهذه صورة كتابه :

سيدي الوزير

أعلمكم باستلامي كتاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ مايس ٩٣٣ واني

مع الاحترام اللائق أجيب على نقاطه الضرورية بما يلي :

١ ـ بخصوص مواجهتي لمعاليكم في الموصل بتاريخ ١٢ نيسان ٩٣٣ فهل لي أن أذكر معاليكم بالمحادثة التي جرت بعد ذلك اذ قال معاليكم بأنكم تستهدفون خطة تعاون جديدة فيما يخص مشروع اسكان الآثوريين ، ويصدر كتاب بذلك الى المتصرفية يطلب فيه استشارتي في جميع المسائل التي تمس الآثوريين ·

٢ ـ مهما كان قانون الطائفة ، المذكور في كتاب معاليكم ، عاملا مفيدا ، فيظهر أنه تدبير قبل أوانه في هذه المرحلة ، نظرا الى أن مثل هذا القانون ضروري تطبيقه على طائفة مستوطنة ، وفضلا عن ذلك ، فانه يحتاج الى الوقت لمراجعة قوانين الكنيسة لوضع هذا القانون ·

٣ ـ أما العبارة « السلطة الزمنية » التي لمح اليها معاليكم بقولكم « لا يسع الحكومة الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية » فيسرني أن أعلم كيفية تفسيركم لهذه



صورة « المار شمعون » جالسا في الوسط والى يساره والده ببزة الافندية

العبارة · وان كنت لا أرغب في الاسهاب في هذه النقطة · فأخال أنه يقتضي لي أن أحاول شرح عبارة « السلطة الروحانية والزمنية » المتحدتين في هذه القضية الخاصة ببطريك الكاثوليك في الشرق ، اذ يستبان لي بأن معاليكم والحكومة قد اتخذاها بنظر خطير ·

ان سلطة هذه البطريكية تاريخية عظمى ، واستعمالها موروث عن تقاليد الشعب

والكنيسة الآثورية ، وانها كانت من أهم العادات الثابتة · انني لم ادع بالسلطة الزمنية، وانما أنا أرثها من قرون مضت ، كتخويل قانوني من الشعب الى البطريك ، وهي لم تكن مباحة فحسب ، بل كان معترفا بها رسميا فيما مضى من قبل الملوك الساسانيين القدماء ، والخلفاء المسلمين ، ومغولي خان ، وسلاطين آل عثمان ، ولا يمكن العثور على اي سوء استعمال لهذه السلطة في زمن أي ملك أو حكومة ، كان الشعب الآثوري من رعاياها ، فضلا عن أنها لا تحول بحال من الاحوال دون تطبيق قانون البلاد ، فقد ثبت أنها أحسن طريقة للنظر في شؤون الشعب ، الذي يعيش تحت الظروف التي فيها الآثوريون ·

فبموجب الظروف المتقدمة ، اني آسف جدا أن أقول بأنه يستحيل علي العمل بأمركم في التوقيع على الوعد التحريري ، الذي أملاه معاليكم ، اذ لا يعني مثل هذا العمل سوى اني راغب في سحب نفسي من خدمة شعبي ، ذلك الواجب الذي كان كما عرضت ، عبارة عن تخويل قانوني لي من قبل الشعب ، وهو وحده له الحق في تجريده عني ·

وبهذه المناسبة أود أن أبين بأنني استغربت كثيرا التدبير الذي ينوي معاليكم اتخاذه تحت الظروف الحالية ، بأن يطبق مثل هذا العمل بحق أحد العصاة ، واذا كان الامر كذلك فهل لي أن أسأل معاليكم ما اذا كان شرفي وشرف شعبي لم يهان ؟

لا أتمكن العثور على سابقة لعمل معاليكم هذا ما لم ألق اللوم على نفسي ، لاني عرضت باخلاص قضية الشعب الآثوري بصورة قانونية أمام السلطة المنتدبة سابقا ، وعصبة الامم ، وحكومة صاحب الجلالة ، بغية تأمين حل لها ، ذلك الحل الذي اعتقد بأنه في صالح كل من يهمه الامر ·

٤ ـ اما بشأن الزعم أني اتخذت الى الآن موقفا معاكسا بل سلبيا تجاه مشروع اسكان الآثوريين ، فان هذه النقطة ايضا كان معاليكم قد رفعها شفويا أثناء مواجهتي معاليكم في ٣١ مايس ، عندما طلبت أكثر من مرة بيان حقائق هذا الزعم · ان هذا يزيد في احباط عزيمتي عندما أفكر في مساعي المتواصلة في اقناع شعبي الآثوري بالاستيطان ، وأن يصبح عنصرا مفيدا في هذه البلاد كما كان حتى الآن ·

أختم كتابي هذا بتقديم احتراماتي الى معاليكم ، وأعتذر لكتابتي اياه بلغة أجنبية ، لانه ليس لدي في الوقت الحاضر كاتب لائق باللغة العربية ، واذا توجد هناك أي نقاط يود معاليكم أن يعلمها ، فانني أكون ممتنا جدا الى الاجابة عليها ، لاني أنوي مغادرة بغداد يوم الاثنين مساء الموافق ٤ حزيران ١٩٣٣ ·

المخلص لكم : ايشاي شمعون

صدى توقيف المار شمعون

كان الملك فيصل قد سافر الى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣ ، تلبية للدعوة الرسمية التي وجهها اليه عاهل الانكليز ، فما كادت الصحف الاوروبية تعلن خبر الزام الحكومة العراقية المار شمعون بالاقامة في بغداد ، ما لم يعط التعهد اللازم بحفظ

السلام ، حتى قامت قيامة الانكليز في مختلف صحفهم • وقد راجع وكيل السفير البريطاني في بغداد رئاسة الوزارة ، وبين لها ضرورة السماح للمرقوم بالعودة الى مصيفه في الموصل ، فلم يلق بيانه أذنا صاغية •

وفي يوم ١٩ حزيران ١٩٣٣م ، عقد اجتماع في البلاط الملكي في بغداد حضره رئيس الوزراء ، ووكيل السفير ، بحضور نائب الملك (وهو يومئذ ولي العهد الامير غازي) فحذر وكيل السفير ، رئيس الوزراء من النتائج التي تترتب على توقيف المار شمعون ، وبين أن توقيفه يؤدي الى اتحاد كلمة التياريين ، وقيامهم بثورة ضد الحكومة ، وزاد على ذلك أن هذا التوقيف يعطي أهمية للمار شمعون في نظر العالم ، ويسبب ارتباكات قد تمس معاهدة التحالف المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م • فرد عليه رئيس الوزارة ان المار شمعون قد ارتكب جرما ضد الدستور والقوانين المرعية ، وذلك بطلبه السلطة الزمنية ، وقيامه بتهييج التياريين ضد النظام العام ، فضلا عن أنه خالف مقررات عصبة الامم ، بعدم اعطائه التعهد اللازم لسير مشروع الاسكان كما ينبغي ، مما أيد قناعة الحكومة بسوء نيته ، فرجوعه الى الموصل ، من غير محاكمته أو توقيفه ، مما يؤثر على ادارة الدولة ، ويزيد في تعنته وتشويشه ضد الحكومة ، ولا سيما وقد أيدت ذلك تقارير المفتش الاداري ، ووكيل متصرف لواء الموصل •

أما ازدياد أهمية المار شمعون ، فقد قال رئيس الوزراء أنه لا يراها واردة ، وانما الامر بالعكس ، فان ابقاءه بدون محاكمة ، هو الذي يولد النتائج الوخيمة ، ويسبب اخلالا في الادارة ، وهذا أهم بكثير من التأثير السيء الذي قد يحصل في الخارج من جراء توقيفه •

وأما ما يتعلق بالمعاهدة ، فقد صرح الرئيس بأنه لا يجد أية علاقة لقضية توقيف المار شمعون بمعاهدة التحالف ، ولا يرى أي مبرر لاتخاذ وكيل السفير هذه القضية وسيلة للتدخل في الامر ، ولهذا فانه لا يسلم بوجهة نظره لا من طريق مباشر ، ولا من طريق غير مباشر ، فارتبك وكيل السفير من هذا الموقف الحازم ، وقال أنه يأسف جدا للاشارة التي نوه بها الى معاهدة ١٩٣٠م مما أدى الى أن يحصل لدى رئيس الوزراء غير الفهم الذي قصده ، لهذا فهو يسحب هذا البيان ، ويؤكد أن قصده كان ان الثورة اذا وقعت فقد تسبب تعرضا للقواعد البريطانية في العراق ، نظرا للوضع الذي سيتخذه الجيش الليفي التياري ، المستخدم في هذه القواعد ، اذا ما قام التياريون بثورة ضد الحكومة • فشكر رئيس الوزراء ، وكيل السفر المستر فوربس ، لسحبه كلامه ، وأكد له انه اذا وقعت الثورة المزعومة ، فان العراق هو الذي يتولى حمايات المطارات بقواته الوطنية ، وهو مستعد لذلك (انتهى اجتماع البلاط) •

الملك فيصل وازمة بغداد

ما كاد الملك فيصل ـ وهو نزيل قصر بكنهام الملكي في لندن ـ يحاط علما بالخلاف الناشب في بغداد بين وزير داخليته السيد حكمة سليمان ، وبطريك التياريين

المار شمعون حتى قرر التدخل في الموضوع ، فأبرق الى رئيس ديوانه هذه البرقية :

علي جودت بك ـ البلاط الملكي بغداد
علمت أن في نية الوزارة ترك مركزها « أي الاستقالة » بسبب قضية مار شمعون !
خبروني بالتفاصيل ، ولا تقدم على أي عمل قبل تلقي الامر ·
أوستاند ١٩ حزيران ١٩٣٣ فيصل (١)

وقد رد رئيس الديوان الملكي على برقية الملك بهذا الجواب :

بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٣٣ العدد ط/١٩٦

جلالة الملك فيصل قصر بكنهام ـ لندن

ان عدم توقيع المار شمعون على الكتاب التعهدي ، وطلبه السلطة الزمنية ، واصراره على العودة ، وتوجيهه بعض العبارات التي اعتبرها وزير الداخلية مهينة ، اضطرت وزير الداخلية على منعه من الذهاب الى الموصل ، أو توقيفه وسوقه الى المحاكمة اذا ذهب · يدعي وكيل سفير بريطانية في العراق بأن الاجراءات القانونية ضد المار شمعون وان كانت محقة فانها تسبب ثورة وعليه أراد وزير الداخلية الاستقالة · الوزارة تؤيده ، ولكنها لم تقرر أي شيء · المسألة رهن المعالجة · لم نخبر جلالتكم لعدم ازعاجكم قبل حصول نتيجة · كونوا مطمئنين بأننا سوف لا نقدم على أي عمل قبل اخبار جلالتكم وتلقي الامر · التفاصيل في البريد الآتي ·
رئيس الديوان الملكي (٢)

لم يقتنع الملك فيصل بالتفاصيل الواردة في برقية رئيس ديوانه فرد عليها بما يلي :

لندن العدد ٤٤ التاريخ ٢٣/٦/١٩٣٣ ·
من فيصل الى رئيس الديوان ـ بغداد
لدينا من الاعمال ما هو أهم من قضية مار شمعون · عليكم أن تحفظو اعتدالكم مهما كلفكم الامر التفصيل في بريد وزير المالية (٣)

وقد أجاب رئيس الديوان على هذا التحذير بهذا الجواب :

صاحب الجلالة الملك فيصل قصر بكنهام ـ لندن

عدل وزير الداخلية اليوم صباحا عن الاستقالة ، وأصر على توقيف المار شمعون اذا غادر بغداد بدون أن يعطي التعهد ، وعليه وعد وكيل سفير بريطانية في العراق بأن يحمله على عدم مغادرة بغداد اذا لم يوقع على التعهد ·
الرقم ط/١٩٧ التاريخ ٢٤/٦/١٩٣٣ رئيس الديوان الملكي (٤)

---

(١) و (٢) و (٣) و (٤) البرقيات مقتبسة من ملفات « المركز الوطني لحفظ الوثائق » وهي من ملفات البلاط ·

هذا ما جرى في بغداد . أما ما جرى في الخارج ، فان الحكومة البريطانية في لندن كانت على علم بتطورات القضية الآثورية ، ما دق منها وما عظم ، وذلك في ضوء المعلومات التي كانت تتلقاها من سفارتها في بغداد يوميا ، فقررت أن تمارس ضغطا على الملك فيصل ، وتلتمسه أن يستعمل نفوذه الشخصي للسماح للمار شمعون بالعودة الى مصيفه ، فاضطر صاحب الجلالة الى أن يبرق ما يلي الى :

رئيس الوزراء بغداد ١٩٣٣/٦/٢٣

ان توقيف المارشمعون سيحدث ضجة في الصحف هنا ، مما يخرب علينا الجو الصافي والموقع الممتاز الذي حصلنا عليه ، وبالنتيجة سيهدم كل آمالنا بالموفقية في المسائل الكبرى التي بدأنا نعالجها ، عالجوا الامر بحكمة وصبر ، وابقوا جميع الاجراءات ، التي يجب أن نقوم بها ، لحين عودتي . متفق مع الوزراء على ما جاء .

فيصل

وكان الوضع في بغداد يستلزم موقفا حازما لئلا تضعف هيبة الحكومة وتداس كرامتها ، ولا سيما بعد أن علم الخاص والعام ، بأن السفارة البريطانية كانت تضغط على الهيأة الوزارية باستمرار للتساهل مع المتمردين ومهادنتهم ، مما حمل رئيس الوزراء على الرد على هذه البرقية بهذا الجواب :

صاحب الجلالة الملك فيصل لندن الرقم ٢٣٩٠ التاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤

لما كان رجوع المار شمعون الى الموصل بدون التعهد سيؤدي حتما الى اضطرابات تخل بالامن ، وتعرقل مشروع الاسكان ، فقد اتفق وزير الداخلية مع مستشاره على ابقائه هنا فبلغه الوزير بالبقاء . منذ مدة نعالج الامر بكل ما يمكن من الصبر والحكمة ، ومع هذا لا نقدم على اتخاذ الاجراءات ضده الا اذا أراد الذهاب بدون التعهد ، لما هو محقق من وقوع الفتنة ، ولاضطرار الوزارة على حفظ الامن ، خاصة بعد أن ظهر من معاضدة ياقو مع مائتين من أعوانه العصيان المسلح مجتمعين بصورة مستمرة على طريق دهوك ـ عمادية ، ورفضه اعطاء التعهد لحفظ السلام . بعد اتفاق وزير الداخلية ومستشاره بوشر في الاجراءات ضد ياقو وأعوانهم لحملهم على ترك العصيان .

رشيد عالي

واستغرب صاحب الجلالة الملك من هذه البرقية وأظهر ، دهشته من موقف حكومته من توجيهاته ، فأجاب عليها بما يلي :

خارجية بغداد ١٩٣٣/٦/٢٥

اننا نلاحظ ان ابقاء المار شمعون مدة أكثر في بغداد ، يسبب ازدياد تهيج الاقلية الآثورية واكثار الدعاية ضد العراق . اذا اختل الامن بسبب ذهاب المار شمعون الى مصيفه ، فالحكومة غير عاجزة عن تأديبه . أما اذا أجبر على البقاء في بغداد فتوسع العصيان الذي تشيرون اليه ، فالحكومة تكون ضعيفة خارجيا ، لذلك لا يجب أن تعطى

قيمة كبيرة لذهابه الى مصيفه من ناحية الامن ، بل من المهم ملاحظة الجهة الخارجية مع اتخاذ جميع التدابير لقمع كل حركة يأتي بها بعد ذهابه · وعليه بلغوه شفهيا ان الحكومة لا تغير سياستها نحو الآثوريين ، وتنتظر منه أن يبرهن على اخلاصه بالذهاب الى محله ودعوة العاصين للاخلاد الى السكينة ، واذا صدر منه أي عمل خلاف ذلك ، فالحكومة تكون معذورة باتخاذ ما تراه من أسباب بشأنه · زملاؤكم الثلاثة (أي ياسين الهاشمي ورستم حيدر ونوري السعيد) متفقون معنا ، وكذلك نحن على اتفاق مع بريطانيا على معالجة القضية بهذه الصورة في الظروف الحاضرة · « فيصل »

دقق رئيس الوزراء في برقية الملك ورأى : ان السماح للمار شمعون بالعودة الى الموصل دون توقيع التعهد الذي عرضه وزير الداخلية عليه ، سيشجع الغير على الاستخفاف بأوامر الحكومة وعدم اطاعتها ، فضلا عن أنه سيجعل مركز الحكومة ضعيفا · ورأى أن يستطلع آراء زملائه في الوضع الراهن ، فجمع مجلس الوزراء في يوم تسلمه هذه البرقية ، وعرضها عليه ، فتقرر ارسال الجواب التالي :

الرقم ٢٤٤٧ التاريخ ٢٦ حزيران ١٩٣٣

اجتمع أصحاب الفخامة والمعالي الوزراء في ديوان رئاسة الوزراء ، وبعد الاطلاع على برقية صاحب الجلالة الواردة الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٣ قرروا الاجابة عليها بالبرقية التالية :

جوابا لبرقية جلالتكم ٢٥ حزيران · نرى مع الوزراء أن رجوع المار شمعون الى الموصل بدون التعهد ، خاصة بعد قيام معاضده ياقو وأعوانه بالعصيان المسلح ، واضطراب الاحوال في الشمال ، مما يضعف مركز الحكومة ، ويشجع العصاة ، ويوسع الاضطراب ، ويسبب ازدياد التأثير السيء في نفوس الاكراد ، والآثوريين الموالين للحكومة ، بل عواقب وخيمة للبلاد · تبليغ المار شمعون بالرجوع الى الموصل وطلبنا منه دعوة العاصين للسكون ، يعتبر اعترافا منا بسلطته الزمنية وبعجز الحكومة الذي لا يلتئم مع المصلحة العامة · اعادة الاحوال الى السكينة لا يحصل الا باتخاذ الاجراءات الحازمة ضد العصاة · تقوية الوضع في الداخل ضروري لسلامة البلاد · لا اختلاف بيننا وبين المستشار ووكيل السفير · الرأي العام المتهيج من وضعية المار شمعون وأعوانه بدأ يهدأ من اتخاذ الاجراءات · لم يقع لحد الان أي اصطدام · لا زلنا نعالج القضية بالحكمة ، ولا نلجأ الى استعمال السلاح قبل اقدام العصاة عليه · متخذون التدابير اللازمة لحمل العصاة على ترك العصيان · وضعنا قوي · لا يوجد ما يستوجب القلق · كونوا مطمئنين تماما · رشيد عالي

بوادر حركة التمرد

كانت قائممقامية قضاء دهوك قد طلبت الى ملك ياقو بن ملك اسماعيل (١) أن

---

(١) كان « ملك ياقو » احد الضباط التياريين المستخدمين في جيش « الليفي » الانكليزي ، ولفظة « ملك » تطلق على رئيس كل قبيلة ، فهي نظير كلمة « الشيخ » لدى القبائل العربية ·

يحضر الى مركز القضاء ، فجاء اليه في يوم ٢١ مايس ١٩٣٣ ومعه حرس مسلح حيث هزأ بقائمقام القضاء ، ووجه اليه كتابا رسميا بلهجة شاذة ٠

ولما وصل ضابط الاسكان البريطاني الى الموصل ، استدعى ملك ياقو لاخذ رأيه في قضايا الاسكان ، فجاء المرقوم الى مواجهته في يوم ١٤ حزيران ١٩٣٣ مع خفر مسلح كبير العدد ، فرفض الضابط بذل لباقة رؤية هذه الحالة ، فعاد (ياقو) وصار يجمع أعوانه لتحدي السلطة والاخلال بأمن الدولة ، اذ كان تلقى أمرا بذلك من المارشمعون الذي أراد أن يختبر عزم الحكومة واستعدادها العسكري ٠

وفي ١٩ حزيران ، علمت السلطة بأن جماعة ياقو بلغوا المئتين ، وأن نصفهم حاول قطع الطريق على الموالين للسلطة ، فجهزت قوة بعثت بها الى محل التجمع لالقاء القبض على ياقو وأعوانه ، فتوسط المفتش الاداري المستر ستافورد في أمره ، وتبرع بأن يذهب هو بنفسه ويأتي به من دون سفك دماء ٠ وفعلا أتى به الى الموصل ، وأحضره أمام المتصرف ، الذي كلفه بأن يتعهد بالمحافظة على السكينة ، وعدم الاخلال بالامن فأبى ذلك قائلا : انه لم يحضر لهذه الغاية » (١) ٠ وخرج وكاد الطرفان يتقاتلان لولا يقظة السلطة، فاضطرت الحكومة أن تعزز مخافر الشرطة بقوات احتياطية ، فكتب اليها ياقو طالبا سحب هذه القوات ٠

ولما كانت الحالة قد وصلت الى درجة مخيفة ، طلبت « رئاسة أركان الجيش » الى « آمرية منطقة الموصل » أن تجري تمارين الحروب الجبليـــة في « بادي » شمالي « دهوك » كتدبير احتياطي ، ضد القلاقل ، ولتكون على استعداد لمقابلة الطوارىء ، فقلق الكرد المجاورون من المصير الذي سيؤول اليه موقفهـــم ، وأعلنوا استعدادهـــم لمؤازرة الحكومة أنى شاءت ، وعلى أية صورة أرادت ٠

ولكن سرعان ما كان لهذه التدابير الشديدة ، وقعها في النفوس ، مما حمـــل « ياقو » على الاعتقاد بأن قوة الحكومة ستقضي عليه وعلى أتباعه ، كما أكد المفتـــش الاداري البريطاني ذلك له ، فاضطر أن يخضع واصحابه لسلطان الحكومة ، ويسلم نفسه الى سلطات اللواء في ٢٦ حزيران ، بعد أن حصل على الامان ، وبعد أن لمس « انشقاق الآثوريين غير الموالين لمار شمعون » (٢) فاكتفت هـــذه بأخـــذ التعهد اللازم لحفظ السلام ، وبأن لا يقوم في المستقبل بأعمال تخل بالامن ، وقضت الوزارة بهذه التدابير الحكيمة على اخماد عصيان مسلح ، لم يعرف مداه ، وحقنت دمـــاء الابرياء وأقرت سطوتها في تلك الربوع ، وعلى أثر ذلك أبرق رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني الى جلالة الملك البرقية التالية في ٢٧ حزيران ١٩٣٣ :

---

(١) ذكريات علي جـــودة ص ٢١٤ ٠

(٢) يوبيل الجيش الفضي ص ١٢٢ ٠

صاحب الجلالة الملك فيصل بواسطة المفوضية العراقية : لندن   الرقم ٢٥٣٩

بعد سوق القوات اللازمة ، خضع ياقو ، وسلم نفسه لسلطات الموصل ، وأعطى تعهدا بحفظ السلام بكفالة مالية ، التفصيل بالبريد ·

كما ابرق رئيس الديوان الملكي هذه البرقية :

عراقية ـ لندن   ١٩٣٣/٦/٢٧

اعرضوا ما يلي الى صاحب الجلالة حالا :

نظرا للاجراءات المتخذة ، قد سلم ياقو بن الملك اسماعيل الى الحكومة ، وأعلن خضوعه لها بدون أن يقع أي حادث · الحالة في سكون تام   رئيس الديوان الملكي

فورد الجواب من صاحب الجلالة كما يلي بتاريخ ٢٨ حزيران :

رئيس الوزراء   بغداد

نحمد الله ونهنئكم جميعا على الموفقية التي حفظت للحكومة شرفها وسطوتها · نعتقد أنه لم يبق مانع لتطبيق برقيتنا المؤرخة ٢٥ حزيران وذلك ضروري لموقفنا ·

« **فيصل** »

ملحوظة

تتضمن برقية الملك المؤرخة ٢٥ حزيران ١٩٣٣ ، المنشور نصها فوق هذا ، ضرورة السماح للمار شمعون بالعودة الى الموصل ، الا أن رئيس الوزراء لم ير من السداد السماح بعودة المار شمعون الى الموصل · فأبرق الى صاحب الجلالة يقول بتاريخ أول تموز ١٩٣٣ ورقم ٢٤٧٥ ·

جميعا مدينون بالموفقية لنفوذ جلالتكم · لم نتاخر عن تضحية أعز ما لدينا في سبيل مصلحة البلاد وكرامة الحكومة · ابقاء المار شمعون هنا لا يزال ضروريا ، خاصة وان التقارير الواردة أخيرا من متصرف اللواء والمفتش الاداري تؤكد ذلك بغية المحافظة على السكينة ·   « رشيد عالي »

عقد اجتماع في الموصل

ظهر للحكومة أن جماعة كبيرة من أتباع « المار شمعون » لم تلم ، الى تلك الساعة ، بالقرار الذي اتخذه مجلس العصبة بصدد شكاوي التياريين ، فقررت دعوة رؤسائهم الى اجتماع عقد في مركز اللواء في اليومين ١٠ و١١ تموز ١٩٣٣ وحضره الرؤساء الموالون والمخاصمون ، وألقى كل من وكيل المتصرف ، والمفتش الاداري ، وضابط الاسكان البريطاني خطبا في سياسة الحكومة ، كما تلي قرار عصبة الامم ، الذي اتخذه المجلس في يوم ١٤ كانون الاول ١٩٣٢ ، فارتاح معظمهم لبيان هذه الخطة ، ولتلاوة هذا القرار ، وأخذوا يندددون بزعيمهم الروحي ، ويقولون أنه لا يمثل الا نفسه ، وسكت

الاخرون مفضلين الاحتفاظ برأيهم الى ما بعد مراجعة أنفسهم « وكان الموالون يتألفون من ٤٣٥٠ عائلة وغير الموالين من ١٣٠٠ عائلة معظمهم من عشيرتي تخوما وتياري العليا الساكنتين في قضاءي دهوك والعمادية » (١) .

ما دار في هذا الاجتماع

طلب وكيل متصرف اللواء « السيد خليل عزمي » أن يسأله الحاضرون عما يدور في خلدهم ، فكانت استفساراتهم تنحصر في نقطتين أساسيتين : « المار شمعون » و « قضية الاراضي » .

ان « المار شمعون » يطالب بالسلطة الزمنية ، كحق موروث ، كما هو صريح كتابه، فكان جواب المفتش الاداري :

« ان خطة الحكومة أوضحت تماما في البيان الذي تلاه وكيل المتصرف (٢) وأنها قررت بصورة نهائية عدم اجراء أي تعديل فيها » .

أما « قضية الاراضي » فقد قال وكيل المتصرف :

« ان الحكومة ترغب في منح حقوق دائمية لجميع الزراع في أراضيها ، وقد باشرت لجان التسوية أعمالها ـ وهي مؤلفة لهذه الغاية ـ في بعض الالوية ، وستأتي الى لواء الموصل عن قريب وتباشر عملها ، وسيعامل التياريون نظير سائر الزراع العراقيين في أراضي الحكومة ، وهي تتعهد بأن لا تأخذ منهم الاراضي ، ولا تعرقل تصرفهم ما داموا على الزراعة يطيعون أوامر الحكومة ، وينفذون قوانينها كبقية الرعايا ، أما الاراضي المملوكة لعدد كبير من التياريين ملكا شخصيا ، فان الحكومة تتبع معهم ما تتبعه مع سائر السكان من أكراد وعرب ، وعند حصول نزاع بين الملاك والزراع يحسم وفقا للطريقة المتبعة في جميع أنحاء المملكة » اهـ

وكانت نتيجة هذا الاجتماع ـ كما قلنا ـ أن معظم الرؤساء الذين حضروه ، أعلنوا تأييدهم لخطة الحكومة ، وقالوا أنهم يطيعون أوامرها وقوانينها ، أما الباقون فقد احتفظوا بآرائهم حتى يراجعوا أنفسهم ، وكانت نتيجة هذه المراجعة أنهم رفعوا بعد يومين العريضة الآتي نصها :

نحن الموقعون أدناه نود أن نعرض على سعادتكم ما يلي :

اننا الذين دعينا من قبل الحكومة ، كنا نظن أن هذه الدعوة تتعلق بالاسكان فقط . أما الان فنقول بصورة نهائية أن غبطة البطريك المار شمعون هو وكيلنا ، واننا

---

(١) اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٢٢ .

(٢) ان الحكومة ترغب جدا في ان تعترف للمار شمعون برئاسته الروحية الكنيسية النسطورية فيكون بهذه الصفة حائزا لعين الصفات التي يتمتع بها رؤساء سائر المذاهب الدينية في العراق ... ان الحكومة لا توافق ابدا بأن تمنح للمار شمعون سلطة زمنية لانها لم تمنح سلطة زمنية لاي رئيس من رؤساء العشائر والروحانيين في العراق .

(من خطاب وكيل المتصرف)

لم نسحب منه هذه الوكالة بعد • وعلى هذا فليس في وسعنا اعطاء أي قرار الى أن يحضر غبطته هنا • اهـ

أما الذين بقوا على ولائهم للحكومة فقد وقعوا العريضة التالية :

نحن الموقعون أدناه ، من ملوك ورؤساء الآثوريين ، حضرنا يوم ١١ تموز ١٩٣٣ في ديوان متصرفية لواء الموصل ، وأعلنا فهمنا سياسة الحكومة ومنوياتها تجاه القضية الاثورية ، ونسجل بهذه المضبطة اعترافنا بأن سياستها ، التي أعلنها وكيل المتصرف هي السياسة الصادقة ، ولذلك فقد رضينا بها عن اختيار واطمئنان • والان فنحن مستعدون لاطاعة قوانين البلاد العراقية كلها ، ونخالف كل شخص أو فئة ترمي الى ما يخالف هذه السياسة القويمة ، وكذلك قد فهمنا تصريحات المفتش الاداري الكولونيل ستانورد ، والميجر طومسن ، خبير الاسكان ، التي أتت مؤيدة لتلك السياسة ، وبناء على ذلك وقعنا على هذه المضبطة ، تحريرا في ١٩ ربيع الاول ١٣٥٢ و١١ تموز ١٩٣٣ •

موقف الجيش من التياريين

كان « وزير الداخلية » على اتصال مع « رئيس أركان الجيش » ولما رأى أن الامر قد يستدعي استخدام القوة لحمل المتمردين على الاطاعة ، سأل « رئيس أركان الجيش » عن امكان تأديب العصاة المتمردين ، فأجابه هذا بأن الجيش العراقي يستطيع تأديبهم بيسر • وفي الوقت نفسه فانه أنجد القطعات القائمة بتمارين الحروب الجبلية في شمالي دهوك بقطعات أخرى ، كما أن الشرطة أسست ٥١ مخفرا في القرى الآثورية ، على طريق الموصل ـ دهوك لمحافظة الامن •

وكان مقر منطقة الموصل متحمسا للحركة ضد التياريين ، لما لحق بعض الضباط الساكنين بالقرب من دورهم من الاهانة • فقد كانت الاحجار تتساقط ليلا ، قبل اشتداد حركة ياقو ، على دور أولئك الضباط بانتظام ، مما أفزع نساءهم وأطفالهم ، وكان الضباط يعتقدون بأن هذه الاحجار انما كانت ترمى من قبل التياريين ، وهذا مما جعل الحماس لحركة التأديب بالغا أشده •

وراجع كبير من ضباط البعثة العسكرية البريطانية ، في تلك الآونة وزير الدفاع جلال بابان ، وأعلمه أن الملك فيصل كان قد وعد السفير البريطاني بنقل أمير اللواء بكر صدقي من الموصل الى جهة أخرى ، لان التياريين يتخوفون من وجوده في الموصل كثيرا (١) فرد الوزير على ذلك بتخطئة هذه الفكرة ، وأنكر أن يكون الملك قد وعد

---

(١) قال لنا السيد حكمت سليمان ذات يوم : ان معاون مستشار الداخلية الميجر ادمونس زاره في مكتبه اثناء اشتداد هذه الازمة وقال له : ان الفوج الليفي المستخدم في قاعدة الحبانية البريطانية قد يهاجم بغداد وينتك بالاهلين الابرياء انتقاما لجماعته في الشمال • فرد عليه السيد حكمت بأنه سيصدر اوامره الى الشرطة بالانسحاب من مواضعها ، اذا ما هاجم الفوج الليفي العاصمة ، ليقاتل مع الاهلين وجها لوجه ونرى النتائج • وبينما كان السيد حكمت يفكر في كيفية اطلاع الشعب على ما يحاك ضده ، عاد اليه ادمونس ليؤكد ان حامية الحبانية البريطانية اتخذت التدابير الصارمة لمنع خروج اي تياري من القاعدة •

السفير مثل هذا الوعد ، لا سيما وأن بكرا كان يحيط بمنطقته احاطة تامة فليس من السداد نقله ٠

الهجرة الى سوريا

هذا ما كان من أمر « المار شمعون » والزامه بالاقامة في بغداد ٠ أما ما كان من أمر أتباعه ، الذين تلقو تحارير ياقو ولوقو « بعد وصولهما الى سوريا واتصالهما بالسلطات الفرنسية » (١) المنبئة « بأن كل شيء قد تم » فانهم أعدو عدة الهجرة الى الاراضي السورية من جهة ، والى التجمع للقيام بحركة ما ضد الحكومة من جهة أخرى ، وقد اتخذو جبل « بو سريان » مقرا لاجتماعهم ، وتوحيد قواهم ، لمساعدة هذا الموقع على الافلات والتخلص من القوات الحكومية ، وتمكينهم من العبور الى سوريا بيسر ، ولكن الحظ خانهم وانكشف أمرهم ، فانتقلت القوات العسكرية الحكومية من معسكرها في شمال دهوك الى جهة دجلة لتراقب المعابر ، وتنتزع السلاح من النازحين ٠

وقد تم عبور الحدود العراقية الى يوم ٢١ تموز نحو (١٣٥٠) تياريا ، بعد أن تركوا قراهم بدون رجال مسلحين يدافعون عنها ، أو يحرسون نساءها وأطفالها ، ودلت التحقيقات التي قامت بها السلطات المحلية على أنهم نزحو امتثالا لاوامر « المار شمعون » الذي أقنعهم بأن السلطات الفرنسية ستعيلهم ، وتمنحهم جميع مطاليبهم ، وتساعدهم كما ساعدهم الانكليز من قبل ، يوم أقامو البناكل لهم بجوار « باعقوبا » سنة ١٩١٩ ٠

وكانت الحكومة العراقية حشدت قوة كافية لنزع السلاح من الذين يغادرون البلاد ، منعا لاحتجاج السلطات الفرنسية على دخولهم سوريا مسلحين ، وكلف الجيش أن يتجنب اراقة الدماء على كل حال ، وفي الوقت نفسه قرر مجلس الوزراء عدم السماح لاي من النازحين بالعودة الى العراق ٠ وفي ٢٣ تموز ١٩٣٣ وجهت الحكومة العراقية الى « المفوضية الفرنسية في بغداد » الكتاب التالي المرقم ٦٨٣٣ والمؤرخ ٢٣/٧/١٩٣٣م :

سيدي القائم بالاعمال

تأييدا للمحادثة الشفوية التي جرت بيننا أمس : لي الشرف أن أخبركم بأني علمت مؤخرا أن قسما كبيرا من الآثوريين ، الذين يقارب عددهم الالف وثلثمائة نسمة ، المنتسبين الى عشائر التخوما ، والتياري ، في قضائي دهوك والعمادية ، وغيرهم من الآثوريين ، قد نزحوا في ٢١ الجاري من منطقة فيشخابور (شلكة) الى الاراضي السورية ، وأنهم يقيمون الان في (كلي جلي) وبما أن هؤلاء من العشائر غير المعتادة

---

(١) طلبت الحكومة الى « ياقو » بعد استسلامه ، ان يحضر الى بغداد مع زميله « لوقو » لينصحا المار شمعون بوجوب تحسين سلوكه ، واعطاء التعهد المطلوب منه ، ليؤذن له بالعودة الى الموصل . وقد جاءآ اليها فعلا ، ولكنهما بدلا من ان يؤديا الرسالة التي ندبا اليها ، اخذا بعض الرسائل من المار شمعون ، وسافرا بها الى السلطات الفرنسية في سورية . وهذا ما دل مؤخرا على ان ياقو لم يستسلم الى الحكومة احتراما للنظام ، وطوعا للاوامر ، ولكن خوفا من التدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة في سوق القوات الى (كلي قنطاره) وخشية الرجل من قضاء هذه القوات عليه بالمرة .

على التنقل ، وحيث أنهم دخلوا سوريا بدون اخبار الحكومة العراقية ، والحصول على اذن منها بذلك ، حسبما تقضي به المادة الخامسة من الاتفاقية المنعقدة بين العراق وسوريا لتنظيم أمور عشائر الحدود ، أرجو التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية لاتخاذ التدابير اللازمة ، عملا بالمادة السادسة من الاتفاقية المذكورة ، لتجريدهم من السلاح ، وتامين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود ، منعا لاتيانهم مـا يخل بالامن وانبائـي بالنتيجة • اهـ

وفي ٢٧ تموز ١٩٣٣ وجهت وزارة الخارجية العراقية كتابا آخر الى القائم بأعمال المفوضية الفرنسية في بغداد تحت رقم ٦٩٦٣ هذا نصه :

سيدي القائم بالاعمال

حصل لي الشرف أن بينت لكم في كتابي المرقم ٦٨٣٣ والمؤرخ ٢٣ تموز ١٩٣٣ حول التفضل بالتوسط لدى السلطات السورية ، لاتخاذ التدابير اللازمة ، عملا بالمادة السادسة من الاتفاقية المؤقتة المنعقدة بين العراق وسوريا ، لتنظيم أمور عشائر الحدود ، لتجريد النازحين الى البلاد السورية من الآثوريين من السلاح ، وتأمين بقائهم في منطقة بعيدة عن الحدود ، منعا لاتيانهم بما يخل بالامن • ولكنني أود أن أحيطكم علما بأن هؤلاء الآثوريين لم يزالوا مخيمين في الضفة اليمنى من دجلة ، أمام الحدود العراقية ، وأنهم قد هيأوا المتاريس ، وغايتهم مواجهة القوات العراقية بالقوة ، في حالة منعهـا عبور رفقائهم ، فاذا لم يبعد هؤلاء النازحون من الحدود ويجردوا من أسلحتهم ، فقد يؤدي الامر الى سفك الدماء ، الامر الذي لا تود الحكومة العراقية وقوعه الا اذا اضطرت الى ذلك حفظا للامن • وعليه فان عدم قيام السلطات السورية بمـا تحتمه عليهـا أحكام الاتفاقية المشار اليها من ابعاد هؤلاء من الحدود وتجريدهم من السلاح ، رغم سبق طلبنا ذلك منذ أربعة أيام ، مما لا يتفق ونصوص الاتفاقية المذكورة وقواعد حسن الجوار ، لذلك جئت بهذا التأكيد مكررا طلب حكومتي الآنف الذكر ، باتخاذ التدابير السريعة لابعاد هؤلاء عن الحدود ، وتجريدهم من السلاح ، استنادا الى نصوص تلك الاتفاقية راجين اعلامنا بما يتم في هذا الشأن » اهـ

★ ★ ★

لم تكتف الحكومة العراقية بارسال هذين الخطابين الى المفوضية الفرنسية ، فسعت لعقد اجتماع بين الممثلين العراقيين والفرنسيين على الحدود ، وضحت فيه سياسـة الحكومة العراقية ازاء التياريين النازحين ، وكذا الذين بقوا في العراق ، فوعد الممثل الفرنسي بتجريد الذين اجتازوا الحدود من السلاح ، ، فلا يفسح أي مجال لعودة أي منهم الى العراق بسلاحه •

وجاءت الانباء الى الحكومة العراقية في آخر يوم من شهر تموز ١٩٣٣ مؤيدة صحة الوعد الذي قطعه الممثل الفرنسي في اجتماع الحدود ، وأنه قد تم تجريد التياريين من كامل سلاحهم ، فتنفست الحكومة العراقية الصعداء ، وارتاحت للسلوك الـذي

سلكه الفرنسيون في هذه القضية ، وعدت الازمة منتهية بمصادرة السلاح ، فأذنت بنشر البيان التالي :

بيـــان

ليس بخاف أن الحكومة كانت ولم تزل ، تبدي مساعداتها بكل الطرق الممكنة الى الآثوريين بغية اسكانهم وترفيه أحوالهم ، آملة أن يكونوا رعايا مخلصين لهذه البلاد ، يشعرون بالواجب نحوها كسائر العراقيين . ولتحقيق هذا الغرض قد أعفتهم من دفع الضرائب ، وأسكنتهم في قرى عديدة ، ومدت لهم يد المعاونة كلما رأت لزوما لذلك ، كما أنه ليس هناك شك في أنها قامت بكل تعهداتها تجاه عصبة الامم ، وأكبر دليل على ذلك استقدامها خبيرا لدرس مشروع الاسكان ، ورفع التوصيات اللازمة الى الحكومة حوله ، ولهذه الغاية سبق أن خصصت مبالغ لا يستهان بها ، الا أنه رغما عن كل هذا أخذ المار شمعون يعرقل مشروع الاسكان ويطالب بأشياء غير معقولة ، ومخالفة لاحكام قوانين البلاد ، ولقرار عصبة الامم نفسها ، كاعتباره ذا سلطة زمنية لا يمكنه التخلي عنها . ولما رأت الحكومة أن بقاءه في الموصل مما يعرقل سير الاسكان ، ويخل بالامن العام ، جلبته الى بغداد وأفهمته بأنها لا تساعده على الرجوع الى الموصل الا اذا أعطى تعهدا بأنه سيحافظ على السلام ، ولا يتصدى لاية حركة من شأنها عرقلة مشروع الاسكان ، وأن يرجع عن طلباته غير القانونية ، ويطيع أوامر الحكومة ، وحيث أنه لم يقبل بذلك ، رأت الحكومة لزوما لابقائه في بغداد ، استنادا لحكم القانون المختص ، الا أن الامر لم يقف عند هذا الحد ، بل ان أعوان المار شمعون تصدوا فعلا ، وهم مسلحون ، للاخلال بالامن العام ، وذلك باجتماعهم قبل مدة قصيرة في محل معين ، وتمردهم على الحكومة ، وتوعدهم الآثوريين الموالين لها ، وكان اجتماعهم هذا برئاسة المدعو ياقو بن اسماعيل ، فاضطرت الحكومة الى سوق القوة اللازمة لتأديبهم ، وأرجعت الامور الى مجراها الاعتيادي ، بعد أن خضع المتمردون ، وقدموا دخالتهم للحكومة ، وتعهدوا باطاعتها ، وعدم الاخلال بالسلام ، وعلى اثر ذلك رأت الحكومة من الضروري أن تجمع رؤساء الآثوريين ، وتفهمهم بقرار عصبة الامم المتخذ بشأن الآثوريين وبسياستها نحوهم ، فأحضر جميع هؤلاء الرؤساء في الموصل ، وأوضحت هذه الامور كلها لهم من قبل المتصرف بحضور (خبير الاسكان) وقد أعطوا التعهدات اللازمة بخضوعهم لاوامر الحكومة وانقيادهم لها ، الا أن أعوان المار شمعون بالرغم عن ذلك كله ، أعادوا الكرة قبل أيام قلائل ، واجتمعوا مسلحين في جبل بوسريان ، ولما رأوا أن الحكومة محتاطة للطوارىء ، وأن قوتها كافية لقمع أي تمرد ، وكافلة للمحافظة على النظام ، عبروا الحدود العراقية ، ودخلوا المنطقة السورية ، وكان عددهم ١٣٥٠ رجلا مسلحا . ولما كان عملهم هذا مخالفا للقوانين من كل الوجوه علاوة على أنه وقع بدون علم الحكومة واذنها ، قررت الحكومة أن لا تقبلهم مرة أخرى في العراق . أما اذا أظهروا ندمهم وأرادوا الرجوع ، فلا تمكنهم من ذلك الا بعد تجريدهم من السلاح ، محافظة على الامن العام ، وعبرة لغيرهم ممن قد تسول لهم أنفسهم القيام بأعمال مماثلة .

وتنفيذا لهذا ساقت الحكومة حالا القوة اللازمة من الجيش والشرطة الى جهات العبور من لواء الموصل ، ولما رجع قسم منهم الى الضفة العراقية من نهر فيشخابور بسلاحهم ، جردهم الجيش من السلاح فعلا ، ثم عبر عدد آخر منهم الى المنطقة العراقية بسلاحهم ، فأنذرهم الجيش بلزوم ترك السلاح ، غير أنهم لم يلتفتوا الى ذلك وبدأوا يقاومونه بالسلاح فاضطر الى مقابلتهم بالمثل ، وعلى ذلك اضطروا الى الرجوع خائبين • وفي الوقت نفسه طلبت الحكومة من القائم بأعمال الحكومة الفرنسية في بغداد أن يعلم حكومته بلزوم تنفيذ أحكام اتفاقية حسن الجوار ، الموجودة بين الدولتين ، والتي تقضي بضرورة تبعيد مثل هؤلاء الآثوريين عن منطقة الحدود العراقية ، وتجريدهم من السلاح ، لانهم ليسوا من العشائر المعتادة على التنقل • وبعد أن جرت المفاوضات اللازمة في هذا الشأن ، قامت الحكومة الفرنسية بما طلب منها فجردتهم من السلاح ، وأبعدتهم عن الحدود الى الاماكن النائية ، داخل المنطقة السورية •

ان هذه الحادثة تمت بهذه النتيجة الحسنة بفضل الله تعالى ، وبمؤازرة الشعب العراقي النجيب ومع كل هذا فان الحكومة لم تزل محتاطة للامر ، ومتخذة كل التدابير الضرورية للضرب على أيدي من يتصدى للاخلال بالامن العام ، حسب ما يقتضيه الواجب تأمينا لمصالح البلاد العامة •

بغداد ١ آب سنة ١٩٣٣ ملاحظ المطبوعات (١)

تدخل الملك فيصل

كان الملك فيصل قد غادر عاصمة بلاده الى لندن في الخامس من حزيران ١٩٣٣ مصحوبا بثلاثة من أبرز وزرائه وهم : وزير المالية ياسين الهاشمي ، وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير الاقتصاد رستم حيدر ، فلما اطلع على سير قضية التياريين وبلوغها هذا الحد من التعقيد ، رأى أن يقترح حلا وسطا فأبرق الى نجله وولي عهده القائم بنيابة الملك هذه البرقية :

العدد و / ٢٥ التاريخ ١٩٣٤/٧/٢٨ (بـرن)

من صاحب الجلالة الملك المعظم الى صاحب السمو الملكي الامير غازي •

اطلعو رئيس الديوان الملكي على هذه البرقية • أقترح على وزير الداخلية أن يعطي أمرا سريا للشرطة على الحدود الا يطلبوا الاسلحة ممن يندم ويرجع • فاذا وافقتم على ذلك أبرقو حالا والا سوف أكون مضطرا أن أتحرك بالطيارة صباح الاحد ، وأكون في بغداد يوم الاربعاء • برقيتي هذه سرية لا يطلع عليها أحد • اهـ

ولما اطلع الامير غازي ولي العهد ونائب الملك وزير الداخلية على برقية والده ، رفض الوزير العنيد التقيد بأمر الملك فرد ولي العهد الامير على برقية والده بهـذا الجواب المستعجل في التاسع والعشرين من تموز ١٩٣٣م :

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٨٨١ بتاريخ ١ آب سنة ١٩٣٣ •

من غازي الى صاحب الجلالة الملك فيصل : برن ـ بلفو بالاس

اشارة الى برقيتكم بتاريخ أمس ٠ لم يوافق وزير الداخلية على الاقتراح بالرغم من الحاحنا عليه ٠ وقد قابل سفير بريطانية في العراق رئيس الوزراء اليوم ، واتفقا على أن سفير بريطانية في العراق سيلح على حكومته أن تطلب الى حكومة فرنسة لابعاد الآثوريين المسلحين عن الحدود ، وتجريدهم من السلاح ، وفق اتفاقية حسن الجوار ، لبينما تحسم القضية بصورة نهائية ٠ وبالنظر الى ما أفاده رئيس الوزراء أن سفير بريطانية في العراق يعتقد أن هذا أحسن حل للقضية في الوقت الحاضر كما أننا نعتقد ذلك ٠ اهـ ٠

وكان الملك فيصل في الوقت نفسه قد أبرق الى وزارة الخارجية في بغداد يقول :

برن في ٢٥ تموز ١٩٣٣ خارجية ـ بغداد

وصلتني برقية من وزارة خارجية بريطانية تقول بلزوم رجوعي الى بغداد فورا لخطورة الوضع ، بسبب قرار العراق بتجريد الاقلية الآثورية النازحين لسورية من السلاح عند عودتهم للعراق ٠ يعتقدون بأن هذا الامر سيوجب سفك الدماء ، ويحدث مشكلة خطيرة للمملكة ٠ لا أرى لزوما للاستمرار على قرار العراق لنزع السلاح ، وأفضل تأجيل البت في قضيتهم بأجمعها الى عودتي ٠ اذا كان لديكم ما يدعو الى الاصرار على قراركم أخبروني لاعود نظرا لاهمية الامر وضرورة تسويتها بحضوري ٠ اهـ ٠

فيصل

وقد تولى السيد رشيد عالي ، بصفة كونه وكيلا لوزارة الخارجية ، الرد على برقية الملك بهذا الجواب في ٢٦ تموز ١٩٣٣ ٠

جلالة الملك المعظم : بـرن

نظرا لما تقتضيه مصلحة البلاد ، تأسف الوزارة لعدم تمكنها من الرجوع عن قرارها بشأن عدم قبول الآثوريين النازحين لسورية بسلاحهم ، خاصة بعد سوقنا القوة اللازمة لتطبيق هذه الخطة المقررة ، وتبليغ الآثوريين بها ، ومعرفتها لدى الجمهور ، فأخذنا فعلا الاسلحة ممن عبر لحدودنا ٠ فان رجوعنا عن قرارنا مما يضر بمصالح البلاد ، ويزري بالحكومة ، ويخل بهيبتها ، ويشجعهم وأمثالهم على أمور لا تحمد عقباها ٠ وعليه فلا ضرورة لرجوع جلالتكم اذ أن وضعنا قوي ولا شيء يستوجب القلق٠ ومع ذلك فاذا رأى جلالتكم الرجوع فالامر لجلالتكم ٠ ـ رشيد عالي ـ

عودة الى العصيان المسلح

قلنا ان الحكومة العراقية وثقت من الاخبار التي وصلت اليها عن قيام السلطات الفرنسية بتجريد التياريين من السلاح ، فاعتبرت القضية منتهية ، وأصدرت البيان الرسمي المتقدم نصه ٠ وقد بوشر بالمفاوضات لاعادة النازحين الى العراق بعد تجريدهم من سلاحهم ٠ ففي اليوم الثاني من شهر آب ١٩٣٣ طلب الممثل الفرنسي من قائمقام

دهوك العراقي أن يوافيه للمذاكرة على بعض الامور ، فلما اجتمعا قال الممثل : ان السلطات الفرنسية قررت اعادة أسلحة التياريين الى أربابها ، واعادتهم الى العراق • فطلب القائمقام أن يمهله الممثل مدة يستطيع خلالها من تبليغ هذا القرار الى السلطات العراقية لتستعد للامر ، فأجابه الممثل أنه سيأخذ هذا الطلب بنظر الاعتبار ، فلما بلغ مسامع الحكومة هذا الخبر ، قرر مجلس الوزراء السماح للنازحين بالعودة الى العراق ، بشرط تجريدهم من السلاح •

وفي الحقيقة كانت الرسل والكتب الواردة من النازحين على أصحابهم في العراق ، تؤيد ميل قسم منهم للرجوع الى العراق ، وارتضائهم تسليم أسلحتهم ، لان الممثل العراقي كان قد أفهمهم أكثر من مرة بأن لا مانع لدى الحكومة العراقية من عودتهم الى العراق ، بعد تسليم أسلحتهم • وقد اتخذت ترتيبات خاصة لتجريد العائدين عند عبورهم دجلة •

ومرت الايام الثلاثة الاولى من آب فلم يعد الى العراق الا أربعة من التياريين ، بعد ان سلموا سلاحهم ، وانتهى اليوم الرابع بسكون ، فلما كان المساء ، شوهدت حركة غير اعتيادية في معبر دجلة عند شمالي (وادي سفان) اذ كان التياريون يتجمعون للعبور صفقة واحدة فكان الاعتقاد السائد انهم جاؤ لغرض الدخالة وتسليم السلاح ، نظرا لما أظهروه من الرغبة في هذا الشأن •

اشعال نار الثورة

وتقدمت القوة المترتبة لاستلام العائدين فأشغلت المواقع اللازمة على ساحل دجلة في انتظار عبورهم ، ولكنها فوجئت بنار حامية من الذين عبروا النهر وأشغلوا بعض المواقع ، يساعدهم على ذلك الذين كانوا لا يزالون على الضفة اليمنى داخل الحدود السورية ، وسرعان ما اكتشفت «القوة العراقية» بعض الربايا التي استحضرت خصيصا للغدر بالجيش العراقي ، واتضح لها ان الحركة التي قام بها التياريون لم تكن لغرض الاستسلام وتسليم الاسلحة ، كما كان المنتظر ، بل انها كانت حركة مدبرة يراد بها مباغتة الجيش في وقت غير ملائم ، وساعة غير منتظرة ، لاحتلال المخافر الحكومية واشغال القرى المتباعدة ، وجعل الحكومة والعالم أمام الامر الواقع •

وكان من حسن الحظ عدم نجاح هذه الخطة ، بالنظر للتدابير الاحتياطية التي اتخذتها قوة الجيش المرابطة في (ديره بون) وكذا القوة التي تقدمت الى ساحل النهر للقيام بمهمة استلام السلاح من العائدين • ولما كان التياريون قد فتحوا النار ، وأخذ عددهم بالازدياد ، فقد أصبح العبور طوع ارادتهم ، وهذا ما دعا القوة التي كانت على الساحل الى استعمال النار للدفاع عن مواقعها ، فكانت تقاتلهم بصبر وثبات ، على الرغم من قلة عدد أفرادها ، وشدة الهجوم عليها ، ثم اضطرت الى التراجع لتلتحق بالقوة الاصلية وتنظم حركة المقاومة ، فعد التياريون هذا التراجع خذلانا ضاعف نشاطهم ، وزاد في حماسهم ، فهاجموا الربايا الاصلية المرابطة في (ديره بون) واستمر اطلاق

النار طوال الليل،وقد تمكن العصاة من الاستيلاء على احدى الربايا،وقتل أفرادها من جنود وضباط ، والتمثيل بهم تمثيلا تأباه الانسانية ، حتى انهم حرقوا جثث القتلى بالنار ، العمل الذي دل على همجية العصاة وقساوة قلوبهم ، وقد فاتهم ان الجيش لا تؤثر فيه مثل هذه الاستفزازات الوحشية ، فقد لم شعثه ، وقاتل قتال الابطال ، حتى استرجع الربيئة ، وفرق صفوف المتمردين ، واضطر قسما منهم للرجوع الى الحدود السورية وتشتت القسم الآخر في جبل بيخير « بقضاء زاخو » بعد أن قضى عدد كبير نحبه ، وقد عد يوم ٥ آب ١٩٣٣ يوم نصر مبين للجيش العراقي ، لاستبساله في الذود عن حياض الوطن ، على الرغم من قلة عدده ، وعندها أبرق رئيس الديوان الملكي هذه البرقية :

من رئيس الديوان الملكي الى تحسين قدري ـ برن

العدد ط / ٢٣٢ التاريخ ٤ آب ١٩٣٣

أخبروا حضرة صاحب الجلالة الملك علي بأن المتمردين من الآثوريين سلموا سلاحهم وانتهت قضيتهم بسلام ٠ اهـ ٠

« وبدأت تحشيدات قوات الشرطة في المواقع اللازمة من الارتال المؤلفة ، ولازمت أماكنها المعينة ، ووقعت مصادمات عديدة بين فلول العصابات الآثورية المتحصنة في الجبال منذ ٨ / ٨ / ١٩٣٣ أهمها مواقع « باكير سفلى » و « سواره توكه » و « كلي قنطاره » وجبال « برواري زير » و « كاره » و « مجلمخت » و « خربتي » ٠٠٠واستمرت هذه الحركات الى يوم ١٩٣٣/٨/١١ حيث أصدرت وزارة الداخلية منشورا بانهاء الحركات وبقبول التسليم (١) ٠

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الاخبار الذي بعث بها « المفتش الاداري البريطاني » في « الموصل » الى بغداد ، لم تكن لتشجع الحكومة على سوق القوة اللازمة لتأديب العصاة، فقد زعم ان الجيش غير كفء للقتال، وان الاكراد المجاورين للعصاة سينضمون اليهم حتما فيحرجون الموقف ٠ يضاف الى ذلك « إن السفارة الانكليزية » في « بغداد » أعلمت الحكومة العراقية انها لا تنصح باستعمال القوة ضد التياريين (٢) فاضطر حكمة سليمان « وزير الداخلية » الى الاستقالة من منصبه ، ولكنه عاد فاسترجعها بعد أن اثبت له جلال بابان « وزير الدفاع » (وهو من أشرف العائلات الكردية) استحالة انضمام الكرد الى العصاة في حالة تأديبهم ، كما ان رئيس أركان الجيش «طه الهاشمي» اكد لحكمة بك ، استطاعة الجيش العراقي القيام بمهمة التأديب ، دون أن يحتاج الى أية مساعدة ٠ ولنترك الكلام الآن الى بيانات الحكومة :

---

(١) التقرير السنوي لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٣ م ص ٦٢ ولقد خسر الجيش ثلاثة قتلى من الضباط و ٣٤ قتيلا من المراتب و ٤٢ جريحا . اما خسائر المتمردين فقد بلغت (١٣٠) قتيلا وجدت جثثهم في ساحة المعركة ، ودلت الاخبار التي وصلت الى الحكومة انهم نقلوا (١٥٦) جريحا .

(٢) يقول السيد علي جودة الايوبي رئيس الديوان الملكي في ص ٢١١ من ذكرياته :

« وكان القائم بأعمال السفارة البريطانية ــ في بغداد ــ يؤم البلاط الملكي حينا بعد حين ، ويقابل نائب الملك الامير الشاب غازي ، ويحثه على توصية الحكومة بوجوب تجنب المصادمة مع الآثوريين ،

البيان الاول

الحاقا بالبيان المؤرخ في ١ آب ١٩٣٣

ان ترك بعض الآثوريين الاراضي العراقية بدون اذن من الحكومة ، ودخولهم مسلحين في الاراضي السورية بدون اذن أيضا من الحكومة السورية ، قد سبب شيئا من الانزعاج ٠ وقد بلغ الحكومة العراقية ان في نية بعض الآثوريين الاقتداء بالنازحين، لذلك فهي ترغب في أن تعلن بكل وضوح بأنها لا تسمح بأي وجه من الوجوه العودة الى العراق للأثوريين الذين يغادرون على هذه الصورة ، وبدون اذن منها ، ومع هذا فهي عازمة على الاستمرار على سياستها بشأن اسكان الآثوريين ، على شرط أن يحافظوا على السلوك المرضي ، كسائر العراقيين ، وأن يتعاونوا مع موظفي الحكومة أينما وجدوا ٠

ملاحظ المطبوعات

٤ آب ٩٣٣

البيان الثاني

تصدى أمس ليلا نحو ثلثمائة ، أو أكثر من التياريين الذين لم يجردوا من السلاح على عبور دجلة والدخول في الاراضي العراقية ، بحجة تسليم سلاحهم وأنفسهم ، وهاجموا الربايا الامامية من المعسكر ، وبعد مصادمة دامت عدة ساعات ، صدوا اليوم على أعقابهم ، تاركين وراءهم عددا غير قليل من القتلى ، وتوالي طلائع القوة مطاردة المتفرقين ٠

وكيل ملاحظ المطبوعات

٥ آب ٩٣٣

البيان الثالث

تحقق أمس ان العصاة الآثوريين الذين تصادموا مع وحدات الجيش يتجاوزون الالف ، وان جميع أسلحتهم أعيدت اليهم من السلطات المحلية ، قبل عبورهم الى الحدود العراقية ، وقد اشتركوا في وقائع ٤ و ٥ من الشهر الحالي ، وان الجيش والشرطة مستمرة في تعقيب الآثوريين المشتتين ٠

و ٠ ملاحظ المطبوعات

٦ آب ٩٣٣

والتساهل معهم ، ومهادنتهم قدر الامكان ٠ وكنت دائما أحضر تلك المقابلات بصفتي رئيسا للديوان الملكي ، وانكر ذات مرة ان القائم بالاعمال قال للامير غازي : هؤلاء القوم محاربون من الدرجة الاولى ولهذا يجب ان لا تصطدم الحكومة بهم اه ٠

البيان الرابع

لقد تحقق في الايام الاخيـرة بأن عددا يربـو على الخمسمائة مـن الآثوريين المتمردين ، التجأوا الى سوريا بعد مصادمـة (٥) آب ، وان الباقين قـد تسربـوا الى الشرق معتصمين بالجبال ، أو ملتجئين الى الثوات التي طاردتهم ، وقد تم تجريد ٢٥٠ من الملتجئين الى تاريخ أمس ٠

فالحكومة تعتبران الحركات قد دخلت الآن في دورها الاعتيادي ، وانحصرت في مطاردة شرطة لاشقياء لا يتجاوز عددهم الاربعمائة ٠ وقد أنذر هؤلاء الشقاة بالتسليم ، وعين لقبول النادمين مدة ثماني وأربعين ساعة ٠ وتترقب قوات الحكومة دخالتهم ٠

١٠ آب

ملاحظ المطبوعات

وقد عثرنا على « الانذار » الذي ذكره هذا البيان ، باللغة السريانيـة ، وهـذا تعريبه :

نص الانذار

الى العصاة الآثوريين : تعلن الحكومة بهذا انها :

١ ــ تمهلكم الحكومة ٦٠ ساعة تبتدىء من الساعة الـ ٠٠ / ١٢ أي بعد ظهـر السبت المصادف ١١ من شهر آب الحالي ، لتعرضوا خلال هذه المدة دخالتكم ، بشرط تسليم سلاحكم الى أقرب مركز حكومي ، أو المعسكرات العسكرية أو الشرطة ٠

٢ ــ ستتوقف اجراءات قوات الدولة التأديبية ضدكم ، خلال الـ ٦٠ ساعة المارة الذكر ٠

٣ ــ اذا فاتت هذه المدة ، ولم تعرضوا خلالهـا الخضوع والطاعة ، وتسلمـوا أسلحتكم الى السلطات المذكـورة في الفقـرة الاولى ، فسوف تستأنف قـوات الدولة المسلحة مطاردتكم حتما ، وتنكل بكم أشد التنكيل ٠

٤ ــ فانتهزوا هذه الفرصة الثمينة واقبلوا النصيحة لكي لا يحل بكم الندم ٠

باسم الحكومة العراقية : و ٠ متصرف لواء الموصل

وفي اليوم الثاني أذاعت السلطة الادارية على العصاة البيان الثاني :

توضيحا للبيان المنشور عليكم بالامس ، بواسطة الطيارة ، والوسائط الاخرى ، نطمنكم بأن الذي يسلم نفسه وسلاحه يكون آمنا على نفسه ، ويرخص فورا الى قريته بكمال الحرية ٠

خليل عزمي : وكيل متصرف لواء الموصل

البيان الخامس

وكان آخر بيان عن هذا « العصيان » ذاك الذي نشر في ١٢ آب ١٩٣٣ وهـذا نصه :

اضطر معظم الآثوريين المشتتين ، الذين نوه عنهم في البيان الرسمي المؤرخ في ١١ الجاري ، للالتجاء الى قوى الحكومة والى بعض القرى · أما النزر اليسير المتبقي منهم فهو مختف عن الانظار ، ولا يخشى منه اخلال بالنظام ·

تعتبر الحكومة ان الحركات التأديبية التي قامت بها قوات الجيش والشرطة قد تكللت بالقضاء نهائيا على حركة التمرد ، وستتخذ التدابير اللازمة لانزال العقـاب الصارم بالمسببين لسفك الدماء ، بتحريضهم المتمردين على فعلتهم النكراء ، وللحيلولة دون وقوع مثل هذه الحركات في المستقبل · وسوف لا تنشر الحكومة بيانات يومية بعد هذا التاريخ عن هذه القضية ·

ان الوزارة وجدت من مؤازرة الشعب العراقي النبيل ، بجميع طبقاته ، وفـي مختلف أطوار هذه القضية ، ما يجعلها أن تتقدم بكل سرور لتسجيل فخرها وشكرها على ذلك ، وخاصة على ما ظهر في أفراد الشعب كافة من الحرص الشديد للذود عن كرامة البلاد ، والاهتمام التام لحفظ الهدوء والسكينـة ، والسهر الدائـم على حماية أرواح الابرياء (من شيوخ ونساء وأطفال) في القرى ، والدساكر ، الكائنة في منطقة الحركات · ان الحكومة تنوه بهذه المفخرة ، التي كانت ولم تزل من شيمة العراقيين الانجاب في كل العصور والادوار ·

ملاحظ المطبوعات (١)

طيارات بريطانية

ومما يذكر بهذه المناسبة انه قد شوهدت عدة طائرات بريطانية تحوم حول قرى الآثوريين المتمردين ، أثناء الحركات التأديبية التي قام بها الجيش العراقي ، وكانـت تلقي المصورات الدقيقة عن مواقع الجيش العراقي ، فيستفيد العصاة منها في معرفـة ما يقضي لهم معرفته ·

عرض قضية التمرد على العصبة

كان اضطرار الجيش العراقي الى الرد على تمرد التياريين بالقوة ، مـن أهـم المشكلات التي واجهت الحكومة العراقية في مرحلة الاستقلال · فقد أكره ـ الجيش ـ على الدخول في اختبار شاق ، حيث يقف لاول مرة وجها لوجه أمام قوة نظامية دربها

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ٢٨٩١ بتاريخ ١٢ آب ١٩٣٣ ·

الانكليز أحسن تدريب ، فأما القضاء على المتمردين ، وفي هذا ما فيه من دعاية حول عدم قدرة العراق على حماية الاقليات ، وأما الفشل في ذلك فيكون العراق قد أثبت بأنه غير كفوء للاستقلال الذي ناله قبل أقل من سنة • وقد سلكت الحكومة المسلك الذي يلمسه القارىء من تلابيب هذا البحث •

ففي ٦ آب ١٩٣٣م ، أبرقت الحكومة العراقية الى سكرتارية عصبة الامم هذه البرقية :

بتاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٣٢ اتخذ مجلس عصبة الامم قرارا فيما يتعلق بالطائفة الآثورية في العراق ، واسكان من لا أرض لهم من الآثوريين • ان الحكومة العراقية لم تضع وقتا في استخدامها خبيرا ، هو الميجر تومسن ، الذي وصل الموصل بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٣ كما أنها خصصت المبالغ للقيام ببعض أعمال الري ، لتهيئة أراضي جديدة للزراعة ، توزع خصيصا على من لا أرض له من الآثوريين • لم يرفض المار شمعون دعوة الميجر تومسون للتعاون معه في عملية الاسكان فحسب ، بل ان عددا من أتباعه ــ ونخص بالذكر منهم ياقو ــ ألفوا عصابة مسلحة لاعاقة التقدم ، ولارهاب الآثوريين الآخرين الذين كانوا قد أعربوا عن استعدادهم للمساعدة •

ان الحكومة كانت مضطرة لان ترسل قوة عسكرية لاخماد هذا التهديد للسكينة العامة ، وبتاريخ ٢٦ حزيران ، سلم ياقو وعصابته ، وبما انه قدم تعهدا بحسن سلوكه في المستقبل ، فقد عفي عنه ، ولم يفرض عليه أي عقاب مهما كان طفيفا • وبعدئذ دعي زعماء الطائفة الآثورية الى الموصل ، حيث عقدت سلسلة اجتماعات بتاريخ ١٠ و ١١ تموز ١٩٣٣ أوضح فيها قرار عصبة الامم، وخطة الحكومة فيما يتعلق بتنفيذه، أعرب الرؤساء بالاجماع عن ارتياحهم عن الخطة المذكورة •

ومع ذلك بتاريخ ٢١ تموز ، نزحت عصابة مسلحة من الآثوريين ، تحت قيادة المذكور ياقو ، يقدر عددها بنحو (١٠٠٠) شخص ، الى الاراضي السورية ، دون أخذ موافقة الحكومة العراقية ، وذلك احتجاجا على خطة الحكومة الموضحة لهم • وبتاريخ ٢٣ و٢٧ تموز و٥ آب سنة ١٩٣٣ كتبت كتب الى المثلية الفرنسية ببغداد ، طلب فيها تجريد هؤلاء المتمردين من سلاحهم ، وابعادهم عن الحدود ، بمقتضى أحكام المادتين : الخامسة والسادسة من الاتفاقية الموقتة ، النافذة المفعول منذ سنة ١٩٢٧ بين الحكومتين ، والتي أيدت بنوع خاص بالاتفاقية الجديدة الموقع عليها في جنيف في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ، الى نتيجة المفاوضات لايجاد حل سلمي للمشكلة التي نشأت عن انتقالهم •

نظرا الى مخالفة هذا الاجتماع المسلح للقانون ، والذي يقصد منه التهديد والتأثير على عمل الحكومة ، وتامينا للمحافظة على الامن والنظام ، أعلنت الحكومة بأن أفراد العشائر المتمردين ، الذين يرغبون في العودة الى العراق ، عليهم أن يسلموا أسلحتهم • لم يرد شيء خلال الـ ١٤ يوما التي مضت منذ تاريخ الطلب الاول المشار اليه في أعلاه،

من المثلية الفرنسية ، وذلك بالرغم من الاتصال المستمر بهـا ، وانما رؤي وصـول عدد عظيم من القوات السورية الى جوار الحـدود ، واشغالهم المواقـع الحاكمة علـى معسكرات ومواقع هؤلاء المتمردين ، ونظرا الى التقارير التي تنبىء بأن البعض منهم قد جردوا من السلاح ، فان الحكومـة العراقيه كانت واثقة بـأن الحكومة السوريـة قد اتخذت كافة ما يقتضي من التدابير لمنعهم من اتخاذ الاراضي السورية قاعدة للقيـام بتجاوزات عدائية ضد العراق ٠

وبتاريخ ٢ آب قابـل الضابط السياسي العراقي الملحق بالقـوات العسكرية ، الممثل الفرنسي في خانك ، فأكد له بأن أفراد العصابة المسلحة التي بقيت في الاراضي، التي نقلت حديثا من العراق الى سوريا ، سوف يجردون من السلاح أيضا ٠ وأرسلت الحكومة وزير خارجيتها بتاريخ ٣ آب الى سوريا للمداولة مع سلطات الانتداب بشأن ما يقتضي اتخاذه من الترتيبات لتنفيذ الاتفاقية ، والامور الاخرى المتعلقة بالمهاجرين ٠ وفي مساء ٤ آب عرضت جماعة من الآثوريين تسليم سلاحها وتقديم طاعتها ، قبل هذا الطلب ، غير انه بعد أن عبروا النهر ، هجموا على المفرزة التي أرسلت لاخذ سلاحهم ٠ وفي صباح ٥ آب هجمت قوة كبيرة اخرى كانت قد عبرت النهر ، الذي يؤلف هنا الحد الفاصل بين البلدين ، على معسكر القوات العراقية ٠ وفي مساء نفس اليوم ، علمت الحكومة العراقية بصورة غير مباشرة ، بأن سلطات الانتداب في سوريا قد أعادت فعلا ٥٠٠ بندقية الى عصابة ياقو المتمردة ، العصابة التي سبق أن جردت من سلاحها ٠ ان الحكومة العراقية كانت مجبرة لان تسجل أشد الاحتجاج لدى السلطة المنتدبة فـي سوريا لعدم تنفيذها أحكام الاتفاقية الموقتة ، وخاصة على اعادتها سلاح المتمردين اليهم (وذلك بعد أن آوتهم وأطعمتهم لمدة اسبوعين ، الامر الذي لا يمكن تبريره الا علـى أساس انهم قد أصبحوا غير مضريـن) وكذلـك على ما أجرتـه بصورة واضحـة من التسهيلات ، التي مكنتهم من أن يتخذوا مـن الاراضي السوريـة قاعدة لهـم للتجاوز والهجوم على القوات العراقية ٠ أخبرت الحكومة العراقية القائم بالاعمال الفرنسي بأنها تعتبر السلطة في سوريا مسؤولة عن الخسائر المادية والادبية التي نشأت أو قد تنشأ من جراء هذه الاجراآت ، فأرجو رفع ما ورد أعلاه الى أنظار أعضاء عصبة الامم بأسرع ما يمكن ٠

برقية ثانية الى العصبة

ويظهر ان الصحف التي لم يرق لها استقلال العراق ولا تقدمه ، أرادت أن تتخذ من حركة التياريين وسيلة للطعن في العراق ، فأخذت تختلق الاخبار عن حوادث لا تجد لها أثرا الا في مخيلات المستعمرين ، وهذا ما حدا بالحكومة العراقية الى أن تبرق البرقية التالية الى :

سكرتارية عصبة الامم لاحقة لبرقيتنا في ٦ آب ٩٣٣

قمع الاضطراب المسلح الذي قام به أعوان المار شمعون ، والذي أريد به القضاء على القوات المرابطة من الجيش ، ثم احداث قتل عام بين الطوائف العراقية المطمئنة ، وذلك خلال اسبوع واحد من تاريخ وقوعه ، بنتيجة التدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة ·

لم يقع خلال الحركات أي اعتداء من جانب قوات الحكومة النظامية والمتطوعة على القرى ، أو سكانها من النساء ، والاطفال ، والشيوخ ، والرجال ، والخسائر من الطرفين بقيت منحصرة بالمتمردين والقوات · مثل المتمردون بالقتلى والجرحى ، وأحرقوا جثث الضباط ، وقتلوا بعض النساء والاطفال ·

ان الاكثرية الساحقة من الآثوريين انتزموا جانب الحكومة ضد المتمردين أتباع المار شمعون ، وقدموا لها مساعدات فعالة سواء بالتطوع في سلك الشرطة المتطوعة ، أو بحفظ الامن في مناطقهم ، ولم يزل حوالي ٧٠٠ منهم مجندون في قوات الحكومة ، وقائمون بواجباتهم بكل اخلاص ، وأما حوادث السرقات التي وقعت في القرى المتروكة من قبل عائلات المتمردين ، والذين التحقوا بالعصاة ، التي التجات الى مراكز النواحي القريبة ، فقد قامت الحكومة فورا لمنعها في يوم وقوعها ، واسترد معظمها وأعيدت الى أصحابها ، والقليل الذي لم يسترد ، عوضته الحكومة ، وقتل اثنان من السراق المتجاوزين أثناء التعقيب ، والتحقيق جار مع الموقوفين منهم · وضعت مخافر جديدة في القرى المتروكة لتطمين أصحابها من الرجوع اليها · تألفت لجان الاسعاف لاطعام المعوزين وايواء الملتجئين ، يساعدها الخبير الميجر تومسن · الحكومة تستقصي عن محرض هذه الثورة المسلحة والمسؤولين عنها ، وتنظر فيما عزي من مخالفة للقوانين التي لا تبررها الظروف · تحتج الحكومة بكل شدة على الدعايات المضللة التي يشجعها البعض بقصد التمويه لستر الحقائق ، ولتشويه سمعة العراق · أعيد الامن الى نصابه ، وسحبت القوات الى مراكزها الدائمة ، وسنوافيكم بالتقرير المفصل · اهـ

تأثير الحركات على الراي العام

كان للعطف الذي شملت به الحكومة العراقية التياريين اسوأ وقع في نفوس القبائل المحيطة بهم ، فقد أعفتهم من الضرائب المختلفة ، وملكتهم الاراضي الزراعية الواسعة ، وأعانتهم بالحبوب والبقول والمواشي ، حتى بالنقود ، ليعيشوا مرفهين آمنين · وكانت تغتصب بعض أراضي تلك القبائل لتقدمها اليهم ، على أمل أن يصبح هذا الشعب الطريد أداة صالحة في العراق ، وشعبا مخلصا لصاحب الجلالة العراقية · يضاف الى ذلك كله انها كانت تغض الطرف عن السلاح الذي يعطيه الجيش البريطاني لهم (١) ·

---

(١) كانت الحكومة البريطانية تمنح كل آثوري يسرح من الخدمة في الجيش الليفي « بعد انتهاء مدة خدمته فيه » بندقيته مع كمية وافرة من الخراطيش فأصبحت لدى القوم كمية عظيمة من السلاح والعتاد.

فلما قام الكافرون بهذه النعم بحركة التمرد ، وارتكبوا الموبقات : كسبي النساء ، وقتل الاطفال ، وحرق جثث الضباط ، اضطرت الحكومة الى أن تجند أفرادا من الاهلين لتزييد قوات الشرطة وحفظ الامن العام • وما كادت تعلن عن رغبتها الى المتطوعين ، حتى رأيت الناس يتسابقون الى حمل السلاح ، حتى ان فريقـا كبيرا من التياريـين « المعتدلين » انضم الى القوات التاديبية لقمع الحركة ، ولكن صادف لسوء الطالع ، أن انضم الى المتطوعين أفراد من الذيـن كانوا سخطـوا على التياريين من قبـل ، لسلب الحكومة أراضيهم وتسنيمها اليهم ، فأدى ذلك الى وقوع حوادث انتقام قال عنها الوفد العراقي الذي سافر الى جنيف (١) •

(لا ترغب الحكومة العراقية في اخفاء الغلو الذي ارتكبه البعض ، فهي آسفة أسف الدول الممثلة في المجلس) •

هذا ما كان من أمر قبائل الموصل واطرافها • أما ما كان من أمر سكان الجنوب فقد حدث حادث استوقف الانظار ، وجعل المسؤولين يشعرون ان في البلاد شعبا تأبى شيمته أن تتعرض وحدة المملكة الى خطر من الاخطار ، أو أن تؤثر فيها الدعايات المضللة ، أو الدسائس الباطلة •

أجل ! كان سوء تفاهم كبير بين الشيعيين وأهل السنة قد بلغ أشده في عام ١٩٣٣ ، وكان التمزق الذي عاشته جماهير الطرفين يشكل خطرا جسيما لتهديد أمن العراق وسلامته ، كما ان قوة المعارضة للوزارة القائمة كانت شديدة ، وكان الاجانـب ينتظرون بفارغ الصبر حدوث حركة لا يرتضيها عقلاء البلاد ، ولكن ما كادت الصحف تعلن أنباء التمرد في الشمال ، حتى وجدنا الطرفين يدفنان ما بينهما من خلاف تافه ، ويوحدان جبهة واحدة لمقاومة من أراد بالبلاد سوءا • فقد انهالت الطلبات من الفريقين على الدوائر الرسمية تطلب الانخراط في سلك الجندية لمقاومة العصيان ، وبدأت أفراد القبائل في الدليم والفرات الاوسط تتسلح جهارا ، وتحاول اجتياز حدود الالوية لتلتحق بالقوات النظامية ، فكانت الحكومة تجابه صعوبات جمة لضبط العواطف ومنع زحـف المتطوعين •

موقف الترك

ويجب أن نذكر بالشكر والاعجاب ، موقف الحكومة التركية حيـال الحركـات التاديبية التي قام بها الجيش العراقي ازاء المتمردين • فقد أغلقت الجارة تركية حدودها في وجه العصاة ، وأعلنت عن عزمها لشد أزر الجيش العراقي لقمع حركة العصيان اذا اقتضى الامر ، فكان لشعورها هذا أبلغ الاثر في نفوس العراقيين كافة •

---

(١) من القسـوة التي ارتكبها بعض الآثوريين في السنة ١٩١٩ ضد الاكراد ، عندما اريد اعادتهم الى اوطانهم فانقلبوا الى جماعات نهب وبطش ، وتمردهم في سنة ١٩٢٢ في مدينة الموصل ، وحادثة كركوك سنة ١٩٢٤ التي هجمت فيها سريتان من الليفي على المدينة وفتكوا بخمسين نسمة من الاهـالي بما فيهم النساء والاطفال كل هذه الفواجع تركت خواطر اليمة . من خطاب رئيس الوفد العراقي في جنيف

موقف التياريين المنصفين

ويجب أن لا ننسى المواقف المشرفة التي وقفها رؤساء التياريين العقلاء الذين استنكروا حركة التمرد ، وطعنوا في المتمردين بالبرقيات التي التي رفعوها الى ملك البلاد وهذا بعضها : ـ

١ ـ الموصل في ٢٢ آب ١٩٣٣

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم · بغداد

نحن الموقعين أدناه ، نقدم تشكراتنا للاحسانات الجسيمة التي لاقيناها من حكومتنا المحترمة ووطننا المقدس ، مسرورين لنجاح الحكومة بتأديب أولئك المتمردين ، ولا أدل على ارتياح الآثوريين لهذه النتائج من تقدمهم للتطوع في مساعدة الحكومة بتأديبهم بأنفسهم ، ونشارك الحكومة والشعب بأحزانهم العظيمة على الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم للمحافظة على الامن في البلاد ، ونأسف على المأساة الغير منتظرة التي وقعت ·

من أعضاء النادي الادبي الآثوري العراقي في الموصل : قشاكينا كرئيل · قشا يوسف قليتا · ملك خمويونان · ملك شليعون مطلوب · رئيس شمعون برخيشوع ·

٢ ـ دهوك في ٢٢ آب ١٩٣٣

بغداد أعتاب صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

باسم أبناء عشيرتي المخلصين لعرش جلالتكم المفدى ، أرفع للأعتاب أخلص آيات الشكر على العملية التأديبية الشريفة التي قام بها الجيش العراقي الباسل ضد العصاة الباغين من الآثوريين ، الذين كنا ولم نزل براء منهم ، ومن أعمالهم الفاسدة ومقاصدهم السيئة نحو الوحدة العراقية المقدسة ، التي أرادوا بها السوء ، وكفروا بنعمة العراق العزيز الذي لم يبخل عليهم بشيء ، هذا وان عطفكم الملوكي السامي على عوائل العصاة، والعفو عن توبة المذنبين الجناة ، لاعظم دليل على تسامح منقطع النظير ينصحه به العراق كله ، فنسأل الباري أن يؤيد عرشكم السامي الى الابد ·

رئيس عشيرة تياري العليا جكوكيو

٣ ـ دهوك في ٢٢ آب ١٩٣٣

بغداد ـ الى أعتاب صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

نحن أبناء ورؤساء الاكثرية الآثورية ، نتشرف ونرفع للاعتاب الملوكية استنكارنا لاعمال الفئة الآثورية الباغية العاصية التي كفرت بنعم جلالتكم والشعب العراقي النجيب ، والحكومة العراقية ووزاراتها المتعاقبة ، ونعلن براءتنا من تلك الفئة ، ونرى واجبا علينا أن نرفع لسدتكم الملكية وحكومتكم الجليلة شكرنا وارتياحنا للاعمال التأديبية التي قامت بها قوات الدولة وتطهير بلادنا العزيزة من عناصر الفساد والشر التي قصدت هدم بناء الوحدة العراقية المقدس وانه لما على الانسانية أن تسجله بالشكر والحمد لتاريخ العراق الحديث أن يعود العطف الملوكي السامي على هذه الفئة ، لتعيل

حكومتكم الموقرة العوائل وتقبل توبة العاصي بعد المقدرة فنسأل الله تعالى أن يديم لنا ولباقي اخواننا العراقيين الطمأنينة والسلام تحت ظل عرش جلالتكم المفدى ·

من رؤساء عشيرة البازي : الرئيس خيدو دانيل ، حنا ميخائيل بازي · من عشيرة تياري زور : أوديشو ميخائيل كوركيس ، يونان شمعون · من رؤساء عشيرة سراي يعقوب · خوشابا اسحق من عشيرة لبوتي · رئيس هرمز طليا من عشيرة بازي · من عشيرة جيلو · دانيل فارس ·

ولم يكتف عقلاء القوم وأصحاب الرأي ببرقيات الاستنكار التي طيروهـا الى ملك البلاد ، فنظموا برقيات مماثلة الى سكرتارية عصبة الامم ، وطيروها عن طريق وزارة الخارجية العراقية هذا بعضها :

البرقية الاولى

بواسطة وزارة الخارجية العراقية ـ بغداد

الى سكرتيرية عصبة الامم ـ جنيف ١٣ / ١٠ / ١٩٣٣

نحن رؤساء الاكثرية الآثورية نعلن سخطنا على المار شمعون ، الذي يدعي زعامة الآثوريين ، مع كونه لا يمثل سوى العصابة العاصية التي حاربت بأمره وبدون مبرر · الحكومة العراقية صاحبة الجميل عليها · ان المار هو السبب لكل ما حدث من جراء ذلك والمسؤول عنه · اننا نرفض أن يتكلم المومى اليه باسم الطائفة الآثورية ، كما نرفض منذ الآن الموافقة على أي تشبث أو ادعاء سياسي يقوم به ·

المطران مار سركيس : مطران جيلو وباز وريكان · ملك خوشابه : رئيس عشيرة تياري الكبرى · ملك جيكوكيو : رئيس عشيرة تياري العليا · ملك مقصود : من وجهاء دهوك · عوديشو اسماعيل شوا من رؤساء عشيرة باز ·

البرقية الثانية :

الى سكرتير عصبة الامم بواسطة وزارة الخارجية ١٣ / ١٠ / ١٩٣٣

من الرؤساء الآثوريين : المطران يوالاها ، ملك زيا ، ملك خيو ، جاه شهيو اسحق يكو عاديشو ، يوسف شموئيل ، ساده يوخنا ، انتود نخيه ، اصليو كنديو ·

اننا رؤساء الطائفة الآثورية نطلب الى المجلس أن يعلن للعالم أجمع ، ان المار شمعون هو الذي كان العابث الاكبر لسلب راحة الطائفة الآثورية في جميع مواقفه ، وانه شاب روحاني ضعيف الرأي لا يمثل الا عصابة شريرة ، منكر للمعروف ، واننا نستنكر أعماله ونرفض كل تشبث يقوم به المومى اليه باسم الطائفة الآثورية ، ونؤكد انه لا يمثل الا نفسه والفئة الباغية التي شوهت سمعة الآثوريين في الماضي والحاضر ·

انذار الحكومة الانكليزية للملك فيصل

كان الملك قد سافر الى لندن في يوم ٥ حزيران ، تلبية للدعوة التي وجهها اليه « الملك جورج الخامس » فما كادت الصحف تذيع أنباء تمرد التياريين ، حتى أنذرته

الحكومة البريطانية بوجوب العودة الى بغداد ، واستلام زمام الامور مباشرة ، فأبرق جلالته هذه البرقية :

برن ٢٧ ـ ٧ ـ ١٩٣٣ خارجية : بغداد

نظرا لاهمية الموضوع ، خوفا من انكم لم تقفوا على نص البلاغ البريطاني ، فاننا نرسل لكم اياه كي تعرضوه على مجلس الوزراء ليأخذ قرارا وتبلغونا به نقطة النص كما يأتي نقطة :

يستبان من البرقيات الواردة أخيرا من القائم بالاعمال لحكومة بريطانيا ، ان القضية الآثورية أخذت تتطور بصورة مخطرة للغاية ، وتنبيء التقارير بأن عددا يتراوح ما بين ٨٠٠ و١٢٠٠ من الآثوريين المسلحين ، قد اجتازوا الحدود الى سوريا ، وان جماعات أخرى هي في السير الى نفس الجهة من مناطق ديار بكر المختلطة نقطة · لم تسع الحكومة لايقاف هذه الحركة ، ولكنها أقامت نقطا من الجيش والشرطة ، واعطت الاوامر بعدم السماح برجوعهم ، ان لم يسلموا سلاحهم نقطة ·

ان بريطانيا تنظر الى هذه الحالة بعلاقة شديدة ، وتتمسك برأيها بأن هكذا تشبث يقصد منه نزع السلاح من الاقلية الآثورية ، قبل أن يقرر تجريد العشائر بصورة عامة من السلاح هو عمل غير معقول ، وسوف لا يؤدي الا الى سفك الدماء ، مع نتائج وخيمة · ان الطريقة التي سلكها الوزراء العراقيون الذين بقوا في بغداد (١) سببت لهم قلقا عظيما ، واذا لم تعالج هذه القضية من جديد ، وعلى أسس فيها شيء من وسعة النظر ، فيكون من المحتمل أن تحدث أزمة مخطرة قد تسبب أضرارا باسم العراق في هذه المملكة وفي جنيف ، وتخرب كثيرا من الاعمال التي تمت النص الاصلي (أي م ل ت) (أملت) بنجاح في السنين الاخيرة · ترى بريطانيا انه من واجبها في هذه الحالة أن تجلب نظر دقة جلالتكم بصورة جدية حول هذا الوضع ، وتلح لدى جلالتكم بالاشارة الى عودتكم حالا الى بغداد ، لاخذ الامر مباشرة بيدكم نقطة فاذا تم ذلك قد تتحسن الاحوال ، وتحصل النتيجة المرضية مع هذا العنصر المهم من سكان العراق الذي يهتم (له كثيرا) النص الاصلي (ب م ت ي ر ه) (بتعلق كبير) في هذه البلاد ·

« الملك »

مجلس الوزراء يفند الانذار

وقد تليت هذه البرقية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم ٢٧ تموز ١٩٣٣ فقرر تطيير الجواب التالي الى جلالة الملك ، وهو في برن ·

الرقم ٣٠٠٨ التاريخ ٢٧ ـ ٧ ـ ١٩٣٣

لقد اجتمع أصحاب الفخامة والمعالي الوزراء بتاريخ ٢٧ تموز سنة ١٩٣٣ ، وتليت عليهم البرقية المؤرخة ٢٦ تموز سنة ١٩٣٣ ، الواردة من حضرة صاحب الجلالة في برن

---

(١) هم السادة : رشيد عالي ، وجلال بابان ، وحكمة سليمان ، ومحمد زكي ، والسيد عبد المهدي ·

وقرروا الاجابة عليها برقيا بالصورة الآتية :

اطلع مجلس الوزراء على بلاغ الحكومة البريطانية ، وقد سبق له أن علم بمضمونه، وهو مبالغ فيه · ان القسم الساحق من الآثوريين قبلوا الاسكان ، وهم في أمان واستقرار ، ولم يطلب منهم نزع أي سلاح · وان ما يقرب (١٣٠٠) من الموالين للمار شمعون ، عبروا الحدود السورية من تلقاء أنفسهم ، ورجع قسم منهم بعد نزع السلاح · وان الحكومة قررت عدم قبولهم بسلاحهم لحفظ الامن ، ولخرقهم أحكام القوانين ، واستمرارهم على الاجتماعات المسلحة ، ولعبورهم بدون اذن الحكومة · فان كل ما في الامر منحصر في عدم قبول هؤلاء بسلاحهم · ولا تماثل وضعية هؤلاء ، وضعية الآثوريين الباقين ، أو العشائر الاخرى الهادئة المطيعة لنظام الحكومة وأوامرها · الوضعية جيدة للغاية ، الاحوال مستقرة تماما في الشمال · الرأي العام مرتاح لهذه الاجراءات ومنتبه · نحن مطلعون تماما على مجرى هذه القضية ، وعالمون بنتائجها ولا زلنا نعالجها بكل ترو ووسعة نظر · وقد عرضنا أمس قرارنا النهائي على جلالتكم ببرقية ٢٦ تموز ١٩٣٣ وهذا ما تقتضيه مصلحة البلاد ليس الا · رشيد عالي

اصرار الملك

ولم يجد الملك في برقية رئيس الوزراء ما يحقق رغبته ، فأبرق اليه ما يلي :

خارجية بغداد من برن ٢٨ تموز ١٩٣٣

جوابا على برقيتكم تاريخ أمس : ان مصلحة البلاد ، وحفظ كيانها وسمعتها الخارجية ، تقتضي عكس ذلك · ان نزع سلاح أولئك الاشخاص ليس من الامور الحيوية ، بعد أن سمحت لهم الحكومة بالرجوع · اني أعلم جيدا بأن الحكومة هي أقوى منهم ، وانها تتمكن من اخماد أي حركة تأتي منهم بسرعة ، ولكن عند وقوع أدنى حادث سينقلب الرأي العام الغربي ضدنا ، وسيكون كيان الدولة مهددا · كنت أؤمل أن يكون وزرائي أوسع نظرا فيلاحظون حالة المملكة بالنسبة للخارج كما لاحظوها بالنسبة للداخل ·

« الملك »

تصلب مجلس الوزراء

وقد عرضت هذه البرقية على مجلس الوزراء فأبرق عليها الرد التالي :

اطلع أصحاب الفخامة والمعالي الوزراء على برقية صاحب الجلالة الملك المعظم ، المؤرخة في ٢٨ـ٧ـ١٩٣٣ الواردة من برن وقرروا الاجابة عليها كما يأتي :

الرقم ٣٠٤٩ التاريخ ٢٩ـ٧ـ١٩٣٣

يسؤونا عدم ارتياح جلالتكم لخطتنا ، في حين أننا لما قررنا تاديب العصاة ، كنا لاحظنا الحالة الخارجية ، ولم نر ما يهدد كيان البلاد من اجراآت تتخذ بحق ضد من

يخرق أحكام قوانين البلاد ويخل بنظامها ، خاصة وأن الحكومة قامت بجميع تعهداتها ازاء العصبة ٠

رشيد عالي

انــذار بريطانــي آخر

لم تر الحكومة البريطانية في جواب الرد العراقي ما يشفي غليلها ، فأنذرت الملك فيصلا بوجوب العودة الى العراق فورا ، وأخذ السلطة بيده فأبرق جلالته بانذارها الى بغداد على النحو الآتي :

برن ٣٠ تموز ١٩٣٣
خارجية بغداد : رئيس الوزراء رشيد عالي
أثبت أدناه نص الانذار الذي وجهته الحكومة البريطانية الي :
« ان استمرار الحركات العسكرية ضد الآثوريين ، واصرار الوزارة في موقفها ، وعدم اصغائها لاوامر جلالتكم ، قد أحدث تأثيرا سيئا في الرأي العام البريطاني وغيره ٠ ولذلك ان لم تعودوا فورا الى العراق ، وتقبضوا بشخصكم على زمام الحكم ، ستضطر الحكومة البريطانية أن تعيد النظر في علاقاتها العهدية مع العراق » ٠

وعلى هذا أرى أن أطلب الى مجلس الوزراء أن يتدبر في الامر ، واذا لم توقفوا الحركات التأديبية ، وتطلقوا سراح مار شمعون خلال أربعة وعشرين ساعـة ، وتبرقو الي بذلك ، سأضطر الى العودة الى العراق بالطائرة للنظر فيما يلزم (١) فيصل

وقد عرضت هذه البرقية على مجلس الوزراء فأبرق عليها بالرد التالي :
« اطلع مجلس الوزراء على برقية جلالتكم المؤرخة ٣٠ تموز ١٩٣٣ فرأى أن ليس لحكومة بريطانية أن توجه الانذار لجلالتكم ، كما أن انذارها هذا ليس واردا بذاته اذ أن قضية الآثوريين قضية داخلية صرفة ، تخص زمرة من رعايا العراق تمردت على القوانين والانظمة العراقية ، وقامت بعصيان مسلح ضد الامن الداخلي ٠ ومن حـق العراق بل من واجب حكومته أن تقوم بتأديبها لاعادة الامن والنظام في البلاد كما هو شأن كل حكومة ٠ هذا وان الوزارة ترى من المصلحة الاستمرار على تأديب هذه العصابة حتى يعود الامن والنظام الى نصابهما ٠ وأما رجوع جلالتكم الى البلاط فمنوط برأيكم غير أن هذا لن يغير من موقفنا في أمر تأديب هذه الطغمة الباغية (٢) رشيد عالي

---

(١) و (٢) تفضل علينا الاستاذ السيد رشيد عالي الكيلاني بهاتين البرقيتين اللتين حرم كتابنا منهما في طبعتيه الاولى والثانيـة ٠

(٢) يقول السيد ناجي شوكت في ص ٢٤٧ من مذكراته « سيرة وذكريات ثمانـين عاما » انه لما قابل الملك فيصل ـــ بعد عودته الى بغداد ـــ سمع منه يقول :

« ناجي ! انا اخطأت مرة في حياتي لاني لم احتفظ بك وابقيك في رئاسة الوزراء ٠ واخطأت ثانية لاني استصحبت ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورستم حيدر وابقيت ولدي غازي وهو شاب لم تصقله التجارب ، كما ان الوزراء الذين بقوا في بغداد لم يقدروا الوضع الدولي فتصرفوا متأثرين بنوازع دينية وقومية ، ولم يضبطوا اعصابهم ٠

الملك يعود

ولما رأى الملك أن برقياته لم تجد نفعا ، وهو في برن ، وأن توجيهاته وتوسلاته لم يؤخذ بها ، وأن مركزه بات يضعف في بلاده ، وان اجراءات حكومته تتمتع بتأييد شعبي واسع ، قرر أن يعود الى العراق فورا • ولما كانت الانباء بفوز الوزارة قد شاعت ، ووصلت الى أذهان الملك في الساعة التي اعتزم فيها العودة الى بغداد ، أبرق الى رئيس ديوانه في ٣٠ تموز يقول : —

علي جودت — بلاط بغداد

اليوم توجهت • سأصل بغداد يوم الاربعاء • أخبروا رئيس الوزراء بأن ثقتي به كاملة • ان عودتي هي لكي اطلع على الحالة بنفسي ، وأن أتفاهم مع الوزراء ، واذا أمكن أدجع لكي أكمل التداوي ، ويجب أن يعلن رجوعي •

« **فيصل** »

في ضيافة الملك

وصل الملك فيصل الى بغداد في يوم ٢ آب ١٩٣٣ ، وهو ينوي التخلص من الوزارة القائمة على أية صورة كانت فطلب الى الهيأة الوزارية أن تتناول طعام العشاء على مائدته في مساء يوم وصوله ، فلما اكتمل الجمع عقد اجتماع برئاسة فيصل نفسه ، فأشار جلالته على وزير خارجيته نوري السعيد ، أن يتكلم • فأخرج الوزير ورقة من حقيبة كانت معه وقال :

« أساس مشكلة الآثوريين الكتاب الذي وجهه وزير الداخلية حكمة سليمان ، الى المار شمعون في يوم ٢٨ أيار ١٩٣٣م » •

فانتفض الوزير حكمة غضبا وقال :

« العفو أن مستشار وزارة الداخلية المستر كورنواليس ، هو الذي وضع مسودة الكتاب المذكور ، بمعونة السفير البريطاني ، وأن جلالة الملك صحح فيه ، وتولى هو — حكمة بك — التوقيع عليه ، وتقديمه الى المار شمعون » فأمر الملك بانهاء هذا الحديث والانتقال الى موضوع آخر لا نشير اليه هنا (١) •

تركية وايران والمتمردين

ما كادت الحكومتان : التركية والايرانية تقفان على حركة التمرد ، حتى قررتا تحديد موقفهما منه فتلقت الحكومة العراقية هذين الكتابين :

---

(١) كان الوزير الهاشمي قد ابرق الى زميله الكيلاني من لندن : ان الملك سيكلفه بتقديم استقالة وزارته اذا ما عاد الى بغداد . وكان ناظر الخزينة الخاصة صفوة العواء قد شعر بذلك فنصح الملك بأن لا يتعرض للوزارة بسوء لان الرأي العام كان كله معها . ولما عاد الملك الى عاصمة ملكه ووجد ان قضية الآثوريين قد انتهت ، قدم اليه السيد الكيلاني كتاب استقالة وزارته واذا بصاحب الجلالة يمزق الكتاب ويقول لصاحبه « يظهر انك لا تعرف فيصلا بعد . كيف اقبل استقالة وزارتك وقد اصبحت موضع ثقتي ورجائي » .

المفوضية التركية : بغداد   الرقم ٢٣٤   التاريخ ١٤ آب ١٩٣٣

يا صاحب الفخامة

بناء على ما تلقيته من حكومتي من الاوامر والتبليغات ، بمناسبة اسكان الآثوريين، أتشرف بأن أعرض لفخامتكم الخصوصات الآتية :

تنظر حكومتي بحكم القطعي أن العنصر الآثوري المصر على اسكانه في منطقة الحدود ، يهيء الفرص لاحداث بعض القلاقل • وبما أن الجمهورية التركية التي تعلق أهمية كبرى على مناسبات حسن الجوار ، والتي برهنت على ذلك كلما سنحت الفرص، قانعة بأن الحكومة العراقية تتحسس بعين الشعور ، لذلك أرجو من الحكومة العراقية الصديقة ابعاد الآثوريين الذين استوطنوا في جوار حدودنا مثل أقضية زاخو ، والعمادية ، والذين سيجري استيطانهم الى خارج تلك المنطقة ، وذلك تطبيقا لاحكام مواد معاهدة أنقرة المتعلقة بحسن الجوار • وأتخذ هذه وسيلة لارفع تحياتي الى فخامتكم سيدي •

— روحي — (١)

سفارة شاهنشاهي ايران   نمرة ٢٨١٩
في بغـداد   تاريخ ٥ أيلول ١٩٣٣

سيدي صاحب الفخامة

الحاقا بالمفاوضات الشفهية التي جرت بيننا يوم أمس حول قضية اسكان الآثوريين في العراق : ها أكرر ذلك كتابيا أيضا بأن طوايف الآثوريين بعضها ، بما سبق لها أن قامت بأعمال الشقاوة في أنحاء أذربيجان ، فان ولاة الدولة الامبراطورية لا يوافقون بتاتا على اسكان هذه الطائفة في المناطق المجاورة للحدود الايرانية • وقد خولت أن أرجو من الحكومة العراقية المحترمة بأن لو أرادت أن تعين محلا خاصا لهذه الطائفة فيجب أن يكون ذلك المحل بعيدا عن الحدود الايرانية مسافة ما تزيد على خمسة وأربعين ميلا • أنتهز هذه الفرصة بتكرير تحياتي واحتراماتي الفائقة •

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لصاحب الجلالة الايرانية الانبراطورية (٢) •

حادثـة سميـل

لا ينكر وقوع حوادث مؤلمة في حركات التأديب ، أشار اليها رئيس الوفد العراقي الى جنيف بالعبارتين التاليتين :

« ١ ـ لا ترغب الحكومة العراقية في اخفاء الغلو الذي ارتكبه البعض ، فهي آسفة ، أسف الدول الممثلة في المجلس » •

(١) من ملفات « المركز الوطني لحفظ الوثائق » •

(٢) اضبارة البلاط الملكي في المركز الوطني لحفظ الوثائق •

« ٢ ـ لم يسلم التاريخ الحديث بلادا قليلة العدد ، من تسجيل حادثات غير مبررة تمت على أيدي ضباط يعتمدون على قوات احتياطية كثيرة ، كاستعمال الشدة أثناء أزمات فجائية · » اهـ

ولكن ليست هذه الحوادث بالشكل الذي ذكرته الصحف الاستعمارية ، وجعلته مصدرا لتسويغ الطعن في العراق وحكومته ، فقد أشارت هذه الصحف الى حادثة « سميل » والى وقوع تجاوزات على التياريين ، عبرت عنها بالمجازر ، فذهبنا نختلس الاخبار ، لنأتي باليقين منها ، فعثرنا على الوثيقة الآتية التي كتبها السيد حكمة سليمان « وزير الداخلية » وهو في الموصل ننشرها كأحسن مصدر لمعرفة هذه الحادثة :

الموصل في ١ـ٥ـ١٣٥٢ المصادف ٢٢ـ٨ـ١٩٣٣م ·

فخامة رئيس الوزراء ـ بغداد   الموضوع الآثوريون

تخلل حادثة عصيان التياريين وتأديبهم ، بعض الوقائع تعتبر بعض الاوساط اثنين منها على جانب من الاهمية : الاولى حادثة سميل ، والثانية قضية أسر بعض العصاة من قبل الجيش · وفيما يلي نأتي على تفصيل هاتين المسألتين على ضوء تحقيقنا والتقارير التي تلقيناها عنهما من المراجع المختصة ·

١ ـ ان سميل قرية كبيرة يربو عدد بيوتها على المائة ، في ضمن ذلك (٢٠) بيتا من الاعراب والبقية من التياريين ، وهي في موقع متوسط ما بين كثير من القرى الصغيرة المأهولة بالآثوريين · وقد اتخذها الآثوريين (كذا) مركزا لاجتماعاتهم لتدبير المؤامرات ، وبث الدعاية · وعلى أثر الشرارة الاولى من عصيانهم المسلح ، نزح سكان القرى الآثورية المجاورة من رجال ونساء ، الى « سميل » للاحتماء بها ، وما لبث أن التحق بهذا الحشد الكبير جماعة من العصاة · ولكن العشائر التي كانت ترقب هذا الوضع عن كثب ، وتسمع فظائع أعمالهم ، وتشاهد تمردهم على الحكومة ، أخذت تتجمع من مختلف الجهات بحماس وتوجع ، فاشتبك الطرفان صباح ١١ـ٨ـ١٩٣٣ أي العشائر المحتشدة والكتلة الآثورية المتحصنة بسلاحها في نفس قرية « سميل » · وحصلت مصادمة عنيفة استمرت نحو ساعتين ، بلغ فيها عدد القتلى نحو (٣٠٥) وقد تبين لدى التحقيق وعند الدفن أن بين القتلى عدد (كذا) لا يستهان به من العشائر (١) كما جرح منهم عدد كبير أيضا · أما وحدات الجيش فانها لم تشترك قطعيا بالمعركة ، اذ كانت أثناء جريان هذه المصادمة في طريقها من « زاخو » الى « دهوك » وقد أكد لنا آمر المنطقة الشمالية ان « قوة عماد » لم تصرف طلقة واحدة منذ مصادمة « ديره‌بون » ولم يتكبد الجيش أي خسارة في الانفس من جراء حادثة « سميل » لعدم اشتراكه فيها ·

ان العشائر شرعت عقيب المصادمة بالنهب والسلب ، ولكن سرعان ما وفقت الشرطة الى ايقاف التجاوزات ، وصد العشائر عن القرية ، وتملكت ناصية الحال ·

---

(١) جاء في تقرير آمر مخفر سميل المرقم ٤٧٠ والمؤرخ ١٩٣٣/٨/١٤ ان المصادمة اسفرت عن قتل ٢٥ من العشائر و ٣٠٥ من العصاة ، وان قوة المخفر طردت العشائر من القرية بمساعدة الجيش ·

ونظرا لوضع قرية « سميل » الذي وصفناه ، واحتشادها بالآثوريين العصاة ، وتجمهر العشائر ، فان وقوع المصادمة فيما بين هاتين الكتلتين كان نتيجة طبيعية لتلك الظروف ، وانا لنستغرب استغلال بعض الجهات هذه الحادثة ، وتوجيه المسؤولية عنها الى قوى الحكومة التي هي براء مما وقع · ويخال لنا أن هذا التمويه يقصد منه الاساءة لسمعة الحكومة لغايات بعيدة المرمى · واني اظهارا للحقيقة وخدمة للتاريخ أقدم لكم هذا التقرير مع صورة تقريري « آمر مخفر سميل » وقوة عماد وكتابي الموجه الى آمر المنطقة الشمالية وجوابه عليه للاطلاع ·

٢ ـ عادت بعض دوريات الجيش الموجودة الى اتجاهات مختلفة ، ومن الجملة الملازم عادل نجم الدين ، الذي كان يصحب بعض الآثوريين لاستجوابهم ، وبما أن وصولهم الى المعسكر صادف يوم ١٢ آب أي خلال مهلة الستين ساعة التي أعلنتها الحكومة للعصاة ، فان الجيش لم ير مبررا للاحتفاظ بهؤلاء العصاة أو اطالة الكلام معهم ، حذرا من أن يرتابوا من صدق وعد الحكومة فأطلق سراحهم جميعا ولم يبق لدى الجيش أيا كان منهم · أما فقدانهم الى اليوم فليس بالدليل على كونهم قد قتلوا من قبل الجيش كما يقال (١) اهـ ·

وزير الداخلية في الموصل (٢)

ومما يذكر في هذا الصدد ، أن بعض الجهات البريطانية كانت تطالب الحكومة العراقية بشدة وجوب محاكمة بعض الضباط العراقيين الذين اقترفوا ـ على حد تعبيرها ـ جرائم لا يصح السكوت عنها فكانت الجهات العراقية ترد على هذا الطلب بأن الهنات التي أسندت الى بعض الضباط العراقيين لا تشكل ـ على فرض صحتها ـ جرما يستحق المحاكمة والعقاب ، ولا سيما في تلك الآونة التي بلغت الوطنية ذروتها والهياج أشـــده ·

اسقاط الجنسية العراقية عن المار شمعون

واضطرت الحكومة ، بعد أن حدث ما حدث من قتل ، ونهب ، وتمثيل بالقتلى ، الى أن تضع مرسوما في ١٥ آب ١٩٣٣ خولت المادة الاولى منه :

« لمجلس الوزراء أن يقرر اسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي لم ينتم الى

---

(١) اتهمت الصحف الاوروبية الجيش العراقي بقتل الاسرى من التياريين ، وقدرت عدد القتلى في الحركات التأديبية بأربعة آلاف نسمة · والصحيح انه لا يتجاوز الالف على اكثر تقدير · اما خسائر الجيش فكانت ثلاثة ضباط و ٢٤ جنديا ، هذا عدا عن الذين قتلوا غدرا من افراد الشرطة والاهلين والنســاء والاطفــال ·

(٢) كان وزير الداخلية ، حكمة سليمان ، قد سافر الى الموصل جوا في يوم ١١ آب ١٩٣٣ م وتجول في بعض الاقضية والقرى الكائنة في شماليها ليتفقد امورها الادارية ويحقق في الشائعات المغرضة ، وقد عاد الى العاصمة في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ·

أسرة ساكنة في العراق قبل الحرب العامة اذا أتى أو حاول أن يأتي عملا يعد خطرا على أمن الدولة وسلامتها » ٠

وخولت مادته الثانية :

« لوزير الداخلية أن يأمر بابعاد من أسقطت عنه الجنسية العراقية ، بموجب المادة الاولى الى خارج العراق ، اذا تراءى له أن ابعاده مما يستدعيه الامن والراحة العامة » ٠

واستنادا الى هذا النص اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ آب ١٩٣٣ هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم ٦٧٨٨ والمؤرخ في ١٦ آب ١٩٣٣ وقرر اسقاط الجنسية العراقية عن كل من : ايشاي مار شمعون ، وداود مار شمعون وتيادور مار شمعون ، وسرمة خاتون ، نظرا الى اتيانهم أعمالا تعد خطرا على أمن الدولة وسلامتها ، وذلك وفق المادة الاولى من مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣ » ٠

ولما كان المذكورون يسكنون دار « جمعية الشبان المسيحيين » «Y.M.C.A.» في الباب الشرقي من بغداد طوقت قوات الشرطة هذه الدار ، وبينما هي تحاول تنفيذ القرار الوزاري ، تقدم تياريان مسلحان يريدان الدخول الى دار الجمعية لانقاذ المار شمعون فعارضتهما الشرطة فارادا المقاومة ، فأطلقت النار في الفضاء لارهابهما ، ففر الاول وقبض على الثاني ، وبعد التحقيق ظهر أنه ضابط في الجيش البريطاني في الهنيدي ، فسلم الى دائرة الانضباط ٠

وأعدت القوة الجوية البريطانية طائرة لنقل المار شمعون واتباعه المسقطة عنهم الجنسية العراقية الى خارج العراق ، فنقلوا الى محطة الطيران في صباح يوم الجمعة ١٨ آب ، وبقوا هناك الى أن أقلتهم الطيارة المذكورة الى قبرص ٠

وكان الراي العام يميل الى تقديم الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية الى المحاكمة ، ليجري فيهم العدل مجراه ، ولكن الحكومة أصرت على الاكتفاء بما تقرر ٠

وقد حاول أفراد من جماعة المار شمعون أن يسمموا أهل بغداد ، فالقوا مقادير كبيرة من السموم المختلفة في خزانات الماء ، الخاصة بلجنة اسالة الماء ، ولكن السلطات المختصة اكتشفت الجريمة قبل أن يصاب أحد بمكروه ٠

الامير غازي في المنطقة المضطربة

رأى الملك فيصل بعد وصوله الى بغداد في الثاني من شهر آب ١٩٣٣ أن يجوس ، خلال منطقة الموصل على الرغم من اضطرابها « للاشراف بنفسه على قمع الحركة التي كان يعتقد اعتقادا جازما بأنها مدبرة من قبل السلطة الفرنسية في سورية ، ولكن

الحكومة القائمة حالت دون ذهابه خشية اهتياج الرأي العام » (١) · فاصدر أمره الى ولي عهده الامير غازي أن يستعد للسفر مع رئيس الوزراء ، فسافرا وبعد أن تجولا في المنطقة المضطربة واتصلا مع الاهلين ، شكر سمو الامير عن جلالة والده التياريين الذين لم يشتركوا مع المتمردين ، وأثنى على شعور الاكراد في حفظ النظام وعدم تعديهم على التياريين الآمنين أو القرى المسيحية الاخرى ، وقفل راجعا الى العاصمة فبلغها في ٣٠ آب واستقبل استقبالا منقطع النظير (٢) ·

وكان الجيش العراقي قد عاد الى بغداد في يوم ٢٦ آب ١٩٣٣ فخرجت العاصمة برمتها لاستقباله ، كما أن وفودا من الالوية اشتركت في هذا الاستقبال · وقوبلت عودة الجيش هذه بمظاهر الحفاوة والترحاب · فنثرت عليه الزهور والرياحين ، ورشت على أفراده العطور ومياه الورود ، واشتركت النسوة في ذلك ، فكن يغردن ويهللن له ، كما ان الاهازيج الشعبية جعلت للاستقبال صبغة خاصة دلت على تأييد الشعب لحكومته فيما قامت به أزاء حركة التمرد ·

الدعايات المضللة

كانت حركة الجيش العراقي وثيقة أثبتت للامم الغربية استعداده للدفاع عن كيان العراق ، كلما ألم بالمملكة خطب أو أصابها مكروه ، فراحت أبواق المستعمرين تكيل له أقداح القدح والذم · كما أن الاقلام المأجورة أخذت تضلل الرأي العام بما حاكته من الاوهام ·

وأغرب ما قرأناه كتابا للكولونيل ستافورد « المفتش الاداري البريطاني في لواء الموصل » نشره بلغته الانكليزية (٣) بعد انفصاله من الخدمة في الحكومة العراقية · ولو كان هذا الموظف أنصف نفسه فيما كتبه لوجه اللوم الى التياريين ، قبل أن يوجهه الى الحكومة العراقية التي بذلت كلما تستطيع دولة ناشئة أن تبذله في سبيل تأمين السعادة والرفاه لهذا الشعب الطريد فأبى الاستعمار ، أو أبى الغرور أن يرياه راتعا في بحبوحة من العيش الرغيد ، فكان جزاء خيانته أن قامت الحكومة بتأديبه كما يؤدب الوالد ولده العاق ، أما موقف الرئيس الكيلاني الحازم فكان موضع الاعجاب والتقدير ،

---

(١) ذكريات علي جودة ص ٢١٥ ·

(٢) ومما يحسن ذكره هنا ان وزير الداخلية حكمة سليمان كان ينتوي السفر الى الموصل مع ولي عهد المملكة ، ولما شعر بأن الملك لا يرتاح لهذه الزيارة ، وانه يخشى ان يقوم (حكمة) بانقلاب مماثل لانقلاب اخيه محمود شوكت باشا في الاستانة عام ١٩٠٩ أيند اخاه خالد سليمان ناكد الى ناظر الخزينة الخاصة صفوة العواء بأن حكمة ابعد من ان يقوم بعمل ما ضد العرش · فلما كان اليوم الثاني أمر الملك حكمة ان يسافر الى الموصل جوا ليلتحق بولي العهد ·

(3) *The Tragedy of the Assyrians (London 1935)*

وقد أكد لنا وزير الدفاع جلال بابان ، بأن ستافورد اتصل برؤساء القبائل الكردية وحرضهم على الانضمام الى التياريين في مقاتلة الجيش العراقي عسى ان يتاح للانكليز تأسيس الحكومة الكردية التي وعد الكرد بها في معاهدة سيفر فلم يأت من هؤلاء غير الاعراض والصدود ·

ليس من قبل العراقيين حسب ، وانما من قبل العرب والمسلمين في مختلف ديارهم ، فقد استطاع بهذا الموقف أن يحفظ للبلاد كرامتها ويعلن للملأ أن في العراق حكومة تستطيع أن تؤدب كل من تسول له نفسه الاساءة الى الوطن بمعنى الكلمة ·

الوفـد العراقـي

وبناء على ما أوضحته الحكومة العراقية في برقيتها الى سكرتارية عصبة الامم ، عن اعتزامها ارسال تقرير مفصل عن القضية التيارية ، تالف وفد عراقي من ياسين الهاشمي (وزير المالية) رئيسا ، وعضوية وزير الخارجية نوري السعيد ، ومعاون مستشار وزارة الداخلية ، الميجر ادمونس ، والمقدم محمود سلمان أحـد الضباط ، كملحـق عسكري ، بعد أن أصدرت كتابا رسميا سمته « الكتاب الازرق » أودعته المستندات والوثائق التي تؤيد عطفها على التياريين واساءتهم لها وقد التحق السيد يوسف الكيلاني من كبار موظفي وزارة الخارجية ، بالوفد بصفة كونه سكرتيرا ·

وقد سافر الوفد المذكور الى جنيف في ٢٢ أيلول سنة ١٩٣٣ وعاد الى بغداد في ٢١ تشرين الاول ١٩٣٣م ، وكانت وجهة نظر الحكومة العراقية ، التي بسطها الوفد للعصبة، أن التياريين يقسمون الى قسمين : الذين بقوا على ولائهم للسلطة واحترامهم لقوانينها ، فهؤلاء يبقون في العراق ويعتبرون كعراقيين ، لهم ما لهؤلاء من حقوق ، وعليهم ما على هؤلاء من واجبات · أما الذين أساءوا الى البلاد ، على الرغم من احسانها المستمر لهم ، فلا بد من ايجاد مأوى لهم في خارج العراق · وزاد الوفد على ذلك أن الحكومة العراقية مستعدة لتقديم المساعدات المقتضية لتسفير القسم الثاني بقدر ما تسمح به ماليتها ·

وقد قررت العصبة في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ تأليف لجنة من ممثلـي انكلترا ، وفرنسا ، وايتاليا ، والدانمارك ، والمكسيك ، لتأمين اسكان الذين سينزحون الى خارج العراق فتقرر في بادىء الامر اسكانهم في البرازيل ، ولكن سرعان ما اعتذرت حكومة البرازيل عن قبولهم بعد الضجيج الذي قام في صحافتها وفي برلمانها · ثـم صارت الحكومات تعتذر عن قبولهم بالتعاقب ، حتى أصبحت قضيتهم مشكلة من المشكلات العويصة ، على أن الافرنسيين سمحوا لنحو ألفي نسمة بالانتقال الى سوريا ، فكانوا مصدر قلق لسوريا ، كما كانوا سبب اضطراب للعراق « وقد تكبدت الحكومة العراقية خسارة مليون دينار على هجرة الذين غادروا العراق » (١) ·

ولعل من الاهمية بمكان أن ننشر هنا نص النداء الذي وجهـه الميجر دي· بي· طومسن رئيس اللجنة المذكورة الى التياريين كافة وهو :

الى الآثوريين

١ ــ علم مجلس عصبة الامم ، بان عددا من الآثوريين العراقيين « بمـا فيهـم

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٢٤٥ ·

العثمانيون سابقا ، لا يرغبون في البقاء في العراق · لذلك فقد ألف لجنة لتدقيق ما اذا كان في الامكان ايجاد محل خارج العراق ، ليسكن فيه من يعرب عن رغبته فـي مغادرة العراق من الآثوريين ·

٢ ــ ليكن معلوما لدى الجميع أن اللجنة التي ألفها مجلس العصبة لم تجد حتى الآن محلا مناسبا ، وحالما تجد المحل المناسب سوف تعلمون بذلك ، وعندئذ تقوم اللجنة المؤلفة برئاستي ، بمعاونة ممثل مؤسسة نانسن للملتجئين بالتجوال في القرى التي يسكنها الآثوريون والتحقيق من كل عائلة من العوائل التي تقيم في تلك القرى عما اذا كانت ترغب في البقاء في العراق أو الذهاب الى محل الاسكان الجديد ، وستكون لرب كل عائلة الحرية التامة في الاعراب عما اذا كان يرغب في مغادرة العراق أو البقاء فيه ، وبعد ذلك سوف تجري الترتيبات بالتعاون مع ممثل مؤسسة نانسن لنقل العائلات التي ترغب في الذهاب الى المحل المذكور ·

٣ ــ نود أن نكرر هنا أن محل الاسكان الجديد لم يوجد بعد ، ومن المحتمل مرور زمن غير قصير قبل أن تتم ترتيبات النقل ، كما أنه لا يحتمل أن ينقل أي فرد قبل شهر تموز المقبل · وعدا ذلك فمن المحتمل أيضا أن لا يسكن في بداية الامر في محل الاسكان الجديد سوى الزراع · لذلك من المهم جدا أن يبقى الآثوريون في القرى المقيمين فيها ، وأن يستمروا على الزراعة وما يتعلق بها من الشؤون الاخرى ليكون بهذه الصورة في امكانهم اعالة أنفسهم ، وليتمكن الذين يرغبون في مغادرة العراق ، عندمـا يحين الوقت ، من البدء في حياتهم الجديدة بمجال أوسع للتقدم والنجاح ·

٤ ــ أما الآثوريون الذين يرغبون في البقاء في العراق فلهم الحرية التامة في ذلك ، كما أن لهم أن يثقوا من أنهم سوف يتمتعون بنفس الحماية على النفس والمال التي يتمتع بها سائر العراقيين ، وأنهم سوف يطبق بحقهم ما أعطته الحكومة العراقية الى مجلس عصبة الامم من الضمانات المتعلقة بالاقليات · ولكن يجب عليهم أن يعلموا بأنهم رعايا عراقيون لا غير ، وأنهم ملزمون باطاعة القوانين ، وبالاخلاص للحكومة العراقية · اهـ

وقد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء رشيد عالي ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية ، حكمة سليمان ، مدة تغيب وزير الخارجية ، نوري السعيد ، ووزير المالية ، ياسين الهاشمي ، عن العراق في جنيف ·

وفـاة الملك فيصل

تمهيـد

للدهر أعمال تدخل في حكم العجائب ، أو هي أشبه بالمعجزات التي ينسبها البعض الى الاولياء ، فهو يخلق للبشر في كل فترة رجلا فذا يقود أمته الى حيث تتوق ، ويأخذ

بيدها الى حيث تصبو ، فيقلب محيطها رأسا على عقب ، وينهض بها نهضة صادقة مجيدة ·

وقد جاد الدهر على القرن العشرين بعدد من هؤلاء الافذاذ غير قليل ، فهتلر في ألمانيا ، وموسوليني في ايتاليا ، ومصطفى كمال في تركيا ، ورضا بهلوي في ايران ، وفيصل بن الحسين بن علي ، بن نمي ، ابن بنت الرسول العربي ، في العراق ·

هؤلاء القادة معروفون معدودون ، يبعثهم الله من حين الى حين ، وفي جيل دون جيل فهم قليل ، بل أقل من القليل ، ولكن ثمرات جهودهم ، تنتقل بشعوبهم من حال الى أسمى ·

موجز تاريخ حياته

دعانا الى تصدير هذه الكلمة ، اضطرارنا الى تسجيل نبأ ارتحال الملك فيصل الاول الى دار البقاء ليلة الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٣٣م في هذا الكتاب ، والفراغ الذي أحدثته موتته غير المنتظرة · فلو أراد المؤرخ المنصف أن يبحث عن ملك عربي اهتزت لموته أمة بأسرها ، عن ملك جمع بين التاج والزعامة ، عن ملك كرس حياته ، ونفوذه ، وعبقريته ، في سبيل خدمة أمته ، واعلاء شأنها ، لما وجد غير فيصل بن الحسين جديرا بهذا التعظيم ·

ولد فيصل في « مدينة الطائف » في يوم ٢٠ مايس من سنة ١٨٨٥م (١٣٠١هـ) ونقل في اليوم الثامن من ولادته الى عرب عتيبه ، في خارج المدينة للرضاع ، عملا بتقليد هاشمي قديم يبدأ بمحمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم الذي أرضعته حليمة السعدية ، من عرب بني سعد ، فدرج في الخيام ، وترعرع في حضن البادية ، فلما بلغ السادسة من عمره أرسل الى قرية « رحاب » فمكث فيها ، بين أبناء عمومته وأخواله ست سنوات ، يركب الخيل والابل ، ويكر ويفر ، حتى اذا اعتزم والده السفر الى الاستانة سنة ١٨٩٦ ، أخذه واخوته معه ، فتعلم العربية ، والتركية ، وبعض العلوم العربية ، على أساتذة خصوصيين ، ونشأ نشأة صالحة في بيئة واسعة ·

وعاد « الحسين » الى « الحجاز » في عام ١٩٠٩م بعد أن عين شريفا على « مكة المكرمة » فعاد « فيصل » معه ، وما لبث أن انتخب مبعوثا عن « جدة » في سنة ١٩٠٩م فكان يذهب الى « الاستانة » سنويا ، فيشترك في أعمال البرلمان ثم يعود الى الحجاز ، بعد انتهاء كل دورة ، ليساعد والده « الحسين » في ادارة منصبه ·

وقد رافق أخاه « الامير عبد الله » في حملته على « عسير » في سنة ١٩١١م ، وندب في سنة ١٩١٣ لقيادة الحملة الثانية على « الادريسي » فوفق فيها ، ولما أدت الظروف العالمية الى اعلان الحرب الكونية الاولى في آب ١٩١٤ ، ودخول العثمانيين فيها في تشرين الثاني من تلك السنة كان فيصل في « أم القرى » فاشترك مع الترك في الذود عن حياض الانبراطورية العثمانية ·

ودبر الاتحاديون الوسائل الجهنمية للتنكيل بالعرب ، فقذفوا بمحاربيهم الى مجاهل الاناضول ، وساقوا أبطالهم الى ساحات القوقاز ، وسبوا نساءهم ، واستاقوا ذراريهم ، وأعدموا أحرارهم ، فلم ير الشريف « الحسين » بدا من الخروج على الترك ، فأعلنت « الثورة العربية الكبرى » في يوم ٩ شعبان ١٣٣٤ (١٠ حزيران ١٩١٦) وعهد الى الامير فيصل قيادة القوة العربية في « المدينة » وكانت محصنة ، يتولاها « فخري باشا » وفيها من العدد ، والتجهيزات ، ما لا قبل للعرب على اقتحامها ، فدبر الامر الامير ، واتفق مع الحلفاء على تجنيد جيش من أسرى العرب ، الذين كانوا في صفوف الترك ، يقودهم ضباط مدربون ، فتم تاليف هذا الجيش ، وسافر نحو الشام ، فدخلها في أول تشرين الاول ١٩١٨ بدون كبير عناء ، وأصدر أمرا بتعيين « علي رضا الركابي » حاكما اداريا للمنطقة السورية ، فلم يحظ هذا التعيين برضى الفرنسيين ، ولا برضى الانكليز ، ولا برضى الاهلين ٠

وفي يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨ أبحر الامير فيصل من « بيروت » الى « باريس » لحضور « مؤتمر الصلح » دون أن يحصل على موافقة السلطات الفرنسية في سوريا ، فتنكر له الفرنسيون ، وعرقلوا مساعيه ٠ وبناء على وساطة المستر لويد جورج ، فقد قبل في المؤتمر ، وأدى رسالته ٠

وعاد الى « بيروت » فبلغها في يوم ٣٠ نيسان ١٩١٩م ، وحاول أن يوحد صفوف السوريين ويحصل على تأييدهم ، فلم يلق غير الجفاء ٠ ثم سافر الى « لندن » في أواخر أيلول من السنة المذكورة ، بعد أن تطورت السياسة الانكليزية ـ الفرنسية ، في البلدان العربية ، فلم يجد الانكليز ما يحملهم على تبديل الخطة المقررة في باريس ٠

وعقد اتفاق فيصل ـ كلمنصو ، فكان خير ما يمكن أن تحصل سوريا عليه يومئذ ، فلما عاد « الامير فيصل » الى « بيروت » في ٩ كانون الثاني عام ١٩٢٠م ، أتهم بممالأة الفرنسويين ، ورأى المتطرفون أن يضعوا حكومات أوروبا تجاه الامر الواقع ، فنادوا به ملكا على سوريا في يوم ٨ مارت ١٩٢٠ فلم يرق ذلك للفرنسيين أيضا ، وصاروا يتربصون به الدوائر ، حتى زحف الجيش الفرنسي على الشام في يوم ٢٤ تموز ، من السنة المذكورة ، يقوده « الجنرال غورو » فقوض أركان « الحكومة الفيصلية » فاضطر الملك للسفر الى درعا ، في فجر اليوم الثامن والعشرين من الشهر المذكور ، ولكن السلطات الفرنسية أنذرته بوجوب مغادرة هذه القصبة ، فغادرها الى « حيفا » في أول آب ، وذهب منها الى « بور سعيد » ثم ركب البحر الى « ميلانو » الايتالية فمكث فيها مدة ٠

وكانت « الثورة العراقية الكبرى » تستعر بشدة ، والانكليز في أشد الحاجة الى من يطفئها ، ويشكل حكومة عربية في البلاد ، فدعي الامير الى « لندن » فجاءها في يوم أول كانون الاول ١٩٢٠ ، واتصل بأقطابها ، وساستها ، واجتمع بملكها ، وبرئيس حكومتها ، فتم الاتفاق على توليته « عرش العراق » لقاء شروط بحثناها في الجزء الاول من كتابنا هذا ٠

وغادر الامير فيصل « لندن » الى « بور سعيد » في يوم ٣١ مارت ١٩٢١ ، فذهب الى « جدة » و « مكة » حيث قابل والده ، وعرض عليه نتائج مذاكراته ، فبارك له أبوه وتمنى له الفوز والنجاح ·

وتحرك فيصل الى العراق فبلغ « البصرة » في ٢٣ حزيران ١٩٢١ وجاء الى «بغداد» في ٢٩ من الشهر نفسه وفي يوم ٢٣ آب ١٩٢١ نودي به ملكا دستوريا على العراق على نحو ما فصلناه في المجلد الاول من هذا الكتاب ·

فيصل في العراق

و « تاريخ الوزارات العراقية » بأجزائه الثلاثة الاولى انما هو تاريخ حياة فيصل ، خلال الاثني عشرة سنة التي قضاها في العراق ملكا ، وكان خلالها يشرف على الصغيرة والكبيرة ، ويصرف الامور كما يشاء ، فلا يسن قانون ولا يوضع نظام الا بأمره ، ولا يعين رئيس دائرة ولا ينقل من محله الا بعلمه ، ولا يحل مجلس ولا يؤسس حزب الا بموافقته ، وقد رحل الى « تركيا » و « ايران » واجتمع بعاهليهما ، كما اجتمع بجلالة الملك عبد العزيز آل سعود على الدارعة البريطانية (لوبن) في الخليج العربي ·

أما رحلاته الى أوروبا في سبيل خدمة بلاده فتكاد تكون غير منقطعة ، وكانت آخر سفرة قام بها الى أوروبا ، تلك التي أجاب فيها نداء ملك الانكليز لزيارة « لندن » زيارة رسمية فقد غادر عاصمة ملكه في صباح اليوم الخامس من حزيران ١٩٣٣ فبلغ «لندن» في يوم ٢٠ منه واستقبل فيها استقبالا منقطع النظير ، حتى اشترك في الاستقبال « الملك جورج الخامس » نفسه ، والملكة ، وولي العهد ، وكافة وزراء الدولة ، ونزل ضيفا في قصر بوكنهام ·

وبعد أن مكث بضيافة ملك الانكليز المدة المقررة ، سافر الى « اسكتلندة » ثم قصد « فرنسا » وذهب من هناك الى « سويسرة » للاستشفاء ، فلم يطل به المطال حتى كان تمرد التياريين في العراق ، فاضطر أن يعود الى بغداد بنفسه ، ليتذاكر مع الوزراء ، ويطلع على سير الامور عن كثب ، ولكنه ما كاد يلقي عصا ترحاله في العاصمة في يوم ٢ آب ١٩٣٣ الا وكان كل شيء قد انتهى ، فقرر أن يعود الى « برن » لمواصلة الاستشفاء يوم أول أيلول وشاء الله أن يكون هذا اخر سفر له ، فألهمه أن يذيع البيان التالـي قبل سفره :

الى شعبي العزيز

أودع شعبي ، بناء على ضرورة اتمام الاستشفاء ، مؤملا الا يطول غيابي أكثر من ستة أسابيع ، وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقديري للعواطف النبيلة التي أظهرها أبناء شعبي المحبوب نحوي خلال أيام عودتي ، ولسهرهم الدائم على حفظ الطمانينة بين جميع الطوائف أثناء الحادثات الاخيرة · وما رأيته من مملكتي ، شعبا وحكومة ، زاد

في الاعتقاد بقرب تحقق الاماني التي نسير جميعا لنوصول اليها · اني سوف لا أدخر وسعا في القيام بما يترتب علي خدمة لبلادي وشعبي مهما كلفتني من عناء ، مستعينا بالمولى عز وجل متمنيا أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح ·

فيصل

آخر تصريح لجلالتــه

وصل الملك فيصل الى مدينة « برن » بسويسره بعد مغادرته بغداد بثلاثة أيام ، وكانت آثار العناء والمرض بادية عليه بوضوح ، فنزل في فندق « بيللفو Beilevue » القائم بين قصر « رئيس الاتحاد السويسري » وبين جسر (كيريشنشفلد) المطل على « نهر الآر » المتحدر من « جبال الالب » المنساب بين الاوديه ، والسفوح الجميلة ، ولم يشأ أن يستقر ويخلد الى الراحة حسبما أوصاه طبيبه الخاص (الدكتور كوخر) بل عمد الى مقابلة الصحفيين والاصدقاء ، وصار يدلي بالاحاديث الخطيرة ، وربما كان مراسل « الدايلي ميل » في « برن » من أسعد الصحفيين حظا ، فقد حصل من جلالته على التصريح التالي فطيره الى جريدته فورا ، وهو :

برن يوم الاثنين ٤ أيلول ١٩٣٣

صرح لي جلالة الملك فيصل هذه الليلة ، عن أسفه على توسع العداء والبغضاء نحوه ونحو بلاده ، على اثر اضطرابات الحدود الاخيرة مع الآثوريين · وبينما الملك يحدثني ، كان الملك علي ، المقيم أيضا في برن للاستشفاء ، يمشي في الصالة جيئة وذهابا ، مرتديا لباسه الشرقي الجذاب ، وأما الملك فيصل فكان مرتديا بذلة اعتيادية ·

وكان جلالته أثناء ادلائه بتصريحاته الشديدة التالية . يصحب كلامه بضربات من يده على الطاولة بين آونة وأخرى :

« ان الحكومة العراقية لم تفعل الا ما كانت تفعله أية حكومة متمدنة أخرى ، تسير بمقتضى النظام والقانون ، أنها قمعت محاولة شرذمة من العصاة ، كانت تقصد قلب النظام والسلطة ·

ثم استمر بغضب قائلا :

« انه من العار التكلم عن المذابح ، لم يقع اعتداء حتى ولا على امرأة واحدة ، بل انما هنالك ٧٠٠ آثوري مستخدم في الشرطة العراقية ، وقد طلب ١٠٠ آثوري اخر أن يسمح لهم بمقاتلة الثائرين من الآثوريين ·

« وأود أن أؤكد بصورة قطعية بأنه لا يوجد هنالك أي تعصب ضد الآثوريين في العراق ، واني آسف جدا لما قد حدث ، غير أن هذه الشرذمة من الآثوريين التي لا يتجاوز عددها ١٥٠٠ لم تكن لتقنع بما نستطيع تقديمه لها ·

« ومن المؤلم أن يفكر المرء كيف أن أوروبا تستطيع أن تصدق جميع الاقاويـل

المزعومة ، عن اضطهادنا للاقليات ؟ ان كافة الاقليات في العراق قد عاشت مع بعضها برفاه واطمئنان ، منذ ألفي سنة حتى الان - ان الكلدانيين مرتاحون ، وبطريركهم يتمتع باحترام من قبل كافة السكان ٠

وإننا بمقتضى مشروع الاسكان ، قد قدمنا للآثوريين أراضي خصبة ، غير أن المنشقين أبوا الا أن لا يقبلوا بذلك ، فهم يريدون الاستقلال السياسي ، ومعنى هذا خراب البلاد بكاملها » ٠

ثم رفع صوته قائلا :

« ان واجبنا يتطلب حماية كافة الاقليات ، وماذا كانت تقوله الدول الاوروبية يا ترى لو أننا فشلنا في قمع الثورة ؟ » ٠

فتجاسرت أن أسأله قائلا :

« ان هناك من يقول بأن شعور جلالتكم ازاء بريطانيا قد طرأ عليه بعض التغيير ، منذ أن استقل العراق » ٠

فاجاب جلالته بشدة :

« ان الحكومة البريطانية تعلم كل شيء عن ذلك ، ولا شك بأن بعض الجهات ، لمنافع ذاتية في نفسها ، حاولت أن تعكر صفو العلائق الودية بيننا ، غير أنني أستطيع أن أكرر بكل تأكيد بأن سياستنا هي تنمية وتقوية الصلات بيننا وبين بريطانيا خطوة فخطوة » ٠

وحينما عاد الملك الى موضوع الآثوريين ، تغيرت سحنته وقال :

« ان مثل الآثوريين بنظري ، كمثل ولد عاق أبى الا أن يختار طريق الفساد ، بالرغم من نصائح أبويه » ٠

وحينما طلب الاستئذان من جلالته أضاف قائلا بانه ليس هنالك ريب في عدم بقاء جلالته خارج العراق مدة طويلة ، وربما لم يتجاوز ذلك الشهر الواحد ، وبعد استشفائه السنوي عند اخصائي شهير هنا ، سيذهب لمدة قصيرة في محل آخر في سويسرا ثم يعود بعدها الى بغداد اه ٠

في طريقه الى دار الخلود

وقد مرت ثلاثة أيام ، والملك فيصل يمضي أيامه في تعب ممض ، وأصبح يوم الخميس الموافق ٧ أيلول سنة ١٩٣٣م ، فأعرب عن رغبته في تناول طعام الغداء في « أونترلاكن » ويظهر أن السائق لم يهتد الى طريق أونترلاكن الا بعد أن دار بالملك ساعة ونصفا ، فسبب ذلك تعبا لجلالته ، اذ ما كاد يرجع الى محل اقامته ، حتى شعر بألم شديد ، فاستدعى طبيبه الخاص ، فأشار الطبيب على الممرضة بحقنة تحت الجلد ، وأعلن الملك أنه استراح ، وأذن لحاشيته بالانصراف ٠

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ، استدعى الملك ممرضته ، التي أمرهـا الدكتور فيشر أن تكون عند سريره يقظة ، لتوافيه بأخباره ، وطلب اليها أن تبلـغ حاشيته بالحضور حالا ، فصعد اليه الملك علي ، ونوري السعيد ، ورستم حيدر ، وتحسين قدري ، ووجدوا جلالته يلفظ النفس الاخير ، وفي الساعة ٤٥ر١١ فاه بهذه الكلمات :
أنا مرتاح ، قمت بواجبي ، خدمت الامة بكل قواي ، ليسر الشعب بعدي بقوة واتحاد ٠

قال هذا ، وشهق شهقة كان بها الفصال ، وانقطع النفس بعد ذلك تماما (فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) ــ صدق الله العظيم ــ

وعلى أثر ذلك طيرت هذه البرقية الى بغداد :
من برن مستعجل ٧ ــ ٨ أيلول ١٩٣٣
رئيس الوزراء ــ بغداد

فجعت الامة العراقية عند منتصف الليل ، بوفاة سيدها وحبيبها جلالة الملـك فيصل ، وذلك بنتيجة نوبة قلبية « سبكليروس دي آريتر كرونير آنجين دي بواترارين » كان الله بعون الجميع على هذا المصاب الجلل ٠ نوري حيدر

أسبـاب الوفـاة

وبعد أن حضر الاطباء ، قرروا أن الوفاة كانت بسبب انسداد الشرايين ، وقد وقع ذلك موقع الاستغراب ، لان تصلب الشرايين لا يكون الا اذا بلغ الانسان الكبر ، والحالة أن الملك فيصل لم يكن قد بلغ الخمسين يوم وفاته ٠ وقد وقع النبأ علـى الاسماع وقع الصاعقة ، وأذاعت الحكومة في صباح الجمعة البلاغ الرسمي التالي مجللا بالسواد :

فجعت الامة عند منتصف ليلة الجمعة ، بوفاة سيدها وباني مجدها جلالة الملك فيصل الاول ، وذلك بنتيجة نوبة قلبية ، وشاءت الاقدار الالهية أن تحرم البلاد في أشد ساعاتها ، من قيادة مؤسس الدولة وزعيمها المحبوب ، كان الله في عون الجميع على هذا المصاب الجلل ٠

سيعلن منهاج الحداد والتتويج ببيان آخر ٠ اهـ

١٦ جمادى الاولى ١٣٥٢ المصادف ٨ أيلول سنة ١٩٣٣م

ولا تسأل عن الاثر العميق ، الذي تركته وفاة الملك فيصل في القلوب ، فقد بكى الشعب مليكه بكاء مرا ، وأقام له من المناحات ألوانا ، وعطل الاشغال العامة أياما ، وأعلن الحداد في طول البلاد وعرضها مدة طويلة حتى اضطرت الحكومة الى اصـدار البيان التالي :

بيـــان

« لقد أظهر الشعب العراقي الكريم ، على اختلاف طبقاته ، شدة اخلاصه وتعلقه

بسيد البلاد الراحل ، بما أقامه من التعازي ، وتعطيل الاعمال ، خلال الايام الثلاثة ، ولما كانت مصالح الاهلين تقضي باعادة الامور الى مجاريها بالسرعة المستطاعة ، فترجو الحكومة الاكتفاء بما تم ، وفتح المخازن والمحلات التي بقيت معطلة ، وأن يكتفى باقامة الفاتحة في البيوت ، والمحلات العامة ، وستعلن المنهاج الذي سيطبق عند وصول نعش الفقيد العظيم لاداء الواجب الاخير » ·

١٩ جمادى الاولى ١٠ أيلول ملاحظ المطبوعات

أما برقيات التعازي التي وصلت من ملوك العالم ، ورؤساء الجمهوريات ، والامراء ، والسلاطين ، والوزراء ، والاعيان ، والوجوه ، والاشراف ، من داخل العراق ، ومن خارجه ، فحديثها طويل ، ولو انا أردنا نشرها ونشر الردود التي أرسلت عليها ، لاحتجنا الى مجلد قائم بنفسه ·

يشكون في الوفاة

ومن المهم جدا أن نشير هنا الى أن الصحف المعارضة ، ولفيفا من أبناء الأمة ، لم يؤمنوا بأن الوفاة كانت طبيعية ، ومنهم من قال أن الانكليز هم الذين دبروا هذه الفاجعة ، بعد الذي شهدوه من تحول الملك عنهم · وقد كتب الينا الامير شكيب أرسلان كتابا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ وكان مما جاء فيه :

أخي !

الكلام الذي قاله لي المرحوم الملك فيصل ، بعد حديث طويل هو هذا :

« لا بد لي من الذهاب الى بغداد فقد جاءني انذار من لندن » ·

فقلت له : وهذا لا يستلزم أن تعرض صحتك للخطر ، وتذهب بهذه السرعة ، فقال :

« لا ! جاءني انذار يتهدد الكيان » هكذا بالحرف « ويوم الرابوع لا بد أن أكون في بغداد » اهـ

هذا ما كتبه الينا الامير شكيب أرسلان ، وقد نشر الدكتور السيد عبد الجواد الكربلائي مقالا عن وفاة الملك فيصل في جريدته « الاحرار » تحت عنوان « أمر دبر في ليل » أشار فيه الى ما نشرته بعض الصحف الاوروبية عن علاقة الانكليز بوفاة الملك فيصل ، اعتبرته الحكومة مهيجا للرأي العام ، فقضت بسجنه ستة أشهر وبتعطيل جريدته ·

حمل النعش الى العراق

وعلى كل ففي صباح التاسع من شهر أيلول ١٩٣٣ ، نقلت رفاة الملك من محطة « برن » الى « برنديزي » فأقلته دارعة ايتالية مجللة بالسواد ، وسلمته الى الدارعة البريطانية (داسباتش) ·

وفي الرابع عشر من أيلول ، وصلت « الدارعة الانكليزية » الى ميناء « حيفا » فنقل التابوت الى البر ، وأقلته طائرة خاصة الى بغداد ٠

وفي الساعة السابعة والنصف زوالية صباحا من يوم الجمعة ، أقبلت الطائرة المذكورة وهي « من نوع فيكتوريا » تحمل جثمان الفقيد ، تصحبها طيارة اخرى تحمل السادة : الملك علي ، ونوري السعيد ، وجعفر العسكري ، ورستم حيدر ، وتحسين قدري ، والدكتور أحمد قدري ، والدكتور حسني ، طبيب جلالة الملك علي ، وكانت تحرس الجثمان ثلاث طائرات من القوة الجوية البريطانية في فلسطين ، وقد استقبل الموكب في « الرطبة » تسع طائرات من القوة الجوية العراقية ، فلما حطت الطائرات في مطار بغداد ، بادر كبار الضباط من الجيش الى رفع جثمان الفقيد ، فاستغرق رفعه من الطائرة ، ووضعه على عجلة المدفع المعدة لهذه الغاية زهاء الساعة ، وكان جثمان فقيد البلاد موضوعا في صندوق من خشب الجوز يبلغ وزنه ٢٧٠ كيلوغراما ، وكان النعش ملفوفا بالاعلام العراقية ، وفي مقدمته صورة الفقيد ، ولما نزل الملك علي من طائرته استقبله الملك غازي ، وحيا جلالته ٠

وسار النعش وسار وراءه الملك غازي ، والحرس ، والعائلة المالكة ، واشتد خلفهم الزحام ، حتى لم يسع الشارع ، على رحبه كثرتهم ، فلما عبر الموكب ، اضطر الجيش الى أن يحول دون عبور الناس دفعة واحدة لكثرتهم ، ثم قطع الجسر ، فبقي خلق عظيم من الاهلين في جانب الكرخ ٠

وسار النعش في « شارع الرشيد » بموكب مهيب ، تجلى فيه الهدوء والحزن ، وكان الناس في ازدحام شديد على جانبي الشارع العام ، ثم سارت الجموع وراء الموكب ، حتى وصل الى « البلاط الملكي » فترجل الجميع ، وجيء بأوسمة فقيد البلاد ، حيث كانت مرتبة على وسادات ، ووضعت على عجلة المدفع التي كانت تقل الجثمان ٠

وجيء كذلك بالجواد الخاص بالمغفور له ، كان مجللا بالسواد ، فكان منظره مؤلما ٠

ولما تحرك الموكب ثانية من البلاط الى « المقبرة الملكية » في « الاعظمية » سار خلفه المشيعون ، الذين كانوا ينتظرون وصول الجثمان في البلاط ، مع المشيعين الذين رافقوا الجثمان من المطار الى البلاط ، وهنالك بلغ الزحام أشده ، فلم يستطع الجيش ، ولا رجال الشرطة ، ضبط النظام ضبطا تاما ، اذ كان أسى الناس يدفعهم الى التقرب من النعش ٠

ولما كان الملك علي قد بلغ به الضعف منتهاه من شدة التأثر ، رجاه الملك غازي أن ينقطع عن الموكب ، فبقي في البلاط ٠

وكانت وفود الالوية والاصناف رفعت رايات الحداد ، واجتمعت حولها طول الطريق المؤدي الى المقبرة ، وكلما مر النعش بفريق ، تعالت أصوات بكاء الرجال وعويل النساء ، فكان يشتد الموقف هولا وهيبة ، الى أن وصل النعش ساحة الضريح ، كما أن المدفعية العراقية كانت تطلق في كل دقيقة طلقة واحدة أثناء سير الجنازة ، حتى بلغ

عدد الاطلاقات مئة طلقة وطلقة ·

وعند وصول عجلة المدفع الساحة التي أعد فيها الضريح ، وقف الناس فتقدم الملك غازي وتبعه الامير عبد الله ، وبقية أفراد العائلة المالكة · ثم رفع النعش من عجلة المدفع وسط الحزن العميق ، وكانت الساحة غاصة بالناس ، فاقيمت الصلاة من قبل العلماء وجمع غفير من الناس ·

ورفع جثمان فقيد البلاد ستة من كبار ضباط الجيش ، وأنزلوه بكل احترام وخشوع في لحده الاخير ، فأطلقت ثلة من الجند الرصاص ثلاث مرات ، ثم نفخ في الابواق بنغم حزين مؤثر جدا ، وأدى الجنود التحية العسكرية الاخيرة لقائدهم الاعلى ، ووقف الناس جميعا باحترام وخشوع ، وتعالت أصوات البكاء من كل جانب ·

وتقدم بعد ذلك الملك غازي نوضع اكليله على الضريح ، كما قدم كل من الوزراء اكليلا خاصا ، ووضع السفراء ، والممثلون السياسيون ، أكاليل باسم بلادهم ، وكان بينها اكليل خاص باسم ملك الانكليز صنع على شكل علم بريطاني ·

وتقدم جماعة ضباط الجيش الى الضريح ، وصار ياتي الواحد بعد الاخر ، ويؤدي التحية العسكرية أمام علم الحزن المرفوع ، فكان لهذا المنظر أثره العميق في النفوس الحزينة ·

ثم وقف الملك غازي ، ومن ورائه أفراد العائلة المالكة يتقبلون واجب التعزية ، وبعد انتهاء مراسيمها ، عاد جلالته الى البلاط ، وظلت جموع الناس محتشدة في مواكب حزينة ، ثم أقيمت الفاتحة على روح الفقيد في البلاط الملكي وفي بعض المؤسسات الاهلية وشبه الرسمية ·

حفلـة الاربعين

وقد أقيمت حفلة التابين الكبرى في بغداد في يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٣٣م ، بمناسبة انقضاء أربعين يوما على وفاة الملك الراحل ، فحضرتها وفود من مختلف البلدان العربية ، ومن جميع الانحاء العراقية ، وخطب فيها ممثلوا الاقطار الشقيقة خطبا نفيسة خالدة ·

وأبت مروءة الملك غازي الا أن ينعم على الصحفيين ، الذين جاءوا من سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، ومصر ، للاشتراك في مصاب العراق العظيم ، فكان ما أنفقه بهذه المناسبة نحو عشرة آلاف ليرة انكليزية ، تغمد الله الفقيد العظيم برحمته ورضوانه ·

مذكرات الملك فيصـل

وللمرحوم الملك فيصل مذكرات خطيرة ، وضعها في ظروف مختلفة ، ومناسبات عديدة نشر قسما صغيرا منها ، وبقي القسم الكبير طي الكتمان الى أن وافته المنية ليلة ٨ أيلول ١٩٣٣ فتغلبت أيدي السوء عليها

واصبح أهم قسم منها خبرا من الاخبار ·

وبين المذكرات التي وضعها المغفور له مذكرة خطيرة تعبر عن آرائه في العراق ، وسكانه ، ومستقبله ، وقد وزعها على بعض اخصائه ليجيبوا عليها أضراب : جعفر العسكري ، وياسين الهاشمي ، وناجي شوكت ، ونوري السعيد ، وناجي السويدي ، ويهمنا جدا أن نثبت نص هذه المذكرة فيما يلي وهي :

كنت منذ زمن طويل أحس بوجود أفكار وآراء حول كيفية ادارة شؤون الدولة ، عند بعض وزرائي ، ورجال ثقتي ، غير أفكاري وآرائي وكثيرا ما فكرت في الاسباب الباعثة لذلك · وفي الاخير ظهر لي بأن ذلك ـ كان ولم يزل ـ ناشئا عن عدم وقوفهم تماما على أفكاري ، وتصوراتي ، ونظري في شؤون البلاد ، وفي كيفية تشكيلها ، وتكوينها ، والسير بها ، نظرا الى ما أراه من العوامل والمؤثرات المحيطة بها ، والمواد الانشائية المتيسرة ، وعوامل التخريب والهدم التي فيها ، كالجهل ، واختلاف العناصر ، والاديان ، والمذاهب ، والميول ، والبيئات · لذلك رأيت من الضروري أن أفضي بافكاري، وأشرح خطتي في مكافحة تلك الامراض ، وتكوين المملكة على أساس ثابت ، واطلع عليها اخصائي ، ممن اشتركوا واياي في العمل ، واني ألخص خطتي مختصرا ، بجملة تحت هذا ، وبعد ذلك أتقدم الى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي ·

١ ـ ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية ، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى ، مقسمة على بعضها ، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين ، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى ، غير مجلوبين لحسيات أو أغراض شخصية ، أو طائفية ، أو متطرفة ، يداومون على سياسة العدل ، والموازنة ، والقوة معا ، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي ، لا ينقادون الى تأثرات رجعية ، أو الى أفكار متطرفة ، تستوجب رد الفعل ·

٢ ـ في العراق أفكار ومنازع متباينة جدا ، وتنقسم الى أقسام :

١ ـ الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة ٢ ـ المتعصبون ٣ ـ السنة ٤ ـ الشيعة ٥ ـ الاكراد ٦ ـ الاقليات غير المسلمة ٧ ـ العشائر ٨ ـ الشيوخ ٩ ـ السواد الاعظم الجاهل ، المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة ·

ان شبان العراق القائمين بالحكومة ، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين ، يقولون بوجوب عدم الالتفات الى أفكار وآراء المتعصبين ، وأرباب الافكار القديمة ، لانهم جبلوا على تفكير يرجع عهده الى عصور خوت ، يقولون بوجوب سوق البلاد الى الامام ، بدون التفات الى أي رأي كان ، والوصول بالأمة الى مستواها اللائق ، وبالاعراض عن القال والقيل ، طالما القانون ، والنظام ، والقوة ، بيد الحكومة ترغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم ·

ان عدم المبالاة بالرأي بتاتا ، مهما كان حقيرا ، خطيئة لا تغتفر · ولو ان بيد الحكومة القوة الظاهرة ، التي تمكنها من تسيير الشعب رغم ارادته ، لكنت واياهم ·

وعليه فاننا لحين ما نحصل على هذه القوة ، علينا ان نسير بطريقة تجعل الامة مرتاحة ، نوعا ما ، بعدم مخالفة تقاليدها ، كي تعطف على حكومتها في النوائب ٠

ان المثل الصغير الذي ضربه لنا « الاضراب العام » يكفينا لتقدير حسياتها ، ووضعها موضع الاعتبار ، وكذلك يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لاخماد هياج مسلح ، ما قاسيناه ابان « ثورة الشيخ محمود » والنقص العددي البارز الذي ظهر في قوتنا العسكرية آنئذ ٠ كل ذلك يضطرني أن أقول بأن الحكومة أضعف من الشعب بكثير ٠ ولو كانت البلاد خالية من السلاح ، لهان الامر ، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد عن المائة ألف بندقية ،يقابلها ١٥ الف حكومية،ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه٠ هذا النقص يجعلني أتبصر ، وأدقق ، وأدعو أنظار رجال الدولة ، ومديري دفة البلاد ، للتعقل وعدم المغامرة ٠

ألمحت فيما تقدم الى أفكاري الخاصة ، وأفكار رجال الحكومة ، والشبان ، وحالة الشعب ، كل ذلك توطئة لما ساقوله فيما يلي ، وتصوير البلاد كما أراها في الوقت الراهن ، وكما أشخص أمراضها ، وبعد ذلك أبين أيضا ما أراه ضروريا لمعالجتها ٠

٣ ـ العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على انقاض الحكم العثماني ، وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا أكثريته جاهلة ، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي منها بدعوى انها ليست من عنصرهم ٠ وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا الى نفس الحكومة ، الا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي ، الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم ، وعدم التمرن عليه ، والذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين ، كل ذلك جعل مع الاسف هذه الاكثرية ، أو الاشخاص الذين لهم مطامع خاصة الدينيون منهم ، وطلاب الوظائف بدون استحقاق ، والذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد ٠ يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ، ويشوقون هذه الاكثرية للتخلي عن الحكم الذي يقولون بأنه سيء بحت ، ولا ننكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل ٠

أخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان ، بقطع النظر عن الاقليات الاخرى المسيحية ، التي يجب أن لا نهملها ، نظرا الى السياسة الدولية التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر : كردية وشيعية وسنية ، لا يريدون الا التخلي من كل شكل حكومي ، بالنظر لمنافعهم ، ومطامع شيوخهم ، التي تتدافع بوجود الحكومة ٠

تجاه هذه الكتل البشرية ، المختلفة المطامع والمشارب المملوءة بالدسائس ، حكومة مشكلة من شبان مندفعون ، أكثرهم متهم بأنهم سنيون أو غير متدينين ، أو انهم عرب ، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم ، ولا يريدون أن يعترفوا بما يتهمون به ، ولا بوجود تلك الفوارق ، وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها ٠ يعتقدون بأنهم أقوى من هذا المجموع ، والدسائس التي تحرك هذا المجموع ، غير مبالين أيضا بنظر السخرية

التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم ·

أخشى أن أتهم بالمبالغة ، ولكنه من واجبي أن لا أدع شيئا يخامرني ، خاصة لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا الا نفر قليل ، ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم · ولا أرغب أن أبرر موقف الاكثرية الجاهلة من الشيعة ، وأنقل ما سمعته ألوف المرات ، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من الاقوال التي تهيجهم ، وتثير ضغائنهم ، ان الضرائب على الشيعي ، والموت على الشيعي ، والمناصب للسني · ما الذي هو للشيعي ؟ حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها ، ويضربون الامثلة على ذلك ، مما لا لزوم لذكرها ·

أقول هذا على سبيل المثال ، وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون ، وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الاسلامية ، ينقمون بمجموعهم على من لا يحترمها ، وهناك غير هذا دسائس آثورية ، وكلدانية ، ويزيدية ، والتعصب للتفرقة بين هؤلاء الجهلاء توهن قوى الحكومة تجاه البسطاء ، كما ان العقول البدوية ، والنفوذ العشائري الذي للشيوخ ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة ، كل هذه الاختلافات وكل هذه المطامع والاحتراصات ، تشتبك في هذا الصعيد وتصطدم، وتعكر صفو البلاد وسكونها ، فاذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية ، وحكيمة معا ردحا من الزمن ، حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق الوطنية الصادقة ، وتحل محل التعصب المذهبي ، والديني ، هذه الوطنية التي سوف لا تكون الا بجهود متمادية ، وبسوق مستمر من جانب الحكومة ، بنزاهة كاملة فالموقف خطر ·

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد ، بل توجد كتلات بشرية خيالية ، خالية من أي فكرة وطنية ، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية ، لا تجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء ، ميالون للفوضى ، مستعدون دائما للانتقاض على أي حكومة كانت ، فنحن نريد ـ والحالة هذه ـ أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه ، وندر به ، ونعلمه ، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف ، يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين ، وهذا التشكيل ·

هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي ، وهذا نظري فيه ، وان خطتي في تشكيله وتكوينه هي كما يلي :

في اعتقادي ، وان كان العمل شاقا ومتعبا ، الا انه ليس مما يوجب اليأس والتخوف ، اذا عولج بحكمة وسداد راي واخلاص ·

اذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة ، وسارت عليها بجد وحزم ، فان الصعوبات تجابه ، وبارقة الامل في الرسوخ السياسي تزداد نورا · والاحظ ان منهاجا يقرب مما سأذكره أدناه ، يكون كافلا لمعالجة المهمة والنجاح · واليك بالاختصار أولا ، ثم بالتفصيل·

١ ـ تزييد قوة الجيش عددا ، وبشكله الحاضر ، بحيث يصبح قادرا على اخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد ، على الاقل ، في منطقتين متباعدتين ٠

٢ ـ عقب اتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة ، نعلن الخدمة الوطنية ٠

٣ ـ وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد ، مهما أمكن ، واحترام الطوائف الاخرى ٠

٤ ـ الاسراع في تسوية مشكلة الاراضي ٠

٥ ـ توسيع المأذونية لمجالس الالوية والبلديات ، بقدر الامكان ، على أنموذج القانون العثماني ٠

٦ ـ الاسراع في تشكيل مدرسة الموظفين ٠

٧ ـ الاعمال النافعة ، وحماية المنتوجات ٠

٨ ـ المعارف ٠

٩ ـ تفريق السلطة التشريعية ، والسلطة الاجرائية ٠

١٠ ـ تثبيت ملاك الدولة ٠

١١ ـ وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد اجراءات الحكومة في الصحف والاحزاب ٠

١٢ ـ العدل والنظام والاطاعة في الموظفين ، والعدل عند قيامهم بوظائفهم ٠

١ ـ بدأت بالجيش ، لاني أراه العامود الفقري لتكوين الامة ، ولاني أراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدده من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه ، وهي حفظ الامن والاطمئنان الى امكانية كفاءته ، نظرا الى ما تتطلبه المملكة ، ونظرا الى العوامل المختلفة الموجودة ، ولتي يجب أن تجعلنا دائما متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت ٠

انني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الامن الخارجي في الحاضر الذي سوف نتطلبه منه بعد اعلان الخدمة العامة ، أما ما سأطلبه منه الآن ، هو أن يكون مستعدا لاخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد ، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما ٠ انني غير مطمئن الى اننا بعد ستة أشهر ، وبعد أن تتخلى انكلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد ، نتمكن من الوقوف لوحدنا ، ما دامت القوة الحامية هي غير كافية ٠ ولا يمكنني أن اوافق على تطبيق الخدمة العامة ، أو القيام بأي اجراءات أخرى هامة ، أو محركة ، أو مهيجة ، ما لم آكن واثقا بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون ، أو أي اجراءات أخرى ، وعليه أرى من الضروري ابلاغه لحد يتمكن معه من اجابة رغبتي المار ذكرها ، وذلك بشكله الحاضر ٠

أرى انه من الجنون القيام بانشاءات واصلاحات عظمى في البلاد ، قبل أن نطمئن الى كفاية القوة الحامية لهذه الاعمال . أمامنا حركات بارازان في الربيع القادم ، ومن الضروري أن أرى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أي طارىء آخر يحدث في المملكة .

٢ ـ علينا أن نطمئن معنويات اخواننا الشيعة بالكيفية الآتية :

(١) اعطاء التعليمات الى قاضي بغداد ـ كما عمل ـ أن يسعى لتوحيد أيام الصيام ، والافطار وهذا ممكن وشرعي .

(٢) تعمير العتبات المقدسة ، حتى يشعروا بأن الحكومة غير مهملة لتلك المقامات، التي هي مقدسة لدى الجميع ، والتي هي كذلك من الآثار التاريخية التي تزين البلاد ، فعلى الحكومة من كل الوجوه محافظتها من الخراب .

(٣) ان رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة ، وهم في الوقت الحاضر أجانب عنها ، خاصة حيث يرون ان رجال الدين السنيون ، يتمتعون بأموال هم محرومون منها والحسد (خاصة في الطبقة الدينية) معلوم ، فعلينا ما دمنا غير قادرين على تقسيم الاوقاف فيما بينهم ، أن نفتكر في ايجاد أوقاف خاصة ، ومن رأيي ان ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت بها غير ان الظروف حالت بيني وبين تحقيقها .

٣ ـ ان احترام الشعائر العامة غير عسير ، خاصة في أيام رمضان ، والحيلولة دون تفشي الموبقات ، واذا تمكنت الحكومة من سد بيوت الخناء ، لقامت باكبر عمل يربط العامة بها .

٤ ـ لم أتكلم عن الضرائب ، اذ ان قانون ضريبة الاستهلاك قطع قول كل مفسد ، وانه لاكبر عمل جرى ، ولسوف نقتطف ثمراته ان شاء الله .

٥ ـ ان مشكلة الاراضي وحلها سيربط الاهالي بالاراضي ، وهو ذا مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم ، ولا لزوم للاسهاب بمنافعه ، ويجب الاسراع بتطبيقه ، على قدر المستطاع ، كما انه يجب أن لا يحس الشيوخ والاغوات بأن قصد الحكومة محوهم ، بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب أن نطمنهم على معيشتهم ورفاهيتهم .

٦ ـ ارجو أن تكون قضية المدرسة مطمنة لكل سكان العراق ، بانهم سيشتركون فعلا في خدمات الدولة ، والاشتراك في خيرها وشرها مع أهل بغداد ، والموصل ، بصورة متساوية ، ونزول تهمة (الحكومة السنية إو العربية) كما يقول أصحاب الاغراض ، من أكراد وشيعة .

٧ ـ أقول بتحفظ : انه اذا أمكن اعطاء صلاحيات للالوية ، شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني ، فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق سكان الالوية للاشتراك بالحكم .

٨ ـ لقد تحدثنا كثيرا حول تفريق السلطة التشريعية ، عن السلطة الاجرائية ، ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الاساسي ٠

٩ ـ علينا أن لا ندع مجالا للاحزاب (المصطنعة) والصحف ، والاشخاص ، ليقوموا بانتقادات غير معقولة ، وتشويه الحقائق ، وتضليل الشعب ، وعلينا أن نعطيهم مجالا للنقد النزيه المعقول ، وضمن الادب ، ومن يقوم بأمر غير معقول ، يجب أن يعاقب بصرامة ٠

١٠ ـ على موظفي الدولة أن يكونوا آلات مطيعة ، ونافعة ، حيث هم واسطة الاجراءات ، ومن يحس منه انه يتداخل مع الاحزاب المعارضة ، أو يشوق ضد الدولة ، ينحى عن عمله ، وعليه أن يعلم بأنه موظف قبل كل شيء خادم لاي حكومة كانت ٠

١١ ـ النافعة : أتيت بهذا الاسم الجديد ، ورجعت الى التعبير التركي ، حيث رأيت انه (أشمل) للاعمال المختلفة في مرافق الامة ٠ حسنا عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للاعمال الرئيسية ، ولا ننكر ان ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة ، على أن يكون قابلا للتحوير ، والتبديل ، في بعض مواده ، عندما نرى ضرورة لذلك ، وفي اعتقادي انه من الضروري اعادة النظر في مواده ، خاصة قسم الابنية والطرقات ٠

أقول بكل أسف : ان الزراعة أفلست في بلادنا ، بالنظر لبعد مملكتنا عن الاسواق ٠ لقد وضعنا الملايين لانشاءات الري ، ولكن ماذا نريد أن نعمل بالمحاصيل ؟ اننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف ما بأيدينا من منتوجات أراضينا ، فكيف بنا بعد اتمام هذه المشروعات العظيمة ؟ هل القصد تشكيل اهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرج عليها ؟ ماذا تكون فائدتنا منها اذا لم نتمكن من اخراجها الى الاسواق الاجنبية واستهلاكها في الداخل على الاقل ؟ ما الفائدة من صرف تلك الملايين قبل أن نهيء لها أسواقا تستهلكها ونحن مضطرون الى جلب الكثير من حاجاتنا من الخارج ؟

أعتقد انه من الضروري اعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي ، نرى جيراننا الاتراك والايرانيين ، باذلين أقصى جهودهم للاستغناء عن المنتوجات الاجنبية ، وكم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الاموال الاجنبية بلادهم ، وكيف لا يبالون بصرف الاموال الطائلة لانشاء المعامل لسد حاجتهم ٠

علينا أن نقلع عن السياسة الخاطئة التي أتتنا عن سبيل تقييد الامم المتشبثة ، وعلينا أن نعاون المتشبثين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة وعلينا أن نعطي الانحصارات لابناء البلاد الى مدد معينة ، الذين فيهم روح التشبث ٠ واذا لم يظهر طالب أو راغب لانشاء عمل صناعي ترى الحكومة انه مريح ، فعليها أن تقوم هي به ، ومن مالها الخاص أو بالاشتراك مع رؤوس أموال وطنية اذا أمكن ، والا فأجنبية أو كلاهما معا ٠

على الحكومة أن تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها كبيرة كانت أو صغيرة ، وتبدأ ببناء الاهم فالمهم وترشد الاهلين الى كيفية

التشبث بالاعمال الصغرى ، وتقوم هي بالاعمال الكبرى ، اذا تعذر القيام بها من قبل الاهالي ·

انه لمن المحزن والمضحك والمبكي معا أن نقوم بتشييد أبنية ضخمة بمصاريف باعظة وطرق معبدة بملايين الروبيات ولا ننسى الاختلاسات ، وتصرف أموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئا من حاجاتها واني أحب أن ارى معملا لنسيج القطن بدلا من دار حكومة وأود أن أرى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي ·

بغداد آذار ١٩٣٣ « فيصل »

تتويج الملك غازي

مقدمة

في الساعة التي تحطمت آمال العرب ، على صخرة موت الملك فيصل في برن ، وطير السيدان نوري السعيد ، ورستم حيدر برقية النعي الى رئيس الوزارة العراقية ، روع قصر الحرم الملكي بهذا الخطب الجلل ، واضطربت قصور الوزراء ، ورجال الدولة لهذه الكارثة ·

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة الموافق ٨ أيلول سنة ١٩٣٣ (١٩ جمادي الاولى سنة ١٣٥٢) قصد قصر الحرم الملكي كل من رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، ووزير المالية ياسين الهاشمي ، ووزير الدفاع جلال بابان ، ووزير المعارف عبد المهدي ، ووزير الاشغال السابق محمد أمين زكي ، ورئيس مجلس النواب جميل المدفعي ، ورئيس أركان الجيش العراقي طه الهاشمي ، ورئيس الديوان الملكي علي جودت ، والعينان مولود مخلص وعبد الله صافي ، وأمين العاصمة أرشد العمري ، فقدموا الى سمو الامير غازي التعازي الصميمية بالنائبة التي حلت بالبلاد · وكان سموه يبكي بكاء مرا ، ويذرف الدمع سخينا ·

أما رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، فكان يصطاف خارج العراق ، لذا طلب المشار اليهم الى سمو الامير غازي بصفة كونه « ولي عهد المملكة العراقية » أن يحلف اليمين التي نص عليها الدستور في مادته الحادية والعشرين ، تمهيدا لمبايعته بالملك ، فلما أداها أعلن رئيس الوزراء تتويجه ملكا على العراق (١) فتقدم المعزون وصافحوا جلالته فرادا ، ثم أطلقت المدافع « مائة طلقة وطلقة » ايذانا بجلوس الملك الجديد ، وأذيع على الاثر البيان التالي : ـ

---

(١) يقسم الملك امام مجلسي النواب والاعيان اللذين يلتئمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان بيمين المحافظة على احكام القانون الاساسي ، واستقلال البلاد ، والاخلاص للوطن والامة على اثر تبوئه العرش اه .

ـ المادة ٢٢ من القانون الاساسي العراقي ـ

بلاغ

« جرى تحليف سمو ولي العهد في الساعة العاشرة ، من هذا اليوم ، وفقا للمادة الحادية والعشرين من القانون الاساسي ، وأصبح متوجا ملكا على العراق باسم الملك غازي الاول ابن الملك فيصل الاول » (١) ٠

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ، بدأت حفلة التتويج في البلاط الملكي ، وقد اقتصرت على استقبال صاحب الجلالة لاعضاء الاسرة المالكة ، ورئيس الوزارة القائمة ، والوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، فرؤساء الوزارات السابقة ، فالاعيان ، فالنواب فرجال الجيش ، فالعلماء ، فالاطباء ، فرؤساء الجمعيات ، فسفراء الدول ، فالقناصل ، فالجاليات الاجنبية ٠

وعند الساعة الثالثة انتهت الحفلة وعاد الملك الشاب الى داره تحرسه العناية الالهية ٠

دعوة البرلمان الى الاجتماع

وعملا باحكام القانون الاساسي العراقي ، صدرت الارادة الملكية بدعوة البرلمان الى الاجتماع في يوم الاثنين الموافق ١١ أيلول سنة ١٩٣٣ ، اجتماعا غير اعتيادي ، لتحليف الملك الجديد اليمين القانونية التي نص عليها القانون الاساسي في مادته الـ (٢١) وقد اجتمع البرلمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان في الساعة الخامسة بعد الظهر ، وكان قد عاد الى العراق وجرت حفلة الافتتاح بحسب المراسيم المألوفة ، وبعد أن أعلن الرئيس افتتاح الجلسة بالصمت عشر دقائق حدادا على الملك الراحل ، دخل الملك غازي ، وحلف اليمين القانونية ، فأعلن الرئيس انفضاض الجلسة ٠

وفي يوم الجمعة الموافق ١٥ أيلول ، وصلت رفاة الملك فيصل من سويسرة ، تحملها طائرة خاصة ، فاحتفل بدفنها احتفالا مهيبا ، سبق وصفه بايجاز ، وعلى أثر ذلك أصدر الملك البيان التالي :

---

(١) لما نعى البرق الملك فيصل ، حدثت ولولة بين الوزراء وبعض الساسة حول شخصية الملك الجديد ، وعرف عن جعفر العسكري ونوري السعيد انهما كانا يعارضان المناداة بولي العهد الامير غازي ملكا بحجة انه كان متخلفا عقليا ، وان اساتذته يعترفون بهذا التخلف ، وان اباه الملك فيصل كان يردد ذلك كثيرا ويصرح بأن نجله الوحيد لا يصلح لحكم العراق ، ويستشهد على ذلك بناظر الخزينة الملكية صفوت باشا العوا . ولكن الوزارة استطاعت ان تتغلب على جميع هذه الصعاب فنودي بالامير غازي ملكا على العراق .

ولما شرعت العائلات المعروفة في زيارة البيت المالك ، لتقديم التعازي والتبريكات ، كانت الآنسة نعمة كريمة ياسين باشا الهاشمي بين الزائرات لما شاع في الاوساط ان الملك غازي يستلطفها ، وقد يتزوجها ، فطار صواب نوري السعيد وجعفر العسكري ، واسرعا الى الامير عبد الله امير شرقي الاردن يتملقانه حتى استطاع هؤلاء الثلاثة ان يحملوا الملك الشاب على الزواج من الاميرة عالية كريمة عمه الملك علي ، واسدل بذلك الستار على هذه الرواية .

الى الشعب العراقي الكريم

ان عواطف الاخلاص والحمية التي انبعثت عن قلوب أبناء أمتي ، على أثر الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد ، بفقد قائدها وباني كيانها جلالة والدي المعظم ، تغمده الله برحمته ، كان لها أعظم أثر في نفسي ، وكانت أكبر سلوى لي في مصابي ، ولا شك في انها كانت دليل على تقدير الجميع الاعمال الخالدة التي نهض بها ، والتضحيات العديدة (وآخرها حياته الغالية) التي بذلها في سبيل أمته واعلاء شأنها ، والآن وقد ودعنا والاسى ملء القلوب ، فقد أضحى من واجبنا ، نحن الذين شاءت الاقدار أن نبقى بعده ، أن نسترشد دائما بتلك السياسة الحكيمة ، التي كان هدفها الاسمى السير بالمملكة الى أوج التقدم والعمران والمنعة ، وأن نتخذ من مثاله الاعلى مثلا أعلى في التفاني في خدمة الامة ، التي أحبها فوق كل شيء ، وخدمها بكل قواه ، وودعها الوداع الابدي وهو مرتاح، لانه قام بواجبه · والواجب أي واجبنـا جميعا الذي أمرنا به هـو أن نتمسك بالقوة ، والاتحاد ، ونجعل من توصيته هذه الاخيرة منهاجا نسير عليه في مستقبل أيامنا ·

وفي هذه الساعة التي يجيش قلبي فيها بآلام الفراق ، وبشكر الامة على عواطفها الصادقة المواسية ، يحق لي أن أنتظر من أبناء شعبي أن يؤازروني بكـل قواهم ، كمـا آزروا والدي في جهاده ، وأن يساعدوني على النهوض بالمسؤولية العظمى ، التي ألقتها الالهية على عاتقي ، وأن يعملوا واياي على تمجيد ذكرى فقيد الامة ، وسليـل البيت الهاشمي ، وتطييب روحه ، وذلك ببذل كل ما في وسعنـا في سبيل تحقيق أمانيـه السامية ·

هذا واني باسمي ، واسم صاحبة الجلالة الوالدة ، وباسم الاسرة الهاشميـة ، أكرر ثنائي وشكري الى أبناء أمتي ، وأرجو لهم جميعا صبرا جميلا ، ورفاها شاملا ·

بغداد ١٥ أيلول ١٩٣٣ « غازي »

موجز تاريخ حياة الملك غازي

ولد الملك غازي في « مكة المكرمة » في يوم ٢١ مارت سنة ١٩١٢م ، وترعرع في كنف جده « الملك حسين بن علي » وكان أبوه « الملك فيصل » يقـود حملة « أبهـا » لتأديب « الادريسي » الثائر على الدولة العثمانية ، فسمي المولود السعيد (غازيـا) تيمنا بغزوة أبيه ، وقـد قرأ القرآن ، وتعلم الكتابـة على « الشيخ ياسين البسيوني » امام الملك حسين الخاص ، ثم جيء له بالسيد حسن العلـوي فدرسه اللغـة العربية ، ومبادىء العلوم الدينية ·

وفي صيف عام ١٩٢٣ انتقل الى « عمان » مع عمه « الامير عبد الله » فتقـررت دعوته الى بغداد ، وتألفت ثلاثة وفود سافرت الى الاردن للمجيء به ، وكان أحد هـذه الوفود يمثل الحكومة ، والثاني يمثل الشعب ، أما الثالث فكان يمثل « البلاط الملكي »

وقد وصل الامير الى بغداد في اليوم الخامس من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤ فاستقبل استقبالا رسميا فخما ، وتولت « المسز فيلي » الانكليزية تربيته ، فكانت تصحبه في غدواته وروحاته ، وتعلمه اللغة الانكليزية حتى اذا كان نيسان من عام ١٩٢٦م سافرا الى انكلترا ، ودخل « كلية هارو » وقضى فيها أقل من ثلاث سنوات ثم عاد الى العراق في تشرين الاول من سنة ١٩٢٨ ودخل المدرسة الحربية العراقية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان ، فألحقه والده بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي ·

ولما سافر المغفور له الى لندن في يوم ٥ حزيران ١٩٣٣م ، ناب منابه لاول مرة في ادارة شؤون المملكة ، فأبرز مقدرة فائقة في حركة تأديب التياريين ، وناب مناب والده مرة ثانية في اليوم الاول من شهر أيلول من السنة نفسها ، حتى اذا استدعت القدرة الالهية روح والده ، توج ملكا على العراق على نحو ما مر ذكره ·

وقد اقترن بالاميرة « عالية » كريمة عمه « الملك علي » في يوم ١٨ من أيلول ١٩٣٣ على كره منه (١) · وفي اليوم الثاني من شهر مايس ١٩٣٥ رزق منها ولدا أسماه (فيصل) جعله الله قرة عين الشعب ·

---

(١) يقول ناجي شوكت : ان الملك غازي كان يهوى الآنسة نعمة ، كريم الزعيم الخالد ياسين الهاشمي ، فلما علم نوري السعيد بذلك قال في اجتماع لمجلس الوزراء « كانت عايزه ياسين يصبح عم الملك » ·

الوزارة السابعة عشرة

١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢ — ٩ رجب ١٣٥٢
٩ ايلول ١٩٣٣ — ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣

الوزارة الكيلانية الثانية

توطئة

تقضي الاصول الدستورية في الحكومات النيابية ، أن تتخلى الوزارة القائمة عن كراسي المسؤولية ، اذا ما حصل تجدد في المملكة ، أو وقع حادث عظيم يستلزم مثل هذا التخلي .

ولما كانت وفاة الملك فيصل تعد حدثا جديدا في تاريخ العراق ، كان على «الوزارة الكيلانية الاولى» أن تتخلى عن الحكم ، وتسلم مقاليد الامور الى من سيتمتع بثقة الملك الجديد . وبعد أن وثقت هذه الوزارة من ان الملك غازي سيعهد اليها حتما بتأليف الوزارة الجديدة ، قدمت كتاب استقالتها الآتي :

الى أعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم :

مولاي المعظم .

بناء على تبوء جلالتكم عرش المملكة العراقية باليمن والاقبال ، أتشرف بتقديم استقالتي من رئاسة الوزارة ، لسدتكم الملكية ، راجيا من الله تعالى أن يؤيد جلالتكم بتوفيقاته الصمدانية .

٩ أيلول ١٩٣٣ العبد المخلص المطيع : رشيد عالي الكيلاني (١)

ولم يسع الملك غازي غير قبول هذه الاستقالة ، فكتب الى الكيلاني هذا الجواب :

عزيزي رشيد عالي

تناولت كتابكم المؤرخ في ٩ أيلول ١٩٣٣ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . ونظرا لما بسطتموه ، لا يسعني الا أن أعرب لكم ولزملائكم عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة ، والجهود الثمينة ، لخير الوطن مدة بقائكم في

---

(١) هذا هو النص الرسمي لكتاب استقالة « الوزارة الكيلانية الاولى » المحفوظ في اضابير « المركز الوطني لحفظ الوثائق » وتختلف هذه الصيغة عن الصيغ التي اثبتناها سابقا في كتبنا المنوعة بطبعاتها المختلفة ، والتي وردت في كتب الغير ايضا منقولة عن كتبنا . وقد رجعنا « في طبعة هذا الكتاب الجديدة » الى اضابير المركز المذكور في نشر كافة الكتب الرسمية التي ضمها الكتاب بين دفاته .

دست الحكم : هذا وأرجو أن تثابروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تاليف وزارة جديدة ·

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع من شهر أيلول لسنة الـف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية ·
غازي

كتاب التوجيه الملكي الجديد

وكان مقررا ـ كما قدمنا ـ أن يعهد الملك غـازي الى رئيس الـوزراء المستقيل ، بتاليف الوزارة الجديدة ، نظرا لما أدته وزارته الاولى للبلاد من خدمات ممتازة ، ولا سيما في حادثة التياريين ، التي لو بقيت اسبوعا آخر ، لغيرت خارطة العراق ، وقضت على آمال هذه البلاد ، فوجه جلالته هذا الكتاب :

الرقم ٢٩٣

وزيري الافخم رشيد عالي

نظرا الى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكـم برئاسة الوزارة الجديـدة ، على أن تنتخبـوا زملاءكم ، وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق ·

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الاولى لسنة ألـف وثلثمائة واثنين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر أيلول لسنة الـف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية ·
غازي

وفي ٩ أيلول ١٩٣٣ و ١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢ تم تاليف الوزارة على هذا النحو:

١ ـ رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء

٢ ـ حكمة سليمان : وزيرا للداخلية

٣ ـ ياسين الهاشمي : وزيرا للمالية

٤ ـ محمد زكي البصري : وزيرا للعدلية

٥ ـ نوري السعيد : وزيرا للخارجية

٦ ـ رستم حيدر : وزيرا للاقتصاد والمواصلات

٧ ـ جلال بابان : وزيرا للدفاع

٨ ـ السيد عبد المهدي : وزيرا للمعارف

أول كلمة لرئيس الوزراء

لم تدع هذه الوزارة منهاجا جديدا لها ، لانها تألفت من الاشخاص الذين كانوا أعضاء في الوزارة المستقيلة ، وكان لتلك الوزارة منهاج معروف ، كما انها لم تقم بأي عمل يستحق الذكر ، خلال الشهرين اللذين أعقبا تاريخ تأليفها ، لان البلاد كانت مفجوعة بباني مجدها ومجدد نهضتها ، الملك فيصل الاول ٠

على ان رئيس الوزراء رأى أن يدلي ببعض التصريحات التي يستلزمها الوضع الجديد ، فقال في حفلة الاستيزار ما يلي :

« أتقدم بالشكر والامتنان على الثقة التي أولاني اياها جلالة الملك المعظم ، وأرجو من الله عز وجل أن يمن على البلاد بالخير والسعادة ٠

« سادتي : اني واثق كل الوثوق من ان السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكوفة بين المملكتين الحليفتين : العراق وبريطانيا العظمى ، والتي صادق عليها مجلس الامة ، سوف لا يطرأ عليها أي تغيير ٠ كما ان الوزارة معتمدة على الله عز وجل ، ومستعينة بثقة جلالة الملك ، مطمئنة من مؤازرة الشعب لها ، وستسير بنفس العزيمة على تنفيذ تعهداتها المعلنة ، وعلى تطمين أماني البلاد الوطنية ، وكل ما أرجوه في هذه الساعة ، هو السهر المتواصل على راحة الشعب وطمأنينته ، والعمل على سعادته تحت ظل جلالة مولانا الملك المعظم » اهـ (١) ٠

صدى هذه الكلمات

كان لهذه الكلمات صدى في المجتمع ، حتى ان الصحف المعارضة اهتبلت هذه الفرصة ، فحملت حملة نكراء على الوزارة ، معتبرة التصريح انتكاسا جديدا في سياسة الدولة ، وضياعا للآمال المعقودة على تعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، كما انتهز « الحزب الوطني » المعروف بتطرفه الشديد في السياسة الوطنية هذا التصريح ، فأذاع في ١١ أيلول ١٩٣٣ البيان التالي :

« فوجىء الرأي العام ببيان فخامة رئيس الوزراء ، المنشور في صحف يوم الاحد الموافق ١٠ أيلول ١٩٣٣ ، ولم يكن الحزب يتوقع في مثل هذا العهد الجديد السير على الخطة الماضية التي مقتها حزب الاخاء والحزب الوطني معا ، والتي تنم عن تأييد المعاهدة المعلومة فكان من الواجب على الحزب الوطني أن يبين موقفه ازاء هذه السياسة الرجعية ، غير انه رأى من المناسب أن يؤجل البيان الى ما بعد أيام الحداد » اهـ ٠

المعتمد العام

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد ، ٢٩١٦) بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٣٣ ٠

وانتهت أيام الحداد الرسمية ، فلم يذع الحزب بيانه المنتظر ، ولكن الرأي العام فوجيء في أول تشرين الثاني ١٩٣٣م ، بيان شخصي أذاعه معتمد الحزب المذكور الحاج محمد جعفر أبو التمن ، هذا نصه : –

اضطررت ، والاسف مـلء قلبي ، الى أن أعتـزل السياسة • وأنا واثق بـأن التطورات في نهضات الامم أمثالنا ، قد علمتنا بأنها سوف تضطرنا الى العودة متى حان الوقت للكفاح •

١٢ رجب سنة ١٣٥٢ و١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ محمد جعفر أبو التمن

وعلى أثر صدور هذه الكلمة من معتمد الحـزب ، انعقد « مؤتمـر الحزب » في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ واتخذ القرار الآتي نصه :

حضرة رئيس المؤتمر العام للحزب الوطني المحترم

بناء على الظروف والاحوال التي لم تمكن الحزب الوطني من القيام بالواجـب الوطني المترتب عليه القيام به ، نرى ضرورة تعطيل ممارسة أعمال الحزب السياسية ، متمنين أن تتهيأ الظروف التي يمكننا فيها استئناف ممارسة الاعمال السياسية •

٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

مندوب فرع الكوفة	مندوب فرع الكوفة	مندوب فرع الناصرية	مندوب فرع ديالى
محمد علي جاسم	سيد هاشم سيد سلمان	عبد الجبار حسون	محمد أنور فهمي

مندوب فرع البصرة : عبد الجبار الملاك

وقد استنكر مولود مخلص ، أحد أعضاء الحزب الوطني ، وقـف أعمال الحزب على هذه الصورة ، فبعث الى وزارة الداخلية بالكتاب الآتي نصه وهو :

الى معالي وزير الداخلية المحترم

بمناسبة عقد المؤتمر العام للحزب الوطني ، حضر تسعة أشخاص من فروع الحزب فخرجوا على النظام الداخلي والاساسي ، واقترحوا تأجيل ممارسة الاعمال السياسية الى ان تمكنهم الظروف من ممارستها ، وقد اعتبرت الهيئة الادارية للمركز العام هـذا الاقتراح غير مصيب ، لمخالفته أولا لاحكام النظام ، وثانيا لكونه منبعث عن العجـز بالقيام بالواجب ، اذ لا يوجد أي اضطرار هنالك لتأجيل الاعمال فرفضته ، وقـررت بحسب صلاحيتها القانونية الاستمرار على العمل ، ولما كان الاقتراح المذكور مقصورا عليهم ، فصلتهم من عضوية الحزب وتفضلوا بقبول فائق الاحترام • اهـ

مولود مخلص

ثم ظهر بعد هذا أن مولودا لم يكن ليمثل الا رأيه الشخصي فيما كتبه الى وزارة

الداخلية ، لان أعمال الحزب توقفت فعلا (١) وقد استفادت « جماعة الاهالي اليسارية » من اعتزال الزعيم أبو التمن للسياسة فاتصلت به للتعاون معه في بداية الامر عن طريق « جمعية مكافحة الامية » ثم عن طريق تأسيس (جمعية الاصلاح الشعبي) على نحو ما سنفصله في الجزء الرابع من كتابنا هذا ·

برقية لرويتر

وعلى كل فقد كان الانكليز يتخوفون من حدوث تبدل جوهري في سياسة العراق الخارجية بعد وفاة الملك فيصل ، وارتقاء الاخائيين سدة الحكم مرة أخرى ، فلما أوضح رئيس الوزراء هذه السياسة ، بالكلمة التي ألقاها في حفلة الاستيزار ، أذاع مراسل رويتر ما يلي :

لندن ــ زالت موقتا المخاوف التي ساورت المحافل الدبلوماسية البريطانية ، من أن وفاة الملك فيصل ، ربما أثرت تأثيرا معكوسا على العلاقات بين العراق وبريطانيا ، بالبيان الذي ألقاه رئيس الوزراء العراقية ، والذي جاء فيه بأن الحكومة العراقية ستتبع نفس السياسة ، التي كانت متبعة على عهد المغفور له الملك فيصل · اهـ

وقد ضمنا مجلس مع رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني ، فصرح لنا بصدد البيان الذي أذاعه « الحزب الوطني » ما يلي :

« ان بعيدي النظر من رجال البلد لم يروا في تلك الخطة أي رجوع في سياسة الوزراء ، اذ لم يوجد فيها ما يستدل منه أنها صرفت النظر عن السعي أو العمل لتعديل المعاهدة ، وان ما جاء فيها من أن السياسة التي سارت عليها البلاد ، تحت قيادة سيد البلاد الراحل ، لم يقصد منها الا تطمين الجهة الاجنبية بأن العراق سيسعى في عهد جلالة الملك غازي ، محافظا على سياسة التحالف التي أقرها مجلس الامة ، وليس في نيته أن يعقد تحالفا مع دولة أخرى · وهذا كان ضروريا لما حصل في أفكار الاجانب عند وفاة الملك فيصل رحمه الله ، من قلق لم تكتمه اذ ذاك بعض محافلهم السياسية ، وصحفهم التي تنطق بلسانهم ، ولم يرد في هذه الخطة أي اشارة تدل على بقاء المعاهدة ، على ما هي عليه ، أو صرف النظر عن كل تشبث في تعديلها » اهـ ·

قلنا : والحق أن الاخائيين عدلو بعض ذيول المعاهدة المذكورة ، ولكن في عام

---

(١) سألنا معتمد الحزب ومكونه ، الحاج محمد جعفر ، عن اسباب اعتزاله السياسة فقال :

« ان الوزارة الشوكتية استهوت ثلاثة من اعضاء الحزب بالنيابة فخرجوا عليه ، وان (حزب الاخاء) خرج على المبادىء التي تحالف و (الحزب الوطني) عليها ، عندما صارت الوزارة الى الاخائيين ، وان المبادىء الحزبية في العراق لا قيمة لها اذا اصطدمت بالمصالح الذاتية » .

قلنا : كان معالي ابو التمن احد الموقعين على الوثيقة المنشورة على ص (٩٠) وهي تنص على ان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ جائرة يجب تعديلها وانه لا يجوز لاحد الموقعين ان يشترك في اية وزارة لا تقوم بتعديل هذه المعاهدة .

١٩٣٥ ، وأن الاجانب حسبوا في وفاة الملك فيصل موتا للمعاهـدة المنعقـدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، فكان على الحكومة العراقية أن تعالج ما اختلج في نفوسهم بالحكمة والروية ٠

افتتاح المجلس النيابي

حل اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٣ ، فحل معه موعد افتتاح المجلس النيابي في دورته الاعتيادية ، وسار الملك الجديـد لافتتاحه ترمقـه عيـون الشعب ، وتسدد خطواته العزة الصمدانية ، فكان أول اجتماع يعقد بعد وفاة مؤسسه وباني مجده ٠

وقد القى جلالته خطاب العرش الآتي بنبرة مؤثرة جدا وانتخب النواب السيد جميل المدفعي رئيسا لمجلسهم ٠ أما الاعيان فقد انتخبوا السيد محمد الصدر رئيسـا لهم وهذا هو :

خطـاب العـرش

حضرات الاعيان والنواب :

في هذه اللحظة التي نقف فيها أمامكم ، مفتتحين بعون الله القدير مجلسكم العالي، تتجه بنا الذكرى الاليمة الى مؤسس كيان هذه المملكة ، وباني مجدها ، المرحوم والدنا ، ووالد الامة جميعا ، تغمد الله روحه برحمته ، وأسكنه فسيح جنانه ٠

لقد رحل عنا بعد جهاد طويل مستمر ٠ لم يدخر في خدمة هذا الوطن العزيز لا راحة ولا صحة ، فذهب ضحية للواجب ، تاركا لنا من تاريخ حياته الحافلة بالاعمال الجسام ، والآمال العظام ، مثلا أعلى هو المعين الذي نستمد منه النشاط والقوة على تحقيق مناه ، وتتبع خطاه ، في السير بامتنا المحبوبة الى الامام دائما الى الامام ٠ لقد تلقى دعوة ربه مرتاحا ، موصيا بالاتحاد ، والقوة ، وانه سيلاقي وجه ذي الجلالة بضمير مرتاح ٠

أيها السادة : ان صلاتنا مع الدول كافة سائرة على حسن التفاهم والولاء ، وان تنمية هذه الصلات وتقويتها لمن أخص آمالنا ٠

لقد كان للزيارة الاخيرة التي قام بها المرحوم فقيد الأمة ، الى صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ، وما تظاهر لمناسبة تلك الزيارة من عواطف الولاء والمحبة المتقابلـة ، أجمل أثر في توثيق عرى الصداقة بين قلوب أبناء المملكتين المتحالفتين ٠ كما أن نتائج أعمال الوفد الوزاري الذي ذهب الى لندن ، وجنيف ، كانت مما يبعث الى الارتياح ٠

أيها السادة : لقد أخطأ بعض الآثوريين في فهم مقاصد حكومتنا ، فأثاروا فتنة

اضطرت بسببها حكومتنا الى تأديبهم ، ولا شك في أن الانتباه العظيم الذي أظهره الشعب أثناء هذه الحادثة المؤسفة ، كان أكبر عبرة لمن تحدثه نفسه بالاساءة الى سلامة هذا الوطن ووحدته ·

لقد أثمرت المساعي التي بذلها وفدنا في جنيف ، حول تسفير هؤلاء الى خارج العراق ، والامل قوي بأن تتم الترتيبات لانفاذ هذا المشروع في القريب العاجل ·

ان الهدوء والسكينة مستتبان ، والحمد لله ، في أنحاء المملكة ، وستقدم الوزارة الجديدة ، عند تأليفها برنامجها ، ولا نشك في أن الجميع مدركون أهمية الظروف الحاضرة ، وباذلون ما في وسعهم لاعلاء شأن البلاد ، وايصالها الى المستوى اللائق بها بين الامم ·

وندعو الله تعالى أن يسدد خطواتكم ، وأن يوفقكم في أعمالكم (١) ·

استقالة الوزارة

يعد المجلس النيابي (الرابع) الذي تألف في أيام « الوزارة الشوكتية » أكثر المجالس النيابية اعتدالا في العراق لان الوزارة التي أشرفت على انتخاباته كانت وزارة انتقال ، لا وزارة أحزاب ، وقد صرح الاخائيون عن احتواء هذا المجلس على نخبة ممتازة من رجال المملكة على الرغم مما أسندوه اليه من الطعون ·

فلما فجعت البلاد بباني مجدها ، ومؤسس كيانها الحديث الملك فيصل الاول ، وتألفت « الوزارة الكيلانية الثانية » ، رأت هذه الوزارة أن الظروف التي تجتازها المملكة تحتاج الى مؤازرة فعلية بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وهي لم تكن ميسورة آنئذ ، فأعربت عن رغبتها في حل المجلس القائم ، وانتخاب مجلس جديد (٢) ·

وتناقلت الصحف الاجنبية على اثر صدور هذه الرغبة ، اشاعات مختلفة عن اعتزام « الوزارة الكيلانية » حكم البلاد حكما دكتاتوريا ، وعن وجود أعضاء فيها يريدون الهيمنة على البلاط ، وعلى مجلس الأمة ، والجيش ، فاضطر وزير المالية ياسين الهاشمي ، أن يطلب الى مراسل رويتر أن يذيع للملأ بأن السياسة العراقية في عهد

---

(١) الدورة الانتخابية الرابعة (اجتماع سنة ١٩٣٣) ص ١ ·

(٢) يقول السيد ناجي شوكت في ص ١٩٦ من مذكراته المخطوطة :

« واخذت الاتصالات والاجتماعات تتوالى بين رجال السياسة ، وكل منهم يريد ان يصبح صاحب الكلمة العليا والراي المسموع · وانتهز الاخائيون هذه الفرصة فحاولوا السيطرة على البلاد · فالملك لا يزال صبيا فيمكن استمالته الى جانبهم بيسر ، والسلطة التنفيذية ما تزال في ايديهم ، ولم يبق امام طموحهم الا السلطة التشريعية فارتأوا ان يكون لهم الاكثرية المطلقة فيها ، وهذا لا يتحقق الا اذا استصدرت الوزارة ارادة ملكية بحل مجلس النواب ... ولم يكن بقية الساسة في غفلة من هذا الامر ، فتعددت الاجتماعات فيما بينهم واستطاعوا ان يقنعوا الملك بسخافة فكرة حل مجلس النواب » اه ·

الملك غازي ، لن تتغير عما كانت عليه في زمن الملك فيصل ، وأنه بريء مما يسند اليه ظلما وبهتانا ٠

وانقسمت الصحف في العراق ، ازاء موقف الوزارة من المجلس النيابي القائم الى قسمين ٠ قال أحدهما بوجوب حل المجلس ، لان الوزارة في حاجة ماسة الى سلطة تشريعية تعتمد عليها ، وقال الآخر أنها حركة سابقة لاوانها ، ولا سيما وان الانتخابات كانت قد جرت على عهد وزارة انتقالية لا تأثير للاحزاب السياسية فيها ٠

وكان لرئيس الديوان الملكي السيد علي جودت الايوبي ، كلمة مسموعة في البلاط ، وكان معاليه ساخطا على « الوزارة الكيلانية » لعدم ادخالها اياه عضوا فيها ، كما كان المنتظر ، واضطراره لقبول منصب رئاسة الديوان الملكي ٠ فاستطاع « الايوبي » بما لديه من نفوذ أن يعرض على الملك : أن الظروف غير مساعدة للاخذ بوجهة نظر الوزارة ، فيما يتعلق بحل المجلس ـ وكان نوري السعيد وراء هذا العرض ـ فلم يوافق صاحب الجلالة على حل المجلس ، فكان على الوزارة اما أن تنسحب من الحكم أو أن تنزل عند رأي ملك البلاد ، فاختارت الاستقالة سبيلا للتخلص من المأزق الذي وقعت فيه بعد وفاة الملك المؤسس ٠

على أن المهم في هذا المقام أن نثبت قضية هي من الاهمية بمكان فان رئيس الديوان الملكي « السيد علي جودت الايوبي » استحصل ارادة ملكية في الرابع من شهر أيلول عام ١٩٣٤ « بحل المجلس » الذي كان قد عارض في حله ، عندما صارت الوزارة اليه في ٢٧ آب سنة ١٩٣٤ ٠

وقد سألناه عن سبب اقدامه على هذا الحل ، في حين أنه كان قد عارض في ذلك من قبل ، فأجاب ان الظروف التي أرادت الوزارة الكيلانية أن تحل فيها المجلس القائم ، لم تكن مساعدة ، لان البلاد كانت مفجوعة بسيدها ، وأن هذه الظروف قد تبدلت عندما ألف هو وزارته ٠

وها نحن أولا ، نثبت هنا نص الاستقالة ، التي رفعتها الوزارة الكيلانية الى جلالة الملك في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ مع جواب جلالة الملك بقبولها ٠

نص كتاب الاستقالة

الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مولاي المعظم

ان الفاجعة التي أصيبت بها البلاد ، بوفاة جلالة والدكم المعظم ، والتي على اثرها تبوأ جلالتكم باليمن والاقبال عرش المملكة العراقية ، فتحت عهدا جديدا للسير بادارة البلاد على خطط تختلف بعض الاختلافات عن الماضي ٠ ونظرا الى تلك الفاجعة ، والى وقوع حوادث هامة لها مساس بالسياسة الخارجية ، لم تشرع الوزارة فورا بتعيين

هذه الخطط ، بل سعت الى رفع المشاكل الخارجية من ناحية ، والبحث فيها من ناحية أخرى ، فلما شعرت الوزارة بأن هذه الخطط تتناول اصلاحات هامة يحتاج تنفيذها الى اتفاق تام بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، رغبت أن تفسح المجال أمام الشعب للاعراب عن رأيه ، بعد أن تعلن الوزارة هذه الاصلاحات ، ولما كانت المذاكرات الاخيرة لم تسفر عن نتيجة تطمن تحقيق هذه الامنية ، رأيت من واجبي أن أتقدم برفع استقالتي ، من رئاسة الوزارة ، سائلا المولى تعالى أن يوفق جلالتكم لما فيه خير البلاد ٠

٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ « العبد المخلص المطيع : رشيد عالي »

الجـواب الملكـي

عزيزي رشيد عالي

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لما بسطتموه من الاسباب ، لا يسعني الا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة والجهود الثمينة لخير الوطن ، طيلة مدة بقائكم في دست الحكم ٠ هذا وأتمنى أن تثابروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف وزارة جديدة ٠

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع من شهر رجب سنة الف وثلاثمائة واثنتين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الاول سنة الـف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية ٠ « غازي »

حزب الاخاء والوزارة

ما كادت « الوزارة الكيلانية الثانية » تودع كراسي المسؤولية ، حتى طفت موجة من الاستقالات من « حزب الاخاء الوطني وفروعه » كأن الانتماء الى الاحزاب يجب أن يكون قائما على بقاء الحزب ممثلا في الوزارات المتعاقبة ٠

وقد قيل لنا أن لتأليف الوزارة المدفعية دخلا في هذه الاستقالات ، لكننا لم نعثر على ما يؤيد هذا القول ٠ ثم سألنا بعض المستقيلين عن أسباب الاستقالة ، فكان يعللها بعدم وفاء الاخائيين بالعهود التي قطعوها للشعب ، أيام صولتهم في المعارضة ، أما نحن فنكتفي بتسجيل ما سجلناه فويق هذا ٠

مضامين الجزء الثالث

جدول اخطاء الثالث

وقعت بعض الاخطاء المطبعية في الجزء الثالث من الوزارات هذه اهمها :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٩	٢٢	في الاحوال	وفي الاحوال
٣	٢٣	اوان	أوانه
٢٢	١٧	عليها	عليهما
٣٤	٢٤	العلنية	الطينية
٣٦	١٦	لحكومة	حكومة
٣٧	٢	أجملكه	المملكة
٣٩	٢	١٩١٣	١٩٢٣
٤٢	١٧	ايفاء	ابقاء
٥٤	٥	المفاوضات	مفاوضات
٥٦	١٣	الى ان	الى
٦١	١٣	وزير	وزيرا
٦٩	٢٢	يوم	في يوم

ينقل هامش ص ٧٠ لـ ص ٦٩

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٩٦	٢٧	تركت	تركة
٩٩	٢٩	ما تقتضيه	مما تقتضيه
٩٩	٣٣	كبي	كبه
١١٤	٣٠	الفريقان	الفريقين
١٢٧	١٠	ومحكومة	ومحكوما
١٣٤	١٠	الانكليز	للانكليز
١٥٠	٣٠	رجالها	رجالهما
١٥١	٢٩	ضمنها	ضمنتهما
١٥٢	١	حين	حينه

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٥٢	٢١	لهؤلاء	للملك
١٥٥	٧	معروف	معرف
١٥٥	٢٤	عقك	عفك
١٥٨	١	عدم	وعدم
١٧٧	٨	يطلبها	يبطلها
١٨٧	٢٥	وجعلا	جعلا
١٩٠	٢٣	من وزير	ووزير
٢٠٧	٢٠	١٩٣٢	١٩٣٠
٢١٢	٣٢	الملك فيصل بهذا	بهذا
٢٢٤	٣١	على النص	على الص
٢٣٢	١٦	للجهود	الجهود
٢٤١	٢٨	للحزب	للحزبين
٢٤٣	٦	عن	الافراج عن
٢٤٥	٢	كتاب	كتب
٢٤٥	٣٢	أوراق	في أوراق
٢٩٤	٣٠	من القسوة	ان القسوة
٢٩٥	٣	التي التي	التي
٣١٥	٢٢	كان	وكان
٣٢٠	٢٠	لتي	التي
٣٢٥	١٦	الالهية	القدرة الالهية
٣٣١	١٢ و ١٧	الوزراء	الوزارة

تاريخ

الوزارات العراقية

المنقحة

اوسع كتاب صدر في اللغـة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفيـة رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقـلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الرابع

٢٠ رجب ١٣٥٢ ـ ١٠ جماد ٢ ١٣٥٦

٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ـ ١٧ آب ١٩٣٧



فاتحة الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

« وضربَ اللهُ مثلاً قرية كانتْ آمنةً مطمئنة يأتيها رزقُها رغداً من كُلِ مكانٍ فكفرتْ بأنعُمِ اللهِ فأذاقَها اللهُ لباسَ الجوعِ والخوفِ بما كانوا يَصْنعُونَ » .

سورة النحل ـ الآية ١١٢ ـ صدق الله العظيم

وبعـد

اختل التوازن بين القوى السياسية في العراق ، منذ ان ارتحل الملك فيصل الاول الى دار البقاء في ليلة اليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٣٣ م ، وانصرف لفيف من محترفي السياسة في هذه البلاد الى المزج بين القضايا العامة ، والامور الحزبية الخاصة ، فحدثت حوادث مؤلمة لم تشرف سمعة البلاد ، ان لم تكن قد اضرت بها ضررا بليغا .

ويتناول هذا « الجزء الرابع » من « تاريخ الوزارات العراقية » بالبحث عن :

١ ـ الوزارة المدفعية الاولى التي تكونت في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م

٢ ـ الوزارة المدفعية الثانية ، المكونة في ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ م

٣ ـ الوزارة الايوبية الاولى ، وقد تألفت في ٢٧ آب ١٩٣٤ م

٤ ـ الوزارة المدفعية الثالثة ، التي تكونت في ٤ آذار ١٩٣٥ م

٥ ـ الوزارة الهاشمية الثانية المكونة في يوم ١٧ آذار ١٩٣٥ م

٦ ـ الوزارة السليمانية المكونة اثر الانقلاب العسكري في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م

ويسرنا ان نعلن ان السيد جميل المدفعي ، تفضل فشمل البحوث المتعلقة بوزاراته الثلاث الاولى ، والثانية ، والثالثة ، بالرعاية والتدقيق ، كما ان السيد علي جودت الايوبي تفضل فاطلع على البحث المتعلق بوزارته الاولى ، وهذب فيه ؛ اما البحث المتعلق بـ « الوزارة الهاشمية الثانية » فقد دقق فيه السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، في تلك الوزارة ، بعد ان فجعت البلاد برئيس الوزراء ياسين باشا الهاشمي . واما البحث السادس المختص بـ « الوزارة السليمانية » فقد دقق فيه السيد حكمت سليمان وبعض اركان وزارته العظام ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق .

بغداد ـ الكراده الشرقية ١٥ رجب الخير ١٣٧٢ هـ السيد عبد الرزاق الحسني

٢٠ ـ رجب ١٣٥٢ ـ ٥ ذي القعدة ١٣٥٢
٩ ـ تشرين الثاني ١٩٣٣ ـ ١٩ شباط ١٩٣٤

الوزارة المدفعية الاولى



جميل المدفعي

ولد في الموصل سنة ١٣٠٨ (١٨٩٠) وتوفي في بغداد يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ الف سبع وزارات في اوبقات مختلفة وهي :

١ ـ الاولى بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ وقد استقالت في ١٣ شباط ١٩٣٤
٢ ـ الثانية بتاريخ ٢١ شباط ١٩٣٤ وقد استقالت في ٢٥ آب ١٩٣٤
٣ ـ الثالثة بتاريخ ٤ آذار ١٩٣٥ وقد استقالت في ١٥ آذار ١٩٣٥
٤ ـ الرابعة بتاريخ ١٧ آب ١٩٣٧ وقد استقالت في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨
٥ ـ الخامسة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤١ وقد استقالت في ٢١ ايلول ١٩٤١
٦ ـ السادسة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ وقد استقالت في ٥ مايس ١٩٥٣
٧ ـ السابعة في ٧ مايس ١٩٥٣ وقد استقالت في ١٥ ايلول ١٩٥٣

كيف تكونت الوزارة

بعد ان امتنع الاخائيون عن البقاء في دست الحكم ، ما لم يحل مجلس النواب القائم ، وتجرى انتخابات جديدة تضمن لهم الاكثرية المطلقة ، اتجهت الانظار الى وجوب اختيار شخصية محايدة لتكوين الوزارة الجديدة ، فكلف السيد جميل

المدفعي ، رئيس مجلس النواب واحد الوزراء السابقين بالقيام بهذه المهمة . وتم الاتفاق على أن يشترك في وزارته السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت لضمان دوامها . وكان للسيد علي جودة الايوبي رئيس الديوان الملكي اذ ذاك ، والصديق الحميم للسيد المدفعي ، الاثر الفعال في اختيار السيد المدفعي لمنصب الرئاسة .

وقد رأى السعيد ان يطلع مستشار وزارة الداخلية البريطاني السر كورنواليس ، على ما تم الاتفاق عليه على سبيل المجاملة ، فنصح المستشار بأن تكون الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد نفسه ، اذا اريد لها البقاء ، فلما اعتذر هذا عن الاضطلاع بالرئاسة ، اقترح المستشار ان تكون الوزارة برئاسة ناجي شوكت لضمان بقائها مدة معقولة ، ولما فاتح نوري السعيد ناجي شوكت بذلك، رد عليه هذا بأنه ليس من المصلحة الخروج على ما تم الاتفاق عليه (١) وعلى هذا وجه الملك غازي هذا الكتاب :

الرقم ج/٩٧٦ ــ ٤٠٤

وزيري الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب سنة ألف وثلثمائة واثنين وخمسين هجرية ، الموافق اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

غازي

الهيأة الوزارية الجديدة

لم يكن عسيرا على المدفعي أن يكمل أعضاء وزارته ، بعد أن قرر السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت الاشتراك معه في تحمل اعباء المسؤولية ، فانجز ذلك

---

(١) من حديث للسيد ناجي شوكت مع المؤلف ، وكان السيد ناجي هذا قد اتفق مع السيد نوري السعيد على أن تكون الوزارة الجديدة تحت رئاسة السيد جميل المدفعي لعزل الاخائيين الذين أطاحوا بوزارته في ١٨ آذار ١٩٣٣ م .

ويصف الاستاذ ساطع الحصري في ص ٥٨٠/٢ من مذكراته السيد المدفعي بقوله « كان ضيق التفكير وقليل التدبير وكثير الارتباط بالصداقات والوساطات ، ولذلك لم يتخذ اي تدبير لاشعار الموظفين بمسؤولياتهم وواجباتهم في العهد الجديد » اهـ

بعد برهة قصيرة ، وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٠٥ لسنة ١٩٣٣ والمؤرخة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ (٢٠ رجب ١٣٥٢) بتعيين :

١ ـ جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء
٢ ـ ناجي شوكت : وزيرا للداخلية
٣ ـ نصرت الفارسي : وزيرا للمالية
٤ ـ جمال بابان : وزيرا للعدلية
٥ ـ رستم حيدر : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
٦ ـ صالح جبر : وزيرا للمعارف
٧ ـ نوري السعيد : وزيرا للخارجية
٨ ـ ووزيرا للدفاع بالوكالة

اول كلمة لرئيس الوزراء

وهكذا تألفت الوزارة على أساس شخصي ، وليس على أساس حزبي . وكانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي في حفلة الاستيزار حيث قال :

« ارجو من معاليكم ان تعرضو على مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم ، شكري وامتناني العميقين لما اولاني به من الثقة الغالية للقيام بادارة شؤون الدولة».

ثم خاطب المجتمعين قائلا :

« اخواني ! ان هدفنا الوحيد هو خدمة البلاد ، واعلاء شأنها . ولي وطيد الامل بأن جميع اخواني المواطنين ، سيبذلون جهدهم في مؤازرتي للقيام بأعباء المسؤولية ، والوصول الى هذا الهدف المنشود . هذا واسأله تعالى أن يسدد خطوات الجميع ، ويوفقنا لما فيه خير البلاد ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » اهـ .

تأجيل جلسات المجلس

لما كان السيد جميل المدفعي رئيس مجلس النواب قد تقلد منصب رئاسة الوزراء ، فقد قدم استقالته من الرئاسة الاولى ، وجرى انتخاب السيد رشيد الخوجة خلفا له ، في الرئاسة المذكورة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

وفي هذا اليوم وقف المدفعي في المجلس النيابي ، والقى منهاج وزارته ، فلم يتطرق فيه الى موضوع المعاهدة العراقية ـ البريطانية لا من قريب ولا من بعيد ، ثم تليت الارادة الملكية بتأجيل جلسات المجلس لمدة ٣٠ يوما لتتمكن الوزارة من تهيئة اعمالها .

منهاج الوزارة

سادتي ! لا بد وان المجلس العالي يرغب في الوقوف على خطة الحكومة في

تسيير شؤون الدولة ، وعليه وددت ان القي على حضراتكم الكلمة التالية كبيان للوزارة :

لقد اقدمت وزارتنا على تحمل اعباء الحكم متكلة على عون الباري عز وجل ، ومعتمدة على الثقة الغالية التي أولاها اياها سيد البلاد جلالة الملك المعظم ، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على كاهلها ، وعازمة على السير بالبلاد الى الأمام ، وتحقيق ما تصبو اليه من منعة وتقدم .

أيها السادة

ان هدف هذه الوزارة في سياستها الخارجية ، المحافظة على اواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا والممالك الاخرى ، والسعي في تمكينها وتعزيزها على أساس المنافع المتبادلة . اما في الداخل فهدفها المباشر تقوية روح الطمأنينة في نفوس ابناء الشعب ـ والطمأنينة كما لا يخفى ـ اساس كل رقي وعمران ، ولكن هذا لا يتم الا في عهد يسود فيه الامن والنظام ، ويشعر فيه كل فرد بما له من حق ، وما عليه من واجب ، فاذا كانت حقوق الفرد مقدسة في ذاتها ، فان قيامه بواجباته نحو المجتمع الذي ينتمي اليه امر ضروري لا بل حيوي . ان ضرورة اداء الواجب ، وتنمية شعور الامة بمسؤولياتها باحترام الاحكام الدستورية ، والتقاليد الديموقراطية ، والابتعاد عن المتحيزات المخالة بمصالح الدولة ، وما تتطلب من كفاءات في تدوير شؤونها ، لمن اهم مقاصد هذه الوزارة . ان حاجة الامة الى هذه الامور هي حاجة ماسة ، والوزارة عازمة على التوصل اليها بجميع الوسائل .

لقد تقدمت الوزارات السابقة أليكم بمناهج عديدة ومفصلة ، اشارت كلها الى ضرورة الاهتمام بتأمين العدل ، والعناية بالصحة والمعارف ، وتعزيز القوى الوطنية، وتوسيع نطاق الزراعة والري ، وتخفيف وطأة الازمة ، وأستثمار موارد البلاد الاقتصادية الخ . ليس من خلاف حول هذه الامور لانها في الحقيقة من مقومات الامم ، وليس بين الشعوب في الظروف الحاضرة ، من هو أحوج اليها من شعبنا . ومن الامور الجوهرية في نظرنا هو التصرف بقوى المملكة الادبية والمادية ، تصرفا يكفل استثمارها بالسرعة الممكنة ، وبأقل كلفة .

لقد قطعت البلاد في السنوات العشر الاخيرة شوطا واسعا نحو التقدم ، واذا ما تذكرنا بأننا لا نزال في اوائل عهد الانشاء ، فقد وجب علينا ان نضاعف الجهود في سبيل خدمة هذا الوطن المحبوب ، فالحكومة الماثلة امامكم ستسعى بكل قواها لتحقيق هذه المقاصد ، واعمار البلاد بالسرعة الممكنة ، تاركة تفاصيل الاعمال التي تنوي القيام بها الى حين عرضها عليكم .

وهي عندما اضطلعت بأعباء المسؤولية ، قد وضعت نصب عينها وصية باني كيان هذه الامة ، فقيدنا الراحل العظيم ، تلك الوصية التي اشارت الى ضرورة

ظهور الامة بمظهر القوة والاتحاد ، فالاتحاد في الحقيقة هو اساس كل قوة ، وهو يتطلب تآزر أبناء الشعب وتضافرهم على اختلاف طبقاتهم ، والحكومة تتقدم الى الجميع بهذا الشعور ، وتأمل المساعدة على احياء أمجاد هذه البلاد ، ورفع شأنها ، ومن الله التوفيق (١) .

تبدلات ادارية مهمة

اعتادت « الوزارات العراقية » التي تربعت على كراسي المسؤولية حتى الآن ، أن تقوم باجراء تنقلات وترقيعات بين رؤساء الدوائر المختلفة ، والوحدات الادارية في الالوية ، بعيد اضطلاعها بأعباء الحكم ، فتقرب من تعتمد عليه ، وتبعد من لا تجد في ادارته ، او في ميوله السياسية ، ما يطمن رغباتها . ومع آن المدفعي لم يكن منتسبا الى حزب من الاحزاب ، ولم يعرف عنه انه ممن يتحزب لفريق دون آخر ، فقد قامت « الوزارة المدفعية الاولى » بمثل هذا العمل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وفي الايام التي تلت هذا التاريخ .

ولا شك في ان تبديل كبار الموظفين ، وتحويلهم بين حين وآخر ، من شأنه ان يورث الوهن في الاعمال ، ويكبد خزينة الدولة نفقات طائلة بدون مسوغ على ما يظهر .

وعلى كل فما كادت تتم التنقلات بين متصرفي الالوية ، حتى بدات فروع « حزب الاخاء » فيها تندد بمركز الحزب العام ، واخذ الاعضاء ينسحبون من الحزب بالتدريج ، بتأثيرات لا نرى مجالا لايرادها هنا ، غير انا سمعنا اركان الحزب ، يتذمرون من سلوك رؤساء الوحدات الادارية مع هذه الفروع ، على الرغم من ان صلات المدفعي بالهاشمي كانت على جانب كبير من الود والصفاء .

على ان خذلان « الاحزاب العراقية » بعد نزول مؤسسيها عن كراسي المسؤولية اصبحت سنة معروفة في العراق .

الوزارة ومقاطعة الكهرباء

في بغداد شركة اجنبية للجر والتنوير ، حصلت على امتياز اعمالها منذ زمن بعيد ، وقد شعرت بضآلة ارباحها ، ولا سيما اذا مدت (القداد) ــ الترامواي ــ فتملصت منه بطرق كانت موضوع القيل والقال ردحا من الزمن ، وبقيت أعمالها مقتصرة على التنوير فقط ، وصارت تستوفي ٢٨ فلسا عن كل وحدة كهربائية (كيلواط) .

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٣ ص ١٠

وكان العالم قد تعرض في أواخر عام ١٩٣٢ م الى أزمة اقتصادية عنيفة ، لم ينج حتى العراق من آثارها السيئة . فقد انتشرت فيه البطالة ، وهبطت اسعار محصولاته هبوطا عظيما ، وارتبك وضعه المالي ارتباكا أضطر الحكومات المتعاقبة فيه الى تنزيل بعض الرسوم ، وتخفيف الكثير من الضرائب والاجور لتخفيف آثار تلك الازمة الخانقة .

وقد شعر البغداديون ـ ولا سيما طبقة العمال منهم ـ بفداحة اجور التنوير التي تستوفيها شركة الكهرباء المذكورة ، فقرروا مقاطعة الشركة مقاطعة تامة ، حتى تخفض هذه الاجور الى الحد المعقول ، ومهدوا لهذه المقاطعة بمفاوضات مع رجال الشركة بدات أيام « الوزارة الكيلانية » فلم تسفر عن نتيجة ما ، فلما كانت أيام « الوزارة المدفعية الاولى » قرر « مجلس اتحاد نقابة العمال في بغداد » اعلان المقاطعة بصورة رسمية ، وعينوا مساء اليوم الخامس من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٣ موعدا لذلك ، بعد ان ايدت كافة الصحف وجوب اجراء التخفيض في هذه الاسعار ، وبعد ان استعد الاهلون للاستعاضة عن الكهرباء ، بالزيوت والشموع ، والمصابيح اللوكس ، وكانت هذه اول حركة عمالية منظمة في تاريخ العراق الحديث وقد لعبت فيها « جماعة الاهالي » دورا رئيسيا خطيرا ، ودعت الى تأميم شركة الكهرباء بكل جدية ، وكان سيف الله خندان أحد النواب المرموقين، ومن المقربين الى وزير الاقتصاد رستم حيدر ، وكيلا لهذه الشركة .

وامست بغداد الجميلة بعد هذه المقاطعة في ظلام دامس ، على الرغم من بقاء شوارعها العامة مضاءة بالمصابيح الكهربائية ، ثم اخذت المقاطعة تشتد آنا فآنا ، وتشترك فيها مختلف الطوائف ، وسائر الجماعات ، اللهم الا الوزراء والمديرين العامون ، فانهم بقوا محتفظين بأضوائهم الكهربائية .

اما الحكومة فانها وقفت من هذه الحركة موقف المتفرج في بادىء الامر ، حتى تتوصل الى معرفة القائمين بالحركة والمحرضين عليها ، ولكنها اضطرت الى مفاوضة الشركة ـ بعد اشتداد الحركة ـ لتنزيل الاسعار فتمكنت ، بعد مفاوضات طويلة ، من حملها على تنزيل فلسين اثنين عن كل وحدة كهربائية ، الا ان المضربين استهانوا بهذا التخفيض الزهيد ، واصروا على وجوب جعله بمقياس اوسع .

ثم رات السلطة ان المقاطعة دخلت في طور جديد ، يخشى منه على الامن العام، وعلى حرية الافراد ، وان هنالك من يعمل وراء ستار لاستغلال هذه الحركة ، فعمدت الى بث العيون تراقب أعمال المحرضين والمقاطعين ، وانذرت الصحف بوجوب الكف عن حث الناس على المضي في هذه الحركة . وفي الوقت نفسه أوعزت الى امانة العاصمة بانارة الطرق والشوارع ، التي كانت لا تزال تضاء بالزيوت ، بالكهرباء ، فوفرت بذلك على الشركة ما خسرته لدى الاهلين . ولما لم تجد هذه التدابير نفعا ، الفت لجنة وزارية خاصة لفحص أرباح الشركة ، ومعرفة مقدار

دخلها ، واستهلاكها ، وطلبت الى العمال ان يضموا عضواً منهم الى هذه اللجنة لمعرفة الحساب ، فرفض العمال قبول هذه الدعوى ، وقد لعب المحامي مصطفى عاصم — وهو من اصدقاء وزير الداخلية — دوره ، فاصطحب صالح القزاز رئيس نقابة العمال الى دار الوزير المشار اليه ، واستطاع الوزير ان يكتشف ما وراء الحجب بواسطة هذه الزيارة ، ثم ما لبث ان نصح القزاز بوجوب الاكتفاء بما توصلت الحكومة اليه وانهاء الاضراب ، ولما وجده مصراً على الرفض هدده بالنفي ، وصرفه بالحسنى .

وفي صباح اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٣ ، اتخذت متصرفية لواء بغداد (١) التدابير المستعجلة للقبض على الشبان المتهمين بالتحريض على المقاطعة ، وساقتهم الى محاكم الجزاء ، بتهمة « الاخلال بالأمن العام » فقضت هذه بوضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة اشهر (٢) وكانت الشرطة أعدت السيارات اللازمة لابعادهم الى انحاء العراق الشمالية ، فما كادت المحاكم تلفظ قراراتها ، حتى كان الشبان في سيارات تقلهم الى « السليمانية » في شمال العراق. حيث البرد القارص ، وحيث ندرة العلاج وقلة الغذاء .

ثم عطلت الحكومة الصحف التي كانت تؤيد فكرة المقاطعة ، ومنعت التي لم تعطلها عن نشر اي خبر يتعلق بالمقاطعة ، كما انها اوقفت زمرة من طلاب « كلية الحقوق العراقية » واخرى من ارباب الصناعات المختلفة ، وساقتهم الى المحاكم بالتهمة نفسها ، فحكم على كل موقوف بالسجن لمدة سنة ، وبوضعه تحت مراقبة الشرطة سنة اخرى ، وكبست في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٣٤ دور جمعيات العمال ، وصادرت أوراقها وسجلاتها ، ومنعتها من مزاولة اعمالها ، فاحتجت جماعة من شباب الموصل على خنق الحرية الى هذه الدرجة ، فأوقفت شرطة الموصل ، المحتجين في الحال ، وساقتهم الى محاكم الجزاء واستحصلت احكاما مختلفة بحقهم .

الكتلة البرلمانية

تقضي التقاليد الدستورية في البلاد الديمقراطية ان تؤلف الوزارات فيها ، من اكثرية أعضاء الاحزاب البرلمانية المعروفة . ولما كانت « الوزارة الشوكتية » لم تؤلف حزبا برلمانيا تستند اليه اثناء حكمها القصير، فقد اختارت فالفت لنفسها كتلة برلمانية تقوم مقام الحزب .

---

(١) كان متصرف بغداد يومذاك عبد الرزاق حلمي ، ومدير شرطتها وجيه يونس الموصلي وقد ساقا الشبان الى المحاكم وفق المادتين ٧٨ و ٩٠ من اصول المحاكمات الجزائية ،

(٢) اصدرت محكمة التمييز قرارها في هذه القضية في يوم ١٠ شباط ١٩٣٤ وهو يقضي بخفض هذه المدة الى ثلاثة اشهر وجعل محل الاقامة « بعقوبا » بدلا من « السليمانية » .

ولما كانت ايام « الوزارة الكيلانية » اصبح « حزب الاخاء الوطني » المؤسس في أواخر عام ١٩٣٠م ، هو الحزب الذي تستند الحكومة اليه ، وان لم تكن هذه الوزارة وزارة اخائية صرفة . فلما تألفت « الوزارة المدفعية » دعا رئيس الوزراء لفيفا من اعضاء المجلس النيابي « الذين كان يعتمد عليهم » الى وليمة عشاء اقامها في بناية المجلس نفسه في مساء يوم الخميس ١٤ كانون الاول ١٩٣٣ ، وخطب فيهم قائلا انه « لا يعتقد بوجود من لا يثق بوزارته » ولهذا فهو يرى نفسه في غنى عن تأليف اي حزب يسنده ، واكتفى بأن طلب الى الجميع ان يتعاضدوا لخدمة الصالح العام ، والاخذ بيد الوزارة القائمة .

ولقد انتقدت الصحف المعارضة . ومنها « جريدة الاخاء الوطني » هذا الضرب من الاجتماع ، واعتبرت الركون الى « كتل وطنية برلمانية اخلالا بالدستور » فعطلتها الوزارة لمدة عشرة ايام .

المفصولون بالذيل

لا نعرف قانونا لعبت به الاهواء السياسية ، والمصالح الحزبية مثل « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » في عام ١٩٣١ م ، وفصلت بموجبه عدداً كبيراً من الموظفين على اختلاف درجاتهم ، وتباين رواتبهم .

وكان بين المفصولين عدد لا يستهان به من الذين يمتون الى المرموقين بنسب او حسب ، فلما أفل نجم « الوزارة السعيدية » اخذت الوزارات التي أعقبتها تستصدر قرارات مختلفة في تقسيم المفصولين بموجب هذا القانون ، وتصنفهم اصنافا شتى ، مستهدفة بذلك تسهيل اعادة المحسوبين والمنسوبين الى وظائفهم . وكان آخر قرار من هذا القبيل ذلك الذي اصدره مجلس الوزراء في ١٩ كانون الاول ١٩٣٣ ـ أيام الوزارة المدفعية الاولى ـ القاضي باحالة هذه القضية الى ديوان التفسير ليقول كلمته في هذه المشكلة ، وهل في امكانه ان يعتبر لفظة (الفصل) الواردة في هذا « الذيل » غير كلمة (العزل) الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة ؟

وقد اجتمع ديوان التفسير في وزارة العدلية في يوم ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٣٣ ووضع « قانون ذيل قانون الانضباط » موضع المذاكرة والمناقشة فقرر ان فصل الموظفين لا يعني عزلهم من خدمة الحكومة ، وانه لا يوجد اي محذور قانوني من اعادة استخدام المفصولين بالذيل .

وهذا نص قراره :

« ولدا المداولة في الموضوع ، ظهر ان كلمة ـ الفصل ـ وردت في قانون التقاعد

المدني وقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، وان حالات الفصل الثلاث المبينة في قانون التقاعد المدني لا تمنع اعادة استخدام الموظف ، فيكون قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة مضيفا حالة اخرى الى حالات الفصل المذكور ، وان المذكرات الجارية في المجلس النيابي حول قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة تدل على ان كلمة الفصل فيه كانت احترازا من العزل ، وبقصد افساح المجال الى امكان اعادة توظيف الموظف المفصول بموجبه . كما ان القانون الاصلي وهو قانون انضباط موظفي الدولة منع الموظف المعزول من الاستخدام في خدمة الدولة ... فقرر بالاتفاق ان فصل الموظف بموجب المادة الاولى من قانون انضباط موظفي الدولة المار الذكر ، لا يمنع توظيفه مرة اخرى » .

الوقائع العراقية العدد (١٣٢٤) بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

وهكذا تم التحايل على الغاية النبيلة التي استهدفها « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » لتطهير دوائر الدولة من السراق والمرتشين .

القران الملكي

على اثر تبوء الملك غازي عرش العراق ، عقد لجلالته على الاميرة عالية ، كريمة عمه « جلالة الملك علي » في يوم ١٨ ايلول ١٩٣٣ ، وقد اقتصرت حفلة العقد على حضور اقارب العروسين (١) لإشتراك البلاد في الحداد على الملك فيصل ، فلما كان مساء يوم الخميس ٩ شوال ١٣٥٢ (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤) ، تم القران الملكي ببساطة ، واكتفى الملك العريس بدعوة رؤساء الوزارات السابقة ، وأعضاء الوزارة القائمة ، وبعض الشخصيات البارزة ، الى تناول طعام العشاء على مائدة جلالته ؛ ووزعت مبالغ مختلفة على الفقراء والمحتاجين ، في سائر انحاء المملكة ، لاطعامهم . وتلقى الملك ، بهذه المناسبة ، برقيات التهاني والتبريك من ملوك العالم ، ورؤساء حكوماته ، ومن سائر الطبقات في العراق ، وسارعت الالوية العراقية الى تقديم هدايا فضية وذهبية خالدة فكان لكلّ لواء هدية خاصة .

وفاة اميرة

انتقلت الى رحمة ربها في اليوم الحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٣٤ م صاحبة السمو الملكي الاميرة رفيعة ، كريمة الملك فيصل الاول ، وشقيقة الملك غازي

---

(١) قال لنا السيد ناجي شوكت ذات يوم: ان الملك غازي اعرب عن رغبته في مصاهرة ياسين الهاشمي ، وطلب يد كريمته نعمة فاذا بنوري السعيد يدخل مجلس الوزراء ويصيح متهكما « كانت عايزه يصبح ياسين عم الملك » ثم يذهب وجعفر العسكري الى الامير عبد الله فيتملقانه ويحملاه على التدخل لافساد هذه الفكرة ، وحمل الملك غازي على الاقتران بكريمة عمه الملك علي .

فكان لوفاتها رنة حزن عميق في انحاء العراق كافة ، واعلن الحداد العام مدة ثلاثة ايام على روحها .

استقالة الوزارة

الاسباب الغامضة

« الغراف » نهر عظيم البركة ، كثير الفروع ، يتشعب من نهر دجلة في موضع يقابل « قصبة الكوت » تماما ويبعد عن « بغداد » جنوبا ١٨٠ كيلومترا ، وهو سرة العراق وجنة عدنه ، كانت ولا تزال تعيش عليه أهم القبائل العراقية ، واسعدها عيشة ورفاها . وكان يظن ان مجراه الحالي انما هو مجرى « دجلة » القديم ، فبرهنت التحقيقات الاخيرة على ان « مجرى الدجيلة » الحالي هو المجرى المذكور .

و « الغراف » نهر قديم ترسبت مياه الفيضانات فيه ، فسببت ارتفاعا في قعره ، وانخفاضا في كمية مائه ، اديا الى هجرة معظم القبائل القائمة على ضفتيه ، والى عطل معظم الاراضي الزراعية التي كانت تستفيد منه ، فاتجهت نيات المسؤولين الى اقامة ناظم على صدره ، وبناء سد امام فتحته ، لتأمين جريان المياه فيه صيفا وشتاء ، كما هو الحال في الفرات ، حتى صرح الملك فيصل الاول في احدى خطبه « لا مشروع قبل الغراف » .

وقبل ان تتكون « الوزارة المدفعية الاولى » في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م ، تم التفاهم على وجوب الشروع في تنفيذ مشروع الغراف ، تحقيقا لرغبة الملك من جهة ، وتأمينا لاحياء هذا المشروع الجبار من جهة اخرى . وعلى اثر ذلك تقلد السيد رستم حيدر « منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات » في الوزارة المذكورة . ولكنه ما كاد يعلن وضع هذا المشروع في المناقصة الدولية ، حتى احتج وزير المالية ، السيد نصرت الفارسي ، مدعيا انه بصفه كونه « وكيل بيت المال » لا يرى من صلاحية وزير الاقتصاد والمواصلات ان يعلن ما اعلنه قبل ان يتصل بوزارة المالية ، ويتأكد من وجود المخصصات المقتضاة للمشروع . وفي الوقت نفسه ادعى « وزير المالية » ان تسليح الجيش العراقي اهم من مشروع الغراف في نظره ، ولذا يجب تقديم هذا على ذلك ، وقد ايد وزير الداخلية ناجي شوكت ، راي وزير المالية نصرت الفارسي، واضاف الى هذا التأييد قوله : انه يجب دراسة مشروع ضبط مياه دجلة باقامة مشروع الثرثار اولا لحفظ بغداد من الفرق ، ثم النظر في مشروع احياء الغراف ، الذي ستقتصر فوائده على بعض الاقطاعيين من آل ياسين واضرابهم . اما وزير الخارجية نوري السعيد فقد أيد وزير المالية فيما احتج به بينما ايد وزير المعارف صالح جبر وزير الاقتصاد والمواصلات فيما أقدم عليه ، فأعلن وزير الداخلية ناجي شوكت انه يستقيل هو ووزير المالية اذا اصر وزير الاقتصاد على وجهة نظره ، فرد وزير الاقتصاد: ان المهم في الموضوع نجاح مشروع الغراف سواء تبناه وزير المالية او وزير الاقتصاد ، فقال وزير الداخلية ناجي شوكت انه يصعب عليه الاستمرار في

العمل ، وقال وزير الخارجية نوري السعيد انه متعب ويريد الاستراحة ، فاضطر رئيس الوزراء الى ان يتقدم بكتاب استقالته الآتي :

كتاب الاستقالة

مولاي صاحب الجلالة !

شعرت في الايام الاخيرة ، بالرغم من تأييد مجلس الامة للوزارة ، والسكينة السائدة في المملكة ، بأن التضامن الوزاري ، الذي هو اساس للنجاح ، تخلله بعض الوهن ، مما لا يمكن معه الاستمرار في تسيير اعمال الدولة ومصالح المملكة وفقا لرغبات جلالتكم ، لذلك اتقدم بعريضتي هذه ، راجيا من مولاي ـ ايده الله ـ ان يتفضل فيتقبل استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء واني لا ازال لجلالة سيدي :

١٣ شباط سنة ١٩٣٤ م الخادم المطيع : جميل المدفعي

ولم يسع الملك غير قبول هذه الاستقالة فرد عليها بهذا الكتاب :

الرقم/ج/١٩٨ التاريخ ١٩ شباط ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي :

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٣ شباط ١٩٣٤ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما بسطتموه من الاسباب ، لا يسعني الا ان اعرب لكم ، ولزملائكم ، عن شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة ، والجهود الثمينة لخير الوطن ، مدة بقائكم في دست الحكم . هذا واتمنى ان تثابروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة الف وتسعمائة واربع وثلاثين الميلادية .

غازي

اما السيد توفيق السويدي ، رئيس الوزراء الاسبق ، فيقول في ص ٢٥٥ من مذكراته (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) :

« وكان في الوزارة قطبان يتنافسان على النفوذ هما : نوري السعيد وزير الخارجية ، ومحمد رستم حيدر وزير المواصلات والاشغال ، وقد ظهر بعد شهرين من تأليفها ، ان التفاهم بين عناصرها اصبح غير ممكن فاستقالت ، وكانت المشكلة للذي يؤلفها ثانية ، وهو جميل المدفعي نفسه ، ان يرجح بين المتنافسين فيأخذ احدهما ويترك الآخر ، وقد استشار في هذه المشكلة اخي ناجي السويدي ، فيما يعمله ، فأشار عليه بأن يترك الاثنين » اهـ .

٧ ـ ذي القعدة ١٣٥٢ ـ ١٥ جمادى الاولى ١٣٥٢

٢١ ـ شباط ١٩٣٤ ـ ٢٦ آب ١٩٣٤

الوزارة المدفعية الثانية

المامة موجزة

لما انهار « التضامن الوزاري » بين اعضاء « الوزارة المدفعية الاولى » بسبب اعلان وزير الاقتصاد والمواصلات السيد رستم حيدر ، مشروع الغراف ، قبل استحصال موافقة وزير المالية السيد نصرة الفارسي على أعلانه ، وقبل التثبت من وجود المخصصات الكافية له في الميزانية ، قرر وزيرا المالية والداخلية : « السيدان نصرت الفارسي وناجي شوكت » الانسحاب من منصبيهما في الوزارة ، احتجاجا على تصرف الوزير حيدر ، وكان وزير الخارجية السيد نوري السعيد ، يشجع الوزيرين المذكورين على فكرة الانسحاب ، ويؤكد تضامنه معهما ، على أمل أن تسند رئاسة الوزارة اليه ، ولكن رئيس الوزراء عالج الموقف بالاستقالة من الرئاسة في يوم ١٣ شباط ١٩٣٤ م كما قدمنا .

فلما تقرر اسناد منصب « رئاسة الوزارة الجديدة » الى السيد المدفعي ايضا ، ارتأى (المدفعي) ان يحل السيد ناجي السويدي « وهو رئيس وزراء سابق» محل السيد رستم حيدر في الوزارة الجديدة ، ولكن « السويدي الحكيم » اشترط على « الرئيس المدفعي » أن يستبعد عن « وزارته الثانية » كافة الوزراء الذين اشتركوا في الازمة التي ادت الى استقالة « وزارته الاولى » حتى لا يتهمه احد بأنه ما استقال الا ليتخلص من رستم حيدر فقط . فلما اقتنع المدفعي من صحة هذه الملاحظات ، وجه الملك غازي اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم جميل المدفعي : الرقم ج/٢٠٨

نظرا الى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبو زملاءكم ، وتعرضو اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة واثنتين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة واربعة وثلاثين الميلادية .

غازي

هيأة الوزارة الجديدة

وأتم السيد جميل المدفعي تكوين وزارته الثانية في يوم ٢١ شباط ١٩٣٤ فصدرت الإرادة الملكية المرقمة ٥٦ لسنة ١٩٣٤ بتعيين :

١ ــ جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة
٢ ــ ناجي السويدي : وزيرا للمالية
٣ ــ جمال بابان : وزيرا للعدلية
٤ ــ رشيد الخوجة : وزيرا للدفاع
٥ ــ جلال بابان : وزيرا للمعارف
٦ ــ عباس مهدي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
٧ ــ عبد الله الدملوجي : وزيرا للخارجية

وخاطب رئيس الوزراء الذوات الذين حضروا حفلة الاستيزار ، بالكلمة التالية :

اني أشكركم على مؤازرتكم السابقة ، وارجو منكم المثابرة على القيام بما يفرضه علينا الواجب ، مستهدفين على الدوام اعلاء شأن الامة ، ورعاية مصالح البلاد ، وتامين العدل والطمأنية بين أفراد الشعب .

اما خطتي في الوزارة الحالية فهي عين الخطة التي سرت عليها حتى الآن ، واسأل الله التوفيق والنجاح للجميع .

رئاسة مجلس النواب

حيث ان رئيس مجلس النواب رشيد الخوجة دخل وزيرا للدفاع في « الوزارة المدفعية الثانية » فقد شغرت رئاسة المجلس المشار اليه ، ووجب املائها فورا فرشحت الوزارة النائب « سلمان البراك » لرئاسة المجلس ففاز فيها في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ .

منهاج الوزارة

صرح المدفعي ، في حفلة الاستيزار ، بأن منهاج وزارته الثانية ، سيكون منهاج وزارته الاولى نفسه . وعلى الرغم من تصريحه هذا ، فانه وقف في مجلس النواب في يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ والقى ما يلي :

لقد تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم ، متوكلة على الله تعالى ، ومستندة الى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، واعتماد مجلس الامة المحترم ، وهي معتزمة السير في ادارة شؤون الدولة وفقا للمبادىء التي تضمنها منهاج الوزارة السابقة ، ذلك المنهاج الذي اطلع عليه مجلسكم الموقر قبل أشهر قليلة .

ومع هذا تود الوزارة ان تبسط امام حضراتكم أهم ما تتضمنه تلك المبادىء وهو :

١ ـ السياسة الخارجية ـ المحافظة على المودة والصداقة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والسعي لتقوية أواصرها .

توسيع التمثيل الخارجي في البلاد ، التي يرتبط العراق معها بروابط سياسية واقتصادية ، بقصد توطيد مركز العراق في الخارج ، وتنمية علاقاته الاقتصادية .

استصدار القوانين الكافلة لتنظيم شؤون موظفي الخارجية ، وتعيين واجباتهم

الاهتمام بحسم المسائل الفرعية ، المعلقة بين العراق وبريطانية العظمى ، كقضايا الميناء ، والسكك الحديدية ، وحرس المطارات .

٢ ـ السياسة الداخلية ـ المحافظة على الهدوء والسكينة السائدتين في البلاد .

تزييد كفاءة الشرطة ، واكمال معداتها .

الاهتمام بانشاء مستشفيات جديدة ، ورفع المستوى الفني في المؤسسات الصحية ، مع تكثير عدد المستوصنات في اطراف القطر ، صيانة للصحة العامة .

اكمال تشكيلات دوائر النفوس .

٣ ـ السياسة المالية ـ تدوير امور الدولة بوارداتها الاعتيادية ، وتخصيص الواردات غير الاعتيادية للقيام بالاعمال العمرانية الرئيسية .

تثبيت ملاك الدولة على اساسات قويمة ، والاهتمام التام بعدم التوسع في التشكيلات ، الا فيما قد تمس اليه الضرورة .

تحسين انواع المحصولات الطبيعية وتنميتها ، والسعي بقدر المستطاع لايجاد اسواق ملائمة لتصريفها .

٤ ـ في الشؤون العدلية ـ تأمين توزيع العدل ، والمحافظة على مبدا سيادة أحكام القوانين في الاعمال ، والاسراع في احضار اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد : كلوائح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون اصول المحاكمات الحقوقية ، وقانون التجارة ، واحضار اسس لائحة القانون المدني .

٥ ـ السياسة الاقتصادية ـ القيام بالمشاريع العمرانية المقررة : كالحبانية ، والغراف ، وجسري بغداد ، والنكارات ، وغيرها من المشاريع الضرورية ، واجراء الترتيب المالي الملائم لانجازها بأقرب وقت ممكن .

٦ ـ في شؤون الدفاع ـ اتخاذ التمهيدات اللازمة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، مع تزييد كفاءة الجيش الحالي .

٧ ــ في شؤون المعارف ــ العناية بمكافحة الامية ؛ واصلاح مناهج التدريس ؛ والاهتمام بتوسيع المدارس الابتدائية والقروية ، على قدر الامكان ، مع تهيئة الاسباب المقتضية لرفع مستوى الكفاءة في أعضاء البعثات العلمية .

هذا وان الوزارة شاعرة بأهمية الواجبات الملقاة على عاتقها ؛ وما تنتظره البلاد من أعمال ؛ وخدمات ، لهذا فانها ستبذل ما في وسعها لتحقيق هذه الامنية ، وهي تدعو الله تعالى ان يوفقها ــ بمؤازرتكم الثمينة ــ الى ذلك اهـ (١) .

مكاتيب سرية بفيئة

ما كادت الوزارة الجديدة تضطلع بأعباء المسؤولية ، حتى شرعت دوائر البريد في توزيع ما القي في صناديقها من تحارير سرية ، كتب في أسفلها انها صادرة عن (جمعية شيعية سرية) اما مضامينها فكانت « مطالبة الشيعة لحكومتهم بوجوب انصافهم في الوظائف ، والمساواة بينهم وبين بقية اخوانهم من العراقيين » .

وكانت هذه المكاتيب مطبوعة بآلات طابعة اغلبها حكومي ؛ فتمكن اربابها ــ بهذه الواسطة ــ من ايصالها الى عدد كبير من الشخصيات البارزة في العراق ؛ وفي غيره ، وقد جدت الحكومة في البحث عن مصدر هذه الرسائل فلم تظفر بنتيجة مع الاسف .

التهريب في الجنوب

كثر تهريب الاموال « غير المكمركة » الى العراق في العامين ١٩٣٣ و ١٩٣٤ م ، كثرة استرعت الانظار ، واثرت على ايرادات الكمارك العراقية تأثيرا سيئا . وقد اختل الامن العام بسببها من جراء المصادمات التي كانت تقع بين المهربين وقوات الشرطة .

وكانت الاموال المهربة تدخل الى العراق عن طريق « الكويت » وكلها بضائع انكليزية ، فغمرت أسواق الجنوب ، وبيع البعض منها في اسواق بغداد بأقل من أسعارها في بلد المنشأ لأن دوائر الكمرك في الكويت لا تستوفي اكثر من ٣ الى ٤ في المئة من ثمن تلك البضائع ، بينما تستوفي عنها دوائر الكمرك في العراق رسوما قد تبلغ ٦٠ في المئة فاضطربت « من أجل ذلك » الاسواق التجارية ، وتضاعف الغش ، وزاد عدد المجرمين ، واصبح الافلاس يهدد البيوتات المشهورة .

وقد اذيع في الاوساط العراقية ان للموظفين البريطانيين في الكويت ضلعا في

---

(١) محاضر مجلس النواب (الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٣) ص ١٩٤/١٩٥

هذا التهريب ، وهم يقصدون به الاضرار بايرادات الكمارك العراقية من جهة . ومزاحمة البضائع اليابانية ، والالمانية ، التي كانت تغمر الاسواق العراقية من جهة اخرى .

لهذا كله ، عقد مؤتمر على الحدود العراقية ـ الكويتية في العشرة الاخيرة من شهر شباط ١٩٣٤ لبحث هذه القضية ، وقد أشترك فيه مدراء الشرطة الذين يعنيهم الامر ، واتخذت فيه التدابير الصارمة لمكافحة التهريب ، لكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، وقد وقعت بسببها معارك دامية بين قوات الحكومة والمهربين بجوار النجف ، والسماوة ، والزبير ، وغيرها خسر فيها الفريقان خسائر فادحة في الاموال والانفس .

واخيرا تعاقدت « الوزارة المدفعية الثانية » مع السلطات السعودية ، والكويتية ، على مكافحة التهريب ، وأرصدت مبلغا قدره ١٢٫٠٠٠ دينار لشراء سيارات مسلحة تحمي الحدود من المهربين ، فنجح هذا التدبير بعض النجاح ولكن الى أجل قصير .

قانون تعديل قانون المطبوعات

نصت المادة الثالثة عشرة بعد المئة من « القانون الاساسي العراقي » على أن :

« القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ أو بعده ، وبقيت مرعية في العراق الى حين نشر هذا القانون ، تبقى فيه بقدر ما تسمح به الظروف ، مع مراعاة ما احدث فيها من التعديل او الالغاء الخ » .

وكان « قانون المطبوعات العثماني » الصادر في ١٦ تموز ١٣٢٥ رومي ، احد القوانين التي بقيت نافذة المفعول في العراق ، منذ تكون الحكم الوطني فيه في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، فلما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م ، وضعت قانونا للمطبوعات قالت عنه الصحف المعارضة ، أنه جاء أقسى من القانون العثماني. وقد عدلت « الوزارة السعيدية الثانية » هذا القانون في عام ١٩٣٢ م بتشديد بعض احكامه ، فلما تسلمت « الوزارة الكيلانية الاولى » مقاليد الحكم في آذار ١٩٣٣ م ، الغت التعديل الذي اجرته « الوزارة السعيدية الثانية » كما الغت قانون المطبوعات الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » ووضعت قانونا للمطبوعات جديدا هو «قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ » الذي ضمن حرية الصحافة بعض الضمان، ولكن « الوزارة المدفعية الثانية » ضاقت ذرعا بهذا القانون ، فعدلته تعديلا اعاد القيود التي فرضها القانون الصادر في سنة ١٩٣١ ، وتعديله الصادر في عام ١٩٣٢ . وقد اثار هذا التعديل الجديد انتقاد الصحفيين كافة ، كما اتخذته المعارضة سببا لمهاجمة الوزارة القائمة ، مما كان له اثر يذكر في استقالتها .

حوادث مختلفة

١ ـ حل يوم ٢١ مارت ١٩٣٤ ، وهو اول ذكرى لعيد ميلاد الملك غازي يحل بعد وفاة والده الملك فيصل الاول ، فأمر جلالته بأن لا يقام اي مهرجان في البلاد حدادا على والده انما جرت حفلة تنصيبه حاميا للكشافة العراقية شهدها الوزراء والاعيان والنواب وغيرهم .

٢ ـ وصل الى بغداد في يوم ١٦ آذار ١٩٣٤ السر آرثر واكهوب المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، يصحبه السكرتير العام لحكومة فلسطين ، فتباحث مع اركان الحكومة العراقية في العلاقات القائمة بين العراق وفلسطين ، ووجوب اصلاح طريق بغداد ـ حيفا ، وتنظيم الترانسيت بين البلدين ، فكان لهذه المذاكرات اثرها في تحسين اقتصاديات القطرين وقد عاد المندوب السامي الى القدس في ٢٤ من الشهر المذكور ومعه سكرتير حكومته .

٣ ـ صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٠ مارت ١٩٣٤ بتمديد مدة اجتماع مجلس الامة شهرا واحدا من اجتماعه الاعتيادي وذلك اعتبارا من يوم ٢٤ آذار سنة ١٩٣٤ .

٤ ـ وصل الى بغداد في اول نيسان ١٩٣٤ الامير عبد الله امير حكومة شرق الاردن لزيارة الملك غازي ، ولتفقد شؤون العائلة الهاشمية ، وعاد الى عاصمة امارته بعد اسبوع .

٥ ـ قام الملك غازي بجولة تفتيشية في الالوية الجنوبية ، يصحبه رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، ووزيرا الخارجية والعدلية السيدان : عبد الله الدملوجي وجمال بابان ، فزار كربلا في يوم ٩ نيسان ١٩٣٤ ، وبات في النجف في اليوم المذكور ، ثم جاء الى الحلة في اليوم التالي (١٠ نيسان) وبات في « الديوانية » وقضى نهار ١١ من الشهر في « الناصرية » والايام الثلاثة ١٢ و ١٣ و ١٤ في البصرة. وقد انتهز جلالته فرصة وجوده في « البصرة » فتجول نهرا في « شط العرب » وتفقد الاحوال في « ابي الخصيب » و « الفاو » و « الزبير » وفي انحاء البصرة نفسها ، وعاد الى عاصمة ملكه بالقطار ، فكانت اول سفرة يقوم بها الملك الشاب ، بعد وفاة والده ، وقد لاحظنا على هذه الزيارة ان الحكومة كانت تحرص كثيرا على ان لا يتصل بالملك ، الناقمون على سياستها ، فوقعت من اجل ذلك اعتداءات على حرية بعض الاشخاص ، كانت موضوع الاخذ والرد بين الصحف الموالية والصحف المعارضة .

٦ ـ سقط في يوم ٥ نيسان ١٩٣٤ برد كبير الحجم جدا ، في الوية الفرات الاوسط ، أعقبه مطر غزير ، تضررت بسببه الزروع ، وتلفت المواشي ، وتهدم بعض

الدور ، ومات بسبب ذلك خمسون نسمة من الاعراب والفقراء ، وجرح مايتان ؛ وبقي عدد كبير من الناس بلا مأوى ، فخصصت الحكومة الفي دينار لمساعدة المنكوبين ، ووزعت جمعية الهلال الاحمر العراقية ثلاثمائة دينار على المعوزين والمتضررين ، فكانت عواطف انسانية محمودة .

٧ ـ حذفت وزارة المعارف مخصصات البعثة العلمية العراقية من ميزانيتها للسنة التي كانت فيها هذه الوزارة بسبب الضائقة المالية ، بينما اعتاد العراق أن يوفد في كل سنة بعثة للدراسة والتثقيف . فكان هذا الحذف مدعاة للتقولات الكثيرة .

٨ ـ توترت العلاقات بين العراق وايران خلال شهر مايس ١٩٣٤ ، بسبب الخلاف على الحدود بين المملكتين ، توترا عظيما ، وعمدت « الحكومة الايرانية » الى قطع المياه عن قصبة مندلي العراقية ، فوقعت معارك غير منظمة بين العشائر على الحدود ، كان لها اسوا تأثير على هذه العلاقات ، وتطور الخلاف حتى أدى الى عرضه على عصبة الامم في شهر تشرين الثاني ١٩٣٤ عندما صارت الوزارة الى علي جودت الايوبي على نحو ما سنذكره في هذا الجزء .

٩ ـ سافر الملك غازي الى « مدينة الموصل » في صباح يوم السبت الموافق ٩ حزيران ١٩٣٤ فقضى خمس ليال فيها افتتح خلالها جسرها الحديدي الجديد . ثم قصد الوية اربيل ، وكركوك ، والسليمانية ، وعاد الى بغداد في ١٧ حزيران .

وكان « جسر الموصل » الذي افتتحه جلالته اثناء وجوده في الموصل ، قد فرغ من تشييده حديثا ، وهو من الجسور الحديدية الثابتة ، وقد استفرق انشاؤه أكثر من عامين وبلغت كلفته ستين الف دينار عراقي ، اما طوله فهو (١٣٢٠) قدما وله ممران على الجانبين .

١٠ ـ شرع في انشاء مطار مدني فخم في البصرة ، منذ اواخر شهر تموز سنة ١٩٣٤ م ، تنفيذا للاتفاقية الدولية للطيران ، التي انضم العراق اليها ، وتقضي هذه الاتفاقية بانشاء مطارين فخمين احدهما في بغداد ، والآخر في البصرة .

١١ ـ وصل الى بغداد عن طريق البصرة في يوم ١٥ حزيران ١٩٣٤ وفد تجاري من اليابان قوامه ١٥ تاجرا فزار غرفة التجارة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى في العاصمة ، ودرس حالة الاسواق التجارية ، وما يمكن أن يتبادله العراق مع اليابان من منتوجاته ومصنوعاته ، وكاد الوفد ان ينجح في مهمته نجاحا عظيما ، لولا العراقيل التي وضعها الانكليز ومروجوا سياستهم في سبيله ، على ان النجاح الذي بلغه ذلك الوفد ، بفضل سياسة الوزارة القائمة لم يكن ضئيلا ، وعلى كل فانه غادر العراق الى دمشق في يوم ١٨ من حزيران .

١٢ ـ أراد جماعة من المحامين والمثقفين ، احياء ذكرى « الثورة العراقية

الكبرى » ، في بعض المدن والقصبات في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٤ م ، والقاء بعض الخطب ــ بهذه المناسبة ــ عن الحالة العامة في العراق ، فأوقفت السلطات المختصة في يوم ٢٨ من الشهر المذكور القائمين بهذه الحركة في بغداد ، والحلة ، والديوانية ، والنجف ، لتحول دون ذلك ، وعلى الرغم من هذه الاجراءات القاسية فقد أقيمت حفلات الاحياء في بغداد ، وكربلا ، والنجف ، ولم تقم في (الرميثة) موطن الثورة الاولى وحصنها الحصين .

١٣ ــ زار بغداد في ٥ حزيران ١٩٣٤ سلطان البهرة مولانا طاهر سيف الدين ، بعد ان قصد العتبات المقدسة في العراق ، فكان موضع حفاوة الحكومة واحترامها في حله وترحاله .

١٤ ــ وقع في يوم ٧ حزيران على « معاهدة استرداد المجرمين بين العراق والولايات المتحدة الامريكية » في بناية وزارة الخارجية .

١٥ ــ سافر وزير العدلية جمال بابان الى سورية مجازا في يوم ٣٠ تموز سنة ١٩٣٤ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المالية ناجي السويدي .

مؤتمر عشائري

عقد في « ديوان وزارة الخارجية العراقية » في بغداد في يوم ١٣ صفر ١٣٥٣ هج (٢٧ مايس ١٩٣٤) مؤتمر تمهيدي مؤلف من ممثلي الحكومتين : العراقية والسورية للنظر في وضع منهاج لمؤتمر رئيسي يعقد لحل المنازعات المتكونة بين القبائل العراقية والقبائل السورية ، ووضع حد للغزوات التي كان لا يزال يشنها الفريقان المختلفان (١) فكان الوفد السوري مؤلفا من معاون المستشار في قسم الشؤون السياسية في المفوضية العليا في سورية ، ومتصرف الحسجة ، والمفتش العام لتنقلات البدو في سورية ، والقائم بأعمال شؤون البدو في المفوضية السورية وكان هذا الوفد قد وصل الى بغداد في ٢٦ مايس . اما الوفد العراقي فكان مؤلفا من (مدير الامن العام) وأحد المفتشين الاداريين ، ومتصرف لواء الدليم ، ومعاون مدير الداخلية العام ، وسكرتير الامور العراقية القنصلية ، وسكرتير الامور اشرقية في وزارة الخارجية .

---

(١) كانت عشائر (العكيدات) السورية المقيمة في « قضاء البوكمال » شنت غارة أليمة على عشائر (العمارات العراقية) في مايس ١٩٣٤ م ، واستاقت مواشيها وما تملكه ، فاهاب هذا الاعتداء بضابط « الصحراء العراقية » واضطره الى مطاردة المعتدين ، بما لديه من المصفحات ، ووقعت بين الحامية العراقية وعشائر العكيدات اشتباكات أسفرت عن استرداد المسلوبات ، وعن قتل ستة وأسر مثلهم من المعتدين .

وقد افتتح المؤتمر وزير الخارجية العراقية ، فتكلم عن الصلات التي تربط سورية بالعراق ، واشار الى النتائج الحسنة التي تسفر عن حسم القضايا القبلية المعلقة بين البلدين ، فرد عليه رئيس الوفد السوري ردا جميلا ، واشار الى رغبة الحكومة السورية في وجوب حل القضايا المعلقة حلا سريعا مرضيا .

ووالى المؤتمر التمهيدي جلساته بضعة ايام اسفرت عن وضع خطة مشتركة ، وذلك بأن يجتمع مؤتمر عام بين آونة واخرى فتفصل فيه المنازعات المتكونة بين قبائل الطرفين ، بالصورة التي تحسم قضايا الحدود والمنازعات التي تقع بين تركية والعراق ، حسب احكام المعاهدة العراقية ـ الانكليزية التركية المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٢٦ (١) وكان اول مؤتمر عام اجتمع على هذا الاساس هو الذي عقد في (تدمر) بالاراضي السورية ، واستمر من يوم ١١ الى يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤ وقد حضره رؤساء القبائل المتخاصمة ، وموظفون يمثلون حكومتي العراق والشام ، وجرى البحث عن الدعاوى التي حدثت بعد عام ١٩٢٤ (لانه كان قد تقرر في بغداد ان لا يبحث في الدعاوى المتكونة قبل سنة ١٩٢٤) فحل معظمها حلا كان من الاسباب المباشرة لعودة صلات الود والمحبة الى حالتها السابقة تقريبا .

مشروع الحبانية

ابرم المجلس النيابي العراقي في جلسته الثالثة والاربعين ، المنعقدة في يوم ٢١ نيسان ١٩٣٤ م ، « لائحة قانون الاعمال العمرانية الرئيسية » وهي تنص على تخصيص ثلاثة ملايين و ٩٨٤ الف دينار لتنفق خلال خمس سنوات على اقامة سد في « الحبانية » لخزن المياه الذاهبة الى البحار سدى ، واقامة سد على دجلة في الكوت ، نظير سدة الهندية على الفرات ، لاحياء اراضي « الغراف » وانشاء جسرين حديديين على دجلة في بغداد ، والقيام ببعض المشاريع الصغيرة كتشييد دواوين للحكومة ، وانشاء مدارس للطلاب ، ونحو ذلك من المشاريع المؤيدة من قبل الوزارات المتعاقبة ، والتي رات « الوزارة المدفعية الثانية » وجوب انجازها لما فيها من المنافع للبلاد .

وكان التعجيل بمشروع الحبانية قبل غيره موضوع اخذ ورد بين النواب ، ومعلوم ان للانكليز قاعدة بجوار هذه البحيرة (الحبانية) حصلوا عليها بموجب المعاهدة العراقية ـ الانكليزية المعروفة بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وهم يبتغون توفير المياه الكافية فيها ، بصورة دائمة لتنزل فيها طائراتهم المائية لذا قوبلت اللائحة بالضجيج لا في الاندية الخاصة حسب ، بل في المجلس النيابي (٢) وعلى

---

(١) نص المعاهدة الثلاثية في صفحة ٦٦ – ٧٢ ص المجلد الثاني من هذا الكتاب .

(٢) راجع ص ٥٦١/٥٩٦ من محاضر جلسات ١٩٣٣

اعمدة الصحف ايضا ، فقد كان من راي الوزارة ان يستفاد من خزن الميـاه فـي الشتاء الى أيام هبوطها اشهر الصيف لتزرع الحبوب ، وتستفيد الحكومة من الفلال . أما المعارضة فكانت ترى ان مالية البلاد لا تساعد على أنفاق مليون ومائة الف دينار لدرء أخطار الفيضان ، وزيادة المياه في الحبانية لمدة ٤٨ يوما ، وبنسبة ٢٥ مترا مكعبا في الثانية ، لمساعدة المزروعات الصيفية أيام انخفاض الماء ، وهو معظم ما يمكن الاستفادة منه من جراء القيام بهذا المشروع .

وقد أكثر النواب المعارضون من التنديد بهذه اللائحة ، وكادت اللائحة نفسها تؤدي الى سقوط الوزارة ، لولا خروج المعارضة من المجلس احتجاجا عليها ، فتمكنت الحكومة بهذه الوسيلة ، من الحصول على أكثرية ممثلة في خمسين صوتا من أصل ٨٨ صوتا لامرارها .

والواقع ان « مشروع الحبانية » كان مؤيدا من قبل جميع الوزارات ، بل حتى من المعارضين انفسهم فقد استحسنوه يوم كانوا في دست الحكم ، ولكن اقدام الوزارة المدفعية على امرار هذه اللائحة من المجلس دون غيرها ، خلق لها مشكلة كان الجميع في غنى عنها .

استقالة وزير الخارجية

حتمت المادة الرابعة والستون من القانون الاساسي العراقي على ان :

« الوزير الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين ، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ، ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب لمجلس النواب » اهـ .

ولما كان الدكتور عبد الله الدملوجي قد دخل وزيرا للخارجية في « الوزارة المدفعية الثانية » بتاريخ ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ فان المدة التي تنتهي فيها عضويته في مجلس الوزراء هي ٢٠ آب ١٩٣٤ . وكان الرجل قد سافر الى « كرند » على الحدود العراقية ـ الايرانية في أواسط شهر تموز من هذه السنة في نزهة خاصة ، وبينما كان يتحادث بصفته الشخصية ، مع الحاكم الايراني الاداري في كرند ، تفوه بعبارات لفتت انظار رئيس الوزراء فاضطر الوزير المومى اليه بسببها الى رفع كتاب استقالته الآتي ، قبل ان تنتهي المدة القانونية لبقائه وزيرا بأكثر من شهر .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لمناسبة قرب انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون الاساسي ، التي يحق لي خلالها ان اشغل منصب الوزارة من دون ان اكون عضوا في احدى المجالس التشريعية ، أراني مضطرا ان اتقدم لفخامتكم بتبول استقالتي من منصب الوزارة ، واني أحمل لفخامتكم اجمل الذكرى للتعاون والمؤازرة الثمينتين التي شاهدتهما

أثناء قيامي بهذا المنصب ، واني لا أزال المخاص لكم ، واتمنى أن أكون عند حسن ظنكم .

١٨ تموز ١٩٣٤ — وزير الخارجية ـ عبد الله الدملوجي

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٠١) والمؤرخة في ١٨ تموز سنة ١٩٣٤ بقبول استقالة الدكتور الدملوجي من منصب وزير الخارجية ، وبتعيين السيد توفيق السويدي ، ممثل العراق الدائم في عصبة الامم وزيرا للخارجية ، خلفا للوزير المستقيل .

استقالة الوزارة وأسبابها

ساءت الادارة في العراق كثيرا ، بعد ارتحال الملك فيصل الاول الى دار البقاء ، وكثرت شكاوى الناس وتذمراتهم من بعض رؤساء الوحدات الادارية ، وصار الاعيان والنواب يندون في مجلسيهما علنا بالاعمال التي كانت ترتكب في بعض الالوية والاقضية . وكان رئيس الوزراء جميل المدفعي ، يمر بذلك كله مر الكرام ، لطيب سريرته ، وحسن ظنه ، وثقته برجال الادارة الذين كان معظمهم من أصحابه ، مضافا الى كثرة اشغاله بصفة كونه رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الداخلية .

وقد انتبه مستشار وزارة الداخلية « الانكليزي » الى الخطر الذي يهدد سمعة الحكومة من جراء الفساد الذي استشرى في بعض الالوية ، فاقترح فصل عدد من المتصرفين ، والقائم مقامين ، ومديري النواحي ، اذا اريد تجنب الكارثة ، ولكن عدم وجود وزير مستقل لوزارة الداخلية يدقق في الامور ، ويفحص التقارير المنوعة ، حال دون الاخذ بهذا الاقتراح (١) فاضطر المستشار ان يفاتح الملك في هذا الموضوع قبل أن تفاجأ البلاد بالكارثة التي حلت بها بعد بضعة أشهر (٢) .

وفي اوائل العشرة الثالثة من شهر آب سنة ١٩٣٤ كان رئيس الوزراء يتناول الشاي على مائدة الملك غازي في « قصر الزهور » فألمع الملك الى أن هنالك بعض

---

(١) تقول جريدة « الاخاء الوطني » في عددها ٧٤١ الصادر في يوم ٣٠ آب ١٩٣٤ م
« ان الحكومة اتبعت في تعيين الموظفين الاداريين وترفيعهم مقاييس قامت على الاعتبارات السياسية والعواطف الشخصية « والمذهبية » اكثر مما استندت الى التدقيق في مقدرة هؤلاء الموظفين وكفايتهم . للملك أصيبت البلاد بجمهرة من الموظفين في الادارة لم ينجحوا ، ولم يستطيعوا ان يقدموا خدمة تذكر في اشغالهم هذه المراكز » .

(٢) وحصلت مراجعات للسير كنهان كورنواليس ـ مستشار وزارة الداخلية ـ كي يقنع الملك غازي بان يطلب الى رئيس الوزراء تقديم استقالته . وبعد اللتيا والتي استطاع جلالة الملك ان يبين الى رئيس الوزراء عدم رضائه عن سير الاعمال ، وبذلك اضطره الى التخلي عن مركزه ١ هـ .
توفيق السويدي في مذكراته ص ٢٥٧

الشكاوي من الوزارة القائمة ، ففهم الرئيس معنى هذه الاشارة ورد عليها قائلا :

« انني اعتبر هذه الاشارة كافية لتخلي الوزارة عن الحكم ، وان الوزارة ستستقيل » .

فأنكر الملك غازي أن يكون قد قصد هذا المعنى . ولما عاد الرئيس الى زملائه الوزراء وقص عليهم الحديث الذي دار بينه وبين الملك ، شجعه زملاؤه على المضي في تحقيق استقالة الوزارة فرفع ألى الملك هذا الكتاب :

كتاب استقالة الوزارة والجواب عليه

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على ما شعرت به من عدم امكان الاستمرار على العمل ، اتشرف برفع استقالتي ، راجيا قبولها ، والله يوفق جلالتكم الى ما فيه خير الامة والبلاد .

٢٥ اغستوس سنة ١٩٣٤ العبد المخلص : جميل المدفعي

وفيما يلي نص الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

الرقم/ج/٩٠٩ التاريخ ٢٦ آب ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي :

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٥ آب ١٩٣٤ ، واسفت لمفارقتكم كرسي الرئاسة لحكومتي ، بعد الخدمات الجليلة التي قمتم بها ، انتم وزملاؤكم الكرام ، لهذه البلاد ، التي اخذت تتمتع بعون الله باستقرار وهدوء يبعثان الامل على السير بخطى واسعة ثابتة لرقي البلاد وتقدمها . واني أتمنى ان لا تحرم البلاد من خدماتكم ، واخلاصكم ، وحسن درايتكم ، في اية صفة اخرى ، تحتاج اليكم ، كما أرجو ان تستمروا مؤقتا على القيام بشؤون الدولة الى حين تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة واربع وثلاثين الميلادية .

غازي

١٦ ـ جمادي الاولى ١٣٥٣ ـ ٢٤ ذي القعدة ١٣٥٣

٢٧ آب ١٩٣٤ ـ ٢٧ شباط ١٩٣٥

الوزارة الايوبية الاولى



علي جودت الايوبي

ولد في الموصل سنة ١٣٠٤ (١٨٨٦ م) وتوفي في بيروت يوم ٣ آذار ١٩٦٩

الف ثلاث وزارات في التواريخ الآتي بيانها :

١ ـ الاولى بتاريخ ٢٧ آب ١٩٣٤ وقد استقالت في ٢٣ شباط ١٩٣٥

٢ ـ الثانية بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ وقد استقالت في اول شباط ١٩٥٠

٣ ـ الثالثة بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٧ وقد استقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧

كان السيد علي جودت الايوبي قد استوزر لأول مرة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني من عام ١٩٢٣ م ، يوم عين وزيرا للداخلية في « الوزارة العسكرية الاولى » . فلما استقالت الوزارة المذكورة في ٢ آب ١٩٢٤ م ، عين الى احدى المتصرفات بعيدا عن السياسة وتقلباتها ، فكان موظفا اداريا من أنفع الموظفين ، حتى اذا الف نوري السعيد وزارته الاولى في يوم ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠ م ، كان الايوبي وزيرا للمالية

فيها ، فلبث في منصبه هذا حتى ١١ ايلول ١٩٣٠ حيث استقال منه وانضم الى صفوف المعارضة ، التي كانت تناوىء هذه الوزارة مناوءة شديدة ، فكانت له مواقف خطابية تذكر ، يوم أبرم المجلس النيابي معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ م ، وهي المعاهدة التي عقدت ايام كان معاليه وزيرا للمالية في الوزارة التي عقدتها .

ولما استقال اقطاب المعارضة من عضوياتهم في « مجلس النواب » في ٩ مارت ١٩٣١ م ، كان الايوبي ضمن المستقيلين فبقي بلا وظيفة ، ولا نيابة ، حتى اذا الف السيد رشيد عالي الكيلاني وزارته الاولى في ٢٠ آذار ١٩٣٣ م ، عين المومى اليه رئيسا للديوان الملكي . وقد قوي مركزه في البلاط ولا سيما بعد انتقال الملك فيصل الاول الى دار البقاء في ليلة الثامن من ايلول سنة ١٩٣٣ م ، وصار يتمتع بثقة الملك غازي المطلقة .

ولما أصر الاخائيون على وجوب حل « المجلس النيابي » الذي جاءت به « الوزارة الشوكتية » كان رئيس الديوان الملكي احد المخالفين لفكرة هذا الحل ، فآل الامر الى استقالة الوزارة المذكورة ، وتاليف وزارتي المدفعي : الاولى والثانية. فلما استقالت « الوزارة المدفعية الثانية » في ٢٥ آب ١٩٣٤ وجه الملك غازي هذا الكتاب الى :

وزيري الافخم علي جودت رقم ٣٤٦

نظرا الى استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، واعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة واربعة وثلاثين الميلادية .

غازي

هياة الوزارة الجديدة

وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٣٤٧ والمؤرخة ٢٧ آب ١٩٣٤ بتكوين الوزارة من :

١ ــ علي جودت الأيوبي : رئيسا لمجلس الوزراء ووكيلا لوزارة الداخلية
٢ ــ يوسف غنيمة : وزيرا للمالية
٣ ــ جمال بابان : وزيرا للعدلية
٤ ــ نوري السعيد : وزيرا للخارجية
٥ ــ جميل المدفعي : وزيرا للدفاع
٦ ــ ارشد العمري : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
٧ ــ عبد الحسين الجلبي : وزيرا للمعارف

وكان ارشد العمري وزير الاقتصاد والمواصلات ، الشخص الوحيد الذي استوزر لأول مرة ، اما باقي الوزراء فقد سبق لهم ان اشغلوا الكراسي الوزارية اكثر من مرة .

رئاسة الديوان الملكي

وقد شغرت « رئاسة الديوان الملكي » باسناد منصب رئاسة الوزارة الى السيد علي جودت ، وتردد في الاندية ان الرئيس اشترط ابقاء هذا المنصب شاغراً ، حتى اذا استقالت وزارته ، عاد لاشغاله مرة أخرى ، فكان يذهب في كل يوم الى البلاط فيقضي فيه زهاء الساعتين ، ثم يأتي الى « ديوان مجلس الوزراء » فيقضي الساعتين ايضاً ، ويقضي بقية الدوام في وزارة الداخلية ، بصفة كونه وكيلا لهذه الوزارة (١) ولكنه لما وجد ان الضرورة تقضي بأن تسند « رئاسة الديوان الملكي » الى رستم بك حيدر ، وهو الذي اشغلها نحو عشرة اعوام بجدارة معروفة ، استصدر ارادة ملكية باسناد هذا المنصب الى المومى اليه في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٤ .

اول كلمة لرئيس الوزراء

كانت أول كلمة فاه بها رئيس الوزراء « في حفلة الاستيزار » تلك التي خاطب بها رئيس التشريفات الملكية الذي حمل اليه الارادة الملكية بتأليف الوزارة :

ارجو ان ترفعوا شكري الجزيل الى صاحب الجلالة الملك المعظم على الثقة الغالية التي شرفني بها ، وجل اماني ان أكون عند حسن ظن جلالته ، فأقوم بما يحقق رغباته السامية في خدمة البلاد . وانتهز هذه الفرصة فأطلب من اخواني الموظفين ان يؤازروني في مهمتي ، وآمل ان اتمكن بهذه المؤازرة وبمعاضدة الشعب العراقي الكريم ، من اداء الواجبات المقدسة نحو البلاد ، وان يكون رائدهم العمل الجدي وتعزيز العمل ، وخدمة الشعب العراقي المحبوب بصدق واخلاص ونسأل الله ان يأخذ بأيدينا ، ويسدد خطواتنا في هذا السبيل ، كما اسأله تعالى ان يمتع صاحب الجلالة بالسعادة واليمن والاقبال اهـ (٢) .

---

(١) يصف الاستاذ ساطع الحصري السيد علي جودت في ص ٥٨٠ من المجلد الثاني من مذكراته بانه: كان اكثر كفاءة واطول خبرة من زميله المدفعي ، غير انه لم يشأ ان يسند رئاسة الديوان الملكي الى احد ، بل حاول ان يجمع بين يديه فعلا رئاسة الوزارة مع رئاسة الديوان ، وهذا ادى بطبيعة الحال الى حدوث اختلال في نظام البلاط من جهة ، وفي امور الوزارات من جهة اخرى » اهـ .

(٢) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٢٩) بتاريخ ٢٨ آب ١٩٢٤

منهاج الوزارة

وفي يوم ٣٠ آب ١٩٣٤ اذاعت الوزارة منهاجها الآتي :

بعد التوكل على الله ، والحصول على ثقة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، والاعتماد على مؤازرة الشعب العراقي الكريم ، تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم وهي معتزمة السير بالبلاد الى الامام ، وتحقيق ما تصبو اليه من سعادة وتقدم من الناحيتين : المادية والادبية .

ان أهم ما تستهدفه الوزارة في الخطة التي قررت السير عليها ، هو ما يلي :

١ ـ تقوية اواصر الصداقة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والاهتمام بتنميتها ، والاستمرار لحسم المسائل الخارجية المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد .

٢ ـ الاستمرار على تهيأة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي ، بصورة تتناسب مع ما تستلزمه الحاجة .

٣ ـ تقوية وتحسين وسائل الامن والادارة .

العناية بالصحة العامة .

٤ ـ ادارة شؤون الدولة المالية على اسس سليمة واقتصادية ، وانماء ثروة البلاد بمشاريع عمرانية واقتصادية ، ومؤسسات مالية .

السعي لايجاد اسواق ملائمة لتصريف المحصولات الطبيعية ، والاهتمام بتحسين انواع هذه المحصولات ، وتسهيل اصدارها .

٥ ـ الاهتمام بسن اللوائح القانونية المهمة التي تحتاجها البلاد .

٦ ـ رفع مستوى الثقافة العامة ، ولا سيما بتكثير المدارس الاولية ، والدراسة الصناعية اهـ (١) .

حوادث مختلفة

١ ـ وافق مجلس الوزراء في يوم ٦ ايلول ١٩٣٤ على مقاولة « مشروع سدة

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٤١) بتاريخ ٣٠ آب ١٩٣٤

الكوت » فكانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة تحقيق انفع مشروع للري في العراق . وقد جرت حفلة الشروع في العمل في هذا المشروع في يوم الاثنين الموافق ١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٤ .

٢ ـ قرر « مجلس الوزراء » منع عبور القطار الذاهب الى « كربلاء » على « سدة الهندية » اعتبارا من يوم ٢٧ آب ١٩٣٤ م ، بعد ان ضعضع هذا العبور اركان السدة ، وكاد يقضي عليها (١) .

٣ ـ سافر وزير الخارجية نوري السعيد ، الى « جنيف » في يوم ٣١ آب ١٩٣٤ لحضور جلسات « مجلس عصبة الامم » في ايلول سنة ١٩٣٤ م ، والاسهام في المناقشات الدائرة حول قضية الآثوريين فيها . وقد عاد الى بغداد في ٢٥ ايلول من هذه السنة . وكان قد تولى وزير العدلية جمال بابان وكالة وزارة الخارجية اثناء غياب الوزير السعيد عن العراق .

٤ ـ حل يوم ٨ ايلول ١٩٣٤ م ، وهو يوم ذكرى تتويج الملك غازي ، فتناقلت الايدي المختلفة ، ووزعت دوائر البريد العديدة ، مئات النسخ من مناشير كانت مطبوعة بالجلاتين ، ومشحونة طعنا في الذات الملكية ، وقذفا في رئيس الوزراء ، فجدت دوائر الشرطة في اجراء التحقيقات لمعرفة مصدر هذه المناشير ، وقبضت على لفيف من الشبان ، وطبقة الافندية ، وما لبثت ان عطلت الحكومة في الحال « جريدة الاهالي » لمدة سنة ، واوقفت صاحبها المحامي عبد القادر اسماعيل ، ثم ساقت الشرطة الموقوفين الى المحاكم فاستحصلت احكاما مختلفة فيهم .

٥ ـ اجرت « الوزارة الايوبية » تنقلات واسعة ، وترفيعات كثيرة بين كبار الموظفين جريا على العادة التي اتبعتها الوزارات المختلفة ، ولا سيما بعد وفاة الملك فيصل .

٦ ـ قامت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » باجراء بعض التنسيقات بين موظفيها فشملت تنسيقاتها اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء ، ولما كان معظم الموظفين في هذه الوزارة من اليهود ، كان مقياس ما اصابهم اوسع مما اصاب غيرهم ، فاهاج هذا العمل يهود بغداد ، وقرروا تعطيل اشغالهم ومتاجرهم ثلاثة

---

(١) سدة الهندية هي السد العظيم الذي اقامه المهندس البريطاني الشهير ، سير وليم ويلكوكس ، على عمود نهر الفرات بين سنتي ١٩١١ و ١٩١٣ ليحل محل السد الغاطس الذي اقيم قبله بخمس وعشرين سنة من قبل المهندس الفرنسي شندنفير . ويبلغ طول سدة الهندية ٢٢٧ مترا وعرضها بين التبفتين اربعة امتار ، ولها ٣٦ فتحة مقسمة الى ثلاثة احواض في كل حوض ١٢ فتحة وكان الغرض من اقامة هذه السدة ، على بعد ثمانية كيلومترات غربي قصبة المسيب ، الحفاظ على مجرى الفرات وتنظيم الماء في جداوله .

ايام احتجاجا على هذه التنسيقات ، فارتاعت الوزارة لهذا القرار ، واعلن الوزير المختص ان التنسيقات في وزارته قد انتهت ، وانه ليس في النية اخراج احد بعد هذا . فكان لهذا التصريح اثره عند اليهود ، الا ان المتحمسين من شبانهم ، حملوا حملات منكرة على العراق في الصحف الاجنبية ، حتى ان مكاتب احدى الصحف اللندنية في بغداد لم يتورع عن وضع توقيعه تحت مقال نشره في تلك الجريدة ، وكله تهجم على الحكومة فسيق الى محكمة جزاء بغداد فقضت المحكمة بحبسه وتغريمه .

٧ ـ انتشرت الافكار الشيوعية بين الاهلين في بغداد انتشارا كبيرا ايام هذه الوزارة ، واشتبهت الشرطة بعدد من الكتاب والمحامين بشهم هذه السموم في العراق ، فقبضت عليهم في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٤ وساقتهم الى الناصرية لاجراء محاكمتهم فيها ، وبعد ان لبثوا في السجن مدة ، ظهرت براءة البعض منهم ، وحكم على البعض الآخر بعقوبات متنوعة .

٨ ـ زار بغداد زيارة رسمية ، في اول تشرين الثاني ١٩٣٤ صاحب السمو ولي عهد السويد غوستاف أدولف ، فاستقبل استقبالا فخما ، وبقي بضيافة الحكومة ستة ايام غادر بعدها الى ايران فلبث فيها ثلاثة أسابيع ثم عاد الى العراق فزار بعض مدنه الرئيسية ، وجل آثاره التاريخية ، وغادر البلاد نهائيا في يوم ٤ كانون الاول سنة ١٩٣٤ م ، بعد ان أهدى هدايا متنوعة كثيرة الى الشخصيات البارزة ، والى الذين قاموا بواجب الضيافة .

٩ ـ جرت حفلة افتتاح خط انابيب النفط من « كركوك » الى ساحل البحر المتوسط في « حيفا » في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ م ، وحضر الاحتفال الملك غازي ووزراؤه ، وممثلوا الشركات الاجنبية ، وبعض الشخصيات التي جاءت خصيصا من اوربا لمشاهدة هذه الحفلة ، كما خطب فيها كل من السرجون كادمن مدير الشركة النفطية ، والملك غازي ، خطبا تناسب الموضوع . وقد طلب الملك في خطابه أن لا تهضم حقوق العمال العراقيين في أعمال هذه الشركة .

١٠ ـ انتقل الى جوار ربه في مساء اليوم العاشر من شهر ذي القعدة ١٣٥٣ (١٣ شباط ١٩٣٥) جلالة الملك علي ملك الحجاز ، الذي فقد عرشه في عام ١٩٢٥م، ولجا الى اخيه الملك فيصل في بغداد (١) فاكبر العراقيون موته ، وشيعوه الى مرقده الاخير بدموع غزيرة ، واعلنت الحكومة الحداد ثلاثة أيام تكست الاعلام خلالها ، وكان الفقيد على جانب عظيم من الدعة ، كما كان يحرص على تنبيه الملك غازي الى واجباته نحو العرش والرعية . وقد وصل الامير عبد الله أمير شرق الاردن الى بغداد في يوم الوفاة وغادرها في ٢١ شباط .

---

(١) تراجع الـ (٢٠٦) من الجزء الاول من هذا الكتاب .

١١ ـ فاضت مياه دجلة في ١٧ شباط ١٩٣٥ فيضانا لم تشهد الزوراء مثيلا له من قبل وجرفت القرى والضيع في « الموصل » فكانت اضراره جسيمة ، ثم جاء الفيض الى « بغداد » فأغرق قسما منها . ومع ان السلطات المختصة اتخذت التدابير المقتضية لدرء الخطر ، واستعانت بفوجين من الجيش ، ومثلهما من الشرطة ، مع لفيف من كشافة المدارس ، لمحافظة السدود ، واعلنت السخرة الاجبارية لجمع العمال والحشور ، ومنعت العبور على الجسور ، وقطعت طرق المواصلات بين بعض الانحاء ، فقد تضررت الزراعة والتجارة من جراء هذا الفيضان كثيرا ، وطغى الماء حتى استوفى فوق جسور بغداد .

وفاض الفرات فيضانا عظيما ، بعد ان بدات مناسيب المياه في دجلة بالهبوط ، فاتخذت الاحتياطات اللازمة لدرء اخطاره بحيث لم يحدث ما يستحق الذكر .

١٢ ـ من حسنات « الوزارة الايوبية الاولى » انها وضعت تحت تصرف وزارة المعارف مخصصات اضافية لفتح (٨٢) مدرسة أولية في العراق ، وذلك علاوة على ما خصص للمعارف في الميزانية العامة للسنة ١٩٣٤ المالية .

١٣ ـ قرر مجلس الوزراء في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٣٤ الموافقة على القيام بمشروعي « جدول الاسحاقي » و « جدول الحويجة » وهما المشروعان المهمان لري العراق ، على ان يتم العمل فيهما خلال ثلاث سنوات وفق قانون خاص ، فأكبر الراي العام هذا القرار .

١٤ ـ قصد الملك غازي « كركوك » في مساء يوم ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٤ لشهود حفلات استعراض الجيش العراقي ، وعاد الى العاصمة بعد يومين .

١٥ ـ تقضي الاصول الحسابية ان يتم ربط الموظفين الماليين بكفالات نقدية او شخصية ، قبل ان يباشروا وظائفهم المالية ، وكانت « شركة فاولر » الانكليزية تكفل موظفي الدولة لقاء أجور باهظة ، فوضعت « الوزارة الايوبية الاولى » قانون « صندوق ضمان الموظفين » لتخليص موظفي الدولة من تلك الاجور ، ولضمان الاموال الاميرية من السرقة والتلاعب .

١٦ ـ شعرت الوزارة بضرورة تعويد الشعب على الاقتصاد والتوفير ، فوضعت قانونا خولت فيه دوائر البريد في الوية والاقضية قبول ودائع الناس في « صناديق التوفير » لقاء فائدة سنوية لا بأس بها ، فقوبل هذا القانون بالتعضيد والاستحسان .

طريق الحج البري

قرر مجلس الوزراء في يوم ٢ شباط ١٩٣٥ السعي مع الحكومة العربية

السعودية للتوصل الى اتفاق يجعل « طريق الحج البري » صالحا للمرور ، قبل حلول موسم الحج في تلك السنة .

وطريق الحج البري هذا ، هو الطريق الذي كان معروفا منذ اجيال عديدة ، لكنه اهمل بسبب اضطراب الامن في البادية ، وعدم استطاعة الحكومة التركية من ضبطه ، وهو يبدأ من « النجف » وينتهي الى « المدينة المنورة » مارا بمدينة « حايل » وقد وفقت الحكومتان : العراقية والسعودية ، الى تعبيده وبسط ظلال الامن فيه فكان اقبال الحجاج عليه عظيما .

بين العراق والمملكة العربية السعودية

كان السيد علي جودت الايوبي ، من دعاة النهضة العربية ، وممن اشترك في « الثورة العربية الكبرى » وابلى في ميادينها بلاء محمودا ، فأراد ان يستغل وجوده في منصب رئاسة الوزراء فكتب الى الوزير السعودي في لندن الشيخ حافظ وهبه ، يعرب عن رغبته في عقد « معاهدة اخوة » بين العراق والمملكة العربية السعودية ، على ان تنضم اليمن اليها في الوقت المناسب فرحب الوزير السعودي بهذه الرغبة ولما زار بغداد ، قدم اليه السيد الايوبي اسس هذه المعاهدة ، فحملها هذا الى جلالة العاهل السعودي ، وبعث من هناك هذا الكتاب :

المملكة العربية السعودية   الرياض في ٢٨ شوال سنة ١٣٥٣

عزيزي صاحب الفخامة علي جودت بك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فاني ارجو للاخ الكريم الصحة والعافية والتوفيق في قضية العراق مع ايران ، وان العرب ليشاطرون العراق في قضيتهم ، ويعتبرون قضية العراق من قضاياهم .

اشكر الاخ على ما لقيت منه من رعاية أثناء اقامتي في بغداد ، وقد احببت ان يكون كتابي متضمنا الشكر والامل بالوصول الى اتفاقية صداقة واخوة وتحالف بين البلدين الشقيقين . يسرني ان أخبركم ان جلالة الملك عبد العزيز قد وافق على الاسس التي تضمنها مشروعكم الذي استلمته منكم في بغداد ، وقد ارسلت الى نوري باشا راينا مفصلا ، ومنه سترون ان وجهات النظر متقاربة جدا ، ولم يبق الا الخطوة الباقية وهو ارسال بعثة من قبلكم للحجاز لاتمام المشروع كما اتفقنا عليه . ولعل مارس القادم يكون يوما مشهودا للعرب يوضع فيه الاساس للاتحاد حقق الله الآمال .

هذا وتقبلوا فائق الاحترام   المخلص ــ حافظ وهبه

ولم تطل ايام « الوزارة الايوبية الاولى » ليتم عقد هذه المعاهدة ، فتم عقدها

في ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » في ١٠ المحرم ١٣٥٥ هـ وسننشر نصها في موضعه

حل المجلس النيابي

ذكرنا في خاتمة « الجزء الثالث » من هـذا الكتاب أن « الوزارة الكيلانية الثانية » رات ، بعد وفاة الملك فيصل الاول ، ان تحل المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الشوكتية » لتبدا بانتخاب مجلس جديد ؛ وان وجود السيد علي جودت في رئاسة الديوان الملكي ادى الى رفض هذا الطلب ، الامر الذي اسفر عن استقالة تلك الوزارة ، فلما دعي السيد علي جودت الى تأليف « الوزارة الجديدة في ٢٧ آب ١٩٣٤ م ، كانت باكورة اعمال وزارته انه استصدر الارادة الملكية الآتية بحل المجلس الذي كان قد عارض فكرة حله من قبل :

« رقم ٣٥٣

لما كانت الوزارة قد اعتزمت السير بالبلاد الى الامام ، لتأمين تقدمها ماديا وادبيا ؛ ولما كان ذلك يتوقف على اتخاذها خططا تتناسب مع اهمية الواجبات الملقاة عليها ، وحيث ان الوزارة تشعر بلزوم معرفة راي الامة عن لسان ممثليها ، الذين نتخبهم ، بعد ان اطلعت على منهاج الوزارة المعلن حول تلك الخطط المهمة ؛ فقد اصدرت ارادتي الملكية ؛ بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٣ واليوم الرابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٤ .

رئيس الوزراء ــ علي جودت **غازي**

وقد سألنا السيد علي جودت عن اسباب حله مجلس النواب ، عندما صارت الوزارة اليه ، على حين انه كان يعارض هذا الحل من قبل ؟ فأجاب بأن الظروف التي تقدمت بها « الوزارة الكيلانية الثانية » لحل مجلس النواب لم تكن ملائمة لان البلاد كانت مفجوعة بوفاة الملك فيصل الاول ، وأن هذه الظروف تبدلت عندما صارت الوزارة اليه ، وان مجلس الوزراء الذي كا هو يراسه ، كان شديد الرغبة في حل المجلس القائم فلم ير مناصا من اقرار رغبته .

كيف جرت الانتخابات الجديدة

لما كانت الاساليب التي اتبعت في انتخاب المجلس النيابي الجديد ، من اهم العوامل التي ادت الى فقدان الثقة بالحكومة ، والى امتشاق الحسام في وجه السلطة ، والى اثارة ما كانت تكنه نفوس رؤساء القبائل من بغض لبعضهم البعض ، راينا ان نتبسط في التحدث عنها بعض التبسط :

اصدرت « وزارة الداخلية » اوامرها الى متصرفي الالوية في ١٥ ايلول من عام ١٩٣٤ بالشروع في الانتخابات للمجلس النيابي الجديد ، فعلقت اسماء الذين يحق لهم الانتخاب من الوجهة القانونية ، ثم جاء دور انتخاب المنتخبين الثانويين ، فكان معظمهم من موظفي الحكومة ، وسعاة البلدية والمالية ، وممن كان مواليا للسلطة او مؤيدا لسياستها .

وحل اليوم السادس من شهر كانون الاول ١٩٣٤ م ، وهو اليوم المقرر للشروع في انتخاب النواب ، فكانت اسماؤهم قد ارسلت الى متصرفي الالوية بحسب الاصول .

حدثني السيد علوان الياسري : من زعماء الفرات الاوسط ، ان « متصرفية لواء الديوانية » لم تدع احدا من الثانويين في القضائين « ابو صخير والشامية » للتصويت الاعتيادي ، وانما اكتفت بالقاء اوراق بعددهم في صناديق الانتخاب كتبت عليها اسماء النواب الذين رشحتهم السلطة .

واخبرني الشيخ عبد الله الياسين ، احد رؤساء الفراف ان المنتخبين الثانويين لم يدعو الى انتخاب النواب ، وان الموظفين كانوا يقومون بعملية الانتخاب بدون علم احد من الاهلين .

وقص علي الزعيم القبلي الشيخ عبادي الحسين قصة عن هذا الانتخاب غريبة في بابها لم ار من الصواب ذكرها ، بعد ان ارتحل الراوي الى دار البقاء .
الموظفون ليتأكدوا من مطابقتها لقائمة الحكومة .

وشهدت (انا) في الحلة ــ حيث كنت مديرا للخزينة ــ مهازل تضحك الثكلى ؛ فقد كانت اوراق الثانويين لا تلقى في صناديق الانتخاب الا بعد ان يطلع عليها الموظفون ليتأكدوا في مطابقتها لقائمة الحكومة .

ولو رجعنا الى ص ١٣ من (محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٥) لوجدنا رئيس الوزارة يدافع عن هذه الاساليب بقوله :

« ان الاساليب التي اتبعت في الانتخابات ، هي نفس تلك الاساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة » اه (١) .

---

(١) حدثني رئيس الوزراء السيد علي جودت الايوبي في مساء يوم الاحد الموافق ٧ مارت ١٩٣٨ عن الانتخابات النيابية في العراق ، ودرجة تدخل الحكومة فيها فقال :

« الحق ان الحياة النيابية افسدت العراق لسببين : قانون انتخاب النواب ، وكثرة طلاب النيابات . اما من جهة قانون الانتخاب فانه اعطى للسلطة مجالا واسعا للتدخل فيه ، حتى ان النيابات كانت الى التعيين اقرب منها الى الانتخاب ، واما من جهة النيابات فانتم تعلمون ان عددها محدود ، في حين ان طلابها يتجاوزون الالفين ، فلو قام في البلاد مجلس تشريعي ، تمثل فيه الالوية ، لكان ذلك خيرا وابقى ، ولتخلصت الحكومة نفسها من انتقادات كلها محقة » .

وهذا صحيح . فقد أسهمت جميع الوزارات في افساد الانتخابات .

ولاجل ان تستر الوزارة عملها في هذه الانتخابات ، عمدت الى جعل الصحفيين نوابا في مجلسها ، فكان صاحب جريدة (البلاد) نائبا عن لواء البصرة ، وصاحب جريدة (العالم العربي) نائبا عن لواء الموصل ، وصاحب جريدة (الاستقلال) نائبا عن لواء الكوت ، فحرمت الحكومة الشعب بعملها هذا من السنته الناطقة .

على ان المهم في هذا الانتخاب ان القبائل لم تتمثل في هذا المجلس تمثيلا صحيحا (١) لأن الوزارة عمدت الى ترشيح صغار الشيوخ والسراكيل دون أن تنظر الى كبار الرؤساء لمجرد انتسابهم الى المعارضة ، وكانت النتيجة انقسام القبائل ، وتفرق كلمتهم ، والاستعانة بطبقة الافندية في بغداد لمناوءة سياسة الحكومة . وفيما يلي أسماء النواب الجدد :

لواء بغداد ـ علي جودت ، جميل المدفعي ، ياسين الهاشمي ، يوسف غنيمة ، محمد رضا الشبيبي ، فخري جميل ، عبد الهادي الجلبي ، احمد الداود ، هبة الدين الشهرستاني ، امين زكي « مفتش المعارف » ، ابراهيم حبيم ، الياهو العاني ، أحمد عزت الاعظمي .

لواء الدليم ـ ارشد العمري ، خميس الضاري ، علي السليمان ونجيب الراوي .

لواء كربلا ـ عثمان العلوان ، سعد صالح « سعد جريو » .

لواء الحلة ـ سلمان البراك، عداي الجريان، محمد عبد الحسين، سلمان الباجه‌جي، علوان الحاج سعدون .

لواء الديوانية ـ شعلان الظاهر ، داخل الشعلان ، الحاج رايح العطية ، الحاج ضيدان ، مظهر الحاج صكب ، آلحاج مرزوك العواد ، صادق البصام ، رشيد الخوجه ، علي رضا آلعسكري ، الحاج عبد الحسين الازري .

لواء المنتفق ـ عبد الغني الحاج حمادي ، محمد حسن حيدر ، خيون العبيد ، منشد الحبيب ، صالح جبر ، زامل المناع ، الحاج حسن الحمداني ، الحاج محمد البسام .

---

(١) « وكان يمتاز المجلس الجديد بعظم نسبة سكان المدن فيه ، وضعف التمثيل العشائري حيث استبعد بعض الشيوخ المتنفذين الذين كانت لهم نزعات حزبية خاصة لم يكن رئيس الوزراء يرضى عنها او يطمئن اليها » اهـ .

الاستاذ عبد الرحمن البزاز في كتابه (العراق من الاحتلال حتى الاستقلال) ص ٤٢

لواء البصرة ـ الشيخ صالح باش اعيان ، السيد حامد النقيب ، محمد زكي المحامي، عبد الرحمن النعمة ، عبود الملاك ، ابراهيم بجاري ، رفائيل بطي ، روبين بطاط ، عبد الله الخليل .

لواء العمارة ـ محمد العريبي ، شبيب المزبان ، ابراهيم الشابندر ، محمد النعمة .

لواء الكوت ـ أحمد حالت ، عبد الغفور البدري ، حامد الوادي ، يحيى الآلوسي .

لواء ديالى ـ عبد اللطيف ثنيان ، بهاء الدين الشيخ سعيد ، عز الدين النقيب ، توفيق برتو .

لواء كركوك ـ خليل زكي باشا ، جميل قيردار ، جميل بابان ، محمد أفندي .

لواء السليمانية ـ سيف الله خندان ، سعيد حقي ، محمد صالح ، صبري الحاج علي آغا .

لواء اربيل ـ جمال بابان ، سليمان فتاح ، ميران قادر بك ، احمد آغا ، علي الطوغرامجي .

لواء الموصل ـ سالم آل قاسم آغا ، جمال المفتي ، حازم شمدين آغا ، سعيد الحاج ثابت ، محمد صدقي المحامي ، رؤوف اللوس ، هبة الله المفتي ، يوسف الايوبي « شقيق رئيس الوزراء علي جودة الايوبي » ، سليم حسون ، ساسون سيمح ، عبد الله سلمان ، حميدي الفرحان باشا.

ومن طريف ما وصف به الذوات الذين اصبحوا نوابا في هذا المجلس ، مقطوعة للاستاذ اللغوي الكبير الشيخ محمد بهجت الاثري :

تلفق في بغداد مجلس امة ... كما لفق الثوب العتيق المرقع
تجمعت العاهات فيه فأعور ... دعي(١) واعمى(٢) ثم آخر اقرع(٣)
واعضب(٤) كالمبتور يقتاد اعرجا(٥) ... واشيب مشلول الدماغ(٦) واصلع(٧)
كتيبة اموات تجند للوغى ... ومجمع اشلاء يصول ويفزع
فيا قدرا يلهو ويعبث بالورى ... اعندك من هذه الاضاحيك ممتع ؟

---

(١) سعد جريو نائب لواء كربلا .
(٢) هبة الدين الشهرستاني نائب لواء بغداد .
(٣) محمد عبد الحسين الكاظمي نائب لواء الحلة .
(٤) عبد الغفور البدري نائب لواء الكوت .
(٥) عداي الجريان نائب لواء الحلة .
(٦) توفيق برتو نائب لواء كركوك .
(٧) يوسف الايوبي ـ شقيق علي جودت الايوبي رئيس الوزراء ـ نائب لواء الموصل .

افتتاح المجلس الجديد

كان يوم السبت الموافق ٢٢ رمضان ١٢٥٣ و ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤ موعد افتتاح الاجتماع الاعتيادي الاول للمجلس النيابي في دورته الانتخابية الخامسة ، فقصد الملك بناية البرلمان ، وافتتح الاجتماع بحسب المراسيم المعتادة حيث القى خطاب العرش الذي اعدته الوزارة فكان موجزا ، وبعد الفراغ من القائه ، انتخب النواب السيد رشيد الخوجه رئيسا لمجلسهم ، وانتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لهم ، وهذا هو :

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم في أعمالكم كل خير وتوفيق .

تعلمون حضراتكم ان الوزارة الحاضرة قد اعتزمت السير بشؤون البلاد وفق خطط خاصة اتخذتها لتأمين تقدمها ماديا وادبيا ، لذلك رأت من الضروري مراجعة الامة لتقف على رأيها حول تلك الخطط فحلت مجلس النواب ، وباشرت بالانتخابات الجديدة ، وقد اسفرت النتيجة عن فوزكم ، ولنا وطيد الامل بأنكم ستحققون هذه الثقة ، التي وضعتها الامة بكم على أحسن طريقة .

ايها السادة : من بواعث الغبطة والارتياح ان صلاتنا مع الدول الاجنبية مستمرة بصورة ودية للغاية . وان حكومتنا باذلة كل ما في وسعها لتعزيز هذه الصلات وتنميتها ، كما انها ساعية ــ بكل اهتمام ــ لحسم المسائل الخارجية المعلقة، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وقد اصبح الامل وطيدا بالتوصل الى النتائج المرضية في هذا الباب . اما مراجعة العراق عصبة الامم حول موقف جارتنا ايران ، تجاه قضية الحدود ، فلم يقصد بها سوى توطيد العلاقات الودية بين البلادين ، وذلك بايجاد حل لهذا الاختلاف ، الذي طال امده ، والذي يستند حق العراق فيه الى وثائق معتبرة . على أن المجال لم يزل واسعا لتسوية هذه المسألة بين الدولتين مباشرة فيما اذا رغبت جارتنا العزيزة في ذلك .

ان الجهود لتهيئة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي ــ بصورة تتناسب مع ما تستلزمه حالة البلاد ــ سائرة سيرا حثيثا، كما ان الاهتمام شديد لتقوية وسائل الامن والادارة ، وتحسينها على الوجه المطلوب .

ولقد نال امر الصحة العامة وتحسين حالتها قسطا كبيرا من العناية ، وليس

الامر بأقل من ذلك في شؤون الدولة الاخرى . ويسرني ان أقول انه قد صرفت مساع جمة لتثبيت وضع الدولة المالي على أسس سليمة واقتصادية ، ولانماء ثروة البلاد ، وايجاد مؤسسات مالية هامة ، تساعد على ترفيه حالة الشعب ، وسترفع الى مجلسكم الموقر اللوائح القانونية في هذا الشأن في القريب العاجل . كما ان حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة ـ التي رفعت الى مجلسكم في هذا اليوم ـ وفي لائحة قانون تعديل قانون الاعمال العمرانية الرئيسية ، التي هي قيد الاحضار الآن ، ما يعبر عن المشاريع والتدابير الجديدة ، المراد اتخاذها للسير بالبلاد الى الامام .

لقد ابرمت مقاولة مشروع سدة الكوت والغراف ، وبوشر فعلا بأعماله . كما إن حكومتنا قررت القيام بمشروعي جدولي الحويجة والاسحاقي . وان الهمة مبذولة لتطبيق منهاج الاعمال العمرانية كما ان التدابير المقتضية لذلك سائرة سيرا حثيثا ومنتظما .

ان حكومتنا ساعية لتنفيذ الطرق المؤمنة لتوزيع العدل بانتظام بين افراد الشعب ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وبسن قوانين جديدة تقوم مقام القوانين الحالية ، وتكون متمشية مع روح التطور الحاضر ، وحاجات الشعب .

هذا وان حكومتنا منذ تسلمها زمام المسؤولية ، لم تأل جهدا في سبيل رفع مستوى الثقافة العامة ، ولا سيما تكثير المدارس الاولية ، وتوسيع الدراسة الصناعية ، وان العمل جار لوضع منهاج للمعارف ، تطبق مواده خلال سنوات معينة ، ويتضمن الاصلاحات التي تحتاجها البلاد من هذه الناحية ، وسترفع حكومتنا الى حضراتكم ـ في هذا الاجتماع ـ لائحة قانون جديدة للمعارف تؤمن الغايات المنشودة .

اننا واثقون بأنكم ستعالجون هذه الامور ، وامثالها ، مما ستعرضه حكومتنا على مجلسكم بكل دراية وحكمة ، كما اننا ندعو الله تعالى ان يوفقكم ويكلل اعمالكم بالنجاح التام اهـ (١) .

المناقشة حول الجواب على خطاب العرش
ـ في مجلس النواب ـ

اباحت التقاليد الدستورية في الحكومات الديمقراطية ، حرية التبسط في

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٤ ص ١ (الدورة الانتخابية الخامسة) .

الكلام ، ولا سيما عند المذاكرة على خطاب العرش ، وعند المذاكرة على الميزانية العامة . ولما شرع النواب في المذاكرة على هذا الخطاب في ٣ كانون الثاني ١٩٢٥م ، وجهت الى الوزارة انتقادات هذا بعضها :

قال الشيخ محمد رضا الشبيبي نائب بغداد :

« يوجد في البلاد العزيزة تذمر واستياء عظيم ، ناشىء عن اسباب وعوامل كثيرة ، من جملتها هذا الاهمال ، وهذا التساهل في تطبيق احكام القوانين ، وهناك قانون آخر نافذ في البلاد ، مع الاسف ، وهو قانون الصنيعة والمحسوبية ، وتوجد ايضا اشياء كثيرة من هذا القبيل ، وكنت اود أن أرى في خطاب العرش أشياء تدل على سير التهذيب من قبل الحكومة ، وملاحظتها لهذه القضية . سادتي جرى على لساني ذكر الاستياء والتذمر .. في جميع طبقات الامة ، وقد عرضت أن التساهل وعدم احترام القوانين ، وانتهاك حرمتها ، هو الذي سبب الاستياء والتذمر » (١) .

وقال ياسين الهاشمي نائب بغداد :

« سادتي تعلمون ان السبب الرئيسي في الفشل الذي حصل بنتيجة هذه الانتخابات ، هو اننا نؤلف الوزارات بدون ترو ، وبصورة مستعجلة ، وبقصد املاء الكراسي فقط ، واننا قد جعلنا هذه الكراسي محلات لاجراء تجارب على حساب الامة ، في حين أن هذه الكراسي جعلت للرجال الذين عرفوا في خططهم ، وسلوكهم ، ومبادئهم ، واستخرجت خلاصة أعمالهم ، لا أن يجعلوها محلا للتجارب على حساب الامة ، لان في ذلك ضياعا للوقت ، والمال . فما دمنا سادتي نسير على هذا الشكل في تأليف الوزارات ، ونجمع بين المبادىء المختلفة ، ونستعجل في أمورنا ، ولا نحترم مبدءا ، او منهجا ، فأمورنا كلها تسير على هذا الاساس » (٢) .

وقال نائب البصرة محمد زكي :

« اسمحوا لي أن أقول أن تصرفات بعض المسؤولين اصبحت مضرة بمصلحة الدولة ، وهذا ما أرجو من الوزارة ان تلاحظه ، وان تعطي حدا لمثل هذه الأمور»(٣) .

وقد رد رئيس الوزراء ، السيد علي جودت على هذه الملاحظات وعلى غيرها بقوله :

---

(١) ص ٩ من المصدر نفسه .

(٢) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٠ ــ ١١

(٣) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٣ ــ ١٤

« أرد على كلام النائب المحترم رضا الشبيبي حيث قال : ان الاستياء عام ؛ وان القوانين اهملت ، وان حرمتها انتهكت ، فأنا لا افهم هذه الكلمات العامة ، اذ في الحقيقة لو وقع شيء من هذا القبيل ، لماذا لم يكلف نفسه ويأتي بدليل ، ويقول ان الاستياء العام موجود في المحل الفلاني ، بسبب كذا ، او ان القوانين الفلانية انتهكت حرمتها واهملت ، حتى ان الحكومة اذا لم تقم بواجبها فحينئذ له الحق ان يشتكي في مجلس النواب » اه (١) .

ورد وزير المالية يوسف غنيمة ، على أقوال المعارضة بقوله :

« اما املاء الكراسي فكنت حقيقة أرغب ان لا يتطرق النائب المحترم الى مس الرجال الذين كثيرا ما اشتركوا مع حضرته في الحكم ، وهو من الذين سبقت لهم اختبارات في حياة الدولة » (٢) .

واخيرا وضعت الصيغة النهائية لجواب المجلس على خطاب العرش فقبلت وهذا نصها :

يا صاحب الجلالة

ان مجلسنا يشكر جلالتكم على افتتاحه للاجتماع الاعتيادي ، في دورته الخامسة ، وعلى ما لاقاه من الترحيب من لدن جلالتكم ، ويقدر الجهود المبذولة في سبيل تقدم البلاد ، ويؤمل حسم قضية الحدود مع جارتنا ايران وفق ما تقتضيه مصلحة العراق ، المستند في حقه على الوثائق المعتبرة ، وتحقيق أمنية جلالتكم بتوطيد العلاقات الودية بين البلادين ، ودوامها ، ويدعو الله أن يوفقه لتأييد ثقة الامة فيه تحت ظل عرشكم المفدى اه .

في مجلس الاعيان

اعتادت كل وزارة تربعت على كراسي المسؤولية - تقريبا - ان تحل المجلس النيابي القائم ، لتأتي بمجلس جديد يؤيدها في سياستها ، وييسر لها امرار لوائحها القانونية . وكانت الحجة العامة لهذا الحل « فقدان التوازن بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية » .

ويتناول هذا المجلد من كتابنا البحث عن ست وزارات حلت ثلاث وزارات

---

(١) ص ١٥ من المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه ص ١٢ .

منها ثلاثة مجالس نيابية . اما الوزارات المدفعية الاولى ، والثانية ، والثالثة ، فتعد من متممات « الوزارة الايوبية الاولى » ولهذا فانها لم تحل المجلس النيابي الذي جاءت به تلك الوزارة ، كما انها لم تحل المجلس الذي جاءت به « الوزارة الشوكتية » لبعض الاسباب .

وقد نتج عن حل المجالس النيابية على هذه الصورة أمران خطيران ، أولهما اضطرار معظم النواب لمسايرة السلطة فلا يجرأ نائب ما على مخالفتها ، وثانيهما تبلبل الافكار العامة ، وعدم اهتمام الحكومة بهيمنة المجالس ، الامر الذي ادى الى ان تكون المجالس النيابية من الضعف بمكان .

اما في « مجلس الاعيان » فنظرا الى ان مدة العينية فيه ثمان سنوات ، تتخللها « قرعة » في كل اربع سنوات مرة ، وتتناول هذه القرعة نصف أعضاء المجلس فلا يفصل العين ، ولا يحل مجلس الاعيان ، ولا يتأثر بالوزارات القائمة ، فقد كانت المعارضة فيه اقوى مما هي في « مجلس النواب » اي ان فكرة محاسبة المسؤولين انتقلت من « النواب » الى « الاعيان » وقد اعد مجلس الاعيان جوآبا خطيرا على خطاب العرش كان أشبه بقنبلة انفجرت في وجه الوزارة القائمة . وقد مهد الاعيان لهذا الجواب كلاما قاسيا هذا بعضه :

قال مقرر لجنة الجواب على خطاب العرش . السيد رشيد عالي الكيلاني :

« ان لجنة الجواب على خطاب العرش تقدمت بهذا الجواب ، بعد ان رات ان في استطاعة مجلس الاعيان المحترم ان يبدي كل ما يراه من أمور مخلة بأحكام الدستور ، ومخالفة لاحكام القوانين ، ومن امور تهتك حريات ابناء البلاد ، وتعبث بحقوقهم الدستورية ، المصرح بها في القوانين الاخرى ... لا ادري لماذا يضيق صدر المسؤولين اذا تقدم مجلس الاعيان وشرح الاحوال التي يتشكى منها ابناء الشعب ، اذا استثنينا من يلوذون بالمسؤولين ، الذين يقولون لنا أن الامور سائرة في طريق الاصلاح والعدل والامن ، اكثر من اي وقت آخر . لا مع الاسف ، الأمور سائرة الى ما هو اردأ ، سائرة الى ما يتذمر منه الشعب ويستاء . اذ للبلاد حرياتها المصونة في الدستور ، ولها حقوقها المعلومة ، ومن جملتها الحقوق الانتخابية . انـا لا اعلم ، ونتائج الانتخابات امامنا ، كيف يجرأ المسؤولون على القول بأن البلاد لم تحرم من حقوقها الانتخابية ، وها قد اتي بأناس في هذه الانتخابات بعيدين عن الاحكام القانونية ، وانما اوتي بهم بتأثير العلائق الخاصة ، والقرابة ، والنسبة ، من غير تطبيق ونظر للاحكام القانونية ... ان الشعب وصل الى حالة الياس وهذه الحالة خطرة وغير محمودة في حياة الامم . لم يسبق ان لواءا كاملا بطوله ، وعرضه ، ومن عشائره ، وساكني مدنه ، لم يفسح له المجال لان ينتخب آحدا من ابنائه حتى يستطيع ان يعبر عن حاجاته واحواله المختصة به » (١) .

---

(١) مذكرات مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٤/٢٥ ص ١٢

وقال العين السيد محسن أبو طبيخ :

« اما ما تطرق اليه الجواب على خطاب العرش من ان الانتخابات جرت على اساليب خاصة فانا اعتقد ان ذلك معلوم ، ولكني اجل لساني عن ذكرها بصورة واضحة ، واذا شاءت الحكومة ذكرناها لها » (١) .

وقال العين مولود مخلص :

« اما ما يختص بالاساليب والاستياء ، فان مجلس الاعيان لا يمكنه ان يتهم ويحاسب الوزارة على اعمالها ان اتت بشيء مخالف للقوانين ، بل أن ذلك من صلاحية مجلس النواب ، فهو الذي يتهم الوزارة ، وهو الذي يحاسبها على اعمالها، ومجلس الاعيان يؤلف المحكمة العليا للمحاكمة ، ولكن بعد أن راينا أن كل وزير يأتي الى الحكم ويعمل ما يشاء ، ولم نر محاسبا من مجلس النواب ، والراي العام ، لذا اصبحنا مضطرين بعد ان بلغ السيل الزبى ، ان نقول لرئيس الدولة الاعلى الذي يأمر بتأليف الوزارات « اوقف الوزارة عند حدها » واظن ان الاخوان كلهم يعذروننا على هذا » (٢) .

وقد رد السيد جميل المدفعي وزير الدفاع ، على اقوال بعض الاعيان المدرجة اعلاه بقوله :

« من السهل جدا ان يتكلم المرء كثيرا ، وان يكتب اجوبة طويلة عريضة ؛ ولكن يجب ان تكون الكلمات مبنية على اساس ، ومقترنة بحقائق ... أما القول بأن هناك لواء واحد لم يخرج احد من رؤسائه ، وابنائه ، ليمثله في المجلس ، فذلك أمر يعود الى المنتخبين الثانويين ، الذين لم يريدوا ان ينتخبوا احداً من بينهم ، ولا تقع مسؤوليته على الحكومة ... والعضو في مجلس الاعيان يجب أن يكون مثلا للرزانة والمتانة ، وارجو مع احترامي للاقلية الضئيلة في مجلس الاعيان ، ان يتورعوا وان يكونوا رزينين ، صبورين ، وقورين ، وان لا يخرجوا عن المألوف » (٣) .

وقال رئيس الوزراء السيد علي جودت :

« اذا كانت هناك مناقشات حول الميزانية او غيرها من اللوائح ، فالمجال واسع للكلام ، ثم ليس من الاصول ان يكون الجواب على خطاب العرش عشرين او ثلاثين صفحة . وردت في الجواب على خطاب العرش عبارة وهي « لقد تم انتخاب مجلس

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٤/٣٥ ص ١١

(٢) المصدر نفسه ص ١١ (٣) المصدر نفسه ص ١٣ ــ ١٤

النواب الحاضر على الاساليب الخاصة المعلومة » انا لا اعرف ما هو المقصود من الاساليب الخاصة المعلومة ، الانتخابات اعلنت بارادة ملكية ، وجرت وفق الاصول ، فمن الذي حبس ، او بسط ،او اهين ؟ اذا كانت هناك امور من هذا القبيل وقعت فلماذا لم يتقدم أحد بشكاية ؟ » (١) .

وقال وزير العدلية السيد جمال بابان :

« الاساوب الذي اتبعته الحكومة الحاضرة « في الانتخابات » كان عين الاساليب التي اتبعتها الحكومات السابقة . فاذا كان هذا الاسلوب غير صحيح ، وغير قانوني ، فجميع الاساليب التي اتبعت في المجالس السابقة يجب ان تعتبر غير قانونية » (٢) .

ولما كثر الجدل حول الجواب على خطاب العرش ، اقترح العين مولود مخلص الاكتفاء بالمذاكرة فقبل اقتراحه ، ووافق المجلس على صيغة الجواب الذي اعدته اللجنة وهذا نصه :

جواب مجلس الاعيان

يا صاحب الجلالة !

ان المجلس الذي هو الرمز البارز للحقوق الدستورية ، التي حصل عليها الشعب بعد جهاد طويل ، والتي لا يفتأ اعضاء المجلس يعززون جانبها بالتأييد والتوثيق بالايمان الخالصة ، تبعا لليمين التي تفضلتم بها جلالتكم للامة امام مجلسها ، ان هذا المجلس ليشكر المولى عز وجل على ما اولاه من نعمة الافتتاح بيد جلالتكم ، ولا يسعه في هذا المقام الا ان يستأذن جلالتكم في ابداء بعض الملاحظات في هذا الشأن .

١ ــ ان الدستور صريح في ان مجلس النواب لا يحل الا لأسباب معينة وجلية. والى هذا اشارت المادة (٤٠) منه بأنه اذا حل المجلس ، لا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك السبب .

ولم يجد المجلس سببا مقنعا لاقدام الوزارة الحاضرة على حل المجلس النيابي في الظروف التي تشكلت فيها . اما دعوى الوزارة بانها « قد اعتزمت السير في شؤون البلاد وفق خطط خاصة اتخذتها لتأمين تقدمها ماديا وادبيا . . » فلا يمكن ان تنهض سببا للحل لأنها :

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٤/٢٥ ص ١٢

(٢) المصدر نفسه ص ٨

(أ) لم تعلن تلك الخطط الخاصة للشعب لكي يدور الاستفتاء حولها ، كما يجري عليه العمل في اي بلد دستوري .

(ب) واذا كانت الوزارة تعني بالخطط الخاصة ما جاء في منهاجها ، الذي اذاعته على اثر تأليفها ، فان ذلك المنهاج لم يشتمل على شيء جديد ، غير ما اشتمل عليه منهاج الوزارة السابقة ، الذي وافق عليه المجلس النيابي السابق ، والذي لا يخرج بجوهره عن منهاج الوزارة الحاضرة .

فلهذه الملحوظات لم ير المجلس ان الحل الواقع كان منطبقا كل الانطباق على روح الدستور .

٢ ــ لقد تم انتخاب مجلس النواب الحاضر على الاساليب الخاصة المعلومة . وكان مجلس الاعيان قوي الرغبة في ان تتم هذه الانتخابات على وجه يكون اشد قربا من التمثيل الذي ترغب فيه الامة ، وان يكون بعيدا كل البعد عن كل الاعتبارات التي لا ترتبط بالغايات العامة مباشرة .

٣ ــ كما ان المجلس شديد الرجاء في أن يكون في جملة (الاسس السليمة) التي صرفت الوزارة مساعي جمة لتثبيت وضع الدولة عليها ــ الابتعاد من كثرة التحوير ، والتغيير في ارقام الميزانية العامة ، واجتناب عدم الاستقرار في امر التوظيف : من الالغاء ، والاحداث ، والادماج ثم الافراز ، وتبديل الاسماء ، مع بقاء المسميات ، مما لا يخفى اثره في وضع الدولة .

٤ ــ وان المجلس ليرتاح للسياسة الخارجية المبنية على استمرار الصلات الودية مع الدول الاجنبية ، وهو وطيد الامل في حل الاختلاف بيننا وبين الجارة العزيزة ايران ، على وجه يكفل حقوق البلاد الصريحة ، ويعزز الروابط الودية بين البلادين .

وبالختام فاننا ندعو الله تعالى ان يحفظ جلالتكم ، ويؤيد بالدستور ملككم ، وان يحقق للبلاد كل ما تصبو اليه من السعادة في ظل عرش جلالتكم المفدى يا صاحب الجلالة الملك المعظم (١) .

الشعب يؤيد الاعيان

ما كادت « الالوية » تقف على نص جواب مجلس الاعيان على « خطاب العرش»

---

(١) محاضر « مجلس الاعيان » الاجتماع الاعتيادي العاشر ص ٦

حتى اخذت برقيات التأييد تترى من كل لواء . وأراد المحامون ان يقيموا حفلة تكريمية للاعيان الذين وقفوا هذا الموقف فلم تأذن السلطة لهم ، فقرروا أن يتحدوا السلطة بدعوى ان ليس في قانون الاجتماع ما يحول دون ذلك ، وعينوا دار « المحامي عوني النقشلي » محلا للاجتماع ، ووزعوا بطاقات الدعوى على كثير من رجال البلد ، فهددت السلطة باستعمال القوة لمنع من يحضر الاجتماع . ولكن على الرغم من هذا التهديد ، حضر لفيف من المحامين الى المحل المذكور ، ولما اقبل السيد رشيد عالي ، احد اقطاب المعارضة ، منعته الشرطة المسلحة ، التي كانت تحيط بدار النقشلي من الدخول الى الدار ، فأبى ان يمتثل امر المنع ، مدعيا انه غير قانوني ، وانه ليس في استطاعته ان يخضع الى اي امر غير قانوني ، فسحبته الشرطة وهددته بالسلاح ، ولكنه قاومها بشدة ، وحصل بين الطرفين جذب ودفع ، اسفر عن دخول « السيد الكيلاني » الى محل الاجتماع ، على الرغم من مقاومة الشرطة له . ولما اقبل السادة : توفيق السويدي ، ومحمد زكي ، ونصرت الفارسي ، وغيرهم ، عاملتهم الشرطة بما عاملت به السيد الكيلاني ، وأرجعتهم الى بيوتهم ، ثم ما لبثت ان اوقفت بعض المحامين القائمين بعقد هذا الاجتماع ، فثار ثائر زملائهم واحتجوا لدى جلالة الملك بالبرقية التالية :

صاحب الجلالة الملك المعظم

النظام في المملكة هو المحور الذي تدور عليه سلامة الدولة ، فتنشأ من ذلك الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب ، وهي عين الطريقة الديمقراطية التي يشار اليها في دساتير الامم بعبارات مختلفة ، ولا يحصل ذلك النظام ما لم تحترم القوانين الموضوعة في البلاد ، وخاصة من جانب الحكومة التي من واجباتها الزام الناس كافة باحترام القوانين وتطبيقها ، ومن خالف ذلك تنزل به العقوبة الشديدة ، ليتم الهناء، وتحصل السعادة المقصودة من تأسيس الحكومات . ولكن بالرغم من ذلك فان جماعة من المحامين ارادوا اظهار شعورهم نحو ما قام به مجلس الاعيان ، باحتفال يقيمونه لاعضائه المحترمين ، فمنعتهم الحكومة دون مبرر قانوني ، لان قانون الاجتماع لم يخول الحكومة هذا المنع .

لهذا نتقدم الى جلالتكم محتجين على تصرف الحكومة المخالف للقوانين ، بالاضافة الى اعمالها السابقة التي تغاير الدستور ، مسترحمين اعطاء نهاية لامثال هذه المخالفات الدستورية المقيدة لحرية الشعب التي حصل عليها بدمائه . ولصاحب الجلالة الامر ا هـ (١) .

اما السويدي « توفيق » وصحبه الذين منعوا من حضور هذا الاجتماع ، فقد راجعوا الملك بهذه العريضة :

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد ٨٤٤

بغداد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٥

صاحب الجلالة الملك المعظم

كان لفيف من المحامين قد دعى جماعة من اهل البلاد للاجتماع في محل مسقوف ومسور لينظروا معهم في حالة البلاد الحاضرة ، وكنا ممن تلقى دعوة الحضور للاجتماع . ولما حضرنا المحل المذكور وجدناه محاطا بقوة الشرطة المسلحة ، وموصد الابواب ، فاستغربنا ذلك لعلمنا بأن اجتماعا كهذا كان قانونيا ، كما كان ضروريا يحتمه ما آلت اليه البلاد من مصير ، وعندما هممنا للدخول ، منعتنا الشرطة وحالت دون استعمال اقدس حق ضمنه الدستور ، وهو حق ابناء الوطن في الاجتماع والمداولة في شؤون بلادهم ضمن حدود القانون . لذلك – بصفتنا الشخصية وباسم المدعوين – نرفع احتجاجنا على ما اتخذته الحكومة من اجراءات منافية للقانون ، ومضرة بالحرمات المحمية بالدستور .

عبد الاله محمد زكي جميل الوادي نصرة الفارسي توفيق السويدي (١)

والى جانب هذا الاحتجاج الخطي ، طير القائمون بالاجتماع هذه البرقية :

جلالة الملك المعظم

اقمنا اجتماعا قانونيا لمعالجة الوضع الحاضر ، فمنعته الحكومة بالقوة المسلحة ، خلافا لقانون الاجتماعات . دخلت الشرطة دار الاجتماع المسورة . اوقفت ابرياء . اهانت الناس خلافا للقانون الاساسي والقوانين الاخرى . لم تحترم صيانة الاعيان والنواب فمزقتها ، ولا كرامة رؤساء الوزارات والوزراء السابقين والاشراف . نسترحم انهاء المخالفات القانونية والدستورية .

١٩٣٥/١/١٩

عوني النقشلي قاسم العلوي داود السعدي رشيد الصوفي كمال السنوي علي محمود (٢)

هل كان المنع قانونيا ؟

اعطى المحامون صورة من البرقية التي رفعوها الى الملك غازي الى رئاسة

---

(١) و (٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق : المحفظة ب /٢/١ لسنة ١٩٣٢ – ١٩٣٧ .

مجلس النواب ، واخرى الى رئاسة مجلس الاعيان ؛ ولما كانت المعارضة في « مجلس الاعيان » اقوى منها في « مجلس النواب » ـ كما قدمنا ـ فقد احيلت البرقية الى « لجنة المعارف والعرائض » في المجلس المذكور لتتخذ فيها قرارها ؛ وقد وضعت اللجنة المذكورة قرارا خطيرا تقرر ان يناقشه « مجلس الاعيان » في جلسة ٩ شباط ١٩٣٥ ، فطلب وزير الدفاع ان تكون هذه الجلسة سرية ، نعارضه تعض الاعيان ، فصرح رئيس الوزراء ان الوزير ان يطلب عقد اية جلسة سرية اذا راى لزوما لذلك ، وانه يوافق على طلب وزير الدفاع المتضمن جعل الجلسة سرية ، لهذا لم يتسن لنا الحصول على ما دار في هذه الجلسة ، ولا نشر شيء عما اشيع بصددها .

المحامون يستأنفون نشاطهم

قرر المحامون استئناف نشاطهم ، فدعوا الى اجتماع عام يعقد في يوم ٨ شباط ١٩٣٥ ، لتعالج فيه قضية البلاد العامة ، وقدموا بيانا الى « وزارة الداخلية » و آخر الى « متصرفية لواء بغداد » حسبما نص عليه « قانون الاجتماعات » ولكن سرعان ما قررت السلطة منع هذا الاجتماع بالقوة فوجهت الى القائمين به هذا الكتاب :

اشارة الى بيانكم المؤرخ ٥ ـ ٢ ـ ١٩٣٥ الموقع عليه مشتركا من قبلكم ، والمرسلة صورته الى هذه المتصرفية ، حول عزمكم عقد اجتماع في دار المحامي رشيد افندي الصوفي بعد ظهر الجمعة ٨ شباط ١٩٣٥ .

فجوابا على بيانكم المذكور نخبركم بان الحكومة لا توافق ، بصورة نهائية ، على ان يكون الاجتماع في دار تقع على طريق عامة ، تكون عادة مزدحمة بالمارين والعابرين في كل آن ، وانما يمكنكم عقد الاجتماع في دار تقع على احدى الطرق الفرعية ، او الواقعة باطراف البلد : كالكرادة والصليخ . اما اذا اصريتم على عقد هذا الاجتماع، بخلاف الطريقة المبينة اعلاه ، فسيكون للحكومة ملء الحق بمنعكم عن عقد الاجتماع بالقوة .

متصرف لواء بغداد — عبد الرزاق حلمي

وكانت الجماهير قررت المجيء الى العاصمة ، للاشتراك في هذا الاجتماع ، فأذاعت « دائرة المطبوعات » بيانا بمآل هذا الكتاب فعدل الاهلون عن المضي في عزمهم .

حزب الوحدة الوطنية

اسست « الوزارة الايوبية » حزبا سياسيا لها ـ كما فعلت معظم الوزارات ـ

سمته (حزب الوحدة الوطنية) واذاعت بيانا مغربا بالاسباب الداعية لتأليف الحزب هـذا نصه :

« اجتازت المملكة العراقية اطوارا عديدة ، منذ ما دخلت حظيرة عصبة الامم ، واعلن استقلالها العتيد ، وبينما هي كانت ماضية في تنظيم صفوفهـا لمواصلة السير الى الامام ، فجعت بفقد باني مجدها الملك فيصل الاول ، الذي كان ينير لها الطريق، ويقودها الى الهدف الاسمى . ولما اعتلى العرش الملـك غازي الاول في تلك الظروف الاليمة ، التي كادت في خلالها البلاد تضل طريقها القويم ، لفداحة الخطب ، وهـول المصاب ، تضافرت الايدي العاملة على التعاضد والتعاون ، بمقدار ما سمحت بـه الظروف والاحوال، وكان طبيعيا أن تقع تبدلات وزارية بغية ايجاد اتجاه سياسي معين، ووضع متين يكفل المضي في التقدم والارتقاء ، ولكن تلك التبدلات الوزارية لم تخـل من دلالة على عدم الاستقرار ، بحيث حالت دون ظهور الوحدة بمظهرها الكامل فـي العمل المطلوب بشكل رائع ، فقد اثبتت التجارب في هاتيـك التبدلات ان الاستقرار الذي تفتقر اليه الامة ، لا يتأتى الا عن ضم الصفوف وتوحيد الكلمـة ، وتضامـن الاحزاب والهيئات ، ونبذ الاختلافات والتطاحن جانبا . وعلى ضوء هـذه الفكـرة الوطنية البحت ، المستمدة من آخر وصية ثمينة اسداها الراحـل العظيم في ساعته الاخيرة الى الامة والبلاد ، حل مجلس النواب القائم ، واتجهت الفكرة الى وضع خطة قوية لتكوين الاتحاد المنشود ، وللسير بالبلاد الى الامام ، بخطوات متزنة متتابعة لا يعتورها الرجوع والتقهقر .

وقد وضعت المناهج والخطط المختلفة ، وحاجيات المملكـة وواجباتها ، نصب الاعين ، ومحل الاعتبار ، وشرع في انشاء حزب سياسي موحد ، يؤلف بين الاحزاب، وقد حوى منهاجه افضل واهم ما احتوته المناهج الكافلة لحياة البلاد واستقرارها ، وضمان تقدمها ورقيها المستمر . فأطلق عليه اسم (حزب الوحدة الوطنية) وبهـذا الاعتبار تتشرف الهيئة المؤسـسة بأن تدعو — ورائدها الاخلاص للوطن المفـدى — ابناء الامة على اختلاف احزابهم . ونزعاتهم ، وعناصرهم ، وطبقاتهم ، الى تأييد هذه الوحدة ، والى توطيد الاتحاد والتعاضد ، للنهوض بالبلاد الـى اوج رفيع ، ووضع سياستها الوطنية ونهضتها العامة على اساس ثابت ، وقرار مكين واللـه ولـي التوفيق — ا هـ .

لم ينخرط في (حزب الوحدة الوطنية) اي حزب سياسي آخر قائم في البلاد، فقد بقي (حزب الاخاء) يزاول اعماله منفردا ، وكذلك كان (الحزب الوطني) . اما (حزب العهد) الذي الفه نوري السعيد فكـان يترقب الفرص لاستئناف نشاطه عندما تصير الوزارة اليه .

نعم لا ننكر ان هناك جماعة من النواب اعتادت ان تتنقل من حزب لآخر ، كلما صارت الوزارة الى احدها . ولا غرو في ذلك فالناس في كل امة وفي كـل عصر يتبعون

القوة لأنهم يحسبون ان الحق يدعمها كما تدعمه ، وقد لقي (حزب الوحدة الوطنية) عطف النواب الجدد فساندوه وأمدوه بالمال الكافي فلما افل نجم « الوزارة الايوبية » بقي الحزب اسما بلا مسمى ، وهذا هو منهاج الحزب المذكور :

المنهاج الاساسي لحزب الوحدة الوطنية

تألف في بغداد حزب سياسي باسم (حزب الوحدة الوطنية) وصيغ منهاجه من المواد الآتية :

١ ــ توطيد قواعد استقلال العراق التام ، واحاطته بكل المقومات والمظاهر ، وتقوية عناصره المادية والادبية .

٢ ــ توثيق أواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والاهتمام بانمائها ، ومواصلة السعي الحثيث لحسم جميع المسائل الخارجية ، طبقا لما تقتضيه مصالح البلاد وحقوقها .

٣ ــ المثابرة على اعداد المعدات الكافلة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وانشاء جيش قوي يتناسب وحاجيات البلاد الحيوية .

٤ ــ تقوية شعور التضامن ، والتضحية ، والاخلاص ، بين أبناء الشعب ، وتعزيز الروح الوطني بمختلف الوسائل والسبل .

٥ ــ العمل على المزيد من تحسين وسائل الامن ، ورفع مستوى الادارة ، وانماء الشعور الوطني ، وتثقيف الامة بالاساليب العصرية بأوسع مقياس ، ووضع خطة تكفل تطبيق التعليم الابتدائي الالزامي في بضع سنوات ، وتوسيع الدراسة الصناعية والفنية ، والعناية بصحة طبقات الامة ورفاهيتها من كل الوجوه .

٦ ــ وضع سياسة الدولة المالية ، والاقتصادية ، على أسس قويمة محكمة ، واحياء مرافق البلاد بتنفيذ مختلف المشروعات العمرانية والاقتصادية المثمرة ، وانشاء مؤسسات مالية لصيانة الثروة العامة ، وانمائها بأحدث الطرائق والاساليب

٧ ــ اتباع سياسة راسخة في تشجيع الحرف والصناعات الوطنية ، وتوسيع نطاقها ومعاونتها وحمايتها ، وتأليف نقابات زراعية وصناعية وجماعات تعاونية على احدث طريقة عصرية ، وبذل المجهودات لايجاد اسواق خارجية ملائمة لتصريف المحصولات الوطنية ، والعناية التامة بتحسين انواعها وتخفيض كلفة الانتاج واجور النقل في الداخل والخارج .

٨ ــ يقرر الحزب في نهاية كل اجتماع سنوي يعقده منهاجا مفصلا للوسائل

التي اتخذها ، او سيتخذها ، لتنفيذ مواد المنهاج . كما انه يذيع عند الحاجة ومن وقت الى آخر ما يراه لازما وضروريا لاطلاع الشعب العراقي على سير الامور في جميع المناحي المهمة اهـ .

بين ايران والعراق

توترت العلاقات بين ايران والعراق في شهر مايس ١٩٣٤ من أجل الحدود ، توترا ادى الى عرض الخلاف على « عصبة الامم » في تشرين الثاني من هذه السنة للبت فيه . وقد سافر رئيس الوزراء الى « جنيف » بنفسه في اليوم الرابع من شهر كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور الجلسات التي تناقش فيها هذه القضية ، منيبا عنه وزير الدفاع جميل المدفعي ، فلبث فيها ثلاثة اسابيع صرح خلالها ان « الحكومة العراقية » توافق على احالة الخلاف على محكمة العدل الدولية في « لاهاي » وتتقبل برحابة صدر ، كل قرار تصدره ، وانه اذا كانت الحكومة الايرانية تدعي ان « معاهدة ارضروم » التي يستند العراق اليها في دعواه عقدت في ظروف استثنائية، فان العراق يوافق على الرجوع الى المعاهدة التي سبقتها ، ويقبل بكل قرار يصدر عن « لاهاي » .

وكان وزير الخارجية نوري السعيد ، سبق رئيس الوزارة الى جنيف في ١٩٣٤/١١/٢٦ للغاية نفسها (١) فلبث فيها الى يوم ٢٤ كانون الثاني . وفي يوم ٢٥ منه ، ذهب الى « روما » يصحبه وزير خارجية ايران للمذاكرة مع « البارون الويزي » مقرر اللجنة ، التي عهد اليها درس هذا الخلاف ، فنصح المقرر الطرفين المتخاصمين بوجوب المذاكرة فيما بينهما لفض هذا الخلاف ، وعاد الوزير الى بغداد في ١٢ شباط ١٩٣٥ .

اما رئيس الوزراء فقد عاد الى العراق في ١٩٣٥/١/٢٦ وكانت الارادة الملكية قد صدرت بتعيين وزير العدلية جمال بابان وزيرا للخارجية بالوكالة ، مدة تغيب الوزير عن العراق .

تحالف القبائل

لما لم يجد رؤساء القبائل انفسهم ممثلين في الانتخابات التي اجرتها « الوزارة

---

(١) كانت الحكومة الايرانية قد ابتاعت باخرتين من ايطالية ، فتظاهرت الحكومة الايطالية بالعطف على وجهة نظر ايران في هذا الخلاف ، فأراد وزير خارجية العراق نوري السعيد ، ان يخطب ود الحكومة التركية لتكون الى جانبه فجعل طريقه على انقره ، واشاع انه سيعقد معاهدة صداقة مع ايطالية . وكانت تركية تكره هذا المعنى فتعهدت له بتأييد العراق اذا عدل عن عقد هذه المعاهدة فربح السعيد تأييد جارته الشمالية .

الايوبية الاولى » صاروا يوحدون صفوفهم ويدعون أفرادهم الى حمل السلاح جهارا وينضمون الى رجال المعارضة في بغداد . اما الذين نجحوا في هذا الانتخاب ، فقد كونوا جبهة تساند الحكومة ، وتناوىء المعارضة .

وقد رحبت المعارضة بانضمام رؤساء القبائل اليها ، وأخذت تسعى لدفن ما بين الرؤساء من ضغائن واحقاد ، حتى انها ارسلت الى الالوية الشمالية من يستميل رؤسائها ، وتمكنت من جمع الرؤساء في مؤتمرات عديدة عقدت في بغداد ، والكاظمية ، ثم في كربلا ، والنجف ، ثم في المشخاب ، والدغارة ، بعد الكاظمية والصليخ (١) وقد جرى ذلك كله في بحر شهر رمضان من عام ١٣٥٢ (كانون الاول سنة ١٩٣٤) واسفرت هذه « المؤتمرات » عن توقيع وثيقة تتضمن هذه المقررات :

١ ــ الاخلاص لجلالة الملك اخلاصا مطلقا .

٢ ــ طلب المحافظة على « القانون الاساسي العراقي » وتنفيذ ما يسنه البرلمان من القوانين بحذافيره .

٣ ــ حل المنازعات التي تقع لدى القبائل ، وفق عاداتهم ، دون الالتجاء الى الحكومة .

٤ ــ لا يجوز لاحد ان يشترك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف .

وكان يوم اول عيد الفطر المبارك (٩ كانون الثاني ١٩٣٥) فرصة ثمينة اهتبلها الرؤساء المناوئون للسلطة فاجتمعوا في النجف ، وعقدوا مؤتمرا في دار الشيخ عبد

---

(١) « الصليخ » ضاحية من ضواحي « الاعظمية » فيها قصر السيد رشيد عالي الكيلاني ، وقصر السيد حكمة سليمان . وكان رشيد وحكمة والحاج محمد جعفر ابو التمن في مقدمة المعارضين للوزارة الايوبية ، والمشاركين في مؤتمر « الصليخ » الذي كان يعقد في داري حكمة سليمان ورشيد عالي بالتناوب كما كانوا في مقدمة الموقعين على مقرراته .اما ياسين الهاشمي فانه انضم الى الحلف مؤخرا .

وكان رؤساء القبائل كلفوا الهاشمي ان يتولى زمام المعارضة فامتنع قائلا « ان البلاد لا تتحمل القلاقل والاضطرابات الداخلية » وكان يشير على جماعته بوجوب الصبر والتحمل ، فراحوا الى رشيد وحكمة ونظموا ميثاقا في دار حكمة ــ كما قدمنا ــ وقد تعهد لهم صاحب الدار ان يأخذ على عاتقه حمل رؤساء القبائل في الشمال وفي ديالى على توقيع عرائض مماثلة للعرائض التي وضعها رؤساء الجنوب . وبينما كان المعارضون مجتمعين ذات يوم في دار حكمة سليمان، أقبل « الهاشمي » فأظهر رغبته في الانضمام اليهم فصفق المجتمعون له، واصبح الهاشمي زعيم المعارضة وقطب أقطابها وقد اطلق على هذه الاجتماعات « مؤتمر الصليخ » بسبب انعقادها في داري السيدين حكمة ورشيد الواقعتين في « الصليخ » .

يراجع بهذا الصدد كتاب « المبادىء والرجال » ص ٢٥ ــ للسيد محسن ابو طبيخ ــ

الواحد الحاج سكر وضعوا فيه الكتاب الآتي نصه ، ورفعوه الى العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (١) :

بسم الله الرحمن الرحيم

مولانا وملاذنا حجة الاسلام آية الله شيخنا الاعظم . الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وسائر حجج الاسلام ادام الله بقاءهم اجمعين .

مولانا يعلم الكل ان حكومة العراق الفتية التي نشأت وتأسست بعد الثورة على اساس الحياة الدستورية المبتنية على مبادىء الحرية والمساواة بين طبقات الشعب العراقي ، كانت ولا تزال في دور التجربة والتدرج الى الغاية التي نهض من اجلها الشعب ، وبذل في سبيلها التضحيات الثمينة كما لا يخفاكم ، واننا لا نريد اليوم ان ننتقد وزارة سبقت ، او وزارة لحقت ، ولا نريد الخوض في كيفية الانتخابات التي جرت في الادوار الماضية ، او الحاضرة ، وهل كانت منطبقة على اصول الدستور او لا ، فتلك امور يطول بحثها ، ويكثر الجدل فيها ، انما القصد من تقديم هذا العرض الى سماحتكم هو ان كلا منا اصبح يشعر بما تتطلبه الحياة الحديثة في هذا العصر ، ويشعر بالنقص البارز ، والاجحاف الذي لحق ابناء الشعب من عدم تطبيق القانون الاساسي . والقوانين المتفرعة منه ، بمقتضى احكامه ، وان المحاباة وتغليب القوي على الضعيف ، وتوظيف من لا اهلية له ولا نزاهة فيه ، وشيوع الرشا ، كما كان في الادوار البائدة التي كان الشعب يتذمر منها ، ويتفجر بركانه بالعصيان ضد السلطة التركية ، كل ذلك متفشيا . ولما كان الاعتقاد والرغبة التي اظهرها الشعب لتأسيس حكومة وطنية ، بدلا من السلطة المحتلة ، هو لسهولة التفاهم بين الشعب والحكومة الوطنية ، على اساس تبادل الثقة والطمأنينة التامة ، من دون وقوع حوادث تؤدي الى الخروج عن الطاعة التي فرضها الدستور على الامة ، كما فرض على السلطة خدمة الامة بصدق واخلاص ، والخضوع لرغبتها الحقة ، وصيانة احوالها من العبث والتلاعب ، ولما كنا نحرص كل الحرص على حب الامن والسلام ، والمحافظة على المبادىء التي من شأنها تعزيز الحكم الوطني على اساس صحيح يوثق به ، ويضمن للشعب التقدم والرقي بين صفوف الامم المتمدنة ، نرغب ان تتفضلوا علينا بقبولكم عقد اجتماع عندكم في النجف الاشرف ، برئاسة

(١) كانت الزعامة الدينية قد جعلت من العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء زعيما مطلقا ، وكانت الحكومة تحسب له حسابه ، وتعمل على تحقيق رغباته ، وكانت علاقات الشيخ بالحاج محمد جعفر ابو التمن حسنة جدا ، على حين ان هذه العلاقات لم تكن حسنة بينه وبين السيد محسن ابو طبيخ والسيد علوان الياسري ، فطلب هذان السيدان الى السيد حكمت سليمان ان يوسط ابا التمن للتقريب بينهما وبين كاشف الغطاء فاستطاع الحاج محمد جعفر ان يصلح ذات البين خدمة للمصلحة العامة .

سماحتكم ، للمداولة في الشؤون التي اصبحنا نتذمر منها ، ونتحسس بآلامها ، من الوجوه الدينية ، والاخلاقية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والادارية ، لعلنا نتمكن من الاتفاق على راي مفيد لصالح البلاد ، ونرفع فيه بواسطتكم بيانا مفصلا لجلالة ملك العراق ، نرجو فيه الفائدة للجميع والنفع لخير الامة والوطن المحبوب .

التاريخ ٧ شوال ١٣٥٢

(التواقيع) : السيد محسن ابو طبيخ ، السيد علوان الياسري ، عبد الواحد الحاج سكر ، الحاج فرحان آل دبي ، سلمان العبطان ، السيد محمد السيد ياسر ، حسن الحاج شلال ، عمران الجياد ، الشيخ محسن الشيخ هادي ، حسين آل حربي ، عبود اللهيمص ، شراد آل صيهود ، السيد شاكر السيد حميد الياسري ، تكليف المبدر ، السيد كاظم السيد علي السيد سلمان ، عباس آل هدهد ، خلف آل حسن ، فريق آل مزهر الفرعون ، سوادي آل حمود ، كامل آل جاوب ، عيسى آل مشعل ، السيد حسين السيد علي ، الحاج سرحان ، فاهم آلمحمد ، السيد محمد السيد محمود الياسري ، هاتف الفضبان ، هادي الفطن ، شعلان العطية ، سعدون الرسن ، سلمان الجبار .

وجل هؤلاء من رؤساء الاكرع ، وآل فتلة ، والجبور ، والخزاعل ، والمحامدة، وبني عارض .

عقد المؤتمر

لا نشك ان مفاوضات طويلة كانت قد جرت بين علماء النجف وبين رؤساء القبائل في الفرات الاوسط ، قبل ان يرفع الرؤساء كتابهم المذكور الى العلامة « كاشف الغطاء » ، وقد استدعى « كاشف الغطاء » الرؤساء الموقعين على هذا الكتاب ، كما استدعى غيرهم الى مؤتمر عقده في داره بالنجف في يوم ٩ شوال ١٣٥٢ وحضره نحو ٢٠٠ رئيس ، فجرى حديث الاصلاح ، وما يترتب على القائلين به من وجوب شد بعضهم ازر بعض ، وضرورة تساندهم لتحقيق هذه الضالة المنشودة ، وقد تقرر « في هذا المؤتمر » وجوب تأييد الاعيان في دفاعهم عن الدستور ، ووجوب تقديم عرائض من قبل النواب بالقضايا التي يشكو الشعب منها على أن ترفع الى جلالة الملك ، والى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب .

وعاد الرؤساء الى العاصمة في يوم ١٢ شوال ١٣٥٣ فرفعوا هذه العريضة :

الى أعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

بينما الامم ، لا سيما المحاورة لنا ، تتقدم خطوات واسعة نحو رقي البلاد من

جميع نواحيها . وان حكوماتها تبذل اقصى جهودها لتأمين راحة أبناء البلاد ، ووقاية حرياتهم من الانتهاك ، وصيانة حقوقهم من العبث بها ، وبينما كنا نأمل أن لا تكون حكومتنا اقل حظا من تلك الحكومات ، في هذا الشأن ، واذا نجدها هاملة الامور الحيوية التي تنهض بالبلاد ماديا وادبيا من ايجاد اسواق خارجية لحاصلات البلاد المكسدة في عنابيرها ، والتي هي المورد المعول عليه في حياة الافراد ، وتأمين وسائط للنقل تخلصها من احتكار بعض الشركات ، وتأسيس مصانع ومؤسسات مالية تساعد الزراع وابناء البلاد كافة ، وتمنع ثمار جهودهم من التسرب للخارج ولجيوب المرابين ، وفتح معاهد صحية وعلمية تدفع عنهم الامراض الفتاكة والجهل ، اللذين هما داء وبيلا في تقدم البلاد . فلم نر منها الاهتمام المطلوب بهذه الامور ، التي هي قوام الوطن من جهة ، وانما نراها دائبة وراء أعمال لا تتفق ومصالح البلاد ، حيث تستهدف في اعمالها المقاصد الشخصية والمحسوبية ، وان مما يبرهن على ذلك :

اولا ــ ما قامت به من تحويل بعض الموظفين ، والاستغناء عن بعضهم ، ولغو وظائف البعض ، وتعيين البعض ، ومما اتخذته من أساليب في عدم احترام القوانين والانظمة في هذا الشأن ، وفي معاملتها بعض الافراد فيما يختص بحقوقهم ، وحرياتهم الشخصية .

وثانيا ــ ما أجرته أخيرا من الانتخابات النيابية ، فانها لم تراع فيها حقوق ابناء البلاد وحرياتهم المصرحة في القانون الاساسي ، الذي تعلمون جلالتكم انه لم يبن الا على جثث أبناء هذه البلاد ودمائهم الزكية . فان الحكومة الحاضرة ــ يا صاحب الجلالة ــ عبثت بكل هذه الحقوق الدستورية ، ولم تمكن الشعب من اجراء الانتخابات ، وانما جمعت مجلسا باسم مجلس النواب لا يمثل الشعب ، ولا نغالي اذا عرضنا ان بعض الالوية لا تعرف من جعلته الحكومة نائبا عنها ، وانها ضربت بحق الانتخاب وبحرية الافراد عرض الحائط . وقد احدثت هذه التصرفات السيئة استياء عاما في الشعب ، وتأثيرا سيئا في نفوس ابنائه ، مما نخشى انه قد يبعد بين الشعب والحكومة ، وانه قد يؤدي الى عواقب غير محمودة لمنافع الوطن .

فهذه المخاوف التي ساورتنا ، وساورت الشعب على ما نعتقد ، قد تجرؤنا ــ يا صاحب الجلالة ــ على أن نعرض على اعتابكم هذه الاحوال المؤلمة ، ولاعتقادنا بأن جلالتكم اب لجميع ابناء البلاد وتنظرون اليهم جميعا بعين الرافة ، وتغارون اشد الغيرة على مصالح الوطن ، وتحرصون كل الحرص على محافظة احكام الدستور والقوانين ، نتقدم بهذا الى سدتكم الملكية رافعين احتجاجنا على تصرفات الوزارة الحاضرة الآنفة العرض ، المخالفة لدستور البلاد وقوانينها ومنافع الوطن ، ونلتمس من جلالتكم ، نظرا للاسباب التي عرضناها ، حل المجلس النيابي الحاضر ، الذي جمعت الوزارة الحاضرة أعضاءه على خلاف القانون الاساسي وقانون الانتخاب ، واسقاط الوزارة الحاضرة التي قامت بتلك التصرفات ، وسببت ارتياب الشعب منها ، وتبديلها بأناس يثق بهم الشعب ، ويحترمون حقوقه ، ولأبنائه حرياتهم

ويغارون على احكام الدستور ومصالح الوطن ، وانتخاب مجلس جديد وفق الدستور والقوانين والامر لجلالتكم .
في ٦ شوال سنة ١٣٥٣

وقد تعهد حكمة سليمان بحمل رؤساء القبائل في الالويةالشمالية وفي لواء ديالي على توقيع عرائض بهذا النص الى الملك فتجمع لديه عدد لا يستهان به منها .

الحكومة والمعارضة

واضطربت الحكومة لتطور المعارضة على هذه الصورة ، فعمدت الى احباط مساعيها بمختلف الطرق ، ومن ذلك انها بثت العيون لترقب سير المعارضين ، وتنضح اسرارهم ، ورات ان تستعين بالنواب من الرؤساء الموالين لها لتقضي على المعارضة ، وهو السلاح الذي استعمله المعارضون في العاصمة ، فقام الرؤساء الموالون (١) بجولة في الفرات الاوسط ، بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك ، واخذوا يبرقون برقيات التأييد للوزارة ، ويحثون الناس على مناصرتها . ولما لم يجدوا من يؤيدهم غير العشائر التابعة لهم ، التجأوا الى كاشف الغطاء ليوحد صفوفهم ، فطلب الشيخ الى الفريقين (المخاصمين للوزارة والمؤيدين لها) ان يحضروا عنده ، فحضرا . واستجوب اعوان الوزارة عما يريدونه ، فأجابوا أنهم مستعدون للاستقالة من عضوياتهم في مجلس النواب على ان يستقيل خصوم الوزارة من عضوياتهم في مجلس الاعيان ، فرد الخصوم على ذلك بأن « مجلس الاعيان » قام بواجبه نحو الدستور ، فعلى « الانصار » ان يقوموا بواجبهم نحوه في مجلس النواب اذا ارادوا الاصلاح فاخفق الاجتماع .

فتوى دينية

وتطور الخلاف بين المناصرين والمخاصمين ، وكاد يؤدي الى نشوب قتال فيما بينهم فان القبائل المخاصمة للوزارة تسلحت ، واضربت عن مراجعة الحكومة ، حتى تجاب مطالبها . حتى أن « متصرفية الديوانية » طلبت حضور الشيخ عبد الواحد الى « مركز المتصرفية » فما كاد يشخص بنفسه ، حتى احاط البلد اعوانه المسلحون ، خشية أن يصيبه مكروه ، فعمدت السلطة الى تسليح أنصارها . واستفتي كاشف الغطاء في جواز اقتتال القبائل فيما بينها ؟ فكان للجواب الذي أعطاه رنة في الاندية ، وهذا نص السؤال والجواب .

ما يقول مولانا حجة الاسلام والمسلمين آية الله شيخنا الاعظم الشيخ محمد

---

(١) امثال الشيخ علوان الحاج سعدون ، والشيخ عمران الحاج سعدون، والحاج رابح العطية، والحاج مرزوك العواد ، والحاج داخل الشعلان وغيرهم .

حسين آل كاشف الغطاء دامت بركاته : هل يجوز محاربة العشائر بعضها مع بعض والقتال فيما بينهم وهل ترضون بذلك ؟ وما حكم المحارب بحسب الشريعة الاسلامية ؟ افتونا ماجورين . « سائل »

ـ فكان الجواب ـ

« بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد قال عز شأنه : يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا .

« من البداهة بمكان ان محاربة العشائر بعضهم لبعض ، واستعمال القتال والمضاربة فيما بينهم ، هو من افظع المآثم ، واعظم الجرائم ، واكبر المحرمات . ومحاربة المؤمنين فيما بينهم محاربة لله ورسوله ، وفساد في الارض كبير ، ومعاذ الله أن نرضى بها ، ويرضى بها مسلم ، ومن نسب الينا ذلك فقد افترى على الله واقترف اثما كبيرا ، ومن رضي بذلك أو سعى به ، فجزاؤه جهنم خالدا فيها ، ومن بدأ بمحاربة اخوانه او جيرانه ، او حرش بين القبائل ، او اغراهم بالمقاتلة ، فعليه وزر تلك الدماء المحترمة بأجمعها . وقد علم كل ذي حس أن خطتنا ومخاطباتنا لا تزال مقصورة على دعوة الناطقين بكلمة التوحيد الى توحيد الكلمة ، وجمع الشمل ، ولم الشعث ، ولا نرى سلما للسلامة وسببا للسعادة الا بالاتفاق والوحدة ، والتعاون والتضامن ، والاخلاص للسعي وراء الصالح العام ، وهذا واجب على كل واحد من ابناء الامة ، وكبار مفكريها وقادتها وزعمائها واجب عليهم ايقاد تلك الجذوة في كل صدر ، واشعالها في كل فؤاد ، عسى أن تنجع او تنفع في هذه الامة المتفككة الاجزاء المنهوكة الاعضاء ، عسى ان ينبعث لرجالها وشبيبتنا الظمآنة الى منهل التعاليم الوطنية ، عين فوارة تسقيهم من منابعها الصافية شرابا عذبا ونجعة صالحة .

« وان غرضي الاسمى ، وهدفي الاعلى ، الذي قد اخذ الله علي العهد والميثاق في القيام به ، والدعوة اليه ، من غير توان ولا فترة ، هو تعزيز قضيتنا المقدسة ، والسعي في الاصلاح لتضميد بعض الجراح الذي نزف به جسم الامة دما زكيا . الاصلاح هو اقصى ما نروم ، وغاية ما نحاول وما اريد ان اخالفكم الى ما انهاكم عنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

« وفي الختام اقول : اعاذكم الله ايها الاخوان من تسلط الشيطان ، الذي يريد ان يذيق بعضكم بأس بعض حتى تهلكوا جميعا ، ويخرب بيوتكم بأيديكم . فاحذروا كيده ومكره والا خسرتم الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين » .

النجف الاشرف ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٥٢ «محمد الحسين آل كاشف الغطاء»

موقف رئيس الوزراء

اما رئيس الوزراء فانه كان قد سافر الى جنيف في اليوم الرابع من كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور جلسات عصبة الامم عند مناقشة الخلاف العراقي ـ الايراني على الحدود . فلما عاد الى العراق في ٢٦ من هذا الشهر ، حظي بمقابلة الملك ، وعرض عليه رغبته في التخلي عن الوزارة فرد عليه الملك انه يثق به كل الوثوق ، وانه لا يرى اية ضرورة لاستقالته ، فلما رجع من البلاط وسئل عن رايه في هذه الاوضاع ، وعن احتمال استقالة وزارته ، اجاب بما يلي :

« لقد كنت مشغولا في جنيف عن كل شيء ، أما الاشاعات فلا وزن لها ازاء الحقائق الراهنة . فوزارتنا ، ما دامت متمتعة بثقة صاحب الجلالة الملك ، واعتماد مجلس الامة ، والشعب العراقي ، وما دامت شاعرة بأنها تقوم بواجبها على الوجه المرضي المشروع ، وضمن حدود الدستور والقانون ، فانها ماضية في الحكم ، ولن تؤثر في مركزها التقولات فأرجو نفي ما قيل بصدد مركز الوزارة بلسان صريح » (١)

تامــلات

في الوقت الذي كان رئيس الوزراء يدلي بهذه التصريحات ، وترد الصحف المعارضة عليه ردودا قاسية ، كانت القبائل (تهوس) هوساتها ، والبلاد تغلي غليان المرجل ، والسلطات تطارد الخصوم ، وتعطل الصحف ، وتبث العيون ، والادارة مشلولة في خارج العاصمة . فقد تعطل سير الجباية ، وأخذت القبائل تدخل المدن بسلاحها ، والمعارضون في بغداد يترددون على قصر الملك علي ، عم الملك غازي ، ويبثون صاحبه شكاواهم المختلفة ، ويطلبون اليه التدخل لانقاذ الوضع من التردي، فكان جلالته يعدهم خيرا ، وكثيرا ما اتصل هؤلاء المعارضون برؤساء العشائر في الفرات بالتلفون المنصوب في دار « الملك علي » الامر الذي كانت تعده الوزارة تحديا سافرا لسلطانها .

استقالة الوزارة

كان « مجلس الاعيان » قد انتقد « الوزارة الابوبية الاولى » في الانتخابات التي اجرتها لمجلسها وفي سائر أعمالها . وكان رؤساء القبائل التي وجدت نفسها مغبونة في نتائج الانتخاب، يقفون موقفا معاديا للحكومة . وقد تطورت معارضة الاعيان للوزارة الى توقيف اعمالها ، وعدم تشريع قوانينها فشلت بذلك يدها عن كل عمل . ومع ان الوزارة توسلت بكل الوسائل لتخفيف وطأة المعارضة ، ولتحول دون

---

(١) جريدة البلاد عدد ٤٦٥ بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥

الاصطدام مع القبائل ، فان اعمالها توقفت توقفا محسوسا . يضاف الى ذلك ان خلافا نشب بين وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير الدفاع جميل المدفعي ، ووصل درجة لم تقو جهود رئيس الوزراء على ازالته ، أو تخفيفه على الاقل ، فما كان من رئيس الوزارة الا ان قدم كتاب استقالته الآتي :

مولاي صاحب الجلالة بغداد ٢٢ شباط ١٩٣٥

لقد شعرت في الآونة الاخيرة ان التضامن الوزاري ليس موجودا بالصورة التي يستلزمها وضع اية وزارة شاعرة بمسؤولياتها ، وعازمة على تحقيق ما تنتظره البلاد من خدمة ، ولما كان ذلك مما يجعل الاستمرار على تسيير شؤون الدولة وفق رغائب جلالتكم ، من الامور التي لا يسعني انكار صعوبتها ، بالرغم من تأييد اغلبية مجلس الامة للوزارة ، فانني مضطر ان اتقدم الى جلالتكم ، رافعا استقالتي من رئاسة الوزارة راجيا قبولها وانني لا ازال لجلالة سيدي

العبد المخلص – علي جودت

الجواب الملكي

عزيزي علي جودت الايوبي

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٣٥ ولا يسعني الا ان ابدي اسفي على مفارقتكم رئاسة حكومتي ، واعرب لكم عن شكري وتقديري لما قمتم به انتم وزملاؤكم من خدمات ثمينة لهذه البلاد .

هذا وارجو ان تثابروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعماية وخمسة وثلاثين الميلادية .

غازي

من يؤلف الوزارة الجديدة ؟

تضاربت الآراء فيمن يجب ان يؤلف الوزارة الجديدة ، بعد ان استقالت « الوزارة الايوبية » فمن قائل ان علي جودت هو الذي يجب ان يكون هذه الوزارة . بعد ان يدخل عناصر قوية على وزارته المستقيلة ، ويخرج ارشد العمري وزير الاقتصاد والمواصلات من هيأتها (١) ، ومستبشر ان الاحزاب السياسية المختلفة

---

(١) قال لنا السيد علي جودة – بعد انهيار نظام الحكم الملكي في العراق – ان وجود ارشد العمري عضوا في وزارته ، وتصرفاته العصبانية ، وعدم اتزانه كل ذلك ادى الى مهاجمة وزارته بحق وبدون حق.

يجب أن تتعاون مع بعضها فتؤلف وزارة تأخذ على عاتقها خدمة الصالح العام ؛ وتعيد الطمأنينة الى النفوس . وسرعان ما كلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك لسببين : اولهما لأن الجهات العليا كانت ترغب في اشراك السيدين : جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي في هيأة الوزارة التي سيكونها الهاشمي ، وعدم اشراك رشيد عالي الكيلاني في عضويتها ، وثانيهما اصرار رؤساء القبائل على استبعاد المدفعي والايوبي من العضوية في الوزارة الجديدة . وضرورة اشراك الكيلاني فيها . يضاف الى ذلك ان الهاشمي كان يريد حل المجلس النيابي القائم ولكنه لم يجد من يؤيد رأيه .

كتب الينا السيد رشيد عالي الكيلاني يقول :

« لما كلف الملك ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة قال له : ان علي جودة وجميل المدفعي رجياه ان لا يدخل رشيد عالي الكيلاني في وزارته ، ولا سيما كوزير للداخلية ، وذلك لانهما يعتقدان بأن الكيلاني كان من اقوى العوامل التي ادت الى سقوط وزارتيهما ، ولاتصاله الوثيق برؤساء القبائل من جهة ، وخشيتهما من ان يبعد اعوانهما من الوظائف من جهة اخرى . ولما فاتح الهاشمي السيد الكيلاني برغبة الملك هذه ، كلفه ان يدخل وزارته كوزير للمالية ، وكانت نية الهاشمي متجهة الى ادخال حكمة سليمان في وزارته كوزير للداخلية ، فاعتذر الكيلاني عن قبول هذا المنصب لعدم المامه بالشؤون المالية ، واقترح ان يبقى خارج الوزارة متفرغا لأمور حزبه ، فوافقه الهاشمي على ذلك . ولما كلف حكمة بالاشتراك في وزارته اشترط شروطا لم يرتضها الهاشمي ، مع اعتقاده بضرورة وجود الكيلاني وحكمة في وزارته. وهكذا اعتذر عن التكليف السامي » اه .

وحدثني السيد علي جودت في يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٨ انه استدعى الهاشمي الى داره ، قبيل استقالته من الوزارة ؛ وطلب اليه ان يتهيأ لاستلام الحكم ، اذا وجد في ذلك مصلحة عامة ، فسأله الهاشمي عن مقدار التأييد الذي يلقاه هذا العرض ؟ فرد عليه جودة بانه يتعهد له بكل ما يريد ، ولا سيما اذا اشركه وزميله جميل المدفعي في وزارته الجديدة ، ولكن الهاشمي كان يرى ضرورة اشراك رشيد عالي الكيلاني معه ، فلم يسفر الاجتماع عن نتيجة ما ، فلما استقال الايوبي وكلف الهاشمي بتأليف الوزارة ، ذهب الايوبي الى البلاط ليقول للملك بان دخول الكيلاني في الوزارة الجديدة سيؤدي الى امور لا يرتضيها احد ؛ اذ سينضم اليه بعض الاشخاص الذين لا ترتاح السلطة الى سلوكهم فارسل الملك الى الهاشمي يلتمسه التريث في الموضوع .

وحدثني السيد حكمة سليمان في يوم ١٦ نيسان سنة ١٩٣٨ قائلا : ان سبب اخفاق الهاشمي في تأليف الوزارة ، نشأ عن اصرار الجهات العليا على ادخال

السيدين : علي جودت وجميل المدفعي في الوزارة الجديدة ، وعدم موافقة الهاشمي على ذلك .

وحدثني السيد ناجي السويدي عن هذه الازمة قائلا انه اقترح على الملك ان يجمع اقطاب السياسة في البلاط فلا يفارقونه حتى تؤلف الوزارة الجديدة ، تبعا للعادة التي يتبعها الكرادلة في روما عند وفاة احد البابوات . فان العادة في روما أن يجتمع الكرادلة ، بعد وفاة كل بابا ، ويدخلون جناحا خاصا من بناية الفاتيكان فلا يسمح لهم بالخروج منه الا بعد ان يكونوا قد فرغوا من انتخاب خلف للمتوفى .

وعلى كل فان عدم اشتراك المعارضة في « الوزارة المدفعية الثالثة » التي تكونت بعد استقالة « الوزارة الايوبية الاولى » جعل عمر الوزارة الجديدة قصيرا ، وتطورت المعارضة من العصيان المدني الى العصيان المسلح ، وزجت القبائل في اتون عظيم من الفتن فصممت الوزارة على مقاومة العصيان بالقوة ولكنها لم تجد من يؤازرها .

★ ★ ★

٢٨ ذي القعدة ١٣٥٢ ـ ١٢ ذي الحجة ١٣٥٣
٤ آذار ـ ١٩٢٥ ـ ١٧ آذار ١٩٢٥

الوزارة المدفعية الثالثة

توطئـة

اعتذر « الاخائيون » عن الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، للسببين اللذين اشرنـا اليهما في ختام بحثنا عن « الوزارة الايوبية الاولى » فدعي السيد جميل المدفعي الى تاليف « الوزارة الجديدة » ولكن المدفعي وجد الجو مكفهرا ، والحالة العامة غـير مستقرة ، فلم يجد من يعتمد عليهم غير الزملاء الذين قبلوا الإشتراك معه في تحمل الاعباء ، أي انه لم يوفق الى اشراك العناصر المتطرفة ، او التي كانت موضع ثقـة القبائل الثائرة ، فكانت وزارته قصيرة العمر ، وكانـت التدابير التـي اعتزمت اتخاذها ، لارجاع القبائل المذكورة الـى حظيرة الطاعة ، موضوع اخـذ ورد . وهذا كتاب اسناد منصب رئاسة الوزراء اليه المرقم ٧١ والمؤرخ ٤ آذار سنة ١٩٣٥ :

وزيري الافخم جميل المدفعي　　　　　　　　　　رقم ٧١

بناء على استقالة فخامة علي جودت الايوبي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثامن والعشرين مـن شهر ذي القعدة لسنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين هجرية ، الموافق لليـوم الرابع مـن شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمسة وثلاثين ميلادية .

غازي (١)

هياة الوزارة الجديدة

اما « هياة الوزارة الجديدة » فكانت ـ كما تقول الارادة الملكيـة ٧٢ لسنـة ١٩٣٥ ـ كما يلي :

---

(١) محاضر مجلس النواب في دورته الانتخابية الخامسة ص ١٥٨

١ ـ جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء

٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيرا للداخلية

٣ ـ يوسف غنيمة : وزيرا المالية

٤ ـ توفيق السويدي : وزيرا للعدلية

٥ ـ نوري السعيد : وزيرا للخارجية

٦ ـ رشيد الخوجة : وزيرا للدفاع

٧ ـ محمد امين زكي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات

٨ ـ عبد الحسين الجلبي: وزيرا للمعارف

كلمة لرئيس الوزراء

وقد جرت حفلة الاستيزار في يوم ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٢ هـ و ٤ مارت ١٩٣٥ م فألقى رئيس الوزراء الكلمة التالية ، مخاطبا بها رئيس الديوان الملكي والمهنئين من موظفي الدولة :

« ارجو ان ترفعو شكري الى مولاي صاحب الجلالة على ثقته الثمينة المتوالية ، واسأل الله أن يوفقني فأكون عند حسن ظن جلالته ، وان يحرسه بعين عنايته الصمدانية .

« ان هدفنا هو خدمة البلاد ، واعلاء شأنها ، واني اشكر اخواني الموظفين على مؤازرتهم السابقة ، كما ان لي املا وطيدا بأنهم سيبذلون جهدهم للقيام بما يفرضه عليهم الراجب واني لأرجو الله ان يسدد خطواتنا ، ويوفقنا جميعا لخدمة البلاد . وتوطيد دعائم عزها في الداخل والخارج ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » اهـ (١) .

والمتأمل في هذه الكلمة الموجزة ، لا يجد ما يدل على الخطة التي اعتزمت الوزارة انتهاجها ازاء الحالة الخطرة التي كانت تتمخض بها البلاد يومئذ .

ولما كان رئيس مجلس النواب ، رشيد الخوجة ، اصبح وزيرا للدفاع في هذه الوزارة ، فقد انتخب رئيس الوزراء السابق السيد علي جودة ، رئيسا لمجلس النواب .

(١) جريدة البلاد : العدد (٤٩٥) بتاريخ ٥ آذار سنة ١٩٣٥ م

منهـاج الوزارة

وفي يوم ٥ آذار ١٩٣٥ القى رئيس الوزراء في مجلس النـواب منهـاج وزارته وهـــو :

سـادتـي :

اقدمت وزارتنا على تحمل أعباء المسؤولية معتمدة ـ بعد الله ـ على الثقـــة الثمينة التي اولاها اياها صاحب الجلالة الملك المعظم ، وعـلى مؤازرة مجلس الامة ، وهي شاعرة بأهمية تلك المسؤولية ، وعازمة على السير بالبلاد الى الرقي والاصلاح.

وتستهدف وزارتنا قبل كل شيء فـــي أعمالهـــا ، تثبيت روح الاستقرار والطمانينة ، باتخاذ الاجراءات العادلة الموطدة لدعائم الامن والنظـام ، والاهتمـام لتأمين حقوق الافراد ، وتقوية الشعور بالواجب ، وكذلك تعزيز روح المودة السائدة بين العراق والممالك الاخرى ، وازالة ما من شأنه تعكير صفوها .

لا يخفى على المجلس العالي ان ميزانية الدولة ، التي رفعت اليه عند افتتاحه. والتي تؤيدها هذه الوزارة ، تحتوي على أهم ما يتعلق بشؤون الدولـة الاعتيادية ، وعلاوة على ذلك فان الوزارة مهتمة باعداد ميزانية اضافية للمشاريـــع العمرانيـة الرئيسية ، ولتحقيق الخطط المفيدة التي تضمنتها مناهج الوزارات الاخيرة ، والتي لم يتسن انجازها نظرا لضيق الوقت ، وذلك فيمـا يخص التشريع ، والعمـران ، والاقتصاد ، والمعارف ، والجيش ، والصحة ، والطرق ، وغير ذلـك . وان الوزارة ترجو الله تعالى ان يأخذ بيدها لاداء ما تتوق اليه مـن الخدمة لهـذه البـلاد العزيزة اهـ (١) .

نظرة في المنهاج الوزاري

وابرز نقطة في هذا المنهـــاج ، ان الوزارة قررت (اتخـاذ الاجراآت العادلـة الموطدة لدعائم الامن والنظام) وتفصيل ذلك هو :

لما دخل المدفعي وزيرا للدفاع في « الوزارة الايوبية » التي اختـل في ايامهـــا الامن ، وسادت الفوضى ، واهين الدستور (على حـد تعبير الصحف المعارضة) ، كان من رايه ان يجرد حملة تأديبية لاخضاع القبائل الثائرة ، على حين كان مـن راي رئيس الوزارة ان تضبط قوات الشرطة النقاط المهمة ، المحيطة بهذه القبائل ، وان ترسل الطيارات لتصليهم بقنابلها فتضطرهم الى الاستسلام ، او طلب الدخالـــة ،

---

(١) الاجتماع الاعتيادي الاول مـن « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٥٩

فتحقن بذلك الدماء من جهة ؛ وتحافظ على كرامة الجيش ومعنويته من جهة أخرى . فلما صارت الوزارة الى « السيد المدفعي » قرر تجريد القوة اللازمة لاعادة القبائل المذكورة الى حظيرة الطاعة .

هذا ما اخبرني به السيد علي جودت في يوم الجمعة الخامس من شهر نيسان ١٩٣٥ م . أما السيد المدفعي فكتب الي بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٩ انه كان ينصح علي جودت بلزوم التخلي عن المسؤولية الى ياسين الهاشمي ، ولكن عدول الهاشمي عن قبوله تأليف الوزارة الجديدة ، وترشيحه « المدفعي » لهذه المهمة ؛ اضطر الاخير الى قبول المسؤولية في تلك الظروف .

برقية لوزير الداخلية

تسلمت « الوزارة المدفعية الثالثة » زمام المسؤولية والبلاد تغلي غليان المرجل ، فقد تسلحت القبائل جهارا ، وانتشرت روح التمرد في البلاد علنا ، وعمت الفوضى سائر الانحاء ، وكثرت الرشوة بين الموظفين ، وتعطلت التجارة ، وتوقفت الزراعة ، وتسرب اليأس من الاصلاح الى النفوس كافة . ولما كان الموظفون في الالوية مسؤولين في الدرجة الاولى عن هذه الاوضاع ، أبرق اليهم وزير الداخلية هذه البرقية :

« تسلمت اليوم ، بعون الله ، زمام وزارة الداخلية ، فأطلب من جميع اخواني موظفي هذه الوزارة اتباع ما يأتي :

اولا - السهر على واجبات الوظيفة بنشاط ، والاعتناء بتنفيذ قوانين الحكومة بحزم ، مع احترام الناس ، ومعاملتهم بالحسنى ، والتي هي أحسن .

ثانيا : الاهتمام بالسلوك الحسن ، والظهور بالمظهر الذي تقتضيه هيبة الدولة وسلامتها .

ثالثا - اخباري ، حسب الطرق المتبعة ، عن كل ما يحدث .

رابعا - الاعتناء بأوقات الدوام ، وملازمة مركز الوظيفة حتى في العطلات الرسمية ، وسيأتيكم تفصيل عن ذلك .

هذا وسنشدد المراقبة والتفتيش فنكافىء المهتم ، ونعاقب المهمل ، وبالله التوفيق اه .

وزير الداخلية : عبد العزيز القصاب

تضمنت الشكاوى التي رفعها رؤساء القبائل ضد « الوزارة الايوبية الاولى » أمورا مختلفة ، اهمها طلب اسقاط الوزارة . فلما استقالت هذه الوزارة وتألفت « الوزارة المدفعية الثالثة » كان من المنتظر ان يخلد القائمون بالحركة الى الهدوء والسكينة، لكنهم استمروا في حركتهم وصاروا يطالبون بسقوط « الوزارة الجديدة» بزعم انها لا تختلف عن التي سبقتها لا من حيث العناصر ، ولا من حيث الاهداف .

وقد اكد لي السيد عبد الحميد عبد المجيد متصرف الديوانية ، ما سمعته من الرؤساء الناقمين على الوزارتين : الايوبية الاولى والمدفعية الثالثة ، من أنهم لم يروا في أعضاء هاتين الوزارتين الصفات التي كانوا يريدونها في رجال الوزارة التي يجب أن تقوم في البلاد ، وبعبارة اصح انهم كانوا يرون ان تتولى المسؤولية وزارة من الاخائيين أو اية وزارة تؤمن مصالحهم .

وكان المتصرف المومى اليه يرى وجوب استعمال القوة لاخماد هذه الحركة الجديدة، قبل ان يستفحل امرها، وان تجري الحكومة التحقيقات الواسعة ضد المتهمين بتشجيعها من أهل بغداد ، فتنزل العقاب الصارب فيهم ، حتى وان استلزم العدل شنق شخص او شخصين من الرجال البارزين في المملكة ، وقد كتب بذلك تقارير ضافية الى الجهات المسؤولة لكن أحدا لم يأخذ برايه .

وعلى كل فقد شرع المتصرف في اتخاذ بعض الاجراآت التي رآها ضرورية لمحافظة صدور الانهار . فما أن شعر رؤساء القبائل بذلك حتى سارعت جموع من قبائل « الاكرع » التي يراسها الشيخ شعلان العطية الى « صدر الدغارة » الذي يبعد عن جنوبي الحلة ٦٠ كيلومترا ، وعن شمالي الديوانية ٤٣ كيلومترا ، فاحتلت القلعة القائمة هناك ، واقامت قوة مسلحة فيها ، وتلفنت الى سلطات الري المختصة انها مستعدة لأن تأتمر بأوامرها من حيث توزيع المياه . وفي الوقت نفسه ان جموعا من « قبائل آل فتلة » التي يرأسها « الشيخ عبد الواحد الحاج سكر » خربت القناطر والجسور ، القائمة على الانهر المتشعبة بين الفيصلية وابي صخير ، وبين الاخيرة والشامية ، لتقطع الطريق على قوات الحكومة ، واقامت قوة مسلحة على أحد هذه الجسور ، وصارت تستوفي الاجور ، كما لو كانت سلطة حكومية .

هذا ما جرى في « لواء الديوانية » في ٩ آذار . اما في « لواء ديالى » فان جموعا من قبائل « العزة » التي يرأسها الشيخ حبيب الخيزران ، احتلت « منصورية الجبل » في اليوم نفسه ، وأقامت قوة فيها .

ولا ريب في أن اشتراك هذين اللواءين « المتباعدين » في هذا العصيان المسلح ، معناه اشغال قوات الحكومة على جبهتين ، وهو ما كان يخل بالتوازن في قوات الجيش يومئذ .

تدابير الحكومة

اضطرب موظفوا « قضاء ابو صخير » من حركة عبد الواحد ، وخشوا أن يصيبهم الاذى ، فطلبت متصرفية اللواء الى وزارة الداخلية ان تقوي عزائمهم ، فارسلت هذه مئة شرطي .

واجتمع « مجلس الوزراء » للمذاكرة في التدابير الواجب اتخاذها ، ودعى مستشار وزارة الداخلية السر كرنواليس ، ورئيس الديوان الملكي السيد رستم حيدر ، ورئيس أركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي ؛ الى الاشتراك في الموضوع ، ولما سئل المستشار البريطاني عن رايه في الوضع القائم وكيفية معالجته ؟ اجاب « يترتب على الحكومة ان تقرر حالا التأديب لان تخاذلها أمام الثوار سوف تكون له نتائج وخيمة على مستقبل الدولة وليس لديه راي آخر يبديه غير ذلك . اما قوى الحكومة وما يقال فيها من تضعضع او ضعف فانه لا يعتقد بذلك ؛ كما أنه يعتقد بأن قوى الشرطة وحدها تستطيع أن تخمد الثورة » (١) . وعلى هذا كلف رئيس اركان الجيش بتهيئة القوة اللازمة لمجابهة الطوارىء ، واصدار انذاره الى القطعات العسكرية لتكون مستعدة للسفر ، فأجاب انه سيبلغ الانذار الى القوات الممكن سوقها ، وانها ستصل الى المحلات المطلوبة بعد بضعة أيام .

وصدرت الاوامر الى القوات المسلحة بالسفر فعلا ، فسافر فوجان الى « أبي صخير » وفوجان الى « الديوانية » وفوج الى « السماوة » وبقي فوج تحت الانذار في « الحلة » وارادت وزارة الدفاع ان تسحب كتيبة الخيالة من « كركوك » لتعزيز قوة الديوانية ، فعارضت متصرفية اللواء في سحبها ؛ وقالت انها تخشى أن تهاجم المدينة قبائل العبيد (بالتصغير) والصايح ، نظرا للدعايات الواسعة التي كانت تبث ضد الحكومة في هاتيك الجهات (٢) .

وتحركت القوات النظامية من بغداد في يوم ١٢ مارت ١٩٢٥ فما كاد الفوجان

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٢٦١ وكان السويدي وزيرا للمعلية في هذه الوزارة ، وحاضرا جلسة المجلس .

(٢) حدثني حكمة بك سليمان ، احد اقطاب المعارضة ، قال :

ابرق متصرف لواء كركوك جميل الراوي الى الحكومة في العاصمة انه مستعد لارسال الف مسلح من قبائل لوائه لاخماد حركة الفرات الاوسط ؛ فلما سمع بذلك قائد الفرقة الثانية في كركوك الفريق بكر صدقي ، ابرق بدوره الى وزارة الدفاع « ان حالة الامن في كركوك خطرة ، وان آبار النفط معرضة الى الخطر ، وانه لا بد من تعزيز القوات التي تحت تصرفه » . فاسقط في يد الراوي المتصرف ، وابرق الى الداخلية يؤيد برقية القائد الى وزارة الدفاع . والظاهر لدينا ان بكر صدقي كان على اتصال بالمعارضة في بغداد ، ولا سيما بصديقه الحميم حكمة سليمان .

الاولان يصلان « جسر العباسيات » في منتصف طريق الحلة ـ الكوفة حتى ظهر ان الجسر لا يحتمل عبور المصفحات عليه فعادا الى « الحلة » ليواصلا السير عن طريق « طويريج » فصادفا على « جسر الهندية » ما صادفاه على « جسر العباسيات » وغرقت احدى المصفحات في الفرات ، فاخرجت بصعوبة .

وتقول المجلة الاسيوية ما تعريبه :

« وكانت العقيدة السائدة في أذهان السلطة يومئذ ، ان قوات الجيش لن تشتبك في الحرب مع القبائل ، وانما جيء بها للارهاب فقط ، فيتشتت بهذه الواسطة شمل المتظاهرين ، ولكن الحقيقه ان ارسال الجيش زاد الطين بلة ، حيث اعتقد الناس انه سيلتحق بالثوار . وقد ظهرت في النجف موجة كلامية ضد اهل السنة (كذا) وانتشرت بين صفوف الجيش فيها مناشير تحث الافراد على عدم الاشتراك في اية حركة يراد بها استثشار فريق من اهل بغداد بالكراسي الوزارية ؛ وبذل القادة مجهودا كبيرا لضبط عواطف الضباط الاحداث ، والافراد المتحمسين ؛ الذين أهينوا أثناء مرورهم بالنجف » اهـ .

وارتأت الوزارة القائمة ان تقصف الطائرات « قبائل آل فتلة » بجوار « الفيصلية » قبل ان تصل قوات الجيش الى « ابي صخير » فعارضت « رئاسة اركان الجيش » ومانعت ، وحجتها على ذلك ان القصف قد يؤدي الى احتلال (أبو صخير) من قبل القبائل ، وقد يتصلون بالنجف ، فيقتضي عندئذ سوق قوات كبيرة لاسترداد « أبو صخير » وهذا يتطلب تضحيات وجهودا كبيرة ، ولهذا طلبت تأجيل القصف الى ان تصل القوات الزاحفة الى ابي صخير ، ولا سيما وان تقارير « متصرفية لواء الديوانية » كانت تدل على ان أكثر من ثلث قبائل اللواء المذكور ضد الحكومة ، وان تقارير المفتش الاداري للواء الحلة تحسين العسكري ، دلت على ان « الشيخ سماوي الجاوب » أحد رؤساء آل فتلة ، بدأ يوزع السلاح على أفراد عشيرته جهارا ، وان « شرطة لواء ديالى » عثرت على ضابطين في الجيش ، يحملان نسخا من « جريدة المبدأ » وفيها مقالة شديدة اللهجة ضد الحكومة ، بقصد اثارة قبائل اللواء المذكور ، وان الرئيس حسين علوان أحد الضباط في « بغداد » امتنع عن الالتحاق بوحدته ، مستنكرا استعمال الجيش ضد القبائل فاعتقل ؛ الى غير ذلك من الاعذار التي حملت البعض على الزعم بأن رئيس أركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي كان يريد تأييد موقف اخيه ياسين الهاشمي المعارض للسلطة. وعلى كل فما كادت الطائرات تشرع في الاستطلاع حتى هاجت القبائل وماجت ، واخذت تهزج باهازيجها المعروفة . ومن اهازيجها يومئذ :

« همدان ابكاعي وحارسها » و « زم بحر وحيد شيروفه » و « ذبيت حجارة عك بيهه » .

ولعل اعذب هوسة سمعت يومئذ ، تلك التـي انشدهـا ابن اخت الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وهي « يمحورب بس لا يرشونك » يريـد ان يقول لخاله انـه يخشى ان ترشيه الحكومة ، كما رشت الذين استمالتهم الـى جانبها مـن قبل ؛ فيعدل عن مطاليبه الاصلاحية التي ثار لتحقيقها .

رئيس اركـان الجيش يتحدث

ولما كان قد شاع في تلك الآونة ان رئاسة اركـان الجيش قدمت تقريرا اكدت فيه عدم قدرة الجيش العراقي على مقاتلة القبائل المتمردة ، لما بينه وبين افرادها من ملابسات ، فقد طلبنا الـى رئيس أركان الجيش الفريق الركن طـه الهاشمي ، ان يجلو لنا الحقيقة فتفضل علينا بهذا الكتاب :

عزيزي عبد الرزاق الحسني

بمناسبة اعادة طبع كتاب « اسرار الانقلاب » وتنويرا للراي العام عما شاع بأن رئاسة أركان الجيش قدمت تقارير لوزارة الدفاع ، ذكرت فيها أن الجيش لا يستطيع مقاتلة الثوار في ثورة الفرات الاولى ، التي وقعت في أوائـل شهر مارت سنة ١٩٢٥ أبدي ما يلي :

قدمت الى وزير الدفاع تقريرين : الاول بتاريـخ ١٠ مارت ١٩٣٥ والثانـي بتاريخ ١٤ مارت ١٩٣٥ وفي التقرير الاول ذكرت ان أوامر الانذار صدرت للوحدات، التي سوف تشترك بالحركات ، وبينت أن هـذه الحركة تختلف عـن الحركات التي جرت سابقا في السليمانية ، وبرزان ، وضد الآثوريين ، من حيث تأثيرها على الرأي العام ، وان حركة الشغب واسعة النطاق ، ولها اتصال بقبائـل عفك ، والرميثة ؛ وان البعض من علماء النجف يشجعها ، وان ثلاثـة اعضاء مـن مجلس الاعيان مـن مديريها ، وان الباعث الاصلي لها ، هو موقف مجلس الأعيان تجاه وزارة الايوبي .
ونوهت بان المعارضين ، والمشاغبين ، قـد يستغلون هـذه الحركة ، ويبثون روح التمرد ، وفي الاخير ذكرت باني لا اقصد من ملحوظاتي الآنفـة ان تظهر الحكومة ضعفا تجاه القبائل المتمردة ، انما رغبت في ان تستعمـل الحكمـة والبصيرة ، قبـل الشروع بالقتال .

وكانت رئاسة اركان الجيش قد طلبت الى الداخلية ارسال تقريـر مفصل عن مدى حركة التمرد في لواء الديوانية ، وارسلت آمـر منطقة بغداد الـى الديوانية للاطلاع على الموقف ، والمذاكرة مع المتصرف ، وظهر من التقرير الذي قدمه المتصرف الى آمر المنطقة ان القبائل المعادية كما يلي :

أ ــ في المشخاب جميع القبائل ؛ ما عدا قبيلة آل ابراهيم .

ب ـ قسم كبير من قبائل الشامية .

ج ـ قبائل الدغارة ، ما عدا العمر ، وقسم من الهلالات .

د ـ قبائل الرميثة .

هـ ـ القبائل المحيطة بقصبة الديوانية ، ما عدا اشخاص معدودين .

و ـ وضع قبائل عفك مشكوك .

وما عدا ذلك فقد وردت معلومات موثوقة تفيد أن سماوي الجلوب ، شيخ آل فتلة في لواء الحلة ، كان يوزع السلاح على جماعته .

وفي التقرير الذي قدمته الى وزير الدفاع في ١٤ مارت ١٩٣٥ ذكرت هـذه المواد ، وبينت ان الجماعات المعادية لم تنحصر في فخذ آل سكر من آل فتلة ، كما كان يظن ، واوضحت ان القصف الجوي وحده لا يكفي للقضاء على الشغب في قضاء ابي صخير ، ما لم تساق قوات من الجيش . واوضحت ان اقصى القوة التي يمكن تحشيدها لاجراء الحركات ضد الثائرين في ذلك القضاء ، ستة افواج ، وهي فوجان في أبي صخير ، وفوجان في الديوانية ، وفوج في السماوة ، وفوج آخر في الحلة ، وقد يتعسر حشد قوة أخرى ، لان أفواج الحدود لا يمكن جلبها ، فضلا عن ان الموصل ، وكركوك ، وبغداد ، والناصرية ، يجب أن تبقى فيها حاميات ، علاوة على قوى الاحتياط المقتضي ابقاءها في بغداد للطوارىء . وكانت قوى الجيش في ذلك الوقت عبارة عن خمسة عشر فوجا . ومع ذلك نوهت بأمكان اضافة فوجين الى القوى المحتشدة ، ولمحت الى نجاح الحركات في المشخاب . وفي الاخير طلبت الى الحكومة ان تتخذ جميع التدابير السياسية ، والادارية ، للتأكد من صداقة الموالين ، وجلب المعارضين في مناطق الدغارة ، والديوانية ، والرميثة ، الى جانبها .

وكان رئيس الحكومة يطلب بالحاح الاسراع بالقصف ، بيما كان راي رئاسة اركان الجيش أن لا يشرع بالقصف ، قبل وصول القوات الارضية الى المحلات اللازمة ، أعني قبل مسك قصبة ابي صخير من قبل الفوجين . اذ أن كل حركة تجري ضد الثائرين ، قد يؤدي الى هجومهم على أبي صخير ، واحتلالهم أياها ، وفي ذلك خلل في نجاح الحركات ، وتكبيد قوات الجيش متاعب لا داعي لها ، فضلا عن أن قرب ابي صخير من النجف ، وعلى اثر وقوع الاولى بيد الثوار ، تتوسع حركة الشغب ، ويزيد نشاط الثوار .

وبالرغم من سوق الافواج بالسيارات الى « ابي صخير » فان ضعف جسري العباسيات والكوفة آخر تحشيدها في أبي صخير ، ولما تحشدت فيهما ، وبينت اركان الجيش ان القوة الجوية مستعدة للقصف ، بعد انتهاء مدة الانذار ، أوعزت

الحكومة بتأجيل القصف الى انقضاء ايام عيد الاضحى .

وفي الختام اقبلوا فائق الاحترام ١٩٣٩/٦/٢٦

المخلص : طه الهاشمي

تقرير رئيس الاركان

وعثرنا مؤخرا على تقرير رئيس اركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي بين أوراق وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب الخاصة فرأينا اثباته فيما يلي :

الرقم ٧١٣٥ التاريخ ١٠ آذار سري للغاية

من رئاسة أركان الجيش الى معالي الوزير .

اعرض ملحوظاتي فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الحكومة الموقرة عصر يوم ٩ ــ ٣ ــ ١٩٣٥ بشأن الحركات ضد الشيخ عبد الواحد الحاج سكر .

١ ــ ليس من صلاحيتي المداخلة في مقررات الحكومة الادارية . ولكن أرى من واجبي ان الفت نظر معاليكم الى خطورة القرار الآنف الذكر .

٢ ــ اصدرت اوامر الانذار الى الوحدات ، التي سوف تشترك بهذه الحركات. وسوف يبدا التحشد في مساء هذا اليوم ١٠ ــ ٥ ــ ١٩٣٥ وستجتمع الوحدات بموجب الخطة الموضوعة في المحلات اللازمة ، وتكون مستعدة للحركة ضد القبائل عندما تقرر الحكومة ضربهم .

٣ ــ تختلف هذه الحركة عن الحركات التي جرت سابقا ضد الشيخ محمود ، والشيخ احمد تارزان، والآشوريين، من حيث تأثيرها على الراي العام، وعطف بعض الجماعات عليها . ففي الحركات ضد الآثوريين ، كان الراي العام بأجمعه يؤيد الحركة . اما في هذه الحركة فالقتال سينشب ضد قبائل كثيرة النفوس ، تقطن مناطق وعرة من حيث الحركات الارضية . اذ أن الساحة ذات أهوار ومستنقعات وجداول ، والمعلومات السابقة تدل على ان حركة الشغب واسعة النطاق لها اتصال بقبائل عفك ، وقبائل الرميثة ، وان البعض من علماء الجعفرية في النجف يشجعها . والمهم ان ثلاثة اعضاء في مجلس الاعيان من مؤيدي هذه الحركة ، وهم السيد محسن أبو طبيخ ، والسيدعلوان الياسري ، والشيخ سماوي الجلوب ، فضلا عن ان الباعث الاصلي لها موقف مجلس الاعيان تجاه الوزارة السابقة . وليس ببعيد ان يستغل المعارضون والمشاغبون هذه الحركة ويبثوا روح التمرد في بعض الجماعات . كما ان الذين يشتغلون بالطائفية من الموظفين واعضاء مجلس الامة وغير الموظفين قد يميلون للاستفادة منها .

٤ ـ والامر الاهم ، ان أكثر جنود الوحدات من أهل القبائل في العمارة ، والمنتفق ، والحلة ؛ وان البعض من الضباط من اولاد المشايخ ، وقد تسري روح البغضاء الى البعض من الجنود والضباط المذكورين ، الامر الذي يؤثر في نجاح الحركات .

٥ ـ ومن ناحية اخرى ارى ان موقف الدولة الخارجي حرج ، بسبب الاختلاف بين العراق وايران على الحدود . فالقتال ضد القبائل قد يؤثر على هذا الموقف .

٦ ـ لا اقصد من ملحوظاتي هذه ان تظهر الحكومة ضعفا تجاه القبائل المتمردين . انما ارغب في أن تستعمل الحكمة والبصيرة قبل الشروع بالقتال .

الفريق طه الهاشمي : رئيس أركان الجيش

والغريب في هذا المقام أن قبائل الفرات الاوسط ، وقبائل المنتفق ، ثارت في وجه « الوزارة الهاشمية الثانية » التي تألفت بعد استقالة « الوزارة المدفعية الثالثة » بأيام معدودات ، فاستطاع الجيش ، موضوع البحث ، أن يقاتلها بنجاح ، وان يقضي على ثوراتها بيسر . ويقول توفيق السويدي (١) « ان بعض الوزراء قد طلب من رئيس الوزراء ووزير الدفاع اتخاذ الاجراءات لتنحية القائد العام ــ يريد طه الهاشمي ــ واستبداله بقائد آخر اكثر حكمة وابعد غورا فيما يقوله ويفعله » .

استعانة الحكومة بالقبائل

لا ينكر ان رجال السياسة في بغداد لعبوا دورا خطيرا على مسرح الحزبية في عام ١٩٣٥م . وكما ان « المعارضة » استطاعت أن تحمل تعض القبائل على القيام بالعصيان المسلح في بعض المناطق فان « أنصار الحكومة » من الموظفين الاداريين في اللواءين الحلة والديوانية (٢) استطاعوا ايضا ان يحملوا بعض الرؤساء في هذين اللواءين على التكتل ضد العصيان المذكور ، فكان الشيخ علوان الحاج سعدون ، واخوه الشيخ عمران ، والحاج رايح العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج مرزوك العواد ، من انصار الحكومة . فلما قطع الشيخ عبد الواحد الجسور ، عبرت « بيارق » انصار الوزارة الضفة اليمنى من « نهر الفادوري » حتى وصلت الى بزايز

---

(١) مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ص ٢٦٠ .

(٢) كان متصرف لواء الديوانية يومذاك « عبد الحميد عبد المجيد » وقائمقام الشامية « عبد الله علوان » وقائمقام ابو صخير « علي غالب » اما متصرف لواء الحلة ، يومذاك فكان « أحمد عارف قفطان » وكان المحامي « مكي جميل » يشغل وكالة قائمقامية قضاء الهاشمية ، فلما استقالت الوزارة المدفعية ، نقلت الوزارة الجديدة جميع هؤلاء من مراكزهم ، وما لبثت ان فصلت بعضهم من الخدمة في الحكومة ، ولا سيما احمد عارف قفطان فأصبحوا في عداد خصومها .

شط « ابو حيايه » لمقاتلة خصوم الوزارة القائمة ، وكانت هوستهم (يوحيد ول لا تعدينه) غير انهم لم يستطيعوا التقدم ، بل تشتتوا عندما سمعوا بتجمع عشائر آل فتلة ، والخزاعل ، وعرفوا باستقالة الوزارة في الخامس عشر من شهر مارت ١٩٣٥. وكانت حجة هؤلاء الموظفين : أن الجيش كان قد امتنع عن القيام بتأديب العصاة ؛ فكان لا بد من الاستعانة بالقبائل الموالية لضرب القبائل المتمردة . اما وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب ، فيقول ان الاستعانة ببعض الرؤساء جرت بدون علمه ؛ وانه ما كاذ يسمع بتجمعهم ، وعبورهم « الغادوري » حتى أصدر أمره بلزوم ارجاعهم . وقد أكد لنا ما نقله اليه متصرف لواء الديوانية من ان رئيس الوزراء اتصل به هاتفيا طاليا اليه حث رؤساء العوابد وبني حسن على مهاجمة عبد الواحد وصحبه . وأما الرئيس المدفعي فكتب الينا يقول :

« ان رؤساء العشائر الموالية للحكومة انتصروا لها من تلقاء انفسهم ، خوفا من تسلط الرؤساء الاخائيين (اي الذين يمتون الى الهاشمي والكيلاني) رغم ممانعة الحكومة ، اعتقادا منها بضرورة قمع الاضطراب من قبل الحكومة ، والا ضاعت السيطرة والسطوة وعمت الفوضى » .

هذا ما جرى في « ابي صخير » اما في « الدغارة » فان نصفا من « البونايل » علقوا « بيارقهم » لتهديد شعلان العطية ، ولكن شعلانا عاجلهم بنهب مواشيهم ؛ وتدمير منازلهم ، وسبي نسائهم ، حتى اضطرت الوزارة الهاشمية ان تعوضهم هذه الاضرار بعد تأليفها بمدة .

لم تقتصر استعانة الحكومة على « البونايل » فقد كان الشيخ سعدون آل رسن ، والشيخ مظهر الحاج صكب ، والحاج صلاح الفاضل ، والحاج مخيف . يشايعون السلطة في الظاهر ، ولكنهم كانوا يعادونها سرا ، فقد اعتادت القبائل ؛ ولا سيما في الفرات الاوسط ، أن توحد صفوفها ، بعد انشقاقها ، اذا ما تحدت الحكومة الى اخضاعها ، متناسية ما بينها من أحقاد ، فكان الاعتماد على هؤلاء في غير محله .

الموقف في بغداد

تألفت « الوزارة المدفعية الثالثة » في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٣٥م؛ وفي اليوم الخامس منه وقف رئيس الوزراء جميل المدفعي في مجلس النواب ليلقي منهاج وزارته فقال :

« وتستهدف وزارتنا قبل كل شيء في أعمالها ، تثبيت روح الاستقرار والطمأنينة ، باتخاذ الاجراءات العادلة الموطدة لدعائم الامن والنظام .. الخ » .

وفي اليوم التاسع من هذا الشهر ، قرر رئيس الوزراء الركون الى استعمال

القوة لإعادة القبائل المتمردة الى حظيرة الطاعة . وطلب الى وزارة الدفاع اعداد العدة لذلك، فاذا برئاسة اركان الجيش تقدم التقرير المرقم (٧١٣٥) والمؤرخ ١٩٣٥/٣/١٠ وقد اثبتنا نصه فيما تقدم . فلما كان اليوم العاشر من الشهر ، اجتمع مجلس الوزراء ، ووزع على اعضائه التقرير ، موضوع البحث ، فأخذ الوزراء يبدون فيه آراءهم . وارتأى المجلس ان يوفد لجنة وزارية الى الفرات الأوسط قوامها وزراء الداخلية والخارجية والاقتصاد « اي السادة : عبد العزيز القصاب ونوري السعيد وامين زكي » فتدرس اللجنة الحالة عن كثب ، وتنصح المتمردين بالرجوع الى حظيرة الطاعة والولاء ، ولكن وزير الخارجية نوري السعيد اقترح ان يكتفي بايفاد وزير الداخلية وحده لهذا الفرض ، فتقبل وزير الداخلية هذا الراي ، ووافق على القيام بهذه المهمة تشرط ان لا يتخذ المجلس اي قرار عسكري اثناء غيابه ، وان يمنح مهلة اقصاها عشرون يوما لتحقيق الهدف من هذه التجربة .

سافر وزير الداخلية القصاب الى الديوانية بالقطار ظهر يوم ١٠ آذار ، فبلغها بعد منتصف الليل ، واتصل بقائم مقام السماوة طالبا اليه ارسال رؤساء قبائل القضاء اليه بأول واسطة . وهكذا عمل مع رؤساء بقية الوحدات الادارية ، وبينما كانت مفاوضاته الناجحة مع الرؤساء والمتنفذين تقترب من نهايتها ، اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر الشروع في قتال القبائل المتمردة ، وتلفن رئيس الوزراء الى متصرف لواء الديوانية ان يبلغ وزير الداخلية بقرار المجلس ليعود الى بغداد ، وان يبلغ الانذار الى القبائل المتمردة .

وكان الانذار انذارين متتابعين مع فترة قصيرة ، فعارض متصرف الديوانية في اضاعة الوقت بالقاء انذارين ، وأصر على أن يكتفي بانذار واحد مع فترة أطول . واضطرب وزير الداخلية (١) لهذه المفاجأة في وقت كان يسعى لحل الازمة بالطرق السلمية ، وبينما كان يهم بالسفر الى الشامية ، وابي صخير والنجف ، لاتمام المفاوضة ، صدر الامر اليه بالعودة فورا .

وكتب متصرف الديوانية الى بغداد ان الحالة اصبحت خطرة ، وان واجب الوزارة احد ثلاثة : فاما الشروع في استعمال القوة ، او التفاهم مع رؤساء الاحزاب، أو الاستقالة ، لأن الحالة كلما بقيت معلقة استعصى حلها .

وعاد الوزير الى بغداد في يوم ١٢ تموز ، واجتمع مجلس الوزراء في يوم رجوعه ليستمع الى اقواله ، وحضر الجلسة مستشار وزارة الداخلية ، ورئيس الديوان الملكي ، فاعلن الوزير عن اسفه لعدم تمكنه من التفاهم مع الرؤساء على الرغم من نجاحه ، فاستقر الراي على الضرب ، وان تلكأ البعض ، وارسل القرار الوزاري الى الديوان الملكي ليقترن بمصادقة الملك ، لان قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ قبل ان تقترن بموافقته .

---

(١) للسيد عبد العزيز القصاب وزير الداخلية مذكرات مفيدة عنوانها (من ذكرياتي) وفي ص ٣٠٢ منها تفاصيل هامة حول الموضوع .

هذا ما جرى في « لواء الديوانية » اما في « لواء ديالى » فقد ذهب متصرف اللواء السيد امين خالص ، الى ناحية « المنصورية » بعد ان طرد الثوار الموظفين منها ، فرأى جموعا من « العزة » متجمعة في « الرميلات » ـ بالتصغير ـ التي يسكنها الشيخ حبيب الخيزران ، واقامت لها المتاريس ، فاستعمل الحكمة في صرفها ، ومنع « حبيبا » عن القيام بأعمال التخريب ، فحال دون ما كان يبغون .

وفي يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ اذاعت الحكومة البلاغ الرسمي الآتي :

بيان رسمي

« وقعت في الايام الاخيرة في بعض جهات لواء الديوانية حوادث مخلة بالنظام العام ، فسافر وزير الداخلية الى اللواء المذكور لدرس الحالة بالذات ، فظهر لمعاليه ان عددا من اعوان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، قطعوا قنطرتين بين ناحية الفيصلية ومركز قضاء ابو صخير ، واقاموا على احد الجسور مسلحين ، وصاروا يتقاضون الرسوم من المارة . كما ان فئة من اتباع الشيخ شعلان العطية ، في ناحية الدغارة ، تجمعوا مسلحين هناك . واشغلوا صدر نهر الدغارة . لقد اجتمع معالي الوزير في مدة مكثه هناك برؤساء العشائر الاخرى ، فاستنكروا هذه الاعمال . واظهروا استياءهم نظرا لما يكون لها من نتائج وخيمة .

« ان معالي الوزير بلغ الشيخين ، المومى اليهما ، بلزوم الكف عن هذه الاعمال. فلم يلبيا ذلك ، حتى الآن . ان الحكومة كانت ولم تزل باذلة كل جهودها لاعادة الامور الى مجاريها الاعتيادية ، وهي حريصة جدا على حقن الدماء ، وتأمل ان يرجع الاشخاص الذين قاموا بالاعمال المذكورة الى الصواب ، كما انها شاعرة بمسؤوليتها العامة ، وقائمة بكل التدابير المقتضية للمحافظة على النظام ، وتامين الراحة العامة في البلاد » (١) .

ما يقوله وزير الداخلية

وكتبنا الى وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب ، نسأله بيان موقفه فكتب الينا :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني المحترم .

بعد التحية . جوابا لكتابكم المؤرخ ٦ ـ ٤ ـ ١٩٣٥ ، الذي تطلبون فيه بيان موقفي اثناء الحركات التي قام بها الحاج عبد الواحد سكر ورفقاه ، فها انذا اعرض لكم الحقيقة :

---

(١) جريدة البلاد العدد (٥٠٢) بتاريخ ١٤ آذار ١٩٣٥ .

على اثر قيام الحاج عبد الواحد بقطع الجسور ما بين ابو صخير والفيصلية ، وابو صخير والشامية ، اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر ايفادي الى الديوانية لكشف الحالة ، ومعالجتها بالطرق السلمية ، كما نسب ارسال بعض الافواج الى بعض المراكز العامة لتكون حاضرة للطوارىء الفجائية .

تحركت ظهر يوم ١٠ مارت ١٩٣٥ بالقطار ، فوصلت الديوانية بعد منتصف الليل من اليوم المذكور ، وفي صباح اليوم التالي ابتدات بدرس الحالة ، ومقابلة الرؤساء ، واجراء التحقيق عن بعض الامور ، فتمكنت من مواجهة رؤساء السماوة جميعا – عدا اربعة اشخاص منهم – ورؤساء عفك ، والدغارة ، والديوانية – عدا شعلان العطية ، الذي كان بعض الاصدقاء براجعونني عنه – وقد تفاهمت مع هؤلاء الرؤساء على الشكل الذي يوافق المصلحة العامة ، وكان بعزمي زيارة قضاءي الشامية وابو صخير ، ومن ثم النجف الاشرف ، ولواء كربلاء ، غير ان رئيس الوزراء طلب مني ، في الليلة الثانية من وصولي ، ان اعود الى بغداد للمذاكرة في شؤون هامة ، فالتزمت على ترك ما بدات بـه ، ورجعت الى بغداد ، وبعد رجوعي بيومين قدمت الوزارة استقالتها .

هذا ، وبما ان الحادث لم يمض عليه الزمن الكافي فلا اتمكن من اجابتكم على طلبكم بصراحة اكثر من هذه ، وسأترك ذلك الى مذكراتي التي سأصدرها للتاريخ والسلام عليكم .

بغداد ٨ آب ١٩٣٥ المخلص القصاب – عبد العزيز

ويقول رئيس الوزراء في كتاب بعث به الى المؤلف « بالنظر لان اساس الحركة دبرت وتدار في بغداد ، فكان من الخطل اضاعة الوقت في مفاوضات في الديوانية ، خصوصا وقد لاحظنا بأن التأخير في اتخاذ الاجراءات يؤدي حتما الى انتشار الاضرار والتمرد » اه

وساطة وزير المعارف

ما كاد وزير الداخلية السيد عبد العزيز القصاب يرجع الى العاصمة ، حتى كلف وزير المعارف الحاج عبد الحسين الجلبي ، بالسفر الى النجف ، والاتصال برجال الدين ، لحملهم على اصلاح ذات البين . وعلى الرغم من كون الوزير المشار اليه يعد من وجوه الشيعة ، وممن لهم صلة حسنة برجال الدين ، فانه قوبل بهوسات نابية في العاصمة الدينية فعاد الى بغداد بخفي حنين (١) .

---

(١) رأت الحكومة ان توفد الحاج عبد الحسين الجلبي والشيخ علي الشرقي الى النجف لمواجهة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ومواجهة زعماء النجف ورؤساء القبائل ، وحين دخلا النجف هزج احدهم بالهوسة التي ظل صداها يرن في الآذان حتى اليوم وهو يخاطب بها الحاج عبد الواحد بتصغير اسمه قائلا « يوحيد طب ثور الشيعة » .

الاستاذ جعفر الخليلي في كتابه « هكذا عرفتهم » ص ٨٢ ج٢

وفي الوقت نفسه كلف الشيخ علي السليمان رئيس قبائل الدليم ، بمكاتبة الشيخ عبد الواحد ، وحمله على اعادة الجسور فلم تسفر وساطته عن نتيجة ، وهكذا فشلت مساعي سلمان البراك ، نائب لواء الحلة ، لحمل شعلان العطية على اخلاء « قلعة صدر الدغارة » فقد اشترط هذا ان يعقد مؤتمر خاص يحضره رؤساء الزرات الاوسط لمعالجة القضية من اساسها ، فلم تر الحكومة امكانا لاجابة هذا الشرط ، واستدعي الشيخ عجيل الياور من الموصل ليكون وسيطا آخر بين الحكومة والرؤساء المتمردين ، ولكن استقالة الوزارة بعد أيام حالت دون مجيئه .

الحكومة تتصل بزعماء المعارضة

لما عاد وزير الداخلية الى بغداد ، دعى الى مقابلته كلا من السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمة سليمان ، وبعد ان اجتمع بكل منهم على انفراد في ديوانه الرسمي ، سألهم آراءهم في الحالة الراهنة ، وفي التدابير الواجب اتخاذها لارجاع القبائل الى الخلود ، فأوصى الهاشمي بضرورة التروي في الاجراءات المنوي اتخاذها ، والتشبث بكل الطرق الممكنة لحقن الدماء ، وصرح الكيلاني (بعدم اصابة الاجراءات المؤدية الى ضرب القبائل ، لانهم لم يعملوا ما يخل بالامن ، ولم يقوموا تحركات تمس دستور البلاد وقوانينها ، ولم يطلبوا شيئا يهدد كيان الدولة ، وانما كانوا يؤدون الضرائب الى الجباة ، ويحترمون الشرطة والموظفين كل الاحترام . ولم يقع اي تعد على اي شرطي او موظف ، حتى حدث مرة ان بعض افراد الشرطة ذهبوا مساء من المشخاب بأرزاق الى رفقائهم في الغماس ، وقد اراد بعض افراد العشائر التعرض لهم ، فمانعهم رؤساؤهم وحافظوهم الى أن أوصلوهم مع الارزاق الى محلهم . اما ما قاموا به من قطع الجسور وضبط صدر الدغارة فهو خشيتهم من سوق الجيش عليهم والفتك بهم) اهـ (١) .

ولا شك في ان جواب حكمة سليمان كان على نمط جوابي الهاشمي والكيلاني لتواطئهم ، ولما وقف الوزير على آراء زعماء المعارضة في الحركة طلب ان ينشر كل منهم بيانا بتوقيعه يدعو فيه القبائل الى السكينة ، وقد كتب الينا السيد الكيلاني بصدد هذا التكليف :

« انه لم ير في نفسه هذا الحق ، وانه ليس بزعيم لهم ولا بالمسيطر عليهم ، ولا برئيس حزب يضمهم كلهم ، فضلا عن ان هذا التدخل مما يعتبره مخلا بسمعة الحكومة ومضعفا لمركزها » .

اما الهاشمي وحكمة بك فقد رفضا نشر اي بيان من هذا القبيل .

---

(١) هذا ما خطه الكيلاني للمؤلف بيده .

وعلى اي فان وزير الداخلية لما يئس من حمل زعماء المعارضة على نشر البيان الذي اراده ، تدخل البلاط ، فأعرب الملك عن رغبته في أن ينشر الزعماء البيان الذي تريده الحكومة ، فاقنعوا جلالته بعدم سداد هذا الراي ، فلم يفاتحهم به مرة أخرى.

تعطيل المجلس النيابي

وعمدت الوزارة الى مجلس النواب فاستصدرت ارادة ملكية في يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ بتعطيل جلساته شهرا كاملا ، فحالت بعملها هذا دون بحث النواب هذه الاضطرابات في مجلسهم . اما مجلس الاعيان فكان ما يزال على معارضته للوزارة الايوبية المستقيلة ، ولوزارة المدفعي الثالثة ، واستمر احد عشر عينا على اضرابهم عن حضور جلسات المجلس فشلت يد الحكومة عن كل عمل بناء .

موقف الصحف

وانقسم الصحفيون في مواقفهم من هذه الاضطرابات ، فرأى بعضهم وجوب معالجة الحالة بالحكمة وبعد النظر دون سفك دماء ، واوصى البعض الآخر بوجوب تجنيد العراقيين كافة لقمع الحركة ، لانها مخلة بالنظام العام . وننشر فيما يلي كلمة لجريدة « المبدأ » التي كان يصدرها الحاج محمد جعفر ابو التمن ، واخرى لجريدة « الطريق » التي كان يحررها السيد توفيق السمعاني ، ليقف القارىء على آراء الصحفيين في كيفية معالجة القضايا العامة :

خطورة الوضع

ـ مقال لجريدة « المبدأ » الصادرة في يوم ١١ مارت ١٩٣٥ ـ

تمر بلادنا اليوم بطور خطير ، لم يسبق أن مرت به منذ عدة سنوات خلت ، وان على خروجها من هذه الحالة الحرجة يتوقف كيان البلاد ومستقبلها . فقد تخرج منكوبة ، مدمرة ، مشتتة ، لا تجد امامها الا زيادة في البؤس والشقاء ، وقد تخرج سالمة دون ان يصيبها اذى كبير ، مدركة ما تجابهه من مشاكل ونواقص ، فتتخذ التدابير اللازمة لمعالجتها على الاساس الذي يرتضيه اهل البلاد .

على ان هذا وذاك يتوقف على السلوك الذي سيسلكه المسؤولون بالحكم الآن ، في هذه الظروف العصيبة ، فهم اما ان يسلكوا طريق الحكمة والصواب ، الذي يجب ان تدلهم عليه حوادث تاريخ امم اخرى ، حينما جابهت ظروفا مثل الظروف الموجودة في العراق ، او ان لا يأخذوا من تلك الحوادث اي عبرة ، فيسلكوا الطريق الذي يجلب النكبات ، ويضطر الشعب الى ان يضحي بخسارات كبيرة ، لكي يضمن القيام بالاصلاح الذي تحتاجه البلاد .

لقد نوهنا على صفحات هذه الجريدة بمساوىء وضع البلاد ، الذي وجد ليعرقل تقدمها ، ورفاه أهلها ، وبينا ما هناك من نواقص كثيرة ، وادارة سيئة ، واعمال تخالف المصلحة العامة ، وعدم اهتمام بالشؤون التي تمس حياة الشعب البائسة . ان هذه المساوىء والنواقص كثرت حتى اصبحت آثارها ملموسة في كل ناحية من نواحي حياة الفرد في هذه البلاد ، فعم الاستياء والتذمر من الوضع الراهن ، وما هذا الموقف الذي تجابهه الحكومة اليوم الا وليد ذلك الاستياء والتذمر .

فليس للحكومة في هذه الوضعية الا ان تعالجها بمعالجة الاحوال التي ادت الى هذا التوتر ، وذلك بالقيام بالاصلاحات التي تحتاجها البلاد ، سواء من الناحية السياسية ، او الاقتصادية ، او الاجتماعية . أما اذا لم يكن للحكومة رغبة في سلوك هذا الطريق ، او لم تكن لها القابلية المقتضاة لذلك ، فعليها أن تترك الحكم . لكي يفسح المجال للشعب ان يعهد الحكم الى من يرى فيه القابلية للقيام بالاصلاحات التي يتطلبها . وليس للحكومة أن تفعل غير ذلك البتة ، لان كل عمل مبني على استعمال الشدة ، لا تكون نتيجته الا اضرار البلاد وايقاع الحوادث التي تبقى ذكراها المؤلمة أجيالا كثيرة . ونعتقد ان الظفر سيكون للشعب عاجلا او آجلا . فعلى رجال الحكومة الآن أن يتجنبوا احداث ما لا تحمد عقباه ، والا فانهم سيسيئون الى البلاد اساءة كبرى . اهـ

النظام العام

ـ مقال رئيسي لجريدة الطريق الصادرة في يوم ١٣ مارت ١٩٣٥ ـ

نشرنا يوم أمس بيانا رسميا اذاعه مكتب المطبوعات ، وفيه تبيان الحالة في لواء الديوانية ، وكشف الحركات التي جرت هناك . وتلخص أن فريقا من أعوان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، وفريقا من أعوان الشيخ شعلان العطية ، قد اخلوا بالنظام العام ، واخذوا يتقاضون الرسوم ، ويأتون الاعمال المخالفة للقوانين . وان معالي وزير الداخلية قد بلغ الشيخين المذكورين بلزوم الكف عن هذه الاعمال ، التي استنكرها رؤساء العشائر في تلك الجهات .

هذه خلاصة البيان لمكتب المطبوعات ، الذي نشرناه يوم أمس ، وهي تدعو الى الاسف الممض ، وتوجب اهتمام الرأي العام العراقي ، لانها تتعلق بالنظام العام قبل كل شيء . والناس في جميع العصور ، وجميع البيئات ، يهمهم النظام العام بالدرجة الاولى ، اذ بدون هذا النظام لا يهدأ بال لأحد ، ولا ينتظم أمر . وقد اباحت القوانين العامة في جميع الممالك لكل انسان ان يكون جنديا لحماية النظام العام . ولذا فمن حق العراقيين في كل مكان ان يستنكروا هذه الاعمال المخلة بهذا النظام .

اناس يجرحون انفسهم بأنفسهم ، وقد تسلحوا لا لصد غارة على البلاد ، ولا للدفاع عن ذمارها ، ولا لصيانة كيانها ، ولكنهم تسلحوا ليتقاضوا الرسوم من

اخوانهم المارين ، خلافا للقانون ، واخلالا بالنظام العام ، وليشغلوا صدر الدغارة ، بصورة فيها اعتداء على حقوق اخوانهم ومواطنيهم ، ولماذا هذا العمل ؟ وما الفائدة منه ؟ وما نتائجه ؟ ان الحكومة مكلفة بتنفيذ القوانين ، ولها قوة اجرائية . فاذا لم يطع الناس القوانين باللين ، فانها تطبقها عليهم بالقوة ، ونحن يؤسفنا كثيرا ان تلجيء الحالة الحكومة الى استعمال القوة مع ابناء الوطن . الذين نريدهم للملمات والشدائد ، والدفاع عن الذمار ، لا لأجل الاخلال بالقوانين ، والاعتداء على حقوق اخوانهم ، وايجاد سمعة لا تليق بالعراقيين ، وقد توفقوا بعد تضحيات خالدة الى انشاء مملكة ترفع راسها اليوم بين الممالك ، وتجلس في مصاف الامم الراقية .

لسنا في عصر البداوة ، ولا يمكن لأي عراقي ان يرضى من اعمال مخلة بالنظام العام ، ومخالفة للقوانين . والاعتداء على هذا النظام معناه الاعتداء على كل عراقي .

وهي نصيحة ثمينة ، نقدمها الى هؤلاء الاخوان ، الذين يقومون ببعض الاعمال المضرة . في لواء الديوانية ، بأن يكفوا عن هذه الاعمال ، ويرجعوا الى الصواب في جميع أعمالهم وتصرفاتهم ، والا فان شدائد تحيق بهم ، ونكبات تنزل عليهم ؛ فتؤذيهم وتؤذي البلاد من ورائهم اهـ .

موقف المحامين

أما طبقة المحامين فقد استنكرت الالتجاء الى القوة ، ورات أنه لا يزال في الإمكان حقن الدماء فطيرت هذه البرقية الى جلالة الملك ، والى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب :

« الموقف الحاضر في العراق ، سيما في الفرات الاوسط ، اوجب قلقنا . اننا لا نزال نعتقد بأنه من الممكن تدارك الامر وحقن الدماء ، ولا نرى مسوغا لاستعمال القوة ، وعليه نسترحم ان تتولى الامر حالا وزارة يرتضيها الشعب لتعالج الموقف بحكمة وسداد » اهـ .

ثم حاول المحامون التظاهر لتأييد ما جاء في برقيتهم ، فاحبطت السلطة محاولتهم .

موقف العلماء

وكان العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، قد راس الاجتماعات السياسية التي عقدت في النجف ، قبل ان تتازم الحالة ، فأبرق الى الملك في ١٤ مارت يقول :

جلالة الملك المعظم ــ بغداد

كيان العراق المقدس في الحال الحاضر مهدد بالاخطار الهائلة . يلــزم توقيف الحركات عسى ان يحصل الحل بالاصلاح الصحيح الذي يحفظ سلامــة الشعب والبــلاد .

« كاشف الغطاء »

واوعز صاحب الجلالة الى رئيس ديوانه رستم حيدر ، فرد على هذه البرقية بما يلي :

كربلاء ــ حجة الاسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

عرضت برقيتكم على صاحب الجلالة ، فأمرني بتبليغكم تقديــره لاهتمامكم بالوضع الراهن . جلالته حريص جدا على حقن الدماء ، وكل سعي يبذل في هــذا السبيــل .

« حيدر »

لم يقتصر تدخل العلماء على برقية كاشف الغطــاء حسب ، فقــد تلفن العالمان الكبيران الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري ، الى رئيس الديوان الملكي في ١٣ مارت يقولان :

اخلاصا للعرش الهاشمي ، واداء للوظيفة الدينية ، وحقنا للدماء ، نلفت نظر صاحب الجلالة للحالة الحاضرة فانها سيئة جدا ، واذا بقيت الحكومة على الاصرار في سياسة الارهاب ، تكون اسوأ ، وقد خاطبنا وزير الداخلية في ذلك فلم نر منه مــا يوجب الطمأنينة ، ولم تزل البرقيات تردنا من اطراف العراق تطلب منا المداخلة في اصلاح الامر . فنرجو تبليغ ذلك لصاحب الجلالة ، ولفت نظره نحو هــذه الشدة التي تستعملها الحكومة مع امة مخلصة للعرش والبلاد بدون مبــرر شرعي ، وبدون ذنب سوى مطالبتها بتطبيق القانون الاساسي ، فالامل بصاحب الجلالة ان يتولــى الامر ، ويعهد بالاصلاح الى هيئة عالمة عارفة تراعي حقوق الدولة والامــة ، واذا بقيت الاحوال على ما نشاهد ، واريقت دماء المسلمين نخشى الهيــاج من جميــع الشعب ، هذا ما علينا من التكليف الشرعي واسأله التوفيق أن شاء الله .

الجواهري الجزائري

ويقول وزير الداخلية ان هذين العالمين تلفنا اليــه ان يسحب قوات الشرطــة الاضافية المرسلة الى ابي صخير ، فأجاب انه مستعد لاجابة هــذا الطلب بشرط ان تبدو ظاهرة خير من الثائرين ، وان تخلى الجسور .

موقف الحاج عبد الواحد

ادرك لفيف من النجفيين ان في بغداد مساع لتشويه الحركة التي قامت فــي

الفرات ككونها حركة طائفية ، فحسنوا للشيخ عبد الواحد ان يدافع عن نفسه ؛ وكان الشيخ واثقا من ان خصومه السياسيين مسخوا حركته ، فأبرق الى الملك هذه البرقية في ١١ مارت :

بغداد جلالة سيدنا الملك المعظم

غير خاف على جلالتكم تصرفات الوزارة الحاضرة وتماديها على غصب حقوق الامة بالقوة ، التي هي منا ولنا . وعندما قدمنا لجلالتكم طلباتنا ، اعتبرتنا الوزارة اننا عصاة ، فأرسلت قواتها لقتالنا . العشائر لا زالوا يعرضون اخلاصهم لجلالتكم ، متمسكين بعرشكم ، والتاريخ خير شاهد لما عرضنا . أما اهل المطامع الذين ربما يجعلون العراقيون (كذا) عامة والفراتيون (كذا) خاصة في نظر جلالتكم عصاة فيشيعون عنا اشاعات كاذبة ، والصحيح ان العراقيون (كذا) عامة والفراتيون (كذا) خاصة ، مخلصين لعرش جلالتكم ويحرصون عليه أشد الحرص ، ولا يقاسون اهل المطامع بمن ضحى وسوف يضحي في سبيل عرش جلالتكم كل غال ورخيص . اما الذين يحرصون على المناصب بعملهم هذا ؛ يريدون البقاء على الكراسي ليواظبون (كذا) على الضغط والشدة فيجعلون من بقائهم سببا للانتقام من أمتك التي تفتديك بأرواحها الغالية سيدي .

المخلص الحاج عبد الواحد الحاج سكر

ولم يكتف الشيخ عبد الواحد ببرقيته هذه فثناها بهذه البرقية في اليوم التالي :

بغداد ـ جلالة ملك العراق المعظم

لم نزل متمسكين بعرش جلالتكم والمحافظة على الدستور والامن العام . يؤسفنا اعمال الوزارة الحاضرة وموظفيها باتخاذهم الطرق الاستبدادية منها توقيف بعض من الرؤساء الذين يطالبون بمحافظة الدستور وهم رؤساء عشائر آل زياد ، وبني حسن ، وآل علي ، في قضاء الشامية ؛ وحيث ان جلالتكم حامي الدستور جئنا مسترحمين منع هذه التصرفات الكيفية .

عبد الواحد الحاج سكر

وفي اليوم الثالث ، اي في ١٤ مارت سنة ١٩٣٥ طير البرقية الثالثة التالي نصها :

بغداد ـ جلالة سيدنا الملك المعظم

قدمنا احتجاجات لجلالتكم طلبنا فيها اسقاط الوزارة الحاضرة نظرا لتصرفاتها

الكيفية ، والمخالفة للدستور وقوانين البلاد ، ولم تزل سائرة على مخالفاتها وامتهانها حرمة الدستور مما جعلنا وعشائرنا غير آمنين على انفسنا ، كما انها سلبت حرياتنا. نسترحم اصدار امركم باقالة الوزارة وفقا لرغبات ابناء شعبك المخلصين لعرش جلالتكم ، قبل ان يستعصي علينا الامر بسكون الراي العام لما يلاقيه من استبداد الوزارة الحاضرة .

« عبد الواحد الحاج سكر »

موقف جلالة الملك

قلنا ان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ مارت ١٩٣٥ م ، ارجاع القبائل المتمردة الى حظيرة الطاعة بالقوة ، وانه ارسل قراره الى البلاط الملكي ليقترن بالموافقة الاصولية . فلما تسلم البلاط برقيات الشيخ عبد الواحد الثلاث ، راى صاحب الجلالة ان تعالج هذه القضية بسعة صدر ، ولا سيما وان جل الزعماء في بغداد – ومنهم السيد القصاب وزير الداخلية – كانوا يعربون عن رغبتهم في وجوب التأمل ، واجتناب القوة . وعلى هذا قابل رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء ، واعلمه ان الملك يرغب ان يعاد النظر في قرار الضرب ، بعد ان اطلع على برقيات الشيخ عبد الواحد ، وعلى حديث العلماء التلفوني ، وعلى برقية العلامة كاشف الغطاء ، واضاف رئيس الديوان الى ذلك ان الملك لا يزال يحرص على حقن الدماء ، ويأمل ان تعاد الامور الى مجاريها الطبيعية بدون قتال .

استقالة الوزارة

وعدَّ السيد المدفعي كلمات صاحب الجلالة الملك ايذانا بانتهاء حكمه ، فرفع الى جلالته كتاب استقالته الآتي نصه :

مولاي صاحب الجلالة

أتقدم بالشكر الى جلالة مولاي على الثقة التي أولاني اياها ، في ظروف جلالته أعلم بدقتها ، فلبيت الامر ، والفت الوزارة ، وبدأت فورا في اعداد الخطة التي تساعدني على معالجة الوضع ، غير ان الامور قد تطورت في الايام الاخيرة ، تطورا شعرت في خلاله ان الظروف غير متهيأة لتنفيذ ما اراه لازما لاعادة الامور الى مجاريها ، لذلك استميح جلالتكم عذرا برفع استقالتي ، راجيا قبولها ، وداعيا لجلالتكم بالتأييد والتوفيق ، ولا زلت يا سيدي .

١٥ آذار ١٩٣٥ العبد المخلص المطيع جميل المدفعي

وقد امر صاحب الجلالة ان يجاب على كتاب الاستقالة بهذه الصيغة :

عزيزي جميل المدفعي

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٥ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء . انني آسف جدا لما وقع من حوادث ، في المدة الاخيرة ، ولا يسعني الا ان اشكركم على تحملكم ، انتم وزملاءكم ، عبء المسؤولية في مثل هذه الظروف . ان املي في حكمة رجال شعبي قوي ، ويسرني ان اراهم مدركين دقة الموقف الحاضر ، وعاملين معا على درء كل ما من شأنه أن يسيء الى سمعة البلاد .

لا شك في ان الحالة تتطلب اصلاحا نزيها ، وسريعا ، وقد اسفت لأنكم لم تجدو متسعا في الوقت ، يساعدكم على تحقيق هذا المقصد ، فكونو واثقين بأن قبولي استقالتكم لم يكن ليؤثر في شيء على ما أحمله في قلبي نحوكم من محبة وتقدير .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلاثين الميلادية .

غازي

ومن طريف ما يذكره وزير العدلية في هذه الوزارة توفيق السويدي في ص٢٥٩ من كتابه (مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) عن هذه الازمة قوله :

« وقد ظهر بنتيجة التحقيق ان هذه الحركة العصيانية كان يؤيدها قسم كبير من الساسة منهم رشيد عالي الكيلاني ، وياسين الهاشمي ، أما نوري السعيد وان كان لم يشترك فيها ، لكنه على ما ظهر لنا كان يؤيدها ايضا » اهـ .

١٢ _ ذي الحجة ١٣٥٣ _ ١٤ شعبان ١٣٥٥
١٧ _ آذار ١٩٣٥ _ ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

الوزارة الهاشمية الثانية

كيف تالفت الوزارة

استقالت « الوزارة المدفعية الثالثة » في يوم ١٥ مارت ١٩٣٥ م ، وقد ضربت الفوضى اطنابها في طول البلاد وعرضها . فلا أمن ولا طمانينة ، ولا ثقة ولا سكينة . واستدعى الملك غازي زعيم المعارضة ياسين الهاشمي ليؤلف الوزارة الجديدة ، على ان لا يشرك في وزارته رشيد عالي الكيلاني ، كما سبق ان طلب ذلك منه السيدان : جميل المدفعي وعلي جودة ، فتذكر الهاشمي « مؤتمر الصليخ » والوثيقة التي انضم اليها مؤخرا ، فراح الى أصحابه يشاورهم في الامر، ويعمل على اقناعهم للاشتراك في المسؤولية .

ارسل السيد محسن ابو طبيخ ، ومعه السيد رشيد عالي الكيلاني الى السيد حكمة سليمان ليكلفانه بالدخول في « الوزارة الجديدة » فاعتذر حكمة عن ذلك ؛ بدعوى ان له عهدا مع السادة : الحاج محمد جعفر ابو التمن . وكامل الجادرجي ، وعبد القادر اسماعيل ، يقضي بأن لا يشترك في الحكم قبل ان يحصل على موافقتهم؛ ولما افهمه السيدان بأنه سبق ان ارتبط بميثاق الصليخ فلا يصح له التأخر عما يفعله رفاقه ، أجاب انه لا يوافق على الاشتراك في الوزارة ما لم يوافق عليه « ابو التمن » وصحبه . فذهب ابو طبيخ ومعه رشيد عالي الى دار الحاج جعفر بعد منتصف الليل واخبراه بما جرى لهما مع السيد حكمة ، فأجاب هذا بأنه سيتصل برفاقه ، ويعطي القرار اللازم . ثم اجتمع الحاج محمد جعفر بزميليه : كامل وعبد القادر ووافقوا على ان يشترك حكمة في الوزارة الجديدة على شرط أن يسند اليه منصب وزارة الداخلية (١) .

---

(١) كان اهم ما يقلق جماعة الاهالي « منع حكمة سليمان من الاشتراك في الوزارة . وعندما اجتمعنا في دار ابي التمن ، جرت مناقشة طويلة فذكر انه من المهم الا نكون سلبيين ، وان تولي حكمة لوزارة الداخلية وقيامه بتطبيق منهاجها قد يكون ذا فائدة . اما توليه اية وزارة اخرى فلا فائدة منه ... واعتقد ان ياسين لم يكن ميالا الى تسليم وزارة الداخلية الى شخص لا يطمئن اليه كل الاطمئنان ، ولا سيما وانه كان يعلم باتصال حكمة سليمان بنا اتصالا وثيقا » اهـ .
_ مذكرات كامل الجادرجي _ ص ٣٦ _

وقصد « حكمة » دار « الهاشمي » وأبلغ صاحب الدار بما تقرر ، فاستكبر الهاشمي هذا الشرط في الوقت الذي كان يفكر باسناد المنصب المذكور الى حكمة نفسه فقال : انه يوافق على توجيه أية وزارة يريدها حكمة اليه ، عدا وزارة الداخلية ، ومع هذا فقد اقترح على « الكيلاني » ان يدخل معه كوزير للمالية فامتنع الكيلاني عن ذلك قائلا انه غير ملم بالانظمة وبالتعليمات المالية ، وأن هذا الالمام يحتاج الى مدة ليست بقصيرة ، واصر على ان يوسد منصب « وزارة الداخلية » (١) وعلى هذا اعتذر الهاشمي عن تأليف الوزارة ، وذهب الكيلاني الى دار ابي طبيخ ليسافر واياه الى الفماس ، خشية ان يعيد المدفعي تأليف الوزارة وينكل بهما ، واذا برئيس الديوان الملكي رستم حيدر يقصد رشيداً بعد منتصف الليل ، ويحاول اقناعه بالدخول في وزارة الهاشمي المرتقبة كوزير للمالية ، ويسمع منه ما سمعه الهاشمي من قبل في موضوع الاختصاص . ولما كانت الظروف لم تكن مساعدة يومئذ لتأليف وزارة لا يكون الهاشمي رئيسها ، و لايكون الكيلاني وزير داخليتها ، فقد نقل حيدر الى الملك حراجة الموقف ، فكلف جلالته ياسين بتأليف الوزارة تاركا له مطلق الحرية في اختيار زملائه ، وعلى هذا امتنع السيد حكمة عن الاشتراك في الحكم ما لم يسند اليه منصب وزارة الداخلية ، فكان امتناعه سببا لخلق معارضة شديدة لوزارة الهاشمي تمكنت من حمل الجيش على التدخل في السياسة ، وأسقاط الوزارة الهاشمية بقنابل الطائرات في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ م . فقد استقال « حكمة » من عضويته البارزة في « حزب الأخاء » وانضم الى « جماعة الاهالي » اليسارية ، وكوّن الجناح اليميني في هذه الجماعة ، واخذ يتصل برؤساء القبائل وكبار القادة في الجيش لاسناد موقفه من وزارة زميله الهاشمي .

ومع ان الحوادث الخطيرة التي مرت فيها البلاد في تلك الآونة صادفت عطلة رسمية طويلة ، بمناسبة حلول عيد النحر المبارك ، فقد سقطت وزارة ، وقامت مقامها وزارة أخرى في بحر هذه العطلة ، فوجه الملك غازي الى زعيم المعارضة هذا الكتاب :

---

(١) كان « منصب وزير الداخلية » في العشرينات والثلاثينات على جانب عظيم من الخطورة والاهمية. فقد كانت ترتبط به المديريات العامة للدعاية والبلديات والسجون والصحة ـ وقد أصبح كل منها اليوم وزارة مستقلة ـ كما كانت مديرية الشرطة العامة تابعة لوزير الداخلية . وكانت المخصصات السرية للدولة تحت تصرف هذا الوزير فقط. كما كان لوزير الداخلية سلطة الاشراف على مقررات وزارة المالية الخاصة بالعشائر والاراضي الاميرية . وكان من حق هذا الوزير ان يرحل أية قبيلة ، او يحدد اقامة أي شخص او يعزل اي رئيس قبيلة . وخلاصة القول كان لوزير الداخلية من الصلاحيات وعليه من التبعات ما لم يكن لاي وزير آخر حتى ولا لرئيس الوزراء ولهذا كان التنافس على اشغال منصب وزير الداخلية عظيما بين الوزراء وسببا للخصومات التي حدثت فيما بينهم .

وزيري الافخم ياسين الهاشمي رقم ٨٠

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلاثين الميلادية .

غازي

هياة الوزارة الجديدة

اما « هيأة الوزارة الجديدة » فقد تم اختيارها في ١٧ آذار ١٩٣٥ بموجب الارادة الملكية المرقمة ٨١ لسنة ١٩٣٥ فكان كل من السادة :

١ ــ ياسين الهاشمي : رئيسا لمجلس الوزراء
٢ ــ رشيد عالي الكيلاني : وزيرا للداخلية
٣ ــ رؤوف البحراني : وزيرا للمالية
٤ ــ محمد زكي البصري : وزيرا للعدلية
٥ ــ نوري السعيد : وزيرا للخارجية
٦ ــ جعفر العسكري : وزيرا للدفاع
٧ ــ محمد رضا الشبيبي : وزيرا للمعارف
٨ ــ محمد امين زكي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات

وكانت الارادة الملكية الصادرة في ١٧ مارت تقضي بتعيين الهاشمي رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة المالية ، فصدرت ارادة ثانية بتعيين رؤوف البحراني وزيرا للمالية (١) فتكامل عدد اعضاء الوزارة ، وكان فيها وزيران شيعيان هما : وزيرا المالية والمعارف ، واربعة رؤساء وزراء سابقين ، وهم السادة : وزير الداخلية ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع ، والرئيس . اي ان الوزارة الجديدة ضمت اقوى العناصر واكثرها خبرة بأمور البلاد وحاجاتها . وقد تعمد الهاشمي أشراك السيدين: جعفر العسكري ونوري السعيد في وزارته ليضمن استمرار العلاقات العراقية ــ البريطانية ، ولكي يأمن معارضتهما لوزارته في حالة بقائهما خارجها .

اول كلمة لرئيس الوزراء

كانت أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء قوله في حفلة الاستيزار :

---

(١) لما كلف الهاشمي بتأليف وزارة تخلف « الوزارة الايوبية » التي استقالت في ٢٢ شباط ١٩٣٥ فكر في أن يدخل السيد ابراهيم كمال وزيرا للمالية في وزارته ، ولكنه لما الف الوزارة فعلا في ١٧ مارت ١٩٣٥ قضت الظروف المحيطة به ان يسند منصب وزارة المالية الى رجل شيعي فكان رؤوف البحراني وزير ماليته وهو ابن بجدتها .

سادتي ! اشكر حضرة صاحب الجلالة لثقته التي حباني بها ، وفي هذه الفرصة أود ان ابدي بعض الملاحظات حول الموقف الحاضر :

تعلمون ايها السادة ان ما وصلت اليه البلاد من فقدان الثقة والطمأنينة ، لم يكن وليد مؤثرات حدثت في زمن قريب ، بل هو نتيجة لسلسلة من عوامل يرجع عهدها الى زمن غير يسير ولعل من اهم البواعث لهذا الوضع ، او الحلقة البارزة في تلك السلسلة ، هو انحراف بعض الموظفين عن تطبيق احكام القوانين ، او تنفيذها بصورة تنافي الحق والعدل ، وتأثر بعضهم بعواطف خاصة ، او تحزبات لا تأتلف ومصلحة البلاد العامة فاول ما استهدفه ، انا وزملائي ، هو مراعاة الحق ، والعدل، في تطبيق القانون ، والابتعاد عن التأثر بالعواطف ، لتحل الثقة بين الحكومة والشعب، وهذا ما اود ان الفت انظاركم اليه الآن ، وسارقبه في المستقبل .

لا شك انكم تعلمون حالة البلاد من نواحيها الاخرى العديدة ، وهي تحتاج الى معالجة حازمة وفعالة ، لتأمين تقدم الشعب ونهوضه العاجل ، وهذا ما وطدنا العزم على الوصول اليه ، واملي وطيد ان الامة ، التي لم تبخل على ابنائها المخلصين بالمساعدة والمؤازرة ، تجعلني من بين اولئك الابناء ، وتمدني بثقتها ومؤازرتها ، فما اردنا من تقلد المسؤولية غير الاصلاح وخدمة هذا الشعب ، والله ولي التوفيق .

تكليف حكمة بمنصب وزاري

وقد ذكر لنا السيد حكمة سليمان ان الفريق بكر صدقي العسكري زاره ، بعد تاليف هذه الوزارة بأسبوع ، وطلب اليه الحضور الى وليمة عشاء يقيمها له الفريق الركن طه الهاشمي ، شقيق رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، ليعرض عليه أحد المناصب الوزارية ، فامتنع حكمة عن قبول هذه الدعوة ، بعد أن رفض الاسهام في الوزارة نزولا عند القرار الذي اتخذته الجمعية اليسارية من قبل .

دعوة القبائل الى القاء السلاح

وكان اول عمل قامت به « الوزارة الجديدة » انها اصدرت بلاغا ، وزعته بواسطة الطائرات على القبائل الثائرة ، طلبت فيه ان تعود هذه القبائل الى مزاولة اعمالها خلال ثلاثة ايام لتشرع الحكومة في تطبيق الاصلاح الذي وعدت به ، ولتتمكن من سحب القوات المرابطة الى ثكناتها وهذه صورة بلاغها :

بيان رسمي

« تالفت الوزارة الحاضرة وهي عالمة بما يقلق الامة ، منذ زمن بعيد ، من الاحوال ، سيما في هذه الظروف ، وهي عازمة على معالجة أمور الدولة بروح مشبعة

باحترام الدستور ، وبالطرق الكافلة لتطبيق احكام القوانين على أساس الحق والعدل . وعليه تطلب من الذين اضطربوا من التدابير المتخذة في الايام السابقة ، ان يعودوا الى مزاولة أعمالهم الاعتيادية بهدوء واطمئنان ، خلال الايام الثلاثة المقبلة ؛ لتباشر الحكومة بتطبيق الاصلاح الضروري ، ولكي لا يبقى مجال للاستمرار على ابقاء القوات المرابطة في الوقت الحاضر » .

١٨ مارت ١٩٣٥

هل افاد هذا البيان ؟

والظاهر ان القبائل التي اكتوت بنار الوعود والعهود ، ارادت ان تتوثق من صحة هذا الوعد ، قبل ان تلقي السلاح ، وهي صاغرة ، فقد استمرت في العصيان عشائر الحميدات ، والعوابد ، وقسم من الخزاعل ، في قضاء الشامية ، مع لفيف من البوسلطان ، وبني حسن ، في قضائي الهاشمية والهندية ، كما تردد في الإطاعة الشيخ شعلان العطية « رئيس عشائر الاكرع » في « الدغارة » وكان هؤلاء من انصار الوزارتين الايوبية والمدفعية الثالثة ، فأبرقوا الى الملك عدة برقيات يطلبون فيها اسقاط « الوزارة الجديدة » (١) فاضطرت الحكومة أن توفد أعوانها لحملهم على الاطاعة ، وسافر وزيرا الداخلية والخارجية السيدان : رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد ، الى لواء الديوانية في يوم ٢١ مرات سنة ١٩٣٥ لهذه الغاية ايضا ، وقد خطب وزير الداخلية في اجتماع عقد في « سراي الشامية » خطبة اعرب فيها عما تكنه « الوزارة الجديدة » من العواطف النبيلة لخير المملكة وصالح الشعب ، وطلب الى الرؤساء المجتمعين ان يخلدوا الى السكينة ، لتتمكن الوزارة من تحقيق السياسة الاصلاحية التي قررت انتهاجها . وقد دل الحديث على أن هناك أيد كانت تلعب من وراء ستار لاحراج موقف هذه الوزارة . فقد زعم الرؤساء ان « الوزارة المدفعية الثالثة » استقالت بتأثير الحركة التي قام بها الحاج عبد الواحد ورفقاؤه ؛ ولهذا فانهم يريدون اسقاط « الوزارة الجديدة » بفعل الحركة التي يقومون بها . ولما ظهر لوزير الداخلية ان لا فائدة من المفاوضة مع هؤلاء ، عاد الى العاصمة ومعه زميله وزير الخارجية ، فقررت الوزارة انذارهم نهائيا لمدة ثلاثة ايام ، فان لم يخلدوا الى السكينة ، ركنت الى القوة في سبيل اخضاعهم ، فلما شعر هؤلاء بالخطر يحيق بهم استسلموا واطاعوا صاغرين .

كتب الينا متصرف الديوانية عبد الحميد عبد المجيد ، أنه اقترح على وزيري الداخلية والخارجية ، اثناء وجودهما في لوائه ، أن ينتهزا استمرار الشيخ شعلان العطية في عصيانه ، على الرغم من تاليف الوزارة من أصحابه ، فيسيرا القوة اللازمة لاخضاعه ، فتبرهن الحكومة على انها لا تفرق بين رعاياها ، وان وزير الخارجية

---

(١) في « المركز الوطني لحفظ الوثائق » عشرات من هذه البرقيات .

استصوب الاقتراح ، ولكن وزير الداخلية كان يرى وجوب حقن الدماء ، ما دام في الامكان التفاهم مع الثائرين وعلى هذا اوفد السيدين : علوان الياسري ومحسن ابو طبيخ ليقنعا شعلان بالاطاعة ، فلما أخفقا ، ارسل اليه الحاج سلمان الجبار فجاء به الى الديوانية لاعلان خضوعه بدون ان تستعمل القوة ضده .

وكان العلامة كاشف الغطاء أرسل احد معارفه الى « الشامية » و « الرميثة » لينصح الرؤساء بالاخلاد الى السكينة ، فبعث اليه كل من علوان الحاج سعدون (رئيس بني حسن) وشعلان السلمان (رئيس الخزاعل) والحاج مرزوك العواد (رئيس العوابد) والحاج رايح العطية (رئيس الحميدات) وداخل آل شعلان (رئيس آل ابراهيم) بالكتاب الآتي :

حضرة العالم الفاضل حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء متعنا الله ببقائه .

نقدم عرض اخلاصنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد وردنا رسولكم عبد الامير ، وابلغنا آرائكم وارشاداتكم الثمينة ، وفي الحقيقة ما لنا غنى ـ كذا ـ عن ذلك ، فالآن كما اعرضنا لحضرتكم في غرة شوال في النجف الاشرف ، ان كان الاعمال تخص منافع شخصية ، واغراض حزبية ، في سقوط وزارة ، وتشكيل غيرها ، فكلا منا يعرف طريقته الحزبية ، التي تستعملها سائر الشعوب . وان كان الغرض من ذلك ان هناك امورا تتطلب الخدمة للبلاد ، نرجو اعلامنا بها ، واننا مستعدون للعمل بالطرق المشروعة التي تؤمن سلامة البلاد ، تحت ظل العرش الهاشمي ومن الله التوفيق .

١٣ ذي الحجة ١٣٥٣

ثم تلقى العلامة كاشف الغطاء من الرميثة العريضة الآتية أيضا ننشرها بحروفها :

بسم الله الرحمن الرحيم

الى مولانا حجة الاسلام شيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام بقاه

بعد تقبيل اياديكم نعرض لخدمتكم نحن افتهمنا في تشكيل هل الوزارة ، وهذه الوزارة لا نثق بها لانها كانت سابقا ما عندها الا غايات وأحزاب والذرر (الضرر) في الاسلام ولا حصل منها اصلاحا الا (الى) البلاد ونبين الا (الى) حضرتكم ان عشائرنا وقفت علا (على) موجب الاذطراب (الاضطراب) من هذه الوزارة لان هذه الوزارة لها غايات والفتن بين الاسلام فعلية نرجو الجواب من حضرتكم مستعجل وعمرك باقي والسلام .

١٤ ذي الحجة ١٣٥٣

رئيس عشيرة بني احكيم عزاره المعجون	رئيس عشيرة الظوالم مطاق الجياد	رئيس عشيرة بني زريج شيخ خوام الفرهود
رئيس عشير الظوالم دللي الحاجم	رئيس عشيرة البوحسان الحاج ضيدان الحسين	رئيس عشيرة الاعاجيب سلطان الولع
رئيس عشيرة الخزاعل كواك الوليد	رئيس عشيرة بني عارض اعناد آلشحل	رئيس عشيرة البوجياش حاج محمد البهاظ
رئيس عشيرة البركات منصور الطعين	رئيس عشيرة الجمعة عبد السادة الشنايه	رئيس عشيرة الظوالم ثعبان ابو الجون
رئيس عشيرة الجوابر ارحيم الحاج صفر	رئيس عشيرة آلزياد ابريد الحجيل	رئيس آلجريب محمد اللأيذ

وقد رد العلامة « كاشف الغطاء » على هذين الكتابين بما يلي :

الى الزعماء الاماجد !

وردني كتابكم وعرفنا ما ذكرتم ، ومعلوم لديكم انني بمركزي الروحاني ومقامي الديني ، لا يجوز لي أن اتدخل في اي وزارة او حزب أو في اي شأن من شؤون السياسة ، وانما دخلنا لأجل الصالح العام ، وتخفيف الحيف عن هذه الامة البائسة ، ولا نرى ذلك يتم الا باتفاقكم وتفاهمكم ، ايها الفراتيون جميعا . فلو اتفقتم وفقتم ، وحصل لكم كل شيء ، وحينئذ فكل وزارة ترضخ لكم ، وتذعن لأوامركم ، وتعطيكم كل ما تأملون ، وان بقيتم على هذا من الاختلاف ، فكل وزارة تأتي فهي عابثة بكم ، ومحتقرة لشأنكم هذا هو جوهر الحقيقة ، وما عداه فضول ؛ ويجب عليكم الهدوء والسكون ، ويحرم عليكم المضاربة بينكم ، بل وبين غيركم ؛ والسلام .

عن النجف الاشرف في ١٥ ذي الحجة ١٣٥٣ — محمد الحسين كاشف الغطاء

القاء السلاح

وعلى كل فقد تمكن الوزيران من حمل الشيخ شعلان العطية على القاء السلاح، واخلاء صدر الدغارة الذي احتله في ١٠ مارت سنة ١٩٣٥ م ، كما ترك الشيخ حبيب الخيزران (منصورية الجبل) بعد تسنم « الوزارة الهاشمية » مقاليد الحكم ، فصدر هذا البيان في ٢٤ مارت :

« عاد المضطربون من التدابير الوقتية السابقة المتخذة في لواء الديوانية الى اعمالهم الاعتيادية ، وتمت المواصلات البريدية والبرقية مع الاطراف ، واستتب الهدوء والسكينة » اهـ .

وقصد الرؤساء الثائرون بغداد في اول نيسان ١٩٣٥ بعد ان أقيمت لهم بعض الحفلات التكريمية في النجف ، والكوفة ، والحلة ، وكان بصحبتهم لفيف من الافراد المدججين بالسلاح بحيث دخلوا بناية وزارة الداخلية، المقابلة لديوان مجلس الوزراء، ورابطوا في ابهاء الوزارة واروقتها ، مما انكره الراي العام . ثم صدرت الاوامر الى الجيش المرابط في لواء الديوانية بالعودة الى ثكناته .

وفد من الشمال وبرقية خطيرة

وقصد جماعة من رؤساء القبائل في الشمال « بغداد » في ٢٤ آذار ، معلنين تأييدهم للوزارة الجديدة ، واستعدادهم لقمع اية حركة يقصد بها تجزءة البلاد ، فزاروا رئيس الوزراء في ديوانه فرحب بهم الرئيس ، وخطب الشيخ فائق الطالباني بالنيابة عنهم قائلا :

« ياصاحب الفخامة !

« ان هذه الجموع التي تمثلت بين يدي فخامتكم ، والذين هم يمثلون عشائر الوية كركوك ، واربيل ، والسليمانية ، والموصل ، وديالى، تمثيلا صادقا لم يحضروا مرحبين كالعادة بايعاز واشارة السلطات المحلية ، بل قدموا من تلقاء انفسهم ، ليعرضوا ثقة ابناء الشمال في وزارتكم الجليلة ؛ التي يتوسمون فيها خيرا للوطن ، لكونها تضم اقوى العناصر الحية واقربها لقلوب الشعب ، وليعلنوا تأييدهم لها في واجبها ، وهو ضمان سلامة المملكة ، والخدمة للصالح العام .

ان مجتمعنا يعلق آمالا جساما على وزارتكم لتعيد الثقة والطمأنينة ، والاعتماد عليكم بتلبية رغائب الشعب المحقة ، الخادمة لنهضتها ، وهو واثق بأن فخامتكم وسائر رفقائكم الكرام تعمدون الى كل ما فيه رفاهه وخيره .

« ياصاحب الفخامة كونوا على اتم القناعة بأن ابناء الشمال ، كما عرضنا، سيشدون ازركم بكل ما اوتوا من حول وقوة ؛ ما دمتم سالكين طريق الحق والعدل » اهـ (١)

محاولة اصلاح الادارة

كان سوء الادارة وحده كافيا لحدوث ما حدث في المملكة ، بعد وفاة الملك فيصل ، من عبث بالقوانين ، وانتهاك لحرمة الدستور ، وتفشي الرشوة بين الموظفين،

---

(١) جريدة البلاد العدد (٥٠٧) بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٣٥ م.

وفساد الاخلاق بين الناس ، فكيف اذا اقترن سوء الادارة بالتلاعب بمقدرات الناس ، والضغط على حرياتهم ؟

ولما تسلمت « الوزارة الهاشمية الثانية » مقاليد الحكم ، كانت البلاد تغلي غليان المرجل ، فقد تعطلت التجارة ، وتلاشت الثقة ، واصيبت المرافق العامة باضرار جمة ، وكثر الضعف على مؤسسات الدولة عن انيابه ، وكان الجيش لا يزال مرابطا في اطراف لواء الديوانية ، فأراد « وزير الداخلية » ان يهدىء الخواطر بدعوة الموظفين الى احترام القوانين، وتجنب الافساد بين الاهلين ، فأذاع في ١٧ مارت ١٩٣٥ البيان التالي :

« بناء على تسلمي زمام وزارة الداخلية . أطلب من جميع الموظفين الاداريين ، الاهتمام الجدي في القيام بوجائبهم ، والسهر على محافظة الامن ، وانجاز امور الناس بأسرع ما يمكن ، ضمن احكام الدستور والقوانين . وليعلم الجميع ان أهم غاية تتوخاها الحكومة ، والتي اطلب من جميع الموظفين ادائها ، هي تأمين العدل والحق بين الناس ، وعدم التحزب لاي فرد او هيأة كانت . ان الوزارة ستراقب شديدا اعمال موظفيها ، وتعاقب المقصرين بوجائبهم وتكافي المهتمين بها » اهـ .

وعمدت الوزارة الى الالوية فسحبت بعض الاداريين ، الذين اساءوا التصرف في وحداتهم الادارية ، وشوهوا سمعة الحكومة وان كان من انصارها ومؤيديها . ثم اذاع رئيس الوزراء في ٢٩ مارت ١٩٣٥ ما يلي :

بيان رئيس الوزراء الى الموظفين

١ ــ ليعلم جميع الموظفين بأنهم يقومون بواجباتهم المنصوص عليها في القوانين والانظمة والتعليمات باسم جلالة الملك المعظم ، رئيس الدولة الاعلى ، واعني بذلك انهم امناء جلالته على حراسة الحق ، وتوزيع العدل بين الاهلين ، وليسوا مأجورين لاحد غير الامة التي هي مصدر السلطات .

٢ ــ يجب ان يتجنب الموظفون عن جميع الامور المنافية للآداب ، ولذلك يحظر عليهم المجاهرة بشرب المسكر ، او الادمان عليه ، وتعاطي القمار ، وكل ما من شأنه ان يفسد اخلاقهم ومعنويتهم ، او ان يؤثر على سمعة اسرة الموظفين التي يجب ان تكون مرشدة للامة في كفاحها للوصول الى المثل العالية .

٣ ــ يجب ان لا يذهب عن بال الموظفين ان قوانين الدولة تحتم عليهم ان يكونوا

حسني السلوك والسيرة ، وهذا ما يدعوني الى ان أطلب اقصاء الموظف الذي يتحقق انه يأتي عملا ينافي الآداب العامة من خدمة الدولة .

٤ ـ يشمل تعبير (الموظف) في هذا البيان ، جميع الاشخاص المستخدمين في وظائف الدولة ، اي سواء كانوا في خدمة تقاعدية او بأجور موقتة .

٥ ـ اني أدعو الموظفين الى ضرورة معاملة المراجعين بالرفق والانصاف الذي لا يعرف التحيز لفئة من الاهلين دون اخرى . واذا ثبت على أي موظف تحيزاً ما فليتأكد بأنه لا يمكن ان يبقى في خدمة الدولة .

اني لا اتقدم الى مصارحة اسرة الموظفين بما ذكرته اعلاه ، وبما صرحت به عند تسلمي مقاليد الوزارة ، الا لعلمي بأن هذه الامور هي التي اضاعت الثقة ، واخلت بالطمأنينة بين النفوس ، فضلا عن انها اثرت تأثيرا سيئا في نفوس الموظفين . ولذلك اطلب من كبار الموظفين ان يراقبوا احوال الموظفين التابعين اليهم ، وأن يستعملوا سلطاتهم القانونية لتطهير الاسرة من سوء السلوك ، وليتأكدوا أيضا بأن التسامح والتغافل في هذا الشأن يعرضهم للعقاب .

في ٢٩ مارت ١٩٣٥ رئيس الوزراء ـ الهاشمي (١)

فاجعة في الكاظمية

في الوقت الذي كانت الوزارة تواصل السعي لتوقيف الاضطرابات في الفرات الاوسط ، واعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، قامت المعارضة بحركة حزبية في الكاظمين خلاصتها :

ان الحكومة كانت تشيد دائرة للبرق والبريد هناك على مقبرة قديمة مهجورة، وقد انتهت من وضع اسسها في ايام « الوزارة الايوبية الاولى » واتمت قسما منها في ايام « الوزارة المدفعية الثالثة » فلما تألفت الوزارة الجديدة ، اراد البعض ان يستغل سخط الكاظميين على اقامة هذه البناية في هذا المحل ـ لغايات حزبية بالطبع ـ فألف مظاهرة للاحتجاج على تشييدها ، فأدت هذه المظاهرة الى حدوث معركة دامية بين الشرطة والاهلين ، اسفرت عن قتل ١٢ نسمة ، وجرح نحو ثمانين فقد استنجدت « شرطة الكاظمية » بالعاصمة ، فتوجه مدير الشرطة وجيه يونس الموصلي ، على سيارات مصفحة تقل بعض الافراد وفتح النار لتفريق المتظاهرين ، فقضى على الحركة بعد دقائق معدودات ، وهذا نص البلاغ الرسمي الصادر في هذا الصدد :

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٥٠٩ بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٣٥ م

بيـان رسمي :

« وقع حادث مؤسف في قصبة الكاظمية صباح أمس (٢٣ الجاري) وتتلخص المعلومات الآتية الى الآن حول الحادث بما يلي :

كانت المقبرة الواقعة قرب المفيسل ، قد هجرت منذ مدة ، وبوشر الدفن في مقبرة جديدة اخرى ، الا انه صباح امس ، راجع بعض وجـوه الكاظمية قائمقام القضاء ، مبينين عدم ملاءمة المقبرة الجديدة ، فوعدهم بالنظر في تلبية طلبهم ، ولكن بعد خروجهم ، تجمهر قسم غير قليل من الناس حول المقبرة القديمة ، وباشروا هدم دائرة البريد ، التي بوشر بناؤها بالقرب من المقبرة القديمة منذ اشهر ، ولما جاءت الشرطة وطلبت منهم الكف والتفرق ، قابلوها بالرمي بالحجارة ، ثم أوقد المتجمهرون النار في البناء المذكور ، ولما انذرتهم الشرطة باستعمال القوة ، اذا لـم يتفرقوا ، اجابوها بطلقات نارية ، واستعمال اسلحة جارحة ، ادت الى جرح احـد المفوضين ، واستمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة . وقد اطلقت الشرطة طلقة في الفضاء ، بغية انذارهم ، ولكنهم رغم ذلك استمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة ، مما اضطرهم الى استعمال السلاح لتفريقهم ، فوقع بسبب هذه الحادثة من المتجمهرين سبعة قتلى ، وتسعة جرحى (١) ومن الشرطة قتل شرطي واحد وجرح اربعة ، اثنان منهم مفوضان ، واثنان شرطيان ، ثم تفرق المتجمهرون ، واعيد الامن الـى نصابه ، وانتشرت دوريات الشرطة لمحافظة الامن ، والتحقيق جار لمعرفة الاسباب التي أدت الى هذه الحادثة المؤسفة » .

١٩٣٥/٣/٢٤

الشروع بالتحقيق

وركنت الحكومة الى الشدة لمعرفة اسباب وقوع هذه الفاجعة فأوقفت عـددا من الوجوه ، والاشراف ، بتهمة التحريض على القيـام بهـذه المظاهرات ، فلبث الموقوفون في السجن ثلاثة اشهر جرت خلالها محاكمتهم واستجوابهم ، وقد حكمت على سبعة من الموقوفين بالحبس الشديد المؤبد وعلى غيرهم بعقوبات موقتة .

تأثير حادثة الكاظميين

كان لحادثة الكاظميين الوقع الاليم في النفوس ، فقد فجعت عائلات ، وترملت

---

(١) توفي من الجرحى خمسة اشخاص فبلغ عدد القتلى ١٢ بالقياس الى البلاغات الرسمية . اما في الحقيقة فان عدد القتلى قارب الثلاثين ، لان الباقين دفنوا في الظـلام بصورة سريـة خشية الملاحقات الحكومية . وقد سهلت الحكومة الدفن السـري لانه ليس من مصلحتها الجهر بالعدد الحقيقي للقتلـى والجرحى .

نساء ، واستشهد ابرياء ، واوقف بسببها بعض الاشراف، وقد انتهز خصوم الوزارة وقوع هذا الحادث فرفعوا الى الملك هذا الاحتجاج :

لأعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

نرفع لاعتابكم احزاننا واشجاننا بما اصاب آبنائك واخواننا الكاظميين من المذابح ، بصورة وحشية بدون مبرر ، الامر الذي دعانا لرفع هذا الاحتجاج تجاه وزارة لا تمثل الا نفسها افتتحت اعمالها بما تنطوي عليه نياتها العدائية ، التي دعت الشعب بتهييج واضطراب .

السيد حسن مكوطر ، السيد جعفر ابو طبيخ ، علوان الحاج سعدون ، شعلان السلمان ، حسان الحمادي ، حاج رايح العطية ، عباس العلوان ، عواد الحاج آل حمادي ، حاج صدام ، جساب الحمادي .

العفو عن المجرمين في الحادثة

ولما ناقش « المجلس النيابي » في ايلول ١٩٣٥ « قانون العفو العام » عن الجرائم التي ارتكبت ضد الدولة ، اعرب البعض عن رغبته في ان يشمل العفو المحكومين في قضية الكاظمية ايضا ، فرات الحكومة ان تستجيب الى هذه الرغبة فاستصدرت هذه الارادة الملكية :

ارادة ملكية رقم ــ ٥٢٠

كانت المحكمة الكبرى المنعقدة في بغداد ، قد حكمت بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٢ على كل من صادق الحاج احمد الاسترابادي ، وحسين ابراهم حباشة ، ونجم موسى راضي ، وابراهيم ابن احمد ، وحسن المرتضى الخالصي ، وعبد الامير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سلمان ، بالاشغال الشاقة المؤبدة وفقا للمادة ٣٠٦ بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي ، وبالحبس لمدة سنتين وفق المادة ٨٦ منه بدلالة المادتين ٥٤ و ٥٥ وعلى حسين بن ابراهيم حباشة بالاشغال الشاقة المؤبدة وفقا للمادة ٢١٤ بدلالة المواد ٥٢ و ٥٥ و ٥٨ و ١١ من قانون العقوبات البغدادي ، وقد ابرم هذا الحكم تمييزا بتاريخ ٣ ــ ٨ ــ ١٩٣٥ .

ولما كانت هناك اسباب تدعو الى استعمال الرافة بحقهم، فقد اصدرت ارادتي الملكيـة :

بناء على ما عرضه وكيل وزير العدلية :

بعفو المرقومين : صادق الحاج احمد آلاستراباذي ، وحسين بن ابراهيم حباشة ، ونجم موسى راضي ، وابراهيم بن احمد ، وحسن مرتضى الخالصي ، وعبد الامير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سلمان ، عما بقي من مدة محكوميتهم .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٥

غازي

رئيس الوزراء ـ ياسين الهاشمي

منع المآتم والسبايا

على اثر حدوث فاجعة الكاظمية في ٢٣ آذار ١٩٣٥ م ، طلب السيد عبد الرزاق حلمي متصرف لواء بغداد، الى وزارة الداخلية « عدم السماح لاقامة المواكب العزائية في بغداد والكاظمية ما دامت الظروف الراهنة لا تساعد على ذلك » . فرد الوزير رشيد عالي على هذا الطلب بكتاب الوزارة المرقم م . خ/٦٤٢ والمؤرخ في ٣ نيسان ١٩٣٥ قائلا « بالنظر الى الاسباب الواردة في كتابكم المشار اليه أعلاه : نوافق على عدم السماح لاقامة المواكب العزائية ، والتماثيل ، في الكاظمية ، وبغداد ، في العشرة الاولى من أيام شهر محرم ، على ان يكتفي بقراءة التعازي كالمعتاد » اهـ .

عيد الغدير

يوافق اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة ، حلول عيد الغدير عند الشيعة الامامية ، وهو اليوم الذي بويع فيه امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام بولاية العهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ونص عليه بالخلافة ، فيجتمع في مدينة النجف خلق كثير لزيارة الاسد الرابض في تلك التربة .

وصادف حلول « عيد الغدير » لسنة ١٣٥٣ (٢٣ مارت ١٩٣٥) وقت سقوط « الوزارة المدفعية الثالثة » وتكوين « الوزارة الهاشمية الثانية » فاجتمع في النجف جم غفير من الناس من مختلف الطبقات ، لبحث الموقف الراهن . وانتهز فريق من المحامين في بغداد هذه الزيارة فقصدوا مدينة « النجف » واجتمعوا بالعلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، وحسنوا له تنظيم مطاليب الشعب في الاصلاح بميثاق يكتب فيوقعه الزعماء ، ويرفعه سماحته الى الحكومة مباشرة ، فيكون وثيقة ناطقة بتبرم الشعب من الاوضاع السائدة يومئذ .

وقد لقي هذا الاقتراح هوى في النفوس ، فوضع الميثاق باسلوب قانوني طريف ، لولا المادة الرابعة منه ، التي سيرد نصها مع الميثاق . وضعه المحامون ذيبان

الفبان ، ومحمد عبد الحسين ، ومحمد الامين الجرجفجي فكان له مفعولان : مفعول حسن ، وآخر ذميم :

وقد اجمعت القبائل التي ناصرت الوزارتين : الايوبية (الاولى) والمدفعية (الثالثة) ثم جاهرت بالعداء الوزارة الهاشمية على تأييد هذا الميثاق ، فأخذ الرؤساء من مختلف الانحاء يتوافدون على مدينة النجف للتوقيع فيه . وكان بينها وفود قبائل الوية المنتفق ، والديوانية ، والحلة .

واستدعى العلامة كاشف الغطاء انصار الوزارة الهاشمية : كالشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، والشيخ شعلان العطية ، والشيخ فريق المزهر ، والسيد محسن أبو طبيخ ، والسيد علوان الياسري ، الى مدينة النجف للتوقيع على الميثاق ، فأجابوا انهم يذهبون الى العاصمة اولا ، ثم يرجعون للتوقيع ، وقطعوا على انفسهم عهدا بذلك ، لكنهم لم يفوا به . وقد سألت هؤلاء الرؤساء عن اسباب امتناعهم عن توقيع هذا الميثاق فأجابوا انهم كانوا قد اتفقوا مع رؤساء القبائل في الشمال على اصلاح الوضع العام في المملكة ، فتوقيع هذا الميثاق معناه أيثار المصلحة الطائفية على المصالح العامة ، وهذا ما يضر بوحدة البلاد (1) .

ولاجل ان يقف القارىء على هذا الميثاق ، ويعرف خطورته ، وما كان له من تأثير عظيم في الاضطرابات التي عمت مدن الفرات الأوسط ، ننشر نصه فيما يلي وهو :

نص الميثاق

نحن الموقعين بذيله ادناه ، من زعماء القبائل في الفرات الاوسط ، قد رفعنا مطالبنا المشروعة ، التي كان جل الغرض منها اصلاح وضع المملكة العراقية ؛ حتى يتقدم العراق الى مصاف الامم الراقية ، ويمشي الى الامام على اقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته ، وعناصره ، ويبرهن على أهليته للاستقلال ، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي ، دامت شوكته ، قد رفعنا مطالبنا الى سماحة زعيمنا الروحاني ، المصلح الاكبر ، حجة الاسلام والمسلمين ، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ، دام ظله ، كي يتقدم بها الى مليكنا المعظم ، صاحب الجلالة غازي

---

(1) هذا نص الميثاق الذي يشيرون اليه وقد وقع فيه (٦٩) رئيسا من ابناء الشمال .
« نحن الموقعين ادناه ، نعلن بهذا اننا نستنكر كل فكرة ، او حركة ، ترمي الى التفرقة ، ونحرص كل الحرص على وحدتنا العراقية ، تحت ظل عرش جلالة ملكنا المفدى » . — التواقيع —
« جريدة البلاد » العدد (٥١٦) الصادر في ٧ نيسان ١٩٣٥

الاول ، وحكومته الموقرة ، ويطالب بانجازها ، وسماحته هو الممثل لنا جميعا ، والمفوض فيها ، والنافذ امره علينا ، فيما يعود الى مصالحنا ، وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهدا وحجة علينا ، مع الالتزام والتعهد منا جميعا على محافظة مصالح الاجانب في البلاد ، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية ، مع المثابرة على المطالبة بانجاز تلك المواد الاصلاحية ، وتحقيق رغائبنا القانونية ، مهما كلفنا الامر ، وللبيان حرر :

المادة الاولى ـ لقد تمشت الحكومة العراقية ، منذ تأسيسها حتى اليوم ، على سياسة خرقاء ، لا تتفق ومصالح الشعب ، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية اساسا للحكم، فمثلت اكثرية الشعب بوزير واحد او وزيرين، ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الاكثر) وعلى مثل هذا الاساس تمشت في سياسة التوظيف، فظهر التحيز صريحا في انتقاء الموظفين واعضاء مجلس الامة ، بينما القانون الاساسي لم يفرق بين ابناء البلاد ، كما نصت المادة (السادسة) من القانون الاساسي ، فلايجاد الاستقرار والطمانينة في نفوس الشعب ، ورفع التفرقة بين ابناء الامة ، يجب ان يساهم الجميع في مجلس الوزراء . وفي مجلس الامة ، وسائر وظائف الدولة ، كما يساهم في الجندية والضرائب .

المادة الثانية ـ ان طريقة الانتخابات الحاضرة أسيء أستعمالها ، حتى أصبح مجلس الامة لا يمثل الشعب تمثيلا صحيحا . وضمانا لدفع التلاعب ، من ناحية الحكومة ، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على اساس ضمان الحرية المطلقة ، بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر ، وغير المباشر ، وان يكون الانتخاب بدرجة واحدة ، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة .

المادة الثالثة ـ لما كانت المادة (٧٧) من القانون الاساسي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب اكثرية السكان ، في حين ان سلطات القضاء الشرعي منحت للحكام من مذهب اقلية السكان ، فنطلب تطبيق احكام المادة المذكورة من القانون الاساسي ، مع لزوم تدريس احكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية .

المادة الرابعة ـ لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد لمحافظة ارواح واموال الشعب ، وقد سبق ان مثلت الطائفتان : المسيحية والاسرائيلية والعناصر الاخرى فيها ، فعليه نطلب ان يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم .

المادة الخامسة ـ لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق ، فيجب اطلاق الحريات الكاملة للصحافة ، ورفع القيود الادارية ، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية ، تمشيا مع روح المادة ١٢ من القانون الاساسي .

المادة السادسة ــ لما كانت الاوقاف العامة أوقافا اسلامية ، خصصت لخدمة الشرع الشريف ، واعاشة المتفرغين لهذه الخدمة ، وما يتفرع عنها ، غير أن سياسة الحكومة اتجهت الى نواحي أخرى ، واصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الاوقاف الادارية ، واهملت دور العلم ، ومساجد العبادة ، فعليه يجب الاقلاع عن هذه السياسة في ادارة الاوقاف العامة ، وصرف مواردها على المؤسسات الاسلامية بصورة عامة .

المادة السابعة ــ تعميم ، وتعديل ، لجان تسوية الاراضي ، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي ، كما نطلب الاسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي ، وتمليك الاراضي لاربابها من غير بدل .

المادة الثامنة ــ الغاء ضريبتي الارض والماء ، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك ، وعدم فرض الضريبة علىالآلات الرافعة .

المادة التاسعة ــ ان وظائف ادارة الدولة في تضخم مستمر ، بسبب عدم استقرار الملاك ، وان رواتب الموظفين في تزايد بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي ، ومع مستوى المعيشة ، كما ان الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب بعدم رعاية القوانين ، فيجب اتخاذ تدبير سريع لاستبدال موظفي الدولة ، المعروفين بسوء السلوك والسمعة ، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة الى الحد المعقول ، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري .

المادة العاشرة ــ ان معظم مؤسسات الدولة الصحية ، والعمرانية ، والتهذيبية ، لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين ابناء الشعب ، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق ، كما يجب وضع الانظمة والقوانين لمنع تفشي الامراض الاجتماعية ، والاخلاقية ، وتهذيب مناهج المعارف ، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان ، والسعي وراء صيانة الاخلاق ، بمنع البغاء ، والتجاهر ببيع الخمور ، والقمار ، وكل ما يؤدي الى فساد الاخلاق .

المادة الحادية عشرة ــ عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة ، من ابناء الشعب او من الموظفين ، وافراد الجيش والشرطة .

المادة الثانية عشرة ــ توقيف احكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات ، واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة . اهـ

انشقاق بين القبائل

كان امتناع الرؤساء الموالين للوزارة الجديدة ، عن توقيع هذا الميثاق ، فرصة

للمخاصمين لها ، حملهم على عقد الاجتماعات والتشاور ، حتى اسفرت اجتماعاتهم عن وضع الحلف الآتي نصه :

عهد الموالين

نحن الموقعين والواضعين اختامنا ادناه ، قد قسمنا بسيدنا العباس (ع) اننا نحرص كل الحرص على تايد العرش الهاشمي ، واعلاء شأن البلاد ، وصيانة حقوق ابنائه . واننا متحدين ، ونقاوم كل من اراد بأحدنا او بمجموعنا سوءا ، خلاف العدل والحق ، أو بالدوافع الشخصية ، ونؤيد مطاليبنا التي اتفقنا عليها عند حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء .

سلمان البراك ، نايف الجريان ، حنتوش اللهيمص ، سيد جعفر ابو طبيخ ، السيد نور السيد عزيز الياسري ، شعلان السلمان ، سيد كاظم الحجاب ، حاج مرزوك العواد ، عبد المحسن آل جريان ، فرهود المشير ، حاج صلال الفاضل ، حمود الحمادي ، كاظم المنذور ، عبد الكريم آل حمود ، علوان الحاج سعدون ، خوام الحاج عبد العباس ، دوهان الحسن ، غزاي الوراد ، بدر الشخير ، حاج محمد العبود ، مناحي الحاج طرفة ، غازي الحمد ، شعلان الشهد ، سلمان الصكبان ، حاج مظهر الصكب ، فرهود المحمد ، اسكندر المرهون ، حاج حمود البدن ، عباس العلوان ، حاج صدام العواد ، حسن الشمخي ، فواز العيفان ، أحمد العنير ، حاج ضيدان الحسين ، هادي العبد الرضا ، يوسف نجارنه ، عبد الرضا اتو خليل ، فيصل الظاهر ، حاج جاسم الصعب ، موجد السماوي ، ضاحي الحمود ، كربلا عبد المهدي آل قنبر ، كربلا محمد رشيد ، كربلا علوان الحاج عبد العزيز ، بلعوط المحسن ، سيد مهدي سيد علي ، عواد الحاج جاسم ، مزهان العلي ، حاج عبد العباس العواد ، عبد آل غافل ، كاظم آلياوه ، أحمود الجبار ، اعطيوي المحمد ، رشيد الفدعم ، عزيز البندر ، جاسم المحمد ، كاظم الهدهود ، متعب المحمد ، محمد العباس ، حاج فرهود الستار ، فرمان العويد ، حسين الزويد ، كاظم الصراخ ، محيي المواسي ، محمد العبد الله ، سيد نور ابو بعيجة ، كربلا عباس الكريم ، حاج رايح العطية ، حاج داخل الشعلان ، حسون الفرهود ، جري آل ضيدان ، سيد حنون العبد العباس ، عبد المجهول .

كتاب المخالفين

أما « الحاج عبد الواحد سكر » وجماعته ، فانهم ما كادوا يصلون الى بغداد ، ويقابلون أركان « الوزارة الهاشمية الثانية » حتى وجهوا الى سماحة العلامة « كاشف الغطاء » هذا الكتاب الذي وضع صيغته لهم الاستاذ محمد باقر الشبيبي الشاعر النجفي المعروف .

حجة الاسلام العلامة المصلح متعنا الله بطول حياته .

اما بعد فنحن نحمد الله تعالى ، ونشكره ، ونسأله ان يرشدنا الى الطريق السوي ، للوصول الى وحدة الهدف والقصد ، ونبتهل اليه سبحانه ان يكون عوننا لنا على اداء الواجب ، وانجاز العمل ، وان يجعل صحائف اعمالنا بيضاء ، وخواتمها نقية ، وان يدعم بكم قضية البلاد ، ويجعل منكم حارسا يقظا يدرأ الخطر ، ويقيض من تلك النفس اماما صالحا ، يدعو الى جمع الكلمة ، وتوحيد الجهود ، للنهوض بالامة ، وتوجيه رايها العام الى مواطن الخير والرشاد .

تعلمون بلا شك بأن الحركة التي قمنا بها ، من الحركات الوطنية ، وان الغاية التي نحن الآن في طريق تحقيقها ، من الغايات العامة ، وما كسبت من عطف العراقيين ، على اختلاف منازعهم واتجاههم ، الا لانها كذلك . وقد رايناكم في المواقف العصيبة من احرص ائمتنا على تأييدها ، كحركة عامة ، تستهدف الاصلاح العام ، وقد وجدناكم في كل أدوار هذه الحركة المباركة في جانب القائمين بها ، في حدود الوحدة التي تعتصمون بها ، وتجاهدون في سبيلها . ونعيذكم — والافق مظلم والمسؤولية عظيمة — ان يطوح بالنجف — قبلة المجاهدين الاحرار — فريق من العابثين بالكرامات الدينية والقومية ، وان يلوذ بكم رهط لا يؤمن بالنتائج ، ولا يفكر بالعواقب ، فكونوا في مجابهة ذلك الفريق ، ومصارحة هذا الرهط عند الخطة الحكيمة التي رسمتها لكم شريعة الاسلام ، وعند حسن الاحدوثة التي تتحدث عنكم بها الاقطار العربية . فهؤلاء عقلاء الامة ينتظرون من زعيمها المصلح ان يثابر على تلك النصائح القيمة ، والارشادات الثمينة ، وان يستعين بما يؤثر عنه من التفكير البعيد ، والنظر السديد ، على زجر الذين يندسون بين حين وحين لتشويه هذه السمعة الطيبة . وما أحوج الامة — في محنتها لاالحاضرة — الى كلمة تفصل بين الحق والباطل ، فليتق اولئك الذين ساقتهم اغراضهم وشهواتهم ان يكيدوا لمقامكم ، ويكيدوا للامة من هذا المقام .

ان مقامكم يجب ان يكون فوق رغائب الاشخاص والفرق ، وان يكون ملتقى جايع افكار والآراء ، بدون تحزب او تمسك بفريق ، او راي معين حتى تجتمع الكلمة . اما ما نراه ونسمع به الآن في النجف ، فانه يؤدي حتما الى التطاحن الطائفي ، ونحن نجلكم ان تكون النتيجة هذه النكبة العظمى .

نحن على ما عاهدناك عليه من الاستماتة في سبيل الاصلاح ، ولم نتنازل قط عن هدفنا الاسمى او حقوقنا ، ولكن من المصلحة العامة ، ومن واجبنا ، بعد ان حقنت الدماء ، وعادت السيوف الى اغمادها ، ان لا نعود الى احراج الموقف من جديد . فالمسؤولية اذن عظيمة ، والتبعة جسيمة . فنحن نرجوكم أن تجعلو هدفكم الآن تهداة احوال النجف ، وصرف الناس فيها الى معالجة شؤونهم ، وندعوكم بروح الثقة والاطمئنان الى ضرورة التعاون ، وافساح المجال للرجال المخلصين حتى يتسنى لهم ان يقوموا بالاصلاح المطلوب .

ونحن لا نكتمكم بأن معظم قادة الراي ، الذين يعول على آرائهم ، سواء في الخارج او في الداخل ، في معالجة الاحوال الراهنة لا يرتاحون الى الروح المشبع به المنشور (يريدون الميثاق) ولا يوافقون عليه بصورة قطعية ، لانهم يعتقدون انه لا ياتي الى البلاد سوى الضرر الفادح ، هذا ، ودمتم لاطفاء الفتنة وفقكم الله لكل خير.

٩ محرم الحرام ١٣٥٤

محمد العبطان ، علون السيد عباس الياسري ، حاجي عبد الواحد ، السيد محسن ابو طبيخ ، حاج سعدون الرسن ، حاج سلمان الجبار ، عبود اللهيمص ، سيد حسن العذاري ، سيد محمد السيد محمود الياسري ، شلتاغ الجحالي ، المخلص عبد السادة ، شنشول الحاج حسن آغا ، حاجي عجه الدللي ، عمران الجياد ، شهيد الحاج جواد ، صادق الكاظم ، علي المزعل ، مهدي العسل ، عبد الهادي الجينه ، حرش الختال ، حبيب الخيزران ، مظهر الشاوي ، حاجي عباس الحاجي لهوف ، مزهر السمرمد ، عمران الزنبور ، عبد الحسين الظاهر ، سوادي الحسون ، حمزة الحاج سرحان ، حسين العلوان ، حاجي شعبان .

موقف الشيخ

وقد حار الشيخ محمد الحسين في السير بالزعماء ، والتوفيق بين وجهتي نظرهم في الحلف ، وفي الكتاب الموجه اليه . وراى ان التطاحن الحزبي سيعرض الطرفين الى الهلاك ، والبلاد الى الدمار ، لما ينويه كل منهما من الشرور ، فاستقر رايه على التخلص من المازق بدعوة الطرفين الى نبذ الحزبيات ، وانتظار نتيجة تشبثاته في (ميثاق الشعب) فأصدر البيان التالي :

هذا بلاغ للناس

حيث ان زعماء قبائل الفرات ، الناهضين في طلب الاصلاح ، قد رفعوا الينا مطالبهم ،وعرفونا برغائبهم في عدة مواد قانونية ، كي تعرض على المراجع العالية ، ويجري ايجابها ان شاء الله ، فالواجب من اجل ذلك المحافظة على الأمن ، وعدم القيام بأي حركة يخشى منها اختلال النظام ، وانحلال حبل الامن ، حتى تجري المفاوضات بالاصلاح في جو هادىء ، وننظر ماذا تسفر عنه المطالبات من النتائج ، ويكون العمل حينئذ بما يقتضيه التكليف في وقته . كما ان من الواجب المحتم ايضا على كل فرد من افراد الامة من زعماء ، وغيرهم ، قطع كل صلة له مع الاحزاب ، وعدم الارتباط بأي حزب كان ، فان الحزبية هي منبع كل فتنة ، ومطلع كل بلاء ومحنة ، ومبعث كل شقاء وعناء .

الاحزاب هي التي اهلكت العباد ، واخربت البلاد ، وجرت الويلات على هذه

الامة البائسة ، والمملكة العراقية الفتية ، والاحزاب هـــي التـي جعلت ألاخوين في بيت واحد ، ومن اب وام واحدة ، يتعاديان ، فيتخاصمان ، فيتضاربان ، فيهلكان معا ، الاحزاب مطايا يركبها شياطين معدودون ، فيعبرون بهـــا الـــى مقاصدهم الشخصية ، ومنافعهم الذاتية ، فيسعد الاقل ، ويشقى الاكثرون ، الاحزاب فـي الشرق داء وفي الغرب دواء ، افراد معدودون يتلاعبون على اكتاف الامة ، وعـــلى الاغرار ، والبسطاء منهم ، ويضحكون على ضعفاء العقول ، فالحذر الحـــذر ايهـا الناس من الاحزاب ، وكونوا ايها الناس من حزب الله فان حزب الله هم الغالبـون ولا ينبئك مثل خبير .

١٢ محرم الحرام سنة ١٣٥٤ — محمد حسين آل كاشف الغطاء

وكان الحاج محمد جعفر ابو التمن قد سافر الى كربلا والنجف لحمل الشيخ كاشف الغطاء على تخفيف هذه المطالب ، ووجوب مهادنـة الحكومة حتـــى تشرع في الاصلاح المنشود فلم يوفق (١) .

حوادث مختلفة

١ ــ توفيت والدة الملك غازي في يـوم الاربعـاء ٢٧ مارت ١٩٣٥ « بالسكتـة القلبية » وشيع جثمانها الى مرقده في المقبـرة الملكيـة في الاعظمية باحتفال رسمي ، ونكست الاعلام خلال ايام الحداد على الدواوين الحكومية .

٢ ــ هبت على العراق رياح شديدة جدا ، وبسرعة ٧٥ ميلا في الساعة ، فـي يوم السبت الموافق ٣٠ مارت ١٩٣٥ م فشملت أضرارها انحاء المملكة كافة ، ومـات بسببها زهاء ١٥٠ نسمة ، وتخربت بيوت وقلاع كثيرة ، وغرق جسر بغـداد مـــن جراء تأثيرها .

٣ ــ كانت الوزارتان « الايوبية الاولى » و « المدفعية الثالثـة » عطلتا عـددا كبيرا من الصحف الادبية والسياسية ، فقرر مجلس الوزراء في جلستــه المنعقدة في يوم ٨ نيسان ١٩٣٥ الافراج عن الصحف المعطلة كافـة ، واذاع « مكتب المطبوعات » البيان التالي :

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٥ محرم ١٣٥٤ الموافق ١٩٣٥/٤/٨ الافراج عن الصحف المعطلة . فعلى أرباب الصحف ، التي يشملها هـــذا القرار ، ويجب اجراء بعض المعاملات بمقتضى قانون المطبوعات لاصدارها مجددا ، مراجعـة هذا المكتب لاتمام المعاملات القانونية اللازمة . امـا الصحف المعطلة ، والمفرج عنهـا

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : ملفة البلاط الملكي (د/٣/٦ لسنة ١٩٣٥) الورقة ١٨

بهذا القرار ، والمستكملة الشروط القانونية ، فلها ان تستأنف الصدور من الآن » .

٤ ــ سافر الملك غازي الى الموصل يوم الخميس الموافق ١٨ نيسان ١٩٣٥ لزيارة آثار قصر الحضر ، وعاد الى العاصمة يوم ٢٢ منه ، وكان يصحبه بعض الوزراء السابقين .

٥ ــ طغى الفرات في منتصف المحرم من سنة ١٣٥٤ هـ (نيسان ١٩٣٥ م) طغيانا هائلا ، فدمر الطرق ، واهلك الزروع ، واحدث عدة كسرات في سدود الوية الدليم ، والحلة ، والديوانية ، وتعطلت بسببه طرق المواصلات ، وبلغت الاضرار اكثر من مئة الف دينار .

٦ ــ أجرت الحكومة تبدلات مهمة بين كبار الموظفين ، فاقصت عن الادارة بعض المتصرفين والقائمقامين ، ومديري النواحي ، الذين كانوا سببا في شيوع الاضطرابات في المملكة ، واحلت محلهم من رات فيهم الكفاءة والنزاهة ، ثم احدثت وظائف هامة في الوزارتين ، الداخلية والمالية ، اقتضتها مصلحة البلاد (كما تقول) لتسريع معاملات الناس ، وتوزيع العدل فيما بينهم بوجه اخص وقد وضعت لذلك تشريعا خاصا سيأتي نصه :

٧ ــ تبنت الوزارة مشروع اقامة جسرين حديديين عائمين في قلب العاصمة : ينصب احدهما بمكان « جسر مود » والثاني بالقرب من « الجسر القديم » .

٨ ــ انهت الوزارة خدمات لفيف من كبار الموظفين البريطانيين المستخدمين في دواوين الحكومة العراقية برواتب ضخمة ، ورفضت تجديد عقود الذين انتهت خدماتهم من هؤلاء (١) .

٩ ــ رزق الملك غازي مولودا ذكرا في صباح اليوم الثاني من ايار ١٩٣٥ م ، فسجل مجلس الوزراء تاريخ ولادته ، واقترح تسميته فيصلا ، تيمنا باسم « الملك فيصل » وقد عطلت، بهذه المناسبة ، دوائر الحكومة ، واقيمت ولائم الافراح في البلاط الملكي ، وخفضت محكوميات بعض المسجونين ، وتبودلت برقيات التهاني والتبريك .

---

(١) قال لنا السيد رشيد عالي الكيلاني : ان من بين الموظفين البريطانيين الذين تقرر عدم تجديد عقود استخدامهم، كان السر كورنواليس مستشار وزارة الداخلية ، واذا بوزير خارجيته السيد نوري السعيد يقصده في الحال، ويقول له « اذا استغنيت عن كورنواليس فسيفقد العراق استقلاله » فرد عليه (الكيلاني) قائلا « بئس هذا الاستقلال الذي يتوقف على بقاء هذا المستشار » فاجابه السعيد بقوله « اذا انهيت خدمات كورنواليس فستتسلسل الثورات » . وهذا ما وقع فعلا كما سنرى .

١٠ ـ صدرت الإرادة الملكية في يوم ١١ ربيع الاول و ١٢ حزيران ١٩٣٥ بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ م ، وبتنفيذه يكون العراق قد استكمل شرطا اساسيا من شروط الاستقلال .

١١ ـ وصل الى بغداد في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٥ م ، صاحب السمو الشيخ احمد الجابر الصباح ، امير الكويت ، فاقام الملك غازي حفلة شاي تكريما لسموه ، وجرت بينه وبين المسؤولين محادثات هامة عن التهريب ، فقطع سموه عهدا بأن يعد قوة كافية لمكافحة التهريب ، على ان تتصل هذه القوة بالقوات العراقية لتشترك معا في هذه المكافحة .

١٢ ـ اخذت الوزارة بمشروع ربط « الموصل » ب « بغداد » بالسكة الحديدية فاتفقت مع شركة امتياز نفط غربي دجلة على مد خط بغداد ـ بيجي الى الموصل فتل كجك ، فخط طورس .

١٣ ـ اوفدت الحكومة وزير الدفاع جعفر العسكري ، الى اوروبا مع مجموعة من العسكريين لحضور المناورات التي قام بها الجيش البريطاني في اواخر آب ١٩٣٥ م ، وللتعامل مع بعض الشركات البريطانية لشراء بعض الطائرات والمدافع وسائر المؤن الضرورية للجيش العراقي . وقد غادر الوفد يوم ٢٧ تموز وعهدت وكالة وزارة الدفاع الى رئيس الوزراء ، مدة تغيب الوزير عن العراق ، وقد عاد العسكري الى بلاده في يوم ١١ ايلول سنة ١٩٣٥ .

١٤ ـ اقيم مهرجان شعبي كبير في بغداد لتسمية ثلاث طائرات باسماء الالوية (بغداد ، والعمارة ، والحلة) وهي الالوية التي ساهمت في خدمة القوة الجوية الملكية العراقية بجمع التبرعات لشراء هذه الطائرات وتقديمها الى الجيش العراقي

بين ايران والعراق ايضا

لما تكونت « الوزارة الهاشمية الثانية » اوفدت الى جنيف في يوم ١٤ ايار ٩٣٥ كلا من وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير العدلية محمد زكي ، لحضور مناقشات مجلس عصبة الامم في الخلاف العراقي ـ الايراني على الحدود ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ، وبعد ان عاد الوزيران الى العراق ،رات الوزارة أن تطلب الى « سكرتارية عصبة الامم » تاجيل النظر في هذا الخلاف لتقوم الحكومتان : العراقية والايرانية بمفاوضات مباشرة . وعلى هذا اوفدت الى طهران في ٥ آب سنة ١٩٣٥ وفدا قوامه كل من وزيري الخارجية والعدلية ، ومدير الخارجية ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، والمفتش الاداري تحسين العسكري ، والخبيرين البريطانيين :

الميجر ادمونس ، والكولونيل وورد ، للمداولة مع الموظفين الايرانيين المختصين في هذه القضية ، وقد ناب وزير الداخلية مناب وزير العدلية ، وتولى رئيس الوزراء وكالة وزارة الخارجية . ولما حظي السيد نوري السعيد بين يدي جلالة شاه ايران ، وجرى حديث الخلاف بين القطرين المجاورين ، اعترف الشاه بشرعية معاهدة ارضروم ، التي يستند اليها العراق في دعم وجهة نظره ، الا انه التمس ان يتنازل العراق عن نحو ثلاثة كيلومترات في « شط العرب » لتتمكن المراكب الايرانية من الرسو فيها ، فأجاب نوري انه مستعد لعرض هذا الطلب على الحكومة العراقية ؛ لانه غير مفوض الآن ليبت في امر كهذا ، ولما نظر مجلس الوزراء في تقرير السعيد ، سجل قرارا خطيرا مآله :

ان القانون الاساسي العراقي لا يجيز التنازل عن اي شبر في العراق ، ولهذا فلا يمكن اجابة طلب الشاه ، الا انه من الجهة الثانية يوافق على اعطائه المسافة المذكورة بطريق الايجار ، بشرط أن تجيب ايران مطاليب العراق المشروعة في بقية القضايا المختلف عليها » وعلى كل فقد عاد الوفد الى بغداد في ٢٦ آب سنة ١٩٣٥ فاذاعت الحكومة البيان الآتي :

بيان رسمي

في اثناء اقامة الوفد العراقي في طهران ، جرت المفاوضات بين الوفد المشار اليه ، والحكومة الايرانية الامبراطورية ، بروح مشبع بالود والصداقة ، وقد ازيل القسم الاعظم من سوء التفاهم السابق ، واخذ الاتفاق التام بين الطرفين يظهر الآن. ونظرا لضرورة حضور ممثلي الطرفين في اجتماع مجلس عصبة الامم القادم ، لم يبق في الوسع انهاء المفاوضات في طهران ، وعليه تأجلت المفاوضات . والفريقان عازمان على الاستمرار عليها في جنيف ، بنفس الروح الصميم الذي سارت عليه حتى الآن ، والامل وطيد في الحصول على نتيجة حسنة حاسمة سريعة .

٢٥ آب سنة ١٩٣٥

نوري السعيد وزير الخارجية العراقية   باقر كاظمي وزير الخارجية الايرانية (١)

وكان وزير العدلية محمد زكي ، قد انتخب رئيسا لمجلس النواب ، وهو في « طهران » فعاد الى بغداد في ١٢ آب ١٩٣٥ ، اي قبل ان يعود الوفد بأربعة عشر يوما . وسافر الوفد العراقي الى جنيف في ٦ ايلول ١٩٣٥ ليطلع أعضاء العصبة الاممية على نتائج المفاوضات التي جرت مع ايران ، فلبث فيها الى نهاية الشهر المذكور ، وعاد الى بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٣٥ فقررت الحكومة العراقية سحب

---

(١) جريدة البلاد الرقم (٦٤٧) بتاريخ ٢٩ آب ١٩٣٥ .

شكواها ضد ايران ، على ان يحل الخلاف بين الطرفين بصورة مباشرة . وفي يوم ١٧ كانون الاول ١٩٣٥ م وصل الى بغداد وفد ايراني يضم كبار موظفي وزارة الخارجية الايرانية للدخول في المفاوضه اللازمة لحل هذا الخلاف، وتالف وفد عراقي من مدير الخارجية العام نصرت الفارسي ، ومدير المالية العام يوسف غنيمة ، ومدير الداخلية العام خليل اسماعيل ، لمفاوضة هذا الوفد ، ولكن انشغال الوزارة بتهدئة الحالة في الفرات الاوسط ، اخر البت في الموضوع ، فلما تسلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ عقدت اتفاقية مع ايران حلت بموجبها مشكلة السيادة في شط العرب بجعلها مشتركة بين العراق وايران .

حل المجلس النيابي

اصطدم المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الايوبية الأولى » بانتقادات كثيرة ، وسلقت الاساليب التي اتبعت في جمعه بألسنة حداد ، وطعن مجلس الاعيان في شرعيته طعنة نجلاء ، وذلك في جوابه على « خطاب العرش » فلما جاءت « الوزارة الهاشمية » الى دست الحكم ، كان عليها ان تمعن بالنظر في احد الحلول التالية ، لفض الخلاف القائم حول شرعية هذا المجلس :

١ ـ حل المجلس المذكور ، والبدء بانتخاب مجلس جديد تتمثل فيه ارادة الامة تمثيلا صحيحا .

٢ ـ تعطيل الحياة النيابية في العراق الى اجل غير مسمى ، حتى تعود المياه الى مجاريها .

٣ ـ الاستمرار على عقد جلسات المجلس المذكور حتى ترى الوزارة فيه رايها

وارتأت الوزارة ان تأخذ بالحل الاول ، ولكنها اختلفت في ذكر الاسباب التي تركن اليها لتبرير هذا الحل . فهل هي تؤيد الاعيان القائلين بعدم شرعية الانتخابات ، التي اجريت لهذا المجلس فتطعن في القوانين التي صدرت عنه ، أم تخلق اسبابا أخرى ؟

تأمل الهاشمي في هذه الناحية تأملا طويلا ، عده خصومه وهنا فيه ، فجمعوا النواب ، وعقدوا جلسة قرروا فيها عدم تاييد الوزارة بصورة مطلقة ، ثم الفوا وفدا ذهب الى البلاط الملكي ، وطلب الى الملك : اقالة الوزارة ، بدعوى انها قامت على اسس غير مشروعة ، فطيب الملك خواطرهم ، واستانف الوزراء البحث في موقفهم من هذا المجلس ، الذي اخذ يناصبهم العداء جهارا ، حتى استقر الراي على أن فقدان الثقة بين الوزارة الجديدة والمجلس القائم ، هو السبب الذي يمكن الركون اليه لحل المعضلة ، فاستصدرت الوزارة الارادة الملكية الآتية :

« لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطة التشريعية

والسلطة التنفيذية ، ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم بان يكون التآزر بين السلطتين على اتم ما عليه ، لتتمكن الوزارة من القيام باعمال أصلاحية خطيرة ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي ، فقد اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٥٤ واليوم التاسع من شهر نيسان ١٩٣٥ رئيس الوزراء : ياسين الهاشمي غازي

وقد احتج « حزب الوحدة الوطنية » على هذا الحل ، وعلى تصرفات وزير الداخلية ، زاعما انها مخالفة للقوانين فلاطف الملك المحتجين ، وصرفهم بالوعود فلما اعيد انتخاب ثلث اعضاء « المجلس المنحل » انفضوا عن حزبهم ، وصاروا يؤيدون « الوزارة الهاشمية » القائمة .

تعطيل حزب الحكومة

ثم رات الوزارة ان البلاد تضج من وجود احزاب متنافرة ، وكتلات نيابية متخاصمة ، وان رجال الدين يحثون الناس على « مقاطعة الاحزاب لانها في الشرق داء ، وفي الغرب دواء » فعمدت الى تعطيل حزبها « حزب الاخاء الوطني » وتوقيف جلساته ، وقدمت لجنة الحزب العليا اقتراحا الى مؤتمر عام عقد في بناية الحزب يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٥ لمعالجة هذا الموضوع .

وكانت الفكرة التي سادت المؤتمر ، ان وضع البلاد الراهن يقضي بتوحيد الكلمة ، والتقاء القلوب للعمل على ما فيه مصلحة الوطن .

وارتأى الحزب ان ياخذ بدعوة الامة لتكون يدا واحدة ، وحزبا واحدا ، تسير وفق مصلحة المجموع ، وتعضد العاملين في سبيل هذا الشعب وتقدمه وازدهار البلاد ، حتى اذا تم ذلك لا يبقى هنالك لزوم لاعمال الاحزاب كل بمفرده ، فاتخذ المؤتمر هذا القرار :

بيان من اللجنة العليا

« نظر المؤتمر العام لحزب الاخاء الوطني في اجتماعه المنعقد في ٢٩ نيسان

١٩٣٥ في الاقتراح المقدم من اللجنة العليا ، بشأن موقف البلاد الحاضر ، وما يتطلبه من العمل لتطبيق الاصلاحات الخطيرة ، وبعد المداولة اصدر قراره التالي :

ان البلاد في امس الحاجة لتوحيد الكلمة والجهد لقطع المراحل الاخيرة ، لتصل الى اهدافها الوطنية سواء من النواحي السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، ولأجل تنفيذ هذه الغاية النبيلة ، لا بد من افساح المجال لابناء البلاد الغيارى على مصلحتها أن ينبذوا التحزبات القديمة ، ويتحدوا لتكوين جبهة واحدة تعضد الخطط الاصلاحية المنوي تطبيقها .

وعليه توقف جلسات الحزب ، وتعطل اعماله السياسية ، على ان يسعى رجاله لتوحيد كلمة الامة وادماج الاحزاب في هياة واحدة » (١) .

وقد علقت جريدة الطريق (العهدية) على هذا القرار في عددها المرقم ٦٢٣ بما يلي :

« والمتأمل في هذا البيان ، الذي اذاعته اللجنة العليا لحزب الاخاء الوطني ، يرى ان هذا الحزب قد ضحى تضحية كبرى في سبيل الدعوة الى توحيد الكلمة ، وادماج الاحزاب في هياة واحدة ، ونسي هذا الحزب نفسه ، وعطل حياته السياسية ، والاسس التي تالفت عليها لأجل جمع الامة تحت لواء واحد . ونحن نكبر فيه هذا العمل ، ونرحب بالفكرة القائلة بتوحيد الجهود والاعمال لتصل الامة الى اهدافها الوطنية ، سواء من النواحي السياسية ، او الاقتصادية او الاجتماعية»

وقد سألنا رؤساء الاحزاب عن موقفهم من هذا القرار ، فاجابوا اذا كانت هناك مصلحة في توقيف اعمال الاحزاب ، فهم يؤيدون هذا الاقتراح ، اما اذا كان لقصد منه جر مغنم ، فلا .

---

(١) لما سافر نوري السعيد « وزير الخارجية في الوزارة الايوبية الاولى » الى « جنيف » في ايلول ١٩٣٤م لحضور جلسات « عصبة الامم » اثناء مناقشة « القضية الاثورية » مر بأنقره، واجتمع بوزير العراق المفوض السيد ناجي شوكت ، وقد اقيمت مادبة عشاء له حضرها رئيس الجمهورية التركية كمال اتاتورك ، بصفته الشخصية ، فجرى حديث الفاجعة التي اصابت العراق بارتحال مؤسس كيانه : الملك فيصل الاول ، الى دار البقاء ، فاعرب الرئيس التركي عن بالغ أسفه ، وعميق حزنه لهذه الفاجعة وقال انه لا يعرف شيئا عن السيدين جميل المدفعي وعلي جودة الايوبي لانهما لم يكونا من طلاب صفه في الكلية الحربية ، وان من خير العراق ان يتحد ساسته ويتفاهموا على انتهاج سياسة موحدة تهدف الى خير البلاد وسعادتها . ونصح الوزير ناجي شوكت ونوري السعيد ان ياخذ العراق بمبدأ قيام « حزب واحد » تنخرط فيه الاحزاب السياسية كافة ، وتعمل يدا واحدة لما فيه خدمة الصالح العام على نحو ما هو جار في تركيا ، وانه يسر تركية ان ترى جارتها « العراق » دولة قوية عادلة .

هذا ما حدثنا عنه ناجي بك شوكت ، ويلوح لنا ان الخطوة التي خطاها السيد الهاشمي في حل حزبه « حزب الاخاء الوطني » كانت مستمدة من فكرة اتاتورك او مستوحاة من نصيحته .

ثورة الرميثة الاولى

توطئـــة

في الوقت الذي تقرر « الهيأة العليا لحزب الاخـاء الوطني » وقف اعمـال الحزب السياسية ، ودعوة أبناء البلاد الى توحيد الكلمة ، وخدمة الامـة ، وفـي الوقت الذي تشرع « الوزارة الهاشمية » في تطهير الادارة من ادرانها ، والضرب على ايدي العابثين بمقدساتها ، تعمل الحزبية عملها في الخفاء للقيام بثورة مسلحة ضـد الوزارة لاسقاطها ، فقد أراد خصوم الوزارة الهاشمية ان يلعبوا الدور الذي لعبه الاخائيون في اسقاط الوزارتين : الايوبية الاولى والمدفعية الثالثة ، فأخذوا يحرضون القبائل على التمرد ، وجمعوا لذلك بعض المبالغ التي ارسلت لتوزع على الافـراد لاثارتهم (١) .

لماذا ثارت الرميثة ؟

شعرت « الوزارة الهاشمية » بالدسائس التي كانت تحاك ضدها طي الخفاء ، فكانت حذرة للغاية من القبائل التـي استهواها خصومهـا ، وصارت تخطب ودهـا بمختلف الطرق ، حتى انها ارسلت اعوانها من « الرؤساء » لاستمالة هذه القبائل ، ويظهر ان الرؤساء لم يجدوا في رسل الحكومة اهلية للوساطـة ، فهزاوا منهم ، ولا سيما كانت بين الطرفين ضغائن قديمة واحقاد دفينة . يضاف الى ذلـك ان الشرطة كانت قبضت في مساء اليوم الثاني من صفر سنة ١٣٥٤ هـ والسادس من مايس سنة ١٩٣٥ م ، على الرجل الروحاني « الشيخ احمد أسد الله » بدعوى أنه كان يحرض قبائل الرميثة على عدم احترام السلطة ، فاعتقدت القبائل في هذه الناحية ان هـذا الاعتقال جرى بتحريض من رسل الحكومة وأعوانها ، فما كـان منها الا ان هاجمت سراي الحكومة في يوم ٣ صفر ، و ٧ مايس ، وحاصرت الحامية (٢) وقامت بأعمـال

---

(١) ان التمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكـن في الحقيقة تمردا على قوانين الدولة ونظمها ، بل كان تمردا على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق . ان طغيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي بعث الفتنة ، واحدث هذه الثلمة ... وان الدسائس والمكائـد واعمال المغرضين وسعت هذه الحوادث حتى اصبحت سلامة الدولة في خطر .

(محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٥ ص ١٩)

حاشية ثانية

تقول الحكومة في بيانها الرسمي الصادر في ٨ حزيران ١٩٢٥ م :

(تنفي الحكومة ما زعمته جريدة « صون بوسنه » الصادرة باللغة التركية في الاستانة من ان لرجال الدولة كصاحب الفخامة جميل المدفعي ، ضلعا في حركات التمرد) اهـ

(٢) كانت هذه الحامية (وعددها ٩٠ شرطيا و ١٣ موظفا مدنيـا) قـد احتاطت للطوارىء فحاصرت نفسها بنفسها في هذا السراي ، وشرعت القبائل في نهب سوق الرميثة وما في محطة القطار من اموال وحبوب واثاث معدة للشحن .

ذكرها البيان الحكومي ، الذي سيأتي نصه (١) وكان « مجلس الوزراء » اتخذ في جلسة ٩ أيار سنة ١٩٣٥ هذا القرار :

« نظرا لاتيان الشيخ احمد اسد الله اعمالا تعد خطرا على امن الدولة وسلامتها ، مما ينطبق على حكم المادة الاولى من مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٣ ، فقد قرر مجلس الوزراء اسقاط الجنسية العراقية عنه استنادا الى المادة المذكورة » .

وقد عثرنا على الوثيقة التالية ننشرها بحروفها كأول تاريخ للثورات التي تعاقبت على الفرات الاوسط في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » .

لحضرة مولانا حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام ظله :

بعد اعراض اخلاصنا لديكم . مولانا نخبركم لا اخبرتم بمكروه . منخصوص المدة الماضية نحن دعوتنا سلمية وفي مخابرتكم ولم تزل تأمرونا بالهدوء والسكون . وفي يوم ٢ صفر الساعة ١١ نهارا أخذ الشيخ الفاضل احمد اسد الله خديعة على حين غفلة من الناس جميعا ، وشاع خبر عند العشائر الساعة واحدة ليلا فهاجمت عموم عشائر الرميثة ، وهجموا على ناحية الرميثة ، واخذوا المحطة ، وقطعوا القطار ، وحاصروا لصراي الرميثة وايضا أتت طيارة وضربت رشاش فضربوها وقتلوا اهلها فيها فوقعت واهلها ميتين موت . والآن نحن مستعدين للحرب ، وفي تمام الاتحاد . وانشاء الله هذا اول نصر ببركات دعائكم ونرجو من لطفكم تشرفونا بجواب . وعموم عشائر بني احجيم ، وبني أزيرج ، وجميع العشائر مستعدين وممتثلين الا امركم ونسال الله النصر بوجودكم ومتعنا الله ببقائكم آمين وأننا ما تحركنا حتى اعتدوا علينا وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٧ صفر ١٣٥٤ جياد الشعلان خوام (٢)

---

(١) يقول العميد طه الهاشمي في ص (٤٢٨) مذكراته :

« وفي مثل هذا الموقف الحرج ، قبض على شخص يحمل كتاب توصية من المدفعي ظهر انه استغل هذا الكتاب لتحريض القبائل وحثهم على الثورة » اهـ .

(٢) الشيخ خوام العبد العباس – رئيس بني ازيرج في لواء الديوانية – من الرؤساء المعروفين بكرم النفس وحب الخير ، الى جانب ورعه وطيب سريرته ، وقد اعتاد ان يساير الحكام ويتقي شر الدسائس، ولكنه لما وجد ان حركة الشيخين : عبد الواحد الحاج سكر وشعلان العطية ادت الى سقوط وزارتين متعاقبتين هما « الوزارة الايوبية الاولى » و « الوزارة المدفعية الثالثة » انضم الى خصوم « الوزارة الهاشمية الثانية » من رؤساء العوابد ، والحميدات ، وبني احجيم . وكان الشيخ احمد اسد الله ، وكيل الحجة السيد ابو الحسن ، يقيم في الرميثة على مقربة من ديرة الشيخ خوام ، ويبث الدعوة لهذا الشيخ القبلي ، كما كان يؤيد الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، فلما قررت الوزارة اخراج الشيخ احمد من العراق – على نحو ما ذكر – اتخذ الشيخ خوام من هذا الاخراج سببا مباشرا لمجاهرة الحكومة بالعداء فكان ما كان .

رئيس البوجياش حاج عبد البهاض	رئيس البوجياش محمد العزيز	رئيس ظوالم دللي الراضي	رئيس ظوالم موسى آل تويني
رئيس ظوالم مصطفى الجبار	أعاجيب علي الطشاش	اعاجيب حسيب الزغير	ظوالم محمود الساجت
ظوالم كامل الغثيث	ظوالم حسين الحاجم	اعاجيب مطلق الحسن	

اما البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة فهذا نصه :

« اعتدى ليلة أمس بعض العشائر على طريق المواصلات في منطقة الرميثة ، مما سبب توقيف حركة القطار بين السماوة والديوانية ، وعلى اثر ذلك سافر فخامة وزير الداخلية الى الديوانية ، لتفقد الحالة عن كثب ، ولاعداد التدابير التاديبية ، التي قررت الحكومة القيام بها فورا . اما في المناطق المجاورة ، فالرؤساء هناك ، قابلوا فخامة وزير الداخلية ، وعرضوا اخلاصهم ، واعربوا عن استعدادهم لتنفيذ أوامر الحكومة » .

٩٣٥/٥/٨ مكتب المطبوعات

نفي محاميين

وادعت الحكومة ان للمحاميين المعروفين : ذيبان الغبان ومحمد الجرجفجي ، اتصالا ببعض رؤساء القبائل الثائرة ، فساقتهما الى المحكمة لاجراء محاكمتهما ، فقررت المحكمة بتاريخ ١٣ مايس ١٩٣٥ وضع كل منهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة كاملة فابعدا الى كركوك ، ولبثا فيها نحو ستة اشهر حيث سمح لهما بالعودة الى العاصمة بعد صدور قانون العفو العام عن الثائرين كافة .

طائرات بريطانية تهوي

على اثر اندلاع لهيب الثورة في الرميثة ، استقل وزير الداخلية احدى الطائرات العراقية للشخوص اليها ، وفيما هو في الجو طرأ طارىء على طائرته ، فسقطت بالقرب من « عفك » ولكنه لم يصب بمكروه .

وسافر بعد الوزير السيدان : محسن ابو طبيخ وعلوان الياسري ، وكذا الشيخ عبد السادة ، للعمل على تهدئة الحالة العامة وارجاع الثائرين الى حظيرة الطاعة ، فاخفقوا .

وركب مهندس السكك الحديدية ـ بومان وهو انكليزي ـ احدى الطائرات البريطانية من « الناصرية » الى موطن الثورة في « الرميثة » ليكتشف مواضع قلع

قضبان السكة الحديدية فظنها الثوار طائرة عراقية ، وصوبوا عليهــا النــار فاسقطوها ، وحرقوها ، فعزز سقوط هذه الطائرة معنويات الثوار ، ولكنهم فــي الوقت نفسه الفوا حرسا من فرسانهم تولى نقل جثتي المهندس البريطاني « بومان » والطيار « هوكنز » الى محطة الامام حمزة حيث اقلهما القطار الى بغداد ، وجـرى دفنهما في مقبرة الجنود البريطانية في الهنيدي ، ولما نوقشت قضية هذين البريطانيين في البرلمان البريطاني ، صرح وزير الطيران : ان الثوار اطلقوا النار على الطائرة التي كانت تقلهما توهما منهم بأنها كانت طائرة عراقية جاءت للتنكيل بهم .

وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في ٩ مايس ١٩٣٥ وهذا نصه :

« قامت مفارز الشرطة بحركات الاستطلاع في منطقة الرمثـة ، واحتلت بعض النقاط المهمة ، من دون ان تلقى في طريقها ما يمنعها ، ولم تحدث اليوم حركة مـن جانب المتمردين تستحق الذكر . وبينما كانت احدى الطائرات البريطانيـة قائمـة بواجباتها المعتادة ظهر امس ، في اثناء مرورها بالمنطقة المذكورة ، من دون ان يكـون لها اية صلة بالحركات التاديبية ، اذ اطلقت عليها عيارات نارية فسقطت واحترقت »

١٩٣٥/٥/٩ مكتب المطبوعات (١)

سوق القوات الحكومية

وسارعت الحكومة الى سوق القوات التأديبية اللازمة لمواجهة الموقف المتـأزم بحزم فحشدت في الديوانية ، وامام حمزة ، والحلة ، والسماوة « القطعات التـي الف منها قوة الفرات ، واسندت قيادتها الى امير اللواء بكر صدقي ، وقسمت القوة المحتشدة في امام حمزة الى رتلين سميا برتل الشالجي ورتـل فهمـي » (٢) لحصر منطقة الثورة في اضيق دائرة ممكنة ، وانذرت المتمردين بوجوب الاستسلام خـلال ٢٤ ساعة ، فان لم « يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة الـى تاديبهم باستعمال القـوة » ولما لم يفد فيهم هـذا الانذار ، القت عليهم الطائرات انذارا ثانيـا لابعـاد النساء والعجزة ، تمهيداً للقصف . وقد شرع في القاء القنابل فعـلا ، بعـد مضي مـدة الانذارين ، فكان للقصف الجوي مفعوله السريع ، وهذا هو نص « الانذار الاول » .

الى عشائر منطقة رميثة ــ سماوه ٩ مايس ٩٣٥

« تطلب الحكومة بهذا الانذار ، من العشائر المتجمعة في منطقة رميثة ــ سماوه، والقائمة باعمال مخالفة للامن والنظام ، ان يخلدوا الى الهدوء ، ويرجع كل منهم الى أعماله الاعتيادية وان يعرضوا الطاعة الى الحكومة خلال مدة ٢٤ ساعة ، اعتبارا من

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٤٤) بتاريخ ١٠ ايار سنة ١٩٣٥ .
(٢) كتاب « اليوبيل الفضي للجيش العراقي » ص ١٢٢ .

تاريخ هذا الانذار واذا لم يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة الى تأديبهم باستعمال القوة .

« متصرفية لواء الديوانية »

« الإنذار الثاني » ١٩٣٥/٥/١٠

الى العشائر المتمردة في منطقة رميثة ــ سماوه

« بما ان مدة الانذار الاول قد انتهت ، ولم تحصل الاطاعة المطلوبة ، فقد قررت الحكومة استعمال القوة فعلا ضد المتمردين ، وسيبدأ الضرب بالطائرات حالا ، وعليه تطلب الحكومة من العشائر المتمردة ، عزل الابرياء من النساء والاطفال والعجزة ، الى محل آخر ، لئلا يصيبهم أذى » .

اعلان الاحكام العرفية

نصت المادة ١٢٠ من القانون الاساسي العراقي على انه
« فيحالة حدوث قلاقل ، او ما يدل على شيء من هذا القبيل ، في اية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في انحاء العراق ، التي قد يمسها خطر القلاقل والغارات » .

واستنادا الى هذا النص ، استصدرت الوزارة الارادة الملكية التالية في ١١ مايس سنة ١٩٣٥ :

« اصدرت ارادتي الملكية بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي

بناء على ما عرضه وزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء ،

باعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية رميثة ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية عن انها تابعة للحركات العسكرية الى ان يعاد الامن الى نصابه في اللواء المذكور .

على وزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الحادي عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري ــ وزير الدفاع ياسين الهاشمي ــ رئيس الوزراء »

تعطيل القوانين

وفي ١٣ مايس صدرت الارادتان الملكيتان التاليتان بتوقيف القوانين في المنطقة الثائرة بحيث تكون الادارة الملكية فيها ادارة عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المنطقة المذكورة :

الرقم ١٧٤ ـ أصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء.

بتوقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقوانين الجمعيات والإجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون القضاة والحكام ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس (حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية) بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المنوه عنها في الارادة الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ٨ صفر سنة ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥ .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

جعفر العسكري
وزير الدفاع

رشيد عالي
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

الرقم ١٧٥ ـ أصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ،

بأن تكون الإدارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ٨ صفر ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥ أدارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع

الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء

جعفر العسكري
وزير الدفاع

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

المعركة الفاصلة

وما كادت القوات التأديبية تصل الى المنطقة الثائرة حتى طوقت الثائرين بنطاقها ، تساعدها القبائل التي بقيت على ولائها للسلطة من جهة ، ويناصرها الرؤساء الذين اخلصوا للحكومة كسوادي الحسون واخوته من بني عارض فأخذوا يشتتون شمل الثوار من جهة اخرى (١) .

وتقدمت هذه القوات نحو « الرميثة » يسندها قصف المدافع من البر ، وقنابل الطائرات من الجو (٢) فاشترك الفريقان : الجيش والثوار ، في معركة قالت الحكومة عنها انها كانت « مقاومات طفيفة » وقال الثوار انها « كانت حامية الوطيس» واصيب « الشيخ خوام » بطلق ناري مكن الحكومة من القبض عليه وتشتيت اعوانه (٣) وفي ذلك يقول هذا البيان :

---

(١) سادتي ، ان بيان الحكومة الرسمي الذي نشرته عن الحركات ، فيه دليل قاطع بقوله : ان اشتراك جهود ابناء البلاد المخلصين هو الذي قضى على حركات التمرد . وكان من الواجب على الحكومة ان تشكرهم في بيان رسمي ولكنهم ابوا ورفضوا هذه المكافأة عن اخلاص لا عن غرض آخر ، واني بموقفي هذا اسجل مرة اخرى شكر الحكومة لهؤلاء المخلصين .

(رئيس الوزراء في مجلس النواب يوم ٤ ايلول سنة ١٩٣٥)

(٢) ارسلت الحكومة رفا من الطائرات تكون من ثلاث قاصفات وثلاث اخرى حربية ، فقام الرف بمظاهرة حربية فوق منطقة الرميثة والقت القاصفات نحو عشرين قنبرة على منزل الشيخ خوام وعلى منطقة الاضطرابات فكان لذلك ابلغ الاثر في تشتيت شمل الثوار والتغلب على الصعاب .

(٣) شعر الثائرون بانهم كانوا آلة طيعة بايدي ساسة بغداد ، وشيوخهم الضالعين مع هؤلاء الساسة ، فاخذوا يندبون حظهم بمثل هذا الشعر الزجلي .

يداخل وين رايح اوين ابن عواد   او وين ابن السويدي بالخطابه استاد
او وين المدفعي اللي ساكن ببغداد   اللي شرد منهم ولبكـه كـواد
الوبـه انجان انـرد ليهـه

داخل « الشعلان » ورابح « العطيه » وابن عواد « مرزوك » والسويدي « ناجي » والمدفعي « جميل » .

« تقدمت ارتال الجيش نحو الرميثة ، ولم تصادف سوى مقاومات طفيفة ، تشتت بنتيجتها المتمردون من بني زريج ، وقدم رؤساء البوحسان ، والظوالم المهمون طاعتهم اليوم الى وزير الداخلية ، وقبض على خوام رئيس بني زريج جريحا، وعلى هذا اصبحت منطقة الرميثة تحت سيطرة الجيش » .

١٩٣٥/٥/١٦ مكتب المطبوعات

احتلال الرميثة

وعلى الرغم من قبض السلطة على الشيخ خوام ، وتشتت جل أعوانه ، فقد استمرت وحدات الجيش في اطلاق النار . وكان الموالون يثبطون عزائم المقاومين ، ويمنوهم بمختلف الوعود . وفي يوم ١٧ مايس ١٩٣٥ كان الجيش على أبواب « الرميثة » فدخلها بعد مقاومة طفيفة ، وانقذ الحامية التي كانت محاصرة في سراي الحكومة وصدر في بغداد البلاغ التالي :

« رافق رؤساء الظوالم ، والبو حسان ، وبني زريج ، وحدات الجيش عند دخوله الرميثة في موكب يبعث على الاغتباط ، وبوشر باصلاح ألسكة والاسلاك ، ما بين الرميثة وابو طبيخ ، والرميثة ومخفر الحجامة »

١٩٣٥/٥/١٧ مكتب المطبوعات

وقد كان للبسالة التي اظهرتها القوات الحكومية في قمع هذه الحركة رنة استحسان لدى الحكومة حملتها على ان يتخذ مجلس الوزراء قرارا في ٢١ مايس ١٩٣٤ « بمنح منتسبي قوة الفرات ورجال القوة الجوية التي اشتركت في الحركات العسكرية من ضباط وضباط صف ومراتب اخرى ، مكافاة نقدية تعادل راتب شهر لكل منهم » .

وقد لفت رئيس الديوان الملكي نظر رئيس الوزراء الى « ما يمكن ان تؤدي اليه مثل هذه المكافآت من تأثير على معنويات الجيش ، عندما يدعى للقيام بواجباته فيما يتعلق بتوطيد الامن والنظام، وتامين سلامة المملكة » كما عبر عن الرغبة في قرار آخر يشمل رجال الشرطة حتى لا يبقى مجال للتمييز بين قوى الدولة ، فقرر مجلس الوزراء في الرابع من حزيران شمول افراد الشرطة الذين اشتركوا في الحركات المذكورة بقرار ٢١ مايس ١٩٣٥ .

كتاب من الشيخ خوام

كتبنا الى الشيخ خوام رئيس بني زريج ، نساله عن الاسباب التي حملته على الثورة ضد الحكومة ، في مايس ١٩٣٥ ، فكتب الينا يقول :

حضرة المؤلف البحاثة الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد التحية ، تسألني عن اسباب الحركات التي قمنا بها ، وقابلنا الحكومة آنئذ بالمحاربة في سنة ١٩٣٥ ، فعليه نجيبكم ان اسباب الحركة كثيرة ، ومنها ان عبد الواحد السكر ، وابو طبيخ ، وعلوان الياسري ، ومن لف لفيفهم ، قاموا بحركة ضد الحكومة التي على رأسها فخامة الايوبي بدعايات يبثونها على السواد ؛ واقناع بعض العلماء من النجف ، ظاهرها المطالبة بالحقوق التي تدعي بها اكثرية الشعب من اهل الفرات وغيرهم ؛ ولما شكلت الوزارة من فخامة ياسين المرحوم ، الجماعة المومى اليهم اتفقوا مع الحكومة التي على رأسها ياسين الهاشمي لهذا انا وكثير من الرؤساء من الفرات وعشائر سوق الشيوخ وقع حلف بينهم على اساس تنفيذ الميثاق الذي صدر من حجة الاسلام كاشف الغطاء ، وامتدت الثورة الدموية بيني وبين الحكومة بوقته الى ان اتصلت بسوق الشيوخ حتى جرى مما لا يسع المجال لذكره بتفصيل ، كما انا لا ننكر ان حركات جماعة عبد الواحد آل السكر ، وما جرى في الفرات لا تخلو من بعض ايادي الافندية من رجال بغداد هذا غير خفي على امثالكم خاصة ولك من الخبرة التاريخية والاطلاع ما يكفينا عن التطويل في شرح قضايا الثورات هذا ولكم مزيد الاحترام .

٢٧ حزيران ١٩٣٩ المخلص : خوام

مرسوم الادارة العرفية

على اثر تغلب الجيش على المنطقة الثائرة ؛ وشروع الديوان العرفي العسكري في محاكمة الثوار ، ومن لف لفهم ، وضعت الوزارة « مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ » وهو المرسوم الذي طبقت احكامه على الثائرين بكل دقة (١) وهذا نصه :

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرنا بوضع المرسوم التالي :

المادة الاولى – يتألف المجلس العرفي العسكري من رئيس واربعة اعضاء ، على ان يكون الرئيس والعضوان منهم من الضباط العسكريين ، يعينون بارادة ملكية على اقتراح وزير الدفاع ، والعضوان الآخران من الحكام العدليين يعينان بارادة ملكية على اقتراح وزير العدلية .

---

(١) عارض المستر دراوورد مستشار وزارة العدلية وضع قانون او مرسوم للادارة العرفية معارضة وجيهة قائلا : ان المحاكم العراقية حرة في اصدار الاحكام العقابية ، وانه ليس في بريطانية قانون خاص بالادارة العرفية .

المادة الثانية ــ يقوم بوظيفة الادعاء العام في المجلس المذكـور ، نائب الاحكـام العسكرية ، او اي شخص آخر يعينه وزير الدفاع .

المادة الثالثة ــ على المجلس العرفي العسكري ، محاكمـة الاشخاص الذيـن يساقون اليه لاجل المحاكمة من قبل قائد القوات العسكرية ، أو المدعي العام .

المادة الرابعة ــ يباشر المجلس المحاكمة باستماع بيان المدعي العام ، الـذي يتضمن خلاصة الجريمة المسندة ، ثم يمكن للمتهم من بيان افادته الاولـى ، ويستمع شهود الاثبات ، ويمكن المتهم من مناقشتهم ، ويستمع شهور الدفاع (ان وجدوا) ما لم ير المجلس ان الغرض من طلب استماعهم هو الماطلة ، ويسمع دفاع المتهم ثم يصدر قراره .

المادة الخامسة ــ تجري المرافعة بصورة علنيـة ، الا اذا راى المجلس ضرورة رؤيتها بصورة سرية .

المادة السادسة ــ تصدر القرارات باتفاق الآراء . أو بالاكثرية المطلقة .

المادة السابعة ــ يجب ان يستند القرار الى مادة قانونية ، وان يحتوي عـلى الاسباب المدللة .

المادة الثامنة ــ تنفذ احكام المجلس على الفور آلا ما كان منها متضمنا الحكـم بالاعـدام .

المادة التاسعة ــ لا ينفذ حكم الاعدام الا بعـد تصديق قائـد القـوات العسكريـة (١) .

الفصـل الثانـي

المادة العاشرة ــ المحاكمة عن جميع الافعال الجرمية داخل منطقـة الادارة العرفية او خارجها ، عندما تكون ذات مساس او ارتباط بالأفعال الجرمية الحادثـة ضمن تلك المنطقة ، من اختصاص المجلس العرفي العسكري ، عـدا الافعال الجرمية التي يأمر قائد القوات العسكرية برؤيتها من قبل المحاكم العدلية ، او الادارية ، كل حسب اختصاصه .

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب القانون المرقم ٢٨ لسنة ١٩٣٦ وجعل تنفيـذ حكم الاعدام مشروطـا بتصديق الملك ، بعد ان كان ينفذ بتصديق « قائد القوات العسكرية » وكان السبب في هذا ، الشذوذ الذي رافق الاحكام التـي صدرت في ثورة اليزيدية بعد سنة ، وتدخل السفير البريطاني على نحو ما سنذكره في موضعه .

المادة الحادية عشرة ــ يعاقب بالاعدام :

أ ــ كل من حمل السلاح او اية آلة جارحة ضد الحكومة ، او قواتها العسكرية على اختلاف انواعها ، أو قوات الشرطة ، أو استعمل السلاح ضد أي موظف من موظفي الحكومة او مستخدميها .

ب ــ كل من اشترك في اي عصيان مسلح ضد الحكومة او قواتها المسلحة (ويقصد بالعصيان المسلح وجود اكثر من شخص واحد يحمل سلاحا ناريا او اية آلة جارحة بين العصاة) .

ج ــ كل من اشترك باي عمل من شانه تخريب خطوط المواصلات او المخابرات للقوات العسكرية ، او تعطيلها ، او تخريب الوسائط النقلية للقوات المذكورة .

د ــ كل من اشترك في مساعدة العصاة بتقديم اسلحة او ذخيرة أو عتاد اليهم .

هـ ــ كل من يبث الدعاية بين افراد القوات العسكرية أو الشرطة لغرض اضعاف قواهم المعنوية ، أولحملهم على عدم القيام بواجبهم .

و ــ كل من حرض بأي صورة كانت شخصا او اشخاصا ، على ارتكاب الافعال السابقة ، سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية أو خارجها .

ز ــ كل من تجسس لمصلحة العصاة ضد الحكومة داخل المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية .

المادة الثانية عشرة ــ يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ، او الموقتة ، او الحبس بمدة لا تزيد عن خمسة عشرة سنة كل من :

أ ــ أعطى الاخبار أو المعلومات الى العصاة عن الحركات العسكرية ، أو أعمال الحكومة المتعلقة بالحركات في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية .

ب ــ شجع العصاة على الاستمرار على الحركات العصيانية .

ج ــ نشر الاخبار المختلفة ، اذا ادت هذه الاخبار او كان من شانها ان تؤدي الى اضعاف القوة المعنوية بين افراد القوات المسلحة للحكومة .

المادة الثالثة عشرة ــ الافعال الجرمية غير المنصوص عليها في هـذا المرسوم ، يعاقب مرتكبوها وفقا لاحكام قانون العقوبات البغدادي ، او القوانين الاخرى .

المادة الرابعة عشرة ــ يجوز لقائد القوات العسكرية أن يتخذ باعلان أو بأوامر كتابية او شفوية التدابير الآتي بيانها :

(١) سحب الرخص بحيازة السلاح او حمله ، والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف انواعها ، والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقعات وضبطها اينما وجدت ، واغلاق مخازن الاسلحة .

(٢) الترخيص بتفتيش الاشخاص او المنازل في اي ساعة من ساعات النهار او الليل .

(٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ، وايقاف نشرها من غير اخطار سابق، والأمر باغلاق اي مطبعة ، وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شانها تهييج الوخاطر واثارة الفتنة ، او مما قد يؤدي الى الاخلال بالأمن او النظام العام سواء كانت معدة للنشر او للتوزيع او للعرض على الانظار او البيع ، أو لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض .

(٤) الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتلفونية .

(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية واغلاقها ، كلا او بعضا ، سواء في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفية ، أو في بعض النواحي أو الاحياء ، او تبديل تلك المواعيد واغلاق المحال العمومية المذكورة كلها او بعضها .

(٦) الامر باعادة الاشخاص المولودين او المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم ، او توطنهم اذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة ، او الامر بأن تكون بيدهم تذاكر لاثبات الشخصية او للاذن بالإقامة .

(٧) الامر بالقبض على المتشردين او المشتبه فيهم وبحجزهم في مكان امين .

(٨) منع اي اجتماع وحله بالقوة ، وكذلك منع اي ناد او جمعية او اجتماع وحله بالقوة .

(٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار او الليل ، في كل الجهة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية او في بعضها ، الا باذن خاص ، او لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة .

(١٠) تنظيم استعمال وسائط النقل على اختلاف انواعها ، في كل الجهة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية ، او في بعضها ، ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .

(١١) اخلاء بعض الجهات او عزلها ، وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية ، وتنظيم تلك المواصلات .

(١٢) الاستيلاء على اية واسطة من وسائط النقل ، او اي مصلحة عامة او خاصة ، او اي معمل او مصنع او محل صنايع ، او اي عقار او اي منقول او اي شيء من المواد الغذائية ، وكذلك تكليف اي فرد بتادية اي عمل من الاعمال .

ويجوز لمجلس الوزراء ان يضيق دائرة الحقوق المتقدمة ، المخولة لقائد القوات العسكرية ، او ان يرخص له باتخاذ اي تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام في كل الجهة التي اعلنت فيها الأحكام العرفية او في بعضها .

المادة الخامسة عشرة ــ يعاقب من خالف الاعلانات ، والاوامر الصادرة من قائد القوات العسكرية ، بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ، ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات على الحبس لمدة ثلاث سنوات ، ولا على الغرامة بمبلغ (١٥٠) دينارا . على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة اشد حيث يقضي بها قانون العقوبات او القوانين الاخرى .

ويجوز دائما القاء القبض على المخالفين في الحال .

المادة السادسة عشرة ــ ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة السابعة عشرة ــ على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

رشيد عالي وزير الدخلية ووكيل وزير العدلية	ياسين الهاشمي رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية

جعفر العسكري وزير الدفاع	رؤوف البحراني وزير المالية	امين زكي وزير الاشغال	محمد رضا الشبيبي وزير المعارف

هيئة المجلس العرفي

وقد صدرت الارادة الملكية بتعيين المقدم اسماعيل حقي الآغا رئيسا للمجلس العرفي ، والرئيس سعدي مصطفى ، والرئيس عادل نجم الدين ، عضوين عسكريين فيه . كما صدرت اردة ملكية اخرى بتعيين الحاكم جميل الاورفلي . والحاكم عبود الشالجي ، عضوين عدليين في المجلس المذكور ، كما نصت على هذا التعيين المادة الاولى من مرسوم الادارة العرفية ، فلما اعلنت الاحكام العرفية في « لواء المنتفق »

انتقل المجلس المذكور اليه ، لمحاكمة الثوار في هذا اللواء ، وفيما يلي نص احتجاج رفعه علماء الدين الى الملك غازي :

احتجاج الروحانيين

صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

نبدي ان الروحانيين لا يزالون حريصين على حفظ العرش الهاشمي ، وتسنيد دعائمه ، وكان الهياج والاستياء من عشائر الفرات قد اتسع منذ اكثر من اربعة اشهر ، وكنا حسب وظائفنا الدينية قد بذلنا جهودنا ، في بدء الامر ، بالهدوء والسكينة ، والمحافظة على الامن العام ، وتأمين السبل ، وحصل ذلك طول تلك المدة بتوفيق الله . ولكن من المؤسف وقوع حادثة الرميثة التي اصبح اكبر مسؤوليتها على المسبب لها ، فان القبض على عالمهم الشيخ احمد ، أوجب آثارة تلك الاعمال الموحشة ، والحوادث المزعجة ، وقد بلغ الحال الى وجوب تلافي الاخطار التي يخشى من سوء عواقبها ، ورأينا من واجبنا ، حرصا على سلامة كيان العراق المقدس وسلامة الامة العراقية ، السعي في الاصلاح ، بأن توقف الحكومة الحركات التاديبية ، وتمنع القوى العسكرية من الضرب والتعقيب ، حتى يحصل التفاهم والمفاوضة بيننا وبين أولياء الامور ، ويحفظ الله بذلك دماء المسلمين ، ويعود النظام الى نصابه. كما ان التدابير المؤثرة منا ستتخذ في اقرب وقت الى اخلاد القائمين بالحركات الطائشة الى الهدوء والسكينة ، وترك كل عمل يخل بالنظام والامن ومن الله التوفيق .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

الشيخ عبد الرضا آل شيخ راضي　　الشيخ جواد صاحب الجواهر

عبد الكريم الجزائري

ولم نعثر على جواب صدر من البلاط الملكي على هذا الاحتجاج . ولكننا عثرنا على اصل الكتاب في ملفات البلاط الملكي المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

ثورة سوق الشيوخ

توطئة

لما احتل الانكليز « سوق الشيوخ » في ٦ تموز ١٩١٥م ، خلقوا واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم الاميرية ، وقرروا للوسطاء نسبا فيما يجبونه من واردات التمور ، فكانت بنسبة خمس حق الحكومة ، وقد سمي هذا الحق « سركلة » وتقرر ان يتم استيفاءه قبل حق الحكومة (بمعنى انه من الحقوق

الممتازة) فكانت حقوق السركلة ثقيلة على الفلاحين .

وقد استمرت الحال على هذا المنوال سنوات عديدة ، وتوسعت توسعا كان مبعث شكاوى مختلفة حتى آل الامر الى ان يطالب الافراد السلطات المسؤولة بلزوم الغاء « السركلة » اذ كثيرا ما صادف ان كان حاصل النخيل غير كاف لايفاء ضريبة الحكومة ، او كان سعر التمر واطئا بحيث لا يسد هذا الحق ، فتلكأت السلطة في اجابة هذا الطلب ، حتى انها شعرت بتطور المطالبة ، وسمعت بتنظيم الأجتماعات ضدها ، فتعامت عن سماع نداء الحق .

اما الرؤساء ، فانهم لما راوا ان تذمر الافراد بدا يتطور ، وهم بحاجة الى مصافاتهم وخطب ودهم ، ولا سيما بعد ان اشتعلت نار الثورة في الرميثة ، قاموا بحركة لبقة فقد جمعوا عشائرهم ، وتنازلوا لهم لسانا برفع « السركلة » عن عواتقهم ، على شرط يأتمرون بامرهم ، وينقادون الى آرائهم ، فوافقت القبائل على ذلك ، وبدات تهوس ضد السلطة .

اما الحكومة ، فانها اخذت تسايس الافراد ، وتتظاهر بالعطف على قضاياهم — ولكن بعد خراب البصرة — فقد ادى اتفاق الطرفين الى ظهور مشكلة خطيرة امام الحكومة لايمكن ان تعالجالا بالقوة .

كيف نشبت الثورة ؟

تحيط بقصبة « سوق الشيوخ » قبائل مختلفة اهمها : بني خيكان ، وحجام ، والنواشي ، وآل شميس ، وآل حسن ، وبني سعيد ، وآل اجويبر . وعلى اثر ظهور الاضطرابات في « الرميثة » ووصول نسخ من (ميثاق الشعب) الى لواء المنتفق ، واطلاع رؤساء القبائل المذكورة عليها ، اعتقد هؤلاء الرؤساء ان تدخل الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في هذه الحركة كان منبعثا عن امر ديني ، فشرعوا في الهوسات وفي تشويش السلطة .

وكان لاسقاط الشيوخ حق « السركلة » عن الافراد باعثا لانقيادهم الى رؤسائهم ، وتنفيذ اوامرهم ، فاصبحت سلطة الرؤساء ، بهذا الائتلاف ، مصدر قلق شديد للحكومة ، مضافا الى سوء ادارة الموظفين في القضاء ، ودس المناوئين للوزارة في بغداد .

وقد توجه الى النجف اثناء هذه القلاقل ، رهط من رؤساء القبائل المحيطة بسوق الشيوخ كان يربو عددهم على الاربعين رئيسا ، فزاروا الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، ووقعوا « ميثاق الشعب » الذي وقعه رؤساء قبائل الفرات الاوسط من قبل ، ثم اجتمعوا برؤساء الحلة ، والديوانية ، وكربلاء كالحاج رايح

العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج صلال الموح ، والحاج مرزوك العواد ، والسيد حسين المكوطر ، وشعلان الظاهر ، وعقدوا اجتماعا في دار المحامي سعد صالح ، في النجف ، تحالفوا فيه على القيام ضد « الوزارة » وان ادى ذلك الى اراقة الدماء . ثم ذهبوا الى كربلاء فكرروا الحلف امام سيدنا العباس (ع) وتوجهوا منها الى بغداد فاتصلوا برجال المعارضة فيها ، ثم رجعوا الى « سوق الشيوخ » حيث بداوا يجمعون جموعهم لمنازلة السلطة .

وكانت أول حركة قاموا بها ، أن تقدم لفيف من « بني خيكان » الى « العكيكة » في يوم ٩ مايس ١٩٣٥ فحاصروها ، واشتبكوا في معركة مع حاميتها ، أسفرت عن سقوط الناحية ، فهدموا مباني الحكومة ، واحرقوا سجلاتها ، ونهبوا اثاثها ، وجردوا الحامية من سلاحها ، بعد اسر الموظفين ، ثم تقدموا الى قصبة السوق ، فكانوا يستولون على المعافر بيسر ، بحيث اكتسحوا النفوذ الحكومي من « الجبايش » الى مركز القضاء ، بثلاثة ايام .

محاصرة قصبة السوق

واضطربت الحكومة لهول هذه الحركة ، وعززت حامية « السوق » بالسلاح والعتاد ، بحيث اصبحت القوة مكونة من (٤٥٠) شرطيا وثلاثة عشر رشاشا . ثم ظهر ان العتاد الميسور لا يكفي لدفاع قد يطول أمده ، فشرعت الطائرات في تموين الحامية به من الجو ، ولكن كان معظم الصناديق يقع في أيدي الثوار او في النهر فيـ نعمل ضد الحكومة .

شرعت القبائل المحيطة بالقصبة ، تناوش الحامية في كل ليلة ، فتجيبها هذه باطلاق النار ، ثم ضيقت الخناق عليها فاضطرت الى الاعتصام بثكنتها ، وحوصرت القصبة من جميع جوانبها ، فاستنجدت الحامية بحكومة اللواء ، فجاءت ثلاث طيارات القت قنابلها على القبائل المتمردة ، فما زادها ذلك الا حماسا ، فلما عادت الطائرات الى اوكارها ، هاجمت القبائل قصبة السوق بشدة واحتلتها ، اما الحامية فقد بقيت معتصمة بثكنتها تقاوم مقاومة الابطال .

والتجا موظفوا القضاء الى دار العالم « الشيخ محمد حسن حيدر » فحماهم واحسن اليهم حتى انه البس الحاكم ، عبد الرحمن الدوري ، البسة النساء ، واجلسه مع أفراد عائلته ، لان القبائل كانت تتطلبه بشدة لاستهانته برجال الدين وتهكمه عليهم . وطلب القائم مقام السيد وفيق حبيب ان يؤمن ايصاله وبقية موظفيه الى مضيف الشيخ بدر الرميض ، فاجيب الى طلبه .

ورات « الحامية » ان لا قبل لها على المقاومة ، ولا سيما بعد ان بلغ عدد العشائر الداخلة الى القصبة نحو ٢٠٠٠٠ نسمة فارسات المفوض (عبد الرزاق

العبيدي) ليفاوض الثوار في أمر انسحابها الى « الناصرية » على أن لا تمس بسوء ، وان تترك سلاحها للثوار ، وقد جرت المفاوضة في دار الشيخ محمد حسن ، وكادت تنجح لولا ان هجمت القبائل على الثكنة ، واقتحمت نيران البنادق والرشاشات ، وما لبثت ان ثقبت جدران الثكنة ودخلتها .

سقوط القصبة

لم تجد الحامية ـ ازاء هذا الاستبسال الفريب ـ بدا من ترك مواقعها ، والالتجاء الى بساتين القصبة ودور معارفهم فيها ، فاستسلمت بعد ان فقدت ٢٦ قتيلا ، وفقد الثوار نحو اربعين قتيلا بينهم ثلاثة من الاهلين مع امراة وطفل لأحد الموظفين (١) وهكذا سقطت « سوق الشيوخ » بأيدي الثوار في اليوم العاشر من شهر صفر ، والرابع عشر من شهر مايس ١٩٣٥ فأحرقوا مباني الحكومة : كالمستشفى والمحكمة والسراي والبلدية ، واضرموا النار في أحد الاسواق ، وقلعوا اعمدة البرق وقضبان السكة الحديدية في « اور » كما عبثوا بالاسلاك البرقية ، والتلفونية ، وفي ذلك يقول البلاغ التالي :

بيان رسمي

« قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد السلطة المحلية ، وحاصرت مخافر الشرطة ، واستولت على بعضها ، واقدمت بعض العشائر في أطراف الناصرية على قطع المواصلات . الا ان الحركات الجوية ، ومقاومة الشرطة ، وموقف الرؤساء الموالين ، حصرت التمرد في منطقة سوق الشيوخ ، وعلى اثر وصول النجدات العسكرية ، باشر رؤساء المتمردين عرض طاعتهم على الحكومة ، وكان في مقدمتهم عشائر الغزي والازيرج ، والحسينات ، وباشروا بأنفسهم باصلاح طرق المواصلات »

٢٠ مايس ١٩٣٥ « مكتب المطبوعات » (٢)

سريان النار

وسرت روح التمرد الى القبائل المحيطة بالناصرية ، فقامت في وجه الحكومة ، وادركت هذه حراجة الموقف فانسحبت بقواتها الى الثكنة الجديدة ، التي تبعد عن البلد نحو ٢٠٠ متر ، واقامت المتاريس في مداخل الطرق والسراي ، وثار

---

(١) لا يوجد احصاء رسمي بعدد القتلى والجرحى من الاهلين، كما اننا لا نعلم شيئا عن عدد القتلى والجرحى من الجيش . وقد أكد لنا عليم بأن عدد القتلى من الجيش والشرطة والاهلين بلغ زهاء (٦٠٠) نسمة .

(٢) جريدة « البلاد » العدد (٥٥٣) بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥ .

« الشيخ منشد الحبيب » رئيس قبائل آل غزي ، فثارت معه عشيرة الحسينات ؛ وتبعها الازيرج ، فأحرقوا محطة (أور) ونهبوا ما فيها من أموال ، ومـــا لبثوا ان قلعوا قضبان السكة ، وغمروا الطريق الممتدة بين المحطة والناصرية بالمياه ، وقطعوا الطريق بين الشطرة والناصرية ، وغمروها بالمياه ، فاضطرت الحكومة ان توعز الـى موظفيها ، بتسفير عائلاتهم الى خارج المنطقة ، خشية ان يلحق بها ضرر ما .

اما في « سوق الشيوخ » فان الحكومة منعت تسفير العائلات خشية ان تصاب بمكروه وهي في الطريق .

ولما اطلعت « رئاسة اركان الجيش » على الموقف في « لـواء المنتفق » ارسلت فوجين مع فصيل مدفعية الى « الناصرية » عن طريق الكوت ـ الحي ، بالسيارات لان الفيضان كان قد قطع الطريق بين « أور » و « الناصرية » فوصل الفوجان فـي الوقت المناسب ، وفي يوم كان وزير الدفاع ما يزال في الناصرية ، فتحسن الموقف في الناصرية ، ثم ما لبث ان انقطع الطريق بين الشطرة والناصريـة ، عقيب وصول الفوجين الى الناصرية ، لان المياه طغت على كل شيء .

وساطات فمفاوضات

كان وزير الداخلية السيد رشيد عالي ، قد عاد من « الرميثة » الى بغداد في يوم ١٨ مايس، بعد ان اشرف على اخماد الثورة التي حدثت فيها . فلما ثار « قضاء السوق » استقل الطائرة الى الناصرية في ٢٦ من الشهر المذكور . وكـان وزيـــر الدفاع جعفر العسكري ، قد رجع منها الى بغداد ، فلما قررت الحكومة تجريـــد القوة اللازمة على لواء المنتفق ، لاخضاع قبائله الثائرة ، كلفت وزير الدفاع بالعــودة الى الناصرية لاعداد العدة اللازمة ، فرأى الوزير ان لا بد من مرور بعض الوقت حتى يصل الجيش الى الناصرية ، لانقطاع سكة الحديد من جهة ، وانغمار طريق الشطرة ـ ناصرية بالمياه من جهة اخرى ، وان الفرصة سانحة للاستعانة بمن بقي مواليـــا للحكومة من الرؤساء ، فاستدعى الشيخ خيون العبيـــد وكلفـه ان ينصح الثائرين بالخلود الى السكينة قبل ان تصل قوات الحكومة الى المنتفق ، فتفتك بهم ، وتدمر قراهم .

واتصل « خيون » بالرؤساء : كاطع البطي ، وعجيل آلتويلي، ومنشد الحبيب (وكانوا قد أجمعوا على احتلال الناصرية) وبين لهم ان ما حل بقضية السوق مـن الخراب والدمار ، لا يصح ان يحل بالناصرية أيضا ، وهي موضع عزهم، وطلب اليهم ان يجتمعوا برؤساء الغراف في خارج المدينة ليقرروا ما يلزم ، فوافقوا على هـــذا الطلب ، وعقد الاجتماع عند الشيخ خضر المحسن ، أحد رؤساء خفاجه ، في يـــوم الثلاثاء الموافق ١١ صفر ١٣٥٤ واتفقوا على وجوب محافظة دور الحكومة ، وعـدم هدمها ، مع ضرورة تسوية الخلاف مع السلطة بالتي هي أحسن .

وتجدد اجتماعهم هذا عند « موحان الخير الله » وقد حضره رؤساء الطوقية ، والشويلات ، والقراغول ، وبني زيد ، والأزيرج ، والحسينات ، وخفاجه ، فلم يصلوا الى نتيجة .

ثم استدعى وزير الدفاع الرؤساء الثلاثة (كاطع ومنشد وعجيل) فابوا الذهاب اليه ، في بادىء الامر ، ثم اجتمعوا به مع موحان الخير الله وخيون العبيد ، بعد ان اعطاهم (الحظ والبخت) وسألهم عن هدفهم من الثورة فقالوا : ان لنا ميثاقا يجب ان ينفذ ، فأجابهم الوزير ان الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد الحسين في الميثاق ، واتفق الطرفان على ان يصدر الوزير البيان الآتي ، وان يوقف حشد الجيش فلا يجرأ أحد من الثوار على الاستارار في الحركة :

ناصرية المنتفك ـ التاريخ ١٣ صفر ١٣٥٤ الموافق ١٦ مايس ١٩٣٥

الى حضرات رؤساء عشائر المنتفك

بالاشارة الى مقابلتي ، والشيخ منشد الحبيب الذي دعيناه مع الشيخ موحان الخير الله والشيخ صكبان العلي وبقية رؤساء الغراف والشيخ خيون العبيد في سراي الناصرية ، ابدي عن لسان الحكومة . تبليغكم بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة ، وعدم الاخلال بالامن الى ان تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ حسين آل كاشف الغطاء عن المطاليب التي ذكرتموها ، والتي لم تصل الى الحكومة الى الآن ، وتقريرها حسب الاصول . واني بلغت القيادة لايقاف تحشيد الجيوش في المنتفق ، وان ترسل فورا الى عشائر سوق الشيوخ ليعيدوا افراد الشرطة وماموري الحكومة الى الناصرية ، بأقرب وقت ممكن ، ولا ارى بأسا بأن تنتخبوا وفدا لياتي العاصمة لمقابلة الحكومة والمداولة معهم لمعالجة الحالة بصورة مطمئنة للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وزير الدفاع : جعفر العسكري

وما كاد وزير الدفاع يذيع هذا البيان حتى أرسل الثائرون هذا الكتاب :

مولانا حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء دام ظله

على اثر مقاومتنا للحكومة ، طلبا لحقوقنا المشروعة في ميثاق الشعب ، وعلى اثر (سقوط) بلاد السوق بيد اخواننا عشائر السوق ، وهياج الراي العام ، وتحفز النفوس في عشائرنا ، حتى همت بالعمل . على اثر (ذلك) حضر وزير الدفاع جعفر العسكري في لوائنا واضطر للمفاوضة بشأن المهادنة الى مراجعة الحكومة لسماحتكم، ومفاوضتها معكم ، ومراجعتنا لكم بهذا الشأن عسى (ان) يحصل الاتفاق بينكم وبين الحكومة وتحقن الدماء . اما اذا لم تعطنا الحكومة رغائبنا على يدكم فاننا ثائرون ومطالبون بالحقوق الميثاقية مهما كلفنا الامر فنرجوا (ان) تعطونا رايكم

الاخير حول موقفنا تحريراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٢ صفر ١٣٥٣

رئيس عشيرة آل ازيرج
كاطع البطي

رئيس عشائر آل غزي
منشد الحبيب

رئيس فرقة الحسينات
عبد الكريم العاتي

رئيس عشائر الحسينات
عجيل آلتويلي

ومع ان الحركة فترت بعيد اذاعة بيان وزير الدفاع ، فان الحكومة اخذت تحشد قواتها من جهة ، وتحث الموالين على تثبيط هِمم المعادين من جهة اخرى . ورأى بعض الرؤساء ، ان كلمة حسنة تصدر من الشيخ كاشف الغطاء قد تؤثر على الموقف ، فطير خضير الطحان والحاج هادىء هذه البرقية :

ناصرية ١٧ مايس ١٩٣٥ حجة الاسلام شيخ محمد الحسين ـ النجف

البلاد على شفا هول شديد من الموت والبلاء المبرم الذي سيحل بعوائلنا . ابرقوا الى شيخ منشد وعجيل وكاطع ليحولوا عنا المصائب .

« حاج هادي » « خضير الطحان »

وقد ابرق الشيخ محمد الحسين الى معتمده في الناصرية البرقية التالية :

ناصرية العلامة الشيخ عبد الحسين المطر

مشغولون بالاصلاح. يلزم السعي لمنع المضاربة. سيأتيكم تعريفنا. حفظ الامن واجب .

التوقيع : « كاشف الغطاء »

وفي الوقت نفسه ابرق الشيخ محمد الحسين الى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي هذه البرقية :

بغداد فخامة رئيس الوزارة

وردتنا برقيات من بعض وجهاء الناصرية يستمدون فيها ارشاد الرؤساء للخلود الى السكينة. ابرقنا وحررنا بطلب الهدوء. الامل مساعدتكم على توطيد الامن، والمسارعة الى اجراء المفاوضة حسبما اذاعه وزير الدفاع في بيانه لرؤساء عشائر المنتفك ، وعليهم ان ينتظروا نتيجة ما نترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضة .

« محمد حسين آل كاشف الغطاء »

ومع ان اسلاك البرق والتلفون في المناطق الثائرة كانت معطلة ، فقد نقلت هذه البرقيات على الإسلاك الخاصة بالجيش ، ورات الحكومة ان كتابا يصدر من الشيخ كاشف الغطاء الى معتمده في الناصرية ، قد يساعد على ردع رؤساء القبائل عن المضي في غيهم ، فكلف رئيس الوزراء ، متصرف لواء كربلاء صالح جبر ، أن يذهب الى النجف لمواجهة الشيخ واستحصال الكتاب المطلوب . فاتصل المتصرف بوزير الداخلية في الديوانية يستأذنه القيام بهذا العمل ؛ ولكن الوزير لم يقر التكليف ، اعتقادا منه بأن فيه اقحام « الشيخ في مسؤوليات هي من واجبات الحكومة من جهة ؛ ومن جهة اخرى ان فيه اضعافا لهيبة الحكومة » ومع ذلك فان الوزير ترك له اطاعة امر رئيس الوزراء ، فسافر المتصرف الى النجف في غسق الليل ، واتصل بالعلامة كاشف الفطاء في داره ، وبين له ضرورة تدخله لانقاذ الموقف ، فوافق الشيخ على هذا الطلب وسلم الى يد المتصرف هذا الكتاب :

العلامة الشيخ عبد الحسين مطر ادام الله تأييده

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كنا أبرقنا اليكم ، واوجزنا في برقيتنا خطتنا ومشغوليتنا بالاصلاح ، وها نحن نؤيد ذلك ، ونرغب أن تقوموا بالارشاد الى وجوب منع المضاربة ، والحيلولة دون ما يؤدي الى اراقة الدماء ، او تخريب الخطوط ، وقطع المواصلات ، والطرق العامة . والواجب الشرعي يحتم وجوب تبليغ طلبنا ورغبتنا هذه الى الرؤساء ، وخصوصا الى الشيخ منشد ، وعجيل ، وكاطع ، واعلامهم بأننا لا نرغب بأي حركة تعكر صفو السلام ، وعليهم ان ينتظروا نتيجة ما نترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضة وننتظر منكم جواب كتابنا هذا ودام لكم التوفيق والتأييد والسلام .

الاحد ١٥ صفر ١٣٥٤ « محمد الحسين آل كاشف الفطاء »

ارتاحت الحكومة لهذا الكتاب ، فاخذت عدة نسخ منه ، ووزعتها على الثائرين ، بواسطة الطائرات ليتم القصد من اخذه ، وكان رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ممن استحسن هذا الكتاب ، قبل أن يرسل الى صاحبه ؛ فوجه الى سماحة الشيخ الكتاب الآتي :

بغداد في ١٩ صفر ١٣٥٤ المصادف ١٩٣٦/٥/٢٢ « خصوصي »

حضرة صاحب السماحة العلامة الاستاذ الشيخ محمد حسين آل كاشف الفطاء المحترم .

بعد تقديم التحية الطيبة ومزيد الاحترام :

ابدي انني كنت قد اطلعت على ارشادات سماحتكم الاخيرة ، المتضمنة لزوم

الاخلاد الى السكينة ، واجتناب الاعمال الوحشية . وكم كنت اتمنى ان يقدر الرؤساء ما تنطوي عليه نواياكم الحسنة في سبيل اعلاء شأن الدين الاسلامي الاغر . وعلى اثر وصول برقيتكم ، اتصلت بالمتصرف ، وزودته بما يلزم ، لا سيما حول العناية بعدم تدخل مسؤوليات الحكومة بالواجبات الشرعية المترتبة على اعلام الدين ، وحملة الشرع المبين ، ولا يسعني ان اختم كتابي قبل الاعراب لسماحتكم عن تمنياتي القلبية بازدهار عهد المودة والاخاء بين جميع المسلمين ولسماحتكم مزيد احترام .

المخلص « ياسين الهاشمي »

اصلاح السكة

وبذلت الحكومة جهدا كبيرا في سبيل اصلاح السكة الحديد ، لتعيد طرق المواصلات الى ما كانت عليه ، فتمكنت من ذلك خلال أيام معدودات ، واذاعت في ٢٣ مايس هذا البيان :

« تم اصلاح السكة الحديدية في منطقتي الرميثة والناصرية ، وقد وصل القطار من البصرة الى محطة أور ، وينتظر وصوله غدا الى بغداد ، وكذلك تم اصلاح المواصلات التلفونية والبرقية بين الناصرية وبغداد ، وطلب رؤساء القبائل القاطنة بين سوق الشيوخ والناصرية من الحكومة قبول دخالتهم ، وبوشر باشغال المخافر في منطقة الحمار » .

١٩٣٥/٥/٢٢ « مكتب المطبوعات »

ملاحظة

بناء على ثبوت الاضرار التي لحقت أدارة السكك الحديد من جراء ثورة القبائل ، واعتدائها على القطار بقلع قضبانه ، وتعطيل سيره ، وحرق بعض محطاته، فقد عوضت عن ذلك باعفائها من ضريبة الدخل للسنة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦ التقديرية .

اعلان الاحكام العرفية

في الوقت الذي كانت المراسلات مستمرة لانهاء الحركات في الناصرية ، والسوق ، اتخذت التدابير القانونية لاعلان الاحكام العرفية في لواء المنتفق فاستصدرت الوزارة هاتين الارادتين :

اولا : الارادة المرقمة ١٨٧ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء،

باعلان الاحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ ، وفي المناطق المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء المنتفك عن انها تابعة للحركات العسكرية ، الى ان يعاد الامن الى نصابه في اللواء المذكور .

وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون القضاة والحكام ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من مساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء المنتفك .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

ثانيا : الارادة المرقمة ١٨٨ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرالداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ،

بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٨٧ المؤرخة في ٢٢ صفر ١٣٥٤ الموافق ٢٥ مايس ١٩٣٥ ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية ، المرابطة في لواء المنتفك ، المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق ، حسب ما يتراءى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

تشميل الاحكام العرفية

وبناء على سريان الثورة من السوق الى مركز اللواء ، اصدر قائد القوات العسكرية المرابطة هذا البيان :

رقم ٤٩ تاريخ ٢ حزيران ١٩٣٥

استنادا الى السلطة المخولة لي بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٨٧ والمؤرخة ٢٢ صفر ١٣٥٤ و ٢٥ مايس ١٩٣٥ أعلن ان مركز لواء الناصرية وملحقاته تابعة للحركات العسكرية ، وداخلة ضمن المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية ، ويرجى اتخاذ ما يقتضي لنشر هذا البيان للجمهور في المحلات اللازمة .

بكر صدقي امير لواء ــ آمر منطقة الفرات

انقاذ الموظفين

كانت مشكلة انقاذ الموظفين وعائلاتهم في « سوق الشيوخ » من المشكلات التي اعارتها الحكومة اهتمامها ، ولا سيما بعد ان سقطت القصبة بأيدي الثوار ، كما ان القبائل كانت تحاول الفتك بهؤلاء الموظفين ، ولا سيما بالحاكم عبد الرحمن الدوري ، فيردها الشيخ محمد حسن عن ذلك .

واجمعت كلمة الشيوخ والاهلين على وجوب ايصال الموظفين ، والجرحى من افراد الشرطة ، الى « الناصرية » دون ان يمسهم سوء ، فقام الشيخ محمد حسن حيدر بهذه المهمة قياما حسنا .

تدخل الرؤساء

وعلى اثر وصول عائلات الموظفين الى « الناصرية » راى عقلاء اللواء ورؤساؤه ان لا بد من مساعدة الحكومة على اعادة الامن والطمأنينة الى « السوق » وتجريد القصبة من الثوار ، فتالف وفد من السادة : خيون العبيد ، وموحان الخير الله ، وصكبان العلي ، وغيرهم ، توجه الى « قصبة السوق » وحل ضيفا على الشيخ محمد حسن حيدر ، وفي اليوم التالي قصد الوفد الشيخ ريسان الكاصد احد رؤساء حجام ، واكثرهم حماسا ، فنصحه بوجوب القاء السلاح وحقن الدماء ، وافساح المجال الى الحكومة لتعيد احتلال قصبة السوق ، ووعده باستحصال عفو عام عن المشتركين في الثورة ، فرد الحاج فرهود الفندي على الوفد ان لدى الثائرين ميثاقا يجب ان ينفذ اولا ، لتعاد السيوف الى اغمادها ، ففشل الوفد ، وعاد الى الناصرية . ثم استدعي محمد حسن حيدر الى مركز اللواء ، وكلف بالوساطة مجددا، فعاد الى السوق واجتمع برؤساء الثورة ، وكاد يقنعهم بترك السلاح ، لو لم تخذله

عناصر الفوضى ، وهكذا اخفق الشيخ حسن البدر الرميض في وساطته .

وفي ٢٥ مايس ١٩٣٥ هبط الناصرية كل من السيد عبد المهدي ، والحاج خيون ، والشيخ موحان ، والشيخ صكبان ، ومحمد الحاج شلال ، واتصلوا بوزير الداخلية فيها ، واظهروا استعدادهم لمساعدة الحكومة على انهاء الثورة ، واعادة هيبتها الى اللواء ، فوافق الوزير على قيام هؤلاء الذوات بدور الوساطة ، كما وافق على اعفاء القائمين بالحركة ، فلا ترهقهم الحكومة بالغرامات ، ولا تضايقهم بالتعقيبات ، على شرط أن لا يشمل هذا العفو الرؤساء الثلاثة : ريسان الكاصد ، وفرهود الفندي ، ومزهر الكاصد ، وان يسلم هؤلاء انفسهم من دون قيد وشرط .

سوق القوة نهرا

كانت « ثورة سوق الشيوخ » التي اندلعت في جنوبي العراق ، من اخطر الثورات القبلية المسلحة ، لان المنطقة الثائرة كانت مكتظة بالسكان ، والطرق اليها وعرة ، وقد اغرق الفيضان ساحات شاسعة فيها ، فادى الامر الى انقطاع المواصلات بين القرى والدساكر . وكانت قد تجمعت في مركز اللواء (الناصرية) اربعة افواج للقضاء على هذه الثورة ، ولما وجد وزير الداخلية أن هذه القوة لا تكفي لتحقيق هذا القضاء ، طلب الى رئيس الوزراء ان ينجده بأربعة افواج اخرى ، فلم ير الرئيس بدا من اجابة هذا الطلب ، فأصبحت في الناصرية ثمانية افواج . فلما شاع نبأ هذه القوة بين الثوار ، اضطربوا ففتحوا ثغرات عديدة في الفرات ، واغرقوا المنطقة المحيطة بقصبة السوق ، بحيث اصبح الوصول اليهم متعذرا . فاقترح وزير الداخلية على قائد القوات المرابطة الفريق بكر صدقي ان يساق الجيش الى السوق نهرا ، فلم يقر القائد هذا الاقتراح ، كما لم تقره هيأة ركنه . ولما لم يقتنع الوزير بهذا الرفض طلب القائد حضور رئيس اركان الجيش العميد طه الهاشمي وهيأة اركانه من بغداد ، لدرس الحالة عن كثب . فحضر المشار اليهم ، ودرسوا الوضع العسكري من نواحيه المختلفة ، كما وقفوا على حالة الطرق البرية والنهرية ، فأجمعوا على استحالة القيام بأية حركة عسكرية ، واقترحوا تأجيل ذلك الى أن يحل الصيف ، وتتبخر المياه ، وتجف الطرق . ولما كان هذا التأجيل من شأنه ان يستمر ثلاثة أشهر ، ومن شأنه ان يؤثر على المنطقة ، ويؤدي الى توسع منطقة الاضطراب ، ويشد من أزر الثائرين ، ويؤثر في نفوس القبائل المجاورة اسوأ تأثير ، فقد استنهض وزير الداخلية همة القائد بكر صدقي ليسوق الجيش نهرا ، مهما كلفه الامر ، ولا سيما ان المسافة بين الناصرية والسوق عبارة عن ٣٢ كيلومترا فأذعن القائد للامر الواقع ، واظهر جراة مثالية في المغامرة والتضحية . وفي الوقت نفسه أخذ وزير الداخلية يتصل برؤساء القبائل القائمة على ضفتي الفرات ، ويحثهم على مؤازرة الجيش في حركته لان في نجاحها عزهم ، ومحافظة بلادهم من خطر الفوضى والاضطراب ، كما انه صار يغدق عليهم بالهبات .

وهكذا سيق الفوج الرابع بالسفن الشراعية في يوم اول حزيران سنة ١٩٣٥ فقطع مسافة ١٥ كيلومترا دون ان يجد اية مقاومة ، وكانت العشائر التي على جانبي النهر ترحب به ، وترى فيه اقوى دعامة لاعادة الامن الى اللواء . وتابع الجيش سيره في اليوم الثاني فقطع زهاء ١٥ كيلومترا فكانت حركته مدعاة للدهشة . ولما وصلت طلائعه الى قرب « نهر الفضلية » وجد ان بعض العشائر المعادية تحاول ان تعترض تقدمه ، فسارع رؤساء اللواء ، الذين اتصلوا بوزير الداخلية ، الى نهر الفضلية ، يقلهم زورق بخاري ، وتمركنوا من تشتيت شمل العشائر المذكورة ، وساروا مع القوة حتى بلغت « قصبة السوق » واجتمعوا برؤساء الثورة في دار الشيخ محمد حسن حيدر ، واطلعوه على رغبة الوزير في العفو عن القائمين بالحركة « عدا الرؤساء الثلاثة : مزهر ، وريسان ، وفرهود » فرحبوا بهذا الحل . وسار ٢٥ رئيسا منهم الى « الناصرية » لاظهار الطاعة ، فتقبل الوزير دخالتهم وعفى عنهم، وارجعهم الى اماكنهم . ثم ذهب ٢٥ شيخا من الرؤساء الى « الناصرية » فعرضوا ولاءهم للحكومة على وزير الداخلية ، فقبل دخالتهم ، ثم تابع الجيش سيره فدخل قصبة السوق دون ان يطلق رصاصة واحدة ، والقت القبائل سلاحها بين ايدي القادة ، وذهب الرؤساء الثلاثة الى مضيف الشيخ بدر الرميض رئيس بني مالك ، واذاعت الحكومة هذا البيان :

بيان رسمي

كان لطغيان الفرات ، واستيلاء مياهه على الاراضي والاهوار بصورة لم يسبق لها مثيل ، تأثير كبير على الحركات التأديبية ، الا ان القوات المؤلفة من الجيش ، والشرطة ، والبواخر المسلحة ، والطيارات ، احاطت بالمتمردين من كل جانب ، فلم يستطيعوا بسببها اظهار مقاومة ما . وعرض الجميع دخالتهم على الحكومة ، عدا ثلاثة رؤساء من عشيرة الحجام لاذوا بالفرار ، ودخلت قواتنا هذا الصباح قصبة سوق الشيوخ ، واتمت اشغال جميع المخافر والمراكز في القضاء المذكور ، واعيدت المواصلات ، وبهذا تمت الغاية الأولى من حركات التأديب .

بغداد ٢ حزيران سنة ١٩٣٤ — مكتب المطبوعات

الحركات التاديبية

بعد ان قبض الجيش على ناصية الحكم في « قصبة السوق » ارسل حملة تأديبية على قبيلة الاخوين ريسان القاصد ، ومزهر ، دمرت داريهما تدميرا ، ثم جهز حملة ثانية على قبيلة « الشيخ فرهود » فحرقت مضيفه ، وقطعت اشجار بساتينه، متخذة منها مخفرا للشرطة ، والتجأ الرؤساء الثلاثة : فرهود ، ومزهر ، وريسان ، الى بغداد ، فسلموا انفسهم الى وزير الداخلية ، فاكتفى الوزير بابعادهم الى « الرمادي » وبعد ان اطمأن لطاعتهم ، وتعهدوا له بموالاة الحكومة ، وامتثال اوامرها ، سمح لهم بالعودة الى ديارهم .

تدابير اخـرى

وبمناسبة دخول قوات الجيش الى « قصبة السوق » وجهت وزارة الداخلية كتابا سريا الى « متصرفية لواء المنتفق » برقم م٠ خ ١٧٥٠ وتاريخـه ٤ حزيـران ١٩٣٥ ، هذا نصه :

متصرفية لواء المنتفك

بناء على اشغال قصبة سوق الشيوخ من قبـل الجيش ، والقضاء عـلى المتمردين ، يقتضي القيام بالاجراءات الآتية :

١ ـ استرجاع كافة الاسلحة ، والتجهيزات ، العائدة للشرطة .

٢ ـ استرجاع كافة اموال الحكومة المنهوبة من اثاث وقيود واوراق وجسور وغيرهـا .

٣ ـ استرجاع كافة المنهوبات العائدة للموظفين والاهلين (يجب ان تجـري التحقيقات الدقيقة عن مقدار المنهوبات ، واقيامها ، وعدم اعطاء المجال لتضخم مقدار الاموال المنهوبة واقيامها) .

٤ ـ فرض غرامات نقدية على المتمردين ، تتناسب مع مقدرتهم المالية ، بدرجة لا يتعسر تحصيلهـا ، وذلـك بقصد تعويض المنهوبـين مـن الموظفـين ، والاهلين ، عن اموالهم المنهوبة ، والتي لا يمكـن استرجاعها عينـا . وكذلك تعويضا للخزينة عن اموال الحكومة المنهوبـة ، والتي لا يمكـن استردادها عينا ، والاموال المتلوفة .

٥ ـ فرض غرامات بعدد مناسب من البنادق عـلى العشائـر المتمردة حسب الترتيب الآتـي :

(أ) تجريد قبيلة الحميدة من السلاح .

(ب) عشيرة الحجام والمطيرات .

(ج) بني خيكان والشدود (من الحاج حمد والحاج سلمان واعوانهـم فقـط) .

(د) بقية عشائر سوق الشيوخ كل بنسبة مقدرته ودرجة اشتراكه في التمـرد .

(هـ) عشائر الجبايش .

(و) الفرق الثلاث من آل ازيرج ، وفرقة الحسينات ، الذين اظهروا العداء للحكومة بعد اعطائهم التأمينات .

(ز) آلفزي .

ملحوظة : يجب ان تستحصل البنادق من العشائر حسب الترتيب المذكور اعلاه ، اي عدم استحصالها من العشيرة التي قبلها .

٦ ــ يجب اشغال دور رؤساء العشائر المتمردين والفارين بواسطة الشرطة ، وتأسيس مخافر موقتة فيها .

٧ ــ يجب قطع النخيل ، الموجود باطراف دور الحكومة ، وأبنيتها ، لاحداث ساحات مكشوفة باطرافها ، بمسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر .

٨ ــ هدم القلاع ، والمفاتيل ، الموجودة عند العشائر ، من كافة انحاء اللواء .

٩ ــ توقيف جميع الاشخاص الساكنين في المدن والقصبات سواء من الموظفين او الاهلين ، والذين هم ذوو علاقة في حركة التمرد او التحريض عليه ، وسوقهم الى المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم . ونرجو قيامكم بالتنفيذ مع العلم بان آمر منطقة الفرات قد اطلع على هذا الكتاب .

وزير الداخلية : رشيد عالي

صورة منه الى وزارة الدفاع واخرى الى سكرتير مجلس الوزراء .

وبناء على ما جاء في الفقرة التاسعة من هذا الكتاب ، وجهت « متصرفية لواء المنتفق » الى « مديرية شرطة اللواء » المذكور ، الكتاب السري التالي بتاريخ ٦ حزيران ١٩٣٥ :

مديرية شرطة اللواء

لما كانت الاخبار ، التي توصلنا اليها ، واقوال رؤساء العشائر المجاورين ، والذين كان لهم يدا (كذا) في الحركة ، وندموا اخيرا ، بأن المحرك والمسبب لهذه الحركة هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، ووكلائه المبثوثين في الفرات الأوسط والادنى ، وان الاخيرين يعملون بايعاز من الشيخ المومى اليه ، لانه قد اصدر اليهم عدة مناشير يحثهم فيها على الاتفاق والتكاتف ، وترك الحزازات ، ومقاطعة الحكومة

ومقاومتها ، ولما كان للموظفين الجعفريين ، وخاصة المدرسين ، وكبـــار التلامذة ، أثرا فعالا في تشويش الراي العام ، وبث الدعايات السيئة ضد الحكومة ، فيرجـى ان تضبط افادات كلّ من رؤساء العشائر الملمح اليهم أعلاه ، والمدرسين ، وكبـــار التلامذة ، وبعض الموظفين الجعفريين ، الذيــن تحوم حولهم الشبهـة أمـام حاكـم التحقيق ، وأن تؤمنوا ضبط المناشير المذكورة حالا ، وتسوقوا المجرمين الى ديـوان المجلس العرفي العسكري وتعلمونا بالنتيجة .

متصرف لواء المنتفك ماجد مصطفى

أما بقية الفقرات ، الواردة في كتاب وزير الداخلية ، فكانت « متصرفية اللواء» تنفذها بكل دقة حسب الخطة المرسومة ، كما اقرت الحكومة ذلك في البلاغ الرسمي التالـي :

بيــــان

بعد انتهاء الاعمال التأديبية في لواء المنتفق ، شرع في تنفيذ الغاية الثانيـــة ، وذلك بانزال العقاب في الاشخاص الذين ثبت اشتراكهم في التمرد ، واسترداد ما نهب من المخافر ، وبعض المراكز ، وفرض الغرامات من الاسلحة على العشائر ، كـل بحسب ما ظهر منها من الاعمال أثنـاء الاضطرابات ، فاستردت جميـــع المنهوبات المذكورة ، عينا أو نقدا ، وسلمت العشائر معظم ما فرض عليها من السلاح ، ولذلك عادت القوى الرئيسية الى منطقة الرميثة ، وبقيت في لواء المنتفق الحامية المرتبـة له ، والشرطة مستمرة في جمع الجزء اليسير المتبقي من الفرامات ، وقـد اتخذت تدابير محلية اخرى لمنع وقوع امثال هاتيك الحوادث المؤلمة في المستقبل .

١٩٣٥/٦/٢٩ (مدير الدعاية والنشر) (١)

الغاء الاحكام العرفية

وبناء على انتهاء الحركات في لواءي الناصرية والديوانية ، وعودة الامن الـــى نصابه فيهما ، فقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٣٢٨ بالغـــاء الاحكـام العرفية في اللواءين المذكورين وهذا نصها :

اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على مـا عرضه وزراء

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٥) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٥ م وقد تمكنت متصرفية المنتفق مـن جمع (١٨٢٧) بندقيـة ، واستحصال (٥٩٠) دينارا من قبائل سوق الشيوخ ، و (٩٤٥) دينارا مـن قبائل الجبايش .

الداخلية والدفاع والعدلية ووافق عليه مجلس الوزراء ، بالنظر الى رجوع الامن الى نصابه .

أ ـ بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المناطق المبينة في الارادتين المرقمتين ١٦٩ و ١٨٧ والمؤرختين ١١ ـ ٥ ـ ٩٣٥ و ٢٥ ـ ٥ ـ ٩٣٥ .

ب ـ بالغاء الارادات الملكية المرقمة ١٧٤ و ١٧٥ والمؤرخة ١٣ ـ ٥ ـ ٩٣٥ و ٢٥ ـ ٥ ـ ٩٣٥ .

على وزراء الداخلية والدفاع والعدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٥ .

غازي

محمد زكي	جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير العدلية	وزير الدفاع	وزير الداخلية	رئيس الوزراء

في المجلس العرفي العسكري

يتضح من المعلومات المتقدمة ، ان الاسباب التي أدت الى امتشاق الحسام في وجه الحكومة كانت كثيرة ومنوعة ، ولكن السلطة الروحية كانت عاملا مهما فيها ، وان كانت العوامل التي اوقدت الشرارة الاولى في « الديوانية » غير التي سببت الاضطراب في الناصرية وسوق الشيوخ . فقد ابتدات الحركة في الديوانية على اساس حزبي صريح ، بينما قامت في « المنتفق » على أساس « آلسركلة » والافكار الشيوعية التي قيل ان بعض المتعلمين كان يبثها ، ولكن تدخل العلماء في الامر ، أوجد شبه صلة بينهما ؛ فان « ميثاق الشعب » الذي كتب في النجف وأذاعه الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، جمع الناس تحت سلطان روحي قويم .

اما قوات الشرطة ، فلم تكن في ابان الاضطرابات مجهزة بالعدد الكافية ، لمقاومة العصيان المسلح ، كما ان المخافر لم تكن محصنة بالصورة التي تكفل لها المقاومة، وكان الافراد فيها من شتى الالوية ، ولا سيما الشمالية منها ، وهذا ما افقد التجانس والثقة المتبادلة بينهم ، مما ادى الى فقدان الرئاسة . فقد استسلمت حامية « سوق الشيوخ » للثوار في يوم ١٥ مايس ١٩٣٥ ، وهي صاغرة ، في حين كان في استطاعتها ان تستعمل سلاحها ضد الثائرين مدة طويلة ، لو لم تكن الرئاسة مفقودة ، والتجانس معدوما .

وقد نظر « المجلس العرفي العسكري » في ١٠٩ دعاوى لها علاقة بالعصيان المسلح ، كانت احيلت اليه من اللواءين « الديوانية » و « المنتفق » وكان عدد المتهمين

فيها ٢٢٩ نسمة فقرر المجلس المذكور ادانة ١٧٧ وافرج عن الباقين . ونحن ننشر فيما يلي جدولا بأنواع المحكوميات الصادرة من المجلس مدة اشتغاله التي بلغت ٤٩ يوما :

١ ــ المحكوم عليهم بالاعدام (٦٣) نسمة نفذ الحكم في تسعة اشخاص فقط ، وابدل في حق ٥٤ شخصا بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٢ ــ المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة	٢١ نسمة
٣ ــ المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على العشر سنوات	١٠ اشخاص
٤ ــ المحكوم عليهم بالحبس لمدة تتراوح بين الثلاث سنوات والعشر سنوات	٢٧ نسمة
٥ ــ المحكوم عليهم بالحبس لمدة تقل عن الثلاث سنوات	٢٩ نسمة
٦ ــ المحكوم عليهم بالغرامة فقط	٣ اشخاص
٧ ــ المحكوم عليهم بالجلد لصغر سنهم	١٧ نسمة
٨ ــ المحكوم عليهم بمصادرة املاكهم	٥ اشخاص
٩ ــ المحكوم عليهم بوضعهم تحت الكفالة لحفظ السلام	٢٦ شخصا

وكان بين المحكومين ٧٧ شخصا من لواء الديوانية ، و ٧٣ شخصا من « لواء المنتفق » ، وشخصان من خارج منطقة الادارة العرفية، و ١٥ من المعلمين والتلاميذ. واربعة موظفين وستة جنود . وكان بين الذين افرج عنهم شخصان آسم احدهما عبد الجليل وهو من الحلة والآخر اسمه شلال وهو من كربلاء فبعد آن برا الديوان العرفي هذين الرجلين مما اسند اليهما أعطى كلا منهما بطاقة سفر بالقطار فقتلا بين المحطة والديوانية بزعم انهما كانا جاسوسين للانكليز .

وقد جرى عرض عسكري في « الديوانية » في يوم ٢٦ تموز ١٩٣٥ حضره الملك غازي بالذات ، كما حضره وزيرا الدفاع والداخلية ، مع الضباط الذين اشتركوا في الحركات ، وكان الرؤساء يقدمون الخضوع لصاحب التاج خلال العرض . وقد اطلقت ٢١ طلقة اثناء حضور الملك الاستعراض ، و ٢١ طلقة اثناء انصرافه .

بماذا يعلل الرؤساء ثورتهم ؟

بذلنا مجهودا عظيما في مراجعة الاصول الرسمية لاستقاء المعلومات عن « ثورة سوق الشيوخ » فوجدنا فيها من المتناقضات ما يحير العقل . وبعد تنسيق هذه المعلومات رجعنا الى زعماء الثورة المذكورة لنسألهم عن اسباب ثورتهم فكتبوا الينا ما يلي : ــ

حضرة الاستاذ المؤرخ البارع السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد السلام عليكم : وصلنا كتابكم فنشكركم على ما تفضلتم به . تسألوننا يا سيدي عن اسباب ثورتنا في سوق الشيوخ في العام الماضي ، وعن سبب سكوتنا وهدوئنا بعد ذلك ، فاعلموا :ـ

اولا : السبب حركة عبد الواحد وحلفائه ، والدعايات القوية التي انتشرت بلوائنا بصورة مكبرة عنها ، بأنها مستندة الى اوامر الزعيم الروحي الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وان القصد منها دخل بأذهاننا هي المساواة في الحقوق ، ورفع الحيف والظلم عن اكثريتناالساحقة في البلاد العراقية ، فهاج بركاننا ، وثار حلفائنا معنا من قبائل آل حسن ، وقبائل المجرة ، وبني خيكان ، وقبائل الحمّار ، على انه لم يكن لنا اي ارتباط واي حلف مع عبد الواحد السكر وحلفائه ، غير أن الغيرة والشعور ثار في نفوسنا فهجنا مبدئيا بالهوسات والتجمعات وامثال ذلك .

ثانيا : لما تحقق لدينا ان عبد الواحد السكر وحلفائه لم يقصدوا بحركتهم المنفعة العامة ، وان حركتهم مبنية على أساس الحزبية ، وتجلى لنا ذلك عند تشكيل الوزارة من فخامة ياسين الهاشمي ، وبان غدره ومكره بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وحلفه معه ، وصلتنا صور من الميثاق المعلوم ، مرسل من الشيخ كاشف الغطاء فأيدناه بأربعمائة برقية تقريبا ، ثم حضرنا في النجف الاشرف ، واجتمعنا عند الشيخ ، ومعنا الحاج مرزوق العواد ورفقائه ، فتحالفنا على تنفيذ الميثاق بكل ما بيدنا من قوة او بسالة . ثم حضرنا كربلا ، واجتمعنا في دار الشيخ علوان السعدون رئيس بني حسن و (اخيه) عمران السعدون ، وكان من زعماء الديوانية ، والرميثة ، وعفك ، والحلة ، ما يقرب من مائة رئيس ، منهم الحاج مرزوق العواد ، الحاج رايح العطية ، داخل الشعلان ، شعلان الظاهر ، وكل منا يساعد الآخر فيما اذا اطلق الرصاص بوجه الحكومة الماضية في اي جهة ، فالجهة الاخرى عندما تسمع تقوم بدورها ، وعلى هذا الاساس واليمين رجعنا الى سوق الشيوخ ، ونحن ما يقرب من ثلاثين رئيسا .

ثالثا : ولما بلغتنا حركة الشيخ خوام قمنا فورا ، وقابلنا الحكومة بالرصاص ، واحتللنا سوق الشيوخ ، وجميع النواحي والمخافر الملحقة اليها ، واستولينا على كل شيء ، وبعد ذلك جرت المفاوضات بيننا وبين رؤساء القبائل في الغراف ، والناصرية ، في مضيفنا ، وفي عشيرتنا ، ومعهم الشيخ محمد حسن حيدر ، مرسلين بالتماس من الحكومة القائمة في اللواء حينذاك ، وعلى راسها جعفر باشا العسكري ، حاملين كتابا من جعفر العسكري (لا شك) وصلتكم صورته فلم تسفر المفاوضة عن نتيجة مرضية للحكومة ، لأننا قابلناهم بقولنا لا نترك حركتنا وثورتنا حتى ينفذ الميثاق .

رابعا : ثم لما وصل الجيش للناصرية ، أرسل الينا حسن البدر من قبل

الحكومة ، واجتمعنا معه في دار الشيخ محمــد حسن حيــدر ، وفاوضنا بلسان الحكومة بشروط كانت مقبولة لدينا ، واذا بالجيش اوعز اليه من قبل وزير الداخلية رشيد عالي ، وهو في الناصريــة ، ان يتوجـه الــى سوق الشيوخ خلسة ، خلاف المقررات والتعهدات التي ارسلت بلسان حسن البدر من قبل رؤساء الغراف ، بامر وزير الداخلية . فلما علمنا بالغدر ، احطنا به في نهـر « الفضلية » وهنـــا الحكومة اضطرت مرة ثانية ان التمست مـــن زعماء الغراف : كالحـاج خيـون ، وموحان ، والسيد عبد المهدي ، وصكبان العلي ، وشيوخ بنـــي ركاب ، وشيخ حسن البــدر ومعهم (ما) يقرب من ثمانين رئيسا ، فجاؤونا ، والقوا انفسهم بين الجيش وبيننا ، وكانت ساعة حرجة جدا ، وهي ساعة الموت الشديد ، واجروا الاصلاح عـلى نفس الشروط الاولى ، وحضرنا نحن وهم في دار الشيـخ محمـد حسن حيـدر ، بعد ان ارجعنا القبائل الى اهاليها ، والقينا سلاحنا في تلك الدار ، وتوجه جمهرة كبيرة مـن رؤساء ثورة سوق الشيوخ ، مع رؤساء الغراف ، والشيخ محمد حسن حيدر الــى الناصرية لابداء الطاعة .

خامسا : ثم دخل الجيش سوق الشيوخ بسلام الا نحن اي : ريسان ، ومزهر ، وفرهود الفندي ، لم نرضخ بالتسليم للحكومة ، ونفينا انفسنا بانفسنا الـى الشيخ بدر الرميض ، مراعاة لمستوى عشائرنا واخواننا المتحالفين معنا .

سادسا : ثم بعد دخول الجيش غدرت وزارة الداخلية ، وعـلى راسها رشيد بك الكيلاني ، فأوعزت للجيش ان يتوجه الى عشيرتنا ، فتوجه اليهـــا ودمرها بقوته وقوة الشرطة ، وبالمراكب البخارية المسلحة ، تدميرا لا نحتاج الى ذكره ، خشية على الغيور ان يتألم ، فبلغنا ذلك ونحن عند شيخ بدر الرميض شيخ بني مالـك ، فجئنا واجتمعنا في عشيرة احدنا وهو الحاج فرهود الفندي ، فجهــز الجيش والشرطـة بايعاز من الادارة ، حملة على ضرب عشيرة فرهود ثانية هو ومراكبه ، فتصادمنا معه صدمة عنيفة ، وتكبدنا نحن والجيش خسائر من القتلى والجرحى ، فرجع (الجيش) الى سوق الشيوخ ، ولم يتمكنوا من الوصول الى عشيرة فرهود الفندي كتمكنه من الوصول الى عشيرتنا واتلافها .

سابعا : وهنا الحكومة وسطوا الشيخ محمد حسن حيدر ، والبعض مـن ابناء عمنا ، من زعماء حجام ، حسين الياسر ، وحاتم العجيل ، على ان نرجع لمحلنا عنـد بدر الرميض ، على ان عشائرنا ، واولادنا ، وتوابعنا ، لا ينالون اي اذى ، او اي تعد من الحكومة ، ثم ارسل الينا الشيخ خيون العبيد بحظ وبخت من الحكومة عـلى ان نسلم انفسنا في الناصرية ، ويجري علينا العفو ، اسوة بغيرنا ، ولكـن السلطة غدرت بنا ، ونفتنا الى الرمادي ثلاثة عشر شهرا .

هذا مختصر حركتنا والتفصيل عندكم ، ومع الاسف بالنتيجة بقينا نحن ، اي قبائل حجام ، هدفا لبعض المغرضين ، ممن خاننا بعد انتهاء الثورة ، وهــذه حالــة

غريزية ، مع الاسف ، في قبائل الفرات كلهم . كاظمية ١٤ شوال ١٣٥٥

المخلص : فرهود الفندي المخلص : ريسان القاصد المخلص : مزهر القاصد

الشروع في الانتخـاب

في الوقت الذي كان المجلس العرفي يصدر احكامه على الثوار بالشنق والحبس والتبعيد ، وفي الوقت الذي كان الجيش يقوم باعمال التأديب في اللواءين «الديوانية» و « المنتفق » اصدرت الحكومة اوامرهـا بالشروع في الانتخابات ، ووجهت « وزارة الداخلية » كتابا الى متصرفي الالوية في يـوم ٧ حزيران ١٩٣٥ تطاب فيـه القيام بالمراسيم التمهيدية ، فعلقت الاسماء ، وانتخبت الهيئات التفتيشية ، وتم انتخاب المنتخبين الثانويين في ٧ تموز بيسر .

وكان رؤساء الدوائر يشرفون عـلى هـذه الانتخابـات ــ بالطبع ــ فقـد دلت النتائج على ان « الوزارة الهاشمية » لم تتخلف عن اتباع الطرق التـي اتبعتها بقيـة الوزارات في جميع المجالس النيابية . وان كان تدخلها في هذه الانتخابات أخف مـن تدخل بقية الوزارات فيها .

وفي ٤ آب جرى انتخاب النواب في الالوية كافة ، وهذه ملاحظاتنا عليها :

١ ــ ان القبائل تمثلت في هذا المجلس تمثيلا اصح مـن تمثيلهـا في المجلس السابق ، وان انتقد البعض ذلك .

٢ ــ ان المجلس الجديد كان اكثر تمثيلا لطبقات الامة مـن المجالس السابقة ، فلم تفرض الحكومة على الالوية انتخاب من لم يكن من ابنائها .

٣ ــ ان التمهيدات التي قامت بها الالوية ، لهـذه الانتخابات ، كانت متأثـرة بالاحكام العرفية المعلنة في ثلاثة الوية (وهي الوية الديوانية ، والمنتفق ، والحلة) .

٤ ــ كان النواب من طبقات مختلفة ، فيها المثقف ، وفيها المتعلم ، وفيها الامي.

٥ ــ زيد عدد النواب من ٨٨ نائبا الى ١٠٨ نواب وقـد وزعت الزيادة توزيعا لا بأس به .

٦ ــ اصبح معظم ارباب الصحف السياسية اليومية ــ ان لم نقل كلهم ــ نوابا في المجلس الجديد ، فحرم الشعب ممن ينطق بلسانه ، او ينتقد سلوك الحكومـة في ادارة شؤون البلاد .

منهاج الوزارة

وكانت الوزارة قد اذاعت منهاجها المفصل في ٥ تموز ١٩٣٥ ، وهذا نصه :

اضطرت الوزارة ، عند اقدامها على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، الى معالجة امور خطيرة حالت دون تمكنها من نشر منهاجها في حينه . اما وقد اقدمت البلاد الآن على الشروع بالانتخابات النيابية ، فلا بد من بسط اهم الخطط التي تنوي الوزارة السير عليها لتنفيذ مهمتها الاصلاحية ، التي اخذتها على عاتقها — وفقا للتصريحات الصادرة على لسان رئيسها — وعرضها على انظار الامة الكريمة لتعرب عن رايها فيها .

ان هذا المنهاج ، وان لم يشمل جميع الامور التي تضطلع بها الحكومات في تدوير الشؤون الهامة ، الا انه يشير الى اهم ما تنوي الوزارة القيام به في هذه الظروف . فتتقدم الوزارة الى الامة الكريمة به ، مستمدة مؤازرتها وتأييدها ، اللذين لم تضن بهما في الظروف الخطيرة ومن الله التوفيق .

١ — احترام نظام الحكم في المملكة ، والقضاء على كل فكرة ترمي الى مس الاوضاع الدستورية الاساسية ، القائم عليها هذا النظام .

٢ — تعديل قانون الانتخاب على اساس جعل المجلس النيابي أصح وأكمل تمثيلا لطبقات الامة .

٣ — ايقاظ روح التآخي في الشعب ، والقضاء على النعرات الضارة ، والاعمال المؤدية الى تفريق كلمة الامة ، بكل ما لدى الدولة من وسائل وقوة .

٤ — الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الاوضاع والمظاهر المفسدة للاخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والادبية .

٥ — تعديل قانون انضباط الموظفين ، لتسهيل اقصاء الذين لا يتحلون بالمزايا اللازمة للنهوض السريع ، او الذين يعتبرون وظيفتهم ملكا لشخص ، وذلك تأمينا لصيانة الحق ، ومراعاة للعدل في سير الاعمال الحكومية ، ومنعا للتحزب ، وتثبيتا لروح الاستقرار والطمأنينة في النفوس .

٦ — انماء الشعور بالمسؤولية بين الموظفين ، وجعل المديرين العامين رؤساء الدوائر مسؤولين مباشرة عن تنفيذ احكام القوانين امام الوزراء ، الذين يشرفون على تطبيقها ، ويراقبون مرؤوسيهم ، واعتبار مراقبة سلوك الموظفين من اهم الواجبات.

٧ ــ تعاون الحكومة والاهلين على انشاء المساكن الصحية في القرى والارياف ؛ وتنظيم ادارة القرى ، وتعميم نظام التعاون فيها ، وفقا للمبادىء الواردة في لائحة قانون ادارة القرى .

٨ ــ الاهتمام بتنظيم شؤون العمال ، والاسراع في اصدار التشريع المتعلق بالعمل والعمال .

٩ ــ الاعتناء بتوطين العشائر ، وتحسين احوالها الاجتماعية ، والصحية ، والتهذيبية ، وتعديل نظام دعاوى العشائر ، وحصر احكامه في قضايا العشائر ، والسعي لازالة العوامل المسببة للاخلال بالامن والنظام بين ظهرانيها .

١٠ ــ تنظيم البلديات ، وتوجيهها الى القيام باعمار المدن ؛ والقصبات ، وفقا للاسس الفنية الحديثة ؛ ومساعدتها على انشاء مساكن صحية ، وتأجيرها ، او تمليكها بأقساط الى العمال وغيرهم من طبقات الشعب المحتاجة ، والاعتناء بجعل مياه الشرب صحية في جميع الاماكن .

١١ ــ ردم المستنقعات . وتجفيف الاهوار ؛ وأستئصال منابع الامراض ، ومكافحة العلل السارية مكافحة فعالة للقضاء عليها ، وفق منهاج يطبق في سنين معينة ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة للعناية بالاطفال ، ولاسداء الاسعافات الصحية وغيرها ، وايجاد المؤسسات التي تستهدف حماية النسل من الآفات والامراض .

١٢ ــ توسيع الجيش على اساس الكفاءة للدفاع ضد التجاوز الخارجي ، والسير بالبلاد لبلوغ الاماني الوطنية ، وذلك بتزييد وحداته ومعداته ، وبتوسيع القوة الجوية الى الحد الذي يطمن البلاد على سلامتها ، وتشجيع جمعية الطيران ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقويتها ماديا وادبيا ، والاهتمام بفتح المعامل لتزويد الجيش بما يحتاجه من المواد ، وانماء مرافق البلاد على اساس سد حاجاته .

١٣ ــ تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني ، وانجاز اللوائح المتعلقة بالمصرف الزراعي ، وصناديق التوفير ، ومصرف الرهونات ، وصندوق ضمان الموظفين ، واعداد تشريع يخول الحكومة حق مبادلة المنتجات العراقية بالصادرات الاجنبية ، على نسب تتفق ووضع البلاد الاقتصادي وتنظيم نقابات التوريد ، والتصدير ، لتسهيل هذه المهمة . والنظر في تخفيف ضريبتي الارض والمواشي .

١٤ ــ اتخاذ التدابير للتدرج في تأمين سيطرة الحكومة على المشاريع الصناعية ، التي تؤمن حاجات العراق ؛ او تفيض عليه ، وذلك بقيام الحكومة بتأسيس بعض المعامل والمصانع مباشرة ــ كمعمل تصفية النفط ، وصناعة التمور ، وغيرها من الصناعات المثمرة ــ ضمن منهاج تؤمن نفقاته عن طريق الاستقراض ، او الاستلاف ، او بتاليف شركات تكون الحكومة مساهمة فيها ، والاهتمام بأمور النقل على اختلاف

انواعه ، وذلك بتأسيس شركات حكومية واهلية للقيام بتسهيل نقل البضائع والمنتوجات .

١٥ ــ الاهتمام بكنوزنا الارضية لتسريع الاستفادة منها، تأمينا لتقدم صناعتنا. والاسراع في تمديد الطرق ، وانشاء الجسور ، خاصة على خطوط المواصلات الرئيسية ، وتحسين طرق الري وتنظيمه .

١٦ ــ الاهتمام بالموارد الزراعية ، والاعتناء بتربية المواشي ، وتكثيرها ، واصلاح جنس الحيوانات ، وتوجيه العناية لتحسين الاصواف العراقية ، واصلاح البذور والتقاوي ، واتخاذ الوسائل الناجعة لمكافحة الآفات التي تنتاب النباتات ، ولا سيما التمور والمحافظة على الغابات وتكثيرها .

١٧ ــ السير بالمعارف على اساس تهذيب النشء ليكون مواطنا مشبعا بروح التضحية في سبيل الواجب ، محبا للتقدم والنظام ، قديرا على الاضطلاع بأعباء الحياة، وعلى تكثير البعثات العلمية لتأمين حاجة العراق من الاخصائيين والمدرسين، والاهتمام بالتعليم القروي ، وتحسين التدريب الصناعي ، والعناية بالتدريس الابتدائي ، والمبادرة الى تأسيس مدرسة ثانوية ليلية ، واعادة فتح مدرستي الهندسة والزراعة ، واستقدام الاساتذة لكليتي الطب والحقوق ، وتوسيع نطاق الكلية الاخيرة ، على وجه يؤمن اعداد موظفين قديرين في الشؤون المالية والادارية ايضا .

١٨ ــ تعديل بعض القوانين ، كقانون التجارة ، والقانون المدني ، وقانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية ، او استبدال تلك القوانين بتشريع جديد يؤمن حاجات الامة بالنسبة للتطورات الحاضرة . اه (١)

حفلة افتتاح المجلس الجديد

قلنا ان « الوزارة الهاشمية » رأت أن تعطل نشاط الاحزاب ، نزولا عند رغبة الشعب ، فاذاع حزبها « حزب الاخاء الوطني » بيانا بتعطيل أعماله مع انه كان حزب الحكومة .

وقد اجتمع نواب المجلس الجديد في مساء يوم الثلاثاء الموافق ٦ من شهر آب ١٩٣٥ وقرروا تأليف (هيئة نيابية) تقوم مقام الاحزاب ، التي تستند اليها المجالس النيابية عادة ، فانتخب ياسين الهاشمي رئيسا لهذه الهيئة ؛ ومحمد زكي نائبا

(١) جريدة البلاد العدد (٥٩٠) بتاريخ ٥ تموز ١٩٣٥ .

الرئيس ، والمحامي علي محمود الشيخ علي سكرتيرا ، وهذا ما هدفت الوزارة اليه من تعطيل حزبها ووقف نشاطه ، واضعة بذلك حدا للخداع والخصام .

وجرت حفلة افتتاح المجلس في صباح يوم الخميس ٨ آب ١٩٣٥ في اجتماع غير اعتيادي للدورة الانتخابية السادسة ، وتلى الملك غازي «خطاب العرش» فاستعرض الإعمال التي قامت بها الوزارة وما تنوي القيام به . وقد انتخب وزير العدلية محمد زكي ، رئيسا لمجلس النواب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى رشيد عالي وزير الداخلية ، اما رئاسة مجلس الأعيان فانها بقيت بعهدة السيد محمد الصدر ، لان المجاس اجتمع في جلسة غير اعتيادية ، ولان انتخاب الرئيس لا يكون الا في الجلسات الاعتيادية واستمر المجلسان « النواب والاعيان » في رؤية أعمالهما الى ان صدرت الارادة الملكية في ٩ ايلول ١٩٣٥ بتأجيل جلسات المجلسين لمدة ٤٥ يوما اعتبارا من ١٠ ايلول ١٩٣٥ ، وفيما يلي نص :

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق في أعمالكم .

تعلمون ان الوزارة الحاضرة اضطلعت بأعباء الحكم في ظروف ظهرت فيها بوادر عدم الطمأنينة ، وفقدان الثقة من جهة ، والرغبة الشديدة في اصلاح الادارة والاعمال من جهة اخرى . ولما كانت قد شعرت بأنها لا تستند الى اكثرية تؤازرها في تنفيذ خططها ، حل المجلس ، وجرت الانتخابات ، بعد ان اذيع منهاج الوزارة . والآن ، وقد فزتم بتمثيل الامة على ذلك الاساس الإصلاحي ، فاننا واثقون بأنكم ستقومون بما يترتب عليكم من الوجائب احسن قيام .

ايها السادة : مرت بالبلاد ، اثناء هذه الفترة ، حوادث اخلت بالامن والنظام في بعض انحاء الفرات ، مما اهاب بالحكومة الى استعمال القوة العسكرية ، واعلان الادارة العرفية ، الا ان التيقظ الذي اظهره شعبي المحبوب ، قد سهل اعمال قوات التأديب ، فأعيد الامن الى نصابه ، واستتب النظام خلال برهة قصيرة جدا . واني لاشكر شعبي النبيل على حسن تقديره للواجبات المترتبة عليه في الساعات الحرجة ، كما اني آسف على النفوس التي ذهبت ضحية الطيش والجهل . وقد امتاز جيشنا الباسل اثناء هذه الحركات بتوخيه الى اقصى حد ممكن صيانة الإنفس ، وحقن الدماء ، وستقدم حكومتنا بأقرب وقت الى مجلسكم لائحة قانون العفو العام .

ايها السادة : من دواعي سرورنا ان نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية مستمرةعلى اسس المودة والصداقة . ان حكومتنا باذلة جهدها في انماء هذه الصلات وتعزيزها ،

كما انها مهتمة في حسم المسائل المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد . اما قضية الخلاف على الحدود المعروضة على عصبة الامم ، فقد انتقل البحث فيها بيننا وبين جارتنا الصديقة ايران الى طهران ، ولنا وطيد الامل بأن المداولة الجارية مباشرة الآن بين الوفدين ، سوف تثمر ثمرتها المرجوة من اتفاق المملكتين حول جميع النقاط ، التي تجعل روابط الصداقة والاخوة التي تربط المملكتين وثيقة مستديمة.

لقد أعلنا ارادتنا الملكية في تنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وفقا للخطة المقررة لتقوية الجيش ، فقوبل ذلك من شعبنا المحبوب بابتهاج وسرور في جميع انحاء المملكة ، مما دعانا ان نتأكد من ان التآزر بين الحكومة والشعب ، في تنفيذ الاصلاحات المقررة ، سيكون على أتم ما يرام ، وأن بلادنا ستتبوأ مكانتها المنتظرة بين الامم في القريب ان شاء الله .

باشرت حكومتنا في اعادة تنظيم الدواوين لتسهيل ادارة شؤون المملكة ، ولتأمين مراقبة اعمال الموظفين ، وتزييد كفاءتهم ، وهي مهتمة بصيانة الآداب العامة. وتنظيم القرى والقصبات ، وتأمين حاجاتها من مياه الشرب النقية ، كما انها وضعت منهجا صحيا ليطبق خلال خمس سنوات لمكافحة الامراض ، ولتوسيع نطاق الاسعاف ، وهي باذلة المساعي لمكافحة حشرة المن ، وتقديم السلفات للمنكوبين بها وبغيرها من الآفات ، ولتحسين الانتاج ، ونشر الصناعة . كما انها قد سارت في تعديل قانون المشروعات العمرانية على أساس تأمين حاجات الجيش من التوسع ، وادماج الاعمال العمرانية في الميزانية الاعتيادية ، او في الملاحق المربوطة بها ، مع الاحتفاظ بالمشروعات الرئيسية الهامة . هذا وان حكومتي تفكر الآن في مشروع المصرف الوطني ، وتطبيق اصول المحاسبة لتأمين التوازن التجاري ، وهي قائمة بوضع تشريع لضريبة الارث والوصاية ، وآخر لتأمين تعاون الحكومة والاهالي في انشاء المساكن الصحية ، خاصة في القرى والارياف . كما أنها آخذة في تعديل قانون الانتخاب ، ليكون اكثر شمولا ، لتمثيل طبقات الامة ، ومهتمة فيما عدا ذلك بالامور التي ورد ذكرها في منهاج الوزارة ، مما يساعد على السير بالامة سيرا حثيثا نحو التقدم المنشود .

هذا وان الجهود لا تزال متواصلة لتنظيم شؤون المعارف ، وتحسين التعليم ، وانشاء المؤسسات الضرورية لتوسيع نطاقه . كما ان العناية تتجه لتأمين العدل ، وحسن توزيعه ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وتبديل بعض القوانين القديمة ، بتشريع يجاري التطور الحاضر ، وحاجات الشعب .

ايها السادة : اننا لواثقون بأنكم ستعالجون كل هذه الامور ، وأمثالها مما

ستعرضه عليكم حكومتنا ، بدراية واخلاص كما اننــا ندعو المولى ان يكلـــل اعمالكم بالنجاح وهو ولي التوفيق . (١)

صدى الثورة في المجلس

نوه « خطاب العرش » عن أن الحكومة ستتقدم بلائحة قانون العفــو العام الى المجلس النيابي ليشمل الذين ساقتهم الظروف العصيبة الـــى امتشاق الحسام في وجه السلطة (٢) فصدرت بحقهم احكام المجلس العرفي العسكري التـــي ذكرناهــا قبلا . وكانت المناقشة حول الجواب على هذا الخطاب مشــارا لقضية الاضطرابات في مجلسي النواب والاعيان معا .

اما في « مجلس النواب » فقد صرح بعض الاعضاء عن وقوع شذوذ في الاحكــام العرفية الصادرة من المجلس العرفي العسكري ، فواجب الحكومة معالجــة الشذوذ بقانون العفو العام .

ومما قاله الاستاذ محمد باقر الشبيبي :

« ان حوادث الفترة لم تكن نتيجة جهل الناس وطيشهم فقط ــ كما أشار وزير الداخلية ــ بل كانت ايضا نتيجة ظلم الادارة وعسفها . والتمرد الذي وقع مــن قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمردا على قوانين الدولة ونظمها ، بل كان تمردا على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق . ان طغيان هـــذا الفريق مـــن الموظفين هو الذي بعث الفتنة واحدث هذه الثلمة » . (٣)

واما في مجلس الاعيان فقد صرح العين جميـــل المدفعي رئيس الوزارة السابقة بما يلي :

« في الحقيقة حصلت بعض الاضطرابات ، وهـــذه الاضطرابات جابهها فخامة ياسين الهاشمي ، ولكن سببها يعود الى الاجتماعات التـــي كانت تعقــد في الصليخ برئاسة وزير الداخلية رشيد عالي ، لمقاصد منها تسنم كراسي وزاريــة ونيابيــة ، وتأمين منافع شخصية ، فلو ان بعض الزملاء انصف واعلن الاتفاقية على الملأ ، لاغناني عن اثبات ما اقوله الآن . اما الاضطرابات الاخيرة التي انفلقت في الرميثة فهي نتيجة

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥) ص ١ ــ ٢

(٢) ان قوة العشائر التي ساهمت فعلا بالعصيان بلغــت ١٧,٠٠٠ شخص « جميعهـــم مسلحـــون بالبندقيات » . ــ اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٢١ ــ

(٣) محاضر مجلس النواب (الإجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥) ص ١٩

سوء تصرف وزير الداخلية واعوانه الذين ارسلهم الى هناك ، تلك التصرفات التي لم يؤخذ فيها برأي المتصرف الذي كان موجودا في مركز اللواء » (١) .

وبديهي أن ينتهز الهاشمي تصريحات زميله المدفعي ، ليدلي بمعلوماته عن اشتراك المدفعي وصحبه في هذه الاضطرابات ، فقد وقف في جلسة الأعيان المنعقدة في ١٥ آب وقال :

« اود ان اجيب جميل المدفعي على بياناته ، سادتي : بوادر عدم الثقة والطمأنينة انتشرت في كل مكان بشكل شعر به كل انسان ، وبينما كانت هذه البوادر بسيطة بالنسبة الى البعض ، تطورت في الايام الاخيرة ، كما يعلم فخامة المدفعي ، الى شكل يهدد كيان هذه الدولة . اما ان فخامته يسند هذا العمل الى شخص وزير الداخلية الحالي ، والى الاجتماعات التي عقدت في الصليخ ، فاظن انه بهذا الاسناد يعرض نفسه للمسؤولية امام هذا المجلس . فهو كرئيس دولة تقع هذه المؤامرات ــ التي كلنا لا نشترك واياه بأنها وقعت ــ وادت الى أحوال اخلت بالامن والنظام ، وكادت تخل بكيان الدولة . فاذا كان عند فخامته مثل هذه الفكرة عن وزير الداخلية، فهو يكون قد قصر بالقيام بالواجب المرتب عليه بصفته وزيرا مسؤولاً . وانا لا اظن انه يستطيع ان يستند الى التقارير ، التي كانت ترسل بشأن تلك الامور الى وزير الداخلية ، ذلك لاني لما اطلعت على ان لفخامة المدفعي صلة بالوقائع الاخيرة ، ما استطعت ان اصدق ذلك » (٢) .

ثم يسترسل السيد الهاشمي في الكلام عن الثورات ، موضوعة البحث ، فيقول :

« سادتي : المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب القانوني . نعم ظهرت بوادر كثيرة حول الموضوع ، ولكن بقيت الاسباب المادية التي يمكن الاستناد اليها مجهولة ، فشعوري ازاء هذه الاحوال ان المسؤول قانونا عن هذه الامور خارج عن نطاق القانون » (٣)

ولقد سألنا الهاشمي عن المقصود بكلامه (المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب) ومع انه اعتاد السكوت في مثل هذه الاحوال ، فانه لم يشأ ان يحرمنا من كلمة ولو مطلقة ، ولفخامته عطف خاص على المؤلف ، فهمس في اذنه :

---

(١) محاضرات مجلس الاعيان في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ص ٩

(٢) يقول تقرير لمديرية التحقيقات الجنائية : ان اتصالات كانت جارية بين جميل المدفعي ومجموعة من رؤساء القبائل المناوئين للوزارة اضراب مرزوك العواد وشعلان سلمان الظاهر وعلوان الحاج سعدون وداخل الشعلان والسيد حسين مكوطر ، وان البعض من هؤلاء الرؤساء ضبطوا مساء يوم ٣٠ تموز ١٩٣٥ وهم يخرجون من دار السيد جميل المدفعي في العيواضية بجانب الرصافة الى السفارة البريطانية في جانب الكرخ من بغداد .

(٣) محاضر مجلس الاعيان (في اجتماعه غير الاعتيادي) لسنة ١٩٣٥ م ص ١١ ــ ١٢

« صاحب الميثاق » ، ولعله قصد بذلك « العلامة كاشف الغطاء » الذي وضع الميثاق، ونشره بين الناس ، فقلت للسيد الهاشمي : الا يرى فخامته ان لافندية بغداد ضلعا كبيرا في الاضطراب ؟ فلم يرد على هذا السؤال .

وعلى كل فقد طلب السيد محسن ابو طبيخ ان تنصب المشانق في بغداد ، ويساق اليها المسؤولون عن هذه الحوادث الدامية ، ولكن شيئا من ذلك لم يجر مع الاسف ، ولو انه جرى لما تكررت الحوادث الدامية التي دمرت البلاد وهتكت العباد.

اعلان العفو العام

واخيرا تقدمت الحكومة بلائحة « قانون العفو العام » فأقرها البرلمان فورا ، وهذا نصها :

نحن ملك العراق ، بموافقة مجلسي الاعيان والنواب ، أمرنا بوضع القانون الآتي :

المادة الاولى ـ يعفى كل شخص ارتكب في الوية الديوانية ، وديالى ، والمنتفك ، بسبب الاضطرابات بين تاريخي ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٤ و ٢ حزيران ١٩٣٥ ، اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦ و ١١ و ١٣ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، وفي مواد الباب الثالث عشر ، وفي القسم الاول من الباب الخامس عشر من القانون المذكور ، والمادة ١٨٦ وفي الباب الثاني والعشرين ، وفي القسم الاول من الباب السابع والعشرين ، وفي الباب الحادي والثلاثين ، وفي المواد الـ ١١ والـ ١٢ والـ ١٥ من المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والمادة الـ ١٣ منه بشكلها المعدل بالمرسوم رقم (٢١) لسنة ١٩٣٥ ، وكل شخص ارتكب احدى الجرائم المذكورة في لوائي كركوك والسليمانية ، بسبب الاضطرابات او الشقاوة بين تاريخي ١ مارت سنة ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ او اية جريمة اخرى مرتبطة بالجرائم السالف ذكرها ، او مرتكبة بسببها ، وكذلك الاشخاص الذين شرعوا في ارتكاب اية جريمة من الجرائم المار ذكرها ، او حرضوا على ارتكابها ، او كونوا اتفاقا جنائيا لارتكابها .

المادة الثانية ـ لا يشمل هذا العفو الحقوق الشخصية المنبعثة من الجرائم المذكورة في المادة الاولى ، والغرامات المستوفاة ، والاموال المصادرة الناشئة عنها .

المادة الثالثة ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة ـ على وزيري الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم السابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء (١)

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ، ووكيل وزير العدلية

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٢٥ م ص ١٥٥ ـ ١٥٦

حول اعلان العفو العـام

جرت العادة ان يعقب معظم الثورات صدور عفو عـام يشمل الذين غرر بهم للاشتراك فيها ، او حوكموا من اجلها ، او صدرت بحقهم أحكـام السجن والتغريب بسببها ، كما يشمل الذين اختفوا عن الأنظار تخلصا من التعقيبات القانونية . ولـم تشأ « الوزارة الهاشمية الثانية » ان تشذ عن هذه القاعدة ، ولا سيما بعـد ان صرح نوابها في المجلس عن وقوع بعض الشذوذ في الاحكام الصادرة عـن المجلس العرفـي العسكري ، فاستصدرت قانون العفو العام المثبت نصه اعلاه .

وقد فزع الجمهور لشمول هذا القانون قضايا لا علاقة لهـا بالثورات التـي وقعت في الفرات الاوسط ، ولا بالقائمين بها ، فقد نص المشروع ـ بناء عـلى طلب النواب الاكراد ـ على ان يشمل العفو :

« كل شخص ارتكب احدى الجرائم في لوائـي كركـوك والسليمانية بسبب الاضطرابات او الشقاوة ، التي حدثت بين ١ مارت ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ » .

في حين كان في استطاعة الوزارة ان تفرد هذه الجرائم بقانون خاص ، لانهـا تعترف ـ في صلب هذا القانون ـ بأنها كانت عبارة عن اعمال شقاوة حدثت قبـل ١٢ حجة ، ولان الحركات التي جرت في الفرات كانت لاخماد ثورة منظمـة ، قامت في وجه الظلم وسوء الادارة ، اي لا دخل لاعمال الشقاوة فيها .

والاغرب من هذا ان النواب طلبوا اثناء المذاكرة على هذه اللائحة ، شمول هذا العفو القائمين بحركة الكاظمية ، لانها لا تختلف في اسبابها الحقيقية ، عن تلك التـي ادت الى امتشاق الحسـام في « لواء الديوانية » فأجابت الحكومة انها تعالج هـذه القضية بطريقة اخرى ، فاستصدرت ارادة ملكية في ١٤ ايلـول ١٩٣٥ ، تتضمن اعفاء المحكومين في الحادثة المذكورة ، مما تبقى من مدد محكومياتهم ، دون ان تزيل عنهم آثار الجريمة .

على ان « قانون العفو العام » لم ينفذ على الصورة التي قصدها المشرع . فقد الزمت الوزارة بعض الثائرين ، الذين حوكموا امام المجلس العرفي ، ثم شملهم هذا القانون ، بوجوب الاقامة في مناطق عينتها لهم ، وسلبت اراضيهم ، فاعطتها للغير ، ولم يطلق سراحهم الا بعد ان تبوات « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور فـي ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

ومما يذكر في هذا الصدد ان الوزارة السليمانيـة التـي اعقبت « الوزارة

الهاشمية الثانية » في الحكم ، اصدرت مرسوما برقم ٧٧ لسنة ١٩٣٦ اعادت بموجبه الاموال غير المنقولة ، التي قررت المجالس العرفية مصادرتها الى اصحابها ، سواء سجلت باسم الحكومة أم لم تسجل . وكان « قانون العفو العام » قد استثناها من هذا الشمول .

استقالة وزير المعارف

للعلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي اتجاهات في كيفية تسيير امور المعارف ، تختلف عن اتجاهات مديري المعارف . وقد اختلف مع الاستاذ فهمي المدرس مدير المعارف العام ، على بعض هذه الامور ، فأدى الخلاف الى انقطاع المدير عن وظيفته مدة تمكن خلالها رئيس الوزراء من اصلاح ذات البين ، فعادت الصلات بين الوزير والمدير الى سابق عهدها ، ولكنها سرعان ما توترت من جديد ، فاستقال المدير من منصبه ، فقرر رئيس الوزراء تأليف لجنة لابداء رايها في شؤون المعارف قوامها : وزير الاقتصاد والمواصلات محمد امين زكي ، ورئيس اركان الجيش طه الهاشمي ، ومدير الصحة العام سامي شوكت ، ومدير الاوقاف العام حسن رضا ، وقد انكر الوزير المسؤول على رئيس الوزراء تدخله بتاليف هذه اللجنة ، مع انه المسؤول عن امور وزارته ، فرد الرئيس على هذا الانكار بأن هذه اللجنة استشارية ، وليس للوزير ان يتقيد بآرائها .

وكان من رأي الوزير الشبيبي أن يعين لمديرية المعارف ، التي شغرت باستقالة الاستاذ فهمي المدرس ، أحد كبار موظفي وزارته من الشبان المثقفين ثقافة عالية او ممن سبق له اشغال هذا المنصب ، وكالة او اصالة ، ولكن اللجنة نسبت ان يشغل السيد طه الهاشمي المديرية المذكورة . وجرت المذاكرة حول ذلك في مجلس الوزراء ، فايد فريق من الوزراء وجوب تعيين طه الهاشمي مديرا عاما للمعارف ، ولكن رئيس الوزراء قال انه لا يمكن لاخيه ان يترك الجيش الى المعارف ، وانما يجوز ان يشغل مديرية المعارف العامة بالوكالة ، علاوة على اشغاله رئاسة أركان الجيش ، فاعتبر الوزير ذلك تدخلا في شؤون وزارته .

ثم جرت محاولات للجمع بين الوزير وطه الهاشمي ، لتبادل الرأي في الموضوع ، ولتقريب وجهتي النظر ، فاجتمعا في مقر الوزارة ، وعرض الهاشمي ما لديه من مقترحات لتسيير شؤون المعارف ، اهمها عدم الاكثار من فتح المدارس ، قبل تهيئة المدرسين ، وعدم جواز تعيين وكلاء للمعلمين ، كما جرت العادة من قبل ، وعدم جواز اعادة المدرسين الذين حوكموا أمام المجلس العرفي الى التدريس ،

وامور اخرى تتعلق بديوان الوزارة وموظفيه ، فلم يؤيد الوزير هذه المقترحات ، وفضل الاستقالة من منصبه . وقال لنا الاستاذ الشبيبي ان قضية تعيين الهاشمي

مديرا للمعارف ، لم تكن السبب الوحيد لاستقالته ، وانما كـان رئيس الـوزراء متأثرا بالدعاية التي قامت اذ ذاك ضد وزارة المعارف ، حتى ادى ذلك الى تأخير مقترحاته في ديوان مجلس الوزراء ، وانه كان لبعض الصحف المغرضة شأن في ذلك فلم ير بدأ من الاستقالة من منصبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء الموقر

ارجو قبول استقالتي من عضوية مجلس الوزراء الموقر ، وذلـك لاني ـ حسب ما اعتقد ـ لم اعضد بكثير من الآراء والمقترحات، التي سبق لي ان اقترحتها بشؤون المعارف ، ولا سيما عندما خاض المجلس في قضايـا موظفي هـذه الوزارة اخيرا ، وارتأى في هذا الشأن آراء تختلف عما ارتأيه من اكثر الوجوه ، ولا ارى مـن الجائز ان يطول الاخذ والرد في قضايا المعارف العامة ، وقضايا الموظفين فيها ، خاصة ونحن على ابواب السنة المدرسية .

ولا بد لي من القول بأنني فاديت بكثير من آرائي الخاصة حبـا بدوام الالفة ، ورغبة بتنظيم جهودنا المشتركة في خدمة البلاد في هـذه الظروف العصيبة . ولا استطيع ان افعل اكثر مما فعلت ، هذا وارجو ان تقبلوا يا صاحب الفخامة فائـق الاعتبار والاحترام مقرونا بالدعوة الصالحة لكم ولزملائكم بالنجاح والتوفيق .

١٤ جمادى الثاني ١٣٥٤ المصادف ١٥ ايلول ١٩٣٥

وزير المعارف
محمد رضا الشبيبي

فلما تلقى رئيس الوزراء الهاشمي هذا الكتاب ، قصد الوزير المستقيل فـي داره ، وحاول ان يقنعه بسحب كتاب استقالته ، والرجوع الى وزارة المعارف ، والا فالى وزارة العدلية ، ولكن الوزير أصر على قراره ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف الى مدير الأملاك الاميرية السيد صادق البصام ، ووجه الـى العلامة الشبيبي هذا الكتاب :

مولاي الاستاذ محمد رضا الشبيبي المحترم

يؤسفني ان تذهب محاولاتي العديدة للتوفيق بين الآراء بدون نتيجة ، ويؤلمني جدا ان ارى استمرار التآزر معكم في تحمل اعباء الظروف الحاضرة قـد اصبح متعسرا بالنظر لقراركم الاخير .

انني اشعر بالمتاعب التي تحملتموها اثناء اضطلاعكم بمسؤولية الوزارة ، واذا

ما تقدمت اليكم بالاعراب عن الشكر والتقدير ، فانني بلا شك اعبر في الوقت نفسه عما يحمله زملاؤكم الوزراء الباقين من شعور الامتنان على ما لاقوه منكم مدة اشتراكم معهم من التأييد . وكل ما ارجوه ان تكون رابطة الاخوة والمبدأ التي ربطتنا في جهادنا باقية على رواقها ، والتمس ان تقبلو احترامي واجلالي .

بغداد ١٦ ايلول ١٩٣٥ المخلص ياسين الهاشمي

ثورة بارازان

لمحة خاطفة

اتينا على « حوادث بارازان » في المجلد الثالث من هذا الكتاب ، ونوهنا عن الجهود التي بذلتها « الوزارة السعيدية الثانية » لاقامة النظم الادارية في تلك المنطقة النائية .

والواقع ان الحركات في « قضاء الزيبار » لم تنته باستسلام الشيخ احمد بارازان نفسه الى الترك ، ولا بدخول القوات الحكومية الى قرية « بارازان » فقد ظلت أعمال الشقاوة مستمرة ، وبقيت العصابات التي كانت تعيث في تلك الاطراف ، واهمها عصابة الرجل المشهور خليل خوشوي ، تقلق راحة السكان في القضاء المذكور .

ورات الوزارة الهاشمية ان تنشىء مخفرا للشرطة في « بله » أو في « مقر البارازانيين » فعارض الملا مصطفى ، شقيق الشيخ احمد ، وهدد بقتل من يقدم على مثل هذه الحركة ، ولكن قائم مقام القضاء لم يلتفت الى هذا التهديد فاصطحب مهندس الاشغال وتوجه الى « بله » لانشاء المخفر ، فنصب الشقاة كمينا له والمهندس وقتلوهما شر قتلة ، فقررت الوزارة اعلان الاحكام العرفية لتطهير هذه المنطقة من الشقاة ، ولا سيما بعد ان استفحل امرهم ، وظهر لها أن الاهلين المجاورين يؤون افراد العصابات اما خوفا منهم ، او تشجيعا لهم ، فسيرت قوة تأديبية في شهر آب ١٩٣٥ لقهر المتمردين ، واشتركت جارة العراق تركيا في ذلك بسدها الحدود في وجوههم ، حيث ارسلت قوة الى جانب قوة العراق التأديبية ، لتتعاون القوتان على وضع حد لهذه العصابات ، وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٦١ في ٥ آب ١٩٣٥ باعلان الادارة العرفية وهي :

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء ، فقد اصدرت ارادتي الملكية :

(أ) باعلان الادارة العرفية في نواحي مزوري بالا ، وبارازان ، ومركه سور ،

التابعة للواء الموصل ، ومنطقتي كاني رش المحدودة شمالا بحدود تركيا وجنوبا بنهر برازكورد ، وشرقا دائرة الطول رقم ٥ ــ ٢٧ وغربا نقطة تقاطع نهر برازكورد وحدود تركيا من خارطة كاني رش مربع (٤) ب واحداثية ٨ ــ ٧ التابعة لناحية برادوست الملحقة للواء اربيل ، وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن آمر قوة شيرباز انها تابعة للحركات العسكرية الى ان يعاد الامن الى نصابه في المناطق المذكورة .

(ب) بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المذكورة اعلاه ، والمحلات المجاورة لها التي يعلن بأنها تابعة للحركات العسكرية ، ادارة عسكرية صرفة ، ويعتبر قائد القوات العسكرية في منطقة شيرباز المرجع الأعلى لجميع الادارات داخل المنطقة المار ذكرها .

(ج) بتوقيف قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، وجميع القوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس في الاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة ، حسبما يتراءى لآمر قوة شيرباز وما تتطلبه ادارة اعلان الاحكام العرفية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووكيل وزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس من شهر آب سنة ١٩٣٥ .

غازي

ياسين الهاشمي
رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

رشيد عالي الكيلاني
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

وتألف « المجلس العرفي العسكري » من المقدم اسماعيل حقي الآغا رئيسا ، والرئيس الاول فخري امين ، والرئيس عبد القادر ياسين ، عضوين عسكريين ، والحاكمين : محمد صديق عبد الله ، وصديق طاهر ، عضوين عدليين ، واخذ المجلس يحاكم الثائرين بدون هوادة ، فحكم على عدد من الرؤساء بالاعدام ، كفارس علي ، وعمر كوراني ، ومحمد محمود ، وملا زاده اسماعيل ، وعلى غيرهم ، بعقوبات منوعة ، وكان المجلس يتنقل بين « عقره » و « الزيبار » و « الموصل » لمواصلة أعماله ، بحيث مضت ثلاثة اشهر على اعلان الادارة العرفية ، وهو يوالي اصدار احكامه بالحبس ، والنفي ، والشنق ، لتطهير تلك المنطقة .

ولما انتهت الحركات التاديبية ، او كادت ، اتفقت « متصرفية لواء الموصل »

و « قائم مقامية قضاء الزيبار » على جعل شروط استسلام الثائرين ثلاثة :

١ ــ تسليم الرؤساء للمحاكمة .

٢ ــ ارتداء اليشماق الازرق بدل اليشماق الاحمر .

٣ ــ معاقبة الذين يؤون الفارين من وجه العدالة .

حتى صدرت ارادة ملكية في ٣٠ تشرين اول سنة ١٩٣٥ بالغاء الادارة العرفية وهذا نصها :

رقم ٦٥٦ اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في النواحي والمناطق المبينة في الفقرة (ا) من الارادة الملكية المرقمة (٤٦١) والمؤرخة في ٦ جمادى الاولى ١٣٥٤ المصادف ٥ آب ١٩٣٥ .

(ا)بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في النواحي والمقاطعات المنوه عنها أعلاه .

(ب) بالغاء احكام الفقرتين (ب) و (ج) من نفس الارادة الملكية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر شعبان ١٣٥٤ واليوم الثلاثين من شهر تشرين الاول ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخليةووكيلوزير العدلية	رئيسالوزراء

هل انتهت الحركات ؟

لا يعرف الاساس الذي استندت اليه « الوزارة الهاشمية الثانية » في الغائها الادارة العرفيةفي « منطقة بارازان » فقد بقيت عصابة خليل خوشوي نحو خمسة اشهر ، بعد هذا الالغاء ، تهاجم القرى ، وتسلب المارة ، كما ان القوات التأديبية بقيت ــ طوال هذه المدة ــ تطارد الأشقياء ، وتصطدم بهم بين حين وآخر . ولما تسربت انباء التدابير المتخذة للقضاء على الحركة الى افراد العصابة المذكورة ، تركوا منطقتهم الى « جبال كاونده » في الاراضي التركية ، فأرسلت الحكومتان :

العراقية والتركية ، مفارز الاستطلاع ، الى منافذ هـــذا الجبل لتضيق عليهـــم الخناق . وفي يـوم ١٩٣٦/٣/٧ كانت هـــذه القوات قـد عينت مواضـع العصاة فداهمتهم في اليوم التالي بالقرب من قرية « سيدة » وابرزت قوة « كانـــي ماس » شجاعة فائقة في معركة اسفرت عن قتل ١٣ من الاشقيــاء ، والقبض عــلى عشرة آخرين ، بينهم امراة خليل خوشوي ، وفي يوم ١٣ من هــذا الشهر قتلت القــوات المذكورة « خليل خوشوي » و « سليم خوشوي » مع ثلاثة من ابطــال العصابـــة ، فانتهت الحركات الفعلية بمقتلهم وصدر هذا البيان :

بيـــان

« كانت نتيجة التعقيبات ،التي اجرتها القوات التأديبية في منطقــة بارازان ، ان قتل في المصـادمات التي جرت في مساء ١٣ الجاري الشقيقان : خليـــل خوشوي وسليم خوشوي ، وثلاثة آخرون من العصابة ، وقبض على ستة آخرين منهم ايضا، ولذلك فتعتبر التعقيبات في تلك المنطقة منتهية ، اذ قد تم تطهيرها من هذه العصابة ولم يبق لها أي أثر » .

١٥ آذار ١٩٣٦

حركة فـي المدينة

والمدينة ـ بالتصغير ـ ناحية بقضاء القرنة ، في لواء البصرة ، تسكنها قبائــل مختلفة ، وبينما كانت الحركات قائمة على قدم وساق في الشمال ، والمحاكم العرفية منهمكة في تصفية قضايا الثوار في اللواءين الديوانية والناصرية ، اذا برؤساء عشائر « المدينة » من الحلاف وبني منصور والرحمانية يقدمون عرائض الى الملك في ايلول ١٩٣٥ يسترحمون فيها اعفاء ابنائهم من التجنيد ، واذا بالقبائل ذاتها تثـور في وجه السلطة من جراء اعتزامها تنفيذ « قانــون الدفــاع الوطني » ولكــن السلطة عالجت الموقف بحزم .

كان اطلاق النار عــلى مخفر المدينة الشرارة الاولــى لبــدء الحركات ، فقررت الحكومة تأديب المتمردين ، وشرعت في حشد القوات اللازمة لذلك ، فتــم تحشدها يوم ١٩٣٥/٨/٣١ وسميت بقوة القرنة وقد انيطت قيادتها بالمقدم سعيد التكريتي ، وكانت تتألف من فوج مشاة ، وقوة نهرية من ثلاث سفن ، وبعض قوات الشرطة في القرنة ، ومن رف طائرات تعاون في البصرة . ومــا كادت هذه القــوة تصطدم بالثوار حتى وجدتهم يتراجعون ويفرون من امامها ، والطائــرات تلاحقهم وتقصف قراهــم وتعيد التأسيسات (١) وهكذا اخفقت حركة التمرد بسرعة البرق ، واذاعت الحكومة هذا البيان في ١٠ أيلول ١٩٣٥ :

---

(١) اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٢٧

بيـــان رسمي

« قامت دعايات مضللة حول نوايا الحكومة في تطبيــق القوانين ، ادت بالنتيجة الى وقوع مقاومة من بعض سكان ناحية المدينة . الا ان التعقيبات التي قامت بهــا الشرطة ، بمساعدة الطيارات ، ارجعت الامن والسكينة الى نصابهما في الناحيــة المذكورة ، واصبحت الحالة هناك هادئة تماما ، وقد قدم جميع الرؤساء دخالتهم الى الحكومة » (١) .

وكيل مدير الدعاية والنشر

ثــورة اليزيديــة

توطئـــة

في لواء الموصل جماعة بلغ عــدد نفوسها في احصاء عــام ١٩٦٥ م (٧١٥و٦٥) نسمة ، يدعون اليزيدية ، ويترضون الشيطان في أعمالهم ، ولهم شعائــر دينيــة وعادات لم تالفها بقية الطوائف .

وقد اختلف المؤرخون في اصل هذه النحلــة ، اختلافهم في اصــل صاحــب الطريقة التي ينتمون اليها ، فذهب فريق الى انهم ينتسبون الى يزيــد بن انيسة الخارجي ، وارجعهم فريق الى اصل آري ، ورأى ان كلمة (يزيديــة) مشتقة مــن الكلمة الفارسية او الكردية « يزدان » التي تعني « اللــه » وزعم فريــق ثالث انهـم ينتسبون الى يزيد بن معاوية الاموي وهكذا دواليك .

وقد درسنا ــ نحن ــ هذا الموضوع درسا عميقا ، وراجعنا الاسانيد التاريخية الكثيرة التي تناولت اليزيدية بالبحث ، فوصل بنا التدقيق الى ان هذه الطائفــة كانت تدعى (العدوية) عند ظهور مبدعها « الشيخ عدي بن مسافر الاموي » وكــان من آراء هذا الزاهد المتصوف ، صلاح يزيد بن معاوية ، واعتقاده بصحة خلافتــه ؛ ومن هذا الاعتقاد المجرد ، نشأ اعتقاد اليزيديين اتباعه به ؛ الا ان هذا الاعتقاد تطور بهم الى درجة الغلو في « يزيد » حتى اعتقدوا فيه الها ؛ واستغرقوا فــي الضلال والاوهام حتى اصبحوا كفارا في نظر المسلمين .

سقنا هذه المقدمة الموجزة لنذكر طرفا من عادات هذه النحلة وطقوسها الدينية فقد ادى بعض هذه الطقوس ، الى امتشاق اليزيدية الحسام في وجــه الحكومــة العراقية وقيامهم بثورة .

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٦٥٨) بتاريخ ١١ ايلول ١٩٣٥ .

يعتقد اليزيديون بوجود الهين : اله الخير واله الشر ، ويرمزون الى الثاني بالشيطان ، ويدعونه (طاووس ملك) وتختلف عبادتهم لهذا الطاووس ، عنها لأله الخير ، فعبادتهم للشيطان عبادة تضرع وخشية ، لانهم يقولون ان الله الذي هو اله الخير ، لا حد لجوده ومحبته للخلائق ، وهو لا يفعل الشر ، لانه صالح . أما الشيطان فهو منقاد بطبعه الى عمل الشر ، وعليه فالحكمة تقضي على من يريد السعادة ، ان يهمل عبادة الله ويسعى وراء ولاء عبادة الشيطان (١) .

ومن أهم عاداتهم انهم :

(١) يحرمون اكل الخس ، واللهانة ، وسائر الخضر التي تسمد بعذرة الانسان .

(٢) يمنعون أبناءهم من تعلم القراءة والكتابة .

(٣) لا يدخلون الحمامات ، ولا المراحيض ، معتقدين انها من ملاجىء الشيطان .

(٤) لا يجوز لهم استخدام الفرس ، أو الحصان ، في نقل الاثقال .

(٥)يحرم عليهم حلق الشوارب او أستئصالها بالمقص .

(٦) لا يجوز لهم لبس الازرق ، ولا الاغتسال من الجنابة ، ولا تقليم الاظافر .

(٧) لا بد لكل منهم ان يزور « الطاووس ملك » ثلاث دفعات في السنة .

(٨) لا بد لكل منهم ان يزور قبر « الشيخ عدي بن مسافر » في منتصف ايلول من كل عام .

(٩) لا بد لكل منهم ان يقبل يد اكبر رئيس يقرب منهم ، في صباح كل يوم .

(١٠) يحرم عليهم الاستماع الى صلاة المسلم .

(١١) اذا اغترب اليزيدي عن بلده سنة كاملة ، وكان متزوجا ، حرمت عليه زوجته .

(١٢) اذا عمل احدهم قميصا جديدا ، وجب على اخيه او اخته من ملته ، فتح جيب القميص .

---

(١) للمؤلف رسالة مطولة عنوانها « اليزيديون في حاضرهم وماضيهم » طبعت ست طبعات فلتراجع.

لماذا ثار اليزيدية ؟

لما أعلنت تركيا حربها على الروس في عام ١٣١١ رومية ، وجهت أحد قوادها على ولاية الموصل ليجند أهلها ، أسوة ببقية السكان في الامبراطورية ، فامتنع « اليزيديون » عن الدخول في الجندية ، بدعوى أن لهم بعض الطقوس التي تمنع انخراطهم في هذا السلك ، ورفعوا بذلك عريضة ضمنوها هذه الموانع ، فقررت الحكومة التركية بقبول معذرتهم ، واستحصلت منهم البدلات النقدية التي كانت مقررة على من لا يستطيع ان يخدم في الجيش .

ولما اعتزمت الحكومة العراقية تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » في البلاد سنة ١٩٣٥ م ، امتنع المدعو داود الداود ـ احد زعماء اليزيدية ـ عن تسجيل اتباعه ، مدعيا ان ديانتهم تمنعهم من الدخول في الجندية ، فاستعملت الحكومة الوسائل الممكنة لافهامه وصحبه ، بأن الاسلوب الذي يتمشى عليه التجنيد في العراق ، لا يتعارض مع « الديانة اليزيدية » وانها مستعدة لتكوين « فوج خاص » يضم اليزيديين المجندين كافة ، فيقوم هذا الفوج بطقوسه وآدابه ، ويرتدي من اللباس ما لا يتعارض وشعوره ، ولكنه أبى ان يتفهم هذه الحقيقة ، فانذرته بضرورة الانصياع الى القوانين المرعية ، والتزام جانب الهدوء والسكينة ، فلم تجد منه غير التمرد والتجبر .

وكان للآثار التي تركتها « ثورة التياريين » على الحكومة العراقية في آب من عام ١٩٣٣ ، والدعايات التي يبثها اعداء العراق في الخارج ، تأثير كبير على مشايخ اليزيديين ، حملهم على امتشاق الحسام في وجه الحكومة ، وهي تعطف عليهم ، وتريد معاملتهم بالحسنى . كما أن الاجانب في سوريا كانوا يحثونهم على التمرد ، ليوهموا عصبة الامم بأن من العبث منح سوريا استقلالها ، بعد فشل هذه التجربة في العراق (١) .

ورات الحكومة في الاخير ان لا بد من استعمال القوة لاخماد هذه الحركة ، قبل ان يستفحل أمرها ، فعهدت الى « مديرية الشرطة العامة » القيام بهذا الواجب ، فجردت هذه بعثة قوامها ١٥٠ شرطيا خيالا ، و ٤٠٠ شرطي من المشاة ، مع سبع سيارات مسلحة ، ولما ارتؤي تقوية هذه البعثة ، تحركت من الموصل في أول تشرين الاول ١٩٣٥ ثلاث قطعات من الجيش لتجتمع في « معسكر كيري عرب » « وهكذا تألفت قوة سنجار بامرة امير اللواء حسين فوزي وتم تحشيدها يوم ١٩٣٥/١٠/٥ في قرية كيري عرب وقرية تبه اشكفته » (٢) وكان يعزز هذه القوة العسكرية رف من

---

(١) في تقرير لآمرية منطقة الموصل الى وزارة الدفاع في ايلول ١٩٢٥ ان ضابط الاستخبارات الفرنسية في القامشلي كان يسهل تهريب السلاح الفرنسي ليزيدية سنجار ، وانه خصص قوة لهذا الغرض، وأنه ما لبث ان زار المنطقة بنفسه واجتمع بالزعيم اليزيدي خضر الداود وحرضه على النزوح وصحبه الى سورية . وكانت السلطات الفرنسية قد عملت العمل نفسه مع التياريين الذين تمردوا عام ١٩٣٣ .

(٢) اليوبيل الفضي للجيش العراقي ص ١٤٠ .

الطائرات العراقية ، وكان هدفها « سنجار » فاخذت القوتان مواقعهما الحصينة وطوقت مواقع المتمردين الذين تحصنوا في كهوف وجبال سنجار المعروفة بمناعتها ، وشموخها ، ووعورة مسالكها .

المعركة

وما ان بزغت شمس اليوم السابع من شهر تشرين الاول ١٩٣٥ الا واحاط الجيش أماكن العصاة ، احاطة السوار بالمعصم ، واخذ يصليهم نارا حامية ، من الرصاص والقنابل ؛ فقد ابتدات المعركة منذ الساعة السادسة زوالية من صباح اليوم المذكور، ولم تنته الا في الساعة السادسة من مسائه ، وكان الطرفان يتقاتلان ببسالة ، فلما رجحت قوة الجيش ، حاول اليزيديون ان يلوذوا بالفرار ، ولكن المدفعية اصلتهم نارا حامية ، فقتل من قتل ، وفر من نجا ، واستسلم للجيش ٢٢٤ نفرا بلا قيد ولا شرط .

أما « داود الداود » زعيم الحركة ، فانه بعد ما شاهد قوة الجيش بأم عينه ، ورای ما حل بأتباعه من الهلاك والدمار ، لم يبق أمامه اي امل في المقاومة ، ولا سيما بعد ان أصيب بجرح بليغ في صدغه ، فهرب الى الافرنسيين في « القامشلي » فأدخل في المستشفى للتداوي ، وبقي هناك مدة ، ولما طلبت الحكومة العراقية الى سلطات الانتداب الفرنسي في سوريا ان تسلم هذا الثائر ، عملا باتفاقية تسليم المجرمين المنعقدة بين الطرفين ، رفضت سلطة الانتداب اجابة هذا الطلب . وقد تكبدت قوات الجيش والشرطة نحو مئة اصابة بين قتيل وجريح في هذه الحركات وتكبد اليزيديون مثل هذا العدد (١) ، واصدرت الحكومة هذا البلاغ :

بلاغ رسمي

« طوحت بعض الايدي المفسدة بفريق من اليزيديين في منطقة سنجار ، برئاسة داود الداود ، ورشو قولو ، للتمرد ضد الحكومة ، ولم تفد معهم النصائح المتكررة التي بذلتها السلطات المحلية ، وأمير الطائفة نفسه ، فبقي ذلك الفريق مغترين

---

(١) قال لنا السيد عمر نظمي متصرف لواء الموصل في هذه الحقبة انه : لما ظهرت بوادر التمرد لدى الطائفة اليزيدية في عام ١٩٢٥ عمل على اصلاحها وسافر الى تركية مجازا ، فلما استفحل التمرد استدعته الحكومة من اجازته فعاد الى مقر وظيفته ووجد الاستعدادات قائمة على قدم وساق لتأديب المتمردين ، ولما شعر بوجود قبائل شمر المجاورة للحدود السورية مخيمة حول سنجار استعدادا للنهب اذا ما شرع الجيش في التأديب عمل على ابعاد هذه القبائل الى جوار الشرقاط، بعد اقناع قائد الفرقة حسين فوزي بضرورة ابعادهم .

بمناعة المنطقة . وقد استنكرت الطائفة اليزيدية عملهم هذا ، واعلن رئيسهم انهم اصبحوا خارجين عن ديانتهم ، وعلى اثر ذلك باشرت القوات التأديبية المؤلفة من وحدات الجيش ، والشرطة ، وبعض الطيارات ، اعمالها ، وبعد الاصطدام احتلت قراهم ، فاعتصم قسم من العصاة بالكهوف ، ولجأ القسم الآخر الى المضايق الحصينة ، كما انه ذهب آخرون الى المنطقة الموالية ، فاضطرت الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية لتسريع عملية التعقيب والتطهير ، فاستسلم بنتيجة ذلك الملتجاون الى الكهوف والمضايق بعد مناوشات ، وبلغ مجموع الذين عرضوا دخالتهم مع اسلحتهم ما يقارب الـ (٣٠٠) وقد سلم امس آخر الفارين ، برئاسة رشو قولو، البالغ عددهم (٢٢٤) نفرا انفسهم مع اسلحتهم ، وفر داود الداود مع ولديه وزوجته واربعة من اتباعه الى المنطقة السورية وهو جريح مع احد ولديه ، وقد تم بذلك تطهير المنطقة وانتهت الحركة التاديبية .

بغداد ١٧/١٠/١٩٣٥ مدير الدعاية والنشر

اعلان الادارة العرفية

وفيما يلي نص الارادتين الملكيتين الصادرتين باعلان الاحكام العرفية في سنجار :

(١) رقم ٦١٥ اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، وقرره مجلس الوزراء:

باعلان الاحكام العرفية في منطقة قضاء سنجار ، وفي المناطق المجاورة لهنا ، التي يعلن آمر منطقة الشمال عن انها تابعة للحركات العسكرية ، الى أن يعاد الامن الى نصابه في القضاء المذكور .

وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة ، حسبما يتراءى لآمر المنطقة المشار اليه .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

(٢) رقم ٦١٦ ـ اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع :

بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الاحكام العرفية ؛ بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة ١٥ رجب ١٣٥٤ الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون آمر منطقة الشمال المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ؛ ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

سير الاحكام

تألف « المجلس العسكري العرفي » في « سنجار » برئاسة المقدم عبد الوهاب عبد العزيز ، وعضوية الرئيسين العسكريين : يحيى زهدي وفائق السيد سلمان ، والحاكمين العدليين : محمد بهاء الدين اليازجي وعبد الحميد مدحت ، فعثر على وثائق أثبتت تحريض بعض المثقفين ، المتصلين باعداء العراق ، على قيام اليزيديين بهذه الثورة ، فلم يتوان عن طلبهم لاجراء محاكمتهم .

وكان من بين الذين صدرت أحكام الاعدام بحقهم ، شخصان معروفان في الموصل ، قيل عنهما انهما كانا من عمال الفرنسيين في الموصل وهما : المحامي عبد الله فائق ، وعبد الكريم قره كله ، مع سبعة من مختاري القرى المحيطة بالموصل . وقد تدخل السفير البريطاني في هذه الاحكام ، وقال انه يخشى أن يكون للعاطفة

الدينية دخل فيها ، وطلب تدقيق قضايا المحكومين من قبل هيئة عدلية تؤلف في بغداد لهذا الغرض ، فجيء بالاوراق التحقيقية ، وتولى السيد رشيد عالي الكيلاني ، بصفة كونه وكيل وزير العدلية ، تدقيقها بنفسه ، فلم يجد ما يستلزم ابدال عقوبة الاعدام بغيرها ، ولا سيما بوجود اعترافات المحكومين (١) فنفذ الحكم حالا .

اما عدد المحكومين بالحبس ، والنفي ، والابعاد ، فقد بلغ ٢٧٨ شخصا (٢) . وبمناسبة حلول عيد التتويج في ٨ ايلول ١٩٣٦ ، صدرت الارادة الملكية باطلاق سراح ٨٧ سجينا من الكهول ، ولما تولت « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، استصدرت عفوا ملكيا عمن بقي منهم في السجن ، اسوة ببقية المحكومين في المجالس العسكرية من الوية اربيل والديوانية والمنتفق وديالى ، الذين شملهم مثل هذا العفو .

وبالنظر لانتهاء « الاعمال التاديبية » في سنجار بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ ، صدرت الارادة الملكية التالية بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المذكورة :

رقم ٦٩١ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء .

وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في المنطقة المبينة في الفقرة الاولى من

---

(١) رأت السلطات المختصة ان لا بد من وضع تشريع جديد ، يحول دون تنفيذ أحكام الاعدام التي تصدرها المحاكم العرفية العسكرية ، الا بعد اقترانها بالارادة الملكية ، شأنها في ذلك شأن أحكام الاعدام الصادرة من قبل المحاكم المدنية ، فوضعت تشريعا خاصا بذلك في ٦ نيسان ١٩٣٦ وكانت هذه الاحكام تنفذ من قبل بعد اقترانها بمصادقة قائد القوات المرابطة ، وكانت السفرة البريطانية وراء هذا التعديل على كل حال .

اما المسوغات التي ركنت الحكومة اليها في هذا التعديل فهي ان الفقرة الحادية عشرة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي العراقي تنص على ان « لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك » فلا يمكن للقانون الخاص ان يستبدل هذا النص .

(٢) بلغ عدد المحكومين بالاعدام احد عشر شخصا ، نفذ الحكم في تسعة منهم ، وابدل بعقوبة السجن المؤبد في شخصين ، وبلغ عدد الذين حكموا بالسجن لمدد مختلفة ٢٢٦ نسمة ، والذين حكم عليهم بالابعاد ٤٩ نسمة ، والذين حكم عليهم بالسجن الاصلاحي ثلاثة فيكون المجموع العام لعدد المحكومين ٢٨٩ نسمة . وقد قبض على سبعة اشخاص بعد انتهاء الاحكام العرفية فأرسلوا الى محاكم الجزاء لاجراء محاكمتهم فيها .

الارادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥

(١) أ ـ بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المنوه عنها اعلاه .

ب ـ بالغاء الفقرة الثانية من نفس الارادة الملكية .

(٢) بالغاء أحكام الارادة الملكية المرقمة ٦١٦ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

تاثير الحركة في الخارج

استغل اعداء العراق ـ وما أكثر هؤلاء في الخارج ـ حركة اليزيدية في سنجار ، وقساوة السلطة في قمعها ، فطير السيد صبيح نجيب ممثل العراق في عصبة الامم الى وزارة الخارجية العراقية البرقية الآتية :

جنيف ١٩٣٥/١٢/١٩ خارجية : بغداد

في اروقة العصبة همس بين الاعضاء وغيرهم فيما يخص القضية اليزيدية الخيرة ، تحت صبغة الاقليات نقطة . يقال ان شخصين آشوريين مهمين شنقا بحجة تحريض اليزيدية نقطة كلمني اوليفان في عين الموضوع ، اضاف ان الآثوريين بقلق من جراء الحوادث نقطة أجبته لا صحة لهذا البتة نقطة ان المسيحيين المشنوقين غير عراقيين نقطة نشرت جريدتين محليتين اخبار ملفقة مهيجة بالموضوع نقطة قائم بالتكذيب اللازم نقطة اتوقع وقوع استيضاح نقطة انتظر التعليمات الضرورية عن الحادثة مع تعليماتكم .

ـ عراقية ـ

وقد بعثت وزارة الخارجية بهذه البرقية الى رئاسة مجلس الوزراء والى رئاسة الديوان الملكي برقم س ٣٤٧١ وتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣ .

وكان السفير البريطاني في بغداد قد طلب الى وزارة الخارجية في العراق في

الثاني من كانون الاول ١٩٣٥ ، تصحيح الانطباعات الخاطئة التي قد تولدها في جنيف التقارير المتعلقة بالعصيان اليزيدي ، فاكدت له الوزارة ان اعدام المحامي عبد الفائق وعبد الكريم فره كله قد تم بعد اعترافهما اعترافا صريحا بما ادينا به كما انهما ذكرا اسماء لفيف من المسيحيين المشتركين في التحريض ، لكن الحكومة اكتفت باعدامهما ، دون غيرهما ، ومع هذا كله فان الوزارة استصدرت ارادة ملكية في السابع من ايلول ١٩٣٦ باعفاء (٢٩) يزيديا مما تبقى من مدد محكومياتهم ، كما اعفت (١٢٥) يزيديا آخرين في السادس من تشرين الاول ١٩٣٦ ولما تالفت وزارة حكمة سليمان في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ استصدرت ارادة ملكية باعفاء (١٩٧) يزيديا وهم كل من تبقى من المحكومين .

في المجلس النيابي

حل اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٥ ، فاتخذت التدابير اللازمة ، والمراسيم المعتادة لافتتاح مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي الاول ، من دورته الانتخابية السادسة (١) وقد حضر حفلة الافتتاح الوزراء ، والاشراف ، وقناصل الدول وسفراؤها ، وسائر الجاليات الاجنبية . وبعد ان تلى الملك خطاب العرش ، واستمع اليه الاعيان والنواب وقوفا ، انتخب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان ، وانتخب محمد زكي لرئاسة مجلس النواب ، وهذا هو خطاب العرش الذي افتتح به الملك غازي هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله مجلسكم ، ونرحب بكم ، ونتمنى لكم في اجتماعكم كل خير وتوفيق .

ايها السادة :

استمرت حكومتنا على السير وفق الخطة المرسومة خلال الفترة القصيرة التي اعقبت تأجيل المجلس . وكان من دواعي سرورنا ان راينا صلاتنا مع الدول الاجنبية تسير على اسس المودة والصداقة ، وان الجهود التي بذلتها حكومتنا قد تتوجت بالتفاهم على عقد معاهدة عدم التعدي ، ومعاهدة التحكيم ، مع جارتينا الصديقتين: تركيا وايران ، ونرجو ان تكون هاتان المعاهدتان فاتحة عهد جديد من الصفاء والتآخي بين الدول الموقعة . اما قضية الخلاف العراقي ـ الايراني المعروضة على عصبة الامم ، فقد استمر البحث فيها مباشرة بين الوفدين : العراقي والايراني في

---

(١) صادف يوم اول تشرين الثاني لسنة ١٩٣٥ عطلة رسمية بمناسبة حلول يوم الجمعة .

طهران ، وجنيف ، وقطعت مرحلة كبيرة نحو الاتفاق ، وستستمر المذاكرات في بغداد وفي طهران ، لانجاز الاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها تعزيز روابط الاخوة والصداقة المستديمة بين المملكتين . لقد انتهت المذاكرات الجارية بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى الى اتفاق تمهيدي حول حسم قضية السكك الحديدية على اسس مرضية ، وقد زاد هذا الحسم في رسوخ الصداقة والمودة القائمة بين المملكتين .

ستعرض عليكم حكومتنا معاهدتي عدم التعدي والتحكيم ، وكذلك الاتفاقية الجديدة بشأن السكك الحديدية ، عند انجازها في القريب . لقد تتبعنا تطور الخلاف الايطالي ــ الحبشي بكل اهتمام ،وتأسفنا لفشل المحاولات السلمية التي قامت بها العصبة الاممية للحيلولة دون وقوع الحرب بين البلدين . ولما كانت مملكتنا عضوا في عصبة الامم ، وكان استقرار السلم في العالم ، ومحافظة الامم من الاعتداء عليها يتوقفان على تأييد المبادىء المنطوي عليها عهد العصبة ، فقد اخذت حكومتنا على عاتقها القيام بما يترتب عليها من الواجبات العامة ، ومنها تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٦ من عهد العصبة .

ايها السادة :

ان المساعي التي بذلت في مطاردة العصاة في منطقة زيبار ، ادت الى تطهير تلك المنطقة ، وقد رفعت الاحكام العرفية المعلنة فيها . كما ان الفتنة التي ظهرت في منطقة سنجار اخمدت بصورة سريعة ، بعد ان اعلنت الاحكام العرفية فيها ، والعمل جار لانهاء تلك الاحكام في هذه المنطقة . وقد برهنت قواتنا خلال هذه التعقيبات ، وفي اثناء قمع حركة التمرد التي حصلت في ناحية المدينة ، على استعدادها التام لقمع اي حركة يراد بها اخلال الامن والسكينة في المملكة . وقد سرنا ما رايناه من الاخلاص والتفاني من ابناء شعبنا المحبوب في سبيل توطيد الامن .

ايها السادة :

ان الحكومة منصرفة لفتح المصرف الزراعي الصناعي في حينه ، ولاتخاذ التدابير لتوسيع نطاق الاستفادة من منتوجات البلاد الزراعية والصناعية . كما انها جادة في توسيع نطاق الجيش حسب المنهج المقرر . وقد باشرت في تنظيم شؤون القرى والقصبات والصحة والمعارف على اسس متينة ، والتحري مستمر عن المياه لاغاثة الاهلين . وقد منحت المساعدات للزراع المحتاجين ، ونفذ مشروع تغطيس الاغنام الذي لاقى اقبالا عظيما من اصحاب المواشي ، والمكافحة ضد حشرة المن مستمرة ، وقد عرضت عليكم حكومتي لوائح قانونية تتعلق بالعمال ، وحصر المهن بالعراقيين ، وانضباط موظفي الدولة ، واصول تسجيل الاموال غير المنقولة ، والعقوبات العسكرية ، وميزانية الاوقاف العامة لسنة ١٩٣٦ وغيرها من اللوائح . وستعرض عليكم في القريب العاجل لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦ ولوائح

قانونية اخرى بشان منازعات العشائر ، والاعمال العمرانية ، والآثار القديمة ، والتفتيش الاداري ، والعقوبات ، وهي قائمة الآن بدرس لوائح تعديل قانون الانتخابات ، والخدمة المدنية ، والجنسية ، والاستملاك ، والتجار ، واصول المحاسبات ، وضريبة الارض ، والغابات ، والمعادن ، واصول المحاكمات الجزائية ، والاحوال الشخصية ، وقانون المعارف ، وغير ذلك من الامور التي يتوقف على تطبيقها نجاح المملكة وتقدمها .

ايها السادة :

اننا واثقون بأنكم ستعالجون هذه الامور وامثالها بنشاط واخلاص ، كما اننا ندعو المولى ان يكلل اعمالكم بالنجاح والتوفيق (١) .

قانون ذيل قانون التقاعد

أبرم المجلس النيابي في يوم ٢٩ آب ١٩٣٥ ، قانون تعديل قانون التقاعد المدني رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٥ ، وصدرت الارادة الملكية بتنفيذه في ١١ ايلول ١٩٣٥ ، وقد جاء في مادته الاولى :

« لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص ، او رئيس الوزراء ، ان يحيل الى التقاعد ، الموظف الذي يتحقق انه غير قادر على اداء واجباته من حيث كفاءته الشخصية ، او قابليته البدنية ، او غير صالح للخدمة من الوجهة الاخلاقية ، اذا اكمل ذلك الموظف عشرين سنة خدمة تقاعدية ، او بلغ خمسين سنة من العمر ، وله ان يفصل ذلك الموظف وان لم يكمل مدة الخدمة ، او يبلغ السن المذكورة » .

وجاء في مادته الثانية « ينتهي حكم هذا القانون بعد مضي ستة اشهر من نفاذه » .

وكان هذا القانون شبيها بقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، الذي استنته « الوزارة السعيدية الأولى » في عام ١٩٣١ م ، واقصت بموجبه عددا كبيرا من الموظفين ، بينهم لفيف من خصومها السياسيين . الا ان الفرق بين القانونين هو ان الاول حتم وجوب فحص ملفات الموظفين الشخصية ، للتثبت من توافر اركان الفصل ، بينما خول الثاني هذا الحق للوزير المختص ، او لرئيس الوزراء ، عند عدم موافقة الوزير المختص .

والواقع ان مشكلة الموظفين في العراق من المشكلات الخطيرة التي لم تحل بعد، على الرغم من التدابير المختلفة التي اتخذت لحلها ، فقد استخدمت حكومة الاحتلال

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ م ص ١ – ٢

الانكليزية عددا كبيرا من العراقيين في الوظائف التي تم انشاؤها ، دون ان تكون لهؤلاء الموظفين المؤهلات اللازمة للتوظيف ، سواء اكان ذلك من الناحية الاخلاقية ، ام من الناحية العلمية ، لان الطبقة المثقفة كانت تستنكف الخدمة في تلك الحكومة . وقد ازداد عدد هؤلاء الموظفين على عهد الانتداب ، ازديادا اضطر الوزارات المتعاقبة الى التفكير في وجوب تطهير دواوين الحكومة من هذه الادران ، بعد ان اثبتت التجارب عدم لياقتهم للخدمة ، او لم تبرهن الايام على نزاهتهم او عزة نفوسهم .

ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا ، توسع نفوذ بعض هؤلاء الموظفين على مر الايام ، وحشدهم في دوائر الدولة اقاربهم ، والمنسوبين اليهم ، وفي ذلك تقول اللجنة المالية في المجلس النيابي :

« ان سياسة التوظيف لم تتمش مع الكفاءة جنبا لجنب ، بل كانت سياسة اشخاص ، مما اوجب الانخذال في الكفاءة ، والانتقاد الكثير من الموظفين وغيرهم ، وترى المتكلمين في هذا الباب يسردون الامثلة مع التصريح بالاسماء ، والاسباب التي ادت الى تلك التعيينات والترفيعات التي أجريت قبل أوانها ، وحتى في بعض الحالات لتواريخ سابقة . وقد اوجدت بعض الوظائف لا لأن المصلحة اقتضتها ، بل لايجاد وظيفة لمن رغب في تعيينه اليها .. فهذه السياسة في التوظيف ، والتلاعب في الوظائف ، قد ادت الى تدهور الكفاءة في دوائر الدولة، وتقهقرها تقهقرا مريعا » (١).

وبديهي ان يفصل من الخدمة بموجب القانون الجديد لفيف من الموظفين ، بينهم بعض خصوم الوزارة القائمة ، وبعض الذين كانوا سبب الثورات التي مر ذكرها ، وان يحل محلهم المقربون والمرموقون ، وان يكون المفصولون جبهة قوية ضد الوزارة يكون لحركاتها صدى في النوادي والمجتمعات . فقد وجدنا بعض المفصولين من المتصرفين ، والقائمقامين ، ومديري النواحي ، والحكام ، وغيرهم ، ينتهزون فرصة الانقلاب العسكري ، الذي دبره الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦، فيهوسون ضد الوزارة الهاشمية ويسندون اليها انواع المخالفات (٢) .

لهذا كله ما كادت « الوزارة السليمانية » تضطلع باعباء المسؤولية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ حتى اعارت هذه القضية التفاتها ، فأمرت بتأليف لجان في الوزارات كافة ، تأخذ على عاتقها درس قضايا المفصولين من جديد ، وتعيد الى الخدمة من اخرج منها بموجب هذا القانون .

---

(١) تقرير اللجنة المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧ م المالية ص ٣!

(٢) تضمنت القوائم التي اعدتها الوزارات المختلفة لفصل المرتشين وسيء السلوك ونحوهم اكثر من ثمانمئة موظف من اصل ٨٢٤٧ موظفا هو كل ملاك الدولة يومئذ ، ولا يدخل في ذلك المستخدمون في القوات المسلحة .

اتفاقية السكك الحديدية

من بين الامور التي ورد ذكرها في « خطاب العرش » ولم نفها حقهــا مــن البحث ، قضية انتقال ملكية السكك الحديدية في العراق الى الحكومة العراقية ، بعد ان كانت ملكا للانكليز تديرها لجنة خاصة مختلطة مدة تسع عشرة سنة .

وخلاصة هذه القضية هي : ان الانكليز لما احتلوا مدينــة البصرة فــي ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤ م ، وبداوا يزحفون على بغداد ، انشأوا ـ لاغراض عسكرية ـ خطين حديدين من « البصرة » الى « بغداد » يمر احدهما بطريق دجلة ، والآخر بطريق الفرات ، وقد رفعوا الخط المار بدجلة بعد احتلالهم بغــداد في ١١ مارت ١٩١٧ ، وبقي الخط المار بالفرات على وضعه حتى الآن .

ويعتقد الراي العام في انكلترا ، ان الحكومة البريطانيــة انفقت عشرة ملايــين باون على انشاء السكك الحديد في العراق ، ولهذا يريدون بدلا مناسبا لها عنــد تمليكها للحكومة العراقية .

وكان المعتمد السامي في العراق وجه خطابا الى مجلس الوزراء العراقي فــي ٢ حزيران ١٩٢٣ ضمنه راي حكومته في قبول التقديرات التــي وضعها الخبــير البريطاني « المستر ولر » وهي ٤٧٨٫٥ لكا من الربيات ، فارتأى المجلس في جلسته المنعقدة في ٣١ تموز ١٩٢٣ (ان الحكومة العراقية لا تتمكن في الوقت الحاضر مــن اداء قيمة السكك الحديدية من الواردات العمومية ... الخ) اه .

ثم ظهر ان هناك سوء فهم حول هذا التسعير ادى الى جعله ٤٠٨ الكاك مــن الروبيات بعد ان كان نيفا و ٤٧٨ لكا . ثم اخفض هذا المبلغ الى ٢٥٠ لكــا كحــد نهائي ، ولما لم يكن لدى الحكومة العراقية المال اللازم لتسديد هــذا الثمن ، طلبت الى الحكومة البريطانية ايجاد قرض لها في اسواق لندن ، فرفض المعتمد السامي في العراق ضمان حكومته للقرض المقترح ، فتوقفت المفاوضات .

ولما تسلمت « الوزارة السعيدية الاولى » مقاليد الحكــم في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، اتفقت مع الحكومة البريطانية على ان تنتقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومــة العراقية ، وتسجل باسمها ببدل قدره ٢٧٥ لكا مــن الروبيات « بضمنه الفوائــد المتراكمة » على ان يدفع مبلغ ٢٥ لكا من الروبيات نقدا « كثمن للمواد غير المستعملة» و ٢٥٠ لكا كسندات ممتازة من السكك المذكورة (١) ولكــن الوزارات التــي تعاقبت على كراسي المسؤولية كانت ترى ان ليس من الانصاف ان تؤدي الحكومة اي مبلــغ

---

(١) تراجع هذه الشروط وما يتبعها من ايضاحات في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

لقاء هذه السكك الحديدية ، ما دامت الحكومة العراقية ملزمة ، بموجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، بحماية خطوط المواصلات الانبراطورية ، وما دام حفظ المواصلات في العراق ، بصورة دائمية ، وفي جميع الظروف ، انما يفيد المصالح البريطانية .

وفي شهر حزيران من سنة ١٩٣٣ سافر وفد عراقي الى لندن برآسة ياسين الهاشمي ، وعضوية السيدين : نوري السعيد ورستم حيدر ، لحل هذه القضية فلم تسفر المفاوضات عن نتيجة ما ، على الرغم من تقدمها تقدما محسوسا . فلما عاد الهاشمي الى الحكم في ١٧ مارت ١٩٣٥ جعل من اهداف وزارته انهاء هذه المشكلة على وجه يجمع بين وجهتي نظر الحكومتين : العراقية والبريطانية معا . وقد تم الاتفاق على ذلك فعلا في أواخر السنة المذكورة ، وهذا هو البلاغ الرسمي الصادر في ٢ تشرين الاول ١٩٣٥ المتضمن اسس الاتفاق الجديد :

بيـــان رسمي

« تم الاتفاق مبدئيا بين الحكومة العراقية ، والحكومة البريطانية ، على انتقال السكك الحديدية نهائيا ، بجميع ما يلحقها من لوازم ، وآلات وادوات متحركة ، وثابتة ، واراض ، ومبالغ احتياطية تناهز (٣١٥) الف دينار ، ومدخرات غير مستعملة ، الى الحكومة العراقية ، تتصرف بها تصرفا مطلقا بالشروط الآتية :

تدفع الحكومة العراقية للحكومة البريطانية (٤٠٠) الف دينار .

يحتفظ في المراكز الرئيسية ، التي تحتاج الى معلومات وخبرة فنية ، بعدد محدود من الموظفين البريطانيين لمدة معينة .

تتحمل الحكومة العراقية جميع المسؤوليات المترتبة على انتقال الملكية اليها . وتكون السكك بادارة هيأة موظفين مختلطة اكثريتها عراقية . وتعتبر كدائرة من دوائر الحكومة العراقية مرتبطة بالوزارة المسؤولة عن تمشية اعمالها .

ستعرض الاتفاقية الجديدة ، التي تحل محل الاتفاقية الفرعية الملحقة بمعاهدة التحالف ، عند انجازها على مجلس الامة للموافقة عليها .

٢ تشرين الاول ١٩٣٥ — مدير الدعاية والنشر

وقد ابرم البرلمان الاتفاقية الوارد ذكرها في هذا البيان في ٩ نيسان ١٩٣٦ وهذا نصها :

نص الاتفاقية

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وارلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وانبراطور الهند .

نظرا الى رغبتهما في حسم جميع المسائل المعلقة بينهما بشأن نظام السكك الحديدية في العراق ، قد قررا عقد اتفاقية لهذا الفرض ، وقد عينا مفوضيهما .

صاحب الجلالة ملك العراق

نوري باشا السعيد وزير الخارجية للمملكة العراقية : حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وانبراطور الهند عن بريطانية العظمى وشمالي ارلنده .

السر ارشيبالد جون كار كلارك كار حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج الرفيع الشان من طبقة فارس وقائد سفير فوق العادة ومفوض في بغداد .

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى : جميع الحقوق التي لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ــ بريطانية العظمى وشمالي ارلنده ــ في ملكية نظام السكك الحديدية في العراق « بما في ذلك جميع الاراضي التي تحت تصرف او مراقبة ادارة السكك الحديدية ، واموال صندوقي الاحتياطي والتجديدات » تنقل الى الحكومة العراقية ، ويجب ان يتم الانتقال حالما (١) تتسلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الحكومة العراقية المبلغ ٤٠٠ الف باون استرليني ، الواجب دفعه خلال عشرين يوما من تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع العمل ، و (٢) يتم على الاصول تشكيل مجلس الادارة المنصوص عليه في المادة الثانية .

المادة الثانية : (١) يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ، بان تناط ادارة السكك الحديدية بمجلس ادارة تؤلفه الحكومة العراقية وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك بمقتضى المادة الاولى . ويتالف المجلس من خمسة اشخاص وهم: احد وزراء الدولة « وهو الذي يكون رئيس المجلس » والمدير العام وثلاثة اشخاص آخرين تعينهم حكومة العراق على ان يكون احدهم من رعايا بريطانية .
(٢) يشكل المجلس فورا بعد تنفيذ هذه الاتفاقية ، ويأخذ الادارة على عاتقه اعتبارا من تاريخ نقل السكك الحديدية .

المادة الثالثة : يشكل مجلس الادارة المشار اليه في المادة الثانية ، ويزود بتشريع بصلاحيات كافية تساعده على مراقبة السكك الحديدية وادارتها بصورة فعالة ، ويستمر لمدة العشرين سنة على التمتع بتلك الصلاحيات ، وكذلك يستمر لعين المدة على جعل ميزانية السكك الحديدية ميزانية ملحقة بالميزانية العامة .

المادة الرابعة : تشغل المناصب التالية في السكك الحديدية من قبل رعايا

بريطانيين ، بشروط خدمة ملائمة ، وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك « الحديدية » بمقتضى المادة الاولى .

(١) المدير العام (٢) مفتش النقليات العام (٣) رئيس المهندسين (٤)معاون رئيس المهندسين (٥) رئيس المهندسين الميكانيكيين (٦) معاون رئيس المهندسين الميكانيكيين .

وتقوم حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة باسداء مساعدأتها في اختيار الاشخاص الملائمين لهذه المناصب اذا ما طلبت منها ذلك حكومة العراق .

المادة الخامسة : اعتبارا من تاريخ انتقال السكك الحديدية ، فان احكام الفقرة ٤ من المذكرتين ، الموقع عليهما في اليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٠ نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والحكومة العراقية ، والمتضمنتين اتفاقا منفردا حول المسائل المالية الذي تم عقده فيما يتعلق بمعاهدة التحالف المنعقدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، والممضاة في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ ، يبطل مفعولهما ، وتتحمل حكومة العراق المسؤولية عن كل التبعات المالية العائدة للسكك الحديدية التي نشأت في الماضي أو قد تنشأ في المستقبل . على انه اذا لم تظهر أية تبعة من التبعات التي كان موضوعها في حيز الوجود قبل تاريخ الانتقال الا بعد ذلك التاريخ فان على حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، بعد ان تقتنع من ثبوت التبعة بصورة مشروعة نهائية ، ان تعيد للحكومة العراقية مبلغا معادلا لخمس النفقات الفعلية ، التي قد تكون الحكومة العراقية قد اضطرت الى دفعها تسديدا لتبعة ما من تلك التبعات ولا يمكنها استردادها .

المادة السادسة : تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن ، وتنفذ من تاريخ تبادل وثائق الابرام . وتأييدا لما تقدم وقع المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها بختميهما .

كتب ببغداد في نسختين بالعربية والانكليزية « ويكون النص الانكليزي عند حصول اختلاف هو النص المعول عليه » في اليوم الثامن من شهر محرم سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣٦ ميلادية .

نوري السعيد   آرشيبالد كلارك كار

السفارة البريطانية   بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦

بغداد

يا صاحب الفخامة

عطفا على الاتفاقية التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، المتعلقة بنقل السكك

الحديدية ، اتشرف بان ارجو ان تتفضلوا بتأييد حصول التفاهم الآتـي فيما يتعلق بموظفي السكك الحديدية :

(أ) ان يتمتع مفتش النقليات العام بالصلاحيات الاجرائية العائدة الى منصب مدير النقليات لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ انتقال السكك الحديدية .

(ب) ان يستخدم من بين الرعايا البريطانيين رئيس مدققي الحسابات لمـدة عشر سنوات من تاريخ الانتقال .

(جـ) ان يستخدم اثنان من الرعايا البريطانيين بصفة مهندسي مناطق لمـدة خمس سنوات من تاريخ الانتقال .

(د) اذا ارادت الحكومة العراقية ان تستخدم موظفين غـير عراقيين فـي السكك الحديدية العراقية عدا من نص عليهم في المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة ، والفقرتين السابقتين من هذا الكتاب فستعين اعتياديا الرعايا البريطانيين . غير انه من المفهوم ان الحكومة العراقية حرة في استخدام غـير البريطانيين في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون .

ارشيبالد كلارك كار

فخامة نوري باشا السعيد : وزير الخارجية ببغداد

الحكومة العراقية — بغداد في ٣١ آذار ١٩٣٦

وزارة الخارجية

يا صاحب الفخامة !

عطفا على الاتفاقية التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، المتعلقـة بنقـل السكك الحديدية العراقية ، وبالاشارة الى مذكرة فخامتكم المؤرخة فـي ٣١ آذار ١٩٣٦ اتشرف بأن أؤيد ان قد تم التفاهم الآتي فيما يتعلق بموظفي السكك الحديدية :

(أ) يمارس مفتش النقليات العام الواجبات الاجرائية العائدة الـى منصب مدير النقليات لمدة خمس سنوات اعتبارا مـن تاريخ انتقـال السكك الحديدية .

(ب) ان يستخدم احد الرعايا البريطانيين رئيسا لمدققي الحسابات لمدة (١٠) سنوات من تاريخ الانتقال .

(جـ) ان يستخدم اثنان من الرعايا البريطانيين بصفة مهندسي مناطق لمـدة خمس سنوات من تاريخ الانتقال .

(د) اذا ارادت الحكومة العراقية ان تستخدم موظفين غير عراقيين في السكك الحديدية العراقية عدا من نص عليهم في المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة والفقرتين السابقتين من هذا الكتاب فستعين اعتياديا الرعايا البريطانيين . غير انه من المفهوم ان الحكومة العراقية حرة في استخدام غير البريطانيين ، في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون .

نوري السعيد

فخامة السر ارشيبالد جون كار كلارك كار كي . سي . أم . جي .

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية : بغداد

كارثة قزلرباط

« قزلرباط » قرية كبيرة تقع في سفح « جبل حمرين » بين « بغداد » و « خانقين » تبعد عن الاولى (١٦٤) كيلومترا ، وعن الثانية (٣٣) كيلومترا ، وتحيط بها غابة من البساتين . وقد هطلت في كانون الاول من سنة ١٩٣٥ م امطار غزيرة جرفت سيولها بيوت هذه القرية ، فخربت منها سبعين دارا ، وعشرة دكاكين و ٢٨ مقهى ومسجدا وحماما ومعملا للدبس ، وتركت نحو خمسمائة نسمة بدون مأوى ، فتولت الحكومة اطعامهم واسكانهم ، وخصصت ثلاثة آلاف دينار لمساعدة المنكوبين والمتضررين ، واعادة البيوت المهدمة الى ما كانت عليه .

ثورة بني ركاب

بنو ركاب او بنو ارجاب قبيلة من اضخم قبائل المنتفك ، تشغل معظم الجانب الايمن من الغراف ، حيث تمتد اراضيهم من جوار قصبة « الحي » الى قرب « الشطرة » وتنقسم الى ستة اقسام وهي : آل عائد ، وآل صالح ، وآل جابر ، وآل حاتم ، والبو عطا الله ، وآل البو غوينم ، وهي من آل أجود .

وآل مناع جماعة من عكيل ، خطبت ود « آل سعدون » فعطفوا عليها ، وولوا رجالها على آل أجود ، فكان المناعي اذا انفصل من وظيفته وزالت عنه صفة التمثيل عن آل سعدون ، اصبح كسائر الافراد .

فلما طوي بساط آل سعدون ، وانتشر النفوذ العثماني في ديار المنتفك ، وشرع مدحت باشا ، والي بغداد ، في سنة ١٢٨٦ هج يقطع الاراضي ، ويطوبها باسماء الاشخاص ، اشترى الحاج عرار آل مناع أراضي المسبح ، وابو مهيفه ، التي كان زراعها من آل حاتم ، فكان كأحد الملاكين ، وصار ابناؤه من بعده يتصرفون بأرض ابيهم مدة نفوذ الحكومة في اللواء اي كان شانهم شأن بقية الملاكين . فلما ضعف هذا النفوذ ، اصبح وضع آل مناع ، وآل حاتم ، مشوبا بالقلق والشغب ،

حتى ان الحكومة التركية اضطرت الى تجريد حملة يقودها البكباشي حسين شلال لتنكل بهم ، وقد ساعدت هذه الحملة في مهمتها عشائر البو عطا الله (احد اقسام بني ركاب الستة) فكان نجاحها باهرا .

وفي عام ١٩٢٧ (اي في عهد الوزارة العسكرية الثانية ومتصرفية السيد جلال بابان) قام آل حاتم بحركة قصدوا بها طرد آل مناع من الاراضي المذكورة ، بعد ان وثقوا من ان آل عطا الله سوف لا ينتصرون لهم ، كما انتصروا في حملة حسين الشلال من قبل ، فارسلت الحكومة من ينصحهم ، ويطلب اخلادهم الى السكينة ، ولما لم تفد فيهم النصائح ، ارسلت عليهم الطائرات فاصلتهم نارا حامية فاذعنوا لارادتها ، وانصاعوا الى اوامرها ، فلم تكلفهم الحكومة باكثر من احترام القانون ، وطرد الرئيس عبيد الكطران الذي اعتبرته مصدر الشغب .

وعلى هذا بقي « آل حاتم » يزرعون الارض ، وآل مناع ، يتقاضون حقوق الملاكية كاملة ، الا ان ذلك لم يقنع آل مناع ، ولم يكتفوا بما منى به « آل حاتم » من خسائر فادحة ، من جراء الضربة التي انزلتها عليهم الحكومة ، لذلك ما برحوا يتحينون الفرص للايقاع بهم حتى اتخذوا من قيام الحكومة باخماد حركة العصيان المسلح في سوق الشيوخ (في مايس سنة ١٩٣٥) فرصة لتحقيق اغراضهم .

فقد ادعى وكيلهم « الشيخ زامل المناع » لدى متصرف اللواء « السيد ماجد مصطفى » ان آل حاتم سرقوا قسما كبيرا من حاصلات آل مناع ، فلما جيء بآل حاتم الى مركز اللواء عين المتصرف محكمين للنظر في هذه القضية ، وفق قانون العشائر ، فقرر المحكمون اخذ ثلث حاصلات آل حاتم بصورة عامة ، وتسليمها الى آل مناع . اي دون ان يعين مقدار الكمية المسروقة ، او يعرف السارق ، كما قرروا ترحيل ١٨ نفرا من رؤساء آل حاتم مع سراكيلهم .

وعندها راجع رؤساء بني ركاب مقام المتصرفية لرفع ظلامتهم ، فلم يسمع لهم كلام ، وطردوا من اللواء ، كما طردوا من القضاء ، فقصدوا وزارة الداخلية شاخصين الى بغداد ، وعرضوا عليها ظلامتهم ، فوجهت الوزارة بعض الاسئلة الى المتصرفية ، تتلخص في الاستفسار عن وجود محذور من ترحيلهم ام لا ، وعن وجود اراض صالحة لاقامتهم فيها ، فكان جواب اللواء بعدم وجود المحذور من الترحيل ، وتوفر الاراضي اللازمة لهم لدى رئيس عشيرة آل غزي « الشيخ منشد الحبيب ».

وعلى هذا صادقت وزارة الداخلية على قرار التحكيم ، المؤيد من قبل اللواء ، وكانت حجتها في هذه المصادقة (منع تكرر مثل هذه الاعمال غير القانونية وتمكين ملاكي الاراضي من التصرف في اراضيهم وحقوقهم المشروعة ، حسبما تبيحها لهم القوانين ، وخشية من سريان هكذا معاملات غير مشروعة يقصد من ورائها منع الفلاحين لاصحاب الاراضي من التصرف في حقوقهم القانونية مما يؤدي الى اخلال

عام في حقوق الملاكين بل في تنفيذ القوانين ، ولا سيما وان آل حاتم ليس لهم أية علاقة في اراضي آل مناع سوى السكن منذ القدم ، وكونهم فلاحين يجب عليهم ان يطيعوا أوامر الملاك القانونية في زرع أراضيه اذا أرادوا البقاء في فلاحة تلك الاراضي) اﻫ

ولما يئس الرؤساء من عدم الترحيل ، عادوا الى منازلهم ، وبسطوا الحالة الى قبيلتهم ، فثارت النخوة في نفوس افرادها . وحيث صادف ذلك زمن اهتمام الحكومة بتطبيق « قانون الدفاع الوطني » اتخذت القبيلة من وضعها ، ومن موقف الحكومة منها ، حجة للاضراب عن قبول الجندية ، فأخذت تهوس ضد السلطة ، وساعدها على ذلك رؤساء بني ركاب ، فطلب وزير الداخلية كلا من السيد عبد المهدي ، والشيخ موحان الخير الله (وكانا يومئذ في بغداد) واجتمع بهما في مقر وزارته يوم ٧ شباط ١٩٣٦ وحضر الاجتماع رئيس الوزراء ، السيد الهاشمي وبعد المداولة في الموضوع ، تقرر ايفاد السيد عبد المهدي والشيخ موحان لمعالجة الوضع ، واصلاح الحال ، وعند وصولهما الى مضارب « بني ركاب » وجد الرؤساء مجتمعين عند الحاج مانع آل شاتي ، فبذلا مجهودا كبيرا لارجاعهم الى حظيرة السكينة ، ومع ان هؤلاء كانوا قد ارتبطوا بمواثيق تنص على عدم قبول أية وساطة ، فان ذلك لم يفت في عضد الوسيطين ، فثابرا على اسداء النصائح ولكن بدون جدوى فاتصلا بوزارة الداخلية وابلغاها بعدم التفاتهم الى تلك النصائح ، وأبديا رغبتهما في وجوب ظهور السلطة بمظهر الشدة ، خوفا من تفاقم الامر ، واختلال النظام في تلك المنطقة .

واوفدت الحكومة في تلك الآونة السيد جعفر حمندي ، المفتش الاداري في المنطقة الجنوبية ، الى المنتفك ليقوم بجولة تفتيشية كجاري العادة ، فما كاد يصل الى « الناصرية » في ٢١ شباط حتى وجد الاستعدادات قائمة على قدم وساق لضرب قبائل بني ركاب ، ولما سبق له ان اشغل قائمقامية قضاء « قلعة سكر » ردحا من الزمن ، واختبر رؤساء هذه القبائل ، وكان يأنس في بعضهم سلامة النية والتعقل ، اجتمع بمتصرف اللواء ، وبعد المذاكرة في الموضوع ، كلفه المتصرف ـ بعد موافقة وزارة الداخلية ـ ان يذهب شخصيا الى القبائل ، فينصحها وينذرها في آن واحد ، رغبة من الحكومة في حقن الدماء ، فسافر الى « قضاء القلعة » ودعا المضطربين الى مواجهته ، منذرا اياهم بسوء العاقبة ، فتسارع الرؤساء اليه خفافا ، وبعد ان وثقوا من المامه بالاسرار التي ادت الى اضطرابهم ، عقد اجتماع في « المصيفي » في دار داود سلمان ، احد سراكيل بني ركاب في يوم ٢٣ شباط ، حضره الرؤساء المدعوون ، ودرست فيه الأسباب التي أدت الى اضطراب قبائل بني ركاب فاذا بها تنحصر في :

(١) ضرورة معاملتهم كسائر الرؤساء ، وابقاء آل حاتم في أماكنهم ، واعادة اطعمتهم المحجوزة اليهم .

(٢) ضرورة جعل حصة الملاكية في قضاء قلعة سكر ٧ر٥ في المائة بدلا من التعامل ، والمقاولات . اي قياسا على الطريقة المتبعة في قضاء السوق .

(٣) ايجاد أراضي اميرية لتوطينهم فيها ، وتمثيلهم اسوة ببقية القبائل المثلة في المجلس النيابي وفي غيره .

(٤) تأجيل تقديم افرادهم لخدمة العلم .

هذا ما ورد عن أسباب حركة بني ركاب في تقرير « المفتش الاداري » وقد اخذ المفتش على عاتقه التوسط لدى الحكومة في اجابة الطلبين : الاول والثاني ، بقدر الإمكان ، وتمكن من حمل سلطات اللواء على تبديل ضابط التجنيد في القلعة ، لانه لم يوفق الى اقناع العشائر بضرورة تقديم المكلفين ، وزهد في الحياة التمثيلية باعتبار انها لا تسمن ولا تغني من جوع . اما الجندية فقد نصحهم بأنها واجب مقدس لا مناص من قبوله ، فاقتنع الرؤساء من نبل غاية الوسيط ، وانفرط عقد اجتماعهم على ان يجتمعوا في دار السيد عبد الكريم مرة اخرى .

وبديهي ان يوافي الوسيط متصرفية اللواء بكل ما جرى في القضاء ، وان يرتاح المتصرف الى هذه النتائج الحسنة ، وان يتوجه الى مركز قضاء القلعة بنفسه في ٢٤ شباط ليتوثق من النجاح الذي احرزه المفتش الاداري . وقد انتهزت هذه الفرصة وعقد اجتماع من جديد في نادي الموظفين بالقلعة ، حضره الرؤساء المضطربون مع المتصرف والمفتش الاداري ، وبسطت فيه القضايا التي سببت هذه الاضطرابات فذكر المجتمعون متصرف اللواء بكثرة مراجعاتهم ، والصدود الذي كانوا يعاملون به ، وكيف انهم لم يجدوا من يستمع الى طلباتهم حتى في العاصمة ، وقد تكهرب الجو هنا من جديد ، وتسرب اليأس الى النفوس . فعلى الرغم من المداولات الكثيرة التي جرت بين الحكومة والمجتمعين فان ذلك لم يسفر عن اية نتيجة ، الامر الذي ادى الى ان يعود المتصرف مع المفتش الاداري الى الناصرية ، حيث باشر المتصرف في اتخاذ التدابير الفعالة للتأديب ، بالمذاكرة مع آمر المنطقة ، فاخذت القوات التأديبية للجيش تتوارد على قضاء القلعة بكثرة ، وبدأ الجنود يقيمون الربايا في الاماكن البارزة ، وفي ٢٩ شباط القت الطائرات الانذار التالي :

انذار الى رؤساء عشيرة بني ركاب

رغبة من الحكومة في حقن الدماء ، تنذركم بلزوم الحضور الى مركز قضاء الكرادي ، وتقديم الطاعة للحكومة ، وتفريق الجموع ، وان لم تفعلوا ذلك خلال مدة (٤٨) ساعة ستضطر الحكومة الى اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقكم وافراد عشيرتكم كافة وحينئذ ستقع المسؤولية على عاتقكم ولا عذر لمن أنذر .

متصرف لواء المنتفك

٢٩ شباط ١٩٣٦

وعلى اثر ذلك وشعورهم بدنو الخطر اخبر المتصرف تلفونيا من سويج شكبان بأن رؤساء بني ركاب مستعدين لمواجهة الحكومة في الشطرة او الناصرية لعرض الطاعة . فوافق المتصرف على تأجيل الضرب ، وعندئذ توجه والمفتش الاداري الى الشطرة ، وحضر رؤساء بني ركاب كلهم كما حضر رؤساء خفاجه معهم في سراي الشطرة فأظهروا طاعتهم الكاملة ، والخضوع لاوامر الحكومة بصورة مطلقة ، ومن جملتها الجندية ثم سافروا الى الناصرية ليلا حيث عقد اجتماع آخر في الثكنة حضره علاوة على من تقدم ذكرهم رئيس اركان الجيش ، الفريق طه الهاشمي ، وآمر منطقة الفرات الزعيم امين زكي ، وبعض الرؤساء الموالين للحكومة ، فتم في هذا الاجتماع كل شيء ، وزار المضطربون متصرف اللواء في ديوانه الرسمي في اليوم الثاني وبذلك انتهى الامر وسحبت الحكومة قواتها ، وعادت المياه الى مجاريها بدون سفك دم ، ولكن فرضت بعد ذلك بعض الغرامات على الرؤساء الذين وقفوا هذا الموقف وسببوا اتعابا للحكومة بلا سبب معقول .

ثورة الرميثة الثانية

لثورة « الرميثة » الثانية ، التي اندلع لهيبها في نيسان من عام ١٩٣٦ أسباب عدة اهمها :

١ ـ التجنيد الاجباري :

كان الجيش العراقي مبتنيا على اساس التطوع ، فكانت مدة التجنيد عامان ، تمنح للجندي بعد انتهائها حرية العودة ، اذا ما اوصي باعادته . وكانت « الاتفاقية العسكرية » الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ العراقية ـ الانكليزية ، تحتم رصد ربع الميزانية العامة لتسديد نفقات الجيش ، فصارت الوزارات العراقية المتعاقبة تفكر في وجوب احلال « التجنيد الاجباري » في المملكة محل « التطوع » للتخلص من هذه النفقات من جهة ، ولتعزيز فكرة التجنيد ، وتعويد الشعب على الانخراط في هذا السلك من جهة أخرى .

والظاهر ان « مشروع التجنيد الاجباري » لم يلق تأييد العناصر التي اكتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي ، وقاست من هولها الامرين ، فقامت تعارضة خشية ان ينتج نفس النتائج التي اسفر عنها تجنيد ذلك العهد . وزاد الطين بلة « موقف الانكليز » الذين صرحوا مرارا عديدة بأن مصلحة العراق العامة لا تؤيد مشروع التجنيد الاجباري ، مهما كانت محاسنه ، وكانت حجتهم على ذلك ، ان ادخال هذا النظام على شعب ينفر منه ، ولا يميل اليه الا نفر مثقف قليل العدد ، قد يؤدي الى وقوع اضطرابات داخلية في المملكة يجب اجتنابها .

وكانت « الوزارة العسكرية الثانية » جربت في عام ١٩٢٧ ان تأخذ على عاتقها

مسؤولية تنفيذ هذا المشروع فلم يقرها الانكليز على ذلك ، وقد استقال الجنرال ديلي كبير المفتشين العسكريين البريطانيين في الجيش العراقي من وظيفته في ٢٠ تموز ١٩٢٧ احتجاجا على تدخل حكومته في هذه القضية ، فشجعت استقالته الوزارة المشار اليها على رفع (لائحة قانون الدفاع الوطني) الى المجلس النيابي ولكنها قوبلت بعاصفة شديدة من المعارضة كادت تهدد موقف الحكومة ، فأشار الملك فيصل على رئيس الوزارة جعفر العسكري ، بسحبها ، وحل الدورة غير الاعتيادية للمجلس ، وهكذا توارى المشروع عن الاوساط .

ودالت الايام ، ودخل العراق عضوا في « عصبة الامم » وأصبحت « الدولة العراقية » مستقلة فتقدمت « الوزارة المدفعية » بهذا المشروع الى مجلس الامة فأبرمه في شباط ١٩٣٤ بين عاصفة من التصفيق . ولكن ما كادت « الوزارة الهاشمية » تستصدر الارادة الملكية بتنفيذه في ١٢ حزيرآن ١٩٣٥ ، حتى رأينا القبائل تضطرب ، فتجرأ على أعلان العصيان ضدها .

وقد بحثنا قبلا عن « ثورة اليزيديين » وقلنا أنها نشأت عن رغبة الوزارة في تطبيق قانون « الدفاع الوطني » وتكلمنا عن « حركة المدينة » فكانت أسبابها نفس الاسباب وها نحن نتكلم عن « ثورة الرميثة الثانية » وسنرى ان أسبابها كانت مع الاسف نفس الإسباب .

٢ ـ المآتم الحسينية

قضية المآتم الحسينية من القضايا التي لا يمكن التبسط بها في كتابنا هذا ولكنا نقول ، على سبيل الاجمال ، ان الشيعيين الذين يؤلفون أكثرية السكان في العراق ، اعتادوا احياء ذكرى مقتل الحسين بن علي عليهما السلام في العشرة الاولى من المحرم من كل سنة ، باقامة المآتم الحسينية ، وتسيير المواكب العزائية ، تسييرا كان موضوع خلاف بين رؤسائهم الدينيين انفسهم . وقد رأت « الوزارة الهاشمية » ان تمانع في تسيير المواكب في الطرقات العامة ، لأسباب لا نستطيع بحثها هنا ، فاستغل المعارضون سخط العوام على هذا المنع ، واتخذوا منه سببا لاثارة الكراهية ضد الوزارة ، فكانت المآتم الحسينية سببا آخر من أسباب « ثورة الرميثة » الثانية .

٣ ـ توحيد الازياء

يستغرب الاجنبي الذي يدخل العراق ، اذا ما شاهد الازياء فيه ، واطلع بأم عينه على انواع ملبوسات الشعب . فللراس مثلا اغطية لا حد لوصفها او عدها : عمة بيضاء ، واخرى سوداء وطربوش احمر ، وسدارة أرجوانية ، وعقال لف ، وآخر مبروم ، وكشيدة شامية ؛ ولفة حاخامية ، وجراوية بغدادية ، ويشمغ كردي ، وهكذا دواليك .

وقد حاولت « الوزارة الهاشمية » ان توحد لباس الراس ، باستعمال « السدارة العراقية » كرمز لوحدة البلاد فكانت هذه المحاولة باعثا آخر من بواعث الاستياء أستغله الخصوم للدس والوقيعة .

كيف ثارت الرميثة ؟

انتهز بعض رؤساء الظوالم فرصة انتهاء الاحكام العرفية بلواء الديوانية ، في ٢٥ تموز عام ١٩٣٥ ، فقام أفراد منهم بالبغي ضد السلطة ، وقد زاد بغيهم او شجعهم على زيادته اعلان العفو العام عن المحكومين في المجالس العرفية السابقة ، ورجوع الشيخ محمود بن الشيخ خوام الى الرميثة ، وهو الشيخ الذي كانت الوزارة قد نفته في جملة من نفتهم ، فاضطرت السلطة أن تنفي الشيخ محمود ومن لف لفه عن لواء الديوانية مرة ثانية .

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استخلفت الشيخ شنشول الحسن « ابن عم الشيخ خوام » على « بني ازريج » بعد أبعادها الشيخ خوام ، ولما لم يكن سلوك شنشول مرضيا مع العشيرة كما كان سلوك (خوام) فقد استضعفته قبيلته ، واعربت عن رغبتها في الانفصال عنه فكانت الحكومة تكابد اتعابا ظاهرة مدة رئاسته.

ولما استصدرت الوزارة المذكورة الارادة الملكية بتنفيذ « قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ » في ١٢ حزيران ١٩٣٥ استفضعت القبائل أمر هذا القانون ولكنها لم تبد حراكا ، رهبة من الاحكام العرفية التي كانت معلنة في لوائي الديوانية والناصرية ، فلما بوشر بدعوة المكلفين الى خدمة العلم ثار ثائر الظوالم ، واعلنوا مقاطعتهم للتجنيد ولكن بصورة خفية .

ولما حل المحرم لعام ١٣٥٥ (مارت ١٩٣٦) وأعلنت الحكومة منعها لتسيير المواكب الحسينية في الشوارع ، استنكرت هذه القبيلة هذا المنع ، واعتبرته ماسا بشعورها الديني . ثم ظهرت فكرة توحيد الازياء فكانت ثالثة الاثافي مما عجل اندلاع الثورة ضد الحكومة ، فكانت حلقة من سلسلة كبدت الشعب والحكومة كثيرا من الخسائر في الاموال وفي الانفس .

الطلقة الاولى

اذ بينما كان « القطار الصاعد » يسير بعد منتصف ليلة ٢١ نيسان ١٩٣٦ بالقرب من الرميثة في الميل الـ (١٦٢) اطلقت عليه بعض العيارات النارية ، فعدت الحكومة هذه العيارات آيذانا بثورة جديدة ، وارسلت احد مفوضي الشرطة ليحقق عن هوية المعتدين ، ويبحث الاسباب التي أدت الى هذا التعرض ، وما لبثت ان ارسلت رفا من الطائرات في ٢٤ نيسان لارهاب القبائل ، ولانذارها بلزوم الاستسلام الى الحكومة قبل ان تضطر الى قصفهم .

وبدلا من ان يستسلم الرؤساء الى اركان السلطة ، فانهم وجهوا هذا الكتاب الـى :

حضرة قائمقام قضاء السماوة دام مجده وزيد قدره (١)

غير خفي (على) حضرتكم نهار الخميس اجانا (اتانا) أخطار من الحكومة على ضرب الطيارة اما احنا (نحن) مستاطنين (متوطنين) الى ضرب الحكومة ان مشتاهيه (أذا كانت تشتهي) على غير حق (ف) الله يساعدنا على المشتاهيه ، وان كان على حق اول الذي يبدء بالضرب فهم الشرطة الذي بالسيارة ، ما عرفناهم غير اقتراح من نفسهم ، او من فكر مأموريهم واحنه (نحن) الآن جاعدين (قاعدين) على حفظ سكت (سكة) الحديدية وجادة السيارات ما خلينا الجهلاء يصلون يمهن (اليها) ضرر : ايضا الدولة السابقة التركية ما كلفونا الشيء الذي ما لنا طاقة عليها مسئلة الجباري (الاجباري) وتعارض الديان (الاديان) هذا شيء عجيب من الحكومة ، حيث ما لها عسكرية على الخارج فقط على المدن . والذي مكلفين به العشائر ميري ، وكودة ، وطاعة الى الحكومة ، والآن انشاء الله مستاطنين على هذه الامور فقط تعرض الاديان ، والجباري ، نرجو المسامحة على هذه المسائل : وايضا الحكومة طلبوا احضارنا فقط الحكومة تجري لنا طلباتنا الثلاثة من الدين، والجباري، وتوحيد اللباس ، نرجو المسامحة . هذا ما لزم عرضناه لحضرتكم دامت معاليكم .

٨ صفر ١٣٥٥

كامل الغثيث موسى الثويني جياد الشعلان دللي الراضي

وقد اتصلنا بالموقعين على هذا الكتاب ، وسالناهم عن اسباب مقاطعتهم للتجنيد الإجباري ، مع ان في الجندية عز البلاد ؟ فأجابوا انهم لا يعارضون التجنيد من حيث الاساس ، وانما هم يشكون من سوء ادارة الموظفين الذين اوكل اليهم أمر تنفيذ هذا القانون . ثم اتصلنا بجهات اخرى ، للتحقق من صحة ما يدعيه هؤلاء ، فعلمنا ان الذين يقاطعون التجنيد من العشائر لا يملكون الاراضي التي تجمع شملهم ، وتؤمن معاشهم ، فاكتفوا برعي الاغنام ، والعيش على لبنها ، وصوفها ، فلا يمكنهم — والحالة هذه ان يتركوا أغنامهم ليلتحقوا بالخدمة الوطنية .

وعلى اي فقد استعدت الحكومة لقمع هذه الثورة ، فارسلت « الى الرميثة » قوة من الجيش واخرى من الشرطة وعينت امير اللواء بكر صدقي قائدا عاما للقوات العسكرية المرابطة في الديوانية ، وزودته بصلاحيات واسعة ، وبثت العيون في المحلات العامة للقبض على كل من يؤيد الحركة الجديدة ، او يعطف عليها ، كما انها

---

(١) كل ما بين التلادتين (   ) في هذا الخطاب وفي كافة المستندات الشعبية فهو للمؤلف .

حظرت على الصحف نشر اي خبر يمس الحركات العسكرية قبل التثبت من صحته رسميا .

ومرت بالمنطقة الثائرة سيارة كانت تحمل اثاث السيد جواد علي « مدير شرطة الحلة » بمناسبة نقله الى « مديرية شرطة البصرة » فحرقها الثوار ، ونهبوا أثاثها ، وما لبثوا ان قلعوا قضبان السكة الحديد بين « السماوة » و « الديوانية » وغمروا الاراضي بالمياه ، ليقطعوا طريق المواصلات على الحكومة ، فلا تتمكن من حشد جيوشها . وحاصروا « حامية الرميثة » في ثكنتها ، ثم نهبوا « مضيف السيد محسن ابو طبيخ » واحرقوا زرعه ، لاشتباههم بأنه كان عين الحكومة عليهم ، وقطعوا اسلاك البرق والتلفون . فتوقفت المخابرات السريعة . واستقل وزير الداخلية احدى الطائرات الى الديوانية في يوم الاربعاء ٢٩ نيسان ١٩٣٦ حيث لبث فيها الى ١٤ مايس اي الى ان انتهت الثورة .

المعارك الشديدة

سارعت الطيارات العراقية الى القيام بأعمالها ، فقصفت المتمردين قصفا شديدا في يوم اول مايس ١٩٣٦ ، وفي الايام التالية ، وانفجرت احدى القنابل في الطائرة التي كان يقودها الضابط رؤوف شبيب في ٨ مايس ١٩٣٦ ، من جراء رصاصة أصابتها ، فاحترقت ، وتمزق جثمان قائدها ، وقتل ربانها الجندي « توفيق يحي » .

وبينما كانت الطائرات تقصف المتمردين ، على جاري عادتها في يوم ١١ مايس ، اسقط الثوار طيارة ثانية ، وقتلوا قائدها ، الضابط ارميا بن ناصر ، والجندي عبد الله حسين ، واحرقوا الطائرة . وشاع بين الناس نبأ سقوط طائرة ثالثة في اليوم الثالث عشر من مايس ١٩٣٦ ــ لم نضبط اسم قائدها ــ وانه جرى لها ما جرى لسابقتيها .

واستعانت الوزارة بأنصارها لتشتيت شمل الثوار ، واعلنت الاحكام العرفية في المنطقة الثائرة يوم ٥ مايس ١٩٣٦ لتسريع الاعمال التأديبية ، ونكتفي هنا بنشر البيانات الرسمية .

البيان الاول

« اعتدت جماعة من الظوالم قبل بضعة ايام ، بتأثير دعايات سيئة ، باطلاق النار على القطار ، وقطعت طريق الرميثة ــ الحجامة ، مما اضطر الحكومة ان ترسل قوات تأديبية الى الرميثة ، وان تقصف المتمردين من الجو . وحدث امس اعتداء آخر من سراكيل بني عارض وفريق من الاعاجيب ، على ربيئة العارضيات ــ شمال الرميثة ــ وعلى طريق الرميثة ــ الحمزة ، فقابلتهم الشرطة ، والجيش ، وشتتوا

شملهم ، بعد ان كبدوهم خسائر جمة ، ولم تؤثر الدعايات على الجهات الاخرى ، بناء على سهر الرؤساء ، واخلاص الجميع لوطنهم ، والحالة العامة تبعث على الطمانينة » .

بغداد ٤ ايار ١٩٣٦

البيان الثاني

« تحركت ارتال الجيش صباح يوم ١٩٣٦/٥/٥ من مراكزها نحو المتمردين ، الذين كانوا يحتاون العارضيات في شمال الرميثة، وهاجمتهم من الشمال والجنوب ، فاحتلت العارضيات ، وكبدتهم خسائر كبيرة ، وقامت بمطاردة فلول المنهزمين ، ويتوقع فتح طريق السكة الحديدية بين الديوانية والرميثة في يوم ٦ ـ ٥ ـ ١٩٣٦».

بغداد ٥ ايار ١٩٣٦

البيان الثالث

« تحقق أخيرا ان فرقة الظوالم ايضا كانت مشتركة في المصادمة التي جرت امس ، ولذلك كانت حركة التطويق التي قامت بها قوات الجيش الصاعدة من الرميثة ، والقادمة من محطة ابو طبيخ ؛ ذات نتيجة حاسمة ، حيث راجع صباح اليوم الكثيرون من رؤساء المتمردين عارضين دخالتهم . ينتظر هذا المساء وصول شيوخ الظوالم لعرض خضوعهم من دون قيد او شرط للسلطة المحلية . استؤنفت المواصلات مع الرميثة ، وبوشر تعمير الخطوط بين الرميثة والسماوة .

بغداد ٦ أيار ١٩٣٦

البيان الرابع

« تقدمت اليوم قوات الشرطة والجيش من الرميثة زاحفة الى الجنوب ، لتطهير منطقة الظوالم من العصاة اللاجئين اليها ، وقد شتت شمل الذين اظهروا بعض المقاومة وهي مستمرة في تقدمها .

بغداد ٧ أيار ١٩٣٦

البيان الخامس

« واصلت وحدات الجيش تقدمها الى ان بلغت محطة الحجامة ، وطهرت المناطق التي مرت بها ، وتم تعمير الطرق والمواصلات ، ومر القطار من الرميثة ، ووصل السماوة هذا المساء ، وسلم الى الآن تسعة من السراكيل المتمردين الى السلطات » .

بغداد ٨ أيار ١٩٣٦

البيان السادس

« يوالي رؤساء المتمردين تقديم دخالتهم الى الحكومة ، ولــم تظهــر بوادر تستلزم القيام بحركات عسكرية ، عدا اعمال طفيفة قامت بها الشرطة والطيارات . استانف القطار سيره الاعتيادي بين بغداد والبصرة . والتدقيق جار عن كثب لمعرفة الاسباب الحقيقية لقيام المتمردين ، وكذلك لاتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرر هذه الحوادث المؤسفة » .

١١ ايار ١٩٣٦

اعلان الادراة العرفية

وفي اليوم الخامس من شهر مايس ١٩٣٦ ، صدرت الارادتـــان الملكيتـــان المرقمتان ٢٠٨ و ٢٠٩ باعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة ، وفي المحلات المجاورة لها ، وبأن تكون الادارة الملكية فيها ادارة عسكرية صرفــة ، بحيث يصبـح قائد القوات العسكرية ، المرابطة في لواء الديوانية ، المرجع الاعلـى لجميع الادارات داخل هذه المنطقة . وهذا نص الارادتين :

(١) رقم ٢٠٨ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على مـــا عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفـــاع ، وقـــرره مجلس الوزراء .

باعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة ، وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية ، المرابطة في لواء الديوانية ، انهـــا تابعـــة الحركات العسكرية الى ان يعاد الامن الى نصابــه في اللواء المذكــور ، وتوقيف تطبيق قانــون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقانــون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفيــة والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية.

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٥ واليـوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

(٢) رقم ٢٠٩ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الأساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع .

بان تكون الادارة الملكية في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة في ١٤ – ٢ – ١٩٣٥ الموافق في ٥ – ٥ – ١٩٣٦ ، وفي المحلات المجاورة لها ، مما سيعلن انها تابعة للحركات العسكرية بموجب الارادة المنوه عنها ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له .

وعلى وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع تنفيذ هذه الأرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر ١٣٥٥ واليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

وتالف « المجلس العرفي العسكري » من الحاكمين : عبد الرحمن خضر وخليل امين ، ومن العضوين العسكريين : الرئيس سعدي مصطفى والرئيس احمد فؤاد ، برآسة العقيد ابراهيم خلف .

تاثير الحركات

لما ثارت « الرميثة » ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ م ، واضطرت الحكومة الى تجريد حملتها التاديبية عليها ، كثرت الشائعات عن صدور الاوامر السرية الى قادة الجيش العراقي بوجوب استعمال الرافة بالثائرين ، اثناء تاديبهم ، لجهلهم وسذاجتهم ، والى ان اندفاعهم الى طيشهم ، كان بتاثير بعض الدسائس التي كانت تحاك في بغداد ، فكانت مواقف في التاديب مشرفة .

ولكن لما ثارت هذه القرية ثورتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦ ، اضطر الجيش الى استعمال نوع من الشدة ، فكانت المواقف الحازمة ، وكانت الاحكام القاسية ، حتى ان الحكومة قدرت هذا الضرب من التاديب فصرفت اكثر من عشرين الف دينار لافراد القوات المسلحة على اساس راتب شهر واحد يكون على شكل سلفة تجري تسويتها فيما بعد ، لكنها لم تسترد واعتبرت هبة . والظاهر ان « رؤساء الاكرع » استفظعوا هذا النوع من التأديب ، فوجهوا الى مقامات الدولة العليا ما يلي :

لاعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سماحة رئيس مجلس النواب

سماحة رئيس مجلس الاعيان

صاحب الفخامة رئيس الوزراء

فخامة وزير الداخلية

سعادة متصرف لواء الديوانية

المعروض لدى جلالتكم : اننا رؤساء عشائر الفرات الاوسط ، كنا ولم نزل ، من خدام هذا العرش المفدى ، ومن المضحين بكل غال ونفيس في سبيل كيان هذه البلاد العزيزة ، وباذلين اقصى ما يمكن بذله في خدمة الحكومة الموقرة من امتثال اوامرها وتنفيذ قوانينها . ولكن يا صاحب الجلالة بالنظر لما حل في ناحية الرميثة في الآونة الاخيرة من سفك الدماء ، وقتل الشيوخ والعجز والاطفال والنساء من غير المحاربين ، ورمي القنابل المحرقة للمزارع والقرى الآمنة ، اصبحنا تحت امر واقع مما حدث من الاستياء من عموم عشائرنا من هذه الحوادث المؤلمة . ولحرصنا على كيان البلاد المقدس ، وخدمة الحكومة الموقرة والصالح العام ، راينا من الواجب علينا تجاه رفع الاستياء عن عشائرنا ، وتلافي الامور التي لا تحمد عقباها ان نعرض على جلالتكم مطاليبنا الآتية :

١ ـ سحب القوات من الرميثة حالا .

٢ ـ اطلاق المسجونين من قبل المجلس العسكري .

٣ ـ حل المجلس العرفي حالا .

٤ ـ اصدار عفوا عاما شاملا لعموم من اشترك او اتهم بالحوادث الاخيرة .

وان هذا آخر ما فكرنا به لتلافي الامور التي قد تحدث . ولا شك ان جلالتكم يراعي عواطف ابنائه المخلصين ، وخدام عرشه الحقيقيين ، وتفضلو بالقبول كرامات مخلصيكم .

التواقيع وعددها ٢٥ توقيعا ابرزها :

احد رؤساء الاكرع معضد العبد الله	احد رؤساء الاكرع جاسور العلوان	احد رؤساء الاكرع غانم الفهد	رئيس عشيرة الاكرع حاج شعلان العطية

والى جانب هذه العريضة عقد ساسة العراق ورجاله البارزون ، كناجي السويدي ، والحاج محمد جعفر ابو التمن ، والسيد محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، اجتماعا في دار مولود مخلص ، وبحثوا الحالة الراهنة وطرق معالجتها ، لتعود الامور الى ما كانت عليه .

وكان الحاج جعفر ابو التمن رفع عريضة الى الملك غازي نشرت في العدد (٨٥٠) من جريدة « القبس » الدمشقية الصادرة في الشام يوم ١٧ مايس ١٩٣٦ لتعذر نشرها في بغداد هذا نصها :

الى معالي رئيس الديوان الملكي المحترم

لا اخالكم يا سيدي ناسين القلق السائد على الافكار ، بنتيجة الاستياء العام المنبعث عن سوء الادارة منذ قبل اربعة عشر شهرا ، فتألفت الوزارة القائمة على اثر القيام المسلح . وبدلا من ان تعالج الحالة بحزم وحكمة ، وتنشر العدل والمساواة بين عامة افراد الشعب ، استغلت الموقف ، وجوزت لنفسها وللاصحاب والموالين كل ما لا يجوزه القانون الاساسي ، وتمنعه القوانين الاخرى ، وكان من المتوقع أن يكون التحزب المسلح وخرق القوانين امثلة سيئة . والحوادث المؤلمة المتكررة من أصدق الادلة ، على كونها نتائج ذلك المثال السيء ، وتلك التصرفات غير القانونية .

والادهى من ذلك استباحة الحكومة ــ حسبما تواترت الاخبار وشاعت في العاصمة ــ التقتيل العام دون رحمة بجريح او مستسلم (١) على ان مثل هذه

---

(١) شاع في الاوساط يومئذ ان قيادة القوات التأديبية في لواء الديوانية (وكان القائد الفريق بكر صدقي العسكري) اصدرت اوامرها بوجوب قتل الاسرى ، والاطفال ، من الثوار الذين يقعون بيد الجيش . فشخص وزير الدفاع جعفر العسكري، الى الديوانية بنفسه ، للتحقيق في صحة هذه الشائعات ، ولكن تقريره بقي مكتوما ، فلما دالت ايام الوزارتين « الهاشمية الثانية » و «السليمانية» سمعت من رئيس الديوان الملكي رستم حيدر يقول : انه آسف لتكذيبه هذه الشائعات في حينه، بينما تحققت صحتها بعدئذ « وكان السيد رشيد عالي الكيلاني حاضرا هذا الحديث » ثم جاءت شهادة اللواء الركن ابراهيم حمدي الراوي مؤيدة للملك اذ قال في ص ١٦٥ من كتابه « من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث » ما نصه : فانه ــ بكر ــ كان قد أصدر أمرا عسكريا صارما بأن لا نستعمل اية شفقة او رحمة مع الثائرين ، وعلى العكس علينا ان نحرق مزارعهم ، وهي المعول عليها في معاشهم ، وان نقتل أي أسير أو جريح ، ونهدم بيوتهم ومفاتيلهم « انتهى المقصود » .

واخبرني مدير الشرطة العام « هاشم العلوي » ان الجيش قبض على ثلاثين ثائرا فاعتبرهم « اسرى حرب » فأمر بكر صدقي برميهم بالرصاص فورا ، وتولت « بلدية الديوانية » دفنهم في حفرة واحدة .

وفي ص ١٢٢ من كتاب « محكوميتي » للاستاذ سلمان الصفواني قوله :

« وهكذا عومل الثوار بأشد ما عرف من القسوة ، وهكذا امتد الشر واتسع الخرق على الراقع

الاستباحة مع كونها عمل فظيع لم يسبقها اليه اية امة من الامم ، الا في أساطير العصور المظلمة ، مثير للحفائظ ، مهيج الشعور والعواطف ، مهدد للوحدة بالتمزيق ، وهذا عزيز على كل عراقي .

فاحتجاجا على هذه التصرفات السيئة ، والتحزب المسلح ، والاعمال القاسية، ارفع عريضتي لدى صاحب الجلالة متوقعا صدور الإرادة الملكية بضرب حد لهذه المناورات ، طالبا الى جلالته تولية من يغار على مصالح الشعب ، ويسهر على ما فيه اطمئنانه وتقدمه من المخلصين .

بغداد في ١٠ مايس ١٩٣٦ المخلص : محمد جعفر ابو التمن

وقد تلي احتجاج « ابو التمن » هذا في الاجتماع ، الذي عقده الساسة في دار مولود مخلص، فنظموا العريضة الآتيةورفعوها الى الملكغازي، وقد عثرنا عليها في العدد (٨٥٦) من جريدة « القبس » الدمشقية ، الصادرة في يوم ٢٤ مايس ١٩٣٦، لتعذر نشرها في صحف العراق .

لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

نحن على يقين من ان جلالتكم مقتنعون باننا شديدوا الرغبة في تأييد كل ما من شأنه ان يوطد دعائم الاستقرار في الحكم ، واستتباب النظام والطمانينة في البلاد .

فلم يقتصر الضرر على المحاربين وحدهم ؛ بل اصاب غير المحاربين ايضا ، وقتل كثيرون صبرا رميا بالرصاص بدون محاكمة » .

وقد اتى الاستاذ الصفواني على اسماء اثني عشر رجلا من هؤلاء المساكن .

وفي ص (٢٢٥) من كتاب « القضية الكردية » يقول الاستاذ محمود الدرة :

« فالفريق بكر صدقي الذي قاد الجيش لاخماد اكثر الثورات ـ في الفرات الاوسط ـ قد قتل الاسرى والابرياء وتسبب في قتل المتعلقين وقصف قراهم بالطائرات وامر بتدمير البيوت والمضخات الزراعية » اه .

وقال جيمس موريس في كتابه « الملوك الهاشميون » ص ١٧٤

« وتم اخماد هذه الثورات بالعنف وبدون رحمة او هوادة ، وكان بطل اخمادها بكر صدقي الذي قضى على الآشوريين عام ١٩٣٣ وكانت قواته تتجه الى مناطق الثورة على التو فتبطش وتضرب وتقتل وتذبح دون رحمة ، ثم تعتقل المآت وتشنق العشرات دون اية محاكمة ، او بعد محاكمات عسكرية صورية » اه .

وعلى كل فقد ادى اعلان الادارة العرفية مرارا ، والتنكيل بالثائرين من ابناء الفرات الاوسط تنكيلا واسعا ، ادى ذلك الى التباعد بين الشعب والحكومة ، والى فقدان الثقة الشعبية التي كان الهاشمي يتمتع بها من قبل .

وعلى هذا فقد بذلنا جهدنا لمعاونة الوزارة القائمة ، التي تقلدت المسؤولية على اساس تنفيذ الرغبة السامية في حل المشاكل المختلفة بالطرائق السلمية ، واحلال العدل والقانون محلهما اللائق ، الذي من شانه ان يهدىء الخواطر ، ويميت الاحقاد، ويعيد الثقة الى النفوس . وتايدا لذلك فسح المجال للحكومة لتنفيذ خطتها واجراءاتها المختلفة ، على ما في بعضها من تحديد وتقييد للحريات ، مؤملين من وراء ذلك بانها ستتمكن من الوصول الى الهدف المذكور .

ولكن نعرض ، والاسف ملء جوانحنا ، ان النتائج التي ظهرت بعد مرور هذه المدة قد خيبت الآمال ، واظهرت ان الخطط والاجراءات المتخذة سابقا قد باءت بالفشل ، لان البلاد لم تذق طول هذه المدة طعم الاستقرار والهدوء ، ولم تشاهد سوى الاضطرابات المتابعة ، والثورات المتكررة ، التي نجم عنها ما نجم من الاسراف في الدماء والاموال ، وسلسلة من الادارات العرفية ، الامر الذي لا يتفق والآمال التي تصبوا اليها البلاد ، كما انها لا تتلاءم مع حسن السمعة ، وطيب الشهرة اللتين كنا ولم نزل نسعى لبثهما في الاقطار القريبة والبعيدة ، التي لا شك بانها تراقب احوالنا بعين اليقظة والانتباه .

وبناء على هذه الحقائق نعرض بكل اخلاص ، ونسترحم ، أن تتخذو الوسائل الفعالة لاحلال السكون والطمانينة في البلاد ، واعادة الثقة والاعتماد الى النفوس بالطرائق الحكيمة ، وان نتجنب ـ حسب الامكان ـ وسائل العنف والشدة ، التي وان اعادت السكون الظاهري الى البلاد ، فانها لا تنفذ الى القلوب فتولد فيها الحب للوطن ، والثقة في الدولة .

وفي الوقت نفسه ، نسترحم ان تامرو باجراء تحقيق عادل ومحايد لمعرفة الاسباب والعوامل التي اثارت هذه الفتن المتعاقبة ، وبيان مصدر الدعايات السيئة التي المع اليها في البيانات الرسمية .

هذا ونختتم كلامنا بالدعاء من المولى أن يمن على هذه البلاد بالسكون والطمأنينة تحت ظل عرشكم المفدى .

١٤ مايس ١٩٣٦

جمال بابان ، حمدي الباجه‌جي ، فخر الدين آل جميل ، ناجي السويدي ، جميل المدفعي ،رشيد الخوجة ، محمد رضا الشبيبي ، الشيخ احمد داود ، الحاج رمزي ، الحاج ابراهيم الاورفلي ، عبد العزيز القصاب ، مولود مخلص ، الحاج عبد الرحمن النعمة ، سليم حسون صاحب جريدة « العالم العربي » (١) .

---

(١) وكانت « جريدة البيان » قد نشرت في عددها الصادر يوم ١٥ مايس ١٩٣٦ صورة هذه العريضة فصادرت السلطة اعداد الجريدة قبل توزيعها كما صادرت اعداد جريدة « صوت الاهالي » الصادرة في ١٢ آب ١٩٣٦ فيما بعد ، لنشرها انباء لم ترض السلطة فتقدم السادة : حكمة سليمان وكامل الجادرجي والحاج محمد جعفر ابو التمن بعريضة استنكار الى الملك غازي هذا نصها :

بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية

كان وزير الداخلية ، رشيد عالي الكيلاني ، قد استقل احدى الطائرات الى « الديوانية » في اليوم الذي قررت الوزارة سوق القوات التأديبية لاخماد « ثورة الرميثة الثانية » فلما استطاع الجيش ان يشتت شمل الثائرين ، أبرق اليه رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، هذه البرقية :

الديوانية ــ فخامة وزير الداخلية

لقد انتهت الآن الحركات العسكرية في منطقة الرميثة بالنجاح الذي كان ينتظرها للمرة الثانية ، وقد جاء هذا التوفيق معززا لما يحمله الشعب من الاعتماد على قوات الحكومة ، ومقويا للثقة العظيمة التي تتمتعون بها لدى العموم . اني

الى صاحب الجلالة الملك المعظم

انه لمن المؤسف جدا ان نستعرض امام جلالتكم الحوادث المؤلمة فنذكر جلالتكم باحتجاجنا على تصرفات الوزارة المخالفة للقوانين في حادثة ١٥ مايس١٩٣٦ ، حينما صادرت الحكومة جريدة البيان وحروف المطبعة التي طبعت بها ، بعد ان طوقت المطبعة بالشرطة المسلحة ثم عطلت الجريدة لمدة سنة كاملة وكان تحسس جلالتكم بألم الضغط على الحريات ، وانتهاك حرمة الدستور ، مع طلب مراعات الظروف القاسية مما عزى ابناء البلاد على ما اصيبوا به في حرياتهم التي هي اغلى من كل عزيز على الامم غير ان جلالتكم وصبر المخلصين من ابناء البلاد قد جرأ الوزارة على التمادي في تصرفاتها المخالفة للقوانين وانتهاكها حرمة الدستور .

فبدلا من ان تتعظ الحكومة من الاستياء العام الناشىء من تصرفاتها في تلك الحادثة وغيرها فتكفر عن ذلك باحترام القوانين والحريات ، عادت واصدرت امرها اليوم الى الشرطة فأحاط افرادها بمطبعة الاهالي ، وانتزعوا بالعنف والشدة والضرب اعداد جريدة « صوت الاهالي » من ايدي المتأهبين لبيعها اثناء خروجها من دار المطبعة . جرى ذلك في رابعة النهار وفي وسط الجمهور المتجمع بصورة جعل من الحادث منظرا يدل على تشبع رجال الدولة بروح الفوضى ، اكثر مما يدل على وجود حكم يرمي الى احلال النظام في المجتمع . ولم تكتف الحكومة بذلك فابلغت مدير الجريدة بسدها لمدة سنة للقضاء على حرية الراي والنشر والانتقاد ، تلك الحرية التي لا يمكن لامة من الامم ــ وهي في دور البناء والتأسيس ــ ان تعمل بدونها الى ما يضمن سعادتها ورقيها ورفاهها ، وان تكون رأيا يعول عليه في الملمات .

ان دولة لها دستورها يجب على الحكومة التي تتولى الامر فيها ان تعين موقفها تجاهه بصراحة فاما ان تحترمه ليحترمها الشعب ويطمئن الى حكمها ، واما ان تعطله بصورة رسمية ليعلم الجمهور حقيقة تلك الحكومة ونواياها .

فتجاه هذه التصرفات المشينة نرفع احتجاجنا الى جلالتكم متوقعين اصدار الارادة بضرب حد لها حماية للدستور .

بغداد في ١٢ آب ١٩٣٦

المخلص	المخلص	المخلص
كامل الجادرجي	حكمة سليمان	محمد جعفر ابو التمن

متأكد من ان التدابير الحكيمة التي اتخذتموها طيلة اقامتكم في منطقة الحركات . كان لها النصيب الاوفر في الوصول الى هذه النتيجة ، ونطمئن من انكم ستبحثون عن كثب اثناء الايام القليلة ، في دواعي الاضطراب لازالتها ، وفي التدابير الواجب اتخاذها لعدم تكرره . وكل ما اقوله ، بعد الشكر والاعجاب بالاعمال الباهرة التي تمت على يدكم ، وايدي الذين اشتلفوا تحت ارشادكم ، من موظفين وشرطة ، هو الدعاء لان يمن الله على هذه البلاد بالكثير من امثالكم .

الهاشمي

وقد رد وزير الداخلية على هذه البرقية بالجواب التالي :

فخامة رئيس الوزراء ـ بغداد

ج برقيتكم : اذا ما قمت بقسط ضئيل من الخدمات المحتم اداؤها لبلادنا ؛ التي هي مدينة بالحقيقة في سلامتها وترصين قوامها لفخامتكم ، فاني لم استطع عليه لو لم تكن مساعداتكم القويمة وارشاداتكم الثمينة . اني اعترف بأن الفضل الاول بالنجاح في حركات الرميثة لكلتيهما ، وفي كل عمل ينهض بالبلاد ، ما هو الا ثمرة عزيمتكم الصادقة ، ونواياكم الحسنة . اني لكم سعيد اذا ما وفقني الله لان اكون آلة صالحة في يدكم تسيرونها لصالح البلاد التي أخذتم على عاتقكم مسؤولية الحكم فيها في أحرج الظروف ، ووفقتم الى نشلها منها ، سائرين بها نحو معارج الرقي والاصلاح . فأرجو المولى ان يمتعنا بحياتكم الغالية مدى الدهر ؛ ويكلل اعمالكم المجيدة بالنجاح المتواصل ، ويجعلني ومرؤوسي موضع اعتمادكم لعدم تكررها ، وعند اكمال البحث سأتقدم بها لفخامتكم . « رشيد عالي »

ثورة الاكرع

توطئــــة

الاقرع او الاكرع ـ بالكاف الفارسية ـ اسم لقبيلة تقطن قضاء « عفك » في لواء « الديوانية » معروفة بشدة المراس ، ولها في التمرد ومقاومة الحكومات قضايا اصبحت مثلا تتحدث به الركبان . ورئيس الاكرع اليوم هو الحاج شيخ شعلان العطية الذي ثار على « الوزارة المدفعية الثالثة » واحتل صدر « نهر الدغارة » في ٩ مارت ١٩٣٥ .

وكان الحاج شعلان اول من تمرد على الوزارة الايوبية ، وقاطع السلطة في ايامها ، وكان اول من قام بالعصيان المسلح ضد وزارة السيد المدفعي . وبعد ان تكونت « الوزارة الهاشمية » في ١٧ مارت ١٩٣٥ ، وثارت الرميثة ثورتها الاولى في

٥ مايس ١٩٣٥ ، وقف موقفا مشرفا تجاه الحكومة ، فأعانها على الثائرين ، ولكنه سرعان ما قلب لها ظهر المجن واخذ يتظاهر بالعداء .

وقد سألناه غير مرة عن أسباب هذا الانتكاس ؟ فأجابنا انه لم يجد من السيد الهاشمي ، ولا من زملائه غير الوعود ، وان الوزارة التي تألفت بعد ثورته لم تؤد أية خدمة للبلاد ، وان المملكة لا تكاد تخرج من ثورة حتى تقع في غيرها وان .. الخ (١)

وقد زاد الطين بلة عزم الحكومة على تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » ومنعها « تسيير المواكب الحسينية » ورغبتها في « توحيد الازياء » مما كان له أعظم تأثير على عقلية الشيخ وجماعته .

ولما ثارت الرميثة ثورتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦ ، طلب « رؤساء الظوالم» الى الحاج شعلان ان ينضم الى حركتهم فماطل وتلكأ ، حتى اذا تمكنت السلطة منهم ، وجدنا شعلان يهوس ضد الحكومة بهذه الهوسة (زعلانه العوجه او نرضيهه) (٢) كناية عن انه يريد ان يرضي « الرميثة » التي طابت نجدته في حركتها الثانية ، فلم ينجدها .

اما الحكومة فقد هالها في بداية الامر حركة الشيخ شعلان ، وخشيت أن تسري الى بعض القبائل القريبة ، ولا سيما وقد كان الجيش يعقب فلول الثائرين في أطراف الرميثة ، ويطهر المنطقة من ارجاسهم . ولكنها عادت فأوعزت الى قائد الفرقة ان يستعد للطوارىء ، وطلبت الى الحاج شعلان أن يخلد الى الهدوء والسكينة ، كما طلبت الى رؤساء القبائل الموالية ان ينصحوه بذلك . فذهب اليه جماعة من الاخيار : أمثال جلال آل ريكان ، وصالح آل مرسول ، وحلواص آل حنيني ، وعبود آل شنين ، وطلبوا اليه بيان اسباب تمرده على السلطة حتى اذا وجدوه محقا في حركته ، انضموا اليه . فرد على هذه الوساطة بقوله « اذا ارادت الحكومة ان تتفاهم معي فلتتصل بالسيد حكمة سليمان في بغداد ، او بالحاج جعفر ابو التمن ، فانهما ينوبان عني » (٣) .

---

(١) في الواقع ان العراقيين سئموا تكرر الثورات ، ايام هذه الوزارة ، وسئموا التدابير التي اتخذت لقمعها ، حتى قال الشاعر النجفي ، الشيخ محمد علي يعقوب :

قالوا وزارتكم ياسين برأسها ... وقائد الجيش طه في الميادين

يا رب طه وياسين بحقهما ... اجر عبادك من طه وياسين

(٢) العوجه اسم ثان للرميثة ،

(٣) يقول العميد طه الهاشمي في ٤٢٩ من مذكراته .

« عثرت القيادة على كتاب مرسل من حكمة سليمان الى الشيخ شعلان العطية يحرضه فيه على القيام بالعصيان ، ويعده بان الملك سوف يعفي عنه » اهـ .

ولما لم تفد هذه النصائح فيه ، واخذ افراد قبيلته يدخلون الى « الدغـارة » مسلحين ، ثم ما لبثوا أن اعتدوا على أسلاك البرق والتلفون ، وعلى سعاة الماليـة والجباة ، وعلى المارين بطريق الديوانية ـ دغاره ، وجه رئيس الفرقة الانذار التالي:

انذار من قائد الفرقة الاولى الفريق بكر صدقي :

بناء على تصدي فرق (الشبانة ، الزياد ، الهلالات ، الزلالـة ، المرمض ، آل عمران) من عشيرة الاكرع على قطع خط التلفون مرارا ، ودخـول افرادهم مسلحين الى قصبة الدغارة ، وتجاوزهم على المسافرين بين الديوانية والدغارة ، وضربهـم ساعي المالية ، وجمعهم افرادهم غير مرة للهوسات المسببة للاخلال فـي الراحـة العامة ، وعدم حضور المتهمين امام السلطات المحلية عنـد طلب احضارهم ، اعلـن الاحكام العرفية في قضاء عفك استنادا الى السلطة المخولة لي بالارادة الملكية المبلغـة ببرقية وزارة الداخلية المرقمة ١٥٢٧ والمؤرخة ١٩٣٦/٥/٥ (١) وعليه أطلب حضور جميع الرؤساء ، وسراكيل الفرق المذكورة اسماؤها اعلاه ان يحضروا امـام متصرف لواء الديوانية ، بدون قيد ولا شرط، خلال اربعة وعشرون ساعة من عصر هذا اليوم، المصادف ٤ حزيران ١٩٣٦ ، وعند عدم حضورهم يعتبرون متمردين عـلى قوانين الدولة ، ويكونون عرضة الى تنكيل الجيش بهم ، وتطبيق العقوبات التـي يجدها المجلس العرفي العسكري لازمة بحقهم .

التاريخ ٤ حزيران ١٩٣٦	بكر صدقي العسكري
الوقت بالساعة ١٦ر٠٠	الفريق قائد الفرقة اولى

وظنت القبائل التي عناها هذا الانذار ، ان الفريق بكر صدقي لا يقصد مـن انذاره غير التهديد فلم تعره التفاتا ، بحيث انقضى الاجل المعين ولـم يذهب الـى مقابلة السلطة أحد ، فلما كان صباح اليوم التالـي ٦ حزيـران ، تحركت ارتال الجيش وقوات الشرطة نحو الدغارة (٢) بعد أن قطعت خطوط الرجعة على الثوار ، بضبط صدر الدغاره ، وجسر الهاشمية ، وقرية عفك ، وسائر النقاط الرئيسية . وقد صادفت هذه القوات في اثناء حركتها مقاومة مسلحة ، فتغلبت عليها ، واحتلت « قرية الدغارة » ثم تقدمت الى « قلعة الحاج شعلان » فأصلتها المدفعيـة نـارا حامية ، ورمتها الطيارات ٩٦ قنبلة ، فاحتلتها واصبحت المنطقة كلها في قبضـة الجيش ، وطيرت الحكومة ، على الاثر ، البرقية التالية الى متصرفي الالوية :

« وصلت ارتال الجيش قصبة الدغـارة وعبرت الجسر في تعقيب العصـاة المتشتتة المتراجعة شمال الدغاره . المنطقة أصبحت في نفوذ ارتال الجيش تمامـا . العصاة لم يقاوموا اكثر من عشر دقائق » .

---

(١) يريد بها الارادة المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة ٥ مارس ١٩٣٦ المنشورة قبلا .

(٢) الدغارة قرية صغيرة قائمة عـلى الضفة اليمنى من النهر المسمى باسمها في موضع يبعد عن الديوانية عشرة اميال .

ورات الحكومة ان تصدر بيانا آخر تزيف فيه حركة الشيخ شعلان ، فأذاعت ما يلي :

بيان رسمي

«أظهر شعلان العطية رئيس آل شبانه ، وجماعة آخرين من سراكيل الاقرع في الدغارة ، تمردهم منذ بداية الحركات العسكرية ضد الفوالم وجماعاتهم ، ولم تفد النصائح التي بذلت لاخلاده وجماعته الى الطاعة ، حيث قام في المدة الاخيرة بتحريض العشائر المجاورة على الاخلال بالنظام العام ، ممتنعا عن اطاعة القوانين . قاطعا الإسلاك التلفونية ، معتديا على عسس الشرطة باطلاق الرصاص ، طاردا الجباة ، مما اضطر السلطات العسكرية أن تنذره مساء ٤ الجاري ، وعند انتهاء مدة الانذار ، توجهت قوات الشرطة والجيش ، صباح اليوم من الديوانية ، فصادفت اثناء سيرها على طريق الدغارة مقاومة مسلحة ، تمكنت من دحرها ، فدخلت الدغارة ، ثم هاجمت قلعة شعلان العطية نفسه ، فاحتلتها ، بعد مناوشات تشتت على اثرها المتمردون ، والتعقيب جار لتطهير المنطقة » (١) .

بغداد ٦ حزيران ١٩٣٦ « مديرية الدعاية والنشر »

حركة في السماوة

ومما يلفت النظر ، انه بينما تذيع السلطة هذا البيان ، اذا بالقبائل المحيطة بقصبة السماوة تقطع السكة الحديد بين « خضر الدراجي » و « السماوة » فيؤدي ذلك الى تعطيل القطار بين « بغداد » و « البصرة » ثم تغرق الطرق الرئيسية بالمياه ، ثم تقلع قضبان السكة واعمدة البرق والتلفون ، بحيث تصبح مدن الفرات الاوسط في عزلة تامة ، وان استطاع المهندسون ، الملحقون بالجيش ، ان يعيدوا الاسلاك والسكة والاعمدة الى سابق عهدها بعد حين .

مصير شعلان العطية

دهش الشيخ شعلان للمصير الذي صارت اليه حركته ، وللتشتت الذي اصاب رجاله ، ولما وجد ان القوات التأديبية تتعقبه بشدة ، وان المجلس العرفي يريد محاكمته ، ذهب ، وبرفقته مظهر الحاج صكب ، الى الشيخ صكبان العلي في لواء المنتفك ، ولبث عنده ستة ايام ، ثم شفع فيه لدى الفريق بكر صدقي كل من : السيد حكمة سليمان (٢) والحاج محمد جعفر ابو التمن ، وكان واسطته اليهما

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٨) بتاريخ ٧ حزيران سنة ١٩٣٦ م .

(٢) يقال ان السيد حكمة سليمان ذهب الى الديوانية بنفسه ، ليشفع للشيخ شعلان لدى الفريق بكر صدقي ، ولكن السيد حكمة اكد للمؤلف بانه لما ثار الشيخ شعلان ضد الوزارة رغب (حكمة) الى الحكومة ان يذهب الى الدغارة بنفسه ليأتي بالثائر ويسلمه اليها ولكن الحكومة ابت اجابته الى رغبته.

الحاج مظهر الحاج صكب ، فطلب بكر صدقي الى رئيس الوزراء ، والى رئيس اركان الجيش ، موافقتهما على قبول دخالة الشيخ شعلان ، بدون قيد وشرط ، على ان ينظر في تخفيف الحكم الذي يصدره المجلس العرفي بحقه . وتدل تتبعاتنا الشخصية على ان رئيس الوزراء وافق على هذا الطلب ، فسلم الشيخ المذكور نفسه الى السلطات العسكرية في يوم ٢٠ حزيران . ولما جاء الفريق بكر صدقي الى وزير الداخلية يطلب العفو ، احتج الوزير على ذلك ، وقال : لا بد من محاكمة شعلان واعدامه ، لانه قام بحركة مدسوسة ، وسبب اراقة الدماء بدون أي مبرر ، وانه ليس للسلطة العسكرية ان تتدخل في قضايا محاكمة الثوار .

وعلى كل مثل الشيخ شعلان امام المجلس العرفي العسكري ، وصدر القرار بادانته ، والحكم عليه بالاعدام ، فأصر وزير الداخلية على تنفيذ هذه العقوبة ، للسبب الذي ذكرناه آنفا ، فتدخل وزير الدفاع في الموضوع ، وقال ان بكرا قطع عهدا بشرفه العسكري بوجوب انقاذ حياة هذا الثائر فلا يمكن اعدامه ، وبعد أخذ ورد صدرت الارادة الملكية بتبديل عقوبة الاعدام بالاقامة في المحل والمدة اللذين يعينهما وزير الداخلية فأبعد الى « الرمادي » ونقل منها الى « عانه » وانتهت بذلك حلقة من سلسلة كبدت العراق كثيرا من الاموال والانفس وهذا بيان الحكومة .

بيان رسمي

بعد القضاء على حركة التمرد في منطقة الدغارة ، قررت السلطة المختصة تجريد تلك المنطقة من السلاح ، وانذرت البقية من المتمردين بلزوم تقديم خضوعهم وتسليم انفسهم الى الحكومة ، وقد بوشر على الاثر جمع السلاح ، وقدم جميع الرؤساء خضوعهم ، وكان آخر من قدم الطاعة من دون قيد وشرط ، شعلان العطية رئيس عشائر الاقرع ، ولا يزال جمع الاسلحة مستمرا سواء في منطقة الرميثة او الدغارة (١) ، ولم تجد الحكومة بعد ذلك ضرورة لمرابطة الوحدات العسكرية في هاتيك الجهات فأعيدت الى معسكراتها الدائمة ، وما زالت التدابير المحلية متخذة لمنع تكرار الحوادث المؤسفة الماضية .

٢٠ حزيران سنة ١٩٣٦ « مدير الدعاية والنشر »

ووالى المجلس العرفي العسكري محاكمة الثوار الذين قبض عليهم أو

---

(١) ارادت قبائل عفك ، التي يرأسها الحاج صلال الفاضل ، ان تثأر للظوالم ، فتصدت لسيارة قائمقام القضاء احمد السوز ، فقررت الادارة العسكرية ان تقوم بحركات ضدها ، ولكن اعوان الوزارة نصحوها بعدم المجازفة ، فاكتفت الحكومة بفرض غرامة قدرها (٥٠٠) بندقية على هذه القبيلة فسلمتها بيسر .

استسلموا من تلقاء انفسهم ، فحكم على ٦٦ ثائرا بالاعدام نفذ في ١٩ محكوما ؛ واستبدل في ٧ ٤بالاحكام التالية :

رقم الارادة الملكية	تاريخها	تاريخ الحكم بالاعدام	عدد المحكومين	العقوبة الجديدة
٣١٨	٩٣٦/٧/٥	٩٣٦/٦/٢٨	٩	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣١٩	كذا	كذا	٢	الاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات
٣٢٠	كذا	كذا	٣	الاشغال الشاقة المؤبدة
٣٢١	كذا	٩٣٦/٦/٢٧	١١	الاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات
٣٢٢	كذا	٩٣٦/٦/٢٦	٥	الاشغال الشاقة لمدة سنتين
٣٢٣	كذا	٢٨ منه	٢	الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة
٣٢٤	كذا	٢٦ منه	٣	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣٢٥	كذا	٢٦ منه	٨	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣٢٦	٩٣٦/٧/٨	٢٩ منه	٤	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات

اما عدد الذين صدرت بحقهم أحكام النفي ، او السجن المؤبد ، او الموقت ، فكان كبيرا جدا بحيث غصت بهم سجون الالوية المختلفة .

ومما يذكر في هذا الصدد ، ان بعض الذين ساقتهم الحكومة الى المجلس العرفي ، ثم برات ساحتهم ، قتلوا برصاص الغدر عرفنا منهم عبد الجليل الحلي ؛ وشلال الكربلائي (١) .

الغاء الاحكام العرفية

وبمناسبة انتهاء الحركات التأديبية في لواء الديوانية ، صدرت الارادة الملكية التالية :

---

(١) ذكر لنا السيد عبد الرحمن خضر ، العضو المدني في المجلس العرفي العسكري ، ان السلطات العسكرية طلبت الى المجلس المذكور ان يقرر الحكم على كل من شلال وعبد الجليل بالاعدام ، بصفة كونهما جاسوسين انكليزيين قديمين فلم يجد المجلس مبررا لاصدار مثل هذه العقوبة ، فقرر براءتهما ، ولكنهما قتلا غيلة بين سراي الديوانية ومحطة القطار فيها وذلك في يوم براءتهما .

رقم ٣٧٤ اصدرت ارادتي الملكية

بعد الإطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، ووزير الدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء .

وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في المنطقة المبينة في الارادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة ١٤ صفر ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس سنة ١٩٣٦ .

أ ــ بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة أعلاه .

ب ــ بالغاء احكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ٢٠٨ و ٢٠٩ والمؤرختين ١٤ صفر سنة ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس ١٩٣٦ .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٥ واليوم السادس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٦ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

القوات والخسائر

بمناسبة انتهاء الثورة ، رغب الفريق جعفر باشا العسكري وزير الدفاع في « الوزارة الهاشمية الثانية » ان يطلع رئيس الوزراء الهاشمي على رأيه في أسباب هذه الثورة ، فكتب اليه هذا الكتاب المرقم س ٣٨٦ والمؤرخ في ٢١ تموز ١٩٣٦ م الذي جاء فيه :

« قامت الثورة في العام الماضي في منطقة الفرات الإوسط فاخمدها الجيش بالسرعة المستطاعة . وكان تساهل الحكومة في الغاء الاحكام العرفية ، واعلان العفو العام عن مجرمي الثورة مما شجع العشائر على التمرد في هذا العام مرة ثانية ، واشتراك عشائر اخرى لم يسبق لها اعلان العصيان على الحكومة ، وقد اضطرت الحكومة ازاء ذلك الى استخدام القوة العسكرية » (١) .

ويقول الوزير في كتابه هذا ان أسباب هذه الثورة تنحصر في الامور الآتية :

١ ــ الدعاية المضرة التي قام بها رجال الدين .

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : المحفظة د/٦/٣ عدد ٦ .

٢ ـ التحريض ضد التجنيد .

٣ ـ تهيج العواطف الدينية بسبب منع السبايا والمآتم .

٤ ـ الاشاعة بأن الحكومة تنوي تعميم السفور ولبس القبعة .

ويقدر الوزير قوة العشائر الثائرة بـ (١٣٫٥٠٠) رجل ، وسلاحها بـ (٥٣٥٠) بندقية ، ويقول ان خسائرها كانت كثيرة ، والتي أمكن احصائها (٤١٠) قتلى و (٣١٥) جريح ، وجمع منها (١٨٠٠) بندقية .

أما القوات الحكومية التي اشتركت في التأديب فكانت : كتيبة خيالة ، وثلاث بطريات ، واحد عشر فوجا مع القطعات المساعدة من رشاشات آلية ، ومستشفى ميدان ، تبلغ قوتها (١٩٨) ضابطا و (٥٩٤١) مراتب أخرى وقد استشهد من الجيش ضابطان و ٢٥ مراتب اخرى ، وجرح خمسة ضباط و ٩٧ مراتب أخرى .

وقد نظر المجلس العرفي العسكري في (٧٤) دعوى فحكم على ١٣٨ شخصا بأحكام مختلفة ونفذ حكم الاعدام في تسعة عشر رجلا .

كتاب ايضاح

طلبنا الى الشيخ شعلان العطية ان يكتب الينا عن الاسباب التي ساقته للقيام بحركته ضد « الوزارة الهاشمية » مع أنه كان من مؤيديها ، وممن ناهض خصومها ؛ فكتب الينا يقول :

كاظمية ١٣ كانون الاول ١٩٣٦

جناب البحاثة الاكرم السيد عبد الرزاق الحسني دام عزه آمين

السلام عليكم . كلفني حضره الشيخ محمد حسن حيدر ، بالنيابة عنكم ، بأن اشرح لكم اسباب الخلاف بيني وبين الوزارة السابقة ، وزارة ياسين الهاشمي ؛ فاقول :

انه ساءني ما عليه العراق من التفكك وسوء الادارة ، وبصفتي ممن اقام هذا الصرح ، فيعز علي يتسرب اليه الدمار ، فصممت على الاصلاح ، مهما كلفني الامر ، فاتفقت مع بعض زعماء العراق لاجل القيام بما يمليه علينا الواجب نحو الوطن المقدس ، مهما كلفنا الامر فقمنا بما يفرضه علينا الواجب ، وضحينا الغالي والنفيس ، وخاطرنا بأرواحنا لاجل الاصلاح المنشود ، ونتيجة ذلك سلمنا زمام الامر للهاشمي واصحابه ، الذين تعهدوا بالاصلاح ، حسب مواثيق وايمان مغلظة .

وما ان تسلمت الوزارة الحكم ، والا وقلبت للشعب ظهر المجن ، وصارت تطارد المخلصين من ابناء العراق فملئت السجون ، وضغطت على الحريات ، واعلنت الاحكام العرفية مرارا ، في شمالي العراق وجنوبيه الى ما يعلمه الجميع ويضيق عنه القلم .

اما نحن فكنا نطالبها دائما ، ونلح عليها في الطلب بالاصلاحات اللازمة ، والكف عن سفك دماء الابرياء ، وسوق الجيوش بدون مبرر ، فكان الرد مخاتلة وتمويها . وكم حاولنا بشتى الطرق اقناعها للعدول عن خطتها الخبيثة ، التي فككت عرى الوئام في العراق ، فكان دابها سفك الدماء والعنف ، فلم نطق صبرا على ما حل بالعراق من الجور والذل والهوان ، والاستهتار بالحريات والحقوق ، فقدمت لها مع بعض مريدي الاصلاح مضابط لأجل مناشدتها الاصلاح ، فصارت تدس الدسائس للنكاية بنا ، فقمت بعد الاعتماد على الله عز وجل ، وصممت القيام بالاصلاح ، مهما كلفني الامر ، وفاوضت بعض محبذي الاصلاح فكان ما كان مما لا يخفى على أحد .

فبعد ان قاومت بكل ما لدي من مال وقوة وصبر ، امتننا على ارواحنا واموالنا ومكانتنا ، وما ان سلمنا لها انفسنا حتى هدمت داري ، وامرت بنهب اموالي وزروعي ، ونفتني مع بعض اولادي الباقين واعمامي ، لنواحي العراق النائية ، وحبست اولادي الباقين واعمامي بعد ان امنتهم كما امنتنا .

هذه هي اسباب اختلافي مع الوزارة السابقة (الهاشمية الثانية) وما جرى بيني وبينها بصورة مختصرة والسلام عليكم . المخلص : الحاج شعلان العطية

هل افادت الادارة العرفية ؟

سبقت ثورة الرميثة الاولى (٥ مايس ١٩٣٥) وما اعقبها من الثورات المعروفة، ثورات في العراق كان لها دويها ، وكانت لها نتائجها ، وقد تولى الجيشان : العراقي والبريطاني ، اخمادها فلم تركن اية وزارة من الوزارات الى أعلان الاحكام العرفية ، حتى ان ثورة التياريين على خطورتها لم تخضع بادارة عرفية . لهذا كان عجب الناس باعلان الاحكام العرفية عدة مرات خلال سنة واحدة عظيما ؛ لان الغرض من اعلان الاحكام العرفية ، وان كان الارهاب وتسريع اعمال التاديب ، الا ان اعلان هذه الاحكام من شأنه ان يشل يد القضاء عن توزيع العدل ، ويعرض الناس الى نتائج غير محمودة ، وهذا ما وقع فعلا ، فما كادت الحكومة تعلن الأحكام المذكورة حتى تضاعف الدس والكيد ، وكثرت الوشايات والاخباريات ، فكانت ابسط شهادة كافية لادانة اكبر رجل ، وهذا ما حدا بالحكومة الى اعلان العفو العام بعدئذ .

وقد استطلعنا راي القانوني الكبير ، فقيه الدستور المعروف السيد ناجي

السويدي ، في امر هذه الاحكام ، فتفضل علينا فخامته مشكورا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

« ان الاقدام على اعلان الادارة العرفية ، وتعطيل احكام القوانين ، امر خطر ومحظور ولا تبيحه الاحكام الدستورية الا عند الضرورة القصوى ، وبذلك قضت الاصول الدستورية في انكلترا ، وايدها القانون الاساسي في المادة العشرين بعد المائة، حيث اعتبرت القائمين بتنفيذ الادارة العرفية معرضين للتبعة القانونية ، التي تترتب على أعمالهم ، الى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص باعفائهم . ولذلك نجد الوزارات العراقية السابقة ، اسوة بالكثير من الدول المتمدنة الاخرى ، كانت كثيرة الحذر ، شديدة الحيطة في اعلانها ، بالرغم مما حصل من قلاقل واضطرابات، كانت اشد خطورة مما حدث في الزمن الاخير .

اما ما وقع اخيرا من اسراف في أعلان هذه الاحكام ، فناتج ـ حسب اعتقادي ـ من الرغبة في الارهاب (١) ومن عدم الأعتداد بالنظريات الدستورية المألوفة ، وعلى الخصوص من الاطمئنان بفقدان المراجع القانونية ، التي تتمكن من القاء التبعة على عواتق القائمين بها ، وتوجيه المسؤولية اليهم ، لانهم يعتقدون بأن مجلس الامة ، الذي انيط به حق مراقبة أعمالهم ، قبل اصداره لقانون العفو عنهم ، قد قتل نصفه ، وشل نصفه الآخر ، فأصبح شبحا لا حول له ولا طول .

هذا ما ورد بفكري أثناء تحريري لهذه العجالة ، اسطره لك والعصمة لله ، وفي الختام تفضل بقبول المودة مع الأعجاب بنشاطك من صديقك » .

بغداد ١٩٣٦/١١/٢٥ ناجي السويدي

ما يقوله المسؤولون

نشرنا على الصفحات المتقدمة وصفا مدللا بالوثائق والمستندات ، للاسباب التي ادت الى حدوث بعض القلاقل في شمالي العراق ، وفي جنوبيه « ولا سيما في الفرات الاوسط » في ايام هذه الوزارة ، وحاولنا كثيرا أن نبسط الوقائع التي حدثت بسطا مجردا ، ليكون في استطاعة المؤرخ ان يكتب عن « تاريخ العراق الحديث » بالشكل الذي يريده ، واذ نشرنا بعض الكتب التي أرسلها الينا الثائرون عن اسباب ثوراتهم،

---

(١) علق رشيد عالي وزير الداخلية في الوزارة الهاشمية الثانية على كتاب السويدي هذا بما يلي :
« ولكن لا ينكر تأثير الادارة العرفية على عدم سريان الثورة الى حدود واسعة ، وفي حقن الدماء وقد استفادت الوزارة من اعلانها فائدة كبرى ، من حيث سرعة اخماد الثورة، واعادة الامن الى نصابه»
٢٨ حزيران ١٩٣٩

فقد راينا ان نتصل بالسيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في الوزارة المشار اليها ، لنستطلع رايه في اسباب هذه الثورات ، فتفضل علينا مشكورا بالخطاب التالي ، وهو يمثل وجهة نظر الحكومة في أسباب تلك الثورات بالطبع :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني !

اخذت كتابك الذي تطلب فيه معلوماتي الشخصية عن اسباب التمردات التي حدثت في الفرات الاوسط ، وفي سوق الشيوخ في عامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ وقد قرات الملزمات التي تم طبعها من تأليفكم حول هذا الموضوع ، فراقتني تتبعاتكم في جمع المعلومات التاريخية ، وشكرت اهتمامكم في هذه الناحية .

تنحصر الاسباب التي ادت الى هذه التمردات في ثلاث نقط رئيسية :

١ ـ دس المناوئين للوزارة الهاشمية ، وقد نشرتم عن ذلك وثائق معتبرة ، فلا داعي لتطويل الكلام عن ذلك .

٢ ـ سوء الادارة في بعض الالوية . وقد عالجت الوزارة ذلك بسن قوانين في هذا الشأن ، وقامت ببعض الاجراءات بمقتضاها ، مما مكنتها أبعاد من كان سبب هذه الاضطرابات .

٣ ـ جهل العوام الفوائد التي يجب ان تجنيها البلاد من تنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وقيامهم بدعاية ضده ، ظنا منهم ان هذا القانون سيجلب عليهم نفس الكوارث ، التي سببها النفير العام في الحرب العظمى . وقد اجتهدت الوزارة في تطبيق القانون المذكور ، رغم العراقيل التي وضعها خصومها ، ثم قامت باعمال اصلاحية ذات شأن في سبيل رقي البلاد من نواحيها العمرانية والاقتصادية والادارية ، مما لا يمكن لأحد أن يجحدها . واذا كانت الاغراض قد اعمت البعض عن تقدير هذه الاصلاحات ، فان المستقبل كفيل لاظهار ذلك ، ودمتم بعز واحترام عزيزي .

بغداد ـ ٤ تشرين الاول ١٩٣٩ المخلص : رشيد عالي الكيلاني

ما يقوله كاشف الغطاء ؟

وجدنا اسم العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يتردد كثيرا على صفحات هذا الكتاب ، ويحتل مقاما خاصا في حوادث الثورات التي بسطنا اخبارها ، فرجونا سماحته بيان الاسباب التي حملته على التدخل في هذه الشؤون السياسية ، مع انه من الرجال الروحانيين ، كما رجوناه بيان العلاقات التي تربط الثائرين بسماحته او تستلزم مثل هذا التدخل ، فجاءنا منه ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد   عن النجف ٢٧ شوال ١٣٥٥

عزيزي الحسني زاد الله في حسناتك وضاعف نشاطك وجهودك

وردتني سؤالاتك فحركت مني وجدا ساكنا والما كامنا . وحيث اني ارغب في تشجيعك وتشجيع امثالك من الشباب الناهض على الكتابة والتاليف ، لم اجد بدا من اجابتك ، ولو على الجملة والايجاز ، فان التفاصيل والخصوصيات ، وتوارد وفود القبائل والزعماء الينا زرافات وآحادا ، مما لا استطيع في هذا المقام سرده ولا احصاؤه وعده ، واليك الجواب عما سالت :

بعد ان رفع الله جل شانه عن العراق نعمة وجود الملك الحازم فيصل تغمده الله برحمته اواسط السنة الثانية وخمسين بعد الالف وثلثمائة هجرية (١) وتشكيل الوزارة الايوبية في أوائل السنة الثالثة وخمسين (١) بدأ التذمر واستياء الاهلين من أهل المدن والقرى والارياف ، وتواردت علينا الكتب والرسل شاكين من سوء معاملة رجال الادارة والموظفين من الاحتقار ، والسب ، والاهانة ، والاجحاف في الضرائب، واستعمال الشدة في استيفائها ، وسجن بعض الشباب ، وتعذيبهم بالضروب القاسية ، بتهمة انهم يشتغلون باعمال الطائفية ، اتفق خلال ذلك زيارة الملك غازي الى النجف للدفعة الاولى ، فاجتمعنا به برهة قصيرة ، وخلونا بعدها بالايوبي ، فبذلنا له النصائح وانذرناه ، حتى طلبنا منه اطلاق اولئك الشباب المعذب على تهم لا اصل لها ، فوعد وما وفى بشيء ، وبقي الحال على ذلك المنوال او أشد .

وكان حزب الاخاء في بغداد ينتهز هذه الفرص ، ويستغل تلك الاحوال ، وينفخ في تلك الجذوة كي يزيدها ضرما ، ويطبخ عليها ما يريد اكله شهيا ، واشباع شهواته لنيل غاياته ، ويعقد اجتماعاته في الصليخ وغيره جهرا وسرا ، وكان يصل الينا ويتصل بنا بعض الاعمال ، فارتبك الامر علينا ، ونحن لا نرغب في الحركة ، لعلمنا انها خسارة على الامة ، وربح لاولئك القوم ، ولا نستطيع السكون لكثرة الطلب ، وشدة التذمر ، فبقينا اكثر من ستة اشهر نستمع الى عجيج الشكوى ، واخذ الكتب والعرائض الموقعة من مختلف الطبقات من زعماء الفرات وغيرهم ، ونحن في فسحة الروية والتأمل .

وكان الزعماء او المتزعمين بالاحرى منقسمين الى شطرين : شطر منهم لحزب الايوبي والمدفعي (٣) والآخر لحزب الاخاء الوطني اي للهاشمي والكيلاني ، وكان من بعض اسباب التنافس والتحاسد بين الفريقين من رؤوس الاعراب ، مقاعد نيابية

---

(١) توفي الملك فيصل ليلة الجمعة ١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢ .

(٢) تألفت الوزارة الايوبية في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٥٣ .

(٣) وهو (حزب الوحدة الوطنية) راجع ص ٥١ ــ ٥٣ من هذا المجلد الرابع .

التي استهوتهم الحكومة بهـــا فأفسدتهم في ذات أنفسهم ، وفـــي اخلاقهم ، وعادت بليتهم بالاكثر على ذات حكومتهم ، وعلى شعبهم . فجروه الى المهالك والويلات بتلك الاطماع الخبيثة ، وهذا له شؤون كلها شجون فلنطوه على بلته .

ونعود فنقول كان للفريق الاول نصيب يومئذ من مقاعـد النيابـــة ، بخلاف الثاني ، سوى فردين منهم كانوا في الاعيان . وكان الملح في الطلب والمثابر على العمل الفريق الثاني المتخلين اصحابهم عن مناصب الحكم ، وكانوا يجتمعون فـي الخلوات الواحد والاثنان والثلاثة ، ثم اجتمع عندي سبعة من اركانهم ، وطال الحديث بيننا ؛ وصارحتهم بأن لا ثقة لي بكم ، واعلم يقينا انكم تشتغلون لحزبكم ، وتريدون تبديل وزارة الى وزارة لا اقل ولا أكثر ، ولا تريدون اصلاح وضع ، ولا رفع ظلم ، وانمـا هي وسائل ومعابر الى غايات شخصية ، فقاموا بعد اكثـر مـــن ساعتين مغضبين آيسين ، ثم بعثوا فريقا من وجوه اهل العلم ، ومن البيوتات الشهيرة فـــي النجف ليستميلوني . فطال النقض والابرام بيننا ، وعرفتهم سوء مقاصـد القـــوم وخبث نياتهم ، واني لا اثق بهم ولا بعض الوثوق حتى يستقيلوا من حزب الاخاء ، ويرفضوا الكراسي ، كما كنت صارحتهم بذلك ، فأبى أكثرهم ، فقال لـي الوسطاء لــك ان تأخذ من العهود والمواثيق عليهم ما يبعث لـك الثقة فيهـــم . وتكـررت الجلسات والمساجلات بيننا لهذه الغاية حتى احتملت كرها مني قبول هذه الخطة على علـــم بخطأها ، فحضر عندي جماعة من الزعماء ، والعلماء وقلت اشترط عليكـــم شروطا خمسة :

(١) ان لا تشتغلوا بصفة حزبية ولا لغاية وزارية .

(٢) ان لا تفسحوا مجالا لتدخل يد ، بل ولا اصبع اجنبية .

(٣) ان لا يكون الغرض قضايا طائفية ، بل كل القصد الاصلاح من وجهة عامة للامة العراقية بجميع عناصرها وكافة مذاهبها على السواء .

(٤) وهو عمدة الشروط ان لا تخلوا بالنظام ، ولا تشوشوا الامن العام ، ولا تقطعوا طريقا ، ولا تنهبوا مالا ، ولا يتضارب بعضكـم ببعض للحزازات القديمة فيما بينكم .

(٥) ان تكون القيادة العامة والزعامة المطلقة لنا ، وان يكون قولنا هو القـــول الفصل فيما اذا حدث نزاع او تشاجر بينهم في بعض الامور .

فقبلوا بكل هذه الشروط ، واعطوني العهود والمواثيق والايمان الغموس ، على الالتزام بها بمحضر جمع من اهل العلم . ثم قرروا ان يعقدوا اجتماعا عامـا فـــي منزلنا الكبير يحضره جميع الضروس والرؤوس من الخارج ، ومن اهالـي النجف ؛ فوافقنا على ذلك ، وحضر جمع كثير يزيد على المائة نسمة ، والقينا عليهـــم بمحضر

جمع من العلماء النصايح الكافية في حفظ الامن ، والخضوع لقوانين الحكومة ، والمحافظة على تأييد العرش ، والاقتصار على المطالبة السلمية والاحتجاجات الادبية، وقلة مراودة الموظفين والتزلف اليهم . فاظهروا الانقياد والالتزام بكل ذلك ، وحرروا صكا بذلك وقع عليه جميع وجوه اولئك القوم ، ولعلك عثرت عليه وادرجته في مؤلفك هذا (١) .

وكان لهذا الأجتماع سمعة وروعة وصدى عاليا في العاصمة وسائر المدن ، وكانت الحكومة طبعا قد أوجست خيفة من هذا الاجتماع الذي تعده تحديا لها ، او تعديا عليها ، فأوعزت الى حزبها : وهم الفريق الاول ، وفيهم جملة من النواب ، فجاء الينا ايضا بجمع كبير يضاهي الاجتماع الاول الذي وقع قبله ببضعة ايام ، وكانوا يظهرون انهم ايضا مستعدون لطلب الاصلاح ، والعمل للمصلحة العامة تحت رايتنا ورأينا ، ولكنهم يسرون حسوا بارتغاء ، ويرمون بالاشارة والايماء الى ان اولئك غير صادقين ولا مخلصين ، وانما يريدون بحركتهم هذه التوصل الى اغراضهم . فانتخبنا سبعة من اهل الراي فيهم ، وطلبنا منهم ان يتفقوا مع اولئك ، ويضعوا يدا بيد ، ويستقيلوا من النيابات والكراسي المزيفة ، حتى تأتيهم النيابة الشريفة بانتخاب الامة لا بتعيين الحكومة ، فوافقوا على ذلك ، ولكن بشرط ان يستقيل اولئك من حزب الاخاء .

وكانت خديعة منهم ايضا تترسوا بها ، وتخلصوا من ذلك التكليف الشاق عليهم باللواذ اليها ، حيث كانوا يعلمون ان اولئك لا ينفكون عن حزبهم ، ولا يجرأون الى اعلان الاستقالة ، فلم نحصل من المفاوضات الطويلة على طائل ، وبقينا نعمل على توسيع نطاق الحركة في الخارج بالرسل والكتب ولكن على تلك الشروط . فامتد حبل الاضطراب في عامة الوية الفرات من لواء الحلة الى لواء البصرة ، وكان ظهوره في العشائر والقرى أقوى منه في العواصم والمدن ، وكان بدء ذلك في شوال ، واتصل الهياج وعلا صوته الى أواخر ذي القعدة فاضطرت الوزارة الايوبية الى الاستقالة (٢) وخلفتها الوزارة المدفعية ، وعزمت على اخماد الثائرة بالقوة ، فساقت بعض افواج الجيش المسلح بالعدة والعتاد الى قضاء ابي صخير لضرب المتمردين في المشخاب ، فقام الضجيج والانكار من الشعب ، واستنكرنا نحن ذلك . وكان من أحدى الكبر عندنا ان يقع الحرب الداخلي ، ويتضارب الجيش مع الامة ، والدولة فتية في بدء نهوضها وترعرعها . وعلى اثر هذا الضجيج والانكار استقالت الوزارة المدفعية ، وقد صنع جميل احسن جميل في القاء تلك المسؤولية عن عاتقه ، وعدم تحمل أوزار تلك الدماء الطاهرة في ذمته .

نعم استقالت هذه الوزارة بعد بضعة أيام من تأليفها . وكان الحديث والعهد

---

(١) لعله يريد (ميثاق الشعب) المنشور في الصفحات ١٠١ ـ ١٠٣ من هذا المجلد الرابع .

(٢) استقالت الوزارة الايوبية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ هـ .

بيننا وبين الثائرين في الدور الاول : اعني عمال حزب الاخاء ان لو سقطت الوزارة ، تشكل وزارة شعبية بستشار فيها العلماء والزعماء ، ولا تكون من الحزبين المتضادين على الكراسي . ولما استقالت الوزارة المدفعية بقينا بانتظار تنفيذ هذا القرار والعهد ، فلم نشعر الا والاعلانات تنادي بتشكيل الوزارة الهاشمية ، وما كان باسرع من ان جاءنا شخصان من عمال هذه الوزارة الجديدة (1) يحاولان اقناعنا بالموافقة والمسالمة لها كانه قد حصل كل شيء ، وانتهى الامر ، ويعدوننا بالوعود الخلابة . وكنا قد تشبعنا بالخوف وسوء الظن بوزارتهم ، وظهر لكل ذي حس ان القوم كانوا يشتغلون لهذه الغاية الزائفة وبالطبع بقينا مصرين على عدم الرضا والانكار .

ولما استبان غدرهم ومكرهم لعامة اهالي النجف ، ارادوا البطش بهما ، فمنعناهم خوف الفتنة واتساع فتق الفساد ، ولكن قابلهما الشعب النجفي بكل مهانة وتحقير ، وسب وشتيمة ، حتى خرجا بعد يومين آيسين منكوبين ، وذهبا الى الخارج يهدئان العشائر والقبائل الثائرة في الرميثة وغيرها ، فما اجدى شيئا ، وخرجا منها بتحقير ومهانة كخروجهما من النجف ، وعادا الى العاصمة ، وحملا صاحبهم الوزير الذي اصبحت مقدرات الناس طوع ارادته ، حملاه بسوء تدبيرهما على سوق الجيش على محاربة الزعيم خوام ، الذي حملوه بسوء تصرفاتهم على التمرد وانكار اعمالهم السيئة ، فاندلعت نيران الحرب ، وتسلسلت حلقات الفتن من واحدة الى اخرى ، ومن سيئة الى اسوا ، الى أن أتاح الله لهذه الامة ، وقد اشرفت على الهلكة ، بالرجال المخلصين ، فاطفأوا تلك النيران ، واخمدوا جمرة الفتن . نسأل الله ان يجبر بهم ذلك الكسر ، ويتلافى بحسن سياستهم وتدابيرهم السلمية تلك الخسائر الفادحة أن شاء الله .

ومما ذكرنا عرفت الجواب عن السؤالات التالية ، ولا يتسع المجال معنا في الحال الحاضر لابسط من هذا البيان ، وعسى أن تسنح الفرصة له بوقت آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

بين الحلة والديوانية

بين العشائر التي تقطن « لواء الحلة » والعشائر التي تقطن « لواء الديوانية » صلات وملابسات كثيرة . ولما ثارت الرميثة ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ ، خشيت الحكومة ان تسري روح الثورة الى عشائر الحلة ، ولا سيما وقد كان بين الموظفين الاداريين في هذين اللواءين من يرى وجوب اذكاء روح التمرد والعصيان ، فنقلت السيد احمد زكي الخياط قنصل العراق العام في بومبي الى « متصرفية لواء

---

(1) يريد بهما السيد علوان الياسري والسيدمحسن ابو طبيخ .

الحلة » وقد وصل المومى اليه الى مقر عمله يوم ٢٠ مايس مـــن السنة المذكورة ، فعمل عملا متواصلا على تهدئة شؤون اللواء المضطربة ، وابعد عشائر الجبور والبـــو سلطان وبني حسن عن الحركات الهدامة التي كانوا ينوون القيام بها .

معاهدتان خطيرتان

كانت الوحدة العربية حتى اواخر سنة ١٩٣٠ حلما من الاحلام ، وكان الباحث في تحقيقها كالباحث في الماء عن جذوة نار . وقد بذل « الملك فيصل الاول » مع الذين رافقوه في جهاده السياسي الطويل ، مساعي تذكر لتحقيق هـذا الحلم ، فأوفد في ٢٥ مارت ١٩٣١ وفدا الى عمان ، والحجاز ، واليمـن ، برئاسة نوري السعيـد ، ليفارض حكومات هذه الممالك في مشروع « الحلف العربي » والتوقيع على المعاهدات التي اثبتنا نصوصها في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

ولما تولت « الوزارة الايوبية الاولى » مقاليد الحكم فـي ٢٧ آب سنة ١٩٣٤ ، فاتح رئيس الوزراء علي جودة بك ، وزير ابن سعود المفوض في لندن الشيخ حافـظ وهبه ، في موضوع عقد معاهدة اخوة وتحالف بين الممالك العربية ، ووضع مشروعا لذلك استحسنه الوزير السعودي ، فحمله الى جلالة الملك عبد العزيز فسر به (١) .

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ هبط بغداد الشيخ يوسف الياسين مندوب المملكة العربية السعودية ، لمفاوضة الحكومة العراقيـة في الاسس المقترحـــة للمعاهـدة المذكورة ، وحل ضيفا على الحكومة ، وتألفت لجنة قوامها : مدير الكمارك والمكوس العام ، ومدير التجارة العام ، ومستشار وزارة المالية ، لتنظيم مـا يتعلق بالامــور التجارية وما يتصل بحياة المملكتين : فتكون ابحـــاث هـذه اللجنـة اساسا لعقـد الاتفاقيات والمعاهدة المقترحة ، وتولـــى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، مفاوضة المندوب السعودي في الامور السياسية ، فكانت المفاوضات تسير بروح مشبعة بالود والصفاء ، وكانت اذا توقفت ، بسبب اختلاف وجهات النظـــر ، تساهل الطرفان تساهلا بينا .

قص علينا أحد زملاء السيد الهاشمي في وزارته الاخيرة ، ان المفاوضين اختلفوا في احدى مواد المعاهدة ، فطالب رئيس الوزارة العراقية ان يؤخـــذ بوجهـة نظـر العراق ، فرد الجانب السعودي على ذلك طالبا ان يؤخذ بوجهة نظر حكومته ، فكاتب الهاشمي الشيخ يوسف الياسين ، ان يبرق الى جلالة الملك ابـن سعود قائـلا : ان راي العراق في المادة الفلانية كذا ، ورأينا كذا ، فماذا تأمرون ؟ فلمـا تسلم عاهـل نجد والحجاز برقية مندوبه في العراق ، أبرق اليـه ان يعمـل بما يشير بـه السيد الهاشمي في كل مادة من مواد المعاهدة المقترحة ، فكانت هـذه الثقة العظمى فـــي مقدمة الاسباب التي عجلت التوقيع على نصوص المعاهدة المنشودة .

---

(١) تراجع النص (٣٦) من هذا المجلد الرابع في هذا العدد .

وفي اليوم الثاني من نيسان ١٩٣٦ اذيع في بغداد ومكة البلاغ المشترك التالي :

بتوفيقه تعالى تم التوقيع اليوم في بغداد على معاهدة اخوة عربية وصداقة اسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية ، بنيت اسسها على مبدأ التعاون بين الدولتين العربيتين ، وعلى حل الاختلافات وفقا للمبادىء المقررة بين الامم . ويضمن هذا التحالف انضمام الممالك العربية المستقلة الاخرى متى شاءت . وستنشر نصوص التحالف نهار الاثنين الموافق ١٤ محرم الحرام ١٣٥٥ و ٦ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية في بغداد ومكة .

يوسف الياسين　　　　نوري السعيد (١)

وتلقى أبناء الاقطار العربية نبأ عقد ميثاق الحلف العربي بين العراق والمملكة العربية السعودية بكثير من الغبطة والسرور ، وقالوا عنه أنه الخطوة الاولى في سبيل الوحدة العربية المأمولة .

وقد أسرع الملك غازي فطير البرقية التالية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ الى :

صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ــ مكة المكرمة

يسرني على اثر توقيع معاهدة الحلف من قبل ممثلينا اليوم ، أن أقدم الى حضرة الاخ العزيز اجمل تهاني ذاكرا بلسان الثناء والتقدير ما كان لجلالته من الاثر البارز في افتتاح هذا العهد الجديد ، الذي اؤمل ان يكون عاملا قويا في توطيد دعائم التعاون الصميم بيننا ، وتوجيه المساعي المشتركة لنفع بلادينا والامة العربية جمعاء .

غازي

صاحب الجلالة الاخ الملك غازي ــ بغداد

تلقيت بمزيد السرور والاغتباط برقية الاخ بمناسبة توقيع ممثلينا اليوم على معاهدة التحالف . أبادر الى مقابلة جلالة الاخ وتمنياته الطيبة بمثلها ، وأسأله تعالى ان يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم ، وفاتحة عصر جديد زاخرا بالسعادة والهناء لبلادينا وامتينا . اما ما تفضل به جلالتكم من الثناء والتقدير بما كان لأخيكم من يد بافتتاح هذا العهد المبارك ، فاننا بالحقيقة والواقع لم نقم الا بما توجبه علينا اسلاميتنا ، وعروبتنا ، ومصلحة أمتنا المشتركة ، ولا يسعنا الا ان نذكر بمزيد السرور والاعجاب والشكر ما تفضلتم به جلالتكم من مساعدات للوصول الى ما وفقنا الله اليه ، واحمد الله جل شانه على ما وفقنا اليه من جمع الكلمة ، والتعاضد والتساند ، وأساله تعالى ان يسدد خطواتنا الى توطيد دعائم التعاون بيننا ، وتوحيد

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٥٢٤ بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٦ .

قواتنا ، وتوجيهها الى ما فيه عز بلادنا ، وتعالي امتنا العربية ، واسأل الله لجلالتكم وللشعب العراقي الشقيق دوام الرفاه والفلاح .

عبد العزيز

ولما عرضت هذه المعاهدة علـى مجلس النواب اقرهـا في ٩ نيسان ١٩٣٦ بالاجمـاع .

ثم جيء بها الى مجلس الاعيان فاقرها في ١٣ نيسان باجماع الآراء ايضا ، بعد ان تكلم بعض الاعضاء عن مزاياها وفوائدها ، وقد توجت بالارادة الملكية فـي ٢٤ نيسان ، وهذا نصها :

معاهدة اخوة عربية وتحالف
بين العراق والمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تجمعهما ، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيمـا بينهمـا ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف ، وعينا عنهما لهذا الفرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق : صاحب الفخامة نوري باشا السعيد، وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولـى ومـن النوع العسكري .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية : صاحب السعـادة الشيخ يوسف الياسين ، السكرتير الخاص لجلالة الملك ، ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، تحالفا وتعاهدا على المواد الآتيـة :

المادة الاولى ــ (١) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تعهدا متقابلا بأن لا يقوم باي تفاهم او اتفاق مع فريق ثالث على اي امـر يضر بمصلحة الفريـق المتعاقد السامي الآخر او بمملكته او مصالحها ، او يكون من شانه تعريض سلامـة مملكته او مصالحها للاخطار او الاضرار .

(ب) يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما ، كلما اقتضى الامر ، لتنفيذ الاغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية ــ يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يحسما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية ، وبأن يرجعا في حالة تعسر حل الخلاف بالطرق المذكورة ، الى الطرق التي ينص عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ، ويتم الاتفاق عليه في اقرب وقت من تاريخ ابرامها .

المادة الثالثة ــ اذا ادى اي نزاع بين احد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب ، يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة ــ (أ) في حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثالثة ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق احكام المادة الثالثة اعلاه ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجىء لا يتسع معه الوقت لتطبيق احكام المادة الثالثة المذكورة ، على الفريقين المتعاقدين الساميين ، ان يتشاورا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها ، بقصد توحيد مساعيهما بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور .

(ب) ويعتبر من اعمال التعدي :

١ ــ اعلان الحرب .

٢ ــ استيلاء دولة ثالثة على اراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوة مسلحة ولو بدون اعلان حرب .

٣ ــ هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية او البحرية او الجوية على بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، او بواخره ، او طياراته ، ولو بدون اعلان حرب .

٤ ــ اعانة او اسعاف المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

(ج) ولا يعتبر من اعمال التعدي :

١ ــ الالتجاء الى حق الدفاع الشرعي ، اي مقاومة عمل من اعمال التعدي ، حسبما جرى تعريفه اعلاه .

٢ ــ القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣ ــ الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم ، او مجلس عصبة

الامم ، او تطبيقا للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم ، على ان يكون العمل في هذه الحالة الاخيرة موجها نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤ ـ قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة اخرى هجم عليها او خرقت حدودها من قبل احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، خلافا لأحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة الخامسة ـ في حالة حدوث اضطراب او فتنة في بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يلي :

١ ـ اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من اراضيه ضد مصلحة الفريق المتعاقد السامي الآخر .

(ب) ولمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب او الفتنة او من مساعدة المتمردين او تشجيعهم .

(ج) ولمنع ايصال اي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلاده مباشرة أو بالواسطة .

٢ ـ عند التجاء المتمردين لأراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين ، على الفريق المذكور ان يجردهم من السلاح ، ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم ان يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر ، حتى يبت في مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

٣ ـ اذا اقتضى الامر الى اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاضطراب ، أو الفتنة ، يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة ـ نظرا للاخوة الاسلامية ، والوحدة العربية ، التي تربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين ، فانهما يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن الى هذه المعاهدة . ويجوز لأية دولة عربية اخرى مستقلة أن تطلب الانضمام الى هذه المعاهدة .

المادة السابعة ـ يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الاسلامية العربية ، والاساليب العسكرية في بلادهما ، بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في المملكتين ، وتوحيد ما يمكن توحيده منها ،

وللاستفادة من المعاهد العلمية والعسكرية والتدرب فيها . اما عدد افراد كل بعثة ، فيحدد بالمذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، من وقت لآخر .

المادة الثامنة — يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين ، بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر عندما يطلب ذلك في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق بتعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك .

المادة التاسعة — من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين انه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية ، المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم ، ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانيا العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، كما ان الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الاحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم ، وملاحظة المبادىء التي انطوت عليها معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ ، والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة العاشرة — اذا قام احد الفريقين المتعاقدين الساميين باعتداء على دولة اخرى ، فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء احكام هذه المعاهدة بدون سبق انذار ، على ان هذا الانهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط المملكتين ، ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات المذكورة في المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة — يبقى نافذا كل ما لا يتعارض مع احكام هذه المعاهدة ، من احكام المعاهدات ، والاتفاقيات ، الآتية ، المنعقدة بين المملكتين الى ان تعدل او تلغى بمعاهدة اخرى :

١ — معاهدة المحمرة المؤرخة في ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية ، الموافق ٥ مايس سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٢ — بروتوكول العقير رقم (١) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية ، الموافق ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣ — بروتوكول العقير رقم (٢) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية ، الموافق ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٤ — اتفاقية بحرة المؤرخة في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ هجرية ، الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ ميلادية .

٥ ـ معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وبروتوكول التحكيم ، المؤرخين في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

٦ ـ معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ، الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

المادة الثانية عشرة ـ يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدآ خلال سنة منذ تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة لعقد اتفاقيات في المواضيع الآتية :

١ ـ الاقامة ، وجوازات السفر ، والمرور .

٢ ـ الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، والكمركية .

٣ ـ تنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

المادة الثالثة عشرة ـ تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامها.

المادة الرابعة عشرة ـ تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات منذ تاريخ تنفيذها ، وتعتبر مجددة لمدة عشر سنوات اخرى اذا لم يخبر احد الفريقين المتعاقدين الساميين الفريق المتعاقد السامي الآخر برغبته في انهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء اجلها .

كتب في بغداد في اليوم العاشر من شهر المحرم الحرام ، العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية ، الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان ، العام السادس والثلاثين بعد التسع مئة والالف ميلادية .

يوسف الياسين　　　　نوري السعيد

وفيما يلي الكتب الايضاحية التي تبودلت في موضوع هذه المعاهدة وتعتبر جزءاً منها :

رقم ٣٠٨٦　　التاريخ ٢ نيسان ١٩٣٦

صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين

اشارة الى المادة الاولى من معاهدة الاخوة العربية والتحالف التي وقعنا عليها هذا اليوم .

اتشرف بأن أوضح انه من المفهوم لدى الفريقين المتعاقدين الساميين ، ان

التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة لا يشمل الامور الاقتصادية والمالية .

وزير الخارجية : نوري السعيد

١٠ محرم سنة ١٣٥٥ هـ ٢ نيسان ١٩٣٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة وزير الخارجية الافخم

بالاشارة الى كتاب فخامتكم المرقم ٣٠٨٦ والمؤرخ في ١٠ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية الذي توضحون فيه أن التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة المشار اليه في المادة الاولى من معاهدة التحالف الموقعة بتاريخ هذا اليوم بيني وبين فخامتكم لا تشمل الامور الاقتصادية والمالية . واني موافق على تفسيركم هذا ، وان المقصود به هو التفاهم او الاتفاق الذي يمس كيان الدولة وسلامتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام يوسف الياسين

انضمام اليمن الى الحلف

نصت المادة السادسة من معاهدة الحلف العراقي ـ السعودي المثبت نصها أعلاه ، على ان يسعى الطرفان المتعاقدان لحمل « حكومة اليمن » على الانضمام الى هذه المعاهدة وقد بذلت الحكومتان المتعاقدتان مجهودا يذكر في هذا السبيل ، وفي يوم ٦ حزيران ١٩٣٦ وصل الى بغداد وزير القصر اليماني السيد محمد الزبارة الحسني ، ومعه سكرتيره السيد محمد ابو طالب ، موفدين من قبل الأمام يحيى حميد الدين للمذاكرة في امر انضمام اليمن الى هذه المعاهدة ، فنزلا ضيفين على الحكومة ، وزارا مدن العراق الرئيسية والمقدسة ، وبعد أن تفاوضا فيما ندبا اليه استقالت « الوزارة الهاشمية » وتالفت « الوزارة السليمانية » فتم في أيامها هذا الانضمام وسياتي بحث ذلك في الفصل الاتي .

بين المانيا والعراق

يستورد العراق من المانيا سنويا مقادير كبيرة من البضائع المختلفة دون أن يصدر اليها من المنتوجات العراقية ما يستحق الذكر ، على الرغم من احتياج بلاد الرايخ الى قسم من هذه المنتوجات . لذا رات الوزارة الهاشمية ان هناك احتمالا كبيرا في توسع العلاقات التجارية بين المانيا والعراق ، فنظمت معاهدة تجارية بين المملكتين جاء في اسبابها انها :

« نظمت لتأمين فوائد تجارية متقابلة ، على أساس معاملة كل من الدولتين المتعاقدتين الاخرى ، معاملة اكثر الامم حظوة في المسائل الكمركية ، والمعاملة المتقابلة المختصة بحرية النقل ، ورسم الترانسيت ، والمعاملة المختصة بالعينيات والنماذج ؛ وفي التكاليف الداخلة المفروضة على اساس انتاج ، أو صنع ، او استهلاك البضائع »

وقد تم وضع المعاهدة المقترحة في يوم ٤ آب ١٩٣٥ فاحيلت الى مجلس النواب فاقرها في جلسته المنعقدة يوم ١١ كانون الاول ١٩٣٥ كما جاءت من الحكومة (١) ثم احيلت الى مجلس الاعيان ، نوافق عليها في جلسته المنعقدة يوم ٧ كانون الثاني ١٩٣٦ وهذا نصها :

معاهدة تجارية بين العراق والمانيا

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ،

صاحب الفخامة رئيس حكومة الرايخ الالماني من الجهة الاخرى ،

رغبة منهما في تسهيل وتوسيع الصلات التجارية بين بلاديهما قد قررا عقد معاهدة تجارية

وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق :

نوري السعيد وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري

عن صاحب الفخامة رئيس حكومة الرايخ الالماني :

الدكتور فرتز كروبا المندوب فوق العادة والوزير المفوض لحكومة الرايخ الالماني في بغداد

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما ووجداها صحيحة ، ومطابقة للاصول اتفقا على ما يلي :

---

(١) قال نائب المنتفك « السيد عبد المهدي » بصدد هذه المعاهدة :

« انا اعتقد ان من احسن ما تخدم به البلاد في الوقت الحاضر ، امثال هذه المعاهدات التي تعقد بين العراق وبين الممالك الاجنبية ، اذ لا يخفى على حضراتكم ان انتاج العراق ، وعلى الاخص بالاونة الاخيرة ، اصبح في حالة تشابه حالة الحصار وان كل سوق خارجي تهيؤه الحكومة لهذه الانتاجات يعود بفوز كبير على البلاد » . (محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٥ ص ٩٤)

المادة الاولى ـ يتمتع رعايا كل من الفريقين ، المتعاقدين ، في بلاد الفريق الآخر ، عن اشخاصهم ، وأموالهم ، وحقوقهم ، ومصالحهم ، فيما يتعلق بالتكاليف (الضرائب والرسوم الكمركية) والعوائد التي هي ضرائب بالاصل ، والتكاليف الاخرى المماثلة ، بنفس المعاملة ونفس الحماية التي يتمتع بها رعايا اكثر الامم حظوة من قبل السلطات المالية والمحاكم المالية .

تطبق احكام هذه المادة على الشركات المحدودة الاسهم وغيرها ، والشركات والجمعيات الاخرى المؤلفة بصورة قانونية في بلاد احد الفريقين المتعاقدين ، لغرض التجارة والتامين والمالية والصناعة والنقليات او غيرها من الامور التجارية ، والقائمة بأعمالها المذكورة في بلاد الفريق المتعاقد الثاني بشرط ان تراعى من كل الوجوه القوانين المرعية في بلاد هذا الفريق .

ليس في هذه المادة ما يحول الاشخاص ، او الشركات ، او الجمعيات المذكورة اعلاه طلب التمتع بالامتيازات والرجحان الممنوحة او التي قد تمنح الى الاشخاص او الشركات بمقتضى عقود امتياز خاصة .

المادة الثانية ـ تعامل حاصلات بلاد كل من الفريقين المتعاقدين الطبيعية ، والمصنوعات المنتجة فيها عند استيرادها ، أو عند تصديرها الى بلاد الفريق العاقد الآخر ، وفقا لمبدا اكثر الامم حظوة ، وذلك فيما يختص بمقدار الرسوم الكمركية ، والاجور وجبايتها وكفالتها ، وكذلك فيما يخص المعاملات الكمركية المتعلقة بها .

المادة الثالثة ـ ان التكاليف الداخلية المفروضة الآن ، والتي قد تفرض في بلاد احد الفريقين المتعاقدين على انتاج أو صنع أو استهلاك اية سلعة من السلع ، سواء كان ذلك لحساب الدولة او لحساب بلدية ما او لحساب اية شخصية حكمية اخرى سوف لا تكون ـ باية حجة كانت ـ بشأن منتوجات الفريق الآخر ، أعلى أو أثقل مما هي بشأن المنتوجات المماثلة من منتوجات البلدان التي تتمتع بمعاملة اكثر الامم حظوة .

المادة الرابعة ـ ان احكام هذه المعاهدة المختصة بمنح معاملة اكثر الدول حظوة لا تتناول الامور التالية :

(أ) الرجحان الممنوح الآن ، والذي قد يمنح فيما بعد ، من قبل أحد الفريقين المتعاقدين لدولة مجاورة لتسهيل حركة النقل على الحدود .

(ب) الرجحان الممنوح لدولة ثالثة بناء على اتحاد كمركي سبق عقده ، أو قد يعقد فيما بعد .

(ج) اي رجحان خاص في المسائل الكمركية ، مما قد يمنحه العراق لسلع او

حاصلات او مصنوعات عائدة لتركيا ، او لاي بلدة كانت كلها في السنة ١٩١٤ داخلة ضمن الأمبراطورية العثمانية في آسيا .

المادة الخامسة ــ يمنح الفريقان المتعاقدان احدهما الآخر حرية النقل برسم الترانسيت في بلاديهما ، ويتعهدان بتطبيق أحكام اتفاقية ونظام حرية الترانسيت المنعقدة في برشلونة في ٢٠ نيسان ١٩٢١ .

المادة السادسة ــ يمنح الفريقان المتعاقدان الواحد للآخر ، بصورة متقابلة ، المعاملة المختصة بالعينات والنماذج ، وذلك وفقا للقواعد المبينة في المادة العاشرة من الاتفاقية الدولية المتعلقة بتسهيل المعاملات الكمركية المنعقدة في جنيف في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

المادة السابعة ــ تنفذ هذه المعاهدة بعد مضي ١٥ يوما بعد تبادل وثائق الابرام ، وتبقى نافذة المفعول الى ان يخبر أي من الفريقين المتعاقدين الآخر برغبته في انهائها ، ويعتبر الانهاء بعد مضي ثلاثة اشهر على استلام الفريق الآخر الاخبار المذكور .

دونت هذه المعاهدة بنسختين في اللغات العربية ، والالمانية ، والانكليزية ، وفي حالة اختلاف الآراء بما يعود لتثبيت فحواها فيعول على النص الانكليزي .

واقرارا بما تقدم قد وقع الموقعان في ادناه على هذه المعاهدة بنصها العربي والالماني ، والانكليزي ، وختماها بختيمهما . كتبت في نسختين في بغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٣٥ .

الدكتور فرتز غروبا   نوري السعيد

حوادث واخبار منوعة

١ ــ وصل الى بغداد ، في طريقه الى اوروبا ، صاحب السمو الشيخ احمد الجابر الصباح امير الكويت في يوم ١٠ ايلول ١٩٣٥ م فنزل بضيافة الحكومة .

٢ ــ ووصل اليها في يوم ٥ تشرين الاول ١٩٣٥ م صاحب السمو الامير عبد الله ، امير شرق الاردن ، فكان موضع الحفاوة في حله وترحاله .

٣ ــ ووصل اليها في يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٣٥ وزير خارجية الافغان فيض محمد خان ، مع لفيف من كبار افغانستان لزيارة العتبات المقدسة في العراق ، وبعد ان زار وصحبه الكاظمية ، وكربلا ، والنجف ، واقيمت له عدة مآدب عاد الى بلاده .

٤ ــ فوجىء الراي العام في يوم ١٩٣٥/١٠/٣٠ بالبلاغ الرسمي التالي :

« تم الاتفاق في جنيف على عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق ، وتركيا ،

وايران ، وستنضم حكومة الافغان ايضا الى هذه المعاهدة . وكذلك اتفق على عقد معاهدة تحكيم بين العراق وايران » .

هذا هو نص البلاغ الصادر عما سمي بـ « ميثاق سعد آباد » وهو على ايجازه له خطورته واهميته في شؤون الشرق السياسية . فهو من حيث ماهيته ميثاق عدم الاعتداء ، وحسم الخلافات بالاساليب التحكيمية . وكان اول من فكر به الدكتور رشدي آراس وزير خارجية تركيا ، حين شعر بتوسع الخطر الايطالي في افريقية ، وتهديد موسوليني للمنطقة ، ووجود تركية في شرق البحر المتوسط ، فعقد الميثاق اولا بين تركيا وايران ، ثم انضم اليه العراق ، ثم دعيت حكومة الافغان الى الانضمام اليه فرحبت بهذه الدعوة ، وانضمت الى هذا الحلف ، وبقي الميثاق مفتوحا لمن اراد الانضمام اليه من الدول ذات الشأن ، بشرط موافقة الموقعين عليه . ولما كانت ذيول هذا الحلف قد تمت في ايام « الوزارة السليمانية » فسننشر نصوص الاتفاق في الفصل القادم .

٥ ـ اذيع في بغداد في يوم اول كانون الثاني ١٩٣٦ البيان التالي :

« حدث في اليوم الثالث من عيد الفطر ، ان مر احد الخيالة من الاهلين ، من بين الاهلين المجتمعين في ساحة الشيخ معروف ، واثناء مروره راكبا ، ازعج الأهالي ، وكان من بينهم جندي ، اذ ديست قدمه ، فتأثر من تصرف الخيال بعض الاشخاص، ومن جملتهم الجندي ، فاخذوا بتعنيفه ، وضربه ، مما ادى الى أن ينتصر قسم من الاهلين من عشيرة الخيال للمعتدي ، وان ينتصر الجنود ، الذين كانوا في الساحة ، للمعتدى عليهم ، فحدثت مشاجرة ومضاربة تداخلت من أجلها الشرطة ، بعد أن أصيب قسم من الجنود والاهلين بجروح ، اثنان منهما خطران ، والبقية طفيفة ، وسارع على اثرها جنود الانضباط والرجال المسؤولون ، واعيد الأمن بعد برهة قصيرة ، والتحقيقات مستمرة من قبل الشرطة والجيش لمعاقبة المعتدين بما يستحقون » اهـ .

« مدير الدعاية والنشر » (١)

٦ ـ سافر الى لندن في يوم اول شباط ١٩٣٦ م ، وزير الخارجية نوري السعيد ، لمعالجة ولده صباح ، الذي سقطت به طائرته بينما كان محلقا بها في الجو ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ، وعاد الوزير الى العراق في ٢٤ مارت .

٧ ـ افتتح الخط التلفوني المباشر بين بغداد والقاهرة في يوم اول نيسان ١٩٣٦ .

٨ ـ وصل الى بغداد في يوم ٢ نيسان الشيخ محمد آل خليفة شقيق أمير البحرين فكان ضيف الحكومة .

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٤٥٦) بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٣٦ م .

٩ ـ ابرم مجلس النواب في يوم ١٣ نيسان ، قانونا الغيب بموجبه الالقاب في العراق من باشا ، وبك ، وافندي ، وجعل ابناء البلاد كلهم سواسية في ذكر اسمائهم مجردة عن التفخيم .

١٠ ـ لما كانت مدة الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب انتهت في يوم ٢٨ شباط ١٩٣٦ وكان لدى المجلس ما يستلزم استمراره على العمل ، صدرت الارادة الملكية بتمديد مدة هذا الاجتماع شهرا كاملا اعتبارا من أول آذار ، وقد مددت هذه المدة خمسة عشر يوما آخر .

١١ ـ زار بغداد في يوم ٨ نيسان سنة ١٩٣٦ وفد من الجامعة الاميركية في بيروت فحل ضيفا على الحكومة ، وبعد ان تجول في بعض المدن الاثرية ، عاد الى لبنان بعد اسبوع .

١٢ ـ كانت امتيازات الكهرباء ، واجازات الماء في العراق ، تمنح من قبل « وزارة الاقتصاد والمواصلات » الى من يقوم باستغلالها بشكل ضيق لا يسمح للتوسع او للتحسين ، فقررت « الوزارة الهاشمية الثانية » ان تأخذ البلديات ، في جميع الالوية ، على عاتقها أمر هذه المشاريع ، وتلغى كافة التأسيسات المعطاة الى الشركات ، او الافراد ، ولتحقيق هذا الغرض ، اقرضت البلديات ٤٠٠,٠٠٠ دينار لتلافي اثمان المؤسسات الجديدة .

١٣ ـ توفي الملك فؤاد الاول ملك مصر يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٦ فأمر الملك غازي باعلان الحداد في بلاطه سبعة ايام ، وتبودلت التعازي بين بغداد والقاهرة بهذه المناسبة .

١٤ ـ سافر وزير الاشغال محمد امين زكي ، مجازا الى سوريا في يوم ٢ تموز ١٩٣٦ فناب منابه رئيس الوزراء مدة غيابه .

١٥ ـ شرع في البث من « الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية » يوم اول تموز ١٩٣٦ وهي أول محطة للبث اللاسلكي تقام في العراق .

١٦ ـ سافر الملك غازي الى المحمودية ، والمسيب ، وكربلا ، والنجف ، والكوفة ، والحلة ، في يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، وعاد الى العاصمة في عصر اليوم الثاني . وفي ٢٤ منه سافر على جناح طائرته المسماة العقاب الذهبي ، الى البصرة ، مصحوبا بوزير الداخلية ، ورئيس ديوانه الملكي ، وبعد ان زار الوية البصرة ، والعمارة ، والكوت ، عاد الى العاصمة يوم ٢٨ من هذا الشهر .

١٧ ـ تبنت الوزارة دعم الحركة التحررية الفلسطينية ، فامدت الثوار بالمال والسلاح : وسمحت بل وشجعت الشبان العراقيين على الالتحاق بالثوار

الفلسطينيين ، بعد ان وضعت تحت تصرفهم بعض التجهيزات العسكرية التي كان العراق قد ابتاعها من جيكوسلوفاكيا . كما ان رئيس الوزراء امر الجهات المختصة بوجوب عودة هؤلاء المجاهدين الى عراقهم بعد الفراغ من اداء واجباتهم الوطنية . ولم تقتصر مساعدة الوزارة في هذه القضية على ما تقدم ، بل سمحت لبعض الضباط والجنود العراقيين بالالتحاق بالثورة . ولما احتج السفير البريطاني على ذلك ، انكر الهاشمي وجود مثل هذا التدخل ولكن السفير جاء بأدلة دامغة وصار يتوعد ويتهدد ، واخذت الصحف الصهيونية في فلسطين وفي بريطانية تشن الحملات القاسية ضد العراق وضد الوزارة القائمة بالذات مما حمل الانكليز على التمهيد للاطاحة بالهاشمي باية صورة ممكنة .

١٨ ــ اكثر وزراء الوزارة الهاشمية من التجوال في الالوية للوقوف على حاجات البلاد والاحتكاك بالاهلين ، وقد سافر رئيس الوزراء الى الالوية الشمالية والوسطى والجنوبية لهذه الغاية .

الوزارة الهاشمية والناحية الاخلاقية
وقضية الاميرة عزه

نصت المادة الرابعة من منهاج « الوزارة الهاشمية الثانية » على وجوب :

« الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الاوضاع والمظاهر المفسدة للاخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والادبية » .

والمعروف عن « الوزارة الهاشمية الثانية » انها كانت اول وزارة عنيت بالناحية الاخلاقية في البلاد ، وافردتها بالبحث في منهاجها الوزاري ، بعد أن وجدت من الفوضى الاخلاقية ، وانتشار الفساد بين الشباب ، ما يهدد كيان الامة الاخلاقي ، فاسست لهذه الغاية « الشرطة الاخلاقية » وكانت مهمتها مراقبة دور السينما ، والبغاء ، ومنع الموبقات بين الناس ، كما اسست لجانا لمراقبة الافلام السينمائية ، قبل عرضها على الجمهور ، ومنعت الرقص الخلاعي في الفنادق ، وسدت الأبواب في وجود الراقصات الاجنبيات ، وامرت بتسفير من كان منهن في بغداد . كما اوعزت « رئاسة الوزراء » الى « وزارة المعارف » والى « مديرية الاوقاف العامة » بضرورة تكثير الدروس الدينية في المدارس ، واقامة الصلاة في المساجد ، وترفيه أحوال طلبة العلوم الدينية ، والعناية بالشعائر الدينية ، وتشييد المساجد في المحلات المنشأة حديثا ، وغير ذلك .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان « الوزارة الهاشمية الثانية » رات ان تبعد عن « البلاط الملكي » من يشين الى سمعته من الموظفين والمستخدمين ، فاغلقت « قصر الملح» الذي كانت تجري فيه بعض الموبقات، وطردت كل من كان معروفا بسوء السمعة،

او بفساد الاخلاق ، كما طردت سائق سيارة الملك وبعض مرافقيه ، ووضعت رقابة شديدة على « الخزينة الملكية الخاصة » لاطفاء العجز الذي خلفه الملك فيصل الاول ، وجعل المصروفات الملكية متناسبة مع الايراد والدخل . وكانت هذه الاجراءات شديدة الوقع في نفس الملك الشاب بحيث استغلها خصوم الوزارة للايقاع بينها وبين الملك .

وسافرت شقيقتا الملك غازي « الاميرتان راجحة وعزة » الى اوروبا في أيار ١٩٣٦ م ، فحدث للاميرة « عزه » ما يحدث لبعض الفتيات احيانا : اذ تنصرت وتزوجت من خادم فندق يوناني يدعى « خره لمبس » كانت قد تعرفت عليه من قبل ، وابدلت اسمها من « عزه » الى « انستاسيا » ولما احتجت الاميرة راجحة على عمل اختها هذا ، وراجعت السلطات اليونانية المختصة لأبطال هذا الزواج ، قيل لها ان لا سبيل الى التدخل ، لان عزه بالغة سن الرشد (١) وقد ساء عملها « عمل عزه » وقعا في النفوس قاطبة ونقلت اخباره الصحف العالمية كافة ، واظهر بعض هذه الصحف من الشماتة ما ادمى القلوب عامة فاستصدرت الوزارة مرسوما لصيانة العائلة المالكة مما يشين سمعتها ويعبث بمقدساتها (١) فحاول خصوم الوزارة أن يوغروا صدر الملك غازي على مثل هذه التدخلات ، التي قيل عنها انها غير مشروعة ، ولكن الوزارة مضت في سبيلها حفظا للمصلحة العامة ، حتى كان الانقلاب العسكري الذي دبره الفريق بكر صدقي العسكري ، وقوض به اركان « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م على نحو ما سنذكره . وقد اغتنم المعارضون تدني العلاقات بين العاهل العراقي والزعيم الهاشمي فأشاعوا ان الهاشمي يطمع في رئاسة الدولة وانه يهدف الى قلب نظام الحكم ليتولى امورها مما راب الملك ، ودفعه الى ان يستعين بهذه المعارضة للتخلص من الهاشمي ووزارته .

حدثني السيد ناجي شوكت « وكان وزيرا مفوضا للعراق في انقره » انه فوجىء ذات يوم بالصحف التركية ، وهي تحمل صورة الاميرة الهاشمية (عزه) ومعها بعلها الخادم اليوناني خارجين من احدى الكنائس المسيحية فهاله المنظر . وكان الشريف حسين بن ناصر « كاتب طابعة » في المفوضية اذ ذاك فبدا متهيجا .

وزار المفوضية في تلك الساعة احد الضباط السوريين المتقاعدين ، وعرض استعداده لغسل العار الذي لحق الامة المحمدية ، اذا عنيت الحكومة العراقية

---

(١) كان الملك فيصل مهتما بالسياسة وبالقضايا السياسية فلم يتفرغ لتربية اولاده ، وترك ذلك لخدم القصر ، الامر الذي ادى الى تربية ابنائه تربية سيئة ، وهذا ادى بدوره الى انحلالهم وكبتهم على نحو تفجر بعد وفاة الملك فيصل عام ١٩٣٣ .
الدكتور محمد انيس في مجلة « المؤرخ العربي » ١/١٤٤

(١) هو مرسوم الاسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ وقد استبدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٨ .

بأهله وأطفاله ، فكلم ناجي شوكت الشريف حسينا أن يثأر للكرامة الهاشمية فلم يلق منه اي استعداد ، فاضطر الى ان يكتفي بالتماس الحكومة التركية منع نشر مثل هذه الصور في صحفها ، وصرف الضابط السوري بالحسنى .

وحدسي الحاج عبد الواحد سكر رئيس آل فتلة ان جعفر العسكري (وزير الدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية) زاره في بيته واخبره بأن مجلس الوزراء رصد عشرة آلاف دينار لمن يقتل الاميرة عزه وبعلها ، وطلب اليه أن يكلم رئيس الوزراء الهاشمي ليعطي جعفرا هذا المبلغ فيسخر أحد محترفي القتل بنفسه للقيام بهذا العمل ، وان الهاشمي رفض هذه الوساطة ، وشاء الله أن يطلق « خرهلبس » عشيقته الهاشمية بعد مدة قصيرة فتكون مدعاة للسخرية (٢) .

ويقول العميد الركن طه الهاشمي في ص ١٨٢ من مذكراته :

« ذهبت الى وزارة الخارجية لزيارة نوري ـ السعيد ـ بعد عودته من أوربا ؛ وكانت قضية فرار اخت الملك مع الرومي قد شاعت فاضطر ياسين الى تطهير البلاط ومراقبته مراقبة شديدة فكان أول كلام فاه به نوري : ما هذه الرذالات ؟ الى متى نصبر على هذه المخازي ؟ لماذا لا نحجر الملك ونوقفه عند حده ؟ لنؤلف مجلس وصاية يراقب أعمال الملك . . . الخ .

---

(٢) يقول الدكتور سندرسن طبيب العائلة المالكة في ص ٢٥٢ من كتابه « عشرة الاف ليلة وليلة » Ten Thousand and one nights انه حدث ابان زيارة الوصي عبد الاله لايطالية في ختام الحرب العالمية الثانية ، ان الاميرة عزه طلبت مقابلته بسعي من السفارة البريطانية في روما ، فرفض الوصي ذلك رفضا باتا ، وسمح لسندرسن ان يقابلها ويسمع منها ما تريد ان تقوله . فلما قابلها سمع منها انها انفصلت من بعلها وعاشت في غرفة بمدينة نابولي بمعاش ضئيل من الحكومة الايطالية وان في النية قطع هذا المعاش عنها ، وانها تريد الذهاب الى مصر لتقضي بقية العمر فيها .

حركة بكر صدقي

توطئـــة

الفريق « بكر صدقي العسكري » قائد كبير سطع نجمه في سماء العراق عاليا، يوم عهدت اليه « الوزارة الكيلانية الاولى » قمع حركة التمرد التي قام بها التياريون في آب ١٩٣٣ م ، فقام بهذه المهمة قياما كان موضع الاعجاب والتقدير ، وقد احبـه حكمة سليمان وزير الداخلية في تلك الوزارة حبا جمـا ، وشغف بشجاعته وبسالته شغفا عظيما ، منذ ذلك الحين ، فكانت بينهما صلات ودية قوية .

ولما شبت نار الثورة الاولى في الرميثة في يوم ٥ مايس ١٩٣٥ م ، عهدت اليـه « الوزارة الهاشمية الثانية » امر اخمادها ، فكانت مواقفـه في التاديب مشهودة . فلما ثارت « سوق الشيوخ » بعد « الرميثة » ذهب الى « الناصرية » وتولى اخماد الحركة الجديدة ، وهكذا عهد اليه اخماد « حركة الشيخ شعلان العطيـة » بعـد « حركة الرميثة الثانيـة » « وكـان يعتقـد انـه لـم يكافـا عـلى خدماته بما كان يستحق » (١) من المكافاة والتقدير .

والمعروف عن الرجل انه كان طموحا ، بأوسع ما في هذه الكلمة من معان بعيدة، ولا سيما بعد ان لاحظ « أن كل واحد من الوزراء النافذين يحاول ان يستجلبه الـى صفه ليدعم به قوته الموجهة ضد خصمه . وهذا التدليس السياسي الذي استعمله بكر صدقي المذكور أدى الى حصول مطامع جديدة لديه ، جعلته ينظر الى افق أوسع لتحقيق مآربه » (٢) .

* * *

اما الفريق « عبد اللطيف نوري » فانه من القادة الذين برهنوا على مقدرة فـي الحركات التي وجدوا فيها ، وهو لم يتعود الاختلاط باحد ، وقد اكد لي اثنـــاء اجتماعي به في دمشق في ٥ تموز ١٩٣٩ انه لم يزر حكمة سليمان الا مرة واحدة في ٢٣ او ٢٤ من تشرين الاول ١٩٣٦ (٣) وكانت صلاتـــه باعضاء الوزارة الهاشميـة

---

(١) مذكرات الدكتور فروبا ، سفير المانيا في العراق في كتاب (العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب) للاستاذ نجدة فتحي صفوت .

(٢) مذكرات توفيق السويدي ص ٢٧١ .

(٣) نرجح ان هذه الزيارة كانت في يوم الاحد ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٦م ، وهو اليوم الذي زار فيـه « الفريق بكر صدقي » زميله « الفريق عبد اللطيف» وباحث معه في موضوع الانقلاب .

حسنة ، وعلاقته الشخصية بوزيره جعفر العسكري متينة وممتازة ، يدلنا على ذلك الخطاب الذي بعث به الى وزير الدفاع من « معسكر قناة الروز » يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٣٦ وهذا نصه :

الى فخامة وزير الدفاع

١ ـ لا في الجيش الحجازي ، ولا في الجيش السوري ، ولا في الجيش العراقي ، لم ارتكب ولم أقامر ـ ولم اسكر ـ ولم اقوم (كذا) بعمل غير شريف ، وان ناصيتي ولله الحمد بيضاء حسبما اظن ، وقائم بواجبي العسكري بضمير حي ، ولم انتسب الى حزب ما .

٢ ـ تمرضت في الخدمة ، وهذا ثابت رسميا ، وصار ثلاثة (كذا) سنوات وانا اذهب للاستشفاء على حسابي الخاص ، ولم يعينني (كذا) احد سوى فخامة الهاشمي ـ جزاه الله عني خير الجزاء ـ فقد اعطاني مئة دينار في السنة الماضية على يد فخامة السيد نوري السعيد واربعون دينارا في هذه السنة على يد فخامة العسكري .

٣ ـ ان مصروفاتي الجسيمة في تلك السنوات الثلاثة (كذا) تربو على الالف دينار ، وكان املي الاستفادة من قانون خدمة الضباط الاخير ، حول معالجتي على نفقة الحكومة ، للتخلص من بعض الديون .

٤ ـ وقد تفضل فخامة الهاشمي اخيرا واوعدني (كذا) خيرا ، وكلي املا (كذا) بدون ريب ان فخامته سوف ينجز وعده هذا ، قبل ان يستحوذ علي الياس الشديد الذي ستكون نتائجه غير محمودة (١) .

٥ ـ فارجو الله ان يهدي من في يدهم مقاليد الامور للاهتمام بأمور المخلصين للواجب المقدس للاستفادة من خدماتهم لهذه البلاد .

الفريق عبد اللطيف نوري ـ آمر الفرقة الاولى

صورة الى سعادة سكرتير مجلس الوزراء الموقر ـ للعلم

* * *

---

(١) كان الفريق بكر صدقي « طلب ارساله على نفقة الحكومة للتداوي في اوربا فذهب الى المانية والنمسة وسائر البلدان الاوربية الا ان الوزارة رفضت طلبا مماثلا تقدم به اللواء عبد اللطيف نوري ... وكان مريضا فعلا ولم يكن قادرا على التداوي على نفقته الخاصة » .

محمود الدرة في كتابه الحرب العراقية ـ البريطانية ص ٦٤

ولما اشتدت الخصومة « للوزارة الهاشمية الثانية » وقوي ساعد المعارضة في بغداد ، قصد حكمة سليمان « احد اقطاب المعارضة » صديقه القديم الفريق بكر صدقي : مستجيرا بقوله (١) :

« يا بكر صدقي ! ان سلامة المملكة ومستقبلها ، وحرية العراق وكرامة ابنائه وحرية نسائه ، وكل شيء في هذا الوطن العزيز بين يديك . الحالة كما ترى لا تطاق، وقد اصبحت الكلمة للقوة ، اي للجيش ، اي لك ، فعظام الاجداد تناديك من أعماق القبور بأن قد دنا الاجل » (٢) .

وعلى اثر ذلك قصد « الفريق بكر صدقي » اخاه في الجيش « ألفريق عبد اللطيف نوري » وتكلما وتهامسا ، وقبل احدهما الآخر ، بعد ان تركا في قلبيهما سرا دفينا ، وكان عبد اللطيف ساخطا على الوزارة ، لرفضها السماح له بالتداوي على نفقتها في خارج العراق ، كما هو صريح كتابه المنشور فويق هذا ، الا انه لم يكن

---

(١) روى لنا السيد حكمة سليمان : انه ذهب والحاج محمد جعفر ابو التمن الى البلاط الملكي ، قبيل الانقلاب ، ليرفعا احتجاجا الى صاحب الجلالة ، فلما سلما نسخة الاحتجاج الى رئيس ديوانه رستم حيدر قال لهما الرئيس حيدر : ما هذه الوريقات التي تأتون بها بين حين وآخر؟ الحكومة تستند الى القوة فان كانت بيدكم قوة فقدموا الاحتجاج المسند الى القوة والا فلا فائدة من تقديم مثل هذه الوريقة » .

ويزيد السيد حكمة الى ما تقدم انه خرج وابو التمن مبهوتين ، ونقلا الى بكر صدقي ما سمعاه من رستم حيدر فاجابهما بكر انه مستعد لقصف بغداد بالقنابل .

وقال لنا السيد ناجي شوكت : ان السيد حكمة سليمان كان قد زار تركية في صيف عام ١٩٣٥م ، ونزل ضيفا عليه في المفوضية ، ثم اعرب عن رغبته في زيارة توفيق رشدي آراس وزير خارجية تركية فلم ير مانعا من تحقيق هذه الرغبة ، ولا سيما وقد كان حكمة معروفا في الاوساط التركية ، بصفة كونه شقيق الصدر الاعظم محمود شوكت باشا ، فلما تمت هذه المقابلة ، وكان ناجي قد حضرها ، شرع حكمة في التظلم من الاوضاع في العراق ، والوزير التركي يحاول التهرب من الاستماع اليه . حتى اذا خرج الزائران ، التفت حكمة الى ناجي وقال : لماذا انت سجين هنا ؟ عد للعراق وساهمنا مساعينا للاطاحة بوزارة الهاشمي ، فرد عليه ناجي بانه لا يستسيغ الشغب السياسي ، ولا يقر زج القبائل في قضايا الدولة العليا . فاجابه حكمة : سيكون للجيش دوره الفعال في هذه المرة لانه وحده سيسقط الوزارة ويأتي بغيرها .

(٢) من كتاب « المحررون » للاستاذ يوسف ابراعيم يزبك ص (٩٨) .

وفي تصريح للسيد حكمت سليمان الى جريدة Irap Times الصادرة بتاريخ ١١/٢٦/ ١٩٣٦ يقول :

« ان ياسين الهاشمي اخفق اخفاقا تاما ، ولم تكن هناك وسيلة للتخلص منه لان البرلمان كان يتألف من جماعته واتباعه ولذلك كان الجيش هو الامل الوحيد . وقد طلب الى الجيش تنفيذ هذا الواجب في ثلاثة ايام ، ولكنه انهى ذلك في اقل من ثلاث ساعات » .

ليتصور ان الحركة ستؤدي الى القتل والتشريد بعد ان علم وتأكد من زميله الفريق بكر صدقي بأن الحركة لا تعدو من ان تكون تهديداً سيرغم الوزارة على الاستقالة .

والظاهر ان استفاثة حكمة سليمان ببكر صدقي تكررت بعد المقابلة الاولى ؛ وان الاخير وجد في نفسه اهلية لتحقيق أحلام بعيدة الفور ، فقرر الفريقان : بكر صدقي ، وعبد اللطيف نوري ، القيام بالحركة التي سنفصلها تفصيلا كافيا .

ولم يكن في استطاعة « الوزارة الهاشمية » ان تكتشف أسرار هذه الحركة عن طريق الجيش ، لان الوزارة لم تعط اي مجال لدوائر الاستخبارات الملكية للتدخل في امور الجيش لسببين : الاول لاعتماد الجيش عليها ؛ واعتمادها عليه ، فلا موجب للتخوف من الجيش .

والثاني لان في الجيش دوائر استخبارات خاصة تستطيع أن توقفه على كل ما تهمه معرفته (١) .

اما المعارضة ، فكان اعتقاد الوزارة فيها انها مقتصرة على لفيف من الموظفين ، الذين فصلتهم من الخدمة لاسباب مختلفة ، وعلى بعض الذين مضت عليهم مدة وهم خارج الكراسي .

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ٢٧١ من كتابه « مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » « صادف جلوس الملك غازي على العرش أن كان يتولى المسؤولية المرحوم ياسين الهاشمي . وياسين يحب الضبط ، ويسعى الى تحقيق سياسة لا يستسيغها الملك في امور الدولة . اي انه كان يحاول دائما ان يجعل من الملك رمزا لا عنصرا مشتركا فعالا : وقد اوغرت سياسة الهاشمي هذه صدر الملك غازي اما لانه شعر في الحقيقة بما يحدد حرية اعماله ، او لانه قد اوغر صدره بدسائس سياسية قامت بها عناصر مختلفة . وعلى كل حال كان الملك يتوق الى ان يتخلص من وصاية الباشوات ، وعلى راسهم المرحوم ياسين الهاشمي . ويلوح انه كان يجتمع من حين الى آخر ببعض الضباط الطموحين في الجيش ، وكان اثناء مجالسته اياهم يعرب عن عدم امتنانه من الوضع الذي كان فيه حتى انه ـ حسبما قيل ـ كان يحرضهم على العمل ضد الحكومة » اه .

كيف زحف الجيش على بغداد ؟

للجيش العراقي مناورة كبرى اعتاد ان يقوم بها في خريف كل عام في احدى

---

(١) من حديث لوزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني مع صاحب الكتاب .

جهات العراق . وفي خريف سنة ١٩٣٦ تقرر اجراء هذه المناورة فوق « جبال حمرين » بين « خانقين » و « بغداد » حيث التلول الشاهقة ، والاودية العميقة ، والمواقع الحربية الحصينة ، وحيث تتاخم الحدود دولة اجنبية قوية هي ايران . كما تقرر ان تكون المناورة بين الفرقتين : الاولى والثانية ، فتتخذ « الفرقة الاولى » التي يقودها « الفريق عبد اللطيف نوري » خطة الدفاع عن العاصمة ، في حين ان « الفرقة الثانية » التي يقودها « الفريق بكر صدقي » تتخذ خطة الهجوم عليها . ولهذا عسكرت « الفرقة الاولى » في « بلدروز » بين « بعقوبا » و « مندلي » وعسكرت « الفرقة الثانية » بجوار « قره غان » بين « خانقين » و « بعقوبا » .

وكان رئيس اركان الجيش طه الهاشمي سافر الى خارج العراق في ٢٩ تموز ١٩٣٦ بمهمة رسمية (١) منيبا عنه الفريق عبد اللطيف نوري آمر الفرقة الاولى التي كان من واجبها الدفاع عن بغداد ، على ان يحل محله الفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية اذا ما عاد من اجازته التي كان يقضيها خارج العراق ، بصفة كونه اقدم ضابط في الجيش (٢) وكانت الحكومة قد اعلنت ان هذه المناورة ستبدأ في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ م ، وتنتهي في ١٠ منه ، ووزعت رقاع الدعوة على جمهرة من البارزين ، تدعوهم فيها لحضور المناورة تحت رعاية الملك ، ولكن سرعان ما اذاعت وزارة الدفاع عن وجوب قصر الحضور والمشاهدة على اليوم الاخير منها .

ولما تم الاتفاق بين آمري الفرقتين : الاولى والثانية ، على الزحف على بغداد ، واقالة « الوزارة الهاشمية القائمة » اختطا لهما الخطة التالية :

(١) ان تنقل الفرقة الثانية بأجمعها من « قره تبه » الى « قره غان » ليلة الثلاثاء في ٢٦ ـ ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ على ان يتم النقل في الليل عينه .

(٢) ان يوفد احد ضباط الركن الى « السليمانية » و « كركوك » لجلب العتاد المقتضي للمدفعية .

---

(١) « وافق مجلس الوزراء في ٢١ تموز ١٩٣٦ ـ على ايفاد العميد طه الهاشمي الى انكلترا لحضور مناورات الجيش البريطاني التي ستجري في شهر ايلول المقبل ، وزيارة بعض المؤسسات والمقامات العسكرية ذات الشأن ، على ان يعرج في طريقه علىجيكوسلوفاكيا لزيارة بعض المعامل الحربية فيها وذلك لمدة ٢٠ يوما » .

ويضيف العميد طه الهاشمي الى هذا القرار الوزاري قوله في ص ١٤٤ من مذكراته :

ان المهام التي اضطلع بها في هذه الزيارة « عرض فكرة انشاء معمل لعتاد المدافع في العراق على الشركات الاجنبية في انكلترا والمانيا وجيكوسلوفاكية ، وان هذه المهمة هي التي ابعدتني عن العراق» .

(٢) كان الفريق بكر صدقي قد قدم استقالته من الجيش احتجاجا على نقل بعض ضباط فرقته دون اخذ موافقته فرفضت الوزارة استقالته على اثر تدخل نوري السعيد وجعفر العسكري ، واسترضاه بالسفر الى خارج العراق للتداوي على نفقة الحكومة .

(٣) ان تنسل الوحدات من « قره غان » متفرقة ليلة الخميس ٢٨ – ٢٩ من الشهر المذكور لتصل الى « بعقوبا » صباح يوم الخميس .

(٤) ان تنقل الفرقة الاولى من « بلدروز » في فجر يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م فتلتحق بالفرقة الثانية وتحفظ المؤخرة .

(٥) ان يطلع الضباط ، الذين كان يعتمد عليهم الفريقان : عبد اللطيف نوري وبكر صدقي على خطة الزحف ، في يوم الزحف .

وشرع الفريقان ينفذان هذه الخطط بتكتم شديد دون ان يتوصل أحد لاكتشاف سر حركتهما ، حتى ان « دوائر استخبارات الجيش » لم تكن على علم بها ، على الرغم من سعة تشكيلاتها .

وفي صباح الثلاثاء ٢٧ من الشهر زار « الفريق بكر صدقي » زميله الفريق « عبد اللطيف نوري » في معسكر « الروز » واستأنف معه البحث في أمر الحركة ، فاقر الفريقان الخطة التي سبق ان اتفقا عليها ، ووقعا عريضة الى جلالة الملك ، كانت صياغتها قد تمت من قبل في دار السيد كامل الجادرجي ببغداد ، ثم طبعا المنشور الذي يفاجآن الراي العام به ، ووافقا على ان يطلقا اسم « القوة الوطنية الاصلاحية » على القوات الزاحفة على بغداد ، وان يتولى بكر صدقي قيادتها ، ويبقى عبد اللطيف نوري في « بلدروز » ليحافظ على مؤخرة الجيش ، ثم عاد بكر الى مقر وحدته في مساء اليوم عينه .

وفي صباح يوم الاربعاء ٢٨ قصد « الفريق عبد اللطيف نوري » بغداد للمرة الاخيرة ، ليطلع على اخبارها ، فلم يجد فيها ما يشم منه اية رائحة عن تسرب أنباء الخطة التي تقررت الى احد ما ، ثم اتصل بحكمة سليمان ، وتفاهم واياه على تعيين يوم الزحف وساعته .

وقبل ان ينتصف اليوم المذكور ، وصلت الى بغداد احدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قادمة من « قره غان » تحمل « العقيد شاكر الوادي » ومعه العريضة التي وقعها الفريقان في « بلدروز » لترفع الى الملك غازي ، ومقدارا من المناشير التي طبعت في « بلدروز » أيضا لتوزع على سكان بغداد في يوم الحادث ، مع كتاب من « الفريق بكر صدقي » الى العقيد الطيار « محمد علي جواد » (١)

---

(١) يقول العميد الركن طه الهاشمي في ص ١٣٢ من مذكراته: انه كان ومحمد علي جواد هذا نازلين في اوتيل ايدن ببرلين يوم وصلا اليها في ٢٨ ايلول ١٩٣٦م ، وان محمد علي جواد لم يعد الى العراق الا في منتصف تشرين الاول مما يفيد بانه انضم الى الحركة بعد عودته من الخارج .

يأمره فيه ان يرسل سرب الطائرات الى « معسكر قره غان » محملة بالقنابل للاشتراك في المناورات . فسلم العقيد شاكر العريضة الى حكمة ، والمناشير الى المقدمين علي غالب ، وسعدي مصطفى ، والكتاب الى محمد علي ، وتزودت الطائرات بالعتاد والبنزين ، وطارت الى « قره غان » فبلغتها قبل الغروب .

وفي ليلة الخميس ٢٩ من الشهر زحفت وحدات الجيش من « قره غان » و « بلدروز » بصمت وسكون رهيبين قاصدة « بعقوبا » فبلغتها في الصباح ، وقطعت خطوط الاتصال مع بغداد ، واستولت على اسلاك البرق والتلفون ، كما احتلت بعض المواقع الاستراتيجية وضبطت جانبي الجسر وقد اتخذت هذه القرية مقرا للزحف. وفي الساعة السابعة والنصف زحفت القوات نحو العاصمة يقودها الفريق بكر صدقي .

منظر بغداد في الصباح

استيقظت بغداد صباح الخميس ١٤ شعبان سنة ١٣٥٥ و ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وليس في الافق اية حركة تدل على قرب وقوع اي حادث ، فقد ذهب الموظفون الى دوائرهم ، والاهلون الى اشغالهم ، والعمال الى مصانعهم ، وبدات وسائط النقل تروح وتغدو بين العاصمة والضواحي ، وبينها وبين القصبات ، من غير ان يعلم احد بما كان يبيته القدر للعراق .

وكان المقرر ان يصل الى بغداد في صباح هذا اليوم « السردار شاه محمود خان » وزير الدفاع الافغاني ، في زيارة رسمية للعراق ، فكان في محطة القطار وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، وبعض الوزراء ، وكبار الموظفين ، ينتظرون وصول الزائر ، وقد وصل القطار في الوقت المعين ، وجرت مراسيم الاستقبال وفقا للمنهج المعد لهذا الفرض .

وفي الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة ، قصد حكمة سليمان منزل زميله في الدراسة رؤوف الجادرجي ، وكان قد غادره ياسين الهاشمي قبل دقائق معدودات ، فهش له صاحب الدار وبش ، وقال له : انه مرتاح الى هذه الزيارة ، لان الهاشمي يريد مقابلته ، والتفاهم معه ، فسخر حكمة من هذا الكلام وقال : « ياسين يريد أن يحكم عشر سنوات فلماذا يميل الى التفاهم ؟ » وكان حكمة قد رفض من قبل جميع عروض التفاهم التي عرضت عليه من قبل الهاشمي وصحبه اكثر من مرة .

وجلس الرجل في ديوان الجادرجي وهو على أحر من الجمر ، حتى اذا مضت بضع دقائق خرج من الصالة يتطلع الى الجو ، كمن يبحث عن هلال العيد ، واذا بهدير الطائرات يملأ الفضاء ، فعاد الى مكانه ، وقال متهكما : « ياسين يريد أن

يحكم البلاد عشر سنين ، والله يا بك ما يحكمها عشرة أيام » (١) .

قنابل من ورق

ففي الساعة الثامنة والنصف حومت فوق بغداد ثلاث طائرات من القوة الجوية الملكية العراقية من طراز جيسي موث يقودها العقيد الطيار محمد علي جواد، فكانت مرتفعة ارتفاعا عاليا ، ولكنها لم تلبث ان هبطت قليلا ، واسقطت الوفا من المناشير المطبوعة بآلات الطابعة فظنها الناس في بادىء الامر ، من جملة الاعلانات

---

(١) نهجت « الوزارة الهاشمية » في مراقبة شؤون الدولة ، نهجا خاصا ، فكان الوزراء يرحلون الى مختلف الالوية ليتفقدوا الشؤون العامة ، وقد سافر رئيس الوزراء الى البصرة في ٢٩ آب ١٩٣٦ ، فاقامت له البلدية حفلة تكريم خطب فيها خطبة ختمها بهذه العبارة :

« قد يعبر الانسان عن شيء ، والحقيقة خلاف ذلك ، وآمل ان يتاح لي في خلال عشر سنوات العمل فاجد في تحقيق الاهداف المطلوبة للبلاد ، وعندها ترون الفرق ، ومع ذلك ارجو ان يمتع فيمد في عمري بعهد جلالة الملك غازي الاول لاقوم بتحقيق هذه الامور بكل تؤدة ونجاح » اهـ .

(يراجع اصل الخطاب في جريدة البلاد عدد ٦٦٦ بتاريخ ٦ ايلول ١٩٣٦)

لقد كانت لهذه العبارة من خطاب الرئيس الهاشمي ردود فعل قوية ولا سيما في نفوس خصوم الهاشمي العديدين فأعلنوها حربا قاسية ضد الرجل ، ونقلها السياسيون الى الملك غازي بصورة مشوهة . وكان الملك قد ضاق ذرعا بمضايقة الهاشمي لتصرفات جلالته غير المتزنة ، ولا سيما تجاه تصرفات اخته الاميرة عزة فاسرها في نفسه . وكان لحكمة سليمان ، الذي اهمله صاحبه الهاشمي ولم يدخله في وزارته الثانية كوزير لداخلية ــ كما كان يتمنى ويريد ــ الدور الرئيسي في تهييج الرأي العام والمعارضة ضد الرجل ، واتخذت عبارة الهاشمي ، موضوعة البحث ، سلاحا جديدا للتشهير به وتقويض حكمه .

ومن طريف ما يستحسن ذكره بهذه المناسبة ، ما قاله السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء السابق في اوائل عام ١٩٥٨م قال :

زارني حكمت بك سليمان في داري في منتصف تشرين الاول ١٩٣٦ وقص علي قصة التكتل ضد وزارة الهاشمي ، وعرض علي الاشتراك مع المعارضة لازاحة الحكم القائم في البلاد فلم انجرف مع المعارضة وفضلت الاستمرار على سياسة العزلة التي اخترتها لنفسي في الآونة الاخيرة . وفي ٢٥ من هذا الشهر قصد داري المغفور له ياسين باشا الهاشمي وعرض علي الاسهام في وزارته بقبولي منصب وزارة الدفاع فاستغربت ذلك من صديقي العظيم كل الاستغراب وقلت له :

« باشا ! يظهر انك نايم ورجلك في الشمس الاتدري ان الجيش يتكتل ضدك بصورة علنية ؟ »

فخرج دون ان ينبس ببنت شفة .

ومن طريف ما ذكره السيد ناجي شوكت الى صاحب هذا الكتاب « نقل نوري السعيد الى الملك غازي الخطاب الذي القاه السيد ياسين الهاشمي في حفلة التكريم التي اقامتها له بلدية البصرة واضاف الى عمله هذا قائلا : « ان الهاشمي يريد ان يكون رئيسا للجمهورية ليستقل بالحكم فاوغر بذلك صدر الملك الشاب » .

التي اعتادوا ان يروها بأيدي الصبية والباعة ، فلم يعرها احد اي التفاتة . ولكن سرعان ما اصفرت الوجوه ، وتشنجت الاعصاب ، لما وجد الناس فيها امرا لم يكن على البال ، فهرولوا مذهولين بدهشة ليحصلوا على المزيد منها . وجدوها تقول :

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد نفذ صبر الجيش ، المؤلف من ابنائكم ، من الحالة التي تعانونها ، من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة باصالحها، وغاياتها الشخصية، دون أن تكترث لمصالحكم، ورفاهكم ، فطلب الى صاحب الجلالة الملك المعظم اقالة الوزارة القائمة ، وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين ، برئاسة السيد حكمة سليمان ، الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ، ومواقفه المشرفة . وبما انه ليس لنا قصد من هذا الطلب الا تحقيق رفاهكم ، وتعزيز كيان بلادكم ، فلا شك في انكم تعاضدون اخوانكم افراد الجيش ورؤسائه في ذلك ، وتؤيدونه بكل ما اوتيتم من قوة ، وقو الشعب هي القوة المعول عليها في الملمات .

وانتم أيها الموظفون لسنا الا اخوانا وزملاء لكم في خدمة الدولة ، التي نصبو كلنا الى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد واهلها ، عاملة على خدمة شعبكم قبل كل شيء ، فلا بد وانكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي الجأنا الى تقديم طلبنا الى صاحب الجلالة ملكنا المفدى ، لانقاذ البلاد مما هي فيه ، فتقاطعون الحكومة الجائرة وتتركون دواوينها ، ريثما تؤلف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها، اذ ربما يضطر الجيش بكل اسف لاتخاذ تدابير فعالة لا يمكن خلالها اجتناب الاضرار بمن لا يلبي هذه الدعوة المخلصة ماديا وادبيا .

قائد القوة الوطنية الاصلاحية : الفريق بكر صدقي العسكري

ولقد علمنا من اوثق المصادر ان الذي هيأ مسودة هذا المنشور هم السادة : محمد جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، ومحمد حديد ، كما أن هؤلاء الذوات هم الذين اعدوا صيغة الكتاب الذي وقعه الفريقان بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ورفعاه الى جلالة الملك وقد تم كل ذلك في دار الجادرجي .

وقع هذه القنابل

وبينما كانت الطائرات تلقي هذه المناشير ، فتلقي الرعب في القلوب ، كان الرئيسان : علي غالب « الاعرج » وسعدي مصطفى امام مدخل دائرة التموين، المؤدي الى جل الدوائر الحكومية ، يوزعان نسخا من هذا المنشور على المارة ، وكان رهط من رجال الانضباط العسكري يجوب المقاهي والشوارع على الدراجات فيوزع نسخا منه على الاهلين ، وكانت المخازن والدكاكين تقفل بسرعة ، والاهلون هنا وهنالك متحدثين بالحركة ، والخوف يدب دبيبه في النفوس .

وحار الناس في تعليل هذه الظاهرة ، وفي نتائج هذه الحركة ، فمن قائل ان الجيش لن يقوم بحركة تؤدي الى امور خطيرة ، ومن مستبشر بأن المعارضة ستتفاهم مع القابضين على أزمة الحكم ، وتعود الامور الى مجاريها وخائف وجل لا يدري أفي عالم الخيال هو ام في عالم الحقيقة ؟!

واختلفت طبقة المحامين في موقفها من هذه الحركة ، ففريق كان يرى وجوب ضبط النفس ، وانتظار النتائج ، وآخر كان يرى وجوب تأييد الجيش في حركته ، واخيرا ابرق السادة :

عبد الجبار رؤوف ، عبد القادر اسماعيل ، شاكر العاني ، مكي الجميل ، حسين السعد ، محمد الجرجفجي ، سليم الحريري ، كمال السنوي ، عيسى طه ، صالح يحيى ، عبد الرزاق زلزلة ، جواد الدجيلي ، حكمة الجيبه‌جي ، سلمان بيات ، ذيبان غبان ، عبد الكريم ، فرنسيس شماس ، طه حمودي ، شيت مصطفى، البرقية التالية الى :

صاحب الجلالة الملك المعظم ــ بغداد

اطلع الشعب ، ونحن من ضمنه ، على منشور الجيش ، الذي عبر عن رغبات الامة الحقيقية ، فنؤيد الجيش ، ونسترحم آن تجيبو مطاليبه التي هي مطالب الشعب أيضا . اهـ

والى جانب هذه البرقية ، تلقى الملك البرقية التالية من قائدي الفرقتين : الاولى والثانية :

« جيشكم المخلص لعرشكم المفدى ينتظر بفارغ الصبر اقالة الوزارة » .

عبد اللطيف نوري بكر صدقي

طلب اقالة الوزارة

اما حكمة سليمان ، فانه لما راى الطائرات تلقي المنشور الذي طبع في « بلدروز » فيفعل فعله في النفوس ، استقل سيارته الى قصر الزهور ، حاملا الكتاب الذي وقعه الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري في ٢٧ تشرين الاول ، وجاء به اليه العقيد شاكر الوادي في يوم الاربعاء ٢٨ منه ، وبقي في ساحة القصر زهاء ساعة لم يلتفت احد اليه . فلما اوشكت مدة الانذار على نهايتها ، استدعى مرافقين من القصر ، وكلفهما باستدعاء رستم حيدر رئيس الديوان الملكي اليه ، فلما حضر حيدر ، سلمه حكمة سليمان الكتاب المذكور قائلا :

« هذا كتاب جاءني به ضابطان ، لا أعرفهما ، وسألاني ايصاله الى جلالة الملك ، فارجو تسليمه الى صاحب الجلالة حالا لان فيه أمرا يهم البلاد » .

ثم التفت الى مرافقين كانا في الساحة وقال :

« اشهدا على انني سلمت حيدرا هذا الكتاب في الساعة التاسعة والنصف ».

ثم هم بالخروج ، فاضطرب رئيس الديوان من نبرة الكلام ، وقال للسيد حكمة تفضل قابل جلالة الملك الآن ، فأجابه حكمة انه يكتفي الآن بتقديم الكتاب ، وانصرف . فقد كانت « شهوة الحكم عند بعض الساسة قد انطلقت من عقالها بعد وفاة الملك فيصل » على حد تعبير الأستاذ ساطع الحصري في مذكراته ٢/٥٨١ واصبح الاستيلاء عليه غاية معظم الساسة .

موقف الملك

كان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، قصد الى دار العين جميل المدفعي ، بعد خروجه من دار رؤوف الجادرجي ، وبينما هما يتجاذبان أطراف الحديث ، جاءه أحد الموظفين بنسخة من المنشور ، الذي القته الطائرات ، فما كاد ينتهي من تلاوته ، حتى استقل سيارته ، وجاء الى « قصر الزهور » بعد أن عرج على مجلس الوزراء ، واجتمع ببعض زملائه ، ثم اتصل هاتفيا ببكر فلم يتفاهما .

وكان رستم حيدر قد سبقه الى القصر ، وقدم نسخة من المنشور المذكور الى الملك غازي ، فما كاد جلالته يطلع عليه حتى بدت على وجهه امارات الاضطراب الشديد (١) فأمر باستدعاء السادة : ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، وجعفر

---

(١) يرى بعض الساسة ان لجلالة الملك غازي سابق علم بحركة الجيش، ولكن السيد رستم حيدر رئيس الديوان الملك ، اكد لنا ان الملك كان مضطربا كل الاضطراب من هذه الحركة ، وانه بقي مضطربا ، لا ياكل ولا يشرب ، حتى كلم جلالته الفريق بكر صدقي من « مخفر شرطة المفيسيل » مؤكدا ان الجيش سيبقى على ولائه لصاحب التاج . اما السيد حكمة سليمان ، فقد قال لنا : ان الملك غازي لم يكن مسبوقا بالحركة ، ولكنه قابلها بالارتياح ، لان « الوزارة الهاشمية الثانية » كانت قد فرضت رقابة شديدة على تصرفاته الشخصية ولان بكر صدقي كان كثير التردد على الملك ، وكان ينقل الى جلالته تذمرات قادة الجيش وتصميمهم على وضع حد نهائي لسياسة الوزارة القائمة .

واما العميد الركن طه الهاشمي فانه يقول في ص ١٤٨ من مذكراته « انا استبعد ان يكون للملك علم بالحركة ، فالمؤكد انه رضخ للامر الواقع ، وارتاح لقلب الحكومة التي أرادت ان تصون شرفه بمنعه من الاختلاط بسيء الاخلاق ، وهو مع الاستشاب ميال الى السفه والخلاعة » اهـ .

ويضيف الهاشمي طه الى ما تقدم قوله في ص ٢٤٤ من مذكراته « ويقول صفوة العوا انه دخل

العسكري ، والسفير البريطاني ، الى القصر فوراً ، اما رشيد عالي الكيلاني فقد ظل في مقره بوزارة الداخلية ، يصدر تعليماته التلفونية الى عمال الحكومة في الالوية ، بوجوب ضبط النظام ، وعدم الاخلال بالسكينة ، حتى يتقرر مصير الوزارة ، حتى ان متصرف لواء الموصل ، عمر نظمي ، زاره في مقره في تلك الآونة، فطلب اليه الوزير ان يرجع الى الموصل حالاً ليحافظ على السكينة العامة .

وعلى كل فقد حضر الى القصر الملكي كل من الهاشمي ، والسعيد ، والسر ارشيبال كلارك ، والميجر يونغ ، واخذوا يتدارسون الوضع ، وقد شملهم جلال الموقف اذ لم يكونوا يعرفون مصيرهم . اما العسكري فانه كان في « المصرف الزراعي » يستلف مبلغا لادارة بعض شؤونه الخاصة ، ولهذا فانه لم يحضر الى القصر الا متأخرا بعد الظهر .

ما دار في القصر من حديث

وافتتح الحديث « السفير البريطاني » فأظهر اسفه لهذه الحركة قائلا : « يظهر ان الوزارة قد اخذت اخذا مع الاسف » واقترح دعوة حكمة سليمان للحضور فلم يؤخذ برايه . وقال الهاشمي : « ان الموقف حرج ، وان الوزارة تحرص على حقن الدماء ، حرصها على سمعة المملكة ، وانقاذ سمعة الجيش من تهمة التمرد » .

وسأل الهاشمي الملك غازي ان يقول كلمته في حركة الجيش ، وهل هو راض عنها ام لا ؟ وكان نص قوله ـ على ما رواه اخوه طه في ص ١٥١ من مذكراته ـ

على الملك فرآه منبسطا منشرحا يتبجح بانه رتب الانقلاب ، وهو الذي دبر مؤامرة الجيش. فيزعم صفوة بانه قال للملك : انك لا تعلم من الامر شيئا لماذا تلقي بنفسك في ورطة ؟ وواجبك ان تكون على الحياد » اهـ .

ولعل من المفيد ان ننشر هنا ما كتبه الدكتور سندرسن في ص ١٥٧ من كتابه « عشرة آلاف ليلة وليلة » اذ قال ما تعريبه :

« دعيت الى قصر الزهور في الساعة العاشرة من صباح ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م ورايت الملك غازي في بزته العسكرية يحمل مسدسا على جانبه . وبعد ان اجريت الفحص الطبي كاملا ، سالته لماذا الاضطراب يا سيدي ! فاشار الى السماء التي اخذ ينظر اليها بمنظار كبير حين كانت بعض الطائرات تلقي قليلا من القنابل . لم يكن لدي أي شك في ان الملك كان يعلم بالانقلاب مسبقا ، وان كل ما كان يخشاه فشل ذلك الانقلاب امام انقلاب مضاد .. وان زوجته كانت تعرف مقدمات الانقلاب كلها » اهـ .

ومن الجديد في هذا الموضوع انني التقيت بالمقيد حفظي عزيز الطيار الخاص للملك غازي فقال لي « ان الملك استدعاني في صبيحة يوم الانقلاب وقال لي : اريد ان تكون طيارتك معبأة بما يكفيها من الوقود بحيث نصل عمان » . ـ الحسني ـ

« اذا كانت الثقة لا زالت موجودة ، فالوزارة تتخذ التدابير اللازمة لقمع حركة التمرد في الجيش ، والا فليقبل استقالته . وكان راي نوري ارسال مناشير موقعة من قبل الملك ترسل بالطائرات الانكليزية فتلقى على وحدات الجيش في قره غان ، ويعلن بها تمرد بكر » ا هـ . فلم ينبس الملك ببنت شفة ، وانما اشار الى ان بكر صدقي اظهر تعلقه بالعرش في منشوره وفي كتابه . اما نوري السعيد فقد يلب تدخل السفارة لانقاذ الموقف ، فرد السفير ان الحركة داخلية ، وانها لا تستهدف الملك ولا نظام الحكم الملكي ، فلو انها استهدفت شيئا من ذلك لأسرعت حكومته الى اداء رسالتها . ويقول العارفون ببواطن الامور : ان الانكليز كانوا قد ضاقوا ذرعا بتشجيع الهاشمي للثوار الفلسطينيين وللثورة الفلسطينية نفسها ولهذا فهم يعتقدون ان هؤلاء الانكليز كانوا وراء هذه الحركة .

ودخل رستم حيدر غرفة الاجتماع على الاثر ، فناول الملك الكتاب الذي جاء به حكمة ففتحه جلالته وقراه بامعان ، فلم يجد فيه اكثر مما جاء في المنشور الذي حمله اليه رئيس الديوان من قبل ، الا ان المنشور كان موقعا بتوقيع بكر صدقي فقط ، اما هذا الكتاب فقد وقعه كل من الفريقين : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، فاستنتج من ذلك ان بكرا لم يقم بهذه الحركة منفردا ، بل له شركاء فيها ؛ فطوى الكتاب ووضعه جانبا ، وهذا نصه :

لاعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

غير خفي على جلالتكم ما لاقى ابناء بلادكم من جراء ساسة الحكومة الحاضرة ، سياسة التخريب والمحاباة والاستغلال والاسرافات التي لا مبرر لها ، وتقديمها المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، على المصالح والمنافع العامة ، واستهتارها بدماء ابناء بلادكم ، التي اريقت لا لسبب غير الاغراض الشخصية ، وتطمين رغبات المحسوبين والمنسوبين لهذه الحكومة ، حتى جرها غرورها الى التطاول على صاحب العرش المفدى ، بل ربما تحدثوا بما وراء ذلك .

تعلمون جلالتكم بأن الجيش ، برؤسائه وجنوده ، انما كان خلال هذه المدة يطيع الاوامر المقرونة بارادتكم ، بدافع الاخلاص الى قائده الاعلى ، اما وقد تفاقم الامر ، واستمرت حالة البلاد تتدهور من سيء الى اسوأ ، والاضطرابات فيها متوالية ، وسياسة الحكومة لم تتبدل ، والعدل مفقود بين رعايا جلالتكم ، والبؤس منتشر في بلادكم ، كل ذلك لاجل اسعاد طبقة خاصة على راسها اعضاء الحكومة الحاضرة . فالجيش الذي تهمه مصلحة بلاده ، وتعزيز كيانها ، اسوة بالامم المتحفزة ، يأبى ان يبقى صامتا تجاه هذه الحالة السيئة ، التي لا شك في ان نتيجتها ستكون الدمار .

لهذا يتقدم الجيش ليعرض الى اعتاب جلالتكم طالبا انتشال البلاد من هذه

الهوة السحيقة ، باصدار ارادتكم المطاعة باقالة الوزارة الحاضرة ، وتعيين وزارة من ابناء الشعب المخلصين ، برئاسة السيد حكمة سليمان ، خلال ثلاث ساعات . وعلى فرض مخالفة الوزارة امر جلالتكم بالتخلي عن الحكم خلال المدة المضروبة ، فالجيش الذي لا يزال المخلص الامين لجلالتكم ولبلاده ، سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة التي تسهرون جلالتكم عليها .

الفريق عبد اللطيف نوري
قائد الفرقة الاولى

الفريق بكر صدقي العسكري
قائد الفرقة الثانية

القاء القنابل على بغداد

امهل القائمون بحركة الانقلاب « الوزارة الهاشمية » مدة ثلاث ساعات لتستقيل ، فان ابت (التخلي عن الحكم خلال المدة المضروبة ، فالجيش سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة) كما جاء في انذاره المرفوع الى جلالة الملك .

وكان مقررا بينهم ان ترمي « القوة الجوية العراقية » بعض القنابل على دوائر الحكومة ، بعد انتهاء مدة الانذار ، تبيانا لقوة الحركة ، وكان الاجتماع في القصر لا يزال منعقدا لدرس الحالة العامة ، والبحث عن وسيلة لانقاذ الموقف ، بحيث مرت مدة الانذار والمجلس يوالي البحث من غير ان يتوصل الى نتيجة حاسمة .

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة (٣٠) حلقت في سماء العاصمة ثلاث طائرات من طراز أوداك الحربية واخذت تحوم حول دواوين الحكومة ، وكان هدير محركاتها يملأ الآذان ، فالقت اربع قنابل متوالية يبدو انها كانت دقيقة في طريقة القائها ، اذ سقطت الاولى امام مدخل « مجلس الوزراء » ووزارة الداخلية فأحدثت في الارض حفرة عميقة ، وهزت الديوان هزا سقط اثناءه بعض زجاج النوافذ ، وسقطت الثانية امام » دائرة البريد « بالقرب من دار ياسين الهاشمي ، فقتلت شخصا وجرحت آخرين ، والثالثة في النهر . اما الرابعة فقد وقعت امام « دار البرلمان » وقد بلغت الضحايا سبعا من الابرياء بين قتيل وجريح ، ولا تسأل عن الموظفين في اثناء القاء القنابل ، فانهم اضطربوا اضطراب الاهلين ، واخذوا يسابقونهم في الذهاب الى بيوتهم ، وسرعان ما اصبحت شوارع العاصمة ودواوين الحكومة مقفرة لا ترى فيها غير قوات الشرطة التي تولت الضبط .

استقالة الوزارة

عجل القاء القنابل حل الازمة ، فاستقر الراي على ان تسرع الوزارة في

الاستقالة : وان يدعى حكمة سليمان الى تاليف الوزارة الجديدة، وفقا لطلب الجيش، اي ان السلاح الذي استخدمته المعارضة ضد « الوزارة المدفعية الثالثة » قبل ثمانية عشر شهرا ، ارتد اليها وهي في الحكم ، فخط الهاشمي الكتاب التالي الذي يدل دلالة واضحة على انه كان مسيطرا على اعصابه ، على الرغم من حراجة الموقف :

بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

مولاي المعظم

تعلمون جلالتكم ان الوزارة الحاضرة سعت بكل قواها لتامين النظام في البلاد، والاخذ بجميع وسائل التقدم ، لايصال المملكة الى المستوى الذي يساعدها على القيام بالاعمال المنتظرة ، بالنسبة للظروف العالمية ، الا انه ظهر ان قلة التجربة ، وبعض الاطماع ، قد طوحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد ، ان يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي الى نتائج غير محمودة ، وبعد ان بحثت مع زملائي في الموقف ، وان تراءى لي ان الرغبة متجهة نحو اجتناب تعريض البلاد الى خطر القلاقل الداخلية ، سارعت بالتقدم الى جلالتكم بقبول استقالتي من اعباء الوزارة ، سائلا المولى ان يأخذ بيد جلالتكم لتجنب الاخطار ، وان يرشدكم الى ما فيه خير البلاد .

العبد المطيع : ياسين الهاشمي

وبعد أن تسلم الملك هذا الكتاب امر بقبول الاستقالة والاجابة عليها بما يلي :

الرقم ج/٨٥٠

عزيزي ياسين الهاشمي

تلقيت كتاب استقالتكم . واني لاقدر دقة الظروف الحاضرة وآسف لقبولي اياها ، شاكرا لكم ولزملائكم ما بذلتموه من جهود طيبة وخدمات ثمينة لهذه البلاد .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٦ الميلادية .

غازي

١٤ ـ شعبان ١٣٥٥ ـ ١٠ جمادى الاخرة ١٣٥٦

٢٩ ـ تشرين الاول ١٩٣٦ ـ ١٧ آب ١٩٣٧

الوزارة السليمانية



حكمة سليمان

ولد في بغداد عام ١٣٠٧ (١٨٨٩) وتوفي فيها يوم ٦ حزيران ١٩٦٤ .

الف وزارة واحدة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ وقد استقالت في ١٧ آب ١٩٣٦ .

في طريق تاليف الوزارة

على اثر تقديم ياسين الهاشمي كتاب استقالة وزارته ، تلفن رستم حيدر الى حكمة سليمان ، مخبرا اياه بأن الوزارة الهاشمية قد استقالت ، وان صاحب الجلالة يدعوه الى تأليف الوزارة الجديدة ؛ فجاء حكمة الى « قصر الزهور » وحظي بمقابلة الملك ، فقال له الملك :

« ان الوزارة استقالت ، يا حكمة ، وانا اكلفك بتشكيل الوزارة الجديدة » .

فصدع حكمة بالامر ، وجاء الى رئيس الديوان فقال :

« ان جلالة الملك كلفني بتأليف الوزارة الجديدة فأود ان يكون هـذا التكليف خطيا » .

فابتسم الرئيس وقال له : « لم يسبق ، ولم تجر العادة ، على ان يكون هكذا تكليف بالكتابة » فامتعض حكمة وقال : « انا اريد ان يكون هذا التكليف خطيـا لان الظروف غير اعتيادية » قال هذا ، واستقل سيارته فجاء الى الحـاج محمد جعفر ابو التمن ، وقص عليه قصة الاستقالة والتكليف ، فأجاب جعفر انه لا بـد من ان يكون التكليف خطيا ، فأخذ حكمة التلفون ، وطلب رئيس الديوان الملكي فكرر عليه : انه يرغب في ان يكون تكليفه بتأليف الوزارة خطيا ، فأجابـه الرئيس : ان الـوزارة استقالت ، وان الملك يعهد اليكم بتأليف الوزارة ، فلم يبق امامكم مانع من الشروع في التأليف ، وقد ذهب جعفر باشا ، الى الجيش ليتفاهم معه ، ويصد دخوله عـن بغداد ، بالصفة التي هو فيها ، حفظا لسمعة المملكة فما كـاد حكمـة يسمع باسم جعفر ، وذهابه الى الجيش ، حتى امتعض وقال : لا . . لا . . انا لا اؤلف الوزارة ، كيف يذهب جعفر الى الجيش ، وقد استقالت الوزارة التي هو فيها ؟ هـذا مـا يصير . فاجابه رئيس الديوان : ان جعفر يحمل رسالة خاصة من الملك الى بكـر صدقي فازداد حكمة غيظا ، والقى السماعة من يده ، وراح الى اصحابه يقص عليهم هذا الخبر .

ويقول الاستاذ ساطع الحصري في ص ٢/٥٨٢ من مذكراته ان « وصول خبـر قتل جعفر العسكري اثار مخاوف حكمـة سليمان ، واراد ان يتخلى عـن تأليف الوزارة ، ولكن رستم حيدر فكر بالفوضى التي تنجم عن ذلك فقال لحكمة سليمان : كيف يجوز أن تتخلو عن تأليف الوزارة بعد ان اوصلتم الامور الى هـذا الحد ؟ ومن يستطيع تأليف الوزارة في هذه الظروف ؟ وكيف تصبح حالة البلاد اذا بقيت بـلا حكومة بعد هذه الحركات ؟ وهـذه الكلمات هـدات روع حكمـة سليمان فألف الوزارة » ا هـ .

حديث جعفر ومقتله

كانت فكرة استقالة الوزارة الهاشمية قد اختمرت في اذهان اعضاء الوزارة ، منذ ان اطلعوا على منشور الجيش، وتذاكروا حوله في اجماعهم الذي عقدوه في مجلس الوزراء ، ولكنهم كانوا يلتمسون اسبابا لهذه الاستقالة تحفظ للوزارة كرامتهـا ، وللجيش سمعته ، ولا سيما وقد كان عدد المطلعين على هذه الحركة مـن الضباط ضئيلا جدا ، ولم يكن عدد المدنيين الذين كانوا يعرفون بعض الشيء عن هذه الحركة ليتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة .

والظاهر ان الاشاعات التي روجها اعوان الانقلاب في مصر وسوريا والعراق عن تفكير « الوزارة الهاشمية » في مقاومة حركة الجيش عن طريق القبائل ، أو الشرطة ، او كليهما ، لا تستند الى برهان يصح الركون اليه ، ولا سيما وان معظم الضباط في الفرقتين : الاولى والثانية كانوا يجهلون أسرار الحركة التي قام بها الفريقان ، وكانت جل معلوماتهم تستند الى ان القوات الزاحفة على العاصمة ، انما تقوم بهذه الحركات ، كتمارين يراد بها الدفاع عن « بغداد » فيما اذا دآهمها أجنبي ، وليس لهم ان يطلبو ايضاحا عما يؤمرون به في مثل هذه الاحوال .

على ان رئاسة أركان الجيش كانت قد ابرقت الى آمر منطقة الديوانية تطلب ارسال الفوجين الموجودين لديها الى بغداد فورا ، فلما تسلم الرئيس عباي غالب صورة من هذه البرقية ، بصفة كونه آمرا للمذخر في بغداد ، ومسؤولا عن اعداد الارزاق لهذين الفوجين ، طير صورة البرقية الى الفريقين المشار اليهما ، فابرق الفريق عبد اللطيف نوري الى آمر منطقة الديوانية يمنعه عن القيام بأية حركة ، كما ابرق الى « مديرية الشرطة العامة » يحذرها من انصياع الشرطة الى اوامر الوزارة القائمة . وكانت هذه المديرية قد ابرقت الى آمر القوة السيارة في الديوانية حسن فهمي المدفعي ، ان يتوجه مع هذه القوة الى بغداد ، فابرق « حسن فهمي » الى الفريق بكر صدقي يقول : انه يضع نفسه والقوة التي معه تحت تصرفه .

اما الوزير « العسكري » فكان لا يعتمد على العنف السياسي ولا يؤمن به ، وكانت سمعته عالية بين ضباط الجيش فارتأى ان يستفيد من هذه المنزلة ليحول دون توسع الحركة، فخرج من مقر وزارته وجاء الى(دائرة العينة) فوجد كلا من الزعماء: الحاج رمضان ، وامين العمري ، ونظيف الشاوي ، مع فريق من الضباط ، يتذاكرون في موضوع الجيش وحركته ، فأرسل الى سكرتير الوزارة أحمد المناصفي ، يسأله عما لديه من معلومات ، وبعد ان بسط له المناصفي كل ما جمعه من اخبار ، طلب الوزير رقعا من الورق لكتابة بعض الاوامر ، قبل ان تستقيل الوزارة ، وقبل ان يجتمع بزملائه في قصر الزهور ، فلما جيء له بالورق ، خط الاوامر التالية ، وسلمها الى نائب رئيس اركان الجيش الزعيم محمد امين العمري ، ليرسلها الى اصحابها مع من يعتمد عليه .

١ ــ الى الزعيم اسماعيل نامق

اجمعو الثلاثة (كذا) كتائب وباقي القوة السيارة وانتظروني في شهربان ، يجب ان تتحركو اليوم نحو شهربان .

٢٩ ــ ١٠ ــ ١٩٣٦ جعفر العسكري

٢ ــ الى العقيد اسماعيل حقي آمر المدفعية

توجهو مع القوة المدفعية نحو بغداد ، ولا تأتو بحركة قبل مواصلتي اليكم

٢٩ ــ ١٠ ــ ١٩٣٦ جعفر العسكري

٣ ـ الى العقيد سعيد التكريتي

اجمعو لواءكم وتوجهو نحو بغداد اليوم

٢٩ ـ ١٠ ـ ١٩٣٦ — جعفر العسكري

٤ ـ الى الفريق عبد اللطيف نوري

لا تأتو بحركة الى حين وصولي اليكم

٢٩ ـ ١٠ ـ ١٩٣٦ — جعفر العسكري

ويقال ان هذه الكتب لو وصلت الى اصحابها ، لفشلت الخطة التي احكم وضعها الفريقان بكر وعبد اللطيف ، ولكنها أرسلت مع الرئيسين حسيب الربيعي وعبد المطلب الامين (١) وبينما كان الرئيسان في طريقهما الى ديالى ، اعترض سبيلهما بعض ضباط الاستطلاع من الجيش ففتشوهما وصادروا هذه الرسائل منهما ، وما لبثوا ان اعتقلوهما ، وبعثوا بالرسائل المذكورة الى الفريق بكر صدقي ، فكان وصولها الى يده سببا لقتل الوزير العسكري .

اما العسكري فانه بعد ان كتب هذه الرسائل ، استقل سيارة أمين العمري مصطحبا شاكر القراغولي (٢) وذهب الى ديوان مجلس الوزراء ليذاكر الرئيس في الموقف الراهن ، فما كاد يدخل بناية المجلس حتى سقطت القنبلة الاولى ، ولما علم ان الهاشمي في « قصر الزهور » أسرع بالذهاب أليه ، فوجد الاجتماع منعقدا ، فاشترك في المذاكرة التي أسفرت عن تقديم الاستقالة .

وطلب العسكري الى الملك ان يأذن بكتابة رسالة شخصية الى بكر صدقي ، فيحملها اليه بنفسه ، ليصرف نظره عن دخول الجيش الى العاصمة (٣) ومع ان جلالته تظاهر بأنه لم يكن ميالا لقيام وزير الدفاع بهذه المهمة ، لم يشأ أن يرد الطلب ، فأمر رئيس الديوان بكتابة ما يلي :

---

(١) قال لي اللواء الركن المتقاعد عبد المطلب امين في مطلع عام ١٩٧٧ ـ وقد بلغ كلانا من العمر عتيا ـ ان الرسائل الاربع التي كتبها الوزير العسكري ارسلت مع زميله الرئيس حسيب الربيعي فقط . اما هو ، عبد المطلب ، فقد كلف بمهمة شفوية ، وانه سافر الى مقر العقيد سعيد التكريتي في جلولاء عن طريق غير مطروق حتى اذا سمع منه خبر مقتل الوزير جعفر العسكري ، عاد الى بغداد بالطريق التي سلكها عند مغادرته اياها .

(٢) اننا نروي قصة قتل جعفر العسكري كما رواها لنا الحاج شاكر القراغولي الذي صحب جعفرا في سيارته حتى تسلمه الضباط الذين قتلوه ، وقد صحح هذا الفصل بخط يده .

(٣) « ولعله اراد ان يغسل العار الذي لحق به فخرج الى الجيش وقتل من قبل اتباع بكر وهم من امثال توحلة » . مذكرات طه الهاشمي ص ١٤٥

عزيزي بكر صدقي ..

هذا الكتاب تتسلمونه من السيد جعفر العسكري ، الذي سيلاقيكم بصورة خصوصية لاجل بحث الموقف . وقد بلغني الآن ان بعض الطيارات القت ثلاث قنابل فأستغربت هذا الحادث جدا ، بعد ان اخبرتكم تلفونيا بلزوم ايقاف كل حركة موقتا لاتدبر الوضع الحاضر . ان كل حركة اخرى سوف لا تخلو من ان تؤثر اسوأ الاثر على مستقبل البلاد ، وسمعة الجيش ، اذ ليس من حاجة الى شيء من ذلك البتة ولا بد من أن تفهمو التفاصيل من جعفر .

٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ قائدكم الاعظم
غازي

« وقد أول بعض المطلعين على الحقائق اندفاع العسكري الى أخذ الكتاب من الملك والذهاب الى الثائرين ، بالرغم من معارضة الجميع لهذه المخاطرة غير المبررة ، بأنه كان ينوي الالتحاق بهؤلاء في وسط الطريق ، ويأتي معهم الى العاصمة ليتراس العمل الثوري ، ويزيل خصومه من الوزارة ، ويستتب له ألامر ، ولكن اكتشاف الثوار برقية أرسلها هو كوزير للدفاع ... افسد جميع ما كان يتصور » أﻫ (١) .

تحرك « العسكري » من « قصر الزهور » في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر يصحبه الرئيس الحاج شاكر ، والرئيس الاول طاهر محمد مرافق الملك ، وعند وصوله الى شارع « نوري السعيد » في طريق بعقوبا ، شاهد العقيد يوسف العزاوي ، فسأله عن مقر الجيش الزاحف ، فأجابه انه ترك خان بني سعد (منتصف طريق بعداد ـ بعقوبا) فاصطحبه في سيارته أيضا .

وكان « الفريق بكر صدقي » قد سمع بمقدم الوزير العسكري ، بعد أن اطلع على كتبه ، فاعد عدته ، وجمع صفوة الضباط الذين اعتمدهم لتنفيذ فكرة القضاء على وزيره ، واسر اليهم بسر بقي مكتوما الى حين ظهوره (٢) . فان « العسكري » لما وصل الى نقطة (المخفر) وجد سرية الرشاشات الآلية قد اخذت موقعا عسكريا على عرض الطريق ، وتقدمت منه سيارة الجيش التي تحمل الرقم (١٢٩) ويقودها العريف ابراهيم ، وفيها الرئيس اسماعيل عباوي الموصلي المعروف ب (ابن توحله) فنزل منها اسماعيل وطلب الى الوزير أن ينزل ويركب معه لمقابلة الفريق بكر

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٢٧٢ .

(٢) تلقى بكر عدة برقيات من بغداد تشير الى حركة العسكري فايقن ان هناك خطة مبيتة لاجهاض حركته ، واعتبر جعفر العسكري عدوا لفكرة الانقلاب ، كما تأكد من ان وصول الرسائل الى اصحابها سيعرضه للخطر ، فجمع صفوة ضباطه وقال : « ان جعفر باشا قادم علينا فمن يتصدى لقتله » ؟ فلم يجبه احد ، فكرر السؤال ، فلم يجبه احد ، فالتفت الى « جمال جميل » وقال : (انت) فأجاب هذا (تأمر سيدي) ثم التفت الى « لازار » وقال له: (وانت) فاجابه (امرك سيدي) ثم قال لجميل فتاح وانت ، وهكذا قال لجواد حسين .

صدقي ، بعد ان جرده من مسدسه وبعض اوراقه ، ورفض ان يصطحب معه احدا من رفاقه ، فلم يسع العسكري غير الامتثال ، وبقي العقيد العزاوي والرئيسان : شاكر القره غوللي وطاهر محمد في السيارة يحرسهم الجند . ويروى أن جعفرا شعر بما كان يبته له القدر فالتفت الى اسماعيل عباوي وقال له : اني اعلم انكم تريدون بي سوءا وانا لا اهاب ذلك لان الموت نتيجة كل واحد واني اقول لكم انكم جميعا ستتحملون نتيجة اعمالكم هذه وستجرون البلاد الى سلسلة من الاغتيالات لا حد لها .

ويقول رفاق العسكري انهم شاهدوا السيارة التي اقلتهم لا تسير باتجاه الطريق العام ، وانها سلكت طريقا آخر ، فحاولوا الاستفسار عن السبب ، ولكنهم منعوا من الكلام . اما السيارة فانها لما وصلت الى « نهر الوزيرية المندرس » وقفت ونزل منها جعفر واسماعيل وذهب بها السائق العريف ابراهيم ، ليخبر بكرا بمقدم العسكري ، ثم رجعت بعد بضع دقائق تحمل كلا من الملازم الاول جمال جميل ؛ والمقدم جميل فتاح ، والملازم الاول الطيار محمد جواد حسين ، والرئيس الاول لازار برودوس ، والاخير رومي الاصل تطوع في الجيش الحجازي العربي عام ١٩١٨ م ، فكان موضع رعاية العسكري فقدمه ورقاه حتى اوصله الى رتبة « رئيس اول » في الجيش العراقي ، وقد نزل هؤلاء الاربعة من السيارة ، بعد ان ملأوا مسدساتهم فتقدموا من الوزير ، واطلق كل منهم عيارا ناريا عليه ، فسقط العسكري يتخبط بدمه ويلفظ النفس الاخير ، ويقال ان « الرئيس لازار » رفس القتيل بقدمه بعد ان ضربه بمسدسه (١) .

وركب القادة سيارتهم وذهبوا الى بكر صدقي ليخبروه بما تم ، فطلب اليهم احضار الحاج شاكر ورفيقيه ، فلما حضروا صافحهم فرادى ، واخذ اربعين دينارا من « المقدم راسم سردست » فسلمها الى العقيد يوسف العزاوي ، ليؤمن الارزاق الى القطعات الزاحفة على بغداد ، وامر الحاج شاكر ان يساعده في ذلك ، فقال له الحاج : « انا جئت بوزير فهل ارجع بحقيبة » ؟ فأجاب بكر : اذهب مع العقيد

---

(١) جلست الى الفريق عبد اللطيف نوري ، في مقهى الترينوف بدمشق ، في يوم ٤ تموز سنة ١٩٣٩ ، لاستمع الى معلوماته عن الانقلاب ، فقال معاليه ، ان قتل العسكري لم يكن على بال احد ، وانه لا يزال مكمودا من اثر هذه الفاجعة ، وانه ليشعر بانفجار في شرايين قلبه كلما تذكر هذه الفاجعة ، ولهذا فانه لا يريد البحث في هذا الموضوع لان صحته لا تساعده على ذلك . اما لازار فانه لا يزال ينكر تهمة اشتراكه في مقتل العسكري وقد اجتمعنا به في الحسجة بسورية وكذلك الملازم الاول الطيار جواد حسين .

وفي فاتح عام ١٩٧٧ ظهرت اقصوصة جديدة في عالم الدواوين تقول : ان الرئيس حسيب الربيعي كان مع الضباط الذين ارسلهم بكر صدقي لقتل جعفر العسكري ، وانه هو الذي تولى القتل امتثالا للامر الذي تلقاه من بكر ، وان بقية الضباط رموا جعفرا بمسدساتهم بعد موته للدلالة على انهم امتثلوا ما امروا به . وقد ابد لنا هذه الاقصوصة كل من اللواءين المتقاعدين : عبد المطلب امين وخليل جميل .

يوسف ، ثم ارجع الى ما وراء سدة ناظم باشا ، واخبرني عن حالة بغداد ، وموقف الوزارة ، فلم يسع الا الامتثال ، فاستقل السيارة وقفل راجعا ، ولما وصلت السيارة « مخفر شرطة المغيسيل » استوقفها شرطي من المخفر ، وقال آن جلالة الملك يريد ان يكلم بكرا من هنا بالتلفون . وبينما هم بالموضوع ، اقبلت سيارة الجيش التي تحمل الرقم ١٢٩ وفيها قتلة جعفر ، فأخبروا بما يريده الملك فلم تمض بضع دقائق حتى حضر بكر وكلم الملك ، ثم جمع القادة وصار يملي عليهم أمر الدخول الى بغداد .

وجاءت من بغداد ، في تلك الآونة ، سيارة تقل الرئيس سعدي مصطفى ، ونائب الاحكام انطوان لوقا ، فتهامسا مع الفريق بكر ، ولما تهيأ انطوان للعودة ، ركب معه الحاج شاكر وطاهر محمد ، وما كادت السيارة تصل السدة المذكورة حتى التفت نائب الاحكام اليهما وقال : « ان جعفر باشا قتل » .

ولما تالفت « الوزارة المدفعية الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧ م ، استحصل المدفعي امرا ملكيا بنقل جثمان العسكري من مدفنه المجهول الى المقبرة الملكية ببغداد ، فنقل اليها في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٧ باحتفال عسكري ، ودل التقرير الطبي المعطى في هذا اليوم ، على انه مصاب بخمس طلقات ، وقد حاولت هذه الوزارة ان تحاكم القتلة ، فحال « قانون العفو العام » الذي استصدرته « الوزارة السليمانية » في ١ مايس سنة ١٩٣٧ دون ذلك ، وفيما يلي نص التقرير :

وزارة الداخلية　　　　　　س ٦٥٤　　بتاريخ ١٩٣٧/١١/٣٠

تبين لنا من تقرير المحقق العدلي للرصافة ، بأن التحقيقات الجارية أسفرت عن اكتشاف جريمة قتل المرحوم الفريق السيد جعفر العسكري ، وان القاتلين هم كل من : المقدم جميل فتاح ، والرؤساء لازار اندروس ، وجواد حسين ، واسماعيل عباوي الشهير ب « اسماعيل توحله » والملازم جمال جميل ، وقد قتلوه رميا بالرصاص في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بأمر من رئيس اركان الجيش حينذاك السيد بكر صدقي ، اثناء تقدم الجيش على بغداد بالقراب من نقطة بئر النصف ، وذلك كما اعترف به المتهمون انفسهم ، وحسب شهادتي العرفاء : فحل ابن جزاع ، وسائق سيارة الجيش ابراهيم خليل ، اللذين كانا حاضرين عند وقوع جريمة القتل والدفن ايضا ، وكما ظهر من شهادات الضباط الذين كانوا برفقة المرحوم عند ذهابه الى الجيش ، ومنهم الرئيس السيد طاهر محمد مرافق صاحب الجلالة ، والرئيس السيد شاكر القراغولي ، والسيد يوسف العزاوي ، وقد تقرر اجراء الكشف على محل الحادثة في ٢٥ – ١١ – ١٩٣٧ لمعرفة ما اذا كانت الجريمة قد وقعت ضمن لواء بغداد ، او لواء ديالى ، لتوديع القضية الى مرجعها القانوني . وقد افاد المتهمون بان القضية الموضوعة البحث هي من تفرعات الانقلاب الذي صدر قانون العفو العام عما حدث فيه من الجرائم ومرتكبيها ، وان هذه الجهة لم تتحقق في جريان التحقيق حتى الآن ، نعرض ذلك للتفضل بالاطلاع .

و . متصرف لواء بغداد

الجيش يستمر في الزحف

تركنا الجيش الزاحف على « بغداد » في « بعقوبا » لنقص حديث مقتل جعفر. فعلينا الآن ان نرافقه في زحفه الى بغداد .

لم يكتف « العسكري » بالرسائل المار ذكرها ، ليصد الجيش عن مهاجمة بغداد ، فأمر بارسال البرقية التالية الى معسكرات الجيش في الروز ، وقره غان ، من مدفعية ، وخيالة :

« أمر وزير الدفاع بأن تتحرك قطعات الفرقة الاولى ، والثانية ، والخيالة ، والمدفعية ، الى بغداد . يخبرنا آمروا الفرق والخيالة والمدفعية عن زمن حركتهم ماشيا ، وعن الزمن والمحطة التي يريدون احضار شاحنات العفش وغيرها » اه .

ولما كانت القوات المرابطة في قره غان وبلدروز قد شرعت في الزحف فعلا ، رد الفريق عبد اللطيف نوري على برقية الوزارة بما يلي :

من قائد الفرقة الاولى الى وزير الدفاع ــ بغداد

الموقف يتطلب تنحي الوزارة الحاضرة حالا . تنتظر وحدات الجيش خبر تنحيها وانباءنا فورا .

واجاب الفريق بكر صدقي على البرقية المشار اليها بالبرقية التالية :

من قائد الفرقة الثانية بكر صدقي الى وزارة الدفاع ــ بغداد

« انني متقدم نحو بغداد مع الفرقة الثانية لاسقاط الوزارة »

ولما كان الفريق عبد اللطيف اخذ على عاتقه محافظة مؤخرة الجيش ، فقد طير البرقيتين التاليتين :

١ ــ من قائد الفرقة الاولى الى مدير الشرطة العام ــ بغداد

نوصيكم بوجوب اجتناب كل حركة ضد قطعات الجيش القائمة بواجب وطني انبئونا . اه

٢ ــ من مقر القيادة الى الزعيم امين العمري ــ بغداد

انبئونا ما تم من سقوط الوزارة . اذا تم تنحيتها ، حافظوا على الضبط في العاصمة ، الى ان تدخلها قوات الجيش . اه « عبد اللطيف نوري »

وبينما كانت اسلاك البرق تنقل هذه الرسائل ، كانت القوات تزحف على بغداد بسرعة فقد غادرت « بعقوبا » في صباح الخميس ٢٩ تشرين الاول ، وصارت على ابواب بغداد في الساعة الرابعة بعد الظهر ، فاحتلت « سدة ناظم باشا »

المحيطة بالعاصمة ، واقامت المتاريس ، ونصبت المدافع (١) فذعر الناس وخافوا ، وارتبكت الجاليات والشركات الاجنبية ، وسادت بغداد الرهبة ، واستولى القلق على السكان ، وحاول الاهلون ان يجمعوا المؤن فلم يجدوا مخازن مفتوحة ليتداركوا منها حاجاتهم المعاشية .

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استقالت ــ كما قدمنا ــ وصدر التكليف الملكي الشفوي الى حكمة سليمان بأن يؤلف الوزارة الجديدة ، فلما اصر على ان يكون هذا التكليف خطيا ، وقع صاحب الجلالة خطاب الاسناد المطلوب ، فكان لاول مرة في (تاريخ الوزارات العراقية) يقع التكليف خطيا :

وزيري الافخم حكمة سليمان   عدد ٥١٠

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رياسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبو زملاءكم وتعرضو اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان لسنة الف وثلاثمائة وخمس وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة وست وثلاثين ميلادية .

غازي

وعلى اثر ذلك عمم « مدير الشرطة العام » برقية « الفريق عبد اللطيف نوري » على مراكز الشرطة كافة ، طالبا اليها عدم التعرض للجيش بسوء ، ووجوب تسليم السلاح اليه اذا طلب ذلك ، ثم رد على هذه البرقية بما يلي :

من مدير الشرطة العام الى قائد الفرقة الاولى في الروز

قوات الشرطة قائمة بواجباتها الاعتيادية على محافظة الامن وسلامة الاهلين ، وهي لا تعارض قوات الجيش المخلص لجلالة الملك . الوزارة قدمت استقالتها وقبلت . اه

واجاب الزعيم محمد أمين العمري على برقية الفريق عبد اللطيف نوري أيضا بما يلي :

من الزعيم امين العمري الى مقر القيادة : الفريقان بكر صدقي وعبد اللطيف نوري .

سقطت الوزارة . نحن محافظون على الضبط والامن . اتصلوا تلفونيا بجلالة الملك ، واذا لزم تتصلون بنا أيضا . اه

---

(١) بعد ان اجتازت قطعات بكر صدقي بعقوبة ، امر بقطع خطوط البرق والتلفون عن بعقوبة ، وامر بتأسيس تلفون سيار يخابر بواسطته بغداد .

كيف تكونت الوزارة

كان قد اجتمع في دار السيد كامل الجادرجي كل من السادة : حكمة سليمان، ومحمد حديد ، والحاج محمد جعفر ابو التمن ، لوضع قائمة بأسماء الوزراء الذين سيشتركون في الحكم في حالة نجاح الانقلاب ، وذلك قبل الانقلاب بيومين . وقد تقرر في هذا الاجتماع أن يكون حكمة سليمان رئيسا لمجلس الوزراء ، والحاج محمد جعفر ابو التما وزيرا للمالية وكامل الجادرجي وزيرا للاقتصاد والمواصلات ، كما رشح كامل صديقه يوسف ابراهيم لمنصب وزارة المعارف .

وكان في نية حكمة سليمان ، ان يشرك نوري السعيد في وزارته ، ليأمن جانب الانكليز ، فصرفه كامل الجادرجي عن هذه النية ، ورشح بدله صالح جبر متصرف لواء كربلا ، كما ان الحاج محمد جعفر ابو التمن رشح احمد زكي الخياط متصرف لواء الحلة ، الى منصب وزاري في « الوزارة المرتقبة » فحال الجادرجي دون ذلك ايضا على اساس ان احمد يمتاز بالعنف والانانية .

وارتأى حكمة سليمان تكليف نصرت الفارسي ، بالدخول في وزارته كوزير للخارجية ، فطالب نصرت ببعض التحفظات ، فوقع التكليف على ناجي الاصيل. فلما نجح الانقلاب ، راجع عزت الفارسي كاملا الجادرجي ليعرض استعداد اخيه السيد نصرت للدخول في الوزارة ، فأفهمه الجادرجي ان القائمة ارسلت الى البلاط الملكي .

اما منصب وزارة الدفاع فقد ترك امر املائه الى الفريق بكر صدقي ، فاختار هذا له زميله الفريق عبد اللطيف نوري وبذلك تم عدد اعضاء الوزارة الجديدة بعد ان تضافرت عوامل كثيرة للنجاح اهمها تحالف حكمة سليمان مع بكر صدقي وعبد اللطيف نوري .

قال لي متصرف لواء كربلا صالح جبر : انه تلقى اشارة تلفونية من بغداد ، بعد ظهر الخميس ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، تنبىء عن رغبة حكمة سليمان بالتحدث اليه ، فظن ان للسيد حكمة التماسا يريد تنفيذه ، ولم يك قد علم بشيء مما جرى في العاصمة ، واذا به يكلفه بالدخول في الوزارة التي هو سائر الى تأليفها ، فاعتذر عن ذلك ، فلم يقبل له عذرا ، فأصر على الاعتذار فلم يكن من حكمة الا ان القى السماعة من يده ، وكلفه بالتوجه الى بغداد فورا .

وبينما كان حكمة في « بناية وزارة الداخلية » يتحدث الى بقية الزملاء ، الذين سيشتركون معه في تحمل اعباء المسؤولية ، دخل عليه اربعة من الضباط يحملون بنادقهم على اكتافهم . وبعد ان ادوا له التحية العسكرية ، اخبروه بأن قطعات الجيش على ابواب العاصمة ، فصدر الامر بوجوب دخولها الى المدينة ، على الرغم من المحاولات التي بذلت لتحول دون ذلك . ولما كانت دار السيد نوري السعيد تقع على الطريق العام ، الذي مرت به هذه القطعات ، فقد وزعت عليها المرطبات في هذه الدار ، دون ان يشعر أحد بما جرى للفريق جعفر العسكري .

وفي الساعة الخامسة والنصف بدات القطعات تجتاز الشارع العام ، تتقدمها

القوات الآلية ، والفريق بكر صدقي العسكري ، فارتاح الناس لانفراج الازمة ، بعد ان كان الخوف يفعل فعله في النفوس ، ونثرت فتيات المدارس الإسرائيلية مقدارا من الازهار والرياحين على رؤوس القادة ، وعندها ابرق الفريق بكر صدقي البرقية التالية الى قائد الفرقة الاولى في الروز :

سقطت الوزارة الهاشمية وتالفت الوزارة الجديدة برئاسة معالي حكمة سليمان ، وعبد اللطيف نوري فيها وزيرا للدفاع (١) تجري مراسيم الاستيزار في الساعة ١٨ نخبركم باسماء الوزراء بعدئذ .

وابرق الزعيم محمد امين العمري ، البرقية التالية الى الروز ايضا :

« دخلت قطعات الفرقة الثانية بغداد بهتاف ، قريبا جدا تجري حفلة الاستيزار » اهـ .

وفي تمام الساعة السادسة ، تم الاتفاق على ان تكون الوزارة الجديدة بالشكل التالي : في وقت كان وزيران خارج العاصمة : وزير العدلية في طريقه من كربلا الى بغداد ، ووزير الدفاع يحافظ على مؤخرة الجيش في بلدروز فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥١١ لسنة ١٩٣٦ بتعيين :

١ ــ حكمة سليمان : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية
٢ ــ جعفر أبو التمن : وزيرا للمالية
٣ ــ صالح جبر : وزيرا للعدلية
٤ ــ الدكتور ناجي الاصيل : وزيرا للخارجية
٥ ــ كامل الجادرجي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
٦ ــ عبد اللطيف نوري : وزيرا للدفاع
٧ ــ يوسف ابراهيم : وزيرا للمعارف

وقد دخل في هذه الوزارة أربعة وزراء جدد هم : ناجي الاصيل ، وكامل الجادرجي ، وعبد اللطيف نوري ، ويوسف ابراهيم ، وتولى بكر صدقي منصب رئاسة اركان الجيش العراقي ، بعد احالة طه الهاشمي على التقاعد (٢) ودعي ناجي شوكت وزير العراق المفوض في انقره ، الى بغداد في ١٩٣٦/١١/٢٤ للاشتراك في

---

(١) لم يكن الفريق عبد اللطيف نوري قد علم شيئا عن مقتل وزيره جعفر العسكري حتى ساعة دخوله بغداد فلما احيط علما بذلك امتنع عن اشغال المنصب الذي اسند اليه وبقي رابضا في داره اسبوعا كاملا كانت الوساوس والمخاوف تنتابه خلالها حتى استطاع ان يغادر العراق بحجة التداوي .

(٢) كان طه الهاشمي قد وصل الى انقرة في يوم حدوث الانقلاب فتلقى أمر احالته على التقاعد وهو فيها .

الوزارة الجديدة كوزير للداخلية فاعتذر . وعلى كل فقـــد تألفت الوزارة الجديـدة بشكل غير مسبوق في « تاريخ الوزارات العراقية » .

وكانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار هذه :

« اني اشكر صاحب الجلالة الملك . وليس لي شيء أقوله في مثل هذا الموقف ، سوى اني اطلب الى الشعب العراقي الكريم ، الذي أولانا ثقته ، ان يرجع الى حالته الطبيعية من السكينة والهدوء ، كما اطلب الـى الموظفين ان يؤدوا وظائفهـم كمـــا ينبغي ، واسأل الله تعالى ان يوفقني لتحقيق الغاية التي اتيت من أجلها » اه (٢) .

اول بيان رسمي الحكومة الجديدة

ما كادت الوزارة تنتهي من مراسيم حفلة الاستيزار حتى ابرقت الى متصرفي الالوية تقول :

« بعناية الله وجهود الشعب الكريم ، وعلى رئاسة الجيش الباسل ، حصلت على عطف جلالة الملك المعظم بتأليف الوزارة ، بعـــد ان استقالت وزارة الهاشمي ، فاملي وطيد بجميع ابناء الشعب الكريم ، عـــلى اختلاف طبقاتهم ، أن يتعاضدوا ويتكاتفوا ، على كل ما يستوجب طمانينة المجموع ، وسلامته ، وان يعمدوا الـــى الراحة ، بعد الذي تجشموه من المتاعب في سبيل مظاهر الافراح . ورغبتي الاكيدة في ان يركن كل فرد الى مصالحه واعماله وزراعته والله اسأل ان يسدد خطواتنـــا ويوفقنا الى ما فيه خدمة المجموع ورفاهه واطمئنانه .

بغداد ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ حكمة سليمان : رئيس الوزراء

وقد نشرت هذه البرقية بشكل « بيان رسمي » في الصحف اليومية ، وهـي أول تصريح رسمي بأن « الوزارة السليمانية » توسدت الحكم عـن طريق الجيش ، خلافا لصراحة الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي العراقي التـــي تنص على ان :

« الملك يختار رئيس الوزراء ، وعـــلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبـل استقالتهم من مناصبهم » .

السفير البريطاني والوزارة الجديدة

وفي اليوم الثاني من تكوين « الوزارة الجديدة » زار السفير البريطانـي رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، حكمة سليمان ، في مقر وزارة الداخلية ، وبعـد تبـادل عبارات المجاملة ، ساله عن خطة الوزارة الجديدة في السياسة الخارجيـة ؟ فـــرد الوزير الرئيس « ان الوزارة تحترم جميع المعاهدات المبرمة ، وتحافظ عـلى صلات

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٧١١) بتاريخ ١ – ١١ – ١٩٣٦ .

الولاء القائمة » فسر السفير لهذا الجواب وخرج شاكرا . وفي اليوم الثاني من تشرين الثاني ، حظي السفير بمقابلة الملك ، واجرى معه الحديث الذي تضمنه كتاب رئيس الديوان الملكي الى وزارة الخارجية وهذا نصه :

سري للغاية　　　بغداد في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٦　　　الرقم/ة/١٠٥

وزارة الخارجيـــة

في الساعة العاشرة من صباح اليوم ، تشرف السفير البريطاني بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك ، وفيما يلي النقط التي دار البحث حولها :

سأل السفير صاحب الجلالة عن الاحوال في البلاد ، فبين انها هادئة وعائدة الى مجاريها الطبيعية ، وذكر كيف سافر ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الى خارج العراق فارتاح السفير وقال : ان سفرهم بالنظر الى الظروف الحاضرة كان اصابة .

ثم ذكر السفير انه قابل رئيس الوزراء ، وانه تكلم معه حول برنامجه ، وقد اعجب به كل الاعجاب ، وهو برنامج يحتاج تحقيقه الى عشر سنوات ، واذا اكمل نصفه فالبلاد تتقدم تقدما كبيرا . ثم أثنى على بعض الوزراء لمعرفته عن أحوالهم السابقة وعن اخلاصهم لبلادهم وقال : ان المهم الآن ان تعود قطعات الجيش الى أماكنها ، وترجع الامور الى مجاريها الطبيعية ، وكرر التمني ثلاث مرات ، ومما قاله : ان مقتل جعفر باشا كان له تأثير سيء في لندن . وأن الشائعات الاولى ولدت اضطرابا كبيرا ، ولكن الآن اطلعت المحافل في الخارج على حقيقة الواقع ، وهدات الوساوس ، والامل كبير بحكمة جلالة الملك واخلاص رئيس الوزراء أن تسير البلاد بخطوات قوية نحو النظام والعمران .

وقد جرى حديث غير ما سبق حول أمور اخرى ليس لها علاقة بالشؤون العامة .

رستم حيدر : رئيس الديوان الملكي

صورة منه الى سكرتير مجلس الوزراء ــ للاطلاع

وتشير البرقيات التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها في بغداد ، ان الوزارة المشار اليها طلبت الى سفيرها ان يكون على اتصال مستمر برئيس الوزراء الجديد حكمة سليمان ، وان يبدي تأييد حكومته البريطانية لحكومة الانقلاب ، ورغبتها في ان يستند النظام الجديد الى مراعاة الراي العام العالمي ويتجسد ذلك في مراعاة الاقليات في العراق (١) .

---

(١) كانت الحكومة البريطانية تخشى ان يؤدي حقد حكمة سليمان وبكر صدقي على التيارين اللذين تمردوا على الجيش العراقي في عام ١٩٣٣ باغراء وتحريض من الانكليز ، الى الفتك بهم من جديد ومطاردة ملوكهم « أي رؤسائهم » فجاءت تحذره من الرأي العام .

فكرة الفتك بالزعماء

كان مثل مؤلف هذا الكتاب ، مثل جمعية الهلال الاحمر المعروفة، تجوب مناطق المتحاربين على اختلاف نزعاتهم ، لتؤدي واجبها الانساني ، دون ان تلاقي عنتا من احد . فكنا نتصل برؤساء الوزراء ، وببقية الوزراء لنأتي باليقين من الاخبار . وكنا نبذل جهدا كبيرا للظفر بالوثائق والمستندات .

وكان قد شاع في بغداد ان « الوزارة السليمانية » رات ان تفتتح قائمة اعمالها بقتل كل من السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي ، وياسين الهاشمي ، وتصفي الحساب مع خصومها على هذا الاساس ، فذهبنا نتطلب وسيلة للاتصال بحكمة سليمان للوقوف على جلية الامر ، فالتمسنا السيد جعفر حمندي وزير المعارف في « الوزارة السليمانية المعدلة » ان يشفع لدى السيد حكمة لنا بجلسة معه تعيننا على اكتشاف الحقيقة ، فلم يبخل الوزير بالشفاعة المطلوبة ، ولا الرئيس بالجلسة المنشودة لتحقيق غرضنا التاريخي .

وكانت الساعة الرابعة بعد ظهر السبت الموافق ١٦ نيسان ١٩٣٨ م ، موعد الاجتماع في دار حكمة بالصليخ ، فجلست الى صاحب الدار اتكلم بحرية تامة ، وهو يرد علي بلطف وصراحة . ولما وصل بنا الحديث الى موضوع الفتك بالوزراء ، وتصفية الحساب مع الخصوم قال :

« جاءني بكر صدقي الى « ديوان وزارة الداخلية » في مساء يوم الانقلاب ، واعرب عن رغبته في أن يتعشى عندي ، هو وبعض الضباط والجنود ، في مساء اليوم المذكور ، فرحبت بالطلب ، وانتقلنا الى الدار ، وبعد ان اكلنا هنيئا ، قال لي بكر « ان كلا من هؤلاء الضباط سيتولى قتل احد الوزراء ، فماذا تقول ؟ فقلت له : « اني مستعد لاستحصال ارادة ملكية بجعلك رئيسا للوزارة فتفعل ما تريد » فاستغرب بكر هذا الجواب مني وقال : « ان القوم سيقتلوننا اذا لم نقتلهم الآن » فاضطررت ان الاطفه لصرفه عن تنفيذ فكرته هذه ، وقد جعلت مبيته وصحبه في داري ، في تلك الليلة ، للحيلولة دون تنفيذ هذه الفكرة الجهنمية « واوصيت الخدم ان يوقظوني من النوم عند أول حركة تبدو من الضباط » .

قلت لصاحب الفخامة : ان الذي عندي من معلومات ، هو أن الوزارة قررت ان تقتل كلا من رشيد ، وياسين ، ونوري ، وانكم قلتم لبكر صدقي ان لا لزوم لهذا القتل بعد ان استقالت الوزارة ، وأن بكرا أصر على تنفيذ خطته ، فاستنجدتم بالرئيس على غالب فوجدتم عليا يشارك بكرا فكرته ، فاضطررتم الى الاستعانة بقرينتكم لمنع الاذى ، وان نوري لما سمع بهذا القرار ، اتصل بالسفير البريطاني واعلمه بما تقرر ، وان السفير استدعى الميجر ادمونس مستشار وزارة الداخلية ، وطلب اليه أن يذهب الى رئيس الحكومة ويعلمه بانه : اذا وقع اعتداء ما على اي شخص في العراق ، فان السفير يغادروجماعته بغداد في الحال ، وان المستشار لما نقل اليكم قول السفير ، وافقتم على حقن دماء الوزراء الثلاثة بشرط ان يغادروا العراق . اه

فاجابني السيد حكمة قائلا : القضية كما ذكرتها لك ، وقــد جاءنــي الميجر ادمونس وسألني عن لسان السفير عما اذا كان في النية قتل احد الوزراء في الوزارة المستقيلة ، فأخبرته بما جاءني به بكر صدقي ، وما اجبته به ، وكيف انني استطعت ان احمله على صرف النظر عن رايه ، فشكرني ادمونس على جوابي وانصرف . اهـ

ثم كتبت الى الميجر ادمونس ، مستشار وزارة الداخلية، بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٣ اساله التفضل على التاريخ ببيان صيغة الرسالة التــي حملها مـــن « السفير البريطاني » الى « رئيس الحكومة » فكتب الي معتذرا عن اجابة طلبي ، بصفة كونه احد موظفي الحكومة ، ولكنه وافق على ان يطلع على الروايات المختلفة في هـــذا الموضوع ، ليقول كلمته في الصحيح منها .

ومع اني ارسلت الى المستشار هذه الروايات ، فانا لم احظ بالغاية التـــي رجوتها من هذه المراسلة ، غير اني استنتجت من جوابه الغامض المطول : ان ذهاب « الميجر ادمونس » الى « رئيس الوزراء » شجع الاخير على مواصلة مساعيه لانقاذ حياة الهاشمي وصحبه ، ولا سيما وان حكمة كان يرغب رغبة صادقة في حقن دماء الوزراء الثلاثة .

وهنالك روايتان رواهما لي وزيران : احدهما السيد صالح جبر وزير العدلية في « الوزارة السليمانية » وثانيهما السيد رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية فــي الوزارة المستقيلة :

قال لي السيد صالح جبر في يوم ٢٥ مايس عام ١٩٣٩ في ديوانه الرسمي :

« لما وصلت الى بغداد من كربلا عصر يوم الخميس ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وفهمت كل ما جرى ، زرت المرحوم « ياسين الهاشمي » فيداره ، وعرضت عليـــه فكرة اشتراكي في الوزارة الجديدة ، فاشار علي بضرورة قبول التكليف . فلمـــا ابديت ما لدي من اعذار تحول دون ذلك ، اجابني لا بـــد مـــن اشتراكك معهـــم ، وستساعدنا مساعدة نذكرها لك ، فانك ستخفف من غلوائهم ، وتحـــول دون فتكهم بنا ، فان القوم مصممون على التعرض لحياتنا . اهـ

وقال لي السيد الكيلاني في عصر يوم الاحد ١٧ نيسان ١٩٣٨ م :

« جاءني المرافق الاول للملك غازي العقيد السيد احمد ، في صباح يوم الجمعة الموافق ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٦ م وقال لي ان جلالة الملك يرغب في ان اغادر العراق حالا ، فلم اتأخر عن فهم الغاية من هذا التكليف ، ولا سيما بعد ان علمت ان كلا من المرحوم ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، قد بلغا عين الرسالة التي حملها الـــي العقيد السيد احمد » اهـ .

وقد اكد لي السيد حكمة سليمان بانه هو الذي اشار على الملك غازي أن يشير على السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ، ونوري السعيد ، بمغادرة العراق ،

رعاية للمصلحة العامة ، وخشية من أن يصيبهم مكروه ما على أيدي الضباط المتحمسين .

وعلى كل فقد غادر بغداد مساء يوم الجمعة ٣٠ ــ ١٠ ــ ١٩٣٦ كل من السيدين : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني تصحبهما سيارات الشرطة المسلحة ، حتى اوصلتهما الى الحدود السورية ، وقد ارسل حكمة سليمان ابن اخيه « جزمي » لمرافقتهما وتطمينهما .

اما نوري فقد غادر العاصمة الى القاهرة في صباح يوم السبت ، هو وعائلته ونجله صباح ، تحملهم طائرة حربية من السلاح البريطاني ، بعد ان قضوا ليلتين في السفارة البريطانية (١) وكان السفير البريطاني قد استأذن حكمة للسماح بنقل السعيد وعائلته على طائرة بريطانية ، فلم ير حكمة مانعا ؛ وصدر على أثر ذلك هذا البيان :

« لما كان الواجب يقضي على الحكومة ان تعمل كل ما من شأنه استتباب الامن وتأمين راحة ابناء البلاد وسكانها ، ولاجل ان يسود الاستقرار والسكون ، فقد فارق العراق كل من ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، وتوصي الحكومة بأن يكون رائد الجميع المصلحة العامة وفي سبيلها تفنى مصلحة الاشخاص »

على ان فكرة قتل الهاشمي ورفيقيه : الكيلاني والسعيد لم تبرح بال الفريق بكر صدقي حتى بعد نفيهم . فقد اخبرني السيد كامل الجادرجي في يوم ١٣ كانون الاول من عام ١٩٦٤ ان بكرا قد زاره في مقر عمله في احد ايام وزارته وقال له « اذا اتفقنا نحن الثلاثة : انا وانت وابو التمن على امر ما ، فسنؤدي خدمات جلى لهذه البلاد » ثم اضاف الى ذلك قوله انه قرر قتل هؤلاء الوزراء في منفاهم فلما استنكر الجادرجي هذا التفكير رد عليه بكر بانه كان مازحا في حديثه .

ابعاد الاقارب والمحسوبين

علمت « الوزارة الجديدة » ان في بغداد عددا كبيراً من الموظفين والاهلين ما يزال يعطف على « الوزارة الهاشمية » ويؤيد سياستها ، على الرغم من زوال حكمها. فرات ان ترحل كل شخص خطر يمت الى الوزراء المبعدين بنسب او سبب ، كما اوعزت الى لفيف من الموظفين الذين لم تكن لتطمئن الى سلوكهم السياسي بوجوب استحصال اجازات لمغادرة العراق ، فكان ممن غادره على هذا الاساس ، تحسين العسكري شقيق الوزير القتيل جعفر العسكري ، وأحمد المناصفي موضع أسرار نوري السعيد ، وعلي ممتاز الدفتري نسيب السيد الهاشمي .

وقد ترتبت على تسفير هؤلاء الموظفين نتائج مالية ، فانهم ما كادوا يعودون الى

---

(١) كان نوري السعيد قد التجا الى المفوضية المصرية بعيد سماعه نبا قتل صهره جعفر العسكري ثم انتقل الى السفارة البريطانية بسيارة السيد توفيق السعدون الخاصة .

العراق ، بعد مقتل بكر صدقي ، حتى اقاموا الدعاوى على الحكومة فـي « مجلس الانضباط العام » فاستحصل علي ممتاز حكما في ٨ كانون الثانـي ١٩٣٨ يقضـي باعتبار اجازته التي ارغم على استعمالها غير مشروعة ، واستحصل احمـد المناصفي حكما في ١٩ مارت ١٩٣٨ مآله ان الغاء وظيفته ، بعد سفره من العراق ، لم يكـن مشروعا ، والزمت الخزانة العراقية برواتبه المتراكمة . واخبرنـي جميـل عبـد الوهاب حاكم صلح بغداد ، بأنه منح ما يستحقه من الاجازات الاعتيادية والمرضية ، قبل أن يتحقق مرضه بتقرير طبي .

وذكر لي السيد جعفر حمندي ، وزير المعارف فـي « الوزارة السليمانيـة المعدلة » انه ذهب الى وزير المالية الحاج محمد جعفر ابـو التمن ، يلتمسه عـدم مضايقة صادق البصام وزير المعارف في الوزارة المستقيلة ، وانه لا بد من الاستفادة من مواهبه ونشاطه ، فرد عليه ابو التمن قائلا :

« انت لا تعرف صادقا يا سيد ، فان هذا الرجل كان يعاكسني في كل صغيرة وكبيرة ، يوم كان مديرا في المدرسة الجعفرية ، وانا لا يمكن ان ارضى عنه الآن » .

فرد عليه السيد جعفر قائلا : ان الوزارة لا تدار بالعواطف ، وان القضايـا الشخصية لا يجوز ان تؤثر في القضايا العامة ، وان سياسة الدولة يجب ان تكـون فوق سياسة الاشخاص .

هل كانت الوزارة الهاشمية عالمة بالقدر ؟

كان السيد رشيد عالي الكيلانـي ، وزيـر الـداخلية في « الوزارة الهاشميـة الثانية » يقول :

« لايوجد شخصان يتباحثان في السياسة العراقية الا وكنت ثالثهم » .

ويدل هذا القول على شدة انتباه الكيلاني ، ويقظته في مجابهة الطوارىء . لهذا كان عجب الناس شديدا حين علموا ان « الكيلاني » لم يكن مسبوقا بمـا حاكـه الخصوم لاقالة هذه الوزارة . وقد تحدث فخامته الي في يوم ٢ كانـون الاول ١٩٣٧ في الموضوع فقال :

« كنت ساعدت بكر صدقي منذ ابرز كفاءتـه المشهودة في حركـات تأديب التياريين عام ١٩٣٣ م ، وكان هو يخلص لي اخلاصا مطلقا ، ويتظاهر بالتفاني فـي محبته لي ، حتى انه كثيرا ما كان يفتح باب سيارتي لأنزل منهـا ، او يمسك معطفي لالبسـه . وكنت لا أرد له رجاء ، ولا يرد لي امرا ، فلم يكن هنالك ــ والحالة هذه ــ ما يستلزم اساءة الظن فيه . على اني كنت احرص على ان لا تتسرب اخبار الجيش الى الخارج ، ولهذا منعت دوائر الاستخبارات من مراقبة سلوك الضباط والقـادة بصورة مطلقة ، ولا سيمـا وان للجيش دوائر استخبـارات مستقلـة ، واسعـة ، والجيش بقادته ، ورجاله ، وافراده ، مخلص تمام الاخلاص للوزارة القائمة . اهـ

اما رئيس الوزراء ياسين الهاشمي فكان منصرفا الى قضايا الدولة الخطيرة ، والى سياستها العليا ، دون غيرها من توافه الامور الداخلية . وكان يعتمد على وزير داخليته اعتمادا مطلقا كما كان مطمئنا الى الجيش بسبب وجود شقيقه طه على رئاسة الاركان فيه وان مجلس النواب طوع ارادته لانه هو الذي اجرى انتخابه واختيار اعضائه . ولما تقدم بكر صدقي باستقالته من منصبه في أواخر تموز ١٩٣٦ م ، كان من راي الرئيس الهاشمي ان تقبل هذه الاستقالة لئلا يبلغ الدلال والغرور بهذا الضابط درجة الخطر ، الا ان كلا من رشيد عالي ونوري السعيد حالا دون ذلك لئلا يفقد الجيش الم قادته كما ادعيا .

وفي الحقيقة كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » يقظة ، وكانت واثقة من عطف الملك عليها ، ومؤازرة الشعب لها واعتماد البرلمان عليها ، الا ان رئيس الوزراء شعر في اواخر ايلول ١٩٣٦ بانتقاد يوجه الى بعض زملائه ، فكان يتحين الفرص لاستبدال هؤلاء الوزراء عند سنوح الفرصة ، وقد سمع باعتزام رئيس مجلس النواب محمد زكي ، ترك رياسة المجلس اذا لم يجر هذا التبديل ، فأسرع اليه وتفاهم معه ، وقر القرار على ان يتم ذلك بعد افتتاح المجلس (١) .

مظاهرة في بغداد

وزع لفيف من الشبان اليساريين في بغداد في يوم اول تشرين الثاني ١٩٣٦ المنشور التالي :

---

(١) لغطت الصحف ، وكثرت الاشاعات ، عن حدوث تصدع في صفوف اعضاء « الوزارة الهاشمية الثانية » في اواخر ايامها ، فذهبنا نستقي الاخبار من مظانها ، فتوصلنا الى هذه النتيجة :
كان قد حصل خلاف شخصي بين رئيس مجلس النواب محمد زكي، ووزير المعارف صادق البصام، فأخذ الرئيس يسند الى الوزير بعض التهم ، ويشيع عنه انه سيضطر الى التخلي عن منصبه الوزاري . وكانت المعارضة تكيل للوزارة اقداح النقد اللاذع ، فراى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ان يجس النبض ، فندب وزير خارجيته نوري السعيد ، ليسأل رئيس المعارضة حكمة سليمان عن امكان تعاونه مع « الوزارة القائمة » بتقلده احد المناصب الوزارية ، فلم يجد من حكمة غير الصدود، ثم عرض الهاشمي على جميل المدفعي ان يدخل واعوانه في وزارته فرحب المدفعي بفكرة التعاون على ما فيه مصلحة الوطن . واتصل الهاشمي بعد هذا بوزير داخليته رشيد عالي الكيلاني ، ليسأله رايه فيما توصل اليه ، فأجاب الوزير انه يرحب ترحيبا قلبيا ، بانضمام المدفعي ومن يشاء الى الوزارة ، وانه مستعد حتى الى ترك منصب وزارة الداخلية ما دامت هناك مصلحة تقضي بتضامن رجالات البلد ، ولا سيما وان الكيلاني كان يشعر بتعب متزايد من جراء اشغاله منصب وزارة العدلية بالوكالة ، علاوة على اشغاله منصب وزارة الداخلية بالاصالة ، وقد سر الهاشمي لهذه النتائج ، ولكنه ما كاد يفاتح الملك غازي بفكرة اجراء التبديلات الوزارية حتى افهم بضرورة الاحتفاظ بالسيد الكيلاني كوزير للداخلية . وبينما كان الهاشمي يفكر في حلول اخرى ، بعد ان افهم رشيدا بانه سوف لا يتخلى عنه ، حدثت حادثة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

« ان الانقلاب الكبير ، الذي جرى باتحـاد جيشنـا الباسل وجماهير الشعب على اختلاف طبقاتها المتوثبة ، التي ارهقها ظلم افراد قلائـل ، آثـروا مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة ، قد اثر تاثيرا حسنا جـدا في النفوس . ولاجـل الاستمرار على اظهار الشعور بتأييد هذا الانقلاب ، وابـداء الاعجـاب بالجيش ، ولاجل الاشتراك فعليا في اظهار الاستياء من الاعمال الفظيعة التـي جرت سابقـا ، ولزيادة التماسك بين الشعب ، والتعبير الصارخ عـن الابتهاج بـزوال الطغيان الفردي ، وعودة الحرية ، ندعو الاهلين الى القيام بمظاهرة كبـرى لتحقيق مطالب الشعب الآتية :

١ ـ ازالة آثار الظلم الماضي .

٢ ـ تقوية الجيش تقوية عامة .

٣ ـ العفو العام عن المسجونين السياسيين .

٤ ـ فتح النقابات والصحف التي اغلقتها الحكومات السابقة .

٥ ـ تخفيف ويلات الفقر ، وايجـاد الاعمال للعاطلين ، وتشجيع الصناعات المحليـة .

٦ ـ توحيد الحركات الشعبية في الاقطار العربية لتامين تقدم هذه البلاد .

٧ ـ التساوي في الحقوق بين العراقيين ، والتمسك بوحدتهم ، ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق » اه . « لجنة الاصلاح التقدمي الوطني »

وفي الساعة الواحدة من بعـد ظهر الاثنين ٣ تشرين الثانـي ١٩٣٦ ، سارت الجماهير نحو « جامع الحيدرخانه » فخطب كل من محمد صالح القزاز ، ومحمـد مهدي الجواهري وغيرهما خطبا في تمجيد الحركة ، والطعن في الذين قـال عنهـم الخطباء أنهم أساءوا الى المملكة .

ثم مشت المظاهرات على هياة مواكب ، فاخترقت « شارع الرشيد » وهـي تهتف بحياة الملك ، وبحياة الجيش ، والوزارة الشعبية ، وحكمة سليمان ، وتألفت « هوسات شعبية » كانت تنشد اناشيد « بلدية » تمجد فيهـا الوزارة الجديـدة ، والجيش منها : « حكمة يا عزنا وسور النه » و « منصورة رايتنـا يـا غازي » و « جلينا من حكم الماضي » ... الخ وكان فريق من شباب اليهود قد اندس بـين المتظاهرين ، وهتف بشعارات تتقزز منها النفوس الكريمة ولا يقبلها الذوق السليم.

ومما يجدر ذكره وتسجيله للتاريخ ، ان مظاهرات كثيرة اقيمت في جل المدن العراقية ، على غرار المظاهرات التي نظمتها السلطـة في العاصمـة ، كالكاظميـة ، والحلة ، والنجف ، والديوانية ، وكركوك ، واربل ، وخانقين ، والموصل ، والبصرة، والناصرية ، والعمارة ، والكوت ، وأن وفودا من مختلف الالوية قصدت الى العاصمة للترحيب بالوزارة الجديدة : على نحو ما كانت تفعله مـع بقيـة الوزارات ، وأن

اعتداء فظيعا وقع على دور بعض الوزراء في الوزارة المستقيلة ، ولا سيما دار الهاشمي ، تاباه المروءة وتأباه الشهامة العربية .

يقول الاستاذ يوسف يزبك في كتابه « المحررون » :

« لا يخلو بلد في العالم ، من اشخاص حقيري التفكير والتصرف . وبغداد فيها من هؤلاء الاشخاص كما في غيرها ، فقد اغتنم الاسافل فرصة تحمس الجماهير ، وراحوا يحرضونها على اهانة فخامة الهاشمي ، وفخامة رشيد عالي الكيلاني ، والهجوم على دار الاول ورميها بالاقذار ... ومن نكد الدنيا ان هؤلاء المحرضين كانوا قبل يوم من ماجوريهما ... واخذ الاسافل يلقون خطب التحريض ، ويهيجون الشعب للهجوم على دار ياسين الهاشمي ، وينعتون صاحبها بابشع النعوت وينالون من كرامته ، وحياته الشخصية ، ويا للاسف (١) .

والواقع ان التحريض الذي جرى للنيل من كرامة الهاشمي لم يكن من الاسافل حسب ، وانما كان من محبذي حركة الانقلاب ايضا ؛ فان الشعب كان يمجد اعضاء الوزارة الهاشمية تمجيدا كبيرا ، الى ما قبيل استقالة الوزارة ، ويقيم الحفلات التكريمية للوزراء ولرئيسهم في كل رحلة او مناسبة ؛ ولكنه سرعان ما انقلب هذا الانقلاب السريع لاسباب نفسية ، فالناس في كل امة وفي كل عصر يتبعون القوة ، لانهم يحسبون ان الحق يدعمها ، كما تدعمه ، ويرون انها لا تستطيع ان تقوم وحدها اذا كان اساسها الجور والظلم .

استعانة الوزارة بالصحافة العربية

دهش العالم العربي للانقلاب العسكري الذي دبره الفريق بكر صدقي ، لاقالة « الوزارة الهاشمية » واسف لافتتاح الدور الجديد الذي دخل فيه العراق بمقتل جعفر العسكري ، فراحت الصحف العربية في مختلف الاقطار . تشجب هذه الحركة ، وترى فيها خطرا على العرب وقضيتهم ، فوجدت الوزارة انها بحاجة الى من يبشر بمبادئها ، ويبث الدعاوة لها ، فاعتزمت استقدام لفيف من الصحفيين في مصر ، وفلسطين ، وبيروت ، والشام ، للقيام بهذه المهمة ، وندبت رفائيل بطي صاحب جريدة « البلاد » لدعوة الصحفيين في هذه الاقطار الى زيارة العراق ، فسافر الاستاذ الى القاهرة في ١٠ تشرين الثاني ، بحجة « تاسيس مكتب لجريدته » ونشر هناك مقالات فياضة في امتداح الحركة الجديدة ، وعمل على اقناع زمرة من الصحفيين لزيارة العراق ، ثم زار بيروت والشام لهذا الغرض ، فجاء الصحفيون الى العراق – على نفقة الحكومة بالطبع – واقاموا فيه مدة تجولوا خلالها في بعض الانحاء ، ثم عادوا الى بلادهم وجيوبهم مثقلة بالدنانير ، واقلامهم مهياة لكتابة ما فيه كل تمجيد للوزارة الجديدة .

---

(١) المحررون – بيروت : ١٩٣٦م ص ١٦١ .

على ان البعض من هؤلاء الاخوان لم يشأ ان يناصر « الوزارة الجديدة » اما لاعتقاده بأن الحركة التي قامت مؤخرا في بلاد الرافدين لن تدوم طويلا ، واما انتصارا للهاشمي وصحبه ، وقد نشرت بعض كتب في مصر وسوريا والعراق للانقلاب وعلى الانقلاب .

اقوال الصحف في الانقلاب

وفيما يلي بعض ما نشرته الصحف العربية والاجنبية حول حركة الانقلاب :

قالت جريدة الايام الدمشقية بعددها ١٢٢٩ الصادر في اول تشرين الثاني ١٩٣٦ :

« ليس مهما ان يذهب الهاشمي من الحكم ، ويأتي حكمة سليمان ، أو نوري السعيد ، أو جميل المدفعي ، او جعفر العسكري اليه ، وكلهم مخلص للعراق ، بل المهم ان يكون الخروج عن التقاليد البرلمانية ، والقواعد الدستورية ، عاملا على خروج الاحزاب في العراق عن معارضتها الحكيمة الرشيدة التي رايناها منذ تحرر العراق من قيود الانتداب الى الآن » .

وقالت جريدة « القبس » الدمشقية في عددها ٩٧٨ الصادر في أول تشرين الثاني أيضا :

« الديكتاتورية الجديدة تختلف كثيرا عن الديكتاتورية القديمة ، وحسب الخطر منها على البلاد ، أن يزج الجيش في السياسة ، وان ينصرف عن الدفاع عن البلاد ، الى الدفاع عن الاحزاب والاشخاص والكراسي . وهناك ما يؤلم النفوس ، ويثير مخاوف البلاد العربية كلها ، هو ان الذين كانوا ابطال الانقلاب العسكري الجديد يعرفون بنزعتهم الاقليمية وغير العربية ايضا » اه .

وقالت جريدة « فتى العرب » الدمشقية في عدد (٤٢٩٩) الصادرفي ٢ تشرين الثاني :

« وان في الحادث الذي حدث في بغداد ، ما يبعث على التساؤل عما قد يحدث في الغد ، وكلما نرجوه ونأمله ان لا يكون حصاد العرب والعراق من هذا الانقلاب الذي حدث ، ضياع هذه الشهرة التي يتمتع بها العراق في زمن فيصل الملك ، وفي زمن الوزارات القومية التي الفها رجال من الطراز الاول في العالم العربي ، كأصحاب الفخامة ياسين باشا الهاشمي ، ونوري باشا السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، وآل السويدي ، وجميل بك المدفعي ، واخوانهم من رجال السياسة والقلم في العراق » اه .

وقالت جريدة « النهار » البيروتية في عددها المرقم ٩٥٥ ما يلي :

« اهتمت الاقطار العربية للانقلاب الذي تم في العراق يوم ٢٩ تشرين الاول

١٩٣٦ لسببين : الاول هو غيرة الاخ على اخيه ، ورغبته في ان يظل دائماً في خير . فالعراق قطر عربي ، والعرب في سائر اقطارهم ينظرون اليه ، منذ تمتعه بالاستقلال ، نظرهم الى الصغير يدرج على رجليه ، ويستقل بالسير ، ويحيطونه بقلوبهم . والسبب الثاني هو موقف الحكومة الهاشمية من قضية فلسطين العربية ، وما لقيته هذه القضية على يدها ، ويد الحكومات العربية الاخرى ، من نجاح واشراق » اهـ .

وقالت جريدة « الصنداي تايمس » اللندنية :

« يستبعد على العموم ان يكون الانقلاب العسكري في العراق مضر بالمصالح البريطانية ، لان تقدم البلاد مشتبك بهذه المصالح اشتباكا وثيقا لا يسهل معه عدم الاعتداد بها ، باستخفاف وبدون روية ، ولا تبصر . ولكن الانقلاب المذكور يدل على ان المملكة الجديدة تهوي بسرعة تنذر بسوء المصير الى اساليب جمهوريات اميركا الوسطى ، واصل السبب على الارجح متشابه كثيرا ، وهو نظام الانتخاب الشعبي الذي يفرض ان يختار بموجبه البلاد حكومتها ، هو بالاكثر تقليد كاذب » اهـ .

واذاع مراسل رويتر من لندن ، بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، يقول :

« ادلى المستر ايدن في مجلس العموم امس بتصريح مسهب عن الحالة في العراق ، وشرح اسباب الانقلاب الاخير شرحا وافيا ، ثم قال :

ان حكومة صاحب الجلالة ساءها جدا نبا مقتل الزعيم جعفر باشا العسكري ، ويرجو صاحب الجلالة ان تقدر حكومة العراق الآن خطورة عمل كهذا ، وبريطانيا تعتقد تماما ان محاكمة الفاعلين ، ومدبري هذه الفتنة ، من اهم العوامل التي تكون حكم العالم الخارجي عليها ، وعن مبلغ نضوج العراق السياسي والذاتي . وقد ارسلت حكومة صاحب الجلالة الى سفير بريطانيا تعليمات ليوعز بها الى الوزارة الجديدة للمحافظة عليها وتطبيقها ، وهي في مصلحة الشعب قبل كل شيء » اهـ .

ولو اردنا ان نقتبس هنا كل ما كتب عن العراق بصدد هذا الانقلاب ، لاصبح هذا السفر مجلدا يضم بين دفتيه اخبار صحف متباينة النزعات ، اجمعت كلها على خطر هذه الحركة التي اصبحت مقدمة لانقلابات تقع في العراق بين الفينة والفينة .

وكان بعض الصحف العربية يرى في « الوزارة السليمانية » الجديدة خطرا على القضية العربية . وقد اكتفينا بنشر ما اقتبسناه ، لناخذ راي جريدة « البلاد » البغدادية في الموضوع ، فانها الجريدة الوحيدة التي يصح نقل شيء عنها في هذا الشان ؛ ولا سيما وقد كان صاحبها الاستاذ رفائيل بطي يمجد السيد الهاشمي على طول ، ويرى فيه (بسمارك العرب) و (سيد الموقف) .

قالت جريدة « البلاد » في عددها المرقم ٧٢٢ الصادر في يوم ١٢ تشرين الثاني ٩٣٦ ما يلي :

« اعتبر بعض الشباب الذين تنقصهم الخبرة ، انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

من الانقلابات الاجتماعية التي تحصل بنتيجة ذيوع فكرة اجتماعية معينة في المجتمع، وقيام انصارها بثورة اجتماعية لبلوغ كراسي الحكم ، بقصد تغيير النظم القائمة ، واستبدالها بالنظم التي تستند الى مبادئهم الخاصة مع ان الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي الباسل لم يكن الا وسيلة من وسائل تنحية جماعة مستأثرة بالحكم ، وافساح المجال لسير الامور في الملكية على اسس النظام القائم » .

حل المجلس النيابي

كان من المنتظر ان تحل الوزارة السليمانية الجديدة المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية » بعد أن وجهت المعارضة طعونا مختلفة للانتخابات التي جرت لجمعه ، فاستصدر الرئيس حكمة الارادة الملكية التالية :

الرقم ٥١٢

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر تستدعي التآزر بين السلطتين على اتمه ، لتتمكن الوزارة من القيام بالاعمال الاصلاحية التي تستهدفها ، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي ، فقد :

اصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ واليوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٦ .

غازي

حكمة سليمان رئيس الوزراء

هل يتعارض هذا الحل مع احكام الدستور ؟

نصت الفقرة الاخيرة من المادة (٤٠) من القانون الاساسي العراقي على انه :
« اذا حل مجلس النواب لأمر ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر » اهـ .
وكانت الاسباب التي استندت اليها « الوزارة الهاشمية الثانية » في حل المجلس النيابي الخامس كما يلي :

« لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم ان يكون التآزر بين السلطتين على أتم ما يكون ، لتتمكن الوزارة من القيام بأعمال اصلاحية خطيرة ، ولما

كانت الوزارة لا تشعر بوجود هـــذا التآزر بينها وبـــين مجلس النواب الحالي ؛ فقد . . . » .

اما الاسباب التي استندت اليها « الوزارة السليمانية » في حل المجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية » فكانت عين الاسباب التي استندت اليها هـي في حل المجلس الاسبق ، لهذا راينا ان نستطلع راي فقيه الدستور ناجي السويدي ، في هذا الموضوع ، فتفضل علينا مشكورا بهذا الجواب ، في ٢٥ تشرين الثاني ٩٣٦ :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

اخذت كتابك المؤرخ ٢٣/٢٤ الجاري ، وها انا أجيبك على اسئلتك فيما يلي :

كان القصد من وضع الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من القانون الاساسي ، هـو تحديد حق الحل ، وجعله مستندا الى اسباب معينة . فقد لوحظ بأنـه اذا حصل خلاف بين الوزارة من جهة ، وبين اكثرية النواب من جهة أخرى حول قضية مـا ، وطلبت الوزارة حل المجلس ، والرجوع الى راي الشعب ، وكان راي الملك متفقا مع آراء الوزراء ، فله ان يحله ، مع بيان الاسباب التي دعت الى ذلـك . فـاذا أتـت الاكثرية ، بعد الانتخاب ، مؤيدة لراي الاكثرية السابقة ، ومخالفة لـرأي الوزارة ؛ فليس للملك أن يحل هذا المجلس أيضا لتلك الاسباب ، بل يجب على الوزارة حينئذ اما ان تتخلى عن المسؤولية ، واما أن تنصاع الى راي الاكثرية .

وقد يجوز الحل أيضا اذا ظهر لجلالة الملك ـ بعد الاختيار طبعا ـ أن الآراء في المجلس قد تبلبلت لدرجة لا يستطيع معها تشكيل وزارة تتمكن من تأمين الاكثريـــة بجانبها ، كما حدث في دورة المجلس الاولى ، عندما اسقط المجلس وزارة السعدون الثانية ، ثم لم تتمكن وزارة العسكري (الثانية) من الاحتفاظ بالاكثرية ، لانحيـاز النواب الى أحزاب التقدم ، والشعب ، وكتلة الوسط ، وانقسامهم عـلى أنفسهم ، بحيث لم تبق أكثر مطلقة لواحد من هذه الاحزاب ، فاضطر الملـك المرحوم ، الـى مجاراة السعدون بحل المجلس الذي خذله ، عندما دعاه الى تشكيل وزارته الثالثة .

اما ان يحل المجلس قبل التئامه ، واثناء مدة العطلة ، وقبـــل ان تجابهـــه الوزارة ، ومن دون ان تظهر اتجاهات افكار وآراء اعضائه ، فأمر لـم يكـن فـي الحسبان ، ولم يخطر على بال محضري لائحة الدستور ، لان الاسس الدستوريـــة تستنكر ذلك . وعليه فاني سبق ان رفعت احتجاجي الى جلالـــة المرحوم الملك فيصل ، بصفتي رئيسا لحزب الاكثرية ، وتنفيذا لقرارات الحزب نفسه ؛ حينمـا اقدم على حل المجلس ، قبل ان تتقدم وزارة السيد نوري السعيد بمنهاجها اليـه ، وقبل ان يتحقق من وضعية الاكثرية ازاءها ، مع العلم بأن المعاهدة التي عقدت في سنة ١٩٣٠ قد اتخذت سببا للحل ، باعتبارها من الامور الحيوية الهامة ، التي يجب استفتاء الامة من أجلها .

وكذلك سبق لي ان اشتركت مع اكثرية مجلس الأعيان فرفعنا جوابا عـــلى خطاب العرش ، استنكرنا فيه اقدام وزارة السيد علي جودت عـلى حـــل مجلس

النواب ، لأسباب اعتبرناها غير دستورية ، كما اني اظهرت استنكاري عند المناقشة على جواب خطاب العرش في وزارة الهاشمي ، وبينت ملاحظتي بخصوص عـــدم جواز حل المجلس ، لأسباب لا تختلف في الجوهر ، حتى ولا في المعنى والمبنى ، عن تلك التي استند اليها السيد علي جودت .

وفي الختام تفضل بقبول المودة والاعجاب بنشاطك من صديقك

ناجي السويدي

خطة الوزارة الجديدة

للعراق محطة للاذاعة صغيرة اوجدتها « الوزارة الهاشمية الثانية » في اول تموز عام ١٩٣٦ وبعد ان اشتغلت اياما ، توقفت عن العمل لادخال بعض التحسينات عليها ، فلما استلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور ، ارادت ان تشجب سلوك « الوزارة الهاشمية » وتعرب عن نيات الوزارة الجديدة ، فوضعت خطابا اذاعه وزير المالية الحاج محمد جعفر ابو التمن باسم الحكومة العراقية من المحطة المذكورة ليلة الجمعة ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ هذا نصه :

الى الشعب العراقي الكريم

لقد انابني رئيس الحكومة ان القي على مسامعكم كلمات موجزة تعبر بتلخيص عن التطورات الحديثة في البلاد، وخطة الحكومة في تسيير دفة الدولة حيالها فأعرض:

١ ـ ان الظروف الاستثنائية التي اضطرت المخلصين من اخوانكم الى ان يتكاتفوا ، ويتعاضدوا وضباط الجيش الاشاوس ، هي وليدة سياسة الحكومة الطاغية التي تجاوزت حدود الحكام المستبدين في تجاوزاتها غير القانونية ، وتحديها دستور البلاد ، فاستهانت بالدماء التي اهرقت ، وتفننت في اضطهادها الحريات ، فخنقت الصحف الحرة قبل ان تنشر ، ولاحقت الاحرار من ابناء البلاد اينما ساروا، وحيثما توجهوا ، فمضى على البلاد عهد لم تعهده من قبل هذا العهد ، عهد الاحكام العرفية ، الذي ملئت فيه السجون بأبناء البلاد اخوانكم ، لاقل شبهة .

وليت طغيان الحكومة البائدة ، واجراءاتها الجائرة ، كانت في سبيل اصلاح عام ، ولكنها لم تكن الا لتأمين اتباع سياسة التحزب ، وتقديم المحسوبين عليها والمنسوبين اليها ، وتحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، ذلك مما زاد في الاستياء العام ، وسخط الجمهور العراقي ، وتقريب ساعة الانفجار والانفراج معا ، ودعي قواد القوة الاصلاحية الوطنية الى ان يطلبوا الى جلالة الملك المعظم دعوة فخامة السيد حكمة سليمان الى تأليف الوزرة تحقيقا لرغبات الشعب ونزولا عند الرأي العام العراقي ، لعلم قواد القوة الاصلاحية بما تجشمه حكمة ، واخوان حكمة ، من المتاعب والتضحيات ، وما لاقوه من الاضطهادات والاهانات في سبيل مصالح البلاد .

ولم تكتف الوزارة بكل ما قامت به من الاعمال الفظيعة ، والقسوة والتنكيل ،

والتخريب ، واعلان الاحكام العرفية ، والتبعيد ، والزج في السجون ، بل انها لم تتنح عن كراسي الحكم الا بعد ان تركت الخزينة في عوز لا يستهان به ، وعرضت بكثير من المشاريع الى الخطر ، اذ ان للقائمين بها اقساطا مستحقة الدفع لهم لم تدفع في حينها (١)

٢ ــ فالحكومة المؤلفة وفق رغبات الشعب ، قائمة بكل ما يكفل احلال الطمأنينة التامة لعامة ابناء الشعب وجميع السكان ، عاملة كل ما به استتباب الامن وتأمين الراحة وتطبيق العدل على الجميع . وليعلم كل فرد من ابناء البلاد وسكانها بأن الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على اموالهم ونفوسهم وحرياتهم ، واحترام معابدهم ، ومشاعرهم الدينية ، بدون التفريق بين الاديان والمذاهب ، بعد قضائها على الاضطهادات ، وسلب الحريات والتجاوزات .

٣ ــ والحكومة مستهدفة تحسين الصلات الودية مع الدول الصديقة بصورة عامة ، والدول المجاورة بصورة خاصة ، وتوثيقها الروابط مع الاقطار العربية ، والتعاون المثمر معها ، بكل ما يمكن التعاون به .

٤ ــ ومن مبادىء الحكومة المقررة ، وضع خطة اصلاحية صحيحة شاملة للمعارف ، وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية ، وتقضي على النزعات والفوارق ، بحيث لا تتنافى مع ما ترمي اليه من تحقيق الوحدة العربية .

ولقد اعتزمت الحكومة على ايجاد المال لغرض اعمار الاراضي بصورة عامة ، وتوزيع الاميرية غير المملوكة ، وغير المفوضة ، وغير المزروعة منها على ابناء البلاد، كما تقتضيه المصلحة العامة ، مع مراعاة العرف والعادة بصورة خاصة ، وفتح الطرق وتعبيدها ، وتوسيع الري والزراعة ، وتسهيل امور التجارة ، وتعميم الصناعة ، وتحسين الصحة الى غير ذلك من المشاريع الحيوية التي تتوقف عليها سعادة عامة ابناء البلاد ورفاههم .

وبالجملة فانا لا نريد ان نسهب في القول ، لان الرجل من سبقت افعاله أقواله؛

---

(١) وقف معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، في مجلس النواب العراقي في يوم ٢٧ مايس ١٩٣٧ ليقدم ميزانية الدولة الرسمية للسنة ١٩٣٦ المالية ، فاظهر فيها فضلة لا تدل على وجود العجز» او الخطر الذي جاء ذكره في هذا الخطاب فقد قال معاليه بعد شرح الموازنة :

« يتضح مما جاء اعلاه بان الوضعية المالية العامة في ٢١ آذار ١٩٣٧ قد اسفرت عن حصول فضلة قدرها (٩٠٧٣٠٣) دينارا »

(راجع ص ٢٢١ من محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧)

وقد رجعنا الى تقارير مديرية المحاسبات العامة فوجدنا ان مصروفات الدولة خلال المدة من ١ نيسان ١٩٣٦ لنهاية تشرين الاول ١٩٣٦ كانت (٣،١٧٠٠٢٦) دينارا وكانت الايرادات للمدة عينها (٣،٣٢٧٩٢٣) دينارا فتكون الفضلة في يوم استقالة « الوزارة الهاشمية » نحو (١٥٧٨٩٧) دينارا ، عدا الفضلة الموقوفة في الحساب المتبادل مع الدوائر المختصة .

على ان الاعمال ، اذا كانت في استطاعة الحكومة القيام بها بوجه مرضي ، فهي بمؤازرة الشعب ، وباستمرار ثقته بها ، ولذلك مهما كانت واجبات الحكومة نحو البلاد عظيمة فان واجبات الشعب أعظم » (١)

منهاج الوزارة

وعد القائمون بالانقلاب ، الشعب العراقي ، بالقيام باصلاحات مذهلة ، ورأى العراقيون البسطاء امامهم آفاقا من السعادة البراقة ، يبسطها امامهم اسيادهم الجدد ، فترقبوا منهاج الوزارة الجديدة ترقب الصائم لهلال عيد الفطر . وفي يوم ٩ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، الموافق ٢٤ رمضان ١٣٥٥ اذيع منهاج الوزارة وهو نصه :

« لقد اقدمت الوزارة على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في ظروف كادت النفوس فيها ان تقنط الى اليأس ، ولذلك فان الوزارة ، التي جاءت الى الحكم للقضاء على الوضع البائد ، والبدء بنهضة شاملة ، تقدر المهمة الملقاة على عاتقها ، والواجب الذي تشعر فيه نحو شعبها ، وهذا الواجب يشمل كل ناحية من نواحي حياة الشعب ، ولذلك فلا يمكن ان تنوه بهذا المنهج الا بالاعمال التي يجب القيام بها حالا او في المستقبل القريب ، وفق المبادىء والقواعد التي اعتزمت السير بموجبها وهي :

١ ــ في الشؤون الخارجية

(أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى ، والعمل المتواصل لتأمين اقصى الفوائد ماليا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، من الحالف العراقي ــ البريطاني .

تحكيم اواصر الصداقة والتعاون بين العراق وجمهورية تركيا ، والعمل على التعجيل بالتوقيع على ميثاق عدم التعدي بين العراق ، وتركيا ، وايران والأفغان .

دوام الصداقة وحسن العلاقات السائدة بين العراق وايران ، والسعي لتوطيد اواصرها ، وبذل كل الجهود لحسم القضايا المعلقة بين المملكتين .

توطيد دعائم الاخوة العربية والتحالف مع المملكة العربية السعودية ، والسعي لتوثيق العلائق الاخوية مع سائر الاقطار العربية .

المحافظة على اواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الاخرى ، والسعي في تعزيزها على أساس تبادل المنافع .

(ب) تقوية روح الخدمة في السلك الخارجي ورفع مستوى كفاءة الموظفين .

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٧١٦) بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ .

٢ ــ في الشؤون الداخلية

الادارة

تعديل قانون الخدمة المدنية ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، والنظامات المختلفة ، المتعلقة باستخدام وترفيع الموظفين ، بقصد تكوين خدمة مدنية منظمة على القواعد المقبولة لدى كافة الدول الراقية ، والاعتناء الخاص بالنواحي التالية :

العناية بانتخاب الشبان المتعلمين ، ذوي الاخلاق الحسنة ، لاستخدامهم في وظائف الدولة .

تدريب الشبان ، الذين يستخدمون على الوجه المتقدم ، لتمكينهم من القيام بما يعهد اليهم من الوظائف بالكفاءة التامة .

ترفيع الموظفين المعينين على الوجه المتقدم بصورة منتظمة ، مع مراعاة القدم ، والمقدرة ، وبدون محاباة ، في مختلف درجات الخدمة ، بقصد تكوين هيئة من الموظفين المدربين ، الذين يستطيعون اشغال اعلى المناصب في الدولة .

الاهتمام الخاص بحسم كافة المنازعات بين العشائر ، سواء كانت تتعلق بحدود الاراضي ، او بمسائل اخرى ، مع مراعاة العدالة ، وعدم المحاباة .

اسكان العشائر الرحل ، وغيرهم من افراد العشائر المتوطنة ، الذين ليس لهم اراضي ، باعطاء كل عائلة ارضا كافية ، تؤمن بواسطتها معيشتها ، وسن التشريع اللازم لتحقيق هذه الغاية ، وكذلك وضع خطط لتأمين استفادة العشائر من الخدمات العامة .

الصحــة

تزييد عدد المستشفيات والمؤسسات الصحية ، واستخدام العدد الكافي من الاطباء ، ورفع المستوى العلمي لمدرسة الطب ، ومدارس الموظفين الصحيين ، والممرضات ، والصيادلة ، والقوابل ، وتوسيعها بقصد تزييد عدد المتخرجين من الاطباء ، والموظفين الصحيين الآخرين ، وذلك ليكون في استطاعة كل عراقي ، اينما اقام في العراق ، الاستعانة في محله بالعناية الصحية .

العناية بوسائل الوقاية الطبية ، وتشكيل مؤسسات خاصة لمكافحة الامراض التي تهدد حياة الشعب ، وبالاخص الامراض الزهرية ، والملاريا ، والانكلستوما ... الـخ

العمل على منع تفشي الأمراض ، وتحسين صحة افراد الشعب العامة ، بواسطة تزييد مراكز العناية بالاطفال تزييدا مطردا ، ووضعها تحت ادارة نساء مدربات تدريبا يمكنهم من تعليم الأمهات ، كيفية العناية بالاطفال وتربيتهم .

السجــون

تنظيم السجون تنظيما عصريا ، وتحسين احــوال المسجونــين بوجــه عــام ، وتهذيبهم ليكونوا أعضاء صالحين ونافعين في المملكة عند خروجهم من السجن .

الاهتمام الخاص بأحوال المسجونين الأحداث ، واتخاذ التدابير اللازمة ، لتنظيم المدارس الاصلاحية .

البلديــات

الاهتمام بتحســين شؤون البلديــات ، والسعــي لانشاء حدائــق للاطفــال ، ومتنزهات عامة للجمهور ، ومحلات للرياضة ، وتقوية شعبة الهندسة في المركز ، لمد البلديات بالمساعدة الفنية اللازمة فيمــا يتعلق بتخطيط المــدن ، وبمشاريــع المــاء والكهرباء ، وتهيئة ماء صالح للشرب لكافة المدن والقرى .

الاهتمام الخاص بحالة العامل ، وتشجيع العمال علــى تأسيس نقابــات لهم ، بقصد رفع مستوى الصنعة ، وتحسين احوالهم الاجتماعية ، والشروع بوضع خطط لبناء مساكن لهم ، مستوفية الشروط الصحية الحديثة .

الشرطــة

الاهتمام برفع مستوى كفاءة قوة الشرطة وتهذيبها ، لتصبح قادرة علــى أداء الواجبات المكلفة بها على الوجه المطلوب .

٣ ـ في الشؤون المالية

وضع ملاك لوظائف الدولة يتناسب مع قابلية البلاد وحاجاتها ، وجعله ثابتا غير تابع للاهواء ، لا يتغير الا وفقا لما تتطلبه تلك القابلية والحاجات .

اصلاح الادارة المالية بحيث تجبى واردات الحكومة ، وتنجز حساباتها بأقــل وقت ،وبأقل كلفة ممكنة ، وبصورة تمنع التذمر والتشكي .

توحيد التفتيش المالي في الدولة ، وتوسيع التدقيق السيــار ، وتقويتهمــا ، بحيث تؤمن الرقابة التامة على الاعمال المالية ، وتضمن تمشية الاعمال علــى وجــه حسن .

وضع منهج عام ، للاعمال الرئيسية العمرانية ، ترصد فيه الاعتمادات الكافية لتلك الاعمال ، ومتمماتها اللازمة لها ضمن المدة المطلوبة ، على ان تشمــل الميزانيــة السنوية الاعتيادية جميع المصروفات والاعتمادات التي تقتضيها مصلحة الدولة .

تعديل القوانين المالية غير الملائمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالضرائب ، وبالأخص ضريبة الدخل منها ، لجعلها متلائمة مع العدل ، واتخاذ التدابــير لاحــلال طريقــة

القادسترو في فرض ضريبة الارض محل الطرق القديمة المتعددة ، التي كثر التشكي منها ، واعادة دمج رسم الاستهلاك في ضريبة الارض ، التي تقدر على الطريقة الآنف ذكرها عند حلول الظروف الملائمة ، وبعد ان تتقدم اعمال تطبيق طريقة القادسترو .

اتخاذ التدابير المقتضاة ، لتحسين تجارة العراق الخارجية والداخلية ، وامكان موازنة صادرات البلاد مع استيراداتها ، واصدار القوانين والنظم لهذه الغاية ، ولمنع الغش في كثير من المعاملات التجارية .

تاسيس معامل للغزل والنسيج لتموين الجيش ، والشرطة ، وتلامذة المدارس، وغيرهم بمنتوجاتها .

توسيع المصرف الزراعي الصناعي ، وتعديل قانونه بما يزيد من قابليته، وليكون قادرا على تسهيل تأسيس المشاريع الصناعية ، وعلى تشجيعها ومساعدتها ، وعلى اكثار انتاج النباتات الصناعية : كالقطن والكتان والقنب ، وعلى تحسين الحبوب وتنقيتها ، وعلى تسهيل النقل وتقليل كلفته ، والعمل على ادخال الوسائط الميكانيكية : كالساحبات ، والدائسات وغيرها في الزراعة .

مراقبة اعمال المصارف ، والشركات ، والمؤسسات الاقتصادية الاخرى ، ووضع تشريع يضمن استثمار اموال العراقيين من مبالغ التامين في العراق .

حل مشكلة الاراضي حلا يتفق مع العدل والمصلحة العامة ، وقد اتخذت الاجراءات للاحتفاظ بالاراضي غير المفوضة ، لتوزيعها على وجه عادل يكفل اعمارها، ويؤمن حقوق الافراد .

٤ ـ في الشؤون العدلية

تامين مساواة الافراد التامة امام القوانين ، وتوزيع العدل فيما بينهم ، وانتهاج الخطة الاصلاحية الآتية تحقيقا لهذا الغرض .

تقوية روح الاستقلال والحياد ، ورفع مستوى الكفاءة في المحاكم ، باعادة النظر في اصول انتخاب الحكام والقضاة ، وكيفية ترقيتهم ونقلهم ، والخصوصيات الاخرى المتعلقة بانضباطهم ، وبناء ذلك على اسس تضمن حسن اختيارهم ، وازدياد خبرتهم القانونية ، وتقدمهم العلمي والمسلكي بصورة تمكنهم من اعلاء شان القضاء .

اعادة النظر في القوانين المتعلقة بتشكيل المحاكم ، واصول المرافعة فيها ، واصلاحها على اسس تكفل سلامة الاحكام وسرعة انجازها .

اصلاح القوانين المدنية والتجارية والعقابية ، بصورة تكفل حاجات البلاد ، حسب التطورات الاجتماعية والاقتصادية .

٥ ـ في شؤون الدفاع

وضع اسس ثابتة لتوسيع الجيش ، وعلى الاخص القوة الجوية ، وتنظيمه

وتقويته وتسليحه ، على الطرق الحديثة ، وذلك بصورة تؤمن حاجات الدفاع الوطني وسلامة المملكة .

الاعتماد في الدرجة الاولى في تجهيز الجيش وتموينه على موارد البلاد .

التوفيق على قدر الامكان بين الاغراض العسكرية ، والاغراض المدنية ، في المشروعات الاقتصادية والعمرانية ، كانشاء الطرق والقناطر والجسور ، وتأسيس المعامل ، وشركات النقل ، والطيران ، وما اشبه ذلك .

تعميم التدريب العسكري ، وتعزيز روح الجندية بين طبقات الأمة ، لتقوية روح التكاتف بين الجيش والشعب .

٦ ـ في الشؤون الاقتصادية والعمرانية

الاهتمام بالدرجة الاولى بالمشاريع الانتاجية التي تزيد الثروة العامة ، كالقيام بمشاريع الري المفيدة ، وتعبيد الطرق الرئيسية ، وانشاء الجسور المهمة ، وزيادة وسائط النقل وتنظيمها ، وتحسين المواصلات بصورة عامة ، وتحسين زراعة البلاد بحيث تضمن استفادة الزراع من الحقول التجريبية استفادة عملية ، وعلى أساس توسيع فروعها ، وتشميلها الاماكن النائية لمنفعة صغار المزارعين ، ومكافحة الأوبئة الزراعية مكافحة فعلية ناجعة ، وتهيئة الوسائل لتزييد علاقة كافة الزراع بالموظفين الفنيين واستفادة احدهما من الآخر ، وتنقية المحاصيل الاساسية ، والعناية الزائدة باصلاح جنس التبغ ، وتكثير الغابات ، والعناية بها عناية تامة ، وتوسيع دائرة البيطرة واصلاحها بصورة تتمكن من تحسين جنس الخيل ، وانواع الماشية ، والاصواف ، ومكافحة أمراض الحيوانات ومنع سرايتها ، والاهتمام بمعهد الصناعات النباتية وجعله بحالة يمكن معها الاستفادة منه في التجارب الفنية والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على اساس تجاري للاستفادة من آكثر المنتوجات الزراعية ، وتأسيس المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر في البضائع التي يمكن صنعها في العراق : كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط ، والقيام بصورة عامة بالاعمال اللازمة لاستثمار مرافق البلاد وزيادة انتاجها .

درس هذه المشاريع وغيرها من المشاريع العمرانية من قبل الدوائر الفنية ، ولجنة من ذوي الخبرة ، لمعرفة درجة اهميتها ، ولاكتشاف مرافق البلاد وطرق استثمارها ، ولوضع خطة عامة شاملة للقيام بالاعمال العمرانية حسب اهميتها .

٧ ـ في شؤون المعارف

العمل على تعميم التهذيب الصحيح ، والثقافة بين الناشئة ، على أساس بث روح القيام بالواجب ، والتضامن مع تأمين وحدة الشعور بينهم ، وعلى رفع مستوى الكفاءة في البعثات العلمية ، وتوجيهها الى النواحي التي تتطلبها سرعة انهاض البلاد من الوجوه المختلفة .

تنظيم التعليم القروي واصلاح التعليم الصناعي وتقويته .

الغاء اجور الدراسة المتوسطة والثانوية .

تحسين كفاءة المعلمين بصورة عامة ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ورفع مستوى الكفاءة العلمية فيها لتهيئة العدد الكافي من معلمين ومعلمات تمهيدا لتعميم التعليم .

العناية بمباني المدارس ، والاهتمام بتشييد اكبر عدد ممكن من المباني المدرسية العصرية .

تأمين حسن جريان الامتحانات بالوسائل المحققة للغاية المتوخاة منها .

النظر في وضع منهاج دائم للدراسات المختلفة بصورة عامة ، وللتعليم الصناعي والمهني بصورة خاصة .

الاسراع بتشييد المتحف العراقي (انتهى) (١)

هذا هو منهاج « الوزارة السليمانية » نشرناه بحروفه ، ولكن من المؤسف ان يكون الاصلاح المنشود هو الدعوة الى تصفية الخصوم وتضييق الحبل على اعناقهم ، وقيام موجة من الاغتيالات السياسية ، واتجاه لفيف من جماعة بكر الى القيام بتصرفات عابثة وارهاب مقيت والتدخل في الانتخابات تدخلا لم يختلف عن التدخلات التي تمت في الانتخابات السابقة .

الانتخابات النيابية الجديدة

كانت « الوزارة السليمانية » استصدرت ارادة ملكية في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٦ بحل المجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية » والشروع في انتخاب مجلس جديد .

وفي ١٠ كانون الاول ١٩٣٦ صدرت الاوامر بالشروع في الانتخابات ، وفي اواسط شباط اجتمع فريق من رجال الجيش ، وآخر من القوميين ، في دار « الفريق بكر

---

(١) يقول « جيمس موريس » في ص (١٧٥) من كتابه « الملوك الهاشميون » بصدد هذا المنهاج :
« وبينما كانت الاقلية الحاكمة في العراق تواصل خصوماتها ومشاحناتها، كانت جماعة الاصلاحيين تتبرم ساخطة وراء المسرح ، وهي تستهدف الاصلاح الاجتماعي كأول غرض للاصلاح السياسي والشعور القومي . وقد آمنت هذه الجماعة بوجوب اعادة توزيع الثروة، وتقطيع الممتلكات الكبيرة وتقديم المساعدة والامل للطبقات الفقيرة واضعاف الميزات والفروق الطبقية ... وكثيرا ما تعاون هؤلاء الاصلاحيون مع الحزب الشيوعي الجنين ... وتململ الجنود في معسكراتهم ايضا فكيان الدولة مرتكز على اذرعهم ولم يكن احد يعرف خيرا منهم الدور المعيب الذي يلعبه ساسة بغداد مع العشائر وكان غازي نفسه بطل هؤلاء الضباط الصغار ورمز حماسهم وحيويتهم وشعورهم القومي الصادق المتدفق » اهـ .

صدقي » لاعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجدد ، ولم يحضر هذا الاجتماع أحد من رجال « حزب الاصلاح الشعبي » فكانت النتيجة ان عدد المؤيدين للفريق بكر صدقي ، كان اكثر من عدد أعضاء الحزب المذكور ، لان جماعة من الاستقلاليين كانوا يتصلون ببكر سرا ، ويحرضونه على الايقاع بالاصلاحيين ، وفي ٢٠ شباط ١٩٣٧ تم انتخاب النواب الجدد بالطرق المالوفة في الالوية كافة ، فصدرت الارادة الملكية بدعوة المجلس الجديد الى عقد اجتماعه « غير الاعتيادي » من الدورة الانتخابية السابعة في ٢٧ شباط سنة ١٩٣٧ .

وقد اجتمع المجلس في هذا التاريخ ، فكان معظم اعضائه من الشبان ، الذين علقت الوزارة القائمة عليهم آمالا جساما في خدمة الشعب ، والسير به الى مصاف الامم الراقية فأخفقت (١) .

وبعد الفراغ من القاء خطاب العرش ، انتخب الاعيان الشيخ محمد رضا الشبيبي لرئاسة مجلسهم ، وانتخب النواب فخر الدين جميل رئيسا عليهم ، وفيما يلي « خطاب العرش » .

خطاب العرش

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ، ومتمنين لكم في اعمالكم الخير والتوفيق .

تعلمون حضراتكم ان الحالة المؤلمة التي اجتازتها البلاد حتى ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، بسبب سوء التصرف الذي لازم الحكم ، جعل الحالة أن تتطور الى ما انتهت اليه من الانقلاب، بنتيجة التآزر بين ابناء البلاد والجيش الباسل، فتالفت حكومتنا الحاضرة ، وعلى اثر اضطلاعها بالمسؤولية ساد السكون في البلاد ، وحصلت الطمأنينة بين جميع الطبقات .

وقد اعلنت حكومتنا خطتها في المنهج الذي نشرته ، وتأمينا للسير على خطتها فقد رات من الضروري ان تقف على راي الامة حول تلك الخطة فحل مجلس النواب (٢) وبوشر بالانتخابات الجديدة فأسفرت عن فوزكم ، ولنا الامل الوطيد بأنكم ستحققون ثقة الامة بكم ، على افضل الطرق .

---

(١) ضاقت الوزارة ذرعا بفريق من النواب الشبان فقررت في تموز ١٩٣٧ « حل المجلس النيابي » للتخلص منه لكنها ما لبثت ان اسقطت الجنسية العراقية عن بعضهم في ٤ آب ١٩٣٧ فأخرجوا من العراق .

(٢) استصدرت « الوزارة السليمانية » ارادة حل المجلس النيابي في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٦ ، اما منهاجها فأذيع في ٩ كانون الاول ١٩٣٦ اي ان الحل وقع قبل اذاعة المنهاج بأربعين يوما .

رات حكومتنا ان الحالة الراهنة في البلاد تستدعي العطف ، فاستصدرت عفوا عاما عن جميع المحكوم عليهم من قبل المحاكم العرفية في المناطق التي كانت قد اعلنت فيها الادارة العسكرية ، وشفع العفو بقرار يقضي باعادة جميع الاموال غير المنقولة الى اصحابها ، وجمع شتاتهم ، فساد السكون وحصل الاطمئنان والامن بعد تلك الاضطرابات المتوالية المؤلمة ، وهي الآن تبذل الجهود في تلك المناطق لاعمار الاراضي وارروائها ، لتمكين المنكوبين من استثمارها ، لتعود عليهم وعلى الخزينة بالفائدة .

ايها السادة ، من دواعي سرورنا ان نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية تسير على احسن أسس المودة والصداقة ، وان قضية الخلاف على الحدود مع جارتنا ايران على وشك الانتهاء ، فقد تم الاتفاق على أسس قدمت حكومتنا بمقتضاها مشروع معاهدة لحل ذلك الخلاف بوجه نهائي، مما يؤدي الى توطيد علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين المملكتين ، والشروع في المفاوضة لعقد المعاهدات والاتفاقيات التي تهم مصلحة البلدين . اما ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وايران والافغان ، فان حكومتنا ساعية للتعجيل على توقيعه .

ومما يبعث على الارتياح ، اعتبار معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية نافذة ، فدخلت بذلك علاقات المملكتين طورا جديدا من الصداقة الوطيدة والتحالف ، وعقدت حكومتنا مع المملكة العربية السعودية معاهدة اقامة وجوازات سفر ومرور ستعرض على مجلسكم لتشريع قانون ابرامها ، وهي ساعية لعقد معاهدات واتفاقيات اخرى لتنظيم علاقات المملكتين .

وان حكومتنا باذلة جهودها لتعزيز قوة الجيش وتوسيعه على الطريقة الحديثة، اجعله كافلا تأمين حاجات الدفاع وسلامة المملكة . ومما يغتبط عليه ، الاقبال على تأييده من قبل ابناء البلاد بنفوسهم واموالهم .

وان مما يستوجب التفاؤل ، التحسن المستمر بتجارة العراق للصادرات والاستيرادات ، اذ قد كان لهذا التحسن في الشهور الاخيرة الاثر المحسوس في واردات الدولة ، واستتباب الامن في البلاد قد شجع على استثمار الاموال واستخدامها في سبيل العمران ، الامر الذي يعود على ابناء البلاد بالرفاه .

لقد ابتدات حكومتنا بمد الخط الحديدي الى الموصل ، وربطه بخطوط البلدان المجاورة ، وهي جادة لايجاد الاموال اللازمة للمشاريع النافعة : كمشاريع الري والاعمار ، مضافا الى مشروع تسليح قوة الدفاع ، وسترفع الى مجلسكم الموقر لوائح التشريع لايجاد الاموال اللازمة للمشاريع الآنفة الذكر .

كما ان حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة الموحدة ، التي سترفع الى مجلسكم عن قريب وفي لائحة قانون الاعمال العمرانية ، ما يعرب عن التدابير المتخذة للسير بالبلاد الى العمران .

ان حكومتنا لساعية الى توزيع الاراضي الأميرية على الزراع الحقيقيين ، على

صورة تتفق مع العدل والمصلحة العامة ، بحيث يكفل هذا التوزيع اعمارها ، ويؤمن حقوق الافراد والخزينة معا .

هذا وان حكومتنا منذ ان تسلمت زمام المسؤولية ، لم تأل جهداً في سبيل اعمار المعاهد العلمية ، وتعميم وسائل الثقافة ، وتوزيع العدل بين أفراد الشعب ، وتحسين الصحة العامة ، كما انها ساعية لاكمال وتنظيم جميع المؤسسات الادارية ، والمالية ، والقضائية ، والصحية ، واحضار اللوائح القانونية اللازمة لذلك ، وكذلك مساعدة البلديات لتوسيع خدماتها في جميع انحاء البلاد بكل ما يعود بتوفير اسباب الصحة والراحة على السكان .

اننا على ثقة بأنكم ستعالجون جميع القضايا ، التي ستعرضها حكومتنا على مجلسكم ، بكل دراية وحكمة . فندعو الله تعالى ان يسدد خطواتكم ويكلل اعمالكم بالنجاح » . اهـ (١) .

حوادث واخبار

١ ــ كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » عطلت عددا من الصحف ، فلما تسلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم ، قرر مجلس الوزراء الغاء هذا التعطيل ، والسماح لكافة الصحف الموقوفة باستئناف نشاطها ، وهي سنة حسنة اتبعتها معظم الوزارات في ابان تأليفها .

٢ ــ وكانت الوزارة المذكورة منعت عدة كتب من الدخول الى العراق ، بدعوى انها تحمل المبادىء الشيوعية وتضر بمصلحة البلاد ، فلما اضطلعت « الوزارة السليمانية » بأعباء الحكم ، رفعت هذا المنع ، وسمحت لهذه الكتب بالدخول الى المملكة .

٣ ــ كانت « المحاكم العرفية » في سنجار ، والزيبار ، والديوانية ، حكمت على لفيف من الثوار في هذه المناطق ، باحكام مختلفة ، فصدرت الارادة في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٥ باعفاء الطاعنين والمعيلين من محكومي سنجار « وهم ١٩٧ سجينا » عما تبقى من مدد محكومياتهم ، كما صدرت باعفاء ١٠٨ من محكومي الديوانية بين الخامس من ايار ١٩٣٦ و ٢٦ تموز ١٩٣٦ و ٦٦ من محكومي بارازان مما تبقى عن مدد محكومياتهم .

٤ ــ التجأ الثائر الفلسطيني فوزي القاوقجي ، الى العراق في السادس من شهر تشرين الثاني ١٩٣٦ ، فارا من تعقيب الانكليز ، فلقي الامان والترحاب .

٥ ــ تم تبادل وثائق ابرام معاهدة الاخوة العربية والتحالف المعقودة بين العراق

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧) ص ١ ــ ٢ .

والمملكة العربية السعودية ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦ م ، وبذلك اصبحت نافذة اعتبارا من التاريخ المذكور . وكان مجلس الوزراء قد اتخذ هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية ، المرقم ١/٢٨ والمؤرخ في ١٩٣٦/١١/٤ وقرر ايفاد ناجي الاصيل وزير الخارجية ، الى الرياض ، لتبادل وثائق ابرام معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بين العراق والمملكة العربية السعودية ، والمفاوضة مع المملكة العربية السعودية تمهيدا لعقد اتفاقية :

(١) بالشؤون المالية والاقتصادية والكمركية .

(٢) بتنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

على ان يكون معه جميل السلام ، مدير الشعبة الشرقية في وزارة الخارجية ، ووافق على منحهما مخصصات الايفاد » أهـ .

٦ ـ وصل الى العاصمة الامير عبد الله ، امير شرقي الاردن ، لزيارة الملك غازي في يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦ م ، وغادرها بعد أيام . ولهذه الزيارة قصة سنثبتها في موضع آخر .

٧ ـ اعتادت الوزارات المتعاقبة ان تجري تنقلات واسعة بين رؤساء الدوائر ، بعيد اضطلاعها باعباء المسؤولية ، فتقرب من تعتمد عليه وتثق بولائه ، وتبعد من لا تجد فيه ميلا نحو سلوكها ، وقد قامت « الوزارة السليمانية » بمثل هذه العملية ، ولكن بمقياس واسع كنتيجة طبيعة لحركة الانقلاب ، فاقصت بعض المتصرفين ، والقائمقامين ، والمديرين العامين عن وظائفهم ، واستبدلتهم بمن كان يظهر استعداده لتأييد سياستها ، كما انها استبدلت فريقا من الضباط العرب بغيرهم في المراكز الحساسة .

٨ ـ قامت « الوزارة السليمانية » بمجهود محمود لتشجيع « مشروع الطيران » فجمعت مبالغ محترمة من التجار والمتمولين لهذا الفرض ، وفرضت على الموظفين نسبا معينة استقطعت من رواتبهم بستة اقساط . وقد ساهم الوزراء والاعيان ، والنواب ، في هذا المشروع الجليل ، فتجمعت لدى « جمعية الطيران العراقية » مبالغ لا بأس بها ، وابتاعت بها طائرات أهدتها للجيش .

٩ ـ لبى دعوة ربه السيد محمد زكي رئيس مجلس النواب ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٧ وكان وزيرا للعدلية في الوزارة المذكورة ابان تكوينها .

١٠ ـ اغتيل السيد ضياء يونس الموصلي « سكرتير مجلس الوزراء في الوزارة الهاشمية » مساء يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ ، فكان أغتياله سياسيا أكثر منه عدائيا ، فقد قيل ان القتيل كان يراس اجتماعات سرية ضد الوزارة القائمة ، وان

قاتله اسماعيل توحلة الموصلي بالذات ؛ كما قيل ان القتيل كان مؤتمنا على بعض الوثائق السرية الخاصة بقضية فلسطين فلما اطيح بوزارة الهاشمي طولب بهـا ، فأنكر وجودها ، فلقي حتفه ، والله أعلم بما عرف وبما قيل !

١١ ـ اغتيل الشيخ « عبد الله باشعالم الموصلي » في ديوانه بقرية « تـل الشعير » في لواء الموصل مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٦ شباط ١٩٣٧ .

١٢ ـ وجد علي رضا بك العسكري ، شقيق جعفر باشا العسكري وزير الدفاع في « الوزارة الهاشمية الثانية » ذبيحا في داره يوم ٢٢ آذار ١٩٣٧ وقيل انه مات منتحرا والله أعلم .

١٣ ـ جميل صدقي الزهاوي من أشعر شعراء العراق في القرن العشرين ، عاش عيشا ضنكا ، ومات بائسا في يوم ٢٣ شباط ١٩٣٦ وقد أقامت « الوزارة السليمانية » حفلة تأبين كبرى في بغداد يوم ١٢ مارت سنة ١٩٣٧ بمناسبة مرور عام على وفاته ، ودعت اليها جماعة من الشعراء والكتاب في مصر ، وفلسطين وشرقي الاردن ، ولبنان ، وسوريا ، فكانت حفلة تأبينه دعاية للوزارة القائمة اكثر من ان تكون قياما بواجب .

١٤ ـ بينما كان العين مولود مخلص ذاهبا الى داره في ليلة ١٠ شباط ١٩٧٣م، اطلقت النار على السيارة التي كان فيها ؛ لكنه لم يصب بمكروه ؛ فسافر الى مزرعته بجوار قرية تكريت فتعقبته ثلة من الشرطة للقبض عليه ، لكنه استطاع ان يهرب الى سوريا ، وقد بقيت قضيته مكتومة الى ايام « الوزارة المدفعية الرابعة » التي أعقبت « الوزارة السليمانية » فأقام الدعوى على من آتهمهم بالاعتداء على حياته ، واراد ان يثبت ان هناك مؤامرة أوعز بها الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش ، لان مولودا كان يشجب الانقلاب ويكيل عبارات الشتم لرجاله ، ولا سيما عندما يكون ثملا ، ولكن المحكمة قررت اخلاء سبيل الموقوفين .

١٥ ـ كانت « الوزارة الهاشمية ألثانية » قد فصلت عددا كبيرا من الموظفين في خدمة الحكومة من وظائفهم ؛ وفق احكام « قانون ذيل قانون التقاعد المدني » فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » تشكلت لجنة خاصة لدرس موضوع المفصولين من الوجهة القانونية ؛ فقررت ان في الامكان اعادة الذين آخرجوا من وظائفهم بموجب الذيل ، على ان تتبع الاحكام الواردة في « قانون الحكام » فيما يختص بتعيين هؤلاء، وان تتبع أحكام « قانون الخدمة المدنية » عندما يراد اعادة الموظفين الآخرين ، من دون حاجة الى تشريع جديد ، وعلى هذا أعيد الى الخدمة معظم الذين فصلوا ولا سيما من كان من انصار العهد الجديد .

١٦ ـ لمناسبة مهرجان عيد النهضة الكبرى الذي اقيم في طهران في يوم الاثنين ٢٢ شباط من سنة ١٩٣٧ لبت « الوزارة السليمانية » دعوة من الحكومة الايرانية فارسلت وفدا من كبار الضباط في الجيش العراقي للاشتراك في هذا المهرجان ، وقد حل الوفد ضيفا على حكومة طهران ، وابدت الصحافة الايرانية بهذه

المناسبة عطفا خاصا نحو العراق وحكومته .

١٧ ـ عقدت خطبة رئيس اركان الجيش العراقي الفريق بكر صدقي ، على احدى السيدات الالمانيات في يوم ١٨ مارت ١٩٣٧ ، فتلقى العريس بهذه المناسبة . ولا سيما من الاقلية اليهودية هدايا لاحد لوصفها ، وكان الزواج شؤما كبيرا على الزوج لاسباب لا تخفى .

١٨ ـ وصل الى بغداد في يوم ٢٩ مارت ١٩٣٧ الكونت ده مارتيل ، المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان ، وبقي في العراق اربعة ايام زار خلالها « البصرة » وبعض المدن العراقية . وكان قد سبقه اليها البارون فان ، مندوب المفوض المذكور . وكان القصد من هذه الزيارة البحث عن العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق ، الا انهما لم يبرما ما يفيد القطرين .

كتب تهديد

لم تكد « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء الحكم حتى انهالت على بعض الشخصيات رسائل تهديد بالقتل ، ان لم يغادر العراق من يتسلمها فورا ، وهذا نص احدى هذه الرسائل :

يقتضي عليك ان تهاجر من العراق بظرف ثلاثة ايام من هذا التاريخ والا تقتل.

« الجمعية الكردية الاصلاحية »

وقد حامت الشبهة حول شخصين قيل انهما بعثا بها لغاية سياسية ، اولهما صادق حبه نائب بغداد على عهد الهاشمي ، والثاني علي كمال نائب السليمانية في العهد المذكور ، وأن غرض الاول من ارسالها تشويش الاذهان ضد الوزارة ، وغرض الثاني مناوءة المشتغلين بالقضية العربية . ويقول الاستاذ طالب مشتاق صاحب كتاب « أيام النكبة » في ص ١٠٨ من كتابه :

ان السلطة المختصة قررت تفتيش داري النائبين المومى اليهما ، وانها تحرت دار الاول فعلا فلم تجد فيها ما يستحق الذكر ، ولما قصدت تحري دار الثاني ، اعترض صاحب الدار على ذلك ، وقال ان رئيس الوزراء لن يوافق على تفتيش الدار ، وان الهيئة التي أوكل اليها تحري هذه الدار ، أخبرت مدير الشرطة العام حسن فهمي ، بالموضوع تلفونيا ، فأيد المدير ما ادعى به علي كمال ، فانصرفت ، وبقيت قضية هذه الكتب رمزا مقفلا تتحدث به الركبان في كل مكان ، وقد نشر السيد توفيق وهبي ، احد رجال الكرد المنورين ، البيان التالي :

الى اخواني العرب الاعزاء

على اثر الانقلاب الذي حدث في الآونة الاخيرة ، كتبت ايدي السوء رسائل تهديد بعث بها ذووا المقاصد السيئة ، الذين يضمرون شرا للبلاد وابنائها ، الى فريق

من اخواننا الذوات العرب المحترمين . وقد كتبوا تلك الرسائل المنكرة باسم جمعية خيالية لا وجود لها ، والاسم الذي اخترعوه أداة للتفرقة بين الاخوان ابناء الوطن الواحد ، هو الجمعية السرية الاصلاحية الكردية ، ودحضا لهذا الافتراء على الحقيقة ، اكذب التهمة القبيحة الدنيئة ، مؤكدا للاخوان العرب الكرام اننا أبرياء من الفرية ، وان رسائل التهديد المذكورة قد دونها بعض أذناب الوزارة السابقة الذين كان الجو في ذلك العهد المظلم الجائر خاليا لهم لتأمين مصالحهم الشخصية وجر المغانم لهم ولأسيادهم ، فقضى الانقلاب على ما كانوا يأملون من منافع ذاتية . واني اؤكد ان لا يد للكرد في هذا التهديد ، ونرجو الحكومة الموقرة ان تبذل الجهد المستطاع للعثور على اولئك المجرمين ، والضرب على ايدي الذين يبذرون بذور الفساد في البلاد ، ويفرقون بين ابناء الوطن الواحد لكي لا تنكب البلاد مرة اخرى بمظالم اسيادهم ، التي لم ينج منها سوى المحسوبين على تلك الوزارة وهم افراد .

وفي الختام اصرحاني واخواني اننا نعرف شيئا واحدا في البلاد، وهو اننا جميعا عراقيون لا فرق بين عربنا وكردنا ، ولا بين مسلمنا ومسيحينا واسرائيلينا .

فليحيى العراق امة واحدة متضامنة في ظل جلالة مليكنا المفدى غازي الاول ايد الله عرشه الى الابد .   بغداد ٧ تشرين الثاني ١٩٣٦   توفيق وهبي (١)

ويقال ان هذه الجمعية فكرت في اتباع طريقة سريعة التحقيق لتنفيذ غايتها ، فكانت تسحب القرعة بأسماء المشتبه بهم ، فمن ظهر اسمه يقتل ليتعظ الباقون فيفرون ، وان القرعة اصابت السيد ضياء يونس فاغتيل على النحو الذي ذكرناه والله أعلم .

من نتائج الانقلاب

« كان السيد حسن فهمي (المدفعي) يشغل وظيفة مدير أمن البادية في زمن الوزارة الهاشمية ، والوظائف التي تقلدها في العهد الهاشمي وقبله ، تعد من الوظائف الوسطى . وما كان الناس يرون في شخصية المومى اليه قابلية لتحمل اعباء في إدارة الدولة اكثر مسؤولية مما انيط به حتى يوم العصيان المشهود ، ولكن يظهر انه كان ينظر الى نفسه بغير تلك العين التي يراه الناس فيها ، ويطمح الى امور يستكثرها الناس عليه . فلما طرقت مسامعه حوادث العصيان في عصر ٢٩ تشرين الاول ، وهجس وترجج الوزارة الهاشمية ، قرر ان يغتنم هذه الفرصة السانحة فلا يدعها تفلت من يده ، فطير برقية من الديوانية الى الفريق بكر صدقي ينبؤه فيها بالاخلاص ، والتأييد ، والمؤازرة ، ليس هو وحده فحسب ، بل والقوات التي تحت امرته ، فرد عليه الفريق بالشكر والثناء . وبعد ان تم كل شيء وفق المطلوب وتألفت الوزارة السليمانية ، وخلا الجو وصفا الكون ، تقدم السيد حسن فهمي الى بغداد

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٧١٧ بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ .

حاسر الرأس وضاح العبين وهذا هو يوم الجزاء ، هذا هو اليوم الذي تنال فيه الايدي ما كسبت ، والويل كل الويل للناقمين . اذن كان لزاما ان ينال حسن فهمي جزاء عمله » (١) .

وقد عين حسن فهمي مديرا عاما للشرطة على عهد بكر ، ثم نقل الى متصرفية لواء الدليم ، فلما كانت ايام « الوزارة السعيدية الثالثة » فصل من الخدمة ، في جملة من فصل بموجب ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، فلما احتل الجيش البريطاني بغداد للمرة الثانية في ٢ حزيران ١٩٤١ ، وضعت « الوزارة المدفعية الخامسة » مرسوما جوزت فيه قصر عقوبة الفصل من الخدمة ، التي انزلت بحق البعض ، الى المدة التي يرتأيها مجلس الوزراء ، فأعيد حسن فهمي الى الخدمة للاستفادة منه في تنفيذ السياسة الجديدة . وقد سالناه عن البرقية التي ابرقها الى بكر « عن استعداده وافراد الشرطة الذين كانوا بصحبته لتأييد الانقلاب » فلم ينكر صدورها منه ، وان أعرب عن تسرعه في ابراقها .

ونحن بايرادنا هذه الفقرة انما نريد ان ندون حقيقة ناصعة هي : ان الذين كانوا يتظاهرون بتأييد الانقلاب ، انما كانوا مدفوعين بعوامل شخصية ، فسرعان ما اختلف اربعة من الوزراء مع الرئيس « حكمة سليمان » و « الفريق بكر صدقي » واستقالوا من مناصبهم يوم ١٩ حزيران ١٩٣٧ ، وسرعان ما ثار الجيش ضد الفريق بكر صدقي فقتله والطيار محمد علي جواد في يوم ١١ آب ١٩٣٧ ، وسرعان ما اضطرت « الوزارة السليمانية » الى اسقاط الجنسية العراقية عن اعز انصارها كعبد القادر اسماعيل ، واخيه يوسف اسماعيل، ونفتهما الى خارج العراق في ٢ آب ١٩٣٧ ، وسرعان ما اتهم حكمة سليمان وصحب له بالتآمر على سلامة الدولة ، فسيقوا الى « معسكر الرشيد » وحوكموا امام « مجلس عرفي » قرر ادانتهم ، والحكم باعدامهم وان لم ينفذ هذا الحكم .

حرم جعفر العسكري

لما قتل جعفر العسكري بالصورة التي رويناها ، اضطرت حرمه السيدة فخرية السعيد ، شقيقة نوري السعيد ، ان تغادر العراق الى القاهرة لتكون على مقربة من أولادها الذين يدرسون في كلية فكتوريا بالاسكندرية . وفي يوم ٢ كانون الاول ١٩٣٦ م ، اي بعد مقتل بعلها بشهر وخمسة أيام ، طارت الى بغداد قبل ان تستأذن بالمجيء ، فما كادت الطائرة تحط في « المطار المدني » حتى بلغها مدير شرطة بغداد : بان الحكومة لا تسمح لها بالعودة الى العراق ، في الوقت الحاضر ، وانه مضطر لان يركبها السيارة ، ويعيدها الى الحدود السورية .

وعبثا حاولت « ام طارق » ان تقنع رجال السلطة ببقائها في العاصمة اسبوعا ،

---

(١) عن كتاب « ايام النكبة » للسيد طالب مشتاق ص ١١٦ — ١١٧ .

فقد اعيدت الى سوريا في الحال ، فلما بلغت الشام ابرقت الى الملك ما يلي :

« جلالة الملك غازي ــ بغداد

كنت غادرت وطني العراق ، عقيب مصرع زوجي الفريق جعفر باشا العسكري، الذي اغتالته يد اثيمة في اليوم الذي دعي فيه الى اتمام واجبه الوطني ، فذهبت الى الاسكندرية لأرى أطفالي الذين يدرسون في مدارسها ، واطمئن الى شؤونهم وامورهم ، ثم رجعت مضطرة الى الوطن الغالي ، للاشراف على اموري الخاصة ، ولتأمين حياة أطفالي الاربعة ، برغم الذكرى الاليمة ألتي احملها في نفسي ، من جراء موت رجل امضى ربع قرن من حياته وهو يناضل ، وينافح ، انتصارا لقضية العرب في مختلف ساحاتها وميادينها ، فما ان وصلت الى بغداد ، حتى احاطت بي مفرزة من الشرطة ، بقيادة مديرها ، ومنعتني من العودة الى منزلي . وفي ذلك عبث صريح بآلام امراة خسرت شريك حياتها ، ووالد أطفالها ، وموضع مجدها . ولم استطع الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ ، فقد أجبرني مدير الشرطة ورجاله على مغادرة بغداد مع طفلي الصغير ، بعد ان أوقفني مدة غير يسيرة ، وصادر مني مذكرات لزوجي لم تطبع بعد ، وقد جرى هذا الحادث على خلاف ما نص عليه الدستور العراقي ، والقوانين العراقية التي تمنع نفي العراقيين وابعادهم الى خارج حدود وطنهم . وقد وصلت الآن الى دمشق ، فأنا فيها بعيدة عن سكني ، ووطني . واولادي ، وذوي رحمي ، ولست اعرف مصيري ، ولا مصير اولادي ، وفي قلبي الكسير ذكريات اليمة لا يطيق حملها رجل فكيف بامراة مفجوعة بزوجها ، وبمستقبل أولادها ؟ انني ارفع الى جلالتكم شكواي ، آملة أن تضعوا حدا لهذا الظلم البين ، ولهذه الاعتداءات التي تصيب دستورا اشترته الامة بدمها ، واقسمتم جلالتكم على حمايته والله يحفظكم . اه

الشام في ١٩٣٦/١٢/٣ فخرية حرم جعفر العسكري (١)

اخبرني الاستاذ معروف الارناؤوط صاحب جريدة « فتى العرب » الدمشقية انه كان لتسفير حرم العسكري على هذه الصورة ، رنة استغراب ليس في دمشق فحسب ، بل في جميع الانحاء السورية ، وانه عرض على السيدة فخرية أن تذهب الى داره لتكون ضيفا عليه فلم توافق .

واكد لي حكمة سليمان ان وزير ماليته الحاج محمد جعفر آبو التمن ، هو الذي عارض عودة حرم العسكري الى بغداد ، وانه « حكمة بك » اوفد الاستاذ ساطع الحصري الى السيدة المذكورة ليعيدها الى بغداد ، بعد ان هدات العاصفة وسحب الوزير معارضته .

على ان الامير عبد الله امير شرقي الاردن ، ما كاد يسمع بما حل بزوجة

---

(١) اصل البرقية في كتاب « ايام النكبة » ص ١٢٧ للاستاذ طالب مشتاق .

العسكري ، الذي خدم القضية العربية تحت لواء والده واخوته خدمات مشهودة ؛ حتى طير البرقية التالية :

جلالة ولدنا الملك غازي ـ بغداد

ارجو بذل حمايتكم الملكية لارملة المرحوم جعفر باشا وابنه ، لانتساب المرحوم لجلالة والدكم الاخ ، ولخدمته في الثورة ، ولا شك في ان جلالتكم لا ينبو عن المامكم الملكي عكس التأثير الذي يحدث في كل محل ، اذا لم تقبل حكومة جلالتكم رجوع الارملة المومى اليها وطفلها الى العراق والتجائها الى ظل حمايتكم .

عبد الله

وفاة ياسين الهاشمي

وافت برقية من بيروت صباح يوم الخميس الموافق ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ تنعي الزعيم الخالد ياسين الهاشمي ، وتقول ان الوفاة كانت نتيجة نوبة قلبية لم تمهله غير لحظات ، فوقع الخبر على الاسماع وقع الصواعق المحرقة بل اشد تأثيراً ، ولم لا يكون وقعه كذلك ؟ وقد كان الفقيد زعيما كبيرا ، وسياسيا حكيما ، وبطلا من الابطال الذين يشار اليهم بالبنان ؟!

وعلى أثر وقوع هذه الكارثة ، ابرق العميد طه الهاشمي ، شقيق الفقيد ياسين الهاشمي الى الملك غازي يخبره بالوفاة ، ويرجوه الموافقة على ارسال الجثمان الى بغداد ليدفن فيها (١) ، واخبر القنصل العراقي العام في بيروت بذلك أيضا ؛ لتوافق الحكومة العراقية على ارسال الجنازة برفقته . وفي عصر ذلك اليوم أخبر القنصل العراقي العميد طه ان الحكومة وافقت على ذلك بشرط ان لا يكون هو (اي طه) مع الجثمان . وفي الوقت نفسه كان الوفد السوري ، المرسل من الشام الى بيروت لاستقبال الرفاة ، طلب دفن الفقيد في مرقد « صلاح الدين الايوبي » بدمشق ، بناء على رغبة الحكومة السورية ، ولكن طه اعتذر للوفد بموافقة الحكومة العراقية على ارسال الجثمان الى بغداد وانتفاء الغاية من دفنه في الشام .

وشاع في سوريا ان حكومة بغداد سوف لا تجري الاحتفال اللازم للفقيد ، وانما ستدفنه سرا في غسق الليل ، فراجع وزير خارجية سوريا ، القنصل العراقي في بيروت والتمسه ، باسم الحكومة السورية ، ان تجري مراسيم الدفن بالشكل الذي يقتضيه وضع رئيس وزارة مثله ، فلما اجابت حكومة العراق هذا الالتماس ، قررت دمشق ان توفد ممثلين عنها من « اعضاء الكتلة الوطنية » ورجال القمصان

---

(١) هذا نص برقية العميد طه . بغداد جلالة الملك المعظم
توفي شقيقي أطال الله عمر جلالتكم نسترحم صدور ارادتكم بنقل رفاته لبغداد .
ـ طه الهاشمي ـ

الحديدية ، ليرافقوا الجنازة الى بغداد ، ولكن حكومة بغداد ابت ان تسمح لهـذا الوفد بالسفر على هذه الصورة ، واوقفت في بغداد بعض القائمين بحركة استقبال الجثمان : كالمحامي صادق البصام ، والمحامي داود السعدي ، والمحامي علي محمود ، والسيد صادق حبه . ولما فاتح رئيس الوزراء زملاءه في الموضوع ، اقر الوزراء فكرة منع دفن الجثمان في بغداد ، بعد ان ثبت استغلال المعارضة للكيد للوزارة فلم يبق مناص من دفن الرفاة في مقبرة « صلاح الدين الايوبي » بالشام ، وأسرت الحكومة الى العلوية شقيقة الفقيد في بغداد فابرقت الى السيد شكري القوتلي طالبة ان يتم الدفن في دمشق وهكذا كان ، فدفنت باحتفال مهيب مشنت فيه كافة الطبقات ، وابنت الصحافة السورية الفقيد العظيم تابينا مؤثرا وأشادت بفضله ومواهبه كثيرا .

اما صحف بغداد فقد اكتفت بنشر خبر الوفاة كما تكتبه عن أصفر رجل ، متناسية مقام الفقيد في السياسة ، والخدمات التي اسداها للعراق . والى هذا تشير « جريدة الانقلاب » للاستاذ محمد مهدي الجواهري ، بالكلمة التالية الصادرة في عدد ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٧ :

« واذا كانت هناك عبرة تفوق عبرة نهاية الهاشمي باشا المحزمة ، فهي موقف زميلة من الزميلات ـ يريد جريدة البلاد لرفائيل بطي ـ التي لم يجف بعد حبر كتابتها ، ولم يضمحل صدى تقديسها وعبادتها للهاشمي . موقفا لم يكن بالمتوقع منها بصورة خاصة في تأبينها المقتضب للرجل ، فليس معنى موت الرجل أو تدهوره ان يذهب الوفاء ، وينضب معين الانصاف » .

على ان جريدة « التيمس » الانكليزية ابنت الفقيد بكلمة مؤثرة جدا ، وعددت حسناته ، واشادت بخدماته ، وذكرت المناصب التي اشغلها في مختلف أيام حياته .

وبمناسبة مرور العام الاول على الوفاة ، « وكانت وزارة حكمة سليمان قد استقالت » اقيمت للفقيد حفلة تأبينية في بغداد في ١٨ شباط ١٩٣٨ حضرتها وفود من الاقطار العربية ، والبلدان العراقية ، وتكلم فيها رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، ورجالات العرب البارزون بكلمات مؤثرة جدا ، كما نشر رستم بك حيدر كلمة ثمينة بهذه المناسبة في جريدة « البلاد » الصادرة في ٢١ شباط جاء فيها :

« اننا اضعنا فيصلا في وقت كنا فيه أشد ما نكون احتياجا الى نشاطه وذكائه، وبدانا نفتش بعده عن الرجل الذي يوحد قوانا ، ويسوقنا بجراة واخلاص نحو اهدافنا القومية الخالدة ... لقد توجهت الانظار من بعد فيصل الى ياسين الهاشمي ، فلم يتسع له القدر ، لايصال الامة الى هدفها » اه . ويستمر رستم بك في مقاله فيقول :

« لقد كان رحمه الله كثير التفكير ، قليل الكلام ، ولكن اذا ما وجد الفرصة سانحة او الضرورة قاضية ، خاصة عندما يكون لهذه او تلك علاقة بمصلحة عامة او قضية علمية فنية ، انطلق لسانه كالسيل المنهمر ، فلا يترك صغيرة الا ويوضحها ،

ولا خفية الا ويكشفها ، فيبهر السامعين بسعة اطلاعه وسديد بيانه ، ولست مبالغا اذا قلت انه كان إكتم رجال السياسة في العراق سرا ، واعفهم لسانا ، ومن اوقرهم مجلسا ، واملأهم مقعدا ، واعمقهم شعورا بالوطنية ، وأبرهم بالوفاء والصداقة » اه .

وذكر حكمة بك سليمان لمؤلف هذا الكتاب : انه تلقى نعي رفيقه في الجهاد « ياسين الهاشمي » باسف بالغ وكمد شديد ، وان العلوية شقيقة الفقيد هي التي مانعت في جلب الجثمان الى بغداد ، خشية ان لا تجري المراسيم اللائقة بماضيه ، وابرقت الى السيد القوتلي آن يتم الدفن في دمشق فكان لها ما ارادت .

بين الامير عبد الله والملك غازي

كان الامير عبد الله أمير شرقي الاردن يعد من افذاذ العرب المرموقين ، ومن امرائهم المعروفين ، فهو ابن الملك حسين ، وعم الملك غازي ، وسليل البيت الهاشمي المعروف بجهاده في سبيل القضية العربية ، وقد عز عليه حدوث الانقلاب العسكري في العراق ، كما عز عليه مقتل جعفر العسكري ، وخروج الهاشمي وصحبه من العراق ، فحاول ان يوجه انظار ابن اخيه : الملك غازي ، الى الاخطار المحدقة بالمملكة ، وطلب اليه ان يأمر بمحاكمة قتلة العسكري ، ولكنه وجد الملك محاطا بزمرة تحصي عليه انفاسه ، فجاء الى بغداد في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٦ ، ومكث فيها اسبوعا يعمل على رتق الفتق ولم الشعث ، فلم يجد ما يحقق آماله ، فعاد الى عمان ، ثم ندب نجله ، الامير طلالا ، ليكون عونا لابن عمه في اعادة الامور الى مجاريها. فجاء « طلال » الى بغداد ، ومكث فيها مدة ثم عاد الى بغداد فاشلا في مهمته .

وشعرت « الوزارة السليمانية » بعدم ارتياح الامير الهاشمي لسياستها العامة ــ الخارجية منها والداخلية ــ فأخذت تعمل على مقاومته بشتى الطرق ، وحدث ان اعلنت الحكومة البريطانية سياستها نحو فلسطين ، ووجوب تقسيمها الى دويلات : يحكم العرب احداها ، ويحكم الاخرى اليهود ، وتبقى الثالثة تحت النفوذ البريطاني. فرفض هذا المشروع من رجالات العرب من رفضه ، وسكت عنه من سكت ، وكان الامير عبد الله من الساكتين ، فاتخذت الوزارة سكوته حجة عليه ، واخذت الصحف الموالية لها تهاجم الامير وتنال منه .

فقد كتبت جريدة « الدفاع » للسيد سركيس صوراني مقالا في عددها الصادر في يوم ١٦ تموز ١٩٣٧ عنوانه « عقوق الامير عبد الله » هاجمت فيه الامير مهاجمة قاسية ، دون ان تراعي صلته بملك العراق ، ونشرت في عدد ثان صدر في يوم ٢١ من الشهر المذكور مقالة عنوانها « كتاب مفتوح الى امير شرقي الاردن » لا تقل عن المقالة الاولى شدة وقساوة .

ولما اجتمعنا بحكمة سليمان في يوم ١٦ نيسان ١٩٣٨ وسألناه عن الاسباب التي ادت الى وقوف وزارته موقفا قاسيا من الامير عبد الله ، اجابنا آن الامير وقف من

قضية فلسطين موقفا يناقض مصالح العرب ، وان فخامته كان يعمل على الدوام ليقرب بين الامير وبين ابن اخيه الملك غازي ، حتى انه علم ذات يوم بأن بعض افراد غازي اشار على جلالته فوجه كتابا قاسيا الى عمه عبد الله ، فقابل « حكمة » الملك فورا ، وطلب اليه ان يراعي مقام عمه ، فلا يخرج على آداب المجاملة مع سموه ، والتمس جلالته ان يدعو عمه لزيارة العراق ، ولما خرج حكمة من الملك ، اتصل بعمان واعتذر للامير عن الكتاب المذكور ، ودعاه إلى زيارة العراق فقبل الدعوة .

وكتبنا الى الامير عبد الله نستطلع رايه في هذه الحوادث، فتفضل علينا مشكورا بهذا الجواب :

عبد الله بن الحسين

عمان في ٢٧ ربيع الاول ١٣٥٧ الموافق ٢٧ ايار ١٩٣٨

حضرة الفاضل النبيل ، والمؤرخ الجليل ، السيد عبد الرزاق الحسني وفقه الله لما يحبه ويرضاه .

السلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد : فانني احمد الله الذي لا اله الا هو اليك ، واصلي واسلم على خيرة انبيائه ، وصفوة اوليائه ، محمد وآله وصحبه اجمعين . واني اثني عليك الثناء اللائق للمقدمة في الكتاب التي احببت ان تتعرف بها الينا معرفة جديدة (وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين) . وما انا بالذي ينساك أو ينسى اي عراقي ، فالعراق قديما ضم عظام الاجداد ، وقد امتحن العراق بنا ، وامتحنا به من العصر القديم . وهذه حقيقة يجب ان لا ينساها المؤرخ .

اما غرضكم الخاص الذي حدا بكم فكتبتم تلك الرسالة بسببه ، فمقضي ان شاء الله من غير ان نلحق بكم عناء السفر الى عمان : وقبل ذلك سأتكلم عن الوزير الخطير حكمة سليمان ، الذي قال انه احب ان يقرب بيني وبين ابن اخي ، وان موقفي او رايي في مسألة التقسيم يخالف مبادئه فأقول ، انه عمل على دعوتي الى العراق ، واحب ان يريني مظهرا من مظاهر حزبه في حكومة العراق ، التي كان يراسها خلافا للمظاهر السابقة للحكومات السابقة ، فكان له ذلك . وأما التقريب بيني وبين ابن اخي ، فماذا عساه ان يكون بيني وبين شخص هو بضعة مني . فدع عنك اصباغ الرجال وحيلهم .

ولا انكر اني احببت لابن اخي الخير ، ورجوت ان اخدمه والعراق بنصائح غاليات ، اقرب بينه وبين شعبه ، ولكن وجود من يريد التحكم في الملك والشعب حال دون ذلك . ولا اخال حكمة الا احد أولئك . فادرج هذه الصفحة المؤسفة عني .

وأما التقسيم ، واعني به تقسيم فلسطين ، فهو راي اللجنة الملكية الانكليزية ، واليه مالت الحكومة البريطانية ، فرفضه من رفضه ، وسكت عن القول فيه من سكت ، وكنت من جملة الساكتين ، اذ لا فائدة من القول المجرد . ويكفيك مني ان اقول انه ليس من حقي الترخص في شبر من أرض ، او في حق من حقوق عرفت انها

للعرب ، ورسمتها الثورة العربية . ولقد استوى المتكلم والصامت الآن حيث فلسطين تلفظ الانفاس الاخيرة ، فأين حكمة سليمان ؟ واين مؤتمر بلودان ؟ واين الملوك والامراء ووصاياهم المعدلة وانهم لا يقصرون ؟

هذه بياناتي اليك ادليت بها حسب رغبتك ، واني ارجو ان تكون فيها الكفاية ، وان تشفي غليلك . وحكمة سليمان هذا هو من عرفت ، وهو من صميم فرقة الاتحاد والترقي التركية ، فهو من اعداء الثورة العربية التي حاربت الاتحاديين ولم تقصد العثمانيين . داء قديم وأمر غير مبتدع ، وانني ولله الحمد مرتاح الضمير، ادافع ما استطعت الدفاع ، وسترى وتسمع قريبا اننا استأنفنا جهادنا ، متكلين على الله ، مستمدين من روحانية رسول الله بعد ان ثبت للملأ خيانة ضفادع السياسة الذين ذكرت ، وانهم انما ينيخون بتعصبهم العرب لأعدائهم يركبونهم ظهرا لبطن والسلام .

عبد الله بن الحسين

ثلاث معاهدات مفيدة

١ ــ بين العراق واليمن

نصت المادة السادسة من « معاهدة الاخوة العربية والتحالف » المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ م ، على ان تسعى الحكومتان المتعاهدتان لضم اليمن الى هذه المعاهدة . وكان امام اليمن اوفد وزير القصر اليماني للتباحث في امر هذا الانضمام ، فجاء الوزير الى بغداد في يوم ٦ حزيران ١٩٣٦ ومكث فيها مدة لهذا الغرض ، فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » الفت الحكومة وفدا من السادة : جميل المدفعي ، وسعيد الحاج ثابت ، ومحمد مهدي كبه ، ليحمل كتابا من الملك غازي الى الامام يحيى حميد الدين امام اليمن ، في طلب انضمام اليمن الى هذه المعاهدة . وقد غادر الوفد بغداد يوم ١٦ مارت ١٩٣٧ جوا قاصدا « الشام » ومنها الى « صنعاء » لاداء هذا الواجب ، فقوبل في تلك البلاد بالحفاوة والتكريم ، ونجح في مهمته نجاحا باهرا ، فقد وقع الامام وثيقة الانضمام الى هذه المعاهدة في يوم ١٧ صفر ١٣٥٦ المصادف ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٧ ، ورجع الوفد الى بغداد شاكرا للامام غيرته العربية الاسلامية . وتقدمت « الوزارة السليمانية » الى المجلس النيابي بلائحة قانونية لتصديق هذا الانضمام ، فوافق المجلس عليها في جلسته المنعقدة يوم ٢١ حزيران ١٩٣٧ بالاجماع ، ثم ابرمها مجلس الاعيان بالاجماع ، وصدرت الارادة الملكية في السابع والعشرين من الشهر المذكور باقرارها وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك اليمن ، الامام يحيى بن محمد حميد الدين ، غفر الله لهم آمين
(بخط الامام)

نصرح ، بعد انعام نظرنا في معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ، الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية وبناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتيهما ، وحيث انا نشعر ، كما يشعر جلالتاهما ، بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، ومملكتنا ، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما ، قد انضممنا الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف الآنفة الذكر ، مع درج المواد التي آشتركنا ووافقنا عليها نصا ومعنى ، وتخصيصا وتماما ، والمواد المذكورة هي كما يلي :

المادة الاولى ــ يتعهد كل من الفرقاء السامين المتعاقدين ، تعهدا متقابلا ، بأن لا يقوم بأي تفاهم او اتفاق مع فريق آخر على اي أمر ضد مصلحة احد الفرقاء المتعاقدين السامين ، او مملكته أو مصالحها ، اذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للاخطار او الاضرار . وسيتشاور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم بكلما اقتضى الحال لتنفيذ الاغراض المختصة بالروابط الاسلامية والقومية العربية ، التي رمت اليها مقدمة معاهدة الحلف .

المادة الثانية ــ يتعهد الفرقاء السامون المتعاقدون بأن يحسموا ما عساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة الودية ، وبأن يرجعوا في حالة تعسر حل الخلاف بطرق المفاوضة الى طريق التحكيم ، التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية، في السادس من شهر صفر الخير سنة الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والالف .

المادة الثالثة ــ اذا ادى نزاع بين أحد الفرقاء السامين المتعاقدين ، ودولة اخرى ، الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب ، يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية .

المادة الرابعة ــ في حالة وقوع اعتداء على احد الفرقاء السامين المتعاقدين من جانب دولة اخرى ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجىء لا يتسع معه الوقت لتطبيق احكام المادة الثالثة المذكورة، حينئذ يتحتم على الفرقاء السامين المتعاقدين ان يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها ، بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة ، لرد الاعتداء المذكور . ويعتبر من اعمال التعدي :

١ ــ اعلان الحرب .

٢ ــ استيلاء دولة على احدى دول الحلف بقوة مسلحة ، ولو بدون اعلان حرب .

٣ ــ هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد آحدى دول

الحلف أو بواخره او طياراته ، ولو بدون اعلان حرب .

٤ ــ اعانة او اسعاف المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

المادة الخامسة ــ في حالة حدوث اختلاف ، او اضطراب ، أو فتنة في بلاد احد الفرقاء السامين المتعاقدين ، يتعهد كل منهم تعهدا متقابلا بما يلي :

١ ــ اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من اراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين السامين الآخرين .

(ب) ولمنع رعاياهما من الاشتراك في الاختلال أو الاضطراب ، أو الفتنة ، أو مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

(ج) ولمنع ايصال اي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلاديهما ، مباشرة أو بالواسطة .

٢ ــ عند التجاء المتمردين لاراضي احد الفرقاء المتعاقدين السامين ، على الفريق المذكور إن يجردهم من السلاح ، ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم ان يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر ، حتى يبت في مصيرهم بين الفرقاء السامين المتعاقدين.

٣ ــ اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاختلال ، أو الاضطراب ، أو الفتنة ، يتشاور حينئذ الفرقاء السامون في طريقة التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الفرض .

المادة السادسة ــ يجوز ان يقوم الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لكل من الفرقاء المتعاقدين السامين ، بتمثيل مصالح الفريق الآخر ، عندما يرغب ويطلب ذلك ، في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك .

المادة السابعة ــ من المتفق عليه لدن الفرقاء المتعاقدين السامين ، انه ليس في هذا ما يمس ، او يخل ، بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء السامين المتعاقدين مع الدول والحكومات الاخرى والهيئات الدولية وبعلاقاتهم معها .

المادة الثامنة ــ اذا قام احد الفرقاء السامين المتعاقدين باعتداء منه على دولة اخرى ، فللفريقين الساميين المتعاقدين الآخرين ، انهاء أحكام هذه المعاهدة معه بدون سبق انذار ، على ان هذا الانهاء لا يؤثر على الصداقة والمحبة التي تربط ممالك الفرقاء السامين ، ولا يخل بالمعاهدات الاخرى والاتفاقيات المعروفة المعقودة والجارية بينهم .

المادة التاسعة ــ اذا أراد وطلب أحد الفرقاء السامين بعثة فنية من الفريقين

الآخرين ، لتقويم ثقافة اسلامية عربية أو عسكرية ، او اراد ارسال بعثة الى مملكة الفريقين الآخرين للتدرب والتعلم بعد المراجعة في هذا ، فله ذلك .

المادة العاشرة ـ يعتبر هذا الانضمام الى معاهدة الحلف ، نافـذا من تاريـخ اقراره من قبل حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية ، ويبقى مرعيا الـى ان تنتهي السـنوات العشر التي اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدة الآنفة الذكر من قبـل الحكومتين المشار اليهما ، وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات أخرى اذا لـم يخبر احد الفرقاء السـامين المتعاقدين ، والفريقين المتعاقدين السـاميين الآخرين برغبته فـي انهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

خاتمـــة

هذه المواد العشر ، المصرح بها ، التي امضيناها ووقعنا ختمنا عليهـا طبـق المقدمة المندرجة على هذا ؛ تقريرا لانضمامنا الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف ، وهي موافقة للمواد المندرجة في المعاهدة المشار اليها الاصلية ، ما عدا بعض موادها التي لا تتعلق بشؤون مملكتنا الخاصة . وهذا التحالف قابل لمن أراد الدخول فيـه من الدول العربية المستقلة وبالله نستعين فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين .

حرر بصنعا اليمن في سابع عشر صفر الخير مـن سنة ست وخمسين بعـد الثلاثمائة والالف هجرية .

حاشية وسيكون تقديم نسخة مختومة وممضاة طبق هذا التقرير الـى حضرة صاحب الجلالة ملـك المملكة العربيـة السعودية ، لالحاقها بنسخة معاهـدة الحلف الاصلية الثانية ، الموجودة لدى جلالته .

٢ ـ بين العراق وتركيا

العراق أحد الاقطار التي انفصلت عن الانبراطورية العثمانية بفعل « الحـرب العالمية الاولى » وقد طالبت تركيا بضم « ولاية الموصل » العراقية الى أملاكها ، لان الحلفاء لم يدخلوها حربا ، وإنما شغلوها عسكريا وفق احكـام معاهـدة موندوس ، التي قضت بتسليم جميع الموانىء ، والمواقع الحربية العثمانية الى أقرب قائد مـن قواد المتحالفين . ولقد بذلت الحكومتان : العراقية والانكليزية ، مساعي جمة لحمل تركيا على الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة يحـل بموجبهـا الخلاف القائم بين العراق وتركيا ، وتؤسس صلات ود وصداقة بـين القطرين المتجاورين ، فأسفرت هذه الجهود عن توقيع المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ـ التركية في ٥ حزيران ١٩٢٦ . ولما كان حكم « الفصل الثاني » من هذه المعاهدة ينتهي في ١٨ تموز من سنة ١٩٣٦م، شرعت « الوزارة الهاشمية الثانية » في مفاوضة الحكومة التركية لتمديد مدة هـذا الفصل ، فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » :

« وافق مجلس الوزراء ـ في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٣٦م ـ

على تمديد مدة العمل ، بمقتضى الفصل الثاني من المعاهدة العراقية الانكليزية ـ التركية المعقودة بأنقره في ١٩٢٦/٦/٥ وتعديلاته ، وفق الشروط المتفق عليها مع المفوضية التركية ، الى أن تستبدل باتفاقية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، وقرر تخويل وزير الخارجية تبادل المذكرات اللازمة بهذا الشأن مع الحكومة التركية حسبما جاء في كتاب وزارة الخارجية المذكور في أعلاه » اه .

وقد سافر وزير الخارجية ناجي الاصيل ، الى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧ م ، فتبادل المذكرات المختصة بتمديد أجل الفصل المذكور ، ولما عاد الى العراق ، عرضت المستندات المذكورة على مجلسي النواب والاعيان فقبلت بالاتفاق وهي :

صاحب المعالي

بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ـ التركية الموقع عليها في أنقره بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظرا الى رغبة الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، في الاستمرار على تنفيذ أحكام الفصل المذكور بينهما فقط ، الى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، اتشرف ، بنساء على قرار حكومتي ، بأن اقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، اعتبارا من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات ، وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(أ) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة أشهر مرة واحدة ، او أكثر اذا اقتضت الحاجة » في آخر الفقرة الاولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين » .

(ب) تحذف الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الأول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها ، على ان لا يصبح الفسخ المذكور نافذا الا بعد مرور سنة على الاعلام به .

٢ ـ حيث ان موافقة حكومة الجمهورية التركية قد تمت على هذه الاقتراحات، كما جاء في مذكرة المفوضية المحترمة المرقمة ٩١٨/٥٣٨ والمؤرخة في ٨ كانون الاول ١٩٣٦ ، فان مذكرتي هذه ، وجواب معاليكم عليها ، يؤلفان الاتفاق الرسمي بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية في هذا الخصوص اعتبارا من هذا اليوم .

انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧ ناجي الاصيل

صاحب المعالي الدكتور توفيق رشدي آراس ـ وزير خارجية تركيا ـ انقره

صاحب المعالي

اتشرف باعلامكم باستلام مذكرتكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي أوضحتم فيها معاليكم المقترحات التالية :

بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ـ التركية الموقع عليها في انقره بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظرا الى رغبة الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية في الاستمرار على تنفيذ احكام الفصل المذكور بينهما فقط ، الى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، أتشرف ، بناء على قرار حكومتي ، بأن اقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية اعتبارا من ١٨ تموز ١٩٣٦ ، وذلك بطريقة تبادل مذكرات وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(أ) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة اشهر مرة واحدة او اكثر اذا اقتضت الحاجة » الواردة في آخر الفقرة الاولى من المادة ١٢ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين » .

(ب) تحذف الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الاول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة ، يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها ، على ان لا يصبح الفسخ المذكور نافذا الا بعد مرور سنة على الاعلام به » .

٢ ـ اتشرف بأن أؤيد لمعاليكم موافقة حكومة الجمهورية التركية على هذه الاقتراحات ، وان أؤيد ايضا ان مذكرتكم وجوابي هذا عليها ، يؤلفان الاتفاق الرسمي بين حكومة الجمهورية التركية والحكومة العراقية الملكية في هذا الخصوص اعتبارا من هذا اليوم . تفضلوا يا معالي الوزير بقبول وافر تحياتي واحترامي .

انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧ توفيق رشدي آراس

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية العراق

٣ ـ بين سوريا والعراق

تربط سوريا بالعراق روابط قومية ، وادبية ، واقتصادية كثيرة ، وقد شاءت سياسة المستعمرين ان تفرق بين هذين القطرين ، على الرغم من مصالحهما المشتركة ، فكان القطران يتحينان الفرص لتأسيس العلاقات الرسمية .

وكانت « الوزارة الهاشمية » شديدة الرغبة في بعث هذه العلاقات وتمتينها بسرعة فائقة ، يدلنا على ذلك الكتابان اللذان تبودلا بين « وزارة الخارجية العراقية» و « الوكالة الفرنسية السياسية في بغداد » بتاريخ ٢٩ نيسان و ١٦ حزيران ١٩٣٥م، والحقا باتفاق حسن الجوار الذي عقد بين سوريا والعراق في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٧. فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » انتهز وزير خارجيتها ناجي الاصيل فرصة ذهابه الى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧ ، لتوقيع الاتفاق الخاص بتمديد المعاهدة التركية ـ العراقية ، فجعل طريق سفره على سوريا ، فاستقبل فيها استقبالا حسنا ، ووقع الاتفاق ، موضوع البحث ، في جو مشبع بالود والاحترام المتقابل .

ولما عاد الاصيل من رحلته الى تركيا ، عرضت ، « الوزارة السليمانية » الاتفاقية المذكورة على مجلس النواب في ٢١ حزيران ١٩٣٧ ، فقبلها بالاجماع ، بعد ان اطرى فريق من النواب جهود الوزارة في تحقيق هذا الحلم ، ثم ابرم مجلس الاعيان هذه الاتفاقية بالاجماع وهذه صورتها :

اتفاقية حسن الجوار بين العراق وسوريا

بناء على الروابط الاخوية التي تربط العراق وسوريا ، ورغبة في توطيد علاقات حسن الجوار السائدة بينهما فقد تم الاتفاق بين الحكومة العراقية الملكية والجمهورية السورية على ما يأتي :

الفصل الاول

حقوق التنقل والرعي والزراعة

١ ـ ان العشائر الرحل ، وشبه الرحل ، والسكان المتحضرين التابعين للحكومة العراقية من الجهة الواحدة ، وكذلك التابعين للحكومة السورية من الجهة الاخرى ، الذين يتمتعون حسب عاداتهم القديمة بحقوق الرعي والماء في اراضي الدولة المجاورة ، يستمرون على التمتع بهذه الحقوق ، ولهم أن يجتازوا الحدود من غير اذن سابق . وتتعهد الحكومتان بأن تسمحا لهم بسلوك الطرق التي يسلكونها عادة لهذا الغرض ، ولا يخضعون بسبب اجتيازهم الحدود لاية ضريبة أو رسم باستثناء ما هو منصوص عليه في الفصل الثاني . ويبذل اهتمام خاص بممارسة هذه الحقوق في الاراضي الكائنة شمال جبل سنجار ، التي انتقلت من ادارة الفريق الواحد الى ادارة الفريق الآخر بحسب تحديد سنة ١٩٣٣ .

٢ ـ اذا حدث نزاع ما حول وجود حقوق معتادة من القديم في الرعي والماء ، فانه يبت فيه وفق الاصول المنصوص عليها في المادة الـ (١٩) من هذا الاتفاق المتعلقة بتسوية المنازعات العشائرية .

٣ ـ اذا رغبت اجتياز الحدود العشائر أو الرعاة الذين هم من جماعات لم تعتد هذا العمل ، وذلك بسبب كوارث طبيعية أو ما شاكلها ، فعليهم أن يقدموا طلبا

الى السلطات ذات الاختصاص ، لدى الحكومة التابعين لها للحصول على اذن بذلك، ويرسل الطلب الى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة المجاورة ، مشفوعا بالتفاصيل التامة عن كل جماعة ، مبينة أسم رئيس العشيرة المسؤول ، وعدد الخيام والرجال والاسلحة النارية والماشية بوجه التقريب ، والطريق المقترح سلوكه ، والمحل المقصود نهائيا ، ومدة البقاء المحتملة . وعلى السلطات التي قدم اليها الطلب ان تجيب بدون تأخير .

فاذا منحت الحكومة الثانية الاذن المطلوب ، يخضع اولئك الاشخاص لاحكام هذا الاتفاق ، بقدر ما تكون قابلة التطبيق عليهم .

٤ ــ ان رعايا الدولتين من العشائر المتحضرة ، او شبه الرحالة ، او القرويين الذين كانوا يمتلكون اموالا غير منقولة ، او حقوقا في الزراعة والري في اراضي الدولة الاخرى ، وفي ضمن منطقة تبعد عشر كيلومترات عن الحدود يستمرون هم والمستخدمون لديهم ، ومستأجروا اراضيهم وحلفاؤهم ، على التمتع بحقوقهم القانونية كالسابق ، ولهم ملء الحرية ضمن حدود تلك المنطقة ، لان ينقلوا من احدى جهتي الحدود الى الاخرى ماشيتهم ، ونتاج قطعانهم ومنتجاتهم ، وادوات الجر العائدة لهم ، وعجلاتهم ، وآلاتهم الزراعية ، وبذورهم ، ومنتجات اراضيهم ، وذلك دون أن يدفعوا رسما كمركيا .

ويجهز امثال هؤلاء الاشخاص باجازة حدود تكون بشكل يتم الاتفاق عليه بين الفريقين ، وتصدرها السلطة الادارية في المنطقة المقيمين فيها ، ويسري مفعولها لسنة واحدة ، ولهم ملء الحرية للتنقل في المنطقة المذكورة لجميع المقاصد المشروعة.

٥ ــ اذا تفشت امراض وافدة ، او امراض حيوانية وما يماثلها ، فتحتفظ كل من الحكومتين بحق تطبيق الوسائل الصحية والبيطرية اللازمة ، ويحق لهما تطبيق الاوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

الفصل الثاني ــ الضرائب

٦ ــ (أ) تعفى الجماعات المشار اليها في المادة الاولى من هذا الاتفاق ، التي تجتاز الحدود اثناء تنقلها المعتاد من كافة الرسوم الكمركية ، على قطعانها ومواشيها وخيامها وادوات مضاربها واثاثها البيتية واطعمتها ، وغير ذلك من الاشياء المقصود استعمالها أو استهلاكها من قبلها . وتحتفظ كل حكومة بحق فرض الرسم الكمركي على الحيوانات او المواد التي تجري عليها معاملات تجارية ، وذلك بعد دخولها اراضيها .

(ب) تعفى قطعان المواشي والاغنام العائدة الى هذه الجماعات من الضرائب الحكومية التي تخصها (ودي ، وكودة ، وشاة مرتع) وذلك في اراضي الدولة الاخرى ، التي ليسوا هم من رعاياهم ، على شرط ان لا تتجاوز اقامتهم في هذه الاراضي ستة اشهر (خلال كل سنة اولها ١ حزيران وآخرها ٣١ مايس) أما اذا

تجاوزت اقامتهم المدة المذكورة فيجب جباية الضرائب المعتادة .

٧ ـ تسري احكام المادة (٦ ـ أ) على الجماعات المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الاتفاق ، على أن يعين رسم الودي والكودة وشاة مرتع ، الواجب فرضه باتفاق خاص في كل قضية .

٨ ـ تسري احكام المادة (٦ ـ ب) على الجماعات المشار اليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ، ويكونون خاضعين لدفع الضرائب عن الاراضي ، وغيرها من الاموال غير المنقولة ، وعن المحاصيل الزراعية ، وذلك الى الدولة التي توجد الاموال في اراضيها بمقتضى القوانين المرعية في تلك الدولة .

الفصل الثالث

الامن ـ أ ـ أحكام عامة

٩ ـ اذا ارتكبت جريمة ما ، أو عمل من اعمال السلب ، من قبل رعايا الدولة الواحدة في اراضي تلك الدولة ، وحاول المجرمون الالتجاء الى أراضي الدولة المجاورة ، فعلى السلطات ذات الاختصاص في الدولة الاولى ، ان تبادر باخبار سلطات الاختصاص في الدولة الاخيرة بذلك .

وعلى السلطات التي تتلقى الخبر المذكور ، ان تتخذ جميع الوسائل الممكنة لمنع المجرم او المجرمين من عبور الحدود .

١٠ ـ اذا تمكن فرد او اكثر متهم بجناية او جنحة في اراضي الدولة التابع لها من الالتجاء الى اراضي الدولة المجاورة ، فتقوم السلطات ذات الاختصاص بالقاء القبض عليه او عليهم بغية تسليمه او تسليمهم لسلطات الفريق الآخر ، مع الغنائم والاسلحة وفقا للقانون .

١١ ـ إذا دخلت عشيرة ، او قبيلة ، أو جماعة مسلحة من رعايا الدولة الواحدة اثناء تمردها على حكومتها في اراضي الدولة الاخرى ، او اذا كانت لا تنتمي الى الجماعات التي تتناولها المادة الاولى من هذا الاتفاق ، واجتازت الحدود خلافا للاوامر الصادرة من حكومتها ، فينبغي تجريدها من السلاح بقدر المستطاع من قبل الحكومة التي دخلت في اراضيها ، وابقاؤها بعيدة عن الحدود بمسافة لا تستطيع معها القيام بما يؤدي الى وقوع حوادث في الأراضي التي تركتها .

١٢ ـ تتعهد كل حكومة بكل ما في طاقتها من الوسائل ، لمقاومة اية استحضارات تجري في أراضيها من قبل فرد واحد او اكثر بقصد ارتكاب اعمال النهب والسلب والغزو في اراضي الحكومة الاخرى . وعلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومتين متى علمت بأن فردا واحدا أو أكثر يقوم باستحضارات بقصد ارتكاب مثل هذه الاعمال ان تبادر بلا تأخير باخبار السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة الاخرى .

١٣ ـ اذا ارتكب شخص واحد او اكثر من رعايا الدولة الواحدة، عمد من اعمال التعدي او النهب ، او السلب ، او الغزو ، في اراضي الدولة الاخرى ، فتقوم السلطات ذات الاختصاص في الدولة التي يتبعها بالتدابير اللازمة للقبض عليه ، بغية معاقبته واعادة الغنائم الى اصحابها .

١٤ ـ تتعهد كل حكومة بأن تبعد وتخرج وفق القانون ، من المنطقة المعروفة في الفقرة الثانية من هذه المادة ، كل فرد من العشائر او اي فرد من الاشخاص يسكن في اراضيها ممن يكون وجودهم مخلا بحفظ الامن والنظام في اراضي الدولة الاخرى ، وذلك بناء على الاسباب الوجيهة التي توردها السلطات المختصة في هذه الدولة . ويجب ان يشفع كل طلب لابعاد امثال هؤلاء الاشخاص بتفاصيل تامة ، واذا امكن فببراهين على الاعمال التي حصلت الشكوى منها .

وتطبق هذه المادة على منطقة تبعد ١٥ كيلومترا عن جانبي الحدود بين الدعامتين رقم ١٨ و ٢٩ وبين الدعامتين رقم ٥٣ و ٨٦ والى منطقة تبعد ٥٠ كيلومترا على طول ما بقي من الحدود .

الفصل الثالث

الامن ـ ب احكام خاصة تطبق على العشائر الرحل وشبه الرحل

١٥ ـ (أ) ان العشائر التي تجتاز الحدود من البلد الواحد الى البلد الآخر ، تصبح بطبيعة الحال تحت سلطة الحكومة التي دخلت اراضيها ، فيما يخص جميع مقاصد الامن ، والتعويض عن الاضرار ، والاحتياطات الصحية ، والبيطرية ، وذلك طول مدة بقائها في تلك الأراضي .

(ب) عندما تطبق سلطات احدى الحكومتين عقوبات ما ضد افراد عشيرة من رعايا الدولة الاخرى ، فعلى تلك السلطات ان تبادر باخبار الدولة الثانية بالوسائط الدبلوماسية .

١٦ ـ عندما ترتكب العشائر التابعة لاحدى الحكومتين اعمال سلب ، وجرائم اخرى ، اثناء وجودها في اراضي الحكومة الثانية ، فعلى سلطات الحكومة الثانية اخبار سلطات الحكومة الاولى عن نوع الاعمال المذكورة ، وعن التعويضات المطلوبة .

١٧ ـ اذا رجعت العشيرة او القبيلة الى اراضي الدولة التابعة لها ، قبل دفع التعويضات بكاملها ، فتتعهد الدولة المذكورة باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتسهيل دفع التعويضات عن الاضرار الحادثة او الجرائم الاخرى .

١٨ ـ اذا رجعت العشيرة مرة اخرى الى الاراضي التي ارتكبت فيها اعمال السلب والجرائم الاخرى ، قبل دفع التعويضات بكاملها ، فتحال المسألة الى سلطات الحدود المعنية في الكتابين ، الذين تبودلا بين وزارة خارجية العراق والقائم

بأعمال الوكالة السياسية الافرنسية الأول برقم ٨٦١ سري بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٣٥ والثاني برقم ١٢٧ تاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٥ .

الفصل الرابع ـ المنازعات

١٩ ـ لسلطات الحدود المذكورة آنفا ، ان تعرض اي نزاع ينشأ بين عشائر الفريقين ، ولم يمكن حسمه بواسطة الاجراءات الادارية ، على هيئة تحكيم مختلطة، على ان يكون اعضاؤها من افراد العشائر ، ويعينون بعدد متساو من كلا الطرفين ، وذلك بأن يسمى كل منهما محكميه بموافقة سلطة الحدود للحكومة التابع لها ، ويجب عرض قرارات هذه الهيئات التحكيمية على موظفي السلطات المذكورة للمصادقة عليها، ويكون الموظفون المذكورون مسؤولين عن تنفيذها بحق الطرف الذي هو تحت سيطرته . وفي حالة عدم حصول الاتفاق بين المحكمين فتعرض القضية على هيئة تحكيم جديدة .

٢٠ ـ يجب رفع المنازعات التي تقع بين رجال العشائر ، وبين اشخاص من غير العشائر الى السلطات القضائية المعتادة التي يكون المتهمون او المدعى عليهم من رعايا الحكومة التابعة لها تلك السلطات .

الفصل الخامس ـ احكام عامة

٢١ ـ لا يجوز للقوات العراقية ، او السورية النظامية او غير النظامية ، ان تجتاز الحدود من غير موافقة الحكومتين .

٢٢ ـ تتعهد كل من الحكومتين بأن لا تعمل على استمالة اية طبقة كانت من طبقات الاهلين ، لاخراجها من سيادة الحكومة الاخرى ، او على تشجيعها على المهاجرة . سواء أكان ذلك بالهدايا ، أم باعطائها الأراضي ، أم بطرق اغراء اخرى .

٢٣ ـ لا يجوز لموظفي الحكومتين ان يتخابروا مع رعايا الحكومة الاخرى الا عندما يكون اولئك الرعايا ضمن مملكتهم .

٢٤ ـ يبرم هذا الاتفاق ، ويصبح نافذا بعد ثلاثين يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامه ، ويبقى نافذا مدة ثلاثة اشهر من التاريخ الذي فيه تبلغ احدى الحكومتين الاخرى عزمها على انهائه .

ان الموقعين ادناه بحسب ما لهم من صفة تخولهم تمثيل حكوماتهم ، اتفقوا على المواد المدونة اعلاه ووقعوا على هذا الاتفاق .

كتب في دمشق في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٧ .

سعد الله الجابري　　　ناجي الاصيل　　　دي مارتيل

ملحق للاتفاق : نص الكتابين المرقمين ٨٦١ و ١٢٧ والمؤرخين في ٢٩ نيسان و١٦ حزيران ١٩٣٥ المنصوص عليهما في المادة الثامنة عشرة من اتفاق حسن الجوار بين العراق وسورية .

صورة كتاب وزارة الخارجية

المرقم س ــ ٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥

تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى المثلية السياسية الفرنسية ، وتتشرف بأن تشير الى مذكرة المثلية المرقمة ٣٧ والمؤرخة في ٢٢ شباط ١٩٣٥ حول الترتيبات الخاصة بتسوية قضايا الحدود العراقية ــ السورية ، فتصرح بالمقابلة ان هذه الترتيبات والمدونة نصوصها فيما يلي تفي بالغاية المقصودة ، وان الحكومة العراقية توافق عليها :

١ ــ بغية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها ان تخل بالامن في مناطق الحدود وتستوجب اتخاذ تدابير فورية ، تعين السلطات المذكورة ادناه ، والمسماة ب (سلطات الدرجة الاولى) نظرا الى الوضع الراهن ، وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينهما ، ولتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين :

(ا) قائمقام تلعفر من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا

(ب) قائمقام زاخو من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشلية من قبل سوريا .

(ج) قائمقام سنجار من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجة من قبل سوريا .

(د) قائمقام عنه من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة ابو كمال من قبل سوريا .

(هـ) ضابط مراقبة تنقلات البدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا ، وقائمقام تلعفر وعانه حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢ ــ على هؤلاء المثلين ان يجتمعوا ببعضهم مرة في كل اربعة اشهر على الاقل، على ان يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وان يتراسلوا مع بعضهم كلما دعت الحاجة التي يتطلبها سير العلاقات على الحدود سيرا حسنا ، وان يسعوا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق أحكام العهود المرعية بأسرع وقت ، وبأقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣ ــ تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الاولى من تسويتها ، على معاون المندوب في منطقة الفرات فيما يخص الجهة السورية ، ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الامر فيما يخص الجهة العراقية . وتسمى هذه السلطات ب (سلطات الدرجة الثانية) وعليها ان تقوم بفحص القضايا

المبحوث عنها ، وتسويتها مشتركا ، وان تتراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها ، وان تجتمع في أوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة ، مرة واحدة في السنة . ففي العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الحال ، وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

وسيتضح للممثلية المحترمة انه قد اضيفت الى الفقرة الثالثة جملة (وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور) وحذفت الفقرة الرابعة التي تنص على (ويسمح للمندوبين المعينين من قبل الحكومتين بأن يتراسلوا ...) لان الفقرة الثانية والثالثة تلافي هذه الجهة ، وعليه يرجى تفضل الممثلية بملاحظة ذلك .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها ،

المثلية السياسية الافرنسية ــ بغداد

صورة كتاب القائم باعمال الوكالة السياسية الافرنسية في بغداد

المرقم ١٢٧ والمؤرخ في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٥

يهدي القائم بأعمال الجمهورية الافرنسية في العراق ، تحياته الى وزارة الخارجية في بغداد ، ويتشرف بأن ينبئها بوصول كتابها المرقم س/٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان الماضي ، من شعبة الامور الشرقية ، بخصوص تشكيل هيئة خاصة لحسم الحوادث التي قد تقع على الحدود ، وان يحيط حكومة صاحب الجلالة علما بموافقة السلطات العليا المختصة في سوريا على النص المثبت فيما يلي :

١ ــ بغية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها ان تخل بالامن في مناطق الحدود ، وتستوجب اتخاذ تدابير فورية ، تعين السلطات المذكورة ادناه ، والمسماة ب (سلطات الدرجة الاولى) نظرا الى الوضع الراهن ، وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينها ، ولتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين:

(ا) قائمقام تلعفر من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا .

(ب) قائمقام زاخو من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشلية من قبل سوريا .

(ج) قائمقام سنجار من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجة من قبل سوريا .

(د) قائمقام عنه من الجانب العراقي ، وضابط المصالح الخاصة لمنطقة ابو كمال من قبل سوريا .

(هـ) ضابط مراقبة تنقلات البدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا ، وقائمقاما

تلعفر وعنه . حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢ ـ على هؤلاء الممثلين ان يجتمعوا ببعضهم مرة في كل اربعة اشهر ، على الاقل ، على ان يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وأن يتراسلوا مع بعضهم ، كلما دعت الى ذلك الحاجة التي يتطلبها سير العلاقات على الحدود سيرا حسنا ، وان يسعوا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق احكام العهود المرعية بأسرع وقت ، وبأقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣ ـ تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الاولى من تسويتها على معاون المندوب في منطقة الفرات ، فيما يخص الجهة السورية ، ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الامر فيما يخص الجهة العراقية ، وتسمى هذه السلطات بـ (سلطات الدرجة الثانية) وعليها أن تقوم بفحص القضايا المبحوث عنها ، وتسويتها مشتركا ، وان تتراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها ، وان تجتمع في أوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة ، مرة واحدة في السنة ، ففي العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل ، حسبما يقتضيه الحال ، وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

ولما كان هذا النص قد اقترن بموافقة الطرفين ، فقد أصبح نهائيا ، واصبحت شروطه نافذة حالا .

ينتهز القائم بالاعمال هذه الفرصة للاعراب لوزارة الخارجية عن فائق تقديره واحترامه .

الختم

في المجلس النيابي

١ ـ فكرة محاسبة الوزراء

في الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ٦ آذار ١٩٣٧ م ، قدم فريق من النواب ما يلي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

نقدم في ادناه ، تقريرا باقتراح وضع لائحة قانونية ، راجين اجراء ما يلزم بشأنه وفق المادة (٣٩) المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب :

لما كان من المعروف بأنه من اهم اسباب سوء التصرفات التي لازمت الحكم قبل ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، والتي نوه بها في صدر خطاب العرش ، في اجتماع المجلس الحاضر ، هو الانتفاع الشخصي من قبل الكثيرين من رجال الحكم ، من وزراء وموظفين ، على حساب المصلحة العامة ، مما ادى ذلك الى تراكم ثروات غير قليلة لدى اولئك الرجال ، الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم ، بسبب تقلدهم زمام الامور من حين الى آخر ، بينما لم يطرا على حالة اكثرية الشعب ،

التي تعاني آلام فقر وبؤس شديدين اي تغير في تلك الاثناء ، ونظرا الى ان ضرورة الاصلاح تقضي بتقويم الاعوجاجات التي كانت سبب التذمر في العهد السابق ؛ ومحاسبة الذين ضحوا المصلحة العامة لاجل منفعة ذاتية ، لكي يكونوا عبرة في الحاضر وفي المستقبل ، نقترح ان يسن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودات لدى الوزراء السابقين ، وموظفي الدولة ، وتحقق عن مصادرها ، وكيفية الحصول عليها ، فاذا ما وجد انها ، او اي قسم منها ، حصل او انمي بطرق غير مشروعة ، لها علاقة بمناصبهم ، أو بعامل النفوذ الذي تمتع به اصحاب تلك الثروات ، من وراء تقلدهم منصبا او وظيفة ، فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم احكام القوانين المرعية . ٦ آذار ١٩٣٧

نائب ديالي	نائب البصرة	نائب الحلة	نائب البصرة	نائب بغداد
مكي الجميل	عزيز شريف	محمد الرشيد	عيسى طه	احمد عارف قفطان

نائب الموصل	نائب البصرة	نائب الديوانية	نائب الكوت
محمد الحديد	عبد الجبار الملاك	سلمان الشيخ داود	ذيبان الغبان

نائب البصرة	نائب الموصل	نائب المنتفك	نائب بغداد
نعمة المنصور	فارس الزيباوي	محمد امين الجرجفجي	نوري آلاورفلي(١)

وكان بين الذين وقعوا على هذا التقرير ؛ موظفون فصلتهم « الوزارة الهاشمية الثانية » من الخدمة ، وآخرون أبعدتهم الى الشمال لاسباب سياسية ، كما كان بينهم من يملك عقارات لو جمع كل ما ادخره من رواتبه كافة ، مع نمائها لكان دون ثمن هذه العقارات .

والواقع ان فكرة محاسبة الوزراء والمسؤولين عن الثروات ، التي قيل في هذا التقرير وفي غيره انهم جمعوها بتأثير النفوذ الحكومي ، لفكرة جميلة متى شمل التحقيق الكبير والصغير ، والقاصي والداني ، لتنجلي الحقيقة ، ويكشف الشعب حقائق الذين يتولون حكمه .

وقد تذاكر المجلس في هذا التقرير في جلسته السابعة المنعقدة في يوم ٢٩ آذار ١٩٣٧ ، فتكلم الاستاذ يوسف الكبير نائب الموصل ، لتفنيد ما جاء فيه مستهلا كلامه بقوله :

« لا اظن ان من مصلحة البلاد الاخذ بهذا المشروع ، فلنتأمل ماذا يقصد من اقتراح تأليف لجنة تحقيقية لاحصاء الثروات ؟ لو فرضنا تألفت اللجنة ، وكلفت وزيرا بالايضاح ، فامتنع ، ماذا تعمل ؟ اذن نبني على ذلك نتيجة حقوقية ، يظهر حينئذ ان اللجنة تكون بمثابة محكمة خاصة ، تطبق مبدءا حقوقيا ، وهو مبدأ السكوت في معرض الحاجة ، تنتهي به الى المصادرة ، او الغرامة . واذا كان الامر

---

(١) محاضر الدورة الانتخابية السابعة لسنة ١٩٢٧ م « الجلسة الثانية » ص ٨ .

يؤول الى تأليف محكمة خاصة ، فقد بينا في البحث الذي مضى الآن ، ان الدستور لا يساعد على انشاء محكمة خاصة ، واذا ترك الامر بدون نتيجة ، عند عدم اجابة الوزير ، نكون قد اشتغلنا عبثا او ما يصح ان يسمى بأكثر من ذلك ... ان المبدأ الحقوقي القوي وهو ان (الاصل براءة الذمة) يطبق عندما يحاسب الانسان أمام المحكمة ، فعليه عندما يسأل الوزير من اين اتت اليك هذه الثروة ؟ اذا قال لست اجيب ، واذا كان لديكم تهمة معينة يصح توجيهها الي ، فحينئذ انا مستعد للدفاع ، اذا فما هي النتيجة التي نقصدها ؟.. فلا ارى ان من مصلحة البلاد الاخذ بها ، لاننا نعلم ما تؤول اليه في الحقيقة ، وان اعضاء المجلس العالي يعلمون ان الدخول في هذا الموضوع ينتج قبل كل شيء تبلبلا في الافكار ، وجوا مملوءا بالمشاغبات ، واسباب العداء ، والوشاية ، والتنافر ، والانقسام ، واسباب الشغب الاخرى ، فننشغل الافكار بأمور شخصية ، ونحن في اشد الحاجة الى التباعد عن هذه الامور ... فاذا وجهنا الهمة الى المسائل الشخصية ، واعتقدنا ان هذا هو موضوع الاصلاح ، فخطر ذلك انه يصرفنا عن العمل ، ويزيد في اسباب الضعف التي لدينا منها كما عرضت قسط وافر » (١) .

ثم تكلم نائب الموصل محمد الحديد ، فقال حول هذا الموضوع :

« انني اعتقد ان العمل المثمر لا يمكن ان يتحقق ما لم تسبقه هذه العملية، فقد مضت ادوار تذهب حكومة وتأتي حكومة ، والذين يسيئون الاستعمال يأخذون الاراضي والاموال ، وكل هذا يستثمرونه بنفوذهم . نريد ان نقضي على هذه السمعة ، نريد ان يعرف الرجال : سواءا الموظفون او غيرهم ، أن هناك محاسبة ، والذي يظهر بعد المحاسبة ان لديه سوء استعمال ، يجب ان ينزل عليه اشد العقاب » . (٢)

وقال نائب البصرة عزيز شريف (وهو احد الموقعين على التقرير الآنف الذكر) :

« اما التقرير المقدم فحقيقة كان ناقصا ، فيه شيء من السرعة ، باعتبار انه ليس قانونا ، بل انما تقرير طلب فيه من الحكومة سن لائحة قانونية بموجبها تضمن هذا العرض ، وتعرض على المجلس » . (٣)

وبعد ان تكلم حول الموضوع النائبان : كمال السنوي وعيسى طه وغيرهما ، وافق المجلس على احالة التقرير الى الحكومة ، فأحيل اليها ولم تظهر له اية نتيجة

---

(١) محضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ م ص ٩٥ .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ م ص ٩٦ .

(٣) المصدر نفسه ص ٩٧

عملا بنصيحة السيد المسيح (ع) لمريم المجدلانية : من كان منكم غير ذي خطيئة فليبدأ ويرجمها بحجر . (١)

٢ ـ اقامة تمثال لبكر صدقي

وفي الجلسة النيابية العاشرة المنعقدة في يوم ٢٨ نيسان سنة ١٩٣٧ ، قدم النواب : احمد عارف قفطان (٢) ورفائيل بطي ، ومكي جميل ، وزملاء لهم من الاكراد والمعدان ، تقريرا طلبوا فيه اقامة تمثال للفريق بكر صدقي ، مع شراء دار له من خزانة الدولة هذا نصه :

« معالي رئيس مجلس النواب المحترم

من مظاهر اليقظة في الامم الحية ، معرفة اقدار رجالها ، واكبار مواقفهم المشرفة . لهذا اعتادت هذه الامم أن تمجد أبطالها ، وتخلد ذكراهم بصور منوعة ، ولا سيما اولئك الابطال الذين يقومون بالحركات الوطنية ، ويحررون شعوبهم من الاستبداد ، ويدفعون عنها عادية الطغيان والظلم . وقد ثبت لدى الشعب العراقي بأسره ، ان انقلاب ٢٩ تشرين الاول الماضي ، ازاح عن البلاد كابوسا وخيما ، وتنفست بعده الصعداء ، وقضى على الايدي المسيئة ، والمطامع الشخصية التي غمرت نفوس اصحاب المراكز الحكومية ؛ ولما كان بطل الانقلاب العراقي الفريق بكر صدقي العسكري ، قد ابرز في هذه الحركة الوطنية الاصلاحية من الاقدام ، والجرأة ، والتضحية ، ما أكسبه حب ابناء الشعب قاطبة ، فاكبروا وطنيته ، ومجدوا تضحيته ، وقدروا يده البيضاء في انقاذهم من حكم العسف ، وهدر الحقوق ، فأصبحت منزلة هذا البطل المحبوب رفيعة في القلوب ، ولهجت الالسن بعمله الوطني الخالد ، فانا كشعب حي ناهض ، نود ان نظهر شعورنا نحو من تفادى في سبيل انقاذ البلاد ، ووفاءنا لصاحب هذه اليد الوطنية البيضاء ، فلا بد لنا من ان نقدم برهانا محسوسا على العرفان بالجميل ، وتقدير الرجال ، فنقترح ان يقام لبطل الانقلاب الفريق بكر صدقي العسكري تمثال في أشهر ساحة في العاصمة ليرمز على الدوام الى البطولة العراقية ، وليكون محفزا للنشء على الجهاد ، وباعثا فيهم روح التضحية ومعرفة الواجب الوطني . ولما كان هذا البطل المحبوب لا يملك

---

(١) في الآية السابعة من الاصحاح الثامن من انجيل يوحنا : انه جيء للسيد المسيح (ع) بزانية ليقضي في امرها وكانت شريعة موسى السائدة تقضي برجم الزانية ، فوقف الكتبة والفريسيون بانتظار الحكم .

« واما يسوع فانحنى الى اسفل وكان يكتب باصبعه على الارض ولما استمروا يسألونه انتصب وقال لهم : من كان منكم بلا خطيئة فليرمها أولا بحجر » واذا بالواقفين يتسللون تباعا ولم تبق غير الزانية فقال لها المسيح « ولا انا ادينك اذهبي ولا تخطئي ايضا » .

(٢) كان احمد عارف قفطان احد المتصرفين الذين فصلتهم الوزارة الهاشمية من الخدمة ، فلما اختاره الفريق بكر صدقي نائبا في المجلس النيابي الجديد ، اخذ عارف يتفنن في اظهار اخلاصه للقائد الجديد لا حبا بعبقريته ولكن انتقاما من الهاشمي الذي فصله من الخدمة .

شيئا غير راتبه في الجيش ، فنرى ان تقدم اليه الامة دارا ليسكنها ، ولهـذا التقديم معناه الرائع في تقدير الاخلاص ، والخدمة الصادقة ، فنرجو احالة هذا الاقتراح الى الحكومة لسن لائحة قانونية لتحقيقه » . ٢٨ ــ ٤ ــ ١٩٣٧ (١)

نائب الديوانية	نائب الدليم	نائب الموصل	نائب ديالى	نائب المنتفك
تكليف المبدر	خميس الضاري	رفائيل بطي	مكي الجميل	فرهود الفندي

نائب بغداد	نائب الديوانية	نائب الديوانية	نائب كركوك
احمد عارف قفطان	شعلان الشهد	مظهر الحاج صكب	عبد القادر الطالباني

نائب السليمانية	نائب الحلة	نائب كركوك
حامد الجاف	مخيف الكتاب	حسين النفطجي

وما كادت الصحف تنشر هذا التقرير ، حتى بـدأ الـدس يفشى المجالس ، والناس ما بين مصدق ومكذب . فأي عمل قام به الفريق بكر صدقي لتنصب الامة تمثالا له ؟ وتهبه دارا مما جمعته ؟ الم يـزج الجيش في السياسة ، ويسن في البلاد سنة عادت عليها بأفدح الضرر ؟ الم تكلف هذه الحركة الجريئة البلاد خيرة رجالها ، وزهرة شبابها ، واعز مبادئها ؟

على ان انصار « حركة الانقلاب » كانوا يرون ان القائد بكر صدقي اسدى الى البلاد خدمة لا تقدر ، وانقذها من خطر داهم ، فلا بد من ايفاء الرجل حقه .

اما الجيش فقد انقسم ازاء هذا التقرير الى معسكرين : ناصر احدهما الفكرة التي تقدم بها ارباب التقرير ، وهؤلاء جماعة بكر ، واعلن الآخر تذمره مـن هـذه الحركة ، وهؤلاء جماعة وزير الدفاع عبد اللطيف نوري ، وقد صرح هـذا الفريق بصدد هذا التقرير ، ما يلي :

« لم نكن الاعيب بيد بكر صدقي ، يوم اشتركنا بعصيان ٢٩ تشرين الاول ، ولم نكن صبيان ازقة لا نقدر نتائج الحركة وعظيم مسؤولياتها ، يوم وضعنا يدنا بيده لاسقاط الوزارة الهاشمية ، حتى يحاول حصر الحركة بنفسه ، والتفرد بالظهور بمظهر المنقذ الوحيد ، والقائد امام الناس . اننا لا نقبل ان نضحي بشخصياتنا في سبيل شخصية بكر ، ولا نحتمل حصر البطولة فيه ، فلولا اشتراكنا معه ، ولـولا تأييدنا ومؤازرتنا لخططه ، لخابت مساعيه ، ولتبددت جميع احلامه . اننا لا نوافق ابدا على وضع تمثال للفريق بكر صدقي (٢) » .

واضطرب بكر لهذه المفاجأة ، وخشي ان يؤدي انقسام الجيش الـى نتائج سيئة ، كما خشي ان يؤدي موقف الشعب من التقرير الى خذلانه ، فأفضى بحديث

---

(١) محاضر الدورة السابعة لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م ص ١٣٥ ــ ١٣٦ .

(٢) الاستاذ طالب مشتاق في كتابـه « ايام النكبة » ص ٢٥٩ .

الى الصحف مآله : ان الحركة التي قام بها لا يعود شرفها الى فرد ، وانما يعود ذلك الى الجيش ، فاذا كان هناك ما يوجب تخليد الذكرى ، فينبغي ان يكون النصب الذي يراد اقامته باسم الجيش لا باسم أحد افراده .

ولم يكتف بكر صدقي بهذا التصريح ، فقد صدرت جريدة « البلاد » في يوم ٥ مايس ١٩٣٧ وهي تحمل رسمه الى جنب زميله عبد اللطيف ، وتنشر مقالا ، في تعداد فضائل الوزير .

ولما حان وقت المذاكرة على هذا التقرير ، في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١ ايار سنة ١٩٣٧ م ، قام رئيس الوزراء حكمة سليمان وقال :

« يسمح لي النواب المحترمون الموقعون على هذا التقرير ان أبين لحضراتهم المحادثة التي جرت بيني وبين القائد السيد بكر صدقي . فقد قابلني القائد حول هذا الموضوع وبين لي ما يلي :

١ ــ ان حركة الانقلاب الذي وقع وكيفيته . وقع من قبل الجيش ، وانا احد افراده وحسب الرتبة التي حاملها ، كنت قائد الفرقة الثانية ، وكان قائد الفرقة الاولى الاخ عبد اللطيف نوري ، فالانقلاب الذي قام به الجيش لا ينحصر بأحد من رجاله ، وكان رجال الجيش كلهم متفقين وعازمين على هذا الاتفاق ، وانا كواحد من اولئك الاشخاص .

٢ ــ في الحقيقة ان الحملة الاولى التي سارت الى بغداد كانت تحت قيادتي ، ولكن القوة العمومية التي كانت مهيأة للحركة كانت تحت قيادتي وقيادة القائد السيد عبد اللطيف نوري .

بناء عليه فالانقلاب الذي وقع ، تكون من جميع القوات الهوائية ، وبقية القوى ، فالتمثال الذي يمثل هذه الحركة يجب ان يمثل القوتين ، فاذا كان القصد وضع تذكار لهذه الحركة ، فأكون ممنونا جدا للتمثال الذي يمثل القوة بكاملها .

اما عن الفقرة الثانية فقد قال لي : اما الدار فالقصد كان من الانقلاب الذي قمنا به ، هو ان نفتح طريقة جديدة للرجال الذين يكونون مسؤولين عن ادارة دفة البلاد ، فهذه الطريقة لا تشمل دارا وأمثالها ، لاعطائها الى الرجال الذين يقومون بالخدمة العامة ، فقصد اولئك الرجال لا ينحصر بامتلاك دور وامثال ذلك ، بل ان الغاية لهم هي سعادة البلاد . وبصفتي احد الرجال العسكريين ، واعلم ان الناحية العسكرية هي محتاجة للمعاونة اكثر من النواحي الاخرى في هذه البلاد ، فاذا كانت الخزينة تريد ان تعطي ، فيجب ان تضم هذا العطاء لتنمية الدفاع .

« فبعد هذه البيانات التي ذكرتها عن أخي سعادة القائد بكر صدقي العسكري ، اود من النائب المحترم ان يسحب تقريره ، واذا كانت فكرة المجلس والبلاد متفقة على بناء تمثال ، فيمكننا مع الزمن ان تأتي الحكومة بهكذا اقتراح

وتقوم بهذا العمل » (١) .

وعلى أثر الايضاحات التي أدلى بها الرئيس ، نهض نائب بغداد سلمان الشيخ داود وقال :

« ان انقلاب تشرين الاول ١٩٣٦ سجل مفخرة لهذا الوطن لا تدانيها مفخرة اخرى » .

ثم نهض نائب بغداد (صاحب التقرير) احمد عارف قفطان وقال :

« انا واخواني أبدينا عاطفة نحو الرجل ، واننا لا نفرق بينه وبين رجال الجيش

حتى الجندي ، ولكنه هو رئيس أركان الجيش ، وهو الكل في الكل ، وهو صندوق أسرار الجيش اما معالي الفريق عبد اللطيف نوري ، فهل رجل شريف ، ومن اقدر القواد ، وخدماته عند الجميع معلومة ، فهم كلهم اخواني ولا أفرق بينهم ، وبناء على رغبة فخامة رئيس الوزراء ، أسحب تقريري » (٢) .

٣ ـ الناحية الاخلاقية

عنيت « الوزارة الهاشمية » بالناحية الاخلاقية عناية خاصة ، فأخرجت الراقصات الاجنبيات من البلاد ، والفت لجانا لمكافحة الموبقات ، واعلنتها حربا شعواء على الرذيلة والفساد ، فلما تصرمت ايام تلك الوزارة ، وحلت محلها « الوزارة السليمانية » تبدل الموقف . ففي الجلسة النيابية التاسعة المنعقدة في يوم الاثنين ١٩ نيسان ١٩٣٧ ، وجه نائب ديالى عبد اللطيف الفارسي ، الى رئيس الوزراء القائم بوكالة وزارة الداخلية ، السؤال التالي :

الفت نظر فخامتكم على ما اصبحنا فيه من تفسخ وفساد أخلاقي ، وذلك من جراء كثرة الراقصات الاجنبيات والوطنيات في معظم الاوتيلات ، وانتشار بيوت البغاء في اكثر المحلات ، وارتكاب انواع الموبقات ، وتهافت الشبان لهذه المحلات ، مما يسبب اضرارا ماديا وادبيا ، فاذا استمرت هذه الحالة بلا شك نكون قد ضيعنا اخلاقنا وماليتنا ، وتسربت الامراض السارية في معظم سكاننا . فعليه أطلب من فخامتكم اجراء التدابير المقتضية حول اصلاح هذه الناحية المهمة في حياتنا الجديدة؛ مع بيان ما ستتخذه وزارتكم الجليلة حول هذه القضية التي نحن بأشد الاحتياج لاصلاحها » (٣) .

وقد رد السيد حكمة على ما تقدم من اقوال بقوله :

« اظن ان المسألة هي في الحقيقة ليست من المسائل التي تكون كسؤال وجواب

---

(١) محاضر مجلس النواب في دورته السابعة لسنة ١٩٣٧ م ص ١٥٣ .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧ م ص ١٥٤ .

(٣) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧ ص ١٠٨

في المجالس النيابية ؛ وان الحالة الموجودة الآن هي حالة طبيعية في هذه البلاد ، ولا تستلزم القيام باجراءات ، كما عمل غيرنا بجعلهم السلطة الحكومية هي الواسطة للامن والاخلاق ، وبالنتيجة اصبحت اعمالهم مضرة ، وجميعكم تعلمون ذلك . وان الحالة التي ذكرها النائب المحترم هي حالة طبيعية ، فتوجد في هذه البلاد قوانين شديدة مستندة على اسس قويمة تمنع الاعمال التي يمكن منعها ، ولا يمكن لوزير الداخلية ان يمنع أشياء لم يكن بوسعه منعها قانونا ، ولا يأتي منها نفع » اهـ (١) .

واستانف السائل الكلام فقال : « توجد عندنا راقصات اجنبيات ، ولو نظرنا اليهن ، لوجدنا ان عددهن يبلغ حوالي (٢٠٠) راقصة . فاذا فرضنا ان كل واحدة منهن دخلها الشهري (١٠) دنانير على الاقل ، فاذا جمعت هذه المبالغ تكون مبلغا جسيما يخرج من بلادنا الى البلاد الاجنبية » اهـ .

٤ ـ قانون العفو العام

رفعت الحكومة لائحة قانونية الى المجلس النيابي بالعفو عن القائمين بحركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، من التعقيبات القانونية ؛ هذه اسبابها الموجبة :

« لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ مبنية على مراعاة المصلحة العامة ؛ ومستندة الى حسن النية ، وذلك لتخليص الشعب العراقي من جور واستبداد الوزارة السابقة ؛ فقد وجد من الضروري اصدار قانون يتضمن أعفاء الاشخاص القائمين بتلك الاعمال ، عن جميع الاعمال الصادرة منهم ؛ مما لها مساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ، وعلى هذا الاساس نظمت اللائحة المربوطة » اهـ .

وقد جرت المذاكرة على هذه اللائحة في الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٣٧.

فقال نائب ديالى عبد اللطيف الفارسي :

« ان الحكومة الموقرة قد جاءت بلائحة قانونية تنص على اعفاء الذين قاموا بالانقلاب المنشود ، يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، من الوجهة القانونية . أني استغرب كل الاستغراب من سن هذه اللائحة لاعفاء الابطال الذين قاموا بهذه الحركة المباركة ، التي قابلها الشعب بكل غبطة وارتياح ... اني انادي بانه يجب على الحكومة ان تجعل يوم ٢٩ تشرين الاول ؛ عيدا رسميا يحتفل به كل عام ، ويجب ان تصنع الحكومة أوسمة تقدير يطلق عليها أوسمة الانقلاب ، لكي يتحلى بها المخلصون والابطال الافذاذ المنقذون لهذه الامة المنكودة الحظ ، التي تلاعب بها

(١) المصدر نفسه ص ١٠٨

اللصوص والخونة والمارقون » (١) .

وقال نائب اربيل شكري صكبان :

« أبين ملاحظاتي وعواطفي ، التي أشعر بها أمام الخدمات وجلالة الاعمال التي قام بها جيشنا الباسل ، بذلك الشعور الحي ، وخصوصا امام شهامة الروح التي دفعت أبطال الجيش الذين جاهدوا مستحقرين منافعهم الشخصية ، وجازفوا بحياتهم في سبيل تخليص الوطن من أيدي الذين عرضوا كيان الدولة الى الخطر بسوء تصرفاتهم بمقدرات الشعب » (٢) .

وقال نائب المنتفك الاستاذ محمد باقر الشبيبي :

« قوبل حادث ٢٩ تشرين الاول بمنتهى الدهشة في الاوساط السياسية ، لانه اول حادث من نوعه فوجئت به هذه البلاد ، ولانه أول تدبير بيت للمسؤولين القدماء كان على جانب من الخطورة ، مما دلنا على ان الذين دبروه كانوا مصممين على القيام بهذه التجربة الجريئة ، وتحمل نتائجها ومسؤولياتها ، ويظهر لنا ان هذه الحركة لم تكن وليدة معارضة بسيطة بعثتها ظروف الوزارة السابقة ، وسوء تصرفاتها فحسب ، بل كانت وليدة عوامل متعددة يرجع أكثرها الى روح السياسة العسكرية يومئذ ، واستعمال الجيش اداة للانتقام ، وجعله وسيلة لاحتكار السلطة والتحكم في الرقاب والاموال . . انا لا أشك في ان سياسة العهد الماضي كانت قائمة على الانانية ، وانها لم تستند في الغالب الى غير الدعاية بالاساليب المعروفة ، ولكنها على كل الاحوال كانت مطبوعة بطابع قومي ، مما جعلها تكسب عطف البلاد العربية ، وتربح ثقة كتلها واحزابها وحكوماتها على السواء ، فالطابع القومي كان من ابرز مميزات تلك السياسة ، وفي الحق ان السياسة التي لا ترتكز على القومية ، سياسة فاشلة من كل الوجوه » (٣) .

واخيرا وضعت اللائحة بالتصويت فقبلت بالاجماع ، وهذا ما جاء في مادتها الاولى :

يعفى جميع الاشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية المؤدية الى انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ من كافة التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الافعال الصادرة منهم ، مما لها مساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مهما كان نوعها . وكذلك يعفى الذين اشتركوا مع هؤلاء الاشخاص بأية كيفية كانت ، سواء اكان ذلك قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول او بعده الى حين صدور هذا القانون » اه .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧ ص ١٤١ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٤٢
(٣) المصدر نفسه ص ١٤٣

٥ ـ عملية القرض

فوجىء المجلس النيابي في جلسته الاخيرة (وهي الجلسة الثالثة والثلاثون) المنعقدة في يوم السبت الموافق ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ، باقتراح قدمه وزير المالية يطلب فيه الموافقة على المذاكرة على لائحة قانون الاقتراض التي اعدتها الحكومة على صورة مستعجلة .

وتتضمن هذه اللائحة تخويل وزير المالية اقتراض مبالغ لا يزيد مقدارها على ثلاثة ملايين دينار ، او ما يعادل ذلك بالعملات الاجنبية ، باصدار حوالات حزينة ، أو سندات ، او بوسائل مالية اخرى في العراق ، أو خارجه ، على شرط ان يتم الايفاء خلال مدة لا تتجاوز العشرين سنة ، وان يضمن الايفاء بايرادات العراق الحالية ، او الحالية والمستقبلة .

وكانت الوزارة قد هيأت الافكار لقبول هذه اللائحة فلم يخالفها الا نائب واحد هو الاستاذ محمد باقر الشبيبي ، الذي قال في الجلسة المذكورة :

« انا لا يسعني الا ان اقول ان الالتجاء الى سياسة القرض سواء كان مليونا او اكثر من مليون مضر بمصلحة البلاد من كل جهة » .

وعقدت « الوزارة السليمانية » مع شركة بيرنك اخوان الانكليزية مقاولة حول اصدار أسهم مالية بقيمة مليون ليرة انكليزية ، وبيعها في الاسواق كقرض للعراق ، يسد خلال مدة خمس عشرة سنة تنتهي في ٥ ـ ١ ـ ١٩٥٢ ، ووافقت الشركة المذكورة على شراء الاسهم من الحكومة ، على أن تقوم هي باصدارها وبيعها في الاسواق ، وفق الشروط التالية :

١ ـ ان تشتري الاسهم بسعر ٩٠٫٥٠/بالماية من اقيامها الاسمية ، وتدفع المبلغ الى الحكومة بالتواريخ التالية :

٢١٥٠٠٠	باون في ٥ آب ١٩٣٧
٣٥٠٠٠٠	باون في ١٧ أيلول ١٩٣٧
٣٤٠٠٠٠	باون في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٧
٩٠٥٠٠٠	باون

٢ ـ ان تحتفظ الشركة بمبلغ ٤٧٥٠٠ دينار لديها كأمانة ثابتة باسم الحكومة ، بفائدة تعادل ما قد تعطيه البنوك في لندن ، على ان تستقطع هذا المبلغ من اول قسط يدفع من قبلها الى الحكومة كضمان لتدفع منه الى اصحاب الاسهم ما قد تتأخر الحكومة من دفعه اليها .

٣ ـ ان تتحمل الحكومة العراقية رسم الطوابع ، وحفر القوالب ، وطبع الاسهم ، وغيرها من النفقات التي بلغت ٢٠٤٠٨ باونات .

٤ ـ ان تكون الاسهم الحالية بفائدة قدرها ٥ر٤ بالمائـــة ، وان تدفع الحكومة قسطين في كل سنة ، قدر كل منهما ٤٧٥٠٠ دينار لوفاء الدين وتسديد الفائـدة .

٥ ـ ان تدفع الحكومة الى شركة بيرنك ربع في المائة عن كل سنة ، كعمولة على جميع المبالغ التي تدفعها الشركة الى حاملي الاسهم ، لقاء الفائدة ووفاء الدين عـن كل سنة .

٦ ـ ان تدفع الحكومة الىالشركة المذكورة ٥ر٢ في المئة كعمولة على اثمانالاسهم الاسمية فيما لو ارادت الحكومة شراءها قبل موعد الاستحقاق .

٧ ـ ان تدفع الحكومة الى الشركة جميع النفقات التي تتكبدها ، والتي لهـا علاقة بهذه الاسهم .

ونظرا لما جاء في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ فقد قبضت الحكومة نقدا ما يلي :

١٦٧٥٠٠	باون في ٥ آ ب١٩٣٧ من المبلغ ٢١٥٠٠٠
٣٥٠٠٠٠	باون في ١٧ ايلول ١٩٣٧
٣١٩٥٩١	باون في ١٩٣٧/١٠/١٥ من اصل المبلغ ٣٤٠٠٠٠
٨٣٧٠٩١	

وبالنظر للاقساط السنوية المقرر دفعها الى حاملـي الاسهم ، فسوف يترتب على الحكومة دفع ٣٦٠٩٥١ باونا ، عدا ما يستحق لشركة بيرنك عـن عمولتها . اي ان الحكومة العراقية قبضت (٨٣٧٠٩١) باونا واصبحت ملزمـــة بدفـع ١٤٩٢٠٠٠ باونـا .

جمعية الاصلاح الشعبي

لم تكد « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء الحكم ، حتـى تكونت في بغـداد جمعية سياسية باسم « جمعية الأصلاح الشعبي » كان بين مؤسسيها ثلاثة مـــن اعضاء الوزارة ، وهم السادة : كامل الجادرجي وزيـــر الاقتصـاد والمواصلات ، ويوسف ابراهيم وزير المعارف ، وناجي الاصيل وزير الخارجية ، ثم انضم وزيـــر المالية الحاج محمد جعفر ابو التمن الى هذه المؤسسة ، فأصبحت جمعية حكوميـة اكثر منها جمعية أهلية . وكان طالبـوا الاذن بالتأسيس السادة : كامـل الجادرجي ويوسف ابراهيم ، وعبد القادر اسماعيل ، وصادق كمونه ، ومكي جميل ، ومحمـد صالح القزاز ، وعبد الله سالم . وقـد أجيـزت هـذه الجمعيـة فعـلا « وانتخب المؤسسون كامل الجادرجي سكرتيرا لها ، وصادق كمونة نائبـا للسكرتير ، ومحمـد صالح القزاز محاسبا ، واستأجروا دارا قريبة من الثانوية المركزيـة في بغـداد ، ولكنها لـم تباشر اي عمـــل ، واهمل امرها بعـــد نحو شهر بسبب اتهامهـــا بالشيوعية » (١) وارتياب القوميين منها ومعارضة الملاكين لمنهاجها وهذا نص منهاج

---

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي للدكتور فاضل حسين ص ١١ ـ ١٢ .

الجمعية وقد نشر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ :

منهج جمعية الاصلاح الشعبي

غايتها : السعي للقيام باصلاح سياسي ، أجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامة افراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ، ويقضي على الاستغلال .

طرق تحقيق هذه الغاية :

١ ـ السياسة الخارجية :

التقارب بين البلاد العربية ، وتقوية الصلات مع الهيئات الشعبية فيها ، وتوثيق اواصر الود مع جارات العراق والدول الاجنبية ، والتعامل معها على أساس المساواة .

٢ ـ السياسة الداخلية :

(أ) تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش ، وتعزيز سلاح الطيران ، وبث روح الجندية بين افراد الهيئات الشعبية ، واصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادرا على الدفاع عن البلاد ازاء اي اعتداء خارجي .

(ب) فسح المجال لابداء الافكار الحرة ، ولكافة الحريات الديموقراطية التقدمية .

(ج) نشر الثقافة والتهذيب بين كافة أبناء الشعب بصورة عادلة .

٣ ـ السياسة الاقتصادية :

السعي لرفاه الشعب على أساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى ، ويضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة وذلك بـ :

(أ) احتكار الدولة لوسائط النقل ، والمخابرات ، والمواصلات ، واسالة الماء ، والتنوير ، وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد ، وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهه .

(ب) انشاء بنك الدولة للسيطرة على مالية البلاد بصورة فعلية .

(ج) حصر الاقراض الزراعي والعقاري والقروض الاخرى بالبنوك الحكومية ، لانقاذ الناس من ارهاق المرابين ، وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالفائض الفاحش .

(د) فرض الضريبة المتزايدة على الدخل ، والارث ، لكي تستطيع الدولة القيام بالاصلاحات العامة .

(هـ) احياء الاراضي الموات ، وتوزيعها على الفلاحين لاستثمارها من قبلهم مباشرة ، وتطبيق مبدا التعاون بينهم بتأليف الجمعيات .

(و) انشاء القرى العصرية ، وردم المستنقعات ، وانقاذ الفلاحين من مضار الاهوار .

(ز) الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة ، وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي ، وترفه الفلاح وتنقذه من المستغلين .

(ح) تخفيض رواتب الموظفين الضخمة ، وانصاف صغار الموظفين والمستخدمين .

٤ ـ التعليم :

جعل التعليم الابتدائي اجباريا ، ومكافحة الامية بتأسيس معاهد التثقيف والتنوير ، والمكتبات العامة ، ودور السينما والتمثيل ، والموسيقى ، وتنمية الروح الرياضية بتاسيس فرق لهذه الغاية ، ومساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم ، والاهتمام بالمدارس الليلية وتكثيرها .

٥ ـ الصحة :

(ا) جعل الرقابة الصحية واجبا رئيسيا ، وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية ، وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء ، وتكثير الحدائق العامة وحدائق الاطفال .

(ب) ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل التالية :

اولا ـ تنظيم المدن على اساس صحي ، وانشاء دور صحية ، وتأجيرها بأقساط للضباط والجنود والعمال وصغار الموظفين والمحتاجين .

ثانيا ـ محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة وتشجيع الزواج .

٦ ـ العمال :

سن قوانين تحمي العمال ، وتضمن حقوقهم ، وتقدمهم ، وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يوميا ، وتشجيع مؤسسات العمال ونقاباتهم ، وتحديد الحد الادنى لاجورهم .

٧ ـ في العلاقات الشخصية :

(ا) وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية .

(ب) السعي لتحرير المراة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي . اهـ .

ما يقوله وزير العدلية

حدثني السيد صالح جبر وزير العدلية في «الوزارة السليمانية» انه افهم رئيس

الوزراء ، بأن تشكيل حزب حكومي يستمد مبادئه من « المنهاج الاساسي لجمعية الاصلاح الشعبي » أمر لا يمكن ان يكون ، وللبلاد عنعناتها وتاريخها الحافل بالقومية. فأكد له الرئيس : ان الحزب لن يستمر على نشاطه بصورة مطلقة ، وانه انما يساير أرباب الطلب ، ويمنيهم بالوعود فقط . وكان « حكمة » من قبل يتعاطف مع الاصلاحيين ويؤمن بصحة مبادئهم وصدق وطنيتهم ، فلما شعر باضطراب الراي العام ، إقترح الغاء الجمعية او تجميدها ، وتأسيس حزب يضم اعضاء الجمعية مع جماعة بكر صدقي ، فتعددت الاجتماعات لهذا الغرض ؛ ولكن اتساع الفجوة بين الفريقين حالت دون ذلك . وما هي الا بضعة أيام حتى اخذ حكمة ــ بتحريض من بكر صدقي ــ يضايق الجمعية ، ويحرض على اغلاقها ، حتى « قررت وزارة الداخلية اغلاق جمعية الاصلاح الشعبي ، بعدما ثبت لديها ان مقاصدها مضرة بكيان المملكة ، وسلامة المجموع ، واستهدافها بث فكرة مسمومة كالشيوعية ، وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلة بالامن العام » (١) .

تسليح الجيش

لما تكونت « الوزارة السليمانية » في ١٩٣٦/١٠/٢٩ م ، عمدت الى تقوية الجيش ، وتموينه بالسلاح الكامل ، فكتبت الى وزير العراق المفوض في لندن رؤوف الجادرجي ، ان يطالب الحكومة البريطانية بتنفيذ المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، فيما يتعلق بتجهيز الجيش العراقي بالسلاح اللازم له من أحسن الانواع ، فردت الحليفة على هذا الطلب بعدم وجود سلاح فائض لديها تستطيع تقديمه للعراق ، ومع هذا فقد طلبت معرفة الجهة التي سيتدارك العراق سلاحه منها لتبدي رايها فيه . وكان في قرارة نفسها ان تفسد كل مسعى يبذله العراق لدى الحكومات الغربية للحصول على السلاح اللازم ، ولكن الوزارة عمدت الى شركة المانية ، وتعاقدت معها على شراء اسلحة منوعة بمبلغ (٥٠٠٫٠٠٠) باون تسلم الى العراق فورا (٢) ثم عقدت معها عقدا آخر بخمسة

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٩١٩ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٣٦ .

(٢) جاء في ص ١١٥ من كتاب العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب للاستاذ نجدة فتحي صفوت قول الدكتور فريتز غروبا القائم بأعمال وزير المانية المفوض في العراق .

« كانت الوزارة ــ العراقية ــ محتاجة الى اسلحة جديدة بسبب التوسع المزمع في الجيش العراقي ، وعدم تقدم انكلترا بأي عرض حول طلبات العراق المتكررة ، مما حمل بكر صدقي ان يتجه نحوي ونحو زميلي الايطالي ، ويعرب عن رغبته في ان يحضر الى بغداد ممثلون عن الشركات المنتجة للاسلحة وعلى ذلك حضر ممثلون عن شركتين المانيتين‌هما : راين ميتال ــ بوزريك من برلين واوتو ــ وولف من كولون فاعطتهما وزارة الدفاع قائمة بالاسلحة التي تحتاجها بقيمة خمسة ملايين رايخسمارك وقد طلبت الوزارة من راين ميتال ــ بورزيك ثمانية عشر مدفعا مضادا للطائرات .. مع ١٨ الف اطلاقة تبلغ قيمتها ١٨ الف رايخسمارك . وكان بكر صدقي يزورني كل يوم تقريبا ليبحث هذا الموضوع معي وفي احد الايام قال انه يود ان يستقدم ضابطا المانيا من ضباط الاركان ليعهد اليه مهمة وضع خطة للدفاع عن كردستان في حالة احتلال الانكليز لبغداد فحضر ر. هاينتز .. الخ » .

وعشرين مليون باون يسددها العراق خلال خمسة عشر عاما اما نقدا واما من موارده الاولية الفائضة عن احتياجه ، فجن جنون الحكومة البريطانية لهاتين الصفقتين . وكانت باكورة اعمال « الوزارة المدفعية الرابعة » التي تكونت بعد « الوزارة السليمانية » انها الغت العقد الثاني ، ولم يستفد الجيش العراقي من هذه المغامرة غير الصفقة الاولى .

ويقول « تقرير اللجنة الفرعية المؤلفة من ممثلي وزارات المالية ، والعدلية ، والدفاع » المرسل الى رئاسة مجلس النواب بكتاب رئيس الوزراء المرقم ٤٧٩٥ والمؤرخ في ١٩٤٠/١١/٥ م أن وزارة الدفاع في عهد « الوزارة السليمانية » ابتاعت :

١ ـ (٢٧٣) سيارة فورد
٢ ـ (٦٥٠) مدفع رشاش
٣ ـ عشرة ملايين طلقة عتاد
٤ ـ عشرين طائرة ايطالية
٥ ـ أربع عشرة دبابة
٦ ـ ادوات احتياطية كثيرة جدا

على طرق غير اصولية ، اي دون ان تعمد الى اجراء مناقصات علنية ، ودون ان تستحصل موافقة مجلس الوزراء على مفردات الأسلحة التي اشترتها ... الخ . وعلى هذا فقد طلب الى المجلس النيابي ان يقول كلمته في الموضوع ، فلم يصدر المجلس قرارا ما في ذلك على ما نعلم .

حول تقسيم فلسطين

انينا على لمع من القضية الفلسطينية ووعد بلفور في المجلد الثاني من كتابنا هذا ، ووصفنا طرفا من المظاهرات التي كانت تقام في العراق بين الفينة ، والفينة ، احتجاجا على ظلم السياسة البريطانية ، التي تستهدف تهويد فلسطين العربية ، وجعلها وطنا قوميا للصهاينة .

وكانت الحكومة البريطانية تنتدب اللجان الملكية والتحقيقية لبحث مشكلة فلسطين ، كلما توترت العلاقات بين العرب واليهود في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر ، محاولة بهذه الطريقة تمكين اليهود من ترسيخ أقدامهم فيه ، حتى يحين الوقت الملائم لطرد العرب ، سكان البلاد الشرعيين ، كما وقع في عام ١٩٤٧ م .

وفي عام ١٩٣٧ م كانت « اللجنة الملكية » تحقق في حوادث عام ١٩٣٦ م الدامية، التي جرت في فلسطين ، وتبحث المشكلة الفلسطينية التي خلقها الاستعمار البريطاني من نواحيها المختلفة ، فأوصت بتجزئة هذه البلاد الى دويلات : يحكم الاولى اليهود، والثانية العرب ، والثالثة الدول مجتمعة . فكان لهذا الحكم أو التجزئة المقترحة صدى استياء في العالم العربي اجمع فتجددت المظاهرات في كل مكان ، وانهالت الاحتجاجات على مختلف المقامات .

وفي بغداد اقيمت مظاهرات صاخبة في يوم الجمعة ١٦ تموز ١٩٣٧ لم تشهد بغداد في سنيها الاخيرة مظاهرة حماسية مثلها ، واحتج رئيس الوزراء حكمة سليمان،

احتجاجا قاسيا على مشروع التقسيم ، فكان لاحتجاجه دوي في الاوساط الاوروبية، حتى ان حكومة لندن اوعزت الى وزير العراق المفوض في العاصمة البريطانية ، ان يبرق الى رئيس الوزراء العراقي بوجوب الاعتدال في احتجاجه ؛ ووجوب العمل على تهدئة الحالة العامة في العراق وفي غيره (١) ، وكان حكمة قد اقتفى سياسة سلفه الهاشمي القومية في مد ثوار فلسطين بالمال والسلاح وبالمتطوعين ، مما راب الحكومة البريطانية وجعلها تفكر في خطر السياسة القومية التي يسيطر عليها الساسة العراقيون . على ان الحكومة العراقية لم تكتف بالاحتجاج ، شديد اللهجة ، الذي رفعته الى الحكومة البريطانية ضد فكرة التقسيم حسب ، فأوعزت الى ممثليها في انقرة ، وطهران ، أن يدخلا في مفاوضة الحكومتين ، التركية والايرانية حول الموضوع ، فأبرقت الى انقرة هذه البرقية :

عراقية ــ انقرة　　　　　　　　　　　　　　١١ تموز ١٩٣٧

الحكومة العراقية قدمت احتجاجا للحكومة البريطانية على فكرة تقسيم فلسطين . يسرنا ان تقوم الحكومة التركية بمؤازرتنا في هذه القضية ؛ استنادا الى البيانات التي أدلى بها رجال تركية في مختلف المناسبات ، من ان الجمهورية التركية يسرها ان ترى الشعوب العربية تنال استقلالها في بلادها المنسلخة من الامبراطورية العثمانية . ننتظر نتيجة تشبثاتكم بأسرع وقت ممكن . سنرسل اليكم في البريد نسخة من الاحتجاج .

ــ خارجية ــ

كما ارسلت وزارة الخارجية العراقية برقية مماثلة الى ممثلها في طهران هذا نصها :

عراقية ــ طهران　　　　　　　　　　　　　　١١ تموز ١٩٣٧

ما يلي لوزير الخارجية . قدمنا احتجاجا الى الحكومة البريطانية على فكرة تقسيم فلسطين وكتبنا الى انقرة راجين مؤازرة الحكومة التركية في هذه القضية . نرجو اجراء تشبثات مماثلة لتأمين مؤازرة الحكومة الايرانية في هذا الشان . اننا

---

(١) تلقى السيد : حكمة سليمان من وزير العراق المفوض في لندن البرقية المؤرخة ١٧ تموز ١٩٣٧ م وهي :

رئيس الوزراء ــ بغداد

طلب مني وزير الخارجية البريطانية ان ارجوكم ان لا تعملوا اكثر مما عملتم في مسألة فلسطين (نقطة) ان تصريحاتكم ذاعت في الصحف العالمية ، واحدثت ضجة غير قليلة (نقطة) انه يقدر وضعكم ، ولكن يرى تطرف العراق وحده ، وهو حليف بريطانية العظمى ، يحرج مركزهم ، وبسبب الاضطرابات في فلسطين (نقطة) ينتظر من كياستكم ان تعالجوا الامر بالحكمة والاعتدال (نقطة) افهمته الوضع في العراق ، وهياج الرأي العام ، وهو مطلع عليه غير انه يرى التحالف الموجود يقضي بالتزام خطة تشابه خطة المملكة العربية السعودية (نقطة) بين لي انه ابرق الى السفير البريطاني بهذا المعنى (نقطة) ارجو الابراق بمضمون جوابكم للسفير (نقطة)

ــ رؤوف الجادرجي ــ

باتصال تام مع المفوضية السعودية أيضا . سنرسل الى المفوضية بالبريد صورة من احتجاجنا . — خارجية —

وقد تلقت الحكومة العراقية جواب وزيرها المفوض في انقرة وهذا نصه :

خارجية — بغداد

في مقابلتي الثانية لوزير الخارجية التركية ، اكد لي بأن الحكومة التركية تؤيد الحكومة العراقية في نقطة نظرها بشأن عدم تقسيم فلسطين وقال لي انه علم بأن الحكومة البريطانية أيضا غير ميالة في الوقت الحاضر لتنفيذ قرار اللجنة الملكية فورا نقطة يرى المشار اليه ان السعي يجب أن يوجه الان لغاية ابقاء الحالة في فلسطين كما هي الان ، والاستفادة من الفرص والظروف في المستقبل لايجاد حل مرض ، على ان لا يقع اي عمل من شانه الاخلال بصداقة الحكومة البريطانية ، او ان يمس من كرامتها . — عراقية —

كما تلقت من وزيرها المفوض في طهران هذا الكتاب المرقم ٨٤٧ والمؤرخ في ٩ آب ١٩٣٧ .

وزارة الخارجية — بغداد

بالاشارة الى برقيتنا الرمزية المؤرخة في ٣٠ تموز ١٩٣٧ ذهبت اليوم الى وزارة الخارجية ولم اجد الوزير هناك ، وعلمت انه رافق جلالة الشاه لزيارة معمل الحرير الذي افتتح مؤخرا في جالوس فقابلت اقاي عدل معاون الوزير ، وفهمت منه ان احد السياسيين الصهيونيين قدم من فلسطين ، ويحاول مقابلة وزير الخارجية فلم يقبله، وقابل المعاون، انما لم يشجع على محاولة اية مباحثة جديدة . ويظهر لي شخصيا ان الحكومة الايرانية تحاول التجنب بقدر الامكان من المداخلة في هذه القضية ، وهذا ما ادى الى مماطلتها في الجواب . وعلى كل سنبرق ما نحصل عليه على جواب ايجابي في هذا الشأن . الوزير المفوض : خالد سليمان

وهكذا نجد الحكومة البريطانية تتبع سياسة التضليل والمخادعة مع العرب زهاء ثلاثين سنة حتى تمكنت من تنفيذ جريمتها الاستعمارية في فلسطين العربية .

دمعة على بغداد

فاض « نهر دجلة » في النصف الاول من شهر نيسان عام ١٩٣٧ فيضانا هدد الدساكر والقصبات ، والمدن والمزروعات ، واشغل اذهان الناس ، حتى باتوا في قلق شديد ، فاجتمع مجلس الوزراء في الحال ، وبعد ان درس التقارير الرسمية عن مناسيب المياه ، قرر حصر صلاحية كسر بعض السدود ، لصيانة العاصمة من الخطر بالمجلس . وفي الوقت نفسه ، اخذت السلطات الادارية تستعين بطلاب المدارس ، وأفراد الجيش ، والشرطة ، والاهلين ، لتحكيم السدود ، والاستعداد

للطوارىء . وعلى الرغم من جميع هذه التدابير ، حدثت عدة كسرات في السدود فأحاطت المياه بالعاصمة ، وارتفعت فوقها اربعة أمتار ، ثم حدثت كسرتان في الجانب الايسر من النهر في شمالي بغداد هما سدة اليهودية وسدة الفريحات ، واعقب ذلك حدوث عدة كسرات بين سلمان باك والدورة . واعلنت وزارة الاقتصاد والمواصلات ان الكسرتين الحادثتين في شمالي العاصمة لا يمكن سدها فورا ، ولذلك فان المياه ستحيط بالعاصمة فيجب اتخاذ جميع الاحتياطات لمحافظة تلك الاقسام من السدود .

وكان المنظر العام لبغداد يفتت الاكباد ، فقد جرفت المياه بيوت العمال ومواشيهم وخيامهم ، حتى بعض أطفالهم ، وانتشرت الروائح الكريهة من جراء ركود المياه ، وأخذت الملاريا تفتك فتكها الذريع ، وتكبد التجار والاهلون خسائر فادحة ، وتوقف سير القطار بين بغداد وخانقين .

والى جانب فيضان « دجلة » ، فاض « الفرات » فيضانا هائلا ، وارتفع مستوى الماء فيه عاليا ، مما دفع بالدوائر المختصة الى اخذ الحيطة ، واعداد العدة للامر ، فلم تقع غير اضرار بسيطة .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الملك غازي كان يشرف على مكافحة الفيضان بنفسه ، ويتفقد وحدات الجيش والشرطة المرابطة على السدود بذاته ، ويأمر بنحر الاغنام وتقديم الماكولات للمنكوبين من افراد شعبه ، مما خفف اللوعة في النفوس وادخل المسرة في القلوب .

الامير سعود في بغداد

كانت الحكومة البريطانية تحرص على توثيق العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية ، بعد أن اتضح لها بأن الاتفاقية التي سبق ان وقعت بين الطرفين من قبل لم تحقق النتائج التي كانت هذه الحكومة ترجوها من قبل ، فاسرت الى الملك غازي أن يدعو احد انجال الملك عبد العزيز آل سعود لزيارة العراق .

وقد وصل الى بغداد صباح يوم الاحد الموافق ٢٨ آذار ١٩٣٧ صاحب السمو الامير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية ، في زيارة رسمية فاستقبل استقبالا فخما ، واطلقت المدافع ٢١ طلقة ترحيبا بمقدمه ، وحل ضيفا على الملك غازي ، فكان موضع الاجلال والاحترام من قبل الحكومة والشعب معا . وبعد أن مكث ستة ايام ، زار خلالها أهم المؤسسات الحكومية ، واقيمت لسموه عدة مآدب وحفلات تكريمية ، غادر العراق الى « الرياض » بطريق « البصرة » يقله قطار خاص ، وقد وجه الى « الشعب العراقي » البلاغ التالي :

« اتقدم الى الشعب العراقي الشقيق ، بالشكر الجزيل ، على ما لقيت منه من مظاهر الترحيب القلبي ، والشعور الاخوي الصادق ، الذي تجلى بأجلى مظاهره في كل مكان حللت به ، وليس هذا بغريب على الشعب العراقي الاصيل في العروبة ،

المجيد بتاريخه ومآثره .

« ان ما احاطني به جلالة الملك غازي ، ورجال حكومته ، من الرعاية والعناية ، قد اثرت في نفسي تأثيرا لا تمحوه الايام ، وسيذكر ابناء الجزيرة ما حيوا ، ما شملني به الجميع من الحب الخالص والولاء الصادق . انني لا اعتبر ان هذا الترحيب والاكرام موجه الى شخصي فقط ، وانما هو في الحقيقة الى الغاية السامية التي ينشدها الجميع ، ويسعى الى تحقيقها العاملون ، حقق الله الآمال . وارجو ان يتقبل الجميع شكري الصادق وتمنياتي الطيبة واسأل الله ان يسدد خطانا لما فيه خير العرب كما اساله ان يحيط العراق وسائر الاقطار العربية بعنايته ويرعى المخلصين برعايته اهـ .

سعود

وفي اثناء وجود الامير السعودي في بغداد ، اعرب رئيس الوزراء حكمة سليمان، لسموه عن رغبة الحكومة العراقية في نقل وزير المملكة العربية السعودية في العراق الشيخ ابراهيم معمر ، الى محل آخر ، لتدخله في شؤون القبائل العراقية ، وقيامه بما لا يمتن الصلات ، بين القطرين فاجيب الى رغبته فورا ، بعد ان استمزج الامير السعودي راي السفير البريطاني في العراق ووجده مطابقا لرغبة الحكومة العراقية . وكان رئيس الوزراء قد قابل السفير ، والح عليه ان يكون رأيه مطابقا لراي العراق في هذه القضية الدبلوماسية .

بين مصر والعراق

سعت حكومة « مصر » سعيا شديدا في سبيل الانخراط في عضوية عصبة الامم ، فاهتبلت الحكومة العراقية هذه الفرصة ، ووجهت الى « وزارة الخارجية المصرية » كتابا برقم س ٣٨٤ وتاريخ ٧ شباط ١٩٣٧ أعربت فيه عن ارتياحها لهذه الفكرة ، وشدة رغبتها في تحقيقها بما يمكن من السرعة ، لما في انضمام مصر الى الجامعة الامية من تقوية للمساعي التي يفرضها ميثاق العصبة لاحلال السلم العالمي ، وتأمين التعاون الأجتماعي بين الدول . ودعت « الحكومة العراقية » في كتابها هذا ، الحكومة المصرية الى تقديم طلب عضوية العصبة فورا ليقوم العراق بتاييده ، فقابلت الحكومة المصرية هذا الاقتراح بالشكر ، وردّت عليه بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ انها قبلت هذه الدعوة بوافر الحمد .

وفي الوقت نفسه وجهت الحكومة العراقية كتابا الى سكرتارية العصبة اعلمتها فيه عن ارسالها مذكرة الى الحكومة المصرية لتقديم طلب انخراطها في الجمعية الامية ، ورجت تبليغ ذلك الى اعضاء العصبة . فلما تقدمت الحكومة المصرية بطلب الانخراط ، خطب ممثل العراق في العصبة خطبة فياضة بالشعور الحي . فلما قبل الطلب المذكور ، تبودلت بين الحكومتين : العراقية والمصرية برقيات التهاني والتبريك كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين البرلمانين : العراقي والمصري .

اغتيال السنوي

« عبد القادر السنوي » شخصية قانونية لامعة تقلد مناصب « القضاء » عدة سنوات فكان مظهرا من مظاهر العدل في احكامه ، ثم نقل الى « مديرية الاملاك والاراضي الاميرية » فكان الى ذلك عضوا في « مجلس الانضباط العام » وصادف ان عرضت على هذا المجلس قضية تقاعدية للسيد محمود جودت ، احد الضباط الاكراد ،و يظهر ان السنوي وجه الى صاحب القضية في اثناء المرافعة اسئلة لم تعجب محمودا ، فلما كان اليوم التالي (٢٦ مايس ١٩٣٧) أطلق محمود جودت النار على السنوي ، فارداه قتيلا ، ونعت الحكومة القتيل بأبلغ بيان رسمي ينعى به موظف حكومي ، ثم قدم القاتل الى المحاكمة . وفي يوم ٢٩ من هذا الشهر ، اي بعد الحادث بثلاثة ايام ، حكم عليه بالاعدام شنقا حتى الموت فاراد وزير العدلية السيد صالح جبر ان ينفذ هذا الحكم فورا ، ولكن نفوذ بكر صدقي حال دون ذلك .

ولقد كان لهذا الحكم رنة امتعاض لدى الكرد فاحتجوا عليه بدعوى ان القاتل مصاب بالجنون . فلما اجريت التدقيقات التمييزية في هذه القضية ، ارتأت محكمة التمييز وضع القاتل تحت المراقبة الصحية مدة من الزمن لتقرير حالته، فلما قتل رئيس أركان الجيش الفريق بكر صدقي يوم ١١ آب ١٩٣٧ م ، وتكونت « الوزارة المدفعية الرابعة » قدم القاتل الى المحاكمة من جديد ، فأصدرت المحكمة قرارها في ٢١ ايلول سنة ١٩٣٧ باعدامه شنقا . وقد ابرم هذا الحكم تمييزا ونفذ صباح ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ م .

مطامع بكر صدقي

توطئة

كان الفريق بكر صدقي رجلا طموحا ، مؤمنا بقوته الشخصية ومقدرته العسكرية ، نظر الى الجارتين : تركية وايران ، فوجد في الاولى ضابطا لم يكن ارفع درجة منه ، خلق من تركية المتفسخة دولة لها عزها وبأسها ، ورأى في الثانية رجلا لم يكن من اصحاب الماضي المعروف قد خلق من العدم الى الوجود مملكة كانت مناطق نفوذ للروس والانكليز ، فاصبحت دولة كبرى تخشاها الدول ، ويهابها الاعداء . فحدثه طموحه ان يحذو حذو كمال اتاتورك ، ورضا بهلوي فاقدم على حركة لم يفكر في عواقبها ، ولم ينظر الى اختلاف العراق عن جارتيه : تركية وايران اختلافا كبيرا في نواحي عديدة : روحية ، وثقافية ، وعسكرية .

يقولون ان بكرا اراد من هذه الحركة الجريئة ان يقوض معالم الملك في العراق ، ويقيم نفسه ديكتاتورا ، على نحو ما فعله اتاتورك في تركية ورضا بهلوي في ايران ،

وهتلر في المانية ، وموسوليني في ايطاليا (١) ولما شرع حكمة سليمان في تاليفه الوزارة ، ترك منصب وزارة الدفاع شاغرا ليتصرف به بكر كما يشاء ، ولكن بكرا قال بوجوب اسناد هذا المنصب الى زميله « الفريق عبد اللطيف نوري » فدهش الحاضرون لهذه المفاجاة ، وما دروا ان بكرا لم يكن ليكتفي بمنصب وزارة حسب ، وانما اراد ان يسيطر على الشؤون العامة سيطرة مطلقة .

ويقول الدكتور غروبا سفير المانية في العراق في ص ١١٧ من كتاب « العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب » الذي عربه الاستاذ نجدة فتحي صفوة ، وطبعه بالمطبعة العصرية في لبنان عام ١٩٦٩ م . يقول غروبا :

« لما فاتحني بكر صدقي بخططه في الدفاع عن كردستان ، اخبرني ايضا ــ ولكن بصورة سرية ــ انه كردي ، وانه يهدف الى خلق دولة كردية تضم الاكراد في العراق وايران وتركية ، وان هذه الدولة يجب ان تكون قادرة على صيانة استقلالها عن اعتداء جيرانها ... » اه .

ولدينا الآن ثلاثة مصادر نستقي منها بعض المعلومات عن « مطامع بكر صدقي » تاركين التفصيل والتعليل الى ظروف اخرى قد تساعد على افشاء كل سر يكمن في الصدور .

واول هذه المصادر كتاب (العراق بين انقلابين) لمحمد عبد الفتاح اليافي ، الذي اتصل برجال العراق البارزين ، ووقف على اسرار لم يكن في استطاعة كل مؤلف ان يقف عليها .

وثانيها رسالة وضعها لفيف من الشباب الكرد المتصلين ببكر وطبعوها في مطبعة النجاح في بغداد بعنوان (الاكراد والعرب) وهي في الحقيقة بقلم الاستاذ الكردي المعروف ابراهيم احمد وان لم يذكر اسمه .

وثالثها كتاب « المبادىء والرجال » للعين السيد محسن ابي طبيخ .

وقد حاولنا في هذه النقول ان نبسط الوقائع كما ذكرت في هذه المصادر ، دون تعليق

١ ــ ما ورد في كتاب « العراق بين انقلابين »

لم يكن الهدف الذي يرمي اليه بكر صدقي من وراء الانقلاب منحصرا في

(١) لكن بكر صدقي كان الشخصية الاقوى ولذا فسرعان ما سيطر على العراق وغدا الجيش الجهاز الحاكم في البلاد ، واخذ الملك ينفذ ما يقال له . واغرى النصر بكر صدقي واعماه عن رؤية الحقائق فازدادت انانيته وحبه لذاته ، واصبح من طراز غورنغ ، ولكنه من عنصر كردي واخذت حاشيته من مدنيين وعسكريين تعيش على هواها في مراقص بغداد ، متحررة من كل قيد ، ومسيئة الى كل انسان اه جيمس موريس في كتابه (الملوك الهاشميون ص ١٨٠)

تنصيب حكمة سليمان رئيسا للوزارة ، بل كان يمتد الى ابعد من هذا المده : كان مزدوجا .

أولا – خلع الملك ، واغتصاب عرش العراق ، كالشاه رضا بهلوي ملك ايران .

ثانيا – جمع شتات الاكراد في شرقي الاناضول ، وغربي ايران ، وشمالي العراق ، وتوحيد كلمتهم تحت لواء زعامته ، وتأليف حكومة مستقلة منهم ، على طريقة الفازي كمال اتاتورك .

وكلا الهدفين لم يكن بالامكان تحقيقهما الا بقوة الجيش ، وهذه القوة كانت في يد بكر صدقي ، كما هو معلوم ، فلم يكن ينقصه اذن سوى التمهيد للعمل الذي كان يضمره ، وهذا ما فعله في هذا السبيل :

« من المعروف عن بكر صدقي انه كان في مقدمة المناوئين للحزب الاصلاحي الاشتراكي في العراق ، ولكنه على اثر اجتماعه بحكمة سليمان ، استطاع ان يتفق واياه على خلع الحكومة الهاشمية ، فما تردد ، ثم راى من حسن السياسة الاستمرار في مسايرة هذا الحزب ، توصلا لاهوائه ومراميه البعيدة .

« وسارت الامور طبق رغائبه ، فاستطاع ان يسقط الوزارة الهاشمية ، وان يقيم بدلا منها وزارة غير متجانسة برئاسة حكمة سليمان ، الرجل ذي القد الباسق، المشهور بتنفيذ الخطط ، وقد وقع الخلاف مرارا وتكرارا بين اعضاء الوزارة غير المتجانسة ، ولكن بكر صدقي ، وهو سيد الموقف ، استطاع ان يحول دون انهيارها، حتى لا تنهار أحلامه ، وجاء يوم قدم فيه الجادرجي استقالته ، فغضب بكر صدقي، وراح الى هذا الوزير يهدده بالقتل ، ان لم يسحب الاستقالة ، فرضخ الجادرجي للتهديد المسلح ، وعادت المياه الى مجاريها .

ثم رأى هذا الطاغية انه لا يمكنه ان يكون مطمئنا الى نجاح خططه الا بايجاد رجال مخلصين الى جانبه ، وانى له ان يجد من يخلص له عند غير الاكراد ، وهو منهم وشم منه ؟ لذلك راح يغدق على الاكراد الرتب والنعم ، ولم يجد في هذا السبيل صعوبة ، لانه كان قد استغل الظروف ، واستحصل على مبالغ طائلة من الاموال الاحتياطية المكدسة من عهد الوزارات السابقة ، كما حمل الحكومة على صرف مبالغ اخرى باسم الدعاية ، وانفقها جميعها على نفسه ، وعلى الاكراد المخلصين له .

« وصب نقمته على الضباط العرب فاخذ يبعدهم عن المناصب المركزية العليا ، ويستبدلهم باكراد ، كما استبدل موظفي البلاط العرب بأكراد ايضا ، هذا مع العلم ان مجموع ما في العراق كله من اكراد لا يتجاوز سدس مجموع العرب . وبعد ان تم له ذلك ، راح يجاهر بعض اخصائه الاكراد بعزمه على تاسيس دولة كردية في شمالي العراق ، من الولايات الشرقية في الاناضول ، ومن غربي ايران ، على حدود العراق وتركيا ، على ان تضم الى هذه الدولة الالوية الشمالية الجبلية ، ولكن الاكراد الذين يمتون بعنصرهم الى العشائر العربية ، صانوا الكيان العراقي من الانهيار ،

وخالفوا بكر صدقي في مشروعه الهدام ، فما كان منه الا ان قرر تحقيق مشروعه هذا بطريقة اخرى ، هي طريقة القوة ، اذ قال في نفسه ساجعل من الجيش آلة في يدي فاما ان افوز بالعرش ، كما فعل رضا بهلوي في ايران ، واما ان أؤسس الدولة الكردية بقوة السلاح فافوز بالزعامة الكردية ، كما فاز اتاتورك في تركية .

« وفي هذه الاثناء ظهرت الثورة الكردية في الولايات الشرقية من تركية ، فجردت الحكومة الكمالية حملة قوية، واستطاعت ان تحاصر العصاة وتشتت شملهم في الجبال ، الا ان الصحف اخذت تنشر يومئذ انباء مختلفة المصادر ، يستفاد منها ان هناك يدا غريبة تمد الثوار بالسلاح لغايات خفية ، فأي يد كانت تلك اليد الغريبة ؟

« يستفاد من البرقيات التي اذيعت في ذلك التاريخ ان بكر صدقي ذهب بنفسه الى السليمانية ، وكان يصحبه مدير البوليس ، فألقى القبض على اربعة من مشايخ جماعة الشيخ محمد (لعله الشيخ محمود) الكردي ، والشيخ محمد الكردي هو الثائر الذي حجزت عليه الحكومات السابقة في بغداد اتقاء لشره وخوفا من ان يثور مرة اخرى فلماذا جرى توقيف المشايخ الاربعة ؟

« ان جميع تلك المظاهر التي كانت تراها العين وتنقلها الالسن ، عن اعمال الطاغية بكر صدقي ، تدل دلالة صريحة على أن هذا الاخير كان ذا يد في الحركات الكردية ، وليس هذا بمستغرب فانه ، وهو الذي عرف ان يلعب تلك اللعبة الجريئة ، يوم مناورات (قرەغان) يعرف ان يلعب مثلها مع الحكومة الكمالية، في اليوم نفسه الذي كانت هذه الحكومة ترسل فيه وزير خارجيتها الى بغداد لعقد الاتفاق الشرقي بين تركية ، والعراق ، وايران ، والافغان .

« ولكن بكر صدقي مات قبل ان ينفذ شيئا من مطامعه ، فهنيئا للكيان العراقي من بعده ، لانه سيبقى ثابتا قويا لا تلعب به الاطماع ، ولا تعبث به الايدي ، ولا سيما في العهد الجديد ، عهد التضحية والوطنية والاخلاص » انتهى المقصود (١) .

٢ ـ الاكراد والعرب

نشرت رسالة في بغداد بعنوان « الاكراد والعرب» لفريق من شباب الكرد، وهي بقلم الكاتب الكردي المعروف الاستاذ ابراهيم احمد وان لم يذكر اسمه ، فجاءت في ٣٠ صفحة بقطع الربع ، طبعتها مطبعة النجاح عام ١٩٣٧ م وقد جاء في ص ٢٥ منها :

« ان الشعب الكردي كالشعب العربي ، شعب مجزء الأوصال ، مشتت الكلمة ، وهو كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة ، ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب ، لكي ينال نصيبه من الحياة والحرية ، حتى يستطيع ان يساهم في

---

(١) كتاب « العراق بين انقلابين » منشورات الكشوف : بيروت ١٩٣٨ م ص ٤٢ ـ ٤٦

بناء المدنية العالمية ، كما ساهم في بناء المدنية الاسلامية في السابق . ان الكرد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة يسعى اليها كل انسان ذي مروءة وشرف ، وان الثورات الكردية كالثورات العربية ، وليدة شعور عام لامة حية اقتحمت الاهوال ، وركبت الاخطار ، لتحيى حياة حرة سعيدة ، أو تموت موتا شريفا خالدا .

« اننا نريد ان نعامل على قدم المساواة ، لا نريد ان نكون أسيادا ولا عبيدا ، لا نريد ان نكون تحت الشعوب ، ولا فوقها ، وانما نريد ان نعمل في سبيل الانسانية واسعادها . ان الاكراد ، كاخوانهم العرب ، يريدون الانعتاق من قيود الذل والعبودية ، يريدون الاحتفاظ بلغتهم ، وثقافتهم ، وعنصريتهم ، لان هذا الاحتفاظ لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب بل يفيده وينفعه .

ثم يأتي تحت عنوان (القاعدة الذهبية) في ص ٢٧ من الرسالة نفسها :

« اما القاعدة الاساسية التي يجب ان تبنى عليها العلاقات ليس بين الشعبين الكردي والعربي فحسب ، بل بين شعوب الارض قاطبة ، والتي بدونها يكون السلام العالمي ، وتآخي الشعوب وتعاونها ، تعابير جوفاء سخيفة ، هي اعتراف كل شعب للآخر بحقه في الاستقلال ، استقلالا فعليا لا صوريا ، ضمن حدوده الطبيعية ، وبسيادته التامة في ادارة جميع شؤونه الخاصة والعامة ، وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيما اختياريا ، يكون القصد منه التعاون فيما يعود بالخير والسعادة على الانسانية ، كل ذلك على اساس من الحرية والمساواة ، وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع المساعدات المستطاعة لتحسين حالته الاقتصادية ، وتنمية ثقافته الخاصة ، حتى يستطيع المساهمة في اشادة صرح المدنية العالمية ، وتحقيق الديمقراطية الشاملة » انتهى المقصود .

وفي الرسالة المذكورة فصول مختلفة عن فكرة احياء دولة كردية في شمالي العراق ، وفصل البلدان الكردية ، وتوحيدها تحت ظل ملك مستقل ، ضربنا صفحا عن نقلها .

٣ ــ ما كتبه ابو طبيخ

« وفي اوائل شباط عام ١٩٣٧ ، قضت الضرورة اللازمة ان أذهب ، انا والحاج عبد الواحد الى اماكننا في الفرات ، للاشراف على مزارعنا ، فاخذ كل منا اجازة من المجلس ، وبعد ان وصلت الى غماس ببضعة ايام ، جاءني في اليوم الرابع عشر كتاب من الحاج عبد الواحد يطلب حضوري الى ابو صخير ، وفي اليوم الخامس عشر ذهبت اليه صباحا ، اجابة لطلبه ، حتى اذا انتهيت الى مفرق الطرق بين الشامية ، والديوانية ، وابو صخير ، وغماس ، وجدت الحاج عبد الواحد في سيارته واقفا على المفرق ينتظرني ، فاستغربت ذلك ، وبعد ان ادى كل منا التحية لصاحبه ، سألته عن سبب وقوفه ، فقال اني انتظرك وهلم لنجلس في السيارة لكي اشرح لك السبب .

« جلسنا في السيارة ، واخذ يحدثني فقال : ان المتصرف ماجد مصطفى ، جاءني قبل يومين الى محلي ، ومعه قائمقام ابو صخير عبد الوهاب مصطفى ، وادليا الي بأمر هام ، كان هو السبب الذي حدا بي لطلب حضورك ، وفي مساء أمس تخابر المتصرف مع القائمقام ، وطلب منه حضوري الى الديوانية بهذا اليوم ، والقائمقام معي ، ووقفت هنا انتظرك في طريقي الى الديوانية . ثم أخذ عبد الواحد يقص علي كل ما دار بينه وبين المتصرف فقال : ان المتصرف لما جاءني تكلم طويلا ، ثم استعرض عدة امور الى ان قال المتصرف انه مرسل من قبل بكر صدقي ، وحكمة سليمان ، بأمر هام ، فاذا كنتم توافقون عليه ، أنت واصحابك ، ففي ذلك تكون سعادة البلاد ، وسعادتكم الابدية ، فسألته وما عسى ان يكون هذا الامر ؟ قال ان قوة البلاد المسلحة منقسمة الى قسمين : قسم الجيش ، والجيش اليوم بيد بكر ، لانه قائده وآمره الوحيد ، وقسم العشائر واكثريتها معكم وانتم قادتها ، فاذا ما بقيت هاتان القوتان متعاديتين ، فأي قوة منهما تتحطم تعود الخسارة فيها على البلاد ، أما اذا توحدت القوتان واتفقتا ، فقد احتفظت البلاد بقوتها ، وصار في امكانها أن تخدم الصالح العام ، ولما كانت البلاد في حاجة الى اصلاح شامل عام ، فلا يبقى امامها ما يعرقل سير الاصلاح اذا اتفقت هاتان القوتان .

« ثم قال المتصرف : ان البلاد فيها عناصر فاسدة ومضرة ، وهي حجر عثرة في سبيل الاصلاح والمصلحين ، وقد اتفق كل من حكمة وبكر على ازالتها ، لكي يتسنى لهم الوصول الى الطرق الاصلاحية ، ولكن ذلك لا يتم الا بموافقتكم ، واتفاقكم معهما ، لان الامر خطير ، وذو شأن عظيم ، لا يتم الا بالقوة ، واذا وافقتم على ذلك ، واتحدت قوتكم مع قوة الجيش ، فان كل شيء يتم بسهولة .

« قال الحاج عبد الواحد : هذا ما قاله المتصرف ماجد مصطفى ثم سكت ، فقلت له نعم ان البلاد تحتاج الى اصلاح ، وكلنا يرحب بفكرة الاصلاح ، كما ان الامة تعاضد ، وتساعد المصلحين ، ولكن ما هو الامر الذي لا يتم الا بالقوة ؟ وما هي العناصر الفاسدة التي قرر حكمة وبكر ازالتها ؟ فأجاب : أن المتصرف قال أن الملك لا يصلح لان يكون ملكا لهذه البلاد ، لانه أول عقبة في طريق الاصلاح ، فقبل كل شيء يجب خلعه وطرده خارج البلاد . أما العناصر المضرة فأكثرها بين ما قتل ومات ، وبين من طرد الى الخارج ولن يعود ، فلم يبق الا ثلاثة رجال في بغداد وهم : جميل المدفعي ، وناجي السويدي ، واخوه توفيق ، فهؤلاء الثلاثة من العناد بحيث لم يخرجوا بالاشارة ، وقد تقرر قتلهم . هذا ما كلفت به وجئت به اليكم ، وما يراد منكم ، فاذا كنتم توافقون حكمة وبكرا على هذه المقررات ، فهما يشاطرانكم ما تريدونه من مقامات في الدولة ، تبقى لكم بصورة دائمة ، ويرجع أليكم كل ما غصب منكم من الاراضي سابقا ولاحقا ، وتعطون غيرها ما تشاؤون من الاراضي الاميرية ، وتملك لكم بدون بدل مثل ، وتعطون ما يكفي تعميرها من النقود . فما سمعت هذا الحديث من الحاج عبد الواحد حتى دهشت وقلت له : وبماذا أجبته ؟ فقال : قلت له ان الامر لعظيم ، وليس بامكاني ان أجيبك عليه ، قبل ان أتصل بأصحابي ،

واستطلع رايهم ، فقال : لا تتصل بغير السيد محسن ابو طبيخ ، وهو الآن في غماس ؛ فاطلبه وخذ رايه واخبرني بما تتفقان عليه ، وعلى هذا طلبتك ، واما طلبه لي اليوم فلا ادري أهو يريد مني الجواب ام لأمر غير ذلك ؟

« وبينما نحن نتذاكر اذا بقائمقام أبو صخير يقبل علينا بالسيارة ؛ حتى اذا ما انتهى ، نزل ونزلنا وتصافحنا ، ثم قال كملوا حديثكم ، وانهوا مذاكراتكم ، وانا ذاهب أمامك يا حاج عبد الواحد الى الديوانية ، فالمتصرف الآن بانتظارنا . فلما سمعت ما قاله القائمقام ، سألت الحاج عبد الواحد وهل القائمقام مطلع على مذكراتكم هذه ؟ فقال: نعم، كان جالسا معنا لما فاتحني المتصرف بذلك الحديث، قال اننا امينون من عبد الوهاب ، وهو كواحد منا .

« اتفقت انا والحاج عبد الواحد على ان نجيب المتصرف بأن هذا الامر لا يتم بالواسطة ، وان سعادتك وان كنت جزءا منهم ، ولكنك تقول أنك واسطة من قبل حكمة وبكر ، ولا تتأثر اذا اعتبرناك واسطة بين الطرفين .ونحن نريد مقابلة بكر وحده منفردا عن حكمة ، وعندما نجتمع معه ، ونسمع منه ما ذكرته ، نعطيه رأينا ، وعلى هذا افترقنا وذهب الحاج عبد الواحد الى الديوانية ، واتجهت انا في طريقي الى النجف ، وقلت له : سأكون في النجف بانتظار تعريفك وما يدور بينك وبين المتصرف .

« في اليوم السابع عشر من الشهر نفسه ، جاءني كتاب من الحاج عبد الواحد يقول فيه : انه اجتمع مع المتصرف ، وأجابه بما اتفقنا عليه . واخبرني المتصرف قائلا : اني الآن ذاهب الى بغداد وسوف اخبر بكرا بذلك ، فاذا وافق على مقابلتكم في بغداد أطلب حضوركم من القائمقام ، واذا رغب ان يقابلكم في الديوانية اصحبه انا ونأتي معا اليها . وارجو ان تعلم السيد محسن ابو طبيخ ، وتطلب منه ان لا يغادر النجف الى اليوم الخامس والعشرين من هذا الشهر .

« وفي اليوم السادس والعشرين منه ، وردني كتاب ثان من الحاج عبد الواحد، يطلب فيه حضوري الى محله فذهبت اليه ، فأخبرني ان المتصرف قد رجع من بغداد ، وانه بالامس طلبه الى الديوانية ، وأخبره ان بكرا اجل المذاكرة الى وقت آخر ، وهو يريد مراجعتي ، ففارقت الحاج ، بعد ان اتفقنا على رفض طلبهم هذا رفضا باتا ، وان افهمهم ان هذا الامر لا يمكن تحصيله ، ونحن اول من يعارضهم عليه ، وذهبت من يومي الى الديوانية ، وبت فيها الليلة السابعة والعشرين ، وفي صبيحتها قابلت المتصرف في دائرته ، وبعد ان جلست ، امر الفراش ان يمنع المراجعين حتى الموظفين منهم ؛ من الدخول عليه ، وبعد الكلام على بعض الامور العامة ، عرج على الموضوع الذي نحن بصدده قال : اني فاتحت الحاج عبد الواحد في امر هام يتعلق بمصلحة البلاد العامة ، وبمصلحتكم الذاتية أيضا ، ولا شك ان الحاج فاتحك بالموضوع ودرسته فما رايك فيه ؟ قلت له آن الحاج عبد الواحد ذكر لي شيئا مجملا ولكن أحب ان اسمعه منك بالتفصيل ، فذكر لي كل ما تكلم به مع

الحاج ، ثم قال هذه هي الرسالة التي كلفت الحاج عبد الواحد ان يحملها اليكم فما هو جوابكم عليها ؟ ارجو ابداءه لي .

« قلت له : اظن أن الحاج عبد الواحد جاءك قبل سبعة أيام واخبرك بأننا نريد مقابلة بكر ، وعليه ذهبت انت الى بغداد ، وبعد رجوعك منها ، أخبرت الحاج ان بكرا قبل ذلك ، ولكنه لكثرة اشغاله أجل المقابلة الى وقت آخر ، فقال نعم ! ولكن أحب ان اسمع منك ما تجيب به بكرا ، والح في طلبه هذا .

« ترددت باديء الامر في اجابة طلبه ، ولكن امام شدة الحاجة ، بدأت أتفرس في وجهه الملح ، فتحقق لدي ان الرجل مكلف من قبل صاحبه أن يقف على ما نريد ان نجيب به ، فخشيت ان ابقى على تمنعي ، وبكر لا يقابلنا ، فاظهارا لما يتمنونه في نفوسهم ، ولأجل ان ييأسوا من امانيهم التي خدعتهم بها أوهام المخيلة ، قلت : اتريد ان تسمع مني ما نريد ان نجيب به بكرا ؟ قال : نعم ، فقلت : اسمع مني ذلك !

« يا سعادة المتصرف ! ان الذي ذكرته وتريده لذو شؤون وشجون ، لقد ذكرت ان حكمة وبكرا يريدان اصلاح البلاد ، ويريان ان ذلك لا يتم الا باتفاقنا معهما على خلع الملك وطرده ، وقتل جميل المدفعي وآل السويدي . اعلم يا سعادة المتصرف ان الملك فيصل لم يفتح بلادنا عنوة بجيوش الحجاز ، ولم يفتحها عن طريق الحرب ، وان عرش بلادنا نحن الذي قومناه بسيوفنا ، وشيدناه على جماجم ابنائنا واخواننا ، وحيث ان الملك حسينا نهض باسم العروبة ، مالت اليه نفوسنا ، ورأينا من الحق ان لا يتسنم عرش العراق الا احد انجاله فذهبنا اليه الى الحجاز ، وطلبنا منه ان يرسل احد انجاله ليكون ملكا على بلادنا ، فاختار لنا المغفور له الملك فيصلا ، وعدنا به معا الى العراق ، واجلسناه على عرشه ، ولما بويع واستقر به الجلوس على اريكة الملك ، رأيناه نعم الملك . فقد وفى بعهده ، وادى امانته الى أمته ، وقام بواجبه خير قيام ، حتى مات مجاهدا في سبيل استقلال بلاده وسعادة شعبه .

« ذهب فيصل الى ربه مجاهدا ، وترك عندنا وديعته ، وهو ولده الملك غازي ، فبأي ذنب نؤاخذه ؟ وبأي جرم نعاقبه ؟ اتريدون ان نبيعه بحطام الدنيا ؟ ان ذلك لن يكون ابدا . تمنونا بالمقامات الرفيعة ، والاموال الوافرة ، وما منها الا زائل فان ، ونظنون ان ذلك يسحرنا فنبيعكم ضمائرنا التي لم تعرف ما هو الغدر ، وما هي الخيانة ، ونسحق شرفنا بأقدامنا ، ونوافقكم على قتل اخواننا ؟ تريدون ان تبتاعوا منا ما هو خالد بخلود الانسانية ، بما يميت المرء ولو غفل عنه القدر ؟ اما جميل المدفعي وآل السويدي فهم اخواننا ، ودمهم دمنا ، ولحمهم لحمنا ، فهل رأيت او سمعت يا سعادة المتصرف ان احدا قبلنا اكل لحمه ؟ فدماؤنا تراق قبل دمائهم ، وارواحنا نضحي بها قبل ارواحهم ، فانبذوا هذه الاماني وراءكم ظهريا ، واخرجوا هذه الاحلام من اذهانكم ، اذ انكم عبثا تحاولون منا ذلك .

« تمنونا بالمقامات العالية ، والثروة الغالية ، وتطلبون منا لقاءها الخيانة لملكنا ، والغدر باخواننا ، فلو كان هذا رائدنا لظفرنا به من قبل يومنا هذا ، مثلما

ظفر به غيرنا ، ولما سبقنا اليه سابق .

« اننا يا سعادة المتصرف حماة العرش سنحميه كما شيدناه بدمائنا ، وان دماء اخواننا لم تكن بأرخص من دمائنا ، ولن نبيحها حتى تسيل دماؤنا دونها . نعم اننا نوافق بكرا على شيء واحد ، اذا اراد المقام الدائم عدا العرش ، ولا تحصل الموافقة منا على ذلك الا بشروط قال وما تلك الشروط ؟ قلت له : اننا نوافق بكرا على اعطائه رياسة الوزارة ، ونجعله كموسوليني في ايتاليا ، على أن يضرب حكمة سليمان ، وجعفر ابو التمن ، واتباعهما ، وان يوصد أبواب الدعاية الشيوعية والعنصرية ، وان يرينا منهج الاصلاح ، ويجعل لنا رأيا فيه ، وأن تشكل وزارة قومية من نخبة رجالات البلاد المخلصين ، فاذا كان يوافق على ذلك ، فنحن مستعدون للاتفاق معه .

« لما سمع المتصرف مني ذلك الحديث الغريب تغير اونه ، واصفر وجهه ، وبعد ان بقي صامتا بضع دقائق قال : نعم سوف يقابلكم بكر ، ويوافقكم على ذلك ثم نهض ، ونهضت انا ، وودعته وخرجت ، متوجها نحو بغداد ، فدخلتها مساء ذلك اليوم » . انتهى المقصود (١) .

★★★

هذا هو الحديث الذي سجله السيد محسن ابو طبيخ . وهو على طوله ودقة اسلوبه ، يدل على حدث عظيم اراد بكر صدقي ان يقوم به فلم تساعده ظروفه ، ولسنا في وضع يساعد على اثبات أو نفي هذه الرواية ، غير انه لما كان من الضروري اثبات ما ذكره السيد عن هذه الحركة في كتابنا ، كتبنا الى متصرف لواء الديوانية ماجد مصطفى ، نسأله رايه فيما سجله ابو طبيخ ، وكان سعادته قد كتب الى رئاسة الوزراء كتابا حول ذلك ، فتكرم علينا بهذا الجواب :

ما يقوله ماجد مصطفى بحروفه

العمارة في ١٩٣٩/٦/٢٦

اخي العزيز الحسني

تحية واحتراما وبعد :

تلقيت بيد الشكر كتابكم ، وكان سبب تاخيري من الاجابة عليه بوقته ضياع الرد الموجه الى فخامة رئيس الوزراء ، حتى يئست في الاخير من العثور عليه . الا انه نزولا عند رغبتكم ، ادون هنا اهم ما جاء في الرد من الملاحظات التي عرضتها في فصلين :

---

(١) السيد محسن ابو طبيخ في كتابه « المبادىء والرجال » ص ١٠٥ ـ ١١٢

١ ــ بسط الدلائل المنطقية ، والوثائق الرسمية ، لدحض مزاعم ابو طبيخ .

٢ ــ نوايا ابو طبيخ وجماعته ، واسباب تحريضهم العشائر على الثورة ، وتبيان التطورات التي حصلت بهذا الشأن .

اوضحت في كتابي الآنف الذكر بان القضية ، التي زعم ابو طبيخ قيامي بدور الوساطة بينه وبين حكومة الانقلاب : كانت على جانب كبير من الخطورة والاهمية ، بحيث تستلزم ان تكون بيني وبين الجهتين صلات سابقة وتفاهم سياسي ، يمكن معه الاطمئنان الى المفاتحة والدخول في المفاوضات المزعومة . على حين انه لم يكن بيني وبينه وبين رجال الانقلاب وغيرهم من زعماء السياسة في العراق ، صلات قوية ، او تفاهم سياسي ، ولم تتعد علاقتي مع تلك الشخصيات حدود الرسميات المألوفة ، خاصة لم تكن بيني وبين ابو طبيخ وعبد الواحد الحاج سكر معرفة سابقة قبل استلامي متصرفية لواء الديوانية ، وهو التاريخ الذي كان فيه عبد المحسن وجماعته يعملون جهدهم لتنظيم الثورة ، وآنا ساعي لضربهم ، والتنكيل بهم لردعهم عن اعمال العبث ، بالاضافة لهذه الاسباب ان عبد المحسن ابو طبيخ ، وعبد الواحد الحاج سكر ، كانا آنذاك على اتصال دائم برئيس الحكومة ، ورئيس اركان الجيش ، واعضاء الوزارة ، كما هو مصرح في كتابه ، وكانت اجتماعاتهم مع بعضهم متوالية ، تتيح لهم التفاهم عن مقاصدهم ونواياهم ، دون ان تكون ثمة حاجة لايجاد وسيط ما بينهم للمفاوضة عن امور كهذه ، هذا فضلا عن انهم لم يكونوا من ذوي المكانة ، او نفوذ ، او سطوة ، يمكن معها الاعتقاد بقدرتهم على تنفيذ ما زعموه ، وانما كانا ولا زالا ممقوتين من قبل عشائرهما ، واقاربهما ، بسبب استيلائهما على الاراضي ، واستهتارهما بحقوق الافراد ، في الظروف التي مكنتهما من ذلك ، وهذه الاسباب تكفي لاثبات بطلان وافتراء مزاعم مؤلف كتاب « المبادىء والرجال » حول ما اسنده الي من الوساطة . ومن يطالع بامعان كتاب « المبادىء والرجال » يتجلى له واضحا انانية مؤلفه ، وما جبل عليه من افكار سقيمة ، ترمي الى التفريق بين عناصر العراق وطوائفه . ويعلم العارفون بحقيقة ابو طبيخ وحياته الخصوصية جشع الرجل ، وكيف انه يضحي بكل مصلحة في سبيل اقل منفعة من منافعه الذاتية ، وان حرمانه بعض اولاده ، واخوانه من حقوقهم الشرعية ، والوراثية ، واعتدائه بالتجاوز ، وغصب املاك رؤساء العشائر ، الذين كانوا سببا في تكوين عائلة ابو طبيخ ، كما هو معروف لدى الخاص والعام . فرجل كهذا لا بد وان تعمى بصيرته فيما لو اعتقد بضياع منافعه الخسيسة ولما اصدرت « الوزارة السليمانية » عندما استلمت مقاليد الحكم ، احكاما تقضي باستعادة ما قد حصله ابو طبيخ وعبد الواحد من الاراضي على عهد وزارة الهاشمي ، وشعرا بزوال سلطانهما الذي نالاه عقيب حوادث مؤتمر الصليخ وسقوط وزارة المدفعي ، اصبحا خائفين من بطش « الوزارة السليمانية » ناقمين عليها . وقد حاولا في بادىء الامر ، عندما كانت الحكومة في قوتها ، التقرب الى اقطابها ، والظهور بمظهر الناقمين على سياسة الوزارة السابقة ، فلم يتوفقوا ، فسكتوا مدة من الزمن ، الى ان ازداد الاستياء من

الحكومة ، وتفرقت كلمة رجالها ، وشاع بين الناس وجـود مؤامـرات في الجيش والعشائر ضدها ، نشطا في بث السموم بين الطبقات الغير مرتاحة مـن تصرفات الحكومة ، ومما زاد في تشجيعهم على الظهور بمظهر المخالفة ، هـي الفكرة السائدة حينذاك بوجود اختلاف بين الحكومة القائمة والحكومة البريطانية ، فوجـدا الفرصة سانحة ليلعبا أدوارهما الماضية ، ويظهرا بمظهر الابطال ، لكي يستردا ما اضاعاه من الاراضي ، ونفوذ ، وسطوة ، لقاء معاونتهما للحكومة المقبلة ، كما سبق لهما ذلـك في الدور الذي مثلاه في الماضي القريب ، حيث راجعا احد ضباط البريطانيين ، واخبراه باستعدادهما بالقيام بالثورة ، وقلب الحكومة ، حبـا بتحقيـق امنيـة الحكومـة البريطانية ، وقد انكشف امرهمـا ، واضطـرت الحكومـة لسوق القـوات المسلحة لتأديبهما على الرغم من تجنبها ذلك لعدة اسباب .

ومن استعرض موقفي ازاء تطورات الحوادث في الديوانية فسيكون غنيا عـن ذكر اسباب افتراءات محسن ابو طبيخ ، وما دونها في كتابـه ، حيث انني منـذ استلمت زمام ادارة اللواء ، عقبت خطواته ولم اعط لـه مجالا للعبث ؛ وفضحته على الرغم من ظهوره بالموالاة للحكومة القائمة ، وقيامي بتجريد كافة اتباعه من السلاح ، والى ما هنالك من الاعمال التي قضت على آماله المستقبلة ، وحالت دون تمكنه مـن التلاعب في عقول البسطاء والسذجة من ابناء البلاد ، والسيطرة على سياسة الدولة ، وكانتا مدة من الزمن آلة لمقاصده واغراضه ، هذا واذا ما أراد المتتبع لتاريخ الثورة الوطنية المشهورة والثورة العراقية لوجد ان ابو طبيخ ما كان مـن العاملين في الاولى عن عقيدة راسخة ، وايمان ثابت ، بل انه كان مرغما في الاشتراك بها ، وانه كان على اتصال دائم مع السلطات المحتلة ، حتى اثناء وجوده مـع الثوار الوطنيين ، ولـم يشترك في الثورات الاخيرة ، والمؤامرات ضد الحكومـة ، الا لغايـات شخصيـة خسيسة ، وبقصد هدم كيان الدولة . ونظرة بسيطة الى مـا دونه بكتابه ، كتاريخ لحياتي الخاصة الرسمية والسياسية ، تدل دلالة واضحة على مدى جراة ابو طبيخ ، وقابليته في اختلاق الكذب ، وعدم تكليف نفسه بالتحري وراء امـور تهمه ؛ حيث ان الاكثرية المنورة في العراق تعلم يقينا بانني لم اكن ضابطا في الجيش العراقي ولم افر منه . وفي التاريخ الذي يدعي ابو طبيخ تسليم نفسي الى السلطات البريطانية ، كنت قائمقاما لا متصرفا ، وهذه مسائل بسيطة كان يمكن على ابو طبيخ تحقيقها وتدوينها في كتابه على وجه الصحة ، وانا من ابطال روايته . وهذا ما يغنيني عـن تبيان مـا انطوى عليه كتابه من الخرافات والتخرصات ، التي لا قيمة لها امام الواقع ، ولا مانع لدي من تدوين ما بسطته لكم ، في الكتاب الذي تنوون طبعه .

تفضلوا بقبول فائق احترامي　　　　المخلص ماجد مصطفى

الجيش والسياسة

وجه وزير الدفاع الفريق عبد اللطيف نوري ، كتابا الـى رئيس الوزراء برقم

٣٠٤٢ وتاريخ ١٩٣٦/١١/١٠ ، وارسل صورة منه الى كل من زملائه الوزراء هـذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء

لا شك في ان فخامتكم ، ومعالي زملائي المحترمين، قد سمعتم، كما كنت اسمع انا ، منذ مدة بعيدة ، بتذمر افراد الشعب من سوء معاملة وتصرف بعض موظفي الدولة ، وخاصة شاغلي الوظائف الصغيرة منهم ، الذين حصلوا على وظائفهم عفوا ، وبطريق الالتماس والمحسوبية ، وقد كان هذا التذمر من الاسباب الجوهرية في نفرة الاهالي من الحكومة ، وفي تشويه سمعة الوزارات المتعاقبة . ولما كان من الضروري ازالة اسباب هذا التذمر ، فانني ارجو ان تنظروا فخامتكم في أمر اصدار بلاغ على كافة موظفي الدولة ومستخدميها ، يلفت فيه نظرهم الى ضرورة معاملة الاهالي ، الذين يراجعونهم في الشؤون الرسمية ، بكل عطف ولطف ، وينظروا في مراجعاتهم وينجزوا معاملاتهم بالسرعة الممكنة . اهـ

وزير الدفاع : عبد اللطيف نوري

لاول مرة في « تاريخ العراق الحديث » يوجه وزير الدفاع ، المسؤول عن أمن الدولة الخارجي ، كتابا الى رياسة الوزراء ، عن موضوع يتعلق بوزارة الداخلية المسؤولة عن الامور التي عناها هذا الكتاب . وقد اردنا من اثبات هذه الوثيقة ان نقول ان امور العراق انتقلت على عهد بكر صدقي من السلطات المدنية المختصة ، الى رجال الجيش ، فكان الجيش هو المهيمن على هذه الشؤون ، يسيرها كيف يشاء زعماؤه .

وعندما وقف العين جميل المدفعي في مجلس الاعيان يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ليتكلم حول « لائحة قانون التقاعد العسكري » تعرض الى موضوع تدخل الجيش في السياسة بقوله :

« انا لي كلام في السنة الماضية القيته في هذه القاعة ، ورجوت من وزير الدفاع ، المرحوم جعفر العسكري ، ان يمنع بعض قواد الجيش من التدخل في السياسة ، لان ذلك هو القضاء المبرم على كيان المملكة وحياتها ، واكرر اليوم طلبي من الوزارة المسؤولة ، راجيا ان تعطي كلامي هذا ما يستحقه من الاهتمام .

« ص ١٤ من محضر الاعيان لسنة ١٩٣٧ م »

فقام العين الشيخ احمد الداود وقال :

« الجيش من الامة والى الامة ، وهو سياج الامة ، والامة العراقية التي ما نامت على الذل الى هذا اليوم ، سوف تبقى على ما كانت عليه عزيزة الجانب ، قوية الشكيمة ، بواسطة جيشها المحبوب . اشار فخامة جميل المدفعي ان الجيش يشتغل بالسياسة ، ما اعلم ، وانا من رجال السياسة ، ان الجيش العراقي يشتغل

بالسياسة . الجيش مشغول بمهماته الحقيقية ، الجيش مشغول في تقويته ، وتقوية الدفاع الوطني ، وهو مشغول بما هو واجب عليه ، ولم يتخل عن واجبه قط ، ولم يتدخل في شؤون غير شؤونه مرة » « ص ١٤١ من المحضر »

ثم قام السيد المدفعي وقال :

« كلمة وددت ان اصححها . انا قلت بعض قواد الجيش ، لاني اعلم ان القسم الاوفر بل الاكثرية الساحقة ، هم حريصون على الابتعاد عن السياسة ، واني اؤكد للشيخ بأنه لو لم يشتغل بعض اركان الجيش بالسياسة ، لما وجدناه عينا في هذه القاعة » . « ص ١٤١ أيضا »

ففي هذه المناقشة الحادة ، يصرح رئيس الوزراء الاسبق السيد جميل المدفعي ، بأنه لولا مداخلة بعض اركان الجيش في السياسة ، لما كان الشيخ احمد الداود عضوا في مجلس الاعيان .

يقول صاحب كتاب « ايام النكبة » الاستاذ طالب مشتاق في ص ٨٠ من كتابه :

« لقد نجحت الخطة ، وفاز المتآمرون ، وأصبح قسما (كذا) ليس بقليل من الضباط لا تحملهم الارض من الفطرسة والفرور وماذا ستكون النتيجة ؟ وهل من المصلحة في شيء ان يتدخل رجال الجيش بالشؤون السياسية ؟ وهل من حركة اشد خطرا واكبر بلاء من أن يأنس رجال الجيش في انفسهم قوة على اسقاط وزارة وتنصيب اخرى ؟ ان امثلة كثيرة في التاريخ تدلنا على ان اشتغال رجال الجيش بالامور السياسية مما يجر على البلاد ويلا وثبورا » .

ثورة السماوة

توطئة

مشكلة الاراضي في « لواء الديوانية » من المشكلات التي استعصي حلها ، وازمن داؤها ، لأن التصرف بهذه الاراضي لا يستند الى قوانين ثابتة ، او سنن معروفة ، كما هو الحال في بقية الالوية ، وانما للسلطة ان تنتزع ارض الشيخ الفلاني لتمنحها الى شيخ آخر ، او تسلب ارض هذا الشيخ لتمنحها الى غيره ، الامر الذي خلق الاتعاب لها .

لماذا ثارت السماوة ؟

لم تكن الحالة طبيعية في قضاء السماوة ، يوم حدثت حادثة بغداد في ٢٩ تشرين الاول . فقد كانت قوات الشرطة تطارد فلول الثوار ، وكان مديرا الحركات السيدان : هاشم العلوي وحسن فهمي ، يجمعان افراد الشرطة من هنا وهناك استعدادا للطوارىء . فلما حدث الانقلاب المذكور ، افتتحت ، « الوزارة الجديدة » صفحة أعمالها باعلان العفو عن المسجونين بسبب هذه الحركات ، واعادة المنفيين الى

اماكنهم ، واستصدرت مرسوما باعادة الاموال غير المنقولة ، التي كانت قد صودرت من اصحابها وفق احكام المجالس العسكرية ، سواء سجلت باسم الخزينة الحكومية ام لم تسجل ، وقربت بعض رؤساء القبائل المخاصمة للوزارة الهاشمية ، وصارت توزع العطايا والهدايا عليهم بعناوين مختلفة . حتى ظن هؤلاء ان الحكومة تخشى باسهم .

وكان من بين الذين شملهم هذا العفو ، الشيخ خوام الفرهود رئيس بني ازريج ، وقد اعيدت اليه املاكه . ومن الصدف ان تصدر الوزارة امرا بحجز حاصلات الشيخ شنشول ، ابن عم الشيخ خوام ، وتأمر بتسليمها الى خوام لقاء ديون له بذمة ابن عمه شنشول ، فتثور النخوة في نفس شنشول ، ويتشبث بكل الطرق لخلق الاضطراب في اللواء .

اخبرني متصرف لواء الديوانية ماجد مصطفى ، انه كتب الى وزارة الداخلية يشجب عملها هذا ويقول : ان تبديل الوضع في اللواء بسلب اراضي فلان لتسليمها الى فلان ، او تقريب فلان وابعاد فلان ، من شأنه ان يخلق للحكومة مشكلات يصعب التغلب عليها ، فواجب الوزارة ان تجعل العدل يشمل طبقات الشعب كافة ، مع الاحتفاظ بالوضع الراهن ، فتصدر الوزارة امرا اليه بوجوب حسم قضايا الاراضي المتكونة بين خوام وشنشول في بغداد ، فلا يرى المتصرف في هذا الطلب ما يأتلف مع روحية العشائر ، فيتولى الوزير هذا الحسم ، ولكن دون أن يتوصل الى اية نتيجة، بحيث دالت أيام « الوزارة السليمانية » قبل ان تصل الى النتيجة المنشودة . هذا الى انه كان قد شاع في تلك الآونة ان الوزارة اخذت تفضل رؤساء العشائر . بعضهم على بعض « في توزيع العطايا والهدايا » باسم المشاريع العمرانية ، او انها كانت تصلح اراضي فريق ، وتهمل اراضي آخر . الامر الذي ادى الى تمرد عشائر الحاج عجه الدللي ، وعزاره المعجون ، وسدخان ابو دجه ، وغيرهم ، وصاروا يطالبون بحق المشيخة من النقود التي كانت توزعها السلطة على خصومهم .

سفر رئيس الوزراء

ورأى رئيس الوزراء أن يجوس خلال هذه الديار ، فسافر الى الديوانية في يوم ١٠ شباط ١٩٣٧ مصحوبا برئيس اركان الجيش . وبعد أن زار اقضية ابو صخير ، والشامية ، وعفك ، اقامت بلدية الديوانية وليمة في « النادي العسكري » بالديوانية في يوم ١٣ شباط دعي اليها اكثر من مئة رئيس قبيلة بينهم (٣٢) رئيسا من رؤساء السماوة ، وبعد ان اكل المدعوون ما لذ وطاب من الطعام ، القى الرئيس حكمة سليمان ، الكلمة التالية :

« ان هذه البلاد ــ كما تعلمون ويعلم الجميع ــ مضت عليها ادوار مختلفة ، اولها الاستعمار وقد كان العالم يظن بأنها سوف لا تتخلص من هذا الدور وويلاته ، ولكن الوقائع والايام اثبتت خلاف هذا الظن . فقد ثبت ان هذه البلاد ، وخصوصا

هذا اللواء ، رغم ان ابناءه لا يملكون السلاح الفني وآلات التدمير الحديثة ، اقول ان ابناء هذه البلاد رغم انهم لا يملكون هذا السلاح ، فقد اثبتوا ان في وسعهم مقاومة ومقابلة الاستعمار ، بدون هذه الآلات والمدمرات الحربية الحديثة، وبالفعل استطاعوا أن يقاوموا وينالوا ما يصبون اليه ويبتغون وفي النتيجة ـ كما ترون ـ ان العراق يحكم ذاته بذاته ، وذلك بفضل عزيمته وتفاني ابنائي ، وخصوصا ابناء وزعماء هذا اللواء . فبعد هذه المقدمة اريد منكم ان تنصفوا : نعم أنتم اولئك الذين قابلتم تلك الجيوش ، وأوجدتم كيان هذا الوطن ، وكتبتم بأنفسكم مثل هذا التاريخ المجيد والبطولة الخالدة ، نريد منكم ان تكونواقدوة حسنة ، لبقية افراد الامة في الاتحاد ، ومعاونة الحكومة العادلة ، وحسبي هذا منكم وكفى (١) .

ثم سافر الرئيس الى « الدغارة » والى « عفك » والقى خطبا منوعة فقال في الدغارة :

« ان الاتعاب التي بذلتموها في سبيل بناء هذا الكيان ، مسجلة ومحفوظة ، ومكتوبة بمداد الفخر والاعجاب ، والامل معقود عليكم أن تواصلو الجهود لاتمام هذا البناء ، والواجب عليكم ان تعاضدوا الحكومة ، ولكم أن تطالبوني بين آونة واخرى بوفاء عهودي ومواعيدي التي وعدتكم بها بدون قيد وشرط » اهـ

ومما قاله في عفك :

« اننا جميعا اخوان ، نشتغل في بناء هذا الكيان وهذه المملكة ، وان الواجب يقضي علينا ان نكون متضامنين متفقين ؛ لنتمكن من رفع الخطر الذي يحدق بنا ، وان هذا الكيان وهذه المملكة ؛ التي بذلتم في سبيل تشييدها أموالكم ؛ وضحيتم نفوسكم ، تتطلب منكم ان تعاضدوها لكي يمكننا التوصل معكم الى الهدف المقصود في سبيل اعادة مجدها السالف ، واننا سوف نسعى بكل قوانا وجهودنا لكل ما فيه خير البلاد عموما ، وهذا اللواء خصوصا . ولقد اثنى عليكم متصرفكم الجديد ، وقال انني كنت اظن ان هذا اللواء على ما يتهمونه به من حب للمشاغبة ، بينما ان الحقيقة ظهرت لي بعكس ذلك ، وتبين لي انه على خير ما يكون عليه لواء في العراق من حب النظام والاستقرار ، وان كل ما حدث في السابق لم يكن الا نتيجة منطقية لسوء الادارة السابقة » (٢) .

وبعد ان أغدق الرئيس الهدايا والعطايا على الرؤساء ، والسراكيل ، والفقراء ، والمؤسسات الخيرية ، قصد الرميثة والسماوة ، فخطب في الاولى « الرميثة » خطبة خطيرة قال فيها :

« ارجوكم ان تعلموا علم اليقين بأن هذه الحكومة ، التي هي منكم واليكم ،

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٧٩٨) بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ م

(٢) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٨ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ م

تتحسس كثيرا بحالتكم، وعازمة كل العزم على مساعدتكم بكل ما تستطيع ، وانا ايضا اطلب منكم ان تقابلوا مساعدة الحكومة هذه بالوفاء ، ويتجلى ذلك في اطاعتكم لاوامر الحكومة المشروعة ، كي تستطيع ان تعاونكم بمقياس اوسع. واني أعدكم وعدا صادقا بأنه سوف لا يمر زمن قليل الا وترون انفسكم في رفاه من العيش لم يبق معه اي مجال للشكوى » (١) .

وخطب في الثانية « السماوة » خطبة لا تختلف عن خطبته في الرميثة .

ومن « السماوة » استقل القطار الى بغداد فبلغها في ١٥ شباط سنة ١٩٣٧ ، فعوتب على ما اظهره من الضعف تجاه القبائل المذكورة ، ولمس آثار هذا الضعف بعد مدة وجيزة ، عندما امتنعت هذه القبائل عن تسليم المكلفين بخدمة العلم .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر ، صدر الامر بالشروع في الانتخاب ، ووزعت اسماء النواب على المتصرفين والقائمقامين ، وصادف جريانها حلول زيارة كربلاء ، فما كاد الرؤساء يطلعون على نتائج هذا الانتخاب ، حتى عقدوا حلفا فيما بينهم ، واخذوا يجاهرون بالتظلم من هذه النتائج .

وكانت « الوزارة الهاشمية » قررت اقامة بعض المخافر بين مركز « لواء الديوانية » وقضاء السماوة لتعزيز الامن ، ومحافظة هيبة الحكومة (٢) . فلما

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٩

(٢) كان عدد المخافر المراد انشاءها ستة وهي :

اولا : مخفر العارضيات يشيد بالقرب من السكة الحديدية شمالي الرميثة ويشرف على عشيرتي بني عارض وبني ازيريج .

ثانيا : مخفر آل الدبيس يبنى في جنوب الرميثة بالقرب من السكة الحديدية ، ويشرف على عشيرة الظوالم .

ثالثا : مخفر الغايظة ويقع في شرقي الرميثة ، ويشرف على عشائر البوجياش والظوالم وبني ازيريج والبوحسان .

رابعا : مخفر الحجامة يقع غربي الرميثة وعلى الجانب الايسر من الفرات ، ويشرف على عشيرتي الاعاجيب وآل زياد في السماوة وعلى عشائر الشنافية .

خامسا : مخفر الزريجية يقع في الجنوب الشرقي لقصبة السماوة ، ويشرف على عشيرتي الصفران والبركات .

سادسا : مخفر الخافورة يقع على السكة الحديدية في منتصف طريق السماوة ـ الخضر ويشرف على عشيرة آل عبس .

وكانت الحكومة قد ارسلت هيئة مؤلفة من ضابط الركن اسماعيل صفوت ، ومدير شرطة اللواء وجيه يونس الموصلي ، ومهندس الاشغال اسعد درويش لاختيار المحلات التي تشيد عليها هذه المخافر ، وتقدير الكلفة المقتضية لكل مخفر ، فتجولت الهيئة في اراضي اللواء ، وقدرت لكل مخفر (١٥٠٠) دينار ، واعلنت مديرية الاشغال العامة مناقصة انشاء هذه المخافر فلم يقدم احد من المتعهدين لانشائها ، فكتبت وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارة الداخلية تخبرها بذلك ، وترجو قيام السلطات الادارية بهذا العمل بطريق الامانة .

استلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم ، قررت السير بهذا المشروع قدما ، فكانت نتائج الانتخابات فرصة لمقاومة انشاء هذه المخافر ، ثم ما لبثت ان نشطت الدعاية لشنشول وخوام ، واضطرت لجان الكودة الى التوقف عن اعمالها ، وامتنع « عزاره المعجون » عن مقابلة رجال الحكومة ، وعقد رؤساء بني حجيم اجتماعا للمذاكرة في قضية المخافر ، وارتأوا ان انشاءها سابق لاوانه ، واخذوا يجهرون ب :

« ان الذين شنوا الحرب على الوزارة الهاشمية في ١٩٣٥ و ١٩٣٦ أصبحوا اسياد الموقف ، بمعنى ان الحكومة تشجع العابثين بالامن ، لمجرد الخصومة السياسية للوزارة السابقة ، فاذا كانت القوة هي التي اوصلت العصاة السابقين الى هذه المنزلة ؛ فانهم أقوى من اولئك » .

وكانت حكومة الديوانية تستعين بخصوم خصومها ، كلما أصر هؤلاء على مناواتها ، وسرعان ما تطورت الخصومة الى قطع الطرق ، واستيفاء الرسوم من صيادي السمك ، ومنع العمال عن انشاء المخافر . وفقدان هيبة الحكومة الا في المراكز ، واضطراب حبل الامن ، وتقول الحكومة ان المبالغ التي صرفتها للرؤساء ؛ ابتيع بها السلاح لمقاومة السلطة .

وكانت مشكلة التجنيد « ام المشاكل » فما كادت السلطات المختصة تطلب المكلفين لخدمة العلم حتى وجدت اولياءهم ينقطعون عن مواجهة الحكومة ، وهي اذا تمكنت من جلب بعضهم فانها لا تستطيع ان تجند اكثر من ثلثهم ، وتسرح الثلثين . وقد سمعت السلطة اولياء المكلفين يقولون جهارا : ان الحكومة لو عنيت بهم ، عنايتها بالالوية الشمالية ، لما تأخروا عن ارسال فلذات اكبادهم الى ساحات التجنيد ، اما وان لواءهم لا يزال محروما من كل عمران ؛ فانهم لن يرسلوا اولادهم لاداء هذه الواجبات ،ثم اخذوا يهوسون بهذه الهوسة : « لو راد اجباري يتفضل » كناية عن انهم يقاومون التجنيد الاجباري بالسلاح ، فلم يكن من رئيس الوزراء الا ان أصدر اوامره بوجوب مهاجمة القرى والدساكر وسوق المكلفين بالخدمة .

القبض على الرؤساء

ففي اول نيسان ١٩٣٧ ، استدعى متصرف لواء الديوانية قائمقامي الاقضية ، واسر اليهم ان الحكومة قررت القبض على كافة الرؤساء ، وابعادهم عن اللواء . وتمهيدا لذلك فانها سترسل القوات اللازمة لهذا الغرض ، وسيحلق سرب من قاذفات القنابل فوق اللواء يوم ٥ من الشهر ، فيجري القبض على الجميع مرة واحدة ، وكان معظم رؤساء « السماوة » في مركز القضاء ، يعقبون عرائض لهم قدموها للسلطات الادارية عن الاضرار التي لحقت بهم من جراء ثورتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، فوجدت الحكومة ان الفرصة سانحة لتنفيذ قرارها ، ولكن حدوث الكسرات في سدود العاصمة ، وغرق بغداد ، وانقطاع الطرق ، ولا سيما طريق القطار بين المحمودية وبغداد منذ اليوم الخامس من نيسان ، كل ذلك استلزم ايقاف تنفيذ هذا القرار الى وقت آخر يعين فيما بعد .

وفي اليوم الثاني من مايس ١٩٣٧ ، جمع متصرف الديوانية قائمقامي الاقضيه للمرة الثانية ، واخبرهم ان الحكومة قررت القبض على الرؤساء مرة واحدة ، وانها عينت يوم ٧ مايس موعدا لتنفيذ القرار ، وسترسل القوات الاحتياطية اللازمة استعدادا للطوارىء ، فيما اذا اراد الرؤساء ان يهاجموا مراكز الحكومة ، ثم رجع كل قائمقام الى مقره ، واخذ يستعد لتأمين تنفيذ القرار .

وكان اكثر الرؤساء المنوي القبض عليهم في « السماوة » فدعا رشيد الصوفي ، قائمقام القضاء المذكور ، الرؤساء والسراكيل الى غرفته بحجة توزيع مبالغ التعويضات عليهم ، ثم خرج الى فناء السراي واطلق عيارا ناريا في الفضاء ، ايذانا بتنفيذ فكرة القبض ، فاخذ أزيز الرصاص يشق الآذان ، فقتل من قتل وجرح من جرح ، وتم القبض على المطلوبين في بغداد والكاظمية ، والنجف ، وكربلا ، والحلة ، والديوانية ، والرميثة ، والسماوة ، مرة واحدة وصدر على الاثر هذا البيان :

بيان رسمي

« نظرا الى ما تبين من قيام بعض الاشخاص في لواء الديوانية ، بما فيهم عضوان من مجلس الاعيان وهما السيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طبيخ (١) وعضو من مجلس النواب ، وهو الحاج عبد الواحد سكر ، بجلب كمية من الاسلحة ، وتحريض العشائر على عدم اتباع ألقوانين بقصد القيام بثورة مسلحة ضد الحكومة ، فقد تقدمت الحكومة بطلب رفع الحصانة عن العينين والنائب المذكورين ، فقد قرر مجلسا الاعيان والنواب الموافقة على ذلك ، كل فيما يخص الاعضاء المنتسبين اليه ، وكذلك قامت الحكومة باتخاذ ما يقتضي من الاجراءات بحق الاشخاص الاخرين والحالة هادئة في اللواء المذكور » اهـ

٨ ايار ١٩٣٧

رفع الحصانة

وفي يوم ٨ ايار ١٩٣٧ م وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والاعيان ، وطلب

---

(١) اكد لنا رئيس الوزراء حكمة سليمان ، ان السفير البريطاني في العراق اتصل به ، واخبره بأن السيد محسن ابو طبيخ قابل مستشار وزارة الداخلية (البريطاني) واظهر له تظلمه من الوزارة القائمة ، واستعداده وصحبه للقيام بوجهها . فعاتب الرئيس حكمة السيد علوان الياسري على التجاء ابو طبيخ الى المستشار البريطاني ، وتفوهه امامه بما يشين سمعة العراق ووحدة زعمائه ، كما عاتب الشيخ عبد الواحد الحاج سكر على ذلك ، وقد استمرت اتصالات السيد محسن بالانكليز ثم ما لبث السفير ان اسر الى رئيس الوزراء ما ينتوي ان يقوم به السيد علوان الياسري والسيد محسن ابو طبيخ ومعهما الحاج عبد الواحد سكر من عصيان ضد الحكومة بعد ان مون هو (اي السفير) هؤلاء بالسلاح .

موافقة المجلسين على رفع الحصانة عن الذين ورد ذكرهم في البيان المذكور ، مع انه كان قد تم القبض عليهم من قبل ، وارسوا الى الشمال وهذا نص الطلب :

معالي رئيس مجلس النواب

بالنظر لما حصل لدى الحكومة من العلم المستند الى التقارير الرسمية الصادرة من السلطات المختصة ، ان نائب لواء الديوانية الحاج عبد الواحد سكر ، قام بتحريض العشائر في منطقة السماوة على عدم دفع الضرائب ، والقيام ضد الحكومة بثورة مسلحة ، وبالفعل ان الحكومة المحلية هناك تمكنت من اكتشاف دخول كمية من الاسلحة الى المنطقة المذكورة ، والقت القبض على المهربين لها . وحيث ان التحقيق قد دل على مشاركة النائب المومى اليه للقائمين بتهريب الاسلحة ايضا ، فارجو من المجلس العالي الموافقة على القاء القبض عليه ومحاكمته عن التهم المذكورة بحسب القانون ، وذلك وفقا للمادة الـ (٦٠) من القانون الاساسي .

بغداد ٨ ايار ١٩٣٧ رئيس الوزراء : حكمة سليمان

ثم نهض رئيس الوزراء والقى خطابا مطولا في مجلس النواب هذا بعض ما جاء فيه :

« وعندما تشكلت الحكومة اتخذت التدابير الفعالة لجعل لواء الديوانية راقيا في الوضع العمراني والاجتماعي ، على ان يكون سكان هذا اللواء مطمئنين من اعمال الحكومة ، فقامت وسنت قانون العفو العام ، وفتحت ابواب السجون ، التي كانت مملوءة بالمئات ، وجعلتهم يخرجون منها بكل ممنونية ، ويذهبون الى اطفالهم ، واماكنهم ، وقامت الحكومة في هذا اللواء بأعمال عمرانية استخدمت ما يقارب عشرة آلاف عامل بأجور معينة ، لعمران الاماكن التي كانت متروكة من عشرات السنين .. ورغم هذه الاعمال جميعها ، فما امكن الحكومة حقيقة ان تستريح يوما ما في هذا اللواء ، والسبب في ذلك ان بعض الاشخاص المعلومين ، واحدهم هو هذا الشخص الذي اجبر الحكومة ان تطلب من المجلس العالي رفع الحصانة النيابية عنه ، رغم ما قامت به الحكومة في هذا اللواء من الاعمال ، كتنظيم الري ، وفتح المدارس ، وتشييد المستشفيات ، اطمنكم بأن هذا الشخص وغيره القليلي العدد سببوا ان يدخل هذا اللواء في المدة الاخيرة ما يتجاوز الـ (٣٠٠٠) بندقية ، وحاول توحيد كلمته مع بعض الاشخاص للقيام ضد الحكومة ... » (١) .

ثم نهض نائب لواء الدليم كمال السنوي وقال :

« اذا رأينا عضوا كهذا فاسدا فيجب ان يبتر .. فلا شك ان هذا الرجل هو مستحق ـ بعد المحاكمة وثبوت الجريمة ـ الاعدام « ص ١٥٧ من المحضر » .

ثم وضع الرئيس تقرير رئاسة الوزارة في التصويت ، فقبل ، فتوجه رئيس

---

(١) ص ١٥٦ من محاضر المجلس النيابي لسنة ١٩٣٧ .

الوزراء الى بناية مجلس الاعيان ، وقدم طلبا مماثلا برفع الحصانة عن العينين السيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طبيخ ، فوضع الطلب بالتصويت وقبل ايضا (١) .

السويدي وحكومة الانقلاب

كان العين ناجي السويدي قد رفع الى السدة الملكية كتاب استقالته هذا :

لحضور جلالة الملك المعظم بغداد ٢٧ شباط ١٩٣٧

مولاي صاحب الجلالة

كان جلالة المغفور له والد جلالتكم الماجد ، قد تفضل فأصدر ارادته الملكية بتعييني لعضوية مجلس الاعيان ، وقد بذلت جهدي ــ طيلة هذه المدة ــ للقيام بما يتطلبه واجب العضوية .

أما الآن فقد لاحظت بأني سوف لا اتمكن من الاستمرار على القيام بتلك الواجبات ، وفق مضمون اليمين الذي سبق لي ان اقسمت به علنا امام المجلس . وعليه (اتباعا لأحكام الفقرة السادسة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي العراقي) اتقدم الى سدتكم الملكية بالاسترحام ، لكي تتفضلو بقبول استقالتي من العضوية المذكورة ، فتأمروا بابلاغ ذلك الى المجلس المذكور .

وبهذه الوسيلة أيضا اكرر الدعاء من المولى سبحانه وتعالى بأن يديم بقاء جلالتكم ، وان يوفقكم لحماية الحقوق التي نالتها الامة تحت رعاية عرشكم المفدى ، وتقبلوا يا صاحب الجلالة بقبول جزيل الخضوع مع وافر التعظيم من المخلص المستديم .

ناجي السويدي

وقد قبل الملك هذه الاستقالة فورا واجاب عليها بما يلي :

بغداد في ٢٨ شباط ١٩٣٧ الرقم/ط/٣٩

---

(١) بعد ان رفعت « الوزارة السليمانية» الحصانة عن العينين ، ابو طبيخ والياسري ، وعن النائب الحاج عبد الواحد ، استصدرت ارادة ملكية بفصلهم من العينية والنيابة . فلما دالت ايام الحكومة المذكورة تشكلت المحكمة العليا لتفسير الغموض في بعض مواد الدستور ، ومنها المواد (٣٠) و (٣١) و (٣٢) وهل تجيز هذه المواد عزل عضو مجلس الاعيان قبل انتهاء مدته القانونية ، بناء على قرار اداري يتضمن ربطه بكفالة لحفظ السلام ؟ فاجتمعت المحكمة في ٧ و ٩ و ١١ ايلول من سنة ١٩٣٩ وقررت بالاتفاق : ان الشخص المكلف بتقديم الكفالة اذا امتنع عن تقديمها ، وحبس، لا يعتبر مجرما، ولا محكوما . اي ان استصدار الحكومة ارادة ملكيةباسقاط عضوية العين من مجلس الاعيان للسبب المذكور كان عملا غير قانوني .

صاحب الفخامة السيد ناجي السويدي المحترم .

تحية واحتراما . اما بعد فقد اطلع مولاي حضرة صاحب الجلالة على كتابكم المؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٣٧ وامرني جلالته ان اعرب عن اسفه لاستقالتكم من منصبكم عضوية مجلس الاعيان ، وتفضلو بقبول فائق الاحترام .

سكرتير صاحب الجلالة الخاص : ابراهيم كمال

ولما دالت ايام حكومة الانقلاب ، قدم العين « ناجي السويدي » ـ وقد اعيد تعيينه عضوا في مجلس الاعيان ـ استيضاحا من « الوزارة المدفعية الرابعة » عما جرى على « عهد الانقلاب » ، وطلب احالة تقريره الى الحكومة لتجري التحقيق فيه . وكانت هذه الوزارة اعلنت انها تتمشى على « سياسة اسدال الستار » فجرت مشادة كلامية بين رئيس الوزراء وصاحب التقرير ، أسفرت عن تجميد الاستيضاح وهذا نصه :

لحضور مجلس الاعيان الموقر : بواسطة مقام الرئاسة

لقد لاحظت بأن الثلث من اعضاء مجلسنا هذا قد تعرضوا خلال السنة المنصرمة ، الى اعمال قاسية لم اصادف في الصحف ، ولم اجد في محاضر الجلسات الاسباب المبررة لها .

فان احد الاعضاء قتل (١) واثنان اجبرا على ترك العراق (٢) وعضو آخر طورد (٣) من قبل السلطة ، حتى خارج الحدود ، واثنان آخران (٤) القي القبض عليهما ليلا في داريهما ، ونفيا قبل ان يصدر المجلس قرارا برفع الحصانة عنهما .

ان ترك هذه المسائل تحت طي الخفاء ، من دون ان نقف على حقائقها ، لا يأتلف مع ما يجب ان تكون لاعضاء المجلس من كرامة وحصانة ، تمكنهم من القيام بواجباتهم الدستورية ، وفق المطلوب . كما انني اخشى بأن السكوت عنها بلا قيد ولا شرط ، قد يوجد امثولة يحتذيها في المستقبل كل من تحدثه نفسه بالوقعية فيمن يشاء من اعضاء مجلس الامة (٥) اذ لا يخفى ان الأسس الدستورية لا تقرها النصوص المجردة من التأييد ، وانما تقرر بناء على الصور والطرائق التي تمارسها الحكومات والمجالس نفسها .

وعليه عملا بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من النظام الداخلي ، ارجو من المجلس الموقر ان يوافق على احالة تقريري هذا الى لجنة خاصة لكي تقوم بتدقيق القضايا

---

(١) جعفر العسكري (٢) نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني (٣) مولود مخلص

(٤) السيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طبيخ .

(٥) صدق السويدي في حدسه فقد ابعد العين رشيد عالي الى عانه على عهد « الوزارة المدفعية الرابعة » في اواخر عام ١٩٣٨ .

المذكورة ، وترفع بذلك تقريرا تضمنه النتائج التي تتوصل اليها ؛ ولكم مزيد الاحترام .

ناجي السويدي

توسع الاضطرابات

وبعد ان وصل الرؤساء الى منافيهم في الالوية الشمالية ، بلغوا بقرار الحكومة بأن يسلم كل رئيس مبلغا يتراوح بين الالف والخمسة آلاف دينار نقدا ، ككفالة عن حسن السلوك ، فان ابوا فالحبس لمدة ثلاث سنوات ، ولما لم يكن لدى الرؤساء هذه المبالغ ، ادخلوا السجون . واشاعت السلطة في « قضاء السماوة » ان الحكومة أعدمت هؤلاء الرؤساء فعلى من بقي في القضاء ان يحافظ على السكينة ، وينصرف الى اعماله الخاصة ، لان السلطة واقفة بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بالاساءة اليها ، فتمرد لفيف من البوجراد « بطن من البوجياش » فأرسلت الحكومة قواتها العسكرية لاخضاعه ، فاستنجد هذا اللفيف ببقية العشائر فكانت المعارك سجالا بين الطرفين ، والى هذا تشير وكالة انباء الشرق العربي في برقيتها المنشورة في جريدة النهار البيروتية ، الصادرة في ٣ تموز ١٩٣٧ تحت عدد (١١٤٧) بما يلي :

« هاجمت طائرات الجيش العراقي منطقة السماوة ، والقت قنابلها على بعض القبائل فأضرمت النار في بعض الخيم ، وقتلت كثيرا من النساء والأطفال ، وبما ان القتلى معظمهم من الشيعة ، فقد نقلت جثثهم الى مدافن كربلا والنجف ، وما كادت الجثث تصل الى هاتين المدينتين حتى قامت المظاهرات فيهما احتجاجا على حكومة بغداد ، وقد اصطدم المتظاهرون بالشرطة ، ووقعت معارك شديدة بينهما سقط فيها كثير من الجرحى والحالة لا تدعو الى الارتياح » اهـ .

وتقول جريدة التايمس اللندنية : ان الوزراء الذين استقالوا على اثر هذه الفواجع ، استقالوا لانهم لم يشاوروا بتاتا في أمر الحملة المهمة على قبائل الفرات ، فبقوا في جهل مما كان يجري .

ويقول بلاغ صادر عن الحكومة في بغداد يوم ١٣ حزيران ١٩٣٧ م

نذيع بمزيد الاسف انه بينما كانت احدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قائمة بالاستطلاع ، فوق منطقة الزريجية ، التي تقرر انشاء مخفر فيها ، ضمن قضاء السماوة ، اذ التهبت الطيارة في الجو ، فسقطت ، فاستشهد الضابط والجندي اللذان كانا فيها وهما الشهيدان المرحومان : الملازم الاول الطيار انور مصطفى ، والجندي الراصد ابراهيم محمد ، وقد اسرع رتل السيارات المسلحة للشرطة للاتيان بجثمانيهما ، وفي اثناء الطريق أصابت طلقة نارية رئيس الركن السيد نعمان ثابت فتوفي على أثرها » (١) .

---

(١) جريدة البلاد العدد ٨٩٢ بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٣٧ .

انسحاب اربعة وزراء

كانت جماعة من التقدميين ، تعرف بجماعة الاهالي ، قد الفت جمعية سرية في بغداد قبل انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بزمن غير قصير . وكانت غاية هذه الجمعية تستهدف اصلاحا جذريا في جهاز الحكم القائم ، وقد انضم اليها رجال بارزون اضراب : محمد جعفر ابو التمن ، وحكمة سليمان كما انضم اليها قبيل حركة الانقلاب الفريق بكر صدقي العسكري . وفي ذات يوم زار بكر صدقي السيد كامل الجادرجي ، أحد اعضاء الجمعية المذكورة ، للتعرف عليه ، ولما فاتحه الجادرجي بأهداف جماعة الاهالي في الاصلاح الجذري ، شعر بأن الفريق لم يكن ملما الماما كافيا بأهداف الجمعية ، فاعتقد أن في الامكان ترويضه بالتدريج . ولما قامت حركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ وانخرط لفيف من جماعة الاهالي في سلك حكومتها ، كان من الواجب على هؤلاء ان يحققوا اهدافهم في الاصلاح الجذري فورا، ولكن سرعان ما ظهر لهم ان الفريق كان ضد كل حركة تقدمية مما اسقط في يد الجادرجي وصحبه .

ودالت الايام دولها ، فاذا بالجادرجي وصحبه في واد ، والفريق بكر صدقي العسكري في واد آخر . وتقول جريدة الاهلي في عددها المرقم ١٢٨٨ الصادر بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦ م .

« ان بعض الحوادث السيئة ، التي وقعت في عهد الانقلاب ، اثارت معالي السيد كامل الجادرجي – وزير الاقتصاد والمواصلات – وغضب لها ، كما أثارت معالي المغفور له محمد جعفر ابو التمن – وزير المالية – وغضب لها ... فان المغفور له ابا التمن والسيد كامل الجادرجي اجتمعا في دار معالي أبي التمن واستعرضا الموقف ، وتداولا في الامر ، وقررا الاستقالة ، وداولا في الامر زميلهما معالي السيد يوسف ابراهيم – وزير المعارف – فأقر وجهة نظرهما . ثم رأوا من المناسب ان يعرضوا الامر على معاليالسيد صالحجبر – وزير العدلية – فطلبوا منه الحضور الى دار معالي السيد ابي التمن فحضر ، وعرضوا عليه ما استقر رأيهم عليه فوافقهم ، وكتبت الاستقالة ووقعها الوزراء الاربعة وقدموها مشتركا » اه .

وكان الجادرجي قد قرر التنصل من مسؤولية الامور التي وصلت اليها البلاد فاستقال بمفرده أكثر من مرة (١) غير انه كان يعتقد بأن خروجه من الوزارة لوحده لن يؤدي الى نتيجة فكان يعدل عنها نزولا على رغبة من أبي التمن . ولما أستمر تدخل بكر صدقي في أمور الدولة صغيرها وكبيرها ، استمر استنكار الجادرجي وصحبه لذلك جهارا ، وكان كلما فاتح ابا التمن في ضرورة التنصل من مسؤولية الحكم . رد عليه هذا بوجوب التبصر حتى لا يتهم وصحبه بالتهرب .

ولما بلغت الامور حدها النهائي من السوء ، شعر ابو التمن بأن لا فائدة من

---

(١) هذا ما رواه السيد الجادرجي لصاحب الكتاب وقد صحح فصل « انسحاب اربعة وزراء » بقلمه

الاستمرار بالمسؤولية ، فاتفق مع الجادرجي على الاستقالة من الوزارة . وقد التحق بهما السيدان : يوسف ابراهيم وزير المعارف ، وصالح جبر وزير العدلية . وبعد المداولة في الموضوع ، تم الاتفاق على رفع كتاب الاستقالة المشتركة وعلى توزيعها بين الناس على أوسع مقياس ، وهذا نصها :

فخامة رئيس الوزراء

« لما كانت أماني البلاد ، التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصا على سعادة ابناء البلاد ورفاههم ، واطمئنانهم ، وتامين العدل بين الجميع ، قد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسلمية التي قررناها في سبيل استقرار البلاد ، والتي اجمع الراي على تحبيذها ، وتوخي الجميع حسن نتائجها ، قد شاءت الاقدار الا ان تنعكس الآية فتهرق دماء أبناء البلاد ، ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا ، لولا شياع استهجانها في كثير من الاوساط ، ولان التمادي في اتباع السياسة المحسوسة الاندفاع اليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين آتباعها ، فلم يبق لنا اي أمل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام .

١٩ حزيران ١٩٣٧ م

يوسف عز الدين	كامل الجادرجي (١)	صالح جبر	محمد جعفر ابو آلتمن (١)
وزير المعارف	وزير الاقتصاد	وزير العدلية	وزير المالية

وبذلك يكون قد بقي من اعضاء وزارة حكمة سليمان وزيران فقط هما : وزير الخارجية ناجي الاصيل ووزير الدفاع عبد اللطيف نوري وكانت الاستقالة بحد ذاتها صدمة لرئيس الوزراء قوية ، ولم يكن لحكمة من القوة الشخصية ما تمكنه من الوقوف في وجه بكر صدقي .

---

(١) أقسم لنا رئيس الوزراء حكمة سليمان باغلظ الايمان وبالطلاق : بأن كلا من وزير المالية الحاج محمد جعفر ، ووزير المواصلات السيد كامل كانا يلحان عليه بوجوب استعمال القسوة والشدة ضد الحاج عبد الواحد سكر وصحبه ، بعد أن ثبتت خيانتهم لقضية البلاد الوطنية . فلما قامت الوزارة ببعض ما يفرضه القانون ، انقلبا عليها . وقد اكد لنا متصرف لواء الديوانية ماجد مصطفى ما قاله لنا رئيس الوزراء . أما السيد محسن ابو طبيخ فيقول في ص ١٥٥ من كتابه « المبادىء والرجال » ان سبب استقالة ابي التمن هو انه كان في مقدمة من حرض حكمة على ضرب السماوة وقبائلها فلما فشل الجيش في حركته ، وايقن ابو التمن الفضيحة استقال لدرء الشبهة عنه اهـ .

واما السويدي توفيق فيقول في ص ٢٧٥ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » .

« لما وهن النظام الجديد وتفككت اوصاله ، خشي قسم من الوزراء الطامعين بحسن السمعة ومسايرة الراي العام أن يفقدوا نفوذهم ، عندما ينهار هذا النظام ، فيصبحوا انقاضا لنظام ذهب مع الريح .. فصاروا يعترضون على الاجراءات العسكرية التي اتخذتها الحكومة ضد العشائر مدعين انهم لا يتحملون وزر الحكم الدكتاتوري الذي يمثله بكر صدقي فاستقالوا مع علمهم بأن الوضع لم يتبدل منذ ان جاءوا الى الحكم حتى خرجوا منه » اهـ .

تعيين وزراء جدد

كان وزير العراق المفوض في انقرة السيد ناجي شوكت ، قد وصل الى العراق مع وزير خارجية تركية رشدي آراس ، في يوم ٢٢ حزيران ١٩٣٧ م فكلفه رئيس الوزراء السيد حكمة سليمان ، ان يقبل منصب وزارة الداخلية في وزارته ، وهو المنصب الذي كان في النية اسناده اليه في ابان تكوين الوزارة ، فحالت دون ذلك بعض الموانع (١) .

وقد رد الوزير المفوض على هذا التكليف : انه يوافق على طلب الرئيس اذا وافق فخامته على اجراء بعض التبدلات في وزارته ، كأن يسند منصب وزارة الدفاع الى جميل المدفعي ، ومنصب وزارة المالية الى ابراهيم كمال ، ومنصب وزارة الخارجية الى نصرت الفارسي ، وان ينقل وزير الدفاع الفريق عبد اللطيف نوري الى وزارة الاقتصاد والمواصلات ، ووزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيل الى وزارة المعارف ... الخ . والظاهر ان موانع حالت دون الاخذ بنصيحة الوزير المفوض ، او ان حكمة يعتبر الاخذ بهذه المقترحات خيانة لوزير الدفاع عبد اللطيف نوري .

واتصل الرئيس حكمة سليمان ، بعد هذا الاخفاق بالسادة : جلال بابان ، ونصرة الفارسي ، وابراهيم كمال ، وعباس مهدي طالبا أليهم ألدخول في وزارته ، فاعتذر جلال ونصرة بوجود موانع شخصية ، ورفض ابراهيم كمال المساهمة في وزارة قد لا تطول أمام حياتها . أما عباس مهدي فقد وافق على الاشتراك في الوزارة اذا وافق الرئيس على اعادة النظر في موضوع زعماء الفرات ألذين ابعدوا الى المنطقة الشمالية ، وعلى معالجة الحالة في « لواء الديوانية » بالعطف . فأجاب الرئيس على هذا الطلب انه سينظر فيه بعد اشتراك الوزير في الوزارة ، ويقول السفير البريطاني في تقرير له رفعه الى وزير الخارجية البريطانية برقم ٢٧٤/١٠٠/٣٧/٤٩ وتاريخ ٣ تموز ١٩٣٧ أنه سمع من الدكتور رشدي آراس وزير خارجية تركية ، الذي كان في بغداد ، الذي سمعها بدوره من ملك العراق ، حينما كان حكمة سليمان يحاول تأليف وزارته مجددا ، أفهم الملك غازي بكر صدقي انه مستعد ان يقبل به رئيسا للوزارة ولكن بكر أعتذر قائلا : انه مرتاح ومشغول انشغالا تاما بمنصبه الحالي .

وكان القوميون يتصلون بالفريق بكر صدقي سرا ، ويبدون استغرابهم من سكوته ازاء انتشار المبادىء اليسارية والماركسية بين الهياة الوزارية ، وفي الاوساط

---

(١) نقل لي ناجي شوكت ان حكمة سليمان استدعاه من انقرة الى بغداد ليقول له انه « اي حكمة » احتفظ بمنصب وزارة الداخلية ليسنده اليه ، ثم رتب له اجتماعا مع بكر صدقي تمهيدا لهذا الاسناد . والظاهر ان حكمة لم يستشر وزراءه فيما كان ينوي عمله اذ سرعان ما زار السيدان جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي السيد ناجي شوكت ، وقالا له بفصيح العبارة: انه من الصعب ايجاد من يحل محله في انقرة ، ففهم ناجي الغرض من هذا القول وقفل راجعا الى تركية .

السياسية ، ويعربون عن استعدادهم لاتباع سياسته وارشاداته ، اذا قاوم هو نفسه هذا التيار الجارف ، واذا ببكر صدقي يدير وجهه عن الشيوعيين ، ويسمعهم الكلام القارص ، وما لبث هؤلاء القوميون ان تقدموا فاتصلوا بحكمة سليمان ، واظهروا استعدادهم للتعاون معه ، اذا وافق على حل المجلس النيابي ، وعلى اجراء انتخابات جديدة يبعد عنها الشيوعيين ، ويتبع سياسة قومية صريحة ، ويحارب المبادىء الهدامة . وعلى هذا اتصل الرئيس بالسيدين : علي محمود الشيخ علي ، ومحمد علي محمود المحامي ، وطلب اليهما الدخول في وزارته ، فوافقا على هذا الطلب على أن تقاوم « الوزارة المعدلة » المبادىء الشيوعية ، والميول اليسارية التي قيل انها كانت متفشية في البلاد . كما اتصل بمتصرف لواء الحلة السيد جعفر حمندي طالبا اليه الدخول في وزارته ، ومع ان السيد جعفر كان يرغب في الاحتفاظ بمنصب المتصرفية ، لم ير بدا من التوجه الى بغداد . وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٧ صدرت ارادتان ملكيتان الاولى بقبول استقالة الوزراء الاربعة والثانية بتعيين :

١ ــ محمد علي محمود : وزيرا للمالية
٢ ــ عباس مهدي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات
٣ ــ علي محمود الشيخ علي : وزيرا للعدلية
٤ ــ السيد جعفر حمندي : وزيرا للمعارف

وفي يوم ٢٨ حزيران استصدر الرئيس ارادة ملكية أخرى بتعيين مصطفى العمري وزيرا للداخلية ، وكان الرئيس قد اشغل هذه الوزارة بالوكالة منذ تكون وزارته في ٢٩ تشرين الاول .

ومن الغريب ان رئاسة الوزارة كانت تطلب الى وزارة العدلية من قبل ، وبالحاح اقصاء علي محمود الشيخ علي من عضوية محكمة التمييز ، التي اسندت اليه في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » بدعوى أن تعيينه فيها كان مخالفا للقانون ، فاذا بها تتخذ من المومى اليه عضوا مهما فيها .

ولما تليت الارادة الملكية بقبول استقالة الوزراء الاربعة في جلسة المجلس النيابي المنعقدة يوم ٢٦ حزيران ، وقف رئيس الوزراء حكمة سليمان ، فعلق على هذه الاستقالة بقوله :

« ان الوزراء الذين استقالوا معلومون ... وأن السياسة التي تتمشى عليها هذه الوزارة في الحاضر والمستقبل هي سياسة وطنية ، فالوطنية والقومية هما الاساس الذي ترتكز عليه كل تصرفاتنا . فالافكار والآراء الاخرى الهدامة ، والمناقضة للعقيدة الوطنية ، والمتباعدة كل البعد عن الوضع الاجتماعي في هذه البلاد ، وعن تقاليده ونزعاته ، اقول ان هذه الآراء والافكار الخطرة والفاسدة لن تجد لها أي مسند في هذه البلاد » اه (١) .

(١) محاضر مجلس النواب الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ص ٤٧١ .

وعلى كل فقد سافر كل من الحاج محمد جعفر ابو التمن والسيد كامل الجادرجي الى ايران خشية ان يبطش بهما بكر صدقي .

هل اصبحت الوزارة مستقيلة بحكم الدستور ؟

يلوح لنا من فحوى المادة (٦٤) من الدستور العراقي ان « الوزارة السليمانية » اصبحت مستقيلة بحكم الدستور ، وهذا ما قصده الوزراء الاربعة من تقديم كتاب استقالتهم . الا ان رئيس الوزراء كان يرى جواز البقاء في الحكم ، واكمال عدد الوزراء ، فكتبنا الى فقيه الدستور السيد ناجي السويدي نستطلع رايه في هذا الموضوع الحقوقي ، فتفضل علينا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني دام بقاه

اني آسف لتأخري بالجواب على كتبكم السابقة واللاحقة لان انحراف صحتي، وكثرة الاشغال منعاني من الاسراع فمعذرة .

اما سؤالكم عن خصوص بقاء الوزارة في منصة الحكم ، بعد ان استقالت اكثريتها ، ولم يستقل رئيسها ، وماذا يكون موقفها هذا من الوجهة الدستورية ؟ فرايي فيه هو :

ان قانوننا الاساسي لم ينص على لزوم استقالة الوزارة برمتها ، عندما يستقيل اكثر اعضائها . ولكن لدينا نقطتان يمكن الاستدلال بهما على وجوب الاستقالة :

الاولى : ما ورد من اشارة في المادة (٦٦) من القانون الاساسي عن التضامن في المسؤولية بين وزراء الدولة ، مما يجعل الاقلية مشتركة مع الاكثرية في كافة الخطط العامة التي تقررها . ولا شك ان الاستقالة نفسها عمل سياسي تترتب عليه نتائج خطيرة في بعض الاحيان ، فيجب على الاقلية بما فيها الرئيس ، أن تتبع الاكثرية بحل الوزارة وتشكيلها مجددا ممن بقي من الوزراء ، مع من يتضامن معهم من الرجال على الخطط الجديدة التي لا بد وان تكون غير متفقة مع خطط الوزارة السابقة .

الثانية : تفرض الاسس الدستورية ان منهج الوزارة يوضع باتفاق آراء الوزراء ، وان المقررات التي تتخذ لتنفيذه تكون باكثرية الآراء ، والاقلية عليها اما الاتباع او الانسحاب .

فتقرير الاكثرية لزوم الاستقالة يتضمن عدم تمكنها من تنفيذ خططها ، ووجوب الانسحاب لكي تفسح المجال امام رئيس الوزراء للاستمرار على العمل ، وفق اسس معدلة للخطط السابقة ومع زملاء جديدين ، أو يترك مقام المسؤولية لغيره . فعمل اكثرية الوزراء هذا هو قرار وزاري يجب اتباعه من قبل رئيس

الوزراء ، الذي بقي في الاقلية ، وعليه حينئذ ان يرفع استقالته الى المقام الاعلى في الدولـــة .

هذا ماورد على فكري سطرته لك في هذه العجالة ، ويحتمل ان يكون أجتهـاد الآخرين بخلافه ، وقد يكون الصواب بجانبهم . واما ما يتعلق بالجزء الثاني مـن كتابكم (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) فاني مستعد لملاحظته متى شئتم ودم سالما وموفقا لصديقك :

بغداد ١٩٣٧/١١/١٥ المخلص **ناجي السويدي**

وعلى كل فقد سافر مصطفى العمري وزير الداخلية في الوزارة المعدلة ، الـى « لواء الديوانية » في ٤ تموز ليعمل على تهدئـة الحالـــة ، مستعينا ببعض رؤساء القبائل المعروفين في اللواءين : الديوانية والمنتفك فاجتمع بالرؤساء الثائرين ، وأكد لهم ان الحكومة لا تضمر عداء لأحد ، وانها تعاملهم بالعدل والاحسان ، شأنهم فـي ذلك شان بقية الرؤساء ، وان الاستمرار في بناء مخافر الشرطة امر لا مفر منه اذ لا يقصد منه غير بسط ظلال الامن ، ولكنه لم يتعرض الى موضوع التجنيد الاجباري ، لئلا يخلق مشكلة لم ترد على بال الثائرين .

وفي يوم ٦ تموز ١٩٣٧ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« بناء على المعلومات التلفونية الواردة من متصرف الديوانية بأن الوفد المرسل الى عشائر الصفران ، والتوبـة ، والبركـات المتمردة ، المؤلف مـــن بعض رؤساء الديوانية والمنتفك قد ذهب البارحة الى العشائر المذكورة ، ورجع اليوم ، وبين بأن العشائر المتمردة المذكورة قد تطلب تأجيل انشاء المخفر المقرر انشاءه فـي منطقـة الصفران ، واستثناء العشائر المذكورة من قانون التجنيد ، وبعد المذاكرة تقرر عدم اجابة مثل هذه الطلبات وارسال وزير الداخلية الى السماوة للاطلاع على حالـــة العشائر المذكورة ، وتخويله صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة الممكنة ، التـي يراهـا مناسبة لجلب العشائر المتمردة ، وعند عدم انصياعهم ، فيرى المجلس من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء المخافر اللازمـة ، وتقرير الامـــن في المنطقـــة المذكورة » اهـ .

ونستطيع ان نجزم بان سفر العمري الى لواء الديوانية في مثل هذه الظروف ، ساعد كثيرا على تهدئة الحالة العامة ، وعلى تنفيذ قرارات الوزارة بالتدريج .

الخلاف بين العراق وايران

وفد تركي الى بغداد

قلنا في موضع آخر من قبل : ان الدكتور ناجي الاصيل سافر الى تركية فـي ٢١ نيسان ١٩٣٧ ليتبادل مع المسؤولين فيها وثائق تمديد اجل الفصل الثاني مـن

معاهدة انقرة ، الموقعة بين العراق وتركية في ٥ حزيران ١٩٢٦ م . وقبل ان يغادر الاصيرل انقرة ، وجه دعوة رسمية الى وزير خارجية تركية لزيارة العراق فقبلت الدعوة مع الشكر والارتياح .

وقد غادر « انقرة » في يوم الاربعاء ١٦ حزيران ١٩٣٧ بقطار طوروس السريع ، وزير الخارجية التركية الدكتور رشدي آراس ، ووزير الاقتصاد في تركية جلال بايار ، قاصدين بغداد ، يصحبهما وزير العراق المفوض في تركية ناجي شوكت ، ومدير سومر بنك في تركية ، السيد نور الله اسعد ، وبعض السكرتارين . وكان اصطحاب الوزير العراقي للوفد سنة تقضي بها الأصول الدبلوماسية .

وقد وصل هؤلاء الذوات الى « بغداد » في الساعة الثامنة من صباح الثلاثاء ٢٢ حزيران ، فاستقبلوا في محطة القطار استقبالا حافلا ، ونزلوا ضيوفا على البلاط الملكي ، وزاروا في يوم وصولهم وزير الخارجية في ديوانه ، ورئيس الوزراء في مقره ، وجلالة الملك في قصره ، واقيمت للوفد في المساء مادبة فخمة في بهو امانة العاصمة ، تبادل فيها وزيرا الخارجية (العراقي والتركي) خطبا فياضة بالشعور . وزار الوفد في اليوم الثاني ضريح الملك فيصل ، والسفير البريطاني ، ومقبرة الشهداء الترك ، وكلية الطب ، والمتاحف ، وبعد ان قضى في العراق ثلاثة أيام غادر بغداد الى طهران صباح الجمعة ٢٥ من الشهر المذكور ، واذاعت الحكومة البيان التالي :

بلاغ رسمي :

ان زيارة صاحب المعالي توفيق رشدي آراس وكيل الخارجية التركية المحترم ، والوفد الذي رافقه الى بغداد ، قد قوبلت في العراق بكل ارتياح وسرور ، وكان لها تأثير حسن عميق . وفي خلال هذه الزيارة التي دامت ثلاثة أيام ، حظى المشار اليه بالمثول لدى حضرة صاحب الجلالة الملك ، كما جرت بين معاليه وصاحب الفخامة السيد حكمة سليمان رئيس الوزراء ، وصاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية ، مقابلات عديدة . لقد كان الفريقان في هذه المقابلات التي جرت في جو مشبع بروح الصداقة والاخلاص ، مسرورين جداً من تأكد يقينهما بسير العلاقات الخاصة بين تركية والعراق في مجرى عميق من الود المجرد من كل شائبة ، ومن استمرار هذه العلاقات على تقدمها في هذا المجرى يوما فيوما . وقد تأكد الفريقان أيضا من ان سياستيهما متطابقتان الواحدة للاخرى في استهدافهما السلم والرفاهية العامين ، اللذين هما غايتهما الواحدة ، وفي تحقيق شعور التعاون المتبادل بين الدول في نطاق مهام عصبة الامم ، ضمن ما بين الدول من العهود المتقابلة المعلقة ، ولا سيما فيما يخص الرغبة الصادقة في ان يسود علاقات الدول الشقيقة المجاورة لهما روح الصفاء والوداد المتبادل وان يوطد التآزر بينهما في هذا المضمار . وكان الفريقان بوجه عام مرتاحين جدا لنتائج هذه المقابلات ولما سيكون لها من مستقبل باهر اهـ (١) .

---

(١) جريدة البلاد العدد ٩٠٤ بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٣٧ .

وقد انتقدت بعض المحافل السياسية الغموض في هذا البيان الرسمي ، واتخذ المغرضون منه مصدرا للدس ، ولا سيما بعد ان اذاعت الوكالة العربية للانباء البرقية التاليـــة :

بغداد ٢٨ حزيران ١٩٣٧

يؤخذ من أقوال الدوائر الرسمية ، أن المحادثات التي دارت اخيرا بين الوفد التركي ، وبين الحكومة العراقية في بغداد ، كانت تتناول المسائل التالية :

اولا ــ عقد ميثاق شرقي يضم تركية ، وايــران ، وافغانستان ، والعـــراق ، بصرف النظر عن البلدان العربية .

ثانيا ــ تسليم قسم من شط العرب الى ايران ، لقاء ضمانة سلامة الحــدود العراقية ــ الايرانية ، والتصريح بحرية اعادة الأموال العراقية المحجوزة في ايران .

ثالثا ــ منع ارسال الاسلحة والمساعدات الحربية من العراق والبلاد المجاورة الى المناطق الكردية الثائرة في تركية .

رابعا ــ تتعهد الحكومة التركية بمساعدة الحكومة العراقية الحالية دبلوماسيا، وعند الضرورة بمدها بالسلاح اللازم ، على أن تقوم الحكومة العراقية لقـــاء ذلك بايفاد البعثات الدراسية الى تركية لتلقي أصول التدريب العسكري في معاهدها .

خامسا ــ في حالة نشوب حرب ، تتعهد الحكومة العراقيـة بوضع منطقـــة الموصل تحت تصرف السلطات العسكرية التركية للاستفادة منها .

سادسا ــ تتعهد الحكومة العراقية بأن لا تتدخل فيما اذا قامت تركية بحركة توسع في أراضي البلاد غير المشتركة في الميثاق (١) اهـ .

وفي يوم ٢٩ حزيران ١٩٣٧ م صدر هذا البيان الرسمي :

« وقع امس في ديوان وزارة الخارجية على (معاهدة الحدود بــين المملكـــة العراقية والامبراطورية الايرانية) بالحرف الاول ، من جانب معالي وزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيل من جهة ، ومعالي وزير ايران المفوض جناب آقاي مظفر أعلم من جهة اخرى ، وذلك تمهيدا للتوقيع النهائي في طهران . وقد تم التوقيع عـــلى لائحة المعاهدة المذكورة معززا بأخلص أماني الطرفين بأن يكون خير مقدمة لمـا ينتظر علاقات المملكتين من مستقبل باهر مشبع بالصداقة والوداد الدائمين » .

ايفاد الى ايران

وفي يوم ٢٧ حزيران ١٩٣٧ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

---

(١) جريدة « النهار » العدد (١١٤٤) بيروت ٣٠ حزيران ١٩٣٧ .

« وافق مجلس الوزراء على ما يأتي :

١ ــ ايفاد وفد الى المملكة الايرانية مؤلف من كل من : وزير الخارجية ، كرئيس للوفد ، ونصرة الفارسي مدير الخارجية العام ، وجميل السلام مدير الامور الشرقية ، وعبد الله بكر معاون مدير المكتب الخاص ، وجبرائيل البناء مساعد المشاور الحقوقي ، وتوفيق السعدون مدير التشريفات ، واحد كتاب وزارة الخارجية ، ومنحهم المخصصات اللازمة وفق المادة السادسة من نظام مخصصات الايفاد .

٢ ــ تخويل وزير الخارجية التوقيع على معاهدة الحدود ، والمفاوضة والاتفاق على صيغة الكتب المراد تبادلها كما ذكر في الفقرة (أ) من كتاب وزارة الخارجية المذكورة أعلاه .

٣ ــ تخويل وزير الخارجية حق التوقيع على معاهدة عدم التعدي ؛ ومعاهدة التحكيم ، الموقع عليهما بالحروف الاولى بجنيف ، والمفاوضة للاتفاق « اذا كان ذلك ممكنا » على المذكورتين ، وفق ما جاء في كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء المرقم ٥٨٧٤ والمؤرخ في ١٩٣٦/١٠/٨ وقبول انضمام دولة الافغان الى معاهدة عدم التعدي .

٤ ــ تخويل وزير الخارجية المفاوضة حول الاتفاقية المتعلقة بحسن الجوار ، والشؤون القنصلية ، واسترداد المجرمين والتعاون القضائي ، والملاحة حسبما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب وزارة الخارجية المذكور أعلاه » .

وقد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الاقتصاد والمواصلات عباس مهدي . وغادر الوفد المذكور بغداد الى طهران في يوم ٢٨ حزيران ١٩٣٧ م ، فاستقبل استقبالا فخما ، ونزل ضيفا على الحكومة الايرانية ، فلما كان يوم ٤ تموز من هذه السنة ، تم التوقيع على المعاهدات الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء ، فأبرق جلالة الشاه هذه البرقية الى :

صاحب الجلالة غازي الاول ملك العراق ــ بغداد

يسرنا ان نعرب لجلالتكم ، بمناسبة التوقيع على معاهدة الحدود بين بلادينا ، عن احر تهانينا للحادث الذي سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقات الودية التي كانت تسود دائما امتينا فننتهز هذه الفرصة لنقدم اخلص تمنياتنا لسعادة جلالتكم ورفاه العراق صديق ايران .

طهران ٥ تموز ١٩٣٧ رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران

وقد رد الملك غازي على هذه البرقية بالبرقية التالية :

صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران ــ طهران

كان للخبر السار الذي تفضل جلالتكم الامبراطورية بابراقه الينا ، اثر توقيع معاهدة الحدود بين بلادينا ، وقع جميل في نفسنا فنسارع بتقديم احر تهانينا

لجلالتكم الامبراطورية بتوثيق الروابط الودية التي كانت قائمة بين شعبينا ، مشفوعة بأخلص التمنيات لسعادة شخص جلالتكم الكريم ، وازدياد رفاهية الشعب الايراني الصديق في عهدنا الجديد .

بغداد ٥ تموز ١٩٣٧ غازي

وقد نشر البلاغ الرسمي الآتي نصه في طهران وبغداد بمناسبة عقد هذه المعاهدة :

ان المفاوضات التي كانت دائرة منذ زمن بعيد بين الدولة الامبراطورية الايرانية وحكومة المملكة العراقية حول الحدود المشاعة بين الدولتين ، وقضية شط العرب (١) قد تكللت بالنجاح ، وانتهت بالتوقيع على معاهدة الحدود والبروتكول الملحق بها . وبتوقيع هذه الوثائق سويت الخلافات التي كانت قائمة منذ زمن بين البلدين بصورة نهائية .

نحن سعداء بأن نصرح : ان برعاية صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، العاهلين الشهيرين للبلدين الشقيقين ، قد خلق جوا يسوده التفاهم التام والصداقة الصميمة عربون التآلف بين الدولتين الشقيقين ، وسيساعد هذا الجو على توثيق عرى الاخوة الموجودة ما بين الشعبين المتحدين بروابط عديدة مادية ومعنوية ، وجعلها على أسس متينة والتعاون في سبيل صيانة السلم .

وزير خارجية العراق : ناجي الاصيل وزير خارجية ايران : سميعي

والى القارىء نص المعاهدة مع بروتكولها :

معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق : من جهة .

---

(١) لما تألفت الوزارة السليمانية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م ، عقد مجلس الوزراء الايراني جلسة برئاسة جلالة الشاه استعرض خلالها العلاقات بين العراق وايران ، وتقرر تكليف وزير الخارجية ان يبرق الى وزير ايران المفوض في بغداد للاجتماع برئيس الوزارة العراقية والسؤال منه عن العلاقات العراقية ـ الايرانية وعما يرتأيه لحل مشكلة الحدود المعلقة ، فلما حصل هذا الاجتماع قال رئيس الوزارة العراقية الى الوزير الايراني المفوض : ابرق الى حكومتك عن استعداد العراق لقبول اي اقتراح تتقدم به ايران لفض هذا الخلاف المزمن . فلما ابرق الوزير المفوض مقالة رئيس الوزراء العراقي ، تلقى جواب حكومته الايرانية فورا واذا به يقول : ان جلالة الشاه امر حكومته بقبول مقترحات الحكومة العراقية وما ترتأيه لحل الخلاف دون مناقشة . فلما نقل الوزير هذا الجواب الى رئيس الوزراء رد عليه حكمة سليمان : ان شط العرب لم يستفد منه غير عدو الطرفين فلماذا نختصم عليه ؟ وهكذا حل الخلاف اهـ . ـ من حديث للسيد حكمة سليمان مع المؤلف ـ

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران : من جهة اخرى .

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين ، وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة ، وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :

صاحب الجلالة ملك العراق :
صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى ــ يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية. باستثناء التعديل الورد في المادة الثانية من هذه المعاهدة ، وثائق مشروعة ، وعلى انهما ملزمان بمراعاتها .

(أ) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقع عليه في الآستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ » .

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .

ونظرا الى احكام هذه المادة ، وما عدا ما هو وارد في المادة التالية ، يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه ، وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه .

المادة الثانية ــ ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ، ويتبعه حتى نقطة كائنة أمام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨ر٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة ، متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ .

المادة الثالثة ــ يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا ، بعد التوقيع على هذه المعاهدة ، بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى من المعاهدة ، وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه .

وتعيين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين

الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة ـ تطبق الاحكام التالية على شط العرب أبتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر .

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان ، وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤداة ، وتخصص فقط لتسديد ـ بصورة عادلة ـ كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ، ومدخل شط العرب من جهة البحر ، ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغطاسها او على كليهما معا .

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية ، والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية ، والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

(ج) ان هذه الحالة اي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة، وتارة التالوك او وسط المياه ،مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة ـ لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب ، كما هو معروف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة ، وبشأن أعمال الحفر ، ودلالة السفن ، واستيفاء الاجور والعوائد ، والتدابير الصحية ، والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب ، وكذلك بشان كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب ، كما هو معرف في المادة الرابعة ما هذه المعاهدة .

المادة السادسة ـ تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

واقرارا بما تقدم ، فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران أعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

طهران في ٤ تموز ١٩٣٧   سميعي   ناجي الاصيل

بروتكول

ان الفريقين الساميين المتعاقدين ، حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران ، متفقان على ما يأتي :

١ ــ لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآنفة الذكر بصورة نهائية ، تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عدداً متساويا منهم وتقوم اللجنة المشار أليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد ان يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار اليها جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.
٢ ــ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليهما في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فاذا لم يكن في الامكان عقد الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على انه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ، وفي خلال تمديد هذه المدة ــ في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور ، تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية أمر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مرة كل ستة اشهر على الأعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة .

٣ ــ ان الاجازة التي يمنحها احد الفريقين الساميين المتعاقدين لاحدى السفن الحربية او لاحدى السفن الاخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لاجل الدخول في احدى الموانىء العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر ، وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فورا .

٤ ــ مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم انه ليس في المعاهدات المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥ ــ يبرم هذا البروتكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ، ويكون ملحقا بها وجزءا لا يتجزأ منها ، ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع ما شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

ناجي الاصيل　　　　　　　　　　سميي

معاهدة الصداقة

وبديهي ان يعقب التوصل الى اتفاقية الحدود بين العراق وايران ، عقد معاهدة خاصة بالصداقة بين الطرفين الغرض منها ان يسود المملكتين سلم دائم ، وأن يتمتع المثلون الدبلوماسيون لكل من المملكتين لدى المملكة الاخرى بما يتمتع به ممثلوا اكثر الامم حظوة من الحقوق والامتيازات بشرط المقابة بالمثل ، فباحث الوفد العراقي في طهران الوفد الايراني المؤلف للمفاوضة في مواد هذه المعاهدة ، وابرم الطرفان المعاهدة الآتي نصها يوم ١٨ تموز ١٩٣٧ :

معاهدة صداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة :

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه آيران من الجهة الاخرى .

بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمية التي تسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران بصورة دائمة ، ونظرا لقناعتهما بما يؤدي اليه توطيد هذه الروابط الاخوية وبنائها على اسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعبيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للاصول اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى ـ يسود فيما بين مملكة العراق ، وامبراطورية ايران ، وكذلك فيما بين رعايا الدولتين ، سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية ـ يتمتع المثلون الدوبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الآخر ، بشرط المقابلة التامة بالمثل ، بما يتمتع به المثلون السياسيون والقنصليون لاكثر الامم حظوة من الحقوق

والامتيازات والصيانات والاعفاءات الممنوحة وفق مبادىء وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يعقدا بأسرع وقت من تاريخ تبادل وثائق ابرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية :

١ ـ اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة .

٢ ـ معاهدة استرداد المجرمين

٣ ـ معاهدة اقامة وجنسية .

٤ ـ معاهدة تجارة .

٥ ـ اتفاقية تعاون قضائي .

٦ ـ اتفاقية قنصلية .

٧ ـ اتفاقية برق وبريد .

المادة الرابعة ـ تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق الابرام في بغداد ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

واستنادا على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتبت في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والافرنسية ، وعند وجود الاختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

ناجي الاصيل   سميعي

ميثاق سعد آباد

نشرنا في موضع آخر من هذا المجلد ، نص البلاغ الذي اذاعته « الوزارة الهاشمية الثانية » عن عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق ، وتركية ، وايران ، والافغان ، وهي المعاهدة التي عرفت بميثاق سعد آباد . وقد انتهز ناجي الاصيل وزير الخارجية في الوزارة السليمانية ، فرصة وجوده في ايران مع الدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركية ، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في قصر سعد آباد بطهران يوم ٨ تموز سنة ١٩٣٧ وهذا نصها : (١)

---

(١) كانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استصوبت ضم المملكة العربية السعودية الى هذا الميثاق ، بعد ان وثقت من ان الحكومة البريطانية تؤيد مثل هذا الانضمام، لانه يشدد القبضة ضد الاتحاد السوفياتي . فلما فاتح العراق الجمهورية التركية بشأن هذا الامر ، رفضت « تركية » تلبية الطلب لان الانضمام ـ موضوع البحث ـ يزيد في سخط الروس عليها ، ولا سيما وان الميثاق كان ضد روسية . كما ان المملكة العربية السعودية نفسها اقترحت من قبل تأجيل هذا الانضمام الى وقت آخر يكون اكثر ملائمة .

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك الافغان

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

بما انهم راغبون في ان يشتركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم .

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والامن في الشرق الادنى ، بضمانات اضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم ، وان يساعدوا بهذه الواسطة على تامين السلم العام.

ولما كانوا متحسسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نبذ الحرب ، الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ ، والمعاهدات الاخرى التي هم فرقاء فيها ، والتي هي ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم ومعاهدة نبذ الحرب .

فقد قرروا عقد هذه المعاهدة ، ولهذا الغرض عينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل : وزير الخارجية

صاحب الجلالة ملك الافغان

معالي فيض محمد خان : وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي : وزير الخارجية

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

معالي الدكتور توفيق رشدي آراس : وزير الخارجية

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة ، اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى ــ يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية .

المادة الثانية ــ يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون ، تعهدا صريحا ، بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة .

المادة الثالثة ــ يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على ان يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ، ولها علاقة بمصالحهم المشتركة .

المادة الرابعة ــ يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بأن لا

يعمد ، في أية حالة من الحالات ، منفردا أو بالاشتراك مع دولة او دول اخرى ، الى أي تعد موجه الى أحد منهم .

يعتبر من اعمال التعدي :

١ ـ اعلان الحرب .

٢ ـ استيلاء دولة على أراضي دولة اخرى ، بقوة مسلحة ، ولو بدون اعلان حرب .

٣ ـ هجوم دولة بقواتها البرية ، او البحرية ، او الجوية ، على بلاد دولة اخرى ، أو بواخرها او طياراتها ، ولو بدون أعلان حرب .

٤ ـ اعانة واسعاف المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .
لا يعتبر من اعمال التعدي :

١ ـ الالتجاء الى حق الدفاع الشرعي ، اي مقاومة عمل من اعمال التعدي حسب ما جرى تعريفه اعلاه .

٢ ـ القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣ ـ الاعمال المتخذة ، بناء على قرار صادر من عصبة الامم او مجلس عصبة الامم ، او تطبيقا للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم على ان يكون العمل في هذه الحالة الاخيرة موجها نحو الدولة البادئة بالهجوم .
٤ ـ اسداء احد الفرقاء المتعاقدين السامين المعونة لدولة هوجمت أو خرقت حدودها ، او التوسل بالحرب من قبل احد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين ، خلافا للميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ .

المادة الخامسة ـ اذا رأى أحد الفرقاء المتعاقدين السامين ان المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت أحكامها او كادت تخرق ، فعليه ان يعرض القضية فورا على مجلس عصبة الامم .

ان هذا التدبير الاخير لا يؤثر في حق هذا الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذه من الاجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف .

المادة السادسة ـ اذا ما قام احد الفرقاء المتعاقدين السامين باعتداء على دولة اخرى من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة ، فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء احكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سبق انذار .

المادة السابعة ـ يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين ، كل داخل حدوده ، بعدم اعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة ، والجمعيات ، او كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة او قيامها باعمال لفرض الاخلال بالنظام والامن العام في اي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء اكان في منطقة الحدود او في غيرها او الاخلال بنظام

الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثامنة ـ لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد اعترفوا في الميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ بأن حل وحسم كل المنازعات او الاختلافات من اي نوع او مصدر كانت والتي قد تنشب فيما بينهم يجب ان لا يكون الا بالطرق السلمية ، فانهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بأنهم سوف لا يتبعون الا الاصول المقررة والتي ستقرر لهذا الفرض بينهم .

المادة التاسعة ـ ليس في اية مادة من هذه المعاهدة ما يخل بالوجائب التي تعهد بها احد الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق عصبة الامم .

المادة العاشرة ـ حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ، ووقع عليها بأربع نسخ، ويعترف كل من الفرقاء المتعاقدين السامين باستلام نسخة منها ، وآنها عقدت لمدة خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن احد الفرقاء المتعاقدين قد أعلن انهائه هذه المعاهدة مع انذار سابق قبل ستة اشهر ، فان المعاهدة تعتبر مجددة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجددا وهكذا تجدد من مدة لاخرى الى ان يبلغ احد الفرقاء المتعاقدين السامين او قسم منهم رغبته في انهائها بعد اعطاء انذار بذلك قبل مدة ستة اشهر .

اذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع احد الفرقاء المتعاقدين السامين ، يبقى حكمها مرعيا بحق الباقين .

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين وفقا لقانونه الاساسي ، وتسجل لدى عصبة الامم من قبل سكرتيرها العام الذي يرجى منه ان يبلغ باقي اعضاء جمعية العصبة بها .

وتودع وثائق الابرام من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين لدى حكومة ايران .

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفريقين المتعاقدين الساميين حالا ، بعد أن تودع وثائق الابرام من قبل هذين الفريقين ، وتدخل حيز التنفيذ بحق الفريق الثالث عندما يودع هذا الفريق وثائق الابرام . وكذلك الامر فيما يخص الفريق الرابع .

عند ايداع وثائق الابرام تبلغ حكومة ايران الفرقاء المتعاقدين الموقعين على هذه المعاهدة بذلك .

كتب في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز سنة تسعماية وسبع وثلاثين بعد الالف .

ناجي الاصيل فيض محمد سميعي دكتور توفيق رشدي آراس

معاهدة لحل الاختلافات بالطرق السلمية

كذلك أتم ناجي الاصيل وزير الخارجية العراقية البحث في معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية بين ايران والعراق ، ووقع على هذا الاتفاق يوم ٢٤ تموز ١٩٣٧ ، وهذا نصه :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

بما انهما متشبعان بروح الصداقة آلتي تربط بلاديهما .

وراغبان في حل ما يمكن أن يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية ، وذلك ضمن احكام ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا آلفرض وعينا مفوضين عنهما : ـ

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل ـ وزير الخارجية

صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي ـ وزير الخارجية

اللذين بعد ان تبادلا أوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة ، اتفقا على ما ياتي :ـ

المادة الاولى : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يتبعا طريقة سلمية على الاسلوب المبين في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن أن ينشأ بينهما مما لا يمكن حله بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

المادة الثانية : ١ ـ باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فان كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق ، يجب أن تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة للبت فيها ، ما لم يرجح آلفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما سياتي :

٢ ـ ومن المعلوم أن الاختلافات المنوه عنها آنفا تتضمن خصيصا الاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

٣ ـ ان الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الآتية : ـ

(آ) الاختلافات التي حدثت قبل أن تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، او هي تتعلق بأوضاع أو اعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

(ب) الاختلافات المتعلقة بامور هي من اختصاص احد آلفريقين المتعاقدين الساميين فقط حسب الحقوق الدولية .

(ج) الاختلافات المتعلقة بحدود (Statut Territorial) احد الفريقين المتعاقدين السامين واراضيهما .

المادة الثالثة : اذا اتفق الفريقان على عرض احد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم ، فانهما يضعان اتفاقا خاصا يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والمحكمين المنتخبين والاصول الواجب اتباعها فاذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فان احكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلا سلميا تطبق بقدر ما هو ضروري . وان لم يذكر شيء في هذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمتعلقة بأساس الاختلاف ، فان المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الرابعة : اذا لم يتمكن الفريقان من الوصول الى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة . او لم يتمكنا من تعيين المحكمين ، فان لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبق اعطاء انذار لمدة ثلاثة اشهر .

المادة الخامسة : ١ — للفريقين ، في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية أن يرجعا الى طريقة المصالحة ألتي جاءت بها هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة أو أية طريقة تحكيمية .

٢ — اذا رجع الفريقان الى طريقة المصالحة واسفر ذلك عن عدم النجاح ، فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة أو طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة.

المادة السادسة : كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي أو تحكيمي ، بالنظر الى نصوص هذه المعاهدة ، تتبع في حله طريقة المصالحة .

المادة السابعة : ان الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض على لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي .

المادة الثامنة : اذا نشأ خلاف ، فانه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتبارا من التاريخ الذي يطلب فيه احد الفريقين ذلك الى الفريق الآخر.

فاذا لم يقرر الفريقان ذوي العلاقة خلاف ذلك فتؤلف لجنة المصالحة كما ياتي :

(١) تؤلف اللجنة من خمسة اعضاء يعين كل من الفريقين قوميسرا ينتخبه من بين رعاياه ، وان القوميسيرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول اخرى . اما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسرون .

(٢) اذا حدث شاغر بسبب الوفاة ، او الاستقالة ، أو اي سبب آخر ، فيملأ ذلك الشاغر بأسرع ما يستطاع ووفقا لطريقة التعيين المبينة آنفا .

المادة التاسعة : اذا لم يتم تعيين القوميسيرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال المدة المبينة في المادة الثامنة ، فان رئيس مجلس عصبة الامم يقوم باجراء التعيينات المطلوبة بناء على طلب أحد الفريقين .

المادة العاشرة : ١ ـ تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه الى رئيسها الفريقان ، بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه احدهما .

٢ ـ تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار ، وكذلك الطلب الى اللجنة للتوصل بكل وسيلة صالحة لحله حلا وديا .

٣ ـ اذا قدم الطب من قبل احد الفريقين فقط ، فان صاحب الطلب يبلغه الى الطرف الثاني بلا تأخير .

المادة الحادية عشرة : ١ ـ تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها، الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

٢ ـ للجنة المصالحة ان تطلب مساعدة سكرتير عصبة الامم العام في انجاز مهمتها .

المادة الثانية عشرة : لا تنشر اعمال لجنة المصالحة الا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين .

المادة الثالثة عشرة : ١ ـ للجنة المصالحة نفسها ان تضع الاصول التي تسير عليها الا اذا حصل الاتفاق على خلاف ذلك ، وعلى كل حال فان الاصول المذكورة يجب أن تمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .

٢ ـ يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء مخولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة ، وللفريقين اضافة الى ذلك أن يستعينا بمشاورين وخبراء يعيناهما للغرض المذكور . ولهما ان يطلبا سماع شهادة كل شخص يريان نفعا فيها .

٣ ـ للجنة المصالحة ان تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريقين ، ومن كل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم ، وذلك بموافقة حكومتهم .

المادة الرابعة عشرة : تصدر مقررات لجنة المصالحة باكثرية الآراء ، الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك . ولا يسوغ للجنة ان تصدر قرارها على اساس الاختلاف الا بحضور جميع اعضائها .

المادة الخامسة عشرة : يتعهد الفريقان بتسهيل اعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمهما لها باكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديهما لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقا لقوانينهما من جلب الشهود والخبراء وإستماع شهادتهم وتنقلهم فيها .

المادة السادسة عشرة : يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها باتفاق الفريقين ، ويدفع كل منهما نصفها .

وتدفع بالطريقة الآنفة الذكر المصاريف العامة التي سببتها اعمال اللجنة .

المادة السابعة عشرة : ١ ـ ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المنازع فيها ، وان تجتمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء اكان ذلك بطريقة التحقيق او بغيرها وان تبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ، ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وان تعين لهما مدة لابداء رايهما فيها .

٢ ـ عندما تنتهي اللجنة من اعمالها ، تنظم محضرا تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا ، وتبين شروط المصالحة عند وجودها او ان الفريقين لم يتمكنا من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحالة .

٣ ـ يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر منذ اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

المادة الثامنة عشرة : اذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلا سلميا خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة ، فان الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم .

ان هذا النص لا يطبق على القضية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة.

المادة التاسعة عشرة : يتعهد الفريقان بان يمتنعا عن كل تدبير مخل بتنفيذ القرار القضائي او التحكيمي ، او يخل بالترتيبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الامم ، ويتعهدان بصورة عامة بأن لا يقوما بأي عمل من اي شكل كان من شأنه ان يشدد او يوسع الخلاف .

المادة العشرون : ١ ـ تطبق المعاهدة الحاضرة بين الفريقينالمتعاقدين الساميين، ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة ، سواء اكانت تلك الدولة مشتركة في معاهدة او لم تكن .

٢ ـ للفريقين بالاتفاق ان يقوما خلال مرافعة المصالحة او التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة الى الاشتراك .

المادة الحادية والعشرون : ان الاختلافات المتعلقة بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة ، بما فيها ما يتعلق بماهية النزاع او بمدلولات التحفظات ، تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الثانية والعشرون : ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بانه يخل بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الامم ، وذلك

ضمن احكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة .

المادة الثالثة والعشرون : ١ ـ تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق ابرامها في بغداد بأسرع ما يستطاع .

٢ ـ تدخل حيز التنفيذ حالا بعد تبادل وثائق الابرام .

٣ ـ تسجيل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرجى اليه ان يبلغها الى الدول اعضاء العصبة وغيرها .

المادة الرابعة والعشرون : ١ تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة خمس سنوات اعتبارا من دخولها حيز التنفيذ .

٢ ـ فاذا لم يتخل عنها قبل نفاذ الاجل المذكور بستة اشهر ، فانها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات اخرى وهلم جرا .

٣ ـ بالرغم من تخلي أحد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة ، فان الاصول المطبقة وقت انتهاء اجلها يستمر عليها الى حين الانتهاء منها طبيعيا .

كتبت في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الالف ميلادية .

سميعي　　　　　　ناجي الاصيل

سفر وزيرين

سافر وزير المالية الجديد محمد علي محمود الى أوروبا للاستشفاء في يوم ٣ آب ١٩٣٧ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية مصطفى العمري . وكان وزير الدفاع عبد اللطيف نوري ، قد سافر الى اوربا في ٢٥ ايار ١٩٣٧ للاستشفاء ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى رئيس الوزراء حكمة سليمان . فلما دخل علي محمود الشيخ علي وزيرا للعدلية في الوزارة السليمانية المعدلة ، صدرت الارادة الملكية في ٢٩ حزيران ١٩٣٧ باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة اليه .

مقتل بكر صدقي

توطئة

كانت الاخطاء التي عزيت الى الفريق بكر صدقي ، رئيس اركان الجيش العراقي ، كثيرة ومنوعة ، وقد باعدت بينه وبين الشعب العراقي على الرغم من الحماسة التي قابل بها هذا الشعب حركة الانقلاب التي قادها الفريق المشار اليه في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م ، وكان أهم هذه الاخطاء :

١ ـ الامر الذي اصدره بقتل وزير الدفاع جعفر العسكري في خارج العاصمة .
٢ ـ اجباره اقارب القتيل واصحاب صهره نوري السعيد ، على مغادرة العراق .
٣ ـ جهره بمعاداة الانكليز .
٤ ـ تمسكه بحاشية فاسقة غير متزنة ، تعتدي على أعراض الناس وتهتك نواميسهم .
٥ ـ سجنه لرؤساء القبائل في الفرات الاوسط وابعادهم الى المناطق الجبلية في الشمال .
٦ ـ ابتذاله مع النساء .
٧ ـ زواجه من الغانية الالمانية .
٨ ـ وفي حديث للاستاذ يوسف يزبك مع المؤلف في ٣١ آذار ١٩٧٣ م ان الاستاذ حضر مجلس انس وطرب مع القائد بكر صدقي ومحمد علي جواد ، وكان محمد علي جواد يكثر من الشرب حتى فقد الوعي ، واذا به يقول : ان بكرا سيغادر العراق الى تركية ، وستزحف قوة عراقية بغيابه على الكويت فتحتلها . وكان محمد خورشيد الضابط المقرب ، عينا على الجماعة فنقل الى الانكليز هذه القصة فكانت القاضية .

هذا الى ان الرجل كان قليل الخبرة بالامور السياسية ، كثير الاعتداد بآرائه الخاصة ، شديد الثقة بمن كان يحسن له اصلاح الاحوال الداخلية ، ثم التفكير في الدعاية لسياسة العراق الخارجية .

وقد ادرك الفريق بكر صدقي حراجة موقفه ، ولا سيما بعد تردي الاحوال في الداخل ، وازدياد خصومه بين الضباط الذين اتهموه بالشعوبية ، وعدم التحمس للوحدة العربية ، وتذمر الناس من القسوة الوحشية التي رافقت قمع ثورة السماوة ، واستقالة الوزراء الاربعة ، جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، وصالح جبر ، ويوسف عز الدين ، احتجاجا على تصرفاته ، ادرك ذلك كله ، فضاعف حرسه ، واحاط نفسه بزمرة من الضباط ليلا ونهارا ، وابعد من كان يخشاهم من الضباط عن العاصمة ، لذلك دبرت سلسلة من المؤامرات للتخلص منه ومن تنكره للعروبة (١) ، كأن يقتل اثناء زيارته للملك غازي ، أو يغتال في الشارع العام أثناء

---

(١) كان بكر في بداية الامر رئيسا للحركة الكردية ، وكان توفيق وهبي معه ، والمأجور ايدي يؤيده في الخفاء . فلما نال بكر بغيته ، نبذ الانكليز وتنكر لهم ، خاصة بعد ثورة الآشوريين . لكنه كان ينكر الدين ولا يعترف بعروبة العراق للملك اودت به هذه النزعة الى حتفه اذ قتله الجيش عام ١٩٣٧ بسببها حفظا لعروبة العراق .
صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ص ١٧

خروجه من داره الى مقر عمله ، أو نحو ذلك ، الى ان حانت فرصة سفره الى تركية فاتخذت كل التدابير لاهتبالها .

دعوة العراق الى شهود المناورات

وجهت الحكومة التركية دعوة الى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي التي تقرر اجراؤها في « تراقية » يوم ١٨ آب ١٩٣٧ ، وما بعده ، فقررت « الوزارة السليمانية » قبول هذه الدعوة ، وندبت وفدا عسكريا للسفر الى تركية لهذه الفرض برآسة الفريق بكر صدقي ، وعضوية أمير اللواء حسين فوزي قائد الفرقة الاولى ، والمقدم نور الدين محمود ، والرئيس الاول رفيق عارف ، والملازم الاول جمال جميل . وقد غادر هذا الوفد « بغداد » مساء يوم الثلاثاء ١٠ آب ١٩٣٧ بقطار « كركوك » وبلغ الموصل بعد ظهر اليوم التالي .

أما بكر صدقي فانه بعد ان ودع مشيعيه في «محطة قطار كركوك » ووصل القطار محطة « كامل بوست » عاد الى المدينة « بغداد » فاستقل وهو بلباس مدني طيارة خاصة قادها المقدم محمد علي جواد نقلته الى « الموصل » في اليوم الثاني لانه كان قد شعر بوجود مؤامرة ضده ، فأراد ان يضال المتآمرين بسلوك هذه الطريق ، وكان السفير البريطاني في بغداد ، قد حذره من هذه المؤامرة غير مرة . وعلى كل حال ، لما وصل بكر صدقي الى الموصل ؛ نزل ومحمد علي جواد في دار الضيافة ، بحسب المنهج المعد له من قبل حامية الموصل ، حيث قرر جماعة من المتآمرين انتهاز فرصة وجوده في نادي الضباط لقتله ، وان قتل بسبب ذلك بعض الضباط الابرياء ، غير ان محمد على جواد نصح بكرا بالانتقال الى حديقة مطعم المطار ، حيث الهواء الطلق والمحل البعيد المنعزل والمحصن ، فقبل بكر بالنصيحة ، فدبر الضابط محمود هندي امر الاغتيال فورا في المحل الجديد . اي ان الخطة كانت ان يقتل الرجل في نادي الضباط فلما وجدت الفرصة سانحة بوجوده في حديقة المطار ، نفذ القتل قبل الاوان .

كيف تم القتل ؟

ففي الساعة السادسة والربع من مساء يوم الاربعاء ١١ آب ، انفرد الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد في حديقة المطار ، وجلس بينهما المقدم الطيار موسى علي ، وبينما هما يتجاذبان اطراف الحديث ، وقفت سيارة على « مدخل المطار » وفيها كل من الضابط محمود هندي ، ونائب العريف (محمد عبد الله التلعفري) فنزل نائب العريف من السيارة ، ودخل المطار من غرفة محمود الهندي ليقوم بدور تقديم المرطبات ، فاذا به يخبىء مسدسه تحت سترته حتى اذا اقترب من الفريق بكر صدقي ، صوب فوهة مسدسه على مؤخرة جمجمته ، واطلق عليها

رصاصتين قضتا على حياته (١) فلما هم المقدم محمد علي ليخلص رفيقـه ، أو ليهرب بنفسه ، عاجله نائب العريف التلعفري بطلق ناري فأرداه قتيلا ، وسقط في حضن المقدم موسى علي الطيار ، فأسرع الضباط الذين كانوا في المطـار ، وقبضوا على المعتدي المذكور فورا واخذوا يوسعونه ضربا ولكما وهو يصرح ببراءته من حادث القتل ، وان محمود هندي هو الذي جاء به الى المطار ليقوم بخدمة الضباط فـي مطعم المطار . اما محمود هندي فقد اختفى وتوارى عن الانظـار . والمعروف انـه اختفى في احد الدور بالجوبه . وعلى كل فقد طيرت « متصرفية الموصل » هذا الخبر الى « حكومة بغداد » فأصدرت هذه في صباح يوم الخميس هذا البيان :

بلاغ رسمي

« تنعي الحكومة العراقية بمزيد الاسف كلا من المرحومين : الفريق السيد بكر

---

(١) يصف صاحب كتاب « العراق بين انقلابين » الايام الاخيرة التي قضاها الفريق بكر صدقي من حياته في ص ٥٥ ـ ٥٦ من كتابه بقوله :

اما الاحتياطات التي اتخذها بكر صدقي للمحافظة على حياته فهذا بعضها : ـ

اولا ـ جعل من داره حصنا منيعا يستحيل على اي كان دخوله بقصد سيء . فعلى سطح هذه الدار مدفع رشاش ، وفي الحديقة كلب ، وعلى السطح كلب آخر ، وفي كل ممر وزاوية حارس لا يغمض لـه جفن لا ليلا ولا نهارا .

ثانيا ـ كان لا يخرج من منزله الا في اوقات مختلفة لا يعلم بها مسبقا احد .

ثالثا ـ كان لديه سيارتان كل منهما مجهزة بمدفع رشاش فاذا انتقل من مكان الـى مكان ، استقل الاولى وسير الثانية فارغة وراءه او استقل الثانية وسير الاولى فارغة امامه ، وهو لا ينتقي في السيارة مكانا واحدا بل تراه يركب احيانا في الصدر ، واحيانا الى جانب السائق واحيانا محاطا بضباط وحراس، الى آخر ما هنالك من اساليب اتقنها كل الاتقان لاجتناب كل محاولة يقصد منها اغتياله .

رابعا ـ كان كثيرا ما يتردد الـى السهرات والحفلات الراقصة ، وقد كثرت في عهده ، ولكنه لـم يكن يختار احداها ، الا وهو محاط بعدد كبير من الاعوان والحراس ، يرتـدون الملابس المدنية ، وهم مدججون بالسلاح فاذا قام يراقص سيدة او غانية ، تحركت أعين هؤلاء الحراس والاعـوان تحملق في الحاضرين خوفا على الدكتاتور من يد تغتاله وهو في نشوة المرح .

خامسا ـ لم يهمل اتخاذ الاحتياطات الفعالة للمحافظة على حياتـه داخل مكتب عمله في وزارة الحربية ومن هذه الاحتياطات انـه ابعد القواد والضباط العرب الى خارج بغداد واستبدلهم باكراد الذين كانوا يغارون عليه غيرته عـلى نفسه لذلك اصبح معظم ضباط المركـز ممن لا يدينون بالعروبة فاطمأن باله بعض الشيء .

سادسا ـ واخيرا وصل في وساوسه الى درجة قصوى ، ولا سيما قبيل مقتله ببضعة اسابيع ، فقد اشتد به القلق حتى راح ينام كل ليلة في منزل من منازل اخصائه واعوانه ، حتـى يضيع اثره عـن عيون مترقبيه ، وكثيرا ما كان يصحب بعض الجنود الاكراد ويتوجه بهم الـى ضواحي بغـداد حيث ينصبون له صيوانا ينام فيه بعيدا عـن ضوضاء العاصمة ، آملا ان يعود اليه بعض ما فقده مـن راحة وهناء ولكنه كان يعود في اليوم التالي وهو اشد قلقا مما كان ـ انتهى المقصود ـ

صدقي رئيس اركان الجيش ، والمقدم محمد علي جواد آمر القوة الجوية ، في حادث وقع لهما خلاصته : انه بينما كانا جالسين قبيل غروب أمس في ميدان الطيران بالموصل ، اذ هجم أحد الجنود على الفريق السيد بكري صدقي ، واطلق عليه بضع رصاصات أردته قتيلا ، ولما حاول السيد محمد علي جواد ان يحول بينهما ، اطلق عليه الجندي الرصاص ايضا فخر صريعا ، وقد قبض على الجندي القاتل في الحال ، والتحقيقات جارية لمعرفة الاسباب .

بغداد ١٢ آب ١٩٣٧ مديرية الدعاية والنشر

وتدل المعلومات التي توصلنا اليها بعد جهد طويل ، ان مؤامرة هذا الاغتيال كانت واسعة جدا ، فقد ارسل المتآمرون افرادا من الجيش الى كركوك ، وآلتون كوبري ، واربيل ، والكوير ، والموصل ، وغيرها من المدن والقرى التي سيمر بها موكب الفريق بكر صدقي لاغتياله ، فلم تظفر بهذه النتيجة غير مدينة الموصل (١) وان العقيد فهمي سعيد كان لولب هذه الحركة . وتقول جريدة المورنينغ بوست في عددها الصادر في ١٧ آب ١٩٣٧ « وبالرغم من عدم صدور بيان رسمي ، فالمظنون ان اغتيال بكر صدقي كان مدبرا . والبرهان على ذلك هو فرار احد ضباط الجيش بعد الحادثة واختفائه حتى الآن . ويقال ان بعضهم حذر بكر صدقي قبل سفره للموصل من ان مؤامرة قد دبرت ضده لكنه رغم ذلك قرر السفر ». أما وزير العدلية علي محمود الشيخ علي فيعتقد ان ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل هو الذي دبر الاغتيال بأيد عراقية (٢) وعلى كل فان بكراً كان يعتقد اعتقاداً جازما بأنه لن يعود الى بغداد سالما ، بسبب ما اتصل بعلمه من المقررات التي كانت تستهدف حياته . أما العقيد محمد علي جواد فلم يكن مقصودا بالقتل ، ولم يخطر على بال احد قتله ، ولكن تهيؤه لقتل قاتل بكر ، حمل هذا على قتله دفاعا عن نفسه . ويقول

---

(١) حدثني احد رؤساء الوزارات : ان جماعة من السياسيين والشيوخ والقادة ، بينهم جميل المدفعي ، وناجي السويدي ، ومحسن ابو طبيخ ، وعلوان الياسري ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، كانوا يرون ضرورة القضاء على بكر صدقي ، بعد ان استفحل امره ، واصبح مصدر خطر على العراق ، حتى انه لم يستح من جلالة الملك فصار يستوفي ٥٠٠ دينار منه في كل شهر ، كما صار يتلاعب باليانصيبات المعدة للمشاريع الخيرية الكبرى ، فقرروا القيام بثورة تبدأ من « السماوة » فتسري الى الرميثة ، وابي صخير ، فاذا ارسلت الحكومة الجيش لاخماد هذه الثورة ، عصي الجيش هناك وخذل بكرا وجماعته وهم في بغداد ، ولكن الحكومة عاجلت حركة « السماوة » بواسطة الشرطة ، وقبضت على كافة الرؤساء قبل ان تنفذ خطتهم .

(٢) قال لي المقدم الطيار موسى علي المان ، وكان آمرا لسرب الطيران في الموصل : ان قائد القوة الجوية العراقية المقدم محمد علي جواد قصده من بغداد الى الموصل قبل حادث الاغتيال بشهر ، وقال له : ان الانكليز يخططون لقتل الفريق بكر صدقي وانه لهذا السبب يريد ان ينقل الطائرات العراقية الى الموصل لتقوم بقصف مطار الحبانية الانكليزي في حالة وقوع القتل ثم الهرب الى تركية ، وانه « أي المقدم موسى علي » هزأ من هذا التفكير واستطاع ان يصرف زميله عن مثل هذا الاتجاه .

الاستاذ ساطع الحصري في ٢/٥٨٥ من مذكراته القيمة :

« ابتدا انقلاب بكر صدقي بقتل جعفر العسكري في ١٩٣٦/١١/٢٩ ، وانتهى بمقتل بكر ومحمد علي جواد في ١١ آب ١٩٣٧ ، وبذرت بذور التفرقة في داخل الجيش . انقسم القواد والضباط بين مناصرين لبكر صدقي ومناوئين له . جماعة تريد الثأر لجعفر العسكري وتبحث عن قاتليه لتعاقبهم اشد العقاب ، وجماعة تريد الثأر لبكر صدقي وتبحث عن محرض قاتله » .

دفن القتيلين

وقد نقلت احدى الطائرات العراقية جثتي القتيلين الى بغداد فوراً ، وجرى دفنهما في « مقبرة باب المعظم » في صباح اليوم التالي « الخميس ١٢ آب ١٩٣٧ » باحتفال عسكري مشى فيه الوزراء ، والسفراء ، والاعيان ، والنواب ، واطلقت المدافع ٢١ طلقة بهذه المناسبة .

● وفي اليوم الثاني من دفن الرفاتين ، وجد نائب الضابط للتموين والاعاشة عبد الستار حسين قتيلا بالقرب من سكة الحديد ، في طريق بغداد ــ الاعظمية ، وكان من اتباع بكر صدقي .

● وفيه استخبرت شرطة بغداد بانتحار العريف نصر الله الذي كان يرافق بكرا منذ زمن بعيد .

● وفيه أيضا استخبرت « شرطة الكرادة » بمحاولة عسكر بن محمد ، خادم محمد علي جواد الانتحار حدادا على سيده ، وذلك بأن اطلق الرصاص على بطنه فأصاب فخذه .

● وفي اليوم الثاني عشر من آب ، اوعزت الحكومة الى أمير اللواء حسين فوزي ان يترأس الوفد العسكري الى تركية لحضور مناورات تراقية دون توقف واصدرت هذا البيان :

بيان رسمي

١ ــ تألف مجلس عسكري للنظر في حادثة اغتيال المرحومين : الفريق بكر صدقي العسكري والمقدم محمد علي جواد ، والتحقيقات القانونية جارية بكل اهتمام (١) .

---

(١) بعد زوال نظام الحكم الملكي في العراق وقيام الجمهورية العراقية في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م ، امر الزعيم عبد الكريم قاسم فالف مجلسا عسكريا من الضباط المتقاعدين : عبد الرحمن شرف وعلي غالب عريان وموسى علي الطيار للنظر في قضية مقتل الضابطين : بكر صدقي ومحمد علي جواد ، واستحصل تقريرا ماله : ان القتل كان اثناء القيام بواجب الخدمة .

٢ ـ لا صحة مطلقا للاراجيف التي يذيعها بعض المغرضين بغية محاولة استغلال هـذه الفاجعة .

وقد عزمت الحكومة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد كل من يحاول بث مثل هذه الاراجيف بقصد الاخلال بالامن المستتب ، وتعكير صفاء السكينة العامة .

بغداد ١٤ آب ١٩٣٧ « مديرية الدعاية والنشر »

التحقيق في الحادث يؤدي الى العصيان

كانت بغداد تطالب بالحاح توقيف الكثير من الضباط وسوقهم مكبلين الى العاصمة ، بينما كان أمير اللواء محمد امين العمري آمر حامية الموصل يرتأي مجيء المجلس العسكري من بغداد لاجراء محاكمة الموقوفين في الموصل . ولما كثر الحاح بغداد على سوق الموقوفين الى العاصمة مكبلين بالحديد ؛ اجتمع امراء الوحدات أضراب : قاسم مقصود ، وعزيز ياملكي ، وآمر المدفعية ، وقالوا لامين العمري ان الضباط متحمسين ، وان الالوية لا توافق على ارسال اخوان لهم ليقتلوا . وفي الوقت نفسه استدعى الموقوفون : العقيد فهمي سعيد ، ورفقاؤه ، استدعوا امينا العمري وهددوه باتهامه في جريمة القتل ؛ ان هو وافق على تسفيرهم ، فاستمهلهم هذا حتى يتصل بجماعته ويذاكرهم في الموضوع فلما اجتمع بهؤلاء ، وجدهم على راي الموقوفين فذهب الى وكيل متصرف اللواء جلال خالد واعلمه عن رغبة الجماعة في اعلان الانفصال عن بغداد فلم يعارض الوكيل هذه الفكرة كما لم يعارضها مدير شرطة اللواء درويش لطفي ، وعلى هذا امر العمري بتوقيف انطوان لوقا ، الذي أوفدته وزارة الدفاع الى الموصل لاجراء التحقيقات الاصولية ، كما امر بحرق

وعليه فقد « قرر مجلس الوزراء ـ في جلسته المنعقدة في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٠ ـ منح ورثة المرحوم الفريق بكر صدقي العسكري ، الذي اغتيل غدرا فاستشهد بتاريخ ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٣٧ ، مبلغ خمسة آلاف دينار تدفع الى ورثته من وزارة المالية ، ومنح ورثة المرحوم الطيار المقدم محمد علي جواد ، الذي اغتيل فاستشهد بتاريخ ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٣٧ ، مبلغ خمسة آلاف دينار تدفع لورثته من وزارة المالية ، ويكتب للتقاعد بضم العجز للدرجة الاولى الى رواتب تقاعدهما اعتبارا من تاريخ وفاتهما ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٣٧ » اهـ .

ومحمد علي جواد هذا هو ابن عمة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي ولي الحكم الديكتاتوري في العراق بعد الاطاحة بنظام الحكم الملكي فيه يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م . وكان هنالك جندي برتبة عريف يدعى نعمة الله انتحر حدادا على مقتل بكر صدقي في اليوم المذكور فقرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٥٩ منح عائلته مبلغ (٢٥٠) دينارا بناء على العريضة المرفوعة الى عبد الكريم قاسم من قبل زوجته.

الاوراق التحقيقية التي نظمها (١) وبتوقيف الضباط المشايعين لبكر صدقي أضراب: احمد حمدي آمر الكتيبة ، وخليل مخلص ، واحمد فخري ، وبتسريح الموقوفين من قبل على ذمة التحقيق ، واضطر اللواء محمد امين العمري الى اصدار هذا البيان :

بيان الى الشعب العراقي

عقيب حادثة مقتل المرحومين : بكر صدقي ومحمد علي جواد ، كانت قد جرت التحقيقات اللازمة ، والقي القبض على القاتل ومحرضيه . وكانت التحقيقات تجري في نطاق يحصر الامر في الفاعلين ومحرضيهم ، غير ان الوزارة القائمة في بغداد ، وذوي المآرب ، شددت بلزوم القاء القبض على كثير من الضباط الذين لا دخل لهم في الامر بتاتا . ورغم النصائح التي ابديناها للوزارة ، لعدم جعل واقعة القتل المذكور وسيلة للانتقام من الابرياء ، لكن الوزارة اصرت على ذلك ، وطلبت ارسال الموقوفين والضباط الآخرين الابرياء الى بغداد ، الامر الذي ادى الى اعتصاب وحدات الجيش لصيانة حياة آمريه الابرياء وضباطه ، وعلى هذا قبلنا على عاتقنا مسؤولية الامر ، واجلنا سفر الضباط الابرياء ، وقطعنا علاقتنا مع بغداد .

ان المطلوب من جميع الاهلين المحافظة على السكون التام ، وعدم القيام بأي عمل من شأنه تعكير صفو الامن .

١٤ آب ١٩٣٧ — امير اللواء : آمر المنطقة ـ محمد امين العمري (٢)

بيان آخر

وبعد ان وثق امير اللواء محمد امين العمري ، من ان بيانه المذكور قوبل

---

(١) كان نائب الاحكام انطوان لوقا قد اوفد من قبل وزارة الدفاع الى الموصل لاستجواب الضباط المتهمين وجلبهم الى بغداد وقد حمل معه كمية من السلاسل الحديدية ليكبل بها ايدي هؤلاء فلما استقر به المقام في آمرية الحامية ، وضع هذه السلاسل على منضدة للبليارد ، وشرع في السب واللعن ، واذا بالضابط عزيز ياملكي ينهره ويأمر بتوقيفه ، واذا بانطوان لوقا يولول ويبكي بكاء النساء ويطلب من الضباط ان لا يمس بسوء لانه مأمور غير مسؤول.

(٢) حدثني الزعيم قاسم مقصود ، وكنا في « معتقل العمارة » سوية في عام ١٩٤٢ ، عن هذه الحادثة قائلا :

راجت اشاعات على اثر مقتل بكر صدقي وتوقيف بعض الضباط ، مؤداها ان الموقوفين سيقتلون في الطريق اثناء نقلهم الى بغداد فجاءني المقدم عبد القادر عباس ، والرئيس خير الله حسن وسألاني رايي في هذه الاشاعات ، فاتصلت بأمير اللواء ، محمد امين العمري ، وسألته ان يحدد موعداً لمقابلته فلما حصلت هذه المقابلة ، سألته عن رايه في الضباط الموقوفين؟ فأجابني انه ملزم بتسفيرهم الى بغداد لالحاح السلطات العليا فيها على ذلك ، فاستنكرت هذا الاستسلام ، واكدت للعمري سوء نية القوم مع الموقوفين . فسألني الراي فيما يجب عمله لانقاذ سمعة الجيش، فأجبته بوجوب مقاطعة بغداد، وتعهدت له بأن اضع تحت تصرفه القوات وقادتهم كافة ،: فاستحسن هذا الراي وعمل به مكرها بعد ان اتضح له ان الراي العام والضباط كافة كانوا الى جانب الموقوفين .

بالارتياح التام في المحافل الوطنية في الموصل ، انصرف الى اتخاذ التدابير التي تتطلبها الحالة العامة ، واذا بالملك غازي يتصل به هاتفيا ، ويعنفه على قطع علاقته بالقائد الاعم ، ويطلب اليه أن يكون تابعا لجلالته ، فيرد عليه العمري بقوله : تأمر سيدي : تأمر سيدي ثم يصدر هذا البيان :

بيان الى الشعب العراقي النبيل ! ايها الشعب النبيل

باسم الله ، وباسم روح فيصل العظيم ، وحي الاستقلال ، وبأسماء ارواح الشهداء البررة الذين شادوا هذا الكيان العظيم ليفوا الله عهدا صدقا ، وباسم كرامة الوطن المقدس وسلامة اهله الانجاب ، تعلن حكومة الموصل ، متضامنة بجيشها وادارتها ، خروجها على حكم الوزارة الحاضرة ، وزارة السيد حكمة سليمان ، وهي الى ذلك مضطرة غير باغية ولا عادية .

لقد شهدت ايها الشعب النجيب كيف غالت هذه الوزارة الحكم من ارادة الشعب غولا ، وانك لتذكر ذلك الدم البريء الذي سفك ظلما في الشهيد ضياء يونس ، والجريمة المماثلة التي اريدت بمولود مخلص فنجا منها بمعجزة ، وفر بدمه مشردا عن أهله ووطنه ، شهدت هذا ومن حولك الفوضى تلتهم النظام ، وتكاد تأتي على البقية الباقية من مخلفات فيصل العظيم ، وصحبه الامجاد في ارض الوطن .

واليوم وبعد ان وقعت حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي ، والمقدم محمد علي جواد ، تحاول يد الوزارة ان تمتد الى الجيش فتقبض على اكثرية الضباط ، وتزجهم في غياهب السجون ، وتطوح بهم وبسلاح الوطن من بعدهم في مهاوي الهلاك .

ان حكومة اللواء قبضت على المظنونين بالتهمة وقدمتهم الى التحقيق اداء لحق النظام ، ونصحت للوزارة بهذه الكفاية العادلة ، ولكن الوزارة ، ومن ورائها بعض ذوي المآرب ، ابوا الا نكبة الجيش بالاكثرية من ضباطه ، فكررت حكومة اللواء النصيحة ، فلما أصرت الوزارة على الطلب الجائر ، هنالك دقت ساعة العدل . وأعلنت حكومة اللواء انتقاضها على هذه الوزارة وهي تلقي اليكم بهذا البيان في جو هادىء مشبع بروح التضامن الحكومي والشعبي للاطمئنان وتنوير الاذهان ، ثم تدعو الموظفين والامة ان تؤازرها بمقاطعة التعاون مع الوزارة والتضامن مع حكومة لواء الموصل ، والخلود الى النظام والسكينة ، وتود حكومة لواء الموصل ان يكون ملحوظا عند العموم انها ستعدم كل من يحاول الخروج عن طاعتها ، ويخل بالامن العام .

١٥ آب ١٩٣٧ م   امير اللواء : محمد امين العمري ـ آمر منطقة الموصل

وتقول جريدة « البلاغ » الموصلية في عددها المرقم ٦٠٨ الصادر يوم ١٩ آب ١٩٣٧ :

«لم ينشر سعادة آمر المنطقة امير اللواء السيد امين العمري ، بيانه عصر

السبت الماضي ، والذي انفردت هذه الجريدة بنشره دون بقية الجرائد ، الا بعد ان افرغ قصارى جهده ، بالاتفاق مع سعادة وكيل متصرف اللواء ، لاقناع أولي الحل والعقد في بغداد ، بخطل الخطة التي ظهرت بوادرها في التحقيق عن الحادث المعلوم ، ولكنه لما راى القوم قد سيطرت على ذهنيتهم عوامل أقل ما يقال فيها انها والعدالة على طرفي نقيض ، وانها ستثير فتنة تسفك فيها الدماء البريئة ، وتلحق بالبلاد الخراب والدمار ، وقف موقفه العظيم ، وافهم قصيري النظر خطل رأيهم . وقد ايده وكيل متصرف اللواء ، ومدير شرطتها ، فأبرق كل منهم برقية الى مرجعه يعلن فيها قطع علاقته مع بغداد . وقد يبدو هذا التصرف غريبا لقصيري النظر ؛ ولكنه الموقف الطبيعي الذي يمليه الاخلاص لهذا الوطن العزيز ، فقد كان على رجال المدينة ان يسلكوا احد طريقين : اما الاذعان لاوامر الوزارة السابقة الغير العادلة ؛ والتفريط بفريق من خيرة الضباط تسفك دمائهم ظلما وعدوانا ، وما يعقب ذلك من اضطراب وقلاقل ظهرت بوادرها الاولى بين وحدات الجيش المرابطة في الموصل حرصا على ارواح امرائهم الاعزاء ، وهذا الموقف هو الخيانة بعينها ، او ان ينزلوا عند نداء الضمير ، يهيب بهم ان يدراوا الاخطار عن الوطن ، ففضلوا سلوك الطريق الطبيعي الذي يفرضه الاخلاص والشهامة . وبهذه العقيدة أصدر آمر المنطقة أمير اللواء سعادة السيد امين العمري بيانه التاريخي المشهور ، فكان وقعه كالصاعقة في بغداد ، افهمها ان في السويداء رجالا لا يسمحون لاي كان ان يتخذ من مركزه وسيلة للانتقام والتشفي ، وتعريض البلاد الى الاخطار ، فشرعت تترنح ، وقد حاولت معالجة الموقف بتراجعها على طول الخط ، وبالاذعان لكل ما املي عليها ، ولكنها خابت فهوت وكان مصيرها المعلوم » اهـ .

تحصين المدينة

وعلى اثر نشر « السيد العمري » البيانين المثبتين اعلاه ، أمر بتوقيف نائب الاحكام (انطوان لوقا) الذي ارسلته وزارة الدفاع من بغداد لاستلام الضباط ؛ كما امر بتوقيف كل من الرئيس الاول احمد فخري ، والرئيس الاول خليل مخلص . والعقيد احمد حمدي ، ثم اقام المتاريس في طرقات الموصل ، وشيد الحصون ، واخضع الدوائر الحكومية كافة لامره ، ووضع اجهزة التلفون والبرق تحت رقابة الجيش ، ونصب المدافع فوق المرتفعات استعدادا للطوارىء .

ما يقوله كاتب ؟

ويذكر الاستاذ طالب مشتاق في ص ٣١٢ من كتابه « أيام النكبة » التعليل التالي بقوله :

(ولقد بلغني ان معالي وكيل وزير الدفاع كان يعتقد ان الضباط الموقوفين غير مجرمين ، وانما توقيفهم كان لأجل سلامة التحقيق ، وبعض اعتبارات أخرى قد

تكون في مصلحة الجيش وسلامة وحدته . وقيل ان معاليه جمع اعضاء ديوان التدوين، وبعض اعضاء محكمة التمييز، بصفة كونه وزيرا للعدلية ، واستشارهم عن ماهية الجريمة فقرروا انها جريمة عسكرية ، وليست جريمة مدنية ، واختصاص رؤيتها يعود للمجالس العسكرية لا للمحاكم ، وبعد ان حصل على هذا القرار ، طلب نائب الاحكام العقيد « انطوان لوقا » واحضره امام هذه الشخصيات الحقوقية الكبيرة ، ونبهه قائلا « الضباط الموقوفون ليسوا مجرمين ، وانما توقيفهم حصل بناء على مجرد الشبهة فيهم ، فعليك أن تعتبرهم ابرياء ، وانت المسؤول عن حفظ ارواحهم ، وانت المكلف بتأمين راحتهم ، وبقدر الامكان اجتهد بأن تحصر نطاق الجريمة في نطاق ضيق » . . . وقد وصل نائب الاحكام العقيد انطوان لوقا الى « الموصل » بتاريخ ١٣ آب ١٩٣٧ وبدلا من ان ينفذ أوامر وكيل وزير الدفاع ، ويسير في تحقيقاته وفقا للخطة التي رسمها له معاليه ، قيل انه حاول ان يوثق ايدي وأرجل الضباط بالحديد ، واخذ يسيء معاملتهم . ويتهددهم لحملهم على الاعتراف، وبيان ما يعرفونه عن العوامل التي أدت الى ارتكاب الجريمة . وعلى اثر ذلك قرر رجال الجيش في الموصل ان يمتنعوا عن تسليم الضباط الموقوفين ، وارسالهم الى بغداد ولم يكتفوا بذلك بل أعلنوا قطع علاقتهم مع بغداد) انتهى المقصود .

ما تقوله جريدة القبس ؟

وتقول جريدة « القبس » الدمشقية في عددها ١١٩٦ الصادر في ١٦ آب ١٩٣٧ « وأرسل قائد حامية الموصل الى بغداد طالبا :

١ ـ استقالة الوزارة السليمانية لانها وزارة اتت الى الحكم بالقوة غير الدستورية ، وانتخبت مجلسا نيابيا لا يمثل الشعب في شيء .

٢ ـ تأليف وزارة جديدة برآسة جميل المدفعي ، الذي يتمتع بثقة العشائر ، والجيش ، والشعب .

٣ ـ عدم اجابة طلب الوزارة في تسليم قاتل بكر صدقي ، وجميع المتهمين بهذه التهمة .

٤ ـ القبض على قتلة جعفر ، وضياء يونس ، والذين حاولوا اغتيال مولود ، ومحاكمتهم مع قاتل بكر ومحمد علي جواد في محكمة واحدة » اهـ .

فكرة الزحف على الموصل

على أثر اعلان آمرية الموصل قطع علاقتها ببغداد ، وتحصينها لام الربيعين على نحو ما ذكرناه ، شاع ان الوزارة قررت الأستعانة بالافواج المرابطة في بغداد للزحف على الموصل ، وتخليصها من القوة التي تمردت على « حكومة العاصمة » وان الاوامر صدرت الى الزعيم أمين زكي ان يهيىء فرقته الثانية في كركوك للزحف على الموصل ، وفي الوقت نفسه كان الضباط الموالون لبكر صدقي يدفعون حكمة سليمان دفعا قويا

البقاء في الحكم ويحثونه على ارسال جيش الى الموصل لمقاتلة القطعات المتمردة عليه حتى تخضع الى حكومة بغداد فاتصل قائد حامية الموصل بآمري الحاميات في « الحلة » و « الديوانية » و « كركوك » و « السليمانية » باسطا لهم الحالة العامة وما تتطلبه وحدة الجيش من التضامن والتآزر ، وطالبا اليهم اقرار الخطة التي رسمتها حامية الموصل ، فأعلنت « حامية معسكر الوشاش » في « بغداد » تأيدها لموقف الجيش في « الموصل » بعد ان اتفق آمروا الوحدات فيها على ذلك . فتلفن رئيس الوزارة الى آمر معسكر الوشاش العقيد سعيد التكريتي يلتمسه الحضور الى داره للتفاهم معه ، فأبى الآمر تلبية الالتماس ، فطلب وكيل وزير الدفاع علي محمود الشيخ علي حضور آمر الوشاش فلم يجبه ، فاضطر الرئيس ان يصطحب معه وكيل وزير الدفاع ويقصدا المعسكر بعد ان اخذ عهدا بالمحافظة على حياته ، وقد جرت بين آمر المعسكر والرئيس محادثات ذكرها الآمر في كتابه الذي سيأتي نصه :

وكيل وزير الدفاع يتحدث

وقد كتبنا الى السيد علي محمود الشيخ علي وكيل وزير الدفاع نستطلع رأيه فيما اشيع عن اعتزام الوزارة تجريد حملة على الفرقة التي عصت في الموصل فجاءنا من معاليه ما يلي :

بغداد ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٧

عزيزي عبد الرزاق الحسني

وصلني كتابك المؤرخ في ٢٦ ايلول ١٩٣٧ والذي تطلب فيه أن أجيبك عن الاشاعة التي انتشرت في العراق ، عقيب حادثة الفريق بكر صدقي ، من انه كان في نية الوزارة المستقيلة تجريد حملة عسكرية ضد الفرقة التي عصت في الموصل .

ان نظرة بسيطة تلقى على التطورات التي تطورت فيها الحالة العامة في العراق، بعد حادثة القتل ، تكفي لتكذيب الاشاعات التي لم تشع آلا لغرض التضليل .

ان الوزارة كانت تعتقد بأن حادثة القتل كانت حادثة فردية ، وتخص الجيش، ولا تخص سياسة الوزارة او رجالها . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الوزارة لم تر من مصلحة البلاد اظهار الجيش بمظهر المنقسم على نفسه ، لانه قوة البلاد المدخرة ، فاذا تسرب اليها الانشقاق والتصدع ، يهدد كيان البلاد الذي عمل في سبيل اقامته وتشييده المخلصون اعواما فكيف يتصور ان تسوق الوزارة قوة عسكرية لتنازل قوة عسكرية اخرى لسبب فردي ، لا يتصل بالسياسة العامة التي تسير عليها الدولة ؟

اني اعلنت مرارا ، بصفتي الوزير المسؤول عن الدفاع ، اثناء وقوع الحادثة ، بعدم وجود اية فكرة من هذا القبيل ، وابلغت قائد المنطقة في الموصل امير اللواء أمين العمري ، والآن اكرر اعلاني هذا لك ولكل عراقي ، وان الضمير العراقي لا بد وان يحتقر الذين يريدون من وراء هذه الاشاعات التضليل والفساد ودمت لاخيك المخلص .

علي محمود

آمر معسكر الوشاش يتحدث

وسألنا آمر معسكر الوشاش العقيد سعيد التكريتي ، رايه في الموضوع فكتب الينا ما يلي :

حضرة الفاضل الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

تحية وسلاما وبعد أخذت كتابكم المرسل الي ، والذي تطلبون فيه مني ان أنوركم عن القضية التي حدثت في الجيش بعد مقتل الفريق بكر صدقي .

كانت القوة المرابطة في بغداد لا تعلم عن مقتل الفريق بكر صدقي ، غير انها اخذت انذارا فجائيا يوم ١١ ــ ١٢ آب سنة ١٩٣٧ ولازمت الوحدات ثكناتها في تلك الليلة ، ووزع عليها العتاد وكانت حتى منتصف تلك الليلة متهيئة للعمل . فبصفتي آمرا لمعسكر الوشاش وآمرا للواء الثالث معا ، تلقيت كتابا من وزارة الدفاع بعد منتصف الليل ، تنعي الحكومة فيه مقتل الفريق بكر صدقي مع آمر القوة الجوية محمد علي جواد ، كما انها خصصت قسما من قطعات الوشاش لتشترك في تشييع الجثمان الذي سيصل الى العاصمة من الموصل في اليوم الثاني ، اي يوم ١٢ آب ، ووضعت جميع وحدات الوشاش تحت امرتي بصفتي آمرا لمعسكر الوشاش . فمن هنا يتضح لكم اني لم أكن قائدا لجميع الوحدات المرابطة في العاصمة ، بل كنت اأتمر بامرة وكيل رئيس أركان الجيش ووكيل قائد الفرقة الاولى ، الذين عينهم بكر صدقي في هذه المراكز لثقته بهم واعتماده عليهم . فوكيل رئيس اركان الجيش كان امير اللواء الحاج رمضان ، ووكيل قائد الفرقة الاولى الزعيم اسماعيل حقي ، الملقب بالآغا .

وعليه ان الحكومة السليمانية اذا كانت قررت سوق قوة عسكرية من بغداد ضد قوات الموصل لانهم ابوا تسليم وارسال الضباط الذين اوقفوا ظلما في الموصل ، بتهمة قتل الفريق بكر صدقي الى العاصمة ، فهي تصدر أوامرها الى رئاسة أركان الجيش لا الي لان ذلك لا يتفق وسلسلة القيادة في الجيش . عدا ذلك فليس من صالحها ان تفشي هذه الخطة لأشخاص لا ترتاح منهم . ولكن بعد دفن الجنازة تطور الموقف تطورا سريعا ، فجماعة بكر صدقي والمنتسبين اليه ، اخذوا يجاهرون بأخذ الثار له ، وقسما منهم بايعوا الزعيم اسماعيل حقي الآغا بالزعامة ، ليكون خليفة بكر صدقي ، كما ان العقيد شاكر الوادي اشغل منصب آمر القوة الجوية ، وذلك ليسيطروا على الجيش المرابط في بغداد . وكثرت اجتماعات هذين الشخصين برئيس الوزراء ووزير الدفاع ، كما أن وكيل قائد الفرقة الأولى اسماعيل حقي ، اصدر أمره الى فرقته بلزوم وضع شارة الحداد على السداير والخوذ لمدة اربعين يوما حدادا على الفريق بكر صدقي . كما انه يطلب من رئيس اركان الجيش ان ينفذ أمره هذا على جميع وحدات الجيش المرابطة في أنحاء العراق . عدا هذا كله اقام له فاتحة في النادي العسكري ، واصدر اوامره الى جميع الضباط بلزوم حضورهم الفاتحة مناوبة .

كل هذا يجري ورئيس اركان الجيش لا يحـرك ساكنا ، ومستسلم لهـذه المهازل ، كما ان الضباط المنتسبين الى بكر صدقي اخـذوا يجاهرون بلزوم اخـذ الانتقام من المتآمرين ، وكانوا يتوعدون الضباط الذين اوقفوا في الموصل بالقتـل ، وحتى بالتمثيل بهم ، اذ كانوا يظنون ان الامر استتب لهم ، وان قائد قوات الموصل سينفذ أوامرهم ، وعلى هذا اخذت تلفونا يوم ١٤ آب صباحا من دائـرة الحركات ، يطلبون فيه حضوري للمقر العام فلبيت الطلب ، وذهبت الى المقر ، الا انني اخذت معي آمر الفوج الاول للواء الثالث المقدم محمد امين عبد الحميد لأجل الحيطة ، لانني كنت مرتابا من الاشخاص القابضين على زمام الامور في الجيش ، فكلفت المقدم محمد امين ان ينتظرني في الطابق التحتاني ، وصعدت الى دائرة الحركات فقابلت مديـر الحركات فبادرني بهذا الكلام : « انك يا حضرة الاخ تعرف ما جرى ، واننا نعتمـد على لوائك ، وعليه ارجو ان تهيء لنا سرية مشاة وترسلها الى الثكنـة الشماليـة ـ الكرنتيتة ـ وذلك لمحافظة ارواح الضباط الموقوفين ، الذين سيصلون مـن الموصل الى العاصمة هذا المساء ، لان بعض الضباط هنا موتورين من حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي فلربما يحدث لهم ما لا ترغب به » اهـ فأجبته اني مستعد ان ارسل هذه السرية الا انني ليس راض عن الاعمال التي قمتم بها في الموصل ، لانكم بهذا العمـل اثرتم الحقد والبغضاء بين ضباط الجيش ، وهذا لا ينتهي بهؤلاء الضباط الموقوفين وحدهم بل سيجر ذلك جميع او اكثر ضباط الجيش الى المحاكمة ، فقالوا ما نعمل وهذا ما حدث ؟ وكان العقيد شاكر الوادي حضر اثناء كلامي هذا .

خرجت من دائرة الحركات وانا افكر في هذه المهازل ، فأخذت المقـدم محمد أمين معي ، وذهبت لأستشير صديقي واخي الكريم ، العقيد يوسف العزاوي مديـر وآمر فوج المخابرة ، فتذاكرت معه ، وبعد المحاورة رايته يرغب ان لا نظهر عدائنـا الآن للحكومة ، لانه اذا اشتبهت من عندنا فلربما تعين قوادا آخرين للوحدات التـي تريد ارسالها ضد قوات الموصل ، وبذلك نكون نحن الخاسرين وعليـه فيجب ان لا نظهر عداءنا لها ، وعندما تسوقنا الى الموصل فسوف نلتحق بالقوات المرابطة هناك لانه عار علينا اذا حارب الجيش بعضه بعضا فتصبح حالتنا كحالة اسبانيا الحاضرة .

كانت اشاعات تتردد على الالسنة ان الحكومة تنوي ارسال قوة مـن العاصمة لتاديب قوات الموصل العاصية ، وحتى شاع ان خطة الحركات لهذه الحملة وضعت وان الاوامر صدرت ، غير انها لم تبلغ الى الوحدات ، واعتقد انهـا وضعت بصورة حقيقية لان قوات الموصل ، اذا رفضت ارسال الضباط الموقوفين الـى العاصمة واعلنت عصيانها ، فماذا على الحكومة ان تعمل حينذاك ؟

فهذه القضية وضعت على بساط البحث فيما بين مؤيدي ومنتسبي الفريـق بكر صدقي ، وقر رايهم على وضع خطة لتاديب قوات الموصل ، لانهم كانـوا يظنون ان قوة العاصمة رهن اشارتهم ، وعليه اجبت العقيد يوسف العزاوي « دعنا نذهب الى الوشاش ، وسننظر هناك بالامر » ورجوته ان يخبرني بما يحدث في الموصل .

رجعت الى الوشاش ، فاخبروني ان وكيل قائد الفرقة الاولى الزعيم اسماعيل

حقي ، اتى الى الوشاش مدة غيابي هذه ، وخطب في الضباط محرضا لهم على الانتقام من قتلة بكر صدقي ومحرضوهم، فاتيت الى بعض رفاقي الضباط وقلت لهم: لماذا سمحتم له ان يلقي هكذا خطاب مثير للبغضاء والتشاحن في داخل الجيش؟ وعليه قررت ان اعطي حدا لهذه المهازل ، فجمعت آمري وحدات الوشاش بعد ظهر هذا اليوم ، وكان العقيد صلاح الدين الصباغ حاضرا هذا الاجتماع ، فتذاكرنا حول هذا الموضوع المزعج ، وبعد الأخذ والرد قرر بالاجماع ان تكون مطاليبنا من الحكومة كما يلي :

١ ـ الاخلاص للعرش وصاحب الجلالة .

٢ ـ الجيش وحدة لا تتجزأ ، وتؤيد مطاليب قوات الموصل .

٣ ـ ابعاد بعض الضباط عن مناصبهم الحالية واحلالهم في مناصب اخرى ثانوية لمداخلتهم في السياسة .

٤ ـ عدم مداخلة الجيش في السياسة .

عدا هذه المطاليب تقرر ايضا الاشخاص الذين يشغلون المناصب المهمة ، والتي كانوا اتباع الفريق بكر صدقي هم المسيطرون عليها ، بينما تعود الامور الى حالتها الطبيعية .

ولتنفيذ هذا كله جمعوا جميع آمري الوحدات على جعلي قائدا عليهم وعليه نهضت آنذاك ، وشكرتهم على ثقتهم بي ، هذه الثقة الغالية التي اولوني اياها ، وعاهدتهم على تنفيذ هذه المطاليب مهما كلفني الامر ، ولو ادت الحالة الى اراقة آخر قطرة من دمي ، وبعدها أمرتهم ان ينصرف كل منهم الى عمله ، والسهر على شؤون وحدته .

في الساعة ١٦ اي الساعة الرابعة بعد ظهر هذا اليوم طلبني رئيس الوزراء على التلفون ، فحضرت ، وطلب مني ان احضر لداره في الصليخ فأجبته سأحضر ، ولكني لم أذهب لداره . وبعد ثلاثة ارباع الساعة طلبني ثانية وقال لي لماذا ما جئت الينا ؟ قلت له ان الوسائط مفقودة ، عدا ذلك ان الوضع الموجود في الوشاش لا يساعد على تركي موقعي هنا ومجيئي اليكم . فقال لي اذا كان الامر كذلك لماذا وعدتني في المجيء؟ فأجبته ان الحالة الآن غير الحالة التي كلمتني فيها قبل ساعة تقريبا .

وحقيقة كانت رغبتي التملص من مقابلته ، وافهمته آني لا يمكنني المجيء اليه، فأراد أن يقنعني بالمجيء ولكني رفضت رفضا باتا واعلمته اذا كان يرغب في مواجهتي حقيقة فليتفضل الى معسكر الوشاش .

بعد هذا بمدة اخبرني آمر فوج المخابرة ان الموصل قطعت علاقتها بالعاصمة ، وانها رفضت ارسال الضباط الموقوفين الى العاصمة .

طلبت مرة ثالثة على التلفون ، فكلمني وكيل قائد الفرقة الاولى وطلب حضوري

للمقر ، فلم اصدع بأمره مهما حاول من الاغراء ، فكلمني وكيل وزير الدفاع السيد علي محمود ، فبينت له الحقيقة ، وقلت له اننا لا نكون العوبة بيد اشخاص لا هم لهم سوى انانيتهم ، فاذا اردتم ان تطلعوا على آراء الجيش وعلى الوضع ، فيمكنكم المجيء الي واني أطمنكم ان لا يحدث لكم اي سوء .

ايضا طلبني وكيل وزير الدفاع على التلفون بعد برهة ، وكلفني ان انتخب اعضاء المجلس العسكري الذين سيذهبون للموصل لتحقيق قضية مقتل بكر صدقي، لان اعضاء ورئيس المجلس كانوا معينين من اشخاص كلهم من حزب بكر صدقي ومريديه ، فأجبته هذا ليس من حقي ، ولك أن تعين من تريد من الاشخاص المحايدين . فطلب مني ذكر بعض الاسماء ، فذكرت له بضعة اسماء ، فانتخب منهم المجلس وابلغني ذلك ، ورجا مني ان اخبر آمر قوة الموصل بذلك فأجبته انه يتعذر علي مخابرة الموصل لان البدالات اخذت تحت امرتكم فأجابني اني سأعطي الاوامر بذلك ، فاتصلت بالموصل بعد برهة وابلغتهم الامر فرحبوا بالمجلس العسكري (الجديد) وارتاحوا لأشخاصه .

ايضا طلبني السيد علي محمود على التلفون ، وابلغني انه سيحضر مع رئيس الوزراء الى الوشاش فرحبت بهم ، وإتخذت التدابير اللازمة لسلامتهم ، وارسلت رئيس ركني أن يذهب الى الباب الشمالي ليرافقهم حتى مقري ويرحب بهم ، وبعد برهة حضروا المشار اليهم الى مقري في الوشاش واستقبلتهم ، وعملت كل ما في وسعي من الاجتناب من ازعاجهم ، وبعد مقدمات ومحادثات طويلة لا مجال لذكرها هنا ، قلت لهم ان الجيش لا ينشق على بعضه ، فقالوا لم يدر بخلدنا هذا ، قلت لهم يجوز ان يكون هذا صحيحا ولكن الواقع يدل على عكسه ، لان بعض الضباط الذين هم الآن مسيطرين على الجيش تدل حركاتهم وأوامرهم انهم قرروا ان يلعبوا هذه اللعبة الجهنمية ، ويورطوا البلاد ويقضوا عليها ، سواء كان ذلك باستشارتكم او بغيرها ، فأجابني السيد علي محمودان بعملكم هذا سوف تجبرونا ان نقول ان الانكليز سيحكمون البلاد ، فأجبته طالما الجيش العراقي جزء لا يتجزأ فهذا لا يكون، وبعد هذا قدمت لهم المطاليب فأجابوني الى قبولها جميعا ، وكذلك قبلوا ابعاد الضباط المنتسبين الى بكر صدقي عن مناصبهم على صورة موقتة ، واحلال محلهم من يثق الجيش بهم ، وغادروا الوشاش الى « القصر الملكي » وعند خروجهم من المقر حضر احد مرافقي صاحب الجلالة ورافقهم الى القصر الملكي .

بعد ساعة من الزمن طلبني آمر منطقة الديوانية وايد مطاليبي هذه ، ووضع نفسه وقواته تحت امرتي ، وكذلك آمر قوة السيارة للشرطة السيد علي ، أيضا وضع قواته تحت امرتي ، وانه جاهز بقوته ان يحضر العاصمة فشكرت لهم وطنيتهم هذه ، وقلت له انني لست بحاجة الآن الى قوة .

تنفذت المطاليب بأجمعها في اليوم الثاني ، بعد عرضها على صاحب الجلالة ، وبعدها طلب مني رفع الانذار ، غير اني بقيت مصرا على بقائه بينما تعود الامور الى

مجاريها الطبيعية . وبعد يومين ، على ما اظن ، وصل العاصمة السيد جميل بك المدفعي ، وعند وصوله تشرف بمقابلة الملك فورا ؛ ومن ثم زار معسكر الوشاش ، وقابلني في مقري ، واطلع على الامور التي جرت ، لانه كان قد كلف ، وهو بالشام ؛ بقبول « منصب وزير الدفاع » وبعد هذه المقابلة ذهب لفوره الى داره ، ولا اعلم ما جرى ، غير انني في اليوم الثاني سمعت ان « الوزارة السليمانية » استقالت ، وتسلم زمام الامور السيد جميل المدفعي فشكل وزارته الرابعة مع احتفاظه بمنصب وزارة الدفاع فأبلغني فور وصوله الى مقر وزارة الدفاع برفع الانذار فصدعت بالامر ورفعت الانذار وانتهت هذه الحادثة على هذا الشكل الذي بسطته لحضرتكم بصورة مختصرة هذا وتفضلوا بقبول فائق تحيتي ومودتي .

بغداد ٢٢ مايس ١٩٣٨ سعيد التكريتي

وعلى كل ، كان للعقيد سعيد التكريتي آمر معسكر الوشاش دور بارز في السيطرة على قطعات معسكر الوشاش ، وكان المقدم الركن صلاح الدين الصباغ من أبرز الضباط القوميين الذين آزروه بحيث شل تحركات أعوان بكر صدقي وادى الى استقالة وزارة حكمة سليمان .

أثر مقتل بكر في الخارج

والواقع ان الانقلاب الذي عصف بالعراق قد استهل حياته بقتل ، فكان لزاما ان يختم حياته بقتل . وهذه هي النهاية لكل حادثة تتنافر مع التاريخ والاجتماع ، وقد راينا بهذه المناسبة ان نقتبس شيئا مما نشرته الصحف في خارج العراق عن التأثير الذي احدثته هذه النتيجة .

قالت جريدة الدايلي تلغراف الانكليزية :

« ان زوال بكر صدقي الفجائي ، يترك السلطة في العراق لمن يستطيع القبض على أزمتها ، ونذكر ان هذه السلطة لما افلتت فجأة من يد الملك غازي ، ذهبت توا الى الجيش ، ولم يكن ذلك بدون موافقة الشباب القليل الاختبار ، الشديد الوطنية ؛ لعل الملك غازي ، بعد هذه الاشهر من العجز السياسي يحاول اثبات وجوده واقتداره»

وقالت جريدة الدايلي اكسبرس :

« ان تدخل الجيش العراقي في سياسة البلاد وادارتها ، هو الذي ادى الى مقتل جعفر العسكري ثم بكر صدقي وان هذه الخطة ـ خطة ادخال الجيش ـ كانت خطة بكر صدقي ، وقد آذى بها هو نفسه . والحالة في العراق لا تبعث على شيء من الاطمئنان ، وان من واجب إنكلترة ان تتخذ خطة حازمة في سبيل المحافظة على مصالحها » .

وقالت جريدة التايمس اللندية :

« لا يعرف حتى الآن الى اية جماعة من خصوم بكر صدقي باشا ينتمي الجندي الذي قتله ، ولكن مما لا ريب فيه ان بعض الجهود السياسية في العراق اخذت تزداد نشاطا وعنفا ، وهناك كثيرون من العراقيين العرب خشوا أن يقود بكر صدقي وطنهم الى اتحاد وثيق مع تركية التي كانت الى عهد قريب متحكمة في العراق » .

وقالت جريدة الاهرام المصرية :

« ولم يعرف سبب هذا الحادث حتى الآن ، ولكن القراء يذكرون ان القتيلين هما اللذان قاما بالثورة العسكرية التي ادت الى سقوط وزارة المرحوم ياسين باشا الهاشمي في السنة الماضية ، وادت بحياة المرحوم جعفر باشا العسكري وزير الحربية في تلك الوزارة ، فلا يغدو والحالة هذه ان يكون لحادث الاغتيال ، الذي نحن بصدده الآن ، علاقة بتلك الثورة المشؤومة التي كان وقوعها نكبة لا على العراق فحسب ، بل على جميع الاقطار العربية ؛ لانها أوقفت سير القضية العربية عدة شهور ، وجاءت بسابقة خطيرة نظر الشرق كله اليها بعين القلق ، هي سابقة تدخل الجيش في السياسة الداخلية » .

وقالت جريدة فتى العرب الدمشقية :

« لقد وضعت الرصاصة التي خرقت صدر بكر صدقي ، وصرعت رفيقه علي جواد في الموصل ، حدا لشكوك الناس ، ودل هذا الحادث الجسيم على ان العراق في حواضره وبواديه لم يكن كافرا بنعمة الذين اثلوا استقلاله في غضون ربع قرن ، واذاعوا اسمه ، ووطدوا شهرته في شرق وغرب ، بل لقد دل حادث الموصل في بساطة على كل كذب الاسطورة القائلة : بأن العراق كان لعروبته ، وانه مل الدفاع في سبيلها، ومل اصحابها والمنافحين عنها » .

وقالت جريدة القبس الدمشقية ايضا :

« لقد كنا في جانب القائلين : ان الجيش العراقي الذي احدث انقلاب تشرين الاول الماضي ، قد فتح بابا خطيرا في سياسة العراق وفي موقف الجيش ، وها ان رصاصة هذا الجيش التي اخترقت راس جعفر ، هي نفسها التي سددت الى صدر بكر ومحمد علي جواد ، لان كل حكومة تقوم في بلادها على رصاص الجيش وسياسة قواد الجيش ستسقط حتما بهذا الرصاص وبهذه السياسة » .

وقالت جريدة الايام الدمشقية بتاريخ ١٧ آب ١٩٣٧م :

« ان سبب الاغتيال تتنازعه ظنون كثيرة اهمها :
« ـــ أما ان يكون السبب شخصيا ، كما تقول قنصلية العراق في بيروت ، بلسان الحكومة العراقية

« ملاحظة ان السفارات والقنصليات العراقية في خارج العراق نشرت بيانا عن الحادثة كانت نسخة طبق الاصل للبيان الذي نشرته حكومة بغداد عنه » .

« ٢ ــ واما يكون سببا حزبيا محليا من العراق والى العراق .

« ٣ ــ واما ان يكون سببا اجنبيا سخر جنديا من جنود العراق لتنفيذ الاغتيال.

« اما اذا كان السبب شخصيا ، فان اعتقال اربعة من ضباط الجيش العراقي ينفي السبب الشخصي ، ويوضح لنا بجلاء أن هناك مؤامرة مدبرة لاغتيال القائد الكبير . ولعل الحكومة العراقية وقفت على هذه المؤامرة ، بعد ان سبق لها التصريح بأن الاغتيال شخصي لا علاقة له بسياسة العراق .

« واما اذا كان السبب حزبيا محليا ، فاننا لا ننكر بان تسخير الجيش العراقي في انقلاب تشرين الماضي في العراق ، اثار استياء كل عربي يحرص على بقاء الجيش بعيدا عن السياسة ، وعلى ان تظل الحياة البرلمانية والدستورية سائدة ومحترمة » .

« واما اذا كان السبب اجنبيا ، فلان الذين يلاحظون بأن حادث الاغتيال وقع عقيب الموقف المشرف الذي وقفه العراق شعبا وحكومة من مشروع تقسيم فلسطين ، وبعد الضجة الداوية التي ارسلها فخامة حكمة سليمان رئيس الوزارة العراقية فكان منها ان هزت لندن حكومة وشعبا وبرلمانا وصحافة ، لانها اثارت نقمة العالم العربي على انكلترة التي دبرت هذا الموقف العدائي » اهـ .

اما الصحف التركية فقد اظهرت اسفا شديدا على هذه الفاجعة ، ولا سيما وان القتيل كان في طريقه الى بلادها لحضور التمارين العسكرية . وكانت الحكومة التركية تعلق آمالا عظمى على زيارته ، وعلى حكمة سليمان في توطيد أواصر الصداقة والمحبة بين العراق وتركية فخشيت ــ بعد مقتل بكر ــ ان يضطر حكمة للاستقالة وتتردى العلاقات بين العراق وتركية ولكن وزير العراق في انقرة السيد ناجي شوكت بدد هذه المخاوف وأكد لها ان سياسة العراق الخارجية لا تتبدل بتبدل الاشخاص .

واما الصحف العراقية فانها لم تنشر ما يستحق نقله هنا فقد روت حادثة الاغتيال على ما نشرته الحكومة في البيانات الرسمية ، وقيل في الاندية ولعلها معذورة في ذلك (١) .

وقد نشر سركيس صوراني « صاحب جريدة الدفاع البغدادية » الذي اسقطت « الوزارة السليمانية » الجنسية العراقية عنه ، وابعدته الى خارج العراق ،

---

(١) كتب الينا السيد جعفر حمندي وزير المعارف في الوزارة السليمانية المعدلة بصدد التأثير الذي تركه مقتل بكر صدقي يقول : ــ

« ان الوزارة التي لم تر قتل بكر صدقي الا شيئا منتظرا ، وكانت قد ارتأت بأن قتله يجب أن لا يؤثر على الوضع وكأنه أمر اعتيادي تجري فيه التعقيبات القانونية المتعادة ، كما ان السياسة التي جرت عليها الوزارة في حينه ، اي بعد القتل، تبقى على ما هي عليه وربما اعتبرت الوزارة ، او أكثر اعضائها ، بأن قتله (مشكلة عراقية انحلت بالقتل) » .

مع انه كان من مؤيدي سياستها ، نشر رسالة في بيروت طبعها في مطبعة جريدة الشمس فجاءت في ٤٦ صفحة وسماها « اسرار مقتل الفريق بكر صدقي العسكري » حاول فيها ان يسند جريمة القتل الى رجال « الانتلجانس سرفس » من الانكليز بزعم ان الانكليز ناصبوه العداء منذ عام ١٩٣٣ م ، حينما تولى قيادة الجيش الذي ادب التياريين ، وان هذا العداء تضاعف بعد قتله جعفر باشا العسكري في يوم الانقلاب ، واستعانته بالطليان والالمان في شراء بعض الاسلحة والمؤن الحربية للجيش العراقي ، وتشييده معامل للاسلحة الخفيفة ، ثم اعلانه سياسة الباب المفتوح لاعطاء نفط البصرة للشركات الاجنبية ، واعتزامه تعديل امتيازات النفط السابقة ، وتعديل معاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ م .

على ان المهم ان نذكر هنا اننا حاولنا مرارا ان نقف على راي حكمة سليمان في هذه الحادثة فلم نحظ منه بجواب قاطع لان فخامته كان يقص الحوادث المتعلقة بوزارته بصدق وايمان ، فاذا ما وصل الى حادثة القتل قال « هنا ارجو المعذرة » «ارجوك ان لا تسألني » « أرجو ان تنقطع عن البحث في سبب القتل » فهل كان صاحب الفخامة يميل الى تصديق آراء سركيس صوراني ؟ (١)

اما « الوزارة المدفعية الرابعة » التي خلفت « الوزارة السليمانية » في الحكم ، فانها استصدرت قانونا بالعفو عن الاشخاص الذين قاموا بتلك الحركة . وقد جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون :

« لما كانت الحركة التي قام بها قسم من الجيش المرابط في الموصل بتاريخ ١١ آب ١٩٣٧ وما بعدها مبنية على مراعاة المصلحة العامة ، وصدرت الارادة بحسن النية ، وذلك لتخليص البلاد من التصرفات الشاذة ، التي كانت تجري في عهد الحكومة السابقة ، من بعض المنتسبين الى الجيش ، وغيرهم ، بتلك الاعمال التي كادت تؤدي بالنتيجة الى تهديد كيان المملكة ، وجد من الضروري اصدار قانون يتضمن اعفاء الاشخاص القائمين بتلك الاعمال ، عن جميع الافعال الصادرة منهم ، مما لها مساس بالحركة المذكورة ، بصورة مباشرة او غير مباشرة لذا نظمت هذه اللائحة » (٢) .

استقالة الوزارة

ادرك السيد حكمة سليمان ، على اثر مقتل الفريق بكر صدقي ، حراجة الموقف فراح يبحث عن وسيلة لانقاذه . وكان وزير الدفاع عبد اللطيف نوري سافر الى

---

(١) نهمت ... ان هناك من يقول ان للانكليز يدا في مقتل المرحوم بكر صدقي ، ولا صحة لهذه الاقوال حيث انها اشاعات كان يحرص انصار بكر صدقي على ترويجها لاظهاره بمظهر الزعامة .

العقيد عزيزيا ملكي في جريدة (المواطن) بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٥٢

(٢) كان من بين النواب الذين قبلوا هذه اللائحة ، ورحبوا بها ترحيبا قلبيا ، عدد من الذين سبق ان طالبوا باقامة تمثال وشراء دار فخمة لبكر صدقي الذي قام بحركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ فجاءوا الآن يرحبون بمقتل بكر ، ويشرعون قانونا بالعفو عن قتلته من كل تبعة وللتاريخ ان يسجل .

وعادة الناس للاصنام تعبدها   من حطة الناس لا من رفعة الصنم

أوربا للاستشفاء منذ ٢٥ ايار سنة ١٩٣٧ م ، فابرق اليه يطلب الموافقة على تعيينه لرياسة اركان الجيش والاستقالة من منصب وزارة الدفاع ، فلم ير عبد اللطيف مناصا من الموافقة على ذلك فصدرت الارادة الملكية بتعيينه رئيسا لاركان الجيش ، وشغر بذلك منصب وزارة الدفاع . (١)

ثم ابرق الى السيد جميل المدفعي في الشام يلتمسه ، باسم جلالة الملك ، وباسم الجيش العراقي ، وباسم المصلحة العامة ، ان يتوجه الى بغداد فورا ليتسلم منصب وزارة الدفاع ، فأجاب السيد المدفعي على هذا الطلب بالموافقة وقال انه متوجه الى بغداد . فلما وصل الى بغداد في يوم ١٦ آب وجد في انتظاره سيارة ملكية ، فتذكر يوم سفره الى سوريا وكيف انه لم يجد في توديعه غير اربعة من اصدق اصدقائه المقربين . ثم اختلى بوزير الداخلية مصطفى العمري ، قريب محمد أمين العمري آمر منطقة الموصل الذي اعلن انقطاعه بحكومة بغداد ، ودرس الحالة العامة درسا دقيقا حتى اذا استقر الراي على ان يستريح السيد حكمة سليمان بعد ان ذهبت محاولاته للبقاء هباء الريح ، رفع حكمة الى الملك الخطاب التالي :

مولاي صاحب الجلالة بغداد في ١٧ آب ١٩٣٧

نظرا إلى ان حالة البلاد الراهنة لا تمكنني من الاستمرار في تسيير اعمال الدولة ومصالح المملكة ، فاتقدم بعريضتي هذه راجيا من مولاي أيده الله ان يتفضل بقبول استقالتي من رئاسة الوزراء واني لا ازال لجلالة سيدي :

الخادم المطيع حكمة سليمان

وما كاد الملك يتسلم هذا الكتاب حتى اصدر ارادته بالرد عليه بما يلي :

عزيزي حكمة سليمان

تلقيت كتاب إستقالتكم المؤرخ في ١٧ آب ١٩٣٧ واسفت جدا لمفارقتكم رئاسة حكومتي . ونظرا لما بسطتموه من الاسباب ، لا يسعني الا ان أعرب لكم ولزملائكم عن تقديري الفائق للخدمات الجليلة ، والجهود الصادقة التي اديتموها للبلاد طيلة مدة بقائكم في دست الحكم ، آملا ان لا تحرم المملكة من خدماتكم وحسن درايتكم في اية صفة اخرى .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وست وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين الميلادية

غازي

---

(١) على اثر تعيين الفريق عبد اللطيف نوري رئيسا لاركان الجيش ، قصد العقيد صلاح الدين الصباغ ، وزيده وكيل وزير الدفاع علي محمود وكلفه ان يتولى منصب رئاسة الوزراء ، فرد عليه هذا انه يستحيل عليه ان يتولى مثل هذا المنصب في مثل هذه الظروف . ولما جرى البحث فيمن يؤلف الوزارة الجديدة انقسم الضباط : ففريق كان يرشح نوري السعيد ، وآخر كان يهوى المدفعي ، واخيرا استبعد نوري خشية ان يكون منتقما ممن اساء اليه وتسبب في ابعاده عن الوطن .

مضامين الجزء الرابع

جدول الخطأ والصواب

هذه قائمة بأهم الأخطاء المطبعية التي عثر عليها في هذا الجزء فلتصحح قبل تلاوة الكتاب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	٢٠	جلسان	جلسات
١٤	٤	المذكرات	المذاكرات
٢٤	٢٥	اشرقية	الشرقية
٢٩	١٣	المتصرفات	المتصرفيات
٣٥	٨	استيفى	استوى
يحذف السطر ١٨ من الصفحة لتكراره			
٣٨	٢١	مطابقتها	مطابقتها
٥١	٦	تمض	بعض
٥٩	١٢	التأوا	التجأوا
٧٧	١٠	تشرط	بشرط
٨٠	١٥	تحركات	بتحركات
٩٢	١٦	مرات	مارت
١٠٥	٢١	لا الحاضرة	الحاضرة
١٠٥	٢٥	جليع	جميع
١١٥	١٤	فهاجمت	فهاجت
١١٦	٢١	طائرات	طائرة
١١٧	٩	الرمثة	الرميثة
١١٩	٢٦	والمؤربة	والمؤرخة
١٢٠	٣	وزير العدلية	وزير العدلية ووزير الدفاع
١٢٥	٨	الوخاطر	الخواطر
١٢٩	١١	المعافر	المخافر
١٣٢	٩	الاستوار	الاستمرار
١٣٩	٧	وتمركنوا	وتمكنوا
١٦٥	٦	بقبول	قبول
١٦٩	٢٢	السفرة	السفارة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧٠	١٨	الخيرة	الاخيرة
١٨٢	١٣	وجد	وجداً
١٨٨	١٨	وبينلما	وبينما
١٩١	٥		١٣٥٥/٢/١٤
٢٢٥	٣	عودة	اعادة
٢٣٦	٦	بلصالحها	بمصالحها
٢٤٠	٥	فقد يلب	فقد طلب
٢٤٩	٢	فلم يسع	فلم يسعه
٢٤٩	٢٤	بالقراب	بالقرب
٢٥٢	٦	ابو التما	ابو التمن
٢٦٦	٢٢	اكثر	اكثرية
٢٦٩	٨	وهو	وهذا
٢٨١	٢٧	وترجرج	ترجرج
٢٩٧	١	عمد	عملاً
٣١٠	٧	حزينة	خزينة
٣٢٢	١	هذا المدة	هزا المدى
٣٢٥	٧	الى ان ان	الى ان
٣٢٦	٨	مذكراتكم	مذاكراتكم
٣٢٧	٨	الملح	الملامح
٢٣٨	٢	وارسوا	وأرسلوا
٣٦٦	٧	لهذه	لهذا
٣٦٦	١٢	كامل	كاسل
٣٧٢	٣	الاعم	الأعلى
٣٨١	٨	وادت	وأودت
٣٨١	٣٢	كانت	كان
٣٨٣	٢١	بتلك	تلك
٣٨٤	٣٠	وزيده	وزيره